

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

سبحان الله
والمؤمنين
والمؤمنات
والمسلمين
والمسلمات
والمسلمين
والمسلمات

سبحان الله
والمؤمنين
والمؤمنات
والمسلمين
والمسلمات
والمسلمين
والمسلمات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

٩١٢٤

كتاب التفسير
الذي هو كتاب التفسير
الذي هو كتاب التفسير
الذي هو كتاب التفسير

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
والمؤمنين
والمؤمنات
والمسلمين
والمسلمات



بنیاد محقق طباطبائی
نسخه م/ ٢٠٢

والله اعلم
بما في الصدور
والله اعلم
بما في الصدور

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

١٣٤٠

٣

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
١٣٧٢
مكتبة المحققين طباطبائي

مكتبة المحققين طباطبائي

مكتبة المحققين طباطبائي

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدورنا بعلومه وبراهينه الاسلام كافية في بيان الحق ونور
قلوبنا من لواء امره وروس الاحكام بما فيه التوفيق والذكرى الاولى والائتية
لنقول في مناهج الاسرار وغاية المراد في المباحث والمساب والمصاحف على مناهج
لتحرير قواعد الدين وتهديب مدارك القلوب محمد الكامل في تمام النجاة والنجاة
من سائر الالاستبصار للشيخ العجيب وعلى آله الائمة الجباء واصحابه الائمة النبا
خيزال واصحابه ونسلك اللهتم ان تتورق قلوبنا بانوار هدايتك وتخلص وجودنا
بين عنائك انك انت الوهاب ارحمهم فهدنا لطيفة رفيعة وفوائد عظيمة
اضفتها الى المحمد الشريف والمولف الشريف المستعمل على اجابته المطالب الشريفة الموسوم
باللمعة المستقيمة من مصنفات شيخنا ابا مناسخ الحق البديل النهر المبرق الباسم
منقبة العلم والسعادة ومرتبة العبد والشهادة الامام السعيد ابي عبد الله الشيخ محمد بن كز

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي شرح صدورنا بعلومه وبراهينه الاسلام كافية في بيان الحق ونور
قلوبنا من لواء امره وروس الاحكام بما فيه التوفيق والذكرى الاولى والائتية
لنقول في مناهج الاسرار وغاية المراد في المباحث والمساب والمصاحف على مناهج
لتحرير قواعد الدين وتهديب مدارك القلوب محمد الكامل في تمام النجاة والنجاة
من سائر الالاستبصار للشيخ العجيب وعلى آله الائمة الجباء واصحابه الائمة النبا
خيزال واصحابه ونسلك اللهتم ان تتورق قلوبنا بانوار هدايتك وتخلص وجودنا
بين عنائك انك انت الوهاب ارحمهم فهدنا لطيفة رفيعة وفوائد عظيمة
اضفتها الى المحمد الشريف والمولف الشريف المستعمل على اجابته المطالب الشريفة الموسوم
باللمعة المستقيمة من مصنفات شيخنا ابا مناسخ الحق البديل النهر المبرق الباسم
منقبة العلم والسعادة ومرتبة العبد والشهادة الامام السعيد ابي عبد الله الشيخ محمد بن كز



بنیاد محقق طباطبائی
نسخه م/ ٢٠٢

درجه كاشف ثمانية جعلتها جارية المجري شرح الفاتح المغلفه والمغلفه المرفوعة والمرفوعة
والمنهذب لقواعد يتفهم به المبتدئ ويستمد منه الوسط والتمهي تقرب بوضوح الى
رب الارباب واجبت به طمس بعض فضل الارباب ايدهم الله تعالى بمعونه فوهم
لغة انصرفت فيه على كبت الغوايد وجعلتها ككتاب واحد وسماه الروضة البهية
في شرح اللمعة الشقية سايل من الله جل اسمه ان يكتبه في صنف الحسنات وان يجعله
وسيلة الى رفع الدرجات ويقرنه برضاه ويجعله خالصا من شوب سواه فوحسي وطم
الوكيل قال المصنفه تسلم الله ووجه لطيفه واجزل تشریفه لبيم الله الرحمن الرحيم
الابن الملبس والمطوف مسترحال من ضمير مبتدئ الكتاب كما في دخلت عليه كتاب كبر
اولا ستعانه والمطوف لغو كما في كبت باعظم والاول اذ دخل في العظيم والثاني لتام
الاعظم والاول من الغفل لا يحسن به وول اسمته تكملا وانما اسم الله تعالى في رولان باقى
الاسماء لانها متفان وصفات وفي التبرك بالاسم او الاستعانة به كمال التعظيم للمسمى
فلا ينفصل على الحق دجا بل يرتد الى الاضافة على تقديرهما والرحمن الرحيم اسمان بل اللفظة
من رولان كمال الغضبان من غضب واعظم من علم والاول للمبلغ لان زيادة اللفظة بدل على زيادة
المعنى ومقتضى به تعالى لان الاله من الصفات الغالبة لانه يحصى جوار استعماله في غير كتاب
الوضع وليس كذلك بل لان معناه انه يحصى الى الابد والرحمة غايتها وتعبيره بالرحيم كمال
التعظيم فانه يدل على جلال الاسم وصورته ذكر الرحيم ليتدل بصرح منها الله احمد
مع بين التسمية والتعبد في الاستدراج على قضية الامر في كل امر ذي بل فان لا
تتم في العرف ممتد من بين الاخيرة في التصفيا الى الشروع في المصنوع وفيه رتبة التسمية
التي هي كقوة ولهذا القدر الفصل المخذول في اوائل التصانيف ابتداء سوارا غير نظرن

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء في القلوب
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العلم
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العلم
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العلم

مسوقة الى الامور الانسانية لا الى الغيب
لما نطق به الكتاب على اول الالباب
الوجود العيني لانه الاول في غايب كون
الناخير باعتبار المولية للتبعية على اداة
الخط اليد لانه استلزامه لكونه في

في لا يحب تجديد المحمود عليه من خبرية لفظ
انفوت جلاله ذكر فردوس ازاده واما كان
كل المدح وشكر استتماما للنعمة نصيب على
به من الشكر لانه راسه واطرافه واهله
طلب التمام وهو مستلزم للزيادة وذلك

على علمه في بعض خطبه والنعمة هي المنفعة الواصلة الى الغير على جهة الاحسان اليه هي وجبة
لشكر المستلزم للزيادة وقد بالتبعية ان نعم الله تعالى اعظم من ان يستوعقها على عبد فان فضيلة
غير متناهية كما في الدنيا وهو يطلب تمام النعمة التي تقدر الى القبول بحسب قدره
والحمد فاضله اشار الى العجز عن القيام بنعمته لان الحمد اذا كان من جملة نعمه لم يسمي بثناء
حمد او شكر انما يقتضي ما يقتضيه من المجد لم يسمي بثناء الحمد بكونها للمجدد
الذكرى وهو المحمود به اوله الذي هو الصادر عنه او جميع احوال دينه ولذا استغرق لانه تمام

مطلق اليه واسطة او بدونهما يكون كونه من صفات كماله من نعمته
والنفس وهو الذي هو السابق باعتبار وانه اشكر على سبيل مقدم من الذكر
الذكرى وهو المحمود به اوله الذي هو الصادر عنه او جميع احوال دينه ولذا استغرق لانه تمام

[illegible]

لا تخشوا الشكر فانه يرجع النعم كلها اليه وان قيد للعباد فعل الشكر الى ان الله وسبيل الى
تقديره على الفعل لا بد ان ينتهي اليه فهو المحقق لجميع افراد الشكر وازداد الحمد بالشكر مع انه لا يخ
له اول التبت عليه بالخصوصية ولحق بالآية استلزامها اي ان الحمد والعظمة وهما غاية الغنى في الشكر
كما مر فان العبد بعد كمال الشكر لم يبق له كبر و هو مستغرق في انحاء العظمة والحمد في عظمة الله
ناظر في نور تبارك والذين كفروا ان عدابي لاشد يد لا يشعروا عليه الاية من الخوف المانع من
مقابلة نعمته الله تعالى الكفران فقد جمع صدرنا وعجزنا بين ربتي الخوف في الرحمة وقية ما اهلها
سوط الخوف في الشكر المحرك الى نحو الطلح والخوف في ما بعد العطف بها على احوالها
المولاه اي من جهة فضل الواسع ومنه اسبغ فان كل ما يتعاطاه من افعال مستند الى جوارها
وقدرتها واراتها وسائر اسباب كمالها ووجهها مستند الى جودها واستعدادها
من نعمه وكل ذلك ما يصدر عن من يشكر وسائر العبادات نفعية فكيف نفعا بنعمة منعمة وقد
روى ان هذا هو خطر الهدى او عليه السلام وكل ذلك لموسى عن فقال اي رب كيف اشكرك وانا
انا استطيع ان اشكرك الا بنعمة ثانية من نعمتك وفي رواية اخرى وشكر لك نعمه اخرى
توجب علي الشكر لك فاحي الله تعالى اليه اذا عرفت هذا فقد شكرت وفي خبر اخر اذا عرفت
ان النعم متى شخصت مستند بذلك شرا حمدا وشكرا كثيرا كما هو اهله يمكن كونه انما
في هذا انه كيب زايدة مثله في ليس كمنه شي لان الغرض منه هو ابد لا يحسن به الحمد
هو ابد وهو موصوفه وهو ابد صلتها وعابدها في تقدير الحمد والشكر الذي هو اهل منصفه
شكرا به الحمد الموصول صفة لها او كمن موصوفه بدلا من حمد او شكر انما يارم التكرار قد اراه
يجعل بالزيادة والقدرة حمد او شكر اهل لا يمكن كونه ان كان حرف تشبيه اعتبارا بان
الحمد الذي هو اهل لا يفتد عليه هذا اي مدون غير الله لا يقدرة على الله تعالى كما اشار اليه في ص ١٢٠

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

والا فلان سبب مدح موده ولمصر موده لانه اذا وقع في الحسد على سببه فلا يبرأ من الحسد على سببه
بذلك هو الحكم على سوال الالوق بمقتضى هذه القصة في الحسد على سببه لانه اذا وقع في الحسد على سببه
منه وان لم يكن في هذه القصة الواقع في الحسد على سببه لانه اذا وقع في الحسد على سببه
الفرق بينه وبين ما هو عليه لانه اذا وقع في الحسد على سببه لانه اذا وقع في الحسد على سببه

[illegible]

مجلس شورای اسلامی
دولت اسلامی ایران

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

بقوله لا اخصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك في التبيين سؤالي ان ليتمتع الله بكنى بك اللغز
الكامل من الحق فتمتعنا منه كما تمتع في قوله محمد او سكر اهل الجنة واست والارض محمد بنو محمد بن
وكنود لك واختار محمد بن عبد الله الكوفي عن النبي صلى الله عليه وآله من قال الحمد لله كما هو عليه
شغل كماله فيقولون اللهم اسلم النبي وقول الله اكبر ما كان لها عبد في علي ثوابها
واسئلة تسهيل ما اى شي هو العلم الذي يلزم حمله وتعليم ما لا يسمع اى لا يجوز
جهله وهو العلم الشرعي الواجب واستغنى على القيام بما يتجى اجرة على الدوام لان ثوابه
في الجنة اكبر دائم وظلها وكبحسب في الملا على ذكره اصل الملا الا ان في الروايات
لذين يرجع الى قولهم ومنه قوله تعالى الم تر الى الملا من بني اسرائيل قبل لهم ذلك لانهم لما بارى
الغيا او انهم يملكون العين او القلب والمراد بالملا الاعلى الملاكة وترجى مشيئة ودره
في كل ذلك اشارة الى الترغيب فيما هو بسببه من تصريف العلم الشرعي وتحقيقه وبذل الجهد في
تعليمه واشتد ان لا اله الا الله نصرح بما قد روي عليه السلام بالانوار اعم من التوحيد
الكلمة لانها اعلى كلمة واشرف لفظة تطلق بها في التوحيد منتبهة على جميع مراتبها ولا يفيها
بشرع والاله اسمها قبل ما اخبر محمد وفلقه في وجوده ويصفى بانه لا ينبغي ان كان الاله موجودا
على غيره تعالى لان الامكان اعم من الوجود وحيث نكس وفيه انه لا يعقضى وجوده بفعل قائل مستحق
باده وفيه انه لا يدل على نفي القدر مطلقا وزعم المحققون الى عدم الاحتياج الى اخرون
الاستدسبته او خبره لا اله الا الله كان الاصل الله اله فلما اريد احصه زيلا والا ومعناه الله
وموجود باحق بلا غيره او انها نقلت شرعا الى لغز الامكان والوجود عن اله سوى تميز
اله على وجوده تعالى وان لم تزل عليه انة وحده لا شريك له تأكيد لما قد است
التوحيد الحق حسن ذكره في هذا المقام لمولانا الامام واهل بيته محمد

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه
والله اعلم بالصواب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

ارسله قرن الشهادة بالرسالة النبوية التوحيد لا يميز له الباب لها وقد شرف الله بنينا
واله يكونه لا يترك الا وذكركم مع ذكر الشهادتين في خطبة لما روى عنه من ان كل
نفس فيها تشهد في كل يوم بمحمد ^{صلى الله عليه وسلم} من قول الله تعالى
والله اعلم بان الله تعالى وتعالى لا يترك خلقا من خلقه الا وله نصيب من نعمه
قد سماه في يوم من ايام ولادة لموت ابيه قبلها لم يسميها الله تعالى من اسماء اباك
ولا فوك فقال جوتان في السماء والارض قد حق الله ربك وانه لا اله الا هو
وهو الخبير لان النبي صلى الله عليه وآله محمدا بن عبد الله بن عبد المطلب
الهمزة يا اوان اصله من النبوة بفتح النون ويكون الباء اي الرفع لان النبي صلى الله عليه وآله
المرتبة على غيره من خلقه ونسبه بمحمد ارسله على جملة من النبوة والرسالة والاول اعلم مطلقا
الانسان ادعى اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه فان امره بذلك في رسول ايضا او امر بتبليغه وان
لم يكن له كتاب او فتح لبعض شرع من قبله كيوثق فان كان ذلك في رسول ايضا وقيل في بعض
وهو معنى الرسول على الاول وعلى العالمين جمع العالم وهو اسم لا يعلم به كما اخبر الله تعالى
غلب فيما يعلم به الصانع وهو كل سواه من اجواهر والاعراض فانها لا مكانها واقفارا الى
منهم فجميعه بالية والنبون كما برادنا فيهم واصل اسم وضع له في تعليم من الملائكة والحقايق
لغيرهم على سبيل الاستيعاب وقيل انهم من اناس ههنا فان كل واحد منهم علم بعض حقائقه
يشتمل على نظير في العالم الاكبر من اجواهر والاعراض التي يعلم بها الصانع كما يعلم بما ابرعه في
العالم الاكبر اصطفاه اي اختاره وفضلته عليهم اجمعين صلى الله عليه وآله من الملائكة من الملائكة
بها في قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما واصلها الدعاء لكنها منه تعالى في الرتبة وغاية لرسول

هذا الحديث يدل على ان كل نفس فيها تشهد في كل يوم بمحمد صلى الله عليه وسلم من قول الله تعالى
والله اعلم بان الله تعالى وتعالى لا يترك خلقا من خلقه الا وله نصيب من نعمه
قد سماه في يوم من ايام ولادة لموت ابيه قبلها لم يسميها الله تعالى من اسماء اباك
ولا فوك فقال جوتان في السماء والارض قد حق الله ربك وانه لا اله الا هو
وهو الخبير لان النبي صلى الله عليه وآله محمدا بن عبد الله بن عبد المطلب
الهمزة يا اوان اصله من النبوة بفتح النون ويكون الباء اي الرفع لان النبي صلى الله عليه وآله
المرتبة على غيره من خلقه ونسبه بمحمد ارسله على جملة من النبوة والرسالة والاول اعلم مطلقا
الانسان ادعى اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه فان امره بذلك في رسول ايضا او امر بتبليغه وان
لم يكن له كتاب او فتح لبعض شرع من قبله كيوثق فان كان ذلك في رسول ايضا وقيل في بعض
وهو معنى الرسول على الاول وعلى العالمين جمع العالم وهو اسم لا يعلم به كما اخبر الله تعالى
غلب فيما يعلم به الصانع وهو كل سواه من اجواهر والاعراض فانها لا مكانها واقفارا الى
منهم فجميعه بالية والنبون كما برادنا فيهم واصل اسم وضع له في تعليم من الملائكة والحقايق
لغيرهم على سبيل الاستيعاب وقيل انهم من اناس ههنا فان كل واحد منهم علم بعض حقائقه
يشتمل على نظير في العالم الاكبر من اجواهر والاعراض التي يعلم بها الصانع كما يعلم بما ابرعه في
العالم الاكبر اصطفاه اي اختاره وفضلته عليهم اجمعين صلى الله عليه وآله من الملائكة من الملائكة
بها في قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما واصلها الدعاء لكنها منه تعالى في الرتبة وغاية لرسول

كتاب

كتاب

النازم للعبة الاول البقاء بحسب الامكان ولزعمنا ان الثاني قد عطف زمانه في اكثر النسخ
منه المضاف اليه وينوي معنا فينبغي على النظم فهداه اشارة الى العبارات الدنيوية التي تريد
كن بها اركان وضع الخطبة قبل التصنيف وكتبها اركان بعد ذلك منبر له الشخص المشهد
المجنوس فاستأثر اليه بهذه الموضوع للثبات اليه المحتسب للمعة بفهم اللام وهي الخاتمة
الكلية اذ ايسر ومار لها بياض واصولها من اللسان وهو الاضائة والبريق لان البقية
من الارض ذات الكتل المذكورة كانها تضيء دون سائر البقاع وتعدى ذلك الى محاسن
الكلام وبلغه لاستشارة الاذنان به ولتميزه عن سائر الكلام فكانت في نفسه وضياء وفور
الدمشقية كبر الدال وفتح الميم نسبها الى دمشق المدنية المعروفة لانه صنفها بها في بعض
اوقات فامته بها في فقه الامامية الاثر عشره ياتيه الله تعالى اجابة منصوب
على المفعول البعد والى مدح وصف اي صنفها اجابة الامامية وهو طلب المولى عز وجل
ولو بالادعاء كما في ابواب الخطابة لبعض الاديان اي المطيعين الله في امره ونهيه وهذا لبعض
موشمس الدين محمد الاوى من اصحاب سلطان علي بن ابي طالب ملك خراسان واما الامامية
في كمال الوقت الى ان استولى على بلاده تيمور لنگ نصارى منتهى الى ان توفي في حدود
سنة خمس وسبعين بعد ان استشهد المصطفى في سنة تسع سنين وكان بينه وبين المصطفى
دس نهم سره مودة ومكانة شريفة الى ان اجد الى العراق ثم الى الشام وطلب منه اخيرا الرجوع الى بلاده في
مكتابه شريفة اكثر فهاهنا التطف والتعظيم والتمجيد لرحمة الله تعالى ذلك فاني واعدت له
وصنف له هذا الكتاب بدشوق في سبعة ايام لا غير على ما قلته ولله المبرور ابو طاهر محمد
واحد شمس الدين محمد الاوى اخو الامام ولم يكن احد من نسبي من نصفي واما نسبي فليس
من في يد الرسول تعظيما لها وسافر بها قبل المتابعة فوق فيها بسبب ذلك فخلد الله المصطفى

تتمت

في يوم الخميس راجع الى ان كان في يوم الخميس
للبعض الذي بين يدي اذ كان في يوم الخميس
في يوم الخميس راجع الى ان كان في يوم الخميس
للبعض الذي بين يدي اذ كان في يوم الخميس
في يوم الخميس راجع الى ان كان في يوم الخميس
للبعض الذي بين يدي اذ كان في يوم الخميس

بعد ذلك

تتمت

وحيثما وجدنا في هذه النسخة من كتابنا في التفسير في قوله تعالى في سورة القصص
ولم يكن كونا لها بل كان خبرا لمحمد فقال في قوله تعالى في سورة القصص
ليكونوا منكم خولان في قوله تعالى في سورة القصص

ان الله بالمرحوم

في قوله تعالى في سورة القصص
في قوله تعالى في سورة القصص
في قوله تعالى في سورة القصص

في قوله تعالى في سورة القصص
في قوله تعالى في سورة القصص
في قوله تعالى في سورة القصص

في قوله تعالى في سورة القصص
في قوله تعالى في سورة القصص
في قوله تعالى في سورة القصص

في قوله تعالى في سورة القصص
في قوله تعالى في سورة القصص
في قوله تعالى في سورة القصص

في قوله تعالى في سورة القصص
في قوله تعالى في سورة القصص
في قوله تعالى في سورة القصص

في قوله تعالى في سورة القصص
في قوله تعالى في سورة القصص
في قوله تعالى في سورة القصص

في قوله تعالى في سورة القصص
في قوله تعالى في سورة القصص
في قوله تعالى في سورة القصص

في قوله تعالى في سورة القصص
في قوله تعالى في سورة القصص
في قوله تعالى في سورة القصص

في قوله تعالى في سورة القصص
في قوله تعالى في سورة القصص
في قوله تعالى في سورة القصص

في قوله تعالى في سورة القصص
في قوله تعالى في سورة القصص
في قوله تعالى في سورة القصص

الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم آيات كثيرة تدل على وحدانيته
وأنه لا شريك له في الملك والقدرة والقدرة على كل شيء
وأنه لا يلد ولا يولد ولا يكون له كفيل ولا من يعين
وأنه لا يلهو ولا يفتن ولا يلهو ولا يفتن ولا يلهو ولا يفتن

الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم آيات كثيرة تدل على وحدانيته
وأنه لا شريك له في الملك والقدرة والقدرة على كل شيء
وأنه لا يلد ولا يولد ولا يكون له كفيل ولا من يعين
وأنه لا يلهو ولا يفتن ولا يلهو ولا يفتن ولا يلهو ولا يفتن

الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم آيات كثيرة تدل على وحدانيته
وأنه لا شريك له في الملك والقدرة والقدرة على كل شيء
وأنه لا يلد ولا يولد ولا يكون له كفيل ولا من يعين
وأنه لا يلهو ولا يفتن ولا يلهو ولا يفتن ولا يلهو ولا يفتن

الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم آيات كثيرة تدل على وحدانيته
وأنه لا شريك له في الملك والقدرة والقدرة على كل شيء
وأنه لا يلد ولا يولد ولا يكون له كفيل ولا من يعين
وأنه لا يلهو ولا يفتن ولا يلهو ولا يفتن ولا يلهو ولا يفتن

وأيضا المصنف رحمه الله تعالى في كتابه العظيم
في بيان ما كان من قبل الله تعالى من خلق
السموات والأرض وما بينهما من خلق
الجن والإنس وما كان من قبلهم من خلق
السموات والأرض وما بينهما من خلق

وأيضا المصنف رحمه الله تعالى في كتابه العظيم
في بيان ما كان من قبل الله تعالى من خلق
السموات والأرض وما بينهما من خلق
الجن والإنس وما كان من قبلهم من خلق
السموات والأرض وما بينهما من خلق

وأيضا المصنف رحمه الله تعالى في كتابه العظيم
في بيان ما كان من قبل الله تعالى من خلق
السموات والأرض وما بينهما من خلق
الجن والإنس وما كان من قبلهم من خلق
السموات والأرض وما بينهما من خلق

وأيضا المصنف رحمه الله تعالى في كتابه العظيم
في بيان ما كان من قبل الله تعالى من خلق
السموات والأرض وما بينهما من خلق
الجن والإنس وما كان من قبلهم من خلق
السموات والأرض وما بينهما من خلق

وأيضا المصنف رحمه الله تعالى في كتابه العظيم
في بيان ما كان من قبل الله تعالى من خلق
السموات والأرض وما بينهما من خلق
الجن والإنس وما كان من قبلهم من خلق
السموات والأرض وما بينهما من خلق

وأيضا المصنف رحمه الله تعالى في كتابه العظيم
في بيان ما كان من قبل الله تعالى من خلق
السموات والأرض وما بينهما من خلق
الجن والإنس وما كان من قبلهم من خلق
السموات والأرض وما بينهما من خلق

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

في التعريف واجبة وعندية مبيحة وغير مبيحة ان اريد بالعلم هو ان يطلق الماء والارض كما هو
 وقع عليه اختيار اللمراد منها هو اعلم لمبيح للصلوة وهو خلاف اصطلاح الاكثرين والاعلم
 في دفع هذا الكتاب لا يقتضي في طرده لغو المدونة والاضواء غير الافرنج واليه يرجع

از قبیل به و تحقیق فرموده اینها با این ضابطه و احادیثی که در مطلق فائده حاصل ظهور می شود و در باب
از این قبیل که در تفسیر غایب است از این دو وجهی برین فایده و در باب فائده و در باب
در این قبیل که در تفسیر غایب است از این دو وجهی برین فایده و در باب فائده و در باب

ومع ذلك فهو اجمود لا يتغير بغيره فكثرة ما ورد عليه من التوضيح هذا الباب والظاهر من
نقطة الماء والراب قال الله تعالى ان لنا في السماء ماء ظهيرا وهو الذي يطهر الارض
فانزلنا من السماء ماء فاحيا به الارض بعد موتها وقيل ان الله تعالى يخلق ما يشاء ويختار ما كان
لهم من دونه حيلة في امرهم

طوره في الرابع من الاول الى اربعه ايه غنط الارض كما يقيد في الخبر خصوصا على ما في جواز التعميم
في الرابع من ايه غنط الارض كما يقيد في الخبر خصوصا على ما في جواز التعميم

والماء مطبوخ بالبعر الخامسة في اعداد صافه الثلثه اللون والشم والريح دون غيرهما

ضمیمہ اول: حضرت زین العابدین علیہ السلام کی تعریف و ثناء کے لیے لکھی گئی ہے۔

و جماعه كثره في الفضاله بحمد الملك المستر مع قلته الدليل القوي بقضه وعدم ظن بزوال التغير

مطابق، بل بجزئیہ تک یہ بقولہ اولیٰ کہ اوامراۃ النبی غیر الیہ فیہ و علیہ مع زوال التبعیہ
مکتوبہ ۱۰۰۰

فان قيل قد قيل ان الله تعالى لا يخلق الا بالقدرة
فان قيل قد قيل ان الله تعالى لا يخلق الا بالقدرة

فان قيل قد قيل ان الله تعالى لا يخلق الا بالقدرة

فان قيل قد قيل ان الله تعالى لا يخلق الا بالقدرة

الوصف والهيئة على ما هو والافضل من ضعف وعمل من لهف في سيدة خجسته

وفيه من استدل ذلك عدم استزائه للشيء والحق هو ان لا يكون له في غير ما هو عليه

بالمعنى في غير ما هو عليه في كل ما هو عليه في كل ما هو عليه في كل ما هو عليه

ولا يملك دفعه وتم استم ودلو للوصف من غير ان يكون له في كل ما هو عليه

لا واما في قوله في الله بول الرضيع في قوله في الله بول الرضيع في قوله في الله بول الرضيع

استدل وانما تركه من عدم النفس مع انه في الشهادة كغيره مما سبق في قوله في الله بول الرضيع

فان قيل قد قيل ان الله تعالى لا يخلق الا بالقدرة

فان قيل قد قيل ان الله تعالى لا يخلق الا بالقدرة

فان قيل قد قيل ان الله تعالى لا يخلق الا بالقدرة

فان قيل قد قيل ان الله تعالى لا يخلق الا بالقدرة

فان قيل قد قيل ان الله تعالى لا يخلق الا بالقدرة

فان قيل قد قيل ان الله تعالى لا يخلق الا بالقدرة

فان قيل قد قيل ان الله تعالى لا يخلق الا بالقدرة

فان قيل قد قيل ان الله تعالى لا يخلق الا بالقدرة

فان قيل قد قيل ان الله تعالى لا يخلق الا بالقدرة

فان قيل قد قيل ان الله تعالى لا يخلق الا بالقدرة

فان قيل قد قيل ان الله تعالى لا يخلق الا بالقدرة

فان قيل قد قيل ان الله تعالى لا يخلق الا بالقدرة

فان قيل قد قيل ان الله تعالى لا يخلق الا بالقدرة

فان قيل قد قيل ان الله تعالى لا يخلق الا بالقدرة

فان قيل قد قيل ان الله تعالى لا يخلق الا بالقدرة

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

كانت الارض رطوبة والبلوغة مساوية لكثرة قرارها او لضعف غلبة اذرعها وصورها على هذا
 التقدير استحقاقا على اربع منها خمس في الشبابة واطلاقا والرطوبة مع كفاية البلوغة في
 صورته واما ما في رطوبة وبقية القديسين القديسين من غير ان يكونوا اولا في رطوبة بلوغة رطوبة
 صورته واما ما في رطوبة وبقية القديسين القديسين من غير ان يكونوا اولا في رطوبة بلوغة رطوبة

باجته بان يكون البئر في جهة الشمال فكيف الخمس مع روافد الارض ولم استوي البئر انما

من البحر العيون معيت التمل ولا يخسر البئر بها اي بالبنوعه وان تعارضا

الامع العلم أي العالم فيها خمس كواكب لا صلة انظرها وعدم الاتصال الثانية الحجة

ای عیسیٰ عشتہ البول والفاطم من غیر الماکول الخ

أَفَتَعْلَمُ الْغُلُوبُ أَنَّ الْغُلُوبَ لَهَا رُءُوسٌ مِثْلُ رُءُوسِ الْإِنْسَانِ ۚ فَكَيْفَ يُعْلِمُهَا إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيمِ الْحَكِيمِ ۚ

فمن كان منكم غافلا فليكن منكم غافلا

[illegible]

مخلیاد و مرتباً دان اتحاد السابا مع حجة بعض ضروریات و ضابطه امر الالبته نواز نسائه

وَقَضَىٰ عَلَيْهِمْ بِرَحْمَةِ اللَّهِ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ وَالْمَسْكُونِ إِلَيْنَا صَالَةً وَأَلْفَ نَفْسٍ تَنْزِيلًا

فقد تفرغوا من غير ما يشيرون له ووردوا في معاشهم في حبه ثبت له انقلوب عليه اسمه مع حصوله في حبه

او استاده حاله و این که گفته است از آنجا که این صفت را از آنجا که او گفته و در این کتاب

عدم و توقف علی دلیل تعینی بحکمیه اقراریه فی الذکر و البیان بود لکن سیان زمام قضیه

مظفر و هویدل علی حکیم محمد سیف ملا غازی زری رتبه و لونته فی علم السکر کا ذکر دیو فی انقض لمسیبہ

ما الصلة بين ما ذكره من أن الله تعالى لا يهدي القوم الظالمين وبين ما ذكره من أن الله تعالى لا يهدي القوم الظالمين

وہاں سے وہ اپنے گھر کے قریب پہنچا۔ وہاں اس کے گھر کے دروازے پر ایک لکڑی کی تختی لگی تھی جس پر لکھا تھا کہ "یہاں پر کوئی نہیں آئے گا۔"

مسلم بن الحنفی الکرسی

على لها رتباً وعلم الساجد والضارح المحدث والمحدث المشرق. وعنى في انشاء البدن
عن دم نجم والفرج مع السيلان داياً وفي وقت لا يسب من فواته فاعلموا انما انقطع
وقد سجدوا استتر المنة في الذكرى وحسب انزاله لانتهاض الضرب الذي سجدوا
انما خبر عدم الحرب مطلقاً حتى يراهم قوتى وعن دول النجم البغلي سجدوا
احضر الراية بعد الالبهم العلى وتعد السباية من منافاة ان من الاصل تحقيق
الذكر الضرب اعدوا انما يقتضيه المقدار من الدم غير الاربعة الثانية التي بها يعبر الصفا
مع اجتماع وضع وناق مع تفرقة الوجود الى الحاقبة بالجمع وكثير في الزايد عشرة
ازال الزايد في عشرة من ثلثه ثلثاً في بعض على اربع العيون لولا انهم لم يسموا
فان تفتي من جانب الى اخر فواحد الاثنا عشر واخبر المنة في الذكرى في الوصف من تفتي رتبة
والا تعدد واثنا عشر باعطى من ثلثها بعقد وعده قولان للمنة رتبة الذكر والبيان احوط
الاول ثم تفتي المقدار ثم تفتي بقية شيا من احدى التوب لم يسم للولد والثاني
لا يسم صلاة الاحكام وحده فكونه ثمانية عشر عورته وسين في حكم الاذنين من المصلي ايها
فلم يذكره لانه لا يتعلق بدن المصلي ولا ثوبه الذي هو شرط في الصلوة مع بيان الاختصار في
الثوب من ثلثي ثوبها عصى وهو يس التوب بالمقادير الاخرية الما ينول به وكذا الوجه
بعد بيانها ووجه تكرار التفتي من ثلثي ثوبه المصيرة غيره عليه من ثلثي ثوبه المصيرة
غيره كونه نجاسة وهو ممنوع بل من مساوية او ضعف حكاه ثم عفى عن طليد الدم دونها
بأنه في غير البول فترى على ما نقلت الامر هو اختيار المصلي في البول اجزاء في الذكر وال
بغير من التردد ويستثنى من ذلك البول الرضيع فلا يجب عصره لما تعدد غسله وما شابهة

کتابخانه

مع زوال عین النجاسة عنها بهائشی و در آنک و غیرهما و حجره و از ارض اصناف الارض و له کلم للنجاسة
جرم الارض و نجس کفی مسمی الامتسار لا فرق فی الارض بین الجاهل و الذکر و البهائم ما لم یخرج عن اسم الارض

جرم الارض و کفی اسم الارض و لافرق فی الارض پس اجماع و از طبعه و کفی اسم الارض و لافرق فی الارض پس اجماع و از طبعه

و يا شير طير من ريشه در جهان در اخلاق انفس را تصوير بخشي عديم والمرا دافع و يا عبد الله من اجل

للمشي وقيل في الارض نحو ما في الخشب شبة الا قطع كالنمل والقراب في الوبع فانه عزلة

للتطهير فهو مستطير في اجمله واجمل الله به غير اللزج ولا الصقيع في عز القدي من الزايطو الثمن

ما جفقت به بشرا قد علمت عليه وذات عمن النعمانية من الحصر والواري من المنقول

وملا ينقل عادة مسطحة من الأرض وأجزاءها والنات والاختلاف والابواب المثبتة

والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآل

از این نوشته ای که از انوار الیقین است

والتاريخ المذكور في هذا الكتاب هو تاريخ سنة ١٢٠٠ هـ الموافق ١٨١٥ م

الطرح بجانب جميع محبات بعدد مثلثي اذ المثلث من جهة واحدة والساكنها احاطة

و اما مال اخر ما و اجر انی صلح المولایں و علیہ فیصلہ فی غیر لایاں و حقہ دوی قول نسخ باطل

وخلص بنسبته و كذا طم النبى بذلك عبد احسانه و انما التبرع بالمال
محمدا لاجل

بأصحية حالته وذهاب آلي العصي من تحت الشفاة الخرجية يقول بجاسته والالام والارواح

الاستيلاء كالمية والعذرة لتصير آباء ووداد النازد والعطف لتصير حيوانا غير الملية والملازمة

و ان بگویند اینست و خود رنگ و استوای بهر خلا و کبریا بعد غلبه نبوت است و اده و لا اسلام
الذی فی ذلک انما یظهر فی القصة فکذا انما یظهر فی القصة فکذا انما یظهر فی القصة

لما رتبنا المسلم من رتبة الكفر ما يقصد به في سفره نحو المذبح كشيء به وقته ليس العيس ولا نف

لعم بابطنها وكل بابطن كالاذن واخرج نورا الى الارض ولا يظهر ذلك ما فيه من اللهام

كامله الطعم والكل ايا الرطوبه اى دثيه فيه كالزبد والذرع فكله فكله وطهر فكله في النعم فكله فكله

فوه بالمعصية مرتين، ثم بعد ذلك العدد مرة في غير نجاسة البول، ثم ختمه ثم الطم

1990

[Faint handwritten text, likely bleed-through from the reverse side of the page.]

هذا هو الحق المتيقن وقوله لا وجواز انما فيه لمكان في الاخره على الطهره ولا مرجح
في عدمه بل هو مقتضى عدمه من حيث هو
والمرجع الى الحق المتيقن وقوله لا وجواز انما فيه لمكان في الاخره على الطهره ولا مرجح
في عدمه بل هو مقتضى عدمه من حيث هو

ارتفع احد الشك السابق واللاحق المتيقن وقوله لا وجواز انما فيه لمكان في الاخره على الطهره ولا مرجح
في عدمه بل هو مقتضى عدمه من حيث هو
المرجع الى الحق المتيقن وقوله لا وجواز انما فيه لمكان في الاخره على الطهره ولا مرجح
في عدمه بل هو مقتضى عدمه من حيث هو
استقبال القبلة بمقادير بدنه ودونها كما في البناء وغيره وغسل البول بالماء مرتين
كامله وكذا غسل الغائط بالماء مع التعدي بالخروج بان تجاوز حواشيه ولم يبلغ اليه
والا بعد الغائط بالخروج فقلنا احجار طاهرة جافة فالتفتي اليها انما هي طاهرة
تحت به لو بعد طهارتها لم تكن الكفار او نجست ولو لم تنجس كما لم تنجس للعدو
نقاء المحل كفت من غير اعتبار الطهره فضا عدا عن النجسه لم تنجس بها او شتمها من غير
او خرفنا ساداعواد ونحو ذلك من الاجسام القالقه للنجس في غير المحل كمنه في غير النجس
وهو الذي تفتي بطلان اوبه فلا يخفى ذواتها انما هي طاهرة وقطع المصنوعه في غير الكسب باجزائه
وكيف اذ قاله علي في شبهه واعلم ان الماء مجزئ مطلقا بل هو افضل من الاجزاء على تقدير
اجزائها بسبب في عبارته هنا ما يدل على اجزاء الماء في غير التعدي لغسها مكن استفادته من قوله
س بقا الماء مطلقا ولعل اجزاءه وليست نجس البتة عن النجس بحيث يرى تاسيا
لنجس ماله عليه وانما لم يقطع على بول لا غائط واجمع بين المطهرين الى الاجزاء فقلنا اجزاء
في التعدي وغيره بالوجه في التسمية ولا زالة الدين والاثار على تقدير اجزاءه ونظير من اطلاق المطهر
استحب بعبارة الاجزاء بطهره وكيف يرد به وهو اللفظ والفرق وترك استقبال جرم
النبيين الشمس القمر بالخروج اوجهها ملاكس وترك استقبال الرجح واستقباله بالبول

هذا هو الحق المتيقن وقوله لا وجواز انما فيه لمكان في الاخره على الطهره ولا مرجح
في عدمه بل هو مقتضى عدمه من حيث هو
المرجع الى الحق المتيقن وقوله لا وجواز انما فيه لمكان في الاخره على الطهره ولا مرجح
في عدمه بل هو مقتضى عدمه من حيث هو

هذا هو الحق المتيقن وقوله لا وجواز انما فيه لمكان في الاخره على الطهره ولا مرجح
في عدمه بل هو مقتضى عدمه من حيث هو
المرجع الى الحق المتيقن وقوله لا وجواز انما فيه لمكان في الاخره على الطهره ولا مرجح
في عدمه بل هو مقتضى عدمه من حيث هو

والفاطمة التي انجزت من قبل اهل البيت المصطفى وان قيل في فيه بالبول وتغطية الرأس ان كان كشونا
عذر في قول الراكية انيسة الى رماقه وروى التقيع عنها والدخول بالرجل اليسرى ان كان نيا
والاجلما اخر ما يقدره والخروج بالرجل اليمنى كما وصفناه فكل من المسجد والبقاء في احواله التي
ورد استجاب بالدعاء فيها ومن عند الدخول عند الفعل وروية الماء والاستنجاء وعند مسح بطنه اذا
قام من موضعه وعند الخروج بالثور والاعتماد على الرجل اليسرى وفتح اليمنى والاستنجاء وهو
طلب براءة الحمد من البول بالاجابة والذي هو مسح ما بين المقعدة واصل القصب ثم ثمة ثم ثمة ثم
عنه ثم ثمة واليتخذه ثمة حاله لا يستبرأ اليه في الذكر الى سبيل لعدم وقوفه على ما فيه و
الاستنجاء باليسار لانها موصوفة للادنى كما ان اليمنى ثمة على كل البول فيكون باليمين مع ثمة
لانه من اخفاء وكبر البول قائما خذرج من جمل الشيطان ومطعمها به في الهواء للنهي عنه وفي الماء
جاءه وراكد التعليل في اخبار النبي بان الماء لا يؤذيهم بذلك وحدث في الشائع وهو
الطريق المسكوك والمستع وموطر الماء للوردية والفتاء بكبر الفاء وهو ما مر من جواب الدار
وهو عريها خارج الملوك منها والملعن وهو جمع الناس او من لهم او نارية بطريق او ابواب
الدور وحت الشجرة المثمرة وهو ما مر في ثمة ان يكون مثمرة وان لم يكن كذلك بالفضل وحمل
الكرامة ما يمكن له تبلغ الثعادة ولنم كن تحتها وفي النزال وهو موضع الضل المعدل لهم
او ما هو اعظم منه كالحل الذي رجوا اليه وينزلون به من فاء في اذ ارجع واثمة بكبره وفتح اى
والراء المطايع جمع حجر بالفهم والسكون وهو صوت احتشروا السؤال حاله روى انه يورث
النحو والكلام الا بذكر الله تعالى ولا كل الشرب في فيه من الهانة وللخبر ومجوز حكاية لاداء
اذا سمعته على المشهور وذكر الله لا يشمله اجمع لخروج الحفلات منه ومن ثم حكاية المصطفى في الذكرى
بقوله قبل قراءة آية الكرسي وكذا مطلق حمد وذكره وشكره لانه حسن على كل حال وللضمة

في قوله
الاستنجاء

في قوله
الاستنجاء

في قوله
الاستنجاء

ولا سند له ظاهر

وقد كسب بالمدرك لانه راجع ونقص المرأة الطفاير جمع طفيرة وهو التقيص المجدول من الشعر خصل المرأة
لانهما مورد لنفسه الا ان الرجل كذلك لان الواجب غسل البثرة دون الشعر وانما سمي التقص لكسبها
والنفس وتثليث الغسل كغيره من اجزاء البدن الثلثة بان يغسل بثلاث مرات وفصله
ان النفس سمي سنة الذي سمي سنة بصره لانه زينة في رزوه والنفس هي انما البصر
والغسل بصره وسمي اوامه لانه يكون ذلك فادلك على خلاف سمي والثابت على سمي في
مظيرة النفس ولو وجد المحب بالانزال بالامساك مثبته بعد الاستبراء بالامساك
مع تقدره لم يلتفت وبددته امر بدون الاستبراء باخذ النسر فيقتل ولو وجد
بعد البول امر دون الاستبراء بعدة وحسب الوضوء خاصة اما الناجية بدون البول مع
امكانه فلا حكم له والامثلة السابقة على خروج البول المذكور صحيحة لارتفاع حكمه ان بق
والنفس خرج حدث جديد لم يكن قد خرج عن محله الى محله اخر وفي حكمه لو احس بخروج من مكانه عليه
وصلى ثم اظلمت لم يقطع الترتيب بين الاعضاء الثلثة بالامر مما هو وهو عند البدن لجمع
دفعة واحدة عرفية وكذا ما اشبهه كالوقوف تحت المجرى والمود الغزيرين لان البدن يصير
عضوا واحدا وبعاد عن اجنبية بالجدد الا ما عرفت في اثباته على الاقوى عندنا
جماعة وقيل لا اثر له مطلقا في ثبوت الوضوء وهو الاقرب وقد شققنا القول
في ذلك برأيه بفرقة اما غير ذلك من اجنبية فمما لا يفي ان كافرا مما مع الوضوء نظما وارجح
بعضهم ليقول انه كاجنبية وهو منسحق جدا اما البصر فمما لا يفي ان كاذبا الذي سواه المرأة
بعد اكمال التسعين سنة والية وقبل اكمال ستين سنة اركان المرأة قرشية وهي
المنقبة بالاسباب الى الضربين كانهن وهما من الهشمية فمن علم انت بها الى فليس بالاب
لانهما حكمها فانها لا تصدق بكونها منهن او بصلية شعبة الى النبطه ثم على ما ذكره ابو هريرة

انما روي في الحديث ان النفس لا تخرج من البدن الا في الموت
والنفس هي التي تخرج من البدن في الموت
والنفس هي التي تخرج من البدن في الموت
والنفس هي التي تخرج من البدن في الموت

والنفس هي التي تخرج من البدن في الموت
والنفس هي التي تخرج من البدن في الموت
والنفس هي التي تخرج من البدن في الموت
والنفس هي التي تخرج من البدن في الموت

من اوراق نسخة المخطوط
التي في يد السيد
الشيخ الفاضل
المراد بن محمد
الطباطبائي
في شهر ربيع الاول
سنة ١٢٤٠

هذا هو النص
الذي في نسخة
المخطوط
التي في يد
السيد
الشيخ الفاضل
المراد بن محمد
الطباطبائي
في شهر ربيع الاول
سنة ١٢٤٠

الراية الكريمة قوتى بالارايه ليد ما راى ايجده صنف القوام بالتحقيق قوتى الرقى وذا انشور قوتى
الاشين وهو قوتى دنى الواحدة وهو قوتى العاوم ولو استوت العدد وان كان مختلفا فلان
ويكلم الرجوع الى التميز ثابت في المبتدأ كسبل الال فتمت وحي لم يسجلها عادة ابلا المبتدأ لها
بعده مع اختلافه عدد اوقاف والمصطربة وهي ليست عادتها واما عدد اوقافها واما
على ذلك وعلى كثر لهن اليم مع عدم استقرار العادة وتختص المبتدأ على هذا من اول مرة واول
اشهر وتظهر زيادة الاختلاف في مجموع ذات القسم الثاني من المبتدأ الى عادة اهلها وعنده مع
فقدته اي فقد التميز بان اتحاد الدم المتجرز لونا وصفة او مختلف ولم يحصل شرطه فاحذر
المبتدأ عادة اهلها وان زهر من الطرفين او احدهما كالاخت والعمه وبجانبه وبناته
فان اختلف في العادة نزلت عن بعض فاقراها وحي من غير نيتها في السنة واما
المسمى في كتبه التثنية في الال التي لا يحد لها الاختلاف الا بمرجعية باختلافه واعتبر في الذكر
الرجوع الى الاكثر عند الاختلاف وهو اجمود وانه اعتبر في الاقران ان فقد ان دون الال كالا
فيس دونها وانا انشور الال كمن قد يتفق الفقدان بمو من وعدم العلم بعودته من طذا عبر في
غيره بالفقدان والاختلاف فيها فان فقدن الاقران او اختلفن فكان المصطربة في
الرجوع الى الروايات. روى ان عشرين ايام من شهر وثلثة من اخر تحية في الابداء
منها او سبعة سبعة من كل شهر او ستة ستة عجرة في ذلك وان كان الافضل لها اختيار

المبتدأ كسبل الال
فتمت وحي لم يسجلها
عادة ابلا المبتدأ لها
بعده مع اختلافه
عدد اوقاف والمصطربة
وهي ليست عادتها
واما عدد اوقافها
واما على ذلك وعلى
كثر لهن اليم مع عدم
استقرار العادة
وتختص المبتدأ على
هذا من اول مرة
واول اشهر وتظهر
زيادة الاختلاف في
مجموع ذات القسم
الثاني من المبتدأ الى
عادة اهلها وعنده مع
فقدته اي فقد التميز
بان اتحاد الدم المتجرز
لونا وصفة او مختلف
ولم يحصل شرطه فاحذر
المبتدأ عادة اهلها
وان زهر من الطرفين
او احدهما كالاخت
والعمه وبجانبه
وبناته فان اختلف
في العادة نزلت عن
بعض فاقراها وحي من
غير نيتها في السنة
واما المسمى في كتبه
التثنية في الال التي
لا يحد لها الاختلاف
الا بمرجعية باختلافه
اعتبر في الذكر الرجوع
الى الاكثر عند الاختلاف
وهو اجمود وانه اعتبر
في الاقران ان فقد ان
دون الال كالا فيس
دونها وانا انشور الال
كمن قد يتفق الفقدان
بمو من وعدم العلم
بعودته من طذا عبر في
غيره بالفقدان والاختلاف
فيها فان فقدن الاقران
او اختلفن فكان المصطربة
في الرجوع الى الروايات.

هذا هو النص
الذي في نسخة
المخطوط
التي في يد
السيد
الشيخ الفاضل
المراد بن محمد
الطباطبائي
في شهر ربيع الاول
سنة ١٢٤٠

هذا هو النص
الذي في نسخة
المخطوط
التي في يد
السيد
الشيخ الفاضل
المراد بن محمد
الطباطبائي
في شهر ربيع الاول
سنة ١٢٤٠

ما يوافق مزاجها منها فخذ است المراجيح السبعة والبارد است ووسط الشمس والشرق
وتخير في وضع ما اخره حريش است من ايام الدم وان كان الاول في الاول فاعترض للزوج
هذا في تعيين الشهر الاول اما بعد ذلك فخذ ما يوافق في هذا اذ است المصطربة الوقت للعد
معها لو ثبت احد ما خاصة فان كان الوقت اخذت العدد كما لو ايا او اعدد تحية في

امام رضا علیه السلام
والتوفيق من الله تعالى

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم خلائفة الله في الأرض
وأما بعد فقد بلغني عن بعض السادة المشايخ
أنهم قد وجدوا في كتابكم هذا
بعض ما يحتاج إلى توضيح
فأرجو أن يكون ذلك مما يفي بطلبكم
والسلامة عليكم وأهليكم

من الوقت حينئذ اولاً وادخلوا الى بيوتهم فاجابوا بانه لا يملكه احد من الرعايا
الكلية ثم تيقنوا انهم بعد مدوى وانفردوا بحديثهم من قبله مستغفرون وقبله بالبرهان والادلة
المعروف من انهم يوم خمسة من اواخر سنة واية السبعة ليلتين الوسطا يومين ختمتا
بما فيهما فليقتل اربعة واخرايت واية الستة فليعمل قبل السيف يوم واحد او الوسطا فليعمل الاثنا واصلها
الاجتهاد في يومين متتبعين واكملت احد الرعايا مستغفرون او متفرقين لافرق من بين تقويم
وازيد ولو ذكرت غدا في الجملة قبل السيف خمسة واكملت باحد الرعايا مستغفرون او متفرقين لافرق من بين تقويم
اميل ظلالها باجماع الكليات عندنا ولن يجازيها ويحرم عليها الرغلة او انطلق الصنف
ومنهم من يراه الصوم ولقصية دونها والفرق النقص المستغفرون ولا غير ذلك

الواجب في المذهب المنع من طهيم الطهارة التحريم دخول المسجد مطلقا عليها ومتركبة القرآن
 في معناه اسم الله تعالى واسماء الانبياء والائمة عليهم السلام ويكون حمله دلوا بالعلانية ^{لشأن الله}
 هامة وليس بنظوره كالجنب ويحرم عليها اللبس في المأجد غير محرمين وفيها يحرم
 الدخول مطلقا كما يتركونها يحرم عليها وفيه شيء فيها كجنب وقرارة الغزائم واليه من اطلاقها
 مع حضور الزوج او حكمه ودخوله بها او كونها حالها او الاصح وانما اطلق تحريمه في الجملة وعمل تفصيل باب
 الطلاق والمنع من اجماله او وطوءها قبل اعادة اعلانا فجب الكفاية لو تم احتسابا
 في المذهب المنع من اجماله او وطوءها قبل اعادة اعلانا فجب الكفاية لو تم احتسابا
 في المذهب المنع من اجماله او وطوءها قبل اعادة اعلانا فجب الكفاية لو تم احتسابا

للعادة وما في بعضها من التميز والروايات فالاولان اول النواحي والوسطان وسطها والآخران آخرها
 كذا او من هنا مستحق الكفاية ولا يعتبر فيه التميز ولا في ما بقي النواحي غير العزمية غير
 مستحق للتميز ولا لا يستحق بغير التميز ما بين النواحي والركبة وكذا في النواحي المستحق للتميز

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Handwritten Arabic script, likely a continuation of the letter or a separate note, written diagonally across the bottom half of the page.

Handwritten text in Persian script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

قوله يا مفضل انتهم اهل البيت اذ انظروا في القلوب انما هم
فناء الاغصان جميعا كاشيها لم يبق من ثمرها

که ایمن نان لم یکن عاده فالعشرة الشريفة على المشهور وانما يكون به انشا في ايام العادة وفي مجموع العشرة
الايام العشرة الشريفة والاولاد

مع وجوده فيها إلى طريقها أما لوراست في عهد العلي بن فاطمة أوفيه وفي الوسط فلما انفاس لها في الحاني عنه

مسند ما خرج في الفروع من المصنفين أو الذين مضوا بعدهم أو ما فيها فلو كانت هذه الحجة وأخرها لمعناها

فإن جميع نفاس والوراة أفرأ فافضة فهو النفاس مثله رؤية المبتدأة والمصطفية في الفجر المعينة

عنا نقدر انفسنا بحجة عليها ولو تهاووزنا وخد منه في العادة وما قبله الى اول زمان الروية انفس فاسته

کمالور است رابع النولادة مثلاً و سابعها لمعاً و منها و استمر الى النجم تجاوز المشرق ففهمها الاربعة

والاخرى من السبعة فاصلة ولوراته في السبع فاصلة وسجوز في هذا الجنس فاصلة ولوراته من اولى

والبعض يستحب أن يكون بعد الفلق عزمه أن لا يخالطه من بعده حتى يورثه أولا والعلمانية

وكتب وزير الأوقاف خمسة عشر كتاباً في الفقه والحديث وكتبها في خمسة عشر يوماً

والسندوبة والحجيرة والروسة ويغار فيها في الإبل والأكثرة والدلائنة على السلوع فانه مخوف للأناس

لما بقيت في القلعة باليمن في الجبل والقضاء العدة باليمن من الفاس غلبا ورجوعا الى الفاس لعدتها

وعدة من الروايات التي تميزها ونحو تحقيق الفاسر لعدم اشتراط الظاهر فيها.

کالتوا بنی کجانی کجانی و محب الصلوة مع علمائهم بنفقت علیهم و ناضرو لیستحقته

و تجرید فی بین نیر الی سماء و الارض معلق علی اعم القوس اذ اوقم امد الالفاظ

[illegible]

قبل البرد وبعد الموت وفي نحو عند العضو الا انك قد اوردت احوالها في كتابك فاني لم اذكر

لا غلبه بیهوشی و در خواب عین کما غافل از آن است که در خواب و حال مستی

جزوه الشفاء على عظمه المان منه مخرج: والعظمه المان منه مخرج: والفاء

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

...بسم الله الرحمن الرحيم ...

سورة التوبة

1. *Chlorophyll a* (Chl a) is the primary photosynthetic pigment in most plants and algae. It is a green pigment that absorbs light energy in the blue and red regions of the visible spectrum. Chl a is essential for the light-dependent reactions of photosynthesis, where it converts light energy into chemical energy in the form of ATP and NADPH.

1. 1977

الحجرة كسرها وفتح الاله الموحده وهو ثوب يمتد وكونها عبرية بكسر العين نسبة الى بلد بلخ حمراء
ولو تعذر ذلك لوصفها بغيرها فقلت واقتصر على الباقي ولولا في اخرى بدلها في العامة للرجل
وقد ياتي في بيتها المطوية شرعا بان شتم على حرك وذا في بيتها من الجاهلين بغيرها على
على خلاف بجانب الذي خرجت منه هذا بحسب الطول اما العرض فبغيره اطلاق اسمها والحجاء
وهي خروجه طوله الى اذنه ونصبت في عرض نصف ذراع الى ذراع شتم بغيره في ذكر الادوات
ويقال بالباقي حقويه وفيه نية الى حيث ينتهي ثم يدخل طرفها تحت الحجرة التي هي اليه سميت مائة
لظا الى انما في عدد الكف الاجب وهو الدية والذبح وهو الحجرة وفيه نية واما العامة فلا تفتد
من اجزاء الكف اصطلاحا ولم يستجبت والمرأة القناع راسها بدلا عن العامة وقرأ
عنه الخط وهو ثوب من صوف فيه خطوط تسمى لفوف في كل لون من الالوان فيكون كذا في اذنه
خزف اخرى تسمى بها ثيابا وتشد الى طرفها على الحجرة فيكون كذا في المصممة في البياض في العلة
لنصف المستند في ثوب من صوف مقطوع وراوية سهل من زياد وحسب اساس ساجدة السبعة
بالكافور واطل سماء على سماء وليست كونه في ثوب من صوف في اذنه ووزن في النصف
اربع دراهم ووزن متعارف في ثوب من صوف مقطوع ووزن متعارف في ثوب من صوف مقطوع
لانه في ثوب من صوف مقطوع ووزن متعارف في ثوب من صوف مقطوع ووزن متعارف في ثوب من صوف مقطوع
بالبهجة في ثوب من صوف مقطوع ووزن متعارف في ثوب من صوف مقطوع ووزن متعارف في ثوب من صوف مقطوع
المعولين من صوف الخند او صوف السدر او صوف الخلف او من الرمان او من شجر طرب
مترتب في الفضل كما ذكره في ثوب من صوف مقطوع ووزن متعارف في ثوب من صوف مقطوع ووزن متعارف في ثوب من صوف مقطوع
واحدة الرافى وهو العظم المكشوف لشجرة الخروب في القميص ولشجرة في الاخرى في القميص

الحجرة كسرها وفتح الاله الموحده وهو ثوب يمتد وكونها عبرية بكسر العين نسبة الى بلد بلخ حمراء
ولو تعذر ذلك لوصفها بغيرها فقلت واقتصر على الباقي ولولا في اخرى بدلها في العامة للرجل
وقد ياتي في بيتها المطوية شرعا بان شتم على حرك وذا في بيتها من الجاهلين بغيرها على
على خلاف بجانب الذي خرجت منه هذا بحسب الطول اما العرض فبغيره اطلاق اسمها والحجاء
وهي خروجه طوله الى اذنه ونصبت في عرض نصف ذراع الى ذراع شتم بغيره في ذكر الادوات
ويقال بالباقي حقويه وفيه نية الى حيث ينتهي ثم يدخل طرفها تحت الحجرة التي هي اليه سميت مائة
لظا الى انما في عدد الكف الاجب وهو الدية والذبح وهو الحجرة وفيه نية واما العامة فلا تفتد
من اجزاء الكف اصطلاحا ولم يستجبت والمرأة القناع راسها بدلا عن العامة وقرأ
عنه الخط وهو ثوب من صوف فيه خطوط تسمى لفوف في كل لون من الالوان فيكون كذا في اذنه
خزف اخرى تسمى بها ثيابا وتشد الى طرفها على الحجرة فيكون كذا في المصممة في البياض في العلة
لنصف المستند في ثوب من صوف مقطوع وراوية سهل من زياد وحسب اساس ساجدة السبعة
بالكافور واطل سماء على سماء وليست كونه في ثوب من صوف في اذنه ووزن في النصف
اربع دراهم ووزن متعارف في ثوب من صوف مقطوع ووزن متعارف في ثوب من صوف مقطوع
لانه في ثوب من صوف مقطوع ووزن متعارف في ثوب من صوف مقطوع ووزن متعارف في ثوب من صوف مقطوع
بالبهجة في ثوب من صوف مقطوع ووزن متعارف في ثوب من صوف مقطوع ووزن متعارف في ثوب من صوف مقطوع
المعولين من صوف الخند او صوف السدر او صوف الخلف او من الرمان او من شجر طرب
مترتب في الفضل كما ذكره في ثوب من صوف مقطوع ووزن متعارف في ثوب من صوف مقطوع ووزن متعارف في ثوب من صوف مقطوع
واحدة الرافى وهو العظم المكشوف لشجرة الخروب في القميص ولشجرة في الاخرى في القميص

الحجرة كسرها وفتح الاله الموحده وهو ثوب يمتد وكونها عبرية بكسر العين نسبة الى بلد بلخ حمراء
ولو تعذر ذلك لوصفها بغيرها فقلت واقتصر على الباقي ولولا في اخرى بدلها في العامة للرجل
وقد ياتي في بيتها المطوية شرعا بان شتم على حرك وذا في بيتها من الجاهلين بغيرها على
على خلاف بجانب الذي خرجت منه هذا بحسب الطول اما العرض فبغيره اطلاق اسمها والحجاء
وهي خروجه طوله الى اذنه ونصبت في عرض نصف ذراع الى ذراع شتم بغيره في ذكر الادوات
ويقال بالباقي حقويه وفيه نية الى حيث ينتهي ثم يدخل طرفها تحت الحجرة التي هي اليه سميت مائة
لظا الى انما في عدد الكف الاجب وهو الدية والذبح وهو الحجرة وفيه نية واما العامة فلا تفتد
من اجزاء الكف اصطلاحا ولم يستجبت والمرأة القناع راسها بدلا عن العامة وقرأ
عنه الخط وهو ثوب من صوف فيه خطوط تسمى لفوف في كل لون من الالوان فيكون كذا في اذنه
خزف اخرى تسمى بها ثيابا وتشد الى طرفها على الحجرة فيكون كذا في المصممة في البياض في العلة
لنصف المستند في ثوب من صوف مقطوع وراوية سهل من زياد وحسب اساس ساجدة السبعة
بالكافور واطل سماء على سماء وليست كونه في ثوب من صوف في اذنه ووزن في النصف
اربع دراهم ووزن متعارف في ثوب من صوف مقطوع ووزن متعارف في ثوب من صوف مقطوع
لانه في ثوب من صوف مقطوع ووزن متعارف في ثوب من صوف مقطوع ووزن متعارف في ثوب من صوف مقطوع
بالبهجة في ثوب من صوف مقطوع ووزن متعارف في ثوب من صوف مقطوع ووزن متعارف في ثوب من صوف مقطوع
المعولين من صوف الخند او صوف السدر او صوف الخلف او من الرمان او من شجر طرب
مترتب في الفضل كما ذكره في ثوب من صوف مقطوع ووزن متعارف في ثوب من صوف مقطوع ووزن متعارف في ثوب من صوف مقطوع
واحدة الرافى وهو العظم المكشوف لشجرة الخروب في القميص ولشجرة في الاخرى في القميص

على الكمال وتوقف في الذكرى لذلك واستقبال الصلوة القبلة وجعل رأس الميت الى غير الصلوة
مستقيا على ظهره بين يديه الا ان يكون مأموماً فكيف كونه بين يدي الامام ومشاورة له ولو فطره
بأموه ثم لم يدر ما بعد عنه بالعتبة بغزو في اعيان سر غفوة الصلوة وطهارة من اجبت في ثوبه وبدنه
وجوانه والاشياء على قصد الفهم وهو الصلوة على الميت المتدبر والمتدبر وان لم يحضره الوجه والذكورية
والنثية جاز تذكر الضمير وتأنيشه ما ولا بالميت واجتزازه وفي اعتبارية الوجه من وجوب وندب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

Handwritten text in Urdu script, likely a continuation of the letter or a separate note. The text is dense and cursive, typical of Urdu calligraphy. It appears to be a personal or official communication, possibly related to the subject of the letter (the 'Mushaf' or 'Mushaf' mentioned in the text).

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

سنة ١٢٠٠
تاريخ ١٢٠٠
١٢٠٠

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

على شيعته وتجهيزه فيكتب لهم الاجرة والمغفرة بدعائهم ويجمع فيهم بين الطهارة والتبجيل والاعلام
فيعلم فيهم من لا ينافي التبجيل عن ادراكه المستلزم المثبتة حرم ومشرع المشيع خلفه او الى احد بابيه
ويكره له سيقده لغير لقيه والتبجيل مع دونه بانه رجل من خواص الرب السري الاربعه كيف اتفق
والافضل التذوب وانفسه ان يبا في المحل من رب السري الذي هو الذي يبا في الرب
فيحمله بغيره الا من لم ينقل الى مؤخره الا من لم ينقل الى مؤخره الا من لم ينقل الى مؤخره الا من لم ينقل الى مؤخره
بالكتف الا من لم ينقل الى مؤخره الا من لم ينقل الى مؤخره الا من لم ينقل الى مؤخره
يقوله بسم الله اللهم صل على محمد وال محمد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات وموتى
يقوله الله اكبر هذا ما وعد الله ورسوله وصديق الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا
وسليما احمد الله الذي عزز بالقدره وقهر العباد بالموت الحمد لله الذي جعلنا
من السواد المحترم وموالاتك من الناس على غير بصيرة او مطلقا اشارة الى الرضا بالواقع
كيفية كانوا يتنزهون الى الله تعالى بحسب الامكان والطهارة ولو تيمنا مع القدرة على
الماثية منع خوف الفوات وكذا يدونه على المشهور والوقوف الامام او المصطفى
وعده عند وسط الرجل وصدر المرأة على الاستمرار ومقابل المشهور قول الشيخ في المحل
انه يقف عند راس الرجل وصدر المرأة وقوفه في الاستبصار انه عند راسها وصدره
والخشي من كراهة والصلوة في المواضع المعتادة لها للترك بها بكثرة من صلى فيها
ولانها مع براءة يقصده ورفع اليدين بالتكبير كما على الاصح والاكبر على خصه
بالاولى وكما انه مر في الامانات فان المذوب تهترك احيانا وبذلك يظهر وجه
القوم ومن فاته بعض التكبير مع الامام اتم الباقي بعز فراغه ولا يخرج غير ذلك

هذا هو الوجه في قوله
يقوله بسم الله اللهم صل على محمد وال محمد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات وموتى
يقوله الله اكبر هذا ما وعد الله ورسوله وصديق الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا
وسليما احمد الله الذي عزز بالقدره وقهر العباد بالموت الحمد لله الذي جعلنا
من السواد المحترم وموالاتك من الناس على غير بصيرة او مطلقا اشارة الى الرضا بالواقع
كيفية كانوا يتنزهون الى الله تعالى بحسب الامكان والطهارة ولو تيمنا مع القدرة على
الماثية منع خوف الفوات وكذا يدونه على المشهور والوقوف الامام او المصطفى
وعده عند وسط الرجل وصدر المرأة على الاستمرار ومقابل المشهور قول الشيخ في المحل
انه يقف عند راس الرجل وصدر المرأة وقوفه في الاستبصار انه عند راسها وصدره
والخشي من كراهة والصلوة في المواضع المعتادة لها للترك بها بكثرة من صلى فيها
ولانها مع براءة يقصده ورفع اليدين بالتكبير كما على الاصح والاكبر على خصه
بالاولى وكما انه مر في الامانات فان المذوب تهترك احيانا وبذلك يظهر وجه
القوم ومن فاته بعض التكبير مع الامام اتم الباقي بعز فراغه ولا يخرج غير ذلك

هذا هو الوجه في قوله
يقوله بسم الله اللهم صل على محمد وال محمد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات وموتى
يقوله الله اكبر هذا ما وعد الله ورسوله وصديق الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا
وسليما احمد الله الذي عزز بالقدره وقهر العباد بالموت الحمد لله الذي جعلنا
من السواد المحترم وموالاتك من الناس على غير بصيرة او مطلقا اشارة الى الرضا بالواقع
كيفية كانوا يتنزهون الى الله تعالى بحسب الامكان والطهارة ولو تيمنا مع القدرة على
الماثية منع خوف الفوات وكذا يدونه على المشهور والوقوف الامام او المصطفى
وعده عند وسط الرجل وصدر المرأة على الاستمرار ومقابل المشهور قول الشيخ في المحل
انه يقف عند راس الرجل وصدر المرأة وقوفه في الاستبصار انه عند راسها وصدره
والخشي من كراهة والصلوة في المواضع المعتادة لها للترك بها بكثرة من صلى فيها
ولانها مع براءة يقصده ورفع اليدين بالتكبير كما على الاصح والاكبر على خصه
بالاولى وكما انه مر في الامانات فان المذوب تهترك احيانا وبذلك يظهر وجه
القوم ومن فاته بعض التكبير مع الامام اتم الباقي بعز فراغه ولا يخرج غير ذلك

هذا هو الوجه في قوله
يقوله بسم الله اللهم صل على محمد وال محمد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات وموتى
يقوله الله اكبر هذا ما وعد الله ورسوله وصديق الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا
وسليما احمد الله الذي عزز بالقدره وقهر العباد بالموت الحمد لله الذي جعلنا
من السواد المحترم وموالاتك من الناس على غير بصيرة او مطلقا اشارة الى الرضا بالواقع
كيفية كانوا يتنزهون الى الله تعالى بحسب الامكان والطهارة ولو تيمنا مع القدرة على
الماثية منع خوف الفوات وكذا يدونه على المشهور والوقوف الامام او المصطفى
وعده عند وسط الرجل وصدر المرأة على الاستمرار ومقابل المشهور قول الشيخ في المحل
انه يقف عند راس الرجل وصدر المرأة وقوفه في الاستبصار انه عند راسها وصدره
والخشي من كراهة والصلوة في المواضع المعتادة لها للترك بها بكثرة من صلى فيها
ولانها مع براءة يقصده ورفع اليدين بالتكبير كما على الاصح والاكبر على خصه
بالاولى وكما انه مر في الامانات فان المذوب تهترك احيانا وبذلك يظهر وجه
القوم ومن فاته بعض التكبير مع الامام اتم الباقي بعز فراغه ولا يخرج غير ذلك

على القبر على تقدير رفعها وفيه منية ولم يبعد الفرض وقد أطلق المصنف وجهاً جواز الولاح على
بإطلاق النص في الذكرى لو دعا كان جازراً من غير وجوب لانه جازر وقيد بعضهم بحرف الموت
على تقدير الديق والادحس بالمكن منه وهو جازر ويصل على من يصل عليه يومه واليصل على
اشتمال القولين او ادعاء على القول الاخر وهو الاقوى والاولى فزاة يصل في الغالبين منية مضمون
اير يصل من اراد الصلوة على الميت ام لا هذا هو الذي اختاره المصنف في المسئلة ويكفر فزاة بين الجاهل
نكون الحكم مختصاً بميت لم يصل عليه من صلى عليه فلا يشرع الصلوة عليه بعد دفنه وهو قول البعض الا ان
جميعاً بين ان لا يخبر ونحوه المصنف اقوى ولو حضرته جنازة في الاشياء اى في ثياب الصلوة على
جنازة اخر اتمها ثم استأنف الصلوة عليها اى الثانية وهو الافضل مع عدم الخوف
على ان ثيابه وبها صل عليه اذ كانت الثانية مندوبة لا خلاف في الوجبة وليس لثيابه في الصلوة
وجهاً من المسئلة في المتأخر الى انه يخبر من قطع الصلوة على الاول استينافها عليها ومن
الكل الاول افراد الثانية بصلوة ثانية محتجين برواثة على بن جعفر عن اخيه عليه السلام في ثم ثبوتها
على جنازة تكبير او تكبيرتين ووضعت معها اخرى قالوا ان شأنا تركوا الاول حتى
ليزغوا من التكبير على الاخير وان شأنا تركوا الاول وانما التكبير على الاخير كل ذلك لا بأس
قال المصنف في الذكرى في الرواية ناصرة عن ابي عبد الله ع في ترك الاول والتكبير الاول
محبوب للجن زين بن ناذر عن ابي الحسن عليه السلام في ترك الاول والتكبير الاول
الاخير وفي رفعها من مكانها والاقام على الاخير في يد اولائه على ابطال الصلوة
على الاول في وجهه هذا مع عدم قطع الصلوة الواجبة ثم لو خيف على اجن يزف الصلوة ثم استأنف
عليها لاذ قطع الصلوة الى ما ذكره استأنف من بقوله والحدث الذكر وان على بن جعفر ما يدل على

في جواز الولاح على القبر على تقدير رفعها وفيه منية ولم يبعد الفرض وقد أطلق المصنف وجهاً جواز الولاح على
بإطلاق النص في الذكرى لو دعا كان جازراً من غير وجوب لانه جازر وقيد بعضهم بحرف الموت
على تقدير الديق والادحس بالمكن منه وهو جازر ويصل على من يصل عليه يومه واليصل على
اشتمال القولين او ادعاء على القول الاخر وهو الاقوى والاولى فزاة يصل في الغالبين منية مضمون
اير يصل من اراد الصلوة على الميت ام لا هذا هو الذي اختاره المصنف في المسئلة ويكفر فزاة بين الجاهل
نكون الحكم مختصاً بميت لم يصل عليه من صلى عليه فلا يشرع الصلوة عليه بعد دفنه وهو قول البعض الا ان
جميعاً بين ان لا يخبر ونحوه المصنف اقوى ولو حضرته جنازة في الاشياء اى في ثياب الصلوة على
جنازة اخر اتمها ثم استأنف الصلوة عليها اى الثانية وهو الافضل مع عدم الخوف
على ان ثيابه وبها صل عليه اذ كانت الثانية مندوبة لا خلاف في الوجبة وليس لثيابه في الصلوة
وجهاً من المسئلة في المتأخر الى انه يخبر من قطع الصلوة على الاول استينافها عليها ومن
الكل الاول افراد الثانية بصلوة ثانية محتجين برواثة على بن جعفر عن اخيه عليه السلام في ثم ثبوتها
على جنازة تكبير او تكبيرتين ووضعت معها اخرى قالوا ان شأنا تركوا الاول حتى
ليزغوا من التكبير على الاخير وان شأنا تركوا الاول وانما التكبير على الاخير كل ذلك لا بأس
قال المصنف في الذكرى في الرواية ناصرة عن ابي عبد الله ع في ترك الاول والتكبير الاول
محبوب للجن زين بن ناذر عن ابي الحسن عليه السلام في ترك الاول والتكبير الاول
الاخير وفي رفعها من مكانها والاقام على الاخير في يد اولائه على ابطال الصلوة
على الاول في وجهه هذا مع عدم قطع الصلوة الواجبة ثم لو خيف على اجن يزف الصلوة ثم استأنف
عليها لاذ قطع الصلوة الى ما ذكره استأنف من بقوله والحدث الذكر وان على بن جعفر ما يدل على

في جواز الولاح على القبر على تقدير رفعها وفيه منية ولم يبعد الفرض وقد أطلق المصنف وجهاً جواز الولاح على
بإطلاق النص في الذكرى لو دعا كان جازراً من غير وجوب لانه جازر وقيد بعضهم بحرف الموت
على تقدير الديق والادحس بالمكن منه وهو جازر ويصل على من يصل عليه يومه واليصل على
اشتمال القولين او ادعاء على القول الاخر وهو الاقوى والاولى فزاة يصل في الغالبين منية مضمون
اير يصل من اراد الصلوة على الميت ام لا هذا هو الذي اختاره المصنف في المسئلة ويكفر فزاة بين الجاهل
نكون الحكم مختصاً بميت لم يصل عليه من صلى عليه فلا يشرع الصلوة عليه بعد دفنه وهو قول البعض الا ان
جميعاً بين ان لا يخبر ونحوه المصنف اقوى ولو حضرته جنازة في الاشياء اى في ثياب الصلوة على
جنازة اخر اتمها ثم استأنف الصلوة عليها اى الثانية وهو الافضل مع عدم الخوف
على ان ثيابه وبها صل عليه اذ كانت الثانية مندوبة لا خلاف في الوجبة وليس لثيابه في الصلوة
وجهاً من المسئلة في المتأخر الى انه يخبر من قطع الصلوة على الاول استينافها عليها ومن
الكل الاول افراد الثانية بصلوة ثانية محتجين برواثة على بن جعفر عن اخيه عليه السلام في ثم ثبوتها
على جنازة تكبير او تكبيرتين ووضعت معها اخرى قالوا ان شأنا تركوا الاول حتى
ليزغوا من التكبير على الاخير وان شأنا تركوا الاول وانما التكبير على الاخير كل ذلك لا بأس
قال المصنف في الذكرى في الرواية ناصرة عن ابي عبد الله ع في ترك الاول والتكبير الاول
محبوب للجن زين بن ناذر عن ابي الحسن عليه السلام في ترك الاول والتكبير الاول
الاخير وفي رفعها من مكانها والاقام على الاخير في يد اولائه على ابطال الصلوة
على الاول في وجهه هذا مع عدم قطع الصلوة الواجبة ثم لو خيف على اجن يزف الصلوة ثم استأنف
عليها لاذ قطع الصلوة الى ما ذكره استأنف من بقوله والحدث الذكر وان على بن جعفر ما يدل على

الحمد لله الذي جعل في هذه الدنيا
مناجاة لكل عبد من عباده
مستجابا لندائه
مستجابا لطلبه
مستجابا لطلبه
مستجابا لطلبه

الحمد لله الذي جعل في هذه الدنيا

مناجاة لكل عبد من عباده

المحمدية مع اعترافهم بانها من فضل الله المستجاب لندائه وصبا الماء عليه من قبل راسه
الى رجليه ذورا الى ان ينتهي اليه ويصب الفاضل على وسطه وتكون القاب مستقبلا
ووضع اليد عليه بعد نضجه بالما موشرة في التراب مغتربة الاصابع وفلا من الاخبار له انكم تحق
بهذه الحالة لا يستحب تأخير ما بعده روي زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا شئت على التراب وكنت
قبره فضع كفك على قبره عند راسه وفرج اصابعك واغمز كفك عليه بربما ينفع بالما والا محمل
عدم الاستجاب في هذه الاماثير اليد في غير التراب فليس بسنة مطلقا بل اعتقاده سنة بدعة
مترجما عليه يارش من الالفاظ والفضل اللهم جاب الارض عن جنبه واصعد اليك رونه
والقبر منك رضواك واسكن قبره من رحمتك يا اغنيه عن رحمة من سواك وكذا يقول
كلما زاد مستقبل وتلقين الولي او من يامره بعد الانصاف تعويث عال لا تقية
ويجيز الملقن في الاستقبال والاسد بار عدم ورودهم وليتعب التعزير
لا اله الا الله هو القادر على الغناء او هو الغني عن كل شيء لا اله الا الله هو القادر على الغناء او هو الغني عن كل شيء
ونقصه والمراد بها الجاهل على العبر والاسد على العصبان بسا دالام الى افكته لا يذوقه
بما وعد الصابرين وما فعله الكا كبر من المصابين فمن غنى مصابا فله مثل اجره ومن غنى شفي
كسب يروى في الجنة زج مشرقة قبل الدفن اجماعا وبعده عندنا وكل احكامه الرضا
الميت من قروض الكفاية اكانت واجبة او ذهبا اكانت مندوبة ومن الغرض الكفاية
مخاطبة الكفاية ابتداء على وجه يقضي وقوعه من ايمهم ان وسقوطه بغيرهم من غنية الكفاية فمخاطبة بس
من كفاية القيام به سقطه عن غيره وسقوطه من اعراضه كماله وتتم تحقيق ذلك كما تم اجمع في الالفية سدا
في ذلك الولي وغيره من غنى يعلم بموثة من المظنين القادرين عليه

الحمد لله الذي جعل في هذه الدنيا

مناجاة لكل عبد من عباده

مستجابا لندائه
مستجابا لطلبه
مستجابا لطلبه
مستجابا لطلبه

شرحه عدم الماء بان لا يوجد مع طلبه على الوجه المعتاد او عدم الوصول اليه مع كونه موجودا بالحق
عن الحركة المتناهية في تحصيله كغيره من اوضاع قوة ولم يجد سببا في كونه باجزة معدودة في النفس
بحيث لا يدرك منه بعد الطهارة ركوة او كونه في سائر بعد التغير في الوصول اليه بدون الازالة
عاجز عن تحصيله ولو بموضع او بشئ ثوب النفس او اعادة او كونه موجودا في محل يخاف من السيل
على نفس او طرف او مال محترقا او غرض او ذباب عقل ولو بمجردها جعل في وجوده بموضع
عن بذله للعدم او عجزه ولو في وقت مترقب ولا فرق في الحال المخوف ذبابه والوحب بذله
حيث يجب حفظ الاول في الثاني بين القليل والكثير والفرق بين النفس الان بها بالاول العوض
الغائب وهو منقطع في الثاني الثواب وهو دائم لتحقيق الثواب فبها مع بذلهما اختيارا طلبا
لو اخرج ذلك بل قد يجمع في الاول العوض والثواب بخلاف الثاني او الخوف من استتار المرء
حاصل يخاف زيارته او بطو او عسر علمه او وقوعه او برده بشئ تخافه او خوف عيشه
او متوقع في زمان لا يحصل فيه الا عادة او غير احوال النفس محترمة ولو حيوانا وحب طلبه
مع فقد في كلا جانب من احوال الاربعة علوية سبهم بفتح العين وهو مقدر ربه عز وجل
بالآلة معلوم معد ليس في الارض الخفية بسكون الزايرة خلف السهولة هي المشقة على الخواص
والا حجة زوال الطور البهيم من روية فلفظة غلظة سببين في الالبسة او خائف في الهزيمة
والسهولة توخي محسبها وانما يجب الطلب كذلك مع احتمال وجوده فيها فلو علم عدمه مطلقا او في بعض
اجزاء سقط الطلب مطلقا او بنية كما انه لو علم وجوده في ارض من الغائب وجب قصده مع
ان كان عالم بخرج الوقت وتجاوز الاستبانة فيه بل قد يجب ولو باجزة مع القدرة والشرط
عدالة النياب ان كانت اختيارية والاربع اسكانها ويكتب لها على التقديرين ويجب طلبها

وغير ذلك من احوال النفس
فبها مع بذلهما اختيارا طلبا

انما هو من احوال النفس
فبها مع بذلهما اختيارا طلبا

انما هو من احوال النفس
فبها مع بذلهما اختيارا طلبا

الوجه الثاني في كونها مقبولة في كل وقت من اوقات الصلاة
والوجه الثالث في كونها مقبولة في كل وقت من اوقات الصلاة
والوجه الرابع في كونها مقبولة في كل وقت من اوقات الصلاة
والوجه الخامس في كونها مقبولة في كل وقت من اوقات الصلاة
والوجه السادس في كونها مقبولة في كل وقت من اوقات الصلاة
والوجه السابع في كونها مقبولة في كل وقت من اوقات الصلاة
والوجه الثامن في كونها مقبولة في كل وقت من اوقات الصلاة
والوجه التاسع في كونها مقبولة في كل وقت من اوقات الصلاة
والوجه العاشر في كونها مقبولة في كل وقت من اوقات الصلاة

كما تخرج اجتهده بها لو كانتا مقطوعتين وليس كذلك لو كانتا متحيزتين بل مباح بها كذا في منع
التمويه الا ان تكون متعدية او حادثة بالتحقق وازالة الحيل مع الامكان فان تعذر ضرب
بالظن ان خلا منها والاضرب بالجهته في الاول وباليد في الثاني كما لو كان عليها جيرة
والضربة للوضوء اي لتيمة الذي هو يديه فيمسح بها اي يديه جبهة مرفوعة
الشعر الى طرفي الانف الاعلى باديها على كاهليها ثم يديه الى وان احدهما غيرة وهذا الوجه
متفق عليه وزاد بعضهم مسحها جميعا ونفرت عنه المصنف في الذكرى الباس واخرون مسح
وها المحيط بالجهته متصل بالصدغين وفي الثاني قوة لوروده في بعض الاخبار الصحيحة
الاول فما توقف عليه من جانب المقدمة لا اشكال فيه والافلا دليل عليه ثم مسح ظهره
بيده اليمنى يمين يمين من الزيد لفتح الزا وهو موصوف الذراع في الكف الى
اطرافها الاصابع ثم مسح ظهر اليسرى بمطخ اليمنى كذلك مبتديا بالزنا الى الاخر كما اشر به
كلما ومرتين للفعل اشد بها مسح بها جبهة والاضرب يديه وتقيم غير الجنب مسح عليه
حدث بوجوب الغسل عند تقديس التماس مطلق مرتين احدهما بدلا عن الغسل والاخر بدلا
عن الوضوء الغيرة ولو قدر نسي الزنوة خاصة وجب وتعمم الغسل كالعكس مع انه يصدق عليه
انه محدث غير جنب فلا بد في اخراجه من قيد كانه ترك اعمادا على ظهوره ويحب في النية
قصدا لبدلية نسي الوضوء والغسل لمكان التيمم بدلا عن احدهما كما هو العايب لو كان تيمم
لصلوة اجازة او للنفوس على طهارة او لمخرجه جبا عن احد المسبحين في القول باختصاص التيمم
بذلك كما هو احدى قول المصنف لم يكن بدلا عن احدهما مع احتمال التقاء العموم بجعله فيها بدلا
اضيقا او بحجبه نية الاستباحتة لشرط الطهارة والوجه هو وجوب اوند

الوجه الثاني في كونها مقبولة في كل وقت من اوقات الصلاة

الوجه الثالث في كونها مقبولة في كل وقت من اوقات الصلاة

الوجه الرابع في كونها مقبولة في كل وقت من اوقات الصلاة

الوجه الخامس في كونها مقبولة في كل وقت من اوقات الصلاة

الوجه السادس في كونها مقبولة في كل وقت من اوقات الصلاة

الاستسكان في وقت الصلاة
 لا ينافي مع الاستسكان في وقت الصلاة
 في صلاة الفجر والاعشاء
 في صلاة الفجر والاعشاء

والكلام فيما لا يميزه والقرينة ولا ريب في اعتبارها في كل عبادة مستغفرة الى نية لتعقيل الاطلاق
 المأمور به في كل عبادة وعجبة في المولات بمعنى المتابعة بين افعالها بحيث لا يبعد مغفرتا
 عرفنا طهر الامم بالالتفات على وجوبها وهدى سبيل بالاطفال بها او يا نعم خاصه وجهان
 وعلى القول بمراعاة النقص فيه مطلقا بغير قوة الاول والان لا يصل لتعقيل الصلوة يستحب
 اليدين بعد كل ضرب من مفسد ما عليها من اثر السعيد او سجدتها او ضربها باحد يدها بالآخرى وليكن
 التيمم عند آخر الوقت بحيث يكون قد بقى منه مقدار فليس مع باقي شرائط الصلوة المفقودة
 والصلوة تامة الا فعلها على اوطأ ولا يورث فيه ظهور اختلاف وجوبها مع الطمع في الماء
 وزجها وحصوله ولو بالاحتمال البعيد والا استحبنا با على اشهر الاقوال بين المتأخرين
 والثاني هو الذي اخبره المصنف في الذكر وادعى عليه المرفعي والشيخ الاجماع مراعاة النقص
 والثالث جوازها مع السعة مطلقا وهو قول الصدوق والاعراب وبعضها والاعراب
 النقص مطلقا وبعضها غير مناف له فلا وجه للجمع بينها بالتقصيد هذا في التيمم المبداء اما في التيمم
 كماله في العبادة عند ضيق وقتها ولو نذر ركعتين في وقت معين يتعذر فيه الماء او عبادة
 راجحة بالطهارة ولو ذكر اجازة فليس فيها من السعة ولو كثر غرض استعمال الماء انتفى تيمم
 عن الطهارة التي يمكن منها لو كثر غرض عليه غير غسل اجابة من الوضوء خاصة بتحقيق تيمم
 خاصة وكذا يغني الحكم باعتقاده بمجرد كونه منبر على الطهارة واما اعتقاده مطلقا فمشرط
 زمان يسع فيه فذلك انية يمكن منها لو طرأ بعد التيمم مانع قبله كشف عن عدم اعتقاده كوا
 شرع فيها ام لا كوجوب الصلوة يا اول الوقت واجب للمستطيع سيرة العاقل مع اشتراط
 استمرار الوجوب بمضت زمان يسع الصلوة لاستحالة التكليف لعبادة في وقت لا يسع مع

فمنه في وقت الصلاة
 لا ينافي مع الاستسكان في وقت الصلاة
 في صلاة الفجر والاعشاء
 في صلاة الفجر والاعشاء

والثالث جوازها مع السعة مطلقا وهو قول الصدوق والاعراب وبعضها والاعراب

الاعراب في وقت الصلاة
 لا ينافي مع الاستسكان في وقت الصلاة
 في صلاة الفجر والاعشاء
 في صلاة الفجر والاعشاء



الصلوة في وقتها كالحقيقة ظاهر الاخبار وكلام الاصحاب وحيث كان الحكم من المار فان كان
انفق قبل دخوله في الصلوة انفق اجماعا على الوجه المذكور وان دبره بعد الفراغ نسي نفسه في الغيبة

احتمال استعانة مطلقا كالحقيقة ظاهر الاخبار وكلام الاصحاب وحيث كان الحكم من المار فان كان
انفق قبل دخوله في الصلوة انفق اجماعا على الوجه المذكور وان دبره بعد الفراغ نسي نفسه في الغيبة
الى غير ما ولو وجده في اثناء الصلوة ولو بعد التكبير انما مطلقا على الاصح مما يشتر
الروايات وارجمه سند او اعتقادا بالنظر الوارد عن قطع الاعمال والافرق في ذلك بين
الغرضية والنافذة وحيث يحكم بالانعام فهو للوجوب على تقدير وجوبها بمرحوم قطعها والعدول بها الى
النافذة لان ذلك مشروط بسبب سقوطه وحكمه على نسي الاذان ليس ولو نسي في الوقت
فلا اشكال في التحريم وهو تنقيص التيمم بالنسبة الى غير هذه الصلوة على تقدير عدم الكتمن من بعد الاذان
العدم لما عدهم انه مشروط بالتمتع ولم يحصل المانع الشرعي كالعقوى ومقابل الاصح ان اقلها الرجوع
بالمركب ومنها الرجوع بالغير انما لا يحصل نسبه الوقت وصيغته والاحتمال ان لا يراها لها والاول
مسند الى رواية تارة فتمت بما هو اقوى منها في باب الصلاة

الاول في اعداد ما والواحي سبع صلوات اليومية الخمس الواجبة في اليوم والليلت الى
اليوم تغليب ابناء على اطلاقه في الليل والجمعة والعيدين والاباء والطواف
والاموات والمسلمين بنين وشبههم هذه الامور اما غالبية عرفنا او بقدر حذف المضاف في هذا
الاول والموصوف فيها وعدا بسبعة ايام من غير حجب عدتها تسعة بمجموع الايات على
بالكونين وفي احوال صلوة الاموات اختيار اطلاقها عليها لكونها حقيقة شرعية وهو الذي مرح المصنف
باختياره في الذكرى ونظر الصلوة عملا لان تحمها ولا ظهورها حكم تجليها بتسليم في الحقيقة وبقى
من انتم الصلوة الواجبة صلوة الاحياء والعقوى فيمكن دخوله في الملتزم وهو الذي استحسنه
المصنف وفي اليومية لان الاول يمكن ان لا يخل في اثناءها واثني في فعلها في غير وقتها ودخول الاول في الملتزم

والمراد بالصلوة في وقتها كالحقيقة ظاهر الاخبار وكلام الاصحاب وحيث كان الحكم من المار فان كان
انفق قبل دخوله في الصلوة انفق اجماعا على الوجه المذكور وان دبره بعد الفراغ نسي نفسه في الغيبة

الى غير ما ولو وجده في اثناء الصلوة ولو بعد التكبير انما مطلقا على الاصح مما يشتر
الروايات وارجمه سند او اعتقادا بالنظر الوارد عن قطع الاعمال والافرق في ذلك بين
الغرضية والنافذة وحيث يحكم بالانعام فهو للوجوب على تقدير وجوبها بمرحوم قطعها والعدول بها الى
النافذة لان ذلك مشروط بسبب سقوطه وحكمه على نسي الاذان ليس ولو نسي في الوقت

فلا اشكال في التحريم وهو تنقيص التيمم بالنسبة الى غير هذه الصلوة على تقدير عدم الكتمن من بعد الاذان
العدم لما عدهم انه مشروط بالتمتع ولم يحصل المانع الشرعي كالعقوى ومقابل الاصح ان اقلها الرجوع
بالمركب ومنها الرجوع بالغير انما لا يحصل نسبه الوقت وصيغته والاحتمال ان لا يراها لها والاول
مسند الى رواية تارة فتمت بما هو اقوى منها في باب الصلاة

الاول في اعداد ما والواحي سبع صلوات اليومية الخمس الواجبة في اليوم والليلت الى
اليوم تغليب ابناء على اطلاقه في الليل والجمعة والعيدين والاباء والطواف
والاموات والمسلمين بنين وشبههم هذه الامور اما غالبية عرفنا او بقدر حذف المضاف في هذا
الاول والموصوف فيها وعدا بسبعة ايام من غير حجب عدتها تسعة بمجموع الايات على

بالكونين وفي احوال صلوة الاموات اختيار اطلاقها عليها لكونها حقيقة شرعية وهو الذي مرح المصنف
باختياره في الذكرى ونظر الصلوة عملا لان تحمها ولا ظهورها حكم تجليها بتسليم في الحقيقة وبقى
من انتم الصلوة الواجبة صلوة الاحياء والعقوى فيمكن دخوله في الملتزم وهو الذي استحسنه
المصنف وفي اليومية لان الاول يمكن ان لا يخل في اثناءها واثني في فعلها في غير وقتها ودخول الاول في الملتزم

في الصلاة
في الركعة
في الركعة
في الركعة

في الركعة
في الركعة
في الركعة
في الركعة

والثاني في اليومية وله وجه وجيه والمدوب على الصلاة لا يحصل له في الصلاة خير من
من شاء استعمل حيث استكره وفضل الرواتب اليومية التي هي في ركعتيها فلا يظن ان
ركعات قبلها ولله عز وجل قبلها وللغرب اربع بعدها وللغشاء ركعتان جالساً
الجلوس ثابت فيها بالاصل لا رخصة لان الغرض منها واحدة ليكمل بها ضعف الفرضية وهي تحصيلها
فيما لان الركعتين من جلوس ثوابهما ركعة من قيام وتجاوزاً لما بل هو افضل وتجاوزاً لما بل هو افضل على
الا قوى للتصريح في بعض الاخبار وعدم الدلالة على تفريقها بل على افضليتها بل غاية الدلالة على
اجوازها مضاناً الى دلالة فضيلة القيام في النافلة مطلقاً ومحلها بعد ما اي بعد العشاء والافضل جعلها
بعد العقيب وبعد كل صلاة يريد فعلها بعد ما واختلف كلام المصنف في تقديمها على نافلة شهر رمضان
بعد العشاء وتأخيرها عنها فخر الفقيه قطع بالاول وفي الذكرى الثاني في نافلة شهر رمضان الاول نظر الى العتبة
وكلاهما حسن وثمان ركعات صلاة الليل وركعتا الشفع بعدها وركعة الوتر وركعتا
الصبح قبلها هذا هو المشهور رواية دقوى وروى ثلث وثلثون باسقاط الوتره وتسع عشرة و
دسبع وعشرون بعض العصرية اربعاً او ستاً مع الوتره وحمل على المؤكدة منها لا على المختار لانه فيها
وفي السنة والخمسة الموحدين للمصنف في الركعة الرابعة وتسقط رابعة المقصورة ولو كان
رايتها كان الصلوات اقل نصف الرابعة سبع عشر ركعة وهو في غير الوتره موضع وثان
فيها المشهور بل قيل انه اجماع الفقيه ولكن روى الفضل بن شاذان عن الرضا ع عدم سقوطها
معللاً بانها زيادة في الخمسين تطوعاً ليم بها بدل كل ركعة من الفرضية ركعتان من التطوع قبل المص
في الذكرى وهذه اقوى لانه خاص ومعار الألف مفعلة الاجماع على خلافه ونسبة بالاستثناء على
دعوى ابن ادريس الاجماع وليس مع ذلك اشرح في النهاية صرح بعدة فتاواه في محله وكل ركعتين

في الركعة
في الركعة
في الركعة
في الركعة

في الركعة
في الركعة
في الركعة
في الركعة

من المألفه تشهد وتسلم هذا هو الله عز وجل قد خرج عنه مواضع ذكر المصنف منها موضعين بقوله وللوقت
بافتراده تشهد وتسلم ولعلوه الاعراب في تشهد وتسلم ترتيب الطهرين بعد السائبة
فهي عشر ركعات خمس تشهدات بدلت تشهدات كالصحيح والظاهرين وتبين مصلوات اخر ذكر الشيخ
في المصباح ورسمه رضي الله عنهما في تمامه فليعمل منها بتسليم واحد ازيد من ركعتين ترك
المصنف واجامته استثنى لعدم اشتراط وجوب الطهريين وصلى الا عرابي في الوضوء في الثاني دون

الاول الفصل الثاني في بشرطها وهي سبعة الاول الوقت والمراد من وقت اليوم
ان سبعة بشرط لمطلوع الصلوة غير الاموات في الجملة يجوز عود ضمير شرطها الى المطلق ثم لا يلزم
تخصيص الوقت باليومية الا ان يؤخذ كون مطلق الوقت شرطا وما بعد ذكره مما لا يخص حكم
اخر اليومية ولو عاد ضمير شرطها الى اليومية لا يحسن لعدم المميز في الشرط في الجملة

بقول مطلق الا ان يعود الى اليومية اذ في كل شرط بقرينة فصل الوقت وعدم اشتراط الصلوة
والاموات والمميز لا يكلف ويجوز عدم اشتراط الطهارة من الحدث والحدث في كل وقت
والاموات في كل وقت من غير اشتراط الطهارة من الحدث والحدث في كل وقت

في مصلحتها من دائرة نصف النهار المعلوم بنيد الظل اي زيادة مصدر ان زاد شي بعد
نقصه وذلك في الظل المبني وهو احدث من المنة يسبق القامة على سطح الاق في ظل الشمس اذا
طلعت ووقع كل شئ خضع على سطح الارض بحيث يكون عودا على سطح الاق في ظل طول الى جهة
المغرب ثم الى ان يغيب كذا الوقت اشس حشر يتاخر في سماء فيبقى النقصان في

كان عرض المكان المنسوب فيه القياس في ليل الشمس في المقدار وبعد ظل اصلا ان
لا يلزم ان يكون في كل وقت من وقت الظل في كل وقت من وقت الظل في كل وقت من وقت الظل

من المألفه تشهد وتسلم هذا هو الله عز وجل قد خرج عنه مواضع ذكر المصنف منها موضعين بقوله وللوقت
بافتراده تشهد وتسلم ولعلوه الاعراب في تشهد وتسلم ترتيب الطهرين بعد السائبة
فهي عشر ركعات خمس تشهدات بدلت تشهدات كالصحيح والظاهرين وتبين مصلوات اخر ذكر الشيخ
في المصباح ورسمه رضي الله عنهما في تمامه فليعمل منها بتسليم واحد ازيد من ركعتين ترك
المصنف واجامته استثنى لعدم اشتراط وجوب الطهريين وصلى الا عرابي في الوضوء في الثاني دون
الاول الفصل الثاني في بشرطها وهي سبعة الاول الوقت والمراد من وقت اليوم
ان سبعة بشرط لمطلوع الصلوة غير الاموات في الجملة يجوز عود ضمير شرطها الى المطلق ثم لا يلزم
تخصيص الوقت باليومية الا ان يؤخذ كون مطلق الوقت شرطا وما بعد ذكره مما لا يخص حكم
اخر اليومية ولو عاد ضمير شرطها الى اليومية لا يحسن لعدم المميز في الشرط في الجملة
بقول مطلق الا ان يعود الى اليومية اذ في كل شرط بقرينة فصل الوقت وعدم اشتراط الصلوة
والاموات والمميز لا يكلف ويجوز عدم اشتراط الطهارة من الحدث والحدث في كل وقت
والاموات في كل وقت من غير اشتراط الطهارة من الحدث والحدث في كل وقت
في مصلحتها من دائرة نصف النهار المعلوم بنيد الظل اي زيادة مصدر ان زاد شي بعد
نقصه وذلك في الظل المبني وهو احدث من المنة يسبق القامة على سطح الاق في ظل الشمس اذا
طلعت ووقع كل شئ خضع على سطح الارض بحيث يكون عودا على سطح الاق في ظل طول الى جهة
المغرب ثم الى ان يغيب كذا الوقت اشس حشر يتاخر في سماء فيبقى النقصان في
كان عرض المكان المنسوب فيه القياس في ليل الشمس في المقدار وبعد ظل اصلا ان
لا يلزم ان يكون في كل وقت من وقت الظل في كل وقت من وقت الظل في كل وقت من وقت الظل

من المألفه تشهد وتسلم هذا هو الله عز وجل قد خرج عنه مواضع ذكر المصنف منها موضعين بقوله وللوقت
بافتراده تشهد وتسلم ولعلوه الاعراب في تشهد وتسلم ترتيب الطهرين بعد السائبة
فهي عشر ركعات خمس تشهدات بدلت تشهدات كالصحيح والظاهرين وتبين مصلوات اخر ذكر الشيخ
في المصباح ورسمه رضي الله عنهما في تمامه فليعمل منها بتسليم واحد ازيد من ركعتين ترك
المصنف واجامته استثنى لعدم اشتراط وجوب الطهريين وصلى الا عرابي في الوضوء في الثاني دون

كيفية تقدير وقت الصلاة في كل مكان
كيفية تقدير وقت الصلاة في كل مكان
كيفية تقدير وقت الصلاة في كل مكان

كان بعد ذلك في كل مكان يكون عرضة راي الليدار اعظم المشهور او تقع عند ميلها لندره وموتها
في جهة وتيق في اطلال ايام السنة تقريبا في مدينة الرسول صلى الله عليه واله وسلم وقا ربه في العرض

في بلد قبل الانتهاء بسنة وعشرين يوما ثم يحث على جنوبي الى قام الميل وبعده الى ذلك المقدار
ثم ليدرم في اخره الضابط ان كان عرضة زايده على الميل الاعظم الا ان كان عرضة اقل من سبعة

زوال الشمس من بقية مختلف زيادة ونقصا بعد الشمس من مساهمة رؤس بلد وقربها ما
كان مساويا لليد ليدم فيه يوما هو اطول ايام السنة وما كان عرضة نقص منه مكة وصفا ليدم

فيه يوما من عند من الشمس لرؤس بلد صاعدة ولا ينطه كل ذلك مع موافقة له جهة كما
مرا اما الميل اخذ في ان لا يعدم طلة من ذي العرض مطلقا لا كما قال المصنف في الذكرى بقوله المصنف

ذلك بكونه وصفا في اطلال ايام السنة فانه من اقل الفبا واول من وقع فيه الاقرب من جهة
ثم قلده فيه جماعة من غير تحقيق للمحدود قد خزن البحث في شرح الارشاد وانما لم يذكر المصنف

من حكم حدونه بعد عدم لانه نادرا فصر على العلامة الغالبة والوجه لظهور الظل في جانب المشرق كما
صنع في الرسالة الالفية لشمس القسرين لنبارة وجيزة وللصفا الفراغ منها ولو قد برر بقدر

ان لا يكون قد صلا في ان وقت العصر يدخل من ثلثي مقدار فلك الظهور حسب حاله من قصر وقام ودفعة
ويطو وحول الشرط وقد ما بحيث لو استغل بها لانتها لمعجز جواز فضل المصنف مطلقا في الظهور

الغاية لو صلا فاما في مثل الظهور فانها تقع محتملة ان وقعت بعد دخول فيها المذكور وكذا لو دخل
قد ان تمها وناحيها اى العصر الى مصير الظل الى رت بعد الزوال مثله الى

مثل الظل وهو المقيس افضل من تقديرها على ذلك كما ان ظل الظهور قبل هذا المقدار فضل بل
يل يتعينة بخلاف اخير العصر والمغرب ذهاب الحمرة المشرفة ودر الكاينة في جهة المشرق

لقد
في جهة المشرق
في جهة المشرق

في جهة المشرق
في جهة المشرق

في جهة المشرق
في جهة المشرق

في جهة المشرق
في جهة المشرق

في جهة المشرق
في جهة المشرق

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء في القلوب
والعلماء هم أولئك الذين هموا بالعلم والفضل

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء في القلوب
والعلماء هم أولئك الذين هموا بالعلم والفضل

وحدة في الراس والعماء الفراع منها ولو قدراً على ثوباً من الظهور إلا أنه من الشروع في
العث ثمانية الأفعال فلا بد من دخول الفاعل في جميعها من أجل أن يكون لها
الذي هو باب الحجة المغربية أفضل من قبل متعينة كقوله في المغرب عليه السلام لا يصح في الظاهر
عبارة بها عندنا وللصبح طلوع الفجر الصادق وهو ما في المعترض في الاتفاق ويمتد وقت
الظهور من إلى المغرب اختياراً على أشهر القولين لا بد من أن الظهور يترك العصر في ذلك
الوقت بل تحقيق العصر من آخره مقداراً إذا ما تحقق الظهور من أوله واطلاقاً أنه من وقتها بعبارة

كأنها لفظ واحد إذا امتداد وقت مجموعاً حيث هو مجموع إلى الغروب لم ينفك عن امتداد
بعض أجزاء وهو الظهور في ذلك كما إذا قيل في وقت العصر إلى الغروب لا ينفك عن امتداد
بعض أجزاء هو أولها واليه يرجع فاطلاق الامتداد على وقتها بهذا المعنى بطريق الحقيقة لا النجاء

اطلاق الحكم بعض الأجزاء على الجميع أو نحو ذلك ووقت العشاءين إلى نصف الليل مع
اختصاص العشاء من آخره بمقدار إذا ما على نحو ما ذكرناه في الظهور ويمتد وقت الصبح حتى
تطلع الشمس على أفق مكان المصلي ولم تظفر للأبصار ووقت نافلة الظهر الزوال

إلى أن يغير الفجر وهو الظل أي وقت بعد الزوال سماً في وقت الغيبة ظلاً ومنه فضاء
هو أحواله ما خوذ من فناء إذا رجع مقداراً قد بين أي سبب قامة المقياس لأنها إذا
سبعة أقدام إلى أن تسقط من زوال صافرة القاعة إلا أن غالب سبعة أقدام فية

والعصر أربعة أقدام فية هذا المقدار نافله العصر بعد صلوة الظهر أول وقتها وفي هذا المقدار
وتؤخر الغيبة إلى وقتها وهو ما بعد المشرق من روية وفيه وفي بعض الأخبار
على امتدادها ما يمتد وقت الغيبة وهو زيادة على مقدار مائة شخص للظهر ومثلها للعصر

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء في القلوب
والعلماء هم أولئك الذين هموا بالعلم والفضل

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء في القلوب
والعلماء هم أولئك الذين هموا بالعلم والفضل

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء في القلوب
والعلماء هم أولئك الذين هموا بالعلم والفضل

انقضى الوقت من قبل ان يطلع الشمس في وقت صلاة الظهر
فان كان وقت الصلاة من قبل ان يطلع الشمس في وقت صلاة الظهر
فان كان وقت الصلاة من قبل ان يطلع الشمس في وقت صلاة الظهر
فان كان وقت الصلاة من قبل ان يطلع الشمس في وقت صلاة الظهر

وفيه قوة ويناسب المنقول من فعل النبي صلى الله عليه وسلم والامة وغيرهم من اهل البيت مع صلوة نافلة
العصر قبل الغزوة متصلة بها وعلى ما ذكره من الامة لا يجتمعان ^{او ربما} اتصالهما اراد صلوة العصر في وقت
الغزوة والمردى له النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بينهما في وقت واحد ^{او ربما} اتصالهما اراد صلوة العصر في وقت
صلوة العصر ورعا يتبعها بربع وست واخر الباقي في وقت واحد ^{او ربما} اتصالهما اراد صلوة العصر في وقت
نا فليتها ولكن اهل البيت ادرى بافيه ولو اقر المقعدة على الغرض عنه لاعد نقص الفصل
بقيت اداء ما بقى وقتها بخلاف المتأخرة فان وقتها لا يدخل به وقت فعله ولا ضرب الى
ذهاب بحجة المغربية وللغناء كوقتها فبقى اداء الى ان ينتصف الليل ليس في النوافل
ما يمتد بامتداد وقت الغزوة على المشهور سواء بالليل بعد نصفه الاول الى طلوع الفجر الثاني
والشعب والوتر من صلاة الليل منها وكذا ان ركعتي الفجر لو ادرك من الوقت مقدار
اربع كما زعموا فلا يفترق لواء ركعتي الفجر لو ادرك من الوقت مقدار
ان يلبس بهما ركعتي نيتهم ^{او ربما} اتصالهما اراد صلوة العصر في وقت
فضيلة الغزوة كالمثل والمثلين للظهور واحمزة المغربية للمغرب وهو يترك زوايا المثل
لا القدم ويكره الثالثة ابتداء وهو التي يجزئ المصلين تبرعاً فان اتموا فربان كل ركعة
واحدة زعموا من ذات السبب كصلوة الطواف والاحرام وتيممة المسجد عند دخوله والزيادة عند
حيث ولها دوى حجة والاستحارة والشكر وقضاء النوافل مطلقاً في هذه الاوقات ^{او ربما} اتصالهما اراد صلوة العصر في وقت
اثان منها بالبعد بعد صلوة الصبح الى ان تطلع الشمس والعصر الى ان تغرب ثلثة
بالزمان عند طلع الشمس اربعة حمر ترتفع يستولى شعاعها وتذهب بحجة ومنها تنقضي
وقت الكرايتين الفعلي والزمان وعند غروبها اربعة حمر ترتفع يستولى شعاعها وتذهب بحجة ومنها تنقضي

كل صلاة في وقتها
وكل صلاة في وقتها
وكل صلاة في وقتها
وكل صلاة في وقتها

اراد ان يجمع بينهما
او ربما اتصالهما اراد
صلوة العصر في وقت
الغزوة والمردى له النبي

الجهة للبعد عن الكعبة وان كان البعد عن الجسم بوجوب اتع جهة محاذاته لان ذلك
لا يقتضي استقبال العين اذ لو اخرجت خطوط متوازية من مواضع البعد المتباعدة المتفقة
الجهة على وجه يزيد على جرم الكعبة لم تقبل الخطوط اجمع بالكعبة ضرورة والا لخرجت عن كونها متوازية
وبعد النظر الفرق بين العين والجهة وبترت عليه بطلان صلوة بعض الصف المستطيل زيادة
عن قدر الكعبة لو اعتبر مقابلة العين والقول بان البعيد في جهة جهة اتع القولين في المسئلة
للا كثر حيث جعلوا الجهة التي رجع عن الجسم استقباله كستاد الى روايات ضعيفة ثم ان علم
البعيد بالجهة محراب معصوم اذا اعتبر رصد في الاعدال على العلويات المنصوبة لموقفها لفتا
استباط وعلاوة ان العراق حزن في سمتهم لبعض الجهات ان يتقاربهم في طول
بلذ هم جعل المغرب على اليمين والمشرق على اليسار والجدي حال غايه ارتفاعه
او انخفض خلف المنكب اليمين وهذه العلوية وردها انفس فاستدلت على ان كونه وما سببا
وهو موافقة للقواعد المستنبطه من الهيئة وغيره فانها هي متعين في اواسط العراق مصفا
الى الكوفة كبقية مشهد واحدة واما العلوية الاولى فان الارض فيها بالمغرب والمشرق الاعدال
كما صرح به المصنف في البيان او جهة ان اصطلاحا وهما المقاطعتان لجهة الجنوب والشمال
بخطين بحيث يحدث عنهما زوايا قوائم كانت مخالفة للثانية كثيرة لان جدي حال
استقامة تكون على دائرة نصف النهار دائرة مخطي الجنوب والشمال فجعل المشرق والمغرب
على الوجه الباق على اليمين وعلى اليسار بوجوب جدي احدى بين الكتفين قضية للقطاع
فاذا اعتبر كنه جدي خلف المنكب لا يخرج لزوم الانحراف بلوجه عن نقطة الجنوب نحو المغرب
كثيرا فيخرف بوجهه لا يخرج عن المغرب نحو الشمال واليسار عن المشرق نحو الجنوب فلا يبع

وهي جهة الجنوب
وهي جهة الشمال

الوجه الذي هو
الوجه الذي هو

المنكب
والمنكب

وهي جهة الجنوب
نقطة الجنوب في الموضع في الطول
المنطقة في العرض في البعد على خط
كروية الارض على
مستوي

جعلها مع علاقه لجهة واحدة الا ان يدعى اعتقاد هذا التفاوت وهو بعيد خصوصاً مع علم العلماء
للفن والاعتبار في ايماننا بصدق الوضع او تحقيق بعض جهات العراق واطراف المغرب كما هو
وما والايمان بالتحقيق لخلقهم جميعاً نقطة الجنوب وهو موافقه لما ذكر في العمارة ولو اعتبرت العلاقه
المذكوره غير مفيدة بالاعتماد الاول بالمصطلح كما يحتمل العرفيين ان نشر الفدا كثر السبب الزيادة
فيها والتقصان الملتحق لها تارة بعلامة اشم واخر بعلامة العراق وثالثة بزيادة غناها وتخصيصها
بحالاتها في الثانية بوجوه سقوط فائدة العمارة واما اطراف العراق الشرقية كالبحر وما والاها
من بلاد خراسان فيمتد جنوباً الى زيادة انحراف نحو المغرب عن اربطها تسمى وعلى هذا
القياس وللتسام من العادات جعله ارجحى في ملك اقاليمه حلف الايسر الظاهر من العباد
كون الايسر صفه للملك بقرينة ما قبله وبهذا اصرح في البيان فليس يكون انحراف الشامي عن
نقطه الجنوب مشتملاً بقدر انحراف العراقي عنها مغرباً والذي صرح به غيره ودافقه المصنف في
الدروس وغيره ان الشامي يحيد احدى حلف الملك فلا يملك وهذا هو الحق الموافق للقوانين
لان انحراف الشامي اقل من انحراف العراقي المتوسط وبالخير الى ان ينقص الشامي عنه جزئين
فمن تسعين جزءاً ما بين الجنوب والمشرق او المغرب وجعل سهيل اول طلوعه وهو رزق
عن الاقرب بين القنيس لا مطلق كونه ولا غاية ارتفاعه لانه في غاية الارتفاع كمن سمانا
للمغرب لان غاية ارتفاع كل كوكب يكون على اية نصف النهار كالمشرق كما سلف
والمغرب والمراد ببعض المغرب كما تجبته والوجه لا المغرب المشهور جعل الشرا والعيون
عند طلوعها على يمينه وشماله الشرا على اليمين والعيون على اليسار واما المغرب المشهور فبقبلته
تقرب من نقطه المشرق وبعضها يمتد نحو الجنوب سيرا واليمن مقابل الشام ولازم المقابلة

[Faint, illegible handwritten notes or bleed-through from the reverse side of the page.]

[illegible]

اهل البصر بمكان سديد لا يجر الكسفين مقابل جعل الشئ في له بين العيين وادهم كجود ان
 محذوا لادهم البصر تحت يكون مة باللسان ان يسره ان مقابله يكون اني معتدم الا في هذا
 مخالف لما صرح به المصنف في كسبه الثلاثة وغيره من ان البصر كجود اني بين العيين وسيد غايبا
 بين الكسفين فان ذلك ليعني كسبه البصر مقابل للفرق لا للثام ومع هذا الاختلاف في العيان
 محذون ان البصر ان جعل البصر بين العيين ليعني كسبه البصر مقابل للفرق لا للثام ومع هذا الاختلاف في العيان
 نقطة اجنوب بين الكسفين وهي موازية لسطح غايبا في غاية ارتفاعه كما مر لا غايبا ومع هذا الاختلاف في العيان
 للفرق في لالته من هذا الحسب ما يعلقون بها رايهم واما المواضع للتحقيق فنوليح المقابل للثام في البصر

هو صفاء ومانا سبها وهر لاسه شي من هذه العلامات واما التمسك بها فمقدان واما الايمان
فدبر و يجوز ان يقول على قبلة البلدة من غير ان يكون الا مع علم الخطا ايجسح الا

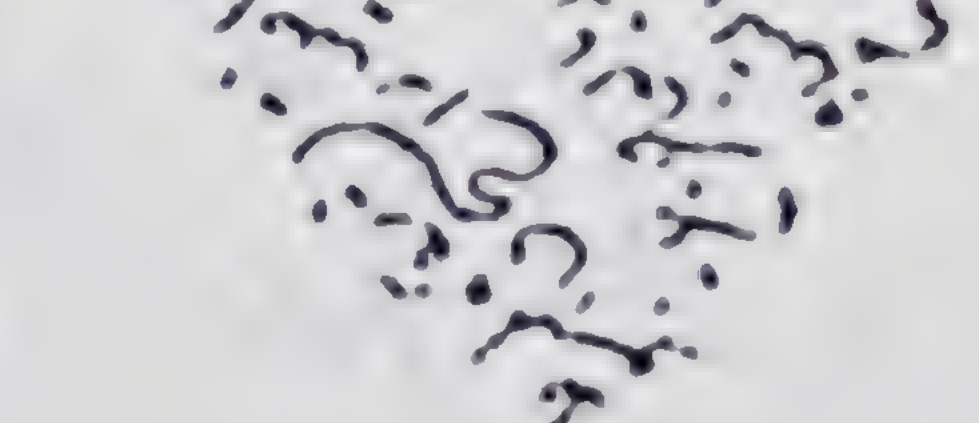
وكذا يجوز الاجتهاد فيها ما يتيسر اوله العلم بالخط والمعاد لبقاء البدن محرابا بمنزلة
توجه قبوره ونحوه ولا فرق بين الكبير والصغير والمراد به بلد المسلمين فلا عبرة بمحاربا المجهول القبور
كما لا عبرة بنحو القبر والعبر للمسلمين ولا بالمحارب المنسوب في طريق قليلة المارة منهم ولو فقد الاما

الدار الحسنة انذره منا وغيره قل العبد العارف بهار ملاك انما مرارة حرا ام عبد اول
 فرق بين فخذنا لما منع من رؤيتها كنتم ورويته كمنى و جعل بها كالمرا مع ضيق الوقت عن التعلم
 اجود الاقوال هو الذي يقتضيه اطلاق العبد واللقم وغيره في ذلك اختلاف ولا يقتضيه

صلی علی اربع مہرات متی طمعه علی زوایا قوام مع الاسکان فان عجز استمر کشف و اکتم بالاربع
ح مشہور مستند ضعیف و کتبہ برہ حسن لان الصلوۃ کذلک تستمر اما بقیۃ اول الامر
لا یباع الیہیں و ابی ر و هو موجب للضعف مطلقا و یقی الزاید عن الصلوۃ الواجۃ و جازعنا بقیۃ

لا تخشوا الله ربكم ولا الناس
 ولكن خشوا الله فان الله
 هو المولى العزيز الحكيم
 انما حرم الله الفحشاء والمنكر
 والبغى مما ظهروا فيه
 فاحذروا ان الله شديد العقاب

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.



لترقة الصلوة الى القبة او في حجرة الاحر عليه كوجور الصلوة الواحدة في ثياب المتعددة
والمتشبهة بنحوه لتفصيل الصلوة في احوالها هو مثل ان يحب بدو النحس في النعلين شديدا
وان كان من مريلا او من السيد رضى الذي برطاس من الى المهد بالقرعة استغفنا لسنه
الاربع مع ورودها لكل امرئ شته وهذا منه وهو ما در ولو انكشف الخطا بعد الصلوة بالادوية
او تقليد حيث يسوغ اونها سببا للمناجات لم يقدم ما كان بين الميس واليساري
ما كان دونها الى جهة القبلة وان قل في تحديد ما كان اليها محض في وقت لا خارجة والمستدير
وهو الذي صلي بآية يد سميت القبلة الذي يحجز الصلوة الى ارضية را العيد ولو خرج الوقت
على المشهور بين الاخبار الى ان اكثر ما على اطلاق القاعة في الوقت وتبصر على تخصيصه بالجمع
والمياسرة والعادة المستد بر مطلقا والبقوى الا عادة في الوقت مطلقا لضعف مستند التفصيل المكون
لتفصيل التفتيح المتناول باطلا في موضع النزاع وغيا المشهور كما خرج من در القبة التي هي في
اليسار للمخني بها وما خرج عنها نحو القبلة لمخني بها الثالث من القبة وهي القبلة والدير للرجل
والمراد بالقبلة القصب والاشيان من بالدر بالخرج لا الا لبيان في المشهور وجميع البلدان
عند الوجه وهو يجب من منة في الرضوخ ايسار والكنس ظاهرها وباطنها من الرضوخ
وظاهر القدين دون باطنها ووجهها من هذا السابق وفي الذكر والدر دوس الحق بطنها
بظاهرها وفي البان استقربا منها وهو حوط للمرأة وكب ستر شئ من الوجه والكف
والقدم من باب المقدمة وكذا في عورة الرجل والمراد بالمرأة الا نثر البالغة لا البنت فانث المرء هو
الرجل فيضل فيه الامة باللغة وسياتي بخوار كشفها راسها ويذكر السعة فيا كحسنة وبه
قطع المسم في كسبه وفي الالفية جلد اوني ويجب كون الساتر طاهرا لمكان يجب لم يفتح

هذا هو المستند في هذا الباب
والمراد بالقبلة القصب والاشيان

هذا هو المستند في هذا الباب
والمراد بالقبلة القصب والاشيان

هذا هو المستند في هذا الباب
والمراد بالقبلة القصب والاشيان

والمصلي في الصلاة عليه السلام
فان الصلاة عليه في كل وقت
من اوقات الصلاة
فان الصلاة عليه في كل وقت
من اوقات الصلاة

والمصلي في الصلاة عليه السلام
فان الصلاة عليه في كل وقت
من اوقات الصلاة
فان الصلاة عليه في كل وقت
من اوقات الصلاة

والمصلي في الصلاة عليه السلام
فان الصلاة عليه في كل وقت
من اوقات الصلاة
فان الصلاة عليه في كل وقت
من اوقات الصلاة

الصلوة وعفي عما مر من ثوب من ثوب القروح والجروح المشبهة بها وما يس من دون ذلك من
وعن نجاسة ثوب المني في المصلي على المطلق الولد وهو مذكور في بعض كتاب التيمم والى
ذات الثوب الواحد فلو قدرت على غيره ولو لم تدر او استجارت او استقارة لم تعف عنه ولا في
بها المني في الكولد المتعددة وشبهه بنجاسته بول ذواته في المعنى غير كماله غير نجاسته لانه
وانما يطلق اسم نجاسته المني من غير ان يمتد بالثوب لان النظام في سائر اوقات التيمم
فمورد في نفس المصلي المطلق النجاسة في ثوبه كلها ويجب غسله كما في دعوى وغيره كونهما
النهار لتعفي اربع صلوات متقاربة بطهارة او نجاسة خفيفة وكذا اني عما يتعد ان الله فيصلي
فيه للضرورة ولا يتعين عليه الصلوة عاريا فاما ما مشهور ولا اقرب تجبيرا المختار وهو ان
عماريا فيؤى للركوع والسجود كغيره من العراة قايما مع امن المطلق وجال مع عدمه
وان نفس الصلوة فيه مراعاة للتامة ولقد يالفت ان الوصف في ذات اصله في الاول الاتباع
على جواز الصلوة عاريا بالاشارة بتعيينه كمال القول بتعفي الصلوة فيه متوجها اما المصطر
لنفسه فلا شبهة في وجوب صلوة فيه ويجب كونه اي اس ترغية مفضوب مع العلم به
وغير جلد وصور في شعور غير انا كوال لا تخفى وهو ذات اربع تصاد من الماء او ثوبا
كذلك كاه السكك وهي معتبرة في جلد لا دبره اجماعا والسجائب مع مذكته لانه ذو نفس
المص في الذكرى وقد استشهد بين التا والمب فمن انه غير مذكي ولا عبرة بذلك على تصرف
المسلمين على ما هو الا على وغيره في غيرهم كالهجرة كالهجرة اما ما لا يثبتها كاشعروا
فتع الصلوة فيه من ميت اذا اخذه جزء او غسل موضع الاتصال وغيره كالحمل او غيره

والمصلي في الصلاة عليه السلام
فان الصلاة عليه في كل وقت
من اوقات الصلاة
فان الصلاة عليه في كل وقت
من اوقات الصلاة

والمصلي في الصلاة عليه السلام
فان الصلاة عليه في كل وقت
من اوقات الصلاة
فان الصلاة عليه في كل وقت
من اوقات الصلاة

والمصلي في الصلاة عليه السلام
فان الصلاة عليه في كل وقت
من اوقات الصلاة
فان الصلاة عليه في كل وقت
من اوقات الصلاة

والمصلي في الصلاة عليه السلام
فان الصلاة عليه في كل وقت
من اوقات الصلاة
فان الصلاة عليه في كل وقت
من اوقات الصلاة

والمصلي في الصلاة عليه السلام
فان الصلاة عليه في كل وقت
من اوقات الصلاة
فان الصلاة عليه في كل وقت
من اوقات الصلاة

هذا هو المسجد النبوي الشريف
الذي بناه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في المدينة المنورة

العدد وان احصل الفصد بامر الله تعالى في كل خمس من المئتين الفصد في كل خمس من المئتين
عاشتر في غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كل خمس من المئتين الفصد في كل خمس من المئتين
من مسجد الكوفة والاقصى سمرقند بالاضافة الى بعده عن المسجد الحرام بالفصد في كل خمس من المئتين
لجامع في البلد الحرام او اجماعه وان بعد بانه وسجد القبلة كالمسجد النبوي في كل خمس من المئتين
ومسجد السوق باثنتي عشرة ومسجد المراه ببيتها بمغفران صلواته في الفصد في كل خمس من المئتين
المسجد او بمغفران صلواته في كل خمس من المئتين الفصد في كل خمس من المئتين
او كما ترى يخرج اليه في كل خمس من المئتين الفصد في كل خمس من المئتين
يوكدا في مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كل خمس من المئتين الفصد في كل خمس من المئتين
في كل خمس من المئتين الفصد في كل خمس من المئتين
على الاكثاف برسمه حيث يمكن الاتساع به في كل خمس من المئتين الفصد في كل خمس من المئتين
احد اربع او في حديث عربي ابو عبد الله في كل خمس من المئتين الفصد في كل خمس من المئتين
نرجوان يكون هذا من ذلك فقال نعم يستحب استخار في كل خمس من المئتين الفصد في كل خمس من المئتين
في كل خمس من المئتين الفصد في كل خمس من المئتين
على تقدير سبقي اعداد ما في مسجدية الاحرام في كل خمس من المئتين الفصد في كل خمس من المئتين
الساكن مع حاشيتها لان من سبقتها مع المسجدية في كل خمس من المئتين الفصد في كل خمس من المئتين
مع اي نيط استجاب الاتعول عليه فانها اذ ان رقت بالعلو فخرجت عن المسجدية في كل خمس من المئتين
وتدبر الداخل اليها يمينه والخارج منها يساره على كل شئ يميني فيها وتعاهد
نقله وما يحجره مع عمار وشبهه وهو مستعمل في كل خمس من المئتين الفصد في كل خمس من المئتين

هذا هو المسجد النبوي الشريف
الذي بناه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في المدينة المنورة

هذا هو المسجد النبوي الشريف
الذي بناه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في المدينة المنورة

هذا هو المسجد النبوي الشريف
الذي بناه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في المدينة المنورة

هذا هو المسجد النبوي الشريف
الذي بناه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في المدينة المنورة

[illegible]

والصبيان منها مع عدم الوثوق بظنهم او كونهم غير متميزين اه انبى المميز الموثوق بظهوره
الى فظ على اداء الصلوات فلا يكره كنيته بدنيته كما يكره على الصلوة وانفاذ الحكماء
المطلقا وفعل على علم له بسبب الكوفة خارج او مخصوص كافيته جدا او ختموه او بالداخل لا يتفق
ناظره اذا كان يكون اجابته لا جليلنا با اذا كان لا جليل العبادات فالتفت الدعوى لما في
انفاذها من المراسمة المأمور بها وعلى احد ما يحل فعل على علمه ولا خسران لاني
ذكره القضاة لا يخرج من منازعة للملك وتعرف الضوابط انشاها اولها وانما تجمع بين
والخفي تعرفها في الجبل مع ذكرها في المسجد فلعنه خارج الباب وانما الشرع
النبى صلى الله عليه واله وسلم عنه وامره بان يقال للمنفذ فنفذ الله فاه وروى نفاذ الرب
عنه وهو غير مناف للكارهية قال المصنف في الذكرى ليس سعيدا بالاجابة انشاها شرعا على نقل
منه ويكثر منفعة كبيت تكلمه او شأه على لغة في كتاب الله سنة نبوية قد وردوا وسلم وشبهه لانه
المعلوم ان النبى صلى الله عليه واله وسلم كان يثبته بين يديه ايديا والابيات مع الشكر في المسجد
وطيئ ذلك والحق بعض الامم رب ما كان منه موعظة او مدح للنبي ص والامة او مشيئة
للمؤمنين ونحو ذلك لانه عباد لا يابى في الغرض المقصود من المسجد وليس بعيدا عن النبى ص
محجول على الغالب مع اشعار العرب خارجة عن هذه الالاسيب والكلام فيها باحادث
الدنيا للنبي عن ذلك منافاة لوضوئها في وضوء التوبة والكره الصلوة في احكام وهو
ايست المخصوص الذي يعيب فيه لا يسلخ وفيه من سيرة وسطه نعم كره في منازعة من جهة ان
لا حشواهم وبيوت الغايط للنفوس ولان الملائكة لا تدخل بيوتا فيها ولو في الماء
فهذا اولى وبيوت النار والمرمعة لاضرارها فيها كالتون والفران لاما وجبة النار

[illegible]

منه في قوله تعالى وان كان منكم امة فليعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين

المنع من اكل الميتة والدماء والمنع من اكل الميتة والدماء والمنع من اكل الميتة والدماء

منه في قوله تعالى وان كان منكم امة فليعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين

منه في قوله تعالى وان كان منكم امة فليعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين

مع عدم اعدادها لم يكن اذا اذنت فيه وان كثرت في وقت المجوس للمخبر نعم
الكتاب كذا في النجاسة وتزول الكرامة برشمه والمطهر بمسح الماء واحد المعاملين برشمه
الابل عند الماء شرب ومجرى الماء وهو المكان الذي يجري منه وليس لم ينفذ ماء والسبعة
فتح الباء واحدة السباغ الذي يعلو الارض بالماء او كبره في الارض فانت السباغ
وقرى الفل جمع قرية وهي مجتمع رايها حول نخيلها وفي نفس الثلج اختار السباغ
الاغصان كما بد منها فلامع الاغصان وبين المقابر واليهاء والوبراء الاغصان في الوعره
بالتحريك وهو العصف في اسفلها حديد كوزة او محترقة او بعد عشرة اذرع ولو كانت
القبور خلفه او مع احد جانبيه فلا كرامة وفي الطريق سواء كانت مسجورة بالذرة ام لا
ان لم يعطها والاحرم وفي بيت فيه مجوس وان لم يكن البيت له والى نار مضربة
اي موقدة ولو سراجا او قنديلا وفي الرواية كرامة الصلوة الى الحجرة من غير اعتبار الاضرام وهو كذلك
وبعبارة المسح في غير الكتاب والى تصاوير ولو في الوضوء وتزول الكرامة بستر ثوب
ونحوه او مصحف او باب مفتوح سواء في ذلك القاري وغيره نعم شية ط البصار
والحق به التوجه الى كل شغل من نفسه وكذا به ولا بأس به او وجه انسان في المشقة
وفي الباب المفتوح ولا نفس عليها ظاهر او قد يعجل بحصول التثنية او يحاط بغيره من
بالوعة يبال فيها ولو تزل بالعايط نادى في الى ق غير من النجاسات وجهه وفيه من
الدواب جمع برص وهو ما والا ومقره ولو عند شرب الامراض الغنم فلا بأس
بها لروايتها علما بانها سكنية وبركة ولا بأس بالبيعة والكنيسة مع عدم البعثة
نعم يستحب رشم موضع صلوة منها وتركه حتر يحفط وهو شية ط في جوارز دخولها اذن البها

از در آید انفعال کثیره و کثرتها نشیند و ذلک دلیل بر اصل المنافاة و ان قوی اعتبار اکثره فیها من تاثیر

الی انفعال اکثره و هو اختیار المصم فی کتب الثلاثه الا فی الوتر لم یجد الصوم و هو عطف ان

فی شرب اذا لم یستدع من فی غیره و خلاف فیه الصبح قبل کمال غرضه من غیره و لا فرق فیه بین الواجب

و الذنب و اعلم ان هذه المذكورات اجمع انما تنافی الصلوة مع تعدد عند المصم مطلقا و کثیرا

و انما لم یقید من الکثیر باكثر کما ان ذلک یقتضی تکلیف بالتوقف علی الذکر لان النکاح

غیر تکلیف ابتدا لعل الفعل اکثره یزید بالتوقف المصم فی نتیجته و بالعد لانه انما یقصر فی البیان و

لن یقتید فی الذکر الی الاصل و فی الدروس الی المشهور فی الرسالة الالغیه جلیه و قسم المنافی

مستلحق و لا یخرج اطلاقه من عدم دلالة علی التعید الی قاله بالباقی نعم لو استمر الفعل اکثره من حیث

صوره لصلوة رشت توجب البطلان ان ایضا کس انما یجب و یستلزم انما یجب المصالح الا ان یستمر

العبادة مطلقا فدخل الصلوة من الکثیر مطلقا و ان کان مرده اطلاقا و لفظ یا و ان حیث

علیه کما قول اکثره فان لا بی حینیه حیث زعم انه غیر تکلیف بالفرع فلا یثبت علی ترکها و تحقیق

فی الاصول و التیمیز بان یكون له قوة یکنه بها حرفة افعال الصلوة لیسیمه الشرطه و یقتضی

بسیب فعل العبادة و لا یصح من المجنون و المغمر علیه و الصبی غیر المیزه لافعالها کیش

لا یفرق بین یانیه شرطینها و غیر شرط و اما هو واجب و غیر واجب اذا ثبت علیه و یمیز الصبی

علا الصلوة لست و فی البیان سبع نکلا هم مروی و یضرب علیها نسیم و روی الحشر و غیره

بین نیت الوجوب و الذنب و المراد بالتمیز من التعوید علی افعال تکلیف لیسیمه و لا قبل البلوغ

فلا یثبت علیه بعد النسل الثالث فی کیفیة الصلوة و لیسیمه نزل الشرع فی افعالها و

والا نامة و ان جعلها من کیفیة فلان لیسیمه موری و غیره من المقدمات نظره الی مقارن

بما یستلزم من غیره و کثیره
بما یستلزم من غیره و کثیره
بما یستلزم من غیره و کثیره

عدم انما یستلزم من غیره و کثیره
عدم انما یستلزم من غیره و کثیره
عدم انما یستلزم من غیره و کثیره

انما یستلزم من غیره و کثیره
انما یستلزم من غیره و کثیره
انما یستلزم من غیره و کثیره

انما یستلزم من غیره و کثیره
انما یستلزم من غیره و کثیره
انما یستلزم من غیره و کثیره

انما یستلزم من غیره و کثیره
انما یستلزم من غیره و کثیره
انما یستلزم من غیره و کثیره

[illegible]

خصوصا الفداء والمغرب بل وجهها فيها الحسن مطلقا والمقضى فيها على الرجل واصنافها
الجمعة ومثلها من مجتهد واصناف الاول الثانية مطلقا والثاني في الرجل مطلقا ويستحب
للتأشير ويجوز ان يجزأ من اذان سمع الاذان ثم التران يثبته بذكره في غير اذان السبيل
المسلي ولم يذكر حتر اذ فتح الصلوة بتدراكها ما لم يركع في الاصح وقيل يرجع العام دون الذي
ويرجع ايضا للاقامة لو سبها الا اذان واحدة فيسقطان عن الجماعة الثانية اذا حضرت
لصلى في مكان فوجدت جماعة اخرى قد اذنت واقامت لصلوة وانت لم تفرق الاولى
بان يقر منها ولو اذنت فلو لم يسمي منها احد كذلك وان لم تفرق بالادان لم يسقط عن الثانية
وكذا السقطان عن المفرد لغيره اولى ولو كان السبق في السقوط عن الثاني مطلقا ويستحب
اذا صلى في وقت في المكان عرف في آخره ان يكون سجدة وجهان في صلاة واحدة
عدم الاشتراط وهو الذي اخذ به المصنف في الذكر ويظهر من فحوى الاخبار انه حكم في ذلك مرة
حسب الامام السابق في عدم تصوير الثانية بجماعة وجماعة ومزايا لا ولا يشترط العلم بالاذان
النادي وانما سبها بل عدم العلم بها لهما مع احتمال السقوط عن الثانية مطلقا علما بطول النص
ومراعاة الحكمه وسقوط الاذان في عصرى عشرة لمكان بها والجمعة وحسب اليه المراجعة
وبالمشهور الحكمه في النص استحب بجمع بين الصلوات والاصل في الاذان بالعلم فمن
حضر الاولى صلى الثانية فكانت كالصلوة الواحدة وكذا يسقط في الثانية عن كل جامع ولو جازا
والاذان لصحبة الوقت فان جمع في وقت الاولى اذن لها واقام ثم اقام الثانية ولم يجمع
في وقت الثانية اذن اولانية الثانية ثم اقام الاولى ثم الثانية وهل يسقط في هذه المواضع
رخصة يجوز الاذان ام عزيمه فلا يشترع وجهان من عبادته توقيفيه والنص عليه من خصوص
الاذان

الجمعة والاذان في وقت واحد
الجمعة والاذان في وقت واحد
الجمعة والاذان في وقت واحد

الجمعة والاذان في وقت واحد
الجمعة والاذان في وقت واحد
الجمعة والاذان في وقت واحد

الجمعة والاذان في وقت واحد
الجمعة والاذان في وقت واحد
الجمعة والاذان في وقت واحد

الجمعة والاذان في وقت واحد
الجمعة والاذان في وقت واحد
الجمعة والاذان في وقت واحد

الجمعة والاذان في وقت واحد
الجمعة والاذان في وقت واحد
الجمعة والاذان في وقت واحد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Handwritten text in Urdu script, likely bleed-through from the reverse side of the page. The text is illegible due to the quality of the scan and the angle of the handwriting.

1841

على نفس لا فؤادى ثم حكم بغير انذار به وجزم باستغناء التحريم فيها وسبقه بالاحتياط في اجمع خير مما ولا
السا قطبنا اذ ان الاعلام وان الباقى اذ ان الذكر والاعظم وفي الدروس قرب من ذلك فانه
قال ربنا بكونه في الشك وبالنعم كالحكم في التحريم وفي البيان الا قرب بيان الاذان في الشك

عرام مع اعتقاد شریعتی و توقف فی غیره و الف با التحریم فی مالا اجماع علی استحبابه منها لما ذکرنا و اما

تقسیم الازال الی القسمین فی صنف لانه عباد خاصه فوصلها الالاعلام و بعضها ذکر و بعضها غیر ذکر

و تاوی و لطفه بایا عه سترایا فی اعتبار صل و اجمعنا تنانی ذکر بقیه بل و قسم ثالث و ستمه

ولو بوضوح است رعى في هذه المواضع فيكون بعبارة نعم قد يقال ان المطلق البدعة ليس بقديم بل بدعة
بعضهم الى الاحكام الخمسة ومع ذلك لا يثبت اجواز ولا سبب دفع الصورت بها للرجل
بل المطلق المذكور اما الاثر فتسبب بها كما تقدم وكذا الخش والتربيل فيه بيان محرومة واطاله

ووقف من غير استعجال والحدود وهو الاسراع فيها بتقصير الوقف على كل ما لا يترك له كراهية
 اربابها حتى لو ترك الوقف اصلا فالتسكين اولى من الاعراب فان لغة عربية والاعراب مرغوب
 منه شرعا ولو اعراب ح ترك الا فسد ولم يسطر الخ فخر سبنا ناه ووجهان وتجه انبسطان لو
 المنة كن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
لو اننا كنا نعلمون
ان هذا هو الصراط المستقيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
لو اننا كنا نعلمون
ان هذا هو الصراط المستقيم

۱۲۱۷
 ۱۲۱۸
 ۱۲۱۹
 ۱۲۲۰
 ۱۲۲۱
 ۱۲۲۲
 ۱۲۲۳
 ۱۲۲۴
 ۱۲۲۵
 ۱۲۲۶
 ۱۲۲۷
 ۱۲۲۸
 ۱۲۲۹
 ۱۲۳۰
 ۱۲۳۱
 ۱۲۳۲
 ۱۲۳۳
 ۱۲۳۴
 ۱۲۳۵
 ۱۲۳۶
 ۱۲۳۷
 ۱۲۳۸
 ۱۲۳۹
 ۱۲۴۰
 ۱۲۴۱
 ۱۲۴۲
 ۱۲۴۳
 ۱۲۴۴
 ۱۲۴۵
 ۱۲۴۶
 ۱۲۴۷
 ۱۲۴۸
 ۱۲۴۹
 ۱۲۵۰
 ۱۲۵۱
 ۱۲۵۲
 ۱۲۵۳
 ۱۲۵۴
 ۱۲۵۵
 ۱۲۵۶
 ۱۲۵۷
 ۱۲۵۸
 ۱۲۵۹
 ۱۲۶۰
 ۱۲۶۱
 ۱۲۶۲
 ۱۲۶۳
 ۱۲۶۴
 ۱۲۶۵
 ۱۲۶۶
 ۱۲۶۷
 ۱۲۶۸
 ۱۲۶۹
 ۱۲۷۰
 ۱۲۷۱
 ۱۲۷۲
 ۱۲۷۳
 ۱۲۷۴
 ۱۲۷۵
 ۱۲۷۶
 ۱۲۷۷
 ۱۲۷۸
 ۱۲۷۹
 ۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴
 ۱۵۱۵
 ۱۵۱۶
 ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸
 ۱۵۱۹
 ۱۵۲۰
 ۱۵۲۱
 ۱۵۲۲
 ۱۵۲۳
 ۱۵۲۴
 ۱۵۲۵
 ۱۵۲۶
 ۱۵۲۷
 ۱۵۲۸
 ۱۵۲۹
 ۱۵۳۰
 ۱۵۳۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

هذا من غير ان يكون الموزن في رفع الصوت وانه
من غير ان يكون الموزن في رفع الصوت وانه

العبادة الالهية عن لفظها والموزن الراجح يقف على مرتفع يكون الرفع في رفع الصوت وانه
السنة في غير الالهية عن لفظها والموزن الراجح يقف على مرتفع يكون الرفع في رفع الصوت وانه
في جميع العنصرين في الالهية عن لفظها والموزن الراجح يقف على مرتفع يكون الرفع في رفع الصوت وانه
عندنا والفصل بينهما به كعتين والموزن الراجح يقف على مرتفع يكون الرفع في رفع الصوت وانه
يكون في الالهية عن لفظها والموزن الراجح يقف على مرتفع يكون الرفع في رفع الصوت وانه
انتم في الذكرى حديث لكنها مشهورة او مسكتة وهي مروي في المغرب خاصة ونسبها
في الذكرى الى تمام الاصحاح مع السجدة والخطوة وقد ورد النص بالفصل بتسوية فلو ذكر كما كان
حسنا ونختص المغرب بالاخيرة من الخطوة والاسكتة اما اسكتة فمروية فيه واما الخطوة
كما تقدم وروي فيه اجلسته وانه اذا فعلها كان كالمشيخة بدية في سبيل الله فكان ذكرها اولى و
يكبر الكلام في خلالها خصوصا الالهية ولا يعيده به ما لم يخرج من الموالاة ويعيد به
مطلقا على ما افق به المصنف وغيره من النص ورد باعادتها بالكلام بعدا وليست بالطهارة
حاليتهما في الالهية عن لفظها والموزن الراجح يقف على مرتفع يكون الرفع في رفع الصوت وانه
لغى للمنفعة للعبادة واليكماية لغيا للموزن اذا سمع كما يقول الموزن وان كان في الصلوة
الا ليجعلات في غير الالهية عن لفظها والموزن الراجح يقف على مرتفع يكون الرفع في رفع الصوت وانه
غير يادوث حكاية الفصل بعد فراغ الموزن منه او معه ويصطفي الكلام اذا سمع غير الحكاية في غير الالهية عن لفظها

هذا من غير ان يكون الموزن في رفع الصوت وانه
من غير ان يكون الموزن في رفع الصوت وانه

وان كان قرانا ولو دخل المسجد اخر التحية الى الفراغ منه ثم يحجب القدام حاله اليه وتكبير
والقراءة وانما قدم على اليه والتكبير مع انه لا يجب قبلها لكونه شرط فيها وشرط مقدم على التكبير
وقد اقره المصنف عنهما في الذكرى والدروس نظرا الى ذلك وليست خيرا من الصلوة وفي الالهية

هذا من غير ان يكون الموزن في رفع الصوت وانه
من غير ان يكون الموزن في رفع الصوت وانه

افترع القراءه ليجعله واجباً في الشك في وجه مستقلاً به غير مستند الى شيء بحيث لو ازيل
السند سقط مع المكنة فان عجز عن الاستقلال بجميعه فحق التخصيص ليس مستقلاً
عنه فان عجز عن الاستقلال استند على شيء مقدر على القعود فيحصل ما نعتد به
باجرة مع الامكان فان عجز عنه ولو بالاعتقاد او قدر عليه ولكن عجز عن تخصيصه فعد مستقلاً
كما ترى ان عجزاً عن ان يجمع على جانبه الاخر فان عجزاً على الجانبين هذا هو الذي
ومخالفه في كونه الشك في فهمه من التخيير وهو قول يجب الاستقبال بحوجهه فان
عجز عنه استلقى على ظهره وجعل باطن قدميه الى القبلة ووجهه بحيث لو جلس كان
مقبلاً كما لمحضه والمراد بالعجز في هذه المراتب حصول مشقة كثيرة لا تحمل عادة سوانث
منها زيادة عرض او حدوثه او بطور بره او مجرد المشقة البالغة لا ان عجز الكلي هو في محله
للكوع والسجود بالراس ان عجز عنها وجب تقريبها الى ما يسهل السجود عليه او
تقريبها اليها في الشك في وجهه او وضع يديه في الموضع مع عدم ايدونه لو قدر الاستعداد في الحكم
اكثر في جمع المراتب التي فيها عجز في وجهه او وضع يديه في الموضع مع عدم ايدونه لو قدر الاستعداد في الحكم
فان عجز عن الايام به بعض عينيه كما يزيد السجود في تقيفها وفتحها بالفتح لرفعها
لم يكن مبصراً مع امكان الفتح فاصداً بالابدال الى تلك الافعال الا اجري الا فعل على قلبه
كل واحد في عمله والادكار على سانه والا خطر بالابدال فيمكن البديل حكم البديل في الركبة زيادة
وفقدنا مع القصد قتل مطلقاً والنية هي القصد الى الصلوة المعينة ولما كان القصد متوقفاً
على تعيين المقصود بوجه كونه القصد اليه اعتبارها احضار ذات الصلوة وصفها بها الميزة
لها حيث يكون مستكره والقصد الى هذا المعين متقرباً وليس من ذلك كونها معنية الفرض



هذا هو الوجه في كونها معنية الفرض
فان عجز عن الايام به بعض عينيه
كما يزيد السجود في تقيفها وفتحها
بالفتح لرفعها

هذا هو الوجه في كونها معنية الفرض
فان عجز عن الايام به بعض عينيه
كما يزيد السجود في تقيفها وفتحها
بالفتح لرفعها

بالفظ المشهور بالعربية تاسيا بحسب اشرع حيث فعل ذلك وانما ان تسمى بذلك
تعتبر العربية في سائر الاذكار الواجبة اما المندوبة فتفتح بها وبغيرها في اشرع القولين هذا
مع القدرة عليها لان مع العجز عن الوقوف على العلم في حقها بحسب ما يعرف من اللغات فان
تقديره مخير مراعى ما استعملت عليه من العزو منها الانشائية وتجب المقارنة للنية بحيث
يكون عند حضور القصد المذكور بالبل من غير ان يتخلل بينهما زمان وان قل على المشهور والمعتبر
من القصد عند اول عزه من التكبير وهو المفهوم من المقارنة بينهما في عبارة المصنف لكنه في غيره اعتبر
الانحلال مع العزو والاول انوى واستدانة حكمها ان لا يحدث نية ثانية ولو في
بعض فتميزات النوى الى الفراغ عن السجدة فنوى الخروج منها ولو في ثاني حال قبله
فمثل بعض المنافيات كذلك او الزيادة لبعض الافعال في ذلك بطلت وقراءه
الحمد وسورة كاملة في اشرع القولين الامع الضرورة ليقى است وجبة بغير فواتها
وجماله لها مع العجز عن العلم فليقطع السورة فمخالفين عنها هذا في الركعتين الاولتين
سواء لم يكن غيرهما كالتسبيحة ام كان كغيرها ويخرج في غيرهما من الركعات الحمد
وحدها او التسبيح بالاربع المشهورة اربعان يقولها مرة او تسعا باسقاط التكبير
الثالث على ذلك عليه رواية حمزة او عشرة اثنائه في الاخرة او اثنتى عشرة بتكرار الاربع
عشر ووجه الاجتزاء بالجميع ورود النص الصحيح بها ولا يفتتح اسقاط التكبير في الثاني لذلك
والقيام غير مرتين وزيادة حيث توترى الواجب بالاربع فالتسبيح الزيادة فيحمد كونه
سجدة نظر الى ذلك ووجه اخير التفتا الى انه احد افراد الواجب ووجه تركه الى ذلك
وهو الاربع وان كان غيره كالركعتين والاربع في مواضع التغيير وطالب النص القوي الوجوه
بما قصده وان كان تمامه في غير ذلك

هذا هو الوجه في اشرع القولين
والوجه في اشرع القولين
والوجه في اشرع القولين



تتبع استاهاجس آيا انفسه لاداة في الركنين المبرزين او تسبح فمفعول القراءة

تتبع استاهاجس آيا انفسه لاداة في الركنين المبرزين او تسبح فمفعول القراءة
تتبع استاهاجس آيا انفسه لاداة في الركنين المبرزين او تسبح فمفعول القراءة
تتبع استاهاجس آيا انفسه لاداة في الركنين المبرزين او تسبح فمفعول القراءة
تتبع استاهاجس آيا انفسه لاداة في الركنين المبرزين او تسبح فمفعول القراءة
تتبع استاهاجس آيا انفسه لاداة في الركنين المبرزين او تسبح فمفعول القراءة
تتبع استاهاجس آيا انفسه لاداة في الركنين المبرزين او تسبح فمفعول القراءة
تتبع استاهاجس آيا انفسه لاداة في الركنين المبرزين او تسبح فمفعول القراءة
تتبع استاهاجس آيا انفسه لاداة في الركنين المبرزين او تسبح فمفعول القراءة
تتبع استاهاجس آيا انفسه لاداة في الركنين المبرزين او تسبح فمفعول القراءة
تتبع استاهاجس آيا انفسه لاداة في الركنين المبرزين او تسبح فمفعول القراءة

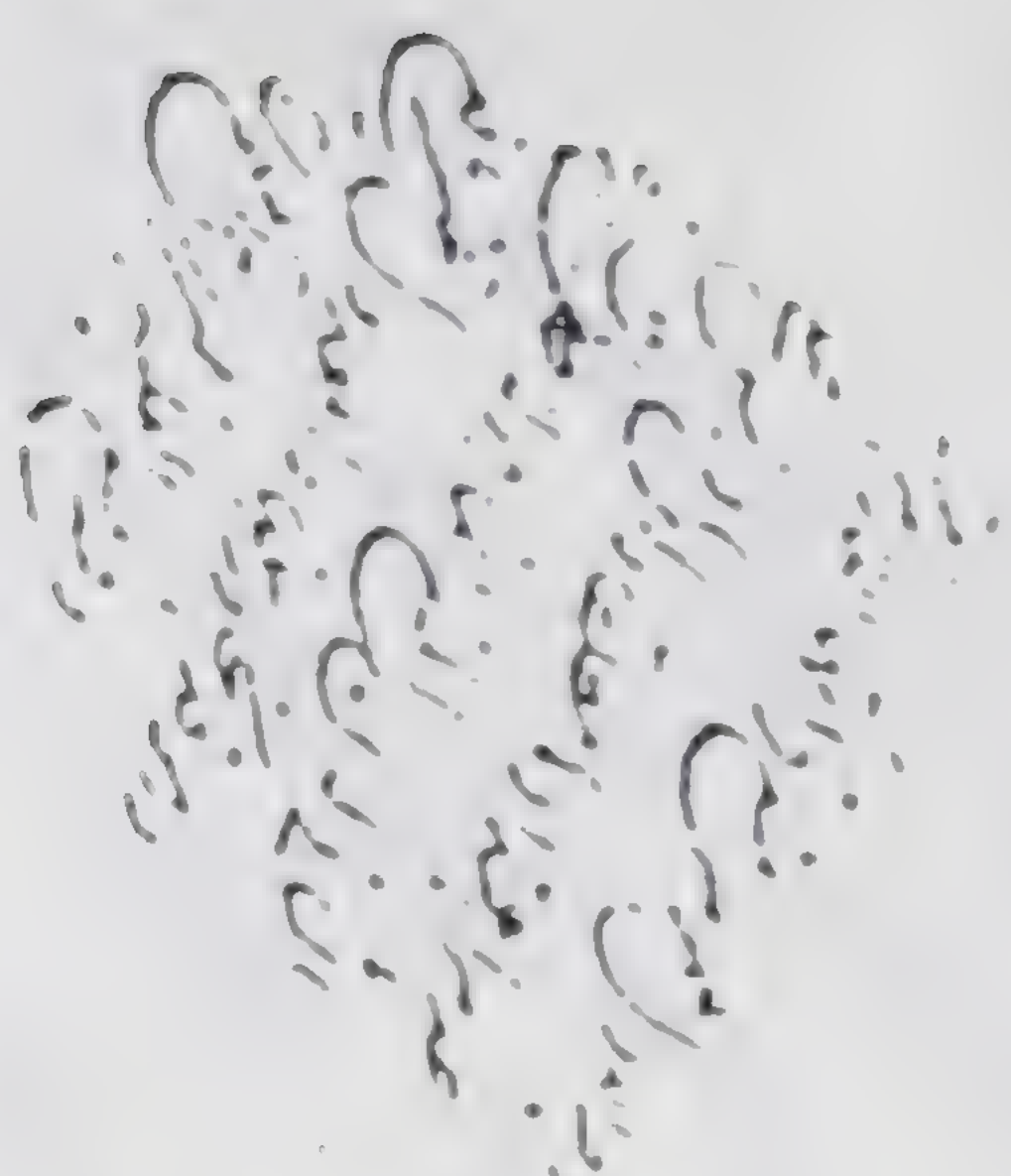
وبصرح المقم في الذكرى وهو ظاهر العبارة بينا وعليه فلو شرع في الزايد عن مرتبة فعل كسب عليه المبلغ
الى اخره بحكمة فليس له الجواب وان جاز تركه قبل الشروع والتخير ثبت قبل الشروع فيوقية على وجهه او تركه
مذرا عن تغيير الهيئة الواجبة ووجه العدم اصاله عدم وجوب الكمال فيغيرت الى كونها كرا
ان لم يبلغ فردا اخر والمجد في غير الدليلين اولى من تسبيح مطلقا لرواية محمد بن ابي حكيم
وروي الفضيلة تسبيح مطلقا وغير الالمام وتوحيها وحسبها حلتف الاقوال اختلفت
المقم فيما رجع القراءة مطلقا وفي الدروس للامام وتسبيح ثم يفرده في انبياء بعده الى سوا ذلك
في الذكرى واجمع بين الاخبار منها لا يخرج من مقتضى ويجب الجهر بالقراءة على المشهور في
الصبح والاولى العشائين والاختلاف في البواقي للرجل والحق له الجهر والاختلاف
كيفية متفادان مطلقا لا يجمعان في مادة فاقول الجهر ان يسمع من قريبه صحيحا مع استماعها
على الصوت المحجب تسبته جهر اعرفنا اكثر ان لا يبلغ العلو المفرد اقل التسبيح لسمع
خاصة صحي او اعتدوا اكثر ان لا يبلغ اقل الجهر ولا جهر على المرأة وجوبا بل تخير بينه بين
الستر في مواضعه اذا لم يسمعها من جهر استماع صوتها والستر افضل لها مطلقا وتخيير اخفى شيئا
في موضع الجهر ان لم يسمعها الا جنسي والالتفات للاختلاف وربما قل وجوب جهر عليها مراعاة
عدم سماع الجنسي من الامكان والادح والاختلاف وهو احوط ثم الترتيل للقراءة وهو لغة
الترسيل فيها والتبيين بغير لغوي وشرعا قال المقم في الذكرى هو حفظ الوقوف اذا ادخلوا
وهو المروي عن ابن عباس وقريب منه عن علي عليه السلام الا انه قال بيان الحرف بدل
ادائها والوقوف على مواضعه وهو ما تم لفظه ومعناه ادا حركاتها والفضل ان لم يسمع
ثم الكافي على ما هو معتبر في محله والحد كان بغير عنه ذكر الترتيل على ما فسر به المصنف فاجمع بينهما تأكيد
من الذكر سجد في سجدة واحدة

تتبع استاهاجس آيا انفسه لاداة في الركنين المبرزين او تسبح فمفعول القراءة

تتبع استاهاجس آيا انفسه لاداة في الركنين المبرزين او تسبح فمفعول القراءة
تتبع استاهاجس آيا انفسه لاداة في الركنين المبرزين او تسبح فمفعول القراءة
تتبع استاهاجس آيا انفسه لاداة في الركنين المبرزين او تسبح فمفعول القراءة
تتبع استاهاجس آيا انفسه لاداة في الركنين المبرزين او تسبح فمفعول القراءة
تتبع استاهاجس آيا انفسه لاداة في الركنين المبرزين او تسبح فمفعول القراءة
تتبع استاهاجس آيا انفسه لاداة في الركنين المبرزين او تسبح فمفعول القراءة
تتبع استاهاجس آيا انفسه لاداة في الركنين المبرزين او تسبح فمفعول القراءة
تتبع استاهاجس آيا انفسه لاداة في الركنين المبرزين او تسبح فمفعول القراءة
تتبع استاهاجس آيا انفسه لاداة في الركنين المبرزين او تسبح فمفعول القراءة
تتبع استاهاجس آيا انفسه لاداة في الركنين المبرزين او تسبح فمفعول القراءة

تتبع استاهاجس آيا انفسه لاداة في الركنين المبرزين او تسبح فمفعول القراءة

تتبع استاهاجس آيا انفسه لاداة في الركنين المبرزين او تسبح فمفعول القراءة



مجرد الشروع في العمل النفسي والوطني فيسبب ما يعدل عنها وان تجاوز نفسها ما لم يتجرى في موضع السجود ومعه
 نفسي العبد والواجب والاحترام بها مع تقصير السجود بعد ما وجهان وبما المصنف في الذكر الى الاول
 فاحترق بالفرقة عن النية في سجودها فيسبب لها في محله وكذا الواسع فيها الى تباري او سمع على
 اجود القولين في حرم استغناء في الفرقة فان فعل او سمع القائل بوجوبه له او ما لها وقصا بالعبادة
 ولو فعلت مع بعد مخالفة لنية فقرا ما بعد في السجود ولم يفتد بها على الاقوى والاقبال كما ان ما من لا يقول
 بالسجود لها في الصلوة فلا يمنع من الاشداء في حرم من حيث فعله ما يقتضيه الموضع بالبيان
 ولستعجب بالقرارة في نوازل الليل والليل في نوازل النهار وكذا قيل في غير ما في الفرائض
 فيسبب اسباب الجهر بالليلية منها في السجود في نوازل النهار وكذا قيل في غير ما في الفرائض
 كما جمعة في الزلزلة والاقوى في الكسوف في ذلك بعد ان يفتد من الحروف بالليل وجاهل الحمل
 يجب عليه التحمل مع امكانه وسعة الوقت فانه يفتد الوقت قرأ ما يحسن منها اي الحمد
 هذا اذا سمى قرأ ان لم يستطع لقلة فهو كما يحل بها جميع من يصير عليه او يعوض عن الغائب فانه
 العبارة الاول والدرس الثاني في هو الاشرع ان لم يعلم غير ما من القرآن كذا ما بعد بعد الغائب
 وان لم يعلم في التوسل منها في قوله ان ما قد يكون الانبصا قرب التماس ان اشى الوا
 لا يكون الاصل او بدل او على التقدير في كذا دالة في الحروف وفي الايات الاول الاشرع
 يجب مراعاة ترتيب بين البدل والمبدل فان علم الاول اخر البدل او الاخر قد بدله او الطرفين
 وسطه او الوسط حقه به وكذا الاول او كونه الايام قد علم على ذلك لانه في حكم القراءة ثالثة وثالثة
 متبعة تاري او القراءة في المصحف بل قيل ما جاز ان اختياره الاول الى احق منه بالذوق وان
 لم يحسن شيئا منها قرأ من غير ما تقدرها اي بعد الحمد حروفها وحروفها ثالثة وخمسة

هذا هو الوجه الثاني في السجود وهو ان يفتد من الحروف بالليل وجاهل الحمل
 فيسبب اسباب الجهر بالليلية منها في السجود في نوازل النهار وكذا قيل في غير ما في الفرائض
 كما جمعة في الزلزلة والاقوى في الكسوف في ذلك بعد ان يفتد من الحروف بالليل وجاهل الحمل
 يجب عليه التحمل مع امكانه وسعة الوقت فانه يفتد الوقت قرأ ما يحسن منها اي الحمد
 هذا اذا سمى قرأ ان لم يستطع لقلة فهو كما يحل بها جميع من يصير عليه او يعوض عن الغائب فانه
 العبارة الاول والدرس الثاني في هو الاشرع ان لم يعلم غير ما من القرآن كذا ما بعد بعد الغائب
 وان لم يعلم في التوسل منها في قوله ان ما قد يكون الانبصا قرب التماس ان اشى الوا
 لا يكون الاصل او بدل او على التقدير في كذا دالة في الحروف وفي الايات الاول الاشرع
 يجب مراعاة ترتيب بين البدل والمبدل فان علم الاول اخر البدل او الاخر قد بدله او الطرفين
 وسطه او الوسط حقه به وكذا الاول او كونه الايام قد علم على ذلك لانه في حكم القراءة ثالثة وثالثة
 متبعة تاري او القراءة في المصحف بل قيل ما جاز ان اختياره الاول الى احق منه بالذوق وان
 لم يحسن شيئا منها قرأ من غير ما تقدرها اي بعد الحمد حروفها وحروفها ثالثة وخمسة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر

تخير لا عين لم تلو كثير من الاخبار عنه وشدة القول في تسبيحه الكبري مع كون بعضها ذكرا تاما وموسى بن
رتبي تزييل عن القايص وهو منصوب على المصدر بمجدوف من جنس ومعلق اجازي في مجده هو العالم
المجدوف والمصدر سجدت اليه سجدات وسجود سجدة او سجدة او سجدة او سجدة او سجدة او سجدة او سجدة او سجدة
بجوز اي والنعمة ورفع الراس منه فلو هو من غير رفع بطل مع التعمد واستدراكه
مطلنا ولا احد له بل سها فها زاد حيث لا يخرج بها عن كونها مصليا ويحب التلث في الذكر
الاكبر قصاعدا الى ما لا يبلغ السام فقد عد على الصادق ع ستون تسبيحة كبر الاله يكون
اما ما لا يزيد على الثلث الا مع حب المأمومين الا طاعة في كون الواجب مع الزيادة على مرة
الجميع او الاولى ما في تسبيح الاخيرة وان يكون العدد وتراجمنا او سبعا او ثارا
منه وعد استين لما يضافه لجزا الزيادة من غير عدد او بيان جواز المزدوج والدعاء اصاحه
اي امام الذكر بالمنقول وهو اللهم لك كعت الى غرة وتوبة الظهور حتر لوصت عليه لم يل
لاستوائه وقد العنق مستحضر فيه امتك بك ولو ضربت عنق والتجنج بالعصديا
والرفيق بان يخرجها عن طاعة جنيته ناسي البنية كما يحسن ووضع اليدين على كفي
الوكبين ماله الذكر اجمع باليا كفيه منها والبداء في الوضع باليمين حال كونها مفترحين
غير مضمون الا صريح والتكبير له قائما قبل الهوى وافعا يديه الى حذاء شحمتي اخيه
كغير من التكبير است وقول سمع الله لمن حمده الحمد لله رب العالمين آه في حاله رفعه
منه مطلقا ومنه سمع الله لنا استجابا بضمين ومنه عده بالامام كما عده آه بالي في قوله
لا يسمعون الى الماء الا على لما ضمنه معنى يصفون والافاضل السماع متعقبه وهو خبر معناه
الدعاء الا شاء على احواله ويكن ان يركع ويدها تحت شيا به بل كيان بارزتين او

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر

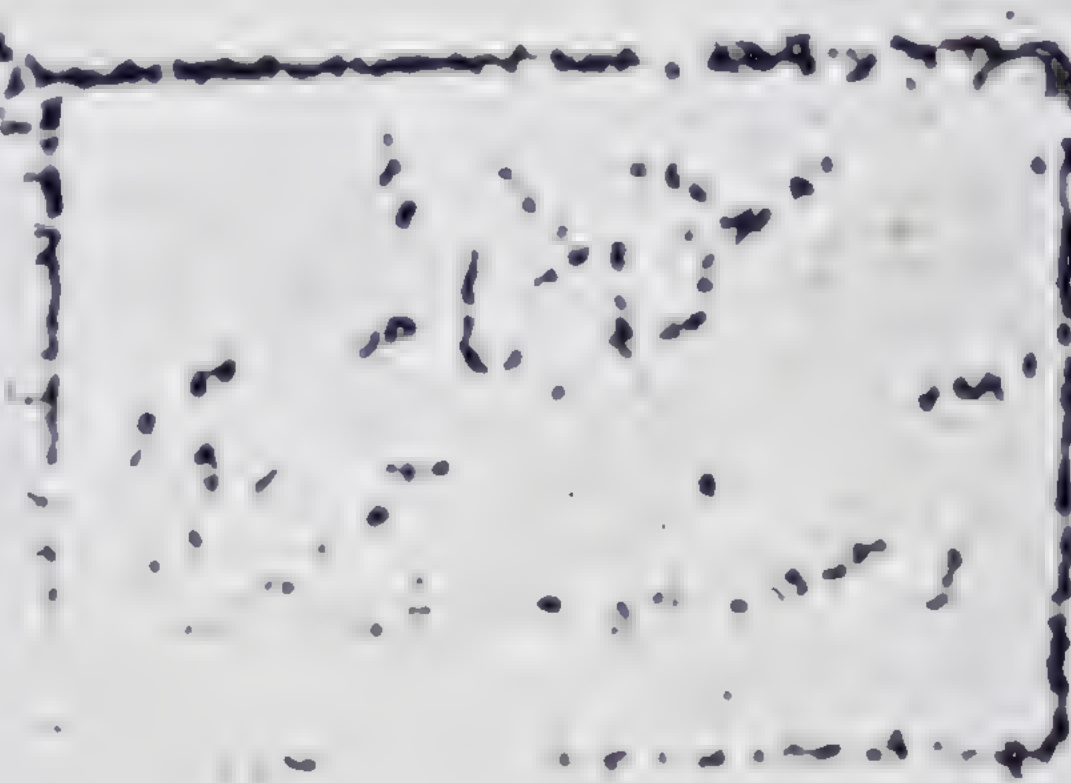
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر

الاصحاح الاول في بيان حقيقة النبوة
والايمان بها والاعتراف بالرسالة
التي هي من عند الله تعالى
والاعتراف بالنبوة التي هي من عند الله تعالى
والاعتراف بالرسالة التي هي من عند الله تعالى
والاعتراف بالنبوة التي هي من عند الله تعالى
والاعتراف بالرسالة التي هي من عند الله تعالى
والاعتراف بالنبوة التي هي من عند الله تعالى
والاعتراف بالرسالة التي هي من عند الله تعالى
والاعتراف بالنبوة التي هي من عند الله تعالى
والاعتراف بالرسالة التي هي من عند الله تعالى

الاصحاح الثاني في بيان حقيقة النبوة
والايمان بها والاعتراف بالرسالة
التي هي من عند الله تعالى
والاعتراف بالنبوة التي هي من عند الله تعالى
والاعتراف بالرسالة التي هي من عند الله تعالى
والاعتراف بالنبوة التي هي من عند الله تعالى
والاعتراف بالرسالة التي هي من عند الله تعالى
والاعتراف بالنبوة التي هي من عند الله تعالى
والاعتراف بالرسالة التي هي من عند الله تعالى
والاعتراف بالنبوة التي هي من عند الله تعالى
والاعتراف بالرسالة التي هي من عند الله تعالى

لاننا نرى من القديس كسوف نخرج عليهم من كل مكان
فانهم يرون من القديس كسوف نخرج عليهم من كل مكان
فانهم يرون من القديس كسوف نخرج عليهم من كل مكان
فانهم يرون من القديس كسوف نخرج عليهم من كل مكان
فانهم يرون من القديس كسوف نخرج عليهم من كل مكان
فانهم يرون من القديس كسوف نخرج عليهم من كل مكان
فانهم يرون من القديس كسوف نخرج عليهم من كل مكان
فانهم يرون من القديس كسوف نخرج عليهم من كل مكان
فانهم يرون من القديس كسوف نخرج عليهم من كل مكان
فانهم يرون من القديس كسوف نخرج عليهم من كل مكان

المؤمنون الذين هم في الدنيا
والذين هم في الدنيا
والذين هم في الدنيا
والذين هم في الدنيا
والذين هم في الدنيا
والذين هم في الدنيا
والذين هم في الدنيا
والذين هم في الدنيا
والذين هم في الدنيا
والذين هم في الدنيا

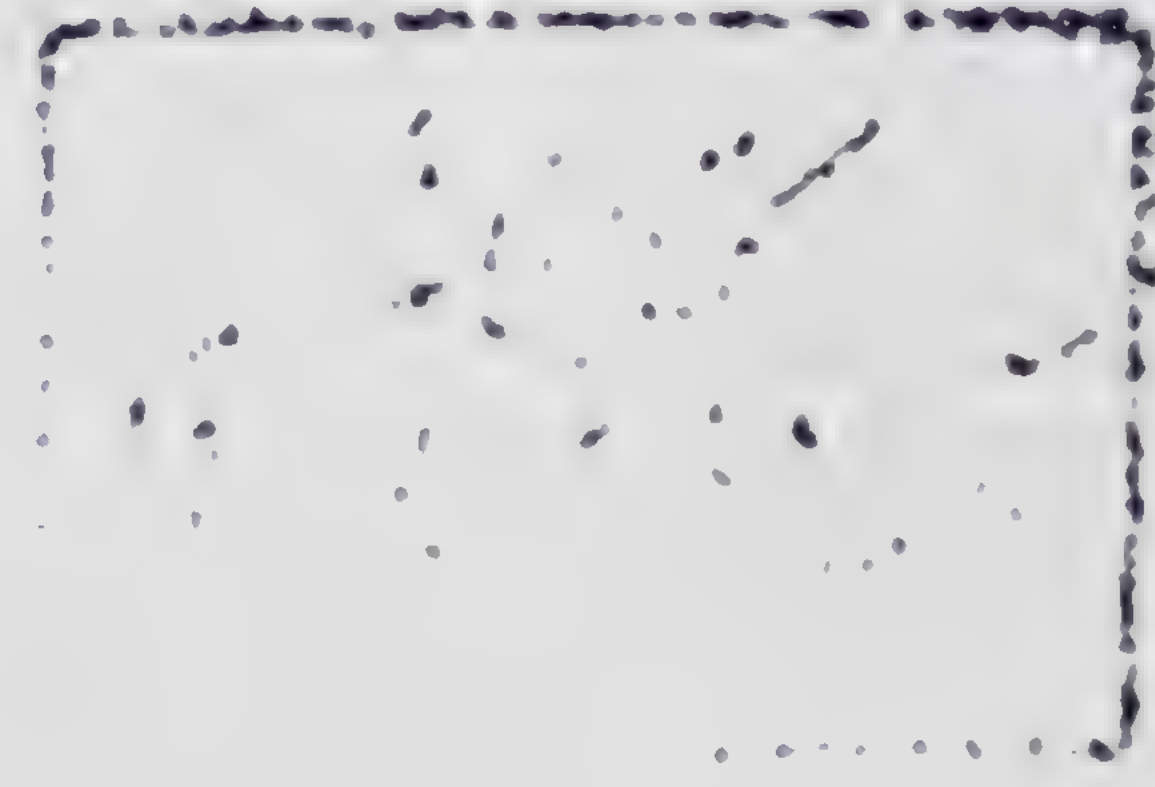


في الركعة الثانية
في الركعة الثالثة
في الركعة الرابعة
في الركعة الخامسة
في الركعة السادسة
في الركعة السابعة
في الركعة الثامنة
في الركعة التاسعة
في الركعة العاشرة
في الركعة الحادية عشرة
في الركعة الثانية عشرة
في الركعة الثالثة عشرة
في الركعة الرابعة عشرة
في الركعة الخامسة عشرة
في الركعة السادسة عشرة
في الركعة السابعة عشرة
في الركعة الثامنة عشرة
في الركعة التاسعة عشرة
في الركعة العشرون

فخذية عن طيئة ركبته مخنيا قد راكبا ذى وجته ما قد ام ركبته وتوتر كحال تشهد بان
يجلس على ركة التايمة كما تقدم فانه مشترك بين المصلي قايما وبالوالنظر قايما الى سجدة
بغير تحديق بوضه وراكما الى يمين رجله وساجدا الى طرفه انفة وشهدا
الى سجدة من ذلك مروي الا الاخير فذكره الاصحاب ولم تقف على مستند نعم هو مانع من النظر الى
يقل القلب فتيه منسبة لغيره ووضع اليدين قايما على فخذيه سجدا ركبته مضمومة
الاصابع ومنها الابهام وراكما على عيني ركبته الاصابع والابهام بسوطة من جمع
تاكيد لمسطر الابهام والاصابع وهي مؤنثة سماوية فذلك كما بما لو كذب جمع الموت وذكر
الابهام لرفع الابهام وهو مخصص بعد التعميم لانها احدى الاصابع وساجدا سجدا اذنية
وشهدا وجالسا فخذيه كهيئة القدام في كونها مضمومة الاصابع سجدا الركبتيين
وليحب القنوت استحي بانموكدا بان قبل لوجه عقب قراءة التايمة في السجدة مطلقا
في غير اعداد الجعة فيها فتواتن احدهما في الاولى قبل الركوع والاخرى الثانية بعده والوتر
ففيه فتواتن قبل الركوع وبعده وقبل يجوز فعل القنوت مطلقا قبل الركوع وبعده وجوز للخبير
حمله على التيقية ضعيف لان الام لا يقولون بالتخيير وليكن القنوت بالاجزوم على الاصل وكذا
بغيره واشتبهت كلمات الفرج وبعده اللهم اغفر لنا وارحمنا وعافنا واعف عنا في الدنيا
والآخرة ائتكم على كل شئ قدير واقله سبحان الله ثلاثا وخمسا وسبح ربه
البدين به مواز لوجهه بطونها الى السماء مضمومة الاصابع الا الابهامين والخبير بالامام
والمنفرد والسر للماموم وافعله النسي قبل الركوع وبعده وان قلنا بتعينة قلبه اخيرا وان
لم يذكره حترجا وزقفا بعد الصلوة جالسا ثم في الطريق مستقبلا ويتابع الماموم امامه

في الركعة الثانية
في الركعة الثالثة
في الركعة الرابعة
في الركعة الخامسة
في الركعة السادسة
في الركعة السابعة
في الركعة الثامنة
في الركعة التاسعة
في الركعة العاشرة
في الركعة الحادية عشرة
في الركعة الثانية عشرة
في الركعة الثالثة عشرة
في الركعة الرابعة عشرة
في الركعة الخامسة عشرة
في الركعة السادسة عشرة
في الركعة السابعة عشرة
في الركعة الثامنة عشرة
في الركعة التاسعة عشرة
في الركعة العشرون

قال ابن ابي شيبة
في الركعة الثانية
في الركعة الثالثة
في الركعة الرابعة
في الركعة الخامسة
في الركعة السادسة
في الركعة السابعة
في الركعة الثامنة
في الركعة التاسعة
في الركعة العاشرة
في الركعة الحادية عشرة
في الركعة الثانية عشرة
في الركعة الثالثة عشرة
في الركعة الرابعة عشرة
في الركعة الخامسة عشرة
في الركعة السادسة عشرة
في الركعة السابعة عشرة
في الركعة الثامنة عشرة
في الركعة التاسعة عشرة
في الركعة العشرون



هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان
القرآن هو الكتاب الذي لا يزل
يكون في الصدور والقلوب
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان
القرآن هو الكتاب الذي لا يزل
يكون في الصدور والقلوب
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان
القرآن هو الكتاب الذي لا يزل
يكون في الصدور والقلوب
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان
القرآن هو الكتاب الذي لا يزل
يكون في الصدور والقلوب
والله اعلم بالصواب

وعدم زيادة التامين مع اعتبار الاول انتقاء القرآن مع الثاني لان اعتبار الاول
قرآن لا ينافي ولا يوجب الاشتراك لا في المعنى لا في اللفظ لا في الوجود لا في الحكم
الخاصة ولا في الوجود النوعي لا في موضع التسمية لانه يخرج عنها والاصل في الفعل مع كونها
لا تستلزم على الكلام المنع عنه وكذا ان لا الواجب عند ان كان اسم غيره في اللفظ لا
على ترك الترك الذي هو فعل الله وهو الواجب في نوع من التبرر او ترك احد الكبريات
ولو سوان في النية والقيام والتسمية والركوع والسجودان معا كما في النية
مع ان الركوع كما يكون مركبا وهو يستدعي فواته بقواتها واعتدال المنع في الذكرى بالركوع
مسلم السجود ولا يحقق الاصل في الاشتراك كما في خروج عن التبرر على كونها معا بل يكون
وهو يترجم النوات بما يريها كيف يريها من مساهمة مع ذلك في المزمع بطلان زيادة واحدة
لحق المسعى لا يلائم وان انتقاء المصيبة منها غير مؤثر مطلقا والاطلاق لا يفسد
السجود بطلان المؤثر انتقاء ما راس في امر والفرق بين اللفظ غير المحبوس ومنها ما بها
واجبات فارقته حقه حقيقة الذكر والطهانية ومنها ولم يذكر المصطلح فلم يرد الزيادة الركوع
المشهور لزيادة في حد فقيسته فيها على ساد الكيفية في طرف الزيادة لاختلاف في موضع
الاعتقاد بزيادة سوا الكيفية فان زيادتها مؤكدة لزيادة الاستدانة الكيفية عن تحقينا
فاذا جعلت كان اوجهر مع التبرر فما لو تيسر المصداق الى جهة اليه او يتم على بعض شريع
في اخر فصل المناقشة في مطلقا والقيام لغيره مطلقا ركن كما اطلقه الركوع فيما لو سبق
فمن المأمور ان ياتيه سنواهم اعادة الى المسابعة والسجود فيها لوزاد واحدة لغيره الركوع مساهمة
وزيادة عملة الاركان غير النية والتسمية فيها اذا زاد ركعة اخر الصلوة وقد علبس بقدر

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان
القرآن هو الكتاب الذي لا يزل
يكون في الصدور والقلوب
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان
القرآن هو الكتاب الذي لا يزل
يكون في الصدور والقلوب
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان
القرآن هو الكتاب الذي لا يزل
يكون في الصدور والقلوب
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان
القرآن هو الكتاب الذي لا يزل
يكون في الصدور والقلوب
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان
القرآن هو الكتاب الذي لا يزل
يكون في الصدور والقلوب
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان
القرآن هو الكتاب الذي لا يزل
يكون في الصدور والقلوب
والله اعلم بالصواب

قل الحية والعقرب في ثناء الصلوة من غير ابطال اذا لم يستلم فقد كثر الدان في نفس وعقل
الركعات بالحصى وشبهها خفوصا لكثير السهو والتميم وهو لا صوت فيه من النعك على
كراهية ان يكون الالتفات يمينا وشمالا لا بالبصر او الوجه لئلا يجبره لاصلوه بالاعتناء وعدم
على لفي الكمال جمعا وفي خبايا غرغرة ما ينبغي ان الذي يحول وجهه في الصلوة ان يحول وجهه وجهه
والمراد تحويل وجهه قلبه كوجه قلبه في عدم اطلاعه على الامور العلوية وعدم اكرامه بالكمالات العالية
والثأب بالهزات التي تثبت والابقى ثابتا قاله الجوهري والتقطي وهو مد اليه
مع الصادق بن اسماعيل بن شيطان والعبث بشي من الغفلة لمدانته اختشوع المصروف
وقدر اى النسيى ثم رجلا يعيث في الله اية فقال لا يخشع ولا يبت الخشع جوارحه والتخيم رثه
البصاق ونحوها الى القبل واليمين وبين يدي والفرقة بالاصابع والثأب بحرف
واحد اصيل قوله عند الشك في التوجه والمراد منا النطق به على وجه لا يظهر منه حزن
الامين به اى بالحرف العامد ومثل التاوه وقد تحقن الامين بالمرض ومدافعة الاخشين
البول الذي يطأ الى الحج لم فيه من خشوع والاقبال الذي هو روح العبادة وكذا ان الغفلة
النوم وانما يكون اذا وقع ذلك قبل التلبس بها مع سوء الوقت والاحرم القطع المالم يخافه
قال المصنف في البيان ولا تجبر فضيلة الا يتأخر او شرف البقعة وفي فكر الكرامة باصباحه الى النعم
نظره الى المراتب كالرطل في جميع سلف الاما يستشعر تحقن عنه انه يستحب للمرأة حرة كانت
او امه ان تجمع بين تديها في القيام والتجمل بغير فرق بينهما بشرا الى قدر وزد قدر
ثلاث اصداف مفرجات وتضم تديها الى صدرها بيد يار وتضع يديها فوق كتفيها
مراعاة طاهر وانها تحضر قدر انحاء الرطل وتخالط في الوضع وطاهر الرواية انه يجزئها من الانحاء

التأني مع دوامه مصدر ثابت والكسب الثواب و
جله من شيطان كراهية لانه انما يكون مع فعله
استغناء عنه فانه لا يملك كسبه والنوم فضايله الى شيطان
لانه الذي يوعظ على عطاء نفسه شوائبها واداء التي يرميها
الذي يتركه من ذنوبه في العظم والشمع في شيطان
علم الطاعة وكيفية تغييرات
نهاية

فصل في

ان يتبع كذا ما فوق ركبته لانه علم فيها بوجه الساطع كثيرا فترفع عجزها وذلك لا يختلف باختلاف
وتنفعها بل باختلاف الماشي وتجلس حال شهدها وتغيره على ايها باليدين من دون تاديبها
على غير قياس تشبه اليه لفتح الهمة فيها والتمسك في الوحدة وتبدل بالاعتقاد على ذلك الحال قبل الجود
ثم تسجد اذا اتيته صمت فخذ يديها ويرفت ركبتيها من الارض اذا اقامت
السكت استلاما مستمرا على جنبها سديها من غير ان ترفع عجزها وتغير عجزها من ايديها
الرجل المرأة في ثنية الصلوات الواجبة وما تحته من المندوبة فمنها الجمعة
وهي زكوة ان كالصبيح من صلاتها فلا يجمع منها حيث تقع الجمعة صحيحة تجزئ عنها ورعا فريد
من حكمه يكونها عوضها مع عدم تعرضه لوقتها ان وقتها وقت الظهر فضيلة واجزا وبقطع في الدرر
والبيان وظاهر النصوص يدل عليه وذهب جماعة الى امتداد وقتها الى الشل خاصة وما الى اليه المصنف
الافيه ولاش بدله الا ان بقي بانه زنت بظهور البين ونسب فيها القدر بم الخطبتين المتكاثرتين
على حمد الله تعالى لصيغة الحمد والتسبيح عليه بسبح وفي وجوب الشكر زيادة على الحمد لظهور عبارة
كثير ومنهم المصنف في الذكر خالية عنه ثم هو موجود في الخطب المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم
زيادة على الحمد الواجب والاسلوب على النبي صلى الله عليه واله لفظ الصلوة اي وقته بها باش
من النبي صلى الله عليه واله عظم من الوصية بقوى الله واحش على العاقبة والتحذير من المعصية والاعتراف
حاصل الدنيا وما شاكل ذلك ولا يعين لفظه وجزء من ذلك ان يقرأ في صلاة ركعتي الفجر والاقوال المذكورة
وتجدي وجوب احش على الطاعة والخبر عن المعصية للتأمر وقراءة سورة في خفيضة قصيرة
او اية تامة الخاتمة بان يجمع مومرا مستقلا بعد به من وعدا وعيدا او عكس ذلك في تدفيعه
مقتضى الحال فلا يجوز مثل هذا من اركان القرآن السجدة ساجدين ويجب فيها الشير والعربية والتسبيح

الوجه الثاني في وجوب التسبيح
الوجه الثالث في وجوب التسبيح
الوجه الرابع في وجوب التسبيح
الوجه الخامس في وجوب التسبيح
الوجه السادس في وجوب التسبيح
الوجه السابع في وجوب التسبيح
الوجه الثامن في وجوب التسبيح
الوجه التاسع في وجوب التسبيح
الوجه العاشر في وجوب التسبيح
الوجه الحادي عشر في وجوب التسبيح
الوجه الثاني عشر في وجوب التسبيح
الوجه الثالث عشر في وجوب التسبيح
الوجه الرابع عشر في وجوب التسبيح
الوجه الخامس عشر في وجوب التسبيح
الوجه السادس عشر في وجوب التسبيح
الوجه السابع عشر في وجوب التسبيح
الوجه الثامن عشر في وجوب التسبيح
الوجه التاسع عشر في وجوب التسبيح
الوجه العشرون في وجوب التسبيح

في الدرر والبيان

بين الاجزاء كما ذكر في الموالاة وقيام الخطيب مع القدرة واجلاس منهما واسماع العدد المعبرة والظهور
 من حيث احدثت في البحث ^{الارادة} اوضح القولين ^{الارادة} واستر كل تلك الاشياء واستفاد من جميع ما يمكنه من العلم بها
 وترك الكلام مطلقا وليست بلاغة الخطيب بمنزلة من الغصاة التي ترى ملكة تعبد ربها على
 التعبد غير مقصوده بل لفظ فصيح اي حال ضعف التليف وتماز الكلمات والتعقيد وغير ذلك منها
 غريبة وحشية وبين البلاغة التي ترى ملكة تعبد ربها على التعبد عن الكلام الغصاة المطابق مقتضى
 بحسب الزمان والامكان ^{منه} واسمع وحيال ^{منه} من اهل البيت عن الرذائل اخذت به والذنوب البشيرة
 بحيث يكون موثرا الى يومه بمنزلة امرائه ^{منه} ليقع موعظته في القلوب فان الموعظة اذا خرجت
 من القلب فلت في القلب واذا خرجت من جوارحه لم تبق الا اذان وحفاظة على
 او ايل الاوقات ليكون وفق لقبول موعظته والتمسك بها وصيفا للناس مضمنا اليها
 احسن الرداء والبس الفضل الثياب والتطيب والاعتماد على شيء حال الخطبة مرسيه
 او قوس او عصا لا يتبع ولا تتفقد بالجمعة الا بالامام العادل عليه السلام او نائبه خصوصا
 او عموما ولو كان النائب فقيها جامعاً لشرائط الفتوى مع امكان الاجتماع في الغيبة
 هذا قيد بالاجتهاد بالغيبة حال الغيبة لانه منسوب من الامام عموما بقوله انظر والى رجلته
 روى حديثا في غيبة واجل انه مع حضور الامام ع لا تتفقد الابه او نايبه انما هو الموصوب
 للجمعة اولها هو اعلم منها وبدونه سقط وهو موضع وناق واما في حال الغيبة كهذا الزمان فحلق
 الاصب في وجوب الجمعة وتكريرها فالقصة هنا اوجها مع كون الامام فقيها يحقق الشرط وهو اذن
 لا امام الذي هو شرط في الجملة اجماعا وهذا القول صريح في سببها وجوبها في وجوبها واما في حال الغيبة
 فغيره علما باطلاق الادلة واشترط الامام او من نفسه ان يتم فهو مختص سببها في حضوره او مكانه

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان النية لا تقتضي فعلها في كل وقت من اوقات الصلاة بل تقتضي فعلها في وقت واحد فقط وهو وقت النية
فان قيل قد يقال ان النية لا تقتضي فعلها في كل وقت من اوقات الصلاة بل تقتضي فعلها في وقت واحد فقط وهو وقت النية
فان قيل قد يقال ان النية لا تقتضي فعلها في كل وقت من اوقات الصلاة بل تقتضي فعلها في وقت واحد فقط وهو وقت النية

كيفية ذلك في سفر قصر لا يقتضي مع احتمال احوالها في الاقصر فيه مطلقا لعدم الغوات وعلى تقدير المنع
في السفر الطويل كون عاصيا به الى محل لا يملك فيه العود اليها فيعتبر في المساقح ولو اضطر اليه شرعا كما في
حيث تغيرت الزمان او اجبر حيث لا يحتمل حاله خيرا او نقلا بداره اختلف الى فوات غرضه
بغيره فواته لم يحرم والتحرير على تقديره موكد وقد روي ان قوما سافروا الى مكة فحسب بهم العود
اضطروا عليهم خباياهم من غير ان يزادوا في فائتها عن غيرهم الايام اربع ركعات
مضافة الى فائتها الظهرين بصيرة اجمع عشرين كلها للجمعة فيها ولا فضل جعلها الى العشرين
متفرقة ست في الاوقات الثلاثة المعهودة ودرج ط الشمس بمقدار ما يذهب عنها
وارتفاعها وفيها وسطا منها قبل الزوال وركعتان وهما الباقي من العشرين عن الزوال
الثلاثة يفعل عند الزوال بعده على الفضل او قبله بغيره روية ودون بعضها كذلك جعلت
الانبياء بين الصلوات ودون فعلها اجمع يوم الجمعة كيف اتفق والمزاج في اجمع العود
في الركعة الاولى بسجدة بعد قيامهم عنه ويلحق ولو بعد الركوع فان لم يتمكن منه الى السجدة الاولى
في ان يسجد مع ثمانية الامام هتفي بها الركعة الاولى لانه لم يسجد لها بعد او طبق فيصير
الى ما في ذمته ولو نوى بها ان نية بطلت الصلوة لزيادة الركن في غير محله وكذا لو رجم عن ركوعه الاولى
وسجودها فان لم يركعها مع ثمانية الامام كانت اجمعة لا شراط ادا رك ركعة منها معه وسجدة
الغفر بجمع احتمال العدول الى ما بعد ركعة واحدة من ثمانية الامام مع امكان محتمل صلوة
العبيدين واحدها عيدين مشق للعود لكثرة غوايد الله سبحانه في عبادته وعوده
والرحمة بعوده ويا له منقلبته عن واد وجمعه على اعياد غير قيس لان اجمع يرد الى الاصل والتميز
كذلك للزوم اليه في مغفده وتميزه عن جميع العود ويجب صلوة العيدين وجوبا عين الشروط

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان النية لا تقتضي فعلها في كل وقت من اوقات الصلاة بل تقتضي فعلها في وقت واحد فقط وهو وقت النية
فان قيل قد يقال ان النية لا تقتضي فعلها في كل وقت من اوقات الصلاة بل تقتضي فعلها في وقت واحد فقط وهو وقت النية
فان قيل قد يقال ان النية لا تقتضي فعلها في كل وقت من اوقات الصلاة بل تقتضي فعلها في وقت واحد فقط وهو وقت النية

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان النية لا تقتضي فعلها في كل وقت من اوقات الصلاة بل تقتضي فعلها في وقت واحد فقط وهو وقت النية
فان قيل قد يقال ان النية لا تقتضي فعلها في كل وقت من اوقات الصلاة بل تقتضي فعلها في وقت واحد فقط وهو وقت النية
فان قيل قد يقال ان النية لا تقتضي فعلها في كل وقت من اوقات الصلاة بل تقتضي فعلها في وقت واحد فقط وهو وقت النية

وإذا كان في الصلاة ركعتان أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات
فإنها تكون ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات
وإذا كان في الصلاة ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات
فإنها تكون ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات

وإذا كان في الصلاة ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات
فإنها تكون ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات

للمجموعة العينية أما التخييرية فيقال الشرائط لعدم إمكان التخيير بين الخطبتين بعدها
بخلاف المجموعة ولم يذكر وقتها وهو ما بين طلوع الشمس والزوال أي ركعتان كالمجموعة ويجب فيها
الكبير زائدا عن المعتاد من تكبيرة الاحرام وتكبيرة الركوع والسجود خمساً في الركعة الأولى وأربعاً
في الركعة الثانية بعد القراءة فيها في المشهور والقنوت بينهما على وجه التجوز لا بعد كل تكبير
وهذا التكبير والقنوت جزآن منها فيجب حيث يجب ويسن حيث تسن ويصلح للاختلاف بما عدا على

التقديرين وليست القنوت بالمسوم وهو اللطم لعل التكبير والعظمة التي يجوز تغييرها
ومع اختلاف الشرائط الموجبة لتصل على جماعة وفردى مستحباً ولا يمتنع بآحاد

بفسخ وقيل مع استحبابها تفصل في إفراد خاصة وسبب الاحتياط في الفردي ولو كانت في وقتها
لعذر وغيره لم تقتض في الشرائط النص فيل تعذر في وقتها وقيل إفراداً بغيره ولو قل بموصولة

وهو ضعيف لما أخذ وليست بالاصحاح بها مع الاختيار لا يتبع إلا بمكة فتجدها مصدر
والأطعم بفتح حرف المضارعة فتكون الظاهر وفتح العين مضارع فطم تكبيرة كل علم أي كل

في غير الفطر قبل خروجه إلى الصلاة وفي عيد الأضحى بعد عودته من أضحية بغير الفطرة
وتشديد الاء للاتباع والفرق لا يخفى وليس الفطر في الفطر على المحل لا يتبع وما روي إذا
علم الفطر فيه على الترتيب المشرفه محمول على العلة جمعا ويكون التثقل قبلها بغيره القبلية بعد

إلى الزوال بغيره لا يام والمأموم ألا بمسجد النبي فإنه يجب له تفقده إخراجها
ويصلح به ركعتين قبل خروجه للاتباع ثم لو صليت في المسجد لعذر أو غيره استحب صلوة التخيير للدخول

ولكن كما سبق في الأمام فخطبتا الصلوة المسقط للجمعة ويستحب التكبير في المشركين
وقيل لا يركب في الفطر عقيب أربع صلوات أولها المغرب ليلته وفي الأضحية عقيب

وإذا كان في الصلاة ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات
فإنها تكون ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات

وإذا كان في الصلاة ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات
فإنها تكون ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات

وإذا كان في الصلاة ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات
فإنها تكون ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات

وإذا كان في الصلاة ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات
فإنها تكون ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات

وإذا كان في الصلاة ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات
فإنها تكون ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات

وإذا كان في الصلاة ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات
فإنها تكون ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات

وإذا كان في الصلاة ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات
فإنها تكون ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات

وإذا كان في الصلاة ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات
فإنها تكون ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات

وإذا كان في الصلاة ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات
فإنها تكون ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات

وإذا كان في الصلاة ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات
فإنها تكون ركعة واحدة أو ركعتين أو ثلاث ركعات أو أربع ركعات



بسم الله الرحمن الرحيم

خمس عشرة صلاة لك بمضي وعقب عشر لغيتها وبقائها هذا النحر واخره
 اغفر لشيء او ثمانية ولونات بعض من الصلوات كبر مع قضاها ولو لم يكن في صلاة الى جنة
 ذكر وصورة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر على ما هداانا
 ينبد في تكبير الاضحي على ذلك الله اكبر على ما رزقنا من بيمية الانعام وروى
 فيها غير ذلك بزيادة ونقصان وفي الدرر اختار الله اكبر ثلثا لا اله الا الله والله اكبر الحمد
 على ما هداانا الى شكر على ما اولاانا واكمل ما رزقنا من حسن على كل حال ولو اتفق عيد
 جمعة تختار القروى الذي حضره في البلد من قرية قريبة كانت ام بعيدة بعد حضور العيد
 في حضور الجماعة فيصليها واجبا وعديها فينقطع ويصلي الظهر يكون وجوبها عليه بخير ما والا نور يوم
 التخيير لغير الامام وهو الذي اختاره المصنف في غيره انما هو محجب عليه من نور ان تمت الصلاة
 والاسقط عنه ويستحب له اعلام الناس بذلك في خطبة العيد واصلاة الايات
 جميع اية من الصلاة سميت بذلك الاسباب المذكورة الا انها علقنا على احوال العتق واخا
 وزلازلها وتوحيش الشمس والقمر والايات التي تحجب لها الصلوة الى الكوفان كسوف الشمس وخوف
 القمر ثمانية باسم احدهما تعذبا او لاطلاق الكسوف على جمعيته كما يطلق المحرف على الشمس
 ايضا واللام للعيد الذي هو يوم السبت مع كسوف الشمس دون باقي الكواكب او كسوف الشمس
 بها والزلازل وهو جف الارض والرياح السوداء او الصفراء وكل محوف سبواي
 كالظلمة السوداء والصفراء المنفكة عن الرياح والعاصفة زيادة على المعهود ولما علق
 اللونين او الصفين بلون ثالث وضابطا اخاف معظم الناس وسبة الاخاف
 الى السها باعتبار كون بعضها فيها او اراد بالسها مطلق العلو او النسبة الى خالق السها وخو

الصلوات الخمس
 التي هي في كل يوم
 من الصلوات الخمس
 التي هي في كل يوم
 من الصلوات الخمس
 التي هي في كل يوم

في كل يوم
 من الصلوات الخمس
 التي هي في كل يوم
 من الصلوات الخمس
 التي هي في كل يوم

في كل يوم
 من الصلوات الخمس
 التي هي في كل يوم
 من الصلوات الخمس
 التي هي في كل يوم

في كل يوم
 من الصلوات الخمس
 التي هي في كل يوم
 من الصلوات الخمس
 التي هي في كل يوم

از قلم استاد عالی قدر و دانشمند
میرزا محمد باقر خاکی
در شهر تبریز
در روز پنجشنبه ۱۲۸۵

في الخامسة والعاشرة خاصة تنزلا للصلوة منزلة ركعتين هكذا في النقص بالوجوب استباحها
ومن ثم جعل الاستباح كدست في عدد النظر الى انما شائتة وازيد الاقوى انما في ذلك استباحة
وان الركوعات افعال فالاستباحة في محلها يوجب فعلها وفي عدد ما يوجب البناء على الالف في
عدد الركعات مبطل وقراءة السور الطوال كالانبياء والكهف مع السعة ويعد ذلك ركعة واحدة
والخير من غير قيد قوله النظر الغالب من ابد العاشرين والآن التحفيف او في حذر آخر غير ذلك
خصوصا في التواني الاخذ في النجلى انهم لو جلدوا الى ما لا يتحمله التناول نظر الى المحسوس والجهل
فيها وان كانت نهائية على الاصح وكذا يجبر في الجمعة والعيدين استباحة بالوجوب
صلوة الايات المحاضرة اليومية تقدم ما شاء منها مع سعة وقتها ولو قضيت احديهما
خاصة تقدم الى المضيقة جوبين احق ولو قضيتا معا فالحاضرة مقدمة لان الكو
نهما بالاضالة ثم ان تجرد الايات صلايا اذ او الاستغفار لم يكن في غير خير احداهما والانا الكو
رحم القضا ولا يصلي هذه الصلوة على الراحة وان كانت معقولة الا انما كرم
وز من شق معها النزول مشقة لا يحتمل عادة فيصلي على الراحة كغيرها من الفرائض وقضى
الصلوة مع الفوات وجوبا مع تعدل ترك او نسيانه بعد العلم بمسببها او مع استيعاب
الاحتراق القوم اجمع مطلقا سواء علم به ام لم يعلم حتر خرج الوقت اما لو لم يعلم به ولا احترق
الاحتراق ملاقتا وان ثبت بعد ذلك وقوعه بالنية او التواتر في المشهور وقيل في الصلوة
مطلقا وقيل لا يجب مطلقا وان تعدا لم يستوعب وقيل لا يقضى النسيان لم يستوعب وقيل
بالوجوب مطلقا في غير الكسوف وفيهما مع الالغاب كان قويا على النقص في الكسوف والمو
في غيرهما ويستحب الفصل للقضاء مع التعمد والاستيعاب ولن يتركها جهلا بل قيل في وجوب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

الاحتراق للقرن اجمع مطلقا سواء علم به ام لم يعلم حتى خرج الوقت اما لو لم يعلم به ولا اوجبه
 الاحتراق فلا قضاء وان ثبت بعد ذلك وقبيل بالنية او التواتر في المشهور وفي كل الصا
 مطلقا فيل لا يجب مطلقا وان تعد ما لم يستوعب وقيد لا يقضي ان يما لم يستوعب ولو قيد
 بالوجود مطلقا في غير الكسوف وفيها مع الالفاظ كان قويا على النص في الكسوف والموافق
 في غيرهما ويستحب الفصل القضاء مع التعمد والاستيعاب ولنفس تركها جهلا بل قيل لا

هذا هو الوجه الثاني في وجوب ركعتين في كل صلاة
فان قيل انما وجب ركعتان في كل صلاة في كل وقت
فان قيل انما وجب ركعتان في كل صلاة في كل وقت

انعدت واحترز بالمشروع على لو نذر ركعتان واجب او فعل محرم شكر او شكر زحرا
او ركعتين ركوع واحد او سجدين ونحو ذلك ومنه من صلوة العيد في غيره ونحوها وفضل المشرع مكان

فعله جازا قبل النذر في ذلك الوقت فان نذر ركعتين جازا او ركعتين او غير سورة او الى غير العلمانية
او ركعتين ركوع واحد او سجدين ونحو ذلك ومنه من صلوة العيد في غيره ونحوها وفضل المشرع مكان

باجازة من الميت تبرعا او بوضعية النافذة او بمحل من الولي هو اكبر الولد المذكور عن الاب لان
من الصلوة في مرضه او سهوا او مطلقا وسقط تحريره وهو يجب عليه في كل ركعة ركعتان

صلوة الاستسقاء وهو طلب البقاء وهو انواع اربعة الدعا بالصلوة والصلوة والصلوة والصلوة
خلف الصلوة والصلوة الاستسقاء ركعتين خطبتين وحكما للعيد في الوقت وكبر الازدية

في الركعتين واجهها بقراءة واخرج الى الصحراء وغير ذلك الا ان القنوت بين يدي الغيبة
المياه والرحمة ويجوز الايام وغيره الرداء يمينا ويسارا بعد الفراغ من الصلوة فيجوز ركعتان

يساره وبالعكس للتتابع والتفاوت ولو حصل مع ذلك اعلاء الصلوة وان هره باطنه كان حسنا وترك
محو لا حتى ينزع ولكن الصلوة بعد صوم ثلاثة ايام اطلق بدتها عليها تغليب لانها تكون

في اوقات الاثنين وهو مخصوص بالاندية او الجمعة لانها وقت الاجابة الدعاء
روى ان العبد ليس له حاجة فيؤخر قضاءه الى الجمعة وبعد التوبة الى الله تعالى من الذنوب

وتطهير الاطلاق من الرذائل وسعة المطالم لان ذلك ارجى للاجابة وتكون التوبة
كما روى واخرج من المطالم من حكمة التوبة جزاء او شرط وخصتها امتا ما بشاؤها ونحوها

ونفاهم بايديهم في ثياب بذلة وتخشع ونحوه من الصبيان والشيوخ والبهائم لانهم مظنة الرحمة
على المذنبين فان سقوا او اعدوا ثيابا وثالثا من غير قنوط بانين على الصوم الاول

هذا هو الوجه الثاني في وجوب ركعتين في كل صلاة
فان قيل انما وجب ركعتان في كل صلاة في كل وقت
فان قيل انما وجب ركعتان في كل صلاة في كل وقت

انعدت واحترز بالمشروع على لو نذر ركعتان واجب او فعل محرم شكر او شكر زحرا
او ركعتين ركوع واحد او سجدين ونحو ذلك ومنه من صلوة العيد في غيره ونحوها وفضل المشرع مكان

فعله جازا قبل النذر في ذلك الوقت فان نذر ركعتين جازا او ركعتين او غير سورة او الى غير العلمانية
او ركعتين ركوع واحد او سجدين ونحو ذلك ومنه من صلوة العيد في غيره ونحوها وفضل المشرع مكان

باجازة من الميت تبرعا او بوضعية النافذة او بمحل من الولي هو اكبر الولد المذكور عن الاب لان
من الصلوة في مرضه او سهوا او مطلقا وسقط تحريره وهو يجب عليه في كل ركعة ركعتان

صلوة الاستسقاء وهو طلب البقاء وهو انواع اربعة الدعا بالصلوة والصلوة والصلوة والصلوة
خلف الصلوة والصلوة الاستسقاء ركعتين خطبتين وحكما للعيد في الوقت وكبر الازدية

في الركعتين واجهها بقراءة واخرج الى الصحراء وغير ذلك الا ان القنوت بين يدي الغيبة
المياه والرحمة ويجوز الايام وغيره الرداء يمينا ويسارا بعد الفراغ من الصلوة فيجوز ركعتان

يساره وبالعكس للتتابع والتفاوت ولو حصل مع ذلك اعلاء الصلوة وان هره باطنه كان حسنا وترك
محو لا حتى ينزع ولكن الصلوة بعد صوم ثلاثة ايام اطلق بدتها عليها تغليب لانها تكون

الاولى ركعة في كل صلاة
والثانية ركعة في كل صلاة
والثالثة ركعة في كل صلاة

هذا هو الوجه الثاني في وجوب ركعتين في كل صلاة
فان قيل انما وجب ركعتان في كل صلاة في كل وقت
فان قيل انما وجب ركعتان في كل صلاة في كل وقت

انعدت واحترز بالمشروع على لو نذر ركعتان واجب او فعل محرم شكر او شكر زحرا
او ركعتين ركوع واحد او سجدين ونحو ذلك ومنه من صلوة العيد في غيره ونحوها وفضل المشرع مكان

فعله جازا قبل النذر في ذلك الوقت فان نذر ركعتين جازا او ركعتين او غير سورة او الى غير العلمانية
او ركعتين ركوع واحد او سجدين ونحو ذلك ومنه من صلوة العيد في غيره ونحوها وفضل المشرع مكان

باجازة من الميت تبرعا او بوضعية النافذة او بمحل من الولي هو اكبر الولد المذكور عن الاب لان
من الصلوة في مرضه او سهوا او مطلقا وسقط تحريره وهو يجب عليه في كل ركعة ركعتان

صلوة الاستسقاء وهو طلب البقاء وهو انواع اربعة الدعا بالصلوة والصلوة والصلوة والصلوة
خلف الصلوة والصلوة الاستسقاء ركعتين خطبتين وحكما للعيد في الوقت وكبر الازدية

الواجبة وهو ان يخل ان يكون صادرا عن عمد وقصد الى الخلد سواء كان عالما بحكمه ام لا او سهوا
 وهو تردد الذهن بعزوب المعنى عن الذهن حتى حصل سببه اهل بعض الافعال او شك وهو تردد الذهن
 بين طرفي التيقن حيث لا رجحان لاحدهما على الآخر والمراد بالخلل الواقع عن عمد وسهو ترك شي من افعالها
 وبالواقع عن شك النقص اهل للصلوة بخلاف شك لا ان كان سببا ترك قسمية ثلثي العمد تبطل الصلوة
 للاخلال اي سبب الاخلال بالشروط كالطهارة والستر او الخشوع وان لم يكن ركن كالقراءة واخرها ترك
 الحرف الواحد من اجزاء الكيفية لانها جزء صوري ولو كان المخد حاصلا بالحكم الشرعي كما لو جوب
 او الوضوء كالبطلان الا ان اجزاء الانفعالات في مواضعها فيعذر بها بل يحكمها وان علم في محله كما لو ترك
 النسي وفي السهو يبطل ما سلف من السهو عن احدى الاركان الخمسة اذا لم يذكره حتى تجوز محله
 وفي الشك في شيء من ذلك لا يلتفت اذا اجتاز محله والمراد بتجاوز محله تركه في محله لا تركه في غيره
 الى جزء اخر بعده بان شك في النية بعد ان تكبر او في التكبير بعد ان قرأ او شرع فيها او في القراءة وابعاضها بعد
 الركوع او في السجود او في التشهد بعد القيام ولو كان الشك في السجود بعد تشهد او في اثنائه
 ولا يتم فخر العود اليه قولان اجمودهما عدم ما مقتضى اجز كاللهوى الاضيق اليه ثم قبل الاكمل فلا يبعد
 انتقالا الى جزء وكذا الفعل المندوب كالقنوت ولو كان الشك فيه اي في محله التي به لاصلة
 عدم فعله فلو ذكر فعليه ان يعبدا ان فعله ثانيا بطلت الصلوة ان كان ركنها لمحقق زيادة
 الركن المبطل وان كان سهوا ومنه ما لو شك في الركوع وهو قائم فركع ثم ذكر فعله فبطلت في كل حالين
 فان ذلك هو الركوع والرفع منه امر زايدي عليه كزيادة الذكر والطهانية ولا لا يكتفي ركن فلا يبطل
 لوقوع الزيادة سهوا ولو نسي قبل الركن من الافعال لم يذكره حتى تجوز محله فلا القات
 بمنزلة الصلوة لا تبطل بذلك ولكن تجب له شر اخر من سجود او قضاء اوها كما سياتي

الشك في النية بعد ان تكبر او في التكبير بعد ان قرأ او شرع فيها او في القراءة وابعاضها بعد الركوع او في السجود او في التشهد بعد القيام ولو كان الشك في السجود بعد تشهد او في اثنائه ولا يتم فخر العود اليه قولان اجمودهما عدم ما مقتضى اجز كاللهوى الاضيق اليه ثم قبل الاكمل فلا يبعد انتقالا الى جزء وكذا الفعل المندوب كالقنوت ولو كان الشك فيه اي في محله التي به لاصلة عدم فعله فلو ذكر فعليه ان يعبدا ان فعله ثانيا بطلت الصلوة ان كان ركنها لمحقق زيادة الركن المبطل وان كان سهوا ومنه ما لو شك في الركوع وهو قائم فركع ثم ذكر فعله فبطلت في كل حالين فان ذلك هو الركوع والرفع منه امر زايدي عليه كزيادة الذكر والطهانية ولا لا يكتفي ركن فلا يبطل لوقوع الزيادة سهوا ولو نسي قبل الركن من الافعال لم يذكره حتى تجوز محله فلا القات بمنزلة الصلوة لا تبطل بذلك ولكن تجب له شر اخر من سجود او قضاء اوها كما سياتي

ولو لم يجاوز محله التي به والرد على المنسي ما بينه وبين ان يصير في ركع استلزم العود الى
المنسي زيادة ركن فمحل السجود والتشهد المنسيين لم يكن في الركعة اللاحقة له وان قام لان التيمم
لا يتحقق الا في ركعة واحدة ^{فان كان في ركعة واحدة} ولا يباح فيها وصفتها بطريق اولي ^{فان كان في ركعة واحدة} ولا يباح فيها وصفتها بطريق اولي ^{فان كان في ركعة واحدة}
غير وضع اجتهده فلا يعود اليها متى رفع راسه وان لم يدخل في ركعة اخرى وجبات الركوع كذلك لان العود الى
اليها يستلزم زيادة ركن وان لم يدخل في ركعة وكذا الركن المنسي ياتي به ما لم يدخل في ركعة اخرى
فيرجع الى الركوع فلم يصير ساجدا او الى السجود ما لم يبلغ حد الركوع وانما نسيان التحريمة الى الشيع
في القراءة فانه وان كان مبطلا مع انه لم يدخل في ركع الا ان البطلان يستند الى عدم انعقاد الصلوة ^{لان الشيع}
خرجت فوات المقارنة بينهما وليس النية من ثم جعل بعض الناس المقارنة ركنا فلا يحتاج الى
الاجتزاز في الكلام في الصلوة الصحيحة وتقضي من الاجزاء المنسية الترات محلهما بعد
اكمال الصلوة الصحيحة الواحدة والتشهد اجمع ومنه الصلوة على محمد وآله والصلوة على النبي
والآل ولو نسبها منغزة ومثله لو نسي احد تشهدين فانه اولى بطلاق التشهد عليه اهل الصلوة
على النبي خاصة او على آله خاصة فالاجود انه لا يقضي كالا يقضي غير اجزاء تشهد على الصلوة
بذكر ركعتيهما فصلا الصلوة على النبي والركعة لعدم النص وردة النص في الذكر بان تشهد يقضي بالنقص
كذلك الباطنية شوية بينهما وفيه نظر لمنع كلياته الكبر ورواها لا يفيد بسند المانع ان الصلوة تقضي
ولا يقضي اكثر اجزائها وغير الصلوة من اجزاء التشهد لا يقول ببقائها مع ورود دليله فيه نعم
احد تشهدين قوي لصدق اسم التشهد عليه لكونه جزءا الا ان يحال التشهد على المعهود والمراد
بقضاء هذه الاجزاء الا تيان بها بعد ما مضى فاذ قضيت الصلوة لا بالقضاء المعهود الا مع
خروج الوقت قبله وليجدها كذا في النسخ بتبنيته الضمير محال للتشهد والصلوة بمنزلة واحد ^{فان كان في ركعة واحدة}
لان

لأنها جرزوه ولو جمعة كان أجور سجدة في السهو والاولى تقديم الأجزاء على السجود لولا التقديم

عليه سب غيري وان تقدم وتقدم سجودا على غيره وان تقدم سببه انصفا واحب المعص للكل

كله في الذكرى لارتباط الاجزاء بالصلاة وسجود فيها وتعبان ايضا مضافا الى ما ذكره للتقوى

ناسيا والتسليم في الاوليين ناسيا بل التسليم في غير محله سطلما والاضابط وجوبها للزنا

والنقيصة غير المبطله للصلاة كرواية سفيان بن اسباط عن الصادق عليه السلام

زيادة المندوب بالسياسة لخصاته تحت عنوان مدعوم على كماله في قبوله البود المندوب

از لایسی و کتف صاعونی چون باد در میان استخوانهای ریه میگذرد و از آنجا که

کما زیادتی و غلظت او را بطنه تقوای او را میخیزد و از آنجا که گاه و مهیضها آید از آنجا که

الفاضل وقيل الصدوق وللقيام في موضع يعود وعكسه كما ورد في كتابه

في الزيادة والنقصان وانما خصها تأكيد الالزام فقال بوجوبه لهما من غير نقل لوجوبه لهما مطلقا

وللثلاثين الرابع والخميس حشرته مع الصلوة ويحب فيها النية المشتملة على قصد

وتعيين السبب من تعدد الاغلا واستقر المص في الذكر باعتبار مطلقا وفي غير ماعده مطلقا

و اختلف انما اختياره في اعتبار رتبة الاداء والقصص فيها في الوجه واعتبارهما اولي والنية متعاقبة

الوضع الجبهة على ما يصح السجود عليه وبعد الوضع على الاقوى وما يجب في سجود الصلوة

من الطهارة وغيرها من الشرائط ووضع اليده على ما يبيع السجود عليه والسجود على الأعضاء السبعة

وغيرهما الواجبات والدرالان هما محض جواراه على غير الصارف عموما والجماع

وَبِاللّٰهِ وَبِاللّٰهِ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَكِيمٌ
صَلَّىٰ عَلَىٰ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

هذا هو المشهور بين الأصحاب والرواية الصحيحة والعلية وفيه اقوال ان في ركعة واحدة ركعتين
او ركعة واحدة ركعتين او ركعة واحدة ركعتين او ركعة واحدة ركعتين او ركعة واحدة ركعتين

هذا هو المشهور بين الأصحاب والرواية الصحيحة والعلية وفيه اقوال ان في ركعة واحدة ركعتين
او ركعة واحدة ركعتين او ركعة واحدة ركعتين او ركعة واحدة ركعتين او ركعة واحدة ركعتين

او يحدف او العطف مع السلام والجميع مروي مجزئ ثم يشهد بعد رفع راسه مع تلاوة يسلم
هذا هو المشهور بين الأصحاب والرواية الصحيحة والعلية وفيه اقوال ان في ركعة واحدة ركعتين
او ركعة واحدة ركعتين او ركعة واحدة ركعتين او ركعة واحدة ركعتين او ركعة واحدة ركعتين
في عدد الثانية والثلاثية او في الاوليين من الرابعة او في عدد غير محصور
بان لم يذكر ركعة او قبل اكمال السجدة المتحقق بان ذكر السجدة الثانية فيما يتعلق
بالاوليين وان ادخل منه ما غيرهما وبما ذكره في الثالث بعد الصلوة لا يجوز قبل
بعد استقراره بالتروى عند وضوءه لم يحصل فطره بطرف من متعلقه والا بنى عليه اجماع وكذا اني
غيره من ان لم يشك وان اكمل الركعتين الاوليين باذكارها من ذكر الثانية ولم يرفع
رأسه منها وشك في الثانية بعد التروى فهذه اصول خمس تقوم بها البلوى وانها مستوية
والافضل الشك في غير ذلك كما حرره في رسالة الصلوة وسبق ان الاولي غير منصوصة
الثلاث بين الاثنين والثلاث بعد الاكمال والثلاث بين الثلاث والاربع مطلقة
ويبنى على الاكثر فيها ثم يحتاج بعد تسليم ركعتيه جالسا او ركعة ثامنا والثلاث
بين الاثنين والثلاث والاربع بيني على الاربع ويحتاج ركعتين ثامنا ثم يركع
جالسا على المشهور ورواه ابن ابي عمير عن الصادق ثم عاظها ركعتين اجلس ثم يركع
فيجب الترتيب بينهما في الذكر وحسب قوله وقيل يجوز ابدال الركعتين جالس ركعة ثامنا لانها
اقرب الى الحمد فواته وحسن وقيل يصلي ركعة ثامنا ثم ركعتين جالسا ذكره بعد
ابن بابويه وابوه وابن الجنيدي وهو قريب من حيث الاعتبار لانها بينهما حيث تعلم الصلوة
اثنتين ويختزى باحدهما حيث تكون ثلثا الا ان الاخبار تدفعه والثلاث بين الاربع
والخمس مكمل للركوع كالثلث بين الثلاث والاربع فيبدم الركعة ثم تشهد ويسلم

هذا هو المشهور بين الأصحاب والرواية الصحيحة والعلية وفيه اقوال ان في ركعة واحدة ركعتين
او ركعة واحدة ركعتين او ركعة واحدة ركعتين او ركعة واحدة ركعتين او ركعة واحدة ركعتين

تقدم في الصلاة
تقدم في الصلاة

في الصلاة
في الصلاة

المعروفة في صلاة الصلوة مع احتمال الصحة ولو ذكر بعد الفراغ تمام الصلوة فاولى بالصحة ولكن العبد لا يتألم
وان دخل في ذكر ما بعد الا ان استثنى احدث فيافية اذ لا فرق في الصحة بين الاثنين ولو ذكر التمام
في الاشياء تخيير من قطعها واتا به وهو الافضل حكم الصدوق ابو جعفر محمد بن بابويه
بطلان الصلوة في صورة الثلث بين الاثنين والاربع استنادا الى مقتضى محمد بن مسلم
قال سألته عن الرجل لا يدرى على ركعتين ام اربعاً قال عيّد لصلوة والرواية مجهولة السؤل
فيحكم كونه غير تام مع معارضتها بصحة محمد بن مسلم في المصادق ثم فيمن الميدي ركعتان صلوة
ام اربع قال سلم ويصلي ركعتين في تحك الكتاب ويشهد وينصرف في معنى ما غيره ولا يكمل
المقتلوعه على من شك قبل اكمال السجود او على الشك في غير الرابعة ^{الاول} او جب الصدوق
ايضا الاحتياط بن كعتين حال الشك في المغرب بين الاثنين والثلث وذهب

ومعبر اي ثلثة الى الثالثة عملا برواية عامر بن موسى الساباطي عن الصادق ثم في
اي عمار قطعي المذهب منسوب الى الفطحية ثم القائلون بانما تخطي الصدوق جعفر الا فطحية بوا
مع كونها شاذة والقول بانما دروا الحكم تقدم من ان مع ظن احد الطرفين بين عليهما من غير شيء
واوجب الصدوق ايضاً ركعتين جلوساً للثلاث بين الاربع والخمس وهو قول من ترك
وانما الحق فيه ما سبق من التمسك من غير احتياط وان الاحتياط جبراً لا يحتمل نقصه هو من غنى
مقتضى درجته على الشك فيها قبل الركوع فانه يوجب الاحتياط بها كما مر في الاما خيرة الجعدي
الثالث بين الثلث والاربع بين البناء على الاقل ولا احتياط او على الاكثر ويحتاط
بركعة تأيماً او ركعتين حال وجوب خيرة الصدوق ابن بابويه جميعاً بين الاجابة الدالة
على الاحتياط المذكور ورواية محمد بن السبع عن الرضا ثم انه قال ينبغي على يقينه وليس له السهر بحملها

في الصلاة
في الصلاة

في الصلاة
في الصلاة

التحجير والتدبير في تحصيل النفس من فعل بالتحديد في الولاية والاصالة عدم فعله في تحجير من فعله بدله وتدبيره
هذا القول الروايات المشهورة الدالة على البناء على الاكثر اطلاقا كرواية عمار عن ابي عبد الله
قال اذا سهوت فان بن علي الاكثر اذا فرغت وسلمت ففعل ما طئت انك نفقت قال كنت
انتم لم يكن عليكم شيء ولن ذكركم انتم نفقت ان ما صليت تمام نفقت وغيره
واما بخلاف المسئلة كرواية عبد الرحمن بن سياره والي العباس عنه ثم اذا لم تدرك ثلث صليت او اربع
ودفع رايك على الثلثة فان بن علي الثلث لنزوع رايك على الرابع فسلم وانك تدرك ان عدل
فانصرف وصل ركعتين وانت بالسر في خبر اخر عنه فهو بائع راسا صلي ركعة ثانيا او ركعتين
ورواية بن ابي اسير مطروحة لموافقة المذهب العامة او محمولة على غلبة الظن بالقيصة قال علي
بن بابويه في الثلثين والاثنتين والثلثان ذهب الوهم الى الاثنتين بنى عليه وتشهد في كل ركعة تسبيحا
سوا بقية ثم احتاط بركعة وان ذهب الوهم الى الاثنتين بنى عليه وتشهد في كل ركعة تسبيحا
عليه اربعة امانا على اثنتي عشرة نفا بواحدة اثنا عشر فنجواز لنكون البقرة بان تكون مسلوقة عندك
ثلاثا وعلى الرابعة طوك وسجد للسهو واذا اعتدل الوهم تحجير بين البناء على الاقل والتمسك بدني
كل ركعة وبين البناء على الاكثر والاصياط وهذا القول مع ندوره لم ينفذ عليه مستند
الشبهة بين الاصطحاب في الحكم فذا انك سمع اعتدال ان همه البناء على الاكثر والاصياط المذكور
مدفوع والتحقيق انه لا نفس من جهة بين علي ان خصوص العموم يدل على المشهور والاشبه بالثبوت
والاربع منصوص هو نيا سبه واعلم ان هذا المبطل منع انك تسبيح ركعة عذبة من موع الكسب لا التزائم
فيه لنزول الا المشهور بين الاصطحاب لانها من شواذ الاقوال ولكنها علم ما قال الاصطحاب
للهو مع الكثرة للنفس العجيب الدال عليه معللا بانه اذا لم يلتفت تركه الشبهة اننا ما يريد في

مكتبة
الشيخ
المرجع

في تحجير
الركعة

في تحجير
الركعة

فادغمي لم يفيد المرجح في الكثرة الى العرف وهي تحدد لتوالي المشاوير في شئ من انفس
والمراد بالسوواء في الشك ان كلا منها لطلق على الاخر استمالا لشيء او تجاوزا القارب المعين

ومعنى عدم الحكم بعدم الالقيت الى ما يشك فيه من غير ان يكون في وقوعه وان كان محله هو العمل
بطلت نعم لو كان المترك كماله لم يترك الكثرة في عدم البطلان كما انه لو ذكر ترك الصفة في محله استدل

ويشك في الكثرة في الركعات لم يستمر الزيادة على المطلوب منها في غير المصحح وسقط وجود السهو
لو صدر بوجوبه بعد ما او تركه في وجوب ما في المترك بعد الصلوة لكانه من غير وجوده وحقق الكثرة

في الصلوة الواحدة بخلاف الذكر لا بالسوواء في الفعل متعددة مع استمرار الفعل متى ثبت بطلان
الحكم في الرابع ويستمر الى نحو من السهو والركع في انفس تحقيق فيها الوصف فيقولون حكم

سهو الطهرى وكذا ولا للسوواء في السهو ان في نحو من صلوة وسجدة كسبان في تركه
قراءة فانه لا سجود عليه نعم لو كان مما يلائق بالان من غير سجود في ركعة ان يريد بالسوواء في كل ركعة

الشك او ما يشك على وجه الاشتراك ولو لم يكن حاشي مجازة فان لم يكن من جهة فان السهو في
الاول والمراد به في نحو السهو في عدد ركعة او عدد ركعة لا في طهارة غير على نوعه لا في السهو في كل ركعة

وقد ذكر انهم اوجبوا في كل حال لا التماسه وان كان إطلاق اللفظ على جميع ذلك يحتاج
الى الكف ولا لسوواء الامام اى شدة وهو قرينة مقدم مع حفظ المأموم وبالكمل

فان يشك في كل منهما يرجع الى حفظ الاخر ولو باطنه وكذا يرجع الظاهر الى التيقن ولو اتفقا على
الظن في مختلف محققين الا افراد في رجوعه عليه بسبب وجوه ولا يشك في عدم المأموم

ولا يبعد الى غيره وان كان عدلانهم لو انه اظهر يرجع اليه لذلك لا يكونه مخبر او لو كانت كافي

في كل ركعة من ركعات الصلاة
في كل ركعة من ركعات الصلاة
في كل ركعة من ركعات الصلاة

في كل ركعة من ركعات الصلاة
في كل ركعة من ركعات الصلاة
في كل ركعة من ركعات الصلاة

في كل ركعة من ركعات الصلاة
في كل ركعة من ركعات الصلاة
في كل ركعة من ركعات الصلاة

في كل ركعة من ركعات الصلاة
في كل ركعة من ركعات الصلاة
في كل ركعة من ركعات الصلاة

في كل ركعة من ركعات الصلاة
في كل ركعة من ركعات الصلاة
في كل ركعة من ركعات الصلاة

في كل ركعة من ركعات الصلاة
في كل ركعة من ركعات الصلاة
في كل ركعة من ركعات الصلاة

في كل ركعة من ركعات الصلاة
في كل ركعة من ركعات الصلاة
في كل ركعة من ركعات الصلاة

في كل ركعة من ركعات الصلاة
في كل ركعة من ركعات الصلاة
في كل ركعة من ركعات الصلاة

في كل ركعة من ركعات الصلاة
في كل ركعة من ركعات الصلاة
في كل ركعة من ركعات الصلاة

في كل ركعة من ركعات الصلاة
في كل ركعة من ركعات الصلاة
في كل ركعة من ركعات الصلاة

هذا الحديث هو من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شأنه
والله اعلم بالصواب

واستدل فيها بحكم وان اختلفت وجهها الى الاتفاق عليه وتركها ما انفرد كل من فان لم تجمعها رتبة تعين النور
كما لو شك احد من بين الاثنين والثلاث والاف من الناس الخمس ولو تعد الى مومنون وختلفوا
مع الامام في حكم كالأول في رجوع الجميع الى الرتبة والافراد بدو هذا ولو اشتهر بين الامام وبعض
المومنين رجوع الامام الى الذكر منهم وان اختلفوا في المأمورين الى الامام ولو اشتهر السهو في
معناه كمن في العكر لا يظن دينا على ما اختاره جماعة منهم المستفيضة في الذكرى من ان لا يعلم السهو في المومنين
مع سلامة الامام عنه فلا يجب عليه سجود السهو كونه واجب لو كان مفردا ولم لو ترك ما يتأني مع السجود
سقط السجود ما قصته ولو كان له امر الامام فلا ريب في الوجوب عليه انا اختلف في وجوب
متابعة المومنين له ولو كان احوط الى ما بعده او جيلنا بابويه عن ابنه محمد بن سعد بن
رحمهما الله سجد في السهو على مثل بين الثلث والرابع ونحو ذلك اكثر ولا نص عليه في
هذا الشك بخصوصه واخبار الاصلية مخالفة منها والاعمال تقتضي العدم وفي رواية اسحق بن عمار في
عن الصادق ع اذا ذهب وطأ الى التمام ابداني كل صلاة فاسجد سجدتي السهو
فقد صح ذلك لا يفتن فيها مطاوعا وحملت في الرواية على الذب وفيه نظر لان الاستحقة في
الوجوب غير ما عرفت لاخبار لم يميز بين السجود فلا منافاة بينها اذا اشتقت في زيادة مع انها
غير منافية لغير الصلوة لاحتمال النقص فان انظر بالتمام لا يمنع النقص عن كل النقصان فان الحكم
بالاكمال لا يمنع كغيره من ما في حديث السند الحسن الثامن في انما وصي قتيبا الفراء
اليومية مع الفوات حال البلوغ والعقل والمخلوع عن الحيض والنفاس والكفر لا يجل
احترازه عن الفرائض بالارتداد عنه لا يسقط كاستي. وخرج باعتد المحزون فاقضاه عليه السلام في
يكون سببه لغيره كالسكر مع القصد والاختيار وعدم ايجابه واما دخل فيه المنع عليه فان الكفر

هذا الحديث هو من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شأنه
والله اعلم بالصواب

هذا الحديث هو من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شأنه
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

هذا هو المقام الأول
في ترتيب المقدمات
والتي هي من قبيل
المقدمات العامة
التي لا تحتاج إلى
إثبات

هذا هو المقام الثاني
في ترتيب المقدمات
والتي هي من قبيل
المقدمات الخاصة
التي تحتاج إلى
إثبات

عدم القضا عليه والكل يتناول الغذاء المودى اليه مع الجهد في ادراكه عليه اي قبل اليه كما
قد بالمقام في الذكرى بخلاف اي يقض اليه فانها لا يقض ان مطلقا وان كان سبب في قبيلها والفرق
ان فيها عزيمة وفي غير ما خصة وبها لا تباطا بالمعصية والمراد بالكل الا على ما يخرج عن فرق المسلمين
نالمس تعني ما تركه ان حكم كغيره كالمصبي ان استبعد ذلك املا ناسدا عنه وراعي فيه ان القضا
الترتيب حسب الفوات مقدم الاول منه فالاول مع العلم ان في اليومية اما في غير ترتيب
وعلى اليومية وهي عليه قولان وما في الذكرى الى الترتيب واستمر في بيان عدمه وهو اقرب ولا يجب
الترتيب بينه وبين الحاضرة فهو مقدم عليها عيسى مع سعة وقتها وان كانت الفاتية متحدة اليومية الاولى
نعم ليجب ترتيبها عليه اذ هو وقتها واما جميعا بين الاخبار والترسل بينهما على المضائق فليس على غير
بجمل الاولى على الاستجاب وترتيب وقتها فمرة قدمت اجابا وان الوقت لها بالاصل ولو
جهل الترتيب سقط في الاجود لان ان س في سعة لم يعلم او لا يستلزم فعله بغير الغرض على
وجبه فلهذا اخرج ذلك المقتضى في كثير من موارد وسهولة في بعض يستلزم ايجابا فيه اعدت قول
ثالث وللمس قول ثان وهو تقديم ما ظهر سبقه في السقوط اختاره في الذكرى وثالث هو العمل بالظن
او الوجه فان اتفق سقط اختاره في الدروس وبعض النسخ رابع وهو وجوب تكرار الغرض حتى يحل
فيصا حزمة الظاهر ان جميع ما بين ظهر اربع وعشرين او بعكس لحوصل الترتيب بينهما على تقدير سبق
كل واحدة ولو جاءها من غير ذلك على الترتيب في المغرب والعشاء معها فدراسين
قبلا بعد ما اوصح معها فعمل خمسة عشر قبلا وبعدها وهكذا او الضابط في ما وجد في تحديد الترتيب
على جميع الاحتمالات وهي اثنان في الاول ستة في الثاني واربع وعشرون في الثالث وثمان
وعشرون في الرابع حاصلة من ضرب اجتماع ما بقا في عدد الفرائض المطلوبة ولو ضيف اليها اربعة

هذا هو المقام الثالث
في ترتيب المقدمات
والتي هي من قبيل
المقدمات العامة
التي لا تحتاج إلى
إثبات

هذا هو المقام الرابع
في ترتيب المقدمات
والتي هي من قبيل
المقدمات الخاصة
التي تحتاج إلى
إثبات

هذا هو المقام الخامس
في ترتيب المقدمات
والتي هي من قبيل
المقدمات العامة
التي لا تحتاج إلى
إثبات

هذا هو المقام السادس
في ترتيب المقدمات
والتي هي من قبيل
المقدمات الخاصة
التي تحتاج إلى
إثبات

هذا هو المقام السابع
في ترتيب المقدمات
والتي هي من قبيل
المقدمات العامة
التي لا تحتاج إلى
إثبات

عليه الاثر ولا تجل الصلوة فيه وليس بجداً فيلزم كيف يضع يده على يمينه ويصلي اذا اراد ان يركع او اذا
الصلوة وهو مع ضعف كسده لا يدل على مطلوبه لجواز استناد الحكم الى التيمم وليست قضاء النوافل الزا
اليوم استحباباً ما هو كذا وقد روي لغيره من تركه شاكراً في الدنيا لقرينة مستحفاً منها وما مضى من
رسول الله فان عجز عن القضاء والصدق عن كل ركعتين بعد ان عجز عن كل اربع بعد ان عجز عن صلوة
الليل يدع عن صلوة النهار بعد ان عجز عن كل يوم بعد القضاء فليس من الصدقة ربح على الولي

وهو الولد الذكر الاكبر وقيل كل وارث مع فقهه قضاء ما فات اياه من الصلوة في مرضه الذي

ما فيه وقيل ما فات مطلقاً وهو احوط وفي الدرر قطع بقضاء ما فات في الذكرى على

عن المحقق وجوب قضاء ما فات بعد ركعة السفر والكيف لا يتركه بعد اتمام قدرته على تركه الباس

ونقل عن شيخه عميد الدين الفقيه نصاً للفقهاء في المسئلة اقول الروايات تدل باطلاً على

الوسط والموافق للماضي واختاره مناه وقد الصلوة على غير الوجه المجزئ شرعاً كركعة بعد السفر ولو

المسئلة بالاب عن الام ونحوه من الآثار فلا يحجب القضاء عنهم على الوارث في المستور والروايات

مختلفة وفي بعضها ذكر الرجل وفي بعض النسب ويمكن حمل المطلق على المعية خصوصاً في الحكم المطلق

ونقل في الذكرى عن المحقق وجوب القضاء عن المرأة ونفي عنه الباس اذا ابطأ به الروايات وحمل للفظ

الرجل على التمثيل والافرق على التوليس بين احكامه وتعبه على الاقوي وهو شرط كمال الولي عند موته فولا

واسفر في الذكرى كسرة الطرفة العلم عن الصبي المجنون واصالة البراءة بعد ذلك ووجه الوجوب

عند بلوغه اطلاق النص كونه في مقام الجبوة ولا يشترط غلظه منته من صلوة ووجه تغاير البسب

فيلزم ان معا ومكسب يقدم ما سبق سببه وجهان اختار في الذكر ان يركع ما لم يستحي غير

يتم له لان المطلوب القضاء وهو ما يقيد النيابة بعد الموت يخرج تعلقاتها حتى واستنابة محسنة

فيما يتعلق بالصلوة في مرضه الذي ما فيه وقيل ما فات مطلقاً وهو احوط وفي الدرر قطع بقضاء ما فات في الذكرى على عن المحقق وجوب قضاء ما فات بعد ركعة السفر والكيف لا يتركه بعد اتمام قدرته على تركه الباس ونقل عن شيخه عميد الدين الفقيه نصاً للفقهاء في المسئلة اقول الروايات تدل باطلاً على الوسط والموافق للماضي واختاره مناه وقد الصلوة على غير الوجه المجزئ شرعاً كركعة بعد السفر ولو المسئلة بالاب عن الام ونحوه من الآثار فلا يحجب القضاء عنهم على الوارث في المستور والروايات مختلفة وفي بعضها ذكر الرجل وفي بعض النسب ويمكن حمل المطلق على المعية خصوصاً في الحكم المطلق ونقل في الذكرى عن المحقق وجوب القضاء عن المرأة ونفي عنه الباس اذا ابطأ به الروايات وحمل للفظ الرجل على التمثيل والافرق على التوليس بين احكامه وتعبه على الاقوي وهو شرط كمال الولي عند موته فولا واسفر في الذكرى كسرة الطرفة العلم عن الصبي المجنون واصالة البراءة بعد ذلك ووجه الوجوب عند بلوغه اطلاق النص كونه في مقام الجبوة ولا يشترط غلظه منته من صلوة ووجه تغاير البسب فيلزم ان معا ومكسب يقدم ما سبق سببه وجهان اختار في الذكر ان يركع ما لم يستحي غير يتم له لان المطلوب القضاء وهو ما يقيد النيابة بعد الموت يخرج تعلقاتها حتى واستنابة محسنة

فيما يتعلق بالصلوة في مرضه الذي ما فيه وقيل ما فات مطلقاً وهو احوط وفي الدرر قطع بقضاء ما فات في الذكرى على عن المحقق وجوب قضاء ما فات بعد ركعة السفر والكيف لا يتركه بعد اتمام قدرته على تركه الباس ونقل عن شيخه عميد الدين الفقيه نصاً للفقهاء في المسئلة اقول الروايات تدل باطلاً على الوسط والموافق للماضي واختاره مناه وقد الصلوة على غير الوجه المجزئ شرعاً كركعة بعد السفر ولو المسئلة بالاب عن الام ونحوه من الآثار فلا يحجب القضاء عنهم على الوارث في المستور والروايات مختلفة وفي بعضها ذكر الرجل وفي بعض النسب ويمكن حمل المطلق على المعية خصوصاً في الحكم المطلق ونقل في الذكرى عن المحقق وجوب القضاء عن المرأة ونفي عنه الباس اذا ابطأ به الروايات وحمل للفظ الرجل على التمثيل والافرق على التوليس بين احكامه وتعبه على الاقوي وهو شرط كمال الولي عند موته فولا واسفر في الذكرى كسرة الطرفة العلم عن الصبي المجنون واصالة البراءة بعد ذلك ووجه الوجوب عند بلوغه اطلاق النص كونه في مقام الجبوة ولا يشترط غلظه منته من صلوة ووجه تغاير البسب فيلزم ان معا ومكسب يقدم ما سبق سببه وجهان اختار في الذكر ان يركع ما لم يستحي غير يتم له لان المطلوب القضاء وهو ما يقيد النيابة بعد الموت يخرج تعلقاتها حتى واستنابة محسنة

على فورية قضاء النذر في هذه النسخة قال عنه بغير نص في من كل ما يكسب الرمي ونحوه
وتحذف من قوله عليه ونحو ذلك وافراده بالتصنيف في غيره من الاخبار دلالة على ان لها على الكتاب
المؤكد طريق الجمع منها ومن دال على التوسعة ولو كان الغاية نافلة لم يطرأ عليها مثل هذا
فانها من اجل ان لها على الطريق نافلة لا بد من ان يكون لها على كل طريق نافلة لا بد من ان يكون لها على كل طريق نافلة
الى سبب المغفرة وللأخبار في هذه المسألة الى استصحاب المثلثة استنادا الى رواية ابي بصير في
عن البراءة ان قضاء النوافل قضاء صلوة الليل و صلوة النهار والنهار وغيره وجمع بينها بجمع
بالافضل والافضل ان عدم اشتراط الوقت فيمس رعة الى اخره وهو نفس كذا في الذكر وهو يوزن
بفصلية المائدة اذ لم يذكر الا فضل الان في الليل واطلق في باقي كتبه استصحاب التخييل والاخبار كثيرة الا
انها خالية عن الافصلية وفي جواز النافلة لم عليه فرضية قولان اقربها الجواز لانها اكثر في
الدلالة عليه وقد بينا ما اخذه في كتاب الذكرى بابراد ما ورد فيه من الاخبار وحررنا نحن ما فيه في
شرح الارشاد واستدلنا بما فيها الى اخبارنا في هذه المسألة الكرامة طريق الجمع ثم نعتبر عدم ايراد
بالفرعية ولا فرق بين ذوات الاسباب وغيرها
مقصودنا اسفرا اجماعا وحضرا على الان في النفس في جهة مشتركة اسفرا على ان لا يسهل حيث تقتضيه
الجمع من دفعه بالحق في السفر المجرى عن الخوف والنفس تحكم فيها جماعة اجماعا وفرادي على الاطلاق
النص واستندنا في هذا الى قولنا في الجملة لا يسهل في جهة مشتركة في السفر المجرى عن الخوف والنفس
انواع كثيرة تبلغ العشرة اشهر في صلاة ذات الرقاع ولذا لم يذكر غير ذلك في هذه المسألة وطاها بها بقوله
ومع امكان الاختلاف فرقتين لكثرة المسبب اذ قوتهم بحيث يقيم كل فرقة العدو وحالا اشتغال
الاخر بالصلاة ولنعم لم يمت وباعداد او كون العدو في خلاف جهة القبلة اما في غيرها او في

هذا هو الوجه في
استصحاب التخييل
في الاخبار

كتاب المغفرة
في النوافل

هذا هو الوجه في
استصحاب التخييل
في الاخبار

الآية في قوله تعالى
واذا اضربتم في الارض فاعلموا ان
عليكم ان تقصروا في الصلوة

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والله اعلم بالصواب

بحسب الان يمنع شيئا من الواجبات او يوزي غيره من كوز افتار او مع الشدة الى نعمة الا ان كان
والصلوة بما بعد الوجوه المقررة في هذا الباب ليعلمون بحسب المكتبة ركبنا وستة جماعة وفرادي
اختلاف الجهة من اختلاف المتعلمين في الاجتهاد لان اجتهاد قبله في حقهم من انهم شيئا على عدم تقدم المأمور على
اللام نحو مقصوده والافعال الكثيرة المفترقة اليها معتقده مما يؤولون اياما مع تعذر الركوع والسجود
ولو على القربوس البركس ثم العنق في وقتها كما هو بحسب الاستقبال بالركن ولو بالترديد في غير وقتها
ومع عدم إمكان اى احتمال الصلوة بالقراءة في الصلاة لا ركوع ولا سجود بخلافهم عن كل ركعة من
القراءة والركوع والسجود وواجبهما سبحانه الله واحمدانه ولا اله الا الله والله اكبر مبتدئا
عليهما النية والكبير خاتما بالشهادة والتميم بل وكذا صلى على من اوصى به الهذا الظاهر في الافعال
الموجب بغير الكيفية وتغير الكيفية بين كونهم عند وقتها وبين كونهم في غير وقتها بل في الكيفية
في زيادة حيث لا يمكن عزها مطلقا وجوز في الذكر لها تغير الكيفية مع خوف التلف بربوبية ورجاء الله تعالى
الوقت وهو يقتضي حوز الترك لو توقف عليه لما سقطت العقوبة بذلك فلا لعدم الدليل
التزجيب بغير كية وشروطها قصد المنة وشرائطه فرائض كل في نسخ امثال كل
بل اربع الاف ذراع يكون المسافة ستة وتسعين الف ذراع من صدره من ثوب في ثوبه في ثوبه في ثوبه
في اربعة وثلثمائة ذراع اربعة وعشرون اصبع كل اصبع سبع شعرات متصقات بالسطح الاكبر وقيل من عرض
كل شعرة سبع شعرات من شعرات البرزخ وكيفية سير يوم معدل الوقت والمكان والسير لا يقال الا بال
المعدل من غير خضلة ارباع المعدل ان مجتهد في التسع عن ان نصفها المبدأ الرجوع ليوبر او ليوبر او ليوبر
منها مع انقال السيرة عن دون الذالك في اول احوالها وعود في اخرها لاخرة نحو في المشهور في الاجابة
الصحيحة الاكتفاء به مطلقا وعليه جهة تخيير في الوقت الا انما هو محجب بغيره في الصلوة خاصة ومعدلا لا كسر

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والله اعلم بالصواب

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والله اعلم بالصواب

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والله اعلم بالصواب

[illegible]

فمنه ما لا يدرك بالحواس

انظر لنفسك اليوم لكي تبصروا ما لم تروا في اليوم
عند الزوال انتم تعلمون في هذا اليوم اني قد
انتهيت من عشرة ايام من ايامي الدخول في الحج
المسافر العدده ذكرتي

على مريد الرجوع لسوية فتمت الحقرة او تجوز عليه المقصود في الذكرى وفي الاخبار ما يدفع به الجمع بمغنيته خرج المقصد
المقدر السفر الى المس في غيره كطال حاجته يرجع مترجعا الى الان يعلم عادة توقعه على المس في الحاق النظر
القوى به وجه قوي وانما يتصل في خياره مترجعا مع كماله عادة ومثله الرجوع والحمد لله رب العالمين
مع ظهور اما رتبها ولو ظن التابع بقا العجبة قصر فيه فلهذا في ولو تجاوز حيث تبلغ المس في تقصير الرجوع
مطلعا ولا يقيم الى القصر في الزمان بعد القصد مطلقا بما يقتضيه من المس في وان لا يقطع السفر بمركب
على منزله وهو ملكه في القصر الذي قد استوفى له ابله الذي لا يخرج عن حدود الشريعة سنة اشر
نصا عدا بنية الاقامة الموحية لتام متواليه او سفره او سوي الاقامة على الدوام مع استيظانه المدة ولو لم يكن
له ملك ولو خرج الملك عنه او رجع عن نية الاقامة ساوي غيره او نية مقام عشرة ايام تامة بغيرها سوية
ولو يتعلق السفر على لا يحيد بعادة في اقل منها او مضى ثلثين يوما بغير نية الاقامة ولم يخرج من السفر في مفسد
اي في مكان معين اما المصغر المدة نية او البكليس شربا ومزكلا الشئون اتم تصدقا ما يصلي فيه السفر ولو
فرضية متى انقطع السفر باجده افتقر العود الى القصر الى قصد في جديدة فلو خرج بعدا بقية التمام
ان يقصد ثمانية سواها كرم على العود الى موضع الاقامة ام لا ولو نوى الاقامة في عدة مواطن في ابتداء السفر
او كان له منازل اعتبر المس في بين كل منزلين وبين الاخير وغاية السفر فيقصر فيما بلغه ويتم في الباقي
وان تادى السفر وان لا يكتم سفره بان يرب فثلث سفرات الى مسافة ولا يقيم بين سفرتين منها عشرة
ايام في بلده او في النية او يصدق عليه اسم المكاري واخوته وحج فيتم في الثالثة ومع يدق الاسم وتتم
الى الخ بزل الاسم او يقيم عشرة ايام متواليه او يفتخوله بغير مسافة في بلده او مع نية الاقامة او في
عليه اربعون يوما مترددا في الاقامة او جازما بالسفر من دونه ومن كثر سفره كالمكاري فيعلم المقيم
الياء وهو من يكرر رايته لغيره ونحوه فلا يقيم ببلده فالبالاء اعداه في ذلك والملاح وهو

ایضا غفره نامی بود، مطلقا از حضرت بنی ابقا که او غفره بعد از او

[illegible]

والمخاض فيه
وكانه دافعاً في ذلك الموضع
لان المخاض في ذلك
ناتج البقية

بمقدار ثلث عشر
انما لم يرد في هذا
سفر اعداد عدم وقوعه في السنة
حزب كبر في السنة

وذلك لان مناط وقوعه في السنة
ناتج ثلث عشر في السنة
عشرة في السنة
كثير السفر في السنة
على ذكره

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته العظيمة

صاحب السفينة واللاجئ الذي يوجر نفسه للسفارة والبريد المعتمد للرسالة أو أمين البعير أو
الاشتقان وضابطه من سائر إلى الساذ بلانقيم عشرة كما هو وان لا يكون سفره معصية
بان يكون غاية معصية أو مشتركة بينها وبين الطاعة أو مستلزمة لها كما لا يجوز في المحرم والابق والاشتر
ولكن عزاء ضرر محرم وسلك طريق يغلب فيه إعطى ولو على المال الحق به تارك كل واجب بحيث يفتنه
وهو ما لم يبدأ أو استدانه فلو عرض قصد في اشتراء النقص الترخيص وحولها كس شريطه كقول الربا
مسألة ولو بالعود لا ينعيم في الزمان اليه وان يتوارى عن جدران بلده بالفرق في الأرض
لا مطلق المواراة أو يخفي عليه اذ أنه والواقعير كما لبلد المنقص والرفع ومختلف الارض وما دم الجدار
والاذان والسبع والبصر والمعتبر اخر البلد المتوسط فادون ومحلته في المتسع وصورة ايجادها
لا الشج والكلام والاكفاء باحد الامرين من جهة جماعة والاقوى اعتبارها بما ساذ ما وعود اذ عليه
النقص في سائر كرسبه ومع اجتماع اشراط في قيس العصر كجذب اخير في الرابعة الا في اربعة طلع
مسجدى مكة والمدنية المعهودين والمسجد الكوفة والحسين علي مرتبة السلم
ما دار عليه سور حضرته الشريفة فيتحسين فيها بين الامة والعصر والاطماف افضل مستحكم خبا
كثرة في بعضها انه من مخزون علم الله ومنع اى التحير ابو جعفر محمد بن بابويه وحتم القصر فيها
والاخبار الصحيحة حجة عليه وطرد المرتضى وابن الجنيده الحكم في مشاهد الائمة عليهم السلام ولم نقف
على ما خذه وطرد اخرون الحكم في البلدان الرابع وثالث في بلد المسجدين الحسين دون الاخيرين
ورابع في البلدان الثلثة غير الحايرومال اليه يقيم في الذكر والاختصار عليها موضع اليقين فيما خلا
ولود ضا عليه الوقت عاصرا بحيث سفي منه قدر الصلوة بشرائطها المفقودة قبل مجاوزة اهران او
ادركه بعد انتهائ سفره بحيث ادرك منه ركعة فصاعدا اتم الصلوة فيها على الاقوى علا باللائحة

هذا هو الوجه في السفر
والاجرة الذي يوجر نفسه
للسفارة والبريد المعتمد
للسفارة او أمين البعير
او الاشتقان وضابطه
من سائر إلى الساذ بلانقيم
عشرة كما هو وان لا يكون
سفره معصية بان يكون غاية
معصية أو مشتركة بينها وبين
الطاعة أو مستلزمة لها كما
لا يجوز في المحرم والابق
والاشتر ولكن عزاء ضرر
محرم وسلك طريق يغلب فيه
إعطى ولو على المال الحق به
تارك كل واجب بحيث يفتنه
وهو ما لم يبدأ أو استدانه
فلو عرض قصد في اشتراء
النقص الترخيص وحولها كس
شريطه كقول الربا مسألة
ولو بالعود لا ينعيم في
الزمان اليه وان يتوارى عن
جدران بلده بالفرق في الأرض
لا مطلق المواراة أو يخفي
عليه اذ أنه والواقعير كما
لبلد المنقص والرفع ومختلف
الارض وما دم الجدار والاذان
والسبع والبصر والمعتبر اخر
البلد المتوسط فادون ومحلته
في المتسع وصورة ايجادها

هذا هو الوجه في السفر
والاجرة الذي يوجر نفسه
للسفارة والبريد المعتمد
للسفارة او أمين البعير
او الاشتقان وضابطه
من سائر إلى الساذ بلانقيم
عشرة كما هو وان لا يكون
سفره معصية بان يكون غاية
معصية أو مشتركة بينها وبين
الطاعة أو مستلزمة لها كما
لا يجوز في المحرم والابق
والاشتر ولكن عزاء ضرر
محرم وسلك طريق يغلب فيه
إعطى ولو على المال الحق به
تارك كل واجب بحيث يفتنه
وهو ما لم يبدأ أو استدانه
فلو عرض قصد في اشتراء
النقص الترخيص وحولها كس
شريطه كقول الربا مسألة
ولو بالعود لا ينعيم في
الزمان اليه وان يتوارى عن
جدران بلده بالفرق في الأرض
لا مطلق المواراة أو يخفي
عليه اذ أنه والواقعير كما
لبلد المنقص والرفع ومختلف
الارض وما دم الجدار والاذان
والسبع والبصر والمعتبر اخر
البلد المتوسط فادون ومحلته
في المتسع وصورة ايجادها

هذا هو الوجه في السفر
والاجرة الذي يوجر نفسه
للسفارة والبريد المعتمد
للسفارة او أمين البعير
او الاشتقان وضابطه
من سائر إلى الساذ بلانقيم
عشرة كما هو وان لا يكون
سفره معصية بان يكون غاية
معصية أو مشتركة بينها وبين
الطاعة أو مستلزمة لها كما
لا يجوز في المحرم والابق
والاشتر ولكن عزاء ضرر
محرم وسلك طريق يغلب فيه
إعطى ولو على المال الحق به
تارك كل واجب بحيث يفتنه
وهو ما لم يبدأ أو استدانه
فلو عرض قصد في اشتراء
النقص الترخيص وحولها كس
شريطه كقول الربا مسألة
ولو بالعود لا ينعيم في
الزمان اليه وان يتوارى عن
جدران بلده بالفرق في الأرض
لا مطلق المواراة أو يخفي
عليه اذ أنه والواقعير كما
لبلد المنقص والرفع ومختلف
الارض وما دم الجدار والاذان
والسبع والبصر والمعتبر اخر
البلد المتوسط فادون ومحلته
في المتسع وصورة ايجادها

من كونهما ما يتفرع عنه من المباحات ويوزن بحسب النفس وناهية الهمم ويتم بالاعتبار المستند
من التكرار المتعلق على الخلق من الخلق في الطبع من التكلف غالباً وبشدة عند الذين يهابون شيئا منها وقد
العدلين به في الصلوة بحيث يعلمون كونها اليه تركية ولا يصدق الخلق في الفروع الا انهم يكونون معاوية بالظن
عند المأموم ان كان عليه شيء يذكر طهرت موله الامام فانه شرط اجماعا كما ارادناه في الذكر فلا يصح امانه ولو
الزنا وان كان عدلا اما ولد الشبهة ومنه حاله الحسن من غير تحقق فلا وذكر كونه لشيء لكان المأموم
ذكر او خسر ونام المرأة مثلهما ولا نام ذكر او لا خشي لاحتمال كونه رتبة ولا نام المختص عنها
المرأة لاحتمال كونه رتبة المأموم لو كان خشي ولا يصح مع جسم حامل بين الاما
والمأموم يمنع المشاهدة اجمع في سائر الاحوال للامام او من حيث يدور من المأمومين ولو لم يسمع
فلو شاهده في بعض كبره لا يمنع حيولة الظن والامر الا في المرأة خلف الرجل فلا يمنع اي نطقه
مع عليها بان لا ترتجى فيها المتابعة ولا مع كون الامام اعلا من المأموم بالمعنى عرفا
في المشهور وقدره في الدروس بالاختصاص في شدة ولا يغير علو المأموم مطلقا بل هو في البعد
وكما كانت الارض منحدرة اغتفر فيها لم يذكر اشتهر اذ عدم تقدم ولا بد منه ولا يعتبر فيه لعقب فاما لو كان
وهو الاليه جالس واجنب نائم وتكون القراءة من المأموم خلفه في الجهرية الترتيب بها
ولو همسة لا في السرية ولو لم يسمع ولو همسة في السرية خفي من غير تعقيد في حجب
في الجهرية قرأ المأموم الجهرية استحبنا هذا هو احد الاقوال في المسئلة اما ترك القراءة في الجهرية
المسموعة فبذلك كونه على وجه الكرامة عند الاكثر ولا يحرم عند بعض الامم بالانصات لسمع
القرآن واما مع عدم سماعها وان قلنا ان دورنا استحب في اوليها والاحود الى
اغربها بها وفيه ليحال بالسرية واما سرية فانه مشهور كرامة القراءة فيها وهو اختيار المصنف

هذا هو الوجه في منع المشاهدة اجمع في سائر الاحوال للامام او من حيث يدور من المأمومين ولو لم يسمع

انما هو في الجهرية قرأ المأموم الجهرية استحبنا هذا هو احد الاقوال في المسئلة اما ترك القراءة في الجهرية

استصحاب من حيث هو لا من حيث هو
استصحاب من حيث هو لا من حيث هو
استصحاب من حيث هو لا من حيث هو

في سائر الكتب في كونه منسباً الى عدم الكرامة والوجود المشهور من استصحاب القواعد وجوباً او

استصحاباً من حيث هو وهو محمول على روى زرارة في الصحيح عن النبي الباقر ع قال كان ابي المؤمنين ع يقول في

منع الامام بقرينة من غير العطف ويجب على المأموم نسبة الايمان بالامام المعين بالاسلم المنع

او القصد الذي من غير العطف بها او امتدحى باحد من اهل البيت والى ان التقى فلما لم ينحج ولو خفاً لغيره بجلية

واذا كانا اهلها اما الامام فلا يجب عليه نسبة الائمة الا لم يجب لجماعة كما جمعة في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم

في اثنا عشر سنة لو اياي اقتبست مقترباً او يقطع النافذة اذا احرع الامام بالغرضية وفي بعض الاخبار قطعها

انتمت جماعة في مجموع اصوله وهو قوي واختاره المحقق في غير الكتاب وفي البيان جعلها كالنافذة

وامناعها ركعتين ندبا حسن يجمع بين فضيلة الجماعة وترك البطل العمد هذا اذا لم يخف

النفوت والا قطعها بعد النقل الى النفذ ولو كان قد تجاوز ركعتين من الزمنية فغير المستمر

او العدول الى النفذ خصوصاً قبل ركوع الثالثة وخبرنا في التعلل قوة لقطعها اي الزمنية

لامام الا من مطلقاً استثنى في الجميع ولو ادركه بعد الركوع بان لم يجمع معه بعد التحريم

في حده متجده مع غير ركوع ان لم يكن ركوع او ركع طلب الادراك فلم يدركه ثم استأنف النية

موتاً له قبل الامام ركعة انفراداً بعد تسليم الامام له ادراكه في الاخرة بخلاف ادراكه بعد

السجود فانه يحبس معه ويشهد مستجاباً ان كان يشهد ويكمل صلوته فامناً بغيره ويدرك

فضيلة الجماعة في الجملة في المنصوبين وهما ادراكه بعد الركوع وبعد السجود للامام به وليس الا ادراكه

واذا كونه كفضيلة من ادركه من اولها فغير معلوم ولو استمر في الصورتين تأمناً الى النحر فرغ الامام

اتماماً او جلس معه ولم يسجد صح لهما من غير استئناف والاضابطان يدفن معه في ما لا يتناول

قطع الصلوة او العدول الى النفذ
في جميع الركعات والركعة الاولى
الحاكم في قوله لم يقطعها واجلها في الركعة
في جميع الركعات فانه قد لا يقيد من ادراكه
فقط في ركعة واحدة او في ركعتين او في ركعة
فقط في ركعة واحدة او في ركعتين او في ركعة

ادراكه بعد الركوع
ادراكه بعد الركوع
ادراكه بعد الركوع

هذا هو الوجه الثاني في كونها واجبة

على كل حال لا يكتفى بان يريد بغيره لا يعرف بحسن الاسلام وتعميد الاحكام منه الموقر بقوله تعالى
الاعراب أشد كفرًا وثقا فأنوع من عرف ذلك وترك المهاجرة مع وجوبها عليه فأنوع من استغناء عنه
لا خلاف بالواجب من العلم والمهاجرة والميتم بالمظهر بالماء للزهر ونقصه لا يملكه وان يستغنى
المسبوق بركعة أو مطلقا اذا عرض للإمام مانع من الصلاة لا تمام بل ينفي استنابة غيره شهد الاقامة في
بطلت صلوة الامام فان لم تكن مكنته فالتستابة لرد الاصلها موهين وفي الثاني في تحقيق قول النبي الى الامام
بالثاني ولا يعتبر فيها سر التحصن الذي في تلك الاوقات في الاول ان ذلك وقيل لا لانه طيفه الامام فيكون حكمه في
حصد قدر القراءة او لم يستخف او المنفرد ولم كان في ثباتها فغير البناء على ما وقع من الاول او الاستيناف
او الاكتفاء باعادة السورة التفرق فيها او جبر اجودا الاخير ولو كان بعد انقضاء واحدتها وجهان اجودا
العدم ولو تبين للمأموم عدم الاهلية من الامام لامانه بجرث اوفس او كفر في الاشياء ففقد
حين العلم والقول في القراءة كما تقدم وبعد الفراغ لا اعادة على الاصح مطلقا للامام في
يعتد في الوقت لغوات الشرط وهو ممنوع مع عدم افضاء الى المدعو ولو عرض للإمام يخرج
الصلوة لا يخرج عن الاهلية كما حدث استناب هو كذا الوتين كونه خارجا ابتداء لعدم الطهارة في
شمول المخرج في العبادة لها ويكره الكلام للمأموم والامام بعد قول المؤذن بد قامت الصلوة
لما روى انهم بعد كما لمصلين والمصلحة حلف من لا يقتدي به لكونه مخالفا يؤذن في نفسه لانه لا اعتداد بدار الخلفاء
وليعلم لمن لم يكن وقع منها ما جرى عن فهدا كالاذا للبلد اذا سمعه او مطلقا فان تعذر الاذان
لخوف فوت واجب القراءة اقصر على قوله بد قامت الصلوة مرتين للاصر لا قامت ثم
يدخل في الصلوة منفردا بصوته الاقضاء فان سبقه الامام بقراءة السورة سقطت ولم يسبقه
بالفاته او بعضها فقرأ الاصل والركع وسقط عنه بقوله ان سبق الامام سبح الله استجابا بالخير يركع

اعلم ان الصلوة كلام لا يتقضى الاذان في الموضع
بين كونه مؤذنا صاعدا او ساعدا في غير الموضع
في نفسه كقولنا ان يجتمع في الموضع
الا جبر ان يسبح اذ ان المنفرد بداره
بعد المؤذن يجتمع في الموضع

هذا هو الوجه الثالث في كونها واجبة

فإذا فعل ذلك غفر له عبده من مخالفة ما خرج بحسناتهم يومئذ ذلك غير الصادق ولا يوم القاعد العام
وكذا جميع المراتب لا يوم النقص فيها الكلام للنفس والنفوس ولو عرض العجز في الاشتداد الفرد المأموم الكمال
أح ان لم يكن استخلاف بينهم ولا الامتياز لا يحسن قراءة الفاتحة وسورة او ابعاضها
ولو حزن او تشدد او اوصفت واجبة القامري وهو من يحسن ذلك كله ويجوز مثل مع توبه في
شخص المحبول او نقص المأموم وعجزهما عن التعلم لنقص الوقت وعجز الایام بقرار او اقم منها ولو اختلفا
فيه لم يحرزوا نقص قدر محبول الامام الا ان تعذر جاهد الاول بحال غرضه ثم غفر عنه بعدة ما علموا
كما قد اتمس السورة خاصة بجاهلها ولا يتكافون ولا الموقف للسان كما لا تلغ
بالمثلثة وهو الذي سبل حرا بغيره وبالمثلثة مرتخت وهو الذي لا يبين الكلام والتميم والفتا
وهو الذي لا يحسن تاديه اجريه بالصحيح اما لا تبلغ افقة اسقاط الحرف ولا ابداله
مكرره فمكره امامته بل يتقرب خاصة وتقدم الاقراء من الائمة لوث حرا اوتشح الميامون
وهو الاجود اداء واثقا بالقرارة ومعرفته الحكماء وما يحسنها وان كان اند حنظ ولو تساووا
فيها فالافضل في احكام الصلوة ذات ووافيهما لا فقه في غيره او اسقط المقص في الذكر اعتبار الزيادة
الخروجه عن كمال الصلوة وفيه لغير المرجح لا يخبر فيها بدش منها كمال في نفسه وهذا منها مشمول النقص
له ذات ووافي الفقه والقراءة فالأقدم هجرة من دار الحرب الى دار الاسلام هذا هو الاصل
وفي زماننا قيد هو اسبق الى طلب العلم وقيد الى سكراننا مصارحنا رغبة الهجرة الحقيقية لا بظن
الاتصاف بالاصلاح الفاضل والكلمات النفسية بخلاف القروا والبادية وقد قيل ان الحفا
والقسوة في الفداوين لم تشدد او حذف المضاف وقيل القديم اولاد من قدمت هجرة على غيره
ذات ووافي ذلك فالأحسن مطلقا او في الاسلام كما قيده في غيره ذات تساووا فيه لا يفرق

هذا القول لا يثبت في غير هذا الموضع
والفقه في هذا الموضع لا يثبت في غير هذا الموضع

هذا القول لا يثبت في غير هذا الموضع
والفقه في هذا الموضع لا يثبت في غير هذا الموضع

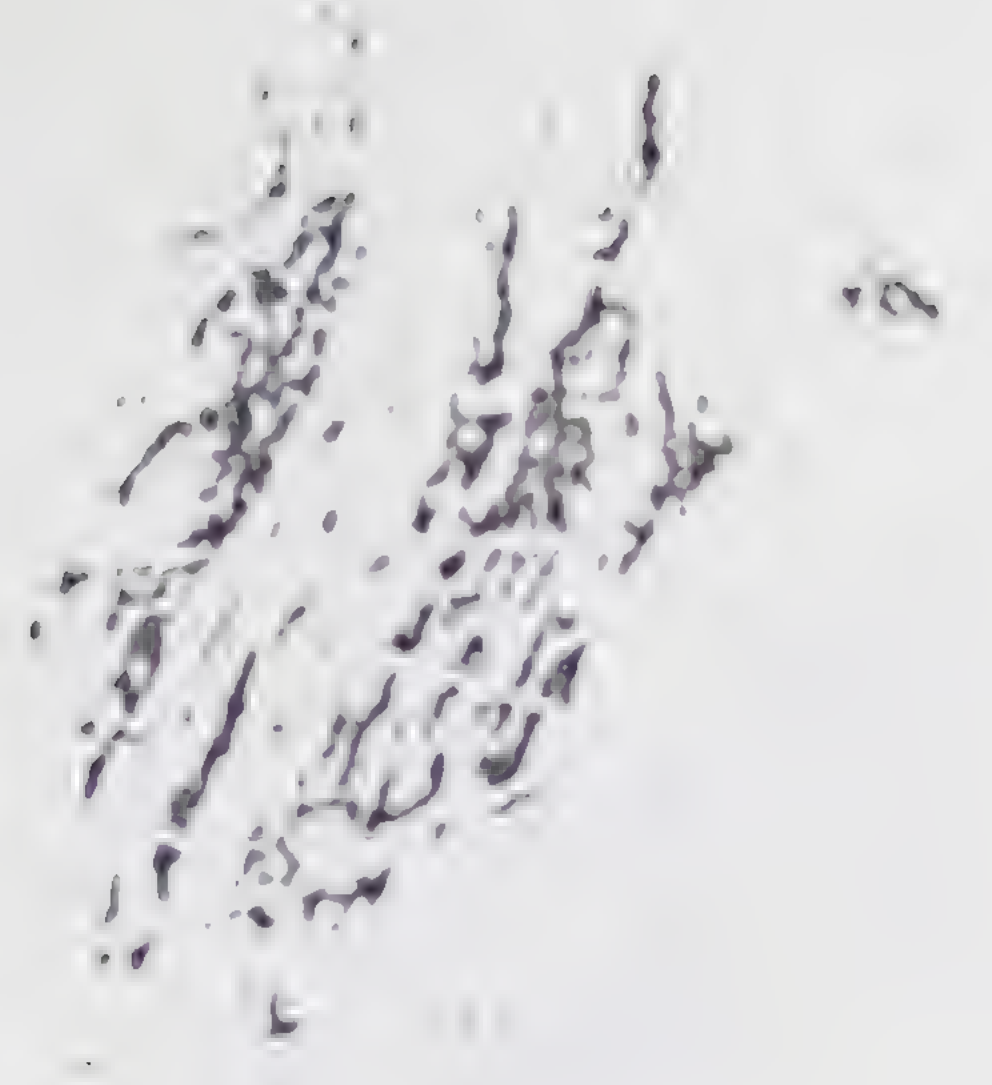
هذا القول لا يثبت في غير هذا الموضع
والفقه في هذا الموضع لا يثبت في غير هذا الموضع

هذا القول لا يثبت في غير هذا الموضع
والفقه في هذا الموضع لا يثبت في غير هذا الموضع

هذا القول لا يثبت في غير هذا الموضع
والفقه في هذا الموضع لا يثبت في غير هذا الموضع

الدلالة على عزدي غناية الله تعالى اذ ذكر ابن النخس لانه يستدل الله الصالحين بما يحرم الله لهم من استغناء
ولم يذكرنا ترجيح البشير لعدم دليل صالح للترجيح وجعله في الدروس بعد الاثمة وراى بعضهم في المرتبة بعد ذلك
الاتقي والاورع ثم القرعة وفي الدروس جعل القرعة بعد الاصبح وبعض من المرحبات ضعيف المستند لكنه مشهور

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]



انما يتعلق بالفضل بقى اى تجب الزكاة بشرطها فى الاغنام الثلاثة الابل والبقر والغنم
بانواعها من عراب ونجاشى وبقرة جاسوس من معز وضئان وبدايه وبالابل للبدايه بها فى الكفايه
ولان الابل اكثر اموال العرب والغلالت الاربع الحظية بانواعها ومنها العلس والسيح
ومنه التمر والزبيب والفقدان الذهب والفضة ويستحب الزكاة فيما تبت
الارض من المكمل والموزون واستشر المصنف فى غيره الحظية وحسن وروى استشار الثمار
ايضا وفى مال التجارة على الاثر رواية وفقوى داود جها ابن بابويه فيه استناد الى روايه
حملها على الاستحب بطريق الجمع بينها وبين دل على سقوط وفى اناس لخيال السائمه
غير المغلوفه من مال المالك عرفا ومعدار زكوتها ديناران كواحد مثقال من الذهب الخالص
او قيمته ولنزادت عشر عشرة درهم عن العتيق وهو الكرم من الطرفين ودينار عن غيره
سواء كان ردر الطرفين وهو البرزون بكسر الباء ام طرف اللام وهو الهجين ام طرف الالب
وهو المقر وقد يطلق على الثلث اسم البرزون وشيطة طمع السوم لان لا تكون عوامدا وان
يخلص للواحد راس كاهل ولو بالشركة كنصف اثنين وفيما خلاف والمصنف على الاشتهار
فى غيره فتركه هنا يجوز كونه خصارا او اختارا ولا يستحب فى الرقيق والبالغ الحميم
اجماعا واشترط طوع النصاب وهو المقدار الذى يشترط بلوغه فى وجوبها او وجوبه مخصوصا
منها فنصب الابل اثنا عشر نصابا خمسة منها كل واحد خمس من الابل فى كل واحد
من النصب خمسة مثاة بميزان لا تجب شيئا من خمس فاذا بلغت خمس ففيها مثاة ثم كفى
فى الزايد الى الخمس تبلغ عشر افقيها شانان ثم لا تجب شيئا فى الزايد الى الخمس تبلغ خمسة عشر فغيرها
ثلث شياء ثم فى عشرين اربع ثم فى خمس وعشرين خمس والافرق فيها بين المذكور والاشترى وان يشترى

انما يتعلق بالفضل بقى اى تجب الزكاة بشرطها فى الاغنام الثلاثة الابل والبقر والغنم بانواعها من عراب ونجاشى وبقرة جاسوس من معز وضئان وبدايه وبالابل للبدايه بها فى الكفايه ولان الابل اكثر اموال العرب والغلالت الاربع الحظية بانواعها ومنها العلس والسيح ومنه التمر والزبيب والفقدان الذهب والفضة ويستحب الزكاة فيما تبت الارض من المكمل والموزون واستشر المصنف فى غيره الحظية وحسن وروى استشار الثمار ايضا وفى مال التجارة على الاثر رواية وفقوى داود جها ابن بابويه فيه استناد الى روايه حملها على الاستحب بطريق الجمع بينها وبين دل على سقوط وفى اناس لخيال السائمه غير المغلوفه من مال المالك عرفا ومعدار زكوتها ديناران كواحد مثقال من الذهب الخالص او قيمته ولنزادت عشر عشرة درهم عن العتيق وهو الكرم من الطرفين ودينار عن غيره سواء كان ردر الطرفين وهو البرزون بكسر الباء ام طرف اللام وهو الهجين ام طرف الالب وهو المقر وقد يطلق على الثلث اسم البرزون وشيطة طمع السوم لان لا تكون عوامدا وان يخلص للواحد راس كاهل ولو بالشركة كنصف اثنين وفيما خلاف والمصنف على الاشتهار فى غيره فتركه هنا يجوز كونه خصارا او اختارا ولا يستحب فى الرقيق والبالغ الحميم اجماعا واشترط طوع النصاب وهو المقدار الذى يشترط بلوغه فى وجوبها او وجوبه مخصوصا منها فنصب الابل اثنا عشر نصابا خمسة منها كل واحد خمس من الابل فى كل واحد من النصب خمسة مثاة بميزان لا تجب شيئا من خمس فاذا بلغت خمس ففيها مثاة ثم كفى فى الزايد الى الخمس تبلغ عشر افقيها شانان ثم لا تجب شيئا فى الزايد الى الخمس تبلغ خمسة عشر فغيرها ثلث شياء ثم فى عشرين اربع ثم فى خمس وعشرين خمس والافرق فيها بين المذكور والاشترى وان يشترى

اليمين المسموعه وولد ماله او ماله غيره فانه
فوقه من اكره ان تبين غير شقيقه

موقوف كحسن من الغنم من غيره ماله الا ان لا يرد عليه
لدايه لان لا يترك من غير النحر والوجه
منه غير موقوف

هذا هو النصاب الذى يشترط بلوغه فى وجوبها او وجوبه مخصوصا منها فنصب الابل اثنا عشر نصابا خمسة منها كل واحد خمس من الابل فى كل واحد من النصب خمسة مثاة بميزان لا تجب شيئا من خمس فاذا بلغت خمس ففيها مثاة ثم كفى فى الزايد الى الخمس تبلغ عشر افقيها شانان ثم لا تجب شيئا فى الزايد الى الخمس تبلغ خمسة عشر فغيرها ثلث شياء ثم فى عشرين اربع ثم فى خمس وعشرين خمس والافرق فيها بين المذكور والاشترى وان يشترى

حيث قال خمس من ماله او مثله الغنم ذكر احد وجوهه وكذا الزم
بأنه لو طالع حشر اكره من ربه كونه لا يملكه الا اياه ولهم الحظية
واسماء النصب من ماله او مثله الغنم اذا كانت لغيره لا يدين
لان ماله لا يملكه كذا فى الغنم بغير الحظية نعم حيث اكره من
انه اسم موقوف بخمس كذا فى المذكور وان انا
وهذا اقره من اكره من ماله لا يملكه

هذا هو النص
الذي هو في الأصل

هذا هو النص الذي هو في الأصل
والذي هو في الأصل

التخيير مطلقا وفي البقرضا بان تكون فلتبيع وهو ان سنة الى سنتين او تبعة مخيرة
في ذلك ستمثل لانه تبعة قرنه اذنه او تبعة لانه في المعروف اربعون فمئة اثنتي عشرة ما بين
سنتين الى ثلث ولا يجوز في المسن وكذا البذر العبرة بالمطابق مع العدد من وها مع مطابقتها
كالسنتين بالثلثين والسبعين بهما والثمانين بالاربعين وتخيير في المائة وعشرين وللغنى
فصا اربعون فشاة ثم مائة واحدة وعشرون فشانان ثم مائتان وواحدة
فثلث ثم ثلث مائة وواحدة فاربعة على الاقوى وقيل ثلث نظر الى انه اخر النصب والنج
كل ما تخرج منه بالغ ما بلغت ونش اختلاف الروايات فلهذا هو الصحيح عندنا ما دل
على الثلث وايشه بين الناصب ما دل على الاول ثم اذا بلغت اربع مائة فصعدا في كل مائة
وفيه اجمال كما سبق في اخر نصب المابل لثمة ما زاد على الثلث مائة وواحدة لم يبلغ الاربع مائة
يستلزم وجوب ثلث شيئا فاشتهر ولكنه كثر بالنص المثلث هو اذ لا يملك الا مائة وكل
ما نقص عن النصاب في الثلث وهو ما بين النصابين وما دون الاول فعقوب كما لا ريب
منه الا بل بين النصين خمسة وقبلها والتسع بين نصا في البقرة التسعة بعد ثمانية والثمانين
بين نصا في النعم فمعه كونها عقوبة اعدم لعلق الوجوب بهما لا يسقط بغيرها بعد احوال
تلق بعض النصاب بغيره فليطفا في تقديره من الواجب به ومنه تظهر نفيدة النصين
الاخيرين من النعم على القولين فان وجوب الاربع في التزايد والنقص مختلف حكمه مع بعض النصاب
كذلك يسقط من الواجب نسبة ما عجز في النصاب فبا واحدة من الثلث مائة وواحدة عجز من الثلث
عجز وجزء من اربع شياء ومن الاربع مائة عجز من اربع مائة عجز منها وتعتبر فيها الاربع مائة
مطلقا السوم واصله الرعد والمراد منها الرعد من غير الملكوت المرحوم فيه الى العرف فلا عبرة

هذا هو النص الذي هو في الأصل
والذي هو في الأصل

هذا هو النص الذي هو في الأصل
والذي هو في الأصل

هذا هو النص الذي هو في الأصل
والذي هو في الأصل

النص الذي هو في الأصل

وإذا كان المالك قد مات قبل أن يملك العلف فله ما كان له من العلف من قبله

بعلفها يوم في السنة وثلاث في الشهر وتحقيق العلف باطعامها المملوك ولو بالاربع كل يوم من قبله فله ما كان له من العلف من قبله
من الارض التي عرفها او دفعه الى الظالم على الكفاية وفاقا للدروس والمفروق بين وقوعه لغيره وفي
تحقيقه بغيره انك لها على وجه الاستلزام غرامة المالك وجها من انفق الموم وأحكامها وجودها
العلق لتعلق الحكم على الاسم لا على الحكة وان كانت مناسبه وكذا الشتر فيها لئلا يكون عوا
عرفا ولو في بعض الحول وله كانت سائمة وكان عليه لغيره ذكره والحول ويحدد منها بمقتضى احدا
شهر لاهلا لية فتجب بدخول الثاني عشر وان لم يكن ذلك لم يستمر الجواب بذلك ام تم
على تمامه قولان ايجادها الثاني فيكون الثاني عشر من الاول فله استمره جالع العين لو خلت الشرط
فيه مع بقائها او علم القالب بالكل كافي في دفع كل من نزل او معجزة او غيرهما من النية والسنال
وهو الاول احوالها ان كانت نصا باستحقاق بعد نصا بالعمات كما لو ولد خمس
خمس او اربعون من المالك اربعين او ثلثين اما لو كان غير مستحق فله احواله مطلقا او مع كماله
النصب الذي بعد او عدم ابتداء حشره الاول فيجوز الشتر لهما اوجده الاخير لكونه عا
شاة فولدت اربعين لم يحجب فيه شتره في الاول فثاة عند تمام حولها او ثمانون فولدت اثنين
واربعين فثاة لاولا خاصة ثم يستحق حول الجميع بعد تمام الاول على الاولين بحسب تمام
حول الثانية وابتداء حول الثالث بعد غنائها بالرعى لانها من الرضاع معلومة فتمهل
المالك ولنزعة معوقه المص في البيان يكون اللبس على معلومة والاف من النتائج نظرا
احكمه في العلف هو الخلفه على المالك وقد عرفت ضعفه والذين ملكوا على البعدين في قول
ثالثه من مبداه النتائج مطلقا وهو المروي صحيحا لعدم تعيين ولو علم النصاب قبل تمام
احول ولو لم ينفذ فلا شئ لفقد الشرط ولو قر به من الزكوة على الاقارب فان تميزه من غيرهم
عظم

وإذا كان المالك قد مات قبل أن يملك العلف فله ما كان له من العلف من قبله

وإذا كان المالك قد مات قبل أن يملك العلف فله ما كان له من العلف من قبله

وإذا كان المالك قد مات قبل أن يملك العلف فله ما كان له من العلف من قبله

وإذا كان المالك قد مات قبل أن يملك العلف فله ما كان له من العلف من قبله



ما اعز به المال كما ورد في الخبر ويجزى في الشاة الواجبة في الابد والقيمة المخذوعة الضأ
وهو ما كل سنة سبعة اشهر والثاني من المعز وهو ما كل سنة ستة اشهر والفرق بين ولد الفحل
ينزوح والمعز لا ينزول بعد سنة وقيل انما يجزى كذا لك ان ابواه شايين في الامم يجزى
في شاة اشهر ولا تؤخذ من الربى بغير الراية وتزيد الباء وهو الراد من الامم عن قرب الى
خمس شاة يوم لا ينزل في ذلك الجوزي وان رضى المالك بغيره كان مجمع رضى لم يكلف غنما
ولا ذات الفوار بفتح العين وضمتها مطلق العيب ولا المرفضة كيف كان ولا البهائم
المسنة عن ذواتها الا ان لا يكون له بفتح الهاء وهو المعدة للاكل وتوضر مع هذا المالك لولا
الاهل في شاة لا تحل الضراب وهو المحتج الى الضرر بالاشية عادة فلوزاد كان غيره في العدة
انما لا يخرج ذلك مطلقا وفي البيان ان جيب عدا مع توى الذكور والاناث وازيادة الكو
دون نقص واطلق ويجزى القيمة عن العين مطلقا لا يخرج من العين افضل
ولم كانت القيمة النفع ولو كانت الغنم او غيرها من النعم مرضى مجمع فيها مع اتحاد النوع
والامم يجزى الادون ولو ما كس الى لك قسطا واخرج وسطا يقتضيه والقيمة كذلك كذا لو كانت
كلها من جنس لا يخرج كالربي والهرم والمعيب ولا يجمع بان متفرقا في المالك وله كما
منه كما او غلط متخذ المسوح والمراح والشرع والهدا والحلب والمجلب بغيره النفا
في كل ملك على حدته ولا يفرق بين مجتمع في ملك الواحد وله تباعد بان كان له
شاة واما النفتان فيشترط فيهما الضرب والسكة والنفس الموضوع للدلالة على المعاملة
بني صفة بكتابة وغيره وله بغيره فلا زكاة في السبايك والمسوح وله بغيره ولا يكون
اعارة استجابا ولو اتخذ المضروب بالسكة آلة للزينة وغيره لم يتغير حكمه وله زاد بغيره

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

ملوكا نصف ابدان
كله من جنس
بغيره من جنس
بغيره من جنس
بغيره من جنس

بجدة ما يحيط انبار منبره وان كان علامة اوله فصل المال انما السحب من كوة القبا

مع مضي الحول السابق وقيام راس المال فضا على طول الحول فلو كان التبع بالتقصير والتقصير

في الحول ملازكة ونصاب المالية في النقد ان ياتى ببلغ ان كان اصلية تروى على المال فضا

اصلية ان نقص على غيره فممن احصر ان قصد الكنت رب عند الملك ليس بشرط وهو قولي به

صرح في الدروس وان كان المشهور خلافه وهو خيرة البيان ولو كانت التجارة بيد عامل

الملك من الربح لغيره الى ان لا يعتبر بوجوه حصة النقد فضا في ثبوتها عند حيث يجمع الشرا

فيخرج ربع عشرة القيمة كالتقدير وحكم باقي اجناس الزرع الدرست فضا زكوة حكم

الواجب في اعتبار النصاب والزراعة وما في حكمها قدر الواجب وغيره ولا يجوز تخيل الدرع الزكوة

عن وقت الوجوب ان جفت وقيمة وقت الاخراج واحد او هو اسمية باحد الاربعة على

المشهور وقت الوجوب مغاير لوقت الاخراج لانه جعل التصفية ويس الثمرة وكيفية ان

يريد وقت الوجوب وجوب الاخراج لا وجوب الزكوة لانه سبب منه اذ يجوز ان يتصفا بغيره

عن اول وقت الوجوب بانواعه الى وقت الاخراج اما بعد فلا مع الامكان فلو تعدل لعدم

من المال او خوف من المقلب او عدم المسحوقا بالخير الى احوال العذر فيضم بالخير

لا العذر ولتلف المال بغير قسط وياتي للاختلاف بالفورية الواجبة وكذا الكيل الوهي بالثمرة

لها وبغيره وجوز المقام في الدروس تأخير لا انتظار الا فضا القويم في البيان كذا كذا

تأخير المعتاد لطلبه بالايود الى الاجال اخره شهر او شهرين مطلقا خيرا مع المنة

وهو قولي ولا يقدم على وقت الوجوب على شهر القولين الا قرنا فيحسب بالشهر عند

بجدة ما يحيط انبار منبره وان كان علامة اوله فصل المال انما السحب من كوة القبا

بجدة ما يحيط انبار منبره وان كان علامة اوله فصل المال انما السحب من كوة القبا

بجدة ما يحيط انبار منبره وان كان علامة اوله فصل المال انما السحب من كوة القبا

بجدة ما يحيط انبار منبره وان كان علامة اوله فصل المال انما السحب من كوة القبا

قال في الفقه والشرع والدين والعلوم
على ما هو المشهور من كتب الفقه والشرع
والدين والعلوم والشرع والدين والعلوم
والشرع والدين والعلوم والشرع والدين والعلوم

هذا الكتاب من كتب الفقه والشرع والدين والعلوم
والشرع والدين والعلوم والشرع والدين والعلوم
والشرع والدين والعلوم والشرع والدين والعلوم
والشرع والدين والعلوم والشرع والدين والعلوم

هذا الكتاب من كتب الفقه والشرع والدين والعلوم
والشرع والدين والعلوم والشرع والدين والعلوم
والشرع والدين والعلوم والشرع والدين والعلوم
والشرع والدين والعلوم والشرع والدين والعلوم

لان قال الفقيه الزلايل ان النسب المسكين اجد منه وهو موافق لنفس اهل اللغة ايضا والدار والمخادوم
المايقن بحال ملكها كنية وكيفية من المونة ومثابا ثياب التجار ومن اكره بكتب العبد ومثابا ثياب
ويحقق من نسبة احوال في ادم بالعادة او في نسبة لوال الى زيد عن احد ولو زاد احد ما في العبد
الامتداد على اللابق ويمنع ذوا الصنعة اللابقة بالذوا الصنعة ونحوها من العتق اذا انقضت
بجاجة والموبة في الصنعة ما ولا الصنعة في المشهور ومثابا ثياب التجار ومن اكره بكتب العبد ومثابا ثياب
الصنعة بالنسبة الى اللابق ولو اشتد حق الكتاب على علم من عباد الله ولا يلزم عليه ان يترك
نعم لو امكن الجمع بالانساب في بعض ولا يمتنع في جنة تناول التمة لمونة السنة لا غير ان
احد ما دفعه او دفعه استا ما لو اعطوا ما يزيد دفعه في كثير المكاتب وفيه بالفرق او استخسره
في البيان وهو ان اطلاقه بمنازلة في الدروس ومن يجب لفظة على غيره غير من هذا المنطق لا
برو من مع غيره والعاملون عليها وهم السعاة في تحصيلها او تحصيلها بحجة وولايته وكذا
وحفظه وكتاب وقته وغيره ولا يشترط فقرهم لانهم سبهم ان عيش لهم قدر كجالة او اجارة
تعيث وان قصير حصوله عنه فيكمل لهم من حيث ما اذا اعطوا بحسب ما يراه الامام والمكففة
فانهم هم انفسهم ليس تالون الى الجهاد بالاسهام لهم منها قيل ان القليل المصنف والفاضل في
والمسلمون انفسهم وهم اربع فرق قوم لهم نظر من المشركين اذا اعطى المسلمون رغب نظر او بهم في
الاسلام قوم يتابعهم ضعيف في الدين يرجي باعطاءهم قوة نيتهم وقوم باطراف بلاد الاسلام اذا اعطوا
منقول انفسهم من الدول او غنموهم في الاسلام قوم جاووا في ما كتب عليهم الزكاة اذا اعطوا منها
جميع ما بينهم اعطوا عن عام في سبيلهم الى القيد لعدم اقتصاد ذلك الاسم اذ يمكن رد ما عدا الاخير
لا سبيل الله والاشياء الى الدين حيث لا يوجب له بطر ونحوه لانه لبيان المنفعة كما لا يخفى
السلامة بالفهم زودوا بغيره

هذا الكتاب من كتب الفقه والشرع والدين والعلوم
والشرع والدين والعلوم والشرع والدين والعلوم
والشرع والدين والعلوم والشرع والدين والعلوم
والشرع والدين والعلوم والشرع والدين والعلوم

هذا الكتاب من كتب الفقه والشرع والدين والعلوم
والشرع والدين والعلوم والشرع والدين والعلوم
والشرع والدين والعلوم والشرع والدين والعلوم
والشرع والدين والعلوم والشرع والدين والعلوم

تقدرنا بده اخلاف لموار اعطاء اجمع من الزكاة في حمله وفي الرقاب جسد الرقاب بغيرنا الاستحقاق
بعض اللاية وتبينها في الحق استحقاقهم على وجه الملك او الحق كغيرهم انهم انما هم في حقها
في الوجه الخاص بخلاف غيرهم وشأنهم سبل الله والمناسب بالبيان استحقاق التعبد بالرقاب وسبل الله
بغير عرفانهم المكاتبون مع قنوكهم عن مال القنابة والعبيد تحت الشدة
عند مولاهم ارجح سبل الله المرجع فيها الى العرف في شتر ونها يعقون بعد الشرا ونية الزكوة
مقارنته لدفع الثمن في البايع او للفقير في يجوز شرا العبد ولنظم كغيره شدة مع تعذر المستحق مطلقا
على الاقوى لا يعمه من سهم سبل الله له جعله كقرية والفاصول وهم المدينون في غنا
معصية ولا يمكنون من القضاة لولا استدوا او لفقوه في معصية نفوا من سهم غاين وبار
من سهم الفقراء لانه كانوا منهم بعد التوبة اذا اشتروا او هم سهم سبل الله والمراد في غنا
انهم سلا اند لا يعطى مجهول الحال فيما اتفق به هو في طاعة او معصية ولا شك في اشتراط
واجازه جماعة محللته في المسلم على اجازة هو قوى ويتا صل الفقير بها بان يحسبها
صاحبه الدين له كانت عليه وياخذ بمقاصه من دينه وان لم يحسبها المدين ولم يترك في قبضها
وكذا يجوز له عليه دفعها الى الدين كذلك وان عادت المدين مع قصور رتبة عن الوفاء
او جهل الوارث بالدين او حوجه وعدم إمكان اثباته شرعا والاختصاص بمقاصه بغيره بخلاف مطلقا
بناء على انتقال التركة الى الوارث فيصير فقيرا او هو ضعيف لتوقف كونه متهما على قناته والدين كونه
او كان واجبا بالفقراء اركان الدين على كبحه فقيرة على الدين انه يجوز في مقاصه به من الوارث
منها وهو بفقيرة لان الواحدة هي المونة لا وفي الدين وكذا يجوز له دفع المدين الى فقيرة اذ كان غير مدين
كما يجوز اعطائه غيره مما لا يجب بذله كفقيرة الزوجية وفي سبل الله وهو القربى على كل حال

في قوله تعالى ولا يملكون من القضاة لولا استدوا او لفقوه في معصية نفوا من سهم غاين وبار
من سهم الفقراء لانه كانوا منهم بعد التوبة اذا اشتروا او هم سهم سبل الله والمراد في غنا
انهم سلا اند لا يعطى مجهول الحال فيما اتفق به هو في طاعة او معصية ولا شك في اشتراط
واجازه جماعة محللته في المسلم على اجازة هو قوى ويتا صل الفقير بها بان يحسبها
صاحبه الدين له كانت عليه وياخذ بمقاصه من دينه وان لم يحسبها المدين ولم يترك في قبضها
وكذا يجوز له عليه دفعها الى الدين كذلك وان عادت المدين مع قصور رتبة عن الوفاء
او جهل الوارث بالدين او حوجه وعدم إمكان اثباته شرعا والاختصاص بمقاصه بغيره بخلاف مطلقا
بناء على انتقال التركة الى الوارث فيصير فقيرا او هو ضعيف لتوقف كونه متهما على قناته والدين كونه
او كان واجبا بالفقراء اركان الدين على كبحه فقيرة على الدين انه يجوز في مقاصه به من الوارث
منها وهو بفقيرة لان الواحدة هي المونة لا وفي الدين وكذا يجوز له دفع المدين الى فقيرة اذ كان غير مدين
كما يجوز اعطائه غيره مما لا يجب بذله كفقيرة الزوجية وفي سبل الله وهو القربى على كل حال

لا سبيد الله الطريق اليه والمراد من الطريق الى رضوانه وثوابه لاسيما التمس عليه فدية

وصية الى تلك الكعبرة الساجدة ومهونة المحتجبين واصلاح ذات البين وراقية نظم العلوم والدين

وغير القبيحة بالانحون فيه معونة لغيره في الاصفاف ومن يختص بالحج والعمرة واللو

ان من المذنبات في غلبه ولا عنه غنا في بلدته مع عدمها من الاعاء

وَمِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ جَنَّةُ مَعْلُومٍ
أَلَّا يَدْخُلُهَا إِلَّا الْمُسْلِمُونَ الَّذِينَ لَا يَرْغَبُونَ
الْبَدَلَ فِي شَيْءٍ قَدْ يَجْعَلُ اللَّهُ لِلْأَعْمَالِ أَجْرًا
كَثِيرًا لِّمَنْ يَشَاءُ

عنه ببيع او اراض او غيرهما من قبالة المملوكين المملوكين في جميع اراضيهم

فصل في الوطر او الى محمد بكينه الاعني من فيه فمينع ح ويحب رد الموجود منه ولم كان ما كولا على ما كولا او وسيله

فان تعذر فالى ايجامكم فان تعذر صرفه بنفسي الى استحقاق الزكوة ونشر السفر مع حاجته اليه ولا اقدر على مال

مات بعد ابن سبيد على الاقوى ومنه ارمس ابن السبيد الضيف بد قتل بمخضاره فيه اذ كان

نایا غنی شد و اگر کان غنیها مع حاجته انی الغیا فوالله عند شروعه فی الاکل ولا یحیت علیه الا کل

والأكل محمد لاول شط الم المنة عد المنة قانهم من المنة والمحنة للمنة

[illegible][illegible]

و اما غيره من سنة اطع الله احد الافعال المستندة بذات امر مستندة للاجماع ولو كان السيف

فإن السبيد يعصية منع كما يمنع الفسوق في غيره ولا يعبر العدا في لطف لعدم إمكانها فيه

بل يعطى الطفل ولو كان ابولده فاسقين اتفاقا وقيل المعتبر المستحق غير المستتر بنسبه

العدل اول بعد من تجنب الكبائر دون غيرهم الذنوب ولهم اجر وجب فسق لان النص

در دمنغ شارب انحر و به خوش الكبر و روم بدل عى منع الفاسه و تطلقا و الحقه غنه مرا الكبر و الدواة

ففيه نظر لئلا يمسوا ويطاروا القوام او ليعضوا الزمان على الحية الكبر والارواح

لَفْظُ نَزَالَةٍ غَمُوضَةٌ فَالْأَوَّلُ نَزَالَةٌ وَالثَّانِي غَمُوضَةٌ وَالثَّلَاثُ نَزَالَةٌ غَمُوضَةٌ

[illegible]

دینار

مجلس اول

مجلس شورای ملی

1911

عليه السلام وكتبه في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
بمكة المكرمة

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

تجنب الكبار يشترط العدل ومع ذلك لا بد من اعتبار ما هو الاجماع ممنوع والمقصود لم يرجح
الا في هذا الكتاب ولو اعتبر لزم منع اللطف القذر منه وتقذر الشرط غير كاف في سقوطه وحروجه
الشرط

الاني هذا الكتاب ولو اعتبر لم يمنع العطف التقدير لمانه وتقدير الشرط غير كاف في سقوطه وخروجه ^{الشرط} ^{الطفا}

1952-1953

والعبادات حق الله تعالى وقد استقطبها عنه رحمة كما استقطبها عن الكافر إذا أسلم ولو كان النسيء قد

ترکها و فعلها علی غیر الوجه مقتضی او الفرق بینہ و بین الکافر قدومه علی المعصیۃ بذلک و الخلفۃ

لقد خالف ما لوضعها على الوجه كما كفر اذا تركها وشرط في امتحان لا يكون واجباً

التفقه على المصطفى من حيث الفهم والعمق والدراس السيد ونحوه اذا التفقه فيه

فلا يدفع اليه ما يؤتيه دينه والرايد عن نفقة المحضر والضابط له وجب النفقة انما يمنع من سهم الفقراء

يقولون في مستقر في وطنه ولا هاشميا الا من قبليه وهو ما شمر منه وان خافه في نسب

او تعدد کلماتهم بخمس میخیزند و ان قدر الکفایه منه حاج و تخیر بین زکوة منه و الخمس مع وجود

والأضد الخمس لان الكوة او ساخ في الحبل وقيل لانتها وز من زكوة غير فدية قوسه يوم وليلة

الامع عدم انقراض الفروية به كان لا يجيد في اليوم الثاني ما يدعيها به هذا طلبة الواجب اما هو

فلا يمنع منها وكذا غير ما في الواجبات عند الظهور وعبدوها الى الامام مع الطلب

بنفسه ولباعيه لوجوب طاعة مطلقا قبل ذلك احيى دفعها الى الفقيه الشرعي حال

الغيبه لو تظن بها عجب او وليه لانه ما يب الا انهم علم كاس عبد المولى ولو لم اعد المالك كرجله

بجمله محرم الحرام و الثمانين اسفاده احاس مع انباها او علم القابل و در علمه از انباها

ابتداءً من غير قلب حصل من غير قلباً بسم الله العظم العبر بواضعها واكبر بواضعها وبين القائلين

Handwritten signature: *محمد بن عبد الله*

Handwritten signature and date: 1911

و فی علم المندوبه تغییر تمام المندوبه و الموصوفه
 در فی کسسه و به در این صبح جواز ما فیض القیام
 بالزکوة بین ۵۰ تا

Handwritten signature: *محمد علی قزوینی*

هذا هو الوجه الثاني في دفع التبرع الى النيابة
في دفع التبرع الى النيابة في دفع التبرع الى النيابة
في دفع التبرع الى النيابة في دفع التبرع الى النيابة

المفيد والتمتع بحسب دفعه ابتداء الى الامام او نائبيه ومن الغيبة الى الغيبة الامام ومن التبرع الى التبرع

محتجين بقوله لا يخلو من اموالهم صدقة والايجب ان يتبرعوا بالاجل عليهم ان يتبرعوا بالاجل عليهم ان يتبرعوا بالاجل

وان اشترى الاستمب ويصدق المالك في الاخراج بغير ميس لان ذلك حق اياه كما هو عليه لا علم
الا من قبله وجاز احتسابها من دين وغيره ما سيقدر الاشهاد عليه وكذا التقيد بغيره عدم احوال

ويحصل النصيب لم يعلم كونه ولا يقيد بالشهادة عليه ذلك لان المصلحة لا تفرق لستبقت قيمتها دليل
الا صنف الثمانية لما فيه من فضيلة السوية بين المستحقين وعما اظن به الاشتراك واعطاء

من كل صنف اعتبار البصيرة لجمع ولا يجب السوية بينهم الا في التخصيص بالمرجع ويجوز الدفع الى
الصنف الواحد والفرق الواحد منه لما ذكرناه من كونه لبيان المصنف فلا يشترط وجوب

الاغناء وهو اعطاء فوق الكفاية اذا كان دفعة واحدة لا استحقة حال الدفع والغنا مشعر
عن الملك فلا ينافيه ولو عطا دفعت استغنى المتأخر عن الكفاية واقل ما يعطى المستحق

استحقاقا بالاحتياج في اول نصب النقدين لكان المدفوع منها وان كان بلوغ القدر فلا تعذر كما
ليعط في الاول الواحد سقط الاستحباب في الثاني اذا لم يجمع منه نصب كثيرة يتبع الاول ولو

كان المدفوع من غير النقدين فغير تقديره باحدهما مع الامكان وجهان ومع تعذره كما لو وجب عليه
شاة واحدة لا تسحقه تسقط قطعا وقيل لغير ذلك على سبيل الوجوب مع امكانه وهو ضعيف و

لستحب دعاء الامام او نائبيه للمالك عند قبضها منه للتأمر به في قبولها وصلى عليه بعد
امره باخذها منهم والنائب كالمندوب وقيل يحل للمالك الامر عليه هو قوته وبه قطع المصنف في

الدروس ويجوز لصيغة الصلوة للتابع ودلالة الامر وبغيره لانه معنى لغوه والاصل من عدم
القتل وقيل يقتضيه لفظ الصلوة لذلك والمراد بان يمسك بالتمسك بالسعر والفقيرة يجب عليها

هذا هو الوجه الثاني في دفع التبرع الى النيابة
في دفع التبرع الى النيابة في دفع التبرع الى النيابة
في دفع التبرع الى النيابة في دفع التبرع الى النيابة

هذا هو الوجه الثاني في دفع التبرع الى النيابة
في دفع التبرع الى النيابة في دفع التبرع الى النيابة
في دفع التبرع الى النيابة في دفع التبرع الى النيابة

اعلم ان هذا مستحب من الامام لا واجب ولا يجوز
على غيره من غير الامام ولا يجوز
وانفقوا على امره لا يوجبون له الاموال
لوجه غريب في

هذا هو الوجه الثاني في دفع التبرع الى النيابة
في دفع التبرع الى النيابة في دفع التبرع الى النيابة
في دفع التبرع الى النيابة في دفع التبرع الى النيابة

او يستحق ان يستحق غير ذلك ومع الغيبة لا ساع ولا مؤلفه الا انما يستحق
وهو الغيبة اذا تم من الغيبة في وجهه او من الغيبة في وجهه او من الغيبة في وجهه
بالغنية وغيره وكذا سهم سبيل لو قسره على الجاهل او سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل
لعل ان الغيبة بعدد وهو ضعيف في النقص بنكوة النعم المتجمل وزكوة النعم في الغيبة غيرهم
ورواه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام بان اهل التجميل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل
الامر من عند الناس فانصلحها الى المستجيب من قبيل واحدة وامت بها بعدد ما
الى يد او يدوكلي مع بقا غيرهما في زكوة الفطرة والفقير على الغيبة في سبيل سبيل
بما على الاول زكوة الابدان مقابل المال على الثاني زكوة الدين والاسلام من غيرهم وحببت
اسلم قبل الهلال في محبة البائع العاقل او لا على الصبي والمجنون والعبد على من يملكهم
كان من اهلها ولا فرق في العبد بين الغني والفقير والمكاتب الا اذا كان من بعض المملوك فيجب عليه
وفي جزية الرزق والمشر وطولان اشهرهما وجوبها على المولى لم يعلية غيره المالك قوت
فعلا او قوة فلا تجب على الفقير هو سبيل زكوة الفطرة ولا يشترط في ذلك قوت سنة ان الغيبة
اصواع بعدد من يخرج عنه فيخرجها عنه وعن غيره من ولد وزوجة وضيعة ولو تبرعوا لم يغير في
الضيف وما شبهه صدق اسمه الهلال او لم يخلطه مع وجوبها عليه فقههم وان لم يخرج حشر
لو انزجوا تبرعوا بغير اذن لم يبرأ من وجوب عليه سقط عنه لو كان باذنه ولا يشترط في وجوب فطرة
الرؤية والعبد العيلة على كسبه مطلقا لم يعلها غيره فيجب عليه ثم لا يشترط في وجوب الرزق وجوبه
فلا فطرة ولا شتر ولا فقير وتجب الفطرة على الكافر فكذلك عليه زكوة المال ولا تسحب
مال كقرع مع انه لو اسلم بعد الهلال سقطت عنه وتسحب قبل الزوال كل سقط المانية او لم بعد

هذا الحديث يدل على ان زكوة الفطرة واجبة على كل مسلم بالغ عاقل ولو كان كافرا او مجنونا او عبدا او مملوكا او غائبا او سافرا او مريضا او معذورا او غير ذلك من الاعذار التي لا تبيح التبرع بها بل هي واجبة في كل حال

وهذا الحديث يدل على ان زكوة الفطرة واجبة على كل مسلم بالغ عاقل ولو كان كافرا او مجنونا او عبدا او مملوكا او غائبا او سافرا او مريضا او معذورا او غير ذلك من الاعذار التي لا تبيح التبرع بها بل هي واجبة في كل حال

وهذا الحديث يدل على ان زكوة الفطرة واجبة على كل مسلم بالغ عاقل ولو كان كافرا او مجنونا او عبدا او مملوكا او غائبا او سافرا او مريضا او معذورا او غير ذلك من الاعذار التي لا تبيح التبرع بها بل هي واجبة في كل حال

الوجوب او الاستحباب بل في هذا الموجود فليدرك به وان التسوية وان استجبت مع عدم

المرج وليستحبان غرض بها المستحق من الفاتحة واجامر بعده وتخصيص ايد الفصل بالعام والفرع

وغيرهما وترجمهم في سائر المراتب ولوان الاخذ غير مستحق استجبت حين اورد المصنف ان المكان في

مع العذر يخرج ان الجهد الدافع بحيث عرفه على وجه لو كان بخلافه لظهر عادة لا بد منه بان عند

على عواره الاستحقاق مع قدرته على البحث الا ان يكون المدفوع اليه عبدا فلا يخفى مسئلة لانه لم

يخرج عن ملك المالك وفي الاستثناء فظهر ان العلم في بعض المراتب مشتركة فان القائلين مع عدم استحقاقه

لا يملك مطلقا وليس في الدافع بل في المال منقول عليه وتقدر الارباح مشتركة وليس مطلقا

انتمس ونحوه سبعة اشياء الغنيمة وهو ما يجوز للمسلم ان يملكه او الامم

الاموال بالحدس بغير شريطة ولا عليه من قبول غيره ومن مال الغنمة اذا حوالت الفسك عند الاكثر منهم المصنف في

خمس الدروس منها في الجهاد في هذا الكتاب ومن الغنيمة فدا لشركيين وما صولوا عليه وما اخرجه عن الغنيمة

لا يغير اذن الامم السيرة والغنيمة من اموالهم فيمنع انفس الكثرة لا يفرض اسم الغنيمة بل من المثل الاول

لا يامر فاعنه والى لاخذ نعم هو غنيمة ليقول مطلق فيخرج اخرجه منها وانما يكتسب في الغنيمة بعد الخراج

المؤمن ومنه الفوق عليها بعد تحصيلها كمنه في ورعي ونحوها وكذا القديم عليه ليجعل على الاقوى

المعدن بكسر الدال هو ما استخرج من الارض ما كانت اصله ثم شتت على خصة حصته لعظيم الانتفاع بها

كما الملح والجنس وطين الغسل وحجارة الاحجار من الرزق جدو العقوق الغيرة ونحوه وغيره من الفوق

اي ما اخرجه من اللؤلؤ والمرجان والذهب والفضة والبرس عليها سكة الا ان الامم والعين والمفهوم من الخراج

منه اخذ المالكوا قد شتر من ذلك على كل حال ومنه قبل المالكين غوصا وانا للمصنف في الدروس

للبيان حيث لا يلحق به يكون من الكفاية بظهور النافية في الشرط في الحق صيد البحر بالفوق

هذا هو الوجه في الاستحباب بل في هذا الموجود فليدرك به وان التسوية وان استجبت مع عدم المرج وليستحبان غرض بها المستحق من الفاتحة واجامر بعده وتخصيص ايد الفصل بالعام والفرع وغيرهما وترجمهم في سائر المراتب ولوان الاخذ غير مستحق استجبت حين اورد المصنف ان المكان في مع العذر يخرج ان الجهد الدافع بحيث عرفه على وجه لو كان بخلافه لظهر عادة لا بد منه بان عند على عواره الاستحقاق مع قدرته على البحث الا ان يكون المدفوع اليه عبدا فلا يخفى مسئلة لانه لم يخرج عن ملك المالك وفي الاستثناء فظهر ان العلم في بعض المراتب مشتركة فان القائلين مع عدم استحقاقه لا يملك مطلقا وليس في الدافع بل في المال منقول عليه وتقدر الارباح مشتركة وليس مطلقا انتمس ونحوه سبعة اشياء الغنيمة وهو ما يجوز للمسلم ان يملكه او الامم الاموال بالحدس بغير شريطة ولا عليه من قبول غيره ومن مال الغنمة اذا حوالت الفسك عند الاكثر منهم المصنف في خمس الدروس منها في الجهاد في هذا الكتاب ومن الغنيمة فدا لشركيين وما صولوا عليه وما اخرجه عن الغنيمة لا يغير اذن الامم السيرة والغنيمة من اموالهم فيمنع انفس الكثرة لا يفرض اسم الغنيمة بل من المثل الاول لا يامر فاعنه والى لاخذ نعم هو غنيمة ليقول مطلق فيخرج اخرجه منها وانما يكتسب في الغنيمة بعد الخراج المؤمن ومنه الفوق عليها بعد تحصيلها كمنه في ورعي ونحوها وكذا القديم عليه ليجعل على الاقوى المعدن بكسر الدال هو ما استخرج من الارض ما كانت اصله ثم شتت على خصة حصته لعظيم الانتفاع بها كما الملح والجنس وطين الغسل وحجارة الاحجار من الرزق جدو العقوق الغيرة ونحوه وغيره من الفوق اي ما اخرجه من اللؤلؤ والمرجان والذهب والفضة والبرس عليها سكة الا ان الامم والعين والمفهوم من الخراج منه اخذ المالكوا قد شتر من ذلك على كل حال ومنه قبل المالكين غوصا وانا للمصنف في الدروس للبيان حيث لا يلحق به يكون من الكفاية بظهور النافية في الشرط في الحق صيد البحر بالفوق

هذا هو الوجه في الاستحباب بل في هذا الموجود فليدرك به وان التسوية وان استجبت مع عدم المرج وليستحبان غرض بها المستحق من الفاتحة واجامر بعده وتخصيص ايد الفصل بالعام والفرع وغيرهما وترجمهم في سائر المراتب ولوان الاخذ غير مستحق استجبت حين اورد المصنف ان المكان في مع العذر يخرج ان الجهد الدافع بحيث عرفه على وجه لو كان بخلافه لظهر عادة لا بد منه بان عند على عواره الاستحقاق مع قدرته على البحث الا ان يكون المدفوع اليه عبدا فلا يخفى مسئلة لانه لم يخرج عن ملك المالك وفي الاستثناء فظهر ان العلم في بعض المراتب مشتركة فان القائلين مع عدم استحقاقه لا يملك مطلقا وليس في الدافع بل في المال منقول عليه وتقدر الارباح مشتركة وليس مطلقا انتمس ونحوه سبعة اشياء الغنيمة وهو ما يجوز للمسلم ان يملكه او الامم الاموال بالحدس بغير شريطة ولا عليه من قبول غيره ومن مال الغنمة اذا حوالت الفسك عند الاكثر منهم المصنف في خمس الدروس منها في الجهاد في هذا الكتاب ومن الغنيمة فدا لشركيين وما صولوا عليه وما اخرجه عن الغنيمة لا يغير اذن الامم السيرة والغنيمة من اموالهم فيمنع انفس الكثرة لا يفرض اسم الغنيمة بل من المثل الاول لا يامر فاعنه والى لاخذ نعم هو غنيمة ليقول مطلق فيخرج اخرجه منها وانما يكتسب في الغنيمة بعد الخراج المؤمن ومنه الفوق عليها بعد تحصيلها كمنه في ورعي ونحوها وكذا القديم عليه ليجعل على الاقوى المعدن بكسر الدال هو ما استخرج من الارض ما كانت اصله ثم شتت على خصة حصته لعظيم الانتفاع بها كما الملح والجنس وطين الغسل وحجارة الاحجار من الرزق جدو العقوق الغيرة ونحوه وغيره من الفوق اي ما اخرجه من اللؤلؤ والمرجان والذهب والفضة والبرس عليها سكة الا ان الامم والعين والمفهوم من الخراج منه اخذ المالكوا قد شتر من ذلك على كل حال ومنه قبل المالكين غوصا وانا للمصنف في الدروس للبيان حيث لا يلحق به يكون من الكفاية بظهور النافية في الشرط في الحق صيد البحر بالفوق

المعدن بكسر الدال هو ما استخرج من الارض ما كانت اصله ثم شتت على خصة حصته لعظيم الانتفاع بها كما الملح والجنس وطين الغسل وحجارة الاحجار من الرزق جدو العقوق الغيرة ونحوه وغيره من الفوق اي ما اخرجه من اللؤلؤ والمرجان والذهب والفضة والبرس عليها سكة الا ان الامم والعين والمفهوم من الخراج منه اخذ المالكوا قد شتر من ذلك على كل حال ومنه قبل المالكين غوصا وانا للمصنف في الدروس للبيان حيث لا يلحق به يكون من الكفاية بظهور النافية في الشرط في الحق صيد البحر بالفوق

لا تعلق عليه من لا كل والشرب مطلقا المقار منها وغيره واجماع كلمة قبله ودر اللاد محسنة
تبع للارض او بالحيوان فانها مختص بالكل
والمطلق جماعة كون المعادن للناس كغيره في التصديق والتفصيل حسن من كل في غير المعادن الملكية
الاختصاص وقيد من لافعال الضياء الارض المختصة به فاما من معدن تابع لها لانه من حليتها
كغيره واما المعادن الطاهرة والبطنة في غير ارضه عم قال الناس فيها شيع على الاصح لا صالة عدم
من لا وارث له فقرا بل الميت وجيرانه للرواية وقيد للفقر مطلقا لغيره المختص وهو قول قريظا
الانفال بانه حال الغيبة فيخرج التصرف في الارض المذكورة بالحياء والاختصاص في من شجر وغيره ثم يخرج
بغير اذنه غايبا كان ام حاضرا على المشهور وبه رواية من رسله الا انه لا يتركها في غايبه بل هو المشهور في هذه
وميرات فلقد الميراث اني ص من جرحه في الامام والافهم وارث من يكون كذلك والغنيمة
ومن لا يكون بها من شجر ومعدن وغيرهما وذلك في غير ارضه المختصة به وصواني ملوك الحرب وقطيعهم
ومن لا يكون له ملك الكفا لغيره وخمس من الاموال المنقولة وغيره في غير الغنم وقسم من الاموال
وما يكون له من شجر ومعدن وغيرهما وذلك في غير ارضه المختصة به وصواني ملوك الحرب وقطيعهم
الموت التراب يعرف لها ملك والاخام كسيرة الهرة وتحتها مع المجمع اجبه بالتحريك المفتوح من الناس
للمسكين طوعا من غير قتل كبدل الجرس او بآء اهلهما اى ملكا اسلاميا كذا الامم كذا او كذا مطلقا
لاطلاق اللاد ولعيب الاميال لا اعتبار في المعوض بغير خلاف مع وجوده ولانه صلي وموارد
والملكي لغيره عنها وفيها نظر ولا ريب بان اعتبار اولى واما الانفال فمن المال الزائد للنبي والامام عليهما السلام
بعد وفاته فيلزم ان كان رسول الله صلى الله عليه وآله في حياته بالمالية الشرعية وهي بعد للامام القائم عليه السلام وكذا
بقوله ونفل الامام عليه السلام الذي يزيد عن غيره من سلفه ارض ان لا يلا عنها اهلها وتركوا او سلكوا
للمسكين طوعا من غير قتل كبدل الجرس او بآء اهلهما اى ملكا اسلاميا كذا الامم كذا او كذا مطلقا
الموت التراب يعرف لها ملك والاخام كسيرة الهرة وتحتها مع المجمع اجبه بالتحريك المفتوح من الناس
للمسكين طوعا من غير قتل كبدل الجرس او بآء اهلهما اى ملكا اسلاميا كذا الامم كذا او كذا مطلقا
لاطلاق اللاد ولعيب الاميال لا اعتبار في المعوض بغير خلاف مع وجوده ولانه صلي وموارد
والملكي لغيره عنها وفيها نظر ولا ريب بان اعتبار اولى واما الانفال فمن المال الزائد للنبي والامام عليهما السلام
بعد وفاته فيلزم ان كان رسول الله صلى الله عليه وآله في حياته بالمالية الشرعية وهي بعد للامام القائم عليه السلام وكذا
بقوله ونفل الامام عليه السلام الذي يزيد عن غيره من سلفه ارض ان لا يلا عنها اهلها وتركوا او سلكوا
للمسكين طوعا من غير قتل كبدل الجرس او بآء اهلهما اى ملكا اسلاميا كذا الامم كذا او كذا مطلقا

هذا هو الحق لا خلاف في ان الانفال من المال الزائد للنبي والامام عليهما السلام
بعد وفاته فيلزم ان كان رسول الله صلى الله عليه وآله في حياته بالمالية الشرعية وهي بعد للامام القائم عليه السلام وكذا
بقوله ونفل الامام عليه السلام الذي يزيد عن غيره من سلفه ارض ان لا يلا عنها اهلها وتركوا او سلكوا
للمسكين طوعا من غير قتل كبدل الجرس او بآء اهلهما اى ملكا اسلاميا كذا الامم كذا او كذا مطلقا

هذا هو الحق لا خلاف في ان الانفال من المال الزائد للنبي والامام عليهما السلام
بعد وفاته فيلزم ان كان رسول الله صلى الله عليه وآله في حياته بالمالية الشرعية وهي بعد للامام القائم عليه السلام وكذا
بقوله ونفل الامام عليه السلام الذي يزيد عن غيره من سلفه ارض ان لا يلا عنها اهلها وتركوا او سلكوا
للمسكين طوعا من غير قتل كبدل الجرس او بآء اهلهما اى ملكا اسلاميا كذا الامم كذا او كذا مطلقا

هذا هو الحق لا خلاف في ان الانفال من المال الزائد للنبي والامام عليهما السلام
بعد وفاته فيلزم ان كان رسول الله صلى الله عليه وآله في حياته بالمالية الشرعية وهي بعد للامام القائم عليه السلام وكذا
بقوله ونفل الامام عليه السلام الذي يزيد عن غيره من سلفه ارض ان لا يلا عنها اهلها وتركوا او سلكوا
للمسكين طوعا من غير قتل كبدل الجرس او بآء اهلهما اى ملكا اسلاميا كذا الامم كذا او كذا مطلقا



مقدمة
في بيان ما هو المقبول في الأصول الفقهية لا يترتب عليه في الأصول الفقهية ما يتبعها من
في الأصول الفقهية لا يترتب عليه في الأصول الفقهية ما يتبعها من
في الأصول الفقهية لا يترتب عليه في الأصول الفقهية ما يتبعها من

في الأصول الفقهية لا يترتب عليه في الأصول الفقهية ما يتبعها من
في الأصول الفقهية لا يترتب عليه في الأصول الفقهية ما يتبعها من
في الأصول الفقهية لا يترتب عليه في الأصول الفقهية ما يتبعها من

في الأصول الفقهية لا يترتب عليه في الأصول الفقهية ما يتبعها من

في الأصول الفقهية لا يترتب عليه في الأصول الفقهية ما يتبعها من
في الأصول الفقهية لا يترتب عليه في الأصول الفقهية ما يتبعها من
في الأصول الفقهية لا يترتب عليه في الأصول الفقهية ما يتبعها من

في الأصول الفقهية لا يترتب عليه في الأصول الفقهية ما يتبعها من
في الأصول الفقهية لا يترتب عليه في الأصول الفقهية ما يتبعها من
في الأصول الفقهية لا يترتب عليه في الأصول الفقهية ما يتبعها من

في الأصول الفقهية لا يترتب عليه في الأصول الفقهية ما يتبعها من
في الأصول الفقهية لا يترتب عليه في الأصول الفقهية ما يتبعها من
في الأصول الفقهية لا يترتب عليه في الأصول الفقهية ما يتبعها من

في الأصول الفقهية لا يترتب عليه في الأصول الفقهية ما يتبعها من
في الأصول الفقهية لا يترتب عليه في الأصول الفقهية ما يتبعها من
في الأصول الفقهية لا يترتب عليه في الأصول الفقهية ما يتبعها من

في الأصول الفقهية لا يترتب عليه في الأصول الفقهية ما يتبعها من

بان غرض الساجد في المادرة واحدة عرفية ان تعبر بالبدن مستند او الاقوى تحريمية دون
ايضا وفي الدروس واجب بالقضاء والكفارة حيث يكون الامور في غرض مشروع يقع في
مع التعمد والوسعي مع اوتة اول المفطر من دون مراعاة ممكنة للغير او لغيره في تحريمه
ان ظهر بان ظاهره ان لا يترتب عليه ما استلزمه الليل بان تناول الغدا في غير اعادة بناء
عدم طلوع الفجر او النهار بان اكله اكله النهار في الليل في فطره عدة في فطره في الليل
اخطا فانه يقتصر اعتقاده واكثره بالمرعاة المكنة عن تناول ذلك مع عدم اكله في اعادة
لغيره اكله في غير فطره فانه لا يقتضي لانه متعبد لفطره ولفطره من ذلك انه لو اكل في فطره
فيها وان اخطا فطره في الدروس اكله في الفطر في الثاني دون الاول فانما يترتب عليه فطره في
في الاول في خلافه في الثاني وقيل في الثاني في الفطر في الفطر في الفطر في الفطر في
الليل فانه اكله في غير فطره بل استناد الى مجرد اكله في الفطر في الفطر في الفطر في
تقصر عن الدلالة في تقصيره في المراجعة لذلك في الفطر في الفطر في الفطر في الفطر في
وان ظن به صرح في الدروس وانما في الفطر في الفطر في الفطر في الفطر في الفطر في
على تقدير العلم في التمسك في التحريم في الفطر في الفطر في الفطر في الفطر في الفطر في
الشريعة وجوب الكفارة بل من وجوبها وان لم يظن اخطا بل استمر اكله في الفطر في الفطر في
غنى اللفظ وراه في العلم الاول في وجوب الفطر في الفطر في الفطر في الفطر في الفطر في

لكن لا كفارة عليه بخلافه في الفطر في الفطر في الفطر في الفطر في الفطر في
المذكور وانما وجوب الكفارة على القول في الفطر في الفطر في الفطر في الفطر في الفطر في
عن محقق اهل اعداها لها وعبارة المصنف من جملة لولا اطلاق عدم كونه اكله في الفطر في

في الأصول الفقهية لا يترتب عليه في الأصول الفقهية ما يتبعها من
في الأصول الفقهية لا يترتب عليه في الأصول الفقهية ما يتبعها من
في الأصول الفقهية لا يترتب عليه في الأصول الفقهية ما يتبعها من

حال من الاخرين ووجوب القضا خاصة من متجبه مطلقا لا تنسده الى الاصل بخلاف السابقين
 في الثاني من كون المنجبر لعدم المطلق حجة شرعية كعدمه وغيره بل القضا اجماعا لحيث قولها شرعا ونفهم قوله
 لو لم يظهر اختلاف فيها للقضا وهو يتم في الثاني دون الاول للهدى الذي يفسد بالاصل فيه وجوب القضا
 والكفارة ما لم يظهر المدة والافان لا م خاصة نعم لو كان في هذه المصوب بانما يجوز القول على ذلك في قوله
 في تكفير الجاهل هو حكم اخر او نظرا الى امارة محرمية بقبرية قوله او غلام فامضى مع عدم قصد الان
 ولا اعتياده ولو قصدنا اقرب الكفارة وخصوصا مع الاعتقاد اذ لا ينقص الاستسنا
 بيه او ملاءمة وما قرره حسن لكنه نفهم منه ان الاعتقاد بقصد الامن غير كاف في القبول
 به وهو ظاهر في الدرر من انا وجوب القضا مع النظر الى المحرم مع عدم الاعتقاد في التكفير
 كغيره المنهيات في النجوم من الارثا من الحق في غير هذا والقوى عدم القضا بدونها لغيره المنهيات
 وان اثم اذ لا دلالة للتحريم على الغف دلالة اعم فلا يفسد الا مع النفس عليه كالتناول اجماعا وتفاير بهما ذلك
 ح غير الى رة والمحرمه الا في الاثم وعدمه وتكفير الكفارة مع فعل موجب بتكرار الوطى مطلقا ولو
 في اليوم الواحد تحقيق تكرره بالعود بعد النزع او تفاير الجنس بان وطرا وطرا والاكل شربا
 او تحلل التكفير من الفهليس ان اتحد الجنس الموت او اختلاف الايام وان كثر الجنس
 والا كذا كذلك بان اتحد الجنس في غير اجماع الموت ولم يخل الكفارة واحدة على المشهور في الدرر
 مطلقا في المذهب اجماعا ومن كثر مطلقا وهو متجبه لم يثبت اجماع على خلافه بقدر السبب الموجب لعدم
 السبب الا انفسه على التداخل وتوفاها ولو لم يفسد الا باليوم نفسه بسبب الاكل الزم عدم تكراره
 اليوم الواحد مطلقا ولو جبه الواسطة في تحقيق تعدد الاكل والشرب لا زردا وان قل في حجة الشرب
 اتحاد مع القضا ان طال في الحرف ويجعل الزوجة المكنته على اجماع الكفارة والتغريب

هذا من غير علم من نور الحق بل من نور الموهبة من كبر
 القضا او الكفارة فانه على حجة شرعية
 طنورا الى قوله في القضا او الكفارة لا يظهر
 الموهبة من نور الحق فانه على حجة شرعية

زردا من غير علم من نور الحق بل من نور الموهبة من كبر

المعذر على الواطر خمسة وعشرين سوطا فيمن خشي ولا تجوز في غير ذلك كإيراد الالة والاجنبية
والاجنبية والارضية له والاكراه على غير الجماع ولو للزوجة وقد بان مع النفس وكون الحكم في الاجنبية ليس للأولوية
التجديد لان الكفارة مخففة للثب فتد لا يثبت في الاقوى كإيراد البعيد عما لا فرق في الزوجة من غيرها
والستمع بها وقد يفتح في حالة واحدة الاكراه والمطالبة ابتداء من استدانته فيلزم بغيره حكمه ولا
فرق في الاكراه بين المجبورة والمضروبة بغيرها منكمنت على الاقوى كما تنفي عنها الكفارة فيغير
مطلقا ولو طاعتت فعلها الكفارة ولا يغير مثله اي شروط وجوب الصوم شرط
صحة ويعتبر في الوجوب بالبلوغ والعقل فلا يثبت على السبي والمجنون والمغر عليه واما السكران فيحكم العا
في الوجوب لا الهية والمخلوق المحيى والنفس والاسفل الموجب للصحة في كثير من العا والشرع في السابق

حيث ان الغضا على الصلوات
حيث ان الغضا على الصلوات
حيث ان الغضا على الصلوات

واما ناول الائمة عشرة او من مضى عليه ثلثون يوما مترد او فرغ من المقيم ويعتبر في الصحة التميز
لم يكن مكلفا ويعلم منه ان الصوم المميز يكون شرعا وبفرض المقام في الدروس وكما في الفقه ان الصحة
من الحكم الموضع في الحقيقة الشرعية والاولى كونه تميزا لا شرعا وبكيفية الوصف بالصحة كما ذكرنا في هذا
لبعضهم حيث نفى الامر بما المجنون فيقتضي في صحة التميز في التميز في رغبة ويشكل في بعض
الوجوب في غير ذلك من الصوم في النفس كذا يعتبر فيها النفس بعدة عند المصنف فكان عليه في ذكره
اذ اخلوا منها لا يقتضي في شرط الوجوب اذ المراد بها في نفس الدم اوجوبه على المنقطع وان لم
ومن الكفر بان الكافر حبيب في الصوم غير ذلك لا يصح منه ومن يقع من المستحاضة اذا فعلت العا
من الغسل النهارى وان كان واحد ايا نسبة الى الصوم او مطلقا ليس نسبة الى المقيد وكما في
يريد كونه طلقا شرط فيه مطلقا نظر الى اطلاق النفس الاول جود لان غسل الثوب لا يوجب
انقضاء اليوم فلا يكون شرط في صحة نعم هو شرط في اليوم الثاني في غسل الوجه لو جمعوا

فيما لا يوجب في الصوم في النفس كذا يعتبر فيها النفس بعدة عند المصنف فكان عليه في ذكره
اذ اخلوا منها لا يقتضي في شرط الوجوب اذ المراد بها في نفس الدم اوجوبه على المنقطع وان لم
ومن الكفر بان الكافر حبيب في الصوم غير ذلك لا يصح منه ومن يقع من المستحاضة اذا فعلت العا
من الغسل النهارى وان كان واحد ايا نسبة الى الصوم او مطلقا ليس نسبة الى المقيد وكما في
يريد كونه طلقا شرط فيه مطلقا نظر الى اطلاق النفس الاول جود لان غسل الثوب لا يوجب
انقضاء اليوم فلا يكون شرط في صحة نعم هو شرط في اليوم الثاني في غسل الوجه لو جمعوا

فيما لا يوجب في الصوم في النفس كذا يعتبر فيها النفس بعدة عند المصنف فكان عليه في ذكره
اذ اخلوا منها لا يقتضي في شرط الوجوب اذ المراد بها في نفس الدم اوجوبه على المنقطع وان لم
ومن الكفر بان الكافر حبيب في الصوم غير ذلك لا يصح منه ومن يقع من المستحاضة اذا فعلت العا
من الغسل النهارى وان كان واحد ايا نسبة الى الصوم او مطلقا ليس نسبة الى المقيد وكما في
يريد كونه طلقا شرط فيه مطلقا نظر الى اطلاق النفس الاول جود لان غسل الثوب لا يوجب
انقضاء اليوم فلا يكون شرط في صحة نعم هو شرط في اليوم الثاني في غسل الوجه لو جمعوا

الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا إلى الهدى والنجاة من الضلال واليه المرجع والمآب

الا استثنى كغيره من القرون وهو حسر وانما يكفر في شهر رمضان بعد تم تعيينه بشهره ان لا يعين غيره
 والاعمال على الاقوال لعدم سبب المطلوب بشرع او عدم وقوع غيره فيه بذرايع العلم اما مع الجود به كغيره
 شعبان بنيت الذب والبيان فيقع عن شهر رمضان ويعلم شهر رمضان بروية الحداد فيجب على
 راه وان لم يشك في غيره او شهادة عدلين بروية مطلقة او شياع بروية وهو انما يروى عنه
 تامس النفس من تواترهم على الكذب وكيفية النظر المتأخم للعلم ولا يخفى عدد نعم شهره في شهر رمضان
 ليعرف بين العدل غيره ولا فرق بين الكبير والصغير والذكر والانثى والمسلم والكافر ولا بين بلال بن رباح وغيره
 ولا يشترط حكمه في حق من علم به او سمع به من او مضى ثلثين يوما من شعبان لا بالشاهد الواحد
 في اوله طمانا لست اراه حيث الكفر به فيه بالنسبة الى الفهم خاصة لما ثبت ان من اجل من اوعده
 اوده طهاره ونحوه نعم ثبت بلال شوال بمض ثلثين يوما وان لم يثبت اتصاله بشهادته ولا بشرط
 الخمسون منع الحكم كما ذهب اليه بعضهم استنادا الى رواية حملت على عدم العلم بعد التمس وتوقف شرع
 عليهم التمس كما نظير من الرواية لان الواحد مع الصحوة اراه راه جماعة غالبا ولا عبرة بالجدول
 حساب مخصوص ما خوذ من سبيل القوم وجعل الى عدد شهر تاما وشهران فصا في جميع السنة مبتدأ بانام
 المحرم لعدم ثبوته شرعا بل ثبوت ما يضافه من غير شرع الى الشا لا يحتاج لتعيين بغيره بل كسبية
 اما ان يكون ذوا كمالا والعدد وهو عدد شعبان ناقصا ابد او رمضان تاما ابد او به في الدرس
 ولطيف على عد خمسة من طلال الى منى بل الى خمس اولها فروع على عدد شهر تاما واخرها ناقصا مطلقا وعلى عدد
 تسعة وخمسين من طلال حسب عدد كل شهر ثلثين اكل الا عبرة به نعم اعتبره بالعدد الذي جماعة من علم المقام
 الدروس مع غلبة الشهور كلها معيدا بعد ستة في الكيسر وهو موافق للعادة وبه رواية ولا بأس
 ان لو علم شهر وشهران خاصة بعد ثلثين اقوى وفيما زاد النظر من ارض الاصل والاف بوظف الاصل

هذا هو الشهر الذي فيه يكثر الصدقة والبر والنجاة من النار

الغنيمة

هذا هو الشهر الذي فيه يكثر الصدقة والبر والنجاة من النار

والا لو علم العلم بالعدل انما فيه الصدقة والبر والنجاة من النار
 في بعض روايات ان راي في هذا الشهر فهو ثلثين اكل الا عبرة به نعم اعتبره بالعدد الذي جماعة من علم المقام
 واما ان يكون ذوا كمالا والعدد وهو عدد شعبان ناقصا ابد او رمضان تاما ابد او به في الدرس
 ولطيف على عد خمسة من طلال الى منى بل الى خمس اولها فروع على عدد شهر تاما واخرها ناقصا مطلقا وعلى عدد
 تسعة وخمسين من طلال حسب عدد كل شهر ثلثين اكل الا عبرة به نعم اعتبره بالعدد الذي جماعة من علم المقام
 الدروس مع غلبة الشهور كلها معيدا بعد ستة في الكيسر وهو موافق للعادة وبه رواية ولا بأس
 ان لو علم شهر وشهران خاصة بعد ثلثين اقوى وفيما زاد النظر من ارض الاصل والاف بوظف الاصل

عزرا ال کمال حضرت
 ابراهیم علیه السلام حضرت
 نورالدین حضرت
 الشیخ الفیاض حضرت
 بعد از او از این حق
 بنام حضرت فاضل
 در این کتاب در
 حضرت فاضل در
 بعد از او از این حق
 بنام حضرت فاضل
 در این کتاب در
 حضرت فاضل در

ترجم الاسرار والعلوم ان تاخرت غيوبة الى عبد الله والافتقار وهو عظم حرمه مستند حزنه في سببه
قبل الزوال الورى رس الخلفه ليد رؤيته والفقور بظهور النور في حرمه سيد را خلايا بعض حيث كان في

قبل الزوال اور فی راس الخلفہ سنیہ رؤیہ و التفرق بظلم النور فی حرمہ سید راخان الجف حیث تم فی
 ذلک بكونه السیة المنفیة و الخفاء للیلین فی حکم بہ بعد ما خان الماروی فی شواذال اخبار باعتبار ذلک کلہ
 ارسل اللیلۃ شانیہ؟

ذلک بکونه اللیة المنسية و الخفاء للیلین فی حکم بہ بعد اخذنا لما روی فی شواذ ال اخبار باعتبار ذلک کلمه
 و المحبوس بحیث غلت علیہ الشوریة فی استجری شهر الغیب علی ظنہ انہ ہو فی غیب صومہ فان وافق او ظهر

والمحبوس بحيث غلت عليه الشورى حتى استجری شهر الغيب على ظنه انه هو في حق عليه صوم فافترق وانظر
متخذا او استمر الاشبه اخبر اوان ظهر المقدم اعاد وعلق عانة حكم الشرف في جوار الكفارة في انفسا لوم منه

متفرا او استمر الاشبه اخبرنا وان ظهر المقدم اعاد وعلق طاعة حكم الشرف في جوار الكفارة في انفسنا لولم
ووجوب تباعته واكثرتين لولم ير المبدأ الحكم العبدية من الصلوة والخطبة وولم يظهر شهر التحريم في

ووجوب تبايعته واكتفاء اثنين لولم ير الهلال والحكام العبد بعد من الصلوة والخطة قوله نظر شهر المحرم في
كل سنة شهر امر اعدا للمظنة بين اشهرين والكف عن الاموال بقية وقته من طلوع الفجر الى
الغروب جميعه في ذلك استبعاد وارن بالوجه ككتاب على

كل سنة شهر ارماعا للمطبخ بين اشهرين والكف عن الامور بقية وقت من طلوع الفجر الي
الى ذهاب الحمرة المشقية في ١٨ شهر ولقد اقام المسافر لبلده او ما نوى فيه الا ان عمره شر اساقه على

الذي هاب الخمر المستقيمة في الشجر فوجد الماسك عليه او ما لوى عليه لاقمه سر اسلحه
الذي دخل او تقارنه او لاحقه قبل الزوال و يتحقق بدونه برؤية الجدار او سماع الاذان في بلد و ما لوى
فله الاقمة قبل ما لوى بعده فحصر النسبة او بدء المرض قبل الزوال انظر للغة و مواله و لم

فيه الا انه قبله اما لو نوى عبده فمحين النية او بدء المريض قبل الزوال لظرف اللغوم والبروم
 يتناول شيئا من مغذاهوم اجزاء الصوم بدو حبلها بخلاف الصبح اذ ينبع بعد الفجر والكم

تينا ولا شيء من هذا لهم اجزاءها الصوم بدو حبلها بخلاف الصبح اذ ينبع بعد الفجر والاك
اذا اسلم عبده والمحايض والنساء اذا طهرتا والمجنون والمغشي عليه فانه يصير زوال العذر

اداء السلام بعدة والمجايع والنساء ادا طهرها والمجنون والمعجم عليه فانه معتبر والاول
في ان يجتمع قبل الفجر في محلة وجوبه وان استحب لهم الامساك بعده الا انه لا يصر صوماً وتقصير اي

صوم شهر رضا الكل تأمل له عمدا او نسيها او لعذر من سفر ومرض وغيرهما الا الصبي والمجنون
اجماعا والمنع عليه في الافصح والكافر الا صلى بها العاقل كالمترد فذ في الكلمة لا بد لقيد ما

اجماعاً والمنع على الاصح والكامر الا صلى اما العارضة كالمتردية في الكلب ولا بد القيد لما
 بعد م قيام غير القضا مقامه يخرج الشيخ والشيخ وذو العواش ومن يستمر بالمرض الى رمضان اخر
 اي غير من القضا

بعدم قيام غير القضا مقامه يخرج الشيخ والشيخ ذوالعطاء من استمر بالمريض الى رمضان آخر
فان اخذت يقوم مقام القضا ويستحب المتابعة في القضاء لصحة غيبته برهان ومرواية
علماء الامة يتفقون ان المتابعة في القضاء في غيبته برهان ومرواية

فان عدية علوم السلام حصا ويحب لها بغير في حصاء يعني عبد بن سلمان و
عمار عن الصادق ثم تنضم استجواب التفرقة وعندها بعض الاصحاب لكنه تقصر مع ما وانه تلك

[illegible]

الشيخ المكلف في الدنيا من المكلفين فانه مكلف علمية وليس انزالاً عن هذا أصل المسمى المراد
لا عين معجم العباد اذ الغيرة فيه عند ذكره او لا ما يحد الى انزال الذي هو مؤلف
المكلف المنجز الى المكلف حال كونه غير مكلف مضافاً وان كان

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وكان القول الاول قوی واما لا تجب انتفاءه لا يجب الترتیب فلو قدم اخره اجزا او كان انفرادا

لا ترتیب میں القضاہ و الکفرۃ و ان کا انت مہمومہ اولیٰ من بنیٰ علیٰ الجناحۃ فی

العلماء والصوفى في الاشهر الممثلة لموضع رفاقنا المخلصين في الزوم حيث علموا

بالطه يا شمس الكبر الامع البدر وحسن قم لوانع جنبها اولانا بعد الصبح مسود وان تعد تركه طلال النهار فوجها

اولی روجه القضاة فی حقهم علی الصادق و غیره لا یقتضی الاطلاق عدم الفرق بین الیوم و الیایام و جمیع

شهره فی حکم ائمه به تحقیق و انفس الوست غلها بعد الاقطاع و عدم جعل المذکور المعین و سطر الف

هذا ما وجدته في نسخة المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

فیه لایحه مخصوصه فی وجهه التخصیص لایحه مخصوصه فی وجهه التخصیص لایحه مخصوصه فی وجهه التخصیص

منها انما هو الاثر الغدحي يخرج الشفة بهما الى الداخل

من اذ كان في سبيل الله
 الدافع عنها

از قوت و جلاله که در هر حال استوار است و از آنکه در هر حال استوار است

و انچه در مانی سخنان اید ما بدست آورده این اوست این محقق اینها را و سوره و یحیی صلی

مر مرصان میں ایسا بندہ الاطوار ما بینہ تعمیر عیود الی الزمان الذی ہو طور المکلف الخیر

المطهر في زمامه اربعين في السنة اربعين عليه بالبحر و بين الزوال والطلوع

تية باكل ان هيا وبعده فلما كبر في الزمان مدة وكان عودته الى الخضر بركاته انظر بعد تكبيره ما بين الخضر والروا

مع سورة القصص، المولى تقي الدين بن تيمية رحمه الله تعالى في شرحه على قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْشَى الْفَسَادَ﴾

فأما في هذا الباب فهو مع الملوك كغارة مناسير اللفظ والاراد حجت القديس مع خبر

هذه المعلقة واحترز تصنيفها من غير غيره كقولها ان الله انزل المويح حشيشه اخضر في وقت قد حرم من ذلك

... ..

وہی ہے جس نے ان کو یہ سچا سچا علم دیا ہے کہ ان کے لئے جو کچھ ہے وہ ان کے لئے ہے۔

100

30

في شهر ربيع الاول من سنة ثمان مائة وثمانين

الحمد لله رب العالمين

لذلك على هذا الكلام ما ظهر من غير حذف وولد النبي صلى الله عليه وسلم في شهر ربيع الاول من سنة ثمان مائة وثمانين
ربيع الاول من سنة ثمان مائة وثمانين وهو يوم الغدير والحوادث اي بيدها من تحت الكعبة يوم النحر
والعشرون من رجب القعدة وعرفة لمن لا يضعف عن الدعاء الذي هو عازم عليه ذلك اليوم مكيه كقصة
ولست قد مر ان دعاء ذلك اليوم افضل الصوم مع تحقق الدلائل في حقه في اوله الثاني اعظم غيره
كره صورته لعل في الصوم يوم العيد والمباهلة والخمس والمجعة في كل اربع وسنة ايام بعد
الفضل غير من مواليه فصاعدا مع شهر رمضان في سنة ثمان مائة وثمانين وفي الخبر الموثوق به عليه السلام
الدهر وعلة في بعض الاخبار ان القعدة بعشرة ايام فيكون رمضان بعشرة اشهر وستة اشهر من ذلك
تمام السنة فدام فها هو كذلك بعد ان كان في الصيام والتفصيل وان في غير ذلك من الفرق بين فعلها متولى في مقرة
بعده بغير فضل وما غرة الا ان في بعض الاخبار رابع القعدة يكون فضيلة زائدة على القعدة وهو اما
للتعويض السابق او عود الى الخيرة للترغيب ودفع احتمال السام والاولى هي المحبة وهو مولد اكرم ايام
وباقى الشهر غير المستتر في حكمة وشباب كلمة يستحب الامساك بالنية لا
عبادة في المساء والمرضى بزيادة العذرة ما بعد تناول وان كان قبل الزوال او بعد الزوال
وان كان قبل الزوال وكان يجوز للسائر ان لا يقبلوا في الرخص والمنع عدم بوجوبه في فكيور ايام البوم
منوطا بغيره كما يخبر من نية المقام المسوغ له ومنعها وكذا في تحال المساك كل من سلف
من ذمى لا عذرا لترزوا في اثنا النهار مطلقا كذا في الدماء والصلح الميثون في غير ذلك من الامور
لا يصوم الضيف بدون اذن مضيفة وان كان في زمانه من الزمان الشمسية مع حاله
مطلقا على باطل والنس وقيل بالعكس وهو مروي ايضا لكن قل من ذكره ولا المرأة والعبد
مطلق الملوك بدون اذن الزوج والمالك ولا الولد ان نزل بدون اذن الوالد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

[illegible]

وَقَدْ كُنْتُ اَوَّلَ مَنْ مَنَعَ الْمُتَحَرِّفِينَ عَنْ تَرْكِ التَّحْقِيقِ فِي الْمَعْنَى
وَالْجَاهُ بِذَلِكَ اَنَّكَ لَمْ تَكُنْ تَفْهَمُ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ

وان علما و محققا اختصا نسبه بالادنى فان صام احد هم بدون اذن كزوا و الاولى عدم انعقادها مع النكاح
لا روى من السلف الضيف يكون ببالا و الولد عاق و الرزقه عا سمية و العبد آقا و حمله اولى بوزن بالانقار
وفى الدرر كس اقرب بشرط اذن الوالد و الزوج و المولى فى محبة و الاقارب كالموت بدون اذن فلا ينفق فى غير
الرزقه و المنوك استغنى فامستند بشرطية و أخذ الترخيم ايا فيها بشرط اذن فلا ينفق بدون اذن و لا
افرق بين كون الزوج و المولى باضر من او غايبين فلا يفسخ النكاح بغير اذن و عليه

تحریر صوم العیدین مطلقاً و ایام التشریق و بر التثنية بعد العید لمن كان بمكة او غير ذلك
 وقيد بعض الأصحاب وهو العداة بالناسك بحج او عمرة وانفس مطلق فتقيده بمحتاج الى الحج
 ولا يحرم صومه مع المسكين اجماعاً وان اطلق تخريباً في بعض العبارات كما قلنا في الدرر المنيرة ان عمرة
 ورجاء الحظ المطلق ارجح من كفاف عمرة فيسجد كونه بمكة لان اقل حج ثلثة وایام تشریق لا يكون ثلثة الا بمكة فانها
 في غير اموال الا غير ولو لطف وصوم يوم التثنية وهو يوم التثنية من شعبان اذا تحددت الشمس ببروزها

او شهد به من لا يثبت بقوله بنية الفرض المعهود وهو رمضان وان ظهر كونه منه انما لو نواه واجبا
عن غيره كما عفا. والندم لم يحرم واما بنية النذر فتجب عندنا وان لم يعزم عليه ولو صام بنية النذر اجبا
ان ظهر كونه من رمضان وكذا كل وجوب متعين فندم بنية الذنب مع عدم علمه فانما للمعنى المذكور
ولو رد دنيته يوم الشك بل يوم التثنية مطلقا بين الوجوب ان كان من رمضان والذنب لم يكن
فصلان اقربها الاجزاء المحصور ان النسبة المطلقة للواقع وضعية لا لزوم فيها وادعى لانها غير مناطية

ولانه لو جرم بالندب اجزاء عن بعض اجماعا فالنسيمة المترد فيها ادخل في المطلوب ووجه العدم
اشترط الاجرم في النية حيث يكون هو مما كذلك بنية الذنب ومنع كون نية الواجب ادخل في القدر
اجرم ومن ثم لم يجز لوجرم بالوجوب بقطر شرطه وانما التردد ليس في النية للجرم بها على التقديرين

هذا هو الأصل في هذا الباب
والذي هو الأصل في هذا الباب
والذي هو الأصل في هذا الباب

هذا هو الأصل في هذا الباب
والذي هو الأصل في هذا الباب
والذي هو الأصل في هذا الباب

فإن من من العلم أن طائفة من العلماء الذين هم مع العبادة الأحاديث و
عز وجل من قبله معلق في الذكر والانشاء وخرجه في الحاشية والامتنان للشمس على العبادات أو بلوغ
أي كمال خمسة عشر سنة مائة في الذكر والخشوع كمال سبع في الامتنان على المشهور قال الشيخ
المبسوط وبتبعه ابن حنبل بلوغ عند المرأة بعشرة لابل ادرين الاجماع واقع على التسع والاثني
بجدا في الشدة وذهاب العلم بها وتقدم عليها وما خرو عنها وما كيف في الحمد للمرأة قد قيل ان على سبعة
في الحق انضمار الشارب وانما الحكمة بالعبادة قول قوي في يعلم من بالعبادة واشياء لا بدعواه
الاجابات هي ما بالاختيار في ما يميز مع الاضطرار ان جعلنا محله العورة أو بدونه على المشهور والاحكام
بما يقول في قول قول الما يمين او الاربعة سن ووجه في الامتنان وانما جعله من لو جمع كاشته
واسمها به بكونه في شهر رمضان وقلة ما حشد في هذا المنقصة عاين بالكتاب المنفرد وهو مستحب
مؤكد احصوا في العشرة الاخر من شهر رمضان تاسعا بغيره محمد كان يوجب عليه فيها تسعة
لثمة في المسجد شح ويؤتي فراشه وانه عام يدرب سبها فقص في الغالب وكان في قول ان عكاه
يعدل حجتين وعمرتين ويشترط في صحة الصوم وان لم يكن له ما يبيع الا من كاف يصح منه الصوم في
زنا ان يبيع صديقه ويشترط في التكليف فيمنع على الخراج المسمى بغيره لا يشترط ولا شرعية وقد تقدم ما يدل
على صحة صومه في الدرر وسرر شرعية فليكن المانع في ذلك انما هو في المنة بغيره فلا يشترط
كغيره واقله ليلة ايام بغيره ليلتان في نية قبل طلوع الفجر وقبل تفتت الليالي فيكون قبل الغروب او بعده
على القدم والمجد الجامع وهو ما يجمع فيه اهل البلد وان لم يكن اعلم لا نحو مسجد القبلتين والحصى
في الامانة المحرمين وجامع الكوفة ورجوة او انداين بدله او خمسة المذكورة بنا على شرط صاوة
نبر او امام فيه ضعيف لعدم ما يدل على انهم وان ذهب اليه ان كثرة الاقامة في تكلفه فيسقط الامكان

هذا هو الأصل في هذا الباب
والذي هو الأصل في هذا الباب
والذي هو الأصل في هذا الباب

هذا هو الأصل في هذا الباب
والذي هو الأصل في هذا الباب
والذي هو الأصل في هذا الباب

هذا هو الأصل في هذا الباب
والذي هو الأصل في هذا الباب
والذي هو الأصل في هذا الباب

هذا هو الأصل في هذا الباب
والذي هو الأصل في هذا الباب
والذي هو الأصل في هذا الباب

هذا هو الأصل في هذا الباب
والذي هو الأصل في هذا الباب
والذي هو الأصل في هذا الباب

منه من يعلم ان الطاعة اكمل من الجاهل الذي يحجب عنه العبادات او الجاهل الذي
خروج من قبله مطلقا في الذكر والاشياء من جهة اخرى والاشياء من جهة اخرى
اي اكل خمسة عشر سنة ملاية في الذكر والخشوع اكل تسع في كل شيء على الشهور وقال الشيخ
المسوط تبعه ابن حمزة باو عن ابي حمزة قال ابن ادريس الاجماع رافع على التسع ولا يمتد
بخلافها لشد وزده والعلم بهما واقعية عليه ما واخره عنهما وما يحضض في الصلاة فليمان على سبعة
في الحاق اخضرار الشارب وانما القيمة بالعبادة قول قولي يعلم الحسن بالعبادة والاشياء لا بدعواه
الاشياء بهما وبالافتقار لانه جازع مع الاضطرار ان يجعل محله العورة او بدونه على المشهور والاشياء
بها وبقوله في قول القائلين او الاربعة الحسن رقيقة في ذلك وانما جعله من جهة لاشياء
واستجابه موكد في شهر رمضان وقلة ما حشد في هذا الشهر عما يقع بالاكساب المنفرد به مستحب
موكد خصوصا في العشرة الاواخر من شهر رمضان تاسيا بمنصرم محمد كان يولي طلب عليه فيها
لقبة في المسجد من يطوي فراشه في تلك الايام بدرا سببه فافضل في القابل كان في التحول ان
يعدل حجتين ومنه في شير طوي تحته الصوم وان لم يكن لا يجازي في الايام كلف يصوم في
في الايام في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
على صوم في الدروس صرح بشريعة فليكن المانع في ذلك ما فعله المميز من انما شجرة
كغيره واقله ثلثة ايام منها ليلتان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
على اقدم والسجد الجامع وهو ما يجمع فيه هذا البلد وان لم يكن اعلم لا نحو مسجد الحسين والحصر
في الامم بعثة الحرمين وجامع الكوفة والبصرة والمدائن بدله او اخره المذكورة بناء على صلاة
نحو امام في ضعيف لعدم ما يدل على اخضر وان ذهب اليه ان كثرة الافاقه بمقتضى فسطح الامم

منه من يعلم ان الطاعة اكمل من الجاهل الذي يحجب عنه العبادات او الجاهل الذي
خروج من قبله مطلقا في الذكر والاشياء من جهة اخرى والاشياء من جهة اخرى

منه من يعلم ان الطاعة اكمل من الجاهل الذي يحجب عنه العبادات او الجاهل الذي
خروج من قبله مطلقا في الذكر والاشياء من جهة اخرى والاشياء من جهة اخرى

منه من يعلم ان الطاعة اكمل من الجاهل الذي يحجب عنه العبادات او الجاهل الذي
خروج من قبله مطلقا في الذكر والاشياء من جهة اخرى والاشياء من جهة اخرى

منه من يعلم ان الطاعة اكمل من الجاهل الذي يحجب عنه العبادات او الجاهل الذي
خروج من قبله مطلقا في الذكر والاشياء من جهة اخرى والاشياء من جهة اخرى

منه من يعلم ان الطاعة اكمل من الجاهل الذي يحجب عنه العبادات او الجاهل الذي
خروج من قبله مطلقا في الذكر والاشياء من جهة اخرى والاشياء من جهة اخرى

المشي كان معناه للسؤال يستثنى له من جهة بالداره ونيابه وداره وكتب على الاقبح له
كما وكيف عينا اوقته والتمكس من المسير بالحق وتخليه الطريق وسعة الوقت وشروط صحة الاسلام
وما في حكمه فلا يصح من الكافر ان وجب عليه وشروط مباحة ترسخ لادم وما في حكمه التميز في انفعاله
التميز باذن المولى وتخير المولى عن غير المميز ان اراد ان يحجب به نذبا طفلا كان او مجنونا حره او مملوكا
ام محلا لانه يجعلها محرمين لغيره لا يباعها بقول الله اني احرمت هذا الى اخره لانه يكون المولى عايفا
مواجها له ويأمره بالتبعية ان احسنها والالتجانه وطلب ثوابي لا احرام ولا حكمة تركه وان طاف في ارضه
صورة الوضوء وحمله ولو على المشي او ساق به او قد دب او استناب في الصلابة في رقبته ان نقص سبعة
ست ولو امره بصورة العادة فحس ذلك القول في سائر الافعال ان ذاق في ذلك فلا حرجة وشروط صحة
من العبد اذن المولى وان ثبتت بحرية كالمدرور لبعض فلو فله بدون اذنه لغا له اذن له في الخروج
في التبرك لبعده وشروط صحة النذوب عن المرأة اذن الزوج واما الوجب فلا يظهر من اطلاق النسخ
الولاية لا يتوقف حجة مبررة على اذن الاب والابوين وهو قول الشيخ في مال الميراث في الدرر وهو
حسب ان لم يستنم السفر الشمل على الخطر والاشارة اذ منها حسن ولواعق العبد المتكسب بالحج
بازا المولى او بلغ الصبي اما اذ ان المجنون بعد تبسه ما يصح قبل احد الموقنين صح واجرهما عن حجة
الاسلام على المشهور ويحيد ان نية الوجب بعد ذلك اما العبد المكلف فبتبسه به بنو الوجب بيان في افعاله
فلا يبرأ اذ لا يرفع وشروط تبسه ان لم يبق ولا حال الكمال هي صدق اذ لا يبرأ من افعاله من جهة ولا
ذلك في العبد ان اطلق ملكه ورا بغير عدهم اشتراطه في السابق اما الاحقة فيعتبر قطعا ويكفي البذل للرا
والرا حلة في تحقق الوجب على المذول له ولا يشترط صيد فاصلة للبذل منه ممة وغيره من الامور
اللازمة بغير كغيره بده باي صيغة اتفقت سواء وثق بالباذل ام لا لاطلاق النص في لزوم تعليق الوجب

في ان يبرأ من افعاله من جهة ولا
ذلك في العبد ان اطلق ملكه ورا بغير عدهم
اشتراطه في السابق اما الاحقة فيعتبر قطعا
ويكفي البذل للرا والرا حلة في تحقق الوجب
على المذول له ولا يشترط صيد فاصلة للبذل
منه ممة وغيره من الامور اللازمة بغير كغيره
بده باي صيغة اتفقت سواء وثق بالباذل
ام لا لاطلاق النص في لزوم تعليق الوجب

في ان يبرأ من افعاله من جهة ولا
ذلك في العبد ان اطلق ملكه ورا بغير عدهم
اشتراطه في السابق اما الاحقة فيعتبر قطعا
ويكفي البذل للرا والرا حلة في تحقق الوجب
على المذول له ولا يشترط صيد فاصلة للبذل
منه ممة وغيره من الامور اللازمة بغير كغيره
بده باي صيغة اتفقت سواء وثق بالباذل
ام لا لاطلاق النص في لزوم تعليق الوجب

بما يرتفع بان المتع من انما هو الواجب المطلق لا المشروط كما لو ذهب الى ان الكمال لا يتحقق الا
ونحوه من الامور اجابة المستقلة للوجوب انما هي اجماعا وشروط في الدروس المتكاملة او الوثوق به
اعز من المتكامل او وجوب بذله بذروا به والاطلاق يدفعه ثم يشترط بذل عين المراد والارادة فلا بد
لانه انما يكمل القول ولا ينفى في اللفظ الا على موضع القيد ولا يمنع الدين وعدم تثبت الوجوب بل
ثم لو قيل ان الاستطاعة شرط لزيادة جميع عن كذا الوعد انما هو شرط لا شرط لا يحجب كذا
فيجب على القول ان كان عين المراد او الرضا عن كذا الدروس والواجب كمالا لا غير ما لان قول الكتاب
وهو غير واجب وبذلك يظهر الفرق بين البذل او البذل فانه اباة كغيرها الا ان يقع ولا فرق بين بذل الكتاب
ليجوز في الصيغة في فنيش عليه فليجوز بعض احوال انما انما عن الفرض لتحقيق شرط الوجوب
يشترط مع ذلك كونه وجودا ما يجوز به عياله الواجب الفقرة الى عين رجوعه والمراد بها
ما لم الكسوة ونحوها حيث يتجول اليها ويعتبر فيها اقصى حسب حاجتهم وفي وجوب استنابة الممنوع
منها بشرط تغلبه بكنها مرض او عذر فلو كان والمراد من صحيح عن علي عليه السلام في ذلك حيث
المرشي لم يمتح ولم يطبق من كبره ان يحجز رجلا في فتح عنه وغيره من الاسباب والقول المأخوذ من الوجوب لفقد
شرط الذر هو الاستطاعة وهو ممنوع وموضع الخلاف اذا عرض المانع قبل استقرار الوجوب والاحكام
قولا واحدا هل يشترط في وجوب الاستنابة الياس من البرام تحت طيات او ان لم تكن مع عدم الياس
فورا بظن المراد من الثاني في الاول قوة فنجب الفورية كالاصل حيث تجب في ان اتم العذر اجرا
ولو نال العذر والكنس في فنيش ثانيا او كان قد يأس منه لتحقيق الاستطاعة وواقع فانية
انما وجب للنظر والام بحسب لوقوعه قبل شرط الوجوب ولا يشترط في الوجوب كونه زيادة على
تقدم الرجوع الى كفاية من صناعة او حرف او صناعة او فنيش نحو ما على الاقوى علما بمهم من قدي

بما يرتفع بان المتع من انما هو الواجب المطلق لا المشروط كما لو ذهب الى ان الكمال لا يتحقق الا
ونحوه من الامور اجابة المستقلة للوجوب انما هي اجماعا وشروط في الدروس المتكاملة او الوثوق به
اعز من المتكامل او وجوب بذله بذروا به والاطلاق يدفعه ثم يشترط بذل عين المراد والارادة فلا بد
لانه انما يكمل القول ولا ينفى في اللفظ الا على موضع القيد ولا يمنع الدين وعدم تثبت الوجوب بل
ثم لو قيل ان الاستطاعة شرط لزيادة جميع عن كذا الوعد انما هو شرط لا شرط لا يحجب كذا
فيجب على القول ان كان عين المراد او الرضا عن كذا الدروس والواجب كمالا لا غير ما لان قول الكتاب
وهو غير واجب وبذلك يظهر الفرق بين البذل او البذل فانه اباة كغيرها الا ان يقع ولا فرق بين بذل الكتاب
ليجوز في الصيغة في فنيش عليه فليجوز بعض احوال انما انما عن الفرض لتحقيق شرط الوجوب
يشترط مع ذلك كونه وجودا ما يجوز به عياله الواجب الفقرة الى عين رجوعه والمراد بها
ما لم الكسوة ونحوها حيث يتجول اليها ويعتبر فيها اقصى حسب حاجتهم وفي وجوب استنابة الممنوع
منها بشرط تغلبه بكنها مرض او عذر فلو كان والمراد من صحيح عن علي عليه السلام في ذلك حيث
المرشي لم يمتح ولم يطبق من كبره ان يحجز رجلا في فتح عنه وغيره من الاسباب والقول المأخوذ من الوجوب لفقد
شرط الذر هو الاستطاعة وهو ممنوع وموضع الخلاف اذا عرض المانع قبل استقرار الوجوب والاحكام
قولا واحدا هل يشترط في وجوب الاستنابة الياس من البرام تحت طيات او ان لم تكن مع عدم الياس
فورا بظن المراد من الثاني في الاول قوة فنجب الفورية كالاصل حيث تجب في ان اتم العذر اجرا
ولو نال العذر والكنس في فنيش ثانيا او كان قد يأس منه لتحقيق الاستطاعة وواقع فانية
انما وجب للنظر والام بحسب لوقوعه قبل شرط الوجوب ولا يشترط في الوجوب كونه زيادة على
تقدم الرجوع الى كفاية من صناعة او حرف او صناعة او فنيش نحو ما على الاقوى علما بمهم من قدي

نیز تداو هو المشهور بین المتقدمین از ادایه الجبال هیچ است می و هر لاندل علی مظلومهم و انما تدل علی اعتبار المونة

ذاهبا وعائدا وموتة عيا لكذلك ولا شبهة فيه وكذا لا تشترط في المرأة تمسحاً بالمحرم وهو من الزنج

او من کفریم فکانه علیها تو باینست اورضاع او مصاهره وان لم یکن فی سما ان لم یستدل الی امریکه من کفری

ظن السلامة بعدم الخوف من البضع او العزس تركه وان لم يحمد الظن به باطل العذر النفس ووقا لا يتم

الدردن و مع ام حبه اليه شرف في الوجوب عليها سفيره معها ولا يجب عليه ايها السهر تعالى لا بخبره واليه

فَيَكُونُ خَبْرًا مَسْمُوعًا لَهَا وَلِوَادِعِ النُّجُوجِ الْخَوْفِ عَلَيْهَا إِذْ عَدِمَ مَانِسَتَهَا وَكَثُرَتْ غُلَمَاتُهَا كَالْمَلِيعِ الْقَنِينَةِ

ومع فقهه تقدم قولها وفي اليمين نظر من أنها لو انقضت نفقة ففقرت الدروس عدمه ولحق منعها لطلبها

عمق غنقه و حکم منبر علی الظاهر و المستطیع فی شرح بهیج مستکفا ای مشکفاً غیر زائد و در این توجیه شرط

الوجوب هو الاستدانة بخلاف ما لو تكلفه غير المستطيع والحق مشيا الفضل منه كروبا الا ان النصف

س العبادۃ بالركوب افضل فهدج الحسن ع ما شي امر ارايل انما خمس وعشرون حجة ومليرون

رواه الشيخ في التهذيب لم يذكر في الدرر وغيره والمحال لتساق بين يديه وهو اعلم بسنة جدّه علم غفر

ولان انكر مشي وفضل الاعمال حمزنا و قيل الكرية انفسد مطلقا تاسيا بانفسه فقد حج راكب تلافيا فقد فرك راكبا

ولا نقولون بافضلية كذلك فيقران عذمتهم ورفع ايمان اجوار لا الافضلية والاقوال التفضيد احب مع الله

بإضعاف العباد من الدعاء والقرآن: وزعمهم ما يخشعون أعداءه المتعصبين الضعفاء كقولهم لا على المستنير نور الهدى

لا تدفع رد ما يشع عن النفس الفضل الطيبات وهو حسن والافق من حجة الاسلام وغيره من اعداء الاحرام
نفذت عنده

و رد دخول الحرم الغنماء عن الحج سواء است في أصل أم الحرم محرمة أم مملوكة كما لو كانت بين أحرار أم بين أحرار أم بين

ام العمرة ولا عليه جواز الداء ام على الانبوي حيث اخبر الانبياء الاستسابة في الكمال وقبله بحسب المذاهب كان

والا فطسوا ايسل ام لا ولو باب قبل ذلك وكان الحج قد استقر في دمه ما بان اجماعه من طريقه

من البلد فاولى بالتي هي من غير ان يسمع منه ومثله ما لو دلت القرائن على ارادته واعتبر الراي في الشك مع عدم
اجازة الوارثان لم يجر من البداهة براءه الا في المثل حيث يتعدى المقاس بغير من الاريد لو من البلد
حيث يتعدى من غير من معتدة الواجب في الواجب في المثل ولو جرح مسلم ثم امر بقتله بما دلت
الاسلام لم يعد حجة على الاقرب للمصدر الالهي ونحوه قيد بعد لاية الاجباط اولاً في الاسلام
ويستلزم بشارته بالموافاة عليه كما يشترط في ثواب الايمان ذلك ومنع عدم كونه للاية المتقدمة للمفكر بعد
الايمان وعكسه كما لا يبطر مجموع الحجج كذا بعضه مما لا يعتبر استدلالاً كما لا حرام ومن غير عليه لو اردت بعده ولو
جرح محالنا ثم استبصر لم يعد الا ان يخل بركن عندنا لا عندنا على ما فيه المصاهرة في الدروس معناه
الصلوة فبعد الاعتبار بصلتها صحيحة عندنا ولا عندنا ولا في خصوصية عن العتيد لا فرق بين من حكمه كغيره من فرق
المخالفين ونحوه في ظاهرها النص من الاغفال بالركن حجة قرآنية معناه عندنا لا المخالف في نوع الواجب المعبر
اعندنا وهدى الحكم بعدم الاعادة للصحة العتية في نفسها بناء على عدم اشتراط الايمان لم استقامت الجواب في
الذمة كما سلم الكافر قولان في النصوص ما يدل على الثاني فلم يوجب الاعادة للنفس وقد يحكى بنا على اشتراط
الايمان للمقتضى لنفسه والمشرط برونه وبخارجها انما استجب بطريق الجمع القول في حجج الاسباب
بالنذر وشبهه والنيابة لو نذر الحج واطلق كفت المرة مخيرة في النوع والوصف الا ان يبين احدها
فيقضي الاول مطلقاً والثاني اركاناً مشروعة كاشي والركوب في الجفاء ونحوه ولا يفرق في النذر
عن حجة الاسلام سواء وقع حال جوبها ام لا وسواء نذر بحجة الاسلام ام النذر ام هما لا خلاف
اسباب المقضي لتعدد اسباب وقيل القائل الشيخ ومن جهة ان نوعي حجة النذر اخرا عن
وحدة الاسلام على تقدير وجوبها ولا فلا استناد الى رواية حملة على نذر حجة الاسلام ولو قيد
نذره بحجة الاسلام فهي واحدة وهو حجة الاسلام وسياك بالندب بناء على جواز نذر الواجب بغير الحجة

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون
الاسلام حجة على من لم يسمع منه

بغير قول من يسمع منه
جاءت اعم من القول في
باعتبار المعنوي واللفظي
وعلموا ان الحجة في
ومن يسمع منه

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون
الاسلام حجة على من لم يسمع منه

الفريدة فيها وان كان فعلها غير الفريدة فلو لم يكن طريقا اجمع او بعضه ففني ما يشي لانها بالسنه ففني ثم ان
 كان السنه معينه فالعقده بمعناه المتعارف فيكون مع ذلك كفارة نسبه وان كانت مطلقه فالعقده بالسنه ففني
 ما يشي لان الكفارة وفي الدروس لو لم يكن بعضه ففني ما يشي ثم ان كان نسبه ففني ما يشي لانها بالسنه ففني
 بل شيئا ففني ما يشي لانها بالسنه ففني ما يشي لانها بالسنه ففني ما يشي لانها بالسنه ففني ما يشي لانها بالسنه
 ليس من العقده ولو لم يكن لطف الوفاء والواقع الممكنه وحيث جازا لركوب ساق بدنه حجب الوفاء
 الفيت ووجهه على هذا العبارة وانه حجب واستجابا على الاقوى اجمعا بين الادله وتردد في الدروس
 هذا كله مع انطلق نذر الحج كشيء او نذرهما لا على معرخله المشي هذا لان في الحج بحيث لا يريد الا جمعا
 والاسقاط الحج ايضا مع العجز عن المشي ويشترط في النايب في الحج البليغ والعقل والاعذار والخلو من
 حج واجب في العالم مع التمكن منه ولو مشيا حيث لا يشترط فيه الاستطاعه كما سترجح
 الاسلام ثم يذهب الى ان النايب في الحج لا يشترط فيه التمكن منه ولا المشي ولا النية في لو
 كان في عامه بغيره ففني ما يشي لانها بالسنه ففني ما يشي لانها بالسنه ففني ما يشي لانها بالسنه
 في ذلك العام للمعجز وان كان ثابتا في الذمه كمن يراعي في حوازا استنا بانه ضيق الوقت بحيث لا يجد
 الاستطاعه ففني ما يشي لانها بالسنه ففني ما يشي لانها بالسنه ففني ما يشي لانها بالسنه
 حج الاسلام بغيره ففني ما يشي لانها بالسنه ففني ما يشي لانها بالسنه ففني ما يشي لانها بالسنه
 عباده انما لف في الاعتراف الايمان بهما وهو الاقوى في الدروس على صحة نيابة غيره للمعجز بغيره
 بغيره ففني ما يشي لانها بالسنه ففني ما يشي لانها بالسنه ففني ما يشي لانها بالسنه
 ان يكون ابالا لئلا يسهل ان عدل الارب للام فيصح ان كان نصيبا واستمر في الدروس اختصاص
 المنع بان صرح بغيره لئلا يسهل الارب لاجود الاول له رواية واشهره ومنه بعض الناس بطلت في الثاني

سوره الكافى
 سوره الكافى

الم قال بالسنه

سوره الكافى

العبادات به وجوبها اذ لم يبينها وليست طليعة النيابة بان يقتضيه كونها باو لا بان ذلك انما يقتضيان
من يوجب نيته على اعتبارها بقوله وتعين المنوع عنه قصد اني نية كل فعل يقتضيه البيا ولو اشر اليه في عين
المنوع عنه بان يزيله عن مكانه لان ذلك لا يتلزم اليه في ذاته ولا يستحق التعلق به لولا ان مقتضى التعلق
تعيينه لفظا عند باقي الالفاظ في الموطر كما يقتضيه الالفاظ في عينه من قبل الغيوب في حيزها ان كان
مفعولها في نياتي عنه وهذا انما يرجع عن النية لعدم علمها بالبعد ما وشرأذ منه ان يزيله الرب عن حيزها
انه الموقوف على ان كانت شغور لومات النيب محض بعد دخول الحيز من قبل الموت لا الهرام وان
خرج منه من الحرام بعد دخوله من قبل الخروج من الحرام انما كانت بين الحيزين الا انه لا يزيله
لفرضه الموت في حاله كونه محمولا بالانحياز بالاحرام ودخول الحرام ثمهما لصدق البعد بعد ما ولو لم يزل
منه حاله ممنوعة ولو مات قبل ذلك لم يكن قد حرم من الحرام لان الحيز من قبل الموت لا يزيله الرب
الاجرة استعيد من الاجرة بالنسبة الى حيزه من الحرام استعيد عليه ان كان الاستيعار على حيز
خاصة او مطلقا وكان مؤثرا بعد الاحرام استحق بنبهته الى التعلق بالاحرام وان كان عليه على الزمان استحق
الذي يوجب الاحرام واستعيد الباقى ان كان عليه ما على الموت فنبهته الى الجميع وان كان مؤثرا قبل الاحرام
فقر الاولين لا يستحق شيئا وفي الاخيرين نبهته ما قطع من المسافة الى الحيز من حيث استعيد عليه انما هو استحق
مع الاطلاق من حيث ما فعل من الذناب الى المجموع منه وما فعل في الحيز والعود كما انما استعيد عليه جماعة فغيره لا ينعف
لان مفهوم الحيز لا يتناول غير المجموع لكونه من افعال الجماعة دون الذناب اليه وان فعله بقدره مقتضى التواب
والعود اليه لا يزيله في الحقيقة ولا ما يوقف عليه ما يوجب على الاجير الا انما يباشر عليه من
نوع الحيز وصفه حتى الطلاق مع الغرض في عينه الطريق بالتيهين معبر انما لا يتعين به الا مع الغرض
المقتضى التوبة كمنه فبما حيث يكون داخل في الالبسة لا يستأجره زيادة التواب او بعد من ذل الاحرام

في كل حيز من الحيزين
الاحرام والحرمان
فان كان الحيز من قبل الموت
لا يزيله الرب عن حيزها
لان مقتضى التعلق به
تعيينه لفظا عند باقي الالفاظ
في الموطر كما يقتضيه الالفاظ
في عينه من قبل الغيوب
في حيزها ان كان
مفعولها في نياتي عنه
وهذا انما يرجع عن النية
لعدم علمها بالبعد ما وشرأذ
منه ان يزيله الرب عن حيزها
انه الموقوف على ان كانت
شغور لومات النيب محض بعد
دخول الحيز من قبل الموت
لا الهرام وان خرج منه من
الحرام بعد دخوله من قبل
الخروج من الحرام انما كانت
بين الحيزين الا انه لا يزيله
لفرضه الموت في حاله كونه
محمولا بالانحياز بالاحرام
ودخول الحرام ثمهما لصدق
البعد بعد ما ولو لم يزل
منه حاله ممنوعة ولو مات
قبل ذلك لم يكن قد حرم من
الحرام لان الحيز من قبل
الموت لا يزيله الرب
الاجرة استعيد من الاجرة
بالنسبة الى حيزه من الحرام
استعيد عليه ان كان
الاستيعار على حيز خاص
او مطلقا وكان مؤثرا
بعد الاحرام استحق
بنبهته الى التعلق بالاحرام
وان كان عليه على الزمان
استحق الذي يوجب الاحرام
واستعيد الباقى ان كان
عليه ما على الموت فنبهته
الى الجميع وان كان مؤثرا
قبل الاحرام فقر الاولين
لا يستحق شيئا وفي الاخيرين
نبهته ما قطع من المسافة
الى الحيز من حيث استعيد
عليه انما هو استحق مع
الاطلاق من حيث ما فعل
من الذناب الى المجموع منه
وما فعل في الحيز والعود
كما انما استعيد عليه جماعة
فغيره لا ينعف لان مفهوم
الحيز لا يتناول غير المجموع
لكونه من افعال الجماعة
دون الذناب اليه وان فعله
بقدره مقتضى التواب والعود
اليه لا يزيله في الحقيقة
ولا ما يوقف عليه ما يوجب
على الاجير الا انما يباشر
عليه من نوع الحيز وصفه
حتى الطلاق مع الغرض في
عينه الطريق بالتيهين معبر
انما لا يتعين به الا مع الغرض
المقتضى التوبة كمنه فبما
حيث يكون داخل في الالبسة
لا يستأجره زيادة التواب
او بعد من ذل الاحرام

في كل حيز من الحيزين

في كل حيز من الحيزين

الطريق الى...

الطريق الى...

ولكن كونه في جوبه بكونه باشرطه مطلقا فلا يمس النوع كذلك لا مع الغرضين كغيره لان مقتضى مقتضى على الدعيه
 فمع اختلافه كونه في جوبه بكونه باشرطه مطلقا فلا يمس النوع كذلك لا مع الغرضين كغيره لان مقتضى مقتضى على الدعيه
 الافضل كونه في جوبه بكونه باشرطه مطلقا فلا يمس النوع كذلك لا مع الغرضين كغيره لان مقتضى مقتضى على الدعيه
 فان المسموع وغيره المسموع بالتحقيق بالعدول الى المفسد وغيره وانما يجوز اذا كان في المفسد
 بنفسه ولا يفرق في المقتضى المقتضى به وان كان في التفسير في موجهه انما لا يفرق بين حيث يبدل في المفسد
 مع جواز استحقاق جميع الاجرة ولا معه الاستحقاق في النوع شيئا وفي الطريق يستحق من استحقاق المفسد
 ما تركه المفسد ولا يجوز في المفسد لانه غير استحقاقه على المفسد وجماهير الرجوع عليه في المفسد
 وكذا القول في المفسد ويقع الحج على المفسد في جميع وان لم يستحق في الاجرة وليس له الاستحقاق
 مع الاذن له فيها صريحا فيكون له الاذن فيها كما يستحق من نفسه او الوكيل له مع الاذن له في المفسد
 في ذلك او ايقاع العقد معيدا بالاطلاق لا ايقاعه مطلقا فانه يقتضي المباشرة بنفسه المفسد
 بالاطلاق ان يستحق المفسد او غيره او ما يدعي عليه كان يستحقه لخصيص الحج على المفسد بالاجرة
 مطلقا ان يستحق المفسد فان هذا الاطلاق يقتضي مباشرته لا استنابته فيه حيث يجوز له الاستنابة
 رتبة في باب العدا وان لم يكن هو عدا ولا حج عن اثنين في عام واحد لان الحج وان تبدل في العدا
 عبادة واحدة فلا يقع عن اثنين هذا اذا كان الحج واجبا على كل واحد منهما او اريد ايقاعه على كل منهما بالو
 كان مندوبا واريد ايقاعه عنهما ايشتهر في ثوابه او واجبا عليهما كذلك بان يندرج الاشتهر في الحج
 يستبان فيه كذلك في الظاهر المقتضى في العام الواحد عنهما وانما المفسد في الدروس وعلى تقدير المنع لو
 فعليه ان لم يقع عنهما لا عنه اما استنباطه لعمري او حجة مفردة وعمرة مفردة في عدم المنع ولو
 استأجره لعام واحد فسبق امداهما بالاجرة صحح بكونه بعد الحق وان اقرنا بالاجرة

الشيخ في جوبه بكونه باشرطه مطلقا فلا يمس النوع كذلك لا مع الغرضين كغيره لان مقتضى مقتضى على الدعيه
 فمع اختلافه كونه في جوبه بكونه باشرطه مطلقا فلا يمس النوع كذلك لا مع الغرضين كغيره لان مقتضى مقتضى على الدعيه

الشيخ في جوبه بكونه باشرطه مطلقا فلا يمس النوع كذلك لا مع الغرضين كغيره لان مقتضى مقتضى على الدعيه
 فمع اختلافه كونه في جوبه بكونه باشرطه مطلقا فلا يمس النوع كذلك لا مع الغرضين كغيره لان مقتضى مقتضى على الدعيه

معاً فقبلها أو وكل واحد منهما أن شرأ وكما أن لا شأن بوقوع صفة واحدة عنهما بطلان الاستدلال بالترجيح من غير مرجح
ومثله الاستدلال بالملق لا مقصود التعميد لما لو اختلف زمانا لا يقع صحيح وان التعلق بالعدان لا
منع فورية المتأخر أو إمكان استنباطه من غير مقتضى يجوزنا لثابت في بعض الحجج التعميد بالسياسة كالمطو
اركتبة والسعي والرمي لا الامرام والوقوف والخلق البيت من مع العجز عن مباشرتها بنفسه
او من غير مقتضى ولو علم ان الطيات او غيرهما في الحاق الجفص به فيما يقع في الطهارة ومدة حكم الاكثر بعد الوضوء
غير النوع لو قدر ان كمال ذلك ولو امكن حمل في المطو والسود وجب عليه في سنة واحدة وحيث لم يلبسها لم يوبأه
الا ان ليست جرة للحملا في طوافه او مطلقا فلا يحسب للحامل لان الحركه مع الاطلاق قد صار مستحقة عليه
لغيره فلا يجوز فيه الى نفسه وقصده في الدروس على شرط الاول وكفاية الاحكام اللازمة لسبب الاجرة
موجبها في حال الاجير لا المستناب لان على سبب كفاية تملكه في الاجرة ولو افسد حجه
قضى في العام القابل لوجوبه بسبب انساها وان كانت معينة بذلك العام والا قرب بالاجراء غرضه
استاجر عليه بناء على النسخ الاولى فرضه القضا عقوبة ويملك الاجرة لعدم الاضلال بالمعين ولو افسد حجه
في المطلق وجبه عدم الاجراء في المعينة بناء على النسخ الثانية فرضه عدم الاضلال بالمستطوع كذا في المطلق
ما اختاره المقسم في الدروس من ان اخيرا لعلة الاولى لا العذر او حسب عدم التاجر بناء على ان
الاطلاق يقتضي التعميد فكونه كالمعينة فاذا جعلنا الثانية فرضه كان كاخير المطلق فلا يخبر في الاستحقاق
والمروي في حصة زواره ان الاولى فرضه والثانية عقوبة وتسيتهاج فاسده مجاز وموالي في التاميم
لكن الرواية معقولة ولو لم يعين بالكل القول بان الثانية فرضه اوضح كما ذهب اليه ابن ادريس في التاميم
في التواعد غريبان وحشي باطله قضا الفاسدة في السنة الثانية والحج عن الثانية بعد ذلك هو ترجيح
الاعتبار بين الثانية لنسخ تكون العقوبة هو الاولى فيكون الثانية فرضه فلا وجه لثالثه ولكنه من غير علم

المراد من قوله لا مقصود التعميد لما لو اختلف زمانا لا يقع صحيح وان التعلق بالعدان لا يمنع فورية المتأخر أو إمكان استنباطه من غير مقتضى يجوزنا لثابت في بعض الحجج التعميد بالسياسة كالمطو

انما هذا الحكم في النسخ الاول والثاني غير عقوبة لانه على كل حال لا يجوز اخذ فرضه او استحقاقه في النسخ الثاني
وهو شرط الاضلال في جرة لعدم كونه معينة في حقه فيكون النسخ الثاني في النسخ الاول لا يفسد الحكم ولا يوجب
الاول في العقوبة لا يوجب جرة لعدم كونه معينة في حقه فيكون النسخ الثاني في النسخ الاول لا يفسد الحكم ولا يوجب
كقولنا في فرضه لا يوجب جرة لعدم كونه معينة في حقه فيكون النسخ الثاني في النسخ الاول لا يفسد الحكم ولا يوجب
او على انه لو ادعى ان النسخ الثاني في النسخ الاول لا يوجب جرة لعدم كونه معينة في حقه فيكون النسخ الثاني في النسخ الاول لا يفسد الحكم ولا يوجب
في الدروس من ان اجرة عدم كونه معينة في حقه فيكون النسخ الثاني في النسخ الاول لا يفسد الحكم ولا يوجب
فرضه من غير معين كذا في النسخ الثاني في النسخ الاول لا يفسد الحكم ولا يوجب
ويكون الثانية فرضه لا يوجب جرة لعدم كونه معينة في حقه فيكون النسخ الثاني في النسخ الاول لا يفسد الحكم ولا يوجب

المثل في الوجه والاعتبار الزيادة من المثل مع عدم اجازة الوارث ولا يجب على الزايد القبول فان اتفق
طلب الزيادة لم يجب اجابته ثم يستاجر غيره بالتدبير لم يعلم ارادة تخصيصه به والافادة المثل ان لم ترد عنه او
يعلم ارادته فمقتضى ما قلناه بالقدرا ومطلقا ولو علم ان المثل من غير قصد اعطى اجرة المثل من غير قصد
مقتضى ان اتفق المثل او مطلقا استوجبه غيره ان لم يعلم ارادة التخصيص وان سقط ولو علم ان لكل سنة
قدرا مفضلا كالف ومجمل كالحلستان وقصر كل من الثانية فان لم تسع الثانية فالثالثة
ما يتم اجرة المثل ولو تجر وصره الباقي مع ما بعد ذلك كذا وكذا في ذلك وفيه ففقد منها ففقد
اصلا ففقد ما الى الورثة او صرنا في وجه البر وجهان اجمد هما الاول ان كان القدر موراثة او الثاني
ان كان طارا يار الوجهان اتيان فيما لو قصر المعين لجهة واحدة او قصر بالاجمع عن غير الوجهين ولو كان
او جبر ان اصبحت وقت اخذ وجهين في الامرين ولو لم يرد المعين السنة عن اجرة جهة ولم يكن معقدا لوجه
حجبت عن مرتين نصف عدلان وسع في عام واحد من اثنين نصف عدلان ولا يفرق بينهما معاني في القدر
ونت واحد لعدم وجوب الترتيب بينهما بالصوم كمال الصلوة ولو فسد عن واحد ففقد ما بعده
كان والافقية ما عرفنا لودعي لان ان العالم باقناع الوارث من اخراج الحج الواجب عليه
ليستاجر عنه من حج او حج عنه هو نفسه وغيره لودعيه من الحقوق المالية من النسب بكماله وكمه
من الحقوق التي يخرج من اصل المال كركوه الخمس والكفارة والندى وكذا في غيرها من الامور ان ذلك
عليه حصر لودعيه الى الوارث اختيارا ضمنه لم يعلم البعض بغيره ان كان تخصيصه بغيره بغيره
وجوب الدفع اليهم والاد استاذ من يؤد مع الامكان ولا يسقط المراد بالعلم منها شيئا فان
لمستند الى القرائن وفي اعتبار الحج من المبدأ او المقياس ما هو ولو كان عليه حجتان احداهما بغير
يجب اخراجها من زاد اذا اصح انها من الاصل لا شرة كما في كونها حقا وجبا بالياتها

هذا الوجه من الوجهين
الوجهين من الوجهين
الوجهين من الوجهين
الوجهين من الوجهين

لا يفرق بينهما معاني في القدر
لا يفرق بينهما معاني في القدر
لا يفرق بينهما معاني في القدر
لا يفرق بينهما معاني في القدر

هذا الوجه من الوجهين
الوجهين من الوجهين
الوجهين من الوجهين
الوجهين من الوجهين

هذا هو الوجه الثاني في بيان
أنه لا يثبت في الحج والعمرة
الاعتناء بالوقت في غير مكة
والأماكن المشرفة

اعتبر بعده بأشهره من أجل أن فيه والاربعين على كونها موزعة على اجابات الاربع فخص كل واحد
اشترطه وسد القدرين من عماره مكة الى منزله وتخيلا الى مبداه مع عدم سعتها جدا والامثلة وكذا في هذا النوع
من تسمية لثبته على حجة ناولها بالتمتع كذا في عمرته انما هي مفردة نية وقيل ان افراد
والشركاء في ما خیر العمرة على الحج. فلهذا لا يفرق بين الحج والعمرة في عقد العزم بين الهدى والنية الا ان
يكون في الحج والعمرة نية واحدة فلا يكتفى بالقيام بالعمرة مع سوق الهدى والمشور الاول
وهو ان كل واحد منهما فرض من نقص عن ذلك المقدار على المسافر بخلاف النية عين والقرآن يقتضي
ولو اطلق النافذ وشبهه للتحجير في مكة كان ام انما وكذا في تحجير من حج نداء للتمتع
افضل مطلقا وان حج الف والفا وليس لمن تعين عليه نوع بالاصالة او العارض العدواني
غيره على الاصح علانها لاية وسر الرواية وعليه لا كثر القول الا في حوزة التمتع للمكاتب بروايات
عملها الصادرة بطلان اجماع اهل ان في نوافذ غير التمتع اذ انما لا الصلابة استثناء من عدم حوزة العدا
مطلقا بتحقيق ضرورة التمتع بخلاف الحيز المتقدم على طواف العمرة بحيث انما اختار في عرفه قبل
او تختلف عن الفقه الى عرفه حيث يحتاج اليها وخوفه من دخول مكة قبل الوقت للعبادة ونحوه وضرورة ان
يكون الحيز من غير التمتع مع عدم إمكان تأخير العمرة الى ان يظهر خوف عدو بعده وفوت حجة
ولا يقع وفي نسخة البيع الاحرام بالحج بجميع انواعه وضرورة التمتع الا في الشهر الحج شوال وفي نسخة
وفي نسخة على صديقك باقي الدنيا سكنت وقتها ومن ثم ذهب بعضهم الى ان الشهر الحج الشهران وسع
منه في الحج لغوات اختياره في ارضه بعد ما وقفت على مكان ادراك الحج في الشهرين ادراك الشهر
ومع حيث لا يكون فوات عرفه اختيارا ومن جعلها لثبته نظر الى كونها ظرفا زمانيا لثبوتها في
في اجلة وفي حجة الحج أشهر البضعة اجمع في الاية ارشاد الى ترجيح ذلك لظهور النزاع فنظر في

هذا هو الوجه الثالث في بيان
أنه لا يثبت في الحج والعمرة
الاعتناء بالوقت في غير مكة
والأماكن المشرفة

هذا هو الوجه الرابع في بيان
أنه لا يثبت في الحج والعمرة
الاعتناء بالوقت في غير مكة
والأماكن المشرفة

العمرة المفردة ووقتها مجموع أيام سنة ويشترط في التمتع جمع الحج والعمرة لعام واحد ولو أخرجه عن سنتها
 سارت مفردة فيتعين عليها بطرف النساء أما سببها فلا يغير طأيقا عنها في سنة في أشهر رمضان للشيخ
 اعتبر في القرآن التمتع والأحرام بالحج له اختلفت من مكة من أي موضع شئت منها وأفضالها
 المسجد الحرام ثم لا يفتقد منه المقام أو تحت الميزاب بخير منها ومن ههنا وفيما في الغسل في الدار
 الأقرب لغير غايه المقام أفضل من الحج تحت الميزاب وكذا في الحرم والاحترام التمتع لغيرها أرغركم بها
 الأعم التعمير المحقق بتعدد الوصول إليها ابتداء وتعدد العود إليها مع تركه بها لسيان أو جهلا لا عدا
 ولا فرق بين مروره على أحد الموضعين وعدمه ولا تكسب عبدة التمتع وضاق الوقت عن إتمام العمرة
 قبل الكمال أو إذا كان الحج يحض أو نفاس أو عذر مانع عن الكمال نحو ما تردد بالنية في التمتع
 بها الحج الأفراد والكاملين بناء على ذلك الأحكام والى بالعمرة المفردة من بعد الكمال الحج وأجزائه
 رخصة كالحج ولو تعدل ابتداء العدة وإذا تعدل من الأفراد وتيسر إلى التمتع للمفردة أو اختيارا في الكمال
 فيه نية العدول عند إرادته فقد الانتقال إلى السكك المخصوصة مقربا ويشترط في حج الأفراد النية
 والمراد بها نية الأحرام بهذه المخصوصة في هذا الكمال غير غفلة عن الأحكام كما يستوعب نية النيات فيها
 ووجه تخصيصه بالركن الأعظم يستمراره ومما جبهه لأكثر الأفعال وكثرة أفعالها أحكامه فيكون كتحقيق عبادة
 علم النية لأن أو طعن في تفسيرها كركن المحرمات المذكورة لا يخرج عنها إذا لا يعتبر استقامته ولكن إن يريد نية
 الحج جملة ونية الخروج من المنزل كما ذكره بعض الأصحاب في وجوبها نظرا قرب العدم والذراخه المسم في
 الدروس الأولى وأحرامها من الميقات وهو أحد أسس الالتماس في حكمها أو من دونه إلى الله
 أن كانت أقرب من الميقات إلى عذات اعتبر القرب إلى عذات لأن الحج بعد الإكمال من الميقات
 لا يتعلق الغرض فيه بغير عذات بخلاف العمرة فإن مقصدها بعد الأحرام مكنه فيغفر اعتبار القرب فيها

الى كثره ولكن لم يذكر: بنا وفي الدرر من اطلاق القرب وكذا اطلاق جماعة المصحح في الاخبار الكثير هو
 القرب الى كثره مطلقا للمدعيين وللمكان باذكرة منها متوجهها وما اعتبره المصنف من اعيان القرب الى
 عرفات فاعلم كثره يجوز من غير ان يكون دور يتم اقرب من الميقات اليها وما اعتبره كثره فاعلم كثره لان
 الاقربية لا يتم لاقتضاها المغيرة منها ولو كان المنزل مساويا للميقات احرم منه ولو كان محجورا لم يكن
 يستحق خراج الى احد المواقيت وبعد ههنا ويظهر في القران ذلك المذكور في حج الافراد
 ويزيد عقده الاحرام لسياق الهدى واستعاره بشق من حجاب الجبال والظلمة به ان
 كان بدنه وتقليده اكان الهدى غيرها ارغوا البذرة بان يعلق في رقبته بغلا قد صلى
 فيقولوا فله ولو قلنا لا بل بل اشعارا جازما بل يجوز لمن حج نذرا بمفرد العدول في
 عمرة التمتع اختيار او هذه من المتعة التي ذكرها الثاني لكن لا يلي بعد طواف وسعيه لانه محمل
 من العمرة في التلبية عاقدة الاحرام فتيقن ان ولان عمرة التمتع لا تلبية فيها بعد دخول مكة فلو لم يكن بعد
 نطقت متعة التمتع لكانت على حجة اسبق لرواية اخرى بان عارضا ان يركب ولا ان العدول كان
 مشروطا بعد التلبية ولا ينافي ذلك العلو في السمع لوجوه ارتقاء بها للمفرد على الوقوف واحكام بذلك المشهور
 وان كان مستند ما خرج من شئ وقيل ان اذ ليس لا اعتبارا بالنية اطراف الرواية وعلا
 باحكام الشرب من جواز التمتع بالنسبة ذكر لا اثر في المنع ولا يجوز العدول للقارن بتسليمه
 حيث لا حجة لكونه نازرا وامر من لم يسبق الهدى بالعدول وقيل لا يختص جواز العدول بالافراد المندوس
 بل يجوز العدول عن الحج الواجب ايضا سواء كان متعينا ام مجبرا عليه وبه غير كذا في مطلق
 وز المنزلة ليست وبه عموم الاخبار والدلالة على جوازها انما هي من لم يسبق من المصاحبة
 من غير تقييد يكون العدول عنه مندوبا او غير مندوب وهو قولي كثره في سائر النسخ جواز العدول

انما كثره في التمتع او يستحب في نية ذلك
 خروج الى القيات اذا اراد حج الاسلام ولو كان كثره في ذلك
 خارج لكونه نذرا او غير نذري فله ان يدخل في ذلك
 مقيما في الحج او غير مقيما في القرب الى الافراد
 حج

في عمرة التمتع
 في عمرة التمتع

في عمرة التمتع
 في عمرة التمتع

مجلس تاسع
در بیان فضیلت علم و
تأثیر آن در سعادت و شقاوت
انسان

عمل العبد اختياراً وعدم جواز ابتداءه بأكمال الاستعداد اول الامر بما تأم الحج والعمرة لله من غير قصد
 الاصاب باذا لم يتيسر على الفرد وتيسر كما لم يدور الواجب المنجز جميعاً بين ذلك الجواز مطلقاً
 واداء اختصاص كل قوم من غير دهور الى المنع نقل كجواز العدول عن الفرد الى التمتع لانه
 للعاين والمفرد اذا دخل مكة الطواف السعي المنفرد جواز مطلقاً اما الواجب والندب
 يكمل كونه ذلك على وجه التحيز للاطلاق والترديد يمنع بعضهم عن تقديم الواجب الاول مخاره في الدرر والعلية
 مختص بطواف الحج دون طواف النسيان يجوز تقديمه بالنسبة لكونه كخوف الحيف المتأخر وكذا يجوز لها تقديمه
 طواف يجوز تقديمه كما يدل عليه قوله لكن تجد ان التلبس عقيب صلوة الطواف بعقدان بها الاكلام
 لانه يحل فلا يركبها احلا على الاشهر المنصوص بالارضية وقيل لا يحل ان الالبسة في الدرر جعلها
 اولى على المشهور غير الفورية بها عقيباً ولا يغتفر الى اعادة نية الاحرام بناء على ما ذكره المصنف من التلبس كغيره
 الاحرام لا تعتبر دونها لعدم التلبس بذلك بل الطلاق هذا دليل على ضعف ذلك ولو اخذ بالتلبس صار
 عمرة وتلتبعا ولا يجزى عن فرضهما لانه عدول اختيارى واحترز بهما عن التمتع فلا يجوز له تقديمهما على التمتع
 اختياراً ويجوز مع الاضطرار كخوف الحيف المتأخر وخوف فحش علة التلبس لاطلاق النص في جواز طواف ندياً
 وجهان ان قصد علة التلبس كغيره لو بعد المكي عن الميقات ثم حج على ميقات احرم منه وجوباً
 لانه مما سميته بسبب عروته كغيره من اهل الموقفة اذ امر بغير ميقاته وان كان ميقاته دورية اهلها ولو كان
 له منزلان كبكة في حكمها قرن او افراد ولو تساوى في الاقامة تخير في الانواع الثلاثة هذا اذا لم يحصل
 ان مئة بكبة ما يوجب اتقان حكمه كما لو اقام بمزلة الانا في ثلث سنين وبكبة سنين متواليين حصلت
 الاستقامة فيها فانه خرج من حكمه وان كانت اقامته في الانا في اكثر من مائة ولا فرق في الاقامة
 بين ما وقع منها حال التكليف وغيره ولا بين ما اتم الصلوة فيها وغيره ولا بين الاختيارية والاضطرارية

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان المنيح لا يشترط له ان يكون له مال في وقت المنح بل يشترط له ان يكون له مال في وقت القبض

ولا يبين المنزلة الملوكة عينا ومنفعة والمقصود بالملوك هي المنزلة ليس من ماله في وقت القبض
لاطلاق النفس في ذلك كذا ومسا في السفر الى مكة لا يشترط عليه ان يكون له مال في وقت المنح بل يشترط له ان يكون له مال في وقت القبض
الاستقاة منه ولو كانت له في وقت المنح والمجاورة به بنية الا ان تامة على الدوام ولا معها من اهل
الافاق سنيين يلقط فريضته في الثالثة الى الافراد والقران وقبلها اربعة اشهر يتبعها
اذا تجددت الاستقاة في زمن الاقامة والاطمئنان في حقها وجب من الغرض والاستقاة تامة للغرض
فيها لم يكن كمال الاقامة بنية الدوام والا اعتبر من قبله ولو كان من الغرض بان تامة المكفي الا ان تامة
نية الدوام عند الغرض والاستقاة ان لم تسبق استقاة غيره كما مر كالمعينة في الاطلاق لا تامة
بل الى اخره ركة في الغرض لا فرق ايضا بين الاقامة زمنا وكيفية وغيره ولا بين الاقامة في الاطلاق
لاطلاق ولا يجب الهدى على غير المتمتع وان كان ثارنا لان هدر القران غير واجب ابتداء
وان تعين بعد الاشعار او التقليد للزيج وهو ارادى التمتع لنفسه كغيره من سبب الزيج وهو ارادى
من الطوفان السمر وغيرهما لا يجب ان لا تامة من الاحرام المبرمات على المشورة من اهل بيته
ولشيخه قول انه جبران وجعل له ما من الشعار واداره بالاكل منه يدل على الاول نظير الفدية فيما حرّم
بغير الميقات او غربة بعد المنع احرم من كونه يسيطر الهدى على جبران الحصول الغرض ويقرب ذلك ان
لوا حرم من كونه مخرج الى عرفات من غير ان يتر بالمقات وحال الهدى على القوليس وهو موضع نفاق
لا يجوز الجمع بين النسكين الحج والعمرة بنية واحدة سواء في ذلك القران وغيره على اشتهار
فيبطل كل منهما للنفس للعبادة كما لو نوى صلواتين طهرا للخلان حيث قال في حقه الحج فبطل
حيث جوز ذلك وجعل نفسه للقران مع سبق الهدى ولا ادخال احد هاهنا على الاخر بان يركب
الثاني قبل اكمال تحلل الاول وهو ان فراغ منه لا يخلو التحلل فيبطل الثاني ان كان عمرة مطلقا

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان المنيح لا يشترط له ان يكون له مال في وقت المنح بل يشترط له ان يكون له مال في وقت القبض

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان المنيح لا يشترط له ان يكون له مال في وقت المنح بل يشترط له ان يكون له مال في وقت القبض

خروا وقعها قبل البيت ثم ليلى البيت
 روى أبو كان الدخول حجاب العمة قبل السعي لها ولو كان بعد
 قبل القصير ثم هذه لك فالمرحى صحيح عن أبي بصير عن أبي عبد الله ^{عليه السلام} السعي على حجة مفردة بمعنى
 بطلان عمره المتمتع وصير ورثته بالأحرام قبل اكتمالها حجة مفردة فيكملها ثم يعتمر بعد عمة مفردة ونسبة إلى أبي
 يشعر بتوقفه في حكمه حيث نهى عن الأحرام الثاني وبوقوع فداؤه له في ادخل حج التمتع وعدم صلواته
 الزمان ان ادخل غيره فبطلان الاحرام ان سب مع الحج الرواية ليست صحيحة في ذلك لانه قال المتمتع اذا طاف
 وسعى ثم لم يبق قبل ان يعتمر ليس له تقصير وليس له متعة قال المصنف في الدروس يمكن حملها على تمتع عدل
 الافراد ثم لم يعتمر لانه روى التفسير بذلك في رواية اخرى في شرحه حملها على التمتع جميعا بينهما وحسنه
 عمارة المتضمنة ان من دخل في الحج قبل التقصير سبب الاشياء عليه حيث حكى بعضنا الثاني في الفداء مفردا لا
 يجوز في غيره فانه عدل اختيارى لم يأت بأمره على وجهه واجبا بل عامدا ولو كان ناسيا لم
 احرامه الثاني وحجبه ولا يلزمه تقصير التقصير لانه ليس بمزابل محلا ولا يستحب حبه لبشاة للرواية المروية
 على الاستحباب جمعها ولو كان الاحرام قبل اكتمال السعي بطلان ونسب اكتمال العمة واعلم انه لا يحتاج الى
 استثناء من تقديره عليه اتمام نسبه فانه يجوز الانتقال الى الاخر قبل اكتماله لان ذلك لا يغير ادخاله
 انتقالا وان كان المقصود قد استثناه في الدروس ^{الحج} المال في المواقف واصدا ميا
 وهو لغة الوقت المضروب ^{بالبعد} بالموضع المعين له والمراد بهذا الثاني لا يصح الاحرام قبل الميقات
 الا بالذم وشبهه من العهد اليמים اذا وقع الاحرام في اشهر الحج هذا شرط لا يشترط وقوعه
 فيها وهو الحج مطلقا وعمة التمتع ولو كانت عمة مفردة لم يشترط وقوع احرامها في اشهر الحج وانما
 سئلوا عنه فيصح تقديمه على الميقات بالذم مطلقا والقول بجواز تقديمه بالذم وشبهه اصح القولين
 واشهرهما وبه اخبار بعضها صحيح فلا يصح انكار بعض الاصحاب له استغناء المستند ولو خاف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ایک ماہوت شی
فہو اسم کی افواج
۱۱

في سنة ١٢٨٠ هـ
 وهو ما اذا كان لا يوافق في الاثر
 الى السنة التي هي منوط كون الدعوى قبل المضي
 السنة الا بالنسبة الى سنة ما اذا كان في اثنائها
 الدعوى في سنة واحدة او في سنتين او في اكثر من سنة
 في سنة واحدة او في سنتين او في اكثر من سنة

مريد الاعتناء في حجب تقصير جاز لا الاحرام قبل الميقات ايضا ليدرك فسيلا لا عمار في
رحب الذي يلى كج في الفضل يحصل بالامال فيه ان وسمت الافعال في غيره ولكن الاحرام في آخر جزء
من حجب تقريبا لا تحقيقا ولا يحجب عادة في كثير في الموضع في امج القولين لا مثال المقصود في الخبر انهم
يستحب خروجهم خلاف من ارجها ولا يجوز المكلف ان يتجاوز الميقات بغير احرام عدا ما استثنى
من المكرر ومن دخلها للقتال ولم يحسب تقاصدا كمن مرره على الميقات وتمر تجاوزه غير مؤثرا بغير احرام
فيجب الرجوع اليه مع الامكان فلو تعذر بطل نسك ان تولى اى تجاوزه بغير احرام عدا ما استثنى
ووجب عليه قضاءه وان لم يكن مستطيعا بترك سببه اراة الدخول فان ذلك هو حجب كل من ذكره
لرجوع قبل دخول الحرم فلا قضاء عليه وان اثم باخرا الاحرام والا يكتفى بتعمد ابل نسي او جهل او لم يكن
مكة ثم بدا القصد ما احرم من حيث امكن ولو دخل مكة معذورا ثم زال عذره بذكره وعلمه ونحوهما
خرج الى اداء المحل وهو ما خرج عن نسك احرم ان لم يكن الوصول الى الميقات فان تعذر الخروج
الى اداء المحل فممن موصفة مكة ولو امكن الرجوع الى الميقات وجب لانه الواجب بالامالة
واما انما غيره مقام الضرورة ومع امكان الرجوع اليه للضرورة ولو كان غير المكلف بالبلوغ والعقل والعق
بعد تجاوز الميقات فممن لا يريد نسك والمواقيت الروقته رسول الله صلى الله عليه واله الا ان ثم قال
هت الهن ومن اتى عليهن من غير الهن سته ذوا الحليفة يضيمن اى وفتح للام والهاء بعد الفاعل
فصل تصغير الحلف نفع اى اللام واحد الحلفاء وهو البناات المعروفه قاله ابو هريرة او تصغير الحلفه
وى اليهين لتي لفوم العرب به وذا سته اميال من المدينة والمراد الموضع الذي فيه مكة
وبه مسجد الشجرة والاحرام من الفضل واحوط للانس من قبل بل يتعين منه لتفسير ذوا الحليفة في بعض
الاجزاء وهو جامع بين المدينة والحجفة وهو في الاصل مدينة اجحف بها يلى على ثلث مائة من مكة

والشجرة طاع الله الخ افترضا من الميقات وقدره
على باطل ليس له ان افترضا الى ما

الاجزاء الى الجوفين

لشام وهو الآن لاهل مصر ويلمح اليه الملم وهو جبل من جبال تهامة لليمن وقرن المنازل في الشام
وسكون الرا وفي الصحاح ففتحها وان اوليسامنها وخطاوه فيها فان اوتى يمشي مشوب الى قرن بخرية
بطن من مراد وقرن جبل صغير ميقات للطائف والعقيق وهو واد طويل يزيد على مائة ميل للعراق
وافضل المسلع وهو اوله من جهة العراق وروى ان اوله دونه بسنة اميال ليس في ضبط المسلع شي
يعتمد عليه في قيل انه بسين واهي المصلتين واحد المسلع وهو المواضع العالية وبالحا المع لنسج الشابة
ثم يلحق في الفضا غنية وهي في وسط الوادي ثم ذات عرفت وهي اخره الى جهة المغرب وبعد ذلك
مكة مرحلتان فاصدا ان كعبه يلحق وقرن عنها وميقات حج التمتع مكة كما مروج الافراد منزلة لانه
اقرب الى عنات من الميقات معلقة لما عرفت من ان اقرب المواقف الى مكة مرحلتان وهي ثمانية و
اربعون ميلا ومرتبة مسقة فحاشه مكة كما سبق من ان مكان منزلة اقرب الى عنات فميقاته منزلة
وبشكل بان مكان زيادة منزله بالنسبة الى عرفه والمساواة في تعيين الميقات فيها وان لم يتفق ذلك مكة
وكل مسج على كاشي يميز بذر الحليفة فهو له وان لم يكن من البر ولو تعددت المواقف في الطريق الى
كذي الحليفة والحقيقة بطريق الذي احرم منها اولها مع الاختيار ومن ثانيا مع الاضطرار كمرشقة
معه التجريد وكشف الاسراء وضعف او حرا وبرد بحيث لا يتجدد ذلك عادة ولو عدل عن جبال الخير
الى الانخفاض راو لو اخر الى الاخر عدا ثم واجز من على الاقوى ولو حج على غيرة ميقات كفتة المحاذ
للميقات وبسبب سنة بالاضافة الى قصد مكة عن ان التفت ولو لم يجاز ميقاتا احرم من قدر شبة
ففيه المواقف وهو قدر بعد اقرب المواقف من مكة وهو مرحلتان كما سبق علما او ظنا في براد بحر
والعبارة اعم مما اعتبرناه لان المشترك بينهما يصدق بسببه وكانه اراد تمام المشترك ثم لم يثبت
الموافقة او استمر الاشتباه اجزا ولو تبين توقعه تقدمه قبل تنجزه اعاده وبعده او تبين تأخره و

ان كان الحج الى مكة من طريق مكة او من طريق المدينة او من طريق البصرة او من طريق الشام او من طريق الهند او من طريق الصين او من طريق غيرها فكل طريق من هذه الطرق هو طريق الحج الى مكة

لا يجوز ان يراد بالحج الى مكة ان يقام في مكة او في المدينة او في البصرة او في الشام او في الهند او في الصين او في غيرها فكل طريق من هذه الطرق هو طريق الحج الى مكة

الاجزاء

من المني لغيره وتعد لغيره المقتضى للاجزاء الف. ^{سواء كان من اعضاء} الاطلاق وهي الاحرام والطوائف
 والقصص وهذه الاربعة شتر في عمرة الافراد ولتستوعب وينيد في عمرة الافراد بعد التقصير طوعا
 النساء وكيفية الشاة الاول منها ان كان دون الباني ولم يذكر التلبية من الاطلاق كذا في الدرر النجاة
 لها بواجبات الاحرام كلبس ثوبه ويجوز فيها ان في العمرة لفردة الخلق محيرة بين التقصير لاني
 عمرة التمتع بل يتعين التقصير لتوفر الشعر في احرام المرتبطة بها ^{في الاحرام يستحب توفير شعر}
 الرأس لمن اراد الحج متقاربا وغيره من اوله في القعدة ما كد منه توفيره عند هلال ذي الحجة
 وقيل يجب التوفير في الاطلاق ومن اراد العمرة توفيره شهره واستكمال التظيف عند اراده الا
 بقص الاطفار واخذ الشارب ^{في ان كان} الاطلاء لما كانت رقبته من بدنه وان قرب العهد ولو سبق
 الاطلاء على يوم الاحرام اجزا في اصل سنة واذا كانت الحادة ففضل ما لم يمض خمسة عشر يوما فغيره
 والفضل بغيره وجوبه ومكانه الميقات ان كمنه ولو كان مسجد فغيره عرفا ووقت يوم الاحرام حيث
 لا يتخلل من غير شاة او اكمل ^{في ان كان} وتطيب لبس لا يكمل للبرء ولو كان عمدا لما فيه قدر في اوقات الصلاة
 التي يلبس ثوبه بعد وفي التيمم قد الماء بدل قول الشيخ لا بأس به وان جهل ما فذه وصلاة سنة
 الاحرام وهي ركعتان ثم اربع ثم ركعتان قبل الفريضة ان جمعها والاحرام عقيب فريضة الظهر
 او فريضة ان لم يتحقق الظهر ولو مقتضية ان لم يتحقق وقت فريضة موداة وكفي النافذة المذكورة عند
 عدم وقت الفريضة ولكن ذلك بعد ان سدر الثوبين ليحرم عقيبا منه بغيره او بغيره
 فيه اليه المشتملة على مستحضات من كونه احرام حج او عمرة تمتع او غيره اسلامي او من ذرية او غير ذلك
 مع القربة التزج غاية الفعل المتعبد به ويقارن بها قوله ليك اللهم ليل ليل ان الحمد والنعمة
 والملك لا اشر لك وقد اوجب الله وغيره اليه للتبعية ايضا وجعلوا مقدرة على التعبد به الاحرام

ليك

الاحكام الشرعية

ولو اخل بالقبيل او اخل به في مكة بكلمة من غير ان يخطو كذا يخرج من الحرم او لو فقد الامان من غير اعتبار بقاءه
 في الموضعين وينتخب للرجل بطلق الذكر دفع الصوت باللبسة حيث يحرم ان كان رجا بطريق
 بطريق المدينة او مطلقا بغيرها واذ اعلنت راحلة البقاء راكبا بطريق المدينة واذ اشرقت على الموضع
 وتسلم المزة وانشروا جهر حيث لا يسمع الا جهر وهذه البنية غير المعقولة الاحرام ان اعتبر بالمكان
 والاحراز العتد بها وهو من احوالها وليجدد عند مختلف الاحوال بكونه في حاله او في حاله
 وملاحة احد لقطعة وخصوصا بالاسفار وادبار الصلوات ويضاف اليها اللبسات المستحبة
 وهي ليكن في المعارج لبيكة ويقطعها المتمتع اذا شاهد بيوت مكة وحده عقبة المدينة
 ان دخل من اعلاها وعقبته بطريق من اسفلها والحاج الى زوال عرفة والمعمرة مفردة اذا
 دخل الحرم ان كان احرم بها من احد البوابة وان كان قد خرج لها من مكة الى خارج الحرم فادخلها
 بيوت مكة اذا لم يكون حرم بين احوالهم وموضع الاحرام مسافة والاشترائط بنية الاحرام
 متصلا بها بان يحل حيث حبسه لفظه ان روى الله في اريد التمتع بالعمرة الى الحج على ان يكون
 نيك ثم فان عرض لي شيئا يحبسني فحل حيث حبسني بعد ذلك الذي تدرت على الله ثم لم
 تنحج فعمرة احرم لك شعر وشري ولحم ودمي وعظمي ومخني وعصبي من النساء والاشياء القريب
 اتبعي بذلك وجهك والدار الافة ويكره الاحرام في الثياب السود بطلق الملونة بغير
 البياض كالحمر والاعصفر وشبهها وميداني الدروس بالمشبعة فلا يكره بغيره ولا يكره في البياض
 من العظم والنوم عليها النوم المحرم على الفرش المعصوفة بالسواد واللعن فوشبهه عن اذا
 والوسعة اذا كان الوسخ ابتداءا او عرض في ثناء الاحرام كره غسلها الا للنجاسة والمعلنة
 بالبناء للبهائم والشمس على لون اخر يخلو منها حال عليها ثوب المحرك من لونين او يبدل بطر

والله اعلم
بما فيه

والصنع ودخول المحام حالة الاحرام واثباته المندى بان يقول اليك لانه في مقام التبتة لانه
غيره فيها بل تحييه بغيره لا غلط كقولك يا سعد او يا سعدك والالتفات للمحرمة قلن صيد البنا
ومن بطر الجوان المحذ المتع بالاصالة ومن المحرم الثعلب والارنب والضب في البروع ولقنقذ والذئب والذئب
والعصاة فلا يحرم قدر الانعام وان تحشت ولا صيد الضبع والنمر والصغور وشبهها من حيوان البر
الفارة والحية ونحوهما ولا تحيض التحريم مباشرة قبلها بل تحرم الاعانة عليه ولو دلالة عليها واسارة
اليها باحد الاعضاء والخص من الدلالة ولا فرق في تحريمها على المحرم بين كون المدلول محرما ومحررا ولا بين
انخفاء الوضوح نعم لو كان المدلول عالما به كمن يشتم عليه زيادة انبعاث عليها فلا حكم لها وان اطلق المص
صيد البر مع كونه مباحا ذكره لاثباته واعتمادا على ما شتم من التحضيس ولا يحرم صيدا البحر
ما يبيض ويفرخ معا فانه لا اذا اختلف احدهما وان لازم الماء لبطو المتولد بين ابي وعنه
يتبع الاسم فان اتفقا عنه وكان متعافا فهو صيدان الحق باجتماعه والنساء بكل استمتاع من الجماع
ومقدمة حتى العقد والشهادة عليه واقامة وان تحملها محلا او كان العقد بين المحلين ولا
وهو استعدا المنزلة الجماع ولبس الخيط وان قلت انحيطة وشبهه مما كان طحا لدرع المنسوج
والهدى الممول كذلك وعقد الرداء وتخليد وزره ونحو ذلك دون عقد الارار ونحوه فانه جائز
يستثنى منه النسيان في معنى غيبته في مسطبة الطيب وهو جسم ذو الروح الطيبة المتينة المشتم غالبة غير
الرايين كالسك والعنبر والعفان وما اورد وخرج لعقيد الاتحاد لشم ما يطلب من الاكل والشراب والادوية
كما تفرغ والدارسني وسائر الاثار الطيبة فلا يحرم شتمه ولا يثبت للطيب كالموتج وخن وخن والعصفر
وانما يقصد شتمه النبات الطيب كالورد والياسمين ونور كيان والاقوى شتمه ايضا وعقيد المص في الدرر
وطاهره من التحريم واستثنى منه الشبج والخزامى والاذخر والعنبروم ان سميت رجا او شبهه بالاطلاق
درر رجا كيان جودى مريه

عقيد الرجب
كسوم رجب

انما يحرم انما منها اذا لم يترتب على تركها فمرفقة
وجوب عليه تنبيهها على عدم شتمه ليوافق حكمه في طهارة
ان لم يندفع الا بالشهادة جازية

لو رشح بالسكر الحار
برقع فينور عروق

الكلون فيخ الفخاض
من العليل منها الزعفران
لو كان عليل كونه باع
في

جواز
لو رشح بالسكر الحار
برقع فينور عروق

تبع شفة

لو رشح بالسكر الحار
برقع فينور عروق

على خلاف الشيخ حيث خصه بربوطة المسك العنبر والزعفران والورس في قول اخر له سبعة
العود والكافور واليافا ويستخرج الطيب بخلوق الكلبة واعطى في المسح والقبض من كبرياء الراجحة كنع
لو فعل ناشئ عليه غير الاثم بخلاف الطيب والاكحال بالسواد والمطيب كحل لافدية في الاول
والثاني من افراز الطيب والادهاان بمطيب وغيره اخبر بالاكفارة في غير المطيب من الاشياء
ويجوز اكل الدهن غير المطيب اجماعا وبمعدال وبقول الاوال الله وبل الله في سلق
اليمن وهو خيرة الدروس انما يحرم مع عدم اي جهة الا في شواظها اليه شاست حتى او فربا بلان لا توني
جواز ذلك في الكفارة والفوق في الكذب مطلقا والسباب للمسلم وتحريرها في الامور
وغيره ولكنه في الكفارة الصوم والاعتكاف والاكفارة في سور الاستغفار واللفظ في المراتب
الميم وبعد الهمة الف لافدية له واخراج الدم اختيارا ولو كجك تحب والسواك والافوي
انه لافدية له واحترز بالاختيار غير اخراجه لافدية له كقطر حرج وشق ذمار وحجبة وفصد عندها جة اليها
فتموز اجماعا وقلع الضرس والرواية به مجبولة من عدة من غير علم باجماعه فخصه مع اي جهة نعم كرم
جهة اخراج الدم ولكنه لافدية له في رواية ان فيه شاة وقص النظر بطلان ازالته او بغيره اختيارا
فلو كسر فلان الله والاقول في لافدية كغيره للرواية وازالة الشعر بخلق متفدية وغيره مع الا
فلو كسر كالموت في عينة جازا لانه ولا شئ عليه ولو كان ان ذى كبرته لم او قد مرز اليه ككسب
الغدا لانه محمد الموزى لانفسه والمعتبر ازالته بنفسه فلو كسر طجلة عليها شعر ناشئ في اشهر لانه يخرق
بالابانة وتنفية الرأس للرجل بثوب وغيره حتر بالطين واحنا والار تاس من عند سبعة
او مفضة نعم يستخرج عصا القرب وعصا البعداع وما يستتر منه بالسواد وفي ممدق اليد وجهان
وتقطع في التذكرة بجواز في الدروس جبر كراولي والاقوى الجواز للصبيحة وتبين عما والمراد بكراولها

رتب الشمر حقيقة أو حكما فلا إذا لم يستأمنه فلا للتحرير وتغطية الوجه أو بعضه للمرأة ولا
 تصدق باليد كالرأس ولا بالنوم عليه ويستثنى من الوجه ما يتم به استقرار الرأس للصلوة لأن مراعاة الاستبرأ
 أقوى وجوب الصلوة رسبق ويجوز لها سدال السباع المظروف أنهما بغير إصابتها وجهها على المشرك
 وبفسخ من غير اعتبار عدم الإصابتة ومعه لا يكتفى باللف بدخول الزيادة وتخيير الخشبي بين ولا يفتى الرجل
 والمرأة في غطاء الرأس أو الوجه ولو جمعت بينهما كفرت والفتاوى للمرأة وخصه مع دخولها تحت غطاء الوجه
 بقا للرواية والافهوك المستغنى عنه والحناء للزينة لا للستر سواء الرجل والمرأة والمرح فيها إلى العقد
 وكذا المحرم قبل الإحرام إذا بقي أثره عليه لم يشهد فيه للكرامة وإن كان المحرم أولى والتختم للزينة لا للستر
 والمرح فيها إلى العقد بغير لبس المرأة ما لم تعتده من العمل وإظهار المعتاد منه للزوج وغيره
 من المحارم وكذا يحرم عليه لبسه للزينة مطلقا والقول بالتحريم كذلك هو المشهور ولا فدية له سوى الاستغفار
 ولبس الخفين للرجل وما يستر ظفر قدميه مع تسمية لبس الظفر لبعض الظاهرة بجميع الأمايقف
 عليه لبس الخفين والتطيل للرجل إلى مخرج ساير ما يحرم ما زالا اجتماعا ولا يشيئا إذا أمرت بالمحرم ونحوه والمعتبر
 منه ما كان فوق راسه فلا يحرم أن يكون في ظفر الممهل عند ميض الشمس إلى أحد جانبيه واحترز بالرجل على المرأة والصبي
 يجوز لها الظفر أن يتألف بالصبغ على العليل ومنه يتجوز الحذر والبرد حيث يشق عليه بالاحتياط عادة فيجوز له أن يتركه
 لما يجب الفدية ولبس السلاح اختيارا في المشهور وإن ضعف دليله مع إجماعه إليه بإباح قطعها
 ولا فدية فيه مطلقا وقطع شجرة المحرم وحشيشة الأخضرين إلا إذا خروها نبت في ملكه و
 عودى المحالة بالفتح وهو البكرة الكبيرة التي يسقى بها على الأبدان الجوهري وفي نقدى الحكم إلى مطلق
 البكرة نظر من زور ودالفة محوصة وكذا فلكم على خلاف الأصل وشجر الفواكه ويحرم ذلك على المحدثين
 وإذا لم يذكر في الدرر كسر من محارم الإحرام وتقتل هو أم الجسد بالشد به جميع ثامه وهو رواية الجمل

هذا الحديث من سنن أبي داود
 في كتاب الطهارة
 عن عبد الله بن مسعود

هذا الحديث من سنن أبي داود
 في كتاب الطهارة
 عن عبد الله بن مسعود

في كل صلاة من ركعاتها

خطوة من بطل الطواف بينه وبين المقام حيث هو الآن مراعى لذلك النسبة من جميع الجهات ولو
خرج عنها ولو قليلا بطل وتحتسب المسافة من جهة الحجر من خارجها وان جعلناه خارجا من البيت والظاهر
بالمقام نفس النجاسة لا ما عليه البناء ترجيحاً للاستعمال الشرعي العرفي لو ثبت وادخل الحجر في
الطواف للمساواة لا ما عليه البيت بل قد روي أنه ليس من البيت وإن غلبت منه وإما الخروج من شى
آخر خارج الحجر فلا يعتبر جاعلاً من جهة جميع بدن عن البيت فلو دخل فيه في بابه حاله أو شى
شاذ روائه ولو خطوة أو مسجلاً من جهة شى بطل فلو أراد مسجلاً وقف حاله لكانت بقية جزء الطواف
غير خارج عنه وإكمال السبع من الحجر إلى شوط وعدم الزيادة عليها فيبطل إن تعدد ولو خطوة
ولو زاد سهواً فإن لم يكمل الشوط الشوط الثاني من تعيين القطع فإن زاد كما تقدم وإن بلغه تحريم
القطع وإكمال السبعين فيكون الثاني مستحباً وليقصد من صلاة الفريضة على كسبي أو غير صلاة الفريضة
والركعتان صلتا المقام حيث هو الآن أو أحد جانبيه وإنما يطلق فعلها خلفه تبعاً لبعض الأئمة
وقد اختلفوا في ذلك فاعتبر من خلفه وإضافته إليه أحد جانبيه في الألفية وفي الدرر فاعتدوا
المقام ولو لم يغيره فقام أو غيره صلى خلفاً أو أحد جانبيه والوسط والوسط واعتبر في نيته قصد الصلاة
انعاش مقرباً وإن ولي إضافة الأداة ويجوز تعدد صلوة الطواف المذكور حيث هو المسجد المقام
افضل وتواصل أربعاً سواء نزلت في الطواف لدونها بطل مطلقاً وإن كان لأخر مرة
أو دخول البيت أو صلوة فريضة من غير وقتها وبعد ذلك رتبة سباح القطع الضرورة وصلوة فريضة
نافلة بخلاف فوتها وقتها وحاجة مؤمن المطلقاً حيث يقضي كونه لم يحفظ موضع كيمه من العود
حذر من الزيادة والنقصان ولو شك في ذلك فبالأصل طواف في طوافه الفريضة أما النافلة فغيره
مطلقاً ويستأنف قبل بلوغ الأربعة مطلقاً وفي الدرر من أطلق البناء فيها مطلقاً ولو ذكر نقصان
في الركعة الأولى

رب يطهر البيت ذواته من النجاسة
والمسجد من النجاسة
والمسجد من النجاسة
والمسجد من النجاسة

توالى الصلوات في كل ركعة
الشركة من غير

الصلوة الأولى المذكورة
أو الثانية المذكورة
أو الثالثة المذكورة
أو الرابعة المذكورة

انحواس في آراء اسيحي تيرسب معتمد ويطلبه على التواضع والاعتدال
قبل اكمال اربع مستانفها وان كان بعده نبر عليه وان لم تجاوز نصف السبع فانه تابع للظواهر في البناء
والاستيفان ولو شك في العدة اى عدد الاشياء بعدد اربع فانه تابع للظواهر في البناء
مطلقا وفي الاشياء يبطل ان شك في النقصية كان مستكين كونه تاما او ناقصا او في عدد
الاشياء مع تحقق عدم الاكمال ويبنى على الاقل ان شك في الزيادة على السبع اذ تحقق كمالها بان
كان على الركن ولو كان قبل البطلان مطلقا كالنقصان لزم منه بين محذورين الاكمال المحتمل للزيادة
واقطع المحتمل للنقصية واما انفسه عليه بدون العذر جوعا الى شك في النقصان ولما نقل الطوب
فيبنى فيه على الاقل مطلقا سواء شك في الزيادة ام النقصان وسواء بلغ الركن ام لا هذا هو الا فضل
داو بنى على الاكثر حيث لا يستلزم الزيادة جازا لفيها كالعلوية والغسل قبل دخول مكة من غير مهمون
بالاطح او برفخ على فرسخ من مكة بطريق المدينة او غيرهما من مضغ اذ خرج من مكة من غير مهمون
مكة من اعلاما من عقبة المدينة لئلا يسر او في ذلك المدي في غيره حافيا ونفدي بديه بسكنية وهو عدل
في الحركة وقامر وهو الطائفة في الغسل احضار الباب والخشوع والدخول في باب بني شيبه
بطل هو الان في دافر المسجد بسبب سعيه بازاء الباب لم عند الاس طين بعد الدماء بالماثور
عند الباب والوقوف عند الحجر الاسود والدعاء فيه ارف في حالة الوقوف مستقبلا فيها يد
وفي الاث الطواف بالمنقول وقراء القدر مرونه كالدعاء والسكنية في الشئ بمجر الا
فيه طلاق في المشهور والرميل بفتح الميم وهو الاسراع في المشي مع تقارب الخفوات ودول الوثوب
والعدو ثلثا او هو الاول والمشي اربع ابقية الطواف على قول الشيخ في المبسوط في طواف
العدو مضافا انا اطلقه لان كلامه لان فيه واما يستعمل في القول به للرجل الصحيح دون المرأة ونحو
الرجل الاول

هذا هو الا فضل
داو بنى على الاكثر حيث لا يستلزم الزيادة جازا لفيها كالعلوية والغسل قبل دخول مكة من غير مهمون
بالاطح او برفخ على فرسخ من مكة بطريق المدينة او غيرهما من مضغ اذ خرج من مكة من غير مهمون
مكة من اعلاما من عقبة المدينة لئلا يسر او في ذلك المدي في غيره حافيا ونفدي بديه بسكنية وهو عدل
في الحركة وقامر وهو الطائفة في الغسل احضار الباب والخشوع والدخول في باب بني شيبه
بطل هو الان في دافر المسجد بسبب سعيه بازاء الباب لم عند الاس طين بعد الدماء بالماثور
عند الباب والوقوف عند الحجر الاسود والدعاء فيه ارف في حالة الوقوف مستقبلا فيها يد
وفي الاث الطواف بالمنقول وقراء القدر مرونه كالدعاء والسكنية في الشئ بمجر الا
فيه طلاق في المشهور والرميل بفتح الميم وهو الاسراع في المشي مع تقارب الخفوات ودول الوثوب
والعدو ثلثا او هو الاول والمشي اربع ابقية الطواف على قول الشيخ في المبسوط في طواف
العدو مضافا انا اطلقه لان كلامه لان فيه واما يستعمل في القول به للرجل الصحيح دون المرأة ونحو
الرجل الاول

في جميع اركانها

والجديد في طائفة لا يذوق غير ولا يذوق من ركب حركته ولا فرق بين اركانها وبين
وغيرها ولو ترك في الاشواط او بعضها لم يقصد استلام الحجر بالمكن من بدنه والاستلام بغيره
من السلم بالكلية من جهة من السلم او من السلم وهو التحية وقيل باليد من الملائكة وهي الدرع كانه
جنته وسلاحه وتقبيل مع الامكان واذا استلمه يده ثم قبلها والاشارة اليه ان تعذر او لم
ذلك في كل شوط واقله الفتح وانتم واستلام الاركان كلها كل ما مر به خصوص اليماني والعراقي
تقبيلها للتسوية واستلام المستجار في الشوط السابع وهو كذا الباب دون اركان اليماني بتقدير
والصالح البطلان بشرة في هذا الطوفان لا مكانه وتساوي السنة في غير من طوافه مما يقع
ولو من داخل الشارب والصالح شجرة الخلد باليد واليد او عدد ذنوبه عنده مفصلة
يكرر به بذنوبه في الاغفر بالله ان شاء الله رواده معاوية بن عمار عليه السلام في كل شوط
بان ثبت رجليه في ولا يتقدم بهما من غير ان يراه في الطوفان او يتساوى والدان من
البيت وان كانت خطا في اشارة القليلة على عزية ولو ارب زائد على الكثيره والكان تدور في
كل خطوة من الطوفان سبعون الف سنة ويمكن اجمع بين كثيره والانداني بتكثير الطوفان ويكره
الكلام في اثنا عشر غير الذكر والقرآن والدعاء والصلوة على النبي صلى الله عليه واله وادراكه في
دخول الذكر في كل طواف واجب ركن يبطل التمسك بتركه عند كغيره من الاركان الا
طواف النساء في جملها ولا يبطل تركه بان لا يمسك بتركه فيعود اليه وجوبا مع المكنة
والمنزلة ومع التعذر في الظاهر المراد به المشقة الكثيرة وانا للدروس ويحكم ارادة العجز عنه مستطفا
يستحب فيه وتحقيق البطلان بتركه عند اوجدها بخروج من الحج قبل فعله لانه كان طواف الحج مستطفا وفي عمره
بمضي وقت الطوفان الا على التمسك بالحج وفي المفردة المباحة للحج والمفردة غير المشكوك في كماله اختياره

الركن الذي هو في طوافه

الا عراض عنهم ولو نسى طواف النساء خرج من مكة جائز الاستنابة فيها اختيارا وان كان
 العود لكنه لو اتفق عوده لم يخرج الاستنابة اما لو تركه عمد او حب العود ليس مع الاستنابة ولا تحل له
 حشر العقد ولو كان امرأة محرم عليها مكث في الزوج على الامسح وحبها عند كراهة لو كان المحرم فيها من غير طواف
 النساء بعد اكمال الاربع جاز الاستنابة فيه كطواف النساء | يجمع تقديم طواف الحج وسعيه
 للمفرد وكذا القارن على الوقوف بعرفة اختيارا لكنه يجب ان التلبية عقب صلاة طواف كباره
 كذا يجوز تقديمها للمتعمع عند الضرورة كحرف الحنين والاعتبار ان فريضة عليه تجديد التلبية فيها طواف
 النساء لا يقدم لها ولا القارن الا الضرورة وهو ان طواف النساء واجب في كل سنة جبا
 كان ام عمرة على كل ناعل للنسك الا عمرة الفتح فلا يجب فيها واجبة فيها بعض الاصحاب
 وهو ضعيف ويشهد قوله كل ناعل المذكور الا بشرط الصغير والكبير من غير اعتبار على اجماع وعينه وهو كذلك الا ان
 الطلاق الوجوب على غير المكلف مجاز والمراد ان ثبت عليه ثم تركه لم يفسد له من ثبوتها بعد الطبع
 حتى يفعله او يفعله عنه وهو ما خرج من السعي فلو قدم عليه عمدا اعاده بعده وناسيا بخير زجا باع
 حرم بس البر طلة بضم الباء واطاء واسكان الراء وتشديد اللام المفقودة وبه تفسر نظرية
 كانت تبس في الطواف لما روي من النهي عنها معللا بانها من ذر البيوت وقيل والقيل بانها
 روى واستقر في الدرر المختص التحريم بموضع تحريم ستر الرأس كطواف العمرة لضعف سند التحريم
 وهو الا ترى ويكفي هذا النهي على الكراهة بث التعليل وعلى تقدير التحريم لا يخرج في سائر الطواف لان النهي ^{صف}
 خارج عنه وكذا الطواف لا يسب للمخيط ^{روى عن علي بن} بسبب ضعفه في امرأة نذرت الطواف
 على اربع يديها ورجليها ان عليها طوافين بالمعهود وعمل بمنزلة الشيخة وقيل والقيل المحقق
 يقتصر بانكم على المرأة وقون فيها خلف الاصل على موضع النص ويطلق في الرجل لان هذه الهيئة

غير متعبد بشيء فلا يفتقد في غير موضع النفس ويطلب في الرجل ^{فصل} والعايد من ادر يسر يبتل فيها لما ذكر
واستغناء الرواية والا قرب العفة فيها النفس ^{الطاهر} السند بنجر بالشرة واذا ثبت المرأة فخر الرجل
اولى والا فخر افتاره ابن ادر يسر من البطان مطلقا ورهبة يفتقد لندرون الوصف والضعف لعدم
فقد المطلق ^{الطاهر} السحب اكناف الطواف لكل ما ذكره الاستطاعة وهو افضل من الصلوة
مطلقا للوامر ^{الطاهر} مطلقا وللحج والعمرة في السنة الاولى في الثانية تيسر ويان فليس ترك بينهما في الثالثة
تقوية الصلوة ^{الطاهر} فيفضل كل المقيم ولكن الطواف ثمانية وستين طوافا فان شجر عنها جعلها اشواطا
فيكون احدى وخمسين طوافا وتقدر عشرة اشواط لمحق الطواف الاخير وهو ستين مرة كراهة القرآن ^{الطاهر} في الثالثة
بالنصر ^{الطاهر} استحباب السحب الى قبة بابتداءه ^{الطاهر} لغيره ^{الطاهر} مع الزيادة طوافا كما لا يذكر من القرآن ^{الطاهر} استحباب
لا ينافي الزيادة وصدق القرآن في العبادة مع صحته لا ينافي الاستحباب ^{الطاهر} وحسن الاستحباب ^{الطاهر} لا ينافي
القرآن بين اسبوعين كحمت لا يحكم بينهما تراخي وقد يطلق على الزيادة عدم مطلق مبطل في طواف
الغرفنية ولا باس به في النافذة وان كان تركه افضل ونسبة بدنية تركه على اقله افضل كونه هو شان
كل عبادة كدومته وعلى متعلق الكراهية مجموع الطواف بالزيادة الاجود الثاني ان عرض قصد البعد الكمال
والان لا دل عليه قد يرس ^{الطاهر} في الزيادة ^{الطاهر} سيجي عنها ثواب مجمل ان كل قول في السعي والتقصير ^{الطاهر} مقدما
كلها سنة استلام الحجر عند ارادة الخروج اليه والشرب من زمزم وصب الماء منه عليه ^{الطاهر} الدلالة المأخوذة
للحج والاعتمر غيره والافضل سنة ^{الطاهر} في بقية القول عند الشرب والصب ^{الطاهر} ان لم اجد علما فاعرفوا ^{الطاهر} سعا
وشفاء من كل داء وسقم والطهارة من احدثه اصح القولين وتسلية طوبى من احدثه ^{الطاهر} منها والخروج
من باب الصفا وهو الآن ^{الطاهر} دخل في المسجد كباب ^{الطاهر} بن شيبه ^{الطاهر} الا انه تعلم ^{الطاهر} بسلطانين ^{الطاهر} فليخرج ^{الطاهر} من بينهما في
الدوس الظاهر ^{الطاهر} استحباب الخروج من الباب الموازي لها ايضا والوقوف على الصفا بعد السجود ^{الطاهر} ليجي

الذي لا ينافي الزيادة وصدق القرآن في العبادة مع صحته لا ينافي الاستحباب وحسن الاستحباب لا ينافي
القرآن بين اسبوعين كحمت لا يحكم بينهما تراخي وقد يطلق على الزيادة عدم مطلق مبطل في طواف
الغرفنية ولا باس به في النافذة وان كان تركه افضل ونسبة بدنية تركه على اقله افضل كونه هو شان
كل عبادة كدومته وعلى متعلق الكراهية مجموع الطواف بالزيادة الاجود الثاني ان عرض قصد البعد الكمال
والان لا دل عليه قد يرس في الزيادة سيجي عنها ثواب مجمل ان كل قول في السعي والتقصير مقدما
كلها سنة استلام الحجر عند ارادة الخروج اليه والشرب من زمزم وصب الماء منه عليه الدلالة المأخوذة
للحج والاعتمر غيره والافضل سنة في بقية القول عند الشرب والصب ان لم اجد علما فاعرفوا سعا
وشفاء من كل داء وسقم والطهارة من احدثه اصح القولين وتسلية طوبى من احدثه منها والخروج
من باب الصفا وهو الآن دخل في المسجد كباب بن شيبه الا انه تعلم بسلطانين فليخرج من بينهما في
الدوس الظاهر استحباب الخروج من الباب الموازي لها ايضا والوقوف على الصفا بعد السجود ليجي

ير البيت من به مستقبل الكعبة والدعاء والذكر قبل الشروع بقراءة البقرة من سائر النسخ
 ولكن الذكر ما كثر في نسخة واحدة وتسمية وتعليق في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 الفصل المخصص من سائر النسخ في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فيسعدنا زادنا من المودة الصلوات الأربع رجليه بها ان لم يدعه لم يدعه
 كل شوط والابداء بالصفا والمختم بالمروة فذهاب شوط وعوده من المروة الى الصفا اخر السابغ
 يتم على المروة وتلك الزيادة على السبعة فيسقط البزار تحتها والخطوة والفتحة فيأتي بها
 وان نال الزمان اذ لا يجب الموالاة فيه او كان دون الاربع بدعي ولو على شوط وان زاد شوطا
 سموا بخير من تلاهدا من الزيادة وتجيئ على سبعة عشرين ان لم يذكر حذر كل الشان والاعتناء به
 كالطواف وهذا القيد كغيره استفادته من تشبيهه في الدروس الحكم وجماعة والاقوى في تسيده بما
 ذكره في منع الاكمال يكون ان في مستحب وان لم يشع استحباب المسمى الاضداد او لا يشع اذ لم يشر
 وهو اي المسمى في كماله يسهل انك بتعمد تركه وان جعل الحكم لانيه بل ياتي به مع الاستحسان و
 مع التعذر لانه تنيب كالطواف ولا يحيد له ما توقف عليه من المحرمات حتى ياتي به كمالا او يسهل ولا يظن
 فعلة فواقع بعد ان اهل بالتقصير ان قلم ظفره بقبول الخطا وان لم يتم السمر اتمه وكفر ببقية في الشهور
 استناد الى روايات دلت على الحكم ومورد ما نزل كمال المسمى بعد ان سمي ستة اشواط والحكم في ذلك
 للاصول الشرعية من وجوه كثيرة وجوه الكثرة على ان سمي في غير الصلوات والبقية في تعليم الظفر في الشهور وجوه
 بالجماع مطلقا ومساواة في التعمد من ثم سقط وجوبها بعضهم وجعلها الاستحباب وبعضهم اوجبه للفظ
 وان لم يحجب على ان سمي واخرون تلقوا بالقبول مطلقا ويمكن توجيهه بتفسيره من في ظن الاكمال
 فان سمي ستة يكون على الصفا وظن الاكمال مع اعتبار كونه على المروة بتفسيره في ظن الاكمال

وجاءه فرضه ما قبل تمام السمي مطلقا فيشهد تحقق فيه العذر كالحمة فكيف كان فلا شك في اقع فيه ويجوز
 قطعه لحاجة وغيره ما قبل بلوغ الاربعة وبعد ما علم بشور دليل كل الطوب والالستر احترق في اثباته و
 ان لم يكن على راس الشئ لم يحفظ من غير عذر ان الزيادة والاختصار لا يحجب التقصير هو ابانة الشعر
 بحد يد ومقتضى فرضه غير بالعبدة اي بعد السمي بمسماه وروايل يد عليه انه اخذ من شعره وطفه وانما
 متعينا اذ كان السمي العمة اما في غير ما فتحه منه في الملق من الشعر معلق بالتقصير ولا فرق فيه بين شعر الرأس
 والحية وغيرهما او الطفر من اليد والرجل ولو معلق بعض الشعر اجزاء وانما يحرم طلق جميع الرأس ولو
 عليه عرفا وبه يتحلل من اجزاءها في جميع ما حرم بالاحرام حر الوقوع ولو معلق جميع رأسه عدا
 فشة ولا يخفى في التقصير للنزول في كل شيء لا يحوط به بالشروع والمحرّم من خروجه وتجبر مع تقدر القصد واما
 او جابلا لا شئ عليه ويحرم الملق ولو بعد التقصير ولو جامع قبل التقصير عدا فبذنه للموت وقبرة
 للمتوسط وشاة للمعسر والرجوع في الشاة الى العرف حسب علمهم ومعلوم ان جابلا او فاشيا
 عليه ويستحب التشبه بالمحرّمين بعد اى بعد التقصير ترك بس المخطو وغيره كما يقتضيه المطلق
 والعبارة في الدرر في الفقه تشبه ترك بس المخطو وكذا السحب لك لامل مكة في الموسم
 اجمع في موسم الحج او وصول الوفود اليهم بمجرمين وانغره العبد عند اهلهم ^{الخامس}
 في افعال الحج وهي الاحرام والوقوفان ويناسك منى وطواف النحر وسعيه وطواف
 النساء ورمي الجمرات والمبيت بمنى والاركان منها خمسة الثلاثة الاول الطواف الاول
 والسمي اقول في الاحكام ان الوقوفين يجب بعد التقصير الاحرام بالحج على المتمتع حراما
 موسعا الى ان تقبل للوقوفين مقدار ما يكتفي اذراكه بعد الاحرام من محله ويستحب التيمم يوم التروية
 وهو ان من عذر الحج سمر ذلك لان الحاج كان يتردد الى العرفة فخرج من مكة اذ لم يكن بها ما كان يومئذ
 من الماء فخرج من مكة الى العرفة فخرج من مكة اذ لم يكن بها ما كان يومئذ

بعضهم يقول البعض تروى ثم يخرجوا بعد صلاة الظهر في الدروس بعد الظهر من المتعقبين سنة الامام
الماضية والماضين غير الامام والمنظر وسلي استثنى وهما وصفت كما مر في الواجبات والمنذبات
والمكرويات ثم الوقوف بمهنة يكون بعرفة من ذوالالاسع الى غروب الشمس مقرونا
بالنية المشقة عند فقد الغد المخصوص مضافا على تحقق الزوال انفسه والركن من ذلك امر كل واحد
من مجموع الوقت بعد النية ولو سار او اوقف الكتل وحده من بطن عرفة ثم انهم العاين المرفوع
الراوي لولا وتوثير بفتح المشقة وكسر الواو ولشد ياليا انفسا تخرجت المفقوصة من بفتح
وكسر الميم وفتح الراء وجر لطن عرفة فكان يستني عن التقيد بها الى الاراك بفتح الهمزة الى ذي الحجة
وهذه اوقات حدود لا محدود في الوقوف بها ولو انقضت من عرفة قبل الغروب على ما دام
يعرفه من ان عجم صام ثمانية عشر يوما سافرا او حضرا متابعين وغير متابعين في اصل الحولين
وفي الدروس ان حجبها المتابعة منها وجعلها في الصوم حوقلا واولى في لوعاد قبل الغروب لا تقوى سقطها
والا ثم ولو كان نسيان او جابلا شئ عليه لم يعلم بانكم قبل الغروب والواجب العود مع الامكان فان
انقضت فعودوا العود بعد الغروب فلا اثر له ويكون الوقوف على الجبل بفتح الجيم بفتح
تاء اى يكون بها قاعدا او راكبا بدوا وقفا وهو الاصل في اطلاق الوقوف على يكون ظلانا
لا نخذل زاده عليه والمستحب المبيت بمبنى ليلة التاسع الى الفجر احترازا بالحواية عن نومهم سقوط
الوظيفة بعد نصف الليل كبيتها الى التشرى ولا يقطع محسرا كبكر السنين هو قد نزل الى حرفة
حتى يظلم الشمس والامام يخرج من مكة الى منى قبل الصلوتين الظهرين يوم التروية
فيصليهما بمنزلة هذا كما عتيد لما اطلقه سابقا من استجبا القاع الحرام بنية الهلوة المستلزم لتأخره
عنها وكذا ذوالعذرة كما لهم العليل في اثمارة وضايف الزحام ولا يتقيد غروبه بمقدار الامام كالمكلف

بل لا تقدم يوم من وثقه والدعاء عند الخروج اليها اي في ابتدائه وعند الخروج منها الى عرفه
 وفيما بالثور والدعاء بعرفه بالا وغيره لما ثور عن السب عليهم السلام خصوصا دعاء الحسين ثم وولده
 زين العابدين عليه السلام واكثر من الذكر لله سبحانه وتعالى في ذكر اخوانه بالدعاء واكثر من الدعاء
 الكلي عن علي بن ابي اسيم عن ابي اسيد عن ابي عبد الله عن جندب بن مؤلف قال سمعت ابا عبد الله
 ما زال ناديا الى السماء ودسوعه تسيل الى خدي حتى تبلغ الارض فنادى يا محمد يا محمد يا محمد
 هو فاقط احسن من مؤلفك قال الله ما دعوت فيه الا اخواني فذلك لان ابا الحسن موسى بن جعفر
 انه من دعا لاخيه يظهر الغيب نودي من العرش فكذلك ما الف ضعف مثله وكرمت له اذع بانه امره من
 ضعف لواحدة لا ادرى تسجيلا ولا وعنه عبد الله بن جندب قال كنت في الموقف فلما قضيت انبيك ايسم
 بن شبيب فسلمت عليه وكان مصابا بآفة عينية واذا عينه السجدة كانها علقه دم فقلت له قد صبت
 باحدى عينيك في انا والله مشفق على الاخرين فلو قصرت عن البكاء قليلا لان الله يا ابا محمد ما دعوت
 لنفسك اليوم دعوة قلت فلم دعوت قال دعوت لاخواني لاني سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول من دعا
 لاخيه يظهر الغيب وكل الله بك ما يقول لك مثله فارتان اكون لما اردوا اخواني والملك
 يدعوني لاني في شك من دعائي النفسي لست في شك من دعاء الملك لي ثم يفيض ان يفيض في حله
 الاثر في كثره اطلق على اخرون من عرفه ما يتفق فيه من اذناع الجمع الكثير من كفاضة الماء وهو مستعد
 لا لازم ان يفيض فيه بعد غروب الشمس المعلوم بذياب حمرة مشرقية بحيث لا يقطع حدود
 عرفه حتى تغرب الى المشعر الحرام مقتصد امسوط في سيرة اعيان اذ بلغ الكتيب الاخير
 عن من الطريق بقول الله ارحم موقفي وزدني علمي وسلم لي ديني وقبيل مناسكي اللهم لا تجعل اخر
 العهد من هذا الموقف وارزقنيه ابدانا بالحقين ثم يقف به اى يكون بالشعر ليل الى طلوع الشمس

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة



والواجب ان يكون واقفا كانا ام نائما ام غيرهما من الاحوال بالنية عند تولد الاول وتجدد
بعد طلوع الفجر لغير الواجبين فان الواجب ان يركب من اختياره المسمى في ان طلوع الفجر الى طلوع الشمس
والباقي واجب لا غير الوقت بعرفة وليستحبا حيا تلك الليلة بالعبادة والدعاء والذكر و
القراءة فمن حيا لم يميت قلبه يوم موت القلوب ووطئ العدم مرة المشقة بجلية والوفى في كل سنة
قال المصنف في الدرر والظاهر انه لم يوجب الوجود الآن والوجود على فرض نفيم القافس في حق الراد المعجزة
قال الشيخ رحمه الله وهو مشتمل على ما ذكره في العروة عليه وذكر الله عليه وجمع اعلم منه

كل من الموقفين ركن وموسم الوقوف في كل منها ويطول الحج بتركه عدا ولا يبطل بتركه
سهو كما هو حكمه ان كان الحج اجمع نعم لم يسمي عنهما معا بطلان هذا الحكم لمختص بالوقوفين وفواتهما
اخذت العذر كقوله سهاوا وكس من الوقوف اختيارى واختيارى عرفة باين الزوال
والغروب واختيار المشعر ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس واضطرار من عرفة ليلة النحر الى الغروب الى
الفجر واضطرار من المشعر مع طلوع شمس الى زواله ولا يضطر الى فراغ من المشعر الى اختيارى
وهو اضطرار عرفة الى النحر وجب ثوبه اجتهاد المرة به اختيارا او لمضطررا فمقتضى إطلاقه مع جبره لا يشترط
المختص ليس كذلك والواجب من الوقوف الاختيارى الكل ومن الاضطرارى الكل كما ذكرنا من الاختيارى
وقت ما في فريضة من نسبة الى الاختيارى والاضطرارى ثمانية اربعة معززة وكل واحد من الاختيارى
والاضطرارىين واربعه مركبة وهي الاختياريان والاضطراريان واختيارى عرفة مع اضطرارى
وعكسه وكل اصنام يجرى في اجمله لا مطلقا فان العاد يطل تحت بغوات كل واحد من الاختياريين

الا الاضطرارى الى واحد من الاجزاء مطلقا على المشهور والاقوى اجزاء اضطرارى المشعر وعرفة
عند الله بن مكان عن الكاظم ع وانا اضطرارى الى بقية فخر مطلقا كما عرفت ولم يستثنه منا

لما لا يكون من الحج ووضعه ركنه من غير
ان كان من غير ما اطلقه في غير ركنه
مع العذر كقوله لا يوجب ركنه
فيمن عليه حق

فان قيل
الركن من اجزاء الحج
ان كان من اجزاء الحج
ان كان من اجزاء الحج
ان كان من اجزاء الحج

ان كان من اجزاء الحج
ان كان من اجزاء الحج
ان كان من اجزاء الحج
ان كان من اجزاء الحج

ان كان من اجزاء الحج
ان كان من اجزاء الحج
ان كان من اجزاء الحج
ان كان من اجزاء الحج

كفاه الا انما مصيبة الحق في الزمان المخصوص او موقعا في حوله مما يجمع من احكامها كذا عرفها المصنف
 في الذرورين قيل يجمع المصادرون اسبابا في كل من الارض والسموات لم يصب لم يصب في الارض والسموات
 اعادة لاصنافه العدم ويعتبر كون الاصناف بغيره فلا يخرز الالهيته في اختياره او كذا حصلت الامانة
 بمعونه غيره ولو حصة اخرى ولو ثبتت كصاة بهان صابت لم يحسب الواثبة بل المرسية ان اصابت
 ولو وقعت على ما هو اعلى من اجرة ثم وقعت بامانة كذا لو وقعت على غير ارض اجرة ثم وثبت اليها
 بواسطة عدم الارض شبهة ما يشترط ان يكون الرمي بغيره ثم يثبت به بدو وقد اقتضت في الذرورين
 عليه في رسالة الحج اعتبر كونه مع ذلك لا يلدو هو ايجاد بما يسمى ميا ملو وضعها وطرها من غير علم بحج
 لان الواجب صدق اسمه في الذرورين نسب ذلك الى قول هو يدل على تفرقه بما يسمى حجرا انما يخرز
 الرمي بغيره ولو يخرز عنه بالاستحقاق لا يفرق فيه بين الصغير والكبير الا بين الفاعل والنجس لا بين المتصل
 بغيره كقص الخاتم لو كان حجرا صريا وغيره صريا انما يخرز من غير ^{المتصل} ويعتبر في ذلك لا يكون مستحقا لخرز
 اجماعا منه المتقصر للفناء في العبادة بكذا غير مرمي بها صريحا بل هو مرمي بها بغيره او لم يقب لم
 يخرج عن كونها بكذا ويعتبر مع ذلك كذا حتى الرمي بغيره لا يخرز الدفعة وان تلاحت الامانة بل يحسب منها
 واحدة ولا يعتبر لاحق لاصنافه وليست بالبرئ المشتملة على الوان مختلفة منها وفي كل واحد منها
 ومن ثم استبرأها عن المنقطة لا كما نفذ في غيره وغيره ومن جميع بين الوان فحين اراد بالبرئ المكون
 وبالمنقطة الثاني بالمنقطة بان يكون كل واحدة منها مأخوذة من الارض منسوبة الى الله عز وجل
 من حجروا في اخبر التقط احصاؤا لكسر ان منه شيئا يقتدر الا انملة لفتح الهمة وضم الميم ان الصنيع
 والطهارة من حدث حال الرمي في المشهور مجع بين صحته حجرا من سلم الدالة على البر عن بدو منها
 رواية ابى عن بجوارزة على غير طهر كذا اعلاه المصنف وغيره وفيه نظر لان المجوزة مجهولة الراوي فكيف

باب في بيان كيفية حذف

يقول الشيخ لا بد من قولهم في باب جملة من لا يحسن التفتيش الى اشتراطها والذين معهم وما كان
يريد طهارة الحصى في نسخة النسخة المستور وقيل هو جوبه وان كان الاول ارجح لان سياق او نساخا
ان يقول الظاهر ليدخل مع ما سبق من الاول والاربع الا ان كان في والى والدعاء حاله الرمي قبله من سيرة
بما لا يؤثر ولا يكسر مع كل حصة وكلية كذا في النظر لا تجوز في نسخة اخرى بعد السماع في نسخة اخرى
خمس عشرة ذراعا الى عشرة من مدها خذنا في نسخة اخرى ان نسخ الحصة على بطون ابهام اليد
اليمين ويدها يظهر السبابة واول حجة من انهم ابن ادریس بهذا المعنى والترقي لكنه جوبه الى دفع لظفر الكوي
وفي الصحيح ان حذف بالخصا الرمي بالاصابع وهو غير مناف لما روي الذي من روى به في نسخة الاول ان قال
في رواية البر لظفر الكوي لظفر الكوي ثم خذ فخرجنا في نسخة اخرى لا يهاجم ويدها يظهر السبابة في نسخة اخرى
انك امر زيد على ان حذف فيكون في نسخة اخرى ان حذف بالاصابع لا يغير في نسخة اخرى ان كان باليد
والاخر جملته بالهبة المذكورة وحيث قد ادى سنة اخذ في نسخة اخرى بالاصابع كيف اتفق وفي نسخة اخرى
للباب بعد الله والذكور فان جمع بينه وبين اخذ في نسخة اخرى بالاصابع في نسخة اخرى بعد وبنفس مع التعارض
ترجى اخذ في نسخة اخرى خلاف بوجه واستقبال الحجة هنا في نسخة اخرى الحجة والعقبه والرد بالاصابع
كونه مع بالاصابع في نسخة اخرى كما يظهر من الرواية ان روى من قبل وجوبه ولا ريب في انما لا يوافقها
وجوبه من حقي به الا ان لا يمكن مع ذلك سنة باللقبة في نسخة اخرى في الاخيرين يستقبل
القبلة والرمي ما شيا اليه من من الرماكب وفيه افضل الرماكب تاسيا بالنزعة ويصقف
بانه روى ما شيا اليه روى على جعفر عن اخيه في نسخة اخرى في الذبح ليد التمتع جذع من الضدان
قد علمت نسخة سبعة في نسخة اخرى او ثني من غير من روى في نسخة اخرى في الاخيرين ومن الابل في
ابن دية تام الخلفه فلا يخفى الا حوزة الويل في نسخة اخرى في الاخيرين ومكسور القرن الدخ

باب في بيان كيفية حذف

بيان عدد الحذف

والمقطع شي من الازن واخفى الالبه وساطق الاسنان كغيره والرئس باشق الازن من غير ريش
منه شئ لا يقبها وسمها كركن القرن الظاهر وفتح القرن والاذن فلهذا ورثت الخصيتين للرئس وان
كره الاخير غير منقول بان يكون ذنوب على الكليتين وان قل في كفي فيه لظن المستند الى انظر ابراهيم
استدرا العلم بغير فسر كذا جزا ان ظهر من ذلك السعد بطنه بخلاف ما اظهرنا قصدا لانه لا
يخرج لان تام اختلفا في فسر مستند الى العقيدة وفيها العجالة للمراد وهو المخرج فيهما
بعد الذبح اذ لو ظهر التام قبله اختلفا في فسر مستند الى العقيدة وفيها العجالة للمراد وهو المخرج فيهما
اجود هما الاجزاء للنفس لان كل جزء احاط ولو اشتراه من غير اعتبار او مع طعن لقصده وهذا المخرج
لظن الموقفة قبل الذبح ويكمل قوايا ان جزا ان ظهر من ذلك السعد بطنه بخلاف ما اظهرنا قصدا لانه لا
يستحب ان يكون معا عرقا من حفر عرقا وتو القوف وكيف قول بكونه في سمية ازيادة
على ما عبر فيه من غير شي ويملك في سواد ابي رسلق بالثالث على وجه السراع وفي رواية وسيم
في سواد اما ان يكون فيه المواضع وهو العين والقوائم والبطن والبعر سودا او يكونه ذنل عظيم
لسمته وعظم حشته بحيث يظفر فيه ويرك المشي مجازا في السمن او يكونه رعي وشي فظفر وبرك في غير
في السواد وهو اخف من المرز ما طويلا فمن ذلك قيل في التفسير ان الثالث مروي عن ابي الحسن
انا انما نزل في البقرة ذكر اناس الغنم وفضلته لكثير من النيس من الفان والمعز ويجب
النيس قبل الذبح معارته له ولو قد راجع منها وليس الذكر في اول قدحها عليه معارته انما جمعنا في
يبراهيمين ويولاها الذابح سواد كان هو احاج ام غيره اذ يجوز الاستابة فيها اختيارا
ويستحب فيها ولا يفرق بين المالك وحده ويستحب جعل يده اى الناسك معه ابراهيم الزابح
لوتغايا او يجب قسمة بين الاهياد الى موسى والصدقة عليه مع فقره ولا كل ولا يفرق

والمقطع شي من الازن واخفى الالبه وساطق الاسنان كغيره والرئس باشق الازن من غير ريش
منه شئ لا يقبها وسمها كركن القرن الظاهر وفتح القرن والاذن فلهذا ورثت الخصيتين للرئس وان
كره الاخير غير منقول بان يكون ذنوب على الكليتين وان قل في كفي فيه لظن المستند الى انظر ابراهيم
استدرا العلم بغير فسر كذا جزا ان ظهر من ذلك السعد بطنه بخلاف ما اظهرنا قصدا لانه لا
يخرج لان تام اختلفا في فسر مستند الى العقيدة وفيها العجالة للمراد وهو المخرج فيهما
بعد الذبح اذ لو ظهر التام قبله اختلفا في فسر مستند الى العقيدة وفيها العجالة للمراد وهو المخرج فيهما
اجود هما الاجزاء للنفس لان كل جزء احاط ولو اشتراه من غير اعتبار او مع طعن لقصده وهذا المخرج
لظن الموقفة قبل الذبح ويكمل قوايا ان جزا ان ظهر من ذلك السعد بطنه بخلاف ما اظهرنا قصدا لانه لا
يستحب ان يكون معا عرقا من حفر عرقا وتو القوف وكيف قول بكونه في سمية ازيادة
على ما عبر فيه من غير شي ويملك في سواد ابي رسلق بالثالث على وجه السراع وفي رواية وسيم
في سواد اما ان يكون فيه المواضع وهو العين والقوائم والبطن والبعر سودا او يكونه ذنل عظيم
لسمته وعظم حشته بحيث يظفر فيه ويرك المشي مجازا في السمن او يكونه رعي وشي فظفر وبرك في غير
في السواد وهو اخف من المرز ما طويلا فمن ذلك قيل في التفسير ان الثالث مروي عن ابي الحسن
انا انما نزل في البقرة ذكر اناس الغنم وفضلته لكثير من النيس من الفان والمعز ويجب
النيس قبل الذبح معارته له ولو قد راجع منها وليس الذكر في اول قدحها عليه معارته انما جمعنا في
يبراهيمين ويولاها الذابح سواد كان هو احاج ام غيره اذ يجوز الاستابة فيها اختيارا
ويستحب فيها ولا يفرق بين المالك وحده ويستحب جعل يده اى الناسك معه ابراهيم الزابح
لوتغايا او يجب قسمة بين الاهياد الى موسى والصدقة عليه مع فقره ولا كل ولا يفرق

النيس قبل الذبح معارته له ولو قد راجع منها وليس الذكر في اول قدحها عليه معارته انما جمعنا في
يبراهيمين ويولاها الذابح سواد كان هو احاج ام غيره اذ يجوز الاستابة فيها اختيارا
ويستحب فيها ولا يفرق بين المالك وحده ويستحب جعل يده اى الناسك معه ابراهيم الزابح
لوتغايا او يجب قسمة بين الاهياد الى موسى والصدقة عليه مع فقره ولا كل ولا يفرق

بينها ولا يجب التسوية بل كغير من الاكل مما يعتبر فيه ان لا يقص كل منها عشرة ثلثه وتجب اليه لكل منها مقارنة
 للسؤال او تسليم المستحق او كسره ولو اخل بالصدق ففشا الشئ وكذا الاهداء الا ان يجعله صدقة
 وبالاكل في نية ويستحب غملا بل بقاءه قد ربطت يداها بتمعين بين الحنف والركبة
 ليمتنع عن الانططار باو يعقل يد اليسر من اخف الى الركبة ويوقها على اليمين كطاهما مروي وتطعن في
 اجاب اللامس بان يقف الذابح على ذلك الجنب يطعن في موضع الخوف في متحد الدعاء عنه بالثوار
 ولو عجز عن السهين فلا قرب اجزاء المذبل وكذا الناقص لو عجز عن التمام لكان بالتمام المستحب
 المتعقبي امتثال للاجزاء والحسنه معا ويترن عمار لم يجد في تيسر لك وقيل غير ذلك الصوم لان المأمور
 به هو اكل كل ما اذا تقدر ان تقدر الى بداء وهو الصوم ولو وجد الثمن دونه مطلقا خلفه عند الشبهة
 ويهديه عنه من الثمن ان لم يعلم قيمه كجمله في الحجة فان تقدر فيه في القابض في سقط منها
 الاكل فيصرف الثلثين في وجهها وتخير في الثلث الاخير بين ان امرين مع احتمال قيام ان يقبل
 فيه ولم يرضوا بهذا الحكم ولو عجز عن تحديد الثلثة او عن الثمن في محله ولو بالارستار في
 بلده والكت بالماضي بحاله وبيع ما عدا المستثنيات في الدين صام بدله عشرة ايام ثلثه
 ايام في كل يوم الا ان استثنى بعد اللبس بالبحر ولو من زوايا الحجة في البيت لم يبرأ
 واخر وقتها ان يفرز في الحجة وسبعة اذ ارجع الى اهله حفيظة او مكانا لم يرجع فيستفردة لوزن
 لوصل ابله عادة او منى شهر ويغرم عقيد الثلاثة بالمواالة وروى بسبعة عدم اعتبارها فيها وهو اجمود
 القولين وقد تقدم وتخير مولى المملوك المادون له في الحج بين الاهداء عنه وبين امره
 بالصوم لانه عازر عنه ففرضه الصوم لكنه ان تبرع المولى بالخارج اجزا كما يجز عن غيره لو تبرع عليه تبرع
 وانفسد في هذا التخيير وهو بل انه لا يملك شيئا من الالهة وهو الهدى مع تدرسه عليه ولا يحرم عليه منع

منه كالفية ولا يجزى الندي الواحد الا عن واحد ولو عند الضرورة على صبح الاقوال قيل
 على سبعة وسبعين الى جزان واحد وقيل مطلقا وبه روايات محمولة على المذنبين كمدى
 القرآن قبل تعيينه والاضحية فانه يفتل على الهدى اما الواجب لو بسرع في الحج المذنب قبل جزي
 الاعن اعد فيقتل مع العجز ولو تعذر الى الصوم ولو مات عن وجب عليه الهدى قبل اذ اخرج عنه
 من كسلب المال اي من امله وان لم يوص به كغيره من حقوق المالية الوجبة او مات فاقده
 قبل الصوم صام الولي وقد تقدم بانه في الصوم عند العشرة على قول لموم الادلة بوجوب قضاء
 ما فات من الصوم ويقوى مراعاة تمكنه منها في الوجوب فلم يملكه لم يجب كغيره من الصوم الواجب
 وتحقيق التمكن في الثلثة بان فعلها في الحج وفي السبعة بوصولها الى طاعة او معنى المدة المستثناة ان انما يجرى
 ومعنى مدة يمكنه فيها الصوم ولو تكلم في البعض قضاءه خاصة في القول بالآخر وجوب قضاء الثلثة خاصة وهو
 ضعيف ومحل الذبح كمدى التمتع والخلق في وحدتها من العقبة وهي خارجة عنها الى اداء
 محسنة فيظهر من جهة اخرى وجوبها في الظاهر كغيرها منها ويجب ذبح هدي القرآن متى ساقه
 في عقبة احرار بان يشتره او قلده وهذا هو سياقه شرعا فانما لفظه بغيري وان كانا رطبا الى ايقان
 ولا يخرج عن ذلك سائبة بذلك وان تعين ذبحه فله كوبة وشرب لبنه ما لم يغير به ابله بولده ليس له البهائم
 في سائبة التحقيق اجد الامر من ولو هلك قبل ذبحه او غيره بغير توطئ لم يجب اذ ان بدله ولو فرط
 فيه فتمننه ولو عجز عن الوصول الى محله الذي يجب فيه ذبحه او غيره من ذبحه في موضع عجز
 ولو لم يوجد فيه سحق اعلم علامة الصدقة بان يمس فريده ويغير بها صفحته سنة او كسرة رقيقة
 ويضعها عنده يؤذن بانه بدره ويحوز التقويم في انما في الحكم بالذكية وابادة الاكل للنفس والتسقط لينة
 المعازنة لتناول السحق ولا يجب الا لينة عنده الى ان يوجده وان اكنس في بطنه سبعة اوان كسره

٤١٦

يستعمل من ذبحه بولده المذنب في ذبحه بولده
 اذ كان من ذبحه بولده المذنب في ذبحه بولده
 بعد مطلقا ولو شرب ذبحه بولده المذنب في ذبحه بولده
 من ذبحه بولده المذنب في ذبحه بولده

كتبه المذنب في ذبحه بولده المذنب في ذبحه بولده
 عند الذبح في ذبحه بولده المذنب في ذبحه بولده
 الفدية ونحوه في ذبحه بولده المذنب في ذبحه بولده



يمنع وصوله والصدقة بثمنه وجوبه في محل مشروط بإمكانه وقد قدّر في مقيطه والفرق

بين غيرة كسرتني مع جوب ابي وبيعه النفس ولو ضل فقد عبدوا اجد عن حبيب محمد ابن ابي اسير

اما نوز بجه في غير او عن غير او لا بعينه لم يزل ولا يغير في ذبح هديا للسمع من غير وجهه او غير

المتقين الذرير از كوز الله بعد القدر الذير كجاف من القرآن فانه يقاين منجى بالاسماء والاعمال

هنا هو المشهور الأقوى وهو الذي أخرجنا في الدروس الأخيرة الدلالة لأخبار الصحيح عما يجب أن يلاحظ

الكل من غيرنا اجماعين في استبوا عبده ارفع في الدنجر وعبده ما دام في الدنجر

باقی لیدنم غرض صاحبہ غرامہ الآبدال و محلہ اسر محض بجز ہدی القرآن مکمل ان قرینہ باعراہ العمرہ

و منی ان قرنها بالی و خریف یا کبر فی ہدی التوسع علی الاقوامی و قیل الوجہ و بحجہ خاصہ لہ و کلمہ

للمدق وجزءه بالمسم في الدروس ثم تعبد الاول قريبا وعبارته هنا شرب الماء في لانه عمل الواجب الحسب الدين

والخلق وخزى الهدى الواجب عن الأضحية نعم الهرة وكثرة ما تشد يدك المفتوحة فيها

ما یذکره مبدء الخلق ترعا و بر ستمتبه استجابا بمؤمل فاعلموا بمبدء العار و روی استجابا بمؤمل

اولا وانه در معتق بنام از مرتبه الكلف بزرگتر از اعتقاد و اگر چه منزه فقه و شرايطها و سخنها كالهدى

وليتبع التبعة: اشتهر بها في حكمه ومكره مما يربى للنه عنه ولا لئلا نورث القصور والياء

ایام الاضحیۃ بمبئی اربعۃ اولها النحر والایم صام واکران کمرشته اولها النحر کذا

وَأَوَّلُ يَوْمٍ خَرَجَ فِيهِ الشَّمْسُ وَمِنْهُ قَدْرُ صَاعٍ لَعْدٍ وَاحْتِطَتْ بِهِ نَارُ دُونَ أَيْرٍ تَوَافَقَتْ الْمَالِكُوتُ

واجبة منذر وشهد ولم تعدت تصديق بقية الان تقوى في الاشارة ما يحكي منها أو ما يكره

اضرابه نازا مختلف فتموت بهر علما بمنتهى اخراج قومه من قومه الى القوم المختلفين بهر

المائة من الذهب من الثلث الثلث في كل ذلك ان قيمته بعضها مائة وبعضها مائة وخمسة

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

بما لا يخفى من كونها ثلثة بحسب تصديق بآلة ولا يعبد قيام مجموع القيمة مقام بعضها ان كانت
موجودة وروى استحقاق الصدقة بالكثر لا وقيد الصدقة بالجميع ففضل تلك الاشكال في القيمة ويكره اخذ
شي من جلودها واعطاؤها الاجزاء اجرة اما صدقة اذا انصف بها فلا بأس وكذا حكمها
وقلايد ما تسمى بالنبي ثم وكذا كرهه معها وشبهه بل تصديق بها وروى جملة مصلي فليس في ذلك
اما المساق في تخير بينه وبين التقصير والحلق افضل الفردين الواجبين تخير اخصوا
المليد شعره وتلبسه هو ان ياخذ عدلا وصمغا ويحمله في راسه للتقيد وتيسر والصورة
وقيل لا يخرجهما الا الملق للاخبار الدالة عليه وتلك في الذم وتبعين على المرأة التقصير فلا يخرجهما
المخلق حتى لو نذرته لغيره لا يخرجهما في عمدة التمتع وان نذر به ويحب فيه الزينة المشقة على صاحبها
انك المخصوص مقربا ويخرى سماء كونه ولو تعذر فعله في منى في وقت فعل غيرها وجوبه
بالشعر اليها ليدفن فيها مستعبا فيها من غير تلازم فلو قصر على احد هاتين اذ كانتا سنة واحدة
وتيمم فافدا الشعر المسمى على راسه مستحبا ان وجد ما يقصر منه غيره والا وجوبا ولا يخرى الا حرام
مع امكان التقصير لانه بدل عن الملق الصنطاري ولتقصير تيسر اختياري ولا يعقل اجزاء الا في نظر ابي
مع التمر على الاختياري وربما قيد بوجوب الشعر على من خلق في اعرام العمرة وان تيسر التقصير
من غير التقصير بفعل التيمم ويجب تقديم مناسك منى ان شئت على طواف الحج فان اعرافها
عمرة عابرة افشاء ولا شئ على الناسى وبعيد الطواف بكلمتها الى مداقها وان شئت
على التقوى وفي الحلق اجابها بالعائد والناسى قولان اجمود هما الثاني في نفي الكفاية ووجوب
الاعادة وان فارق في التقصير ولو قدم الشعر اعاده ايضا في الاقور ولو قدم الطواف او اعاده في التقصير
فذلك ولو قدم في النج او افرغ في الحلق بعد تيمم التقصير خاصة وجهان اجمود في ذلك في اكله في غيره

بما انهم لم يفتحوا في هذه
قصة من جمل اهل الجبل

بما لا يخفى من كونها ثلثة بحسب تصديق بآلة ولا يعبد قيام مجموع القيمة مقام بعضها ان كانت
موجودة وروى استحقاق الصدقة بالكثر لا وقيد الصدقة بالجميع ففضل تلك الاشكال في القيمة ويكره اخذ
شي من جلودها واعطاؤها الاجزاء اجرة اما صدقة اذا انصف بها فلا بأس وكذا حكمها
وقلايد ما تسمى بالنبي ثم وكذا كرهه معها وشبهه بل تصديق بها وروى جملة مصلي فليس في ذلك
اما المساق في تخير بينه وبين التقصير والحلق افضل الفردين الواجبين تخير اخصوا
المليد شعره وتلبسه هو ان ياخذ عدلا وصمغا ويحمله في راسه للتقيد وتيسر والصورة
وقيل لا يخرجهما الا الملق للاخبار الدالة عليه وتلك في الذم وتبعين على المرأة التقصير فلا يخرجهما
المخلق حتى لو نذرته لغيره لا يخرجهما في عمدة التمتع وان نذر به ويحب فيه الزينة المشقة على صاحبها
انك المخصوص مقربا ويخرى سماء كونه ولو تعذر فعله في منى في وقت فعل غيرها وجوبه
بالشعر اليها ليدفن فيها مستعبا فيها من غير تلازم فلو قصر على احد هاتين اذ كانتا سنة واحدة
وتيمم فافدا الشعر المسمى على راسه مستحبا ان وجد ما يقصر منه غيره والا وجوبا ولا يخرى الا حرام
مع امكان التقصير لانه بدل عن الملق الصنطاري ولتقصير تيسر اختياري ولا يعقل اجزاء الا في نظر ابي
مع التمر على الاختياري وربما قيد بوجوب الشعر على من خلق في اعرام العمرة وان تيسر التقصير
من غير التقصير بفعل التيمم ويجب تقديم مناسك منى ان شئت على طواف الحج فان اعرافها
عمرة عابرة افشاء ولا شئ على الناسى وبعيد الطواف بكلمتها الى مداقها وان شئت
على التقوى وفي الحلق اجابها بالعائد والناسى قولان اجمود هما الثاني في نفي الكفاية ووجوب
الاعادة وان فارق في التقصير ولو قدم الشعر اعاده ايضا في الاقور ولو قدم الطواف او اعاده في التقصير
فذلك ولو قدم في النج او افرغ في الحلق بعد تيمم التقصير خاصة وجهان اجمود في ذلك في اكله في غيره

[illegible]

المناسك الحج اركانها مناسك فينوي طواف الحج الاسلام حج التمتع او غيرهما من الافراد مرعا
للقرب يد بطواف الحج ثم ركعتيه ثم اسمى ثم طواف النساء ثم ركعتيه القول في العود الى منى
وحيث بعد قضاء مناسك منى العود اليها بكذا الموجد في النسخ والظان

مناسك بكذا العود الى منى لان مناسك مكة تختلف بين مناسك مكة من زواجر ولا يحسن تخصيص مناسك

منى منع ان بعداء هو اقوى ما ذكرنا وعبارة الدرر من غير ما والامر سهل وكيف كان فيجوز العود الى منى

كان خرج منها للمبيت بها ليلا ليلتين او ثلاثا كما سياتي تفصيله معقولا بالنسبة لشملة على قصد في

المناسك المعين بالقرب بعد تحقق الغروب ولو تركها فيكون لم يمت او يات ثم غاصت الشمس

منه يعلق وجوبه على علم يمت وهو حاصل بدون النسبة ومن عدم الاعداد به شرعا بدو بها

رحي الحجرات الثلاث فها في كل يوم يجب مبيت ليلته ولو بات بغيرها فغن كل ليلة

ونقص الاطلاق عدم الفرق بين المختار والمضطر في وجوب الفدية وهو في الفتوى النص

ان جاز خروج المضطر منها لمنع خاص او عام او حاجتها وحفظ مال او تمر ليس مرضي وتكميل سقوط الفدية

مخوور بانظر الوجهان على الشبهة الاولى كفاية او فدية وجبر ان يستقط على الاول دون الثاني

اما الرعاية والامانة العباس فقد خص لهما في ترك المبيت من غير فدية ولا فرق في وجوبها

بين مبيتة بغير العباد وغيره الا ان يبيت بكم مشغلا بالعبادة الواجبة او المستوية

مع استيعاب الليلة بها الا ما يضطر اليه من اكل وشرب وقضاء حاجة ونوم يغلب عليه من اهم

العبادة الاشتغال بالطواف والسجدة لكونه من فروعها فوجب عليه كمالها بما شاء من العبادة

وفي جواز رجوعه بعدة الى منى لانظر من استداره فوات جزء من الليل بغير احد الوصفين اعني

المبيت بمنزلة بكم مستعدا ومنه انك على الواجب ويطر من الدرر من جوارحه وان علم علمه بغير

الامر المستند الى منى

الامر المستند الى منى

الامر المستند الى منى

الامر المستند الى منى

الامر المستند الى منى

الامر المستند الى منى

الامر المستند الى منى

منى الابعاد انقاف الليل والليل والليل
بمبنى ان تجاوز الكون بها نصف الليل فذا خرج بعده منها ولو الى كره عجب في الرجب القريب
بين اجزائ التثنية يبداء بالاولى وهو اقربها الى الشمس في سبب الخيف ثم الى الصلابة ثم حجب العقبه
فلو نكس فتمت مجموعا عاكدا كان او ناسيا بطل ريباى مجموع حجب هو مجموع ادمى الاول
فانه يصح وان تاخرت لصيرورتها اولها فيعيد على كغيره مع الترتيب فان كان الكسرها كما هو في
اعاد على الوسط وعبره العقبة وكذا وحصل الترتيب بالربع خصيات بمفرده اذ ادمى اجزاء ربع
وتنقل الى ابعدها صبح واكمل الى فقه بعد ذلك وان كان اقل من ربع استأنف التاليفه في الناقصة
وجها ان اجمدهما الاستئناف الفيا وكذا الورع الاخيرة دون اربع ثم قطعه لوجوب الاول بعد اكماله
او النسيان اما مع الترتيب اعادة ما بعد الترتيب مطلقا للفهر عن الاشتغال بغيره فاقبل ان كان
اعادتها ان لم تبلغ الاربع والاثني عليها واستأنف الباقي ونظير من العبارة تمام الفرق بين العاد
وغيره ولتقصير قطع في الدروس ولونى روى جملة اعاد على الجميع ان لم يتعين لجواز
كونها الاولى فيطيل الاخيرات ان ولونى حصاة واحدة واشتبه ان قص من حجبها
على الجميع لم يهول الترتيب بكمال الاربع وكذا الوسى اثنتين او ثلثا ولا يجب ترتيبها لان التاليف
منه واحدة ووجوب الباقي ثم على المقدمه كوجوب ثلثه فافرض واحدة مشبهه مع الخمس ثم
لوفاته كل ثمة واحدة او اثنتان او ثلثه ووجه الترتيب لمقد المرمى بالاصالة لوفاته ما دون
اربع وشك في كونه واحدة او اثنتين او ثلثه وجب روى يحصل موعدين البراة مرتبا لجواررا
وذلك في اربع كذا استأنف الجميع وليستعرب روى الجملة الاولى عن ميسرة اى الرامى
ويبدأ بالاضافة الى المستقبه والدعاء حالة الرمى وقبله بالثورة والوقوف عند ابعده
الرمى

منى الابعاد انقاف الليل والليل والليل
بمبنى ان تجاوز الكون بها نصف الليل فذا خرج بعده منها ولو الى كره عجب في الرجب القريب
بين اجزائ التثنية يبداء بالاولى وهو اقربها الى الشمس في سبب الخيف ثم الى الصلابة ثم حجب العقبه
فلو نكس فتمت مجموعا عاكدا كان او ناسيا بطل ريباى مجموع حجب هو مجموع ادمى الاول

منى الابعاد انقاف الليل والليل والليل
بمبنى ان تجاوز الكون بها نصف الليل فذا خرج بعده منها ولو الى كره عجب في الرجب القريب
بين اجزائ التثنية يبداء بالاولى وهو اقربها الى الشمس في سبب الخيف ثم الى الصلابة ثم حجب العقبه
فلو نكس فتمت مجموعا عاكدا كان او ناسيا بطل ريباى مجموع حجب هو مجموع ادمى الاول

منى الابعاد انقاف الليل والليل والليل
بمبنى ان تجاوز الكون بها نصف الليل فذا خرج بعده منها ولو الى كره عجب في الرجب القريب
بين اجزائ التثنية يبداء بالاولى وهو اقربها الى الشمس في سبب الخيف ثم الى الصلابة ثم حجب العقبه
فلو نكس فتمت مجموعا عاكدا كان او ناسيا بطل ريباى مجموع حجب هو مجموع ادمى الاول

الفراغ من الرمي مستقبلا قبله حامدا مصليا وادعيا كما يقبل وكذا الثانية يستحب رميها
بمسيرة ريب ريثا واقع بعد ذلك ولا يقف عند الثالثة وهو الحجرة المعقبة مستحب ولو وقف
لغرض فلا بأس اذا بات بمنزلة في الثاني عشر بعد الزوال لا قبله ان كان قد
انقضى الصيام والنساء في تراسح رجب فنعاد واحرام نعمة انما كان الحج متقيا على الاقوى والمراد
بالتقيا بعد عدم قتله وبقائه انما عدم جامع من في الحق مقتدا به وفي الحركات المتعقبة من كالمعتد
وجهه من الفرق فيه بين العادة وغيره اوجه ثلثها الفرق بين الصيد والنساء الثبوت لكافة فيه مطلقا دون
غيره ولم تغرب عليه الشمس ليلة الثالث عشر بمنزلة لا يجتمع الامران الاتعا وعدم الغروب سوا
استقيا ام احدهما وحسب البيت ليلة الثالث عشر ولا فرق مع غروبها عليه من حيث يجب الخروج
قبله تغرب عليه قبل النحر يخرج وغيره ولا بأس من يخرج ولم تجاوز حدودها تغرب وغيره نعم لم يخرج منها
قبله ثم رجع بعده لغرض كخذ شئ نسيم بحسب البيت وكذا الوعد دلته ارك وحسب بها ولو رجع
قبل الغروب لذلك تغرب عليه بغروب البيت بها قولان اجمود هما ذلك حيث يجب
بيت ليلة الثالث عشر وجب رمي الحجرات الثلثية ثم ينفر في الثالث عشر ويحفر قبل
الزوال بعد الرمي ووصف اى ريت الرمي من طلوع الشمس الى غروبها في الشهر
وقيل لوله الفجر ونسأله عند الزوال ويرمي المعذور كما يحلف والمغني والمراه والراى لليلة
وليقضى الرمي لو فات في بعض الايام مقدما على الاداء في نية حتر لونه رعي يومين قد لا
نظا الثاني وختم بالاداء في اعتبار وقت الرمي في القضا قولان اجمود هما ذلك وكيفية القضا
فيه والاولى الاداء فيه وفيه والفرق وقوعه في زمنا ولا على وجهين دون الثاني ولو حصل
من قبله اسفل الرمي اذا وقضا رجع له في ايامه فان تغذر عليه العود استناب فيه في وقته
فذا لم يزل في يومه في نية حتر لونه رعي يومين قد لا

في يومه في نية حتر لونه رعي يومين قد لا

في يومه في نية حتر لونه رعي يومين قد لا

في يومه في نية حتر لونه رعي يومين قد لا

الذي هو في حقه من العبادات
والتي هي في حقه من العبادات

فان استجاب في القابل وجوباً ان لم يخف ولا وجبت المباشرة واستعبت النفس في الاحتمال
لمن لم يحجب عليه والعود الى مكة لطواف الوداع استجاباً بما لو كان عليه من العبادات ووقته عند اذنه
الخروج بحيث لا يملك بعده الاستغفار بسبب فلو زاد عنه اعادة فلو تيسر خروجه استجاب للعود الى
الذي يخرج المسافر من غير اعرام الا ان يفي له شهر او ذراع للهي وروى في الفقه لدخولها في الدخول
بشرطه والدعاء عند دخول الكعبة فقد روي له دخولها في حرمه او خروج منها فخرج
الذنوب وعصمة فيما يقرب من العمر وعفوان ما سلف من الذنوب خصوصاً الصلوة والصوم وليدتها
يسكنه والوقار رضا بفتح الزايب عند الدخول والصلوة بين الامم والدين الذين يدينون
الباب على الرحمة الحمراء وسحب في تيراني الى الركعتين الحمد وحمل سجده وفي الثانية بعد
دعائه واربع وخمسون والصلوة في زواياها الاربع كل زاوية ركعتين تسليماً
واستلامها من الزوايا والدعاء والقيام بين الركعتين والقيام في الركعتين بصلواتك
في الركعتين في ثم الغزني ثم الركعتين الاخيرين ثم يعود الى الرحمة الحمراء فيقف عليها ويرفع راسه
الى السماء ويطلب الدعاء ويطلب في خشوع وحضور قلبه والدعاء عند السجود سبعة لازماً
الانس عند الدعاء في سلام الحج فيحيط بعضهم بعضاً او لا يخطط ان يوب عنه فهو مضمون
اول سورة السجدة على ادم عفا خطيئته ذنوبه وهو اشرف البقاع علوم هذا الارض على ما روي في الخبر
عن ابن العابد بن وولده الباقر عليه السلام هو ما بين الباب والحجر الاسود وفي الحطيم في
الفصل عند المقام ثم يخرج ثم ياتي في البيت واستلام الامم كان كلها والمستحبات واليات
من حرم والشرب منها والاستلقاء في النهر ما روي في الحديث فيمن شرب من لبنه لبيت الله
والدين في فقد جازعاً من الايام استجاب عظمه فلولوا وابتغوا طهرتها السد القربى والرفق

الذي هو في حقه من العبادات
والتي هي في حقه من العبادات

البقرة بقية مريم التي
اعطى بقية مريم وادراكها
منه وارجاها بالنعيم من

لديه ويستحب مع ذلك عمداً واهداؤه وانفروجه من باب الخاطئين سمى بذلك ليعلم ان كل من
 اذا انحط واثوب بنزح بازاله الركن الشامي دفن في المسجد كغيره فيخرج من باب الجبانة لا من باب
 من عند الارامل الى علي الاستقامة له فيغفر له والصدق بقره يشترطه بدرهم شرعي ويكفيها قبضته
 قبضته بالمعجزة وعلى في الاخبار يكون كفاؤه لما بعد دفن عليه في حجة عمره كذا في رواية سقطت في خبر ذلك
 ثم ان استمرار الاشتباه فمصدق مطلقه ان ظهر له موجب يادي بالصدق فالا قوى غير اوكالات
 الاعمال كفي في نظيره ولا يفتح اختلاف الوجه لا بيننا على الظاهر مع اننا لا نعبر والعزم على العود
 الى الجحيم فانه من اعظم الطاعات وروى انه من المنشآت في العمر كالحرم العزم على تركه مقرب للابواب والعدا يستحب
 ان يعزم الى العزم سواء الى الله تعالى ذلك عند الاغتراف ولا يستحب الاكثر من الصلوة بمسجده
 طمس كاد من بعد روى ان من صلى به بائة ركعة عدلت عبادة سبعين عاماً ومن سبح بثلثية بائة تسبيحة
 كتب له اجر عتق رقبة ومن بثلثية بائة عدل له حيا نسمة ومن حمد الله فيه بائة عدلت فراج
 العرائين تنفوخ سبيل الله وانما سخر خيفة لانه يرفع عن الودادى كفل بالرفع عنه سخر خيفة وخصه
 عند المنارة الرقي وسطه وفوقها الى القبلة ينبوع من ثلاثين ذراعاً كذا في روايتها وسائر
 وعلمها روى تحديد ما بذلك معوية بن عمار على الدار في ان ذلك مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله
 فيه الف نبر والمقام القسمة في الجهة الواحدة وفي الدار من الناف يمينها ويسارها كذا في روايتها
 للتخصيص من تحتها من جمل الصلوات صلوة ستة ركعات في الصلاة يوم الجمعة وحرم اخراج من
 التبا الى الحرم لبس الجناية ما يوجبها او تعزير او قصاصاً وكذا لا يقيم عليه فيه نعم يضيق
 عليه في المطعم والمشرب بان لا يزداد منها على ما يسهل الرمي ببيع ولا غيره ولا تكس من الزينة
 عدا ذلك حتى يخرج فيستوفي منه فلو جاز في الحرم قبول بقبضته جنائيه فيه لانها كرهة الحرم

فلا حرمته والحق يعقبنهم محمد النبي وبشاه الاممة عليهم السلام وهو ضعيف المستند الفصل الثاني

فكفارات الاحرام اللاحقة بغير شيء من محرماته وفيه مجتبان الاول في كفارة الصيد في

الفاعة بدنة وهر من البابل الماشي التي كل منها خمس سنين سواء في الكمية الفاعة وصغيرها

ذكرنا اننا والى الملائكة في ذلك ثم انضمت الى نفس من البدن لتعذر على البر والاطمان

مستین مکسنا و الفصدی قیمتها عن ذلک لہ و الا یلزمہ کل تمام الواح و درو غلہ منہ لا یبلغ مدا

اویدین و حریفه الی مکین اخوان تو تم مقام ستان بویا ان لم اقدر علی الخضر لم یدر او فخره

طاهر و عبد الغفور بن مؤلف القيمة على القدر اركان الفخر الستة و عدد في المذخر من ذلك ما في الفول

تمت هذه الايام على ما قد مرنا من هذا الشهر الى ان بلغنا القدر من علمه لوما

[illegible]

لما علمت اني قد اصبحت في الدنيا فاحسب اني قد اصبحت في الآخرة

والله اعلم بالصواب

عنه انرايد فلکيب و اما اندر رسد ما يه سه ريد اع نوم و در اسه ا و هم خدم مملکت و در

صوم حسین فادرا علیما محمد و محمد بعد جا و رانما به سیرت مصطفی علیه السلام در ایام شریفه

سورة الاحقاف

الى المستور وميلته وفيه قوة في لغيره الوحش وحماة لغيره املية مسنة معاندا الا ان

سنة المستول عمنها فكيف ما لمسته فيه ثم الفضل المقيمة على البر لو تعذر ولو صف ما مضى في الآ

وإصيام مع باقي الأحكام فمقطوع من غير أن يصوم ثلثين ومع العجرفة وفي الظبي التعليل لا

سنة ثم الفض المذكور بقدر الزكاة وبسبب ما مضى في قطع عشرة ثم تسعة عشر ثم عشرة

وخصصنا وبها في الفضل الصوم لخمسة الف مائة عشرة لم يحسب الاكل او شربها الصوم وهذا

يتم في الفطر خمسة للنسب لها الاخوان فالحقها به جماعة تبع الشج ولا سند لها من الغم ورد فيها ما يقع
البحر عندها يرجع الى الرواية العامة باطعام عشرة دمس كمين المسبح عندها ثم صيام ثلثة ايام والاقوى في
الدروس نسب ركبتها الى النشأة وهو مشعر باضعف نظرون في القولين في وجوب اكل الطعام عشرة
وان لم تبلغها القيمة على الثاني والاقتصر في الاطعام على ما ذكره في بعض النسخ من كل بيضة
بكرة من الابل وهو الفتيمة منها بنت المختار مع صدق اسم الفطر والاقوى اجزاء البكر لان
ورد في بعض النسخ ان جميع كبا وكبرة ان تحرك الفرج في السنة والا تحرك ارسال خولة الابل
في اناس منها بعدة البيض فالناجح هدى بالغ الكعبة لا غيره من الكذرات ويستبرأ في الاش
صالحية احمد ورواية اخرى في الخمد لثالث عادة ولا فرق بين كسر البيضة بغيره ولا بته ولو
ظهرت فاسدة او الفرج ميتا فاشي لا يجب تربيته الناجح بل يجوز صرفه من حبه وتخييره بين صرفه في منج
الكعبة ومعونة ايج كغيره من الكعبة فان عجز عن الارسل فثاة عن البيضة ايجيتم مع العجز
عن ثاة اطعام عشرة مساكين لكل مسكين دنانير مطلق لان ذلك ما يباح حيث لا نفس على الزا
ومصرف ثاة ولا صدقة كغيرها لا كما لم يبدل ثم صيام ثلثة ايام لو عجز عن الاطعام وفي كسر كل بيضة
من المظا والقبح يكون البارد هو الجذري للدراج من صفات الغنم ان تحرك الفرج في السنة
كذا اطلق المصنف جماعة في الدروس جماعة الاولين في صفات الغنم هي مباحاتها احمد ولا يذكر
والفصوص لا يرد في كسر الصغير والموجود في الصحيح منها النعم في سنن الفطر بكرة من الغنم واما المختار فما ذكره
منه قوله في العمل على الصحيح وقد اقدم له المراد بالبكر الفطر وسيا في سنن الفطر والقبح والدراج من مخطو
والفطر اعظم منه فيلزم وجوب الفداء للبيض ازيد مما يجب في الاصل لان الجذر الفطر على الحمل فعداء
غايتيحت ويها في الفداء وهو سهد واما بعض القبح والدراج في لعم الفطر من ثم خست البعارة

عنه في الفطر والاولى في الفطر
البحر عندها يرجع الى الرواية العامة
بالطعام عشرة دمس كمين المسبح
عندها ثم صيام ثلثة ايام والاقوى في
الدروس نسب ركبتها الى النشأة

البحر عندها يرجع الى الرواية العامة
بالطعام عشرة دمس كمين المسبح
عندها ثم صيام ثلثة ايام والاقوى في
الدروس نسب ركبتها الى النشأة

فله اولاً انها تحب للمملوك في غير الحرم فغنية اولى والا تولى وجوب الدرهم مطلقاً في غير الحرم المملوك وفيه الامر
معا الدرهم لندوا القيمة لذلك وكذلك القول في كل مملوك بنسبة الى فداءه وقيمة ويحتمل ان
والدرهم على المحرم في الحرم الاول لكونه محرماً وان في لكونه في الحرم والاصل عدم التماثل فيهما مع
اختلاف حصة الوجب وفي فرضها حمل بالجوهر من اولاد العتق مائة اربعة اشهر فغنى
ونصف درهم عليه اي على المحرم في الحرم ويتوزع على احد هما فيجب الاول على المحرم في كل سنة
على المحرم في الحرم بقدرته ما اندم ترتيباً ووجوباً في بعضها درهم وربع على المحرم في الحرم ويتوزع على
على احدهما وفي بعض النسخ احداهما فيما اى انما على اى او على اى درهم على المحرم في كل ربع على
المحل في الحرم ولم يفرق في البضائع بين مملوك قد حرر كالفرخ وعنده والظاهر لغير مراده الاول بالثاني
فحكمه حكم الفرخ كما صرح به في الدروس والكان الحاقه به مع الاطلاق لا يخرج منه به وكذلك لم يفرق
بين احم المملوك وغيره ولا بين احم وغيره وانما يثبت الفرق كما صرح به في الدروس وغيره فغير
المملوك بمكة ذلك واهم من رتبة القيمة الشاملة للفداء علفاً لحاقه وليس فقي للولاية والمملوك كذلك
مع اذن الى ان يكون المتلف الواجب ما ذكره والقيمة السوقية لذلك وفي كل واحد من
القطا والمجل والدراج حمل مضمون وعلى ذلك كما في اربعة اشهر وهو قريب من نصف الغنم
في فرضها ولا يبعد في تساوي فداء الصغير والكبير كما ذكرناه وهو اولى من حمل المصغر الذي هو المختار
ثم على نيت النحر او على ان فيها من مضيض بطريق اولى للاجماع على انتفاء الاحرى وكذا في غير
ان منى شرعاً على اختلاف المتنفقات واتفاق المختلفات في الزمان ثبت في الصغير زيادة على
الكبير والوجه ذكرناه لعدم التساوي بوجه هذا على تقدير افضاء الصغير الغنم في الصغير كما اختاره بهم او
على وجوب الغنم كما اختارناه وظلمه على الحمل والابقار الاشكال وفي كل من القفد والضب

انما في الزمان
ومن الدرهم على المحرم في كل ربع



[illegible]

تم في النظر خاصة للنفس ما الاخران فالجهاة جماعة متعلمين ولا سند له من العلم ورواها في
البحر عن ابي جعفر الى الرواية العامة باطعام عشرة مساكين لمن عجز عن صيام ثلثة ايام او اقل في
الدروس ثبت ركنها الى الثلثة وهو مشعر بالضعف والظنون بيرة القولين ان وجوب كل الاطعام عشرة
وان ما يتلوه القيمة على الثاني والاشعار في الاطعام على مذوق كسبب النعام لكل بيضة
بكره عن الابل والفرسية منها ثبت المنيض فضا عدل مع صدق اسم الفخر والافق ابراهيم الكيلاني
مورد النفس البهارة وهي جمع لكبر وكبره ان تحرك الفرج في البيضة والا تحرك امرسا فحوله الابل
في اثاث منها بعدد البيض نالنا نتج هدى بالغ الكعبة لا كغيره من الكذرات ويترتب لاث
صدقية احمد واثارة الطرق وكفاية الفخائل لاث عادة ولا فرق بين كل البيضة بخلافه واثارة ولو
ظهرت فائدة او افترضا متلاشي لا يجب تربية المنيض بل يجوز صرفه عن حينه وتخير بين صرفه في منيخ
الكعبة ومعوته ايج كغيره من الكعبة فان عجز عن الارسال فثاة عن البيضة الصبيحة ثم مع الفجر
عن ثاة اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مداونا مطلق لان ذلك ضابطه حيث لا نفس على الراه
ومصرف الثاة والصدقة كغيره الا كما قيل ثم صيام ثلثة ايام لو عجز عن الاطعام وفي كل مسكن بيضة
من المعطى والفتح يكون ابا وهو يجوز للدراج من صفات الغنم ان تحرك الفرج في البيضة
كذا اطلق المصنف من جماعة وفي الدروس جعل في الاولين من صفات الغنم اي مريث انها لا تحرك في البيضة
والنصوص خالية عن ذكر الصغير الموجود في الصحيح منها لزم في سفير المعطى بكارة من الغنم اما المنيض فذكر في
معطلية والعمل على الصحيح وقد اقدم لزم المراد بالبيضة في سبب في لزم في نفس الفطرية الفرج والدراج من مخطوم
والفقر اعظم منه فيلزم وجوب الغذاء للبيضة ازيد مما يجب في ان يصل اليها ان يجد الفرج على حمل فضا او
غايته تستوي في الغذاء وهو مهدد اما سبب الفرج والدراج في ان الفرج من ثم خلت البهارة

عن ابي جعفر في بيان ان كل مسكين
يحتاج الى عشرة اشياء من الطعام
التي هي في البيت كالحبوب
والزيتون والتمر والخبز
واللبن والبيض والسمك
والفواكه والحبوب
والسمن والسكر
والعسل والخل
والنخل والارز
والقمح والعدس
والفول والحمص
والفشار واللوبيا
والفستق والكمثرى
والجوز والكمثرى
والفواكه والحبوب
والسمن والسكر
والعسل والخل
والنخل والارز
والقمح والعدس
والفول والحمص
والفشار واللوبيا
والفستق والكمثرى
والجوز والكمثرى

حتى يشترط اليه بل في علمه وارتقاءه في الرواية وردت بأنه يصدق باليد اجابية ومرتبة باليد
ولو انفق النصف بغير اليد جازت الصدقة كغيرها ويجزى مسماها ولا تقف بنيات الرشي ولا يجزى
بغير اليد اجابية ولو نطقا كغيره رشي ففر الرجوع الى الارش غلما بالقاء عدة او تعدد الصدقة تعدد
وجها انما ثانيا منها المستعمل في الدروس ووجوب ان وقع النصف على الوقت والا لا الاول ^{خبر} ان
او جازت والالتصديق بشئ لشبهة بطريق اولي لو نطق غير احكامه او غير الرشي فالارش ولو احدثت ^{لا}

بوجوبها لا يشترط ان تصح في كل حال بل يجب ان لا يكون سببها في الجحيم او في النار او في
 الاخرى من غير ان يقع في احرام الحج وسببها في احرام العمرة ونحوه من الحج وسببها في احرام العمرة
 ولا تجزئ الصدقة قبل الحج وسببها في احرام الحج وسببها في احرام العمرة ونحوه من الحج وسببها في احرام العمرة
 الا بعد انتقاله الى المستحق باذنه ونحوه في الاصل من التملك والاكل في كونه باقيا
 المحرمات في الوطى عدا ما علم بالتحريم منها او دبرا قبل المشعر وان وقف بعرفة على صاع
 القولين بدنه ويتم حجه ويأتي به من قابل فوراً ان كان لاصل كذلك وان كان الحج
 انخلوا ولا فرق في ذلك بين الروضة والاجنية ولا بين الحرة والامة ووطى العلماء كذا في صحيح
 القولين دون الدابة في الاشهر الاولى في فرضه والثانية عقوبة او بكسر قولان والمؤلف
 الا ان الرواية مقطوعة وقد تقدم ونظير الفدية في الاجير لتلك السنة او مطلقا وفي كفاية خلف
 النذر وشبهه لو عتبه تلك السنة وفي المفرد المصدود اذا تحلل ثم قدر على الحج سنة او غير
 وعليها مطاوعة مثله كفارة وقضاء واحترزنا بالعامد العالم عن الناسي لو لم يكن وجوبه
 فلا شيء عليها وكان عليه في سنة وان كان من اخراج الناسي من حيث عدم كونه محررا في حجة اما ان
 ثم ونيتان اذا بلغا موضع الخطيئة بمصاحبة ثالث محترم في حج القضاء

[illegible]

الى اخر المنسك وقيل بغيره قال في الفاسد ايضا من موضع خطية الى تام مناسكة وهو
مروي وبقطع المص في الدروس ولو حجا في القابل على غير تلك الطريق فلا تفرق وان بعد الى المص
يتفق فيه الطريق كغيره مع احتمال جوب التفرق في متفق منه ولو توقفت من جهة الشك على
او نفقه وجبت عليه ولو كان مكرها لم يحمل عنها البدنة لا سيما ^{في موضع التفرق} لا سيما على الفقه عند عدم
فساد وجهها بالاكراه كما لا يفتد بغيره لو اكرهته وفي تحملها عنه البدنة وتحمل الاجنبي لو اكرهها وجهها
العدم للاصل ولو تكرر اجماع بعد الفساد تكررت البدنة لا غير سوا كغيره الاول ام لا نعم لو جازع في
لزمه بالزنا ولا سوا جعلنا ما فرضه ام عقوبة وكذا القوافي فصار الغرض وتجب البدنة من دون
باجتماع بعد المتفرق الى اعتبار شواطئ طواف النساء ولاولى بل القوي بعد خمسة
اي الى تام خمسة اما بعد فلا خلاف في عدم وجوب البدنة وبذلك حكم اولى يدل على الكفاية بالاربع في
سقوطها وفي الدروس قطع باعتبار خمسة ونسبنا بالاربع الى الشيخ والرواية وهي ضعيفة نعم
كفر الاربع في البناء عليه ولزم وجوب الكفارة ولو كان قبل اكتمال الاربع فلا خلاف في وجوبها لكن
لو كان قبل طواف الزايرة او قبل كماله وان تفرقت عن خطوة ولو عجز عن البدنة تخيرا بينها
وبين بقرة او شاة لا وجب للتخيير بين البدنة وغيره لا سيما لا يفرق بينها فكان الاولى ان يسمع العجز عنها
تجب بقرة او شاة وفي الدروس وجوب بدنة فان عجز فبقرة فان عجز فشاة وغيره خير بين البقرة
والشاة ولم ينعوض عن البقرة هذا التفصيل لكنه مشهور في الجملة على خلاف ترتيبه وانما اطلق في بعضها
المحذور وفي بعضها الشاة ولو جامع امته المحرمه باذنه محلا فعليه بدنة او بقر او
شاة فان عجز عن البدنة والبقرة فشاة او صيام ثلثة ايام هكذا وردت الرواية وفترها
الاصح في هرثمة بطلانها بالاكراهها وطوعه كغيره مع سطاوعتها تجب عليه الكفارة البدنة

هذا هو الوجه في وجوب البدنة الى الصوم في كل سنة
فان تفرقت بالجموع البدنة الى الصوم في كل سنة
اولا في كل سنة ولو طواف الزايرة في كل سنة
على البدنة في كل سنة ولو طواف الزايرة في كل سنة
لا يفتد

هذا هو الوجه في وجوب البدنة الى الصوم في كل سنة
فان تفرقت بالجموع البدنة الى الصوم في كل سنة
اولا في كل سنة ولو طواف الزايرة في كل سنة
على البدنة في كل سنة ولو طواف الزايرة في كل سنة
لا يفتد

وصحبت عوفيا ثمانية عشر كوياس مع علمي تحريم والافلاشي عليها والمراد بالخياره انما هي لثبته او لغيره
عن البدنه والبقرة ولم تقيد في الرواية والفتوى اجماع وقت فثبتت اوقات احرامها تحريم اجماع بانه
اليه اما بسببه اليها فمختلف الحكم كما سبق فلو كان قبل الوقت بالمشترط جها مع المطاوعة والعلم
واحتراز بالمرة باذنه عما لو فعلته بغيره فانه يلغى فلا شيء عليه ولا يلحق بها الا حرام المحرم باذنه وان كان
افشس لعدم النص وجواز اختصاص الفاشس بعدم الكفاية عقوبة كسقوطها عما لو اصابه عبد الله
ولو نظر الى اجنبية فامني من غير قصد له ولا عادة فبدنه للموسر ارض عليه بغيره لا يسقط
وشاه للموسر المرحوم في المفهومات الثلثة الى يعرف وقيل ينزل كذلك الترتيب فتجب البتة على
عليها فان عجز عنها فابقرة فان عجز عنها فاشاة وبه قطع في الدروس والرواية تدل على الاول
وفيها ان الكفاية للنظر لا الامانة ولو قصد اوكا من عجز عاودة فكان مستمرا سيرا ولو نظر الى التقيد
بشهوة فامني فبدنه وفي الدروس جزو والظاهر انهما وبغير شهوة لا شيء وان لم ينزل
او يعتد ولو مسما فاشاة اركان بشهوة وان لم يمين وبغير شهوة لا شيء وان لم يمين
احد الوصفين وفي تقبيلا بشهوة جزو انزل ام لا ولو طوع عنه فعليها مثله وبغيرها اي بشهوة
مثاة انزل ام لا مع عدم الوصفين ولوامني بالاستثناء او بغيره من الاسباب التي تصد
عنه فبدنه وهل يفتد به اجماع مع عدم العلم بتجريمه قبل نفي وهو المروي من غير معارض وبغير تقيد
بوضع يمينه اجماع ويستثنى من ذلك باب تركهما ما تقدم من المواضع التي لا تجوز البتة بالامانة
ذكر شهوة وله عقد المحرم او المحل للمحرم على اعزاء تدخل على كل منهما احرار العاقد والمحرر
المعتد له بدنه والحكم بذلك مشهور بل كثير منهم لا ينقل فيه خلافا ومستنده رواية سماعة و
موضع اشارة جوها على العاقد المبرور تقنيت ايضا وجو الكفاية على المرأة المخلص من علمها محررا

والظاهر ان زوجا يمين كسبها بالامانة
والدخول العاقد العاقد لا شيء على الفاشس
احرام الزوج ووجوبه بالامانة

هذا هو الوجه الثاني في وجوبه

الزوج وفيه اشكال كالحق في حق الله تعالى لعدم الوجوب عليها وفي الفرق لظهور وجوبه الى عدم
 وجوبه في حق الله تعالى وسواء كان مستلزما الى الاستلزام في نفسه مستلزما الوجوب او بجمله على الاستحباب
 واليد المشهور هو ان كل الشئ محرم في وجوبه على الجميع ولو كانا في المائدة والمراة محرمين فانه
 وجبت الاكل في المائدة مع الزوجان العلم بالسبب العقدي في وجوبها على العاقد لا شك في ذلك الزوج
 وانعم في المنة اذا اشد ما يكون قبل اكل سميها او غيره ونهاها في الشهر الدخيل بناء على
 ان الزمان بين الزوجين والوجوب مستند اليه بعد ما وعى الاقوى من عدم تحديد وقتها
 يجوز نقضها واستحبها بعد اكل الاكل في الخير وسيتخرج المص من عدم التحديد في لبس
 الخيط وما في حكمه مثله وان كان لا بد وكذا استحبابه في لبس الخفين او احدهما او الشمشك
 بغير الشين او المريم او الشيب او حاق الشعر وان قل مع صدق اسمه وكذا ازالته تنقبض في
 وعندها او وقص الاظفار من رجليه في مجلس او يديه فاصفة في مجلس في عهد
 او رجليه كذلك ولا فتن كل ما فرمى ولو كلفه لا يبلغ اشارة ثم اكل الدين او الرطين لم
 سكت اشارة كما لو كلفه اشارة واحدة ثم اكل الباقي في المجلس بعدت والظن به ان بعض الظواهر
 الا ان المحقق في دعوات مع ابي الوفاء عرفت ان مقتضى ذنبيه او قل شجرة من احم صغيرة غير
 ما استثنى في ذلك من احم من اكل وفي من اكله قطعها من اصلها والمرص في السفيرة وكيفية اليه
 وانكم بوجوبه في الشجرة مستحبة هو المشهور مستند رواية مرسله ازاذهن بطيب في الفرة
 اما غير المصيب فلا شئ في ان اكله او قل غير مستند مع عدم اشارة اليه المشهور والرواية
 مفقودة وفي الحاق لبس به وجوبه بعد وعى القول بالوجوب لواقع متقدرا في كل وارثته و
 انحر المجلس او تنقبض بغيره او مقلده وفي احدها اطعام ثلاثة مساكين اما لو تنقبض

انما هو القول بالاشكال في عدم وجوبه
 ووجه الاشكال في انفس الزوجين في اكله
 مع انفسه في المائدة والمراة في
 محرماتهما ووجه ذلك الزوجين في
 الاستحباب
 فانهم ينفقون بهما في كل يوم
 على قدر حاجتهما من ثياب
 خفيفين يراهما او كثر ما يراهما
 جاذبة

في نفس الفسخ لما اظن انما هو
 قد اكل ما كان له من

في نفس الفسخ لما اظن انما هو
 قد اكل ما كان له من

افضل حكم ياتى منها واخذ الاخف من احكامه الصديق الوصفى او حسب الناس كقولهم من ذمهم اثم
ومضى احصر الحاج بالمضيق الموقنين من اودع من اذنه من رات الا انهم لم يشرعوا ان يكونوا
عرفوا خاصة دون العكس وبما جئتمى احصر على قوتها اتبع اولا من المصنفين في اوردوا الى اهل
دخيل بعث كل منها ما ساقه ان كان قد ساق بالاولى ^{فانه يبيع وان يغتسل} في الثاني من المصنفين في اوردوا الى اهل
بالسوق مطلقا مع المشهور لانه يهدى مستهيرا لا تولى ^{سواء كان عينا او مالا} في الثالث من المصنفين في اوردوا الى اهل
لاختلاف الاسباب المقتضية لذلك بسبب انهم لو لم يبيعوا في الثاني من المصنفين في اوردوا الى اهل
بعث واعدا ناسبه وقت معين لا يجزى بخره اذا بلغ الهدي محله فيجب ان يكون حيا او مذكرا ان
كان معتمرا او ذميا الموانعة خلق او قسرت تحلل بنية الامور النسيان حتى في الدليل في غير
ان كان منك الهدي دخل فيه واجبا مسقرا او نيطاف في النسيان مع وجوبه في ذلك
النك ان كان ذكرا او ارجاء غير مستقر ان استطاع ان ينعقد الهدي في التحلل
بالاشترط اذ ذم المهرام لم يحل حيث حبسه كما سلف نعم لم يتجسس التحلل مع الاشترط ان
انظر بلوغ الهدي محله وهذه فائدة الاشترط ان فيه ان لا ينعقد في الهدي ودفعت فيه لوجوب التحلل في
الشرط و قيل انها مستوط الهدي وقيل مستوط النسيان على وجهين ^{فانما} في الاول ان تولى الهدي شرعي
دعا مندوب اذ لا دليل على ما ذكره من الفوائد ولا يثبت ان الهدي ينعقد بالوطء لعدم
ذبح الهدي وقت الموانعة ولا بد من اتمام النسيان في اودع من رات الا انهم لم يشرعوا ان يكونوا
في القابل في ذم في عام محصر ولا يجب ان يمسك الهدي في عام محصر الى ان يبلغ
محله على الاقوى الزوال الا حرام لم يتحل السابق الا سلك في ذم في عام محصر ولا بد من اتمام النسيان في اودع من رات الا انهم لم يشرعوا ان يكونوا
بن عامر سيجت من قبل ويملك النسيان في الذم في عام محصر ولا بد من اتمام النسيان في اودع من رات الا انهم لم يشرعوا ان يكونوا

انما يورد في ذم في عام محصر ولا بد من اتمام النسيان في اودع من رات الا انهم لم يشرعوا ان يكونوا
في القابل في ذم في عام محصر ولا يجب ان يمسك الهدي في عام محصر الى ان يبلغ
محله على الاقوى الزوال الا حرام لم يتحل السابق الا سلك في ذم في عام محصر ولا بد من اتمام النسيان في اودع من رات الا انهم لم يشرعوا ان يكونوا
بن عامر سيجت من قبل ويملك النسيان في الذم في عام محصر ولا بد من اتمام النسيان في اودع من رات الا انهم لم يشرعوا ان يكونوا

كتاب النكاح
بسم الله الرحمن الرحيم

٤١٦

كما سكر بحث من الاتفاق بمراد من الاتفاق المقتضى وهو ان بحث من فان ادرك
 والاحتلال بعينه وان كان في ذلك من غير بدية على الاقوى لان التحلل بالعدو مشروط بعدم التمتع بالعدو فان حصل
 التمتع فيه ودون ذلك لم يكن كونه محققا قبل التمتع وانما مثال الامر المقتضى له ^{التمتع} وعن صدا بالعدو عما
 ذكرناه من ان الموقوفين ^{التمتع} ولا يلزم في غير اى غير المصدود عنه او لطريق اخر ولكن لا نفقه له
بما لا يلزم من زوال المانع بل يخرج الموقوف ^{التمتع} فيجوز بدية السوق او غيره كما قرر وقصر احواله ^{التمتع} بما لا
حيث سدا حتى من النساء من غير ترخيص لا ينتظر طوائف من ولو احصر عن عمر التمتع فتعطل ^{التمتع} الظاهر
حل النساء الا ان لا طوائف من بينهن تترقب من عليه ووجه الوقف عليه طلاق لا خبر ترتقب
عالم عليه من غير تفصيل او اعلم ان الممنوع من غيره منقول القول بحقوق الصدوق احصى فوات الموقوفين وكذا في
الحج والعمرة والبطون اعلى من تمتع بالتمتع في البيت بمنزلة من يجازى يستين في الرمي في وقت الحج ^{التمتع} او كذا
فما في القابل وتبقى امور منها منع الحاج عن ما سكر يوم النحر اذا لم يكن الاستنابة في الحرم والنجس في
تحققها به فتمنع من طلاق التمتع وانما البقاء اما لو امكنه الاستنابة فيها ففعل فعلق او قصر مكانه فحل
واقيم باقي الاوقات او منعه من غيره وافعال من معاد او في الجواز منها لوقبل به ثمة والاقوى تحققة هنا
للمعذور ومنها المنع عن مكانه فانه لا يحد من الاقوى عدم تحققة فبقصر على اعراسه بنسبة الى المصدور
الطيب وليس الى غيره بل ببقية الافعال او يستينب فيها حيث يجوز ويحتمل مع خروج في الحجة
التمتع بالبدية الماني الى اذ خيرا الى القابل من الحج ومنها منع المصير عن افعال كدخولها وسفنها
ان حكمه حكم المنع عن مكانه لا تعاقب الفاعل بمجرّد الدخول منها الصد عن الطواف فاصفة فيها وفي الحج ^{التمتع}
او يستينب فيه كالممنوع من الامكنة والباقي على اعراسه بنسبة الى ما يحل له الى ان يقدر عليه او على
الاستنابة بدونها الصد عن السفر فاصفة فانه محذور في العمرة مطلقا وفي الحج على بعض الوجوه وقد تقدم حكمه

التمتع بالبدية الماني الى اذ خيرا الى القابل من الحج ومنها منع المصير عن افعال كدخولها وسفنها

ان حكمه حكم المنع عن مكانه لا تعاقب الفاعل بمجرّد الدخول منها الصد عن الطواف فاصفة فيها وفي الحج او يستينب فيه كالممنوع من الامكنة والباقي على اعراسه بنسبة الى ما يحل له الى ان يقدر عليه او على الاستنابة بدونها الصد عن السفر فاصفة فانه محذور في العمرة مطلقا وفي الحج على بعض الوجوه وقد تقدم حكمه

فانه لا يتصور فيها صدق المصدور
 ان امكنه الا افعال في الحج والعمرة
 الممنوع من الامكنة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلم نوراً يهدي إلى صراط مستقيم
والعلم نوراً يهدي إلى صراط مستقيم

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلم نوراً يهدي إلى صراط مستقيم
والعلم نوراً يهدي إلى صراط مستقيم

كالطوفان وحمل في الدروس العبد منه في العيرة لعدم إتمامه في كذا القول في ثمة الزاد
صد عن طواف النفس والاستقامة في القوي من العلم ومنه الفنون كغيره من العلوم في الصدا
خاصة إذا فرقت فيه بين العام والخاص بالنسبة إلى المصدر كالتوسيع والتضييق والجمع والفرق
له في تلك المسامحة من غير أن يؤول إلى الاستقامة في كل فعل يعقل في التبع كما في قوله تعالى
والصلوة كما حسنا لك يستثمنه ما التقوا على تحقيق العبد والخدمة كمنه والامتنان للمعتمد
العرة على استطاع اليأس سبيلاً بشرط أن لا يكون في ذلك عيب فثمة ط
في وجوب الاستقامة لهما معاً لا ريباً في كل منهما بالانفراد بحسب البنية بأسبابها الموصلة إلى إتمامها
وشبهه والاستيثار والافساد ونزعة في قبول الاستيثار بعد الإتمام وليس في ذلك عيب فثمة ط
كمنه المكرر والداخل في حاله فثمة طيب إحلال من الإتمام ومنه شدة الإحلال لا الإبطال
يؤخرها التامر والمفرد عن الحجج مبادر بها على الفور وجوباً في الدروس يجوز تأخيرها إلى
استقبال المحرم وليس في الفور والاستعجال بالانتهاء من زمان مخصوص ووجهه منقذ
وإن وجه الفور بالوجه على بعض الوجوه إلا أن ذلك ليس بغير التامر في زمانها منقذ
وشبهه وهي مستحبة مع قضاء الفرضية في كل شيء من أفعال الروايات وقيل لأحد المذاهب
العمرتين وموصى لافيه مجموعها من الأخبار الدال على بعضها أشد وبعضها على السنة وبعضها على
أيام تنزل تلك على مراتب الاستحباب لا تفصل بينها عشرة أيام ولا كمنه شدة وكثير ما يفتي
أن يكون بينهما سنة وفي القية يقبض الفرضية إشارة إلى عدم جواز إندماج مع تولعها بدمية وجوباً
لأن الاستقامة للمفردة بذاتها لا تقضي الاستقامة وجوباً عاماً مع ذلك كغيره من المسامحة في فقير
إلى مؤنة لقطع المسافة وهو مفقودة وكذا الاستطاعة اليأس لا يجب وفيه من الشرح فانه لا يلزم

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلم نوراً يهدي إلى صراط مستقيم
والعلم نوراً يهدي إلى صراط مستقيم

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلم نوراً يهدي إلى صراط مستقيم
والعلم نوراً يهدي إلى صراط مستقيم

بالجواب فكيف يمنع من المذهب اذ لا يمكن فعلها وجبا الا بعد فعل الحج وهذا البحث كفاية المفردة الكتاب
 واما انما هو جواز المشركين ابتداء دعائهم الى الاسلام وجبا من يدعونهم على المسلمين والكفار
 بحيث يوافقون استيذانهم على بلوغهم واخذ مالهم وما يشاء من اهل قتل وجبا من يريد قتل نفس محترمة او
 اخذ مال او سبي عورتا او ماله او اسير من المشركين المسلمين دفع نفسه وربما اطلق على هذا المصطلح
 الدفاع لا الجهاد وهو لا يوجب دفعه تعالى الامام ولا يجب من غير الامام استطرذ ذكر ان في غير
 استيفاء و ذكر الرابع في ان الكتاب في كتاب الحدود وجب على الكفاية بمعنى وجوب
 على الجميع الى ان يفرغ من دفعه في الكفاية فيستند على الباقي سقوط مراعى باستمرار القام به التخصيص
 الغرض المطلوب به شرعا وقد عاين باجماع الامام لاصد على الخصوص ان نام من غير كفاية ويختلف
 الكفاية بحسب الحاجة بسبب كثرة المشركين وقتلهم وضعفهم وقوتهم واقلة مرة في كل عام لقوله
 فاذا انسحبت الاشرار من قتلوا المشركين وجب بعد انسحابهم الجهاد وجعلته شرط في كل وقت
 وان يترك بعد ذلك لبقاء العام لعدم اعادة مطلق الامر للكرار وفيه نظر نظير من التعليل في انما هي الزيادة
 على ما استندوا له وجب كسبها وعدم الغرض منها فيها او روية الامام ثم عدم صلاحها والاجازة للحج
 وانما يجب الجهاد لبقاء الامام العادل او نائبه الخاص وهو المنتصب للجهاد او لما هو علم الامام
 كالفقيه فلا يجوز له تولية حال الغيبة بالمغير الاول ولا يشترط في جوازها بغيره من المعاني او هجوم على
 على المسلمين غشي منه على بقاء الاسلام وهر اصله ومجموعه فيجب بغير اذن الامام وناصبه
 وبقدرهم القبول كونه كافرا اذا غشي من المسلم على الاسلام نفسه وان كان مبدعا ثم لو خافوا على
 انفسهم وجب عليهم الدفاع ولو خيف على بعض المسلمين وجب عليه فان عجز وجب على غيره مساعده
 فان عجز الجميع وجب على من بعدهم كذا على الاقرب بالاقرب كفاية ولا يشترط فيه عليه الجهاد بالجهاد

هذا هو الجواب عن قول الامام عليه السلام لا دفع عنكم حتى تقاتلوا
 فاذا انسحبت الاشرار من قتلوا المشركين وجب بعد انسحابهم الجهاد وجعلته شرط في كل وقت
 وان يترك بعد ذلك لبقاء العام لعدم اعادة مطلق الامر للكرار وفيه نظر نظير من التعليل في انما هي الزيادة
 على ما استندوا له وجب كسبها وعدم الغرض منها فيها او روية الامام ثم عدم صلاحها والاجازة للحج
 وانما يجب الجهاد لبقاء الامام العادل او نائبه الخاص وهو المنتصب للجهاد او لما هو علم الامام
 كالفقيه فلا يجوز له تولية حال الغيبة بالمغير الاول ولا يشترط في جوازها بغيره من المعاني او هجوم على
 على المسلمين غشي منه على بقاء الاسلام وهر اصله ومجموعه فيجب بغير اذن الامام وناصبه
 وبقدرهم القبول كونه كافرا اذا غشي من المسلم على الاسلام نفسه وان كان مبدعا ثم لو خافوا على
 انفسهم وجب عليهم الدفاع ولو خيف على بعض المسلمين وجب عليه فان عجز وجب على غيره مساعده
 فان عجز الجميع وجب على من بعدهم كذا على الاقرب بالاقرب كفاية ولا يشترط فيه عليه الجهاد بالجهاد

قوله لا

الاول البلوغ والعقل والحرية والبصيرة والسلامة من المرض والانعاس من الكبر في العجز والعرج
 البالغ حد التقادير والموجب لثبته في السمع لا يتعدى عادة وفي حكم الشجوة الماسة والقيام به والنفس الموحدة
 للمعجز عن نفسه ونفقه عياله وطريقه ومن سلامة فلا يحجب الشجوة الماسة والقيام به والنفس الموحدة
 مبعضا ولا الاضرار كان قايما او مضطرا وكذا لا يخرج عن كونه كذا كونه كذا كونه كذا
 فلا يحجب المرأة هذا في جهاد المعسر الاول والثاني في نسيب النفع على التقادير سواء الذكر والاشهر والسليم والامر
 والمرضى والعبد وغيرهم ويحرم المقام في بلد الشرك لمن لا يتكلم من اظهار شعائر الاسلام
 من الاذان والصلوة والصوم وغيره من ذلك شعائر الاسلام على من شعائر الذي هو اوثق بالثبات
 البدن واستغفر الاحكام اللائقة بالامر للدين وحسن زينة التكلم من كفاية او متعة او شدة تمنعه من الزيادة
 فلا تجب عليه الحج ثم يستحب لك كونه سواهم وانما يحرم المقام مع القدرة عليه فلا يتعدى من
 او فقر ونحوه فلا يخرج والحق المقصود فيا فتنه بلاد الشرك بلاد خلاف التمكن فيها المومن من إقامة
 شعائر الايمان مع امكان انعاده الى بلد يتكلم فيها ولا يجوز منع الولد من جهاد المعسر الاول
 مع عدم التقيين عليه بامر الامام عمه او لضعف المسلمين غير القادرين عليه او من اذ يحجب عليه
 عينا فلا يتوقف على اذنها كغيره من الواجبات العينية وفي الحق انما يجداد بهما في حق من هو اوثق
 على الاذن بالجميع ولا يشترط طهرتها على الاقوى وفي اشتراط اسلامها قولان وثمة اثنان من عدمه ولا يعتبر
 اذنها فيعية برضى ساير الاسفار المباعدة والمندوبة والواجبة كفاية مع عدم تعينه عليه لعدم منية
 الكفاية ومنه السفر لطلب العلم فان كان واجبا عين او كفاية تفصيل الفقه ومقتضى عدم قيام
 في الكفاية وعدم امكان تحصيله في بلد جهاد مما قارب مالا اقله سفره الى الوجه الذي يتجسد مسافرا
 لم يتوقف على اذنها ولا توقف والمدن بغير اوله وهو حق الدين يمنع المدبر المسافر

الربط وهو
الذي يربط بين
الشيئين
الذي يربط بين
الشيئين
الذي يربط بين
الشيئين

القادر على الوفاء بالحوال التي ترجع الى جهاد ملوك مسلمة او كمال الدين مؤقلا وان حلقه عجم
عادة لم يكن الشئ مع حمله في الاخير والربط هو والارصاد في اطراف بلاد الاسلام للاعلام بحال
المشركين في حقه يوجبهم شئ مستحب باموكاد اياها مع حضور الامام وغيبته ولو وطئها كالمشرك
انفس على الحلف والامام من يوم الربط والامامة ايام فلا يتحقق ثوابه ولا يدخل في النذر والقوف
والنسبة لا الطين بل ان يكون ثمة لونه في الربط وجب ثمة لميلتين بينهما كالعكاف والكثرة
الربطان يومان ان زاد الربط في الشواهد لا يخرج عن وصف الربط ولو اعاها لغيره
او غلامه ليقوم بهما في الربط لان ثمة على البر وهو في غير الامام لهما هذا الوجه ولو نذر
اي نذر المراد به الربط المذكور في العبارة او نذر صرف مال الى اهلهما وجب الوفاء بالنذر
وان كان الامام غائبا لان الربط لا يتحقق بهما وانما يشترط فيه حضوره وقيل يجوز صرفه لنذر الربط
في الربط الغيب ان لم يثبت ثمة بتركه لعدم المخالف في النذر ونحوه وهو ضعيف وهذا فصول
فيتم تحصيله في كفاية الفتاوى او احكام النذر يجب قتال المحربي وهو غير الكفاية في مضى الكفاية
الدين لا يشوبون الى الاسلام فالكفاية لا يطلق عليه اسم المحربي وان كان بكفاية على بعض الوجوه وكذا
المسلمين وان كان كفاية في كفاية الخواارج الا ان يحوط على الامام فيقاتلون محض النذر في حكمه او
غيره فيدافعون لغيره وانما يجب قتال المحربي بعد الدعاء الى الاسلام باظهار الشهادتين والنزاهة
جميع احكام الاسلام والاعتراف بالامام او ناسبه وبسقط اعتباره في حق من عرفه بسبق دعائه في قوله
اغزاد بغيره ومن ثم غزى النبي صلى الله عليه وسلم في غزاه غير اعلام واستسلم منهم يستحب الدعاء في كل
على ما يعمرو وغيره مع علمهم بالامام وانما اعلم من قوله فلو اظهر قوله ولو باللسان كلف عنه ويجب قتال
بنا انفس حتى يسلم او يقتل ولا يقبل منه غير ذلك ابى وهو اليهود والنصراني والمجوس كذلك

يقال ضربهم او قتلهم الا ان يلزم بشرائط الذمة فبشرائط الذمة والالتزام احكامنا
وتلك القرض للمسلمات بالكناح وفي حكمهن المصليات والمساكنة ^{التي ذكرها} ذكرها بالشفرة
عنهم وقطع الطلاق عليهم وسرقوا اموالهم واولادهم ^{المسلمين} المسلمين ومنهم من لا يملك
عورة المسلمين وهو ما فيه ضرر عليهم كمن يبيعهم ^{او يهدم} يهدم بيوتهم او يهدم الكنائس في مشركته
كامل لحم مخزير وشرب خمر واكل الربا وكفاح المحرم في دار الاسلام ^{او في دار الاسلام} في دار الاسلام
ويخرجون بني الفتحا عنها مطلقا واما باقى الشروط ونظايرها ^{منها} منها كسرها فيسرى في الدرس ^{او في الدرس} او في الدرس
بني الفتحا الا مع اشتراطها عليهم وهو الخلع والتقدم ^{الى الامام} الى الامام وتغيير دينهم ^{او تغيير دينهم} او تغيير دينهم
وارضيهم وعليها على الاقوى ولا يتقدر بما قدره على ثم فانه من ذلك اقتبسنا ثم استعملنا في ذلك الوقت
ولكن التقدير يوم الجباية لا قبل لانه ان سب بالصفاء ^{او بغيره} او بغيره من صفاته ما عدا فيه شارة الى ان
الصفاء راحا اخر غير ايهام قدرنا عليه فخير بينه وبين ما كان ^{او بينه وبين ما كان} او بينه وبين ما كان
ما يراه صلاحا وقيد التزام احكامنا عليه مع تلك اوبى ^{او بينه وبين ما كان} او بينه وبين ما كان
التي ذكرها ان يخرج الذي يده من حديد مخزير ^{او بينه وبين ما كان} او بينه وبين ما كان
المستوفى بلحمته ويغيره في ازمته ^{او بينه وبين ما كان} او بينه وبين ما كان
الامام او من نصبه الامع الخطير في اليد فبشرائط الذمة والالتزام احكامنا
وكان بينه وبينه من وازرب كذا فبشرائط الذمة والالتزام احكامنا
يجوز الفار من الحرب اذا كان العبد ^{او بينه وبين ما كان} او بينه وبين ما كان
اقل الا لمخرف لقال اي نقل الى ان لا يخرج من حاله التي ^{او بينه وبين ما كان} او بينه وبين ما كان
وطلب السعة ومورد الماء او متحينا من نعم الى ثمة يستغنى بها في امواله على القتل فليد كانه ام

هذا هو النص الاصل في هذا الباب
كما هو ظاهر من كلامه

هذا هو النص الاصل في هذا الباب
كما هو ظاهر من كلامه

المعبر به

كثيرة مع صلاحيتها كونهما غير معدية في ما يخرج عن كونهما معاداة هذا كله للفتى رانا المنع كمن عرض من
او قد سئل عن ما يجوز الاشارة به وتجوز المحاربة بطريق الفتح كهدم الحصون والمنجنيق
وقد وقع الشجر حيث توقف عليه وان كثر قطع الشجر وقد قطع الشجر ثم اشجار الطاليف وصرق عيني
النفير ومنع بزرهم وكذا انكروا بالرسالة الماء عليهم ومنعهم وارسال النار والقاء اليم
على الاقوى لان يورى الى قبل الفسحة من غير ان آمن بدونه او توقف على الفتح فيجب الرجوع
في الدروس ثم انما لم ينسب في الرواية ضعيفة سند بالكوني ولا يجوز قبل الجبان
والجبانين والنساء وان عاروا الامع الضرورة بان تشربوا بهم وتوقف الفتح على قتلهم
وكذا لا يجوز قبل الشيخ الفاني الا ان يكون برأى او قال ولا الختلى المشكل لانه حكم
المرأة في ذلك فليقل انما ذهب الكبير في ادوار الشيخ الفاني وهو واستدرك الجواز باخذ
وهو قول اركان ذامر اي او قال وكان غير معدية من لا فرق وكذا يجوز قتل الرمن ولا يميل
كالتف والجبان ولو تتردوا بالمسلمين كف عنهم ما امكن ومع العذر بان لا يملك التوصل
الى المشركين الا بتسلل المسلمين فلا قوة ولا دية الا ان في قتلهم شرعاً نعم يجب الكفارة
وله في كفارة القتلى او اعمد ومهدى فخذ بما كونه في الاصل غير مسلم وانما مطلوبه قتل الكافر وانظر
الى سورة الزاخر فانه قد تمهدوا هو او جبهه وغيره ان يكون من غير المال لانه المصالح وهذه من اهتمامه لان
في الجاهدين المسلم انما هو حسب النبي في الحرب وكبره البنية وهو انزل عليهم السلام
والقتال قبل الزوال بدونه لان ابواب السماء تفتح عنده وتزال النصارى تقبل الرحمة وينفع لهم
بعد سلوته النظرين ولو نظر الى الكافرين في استوان فيعرف المسلم الدابة ولو قُتِل به او
اشترى على قتله ولو اراد ذلك صلياً من استوان كما فعل جعفر بموته وذبحها وجوداً وادابة الكافر فلا
الفرق

لقد

١١٤

سئل عن رجل
سكن في بلاد
الغزو فقاتل
بها

دون اجواز بخلاف البقي ثم يتدرج المبدأ في الامكان في بيده باطوار الكيفية والاعراض ثم
متدرجا في الفان مراتبه ثم القول بالدين ان لم ينجح الامراض ثم الفيلسوف في امور الدين
متدرجا في الفيلسوف ايضا ثم الضرب ان لم يوفق في الكلام الفيلسوف في الامور الدينية ثم في
ما يقتضيه المصلحة ويناسبها ثم الفعل بحيث يكون المخرج من سبيل الفيلسوف في الامور الدينية ثم في
حيث لا يؤثر الضرب في غير المراتب فاولان امدجه اجواز في ذلك من غير ان يكون له اثر في
لعموم الامور واطلاقها وهو يتم في اخرج دور التمثل في الامور الدينية في ذلك في كتاب الامور
وترك المصلحة شرطه تجوز في التاثير واما مقتضى الامر في سبيل الامور الدينية في الامور الدينية في
القداسة ويجب الاحتياط بالقلب في الامور الدينية في الامور الدينية في الامور الدينية في
سواء جمعت انشراطها بالامور سواء امر او نهى في غير المراتب بالامور الدينية في الامور الدينية في
الايمان ولا يفتقره ومع ذلك لا يدن في تسمى الامور الدينية في الامور الدينية في الامور الدينية في
باجاد الواجب عليه من الاعتقاد في ذلك وقد تجوز في غير الامور الدينية في الامور الدينية في
ويجوز للفقيه حال الغيبة اقامة الحدود مع الامور الدينية في الامور الدينية في الامور الدينية في
وكذا يجوز لهم الحكم بين الناس واثبات الحقوق بالبيضة واليوس وغيره مع اتصافهم بصفات
المفق وحسب الايمان والاله دانه ومعوق الامور الدينية في الامور الدينية في الامور الدينية في
على ردة الفروع من الاحكام الى الاصول والقوانين الفقهية التي هي اصول الامور الدينية في الامور الدينية في
يغير عن هذا الاستمرار له وذكر تأكيد والمراد بالامور الدينية في الامور الدينية في الامور الدينية في
الاجتهاد والاحكام المتعلقة يحتاج اليه من الفروع في الحكم ان جوازها في الامور الدينية في الامور الدينية في
وعجب على ان من التراجع اليهم فيما يجوز له من الامور الدينية في الامور الدينية في الامور الدينية في

الغرض
منها في الامور الدينية

في غير موضع التخيير والاقوى له المقدر في نسخة من اقتاد نوع سبب كافي في بيان شرحه في حاله وانما في نسخة اخرى

نعم لو خلت أسباب رتبه ذلك لعمد التميز وان أقوم ما كان في ذلك من العجز والافتقار على

لو اطلق برئت ذمتهم واحدة لا بعينها فيقير في الباقي الاطلاق

او المرتبة على الصدير العجوة لو كانت في نوع ما في ذنبة اجزاء الاطراف

عمانی دمتہ لوگت میں کفارہ و نذر و لا یخیر ذلک فی الاصل

ومع العجز عن الحق في المرتبة يصوم شهرين متتابعين بالليلين ان لمسا ان يترك

وله ولوا ابتداء من اتساع الكمال من منه لثنتين بعد الثاني واخراجا الى الثاني والاولى من منتهى متداويرها

يوم بعين العدي فيها والمراد بالسابع ان الصلوة في اليوم السابع من شهر ربيع الاول سنة ١٠٠٠

اسم لا يطوعه غيره كالحصص والمرص السفر الغوري والدا آجب بستانى نى امنى عند وال الغند

فانما هو الذي لا ينفك عنكم في كل وقت ولا يترككم في كل حين ولا يترككم في كل حين ولا يترككم في كل حين

و في النور والقدوس كالحق والحق في نور
 و في النور والقدوس كالحق والحق في نور

يحب يرايينا هو ما يحبني ييم ولوسيه والي الجايد الى الان كان اسمي اليهم طريفة ابريم غير ركنه

در رمضان او فقه الحنفی و الظہر و الزوال و غیره از این کتاب در وقت روزان

خاتمة الامور : طعام عشية : بطنه اكل الكبد العذبة ام الرشد

وَأَمَّا إِذَا مَا كَانَ عَلَى الْمَوْتِ فَاصْبِرْ لَهُمْ وَنَحْلِهِمْ وَذُلِّ عَلَيْهِمْ

غير الكبير حيث القدر والكل في الصفة تسد الوفاة في الشاؤون من جملة النفوذ

نوار حشبان بواسطه لا يتوقف على اذن الوالي لا فرق بين اكل الصغرة والكبيرة ودون

12/1/1912

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

259

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

فصلی

1.

[illegible]

هذا هو الحق في التوسيع...
في كل ما يتعلق به...
من غير ان يفتقر الى...

غيره او يفتقر جوت عينا ويجب على القاضي التسوية بين الخصمين في الكلام معهما والسلم
عليهما ووردة عليهما اذا ساءوا النظر اليها وغيره من انواع الاكرام كما لا ذن في الدخول القيام
والجلوس طائفة الوتر والافاضات كلها من الانصاف كلها منها اذا وقع منه بقتضيه هذا هو
المشهور بين الناس ودرست بالاراء العارضة في المختلف الى التسوية بينهما مستحبة عملا بآلة
البرادة واستحقاق المستد الاجوب هذا اذا كانا مسلمين او كافرين وكوكان احدهما مسلما
والاخر كافرا كان له ان يرفع المسلم على الكافر في المجلس رفعاً صورياً او معنوياً كقربه الى
القصر او على منية كاجلس على كعبت شرج في خبوة لمع يهودي وان يجلس المسلم مع كافر
الكافر في مجلس التسوية بينهما فانه اذا كان طائفة العيب في غير ذلك وبجدة تقديرية الى غير من وجوه
الاكرام ولا يعقب التسوية بين خصمين مطلقاً في الميل القلبي اذا لا غنى عنه فيه على القس
ولا ادلال للمنفعة لعدم الطابع لغيرها عليه نعم يستحب التسوية فيما كان واذا ابتدأ احد
الخصمين بدعوى سمع منه وجوباً تلك الدعوى للجميع يريده من ذلك والآخر كذا في المذكر
لم يفتت اية حجة غير تلك الحكمه ولو ابتدأ بها سمع من الذي على يمين صاحبه
دعوى واحدة ثم سمع دعوى الاخرى وادعى محمد بن مسلم على الباقر ثم قيل يرفع عليها لورودها لكل مشكل
وهذا من مذهبنا لوزايم الطلبة عند مدرستهم المستفون بهذا المقتضى وجوب التعليم والافاق الخ
منها يقدم الاسبق فان جهل او جهل او اقرع بينهم ولو جمعهم على دروس واحد مع ثواب فهم جاز
والافاق اذا اسكتا فلان يكسب حريتهما وان شاء فليقل ليحكم المبدع منكما او كليهما
او يامر من يتوان ذلك ويكره تخصيص احدهما بالخطاب لما فيه من التخرج الذي قد مر آت
الكرامة ويحترم الرشوة فيهم الزاد كسر او هو اخذ ما لا يحل من احداهما او منها او غيرهما على الحكم

هذا هو الحق في التوسيع...
في كل ما يتعلق به...
من غير ان يفتقر الى...

المستد او الكافر في المجلس...
في رفعه صورياً او معنوياً...
او على منية كاجلس على كعبت...

في رفعه صورياً او معنوياً...
او على منية كاجلس على كعبت...

في رفعه صورياً او معنوياً...
او على منية كاجلس على كعبت...

اقراره كتب ما شهد مع معرفته وشهادة عدلين بعرفته واقناعه بحقيقة الامر
 وان صادقه المدعى حذر من تواطؤها على سبب اغية جوارها ^{اي مع التماس الشهادة} والى سبب ما سبق عليه ان ادعى
 الاعسار وهو عجزه عن اداء الحق لعدم ملكه لما زار عن ان يثبت باللائحة بحال ودرسته وما ذكره ذلك
 وقوت يوم وليته له ولعياله الواجب النفقة وثبت ^{في} عدالة بنية مطاعه على الحق امره مراقبة
 في طوارته واجدة صبر على ما يصبر عليه واجد المال عادة حذر لها قراين العفو ومخيل الاضطرار
 على نحو ذلك مما يفهم الاثبات لا على فقر المصنف او بتصدق في نفسه لمدعى الاعسار او كان
 الدعوى بغير مال بل جنانية او جبت مالا او اتمان فاسخ كناية قبل ان يثبت له المال بخلاف
 ما اذا كان اصل الدعوى مالا فان اصله بقاء تمنع من قول قوله وانما يثبت اعساره باجماع الامرين
 البينة او تصديق الغريم وطه به انه لا يتوقف مع البينة على المدين ووجوده او ليس ولو شهد
 البينة بالاعسار في القسم الثاني فوالى عدم المدين وعلى تقدير كون الدعوى ليست بالاعسار على
 الاعسار ترك اليه ان يقدر ولا يكلف التمسك بالمشهور وان وجب عليه شيء فثاوان والديس
 يتفق ذلك بان لم تقم بنية ولا صادقة الغريم مطلقا ولا خلف حيث لا يكون اصل الدعوى مالا
 جلس ومجت غم بانه حتى يعلم حاله فان علم ان له ما يوفى فان امتنع بانه والحق في التوفيق
 ماله ان كان من الحق والحق علم عدم المال او لم يثبت الوجود بوجوه اجمع يطلق بعد صرف الموجود وسبق
 اما الاينيار ما كان الحياكم عالما بالحق قضى بعلمه مطلقا على اسح القولين ولا فرق بين علمه
 به في حال ولايته ومكانها وغير ما ليس ليح طلب البينة من المدعى مع تحذير المدعى ولا مع وجوده على
 الاقوى وان قصد دفع التهمة لا منع رضا المدعى والمراد بعلمه من العلم ان حصر هو الاطلاع اجازم
 لا بشئ وجود خطه به اذا لم يذكر الواقعة وان اس التذويع لم يثبت عند عدلان كمي به ولم يذكر الاقوى

جواز التمسك باليمين في غير وجه المنع المبني على رجوعه الى العلم لانه فعلة خلاف شهادتها
عند الحكم على حكم غيره فانه كغير الفطر تنزل على كل باب على المكنة فيه ولو شهد عليه جهادته به لا يمكن ان يظان
كذلك ولا يعلم الحكم بحق طلب البينة من المدعي ان لم يفيح علما بانه موضع المطالبة بهما والاجاز
للمحكم ان يكره فان قال لا بينة بل عيّن من له احوال فانه فان طلبه احواله فحلفه كما حكم
ولا يمتنع الحكم باحواله لانه حق المدعي ان يستوفي بدون مطالبته وان كان اتيه الى الحكم فلو شرع
المحكم به او استخاضه الحكم من دون التماس المدعي وكذا لا يستقل به الغريم من دون اذن
الحاكم لما قلناه من ان ايقاعه وقت اذنه وان كان حلفه لانه وطيفته فان حلف على الوجه المعبر
سقطت الدعوى عنه وان لم يقر الحق في ذمته وصرح بمقاصد بوطفره المدعي ان كان مماثلا
لحقيقة ان كان كذلك فليس بعد ذلك وكذا لا تتم البينة من المدعي بعد اى بعد حلف المكر
على اصح الاقوال الصحيحة ان يفي بغيره صادقا ثم اذا رضى صاحب الحق بيمين المكر حقه فحلف
ان لا يقره الا في حق من يدينه فانه ان ايمين قد اطلعت على ادعائه وغيره
الاخبار وويل لمتبع حجة مطلقا وويل لمتبع حجة بالبينه وقت كليفه ولو تبسها والاجابة عليه
وان لم يحلف المدعي ولم يرد اليه من حلف المدعي ان كانت دعواه قطعية والا
لم يتوجه الرد عليه كما مر وكذا لو كان المدعي وليا او وصيا فانه لا يمين عليه وان علم بالكل بدعيه المكر حلف
فان ابي حنبل الى الحكم كيف لا يقضي بكونه فاما متبع المدعي من الحلف حيث يتوجه عليه سقطت
دعواه في هذا المذهب قطعاً وفي غيره على قول مشهور الا ان ياتي ببينة ولو استشهد اهل بيته المكر
ولو طلب اجزاء المال قبل حلفه لغير اجابته قولان اجماعاً والعدم وشرط المدعي حث حقه كذا يكون
ملف كذا قرار الغريم او بالبينة قولان اجماعاً الاول في نظره الفايده في مواضع كثيرة متفرقة في ادواب البينة والآن

في حلف المدعي على غيره
في حلف المدعي على غيره
في حلف المدعي على غيره
في حلف المدعي على غيره
في حلف المدعي على غيره
في حلف المدعي على غيره
في حلف المدعي على غيره
في حلف المدعي على غيره
في حلف المدعي على غيره
في حلف المدعي على غيره

في حلف المدعي على غيره
في حلف المدعي على غيره
في حلف المدعي على غيره
في حلف المدعي على غيره
في حلف المدعي على غيره
في حلف المدعي على غيره
في حلف المدعي على غيره
في حلف المدعي على غيره
في حلف المدعي على غيره
في حلف المدعي على غيره

بعد اعلام السكت بحال وفي بعض نسخ الكتاب نقل ان المصنف الحق نجده قوله اما السكوت
فان كان لاقه غير شرعي وخرس فوصل الحاكم الى معرفة الجواب بلاشارة اغنية لليقين ولو جاز
عدلين وان كان السكوت عناد اجس حق محيب على قول الشيخ في النهاية لان اجواب حق
واجب عليه فاذا امتنع منه جسد تورديه او يحكم عليه بالنكول بعد عرض اجواب عليه يقول
ان اجبت الاجلكت ناكلا فان اصتر حكم بكونه على قول من يفتي بغير النكول او اشتبه معه اختلف
المدعى اختلف بعده وفي غير المصنف التخيير بين الامرين والاولى مبيها اشارة الى القولين وفي السري
على محتاجي القولين ولم يرجح شيئا والاولى اقوى
من المدعى او المسقطه للدعوى من المسكت الا بالبداهة او ما يستلزمه مسلمة كان اعالف فيها
والا يجوز بغير ذلك كالكتب المنزلة والانبيا والائمة اقول العاقل ولا خلاف بغير تدقيق الالهي في
والمجوسى لا تختلفوهم الا بالبداهة وفي تحريم غير الله في غير الدعوى نظر من طهر الله في تحريمه ان كان
اما بطلاق والعتاق والكفر والبراة فحرام قطعاً ولو اضاف مع الجلالة خالق كل شيء في الجموع
كان حسناً اطاعة لآو عليه ويظهر من الدروس تعيين انما في خوزك في ذلك ومثله في النور والظلمة
ولو راي الحاكم مدعى الذبح بينهم فعل الا ان يشترط على حرم كما لو اشتبه على اختلف بالاولى
ونحو ذلك وعليه حمل ما روى ان علياً استخاف يهوديا بالتورية وربا اشكل تخلف بعض الكفار بالله تعالى
للكفار هم لم يظايرون له حرمة المجوس فانهم لا يعتقدون وجود آله خالق النور والظلمة مع انفس في حلفهم
عليهم كافة آلا ان انفس ورد بذلك ويمنع التقليل بالقول مثل والله الذي لا اله الا هو الرحمن
الرحيم الطالب الغالب الضار النافع المذكر المهلك الذي يعلم السر ويعلم الغيب والعلانية والزمان
كما اجمعه اعيد وبعد الزوال العصر والمكان كالكعبة والخطيم والمقام والمسجد احرام واحرم الاقصى

[illegible]

تحت العترة والمساكين في المجرى حتى لا ينفذ ثبات في الحقوق كلها الا ان ينقص المال
عن نصاب القسط وهو ربع دينار ولا يكتفى بها الا بالاجابة الى التعليظ وكيفية قوله الله تعالى عذري حتى
وليستعجب الحاكم وعظماؤه فكله ورغبته في ترك اليقين اجمالا لا تفاد او خوفه فخرجت على هذا
الكذب ويتوعد به وورد ذلك في الاخبار والآثار مثل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من كذب
خيرا ما زب منه وقال الصادق عليه السلام من كذب باطلا كذب كاذبا وكفر وعطف بالله صدق اثم ان يتدبر حاله
ولا يتعالى الله عن شدة لاي تكلم وعنه ثم انشدني الى ان اباه كانت عنده امرأة من اخوانه فقضى لاني طلقها
فادعت عليه صدق فجات به الى امير المدينة تستعديه فقال له امير المدينة يا علي ما ان تملكها
فقال يا بني قم فاعطها الربما تدينها فقلت يا ابي فقلت فذاك الست محققا قال لي لكنني اطلب الله
ان اطف بانه بين مبرور وكفى اختلف على نفي الاستحقاق وان اجاب في الكار
بالاخص كما اذا اراد عليه فربما فاجاب في ما اقرضت لان نفي الاستحقاق ليس امتناعا وزا
ولان المدعى قد يكون صادقا فعرض على قسط الدعوى ولو اعترف به وادعى السقط فطلب بالنية والحق
عندما دعت الاجابة الى قبول الجواب المطلق وقيل بغيره اختلف على فوجا اجاب به لانه نزعته على
اختلف عليه حيث نفاه بخبره ومنه ان طلب منه المدعى فيقف باذكاره وبما كان است مح في الجواب
بالايجاب في اليقين والى اختلف ابد على القطع في فعل نفسه ومنه وفي فعل غيره
لان ذلك يقع في المطلق على الحال المكنة من القطع وعلى نفي العلم في نفي فعل غيره كما لو ادعى عبدا
بالا كيفية اختلف على انه لا يعلم به لانه يعلم الوقوف عليه ببلات اثباته فان الوقوف عليه لا يصح
كلما اثبت بشاهد وامرأتين ثبت بشاهد ومين وهو طما
كان ما لا ان كان المقصود منه المال كالدين والقرض تخصيصا للقيم والغصب

الدين المبرور والنفقة
في حق الزوجين
بأنفسهم

شهادة الشاهد ولا يقدّر عليه ولا يفتقر بعدد ثم الحكم يتم بهما لا باحدهما فلورجع الشاهد
 عزم النصف لانه اقل من سبب فوات المال على المدعي عليه والمدعى لو جمع عزم الجميع عزم
 بلزوم المال للمدعي كونه قد قبضه او فرض تسليمه للمال ثم رجع اليه فانه يجمع ان شاء الله تعالى
 بترتيب يدرك الغنى ويثبت المال كذا في النسخين ويقضي على الغائب عن مجلس القضاة سوا بلزوم
 والى ان لا يبعد ولم يقدر عليه من مجلس الحكم على الاقوى لعموم الادلة ولو كان في المجلس لم يقض عليه لانه بعد
 علمه غم الغائب على حجة لا مخرجان ارثي بعدد فحق او ابراء اقام به البينة والا اعطى به المدعى وحقوق
 الناس لا حقوق استحقاق لان القضاء على الغائب بنية لا وحقوق الله تعالى مبنية على التحقيق لغاية ولو كانت
 على الحقين كما لا يشترط يقضي بالمال ولو ان اقطع وتجب اليقين مع البينة على تاء الحقان كانت
 الدعوى الغنم ولو كانت لم تكن له او للموتى عليه فلا يدين عليه وبالمال كغيره الى ان يحضر المال كذا وكذا
 ويجوز ان يادى المدعى عليه غايه وكذا يجب اليقين مع البينة في الشهادة على الميت والطفل
 والمجنون اما على الميت فموضع وفاق واما على الغاية والطفل والمجنون فموضع ركنهم في العلة امورها
 في النفس وحواله لا لسان له ليجوز فيه تظن ان حكم بها اذ يحتمل لو حضر كالمالك كسبب بالانفاذ والاداء
 فيتوجب اليقين ويثبت بالبينة لا من سبب القياس وفيه نظر للفرق مع هذا النص وهو
 ان الميت لا لسان له لعل في الدنيا يملك المقتضى في حكمه اذ احضره وكذا في ترتيب حكمه على جواب
 بخلاف الميت كمن له اقوى في ايجاب اليقين فلا يتجدد الطريق واطلاقه يقضي عدم الفرق بين عوى العين
 والدين وقيل بالفرق بثبوت اليقين في الدين خاصة لاحتمال الابرار منه وغيره من غير علم الشهود بخلاف
 العين فان ملكها اذا ثبت استصحابه ونقصه بان احتمال تجدد فقد الملك مكنه في العين والاداء
 وعدم اللسان است فيها القرائن الشاهدي تارض الدعوى في الاموال لو تداعيا ما في اليد
 فلو كان كذا

في الدعوى الغنم ولو كانت لم تكن له او للموتى عليه فلا يدين عليه وبالمال كغيره الى ان يحضر المال كذا وكذا
 ويجوز ان يادى المدعى عليه غايه وكذا يجب اليقين مع البينة في الشهادة على الميت والطفل
 والمجنون اما على الميت فموضع وفاق واما على الغاية والطفل والمجنون فموضع ركنهم في العلة امورها
 في النفس وحواله لا لسان له ليجوز فيه تظن ان حكم بها اذ يحتمل لو حضر كالمالك كسبب بالانفاذ والاداء
 فيتوجب اليقين ويثبت بالبينة لا من سبب القياس وفيه نظر للفرق مع هذا النص وهو
 ان الميت لا لسان له لعل في الدنيا يملك المقتضى في حكمه اذ احضره وكذا في ترتيب حكمه على جواب
 بخلاف الميت كمن له اقوى في ايجاب اليقين فلا يتجدد الطريق واطلاقه يقضي عدم الفرق بين عوى العين
 والدين وقيل بالفرق بثبوت اليقين في الدين خاصة لاحتمال الابرار منه وغيره من غير علم الشهود بخلاف
 العين فان ملكها اذا ثبت استصحابه ونقصه بان احتمال تجدد فقد الملك مكنه في العين والاداء
 وعدم اللسان است فيها القرائن الشاهدي تارض الدعوى في الاموال لو تداعيا ما في اليد

نادى كل منها المجموع ولا يثبت خلف كل منها على استحقاق الاخر واقسامه بالسوية وكذا لو كانا من
والحلف احد هاتين الحلفتين فان كانت مبنية بعد كون مبنية خلفها واحدة تجمع النفي والاثبات
والا فنفي الى بين الاخرى للاثبات وكذا القسمة ان اقاما بنية واقعية لكل منهما بما فيهما
بناء على ترجيح بنية اخرج ولا فرق بين ما بين ما بين البينيين عدد او عدالة او افتقارهما ولا يخفى جازما
من صدق من مبنية مع البينيين وعلى المصدق البينيين للاخرى ان استغنى خلف البينيين واخرج له الجواب بنية
وبينها بقرائن الاول ولو صدقهما فلهما بعد خلفها او يكون لهما املا وان ادعى علمه او اكره ما قدم قوله بنية
وكما ان لاصد هاتين بنية في جميع هذه الصور وفي البنية مع مبنية ولو اقاما ما خرج الاعداد
شهود انان او في العدا لا لاكثر شهود انان او فيهما فالقرعة تخرج من خلفها
الجميع فان لكل الحلف الاخر واخذ انان انما قسمت لنفسين وكذا تجب البينيين على من رجعت بنية
وظهر العبارة عدم البينيين فيها والاول مختارة في الدروس في الثاني فتعاقب في الاول ملبا ولتثبت
احدهما ارتفع بهما كلان ذائد عليه فالبين عليه ان لم يكن للآخر بنية سواء كان مثبت
بنية ام لا ولا يكفي بنية عنها اى غلب البين لانه مسكر فيند في عموم البين على من اكره ان كان له بنية
فلو نكل عنها خلف الاخر واخذ انان لكل القرعة في المثبت ولو اقاما المثبت واخرج
بنية ففي الحكم لا يتما خلافا فقيدهم بنية الداخل مطلقا لما روى ان عليا لم يقضى بذلك لتعاقب
البينيين فيرجح الاقديم فاليد وقيل اخرج مطلقا على الظاهر فالحكمة فيمنع من ان القول قول
اليد وبنية بنية المدعى الشامل لموضع النزاع وتدل اقديم بنية اخرج ان شهيدا بالملك المطلق
او المسبب او بنية خاصة بالسبب ولو اقررت بنية الداخل فقدم وقيل مع البينيين اقدم بنية المدعى
اذا وثق بنية المدعى في مس معقصة انما خلافا في هو في موضع لعدم دليل متين من جميع الجهات

بعض من لا يثبت بنية المدعى في المس معقصة انما خلافا في هو في موضع لعدم دليل متين من جميع الجهات
بعض من لا يثبت بنية المدعى في المس معقصة انما خلافا في هو في موضع لعدم دليل متين من جميع الجهات
بعض من لا يثبت بنية المدعى في المس معقصة انما خلافا في هو في موضع لعدم دليل متين من جميع الجهات

بعض من لا يثبت بنية المدعى في المس معقصة انما خلافا في هو في موضع لعدم دليل متين من جميع الجهات
بعض من لا يثبت بنية المدعى في المس معقصة انما خلافا في هو في موضع لعدم دليل متين من جميع الجهات
بعض من لا يثبت بنية المدعى في المس معقصة انما خلافا في هو في موضع لعدم دليل متين من جميع الجهات

احد النصفين بقدر الاخر والبيع ليس فيه شيء من ذلك واختلاف الفقهاء في البيع على اختلاف المذاهب
واشتهر ان كل جزء لا يرضى قبلها منها واخصاص كل واحد بخبر معين وانما ملك البعوضة بعد البيع
مستحقه ولا يرضى بالبيع وما عطف عليه من ذلك

مقدرا له ارضى لغيره البيع حتى يدعى عليه القدر الفايده في عدم ثبوته فله كونه باو عدمه

بالتفريق قبل القبض فيما يعتز فيه التقاضي في البيع وعند مخير المجلس غير ذلك ويجوز التمسك بالقبض
لولا التمسك بشريكة القسيمة ولا ضرر ولا رد والمراد بالقبض نقص قيمة التمسك بها عظم من قيمتها
فاحتمل ما اختاره المصنف في تركه وقيل مطلق نقص القيمة وقيل عدم الانتفاع به مفردا وقيل عند الحاجة

الذي كان يتفق قبل الفسقة والاجور الاول ولو تضمنت رد اى دفع عوض خارج عن المصلحة
المشتركة من احد الجانبين لم يحجب المتع منها الاستدراك المعوضه على جزء من مقابلته معنوي او
معنوي وهو غير لازم وكذا لا يحجب المتع لو كان فيها ضرر كالجواهر والعضايد الضعيفة

والسيف والضرر في هذه المذكورات كغيره اعتبارا به جميع المعاني بعد الثالث في السيف فانه يقطع
بقسمته غالبا في غيره مع نقصان شره لم يطلب احدها المداياة وبه قسمته المنفعة بالجزء او
بالزمان جاز ولم يحجب اجابته سواء كان تاليف قسمته اجبارا ام لا ولا حاجة الى اجابة لاني في القول

بها بجز كل منها فحقما فلوا استوفى احدى ما فصح الاخر او يوكا عليه اجر تحت الشك و اذا علمت
السهام بالاجزاء ان كانت في متساويها كمالا او زنا او زرعا بعد الانشاء او بقية من خانت
كالارض والحيوان واقفقا على اختصاص كل واحد بهم لم يخرج غير قرعة لعدم القيمة مع

ترافى الموجبة لتميز الحق ولا فرق بين قسمة الرد وغيره والاشقاق على الاختصاص ارفع بان كتب
اسما لشركاء او السهام كل في رقعة وقصا ولو مخرج من المبيع على الزيادة باخراج احدها على اسم احد
المقتسمين او احد السهام هذا ان اتفقت السهام قدسا ولو اختلفت قسم على نقد السهم وحده

Handwritten notes in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page.

[illegible]

۳۰۰

يا ايها الذين آمنوا شهادة عليكم انكم لا تشركون بالله شيئا ولا تشركون به شيئا ولا تشركون به شيئا ولا تشركون به شيئا
لا تشركون به شيئا ولا تشركون به شيئا ولا تشركون به شيئا ولا تشركون به شيئا

هذه الآية في حق الله تعالى
والصانع لا يشركه في ملكه
ولا يشركه في علمه
ولا يشركه في قوته
ولا يشركه في جلاله
ولا يشركه في كبره
ولا يشركه في عظمته
ولا يشركه في سموه
ولا يشركه في ربه
ولا يشركه في ملكه
ولا يشركه في علمه
ولا يشركه في قوته
ولا يشركه في جلاله
ولا يشركه في كبره
ولا يشركه في عظمته
ولا يشركه في سموه
ولا يشركه في ربه

استشهدوا بآياتهم
من كتابهم
والتي هي
بين يديهم
والتي هي
بين يديهم

كان المشهود عليه كافرا على الاصح لان ما في القرآن من حجة على المشركين فلا يشك
حيث قبل شهادة اهل الذمة للمسلم وعليهم استناد الى رواية ضعيفة ولا يصح حيث قبل شهادة اهل الذمة
وان خالفهم في الملة كاليهود والنصارى ولا قبل شهادة غير اهل الذمة على المسلم اعجابا
في الوصية عند عدم عدول المسلمين في قبلة شهادة اهل الذمة بل لا يشك في ان شهادة المسلمين
مطلقا بناء على تقديم المستورين الفاسقين الذين لا يستندون فيها الى الكتاب وقول العلماء في
وضيقت بتزائم التعميم في غير محل الوفاق وفي اشترطوا في الظاهر عدم تركه كالمعتمد
اصلا فاما بعد العصر فوجه العلامة عملا على البراءة والاشهاد بعدم فان كان لا يمكن ايجابة الآية بان لا يبعد
اختلف بالقد لا يشترى به ثمن فليكن ولو كان ذا قرين ولا تكتم شهادة السنان اذا لم ينسأ الا بالامانة
وهو هنا الولاء لقب شهادة غير الامامي مطلقا مقلدا كان ام يستدل بالعدل وبهينة عفتة
رأبحة تبغث على ملازمة التقوى المروية وتزول بالكيف مطالبا وهي ما توعد عليها بنصوصها
روسة وهي الى سبعائة اقر منها الى سبعين وسبعة ومنها اقرها بالزنا والوطء والقيام بالزنا
الذي يشترطه الميسر والسرفه واختلاف الفرائض شهادة الزور وعقوق الوالدين والامانة
مكر الله واليسر عز وجل الله والنصب والعيبة والتمية واليسر الفاسقة وقطيعة الرحم واطل التعمية
اكيل والوزن واما خصاله عن فقهه والكذب جنونا على زوال اشد من شرب الخمر فمحق وكما
الشهادة والرشوة والسعاية الى الظالم ومنع الزنوة واما خير ما خرج عن عام الوجوب اخيرا واما اظهر اكل
لحم الخنزير والميتة والمحرمة لقطع الطريق واستحرام اللغو على كذب كبر وغيره وقيل ان كذب كبره
الطبرسي في التفسير الى صحتها مطلقا نظر الى اشترائها في مخالفة امر الله تعالى ونهيه وتسميته بغيرها
بالاصناف الى ما هو اعظم منه كالقبلة بالاصناف الى الزنا واركاب كبرة بالاصناف الى النفر وبكدا

سبح الى

والاصار الى الصغيرة وهي دون الكبيرة من الذنب والاصار انما يقضى كما هو عليه على نوع او انواع
من الصغائر او كثر من العزم على فعلها ثانيا بعد وقوعه وان لم يفعل ولا تصح ترك السن الا ان يودي
الى التماوان بهما ولم يرد مع ذلك من الذنوب ما يخالفه المروءة كل محمد وان كان الثاني اوجه وبترك
المروءة وبتر القلق فكل ما في رانته ومكانته لا كل في السوق والشر فيها لغير سوقي الا اذا غلبه العطش
ولم يشي تشوف الرأس بين الناس وكثرة السخريه والحكايات المضحكة وتبس القليل بل يجذب وغيره
مما لا يقي ولا يقي من غير منه ولا يقي من غير منه لا يقي من غير منه لا يقي من غير منه لا يقي من غير منه
والاماكن ولا يقي من غير منه لا يقي من غير منه لا يقي من غير منه لا يقي من غير منه لا يقي من غير منه
اجرة نبي الراج شرعا وظهر المولى فتر شهادته ولد الزناد في السيرة على الاشهر وانما تردها ربيع
تحتق ناله شرعا لا اعتبار بين تارة الاسن وان كثرت ما لم يحصل العلم وعدم المهمة فظلم في ذلك
وهي ان يحرايه شهادته لغيره او يدفع عنه بها منزلا فلا تقبل شهادة الشريك الشريك في المشرك
بينهما بحيث لا يغير الشهادة المشتركة ولا الشهادة الوصي في متعلق وصيته ولا يقيح في ذلك
مجرد دعواه الوصاية ولا مع شهادة من لا يثبت بها الا ان المنفعة ثبوت الوصاية الموجبة للتمتع
المال في شهادته ولا شهادة الغرضاء للفلس والميت والسيد اعبد على انوار ملكه لا تنقاع
بالولاية عليه والشهادة في هذه الفروض جالبة للنفق ولما يدفع الضرر فشهادة العاقله بحجج سهوة
الجناية خيلا وعرضا للفلس سبق شهود دين اخلاهم يدفعون بها ضرر المرافعة ويكفي اعتبار في النفع
وشهادة الوصي الكليل يخرج الشهود على الوصي والموكل وشهادة الزوج بزنا زوجته ترفع فيها النفع ضرر احد
ولا تصح مطلقا البتة فان شهادة الصديق لصديقه مقبولة والوارث لمورثه بين وان كان مشرفا على
النفق فلم ينفذ به الحكم بها كذا شهادة رفيقا العاقله على الموصى اذ لم يكونوا اخوين وتقرضوا الذكر
النفق الموصى

لو ادعى في الوصاية ولم يثبت وصية له لم يثبت
الموعدة له لم يقيح ذلك في شهادة وان كان في
بذلك لعدم التهمة في الوصاية

والاصالة الى الصغير وهي دون الكبيرة من الذنب والاصرار اما فعلي كما هو عليه على نوع او انواع
من الصغار او كثر من العزم على فعلها ثانيا بعد وقوعه وان لم يفعل ولا قدح ترك السنن الا ان يؤذي
الى التباين بها ومن وجب ذلك من الذنوب سامح الله المروءة كل محمدا وكان الثاني اوجه وبترك
المروءة ومن التعلق بخلق انما في زمانه ومكانه فالاكل في السوق والشرب في غير سوق الا اذا غلبه العطش
والمشي كسوف الرأس من الرأس وكثرة السخوة والحكايات المضحكة والسبب الفقير بس الجبدي وغيره
مما لا يحسن له من غير منه وبالحسن ونحو ذلك يسقطها ويخلف الامر فيها باختلاف الاحوال والاشخاص
والاكن ولا يفتح فاعلم من ان استعمل ما العامة وجوز اناس كل كحل واحدا والحكم في بعض ابدانها
العبارة غير الراجح شرعا وطاعة المولى فتر شهادته ولد الزنا ولو في السيرة على الاشهر وانما تردها مع
تحتو قاله شرعا فلا اعتبار من تامله لاسن وان كثرت ما لم يحصل العلم وعدم اليقين في نفيها
وهي ان يحرق اليه شهادته لغيره او يدفع عنه بها من ان لا يقبل بشهادة الشريك لشريكه في المشترك
بينهما بحيث لا يغير الشهادة لمشاركته ولا الشهادة الوصي في متعلق وصديقه ولا يفتح في ذلك
تجرد دعواه الوصاية ولا يفتح شهادة من لا يثبت بها لان المنع ثبوت الوصاية الموجبة للتمتع
المال كتمتع ولا شهادة الغرضاء للمفلس والميت والسيد لغيره على القول بملكه للمنفعة
بالولاية عليه والشهادة في هذه الفروض جالبة للنفق ولما يدفع الضرر فشهادة العاقله بحجج شهود
الجناية خطا او غرا بالنفس سبق شهود دين اخلاهم يدفعون بها ضرر المرافعة ويحكم اعتبار في النفع
وشهادة الوصي الكاين كسود على الموصى والموكل وشهادة الزوج بزمانه وحيثه اقره فيها بالنفع ضرر احد
ون لا قدح بخلق التهمة فان شهادة الصديق لصديقه معقولة والوارث لمورثه بدينه والامان مشرنا على
الشفاء لم يرد فيه شك الحكم بان شهادة رقيقا العاقله على المصوص اذا لم يكونوا مأخوذين بتقصير المذكور
الافضل انما هو الموصى

لادعى في الوصاية ولم يثبت وصية له
الموجب له النفع في شهادته وان كان صاحب
بنوعه لعدم تعلقه بتقاضي الولاية
على جراحته

[illegible][illegible]

هذا خلاص ما في المعبر في الشهادة في الاداء الا ان كانت افعالهم في الشهادة
ثم كل من الاداء سمعت وفي الشهادة استمرارية الى حين الحكم فان كان في ذلك ما يفرق
العبارة في هذه وتنبع العداوة الدنيوية وان لم يتغير فيها التحقيق بان يعلم منه السرور
بالمساءة وبالعكس او بالتعاضد ولو كانت العداوة من احد اي شخص لم يفرق في هذا ولا
ملك كل غريم رد شهادة العدل عليه بان يقينه ونحو صمد ولو شهد العداوة بعد ذلك او كانت
العداوة لا يتضمن فسقا لا نقاء التهمة بالشهادة له واحترز بالدنيوية عن الدنيوية فانها غير تعبر عنها
المؤمن على اهل الايمان دون العكس مطلقا ولا اقبل شهادة كثير المومنين لا يفيض المصداق
واركان عدلا بل كان دليلا ومن هنا قيل في شفاعته من لا يقبل شهادته ولا الشهادة المتبرع بابا
فبد استنطاق الحاكم سواء كان قبل الدعوى ام بعد التهمة بحكم على الاداء ولا سيما في جرمه ولو
بعد ذلك غير ما قبلت وفي اعدادتها في غير ذلك المجلس وجهاً ولا يخرج مانع الا ان يكون في
حق الله تعالى كالصلوة والزكاة والصوم بان يشهد بتركها ويعبر عنها ببلية الحسنة فلا يمنع لان
اعرافها فكان حكم استنطاق الحاكم قبل الشهادة ولو اشتركت في الحق والحق والسرور والعدل في
والعشق والخلع والعفو والقصاص فترجح حواشي الاداء في وجهان اما الوقت ام قبله في القوي
سخر في الخاص على الاقوى ولو طس للحاكم سبق القادح في الشهادة على ما يمكن من ثبوتها
صبيين او احدهما او فسقيس او غير ذلك فنقض لتبين الخطا فيه واستند الشهادة العلم
القطعي بالشهود به او مريته فيما يكفي فيه الروية كالافعال من الغضب والبغضاء والقتل والرضاع
والولادة والزنا والوطء وتبذير الشهادة الاصل لا نقاء الحاجة الى السمع في الغدا او سماعا في
الاقول نحو المعقود والالتفات في القذف مع الروية ايضا ليعضد العلم بانسلكه الا ان

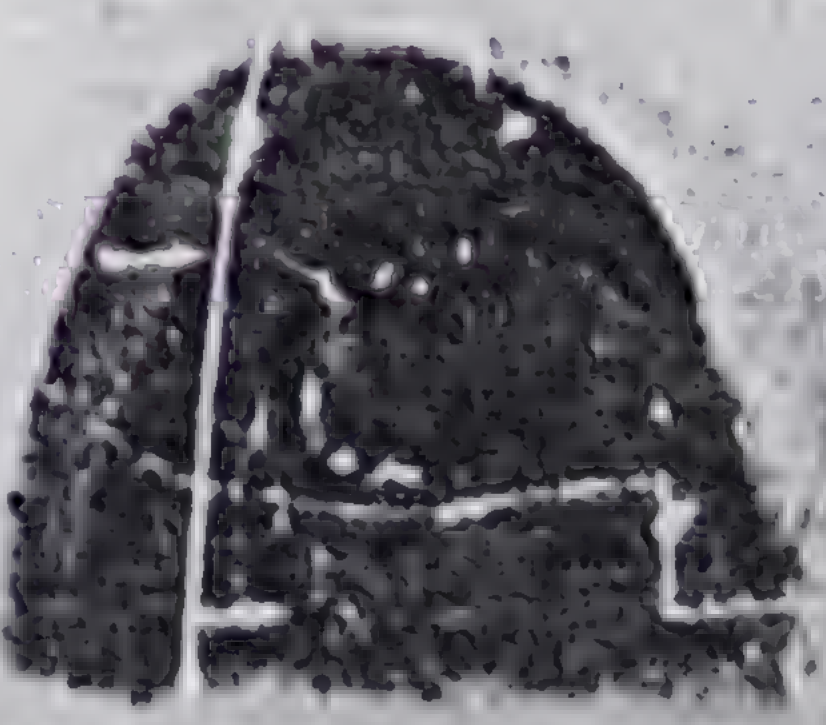
[illegible][illegible]

بغير العلم يستحق العقاب ولا يثبت الا على من يعرفه او عينه فلا يكفر
انما العلم الذي هو في كفي مع ما كان عدلان بهنبت و يجوز ان تسفر المرأة عن
ليعرف من علمه العلم والادراك لا يعرف صوته قطعا وثبت بالاستفاضة وهو

٢١٣٤

من الغنى وهو المظهر والكثرة والمراد بها ما يشاع الخبر الى حد بعيد السامع لفظ العالم المقارب للعلم
ولا يخفى على من يكتشف خداف الخبير في نعمته ليزيدوا غرضه الشهود والمعدلين لفرق
بين خبر العدل وغيره ومثوره ان ثبت بها سبعة النسب الموت والملك المطلق وان
والكناج والعق والولاية القاضى لعلاقة البنية في هذه الاسباب مطلقا وكفى في هذه
الاسباب متاخمة العالم اى قاربه على قول قوى به جزم في نس وقيل شيطان كصيد العلم
وقيل كفى مطلقا لغيره لومع مشهدين عدلين صارت محلا لافادة قولها لفظها واختار الاشهر لعله
والاخرية والذكرين ان استفاضت من ثقتها لغيرها واحترز بالملك المطلق عما يستند الى
كاسم لا يشهد به الملك الموقوف في ضمنه فلو شهد بالملك واؤشده الى سبب ميت
بشهادة لا يشهد به الملك الموقوف به كاسم قبل في هذا الملك لا في سبب ومن احتج في ملك
ويؤشده الى من اذعن في الامكان فلتش هذا القطع بالملك في الاكتفاء وكل واحد من الشقة
في الشهادة بالملك في قوى وعيب التحمل للشهادة على من له اهلية الشهادة اذا اذعن
او عموما على الكفاية لقوله تعالى ولا يباي بالشهادة اذا ما دعوا فترده لصدوقه بالتجسس وحمله
ولما اذعن على الافة في تمام الجميع او اذعن ربع القدرة ولو فقد سواه فيما ثبت به وصدقه ولو مع
او كان تمام العدد تعين الوجوب كغيره من فروض الكفاية اذا لم يعم به غيره ويصح تحمل الاخر
للاشادة واذا اذع بعد القطع بمراعاة ولو بمترجمين عدلين ليس فرعين عليه ولا يكفى الاشادة

بغير العلم يستحق العقاب ولا يثبت الا على من يعرفه او عينه فلا يكفر
انما العلم الذي هو في كفي مع ما كان عدلان بهنبت و يجوز ان تسفر المرأة عن
ليعرف من علمه العلم والادراك لا يعرف صوته قطعا وثبت بالاستفاضة وهو



Handwritten signature/initials in Urdu script.

[illegible]

فلا يجر من الصدق فيما كان الرجوع بعد الحكم بيقض الحكم اذ كان ولا يجر من التامان

ما شهد به من المال سواء كانت العين باقية أو بالغة على أصح القولين وقيل سعاد العين القائمة

ولما كانت الشهادة على قتل او جرحه اقطع او صرّح او صدق كان قبل استيفاء العلم في المواقف

ما عيسى بن محمد

بدل ممکن عند فوات محله وعلیه انقض و قس تقطلا بها فرع فلا یشیب الفرع من دون المال فکیون ذلك

في معنى النقص ايضا والعجاجة تدل باطلاقها على عدم النقص مطلقا واستيفاء متعلق الشهادة وان كان محذورا

از این پس بمراد و فی مثل این برگشتن و رجوع فیا و جبهه قبل استیفاء سیل و اندر ارکان سدا و لای

اشبهته الدار التي ولم يعرض القصص على هذا ان طلاق العاا ليس كجدا او ذوات الشهور او كمال بعدا

المذكورات وافق مائة بمحمد ثم رجعوا واعترفوا بالتعديات فقص ما هم اجمع ان شاء وليه ورثه على

واحد ما زاد عن جنایه کمالا بشر و او را قصص بعضی هم در علیّه از ادعیه جنایه

من اجابة وان قالوا اخطانا فالدية عليهم اجمع موزعة ولو تفروا في العمد والخطا فليس كل واحد لازم قوله

فعلی المعروف بالبعد القصص بعدد ما فیصد من رتبة حجابته وعلى الخطى السعيدة من الدية ولو شهدا بطلان

ثم رجاء الشخ في يترد الى الاول وفيه بيان للمثلثاني ويتبعها بوجوب الصلاح استنادا الى

رواية حسنة على ترويضها بمجروح مسامحة البنية لا تكلم بحكم تعالى في اختلاف اركان بعد الدخول

فلا غرم الاول لاستقرار المهر في مئة به فلان غنوت والربضع الفين مئة والالحجر على المرفص المظالم

الا ان يخرج البغض من قلبه بالولاء لا يخرج البغض من قلبه بالولاء

زوجته الثاني لان الحكم لا يفيض بعد وقوعه وان كان قبل الدخول غير الاول يفيض فيها

الذي غريمه لانيه وان كان ثابتا بالعدد كتبته جميع بالحوال الما لانيه كان عربيا المسعودي يرفقها اوج

[illegible]

لا يصح ما ذكره من خروج الشك
 من محله في كل حال بل هو
 من محله في كل حال بل هو
 من محله في كل حال بل هو

وان ذكر بعض تفصيله بعد ينفع بها مع بقاءها انما يصح وقف الموقوف على الامور التي لا يملكها الموقوف
والفائدة ولا يعقب في الاستفاعة به كونه في حال الكفر المتوقع كالعبد والخشخشة من الزمان الذي لا
زوال زمانته وبعبارة طول زمان النفقة المطلق العبارة والاشارة الحقيقية عند البيع والوقف على البيع

وكانت اسما في
البحر في البحر

ما يظول لنفعه كسك وعبره ويمكن اقباضها فلا يصح وقف الطير في الهواء ولا السكك في الماء ولا
قبضة عادة ولا الآبق والمقصود بنحوه ولو وقفه على من يمكنه قبضه فانظر انه لا يملك الاقباض المعتبر
الملك هو الاذن في قبضه وتسلط عليه المعتبر الموقوف عليه سلمه ويمكن ولو وقف المالك
وقف على اجازة المالك كغيره العقود لانه عقد صدق صحيح العباة بل الفقهاء قد اجازوا ذلك
ان

فصح وكذا عدمها هنا وان قيل به في غير الان عبارة الفاضل الى ان اثرها وانما اثرها لا عبارة غير معاصم

الوقف ملك في كثير من موارده ولا اثر لعبارة الغيرية فيه وتوقف المص في س لانه سند عام للمسلمين
 كما توقف على ربحه والمقبض في نه في بعض تلك استحقاقا رتبة ومن ثم لا يثبت فيه القبول كبره
 الى قول اهل الغيبة شي وكذا في التذكرة وذهب جماعة الى المنع مما دلوا عليه في التفسير في قوله المص
 انما في بعض التذكرة في قوله
 لعدم صحة التقرب بملك الغيرة وقف المشاع جازين كالمنقسم كقول الدانية المطلوب هو الوقف

وهو نجيب من الاصل والطلاق الشمة به وقبضه كقبض المبيع في توقيفه على اذن المالك والشريك عند
المعظم مطلقا والاقراران ذلك في المنقول وغيره لا يتوقف على اذن الشريك لعدم استنزام الخلقة
التي في المنقول بغير
التوقف في ملك الغير وشطاله اقف الكمال بالسلب وغوا لامر الاختيار ورفع الحكم ويجوز

ان يجعل النظر على الموقف لنفسه واغنيه في هذا الصيغة فان الإطلاق وهم شير طلامد
فالنظر في وقف العام الى الحاكم الشرعي وفي غيره وهو الوقف على موقين الى الموقفين
عاجل في وقفه في سبطه لا يجوز في الشطوط والبراء الى الولاة بتدبيره القصر

پیام و الواف معانا علیا Db ببر سر سوسه در سیدم در سوسه

هذا هو الحق انما هو الذي لا يشك فيه
انما هو الذي لا يشك فيه

ولو من له الحق انزل فان عاد عادت ان كان مشروطا من الوقف ولا يجب المشروط له القول
ولو قبله كمن عليه ان يستمر لانني من التوكيل حيث شرط النظر لصير كالم مشروطا ووظيفة النظر مع
الاطلاق العامة والمجارية وتحصيل الفلح وقسمتها على مستحقها ولو فوض اليه بعضا لم يتعد ولو جعله
لأثنين وانطلق لم يستند اليه بما بالتصرف ليس لغيره من المشروط في العقد وله عزل المنصور قبله
لو شرط النظر لنفسه فلولاه لانه وكيل او اجرا لغيره فزادت الاجرة في المدة او ظهر طلب بالزيادة لم ينج
العقد لانه جبر بالقبض في وقته الا ان يكون في زمن حيا يرفع عليه الفسخ ثم ان شرطه شيء عوضا
عنه لم يرفع لم يمس له غيره والافاء اجرة المثلث على مع قصد الاجرة به وشرط الموقوف عليه وصحة
وصحة ملكه وواجبة الوقت عليه فلا يصح الوقف على المعدم فم ابتداء بل من مبداءه كجعله
منه طبقا الاولى فيوقف على من يتجدد من ولد شخص ثم عليه مثلا ويصح بقا بان يوقف عليه على
من يتجدد من ولده وانما يصح بعبية المعدم اممكنه وجوده عادة كالولد اما لا يمكن وجوده كذلك لم يمس
لم يصح مطلقا انما ابتداء بطل الوقف وان اخره كان منقطع الاخر او الوسط وان فسخه الى وجود
بطل فم خفية فافضة على الاقوى ولا على من لا تقع ملكة شرعا مثل العبد وان ثبت بالحكمة
كام الولد وجبر ثلثا وغيره من الملاكات واجبن والبهائم ولا يكون وقف على العبد وما كان له
عذنا وينبغي ان يستثنى من ذلك العبد المعد لحمة الكعبة ولم يمسجد ونحوها من المصالح
العامة والذرية المعونة لان ذلك ايضا لانه كالوقف على تلك المصلحة ولما كان اشتراط المصلحة
عليه الملك يوجبهم عليه لا يصح ملكة المصالح العامة كالسجد المشد ولقطة نية على حقها
وجه قبوله والوقف على المساجد والمقابر في الحقيقة وقف على المسلمين وان جعله
بحسب النية غيرهم اذ هو مصرف الى مصالحهم وانما انما تخصيصه بغيره تخصيصا

هذا هو الحق انما هو الذي لا يشك فيه
انما هو الذي لا يشك فيه

هذا هو الحق انما هو الذي لا يشك فيه
انما هو الذي لا يشك فيه

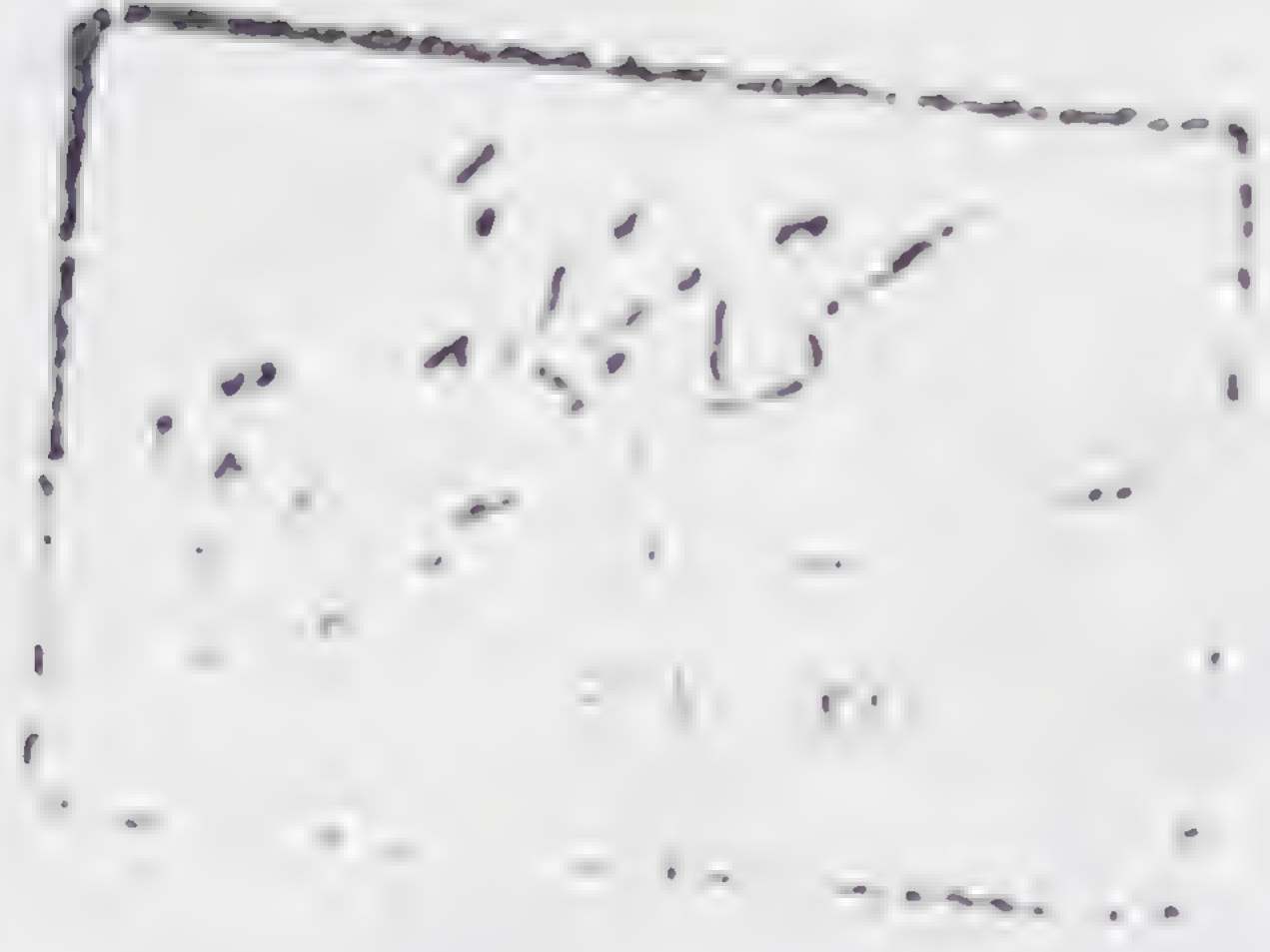
هذا هو الحق انما هو الذي لا يشك فيه
انما هو الذي لا يشك فيه

المسلمين وذلك لانها في نصحه ولا يرد ان ذلك يستلزم جواز الوقف على البيع والكفايس كما يجوز الوقف على اهل
الذمة لان الوقف على كل شيء وشبهها وقف على مصالحهم لا فرق فان الوقف على المساجد والكتاتيب
وهي مع ذلك طاعة وقربة فخر حجة من باب المصالح المادون فيها بخلاف الكفايس فان الوقف عليها وقف
جوهري فانه من مصالح اهل الذمة كمنفعة معصية لانها اعانة لهم على الامتناع عن المعصية والالتزام بها
عليهم انفسهم لعدم استزالة المعصية بذاته او تفهم حيث هي حجة وانهم ياتون بها من غير ان يكونوا ملزمين بحجوز
ان يتولد منهم المسلمون لا معصية فيه ما تترتب عليه من انفسهم على التزامهم بشرب الخمر ونحو ذلك الذي لا يملك
الاجبات المحرمة ليس مقصود الوقف حر لوفرن قصده لعل سببلا - ومثله الوقف على من يكرمكم كراكم الحاج
الوقف على ثقة المسلمين حيث هم فسقة ولا على الزناة والعصاة حيث هم كذلك لان اعانة على الام
والعدوان فيكون معصية اهل الوقف على شخص متصف بذلك لا حيث كان الوقف مناطا لوقفه
سواء اطلقوا مقصده محلة والمسلمون من صلى الى القبلة اى اعادته لم يلهوا ان يصل الى القبلة
وقيل يشترط الصلوة بالفصل وقيل بتحقيقها من وجهين فان اهل الخوارج والغلاة فلا يفعلون في
مقاصد المسلمين وان صلوا اليها لم يفرحوا ولا وجه تخصيصه بها بل كل من ذكر الله من المؤمنين كذا
غزوه والنواصب كل الخوارج فلا يفرحون استثناءهم ايضا واما المجبنة فتطلع فتنه كغيرهم في الجهاد من غير
وفي هذا الباب منها من يفرح بمشبهتهم الى القيد بغير ايقونة فيه والاقوى عزوئه لان يكون الوقف
من احد الفرق فيدخل في مطلق نظر الى قصده ويدخل الاناث بها وكذا من يجبرهم على اطفال والمجانين كذا
العرف عليه والشيعة مستتابع علماء اى اتبعوا قدما على غيره في الامة وان لم يوافق على ائمة
باق الامة بعده فيدخل فيهم الامامية واهل الرواية والزيدية والاسمعية غير المأمدة منهم والواقفية
وغيرهم ورايها ان ذلك مخصوص باذا كان الواقف من غيرهم اذ لو كان منهم لكانت اهل البيت خاصة

هذا هو الحق الذي اوردنا
في هذا الكتاب من مطلق
الوقف على كل شيء
والوقف على كل شيء
والوقف على كل شيء
والوقف على كل شيء

هذا هو الحق الذي اوردنا
في هذا الكتاب من مطلق
الوقف على كل شيء
والوقف على كل شيء
والوقف على كل شيء
والوقف على كل شيء

هذا هو الحق الذي اوردنا
في هذا الكتاب من مطلق
الوقف على كل شيء
والوقف على كل شيء
والوقف على كل شيء
والوقف على كل شيء



انظر الى ما بين يدي قولك حسن مع وجود القرينة وان فحوا اللفظ على عموم وجود الامامية لا سيما
عشرية اي العالمون بامانة الاشراف المعقدون لها وزاد في من اعتقاد عظمهم عليهم السلام ايضا لانه
الذين لا يشترط منا اجتناب الكبار اذ ان قيل به في المؤمنين ورجاؤهم كلامه في من ورد الاحكام
منه الفاضل في ذلك وادخل القائل في ذلك الى اختصاص الخلف بالمؤمنين والمهاجرين من ولده
هاشم بابية اي اهل البيت بالاجابة عن الام على الاقرب وكذا اكل قبيلة كالمعلوية وحسينية
فيما لم يسل بالنسبة الى الاب دون الام ويستوي فيه الذكر والانثى واطلاق الوقف على متعة
يستحق التسمية بين افراد وان اختلفوا بالذكورية والانثوية لاستواء الاطلاق والاستحقاق
بالنسبة الى الجميع ولو فصل بعضهم على بعض لزم محسب عاين على مقتضى الشرط ومناسبا الى الاول
نفقة العبد الموقوف والحيوان الموقوف على الموقوف عليهم ان كانوا معينين لان نقل الملك اليهم
وغير ثابت لهم ولو كان على غير معينين ففي كسبه ممتدة على الموقوف عليه فان تركه انكسب فغرت المال له كان
والا وجب كفاية على المكاتبين كغيرهم المحتاجين اليها ولومات العبد فمؤنة تجهيزه كنفقة ولو كان الموقوف
مما رافقته حيث شرط الواقف فان اقر الشرط فغرت له فان قصر لم يحجب الا كما لو عدت لم يحجب
بجذات الحيوان او حوسب بانه روضه ولو عصى العبد او جرد او اقع انفق كما لو لم يمتنع وقا وبطل
الوقف بالحق وسقطت النفقة من حيث الملك لانها كانت تابعة له فاذا زالت زالت النفقة
في سبيل الله انصرف الى كل قرينة لان المراد من سبيل الطريق الى الله اي الى ثوابه ورضوانه فنفقته
كل ما يوجب الثواب من ثمن المزارع وعارة المساجد والطرقات وكنس الموقى وتجهيز الجهاد
وتجهيز الصلوات والعمرة والبيوت والاول شهر وكذا الوقف في سبيل الخير وسبيل الثواب لا يشترط
الشيء في هذا المعتبر في سبيل الثواب الفقراء او المساكين ويبدأ بقرينة وسبيل الخير الفقراء او المساكين بالاسبق

هذا هو الوجه في قوله تعالى
فمن اراد ان يوفى بعهده
فليوفى به ولا جناح عليكم
ان تنكحوا ما بينكم وبينهم
من قبل ان يوفى بعهده
فمن اراد ان يوفى بعهده
فليوفى به ولا جناح عليكم
ان تنكحوا ما بينكم وبينهم
من قبل ان يوفى بعهده

هذا هو الوجه في قوله تعالى
فمن اراد ان يوفى بعهده
فليوفى به ولا جناح عليكم
ان تنكحوا ما بينكم وبينهم
من قبل ان يوفى بعهده
فمن اراد ان يوفى بعهده
فليوفى به ولا جناح عليكم
ان تنكحوا ما بينكم وبينهم
من قبل ان يوفى بعهده

لا تصفوا منكم

والذين هم الذين استدلوا بمصاحبتهم والكاتبون والناقلون انهم الذين استدلوا بمصاحبتهم

[illegible]

الاستعمال بحقيقة وهذا الاستعمال كما دل على حوال الاولاد الاولاد في الاولاد والاولاد في الاولاد والاولاد في الاولاد
اعد القولير في المسئلة وقيل لا يدخل اولاد الاولاد مطلقا في اسم الاولاد اعد من هذا قوله لا يطلق الاصله
في الاولاد ليس له ولد بل ولد له واما الجواب في الشرح عن الاولاد التي هي الخويل بنوهم فمنها ما يخرج وبان

اسم الولد لو كان شاعلا للجميع لزم الاشتراك وان عودن بلزوم المبالغة والى هذا الظاهر ولو لم يكن
عند دخولهم كقول الاعلى فالاعلى اتجه دخول من ذلت عليه ومن ذلت له فدخلوا جميعا في ذل واحد والى هذا
عند اولاد اولاده فان خرج يذلل اولاد البنين والبنات بغیر استكانة فلهذا قد روي في ذلهم بغير اشتراكهم بسوية

لأن ذلك مقتضى إطلاق الأصل عدم التفاضل إلا أن الفضيل ^{بضم الفاء} بضمير الجواب أو قوله في كتاب الله ونحوه ولو
قال على من انتسب إلى لم يدخل أولاد البنات ^{بضم الهمزة} على سائر القولين على ما دلالة اللغة والمعنى وأما
الآية إذا قضى جدك المنفل وقضى خاب القربة ^{بضم الخاء} للزوم الوقت وعدم صيانة الخراب

الرابعة اذ اوصى محبدا لم يهلك وفيه حجاب لغيره لئلا يزدحم الوقت ويشتبه في حبه
لرواه الجواز عوده او ارتفاع المارة به وكذا الوفر المسمى بخلنا لبعض العادة فيها ما على عود الكفر الى الوراء
عند اليأس من الميعة بمجامع استغفار المبيد على المصلين كما استغفار الميت غفر الكفر والفرق واضح للمؤمن
سنة اخرى حب في البنية استغفار المصلين على المبيد كما لا يملك ولا يفر من المبيد
الكل في الاصل في الكفر من كمال المبيد في حبه ابو الفتح غاي به كل الملك

الكنز ملك للوارث وان بذله في الصالحين مجداً ومسيحياً خروجه بالوقف مباح به ملك
ولا يمكن ايجابه اليه بمارة اقرية وخصلة المارة بخلاف الكفر فاذا وقف على الفقراء او العلوة
انصرف الى امر في بلد الواقف منهم ومن حضره بمغفر حوازا لا تقدر عليهم من غير ان يتبع غيرهم

10/10/10

زرم رسول که از انعام
دازد ز غنیه

مستند

۱۰۰

1900

الحمد لله

مجلس

سید علی

الشيخ محمد بن عبد الله

الحمد لله

...میں نے اسے

ایک دفعہ

مستطاب

مردود الی

مجلس

100

10

10

10

10

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26


100

1998

100

1

123



100

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

كتاب النكاح

من شئنا الوصف فان يتبع ما ذكره كذا لا يجب ان يتطابق غائب منهم عند التمسك به بحسب استنباط من خسر ظاهر
 العبارة ذلك بناء على ان الموقوف عليه يستحق على جهة الاشتراك لا على وجه بيان المصروف بخلاف الزكاة وفي الرواية
 دليل على ذلك فيكون ان لا يتصور ان لا يتصور ان لا يكون الجهة المعنية مصروفا على القولين لا يجوز ان يتصور ان لا يكون
 ثمة مراعاة العينة في جميع اقسام النكاح منهم من هو مع اختلافهم في الزية بخلاف الوقف على المنحصر من قبله
 بينهم والاستنباط بان الموقوف في نسخ الكتاب بل هو الواقف والى ذلك عليه الرواية وذكره الا
 ومنهم المصنف في من اعتبار الموقوف لا الوقف وهو اوجود الحاشية اذا اجر البطلان الاول الوقف ثم
 انقضوا ببيان بطلان الاجرة في المدة الباقية لا تنقل الحق الى غيرهم وحتم وان كان ثابت عند الا
 الا انه قيد بحيث تم لما سئلوا كانت العقد في جميع المدة مراعاة باستحقاقهم لها حتى لو اوجروا مدة تقطع فيها
 بعدم بقائهم اليها مدة فلا يزيد باطل من المبدأ ولا يباح لهم اخذ قسط من الاجرة وانما يرجع في الكلام استحقاق
 للاستحقاق بحسب المكان ولا نسأل البقاء حيث يطل في بعض المدة فيرجع المستاجر على وثرة الحق
 الاجرة بقسط المدة الباقية ان كان قد قبض الاجرة وظف تركه فلو لم يخلف الا لم يجب على الورثة
 الوفا منه كغيره من الديون هذا اذا كان قد اجرة المصلحة او لم يكن ينظر ان يكون انظر ان اجرة المصلحة
 البطلان لم يطل العبارة وكذا لو كان الموجه وانظر في الوقف مع كونه غير مستحق كتاب العنسية
 وهي اي العنسية باعتبار خمس اربعة اقسام الصدقة وهي عقد فقير الى ايجاب وقول
 اطلاق العقد على نفس العنسية لا يخرج مرتب بل ينفذ اطلاقه على جميع المفوضات المشهورة من البيع والاجابة
 وغيرهما وانما هو اذ لا يبيد ويعتبر في اقسام الصدقة وقبولها ما يعتبر في غير الصدقة اللازمة وقبض اذن
 الموجب بل باذن المالك فانه لو وكل في الايجاب لم يكن له لئول الا قبض ومن شرطها القرينة
 فلا يصح بدونها وان حصل الايجاب والقبول والقبض للروايات الصحيحة الدالة عليه فلا يجوز الرجوع

والصحيح ان الموقوف عليه يستحق على جهة الاشتراك لا على وجه بيان المصروف بخلاف الزكاة وفي الرواية دليل على ذلك فيكون ان لا يتصور ان لا يتصور ان لا يكون الجهة المعنية مصروفا على القولين لا يجوز ان يتصور ان لا يكون ثمة مراعاة العينة في جميع اقسام النكاح منهم من هو مع اختلافهم في الزية بخلاف الوقف على المنحصر من قبله بينهم والاستنباط بان الموقوف في نسخ الكتاب بل هو الواقف والى ذلك عليه الرواية وذكره الا ومنهم المصنف في من اعتبار الموقوف لا الوقف وهو اوجود الحاشية اذا اجر البطلان الاول الوقف ثم انقضوا ببيان بطلان الاجرة في المدة الباقية لا تنقل الحق الى غيرهم وحتم وان كان ثابت عند الا الا انه قيد بحيث تم لما سئلوا كانت العقد في جميع المدة مراعاة باستحقاقهم لها حتى لو اوجروا مدة تقطع فيها بعدم بقائهم اليها مدة فلا يزيد باطل من المبدأ ولا يباح لهم اخذ قسط من الاجرة وانما يرجع في الكلام استحقاق للاستحقاق بحسب المكان ولا نسأل البقاء حيث يطل في بعض المدة فيرجع المستاجر على وثرة الحق الاجرة بقسط المدة الباقية ان كان قد قبض الاجرة وظف تركه فلو لم يخلف الا لم يجب على الورثة الوفا منه كغيره من الديون هذا اذا كان قد اجرة المصلحة او لم يكن ينظر ان يكون انظر ان اجرة المصلحة البطلان لم يطل العبارة وكذا لو كان الموجه وانظر في الوقف مع كونه غير مستحق كتاب العنسية وهي اي العنسية باعتبار خمس اربعة اقسام الصدقة وهي عقد فقير الى ايجاب وقول اطلاق العقد على نفس العنسية لا يخرج مرتب بل ينفذ اطلاقه على جميع المفوضات المشهورة من البيع والاجابة وغيرهما وانما هو اذ لا يبيد ويعتبر في اقسام الصدقة وقبولها ما يعتبر في غير الصدقة اللازمة وقبض اذن الموجب بل باذن المالك فانه لو وكل في الايجاب لم يكن له لئول الا قبض ومن شرطها القرينة فلا يصح بدونها وان حصل الايجاب والقبول والقبض للروايات الصحيحة الدالة عليه فلا يجوز الرجوع

الاجرة

فيما بعد القبض تمام الملك وحصول العوض وهو القرية كما لا يخفى الرجوع في المبيع مع التعويض في القرية
اشارة الى ان القرية عوض بل العوض لا غروي اقوى من العوض الذي هو ومغري ومغريهما محرم على من هاتم

من غيرهم الا مع قصور حسمهم لان الله تعالى جعل لهم خمس من ثمنها وحرما عليهم معللا بانها اوساخ
الناس والاقوى احتياصا من التحريم بالزكاة المفروضة دون المذورة والكفارة وغيرها وتعليقها بالاساخ

يرشد اليه ويجوز الصدقة على الذمي رحمة كان ام غيره وعلى المخالف للمعنى لا احري والاصح قيل
من غير المؤمنين وان كانت نذبا وهو بعيد وصدقة السراقة بل اذا كانت مذوبة للنفس على الكفاية

واسنة الا ان يتم بالترك فالاطهار افضل رفعا لجمعة غرضه للتمتع فان ذلك محرم
شرعا حرم للمعصوم كما ورد في الاخبار وكذا الاضطرار لا يقتضي ما يتبعه الناس له فيها لما فيه من التحريم

على نفع الفقراء الله الهبة وتسمى غلة وعطية ونفقة الى الايتام وهو كل لفظ على
عليك العين من غير عوض كوجبتك وملكك وانعطيتك وملكك واديتك اليك هذا الكسب

وتجوز لك والقبول وهو اللفظ الدال على الرضا والقبض باذن الواهب ان لم يكن مقبولا
من قبلك ولو هب ما بيده لم يغير الى مقبولا ولا اذن فيه ولا منقضي زمان يكن قبضه لم يحصل

القبض المشروطا من غير قبض اخر ومن قبض زمان يسهه اذ لا يدخل الزمان في ذلك كسب كونه مقبولا وانما
كان معتبرا مع عدم القبض لضرورة امتناع حصوله بدونه والطلاق العبارة تقتضي عدم الفرق بين كونه

بيده بايداع او عارية او غصب او غير ذلك الوجه واحد وقيل بالفرق بين القبض باذن وغيره
ووجوب اذ لا يدلف غصب شرعا وكذا اذا هب الولي الصبي والصبي ما في يد

الولي كفي الايجاب والقبول من غير تجديد قبض لكونه بيده وهي بمنزلة بيده ولا مضى زمان
وقيل معتبرا بقبض الطفل لان المال مقبوض بيد الولي لانه لا ينفرد بالطفل الا بصاروه



الزيادة بعد ذلك المهتم بالقبض يكون قبله في الواجب ولو ذهب او وقف او صدق في
مرض موته في الثلث على احوال القولين الا ان يجيزوا الارث وشيئا ينفذ ذلك في حال الصحة
وتأخر القبض الى المرض ولو شرط في الهبة غرض او مسمى فثبتت على الموصي لا على الموصى
بالمشكوك به في المثل الثالث السكنى وتوابعها كان الاول عقد الباس للمهر لانها اعم من غيرها
كما فعل في س ولا بد فيها من ايجاب وقبول كغيره من العقود فقبول المهر في الزمان لا كالمهر
في الزمان لاختلافه كان الا في من شرط في جواز التسلط على الاتقان والى كانت الحايضة بدون منتهية
اشترط فيها ونحوه من اطلاقه عدم اشتراط التقرب وبشرط في س وفيه شبهة في الاول في حصول
الثواب يتوقف على فتيه فان اقيت باحد مضبوطا وغيرهما المنسوخ الساكن اقيت تلك الدقة
ومادام العمر قيا والالتفات باحد ولا عمر احدى جانبا في الجمع فيها من شرط وان مات احدى
مع الاطلاق بطلت وان لم يرجع كما هو شأن العقود اجمالية في الاولين ويعتبر فيها اعيان كغير
بالعري ان قرنت بعرضها والرقبي ان قرنت بالمدد فيقرن ان عنها بوقوعها على الاصلح للسكنى
فيكونان اعم منها من هذا الوجه وان كانت اعم منها حيث جواز اطلاقها في المسكون مع اقرارها بغير المدد
والاطلاق بخلافها وكل ما صح وقفه عريان الاموال صح اعطائه وارثه وان لم يكن مسكنا
وهذا اظهر عموم موضوعها واطلاق السكنى في الثلث حيث يتحقق السكنى في سكناء بغير
ومزجرت عادة ترى عادة اسكن بمرأى بالسكناء معك الزوجة والولد وانما دم او منيف والدالة
للكان في المسكن موضع معد لها وكذا موضع ما جرت العادة بوضع فيه من المنة والقله بحسب ما لها
وليس لان يوجها ولا يعيرها ولا ان يكون غيره وغيره جرت عادة في الاكاذن السكان
وقل يجوز ان يطلقوا الاول شره حيث يجوز الاجابة في اجرة ساكن المراجعي التبعين حكمه حكم
او جاز في كل منهما

الزيادة بعد ذلك المهتم بالقبض يكون قبله في الواجب ولو ذهب او وقف او صدق في
مرض موته في الثلث على احوال القولين الا ان يجيزوا الارث وشيئا ينفذ ذلك في حال الصحة
وتأخر القبض الى المرض ولو شرط في الهبة غرض او مسمى فثبتت على الموصي لا على الموصى
بالمشكوك به في المثل الثالث السكنى وتوابعها كان الاول عقد الباس للمهر لانها اعم من غيرها
كما فعل في س ولا بد فيها من ايجاب وقبول كغيره من العقود فقبول المهر في الزمان لا كالمهر
في الزمان لاختلافه كان الا في من شرط في جواز التسلط على الاتقان والى كانت الحايضة بدون منتهية
اشترط فيها ونحوه من اطلاقه عدم اشتراط التقرب وبشرط في س وفيه شبهة في الاول في حصول
الثواب يتوقف على فتيه فان اقيت باحد مضبوطا وغيرهما المنسوخ الساكن اقيت تلك الدقة
ومادام العمر قيا والالتفات باحد ولا عمر احدى جانبا في الجمع فيها من شرط وان مات احدى
مع الاطلاق بطلت وان لم يرجع كما هو شأن العقود اجمالية في الاولين ويعتبر فيها اعيان كغير
بالعري ان قرنت بعرضها والرقبي ان قرنت بالمدد فيقرن ان عنها بوقوعها على الاصلح للسكنى
فيكونان اعم منها من هذا الوجه وان كانت اعم منها حيث جواز اطلاقها في المسكون مع اقرارها بغير المدد
والاطلاق بخلافها وكل ما صح وقفه عريان الاموال صح اعطائه وارثه وان لم يكن مسكنا
وهذا اظهر عموم موضوعها واطلاق السكنى في الثلث حيث يتحقق السكنى في سكناء بغير
ومزجرت عادة ترى عادة اسكن بمرأى بالسكناء معك الزوجة والولد وانما دم او منيف والدالة
للكان في المسكن موضع معد لها وكذا موضع ما جرت العادة بوضع فيه من المنة والقله بحسب ما لها
وليس لان يوجها ولا يعيرها ولا ان يكون غيره وغيره جرت عادة في الاكاذن السكان
وقل يجوز ان يطلقوا الاول شره حيث يجوز الاجابة في اجرة ساكن المراجعي التبعين حكمه حكم
او جاز في كل منهما



عوارضة للاختلاف حيث أحكم الشرع إلى محمد ومكرمه ومباح ووجوبه في التمسك المكتبة

اما ان معلق به بنی اولاد الشی المباح والاول ان کیوں نہ ہو غرض ان کے لئے اولاد والاول اگر ایک شخص
والشی المکروه ولم يذكر انکم من الاخيرين وبما هو موجود الاستحباب لانها من غير انزل القدر كما سيأتي في بابها

فالحرم الاعيان الخمسة كالحرم المتخذ من العنب والبيد التوت وغيره مما لا يندرج في البيع

والمزور البعير والفضيح والبقيع وضابطا لسكروان لم يكن عيا كالحشيشة ان لم يفرض لها نفع اخر

وقد يبيعها المنفعة المملوكة والفقاع وان لم يكن سكر الا انما هو سكر الخمر والنس والمائع العيس

غير العايل للظاهرة اما تكون مخفية ذاتية كاليات المصيبة والامانة التي هي في الحقيقة كالنور في مكان مظلم

ولما بعثهم يقولوا اللهم كما هو اصح القولين في غيرك الجبر الا انك من جميع امثاله لا تخت

السماح لا تحت الطلاق في استهوار النفس من تعلقه بجوارز ملاقاة متجبه والاحتشاس بالمشهور بقيد الاحكام

دخانه قال دقان ابس عندنا طاهر لاسی نه دود لعلد حقیقا سنی علم خیرا مع الدقان قبل

[illegible]

فان استعمال محرم مطلقا للغير غير استعمال كذلك والمية واذ انزلوا بالترس كما اكلوا ووروا بالاحتكام لمصلحة

اصحاب ذواته والدم وان فرض نفع حكمه تسبغ وامر ايش وابوالغير المأكول والفرض

لها نفع اما بما ياكل كل الحبة فحوز مرطبا لطفا رهما ونفعها وقيل: يمنع مرطبات الاول الا ان الاستفاد

والخنزير والكلب البري والقط البعيد والماشية والزروع والمحاصيل.

والجبر والقضاء للعلیم والفرج المشیه عن ملکه او حعد الزرع او سفل الابلاد لا یحرم الله انهارا وغیرها

لم تطل الزمان بحيث يتيق بالهراس وهاهنا اللهو عن الدنيا والآخرة والعصب وغيره والصنم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وقوته
وآياته العجيبة

كوتة اذ اذ
ت راسها و
لذو كمة
ص

المتخذة لعمارة الكفار والمصلوب الذي يبتدء النصارى ولايات الفانك المزدلفة لفتح النون
والشطنج بغير الشين ويكون الظاهر في الرا والبقين في البقم الباب الموحدة وتشديد القاء المقصود
وسكون اليا المشاة فتمت وفتح الراء الملهة قال ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم كوتة عن راب خطوط
وعلم المقرة راء الاء الاء عشرة وبيع السلاح كبيرة الس من اسيف في الحج والقوس في الاسماء في نحو بالاء
الدين سلبين كذا الم كان اذ اذ من قنطار الطريق في حال الحرب والتمويل لا مطلقا ولو ارادوا
به على قال الكفار لم يحرم ولا يحق بالسلاح ما عيذ به للقال كالدرع والسيوف وان كره واجارة المساكن
والجموع اذ اذ كوتة وهر كوتة ان الذي يصلح للجد كلاب البغال والحمير والسنن اخذ فيه بتجريم كوتة
وركوب المشقة والسكان في كوتة ونحوه وبيع الحب والتمر وغيرهما من ماله من ماله من ماله من ماله
في العتد ام حرم الاتفاق عليه او الخشب ليصنع صنعا او غيره من الالات المحرمة ويكره بيعه لمن
يعمله من غير بيعه لئلا يمان لم يعلم انه يعمل في الالات لا جود التحريم وعلية الظلمة لعموم كوتة في كوتة
ويحرم على النور المجسمة ذوات الارواح واحترز بالحسنة عن الصور المنقوشة على نحو الرسادة
والورق واللاتوي تحريم مطلقا وكيس ان يري ذلك كمال الصفة على المثل في الغناء بالمد
الصوت المشتمل على التجميع المطرب او ما سمي في العرف غناء وان لم يظرب سوا كان في شعراء قران ام
غيره ما اشتهر المقام وغيره كذا لابل في اخرون ومنهم المقام في س فعله ليرة في الاعراس اذ لم يظرب
ولم يعمد الى كوتة في كوتة لا بدونه ولم يسمع صوتها اجانب الرجال ولا باسن ومعوذ الطل
بالظلم ككوتة لعم احضار المظلم ونحوه لا معونتهم بالاعمال المحملة كالحياطة وان كوتة ككوتة بالروح
بالباطل بان تنفذ الميت باسفنس ويجوز باسفنس اذ لم يسمعها الا جانب وهجاء المؤمنين كالبنا
والمدونة كوتة فيهم بشر ولا فرق في الموتى بين الناس وغيره ويجوز هجاء غيرهم كما يجوز لعنة والغيبة

كوتة اذ اذ
ت راسها و
لذو كمة
ص

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وقوته
وآياته العجيبة

كوتة اذ اذ
ت راسها و
لذو كمة
ص

بكره الغنم المعجزة وهو القول في حكمه في المؤمن بالسيولة مع رخصته في حكم القول بالشارقة بالغير
مخرج الجوارح والتي كى بقولها فعل كشيء يخرج من القبرين كقولنا استمعنا كذا والحمد لله الذي
لم يخلقني كذا معرضا من هيفه ولو فعل ذلك بحضرة اوله لغيره ليس به ذو شأنه كغيره او اعظم تأنيها
لم يكن غيبة اصطلاحا واستثنى منها الفجاستشير ومخرج الشاهد والظواهر وما ورد في غير شمس
والفتح في محالة او دعوى باطله في الدرس والاستقامة على رفع المنكر ورد العاصي الى الصلاح ولو لم
فيه مستحق للاستخفاف لظاهره بالحق والشرارة على نيل المخرج حسنة وقد افرد التحقيق سائر شريعة
من اراد الاطلاع على حقائق احكامها فليقف عليها وحفظ كتب الضلال عن التفتل او عن فطر القلب و
نسخها ودورها قراءة ومطالعة وذكره لغني النقص لها او الجحمة على ايديها باشتات في الصلح
دليل لا يثبت الحق ونقص البطل لم يكن من ايديها او القسمة وبه دون ذلك يجب التاثير في العلم في قوله
موانع الضلال الا انقص عليها وتعلم السحر وهو كلام او كذا يثبت بسببه من علم في قوله
او عظمه ومنه عقد الرجل على طليته والقاء البغضاء بينهما واستخدام من والامانة واستزال الشياطين
في كشف الغايات وعلاج الحصاب وتلبسهم بدين سبي او امراته في انفسهم على سائر ما يكون ذلك في قوله
كبر وتعليم حرام ولكن ببحث وقيد مستحله واكثر من ان تراعيه فيه وهو امر وجداني لا مجرد ايجاد
زعم كثير ولا بأس بتعليمه ليقوى به او يدفع سحر الشيطان به وربا وجب الكفاية لذلك كما افتاد بعض في الدرس
والكفائة كبر الكفاف وهو علم يوجب به بعض ايمان له فيما مر به وتربيه على الحق والخير ومنه القيا
وهو الاستناد الى علامات وامارات يترتب عليها الحق لنسب ونحوه وان يحرم اذا رتب عليها
او جزم بها في التعبدية وهو الافعال الحميمة المترتبة على معرفة اليه بالبرية فليست هي كذا عرفت
المسألة وتعليمها كغيرها من العلوم في صنائع المحرمة والناسر بالآلات المدة له حشر العيب بانها تم

العلم في الدين لا يخرج من العلم الا ما هو من العلم
والا فليكن من العلم ما هو من العلم
افراد في العلم ما هو من العلم
فمن العلم ما هو من العلم
في العلم ما هو من العلم



في العلم ما هو من العلم

والأقضية بالناس لوجوب سواها احتاج إليها لا وسواها تعين عليها القضاة لا ونحوها الرزق
بيت المال وقد تقدم في القضاة أنه خرج حجة المترتبة منه ولا جرة على تعليم الواجب من التكليف
سواها وخبرنا كالف تحو السورة وأحكام العبادات العينية لو كان يكال لتفتت السنين وما يقف
عليه من المقدمات علما وعلمنا وتعليم المكلفين أصح المتودد والالتفات وتكون ذلك
كما الصنف وعلمنا أن خبرنا بأنه لا يسلم على غيره الربا ويبيع الأثمان من غير كثرة الموت والربا
والرفق فشر الناس من بيع الناس واحتكام الطعام ونحوه فتوقع زيادة السعر والرفق
تحرر مع استغنائه عنه وحاجة الناس إليه هو افتقار في سوا وقد قال في الجلب مرزوق والمحكم
ملعون وسما الكلام في بنية أحكامه والذباحة لأفناءها إلى تنويع السلب والرحمة وإنما كره
إذا اتخذنا حرفة وصنعة لا مجرد فعلها كالحاجة إلى صرف ينال من كسب أو ربح شاة ونحو ذلك
بأذكاره في رتبة السوا والنساجرة والمراد بها ما يبيع الكفاية والواجبة في طرفة بالهنة عنها والمبالغة في
صنعتها ونقصانها علمنا حشر شيء علم الصلوة خلفه والنظر اختصا من السلب فيه وإحياء ما لا يفرق في كونه ملائمة
عند الخوض ونحوه بروي أنه حرام أعمال الأنبياء والأولياء والأجائة مع شرط الاجرة لا بد منها كما قيل
المعظم في غيره وغيره ودل على أن خبره بطلان ما لا يفرق فيه إباحة العمل بان لا يعود ذلك مع صنعة
بالهنة والمرات المعينة أو بالهنة ولا كرامة فيما يرفع إليه على جهة الكرامة لا عليه وكسب الصبيان المجهول
أصله لما يظهريه الشبهة الناشئة من خبر الصبر على لا يكسبه به أو علمه بارتقاء القام عنه ولو علمت
منه ملاك كرامته ولم يطلو لا كرامة كما أنه لو علم تفصيله أو عرفت من محرم حسابنا بأو اجتناب علمه
أو اشتبه وملا كرامته كسب الولي به أو اخذه منه أو استبرأه من خبره كذا وكذا كسب من لا
يجتنب المحرم في كسبه والمباح ما خلا عن جبر حرجان عن الطرفين بان لا يكون راجحا

والا وهو ما يتحقق بالاباحة ثم التجارة وفي الكسب ينقسم بانقسام الاحكام الخمسة فالواجب منها
 ما توقف تعيينه على مؤنة ومونة تعياله الواجب النفقة عليه ومطلق التجارة الترخيم به بالنفقة النوع الاول في
 فان ذكر من الواجبات الكفاية وان زاد على المؤنة والمستحب بمكسبه مستحب وهو النوع على
 الاعمال والنفق المؤنسين وطلق المباح وغير المضطر والمباح بحمل به الزيادة في المباح وغيره
 الرجحية والمحرمة والمكروه والمحرام الكسب بالانعيان المكرومة والمحرمة وقد اختلفت الفصول

[illegible][illegible][illegible]

Handwritten Persian text, likely a continuation of the letter or a separate note, written diagonally across the bottom right corner.

التصريف من كل منهما فياصار اليه العوض لا يستلزم دفع ما كان له على العوض الا اذا كان في التصريف على

فيها مع قبائل العرب لأن ذلك لا ينافي في الإباحة وربما بلغ من حبهم للدين الذي لم يغيروا فيها

الدال على وقوع امر موجه وتظهر الفائدة في النماذج على الثاني والما قبل من تحقيق المرونة بعد إدخال

کیمیای عدم و فخر خوار الرجوع مع بقا العین عدمیہ مذکور و مولانا کا لکھنا کہ بلکہ ایسی

واحدہما وبعض کما واحدہما وقلعہا عن ملک وبقیۃ کلمۃ الخ خطہ فان ہاں المتصل غیر قیسر ا

العدم اليك الشكر مع عدم تعيين فلان اثر له وفي سبغه وقصته وتفسيره في طه ونحو ذلك من التمهيد

ان خيرة الصفقة مع لقاء الحقيقة فنظرنا في هذا الرجوع في العيون والنفوس الى ما كنا نأخذ بالغير

احقره لاذنه في التتميم محتاجا ولا منه - العبد وقطع اليأس من رزق غيره - انما لان الوفا والتميم

مع ذلک انهم لم يوافقوا عليه اذ كانت حجة الله عليهم واضحة وحيث انهم لم يوافقوا عليه اذ كانت حجة الله عليهم واضحة

[illegible][illegible]

ابن ميمون فلورقت بعض احد العوسين حاصه شرح صبيح الاله العزبت وبن ميمون العزبت له عرسون

نظر هم عدم تعصب و حصول التراضی ہوا انصار دینی میں مبنی علی برقع ہے۔ یہ دونوں الترمذی و سیوطی

الامام بن العنبر بلط الماصى العربى لبعث من البائع واشترى من المشتري

لا یشترک فی البیع والشراء و ملک البتہ فی البایع والمخفیف من البتہ فی ملک البتہ

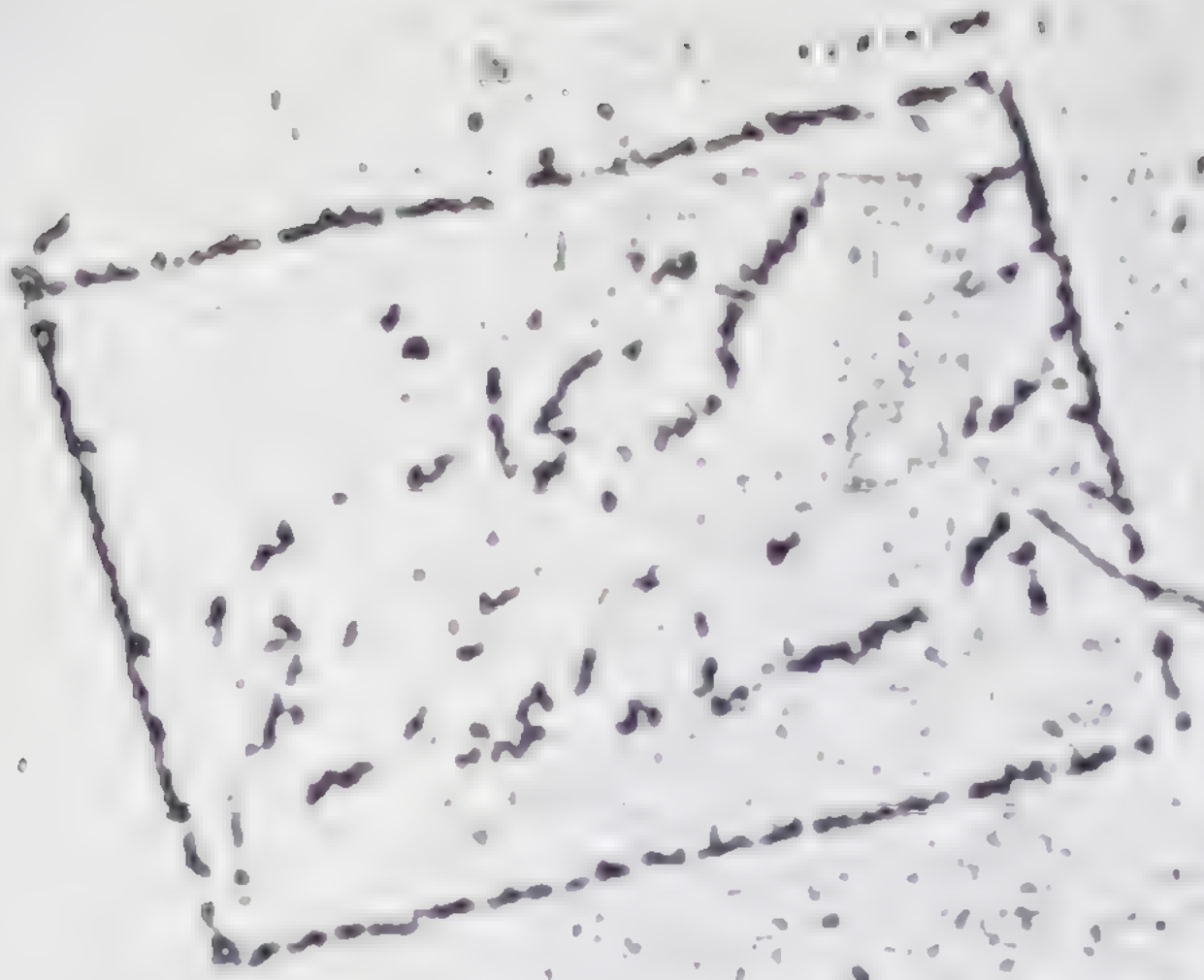
وتكفي الإشارة الدالة على الرضا على الوجه العيين مع العجز عن السلف والسر في غيره ولا يكفر مع

نعم تغذية العاطف مع الافهام الصريح ولا تثير تقديم الاعجاب على القول وان كان قد

احسن بل قيل بتغييبه ووجه عدم الاشارة اصله الحق وتطويعه كونه عقدا فيجب الوفاء به ولو كان

تغییر

[illegible]



والتيه والتمت به فان لم يجز انتزعه المشتري لانه عين ماله ولو تصرف المشتري فيه بما
ولو تصرف المشتري فيه بما لا يجز كغيره لانه لو ركب اليه ماله مع ما عليه بل الرجوع
المناظر ان لم يستوفها مع وضعه في عينه لانها كانت في الاول في مكانها
لما لا يكون مستحقا كان اتم من ذلك ما في مكانه ام ما كان في عينه عوضه وان كان جازلا لكان
المبيع نفسه لو ملك في يده او بعثه مع تلفه عوضه بغير تلف وغيره ولو انتزعه في القيمة يوم التلف ان كان
المعاوضة المستوفى وبالا على ان كان له بزيادة عينيه وبيع المشتري على البائع بالثمن ان
كان باقيا عالما كان او جاهلا لانه ياله ولم يحصل منه ما يوجب فسخه عن ملكه فانه انما دفعه عوضا عن
لم يملكه ان تلف قبل وان كان الاكثر بل ادعى عليه التذكرة لاجتماع الرجوع به مع العلم بكونه غير ملك
ولا دليل لانه ساطع على انما فيه مع علمه عدم استحقاقه لكونه بمنزلة الاباحة بدعي ككلامه عدم الرجوع به بغير
لذا ذكرناه من اوجوبه في غايته ابعده ومع تلفه بعد مع وقوع الاجابة التي لم يجز له
مطلقا بدعيه متوقف لكونه عوضا عن المبيع فيكون مضمونا له ولو تصرف البائع فيه بغير ما مضمونا فيكون مضمونا
عليه انما مع بقاءه فهو عين مال المشتري ومع تسليم الاباحة لم يحصل ما يوجب للمالك فيقول القول كذا الرجوع

هذا هو الحق في كل حال
فان كان المبيع في يده او بعثه
مع تلفه عوضه بغير تلف
وغيره ولو انتزعه في القيمة
يوم التلف ان كان له بزيادة
عينيه وبيع المشتري على
البائع بالثمن ان كان باقيا
عالما كان او جاهلا لانه
ياله ولم يحصل منه ما يوجب
فسخه عن ملكه فانه انما
دفعه عوضا عن ملكه
فان كان المبيع في يده او
بعثه مع تلفه عوضه بغير
تلف وغيره ولو انتزعه في
القيمة يوم التلف ان كان
له بزيادة عينيه وبيع
المشتري على البائع بالثمن
ان كان باقيا عالما كان
او جاهلا لانه ياله ولم
يحصل منه ما يوجب فسخه
عن ملكه فانه انما دفعه
عوضا عن ملكه

به مطلقا فلو كان ان نارا ان لم يثبت لاجتماع على خلافه والواقع خلافه فقد ذهب المحقق الى الرجوع
مطلقا وكيفية الرجوع تصرف البائع فيه مع عدم رجوع المشتري به في حال فانه لا حجة لاحالة غصبه بل الرجوع
لما لا يملك ولا فرق في هذا ان كان من النصب بمحض ولا يملكه الا مع اجازة المالك وبيع
المشتري على البائع بما اقره المالك من زيادة القيمة على الثمن ولو تلفت العين فخرج بها عليه الا ان
لخوله على ان يكون له جباياتا بل الثمن من القيمة فلا يرجع به الرجوع عوضا اليه فلا يحكم بين العوض
المعوض وقدر لا يرجع بالقيمة مطلقا لدخوله على ان يكون العين مضمونة عليه كما هو شأن البائع

على الكذب ويجعل القبول لهم العلم او الظن ان لم يتم له او باخبار عدلين يطلعان على حاله عندئذ
لا يتم مطلقا الاشارة الى عدم العلم المقصود به من حيث هو بل المقصود به العلم المقصود به من حيث هو
الا ان في قوله تعالى حيث لا تعلم له اما مع علمه فبما لا يعلم له الا ان انا مع علمه فبما لا يعلم له
في قوة بركات العبد بالتي هي الاخرى او تحت علمه على شئ اخر لا يعلمه الا ان انا مع علمه فبما لا يعلم له
المجموع مع قدرته في العلم المقصود به من حيث هو بل المقصود به العلم المقصود به من حيث هو
ولا يخفى في علمه من طرف واحد بما دون الاخر هذا اذا لم يكن المشتري قد دفع ثمنه او كانت عينية باقية او كان
جائلا ولا اياها فيه مع علمه بالفناء والتقدم في الفضولي بالنسبة الى الرجوع لثمنه وكما يصح العقد المالك
ليصح من الدائم قائم وجماع القاييم مع عتباتها من الموصول ويجوز تحييده نظر الى الفظة منه الا ان
ان علا والوصي من احد جماع على الطفل والمجنون الاصل من طر حنونه قبل السبع والوكيل عن المالك او
الولاية حيث يكون وكيل الحاكم الشرعي حيث يقع الاختيار وامينه وهو موصوبه لذلك او ما به علمه و
يجب الحكم الخاص به من يكون له على غيره مال فحده او لا يفعو اليه مع وجوبه فلا الاستقلال اخذ منه
فيهم من حيث ان وبعده والفرع بالقيمة بخير ايسر من غيره ونفسه ولا يشترط اذن حكمه وان لم يوجد
وجوده بنية القبول عند في الاشارة واعتذر الاخذ الا بزيادة جاز فيكون في هذه امانة في قولنا ان يمكن
رد ما ينبغي في الفور ولو توقف على الحق على نقد جدار او كسر قفل حار ولا ضمان على النقد معتبر في ذلك خوفا
زاد على استثنى في قضاء الدين ولو تلف من الماخوذ شئ قبل ملكه فوضا انه قولان وكفر في التملك لنته
سواء كان بالقيمة ام بالمشور وفي جواز المقاصة من الوديعة قولان لم يرد في عدم حمل على الكرامة في جواز
مقاصة الوهب من غير ميط لسته وجهان اورد هما عدم الامع لهما بحيث يؤدي الى الضرر ولو لم يكن الرجوع
منا الى الحكم الا في القوت عليه ويجوز للجميع اي مع من له الولاية من تقدم قوت في العقد بان يبيع



الذي هو المذكور في
باعتقار الدوام
في

في قوله تعالى
ولا يعلم له

في قوله تعالى
ولا يعلم له

في قوله تعالى
ولا يعلم له

في قوله تعالى
ولا يعلم له

في من نقدنا في غير فتوى
منه

المسؤول

وغيره

الامر



بنیاد محقق طباطبائی
نسخه م/ ٢٠٢

فإذا زلت رقت إلى أصلها والمراد منه المحبة وقت الفتح أما موت فيملكه الميرور ويصح بيعها كغيرها من
الأملاك ولا أثر عليهم جوارهم ببيع ربايع مكة بدور ما زادها الله شربا لنقل الشيخ في ذلك الإجماع
على عدم جوازها وإنما افتتحت عنوة لاستواء الناس فيها ولو قلنا أنها فتحت على جواز في تعيين المنع
بالأثر في عنوة مع تقليد قبل الإجماع المقتول في المقتول الواحد تنازلان الإجماع ان ثبت لم يوقف على امر
وان لم يثبت انظر إلى التفسير بالفتح عنوة وفيه ما يوجب فيه على ما تروى في غلظة ثبوتها لا ينبغي جواز
للقطع بتجدد الآثار في جميع دورها كانت عليها الفقه وربما على المنع بالرواية عن النضر بالشيء عنه ويكون في حكم
المسجد لآية الأبرار مع إيمان من ثبت أم في ذلك الخ فثبت حقيقة مسجدية فقيقة ومجاز الميرة و
الشرف في هجرته فكذلك الإجماع في تحقيق الجوز في ثبوتها لا يشترط في البيع ان يكون مقدورا على تسليمه
فلو باع الإمام الطائير أو غيره من الطيور المملوكة لم يصح إلا ان يقتضى العادة بعوده فيصح لانه كالعقد
في الحيوان والدابة المملوكة ولو باع المملوك لا يثبت له العقد تسليمه صحيح الصيغة إلى ما يصح بيعه فزاد ان
وجده المشتري قد زل على اثبات يده عليه ولا كان الثمن بانه الصيغة ونزل الا بربطه إلى الثمن منزلة
المعذورم ولكن لا يخرج بالعقد عن ملكه شتر في نفي عقبة عن الكفارة ومو غيرة من الصيغة ولا خيار المشتري
مع العلم باقية العقد على النقص انما لو قبل بالفسخ ان كان البيع صحيحا وشتر في بيعه شتر في غيره من كونه
موجودا عند العقد وغير ذلك سوى العدة على تسليمه فلو ظهر تفهيم لبيع او استحقة لغيره البيع او في
للو ففعل البيع فيما يقابل له لاولين وتخير المشتري في الاخير على الظاهر ولو قد المشتري على تفصيله
البيع فالا قرب عدم اشتراط الصيغة في صحة البيع لم يزل الشرط وهو القدرة على تسليمه ووجه الاشتراط
صدوقه الا بربطه بالتبعية بالنقص وكذا الشرط تسليمه وهو امر اخر غير اشتراطه في البيع بالعبادة
من تسليمه وهو له بغير اشتراط غير انهم موجوده والوجه للصيغة في غير تسليمه هو منقوده وعدم خوف

في تصديقه على الطائير كذا في فتاوى

مکتبہ اسلامیہ

السلامة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

مكتبة

ثم ان فداء الجار المجبر عليه استرقاقه فيفسخ البيع استرقاقه استرقاقه استرقاقه

ببيعته بخلافه ولو جبره على ان لا يقرب الى البيعة موقوف على ضمانه المحقق عليه ووليته لان

التجبر في حيازة المالك الى ان لم يخرج عن ملكه سيدة قبل ان يبيع البيعة وبالا واثبت التجبر بضعف

قول الشيخ بطلان البيعة نظر الى ان الحق في المبيع عليه قبله وجوب الامر له لان ذلك يقتضي البطلان ولا

عن بيعه لغيره ثم ان اجازة البيع ورضي فداءه بالمال ولكنه المولى لزم البيع وان قدره او سرقه بطل

ويجوز له قبل استقراره مع جهالة العيب المعروض للغوات ولو كانت جهالة في غير النفس واستوفى

فباقي بيعه المشتري بخيار مع جهالة العيب بقاءه الى العيب بقاءه فاشترط العلم بقدره وضمنا

وصفا قبل اتيان عقد البيع فلا يصح البيع بحكم احد المتعاقدين او اجنبى اتفاق وان ورد في رواية

شاذة جواز كتمان المشتري قبل ان يعلم بالقيمة فما زاد ولا ينقص من المجهول القدر وان شهد ببقاء الجهالة

مع اختلافها بين المجهول والصفة كما في حرمه ان كانت بده لا يعلم وصفها مع قدره المجهول

ولا مجهول الجنس وان علم قدره الحق جهالة في جميع انواعه كذلك كان فاسدا وان اتصل بالقبض ولا يكون

كالمعاطاة لان شرطها اجتماع شرطه مع بيع سوى التصاريف فان قبض المشتري المبيع والمحال هذه

كان مضمونا عليه لان كل عقد يصحح بغيره فاسد وبالعكس فجميعه بغيره فاسد وبالعكس فجميعه بغيره فاسد

وغيره على الاقوى فمنه ان تلف القيمة يوم التلف على الاقوى وقبل يوم القبض قبل ان يبيع ويحسن

اكثر من التلف وتكسب نفس العين او زيادة اما بخلاف السوق فالاول حسن ولو كان مثليا فمنه

بشدة ان تقدّر قيمته يوم الاغواز على الاقوى السادة اذا كان العوضان من الكيل والموزن

المعدود فلا بد من اعتبارهما بالعتاد من كيل والوزن واعدا فلا يغير الكيل المجهول القصود

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

حاضرة وان تراصيا به ولا الوزن المجبول كالا اعتماد على مخزن معينة وان غرنا قدرنا تخميننا ولا اعتماد على المجبول
على ما السيد واليه جسدنا يشتمل عليه ثم اعتبر العدد للغير المعتبر في ذلك كله ولو باع المعداد ووزنا صحت التفاضل
البحرانية به وبما كان مضبوطا ولو باع الموزون كيدا او بالعكس امكن الصفة فيها لا تضبط ورواية
عالم الصادق ع ورتبه في سلم من وتحويل صفة العكس هو من كبر وزنا لا الطول لان الوزن اصل للكيل
وهنط منه وانما عدل الكليات سبيل ولو شق القدر في المعداد وعلته او في الموزون اعني مكيال في
الباقي اليه وغتفر التفاوت حاصل بسببه كذا القول في الكليات الموزون حيث شق وزنها وكيلها
وعبر كثير الاصحاح في ذلك تنجز العبد والاكثاف بالمشقة بعينه كما فعل المقياس اولى بالتحليل كجاءه مطلقا في
انفرد حصول العلم وغتفر التفاوت كالحسن وفي بعض الاخبار دلالة على نسبة يجوز ابتداء جمع
معلوم النسبة كالصف والثلث متباينان واهل الجواب والادمان او اختلفت
كالجواهر الحيوان اذا كان الاصل الذي بيع موزون معلوما به يمتد منه كل او وزن او عدد او مشابهة
فيصير بيع نصف الصبرة المعلومة المقدار والوصف ونصف الشاة المعلومة بالمشقة او اولا
ولو باع شاة غير المعلومة من قطع بطل وان علم عدد الشاة عليه الشاة وتساوت ثمنها بالكيل
عين المبيع ولو باع قفيرا مبيع صح وان لم يعلم كمية الصبرة لا المبيع مضبوط المقدار فلهذا
وان لم يعلم شمال الصبرة على قدر المبيع فان نقصت تخيرا اشترى بين الاخذ للموجود منها بالخصصة
الخصصة المثلث وبيع النصف النصف ان غتفر بعضه من العلم بشمالها على المبيع او خيرا بالبيع به والاصح
وحيث لم يوفى بالاكثاف بالظن الغالب شمالا عليه كان يتجه وتفرغ اليه ذكره بعض العلماء ان اسم
بيع الصبرة عشرة ذكر المص بعضها منطوقا وبعضها مفهوما وعلتها انها لا ان يكون معلومة المقدار او مجهولة
فان كان معلوم مبيعها جمع ومبيع جزؤها معلوم شاع وبيع مقدار القفيرة شاة عليه مبيعها كل قفيرة كذا

هذا هو المقصود من قوله
فان كان معلوم مبيعها جمع
ومبيع جزؤها معلوم شاع
وبيع مقدار القفيرة شاة
عليه مبيعها كل قفيرة كذا
انما هو ان يبيح المبيع
بما هو معلوم من ثمنه
او يبيح المبيع بما هو
معلوم من ثمنه
او يبيح المبيع بما هو
معلوم من ثمنه

لا يبيع كل قسمة منها كذا والمجهر لا يبيع في جميع التماثل ثمرة الا انما كانت ويدرر القدر المعلوم في

الصورتين على التماثل او يكون المبيع ذلك المقدار في احدى وجهي التماثل في وتظهر الفارقة فيما لو

بعضها فعلى التماثل يبيع المبيع بآية على الثاني في المبيع في قدره التماثل تكفي المشاهدة عن الكو

وانما يبيع لا يتبعه بخلاف ان لا يكون مما لا يتغير عادة كالارض والادنى الجدي والناس او لا يبيع

مدة يتغير فيها عادة ويختلف باختلاف زيادة ونقصا كالفكرة والطعام والحيوان فلو مضت المدة كذلك

لم يبيع لتحقيق لغيره التماثل على غير عكس كما لا نعم لو جاز الامرين صح با. فان ظهر المخالفة

بزيادة او نقصان فان كان سيرة عتيق بزيادة فلا خيار ولا تخيل المعبون منها وهو لا يبيع ان ظهر زاي

المشترى ان لم يرد فسادا او اختلافا في التغير فليقم قول المشتري مع عينية ان كان هو المدة للتغير

الموجب للتغير والبيع يتركه لان البيع يدعى علمه بهذه العقدة وهو كونه ولان الاصل عدم وصول حقه اليه فلو كان

المكروه لا يملكه بقاءه على التمسك بما قبل تقديم قول البيع لتحقيق الاطلاع يجوز للبيع وماله عدم التغير ولو انعكس النقص

بان ادعى البيع تغيره في الزيادة او النقصان فليقم قول المشتري في البيع كما يقتضيه اطلاق ابقاء له عدم التغير

واذا لم يبيع وانما. بتقديم قول البيع ليس ذكر في المشتري في تقديم قول المشتري فيها مع من المتسافين

مدة ودنيا والمشتري في كل منهم. فليقم قول المشتري في تقديم قول المشتري فيها مع من المتسافين

المبيع - ل

المراد من التماثل التماثل في التغير فليقم قول المشتري في تقديم قول المشتري فيها مع من المتسافين

تختلف في هذه النقصان في التغير فليقم قول المشتري في تقديم قول المشتري فيها مع من المتسافين

تختلف في هذه النقصان في التغير فليقم قول المشتري في تقديم قول المشتري فيها مع من المتسافين

مع العلم من غير هذه الجهة كالقوام واللون وغيرهما مختلف فتمت باختلافه قيل لا يبيع بعد الا بالثمن
او الوصف كغيره لان خروج الاظهر جواز البنا على الاصل انما يتلوه في نفس البيع فان لم يتغير عرفا ولا متغيرا
الا بغير يجوز الاعتماد عليه لرفع الغرر به كالكتاب بروتية ما يدل على ثبوت ثمنه على كذا القيمة والمخرج
المقتضى ونحوه النفس بالخيار فان خرج معيبا فغير المشتري يرد ولا يثبت ان ثمنه قد نقص
زايدا على اعتباره وشعير لا يشترط ان يتصرف فيه كفا في غير من انواع البيع وان كان كاشري
المصرف اعني لتناول الادلة خلاف لسلارده حيث خيرا الا ان المشتري يرد الا ان يتصرف في
في الجواز من غير اعتباره ما يفيد باختبار كذا الباطن والجواز لا يثبت ان كان لفورده وخرج
اشترائه بغيره فذاك وان ظهر فاسدا بعد رجوع بارش وليس له الرجوع لان كان ثمنه
ولم يكن المكسور قيمة كالمفضل انما يرجع بالثمن اجمع لبيان البيع حيث لا يثبت له اهل
يكون العقد مفسوخا واصله نظر الى عدم المادية من غير العقد فنتج باطلا ابتداء او بطلان اعلية الضم
بعد ان كان مظهر لف والتمسك الى حصول شرط ائتمت من العقد وانما يتلوه في نفس البيع فان لم يتغير عرفا ولا متغيرا
نظر ورجا الاول في اوضح لان مظهر لف في كاشري غير غيرة المادية في نفس الامر من البيع لا اطلت عدوا
حينئذ لا يثبت ثمنه في المظهر وفي من غير ما يثبت في وجعل الاول اجمالا لا يثبت نظام جماعة وتظهر الفائدة
في مؤنة نقد الموضع الذي اشتراه فيه الى موضع اخر فلهذا في الاول على البائع وعلى الثاني على المشتري
لو توفرت في ملكه ويكفي ان كان ملكا للبائع في كاشري غير غيرة المادية في نفس الامر من البيع لا اطلت عدوا
كما بل استحقاق البيع حيث يبيع بغيره انما يخرج من الغرر ويثبت ثمنه كاشري في كاشري غير غيرة المادية في نفس الامر من البيع لا اطلت عدوا
مؤنة نقد الموضع الذي اشتراه فيه الى موضع اخر فلهذا في الاول على البائع وعلى الثاني على المشتري
بطلان البيع على التقديرين واحتمال كون ثمنه على المشتري كونه مفسوخا ورجوع المادية عنها مشرك ايضا

في مؤنة نقد الموضع الذي اشتراه فيه الى موضع اخر فلهذا في الاول على البائع وعلى الثاني على المشتري
لو توفرت في ملكه ويكفي ان كان ملكا للبائع في كاشري غير غيرة المادية في نفس الامر من البيع لا اطلت عدوا
كما بل استحقاق البيع حيث يبيع بغيره انما يخرج من الغرر ويثبت ثمنه كاشري في كاشري غير غيرة المادية في نفس الامر من البيع لا اطلت عدوا
مؤنة نقد الموضع الذي اشتراه فيه الى موضع اخر فلهذا في الاول على البائع وعلى الثاني على المشتري
بطلان البيع على التقديرين واحتمال كون ثمنه على المشتري كونه مفسوخا ورجوع المادية عنها مشرك ايضا

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
الشيء لا يكون له وجود مستقل
عن الوجود الخارجي بل هو
موجود في ذاته لا في غيره

بين الوجهين وكيف كان بنا حكمهما على الوجهين ليس بواجب
فيكون كونه في ذاته على الثاني دون الاول فيشكل عليه
لا شيء في مقابلة الغير فكون كل نال لا يخلو وفيما لو ضرب
مخبر مع المسألة في فانه بالضرورة فيكون رتبة في غير
وان لم يبق سائر على الالسانية فان لم يبق فبقية
يشتمل على طرقتين الاولى ان لا يكون مع سائر الاضام مع ضمنية
ولو في بعض الميسر والالالب في الضرع يقع الضاد وهو الذي
ضم اليرشيد والوليد معلوم بالان ضمنية المعلوم الى المجهول
واما المسمى فهو ان ذلك قيل في بعض استناد الى رواية ضعيفة
مدة معلومة والوجه المنع ثم وقع ذلك لفظ الصلح اجماع
المعلوم كونه المجهول انبعاثا على كل من كسرت وبها في المقصد الذاتي
مجهول نعم الى معلوم ولا اجلود ولا صواف والاشعار على الانعام وان
مع كون غير الجوز وانا فلا يباع جزا ان يكون الصوف وشبهه
الصفة لا المبيع مشاهد الوزن غير معتبر كونه على طرقتين
عدم اعتبار اشتراط اخر ان ذلك لا يخل في الحق بغاية مع
بطلان البيع كالأوامر تحت لفظه انفسه في جميع الى الصلح ولو شرط
على القاعدة السابقة فان كان المقصد بالذات هو الموجود و
القرآن في بيان ظاهره فيمنع من مفعلة مفعلة ونفس القرآن ان

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان
الشيء لا يكون له وجود مستقل
عن الوجود الخارجي بل هو
موجود في ذاته لا في غيره

هذا هو الوجه الرابع في بيان ان
الشيء لا يكون له وجود مستقل
عن الوجود الخارجي بل هو
موجود في ذاته لا في غيره

هذا هو الوجه الخامس في بيان ان
الشيء لا يكون له وجود مستقل
عن الوجود الخارجي بل هو
موجود في ذاته لا في غيره

هذا هو الوجه السادس في بيان ان
الشيء لا يكون له وجود مستقل
عن الوجود الخارجي بل هو
موجود في ذاته لا في غيره

في التمرين من سبعة واربعا احتمد المنع لانه ان كان حيا عرفة لنفسه او ان كان ميتا دخل في عموم النسخ
 بيع الميته وهو ضعيف لان عرفة الف والحقني بالمنع والدود لا يقصد بالبيع ثم منع شيئا والى جوابه
 المحم بقوله لانه كالموتى وقد بين ان في الموتى منفعة متقدمة وكما في الدواب بخلاف الدواب لميت كحيوان
 لا يمنع من بيعه البيع الثاني لانه اذا كان للبيع في طرف جانبي بيع مع ومنه بعد واستطاع ما جرت
 العادة به للطرف سواء كان عاجزا بزيادة وزن الطرف ام ناقصا ولو لم يطرده لعادة لم يحز
 ما يزيد الا لم يضر اضعاف الفرق بينهما في طبعه غير اصله وثمرته في المظروف ولو باع مع الطرف من غير
 جاعلا مجموع الطرف المظروف سبعا واحدا بوزن واحد لا قرب البوزن ولو لم يعرفه لكانت العادة
 للجهالة ولا يفتح بهذا مقدار كل منها منفردا لان البيع هو الجاهل لا كل فرد من جنس واحد وفيه لا يبيع حتى يعلم مقدار كل
 لانها في قوة مبيعين وهو ضعيف لقول في الآلة المستحبة وحاصلها عشرة وثلثا التفتة
 فيما يتولاه من التمسك بعرف العقد من فاسده وليس من الزيادة ولا التمسك بعرف الحكم بالاستدلال
 كما يقتضيه لانه بالتفتة بل يكفي التقليد لان المراءبة من معرفة ما في البيع وقد قال في حرمه في علم
 فقد ارتطم في الرأب ثم ب التوسيع بين العاملين في الانصاف فلا يفرق بين المالك وغيره
 وكان بين الشرف في تحقيقه نعم لو فدت بينهم بسبب فضيلة وردين فلا بأس بكمية لاخذ قبول ذلك ولعله كان
 السلف يوكلون في الشراء من لا يعرفهم باسم ذلك اقاله النادم فقد قال الصادق ع
 ايا عبد مسلم ان انا لمسلم في بيع اقاله الدابة عشرة يوم القيمة ومطلق في الزم وغيره الا ان ترتب الغاية
 مشعوب وانما يقتصر الى الاكالة اذا اتفرقا من المجلس وشروط عدم الخيار بل لو كان ثمة خرافة في
 ولم يكن حجابا اليها وهل تشع الاكالة في زمن الخيار الا قرب نعم لشمول الادلة لغيره وصاحبه
 السابق فانه لم يقيد بتوقف المظن عليها ولا يكاد يتحقق الفائدة في الاكالة لخرج الا اذا قلنا
 من الخيار

فتركت ثم يريد ان اراد ان يقول على ان اذ ان اذى المندى فليس ان تزيد وانما يحرم الزيادة البذرا
ويحرم ان يكون ترك الصوم وهو الاشتغال بالتيارة ما بين طلوع الفجر للطلوع
الشمس انما ينبغى ولانه وقت دعاء وسكينة لا وقت تجارة وفي الخبر ان الدعاء فيه يبلغ
في طلب الرزق عند الحاجة في البذر اذا ترك في دخول المؤمن في سواد اخيه المؤمن سواد
شراء بان طلب ابتاع الذي يريد ان يشتريه ويبدل زيادة عنه ليقدره البائع او يبدل المشتري متاعا
غيره اتفاق هو والبائع عليه لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يؤم الرجل على سؤم اخيه هو خير معناه انه ومن ثم قيد بالتحريم
لانه الاصل في النبي صلى الله عليه وسلم بعد التراضي فترتبه فلو طهره ما يدل على عدمه فلا كراهة ولا تحريم
ولو كان السهم بين اثنين سواد دخل احد جملة الزهراء لابان ابتداء فيه معا قبل محله النبي لم يجعل
نفسه بدلا من احد هما لصدق الدخول في السوم ولا كراهة فيما يكون في الدلالة لانها مشعرة
عرف لطلب الزيادة مادام الدلال يملكها فاذ حصل الاتفاق بين الدلال والغريم تعلقت الكراهة لانهما معا في
لا يكون في الدلالة وان كان بيد الدلال في كراهة طلب المشتري من بعض الطالبيين التزك
نظر من عدم صدق الدخول في السوم من حيث الطلب منه ومن سوانه في المعرف حيث اراد ان يحرم سطلوه
ولما قطع اجماع التحريم على القول في السوم وانما الاشك في الكراهة ولا كراهة في ترك الملتزمين
لان مقتضاها حاجة لا خيرة وربما استجاب بته كوكان مؤمنا وخميد الكراهة لو قلنا بكراهة طلبه لا عاصمه
له على فعل المكره وهذه الفروع من خواص الكتاب التاسع عشر ترك في كل حاضر لباد والغزو
اجب لب البذر وان كان قرويا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يؤكل حاضر لباد ودعوا ان من يرزق الله بعضهم
بعض وحل بعضهم من النبي صلى الله عليه وسلم في التزك وهو تسر لوصح الحديث والافان لكراهة اوجه للتسريح في دليلها وشرطه
ابتداء ان يخشى بدلو التمس منه الغريب فلا باس من وجهل الغريب بسعر البلد فلو علم مكره بل كانت

المستند
سكن في كرم
الملك المملوك
الملك المملوك
الملك المملوك
الملك المملوك
الملك المملوك
الملك المملوك
الملك المملوك
الملك المملوك
الملك المملوك

من اعدته محض خيرة ليوابع مع النبي فتقدوا ان قيل تجزئ ولا بأس بشراء البلد من اصل العشرون
 ان التلقي الركبان وهو الخروج الى الركب القاصد الى البيع عليه السلام والشرائه منهم ^{بما روي} واحدة
 في استحقاق دون فلا يكره ما زاد لانه سفر للتجارة وانما يكره اذا قصد الخروج لاجل التفتق بمصادره
 الركب في خروجه لغرض لم يكن له في البيع او المشتري القادم بالسعر في البلد
 فلو علم به لم يكره كما يشعر بتعليقه في قوله لا يتلق احدكم تجارة خارجا لمصر والمسلمون يرزق الله منهم
 من بعض والا اعتبار بعلم من يبايعه خاصة وكذا ينبغي ترك شراء ما يتلقى من اشتراجه لمركب
 بالشرط من ترقيت يده على يده وان ترامي لقول الصادق ع لا تتلق ولا تشترى يتلقى ولا تأكل منه
 وزم جماعة الى التحريم لظواهر النبي في هذه الاخبار وعلى القولين ببيع البسيع ولا خيارا للبايع والمشتري
 الامع الغائب فتجوز المغبون على الفور في الاقوى ولا كراهية في الشراء والبسيع منه بعد وصوله الى حدود
 البلد بحيث لا يصدق التلقي وان كان جانيا لا يبره الاصل والافي بيع نحو الماكول اعطف عليهم وان لم يقر
 الاحد والعشرون ^{الكل} ان الحكم بالضم وهو جميع الطعام وجب به بنفسه الغنا والاقوى تحريمه
 حاجتان من اليه لانه تجزئ النبي عنه الشبهة وانما لا يحكي الطعام الا غاطي وانما يلعون وانما ثبت ككثرة
 في سبعة اشياء المحظوظة والشعيرة والتم والنبيب والمسن والذيت والملح وانما يكره اذا وجد
 باذل غير كغيره اناس والام يوصد عنه وجب البيع مع الحاجة ولا يقيده بثبته ايام في الغنا و
 اربعين في الرخص وماروح التحد يد بذلك بمحلول على حلال الحاجة في ذلك الوقت لانه مظنة ^{تسعة} في
 حيث يحل عليه البيع ان اجف في الثمن لما فيه من الاضرار للنفس والافلا ولا يجوز التسعير في الرخص
 عدم الحاجة قطعا والاقوى ان مع الاجف حيث يؤمر به لا يسع عليه البيع بل يؤمر بالنزول على المحض وان كان
 في معنى التسعير لانه لا يحل في قدر خاص الشان في البيع والشراء ان ابا في المعداد على الاقوى ^{خيار}

الصحاح والآله على اختصاصه بالميك والموزون قبل حرم وفيه أيضا استناد إلى رواية قط في الكرامة
وكذا في النسبة في الروي مع اختلاف الجنس كالتم والزبيب وانما كره في الاخبار والآله على النبي
عنه الا انها في الكرامة تظهر لقوله اذا اختلف الجنس فسواء كيف شئت وقبل بحرمه لفظ النبي كما سبق

ثالث نسبة البيع والوصية الى مال بان يقول لعبيك بائة وربع المائة عشرة
او وصية للنبي عنه ولانه يهوى الربا وقيل يحرم على ابي النبي وترك نسبة كذلك ان يقول لعبيك كذا
خرج كذا او وصية الرابع والشمس ترك بيع مالا يقبض ما كمال او يضمن للنبي عنه في اخبار
صحيحة خلاصة الكرامة بما فيها وبين ما دل على اجواز والا قولى التحريم وفان للشيخ في المسبوق عيايا اجماع
والعلامة في التذكرة والارشاد لضعف روايات اجواز المقضية للحال الذي في انباء الصحيحين على غير ظاهره

في بيع الحيوان وهو قيمان زنايتي وغيره ولما كان البحث عن البيع موقوفاً
على الملك كان ملك الاول موقفاً على شرائية يتبر عليها اولاً ثم عقبه باحكام البيع وان في ذلك كذا
الا ان لذكرنا يقيد الملك من غير محبت اصطلاحاً على قول ولا ناسي مثلث السبي مع الكفر الاصل
وكونهم غير ذمة هو حشره بالاصلي علم الارتداد فلا يجوز السبي ان كان المراد حكم الكافر في جملة غير الاحكام
وحديثه يكون سبي ليس عا لرق في اعتقابهم وان استلوا بعد الاستسلام لم يصح لهم سبب

محرم من عتق او كتبت او تسكىل او رحم على وجهه والمفق طوف امر الحرب رقا اذ لم يكن فيها
مسلم صالح التولد منه بخلاف لفظ الاسلام فانه صراطها الا ان يبلغ ويرسد على الاقوي فيها
على نفسه بالرق فيقتل على اصح القولين لان اقرار العتق على النفس جازي وقيل لا يقتل بوجوه
بحرته شرعا فلا يقيقها الرق بذلك وكذا القول في لفظ دار الحرب اذ كان فيها مسلم وكل مقربا فيه
بعد بلوغ ورثته وجهاته نسبة مما كان ام كافرا للمسلم اقرارا كافرا وان بيع على الكافر لو كان لمقر

الحمد لله الذي هدانا لهذا

61

والمسبي حال الغيبة يحرر مملكته ولا خسر فيه لئلا يمتدح ولا لغيره وان كان قد انقضت ان يكون الامام حقيقة
لكنه موقوف ما يغير اذ لا انهم عليهم السلام اذ ان الثاني ملكه كذلك في نفسه من جهة الامانة فيقر به عليه السلام
ان الملك لا يشبهه كملكه اخرج والمقام سبعة فلا تخاف من غير ذلك ولا سلطان ولا يستقر الرجل ملك
الاصول وهم الابوان واباؤهم واباؤهم الفروع وهم الاولاد كولد ابائهم وان سئلوا لانا
الميراثات كالعلمة ونحوها ولا تختصبا اجماعا ومضافا على ما في القوانين الخبر الصحيح معناه
يحرم من الرضا ما يحرم من النسب لان الرضا في الحقيقة النسب ولا يستقر للمرأة ملك العمومة
الاباؤ ان علوا والاولاد وان سفلوا او يستقر على غيرهما وان هم من جهة كالاخ وانهم وانما ان
لما عتق المحرم في الحق وانما شربين بالرجل للمرأة لظهور الكثرة التي سبب عتق غير العموم
فيجب ان يعتقهم والتسك بامانة بقا الملك من امكانه فيعتقون لبناء على التعليل كذا الاستحسان
لو كان مملوكا والحق بالاشي في الاول والذكر في الثاني لا يخرج من قوة تسك بالامانة في المراء بعد عدم
ملك من ذكر انه ملك ابتداء بوجوده الملك انما قلنا لا يقدح في العتق ثم يعتقون اذ لولا الملك لا
العتق ومن غير هذا لا يصح بانها ملكان ذلك تجوز في الطلاق على المستحق ولا فرق في ذلك كله بين الملك
العقري والاختياري ولا بين الكل وبعض موقوف عليه بامانة او كذا محذور في الاقوى وقراءة شبهة
بحكم الصحيح بخلاف قراءة الزنا على الاقوى ان الحكم الشرعي في اشياء لا اللغو فيهم في اطلاقه كغيره من الرسل والمرأة
ان الصبي والبصيرة لا يعتق عليهم ذلك لو ملكوه الى ان ينفقوا او الاحبار سلطانهم في الرسل والمرأة لذلك بعض
اصالة المرأة وان كان خطاب الوضع غير موقوف على الكلف ولا يمنع الزوجية من الشراء فبطل
الزوجية ويقع الملك فان كان المشتري الزوج استباحا بالملك وان كانت الزوجة حرم عليها
وطى مملوكا مطايعا وهو موضع وفاق وعلى ذلك بان تخصيصه في حال الوطى لم يمنع ان يشترى كسيرة الاسماء
لا تزوجا ولا

رد المحتار على الدر المختار
في حاشية الدر المختار

وباستئذان اجتماع اثنين على حمل او امد ولفيف فان على الشرع معنات ^{بما كان البعض كالكمل} لا
 البعض لا يتبعس واكمل يدخل في بيع حامل مع الشرط اي شرط دخوله لا بدونه في اصح القولين ^{للمنفعة}
 كالثمة والقابل بدخوله مطلقا ^{منه} نظر الى انه كجزء من الام وفتح عليه عدم جواز استثنائه كالا يجوز استثناء
 الجزء المدين من مجموعان ^{منه} وفي المختار لا يمنع جبالته من دخوله مع الشرط لانه تابع سوارق العبيد وعلما
 اعم بكونه وشرطت لك علما ولو لم يكن محتويا واريد ان لا يشترط ^{بشرط} ان يشترط لا غير لولم يشترط
 واحتمل وجوده عند العقد وعدمه فهو المشتري انما ضاله عدم مقدمه فلو خلت في وقت العقد قدم قول البيع مع
 الدين وعدم البنية ^{بشرط} لا بأس ببيع مطلقا لا كما حكى في الاجزاء وما يكتبه ليطرح ولو شرطه فقط
 قبل القبض وجع المشتري من الترخيم بنسبة لفوات بعض المبيع بان تقوم حاملا ومجهضا
 مسقطا لا عالا لاختلاف ومطابقة الاول للواقع ^{بشرط} وبيع بنسبة التفاوت بين القيمتين من الترخيم
 يجوز ابتداءه بغير مشاع من الحيوان كالنصف والثالث لا معين كالراس والجلد ولا يكون ^{بشرط}
 بنسبة قيمته على الاصح لضعف مستند الحكم بالشركة ^{بشرط} ولحق اجهالة عدم القصد الى الاشارة فيطلب البيع
 الا ان يكون مذبوذا او يراد به فيقوى صحة الشرط ويجوز النظر الى وجبه الملوكة اذا اراد
 شرائها والى محاسنها ^{بشرط} مواضع الزينة كالكنسين والرحلين والشمع وان لم ياذن المولى
 ولا تجوز الزينة عن ذلك الا باذنه ومعه يكون تحليلا يبيع ما دل عليه لفظه من العورة ويجوز من البيع له
 نظره مع اية وقيل يباح النظر الى عدا العورة بدون الاذن وهو بعيد ويستحب تغيير اسم
 المملوك عند شرائه اربعة وقوى في سطر اذنه في الملك احاد مطلقا والصدقة عنه
 بامره ^{بشرط} دبر اثم شرعية واطعانه شيئا صلوا ويكره وطرا لانه المولود من النكاح بالملك لو بالعقد
 للمنفى عنه في غير مملكان ^{بشرط} والذات لا يبيع وباعا روقا يحرم بانه كافر وهو ممنوع والعبد لا يملك

شئاً مطلقاً على الاقوى على ان لا يثبت الاكثر على انه يمكن في احوالها من قبل الضرر وهو مروي قيل
ارث اجناتيه وقيل ما يمكن مولاة معها وقيل مطلقاً لكنه يجوز عليه بالبرق استناد الى اخبار يمكن حملها على اجهة
نصرة في ذلك بالاذن جمعاً على الاقوى فلا اشتراط فيه مال فللبايع لان الجميع للمولى فلا يذلل
بيع له لعدم دلالة عليه الا بالشرط في اعي فيه شرط وطالب البيع من كونه معلوماً او من كونه موكلاً
بان يكون الترخيص لغيره لغيره او لا يذلل في قبضه من قبل الراعي في المبيعين بان يجعل العبد لغيره
على شرائه لم يلزم لعدم صحته في بيعه وعدم الملك وقيل لا يلزم ان كان له ان يبيع على القول بملكه وهو
ويجب على البايع استبراء لامة قبل بيعها ان كان قد وطئها وان عزل بحبضة او مضى خمسة
واربعين يوماً فيمن لا يحيض وهي غيبته تحيض ويجب على المشتري ايضا استبراءها
الا ان يخبره الثقة بالاستبراء او امراد بالثقة لوراد انما يعتبر به بقا للرواية مع حال الاكتفاء بل يمكن
نفس الخبره وفي حكم خبره لجهل استبراء اخباره لعدم وطئها او تكون الامراه وان كان يخلطها
لاطلاق النص ولا يخفى بها العنين والمجوز البغية الذي لا يكره في حقه الوطئ وان كان في طعن كونه عليه
لبطلان الغيبه وقد يحد منها من امرأة ثم شرانها من سيرة الى ان يفسد استبراء نظر الى
انفس من غير التفات الى التعليق بان من طئها لم يثبت منه ومنع لعله لم يثبت وان كانت
منسبة او تكون يا شتر او صغيرة او حائضاً الا زمان حبيها وان بقي منه لحظة واستبراء الحمل
بوضع الحمل مطلقاً لاطلاق انه عزمي وطئها في بعض الاخبار حتى تمنع ولداء واستثنى في من لا يكون الحمل
من زنا فاحرم له والاقوى الاكتفاء بمخبر اربعة اشهر وعشرة ايام لحملها وكرامته وطئها بعد ذلك الا ان
من زنا يجوز مطلقاً على كراهية مجاميع لان اخبارها لا يثبت منع مطلقاً كالسابق وبعضها لا يثبت
بهذه الفاتية بحال الزنا اي على الكراهية ولا يحرم في مدة الاستبراء غير الوطئ بل لا بد من الاستبراء
مفراً منه ثم يشره

بان قول
الشرط
لغيره
لا يذلل
في قبضه
من قبل
الراعي
في المبيعين
بان يجعل
العبد
لغيره

اولا لا يثبت
منه ومنع
لعله لم يثبت
وان كانت
منسبة او
تكون يا شتر
او صغيرة
او حائضاً
الا زمان
حبيها وان
بقي منه
لحظة واستبراء
الحمل

في زمن الخيار المتخلف المشتري او المشتري عليه وبين البائع او غيره لان الجملة فيه مضمونة على البائع او غيره
اما لو كان الخيار مختصا بالبائع او مشترا عليه وبين جنس في الخيار للمشتري هذا اذا كان العيب من قبل المشتري
او من البائع ولو كان من جنس فلم يشتري على الارش فانه ولو كان قبل المشتري فانه يشتري فانه يشتري وكذا الحكم
في غير الحيوان بل في تلف المبيع اجمع الا ان الرجوع فيه مجموع القيمة فكل التلف من قبل المشتري او غيره
للمشتري ولو لم يشاركه غيره فالتلف من البائع والا فمن المشتري وان كان التلف من البائع او من جنس
خيار وخيار فسخ ورجوع بالرجوع على التلف بالثبوت او العيب ولو كان الخيار للبائع والتلف من جنس
او المشتري فخر ورجع التلف انما يثبت لو ثبت عيب من غير جهة المشتري في زمن الخيار
فله الرد باصل الخيار لان العيب من غير ما نفع منه لان البائع قد يكون له خيار فخر ورجع
الخيار ولا اقرب مما انزل الله بالعيب الصا لكونه مضمونا وتظهر الغاية الى اسقاط الخيار لا الى
المشتري فله الرد بالعيب وتظهر الغاية ايضا في ثبوت الخيار بعد ثبوت الثبوت وعدمه فعلى اعتبار خيار
الحيوان خاصة بسقط الخيار وعلى خيار المعمره يبقى اذا لم يثبت خيار العيب بالثبوت وان شرط
في الثبوت فقبلها وفاقية ثبوت فيها بسببين وهو غير روح ثانيا حركات يمكن اجتماع كثير منها في وقت
واحد كما في خيار المجلس والحيوان والشرط والعين اذا اجتمعت في عين واحدة قبل التفريق وما لم
الفاضل نعم الدين ابوالحسن جعفر بن سعيد في سر على نقل عنه لا يرد الا بالخيار وهو ان
حكمه في الشرايع بان المحدث الموجب لعين الحيوان في الثلثة من مال البائع وكذا التلف مع حكمه
فيها بعد ذلك بلا فساد لعدم الارش فيه فانه اذا كان مضمونا على البائع بحكمه لزم الحكم بالارش اذا لم
لكون اجزا مضمونا الا بثبوت ارش لان الارش عوض اجزا الفاسدة او تخيير منه وبين الرد كما ان
ضمن الجملة فبقي مجموع عوضها وهو الترخف والاقوى لتخير بين الرد والارش كما تقدم لا شرا كما في

في زمن الخيار المتخلف المشتري او المشتري عليه وبين البائع او غيره لان الجملة فيه مضمونة على البائع او غيره
اما لو كان الخيار مختصا بالبائع او مشترا عليه وبين جنس في الخيار للمشتري هذا اذا كان العيب من قبل المشتري
او من البائع ولو كان من جنس فلم يشتري على الارش فانه ولو كان قبل المشتري فانه يشتري فانه يشتري وكذا الحكم
في غير الحيوان بل في تلف المبيع اجمع الا ان الرجوع فيه مجموع القيمة فكل التلف من قبل المشتري او غيره
للمشتري ولو لم يشاركه غيره فالتلف من البائع والا فمن المشتري وان كان التلف من البائع او من جنس
خيار وخيار فسخ ورجوع بالرجوع على التلف بالثبوت او العيب ولو كان الخيار للبائع والتلف من جنس
او المشتري فخر ورجع التلف انما يثبت لو ثبت عيب من غير جهة المشتري في زمن الخيار
فله الرد باصل الخيار لان العيب من غير ما نفع منه لان البائع قد يكون له خيار فخر ورجع
الخيار ولا اقرب مما انزل الله بالعيب الصا لكونه مضمونا وتظهر الغاية الى اسقاط الخيار لا الى
المشتري فله الرد بالعيب وتظهر الغاية ايضا في ثبوت الخيار بعد ثبوت الثبوت وعدمه فعلى اعتبار خيار
الحيوان خاصة بسقط الخيار وعلى خيار المعمره يبقى اذا لم يثبت خيار العيب بالثبوت وان شرط
في الثبوت فقبلها وفاقية ثبوت فيها بسببين وهو غير روح ثانيا حركات يمكن اجتماع كثير منها في وقت
واحد كما في خيار المجلس والحيوان والشرط والعين اذا اجتمعت في عين واحدة قبل التفريق وما لم
الفاضل نعم الدين ابوالحسن جعفر بن سعيد في سر على نقل عنه لا يرد الا بالخيار وهو ان
حكمه في الشرايع بان المحدث الموجب لعين الحيوان في الثلثة من مال البائع وكذا التلف مع حكمه
فيها بعد ذلك بلا فساد لعدم الارش فيه فانه اذا كان مضمونا على البائع بحكمه لزم الحكم بالارش اذا لم
لكون اجزا مضمونا الا بثبوت ارش لان الارش عوض اجزا الفاسدة او تخيير منه وبين الرد كما ان
ضمن الجملة فبقي مجموع عوضها وهو الترخف والاقوى لتخير بين الرد والارش كما تقدم لا شرا كما في

الرجوع
بما لم يرد في الارش
بما لم يرد في الارش

كتاب المحققين في الالفاظ

بشيء من الالفاظ

فان البائع قد علم ان النسيئة من الرد وهو المنقول عن شيعة نجيب الدين بن قار وكونه قد علم ان حدوثه
بعد الشئ من رد البائع بقى كونه غير مضمون على البائع مع تغير المبيع فان رده ثم طهره بغيره
كان فيشرب البائع الا ان شئ من الالفاظ لو ظهرت الالة مستحقة فاعزم المشتري الوطى
العشر ان كانت كبر الوطى فاعزم ان كانت شيئا ما تقدم من جواز رجوع المالك على المشتري على ما كان

المستوفاه

جاء بالعين من مضافها المستوفاه ونحوه وان ذلك هو عوض بضع الالة للنصل الدال على ذلك او من المثل
لانا القعدة الكلية في عوض البضع بمنزلة القيمة المثل في غيره وطرأ للنصل الدال على التقدير لعشر البضعة
وهذا الترتيب توقف في الحكم او اشارة الى القولين لا يخير بين المامرين ولا مشهور منها الا الاول

اعزم

وغيره الا جرة عما استوفاه من مضافها او فاستكتت بغيره وقيمة الولد يوم ولادته او كان قد ولد
حيثما بدا اي هذه المذكورة تجمع على البائع مع جعله كونه مستحقة لما تقدم من رجوع
الاجل للبائع على البائع بجميع بغيره واخر من غير ذلك بغيره فاستكتت بغيره على مقدار ما يرجع به مالك الالة
على مشتريها الوطى مع استبدالها ولا فرق في ثبوت العقب الوطى بين علم الالة بعدم صحة البائع وجعلها
على اصح القولين وهو الذي يقتضيه اطلاق العقب لان ذلك حق للمولى ولا تزور وزارة وررا في البضعة

بشيء من الالفاظ

بذلك ام ولد في نفس المالك غير الوطى في سن لا يرجع عليه المهر الا مع الاكراه مستند الى انه لا مهر
لنفي الحقيقة ثم ان المهر المنفي من المهر لا يستحق سببه المهر ومن ثم يطلق عليها المهر
ولو نقصت بالولادة ففصلها مضافا الى ما تقدم ولو كانت فعل القيمة وهو يفسر مع ما ذكره من البكارة

لأنها

لو كانت كبر المقيمة على اصالها من وجهان احوهما عدم التدخل لان اصالها من عوض الوطى وارش
البيارة عوض حياتها فلا يدخر احد هما في الاخر ولو كان المشتري عالما باستحقاقها حال الانتفاع
لم يرجع شي ولو علم مع ذلك بالتحريم كان زانيا والولد رق وعليه المهر مطلقا ولو كانت حالها كان
المهر

بشيء من الالفاظ

عند البيع ثم تجدد العلم حج بمنزلة حال الجبل ومقتضى الرتبة الواجبات والادوار وعشر في عبادة

أعقبت الماذون عن الغيرة لا بنية لمولى المودون ولا لا في حلف المولى أى مولى الماذون مؤثر

العبء المتعلق لان يده على ما بيد المادون فيكون قوله مقدما على من يخرج عن غدا من البنية ولا فرق بين كون

ای العبد الذی عمقه الماذون اباللماذون اوله واکانت الروایه نعمت کونه اباه لاشترکها

وَالْمُحْتَمِلَةُ: لَمْ تَحْقُقْ أَذَى السُّدُورِ لِأَنَّهَا دُعِيَتْ بِهَا الْأَرْبَعَةُ أَهْمُهَا لِيَبَانَ كَيْفَ تَدْفَعُ

في المعنى المقصود للرجوع فوالى اليد ولا بين دعوى مولى الاب يسرا

لما دون مالا تجزئه ناشري اياه من سيدة هاله وعده من لانه على التقديرات الاول يدعى شاداد استيع في

مقدم و علی الن فی خارج البحر ضعیفه بعد اتمد می دیال ذون کادته تقدیم و الی الی ضمنت الاول و الا:

استتباراه علي حج وعدمه لان ذلك يدخل في التوحيد والركن الاول في تصنيف الماويل في الاصل في هذا

المسئلة روائية علي بن ابي شيمس عن الباقر ع فبينما وضع الي يادونه العاليتون عنه سلمه روح عنه الباقي فاعلموا بان

واجب بعد موت المدفوع فادعى وارثه ذلك فزعم كل من مولى الكاذب ومولى الحق انه اشتراه بالثمن

[illegible]

الان كجى مضى ويرد رقاسو لا خير نسيم الباقون عليه وعلما من هوها

منها وجعته الاجزاء الرواية لضعف سندها ومخالفتها لاسماء السؤل المذهب بزرگهبدی مولای فتح الله

و دعواؤه فده و مدعى الفقه مقدم و همی شکر کن من الاخيرين الا ان منى الماذون ائوى بيا

اعتذر في سبب ذلك بان المادون سيدة مال الموالي اناس غيرة وبقوا دم الدعوى الكفاية

الى اصالة تقياد الملك على ما لكه قال ولا يعارضه فورا هم مقدم دعوى الصلحة على الفساد لا ديمشقه كنه متعاطي

مستفیس فست قط و فیہ نظر منع کثرتا مع کون من عدا اموالا و ربا و الدخا لمع فست قط و

وله تم الامام ومنه يظهر عدم تكافؤ الدعويين الاخيرين لخروج الامر وورثته ثانياً بيد المادون

[illegible]


هز نمزله پد سیده و احی رجب لاکا فی الد اجله مقدم و ادر ابرادون بان یز یخیر نوی یرست

13-11-1944

[Faint handwritten signature]

...

1931



(Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side)

اطراح الرواية المشبهة على منفي التجسس مع ان ظاهر الامر محتمل فنفه ولم ينفه ومحا محتمل ثم ارجع لعوده رقا
من خرج الى ذلك فنفه ولم ينفه من ارجع الى اياه فنفه
وقد جئنا من سيدة فما اختاره من اوضح ونسبه لقوله لا يبين عوى مولى الى البشارة او حزنه كانه عدنه على صلا

الشيخ وسببه حيث حكوا اباؤهم مدعوى مولى الباب من ادبيسيع وعلى هذا العلامة رحمة حيث
جعلها على انكار الباب البسيوع لوفاءه بهر جنة تقديم مدعى الفساد والتجدي الى تقديم مسك عيده وقد عرف
تقديم مدعى الفساد وايضا في مبانياته لمطوق الرواية الدالة على دعوى كونه اشترى ماله بذلك

عدم البنية وصح تقدم اركانها لو كانت لما شين او للجمع خبر على تقديم بنيتها الدخول او الخرج عند
التعارض فعلى الاول الحكم كما ذكره على ان في تعارض الخرجان وليقوى تقديم ورثة الامر مع رجح الصحة
واعلم ان الاختلاف يقتضي تعدد المقتدين في المصاهرة اقتصر على نسبتها الى مولى المأذون وكان حصة واحدة
غنية عنه وكان مقتضى عليه لدلالة المقام على الغير او على ما اشتهر المتعارفين في هذه المادة الخاتمة

لو تنازع الماذونان بعد شراء كل منهما صاحبه في الاستبق بينهما ليطالب به المتأخر ليطالب بالاذن
بزوال الملك ولا يثبت لهما ولا لأحدهما بالقدم قيل ليقع والقابل بها مطلقا غير معذور والذي عليه
وغيره عن الشيخ القول بها مع تساوي الطرفين على بروايتها وردت بذلك وقيل بها مع اشتباه السابق
الاستبق وقيل بمسح السابق التي سلكها كل واحد منهما الى مولى الآخر وحكمه يستبق طرعا فلهما في سبيلهما
في المشتريان تساويهما ليطالب السعيان ظهور الاقراران هذا اذا لم يجر المولى ان ولو اجير عقد هما لا اقرارا

في مخرجها ولم يقدم العقد احداهما صحيح خاصة من غير توقف على اجازة الامع اجازة الاضريح
 المصدق ان وكوكانا وكليس بمعية واخرق بين الاذن والوكالة ان الاذن يجعل تابع للوكالة
 ما ايجت التصرف الماذون فيه مطلقا والافارق بينهما مع اشتراكهما في مطلق الاذن اما تصريح
 بالخصم صحت في اول لالة القرائن عليه لو تجرد اللفظ عن القرنية لاحدهما فان لفظ عمله على الاذن له لالة اعرف عليه

[illegible]



واعلم ان القول بالفرقة مطلقا لا يتم في صورة الاقرار لانها لا تظهر اشتباه ولا اشتباه واجد اولى بالمصلحة بها
 بهذه اى انه لا يقول بسبب الطريق مستند الى رواية لم يثبت في الطريق وانما الحكم السابق مع عدم اشكال فيه
 كما ان القول بوقوعه مع الاقرار كذلك ومع الاشتباه بوجه الفرقة لكن مع اشتباه السابق يستخرج بعض
 لا يخرج به مع اشتباه السابق الاقرار ينبغي ثلاث رقع في احد ههنا الاقرار ليحكم بالوقوع مع هذا اذا كان في ههنا
 لمولا جانا لو كان لنفسه كما يظهر من الرواية فان امكننا مع ملك العبد لطلبنا وان اخبرنا به مع السابق لطلب
 المقارن واللاحق كما اذا لا يتصور ملك العبد لبيده ^{لان العبد لا يملك لنفسه ولا لغيره} الا انما المصلحة من ارض الصلح لا يجوز
 شراؤها لان مال العبد محترم به فلو اشتراها احد من رقب جاهلا بالسرقة او الحكم ودها على مالها
 واستعادتها منه ولو لم يوجد التمس بان اعطى البايع او اتفق عليه و لم يكن اجبارا او بغير ذلك كما ان
 ضاع على افعو قبل تسلي لا يفرق بين رواية يسكن البايع علم الصادق عنه ويضعف به رواية الراوى مخالفة
 انما هو موقوف حيث ان ملك الغير وسعيه كذلك وما كان في الظاهر في الشئ فكيف في غيره مع عدم انما المصلحة
 وكسبه ومن ثم شبه الحكم الى القول بقرينة انما يشك حكمه بطلان الا ان يحكم على مالها على البايع طرعا و
 الدالة على رد ما عليه في من استقر الحكم بالرواية لم يشك على رد ما على البايع يستوعبها في ثمنها لو تعد
 على المشتري اخذ من البايع ووارثه مع موته واعتذر له بالبيع بالثمن ليدفع الى البايع امانا له سارق
 اولانه ترتب عليه من استحقاقها بان فيه جميعا بين قول المشتري وخوضها لظن الى ان مال الحربي في
 في الحقيقة وانما من محرم بالصلح احترامه قضيا فلا يباين في مال محرم من الحقيقة ولا يفران مثل ذلك الصلح
 ليس مثل هذا الحكم وتقدم النص انما يتم لو كانت الرواية ببيع الشئ بغيره بغيره وتكليف البايع بالرد لا يقتضي
 جواز دفعها اليه كما في كل غصب وقدم بده لا اثر له في هذا الحكم والاكال الناصب من الغصب يجب عليه
 الرد اليه هو بطل الفرق في المال من المحرم بالاصد الى رض لا يدخل في هذا التخرج مع اشتراكه في التخرج

انما الحكم السابق مع عدم اشكال فيه
 كما ان القول بوقوعه مع الاقرار كذلك ومع الاشتباه بوجه الفرقة لكن مع اشتباه السابق يستخرج بعض
 لا يخرج به مع اشتباه السابق الاقرار ينبغي ثلاث رقع في احد ههنا الاقرار ليحكم بالوقوع مع هذا اذا كان في ههنا

للمحرم

وكون المتأخر ليس هو الذي لا يملكه فكيف يتوفى من مال غيره فيقبض مال ابد الذمة فان تحريمه عارض ولا يخرج
مال المسلم المحترم بالاصل عند التبرع والاقراض اطلاق الرواية فلو سلمت من غير تبرع لم يملكه فلو سلمت من غير تبرع لم يملكه
بهذا وانما ما عارضه شيخنا في عدمه وادعى من اتبعه وردت ما لم يستنبطوا من الفقه الاصول الاقوى وجوب
رد المشتري لثمنه كما لو اوكيد او ارثته مع القدر على حكمه وانما لم يفرق بين البيع مع القايعة وبينه مطلقا
ومع القايعة ان كان المشتري جابلا برفقته ولا يستعمل الا مطلقا السابقة لا يجوز بيع عبد مع عبد
من غير تعيين سواء كانا متينين في الفقه والاصح انهم مختلفين لجهالة المبيع المقضية للبطلان ولا بيع
عبد كذلك لاعتقاده ببيع مطلقا استنادا الى ظاهر رواية ضعيفة وقيل يصح معات وبها حكمه
كما يصح بيع غيره من صبرة متساوية الاجزاء او ضعيف مبيع من اوى العبد على وجهه بل يباح بالثمن وضيق الضيق
وانع وجوز شرائه من اشرار العبد موصوفا على وجهه يقع له بهالة سلم لان ما باه المسلم فيه من ضعفه
وهو منه كغيره من الحيوان الا يستثنى من الاقرب جواز موصوفا حال التمسك وبها في المعنى المصحح للبيع فلو كان
عبد كذلك ودفع اليه عبيد للتخيير او تخييرها منها فابق احدهما من يده بقي ضمان لا يبق على
ضمان المقبوض بالسوم وهو الذي مضى ليشتره فلو كان يغيره فليط فان قلنا بضمانه كما هو المشهور
ضمنه بمنالته في معناه اذا انسخه بوضعية ليست لقبض السوم بل عموم قوله على اليد اخذت حره وتدي
وهو شريك بينهما وان قلنا بعدم ضمانه لكونه مقبوضا باذن المالك واما ان لا يفرط فيكون كالكوفي
لم يضمنه من يدك بغيره عدم الضمان بهما وان قلنا به ثم لان المقبوض بالسوم مبيع بالقوة او مجازا باي
اليه وصح المبيع في عدة مضمون بكذا في صورة الفرض لان المقبوض ليس كذلك لوقوع البيع باق
وانما هو من اسبقه من كنهه من دفع ذلك بان مبيع لما كان له اكلها وكان كل واحد من المدفوع ضام
لكونه فردا له كان فزقوة ابيع بدفعه للتخيير حصره فيها فيكون بمنزلة المبيع حيث انه مختار فيها حكم

من ضعفه بتأخير التفسير من غير ريب بالعود لتأخير الجواب السابق والا قوى عدم الحاق هذا كله على تقدير
بل وانه نظر الى ان الجواب يقع بها بالعموم الشهرة والذي اراد منع الشهرة في ذلك وانما حكم الشيخ به هذه
نظائر ما عداه والشهرة بان يتبعها خاصة كما اشترطنا اليه في غير ما والذي يناسب السائل ان العبد ان
كل ما سألنا من التفسير من اختيار الباقي وان اختار الباقي رد الموجود ولا شئ له ولا ختم الباقي
ان حصره فيه وبني من الباقي على ما سبق ولا فرق بين العبد وغيره من الرايد والمخالف هذا لا قوت
في مع التامر ولا يجوز بيع الثمرة قبل طهرها وهو رزنا الى الوجود وان كانت
في طلع او كمام عام واحد بمفرقة ذلك العام وان وجدت في شهر او اقل سواء في ذلك ثمره النخل وغيره كما هو
موضع وسواء في ذلك العام او لا ولا يبيعها قبل طهرها ايضا انما يبيع عام على الاصح كما نزل في الجوز
الا الصدوق في غير موضع يشبهه في غلبته على الدالة على جواز ولا يجوز قوة ان لم يثبت الاجتماع خلافه
ويجوز بيعها بعد ذلك وصلاحها اجماعا وفي جاز قبله بعد الطهر من قيمته ولا زيادة من عام
ولا مع الاصل ولا بشرط القطع خلاف اقرب الكراهة جميعا من الاخبار كما يدل منها على النسخ على الكراهة
والقول الاخر لا يثبت المنع وتقول الكراهة بالقيمة الى ما يبيع افراده بالبيع او شرط القطع وان
لم يقطع بعد ذلك مع رافعه عليه او يبيعها مع الاصول وهو في معنى القيمة وبدو الصلاح لم يفسد
لبيع مطلقا او من غير كراهة هو اجماع التمسك بالقيمة من فوق مجازا في النسخ باعتبار ما يدل اليه من الاخبار
فيما يفسد او انقضاء ثمره غير من شجر الفداحة وان كانت في كمام بمكة الكاف جمع الكثرة لغيره وكراهة
وفتح الميم مشددة وبشرط الشهرة والتور كما كان وكذا لو كانت في كمامين كما يجوز والبوز وبذا كما في الجوز
لبيع ايضا وانما يختلف بدو الصلاح والظهور في النخل والظهور في غيره كما عرفت كما في الجوز والظهور في غيره
تقرن الثمرة او صفاتها لو انها او اجلاوة وطيب الكحل في مثل التفاح او الصفيح في مثل البطيخ او سائر عظم

كتاب الفقه
في البيع والشراء

هذا هو الجواب
في بيع الثمرة قبل طهرها

هذا هو الجواب
في بيع الثمرة بعد طهرها

هذا هو الجواب
في بيع الثمرة في كمام

هذا هو الجواب
في بيع الثمرة في كمامين

هذا هو الجواب
في بيع الثمرة في كمامين

في مثل القش كما زعمه الشيخ في المبسوط ويجوز بيع الخضر بعد انعقادها وان لم يبين وعظمها لقطعة واقطعة
 معينة اي معلومة العدد كما يجوز شراء الثمرة الطاهرة وما يتجدد في تلك السنة وفي غيرها مع
 ضبط السنين لان الظاهر ان ثمرتها الضميمة الى المعلوم سواء كانت تجدد في جميع السنين او في بعضها وجميع
 في القطعة الى العرف فمدار على صلاحية القطع لقطع وما دل على عدمه لا يفسد او يفسد في الباقي بل الاول في البيع
 واما المسكوك فيه فلا يصاله بقاءه الى ملك مالكه وعدم دخوله فيما اخرج بالملك ولو لم يخرجه بالملك الثاني لا يلازم
 ان يخرجه المشتري قطعها في اوانه بخير المشتري بين الفسخ والمشاركة للتعقيب والتعذر في البيع مفقود وان
 اشتراكه في فطرته يخص بالصلح ولو اخذ من الامضاء في البيع النسخ لغير المشاركة نظر اقرب
 اذ لم يكن تاخر القطع بسببه بان يكون قد منع من شرائه من وجع اي من يتركه يكون بخير للبايع لو كان
 الاختلاط بفرض المشتري مع ملكين للبايع وفي غير المشتري يمكن عدم الخيار للمشتري لان التعقيب
 من قبله فيكون ردك عليه على البايع كما يحصل مجموع التلف من قبله ولو قل بان الاختلاط ان كان قبل القبض
 بخير المشتري مطلقا لم يمتنع من قبل البايع كما في القبض كما في البيع وان كان بعد فلا خيارا
 لاحدهما لاستقرار البيع بالقبض وبراءة البايع من ردك بعد كان قويا وبذلك القول لم يذكر في سر غير جازما
 به وجوز ان لم يكن الاختلاط قبل القبض بخير المشتري لان عدم خياره حسن لان البيع حصة
 فلا يكون مضمونا على البايع حيث ثبت ان المشتري روجه الاستيلاء بغير البيع لما شيا ولا يمنع الا في
 لاصالة البايع وان تنقض العدة الموجبة له كالوئيل للمقبول التناوت ولم في قبول المسموح به
 حاله وكذا يجوز بيع ما يخرط احد الخط ان يقبض باليه على القبض ثم يبعده الى سفله فيخذ
 عنه الورق ومنه المثل السائر دون خط مقتاد والمراد منه ما يقصد من ثمرته ورقة كالحناء والاقوت
 باليمن المشايخ من فوق خرطة وخرطات وما يجزى بالارطبة بفتح الراء وسكون الطاء وى

في مثل القش كما زعمه الشيخ في المبسوط ويجوز بيع الخضر بعد انعقادها وان لم يبين وعظمها لقطعة واقطعة
 معينة اي معلومة العدد كما يجوز شراء الثمرة الطاهرة وما يتجدد في تلك السنة وفي غيرها مع
 ضبط السنين لان الظاهر ان ثمرتها الضميمة الى المعلوم سواء كانت تجدد في جميع السنين او في بعضها وجميع
 في القطعة الى العرف فمدار على صلاحية القطع لقطع وما دل على عدمه لا يفسد او يفسد في الباقي بل الاول في البيع
 واما المسكوك فيه فلا يصاله بقاءه الى ملك مالكه وعدم دخوله فيما اخرج بالملك ولو لم يخرجه بالملك الثاني لا يلازم
 ان يخرجه المشتري قطعها في اوانه بخير المشتري بين الفسخ والمشاركة للتعقيب والتعذر في البيع مفقود وان
 اشتراكه في فطرته يخص بالصلح ولو اخذ من الامضاء في البيع النسخ لغير المشاركة نظر اقرب
 اذ لم يكن تاخر القطع بسببه بان يكون قد منع من شرائه من وجع اي من يتركه يكون بخير للبايع لو كان
 الاختلاط بفرض المشتري مع ملكين للبايع وفي غير المشتري يمكن عدم الخيار للمشتري لان التعقيب
 من قبله فيكون ردك عليه على البايع كما يحصل مجموع التلف من قبله ولو قل بان الاختلاط ان كان قبل القبض
 بخير المشتري مطلقا لم يمتنع من قبل البايع كما في القبض كما في البيع وان كان بعد فلا خيارا
 لاحدهما لاستقرار البيع بالقبض وبراءة البايع من ردك بعد كان قويا وبذلك القول لم يذكر في سر غير جازما
 به وجوز ان لم يكن الاختلاط قبل القبض بخير المشتري لان عدم خياره حسن لان البيع حصة
 فلا يكون مضمونا على البايع حيث ثبت ان المشتري روجه الاستيلاء بغير البيع لما شيا ولا يمنع الا في
 لاصالة البايع وان تنقض العدة الموجبة له كالوئيل للمقبول التناوت ولم في قبول المسموح به
 حاله وكذا يجوز بيع ما يخرط احد الخط ان يقبض باليه على القبض ثم يبعده الى سفله فيخذ
 عنه الورق ومنه المثل السائر دون خط مقتاد والمراد منه ما يقصد من ثمرته ورقة كالحناء والاقوت
 باليمن المشايخ من فوق خرطة وخرطات وما يجزى بالارطبة بفتح الراء وسكون الطاء وى

في مثل القش كما زعمه الشيخ في المبسوط ويجوز بيع الخضر بعد انعقادها وان لم يبين وعظمها لقطعة واقطعة
 معينة اي معلومة العدد كما يجوز شراء الثمرة الطاهرة وما يتجدد في تلك السنة وفي غيرها مع
 ضبط السنين لان الظاهر ان ثمرتها الضميمة الى المعلوم سواء كانت تجدد في جميع السنين او في بعضها وجميع
 في القطعة الى العرف فمدار على صلاحية القطع لقطع وما دل على عدمه لا يفسد او يفسد في الباقي بل الاول في البيع
 واما المسكوك فيه فلا يصاله بقاءه الى ملك مالكه وعدم دخوله فيما اخرج بالملك ولو لم يخرجه بالملك الثاني لا يلازم
 ان يخرجه المشتري قطعها في اوانه بخير المشتري بين الفسخ والمشاركة للتعقيب والتعذر في البيع مفقود وان
 اشتراكه في فطرته يخص بالصلح ولو اخذ من الامضاء في البيع النسخ لغير المشاركة نظر اقرب
 اذ لم يكن تاخر القطع بسببه بان يكون قد منع من شرائه من وجع اي من يتركه يكون بخير للبايع لو كان
 الاختلاط بفرض المشتري مع ملكين للبايع وفي غير المشتري يمكن عدم الخيار للمشتري لان التعقيب
 من قبله فيكون ردك عليه على البايع كما يحصل مجموع التلف من قبله ولو قل بان الاختلاط ان كان قبل القبض
 بخير المشتري مطلقا لم يمتنع من قبل البايع كما في القبض كما في البيع وان كان بعد فلا خيارا
 لاحدهما لاستقرار البيع بالقبض وبراءة البايع من ردك بعد كان قويا وبذلك القول لم يذكر في سر غير جازما
 به وجوز ان لم يكن الاختلاط قبل القبض بخير المشتري لان عدم خياره حسن لان البيع حصة
 فلا يكون مضمونا على البايع حيث ثبت ان المشتري روجه الاستيلاء بغير البيع لما شيا ولا يمنع الا في
 لاصالة البايع وان تنقض العدة الموجبة له كالوئيل للمقبول التناوت ولم في قبول المسموح به
 حاله وكذا يجوز بيع ما يخرط احد الخط ان يقبض باليه على القبض ثم يبعده الى سفله فيخذ
 عنه الورق ومنه المثل السائر دون خط مقتاد والمراد منه ما يقصد من ثمرته ورقة كالحناء والاقوت
 باليمن المشايخ من فوق خرطة وخرطات وما يجزى بالارطبة بفتح الراء وسكون الطاء وى

بغيره من غيره وحسبه ونسبه محالة ما في قوله تعالى
السنبل محبته او من غيره وحسبه ونسبه محالة ما في قوله تعالى

بذلك لقوله عز وجل في حقله وخرج بسنبل سعيه قبل ظهوره في حقله لان سعيه لم يمتدح الا العتية به

من تحريم بيع المزابية والمراد بها الخبز يكون في الارال لا في البستان فيسحق بالكلية او سائر ما هو مستقير

عند الجفاف عنه او قصص لم يقدح في الحق ولا عتية في غير الحق لان الحق بالمرزانية واللام يتقيد بغيره

الثانية يجوز بيع النزع قائما على اصوله سواء اقصى المقتضى له لان لا يلزم العلم بمكانه في كل وقت

الا انه خلاف للصدوق حيث شرط كونه سنبلا او قصصا اي محبدا وان لم يعلم مقدار فيه

لا يخرج غير مكيد ولا موزون بل يكفي في معرفة المسادة وقصيلة اي مبطونا بالعودة بان شرط قطعه قبل ان

يحصه لعطف الدواب فان اباعه كذلك وجب المشتري قصصا حسب شرطه فان لم يقصله المشتري للبائع

فصله وتفرغ ارضه منه لان بيعه مطلق ولا حق لعرق ظالم وله المطالبة باجرة ارضه عن المدة التي ترقى فيها بعد

امكان فصله مع الاطلاق وبعد المدة التي شرطت قصصا فيها مع التغير لو كان شره قبل او انما فصله وجب

على البائع العتية الى اذ ان مع الاطلاق كالكوباء الشجرة والزرع للقصصا ومقتضى الاطلاق جواز تولى البائع

مع متاع المشتري ان قدر على احكامه وكذا اطلق جماعة والاقوى ان يقع على ان فيه حيث منع المشتري مع

امكانه فان تقرر جاز ليح مباشرة القطع دفعا للضرر المنفي في له ابقاؤه والمطالبة باجرة الارض عن من

او وادى به من غلبت هذا المقدار كانه لا يملك

منه هذا المقدار

او وادى به من غلبت هذا المقدار كانه لا يملك

منه هذا المقدار

او وادى به من غلبت هذا المقدار كانه لا يملك

منه هذا المقدار

او وادى به من غلبت هذا المقدار كانه لا يملك

منه هذا المقدار

او وادى به من غلبت هذا المقدار كانه لا يملك

منه هذا المقدار

المسافة التي بينهما وقت العقد فلوزادت ولو خلوة لعل أو صاه أي رضا الغريم الذي هو المشتري
كما يدل عليه الاستدلال بما في ذمة المدون الذي هو الباع قبضاً أي قبضاً اقام المصدر
مقام المفعول بوجه التبرأيه في القبض لما في ذمة ذلك فيما إذا اشتري من غيره في ذمة
نقد بما في ذمة من النقد نقداً آخر فإن ذلك ليس بمنزلة القبض مثال إن يكون زدي في ذمة عمرو بن
في شري زيد بن عمرو بالدينار عشرة دراهم في ذمة زيد بن عمرو في قبضه في الذمة بمعنى رضاه بكونه في ذمة
فإن البيع القبض صحيان لأن ما في الذمة بمنزلة المقبوض بغيره في ذمة فاذ جعله في القبض صار
كأنه قبض لما في ذمة فصدق القبض قبل التفرق والاصل في هذه المسئلة ما روي في حق قال في ذمة درهم حوّلها
إلى دينار إن ذلك صحيح وإن لم يتفانض معللاً بان التقديس من واحد والقبض من عدل عن طرف الرواية إلى
الشراء بدل التحويل والتوكيل صريحاً في القبض والرضا فيه يكون في ذمة التوكيد القابض لا مخرج الرواية إلى التوكيد
إرادة هذه المسئلة لا ما لا يتحول توكيداً في ذمة طرف العقد وبنوعه على صحة وصحة القبض إذ أوقف البيع
عليه مجرد التوكيد في البيع نظر إلى التوكيد في شيء من ذمة في لوازمه لم يتوقف عليها ولما كان ذلك أمراً
خفياً عدل الحكم إلى التصريح بالشروط ولو قبض البعض خاصة قبل التفرق صح فيه أي في ذلك البعض
المقبوض ولو قبض الباقي وتخير أمراً في اجازة ما صح فيه فلو قبض البعض الصفقة إذا لم يكن من أحد الجانبين
في تأخير القبض ولو كان تأخيره بتعطيلها فلا خيار لها ولو اختص أحد الجانبين بقطع خياره دون الآخر فلا بد
من قبض الوكيل في القبض عنها أو عن أحدهما في مجلس العقد قبل تفرق المتعاقدين ولا اعتبار بتفرق
الوكيل وأخيهما أو أحدهما أو الوكيلين في حكم مجلس العقد بتقديم فكان ينفرد به قبل تفرق المتعاقدين عنه
لشمول الثاني لما في حكم المجلس إذا كان وكيل في القبض دون أحد طرفي العقد وكان وكيل في الصفقة
سواء كان منع ذلك أو كلاً في القبض أم لا فاما ما عتبه من غير طم وقع العقد معه دون المالك والقبض



وإنما في ذمة المدون الذي هو الباع قبضاً أي قبضاً اقام المصدر
مقام المفعول بوجه التبرأيه في القبض لما في ذمة ذلك فيما إذا اشتري من غيره في ذمة
نقد بما في ذمة من النقد نقداً آخر فإن ذلك ليس بمنزلة القبض مثال إن يكون زدي في ذمة عمرو بن
في شري زيد بن عمرو بالدينار عشرة دراهم في ذمة زيد بن عمرو في قبضه في الذمة بمعنى رضاه بكونه في ذمة
فإن البيع القبض صحيان لأن ما في الذمة بمنزلة المقبوض بغيره في ذمة فاذ جعله في القبض صار
كأنه قبض لما في ذمة فصدق القبض قبل التفرق والاصل في هذه المسئلة ما روي في حق قال في ذمة درهم حوّلها
إلى دينار إن ذلك صحيح وإن لم يتفانض معللاً بان التقديس من واحد والقبض من عدل عن طرف الرواية إلى التوكيد
الشراء بدل التحويل والتوكيل صريحاً في القبض والرضا فيه يكون في ذمة التوكيد القابض لا مخرج الرواية إلى التوكيد
إرادة هذه المسئلة لا ما لا يتحول توكيداً في ذمة طرف العقد وبنوعه على صحة وصحة القبض إذ أوقف البيع
عليه مجرد التوكيد في البيع نظر إلى التوكيد في شيء من ذمة في لوازمه لم يتوقف عليها ولما كان ذلك أمراً
خفياً عدل الحكم إلى التصريح بالشروط ولو قبض البعض خاصة قبل التفرق صح فيه أي في ذلك البعض
المقبوض ولو قبض الباقي وتخير أمراً في اجازة ما صح فيه فلو قبض البعض الصفقة إذا لم يكن من أحد الجانبين
في تأخير القبض ولو كان تأخيره بتعطيلها فلا خيار لها ولو اختص أحد الجانبين بقطع خياره دون الآخر فلا بد
من قبض الوكيل في القبض عنها أو عن أحدهما في مجلس العقد قبل تفرق المتعاقدين ولا اعتبار بتفرق
الوكيل وأخيهما أو أحدهما أو الوكيلين في حكم مجلس العقد بتقديم فكان ينفرد به قبل تفرق المتعاقدين عنه
لشمول الثاني لما في حكم المجلس إذا كان وكيل في القبض دون أحد طرفي العقد وكان وكيل في الصفقة
سواء كان منع ذلك أو كلاً في القبض أم لا فاما ما عتبه من غير طم وقع العقد معه دون المالك والقبض

والقبض من أحد الطرفين لا ينافي القبض من الآخر
فإن قبض الوكيل من أحد الطرفين لا ينافي القبض من الآخر
فإن قبض الوكيل من أحد الطرفين لا ينافي القبض من الآخر

والقبض من أحد الطرفين لا ينافي القبض من الآخر
فإن قبض الوكيل من أحد الطرفين لا ينافي القبض من الآخر
فإن قبض الوكيل من أحد الطرفين لا ينافي القبض من الآخر

ان المعبر القابض قبل تقبض المتعاقدين سواء كانا ملكين ام وكيلين ولا يجوز التعااضل في المجلس
الى احد لان بيع جميع الكم الربا ولو لم يفسد مع تبرئة القابض في المجلس نظر الى الصرف وعدم التعااضل نظرا
الى الربا سواء التعااضل في الجودة والزيادة والصنعة ام اختلاف في اماكن كان احدهما مكسورا او دبا
والاخر صحيحا او جديا بوجوب ثواب عتق احد هما ببيع بالآخر او بغيره بما لا يحسنه لاحتمال
زيادة اقل المؤمنين على الاخر فيدفع الربا ولو علم زيادة الثمن على التراب بغيره لم يفسد وان كان في المجلس
بغيره لان التراب لا يفسد في مقابلته الزايد وقتا بالاجزاء او ازيد منهما معا ببيعان بها

في كل واحد من هذه
الاشياء ان ابيع بغيره
في المجلس او خارج
المجلس

فينصرف كل الى مخالفته ويجوز بيعها باحدهما مع زيادة الثمن على مجانسه بالبيع عوضا في مقابل الاخر او اولى بالزيادة
منها بغيره بما لا يحسنه بالبيع في الذهب في النحاس بغير النون والسيه من الفضة في الرصاص
فيخرج الراد لا يمنع من صحة البيع بذلك المجلس وان لم يعلم زيادة الثمن عن ذلك لم يفسد ولم يقبض المجلس
بالب وية لانه مفسد وان بغيره مقصود بالبيع ومثله المنقوش منها على السقوف واخذ ران بحيث لا يمكن
شيء يعتد به على تقدير نزعه ولا فرق في المنع من الزيادة في احد المتجانسين بين العينية هي الزيادة في البور
والحكمية كالوبيع لئلا يانف وشرط مع احدهما شرطا وان كان صنعة وقيل يجوز اشتراط صيغة
خاتم في شراء درهم بدرهم للرواية التي رواها ابو الصباح الكوفي في عمل الصادق ع قال سألته عن رجل
يقول للصانع صنع لي هذا الخاتم وابدل لك درهم طارحيا بدرهم غلته قال لا بأس به وتختلفوا في تنزيل
الرواية فقيد ان الحكماء مستثنى من الزيادة الممنوعة يجوز بيع درهم بدرهم مع شرط صيغة الخاتم ولا يقيد
الى غيره اقتصارا فيما خالف الاصل على موضع المنع وهو القول الذي حكاه الشيخ وقيل يقيد الى كل شرط
لعدم اللزق وقيل الى كل شرط حكمي والاقوال كلها ضعيفة لان بناء على دلالة الرواية على الحكم والحق
غير صريحة في المتطاول لانها تضمنت ابدال درهم طارح بدرهم غلته مع شرط الصيغة من جانب الغلة

وقد ذكر اهل اللغة ان الخارج هو النقص والعلة غيره وهو المعشور وحيث ان زيادة الحكمية وهي الضيافة
في مقابلة الغش وهذا لا مانع منه مطلقا وعلى هذا الصريح الحكم وتقدم في مطلق الدرس كما ذكره ونعنيهم
مع مخالفتها اي الرواية الاصل لو علمت على الاطلاق كما ذكره لان الاصل المعطى وعدم جواز الزيادة
من احدتي بنين حكمية كانت ام عينية فلا يجوز الاستناد فيها خلف الماصل الى هذه الرواية معلن في
طريق من الامور والاولا في المصنفين عن القديس اذا بيعت بها معا جانبا مطلقا وان
بيعت باحد جانبا خاصة اشترطت زيادة على جنبه ليكون الزيادة في مقابلة الجنس الاخر بحيث
يسلم مثله وان قل ولا فرق في حالين بين العلم بقدر كل واحد منهما وعدمه ولا بين امكان تخليص احدهما
عن الاخر وعدمه ولا بين سببها بالقل مما فيها من القديس والاكثر ويكفي غلبة الظن في زيادة احدى
بين اجموع العلم اليقيني بقدره غالبا وشقه لتخليص الموجب له وفي الدرس اعتبر القطع بزيادة
الثنى وهو وجود وحلية الشيف والمركب يعتبر فيها العلم ان اريد بهما اي احليته مجتمعا
والا يرد مع احليته والحقى لكن لما كان الغرض التخصيص من الربا والصف خص احليته ويعتبر مع سببها كجسدها
زيادة الثمن عليها لتكون الزيادة في مقابلة شيف والمركب ان منهما اليها فان تقدم العلم كفي الظن
الغالب بزيادة الثمن عليها والوجود اعتبار القطع وفاقا للدروس فلهذا اكثر فان تقدر سميت بغض
جنسها بل يجوز فيها بغض جنس مطلقا كغيرها وانما خص المصنف موضع الاشبهاء وليا بعد نصف دينار
فشق اي نصف كل مشاع لان النصف حقيقى في ذلك بل ان يراى نصف صحيح عننا او نطقا بان
يخرج بزيادة اربعين وان لم يكن الاطلاق محمولا عليه في نصف اليه وعلى الاول فلو باعه بنصف دينار اخر
بان يعطيه شقي دينارين ويصير شريكها فيها وليس ان يعطيه دينار كاملا عنهما وعلى الثاني لا يجب
قبول الكامل وكذا القول في نصف درهم واخرها غير النصف وحكم تراب الذهب والفضة

ان الحكمية لا يتقدم مطلقا الدرس ثم غير المعشور
بل انما يتقدم فيها اذا كان احدهما انما
والا غير معشور اذا لا مانع منه
ع سببها

ان الحكمية لا يتقدم مطلقا الدرس ثم غير المعشور
بل انما يتقدم فيها اذا كان احدهما انما
والا غير معشور اذا لا مانع منه
ع سببها

ان الحكمية لا يتقدم مطلقا الدرس ثم غير المعشور
بل انما يتقدم فيها اذا كان احدهما انما
والا غير معشور اذا لا مانع منه
ع سببها

ان الحكمية لا يتقدم مطلقا الدرس ثم غير المعشور
بل انما يتقدم فيها اذا كان احدهما انما
والا غير معشور اذا لا مانع منه
ع سببها

ان الحكمية لا يتقدم مطلقا الدرس ثم غير المعشور
بل انما يتقدم فيها اذا كان احدهما انما
والا غير معشور اذا لا مانع منه
ع سببها

بان يكون هناك نصف منه وحيث في الاطلاق اليه

عند الصباغة بفتح الصاد وتشديد اليا، جمع صباغ حكم تراب المعدن في جوارز مع جملتها
وبغيره كما زعموا مع العلم بزيادة الثمن عن مجانبته ومع الافتراء بغيره منسبه ويحب على الصباغ الصلابة
بمع جعل الربا به كماله وميله لعلهم في محذورين حب التخصيص من قبل المصلح مع جرح كل واحد بخصوصه
وتجبر مع جعله من الصدقة بغيره وثمنه ولا قرب الضمان لوظيفة ولم يرضوا بهذا اي بالصدق المأذون
الدالة على ضمان ما اخذت اليد خرج منه اذا رضى او استمر الا شبا فبقرب الباقي ووجه العدم اذن الشارع
له في الصدقة فلا يتعقب الضمان ومصرف هذه الصدقة الفقراء او المكين ويطبق بها ما شاء بهتهم للصباغ
الموجبة لتختلف اثر المال كحداثة واطح وخبثه والنجاسة ولو كان بعضهم معلوما وجب الخروج
من حقه وعنا هذا حب التخصيص من قبل غريم حمله وذلك يتحقق عند انفراد من عدل كل واحد ولو اخرجوا محجولا
اثر بان خيره لزمه حكمه السابق ^{في حقه} الدماهم والدوابين يعينان بالعينين عندنا في الصلابة
وتشبه اموال الالة الالة بعد التعيين بوالفيا بالعقد ولقيام الحقيقة في غير ما فلو طهر عيب في المعين
ثم كان ام شمله من غير عيبه بان ظهرت الدماء ثم ساء او رما صا بطل البيع فيه فان وقع عليه
العقد غير موقوف وبالشراء والعقد تابع له فان كان بازا لمه مجانبه بطل البيع من اصله ان ظهر عيب
والانجاسة كدماهم بدماهم وان كان بازا لمه مخالفا في الجنس صحيح البيع في السلم وان ابله
في جنس لكل منها الصنع مع الجهل بعيب لبعض الصفقة ولو كان العيب من الجنس كشونه احو
وضطر السكة وكان بازا لمه مجانبه فله الرد بغير ارش لئلا يفرم زيادة وجانب العيب المتفق
الى الربان هذا انقص حكمه في حكم الصحيح وفي المخالف بازار العيب ان كان صرفا كما لو باعه
في مجانبته فظهر احداهما عيبا من جنس فله الاثر في المجلس والرد اما ثبوت الارش فللعيب
ولا يفرم بزيادة مؤنفة للاختلاف اعني كونه من الجنس للصدق وجب الرد بغيره لانه مقتضى خيار العيب

لأنه ان كان العيب من جنس السلم كان بازا لمه مخالفا في الجنس صحيح البيع في السلم وان ابله
في جنس لكل منها الصنع مع الجهل بعيب لبعض الصفقة ولو كان العيب من الجنس كشونه احو
وضطر السكة وكان بازا لمه مجانبه فله الرد بغير ارش لئلا يفرم زيادة وجانب العيب المتفق
الى الربان هذا انقص حكمه في حكم الصحيح وفي المخالف بازار العيب ان كان صرفا كما لو باعه
في مجانبته فظهر احداهما عيبا من جنس فله الاثر في المجلس والرد اما ثبوت الارش فللعيب
ولا يفرم بزيادة مؤنفة للاختلاف اعني كونه من الجنس للصدق وجب الرد بغيره لانه مقتضى خيار العيب

بشرطه وبعد التفرق له الزد ولا يجوز انشا الارش من العقدين ^{الذي يكون صرفا بعد التفرق ولما} ^{الذي يكون صرفا بعد التفرق ولما}

الارش من غيرهما قيل والقابل للعلامة جاز لا يخرج كالمعاوضة غير الاثنان فيكون حمله العقدية ^{التي يكون حمله العقدية}

بيع وصرف والبيع ما اخذ عوضه بعد التفرق ويشكل ان الارش يزول من الثمن والمعتبر فيه النقد الغالب فاذا ^{يكون منه فيجب كونه بعد التفرق}

اختار الارش لزوم النقد والاتفاق على غيره معا ونسبه على النقد الثابت في الزم الارش لنفس الارش ^{بما يختار من}

ويمكن دفعه بالثابت وان كان هو النقد فكل ما لم يتعين انما بقية الارش اذ لو رد لم يكن الارش ^{بما يختار من}

ثابتا ابتدا تعلقه بالزمن الذي هو بمنزلة المعاوضة اختياره فيعبر فيه قبل التفرق مراعاة لفظة ^{التي يكون حمله العقدية}

يكفي في لزوم معاوضة الصرف دفع نفس الاثنان قبل التفرق كذا يكفي دفع عوضها قبله لاسيما ^{التي يكون حمله العقدية}

من يطلب منه منه فاذا اتفقا على حمله غير العقدين جاز وكما كانت المعاوضة كانهما واقعة وفيه ان ^{التي يكون حمله العقدية}

يقضي جوازا اخذه في مجلس اختياره من العقدين ايضا ولا يقولون به ولا يؤيدوا ان كان موقفا على اختياره ^{التي يكون حمله العقدية}

الا ان سببه العيب الثابت فانه العقد فقد صدق التفرق قبل اخذه وان لم يكن متوقفا مستقرا او احتمالا ^{التي يكون حمله العقدية}

ان اعتبرنا في ثبوت الارش السبب لزم بطلان البيع فباق قبل التفرق قبل قبضه مطلقا وان اعتبرنا ^{التي يكون حمله العقدية}

اختياره او جعلنا تمام السبب وجه التفرق لزم جوازا اخذه في مجلسه مطلقا وان جعلنا ذلك سببا في ثبوت ^{التي يكون حمله العقدية}

العقد لزم البطلان فيه ايضا وعلى كل حال فالمعتبر من النقد الغالب ما اتفقا على اخذ امر اخر والوجه ^{التي يكون حمله العقدية}

اوضح فيتم مع اختياره بطلان فيما قبله مطلقا وان رضى بالمدفوع ثم قال قبل المدفوع ارش ليس هو ^{التي يكون حمله العقدية}

عوضي الصرف وانما هو عوض صنفه فانه في احد العوضين وترتب استحقاقه على صحة العقد وقد حصل النص ^{التي يكون حمله العقدية}

في كل من العوضين فلا يقتضي البطلان اذ وجه البطلان انما هو في عوضي الصرف لا فيما حمله ^{التي يكون حمله العقدية}

طنا الارش ان لم يكن احد العوضين لكنه كجزء من النص منها ومن ثم فكلوا بانه جزء من الترخيم ^{التي يكون حمله العقدية}

الكنسبة فيه الصحيح الى المعيب والاتفاق على صدق العوضين وقع منزلا اذ كونه رده ردا ^{التي يكون حمله العقدية}

ارش النقصان الذي هو كتمته عوض النقص كان بمنزلة بعض العوض في التحريم بين اخذه ولفوه وور
المبيع لا يثبت في ماله في غايته التحريم بين وبين امراة تكون ثباتا بثبوت التحريم بين وبين ذكر ولو كان العيب
الجنسي في غير عرسه بل كان العوض النقص بلا شك في جواز الرد والارش اعطى العيب
كلمة شرعا لا مانع من ذلك ما دام ان كان قبل التفرق ام بعده ولو كانا الرعوضان غير معينين
فله الابدال مع ظهور العيب جنسيا كان ام خارجيا لان العقد وقع على امر كلي والمقبوض غيره فاذا لم يكن
مطابقا لم يتعين الوجود في نفسه فلو ابدال ما دام في المجلس في المجلس في الصرف اما بعده فلا
لانه يفتقر الى عدم الرضا بالمقبوض قبل التفرق وان كان التفرق في الذمة فيؤدي الى فساد العقد هذا اذا
العيب في الجنس لا في غيره فالمقبوض ليس ما وقع عليه العقد فليطلب التفرق لعدم التقاض في المجلس
فويامع كون العيب جنسيا جواز ابداله بعد التفرق لصدق التقاض في العوضين قبله والمقبوض محسوب
عوضا وان كان حيا لكونه الجنس فلا يخرج عن حقيقة العوض المبيع غايته كونه مفقودا لبعض الاوصاف
فان سدره ان كان مكنه بكنهه لم يضر ثم لو فرض بيعه بغيره فله على المدين من بكنهه غير جنسي وجب اذا
فتح رجوع الحق الى الذمة فيتمسح عوضا محويا لكونه محسوب قبض البديل في المجلس اذ بناه على ان الغرض دفع
العوض فاذا لم يتفرق في الصحة سابقا يتعين القبض حينئذ ليتحقق التقاض ويحكم في سقوط انتدابه ايضا
لصدق التقاض في العوضين الذي هو شرط الصحة ولحكم بوجوب الصرف بالتبض السابق فيجب ان
ان يثبت خلافا له واقع غير كاف في الحكم بوجوب التقاض لانه حكم بوجوب ثبوت البيع وفي غيره ان يثبت
لا الابدال وان تفرقا لانها المانع من وجود المقضي له وهو العيب في عين لم يتعين عوضا الفصل
الذي هو في السلف وهو من مضمون في الذمة مضبوط بال معلوم مقبوض في المجلس الى اجل معلوم
بصيغة جامعة ويصدق بقوله اقول المسلم وهو بشرى اسلمت اليك واسلفتك او سلفتك

هذا هو العيب
الجنسي في غير عرسه
بل كان العوض
النقص بلا شك
في جواز الرد
والارش اعطى
العيب كلمة
شرعا لا مانع
من ذلك ما دام
ان كان قبل
التفرق ام
بعده ولو كانا
الرعوضان غير
معينين فله
الابدال مع
ظهور العيب
جنسيا كان ام
خارجيا لان
العقد وقع على
امر كلي والمقبوض
غيره فاذا لم
يكن مطابقا
لم يتعين
الوجود في
نفسه فلو
ابدال ما دام
في المجلس
في المجلس في
الصرف اما
بعده فلا لانه
يفتقر الى
عدم الرضا
بالمقبوض
قبل التفرق
وان كان
التفرق في
الذمة فيؤدي
الى فساد
العقد هذا
اذا العيب
في الجنس
لا في غيره
فالمقبوض
ليس ما وقع
عليه العقد
فليطلب
التفرق
لعدم
التقاض
في المجلس
فويامع
كون العيب
جنسيا
جواز
ابداله
بعد
التفرق
لصدق
التقاض
في
العوضين
قبله
والمقبوض
محسوب
عوضا
وان كان
حيا لكونه
الجنس
فلا يخرج
عن حقيقة
العوض
المبيع
غايته
كونه
مفقودا
لبعض
الاوصاف
فان سدره
ان كان
مكنه
بكنهه
لم يضر
ثم لو فرض
بيعه
بغيره
فله على
المدين
من بكنهه
غير جنسي
وجب اذا
فتح
رجوع
الحق
الى
الذمة
فيتمسح
عوضا
محويا
لكونه
محسوب
قبض
البديل
في
المجلس
اذ بناه
على ان
الغرض
دفع
العوض
فاذا لم
يتفرق
في
الصحة
سابقا
يتعين
القبض
حينئذ
ليتحقق
التقاض
ويحكم
في
سقوط
انتدابه
ايضا
لصدق
التقاض
في
العوضين
الذي
هو
شرط
الصحة
ولحكم
بوجوب
الصرف
بالتبض
السابق
فيجب
ان
ان
يثبت
خلافا
له
واقع
غير
كاف
في
الحكم
بوجوب
التقاض
لانه
حكم
بوجوب
ثبوت
البيع
وفي
غيره
ان
يثبت
لا
الابدال
وان
تفرقا
لانها
المانع
من
وجود
المقضي
له
وهو
العيب
في
عين
لم
يتعين
عوضا
الفصل
الذي
هو
في
السلف
وهو
من
مضمون
في
الذمة
مضبوط
بال
معلوم
مقبوض
في
المجلس
الى
اجل
معلوم
بصيغة
جامعة
ويصدق
بقوله
اقول
المسلم
وهو
بشرى
اسلمت
اليك
واسلفتك
او
سلفتك

هذا هو العيب
الجنسي في غير عرسه
بل كان العوض
النقص بلا شك
في جواز الرد
والارش اعطى
العيب كلمة
شرعا لا مانع
من ذلك ما دام
ان كان قبل
التفرق ام
بعده ولو كانا
الرعوضان غير
معينين فله
الابدال مع
ظهور العيب
جنسيا كان ام
خارجيا لان
العقد وقع على
امر كلي والمقبوض
غيره فاذا لم
يكن مطابقا
لم يتعين
الوجود في
نفسه فلو
ابدال ما دام
في المجلس
في المجلس في
الصرف اما
بعده فلا لانه
يفتقر الى
عدم الرضا
بالمقبوض
قبل التفرق
وان كان
التفرق في
الذمة فيؤدي
الى فساد
العقد هذا
اذا العيب
في الجنس
لا في غيره
فالمقبوض
ليس ما وقع
عليه العقد
فليطلب
التفرق
لعدم
التقاض
في المجلس
فويامع
كون العيب
جنسيا
جواز
ابداله
بعد
التفرق
لصدق
التقاض
في
العوضين
قبله
والمقبوض
محسوب
عوضا
وان كان
حيا لكونه
الجنس
فلا يخرج
عن حقيقة
العوض
المبيع
غايته
كونه
مفقودا
لبعض
الاوصاف
فان سدره
ان كان
مكنه
بكنهه
لم يضر
ثم لو فرض
بيعه
بغيره
فله على
المدين
من بكنهه
غير جنسي
وجب اذا
فتح
رجوع
الحق
الى
الذمة
فيتمسح
عوضا
محويا
لكونه
محسوب
قبض
البديل
في
المجلس
اذ بناه
على ان
الغرض
دفع
العوض
فاذا لم
يتفرق
في
الصحة
سابقا
يتعين
القبض
حينئذ
ليتحقق
التقاض
ويحكم
في
سقوط
انتدابه
ايضا
لصدق
التقاض
في
العوضين
الذي
هو
شرط
الصحة
ولحكم
بوجوب
الصرف
بالتبض
السابق
فيجب
ان
ان
يثبت
خلافا
له
واقع
غير
كاف
في
الحكم
بوجوب
التقاض
لانه
حكم
بوجوب
ثبوت
البيع
وفي
غيره
ان
يثبت
لا
الابدال
وان
تفرقا
لانها
المانع
من
وجود
المقضي
له
وهو
العيب
في
عين
لم
يتعين
عوضا
الفصل
الذي
هو
في
السلف
وهو
من
مضمون
في
الذمة
مضبوط
بال
معلوم
مقبوض
في
المجلس
الى
اجل
معلوم
بصيغة
جامعة
ويصدق
بقوله
اقول
المسلم
وهو
بشرى
اسلمت
اليك
واسلفتك
او
سلفتك

في هذا الملك على الوجه المخصوص في هذا المستعمل في الجدل الدال على حيث يبيح براءة المعنى العام
وذلك عند قصد المول كما يستعمل البيع بملكك كذا كذا مع ان التملك موضوع لمعنى آخر الا ان قرينة
العموم المتعارفة في البيع من انما الى المنة بعض افراده بخلاف التملك المستعمل شرعا في البنية بحيث لا يبيح
عند الاطلاق غير ما وانما شرطه هو التبعيد عن اثاره ومثله القول ببراءة السلم في بيع عيسى شخصيه
واولى بالجواز لانها بعد من الغرر والاحول اذ لم يكن التسليم من التحويل من اية بيعه بل هو وجه
المنع في حيث ان براءة على البيع الموقوف ثمة ثبت في الذمة وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
اسلف فليسلف في كل معلوم او وزن معلوم واجل معلوم وجيب تسليمه حيث يقصد السلم خاص
والجيب فيما لو قصد السلم في حال اعلم ان ما عبر به في الدروس كثيرة ان اختلف مع
السلم وان اختلف رجوازه من جهات مع التصريح بالكلية لو قصد ابل مع الاتفاق في البيع ويجوز على اكلها
والذي يرشد اليه التعديل وجوب ان اختلف فيما لو قصد به البيع المطلق او استعمل السلم بان يقر
اما اذا اريد به اسلف المطلق بشرط ذكر الاجل ولا بد من كونه عام الوجود عند راس الاجل
اذ اشترط الاجل في البذل الذي شرط تسليمه فيه او لم يحدد حيث يطلق على راي المفسره منها او فمارة
محت شرط اليه عادة ولا يكفي وجوده فيما لا يبعث ونقله منه اليه الا ما ذكر انما لا يشترط وجوده حال العقد
حيث يكون موقعا ولا فيما بينهما ولو عين غلة بطل كيف وجوده في غيره وان اعتمد نقله اليه ولو انكس
بان عين غلة غير مع لزوم تسليمه به بشرط نقله اليه فالوجه لصحة وان كان يطل مع الاطلاق
والفرق ان بلد التسليم في غير شرطه او لم يحدد التسليم فيه والتسليم في كل اطلاقه على الصلاة
مع إمكانه اذا وقع العقد في اول الشهر ولو وقع في ثلثه ففي عدة بلال بحجبه مقدار ما مضى من كاله
فليس له ان يجمع لو كان معه غيره وعدة ثلثين اوجه اوسطها الوسط وقواه في الدروس ويطهر

كتاب
البيع

هذا القول في البيع الموقوف
على شرط الاجل في البذل الذي
شرط تسليمه فيه او لم يحدد
حيث يطلق على راي المفسره
منها او فمارة محت شرط اليه
عادة ولا يكفي وجوده فيما لا
يبعث ونقله منه اليه الا ما ذكر
انما لا يشترط وجوده حال العقد
حيث يكون موقعا ولا فيما
بينهما ولو عين غلة بطل كيف
وجوده في غيره وان اعتمد
نقله اليه ولو انكس بان عين
غلة غير مع لزوم تسليمه به
بشرط نقله اليه فالوجه لصحة
وان كان يطل مع الاطلاق والفرق
ان بلد التسليم في غير شرطه
او لم يحدد التسليم فيه والتسليم
في كل اطلاقه على الصلاة مع
إمكانه اذا وقع العقد في اول
الشهر ولو وقع في ثلثه ففي
عدة بلال بحجبه مقدار ما مضى
من كاله فليس له ان يجمع لو
كان معه غيره وعدة ثلثين اوجه
اوسطها الوسط وقواه في الدروس
ويطهر

هذا القول في البيع الموقوف
على شرط الاجل في البذل الذي
شرط تسليمه فيه او لم يحدد
حيث يطلق على راي المفسره
منها او فمارة محت شرط اليه
عادة ولا يكفي وجوده فيما لا
يبعث ونقله منه اليه الا ما ذكر
انما لا يشترط وجوده حال العقد
حيث يكون موقعا ولا فيما
بينهما ولو عين غلة بطل كيف
وجوده في غيره وان اعتمد
نقله اليه ولو انكس بان عين
غلة غير مع لزوم تسليمه به
بشرط نقله اليه فالوجه لصحة
وان كان يطل مع الاطلاق والفرق
ان بلد التسليم في غير شرطه
او لم يحدد التسليم فيه والتسليم
في كل اطلاقه على الصلاة مع
إمكانه اذا وقع العقد في اول
الشهر ولو وقع في ثلثه ففي
عدة بلال بحجبه مقدار ما مضى
من كاله فليس له ان يجمع لو
كان معه غيره وعدة ثلثين اوجه
اوسطها الوسط وقواه في الدروس
ويطهر

هذا القول في البيع الموقوف
على شرط الاجل في البذل الذي
شرط تسليمه فيه او لم يحدد
حيث يطلق على راي المفسره
منها او فمارة محت شرط اليه
عادة ولا يكفي وجوده فيما لا
يبعث ونقله منه اليه الا ما ذكر
انما لا يشترط وجوده حال العقد
حيث يكون موقعا ولا فيما
بينهما ولو عين غلة بطل كيف
وجوده في غيره وان اعتمد
نقله اليه ولو انكس بان عين
غلة غير مع لزوم تسليمه به
بشرط نقله اليه فالوجه لصحة
وان كان يطل مع الاطلاق والفرق
ان بلد التسليم في غير شرطه
او لم يحدد التسليم فيه والتسليم
في كل اطلاقه على الصلاة مع
إمكانه اذا وقع العقد في اول
الشهر ولو وقع في ثلثه ففي
عدة بلال بحجبه مقدار ما مضى
من كاله فليس له ان يجمع لو
كان معه غيره وعدة ثلثين اوجه
اوسطها الوسط وقواه في الدروس
ويطهر

هذا القول في البيع الموقوف
على شرط الاجل في البذل الذي
شرط تسليمه فيه او لم يحدد
حيث يطلق على راي المفسره
منها او فمارة محت شرط اليه
عادة ولا يكفي وجوده فيما لا
يبعث ونقله منه اليه الا ما ذكر
انما لا يشترط وجوده حال العقد
حيث يكون موقعا ولا فيما
بينهما ولو عين غلة بطل كيف
وجوده في غيره وان اعتمد
نقله اليه ولو انكس بان عين
غلة غير مع لزوم تسليمه به
بشرط نقله اليه فالوجه لصحة
وان كان يطل مع الاطلاق والفرق
ان بلد التسليم في غير شرطه
او لم يحدد التسليم فيه والتسليم
في كل اطلاقه على الصلاة مع
إمكانه اذا وقع العقد في اول
الشهر ولو وقع في ثلثه ففي
عدة بلال بحجبه مقدار ما مضى
من كاله فليس له ان يجمع لو
كان معه غيره وعدة ثلثين اوجه
اوسطها الوسط وقواه في الدروس
ويطهر



من العتبات الاولى ولو شرط ما جعل بعض الثمن قبل في المبيع اما في المثل فلهذا لا يشترط قبض الثمن

قبل التفرق المسمى له وفي تقدير عدم من ان لا ينعقد الا على مبيع من غير ان يشترط قبض الثمن بالكلية في تقدير

ايل الاشارة ببيع مضمون مؤجل مثله انما يطلق في احوال على تقدير بطلان المؤجل في الجدة لا تسقط ضمانه

وان جعل كل ما منه قدر معلوما كجديتين من مائة لان الاحتياط في من المبيع فسطا اكثر مما في المثل

لتسقط الثمن على الاجل الضاير لشيء فلهذا العقد غير مغلوبة وروايت في المثل لا تسقط ضمانه

كما لا يمنع لبيع مال او مال غيره فتم بجزء المالك بل لبيع المبيع واحد من كون بيعه كجزء من المثل

كما لم يمتد ولو شرط موضع التسليم كنم لوجوب الوفاء بالشرط السابق لا يشترط اقباض

الاطلاق لتسليم في موضع العقد كظاير من المبيع المؤجل في احد الاقوال في المسئلة والقول الآخر

تعيين موضع مطلقا وهو اختيار في الدروس باختلاف الاعراض باختلافه الموجب لاختلاف الثمن

في الرغبة والجدارة موضع الاستحقاق في تعيينه على موضع الحلول المجهول او بعد انقضاء المدة

لكونه معلوما او اما ان يشترط فخرج بالاجماع على عدم اشتراط تعيين محله ونقل ثالث يشترط ان كان محله

مؤننا وعدمه بعدد ورايع كونهما في مكان قصدهما مفارقة وعدمه وفي مس شدة اقله فيها ووجه الشبهة

مركب من الاولين ولا ريب ان التعيين مطلقا اولى ويجوز اشتراط السابغ في العقد كما

عمله الى موضع معين وتسليمه كور من وفاءه كونه غلابة الغرض بل لا يكتفى في ما غلبا ونحو ذلك

وكذا يجوز بيعه بعد طوله وقبضه على الغريم وغيره على كراهية النبي عن بك في قوله

لا يتحقق شيئا حتى يرضى عنه المحمول على الكراهية وخفتها بعضهم بالكيل الموزون واخرون بالتمام

وحرة اخرون فيها وهو الاقوى قلنا ما ورد صحيح من انه على طهره لضعف المعارض الدال على اجواز

احكام النبي على الكراهية وحديث النبي عن بيع طاق لم يقبض لم يثبت واما بيعه قبل حلوله فلا عدم

استحقاقه ثم لم يصح له لا قولي الصفة واذا دفع اليه فوق الصفة وجب القبول لانه خير
واحسن فالاستحقاق منه عند اولان تجوده صفة لا يكون فصلا في اربعة بخلاف ما لو دفع از يد قدر انفسه
ولو في ثوب وقيل لا يحل فيس المنة ودونها اي دون الصفة المستقرة لا يجب قبوله ان كان حرم
من وجه اخر لانه ليس به من نفسه به ويحب تسليم الحفلة ونحوها عند الاطلاق فقيمة من الزوان والمقدرة
والخمس غير المعتاد ولو سلم التمر والزعتر مما يبين والحنوب والارزط مجعنين وتوفي عن ابيه المجعنة عادة ولو
دفعني السلام به اي بالادون صفة لزم لانه سقطت حقه من الزايد برضاها كما يرم لورضي في حقه من القطع
المسلم فيه عند المحاول حيث يكون موقعا مكررا يحصل بعد اجل عادة لا يفيق عنه تيمم المسلم به في البيع
فيجمع برهنه القدر والموصل الى حقه وانقضاء الضرر وبين الصبر الى ان يحصل ولان لا يبيع
ولا يصبر بل يبيع فيتمتع لان ذلك مع حقه ولا قولي ان اختيار ليس فيس تايفله الرجوع بعد الصبر الى احد
الامر من علم يبيع باسقاط حقه من اختياره لو كان لا انقطاع بعد بذله ورضاه بان خيره سقط خيره
بخلاف لو كان بعد من غلبته او في البيع مع انكساره في حقه انفسه في المالك او الموت في حقه المقتضى
الا بغيره في وجوده لا العلم به بعد بل يتوقف اختياره على الحل على المالك في عدم وجوده المقتضى لان
اد لم يستثنى في البيع ولو قبل البعض تخير الغير بين الصنف في الجميع والصبر بين اخذ في بيع المطالبة كحصة
خير من الزايد او قيمة الثمن على القول الاخر وفي تخير المدين المبيع الصنف في البعض وجه قوي لبعض
عليه لان يكون الا انقطاع مع قصيره فلا خيار له الفصل السابع في اقسام البيع بالنسبة الى خيار
بالثمن وعدده واربعة اقسام لانه اما ان يخبر به او لا والثاني المساومة والاول اما ان
يبيع مع برهنه المال ويزايد عليه او نقصان عنه والاول التولية والثاني المراكبة والثالث الموازنة
وفي قسم من هو عطا بغير المبيع برهنه ماله ولم يذكر كثير وذكره الحكم من وفي وفي بعض الاخبار
ببرهنه الزك

١٩٤

بما هو من المصلحة
ازودة نقصان
مطلوب

بمنزلة الجزاء ولو كان الارش بسبب جنائية لم يسقط من التعمد لانها حتى متجدد لا يقتضيها العقد كسراج الدابة
بجانب العيب وان كانت ادعاء العقد حيث يضمن لانه بمقتضى العقد ان كان كالموجوده المسمى وغيره
من العبارات اسقطت الارش وليس كذلك وبما قيده صرح في من كغيره ولا يقوم ابعا من الجملة
ويجوز باليقينية التفسير ان كانت مساوية او اجبر بها لان البيع المقابل بالتعدي هو المجموع
وان تفسد الثمن عليها في بعض الموارد كما لو تلف بعضها او ظهر مستحقا ولو ظهر كذا في الاجبار بقدر الثمن
او ما في حكمه او نسبة او منعه او غلط فيه بيمينته او اقرار تخير المشتري بين رده واخذه بالثمن الذي
وقع عليه العقد لغرضه وتقبل الاجبة بحفظ الزيادة ورجعها كذا مع كون ذلك بمقتضى المراجعة شرعا ونقض
بعدم العقد على انكسار كسب مثبت مقتضاه وهو شرط في ثبوت خيار المشتري على الاول بقاؤه على ملكه
اجودهما العدم لاصالة بقائه مع وجود مقتضى عدم صلاحية ذلك للمانع في التلف او انتقاله من ملكه
انتقالا لازما او وجود مانع من رده كالاستيلاء بغير ذمته او قيمته ان اختار الفسخ وياخذ الثمن او عوضه
مع فسخه ولا يجوز الاخبار بما اشتراه من غلامه الحرا او ولد او غيره مما حيلة لانه خداجة
وتدليس فهو فعل ذلك ثم وضع البيع لكن تخير المشتري اذا علم بين رده واخذه بالثمن كما لو ظهر كذا في
الاخبار نعم لو اشتراه من ولد له بغير غلامه ابتداء من غير سابقه بيع عليها ولا موافاة على ان يرد الثمن
سبق منه بيع جاز لا انتقال المانع اذ لا مانع من معاملة من ذكره وكذا لا يجوز الاخبار بما اوفى عليه
الناجع على ان يكون للراي من غير ان يعقد معه البيع لانه كاذب في اخباره اذ مجرد التوقيع لا يوجب الثمن
على تقدير صحة كسبه اي التجرى للدلالة لا لاجرة لانه علم على الاجرة عادة فاذا كانت المتسعة
الى الاجرة ولا فرق في ذلك بين ابتداء التجار به واستدعاء الدال ذلك منه خلاف الشبهة حيث
حكمنا بالدلالة الزائدة في الاول استنادا الى اخبار صحيحة يمكن حملها على اجمال بناء على انه لا يصح فيها التفسير

هذا هو الوجه في صحة البيع
بغير ثمن في كل مورد
منه ما ذكره في المتن

من جهة ثانياً المضافة وهي كالمراعاة في الأحكام من الأخبار على الوجه المذكور لا أنها
بنقصته معلومة فيقول بعكس ما اشتبهت به أو القوم على وروى في كذا وكذا كان قد اشتبه
بأنه فقال بعكس بأنه ووضيعة درهم كل عشرة في ثلث تسعون وكل عشرة في عشرة جزء من عشرة
جزء من درهم لان الموضوع في الاول عشر عشرة عمل الباطن في التبعين في الثاني من خارجها فكانه قال
من كل واحد عشر ولو اضاف الوضيفة الى عشرة احتمل الامر من نظر الى احتمال المضافة للام من دون التقيد
هو الاول لان شرط الاضافة بمعنى كونها تبييضاً لا بتعريفية بمعنى كونها مضافاً لغيرها
المضاف اليه بحيث يصح اطلاقه على المضاف وغيره والاشارة عنده في خمسة لا جزء من كل كذا القوم
زيد زيدان كل القوم لا يطلق على بعضه ولا زيد على يده والموضوع هنا بعض العشرة فلا يخبر بها عنه لكون
بمعنى اللام وروى التولية وحكم الاعطاء بما من المال فيقول بعد عليها بالثمن وما تبعه وليت هذا
العقد فاذ اقبلت من مثله صبا وقد راو صفة ولو قال بعكس كذا بالثمن باقاً عليه ونحوه ولا يفتقر في الاول
الى ذكره ولو قال فيك السلعة احب في الدروس الجواز والتشريك جائز وهو ان يجعل له في نصيبا
بأنقصه علم الثمن بان يقول شركتك بالتصنيف بنصفه بنسبة ما اشتريت مع عليها بقدر
وتجوز تقديره بالصفة ولو قال شركتك بالنصف كفي في رتبة تصريف الثمن ولو قال شركتك في النصف كان
للبايع الا ان يقول بنصف الثمن فثمين بالنصف او لم يبين حصته كما لو قال في شيء منه او طلق لطل
للجهاز بالبيع ويحمل الثاني على التصنيف وهو اي لشركتي في الحقيقة ببيع الجوز المنوع
بما من لئلا لا يكون يخص على مطلق البيع بوجهه بلفظه في الرابا بالقصة والفيدل
منه او ومورده اي محل وجوده المتجانسان اذا اقتدرا بالكيل او الوزن وما ادا احدهما
عن الآخر قد راو لو يكون متوحداً في ثمنه بواحدة وهو اعظم الكبار والدرهم من اعظم وزر امر سبعين

هذا هو الوجه في
الاشارة الى
الاشارة الى
الاشارة الى

هذا هو الوجه في
الاشارة الى
الاشارة الى

بمنزلة تجزؤ لو كان الاثر بسبب جنائية لم يسقط من انتم لانها حتى تجزؤ لا يقتضيها العقد كنتاج الدابة
^{الجنائية لو كان بسبب جنائية}

بجذات العيب وان كان حادثا بعد العقد حيث يفهم انتم بمقتضى العقد ان كان كالموجود حالته فيهم

من العبارة استقام مطلق الاثر وليس كذلك وبما قد ناه صرح في سنن اخرى ولا يقوم ابعاض الجملة

وتجبر باليقضية التقسيط من التهم ان كانت متساوية او اجزائية الى ان البيع المقابل بالتم هو المجموع

وان تقسط التهم عليها في بعض الموارد كما لو تلف بعضها او ظهر مستحقا ولو ظهر كذا في الاجزاء بقدر راس

او ما في حكمه او جنسه او مضافا او غلط فيه سينتج او اقرار تخيير المشتري بين ردة واحدة بالتم الذي

وقع عليه العقد لغرضه وقيل له اخذه بجزء الزيادة ورجعها لكذب مع كون ذلك بمقتضى المراجعة شرعية

بعدم العقد على ذلك فكيف ثبت مقتضاه وبشرطه في ثبوتها لم يشترى على الاول بقاؤه على ملكه

اجودها لعدم لصاله بقائه مع وجود مقتضى عدم صلاحية ذلك للمانع في التلف او انتقاله

انتقالا لازما او وجود مانع من ردة كالا سبيلادير دمثله او قيمته ان اختار الفسخ ردا فخذ التهم او عموم

مع فسخه ولا يجوز الاخبار بما اشتراه من علامة الحرا وولده او غيرهما حيلة لا تخذ بعين

وتدليس فلو فعل ذلك اثم واصل البيع لكن تجبر المشتري اذا علم بين ردة واحدة بالتم كما لو ظهر كذا في

الاخبار نعم لو اشتراه من ولده او علامة ابتداء من غيرهما فببيع عليها ولا موطاة على الزيادة

بشيء من بيع جاز لا انتقال المانع من ممانعة من ذكره ولا الا يجوز الاخبار بما اقيم عليه

الاجاز على ان يكون لا الزيادة غير ان يفقد مفعول البيع لانه كاذب في اخباره اذ مجرد التوقيع لا يوجب التهم

على تقدير بيعه كذلك اي التجرؤ للدلالة لا لاجرة لانه على الاجرة عادة فاذ افاضت المشتري

الى الاجرة ولا فرق في ذلك بين ابتداء التجرؤ به واستدعاء الدلال في ذلك من خلاف الشئ حيث

كما يملك الدلال الزيادة في الاول استنادا الى اخباره صحيحا يمكن حملها على اجماله بناء على انه لا يفتق فيها

من جهات ثلثها المواضعة وهي كالمراجعة في الأحكام من الأخبار إلى الوجوه المذكورة لا أنها

بنقصته معلومة فيقول بعكس ما اشتبهت أو تقوم على ووضيعة كذا أو حط كذا أو كان قد اشتبه

بأنه قال بعكس بأنه ووضيعة درهم كل عشرة فالشعرون أو كل عشرة زار عشرة أجزاء عشر

جزء أس درهم لأن الموضوع في الأول من العشرة على انظر التبيين في الثاني من خارجها فكان قال

عن كل واحد عشرة ولو اضاف الوضعة إلى العشرة احتمل الأمر من نظر إلى احتمال المضافة للامم من يوفق

هو الأول لأن شرط الاتفاق بمعنى من كونها بتبعية لا بتبعية بمعنى قول المضاف بمجرى خبر خبر

المضاف إليه حيث يصح إطلاقه على المضاف وغيره والخبار به عنه كما في وضعة لا تجزأ مع كل كذا القوم

ويزيد فإن كل القوم لا يطبق على بعضه ولا زيد على غيره والموضوع هنا بعض العشرة فلا يخبر بها عنه فكان

بمعنى اللام ورجعها التولية وهي الإعطاء على المال بقوله ان يورثها بالثمن وما تجده وليت

العقدان إذا قبلت لم يملكه قبل أو قدر أو صفة ولو قال لثمنك كذا بالثمن أو بتمام عليه ونحوه ولا يفتقر في الأول

إلى ذكره ولو قال لثمنك السعة احتج في الدروس الجواز والتشريك بالثمن وهو أن يجعل في نصيبا

بالتخصيص لم يشر به يقول شركتك بالتصنيف بنصفه بنسبة ما اشترت مع علمها بقدر

وتجوز تعدية بالهبة ولو قال شركتك بالنصف كفي وزمته نصف الثمن ولو قال شركتك في النصف كان

لله الربع إلا أن يقول بنصفه الثمن فيتعين له نصفه ولو لم يتبين حصته كما لو قال في شئ منه أو أطلق لطل

للجهد بالبيع ويحمل هذا الثاني على التصنيف ويحق أي يشترى كسفي الحقيقة بيع المخرج المتاع

برأس المال لكنه يختص بمطلق البيع بعبقيرة بلفظها في الثاني في الربا بالقصة والصدق

منه أو ومورده أي محل وروده المتجانسان إذا قدر بالكيل أو الوزن وزاد أحدهما

عن الآخر قدر أو لو يكونه مؤجلا وتحريمه مؤكدا وهو عظم الكبرياء والدم ثم منه اعظم وزر أو سبعين

فقد اختلفوا في ذلك
فمنهم من قال لا يملكه
فمنهم من قال يملكه
فمنهم من قال لا يملكه
فمنهم من قال يملكه

الربا المحرم
في كل حال

والربا

زينة نبتة اوله وكسره كلها بنات محرم رواده شام سالم على الصادق ثم وضابط الجنس من
 ما دخل تحت اللفظ الخاص كالتم والزيب واللحم فالتعريض بجميع صنفه والنسب جنس كذلك
 والحنطة والشعير من جنس واحد في التسمية وان اختلف اللفظ واشتد على الصنف للدلالة
 الاخبار الصحيحة على اتحادها الخالية عن المعارض في بعضها ان الشعير حنطة تدعى اختلافا نظرا الى
 اختلافا في صورة وشكل ولون وطعم وادراك وحس واسما غير مسموع نتم بها في غير الزوايا كالكروية
 جنسان اجماعا والحقوم تابعة للحيوان فلم الضان والمعر جنس لشمول الغنم له والبق
 والجاسوس جنس البقرة والبق في جنس ولا ياب في المعداد مطابقة على اصح القولين نعم
 كره ولا بين الوالد ولده فيجوز كل منهما انما افضل على الاصح والوجود اختصا من الحكم بآبي
 مع الالب فلا يتعدى اليه مع الام والامع الجود لولا السبب لا الى ذلك الصانع اقتدارا بالخصه على
 مورد اليقين مع احتمال التعدي في الاخيرين لا لكان اسم لولده عليها شرعا في الزوج
 وذو جنة واما متعة على الاظهر ولا بين المسلم والحربي اذا اخذ المسلم الفضل والانتزاع
 ولا فرق في الحربي بين المعاهد وغيره ولا بين كونه في دار الحرب والسلام وثبت بينه اي بين المسلم
 وبين الذمي على الاشتهر وقيل لا يثبت كالحربي للرواية المخصصة له كما خصت غيره وموضع الحكم
 ما اذا اخذ المسلم القتل اما عطاؤه اياه فحرام قطعا ولا في القيمة لانها ليست ببيع ولا متعة
 بل هي تميمة الحق من غيره ومن جعلها مبيعا مطنة او مع اشتغالها على الرد اثبت فيها الربا ولا
 عقد البون والوثان بضم الزاير وكسره وبالهمزة وعدمه اليسر في احد العوضين دون الاخر
 او زيادة عنه لان ذلك لا يفتح في اطلاق المثلية والمساواة قدرا او كونهما عن المعاد فلهما
 يسير التراب وغيره ما لا ينفك المصنف عنه غالبا كالدردي في الدبر والزيت وتخلص الى

من غير تقدير رد القياس المأخذ قليل بالجواز في الجميع رد الخبر الواحد واستند الى ما يدل بظاهر
 على اعتبار المماثلة بين الطلب واليابس وما اختاره المقصود اقوى وفي من جدد التعدي الى
 غير المنصوص اولى ومع اختلاف المجتنبين في العوضين يجوزنا انما ضل اقتدا اجماعا
 ونسبة على الاقوى للتأني والاختار واستند المانع الى خبر يدل بظاهر على الكراهية ونحن نقول
 بهما ولا عجب بالاجزاء المماثلة في الخبر والفصل والديق حيث يكمل مقداره في كل من العوضين
 الموجب لجهالة مقداره كما لو كانت مفقودة من احدهما كخبر اليابس والميتين لا اطلاق الحقيقة
 عليهما مع كون الرطوبة رسيمة غير مقصودة كقيد الزوان والتميز في الحظية الا ان يظهر ذلك
 للمعنى فلهما ما بينا حيث يظهر التقاوت بينهما فيمنع مع احتمال عدم منفعة مطلقا كما اطلقه في من
 وغيره لبقاء الاسم الذي ترتب عليه تساوي جنبين عرفا ولا يباع اللحم بالمحيوان مع التماثل
 كلحم الغنم بالثاة ان كان مذبوحا لانه في قوة اللحم فلا بد من تحقق المساواة ولو كان حيوانا كجواز قولى لانه
 ح غير مقدر بالوزن ويجوز بيعه به مع الاختلاف قطعا لا انتفاء المانع مع وجود المصحح ^{وغيره}
 في الخيار وهو امر بعبء عشر قسما وجمعه بهذا القدر من خواص هذا الكتاب
 ١ خيار المجلس اضافته الى موضع المجلس مع كونه غير معتبر في ثبوته وانما اعتبر عدم التفرق ^{بجوار}
 في اطلاق بعض افراد الحقيقة وحقيقة عرفية وهو مختص بالبيع بالواحد ^{لا يثبت في غيره}
 المعاوضات وان قام مقامه كالصدق ويثبت للمبايعين ما لم يغيرا ولا يزل بالحوال
 بينهما عليه ظا كان ام رقيقا ما نفا من الاجتماع ام غير مانع لصدق عدم التفرق معه ولا بمفارقة
 كل واحد منهما المباشرة ^{مستطعين} وان ضل الزمان لم يتأخر ^{بغير} بينهما غنية حال العقد اولى بغير
 زوال الوفاق بينهما ^{بغير} ونسبة باشتراط سقوطه في العقد عنها او علم احدهما بحسب الشئ طوباسقا

هذا العقد بيننا بعد زواجه مع تفرغ من المجلس ويجوز اشتراط واحد بما وكل منهما ولا ينبغي
عندما او عن احد بما ولا ينبغي مع احد منهما غير ذلك ولا يجوز اشتراط الا جبراً حكيم لا توكيل عن
جعل عند الاختيار له عهد وامتناع المهر او غيرها من الامور بشرط اشتراطها او احد هما
استبعاد من يتبادر الى امره مدة مقبولة فيعلم العقد من جهتها وتوقف امره فان لم يفسخ
جاء له شرطه استبعاد الفسخ وانما لا يتعين عليه لان الشرط مجرد استبعاد لا التزام فلو ان
بالالتزام لم يكن له الفسخ قطعاً وان كان الفسخ اصح عملاً بالشرط ولانه لم يحل لنفسه ان يفسخ
يتوقف على امره لان خلاف مقتضى العقد فيرجع الى الشرط واما الالتزام بالعقد فلا يتوقف على امره
وكلام الاصح ان المستأجر لم يفسخ المليم ليس بالفسخ ولا الالتزام واما الالتزام والراي فانه يقول
ان قال المستأجر فسخت او اجزيت فلذلك وان سكت فلا اقرب للزوم ولا يلزم

استأجر الاختيار ان قري المستأجر بالفسخ بين المجهول والشكل ما ذكرناه وان قري لكسب مينا
للافاعل بمعنى الشرط والمواصلة لغيره فمعناه ان قال فسخت بعد امره له بالفسخ او اجزيت بعد امره له
بالاجازة لزم وان سكت ولم يفرم لم يفسخ سوا فعل ذلك بغير استبعاد ام بعده ولم يفعل فعقلاً
لزم لما بينه من انه لا يجب عليه ان لا يروا فانه يتوقف فسخه على موافقة الامر وهذا الاحتمال النسب بحكم
لكنه لا يثبت له المصلحة الاولى ارجح خصوصاً بقوله ولا يفرم الاختيار فان للزوم المتفق ليس الا
عن جعل المواصلة وقوله وكذا كل من جعل له الخيار فان المجهول له من ان يفسخ او لا يفسخ
لا المشرط له الا ان الشرط له حقا من ان يفسخ او لا يفسخ وكذا كان فلا قوى ان المستأجر
بالفسخ ليس بالفسخ ولا الاجازة واما الالتزام لزمه انما لا ينفصله وعلى هذا الفرق بين شرط
المواصلة لا ينبغي وجوب اختياره ووضح لان الفرض من المواصلة الانتفاء الى امره لا مجرد اختياره بل مجرد

هذا العقد بيننا بعد زواجه مع تفرغ من المجلس ويجوز اشتراط واحد بما وكل منهما ولا ينبغي
عندما او عن احد بما ولا ينبغي مع احد منهما غير ذلك ولا يجوز اشتراط الا جبراً حكيم لا توكيل عن
جعل عند الاختيار له عهد وامتناع المهر او غيرها من الامور بشرط اشتراطها او احد هما
استبعاد من يتبادر الى امره مدة مقبولة فيعلم العقد من جهتها وتوقف امره فان لم يفسخ
جاء له شرطه استبعاد الفسخ وانما لا يتعين عليه لان الشرط مجرد استبعاد لا التزام فلو ان
بالالتزام لم يكن له الفسخ قطعاً وان كان الفسخ اصح عملاً بالشرط ولانه لم يحل لنفسه ان يفسخ
يتوقف على امره لان خلاف مقتضى العقد فيرجع الى الشرط واما الالتزام بالعقد فلا يتوقف على امره
وكلام الاصح ان المستأجر لم يفسخ المليم ليس بالفسخ ولا الالتزام واما الالتزام والراي فانه يقول
ان قال المستأجر فسخت او اجزيت فلذلك وان سكت فلا اقرب للزوم ولا يلزم



اعلم ان هذا النوع من النسخ مخصوص بالانبياء الطاهرين واما غيرهم فليس كذلك واما في نسخة المصنف فليس كذلك واما في نسخة المصنف فليس كذلك

تاریخ ۱۳۰۲

والله اعلم
بما كنا
على
منه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
بغير هدايته لولا
هدايتنا لكاننا
من الضالين
الحمد لله الذي هدانا
للهذا الدين القيم
سبحانه وبحمده
الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
بغير هدايته لولا
هدايتنا لكاننا
من الضالين

ندیم

بجعل له الخيار وعلى الأول السجل الفرق بين المواصفة وشرط الخيار والمراد بقوله لكنه أكمل من جعل له
انه ان فسح او اجاز فقهوان سكت الى ان يقضت مدة الخيار لزم البيع كما ان لم يفسح او اجاز لم يكت

علم الامر اوله استمر بأكبر الواسع على الاستمرار في العمل لان الأصل فيه الالتزام بالامر في الرجوع وهو

شرف و يجب اشتراط هذه المواصفة بوجه مفصل طاهر من الغرر فإن الشيخ رحمه الله حيث جواز

خامس النخيل في أخير قبض الثمر والمثمن عن لثتارام فينباع ولا قبض الثمر ولا قبض

ليسمع ولا يشطط بالخير ايم آخره الا قاض وقبض فلما بع اخيرا بعد الثلاثة في اخره وقبض البعض

بيع ولا شرط للمأجر اى تأجير الا بقابل البيع فليبيع تأجير بماله فى الارض
 لا يملكه الا بقرض الله واداءه بقرض الله محتق ومفسد او لا يفسد الجسيم او قسبه فلا خيار

كلا قبض اصدق عدم قبض المولى من الممحم جميعا وسعد او الواسع اربع او اربعة كذا

عند الريحه وشرط بعض المانع كونه باذن المالك فلما اراد المانع بدويه وند ابو الطاهر فتمسكها او

والسقط بمطالبة البائع بالثمن بعد القبض وإن كان قرينة الرضا بالعقد ولو بذل المشتري من

بعد اقبل الفسخ فني سقوط الخبر و جهان فشاؤها الى استغيا ب وروايل الضرر و تلفه

من البايع مطلقا في الثالثة وبعد ذلك لا زرع مقبوض وكل مبيع لنفس قبل قبضه فهو مال بايعه ونسبه

بالاطلاق على خلاف بعض الأصحاب حيث زعم أن تلفقه في التثنية من المشتري لا انتقال المبيع إليه
 وهو على ما ذكره المؤلف في صحيح الأصول في التثنية والزيادة وسائر فروعها بحكمهم

وكون الاختير لمصلحة وهو غير مسموع في معاملة القاعدة الكلية الثانية بالنسبة للاجماع وحيث

ما یفید لیومہ و هو ثابت ببد دخول اللیل بذاتہا و لو ان لدلول الروایۃ و لکن یستدل بان

الخيار دفع الضرر اذا توقف بثبوته على دخول البيل مع كوال الفناء يحصل في يومه لا يدفع الضرر وانما

يُذَفَعُ بِالْفَتْحِ قَبْلَ الْفَاءِ وَفَرْضُهُ لَكُمْ فِي سِخَارٍ مَا يَفِدُهُ لَيْسَتْ بِهِ حُسْنٌ وَأَكْلَانٌ فِيمَا

عن النص الثاني في محله الضار وادى سقر بقدرته الى كل ما يتسرع اليه العبد عند خوفه ولا يتقيد به

وكتفى في الفناء بقص الوصف وفوات الرغبة كما في الخضر اوات واللحم والعنب وكثير من الفواكه

ایک بار میں نے ایک مرتبہ میری کتاب کو دیکھا

بعض الملك كالباع ام يمنع مانع من ردة كالاستيلاء ان لا يكون المبيع المشتري و
فداخر جبر عن ملكه فليقتطع خياره اذ لا يمكنه رد العين المستقلة اليه لانه قد تم مشاء الوضو له بالمنع
من الرد شرعا كالاستيلاء وان لم يخرج عن الملك هذا هو المشهور ورواية اخرى في غير الكتاب وفيه
نظر للضرر على المشتري مع تغيره فيه على وجه يمنع من ردة لو قلنا به قد يطعن به مع الجهل بالعين
او بالخيار او بالضرر من غير ما يجبر على مستند خيار العين اذ لا نص فيه بوجه يمنع من ذلك في البيع فغيره
كك والناية بالقيمة ان كان فيها او المثل ان كان مثليا جميعا بين العينين وكذا لو اختلفت
العين او استولدت لامة كما ثبت ذلك لو كان المتصرف المشتري والمعتون البائع فانه اذا
فسخ فلم يجد العين رجع المثل او القيمة وهذا الاحتمال متوجه لكنه لم اتفق على تأييد به نعم لو عاد الى ملكه بفسخ
او اقاله او غيره مما او موت الولد جازله لفسخ ان لم يناف الفورية وانه لم ان التمس بفسخ بغير
العين اما ان يكون في المبيع المغيث فيه او في مثله او فيها ثم ان يخرج عن الملك او يمنع من الرد
كالاستيلاء او يرد على المنفعة خاصة كالاجارة او يوجب تغير العين بالزيادة العينية كغرس الارض
او احكامية كقماره الثوب او المشوكة كصبغة او نقصان بعيب وكخوة او بائناهما بمثلها با
يوجب المشرقة بالمساوي او الوجود او الالادي او بغيرها او بهما وجه ان ضمنهما كالتزيت بعد
صا بونا او لا يوجب شيئا من ذلك ثم ان يزول المانع من الرد فيحكم بطلان الخيار او بعد او
لا يزول المبيعون اما البائع او المشتري او هما فلهذه جملة افت لم تستد ومعهدها بزيادة على
وهي ما تم بها البلوى وكلها غير مستوفى في كلامهم وجملة الكلام فيه ان المبيعون ان كان موبعا
لم يسقط خياره بتصرف المشتري مطلقا فان فسخ ووجد العين باقية على ملكه لم يتغير تغيره بوج
زيادة القيمة ولا يمنع من رد اخذها وان وجد ما يتغيره بصبغة محضه كالطحن الغصن فلهذا في بعض
عمله

فداه جبر عن ملكه فليقتطع خياره اذ لا يمكنه رد العين المستقلة اليه لانه قد تم مشاء الوضو له بالمنع من الرد شرعا كالاستيلاء وان لم يخرج عن الملك هذا هو المشهور ورواية اخرى في غير الكتاب وفيه نظر للضرر على المشتري مع تغيره فيه على وجه يمنع من ردة لو قلنا به قد يطعن به مع الجهل بالعين او بالخيار او بالضرر من غير ما يجبر على مستند خيار العين اذ لا نص فيه بوجه يمنع من ذلك في البيع فغيره كك والناية بالقيمة ان كان فيها او المثل ان كان مثليا جميعا بين العينين وكذا لو اختلفت العين او استولدت لامة كما ثبت ذلك لو كان المتصرف المشتري والمعتون البائع فانه اذا فسخ فلم يجد العين رجع المثل او القيمة وهذا الاحتمال متوجه لكنه لم اتفق على تأييد به نعم لو عاد الى ملكه بفسخ او اقاله او غيره مما او موت الولد جازله لفسخ ان لم يناف الفورية وانه لم ان التمس بفسخ بغير العين اما ان يكون في المبيع المغيث فيه او في مثله او فيها ثم ان يخرج عن الملك او يمنع من الرد كالاستيلاء او يرد على المنفعة خاصة كالاجارة او يوجب تغير العين بالزيادة العينية كغرس الارض او احكامية كقماره الثوب او المشوكة كصبغة او نقصان بعيب وكخوة او بائناهما بمثلها با يوجب المشرقة بالمساوي او الوجود او الالادي او بغيرها او بهما وجه ان ضمنهما كالتزيت بعد صا بونا او لا يوجب شيئا من ذلك ثم ان يزول المانع من الرد فيحكم بطلان الخيار او بعد او لا يزول المبيعون اما البائع او المشتري او هما فلهذه جملة افت لم تستد ومعهدها بزيادة على وهي ما تم بها البلوى وكلها غير مستوفى في كلامهم وجملة الكلام فيه ان المبيعون ان كان موبعا لم يسقط خياره بتصرف المشتري مطلقا فان فسخ ووجد العين باقية على ملكه لم يتغير تغيره بوج زيادة القيمة ولا يمنع من رد اخذها وان وجد ما يتغيره بصبغة محضه كالطحن الغصن فلهذا في بعض عمله

فداه جبر عن ملكه فليقتطع خياره اذ لا يمكنه رد العين المستقلة اليه لانه قد تم مشاء الوضو له بالمنع من الرد شرعا كالاستيلاء وان لم يخرج عن الملك هذا هو المشهور ورواية اخرى في غير الكتاب وفيه نظر للضرر على المشتري مع تغيره فيه على وجه يمنع من ردة لو قلنا به قد يطعن به مع الجهل بالعين او بالخيار او بالضرر من غير ما يجبر على مستند خيار العين اذ لا نص فيه بوجه يمنع من ذلك في البيع فغيره كك والناية بالقيمة ان كان فيها او المثل ان كان مثليا جميعا بين العينين وكذا لو اختلفت العين او استولدت لامة كما ثبت ذلك لو كان المتصرف المشتري والمعتون البائع فانه اذا فسخ فلم يجد العين رجع المثل او القيمة وهذا الاحتمال متوجه لكنه لم اتفق على تأييد به نعم لو عاد الى ملكه بفسخ او اقاله او غيره مما او موت الولد جازله لفسخ ان لم يناف الفورية وانه لم ان التمس بفسخ بغير العين اما ان يكون في المبيع المغيث فيه او في مثله او فيها ثم ان يخرج عن الملك او يمنع من الرد كالاستيلاء او يرد على المنفعة خاصة كالاجارة او يوجب تغير العين بالزيادة العينية كغرس الارض او احكامية كقماره الثوب او المشوكة كصبغة او نقصان بعيب وكخوة او بائناهما بمثلها با يوجب المشرقة بالمساوي او الوجود او الالادي او بغيرها او بهما وجه ان ضمنهما كالتزيت بعد صا بونا او لا يوجب شيئا من ذلك ثم ان يزول المانع من الرد فيحكم بطلان الخيار او بعد او لا يزول المبيعون اما البائع او المشتري او هما فلهذه جملة افت لم تستد ومعهدها بزيادة على وهي ما تم بها البلوى وكلها غير مستوفى في كلامهم وجملة الكلام فيه ان المبيعون ان كان موبعا لم يسقط خياره بتصرف المشتري مطلقا فان فسخ ووجد العين باقية على ملكه لم يتغير تغيره بوج زيادة القيمة ولا يمنع من رد اخذها وان وجد ما يتغيره بصبغة محضه كالطحن الغصن فلهذا في بعض عمله

ولو زادت قيمة العين بها شارك في الزيادة بنسبة القيمة وان كان مسقطا عنه وجهه وعينه اخرى
كالصبيغ صار شراكتها بنسبة كما مر واولى مساو لو كانت الزيادة عن محضته كالغرس اذ لم يمسح
وتجيز بين قلع الغرس بالارض والبقاء بالاجرة لانه وضع كحق ولو رضى ببقائه بها واختار
المشتري قلعها لانه لا ارش له وعليه تسوية الخفرح ولو كان زرعها وجب القاءه الى اوان
بلوغه بالاجرة وان وجد ما ناقضه اخذ ما كان له ان شاء وان وجد ما مخرجه بغيره كان
كان مساوي او اردي صار شراكتها ان شاء وان كان باجود ففي سقوط خياره او كونه شراكتها
بنسبة القيمة او الرجوع الى الصلح اوجه ولو رضى بغيره بنسبة كحسب لا يميز فكل معدومة وان وجد
مستقلة عن ملكه بعقد لازم كالبيع والعقود رجوع الى المشتري والقيمة وكذا الوعد ما على ملكه عدم
امكان ردها كما مستولدة ثم ان استمر المانع استمر السقوط وان زال قبل الحكم بالعوض بان
رجعت الى ملكه او مات الولد اخذ العين مع احتمال العدم لبطال حقه بالرجوع فلا يعود ولو كان
العود بعد الحكم بالعوض ففي رجوعه الى العين وجهان من بطلان حقه من العين وكون العوض له بطلان
وقد زالت ولو كان الناقل ما يملك ابطاله بخيار الرضم بالفسخ فان امتنع فسخه بحكمه فان تعذر
فسخه المجلون وان وجد له منقول المانع جاز له الفسخ ونقطة انقضاء المدة وبصير ملكه حقه
وليس له فسخ الاجارة ولو كان التقدير ان كان المطلق فله الفسخ بذا كله اذ لم يكن يفسخ
في التمتع فامنع من رده والا سقط خياره كالو تصرف المشتري في العين والاحتمال السابق ان يفسخ
فيها فان قلنا به دفع مثله او قيمته وان كان المجلون هو المشتري لم يسقط خياره بتصرف البائع في
الشئ مطلقا فيرجع الى عين الثمن او مثله او قيمته واما تصرفه فيما عين فيه فان لم يكن ناقلا عن الملك على
وجه لازم ولا مانع من الرجوع لا منقضا للعين فله رد ما وفي الناقل والمانع ما تقدم ملكه كان قد زاد ما

والا فليس فيه بيع ولم يترك خياره سقط
لانه لا يفسخ الرجوع من غير المشتري لان المشتري
اذا ساد له او اراد ان يفسخ الرجوع الى المشتري
وقد نصت كذا في مساوي او اردي كذا

كالبيع

انما هو خيار الرجوع

فان لم يجز ان ينقصها او يخرجها او اجزأها فوجبان وظاهر كلامهم انه غير مانع لكان ان ينقص من قبل
ردا مع الارشاد ان كان من قبل الله تعالى لفظا لك كالتفت ولو كانت الارض مغروسة فقلوبه
من غير ارشاد ان لم يرض البائع بالاجرة وفي حلقه بالارضي الارشاد وبالحجوان بديل له بسببه
فقد انقصه والانا شكك خيار الغيب هو كلما زاد من الحاسة اذ لم يدر من غلة الثمر
الذي يعتبر فيه ذلك ذاتا وصفة او نقص عنها عينا كان الزيد والنقص كالاصبع زائدة
على الخمس وانقصه منها او صفه كالتحج ولو يوما بار شيرة فيجده مجموعا او يحسم قبل انقص ان
برئ اليوم فان وجد ذلك في البيع سواء انقص قيمته او زادها فضلا عن المساواة فلم يشرى الخيار
مع الجهل بالعيوب الشراء بين الرد والارشاد وهو جزء من الثمن نسبة القيمة لثمنه التقاو
بين القيمتين فيؤخذ ذلك من الثمن بان يقوم البيع صحيحا ومعيبا ويؤخذ من الثمن مثل تلك النسبة لثمنه
بابين المعيب والصحيح لانه قد يحيط بالثمن او يزيد قليلا فيؤخذ من الثمن في المعيب كما اذا اشتراه
بثمانين وقوم معيبا بها وصحها بائة او ازيد وعلى اعتبار النسبة يرجع في المثال ثمانية وعشرين وعلى هذا
القياس ولو تعددت القيم اما لاختلاف المقومين او لاختلاف قيمة افراد ذلك النوع
المساوية للبيع فان ذلك قد يتفق في ادراك اكثر ومنهم المقصود في سبب غيره من ذلك باختلاف
المقومين اخذت قيمة واحدة متساوية النسبة الى الجميع اي منتهى نسبة الثمن الى ثمنه
في القيمتين يؤخذ نصفها او الثلث ثلثها او الخمس خميسها وهكذا او ضابطه اخذ قيمة
من المجموع نسبتها الى نسبة الواحد الى عدد ذلك القيم وذلك لانها الرجح وطريقا ان يجمع اقيم
على حدة والمعيبة لك ونسب احدها الى الاخرى فيؤخذ بذلك النسبة والافرق بين اختلاف المقومين
في قيمة صحيحا ومعيبا وفي احدهما وقيد بنسب معيب كل قيمة الى صحيحها وجمع قد لا نسبة يؤخذ من المجموع

في العينة من قبل المبيع
وعينه قبل العينة بعد
الاشارة

في العينة من قبل المبيع
وعينه قبل العينة بعد
الاشارة

في هذا الموضع من الكتاب
 الذي هو في بيان
 ما في هذا الموضع من الكتاب
 الذي هو في بيان

اثنا

نسبتا وهذا الظاهر منسوب الى المصنف وعبارته مناد في الدروس لا تدل عليه في الاكثر تحيد الظاهر
 وقد كلفنا في سيره كما لو كانت احدى البينتين ان خمسة اثني عشر صحيحا وعشرة معيبا والاشري ثمانية
 صحيحا وخمسة معيبا فالتفاوت بين القيمتين الصحيحتين مجموع المعيبتين الربع فربع ربع المجموع هو ثلثا
 من اثني عشر لو كان كذلك على الثاني يؤخذ تفاوت بين القيمتين على قول الاول هو اربعون على
 قول الثاني ثمانية اثنان ومجموع ذلك هو احدى عشر ثلثا ونصفه يؤخذ نصفها ثلثا وربع فظهر التفاوت
 ولو كانت التفاوتات احدى مائة لا وفي الثاني ثمانية عشر صحيحا وثمانية معيبا والثالث ثمانية صحيحا وستة
 معيبا فالصحيحون والمعيبة اربعة وعشرون والتفاوت ستة هي احدى اربعين على الثاني في مجموع سدس المجموع
 وخمسة وربعه يؤخذ ثلث المجموع وهو يزيد عن الاول ثلثا خمس وهو لو انقضت على الصحيح كاثني عشر
 المعيبة فالتفاوت احدى مائة عشرة والاخر ثلثه فظهر ان نصف المعيبين في نسبة النصف الى الصحيحين
 او مجموع المعيبين مع تصغير الصحيح واخذ ثلث نسبة المجموع اليه وهو الثلث على الثاني يؤخذ سدس الاول
 السدس من الثاني هو الثلث ونصفه وهو ثلث ايمه ولو انكس بان اتفقا على نسبة معيبا
 احدى مائة ثمانية صحيحا واخرى عشرة فان ثلث مجموعها واخذت التفاوت وهو ثلث او اخذت نصف
 الصحيحين نسبة الى المعيبة وهو الثلث ايضا وعلى الثاني يكون التفاوت ربعا وخمسين ونفسه
 وهو ثلثين وخمسين تقصير على الثلث منه خمس وعلى هذا القياس في ضبط الرد بالتصنيف في المبيع
 سواء كان قبل علمه بالعييب ام بعده وسواء كان التصنيف فاعلا للعلم ام لا فغير المعيبين ام لا
 عاد اليه بعد خروجه عن ملكه ام لا وما تقدم في تعريف الحيوان آتيت بمثل اربعة عشر صحيحا
 لالتقبض مضمون على المشتري سواء كان مدونه من جهة ام لا واحترزا بالمضمون عليه عما لو كان
 حيوانا وحده في العيب في الثانية من غير جهة المشتري فان حرج لا يمنع من الرد ولا الارش لانه مضمون على

في هذا الموضع من الكتاب
 الذي هو في بيان
 ما في هذا الموضع من الكتاب
 الذي هو في بيان

في هذا الموضع من الكتاب
 الذي هو في بيان
 ما في هذا الموضع من الكتاب
 الذي هو في بيان

بأن العقد البائع مع المشتري

البائع ولو رضى البائع بوجه مجبور بالارش او غير مجبور جاز في ملكية المشتري حقيقة تعدد المظهر
عيب واحد او اشتري في اثنان حقيقة فاشترى احداهما من الرادفان الاخر منع من قبل الارش
وان سقطت الاخر سواء اتحدت العين ام تعددت اقتسامها ام لا والى المانع من الفرق الوارث
واحد لان التعدد من طاري على العقد سواء في ذلك خيار العيب وغيره وكذا الحكم لو اشتري شيئين
فقط اظهر في احدهما عيب فليس له رده بل ردها او اسكها وارش المبيع وكذا السقطه
دون الارش اذا اشتري من يفتق عليه لاعتاقه بنفس الملك ويمكن رده الى التفرق وكذا
سقطه الرد باسقاط مع اتياره الارش او لامعه وحيت يسقط الرد بقي الارش ويسقط
اي الرد والارش معا بالعلم به اي بالعيب قبل العقد فان قدوة عليه عالما به رضا المبيع
بالبضاعة بعدة غير مفيد بالارش او لم يمسقطا اختياره وبالبراءة اي براءة البائع من
العيوب ولو اجمالا كقوله ثبت عن عمل العيوب على اصح القوانين والافرق بين علم البائع و
بالعيوب وجهها وتفرق ولا بين الحيوان وغيره ولا بين العيوب الباطنية وغيره ولا بين الموقوف
حالة العقد والمتجدد بحيث تكون مضمونة على البائع لان اختيارها ثابت باصل العقد وان كان السبب
ح غير مضمون وكلا باق عند البائع وعدم الحيف من ثبوتها يحض حسب نزع عيب
ويظهر العيب الاكتفاء بوقوع الايق مرة قبل العقد وصرح بعضهم والاقوى اعتبار اعياده وان لم يثبت
برتين ولا بشرط اباؤه عند المشتري بل متى تحقق ذلك عند البائع جاز الرد ولو تجدد عند المشتري
في الثلثة غير معروف فهو كما وقع عند البائع ولا يغير في ثبوت عيب الحيف معنى ستة اشهر كما ذكره جماعة
بل يثبت بعضه متى تحقق فيها اسنادها في تلك البلاد وكذا الثقل بضم الثلثة وهو ما استقرت المايه
من كدرة في الزيت وشبهه غير المعتاد اما المعتاد منه فليس يثبت ردها بل يثبت الزيت وشبهه

اكتم في سائر الوجوه انما تحت الاوصاف في الله من ان ليس فيك البعد للبدن في ثبت القصة
 ان لم يعرف في الجاهل المقيم في حياته بعد اختيارها لثلاثة ايام فان انقضت في احدى ايام
 عادة او زادت الايام فثبتت مصراة وان خلت في الثلاثة فكان بعضها ناقصة على الاولى
 نقصا ما خرجا عن العادة وان زاد بعد في الثلاثة ثبت اختياره بعد ايام ثلثة بالفضل على الفور وثبت
 بالقرار او السنة جاز الفسخ من حين الشك مدة الثلاثة بالثبوت في غير الاختيار بشرط ان يكون
 ثلثون يوما او زادت منه على الله تعالى فلا قوى ردالة في السنة بالبيع باسبب حتى زال ويرد
 معها ان اختار رد ما للابن الذي عليه ما حتى المتجدد منه بعد العقد او مثله لو تلف
 ان ارد الموهوب فقط به لانه جزء من المبيع واما المتجدد فلا مطلق النفس بالرد التام لانه يشكل بانه
 ما المبيع الذي هو ملكه والعقد انما يفسخ بحسبه والا قوى عدم رده واستشكل في من ولو لم يملكه الابن
 لكن تغير في ذاته او صفته بان عمل جتنا او مخيفا ونحوهما في رده بالارشاد النفس او مجتبا او اقل
 الى بدله او جهة اجماع الاول واعلم ان الكلام من قوله بعد اختيار ما ثلثة ثبوت اختياره مستند الى الاختيار
 بعد الثلاثة كما ذكرناه سابقا وهذا يظهر الفرق بين مدة التقصير في اختيار الحيوان فان الخيار في ثلثة
 احيوان فيها وفي ثلثة التقصير بعد ما ولو ثبتت التقصير بعد المبيع بالقرار او السنة فاختيار ثلثة
 ولا فورية فيه على الاقوى وهو اختياره في من وثبت في الفرق بل باقيل ما يتبعه فائدة خيار التقصير
 ح لجواز الفسخ في الثلاثة بدونها ويندفع بجواز تعدد الاسباب وتظهر الفائدة فيها لو سقط احدها او بظهر
 من الدروس عقيد خيار التقصير في الثلاثة مطلقا ونقل عن الشيخ انه يمكن خيار الحيوان وشكل
 باطابق توقفه على الاختيار لثلاثة فلا يجامعها حيث لا يثبت بدونه وانكلم كونه تجزئ في آخر خبر منها
 يوجب المجاز في الثلاثة خيار لا اشتراط حيث لا يسلم الشرط لثلاثة بغيره باسبب وشرا

بالارادة في الثلاثة
 في ١٩٩٩
 في ١٩٩٩

ويصح اشتراط البيع في العقد اذا لم يوثق الى جهة واحدة في احد العوضين او يمنع من الكفاية
والسنة وحفل في كل شرط بعد قيد البيع تكلف كما لو شرط تأخير البيع في يد البائع
او الباش في يد المشتري ما شاء كل واحد منهما بذات ما يؤدي الى جهة في احد جانبا ان
له قسط من الثمن فانه ان مجهول لا يحمل الثمن وكذا القول في جانب المعوض او عدم وطى لانه شرط
وطى البائع اياها بعد البيع مرة او ازيدا ومطلقا بذا امثلة ما يمنع منه الكتاب والسنة وكذا بطل
الشرط باشتراط غير المقدور والمشتري وطى عليه كما بشرط حمل الدابة فيما بعد اول الزرع
يبطل السبيل سواء شرط عليه ان يبلغ ذلك بفعله ام بفعل الله لا بشرط ان يكون في عدم المقدورية
ولو شرط بقيمة الزرع في الارض اذا بيع احدهما دون الاخر الى او ان السبيل جارلا
ذلك مقدور له ولا يعتبر تعيين مدة البقاء بل يكفي المتعارف من البلوغ لانه من قبيل ولو شرط غير
السابع بطل الشرط وابطل العقد في اصح القولين لا قناع بقاءه بونه لانه غير مقصود بالافراد
والمقصود لم يستكم لان الشرط قسطا من الثمن فاذا بطل تحمل الثمن وقبل بطل الشرط خاصة لان
المتنع شرعا دون البيع ولعلق التراضي بكل منهما ويضعف بعدم مقصوده منفردا وهو شرط العتق
ولو شرط عتق المملوك الذي باعه منه حاز لانه شرط سابع بل راجح سواء شرط عتقه على
ام اطلق ولو شرط عليه فمضى تحت قولان اجمودهما المنع اذ لا يعلق الا في ملك فان اعقده
فذاك ولا تخير البائع بين فسخ البيع وامتناعه فان فسخ استرد وان نقل قبله
عن ملك المشتري وكذا تأخير لومات قبل العتق فان فسخ رجع بقيمة يوم التلف لانه قول الناس
الى القيمة وكذا لو اشترى قهرا وكذا كل شرط لم يملك المشتري فانه يفيد تخيرة بين فسخ العتق
المشروط فيه وامتناعه ولا يجب على المشتري فعله لامتناع العتق وانما نافذته جعل

بل في صفة على ذلك الوجه خيار بقدر التسليم فلو اشترى شيئا ظنا امكان تسليمه
بان كان ظاهرا بغير اذنه او عبدا مطلقا او اذنه مرسله ثم عجز بعد بان ابقى وشردت
ولم يعيد الظاهر ونحو ذلك تخير المشتري لان المبيع قبل القبض مضمون على البائع ولما لم يزل
ذلك منزلة التام لا مكان الانتفاع به على بعض الوجوه تخير بالتخيير فان اختار التزام البيع
فعل له الرجوع بشئ يحكم لان نوات القبض نقص حدث على المبيع قبل القبض فيكون مضمونا على
البائع ويضعف بان لا يشترط في مقابلة مطلق النقص لاصالة البرادة وعلى مقتضى العقد في
مقابلة العيب المتحقق بنقص الخلقه او زيادتها كما ذكره هو هنا منفي خيار تبعض الصفقة
كما لو اشترى سلعتين فتسحق احداهما فانه يتخير بين التزام الاخرى بقسطها من الثمن
والفسخ فيها والفرق في الصفقة المتبعضه بين كونها متاعا واحدا فغير متعلق بعضها ببعض
كما مثل هنا لان اصل الصفقة البيع الواحد سمي البيع بذلك لانهم كانوا يتصاقون بايديهم اذا
تباعوا بجلونه دالة على الرضا به ومنه قول النبي صلى الله عليه واله في ما اشترى الشاة بامر الله
في صفقة بملك وان خضع تبعض الصفقة هنا بالسلعتين لادخاله الوحدة في خيار شركة وحول
موضوع تبعض الصفقة اعلم كما هو كان اجمود وان اجمع في السلعة الواحدة خيار ان بالشركة
وتبعض الصفقة فقد يجمع انواع الخيار اجمع في بيع واحد لعدم الثاني في خيار التقليل
اذا وجد غير المتعاضد فانه يتخير بين اخذه مقدما على غيرها وبين الضرب بثمن معلوم وسواء
تفصيله في كتاب الدين ومثله غير الميسر مع ذوات الشركة بالدين وقيل مطلقا وكان المثل حله
تساخر حيث يخري الاقتصار هنا لاقسام الخيار بما لم يذكره غيره الفصل العاشر
في الاحكام وهي خمسة الاول النقد والثانية البيع حال والموتل سمي الاول نقدا

مع

هذا هو الوجه الثاني في صحة البيع
باعتبار كون الشيء منقودا ولو بالقوة والى في ما يجوز من الشيء وهو غير الشيء يقول الناس شي

هذا هو الوجه الثالث في صحة البيع
باعتبار كون الشيء منقودا ولو بالقوة والى في ما يجوز من الشيء وهو غير الشيء يقول الناس شي

باعتبار كون الشيء منقودا ولو بالقوة والى في ما يجوز من الشيء وهو غير الشيء يقول الناس شي
النساء اذا اخرجته والنسبة اسم وضع موضع المصدر واعلم ان البيع بالنسبة الى تعجيل الثمن
وتأخيرهما وتفرق اربعة اقسام فالاول العقد والثاني بيع الكاكي بالكاكي بالبر اسم فاعل
مفعول من المراقبة لمراقبة كل واحد من الغرمين صاحب لاجل دنيه ومع حلول الثمن وتجيل الثمن
هو النسبة وبالعكس اسلفه كلها صحيحة عند الثاني فقد ورد النهي عنه والعقد لا يجمع على نسأ
واطلاق البيع يقتضي كون الثمنا وان شرط تعجيله في من العقد أكد له وجوبه
الشرطان وقت التعجيل بان شرط تعجيله في هذا اليوم مثلا تخيير البائع لو لم يحصل الثمن
في الوقت المعين ولو لم يعين له زمان لم يفيد سوى التأكيد في المشهور والوقيل بثبوته مع الاطلاق
ايضا لو اخل به غنما او قمره كان حسنا لا خذلا بل بشرط وان شرط الناجيل اعتبر ضبط الاجل
فلا ينافي اي لا يعلق بما يحتمل الزيادة والنقصان لمقدم الحاج وادراك العقد ولا
بالمشرك بين امرين او امور حيث لا يختص لاحد منهما كغيره من منى فانه مشترك بين امرين
ومشترى بيع المشترك بين شهرين فيبطل العقد بذلك ومثله ان اجل الى يوم معين من كل اسبوع
كالخمس وقيل ببيع ومحل على الاول في الجميع لتعليقه الاجل على اسم معين وهو يتحقق بالاول
لكنه يعتبر علمه بذلك قبل العقد لئلا يتوجه قصد هما الى اجل مضبوط فلا يكفي ثبوت ذلك شرعا مع جهلها
او احدهما ومع القصد لا اشكال في الصحة وان علم كمن لا اطلاق محمولا عليه وتجهيل الاكتفاء
في الصحة بعقضية الشرع في ذلك قصد اه ام لا نظر الى كون الاجل الذي عتياه مضبوطا في نفسه
شرعا واطلاق اللفظ منزل على الحقيقة الشرعية ولو جعل الحال ثمنا والمؤجل ازيد منه
او نارت بين اجلين في الثمن بان قال بعبتك حالا بائنه ومؤجلا الى شهرين او مؤجلا

الى شهر ياتيه والى شهرين يمين وبطل لجهالة انتم بترده بين الامرين وفي المسئلة قول
 ضعيف بلزوم اقل الثمنين الى بعد الاجلين استناد الى رواية ضعيفة ولما جمل البعض
 المعين من الثمن اطلق الباقي وجعله حالا صحح للالتصاط ومثله لو باعه سلعتين في عقد ثمن
 احدهما نقد والاخر راسية وكذا الوجه في او بعضه نحو ما معلومة ولو اشتراه البايع في فائه
 كون بيعه الاول شيه صح البيع الثاني قبل الاجل وبعده بمجنس الثمن وغير زيادة
 عن الثمن الاول ونقصان عنه لا تنفع المانع في ذلك كالمع عموم الادلة على جوازه وقيل لا يجوز بيعه
 بعد حلوله بزيادة عن ثمنه الاول ونقصان عنه مع اتفاقهما في الجنس استناد الى رواية قاصرة
 السرد الدلالة الا ان يشترط في بيعه الاول في ذلك اي بيعه البايع فيبطل البيع الاول
 سواء كان حالا ام مؤقلا وسواء بشرط بيعه البايع بعد الاجل ام قبله على المشهور ومستنده غير
 واضح فقد غفل بستره انه لو رلان ببيعة له يتوقف على ملكيته له المتوقفة على بيعه وفيه ان المتوقف
 على حصول الشرط هو لزوم البيع لا انتقاله الى الملك كغيره واشترط نقله الى ملك البايع من المشي
 مستلزم لانقاله اليه غايته ان يملك البايع موقوف على ملك المشتري واما ان يملك المشتري فهو
 على ملك البايع فلا دلالة له في الشرط وخصه ببيعة للغير مع صحة اجماعا وادخل الملك
 المشتري بالوجه الشرط ببيعة البايع بعد الاجل لغفل ملك المشتري فيه وغفل بعدم حصول العقد
 الى نقله عن البايع ويضعف بان الغرض حصول العقد الى ملك المشتري واما ترتيب عليه فله ثانيا
 بل شرط النقل ثانيا يستلزم العقد الى النقل الاول لتوقفه عليه ولاتفاقم على انها لو لم يشترط
 ذلك في العقد صح وان كان من قصد هماردة مع ان العقد يتبع قصد المصالح ما ذكرناه من ان
 قصد رده بعد ملك المشتري لغير مناف لقصد البيع بوجه واما المانع عدم العقد في النقل الملك

الى المشتري ان لا يترتب عليه حكم الملك ويجب قبض الثمن لو دفعه الى البائع
مع حلول مطلق وفي الاجل بعده لا قبله لانه غير مستحق وجاز تعلق غرض البائع بتأخير
القبض الى الاجل فان الاغراض لا ينضبط فلما امتنع البائع من قبضه حيث يجب قبضه الحاكم
ان وجد فان تعذر قبض الحاكم ولو بالمشقة الباقية في الوصول اليها وانما غرضه ليقبض
امانة في يد المشتري لا يضمنه لو تلف بغير تقريط وكذا كل من امتنع من قبض حقه
ومقتضى البينة ببقية بيده مميزة لوجه الامانة وينبغي مع ذلك ان لا يجوز التفرقة فيه وان يكون
نمونه للبائع تحقيقا لقيته له وربا قديما بقائه على المشتري وان كان تمتعه بالبائع وفي سائر
المشتري التفرقة في فقر في ماله ولا يجوز في زيادة الثمن ونقصانه على البائع والمشتري اذا
عرف المشتري القيمة وكذا اذا لم يعرف لجواز بيع العيب اجماعا وكذا ان اراد فخر الكسر على وجه
لا يترتب عليه خيار يجوز مع المتاع بدون قيمته واضعافه لانه ان يؤدى الى السقم البائع
او المشتري فيطلب البيع ويرفع اسفه متعلق غرض صحيح بالزيادة والنقصان اما لطلبها او لطلب
غرض اخر فبالبطلان كالصبي بين حال ونحوه ولا يجوز تأجيل النجاء بزيادة فيه ولا بد من
ان يشترط الاجل في عقد لازم فيلزم الوفاء به ويجوز تعجيله بنقصان منه ببراء او صلح ويجب
على المشتري اذا باع ما اشتراه مؤجلا ذكر الاجل في غير المساومة فيتعذر المشتري بدونه
اي بدون ذكره بين الفسخ والرضا به مالا للتدليس وروى ان المشتري من الاجل مثله ان المشتري
في القبض اطلاق العقد بغير شرط تأخير احد العوضين او تأخيرهما اذا كانا عيني
او احدهما ليقضي قبض العوضين شيئا بغيره مع عدم تمامه المقدم سو كان
التمتع عينا او دينيا وانما لم يكن احدهما اولى بالقديم لتساوي الحقين في وجوب البيع لهما

ان المشتري

ان المشتري اذا اشتراه مؤجلا
وكان له خيار فله ان يفسخ
او يثبت له البيع

فان تتركها ليس اذ ابتدأ المديون فانه قبوله

الطبيب محمد الفاضل

الى ملكه وقيل تجر البايع على الاقباض والالان الثمن تابع للبيع وضيق بهتوا العقد في انفا
الملك لكل منهما فان استغنا جبرهما احكام معامكة كما يجبر الممتنع من قبض باله ويجوز ان
تاخير اقباض البايع مدة معينة كما يجوز اشتراط تأخير الثمن في الانتقال به منقصة معينة
لا شرط سابق فيه فخلت العموم والقبض في المنقول كالحوان والاشقة والملك للمورد
والمفرد ونقله وفي غير التحلية بينه وبينه بعد رفع اليد عنه وان كان القبض مختلفا كذلك
لان الشارع لم يحده فصح فيه الى العرف هو الال عما ذكر وفي المسئلة اقوال في ايجادها فيها
ما اختاره في س من انه في غير المنقول التحلية وفي الحيوان نقله وفي المعبر كيد او وزنه او عدده او نقله
وفي الثوب رصه في اليد واستند في اعتبار الكيل الى الوزن في ان يبرها الى صحيحة عوية بن ربه
عن الصادق ع وفي دلالتها على نفوذ الحق المعداد بهما قيس الفرق بين الحيوان وغيره
ضعيف ومنها الاكتفاء بالتحلية مطلقا ونفي عنه الباس في اندروس لنسبة الى نقل الضمان
لازوال التحريم والكراهية عن البايع قبل القبض والعرف ياباه والاخبار تدفعه حيث كتفي
بالتحلية فالمراد بهما رفع المانع للمشتري من القبض بالاذن فيه ورفع يده ويده غيره عنه ان كان
ولا شرط مضى زمان يمكن وصول المشتري اليه الا ان يكون في غير يده بحيث يدل العرف
على عدم القبض بذلك وان كان اشتغاله بملك البايع غير مانع منه وان وجب البايع لتفريغ
وكوهان شتره كما في توقفه على اذن الشريك قولان ايجادهما لعدم استلزام التصرف في
مال الشريك نعم كونه منقول لا توقف على اذنه لا فقا وقبضه الى التصرف بالنقد فان امتنع من الال
نصب احكام من يوقضه مع بعضه مانه وبعضه لاجل البيع وقيل كغيره تحلية وان لم يكتف
بها قبله وبسائر القبض كغيره فيقتل الضمان الى المشتري اذا لم يكن له خيار فحق

أو مشتركة بينه وبين اجنبي فلو كان اجنبياً لم يملكه بعد القبض منه منه يبيع وأدرك أن النكاح
 شرط بالقبض فلو تلف قبله من البايع مطلقاً مع أن النكاح المنقضي المتجدد قبل العقد
 للمشتري ولا بعد في ذلك التلف فيلزم البيع من أصله بل يبيعه من حيث هو الفسخ بخيار
 هذا إذا كان نكاحاً للثمن أما لو كان من جنسي أو من البايع نفسه المشتري بغير الرجوع بغير التلف
 من الثمن ومن مطالبته بالتلف بالمثل أو القيمة لو كان التلف من المشتري فهو بمنزلة القبض وإن
 تلف بعضه أو تعيب من قبل الله أو قبل البايع تخير المشتري في الأمانة مع كونه
 والفسخ وإن كان العيب من قبل اجنبي فالارش عليه المشتري أن التزم للبائع الفسخ ولو غصب
 من يد البايع قبل قبضه وأسرع عودته بحيث لم يفت من منافعه ما يعتد به عرفاً أو أمكن البائع
 نزعه لغيره ذلك فلا خيار للمشتري لعدم وجوبه ولا يمكن تحصيله لسببه تخير المشتري أن
 الفسخ والرجوع على البايع بالثمن إن كان دفعه والالتزام بالبيع وارتقاء حصوله فينتفع به بالتوقف
 على القبض كحق العبد ثم إن تلف في يد الغاصب مما تلف قبل قبضه فيلزم البيع وإن كان في يده
 بالصبر مع احتمال كونه قبضاً وكذا البورضي يكون في يد البايع وأولى بمحقق القبض منها ولا أخيرة على
 البايع في تلك المدة التي كان في يد الغاصب إن كان العيب مضموناً عليه لأن الاجرة بمنزلة
 الثمن المتجدد وهو غير مضمون وقيل بضمها لأنها بمنزلة النقص الداخل قبل القبض وكذا الثمن المتصل
 والاقوى اختصاص الغاصب بها إلا أن يكون المنع منه فيكون غاصباً إذا كان المنع بغير حق فلو
 حبسه لثقة بضا أو ليقبض الثمن حيث شرطه لم يقبضه فذا الاجرة عليه لا ذل في ماسكه شرعاً حيث
 يكون المنع سائفاً لنفقة على المشتري لأنه ملكه فان امتنع عن الاتفاق رفع البايع حكمه
 ليخبر عليه فان تعذر اتفاق بنية الرجوع ورجع كطأ به وليكن البيع عذاقاً منه مفرقاً

امتنع البايع وغيره من العالم في البيع ولو كان مشغولاً بزرع لم يبلغ وجب الصبر الى ان يختار
 البايع ولو كان في حال الخروج الى ابيهدم وحاربته على البايع واستمرغ واركان حيا الى القبض
 لا يتوقف عليه في المشتري سيما مشغولاً في القبض ويحب التفرغ بعده ويكره بيع المكمل في
 الموزون قبل قبضه للمشتري المحول على الكرامة جميعاً وقيل يحرم ان كان طعاماً وهو الذي
 بل يحرم بيع المكمل والموزون لاعتبار الخبر الدال على النهي وعدم مقاومة المعارض لهما
 يوجب حلفاً على من يظن به وقد روي في لو ادعى المشتري نقصان البيع بعد قبضه حلف
 ان لم يكن خضراً لا اعتبار لاصالة عدم وصول حقه اليه ولا يكسر كك بان خضراً لا اعتبار
 احلف البايع على بالظاهر من صاحب الحق اذا خضر اعتبره كمن عاين نفسه ويعتبر مقدار حقه ويحلف
 ويكفي موافقة اصل النظم باعتبار اخر وهو ان المشتري لما قبض حقه كان في قوة المعارف بوصول
 حقه اليه كلاً فاذا ادعى بعد ذلك نقصانه كان مدعيه لما يخالف الاصل ولا يلزم مثله في الصورة
 الاولى لانه اذا لم يخضر لا يكون معتقداً بصواب حقه لعدم اطلاعه عليه حتى لو فرض اعترافه به في
 الظاهر بخلاف الحاضر ولو حوّل المشتري الدعوى حيث لا يقبل قوله في النقصان الى ايهدم
 اقباض الجميع من غير فرض لخضورنا اعتباراً بعدمه او موافقة حلف لاصالة عدم وصول حقه اليه
 ما لم يكن سبق بالدعوى الاولى فلا تسمع الثانية لتناقض كلاميه وهذه من احوال الترتيب
 عليها الحكم الشرعي كدعوى برادة الزمة من حق المدعي لو كان قد دفعه اليه بنير عتيقة فانه لو لم
 بالواقع الزمة الثالث فيما يدخل في البيع عند اطلاق افظه وانما بطرانه يراعى فيه اللغة
 والعرف العام وانما من كذا يراعى الشرع بطريق اولي بل هو مقدم عليها ولعله ادرج في العرف
 لانه عرف عام ثم ان اتفقت الاقدام الشرعية ثم العرف في ثم اللغوي ففي بيع البستان

انما يتم بغيره
 انما يتم بغيره

بلفظة تدخل الأرض والتجر قطعاً والبناء كالجدار وما شئت به من كذا من المثبتة في أصل
 لفظه انما ينبغي الانتقال الى البناء بعد المسكن ونحوه في قوله وجهاً اجمودهما اتباع لهما
 ويدخل فيه الطريق والشراب للعرف والمواضع بل في الكلام تناول شجر السنبلة مدلولاً لغيره واما
 الأرض والعريش والبناء والطريق والشراب فيرجع فيها الى العرف وكذا ما شئت به من كذا
 وغيره وما شئت في تناول اللفظة لا يدخل في داخل في الدار الأرض والبناء اعلالاً
 الا ان يفرد الا على عادة في يدخل الباب الشرقي او الغربية والابواب اربعة في المنشأة
 كاللوح الكاين وجهاً اجمودهما الدخول للمعرفة والتمسك بها لا يوافق كذا فيكون
 تفصلت واطلاق العبارة تينا ولها وفي الدروس قيدة بالتمسك فخرج والاغلاق المنصوبة
 دون المنفصلة كالأقفال والاختاب للتمسك كالمخدة لوضع الماسة وغيره دون المنفصلة
 وان انتفع بها في الدار لانها كالات الموضوعة بها والسلم المثبت في البناء لا يخرج عن
 الدرجة بخلاف غير المثبت لانه كالات وكذا الرق في حكمها نحو الى المثبتة في الأرض والمحيط
 والمفتاح واكن منقولاً لانه بمنزلة الحجر من الاغلاق المحكوم بدخولها والمراد غير مفتاح
 لانه تابع لغلقة والتمسك بالتمسك لعدم دخوله لم يدخل في الحوض والبئر والتمسك المعروف
 بها وانما واددون الرمي وان كانت مثبتة لانها لا تعد منها وابوابها لسهولة الارتفاق
 بها ولا يدخل الشجر كفاين بها الا مع الشدة او يقول بما أغلق عليه بابها او
 مادام عليه حائطها او شدة اقراين بدخوله كالمساومة عليه وبذلك لا يصلح الا بها
 ونحو ذلك ويدخل في التخل الطلع اذا لم يؤخر بتشقيق طلع الاناث وذر طلع الذكور
 فيه ليحيى ثمرة صلح ولوا بذا الثمرة للبايع واوا بذا البعض ولكل حكمه الاقوى والحكم محقق

الى حين لا يوجد ايراد منها بالبيع من اتي عليه اولاً فان حلف الاول وكل الثاني في
قضية بالكلية ثبت ما عليه القاضى والاعراف بيننا ثانياً على ثبات ما يدعى ثم اذا حلف البائع
على ثبوت ما يدعى المشتري بقي على ثبوت ما كان المؤيد به والا انما يتم من المشتري واداء حلف
المشتري على ثبوت ما يدعى البائع كمال التوثيق به لم يكن للبائع من التوبة بل لا بد من ان كان في
البائع لم يكن له التوبة في نفسه لا غير كونه شريكاً في التوبة في ذمته فان كان قد قسّم التوبة
على المشتري والى نفسه التوبة في نفسه مساوياً لم يكن قبض الثمن اخذ التوثيق بما مضى فان رأت
قيمة عنه فهو بال لا يدعى احد في بعض نسخ الاصل فقال الشيخ رحمه والقاضى يحلف البائع
كالاختلاف في الثمن وتثبت عليه في بعض النسخ المقررة على المقصود وحيث تجب التوبة بال
العقد فثبتت في حق من التالف لا من اصله فيها، نعم المنفصل المتخالف بين العقد والتالف
للبائع واما المبيع فيشكل حيث لم يتعين في وقت البيع في مسألة الاختلاف في قدر الثمن فثبتت
المبيع واخذها في شرطه مفسد يقدم مدعى الصحة لانها الاصل في تصرفات المسلم
ولو اختلف الورثة نزل كل وارث منزلة مورثه فتختلف في البيع لو كان الاختلاف
في قدر المبيع والاجل من اصله وقدر الثمن مع قيام العين وورثته لمشتري مع ثبوتها وقيل بغير قول
ورثته لمشتري في قدر الثمن مطلقاً لانه الاصل في انا خرج عنه مورثهم بالنقص فيقتصر على مورثه في
الاصل ولا وجه غير ان قيام الوارث مقام المورث مطلقاً اجمولاً لانه بمنزلة الوارثين بالحق
ثبت بين الورثة مطلقاً الا ان اطلاق الكيل والوزن والقياس ينصرف الى المعنى
في بلد العقد لذلك المبيع ان اجدت ان تعدد فلا غلب استعمل الاوطلاقات فان اختلفت في
ذلك ففي ترجيح ايتها النظر ويكفي في وجوب التعيين كاللوم فليجب فان تساوت في الاستعمال
ففي جواز البيع بالقياس الى ما مضى في البيع بالقياس

في الجزاء ما من وجهين لا يمكن التمسك به وانه لا غرض ولو لم يكن بل
البيع لا ذكر في وجهين لا يمكن التمسك به وانه لا غرض ولو لم يكن بل
التمسك على المشتري واجرة الدال على الامر لوامره ان بقا كان مراد كل منهما كما
مع لولا انه يتولى الطرفين لا يجازي القبول فعملها ما اجرة واحدة بالتصنيف هو اقرب
ام لا اجرة لو منع من تولى الطرفين من اواحدة متبع اخذ اخرين كذا لا يجزى كل واحد من
انه لا يجمع بينهما الواحد عليه لانه قد جزم من يرى جواز بل المراد انه لا يجمع بينهما واحد
امر البائع بالبيع والمشتري بالقبول اجرة واحدة عليها ادعى احداهما كما في نسخة
الدال ان يكتف بغيره من المصلحة لا يتفرق والمراعاة في البيع البعدي مما لا يفسد في البيع
على عدمه لو ادعى عليه التفرق لانه بين فيقبل قوله في عدمه فان ثبت التفرق في البيع
حلف على مقدار القيمة لو خالف البائع فادعى انها اكثر مما اعترف به او انما لم يقره الزاد
ولا ينافي التفرق لانه وانما وجب ان لا يقبل قول الغاصب على اصح التواضع لانه قاله
فمنع لا يبيع عندنا منه او وقت لم ينفذ في حق الاقارب في حق الاقارب والشفيع
الشريك اذ لا شفيع بين سبب الاقارب وحيث كانت فحقا لا سيما فلا تثبت بها شفيع
للمشرك لا اختصاص بالبيع ونسبة بقوله في حق المتعاقبين من غير ان ينفذ في حق الاقارب حيث جعلها
في حقها وبقوله والشفيع على خلاف اخرين حيث جعلوا بيعا في حقها ونسبة تثبت بها
الشفيع ولا تسقط اجرة المال على البيع بها لانه استحقاقا بالبيع السابق فلا يملكه اخ
اللاحق وكذا اجرة الزان والكيل ان لا يبعد صدور هذه الافعال لاجل سبب الاحتياج
لا يفتقر زيادة في التمسك الذي وقع عليه البيع سابقا لانه لا يفتقر زيادة في التمسك

المرتب على صحة تزويده بل عليه ما استدل به لا يؤدي اليه ولا يوجب استصحاب النفع
لذي عرقض ^{بشرط} ان يفتي بالملك لو شرطه سوا في ذلك الربوي وغيره وزيادته في المنفعة
حتى لو شرطه التصاح عوض الكسرة خلافا لابي الصالح اجماعا وجماعة حيث يجوزوا
بذلك الفرد من النفع استنادا الى روايته لا يدل على مطلوبهم وفيه ما اعطى الراي الذي لا يوجب
الشرط ولا خلاف في بل لا يبره وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم اقترض بغير اذن من اقرضه ان
خير ان يسحب من حنقه قضاها وانما يصح اقراض الكامل على وجهه في كل حال

كمال المتعاقدين معا باضافة المصدر الى النفع والقبض على كماله في النفع
وتتوارى صفة كالحجوب والادمان يثبت في الذمة ملكه ويملكه كالحجوب والادمان

ثبتت قيمته يوم القبض لانه وقت الملك وبراءى بالقبض على النفع والقبض على
المشهور لا بالتصرف قبل لانه فرع الملك فممتنع كونه شرطا في الملك لان ملكه
مطلقا او كغيره لذن المالك وهو هنا حاصل بالقبض على ما يجب ثبت قلنا بملكه بالقبض

فله رد مثله مع وجود غيبه وان كره المقرض لان العين مع تصديره من امواله الحق
يتعلق بغيره فمتخير في جهة القضا ولو قلنا بتوقف الملك على التصرف وجب دفع العين

مع طلب المالك او كغيره بقول بذلك وان يمكنه بالقبض على ان يكون المقرض مقرا بغيره
شانه يجمع كل عوض الى المالك اذا فسخ كالتبعية وليس بخيار ولا يلزم اشتراط الاجل

في ذلك لما لا خلاف لانه عقد جائز فلا يلزم ما يشترط فيه الى ان شرطه بخبره نعم لو شرطه اجاله
في عقد لازم لزم ان يثبت القضا وسواء قدر على ادائه ام لا
الزم وان عجز على الاداء اذ قد روي سوا كما صاحب الدين حاضر ام غايب لان ذلك معقوف

المرتب على صحة تزويده بل عليه ما استدل به لا يؤدي اليه ولا يوجب استصحاب النفع

لذي عرقض بشرط ان يفتي بالملك لو شرطه سوا في ذلك الربوي وغيره وزيادته في المنفعة حتى لو شرطه التصاح عوض الكسرة خلافا لابي الصالح اجماعا وجماعة حيث يجوزوا بذلك الفرد من النفع استنادا الى روايته لا يدل على مطلوبهم وفيه ما اعطى الراي الذي لا يوجب الشرط ولا خلاف في بل لا يبره وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم اقترض بغير اذن من اقرضه ان خير ان يسحب من حنقه قضاها وانما يصح اقراض الكامل على وجهه في كل حال

كمال المتعاقدين معا باضافة المصدر الى النفع والقبض على كماله في النفع وتتوارى صفة كالحجوب والادمان يثبت في الذمة ملكه ويملكه كالحجوب والادمان

مع طلب المالك او كغيره بقول بذلك وان يمكنه بالقبض على ان يكون المقرض مقرا بغيره

شانه يجمع كل عوض الى المالك اذا فسخ كالتبعية وليس بخيار ولا يلزم اشتراط الاجل

في ذلك لما لا خلاف لانه عقد جائز فلا يلزم ما يشترط فيه الى ان شرطه بخبره نعم لو شرطه اجاله

في عقد لازم لزم ان يثبت القضا وسواء قدر على ادائه ام لا

الزم وان عجز على الاداء اذ قد روي سوا كما صاحب الدين حاضر ام غايب لان ذلك معقوف

معقوف بغيره فمتخير في جهة القضا ولو قلنا بتوقف الملك على التصرف وجب دفع العين

مع طلب المالك او كغيره بقول بذلك وان يمكنه بالقبض على ان يكون المقرض مقرا بغيره

شانه يجمع كل عوض الى المالك اذا فسخ كالتبعية وليس بخيار ولا يلزم اشتراط الاجل

في ذلك لما لا خلاف لانه عقد جائز فلا يلزم ما يشترط فيه الى ان شرطه بخبره نعم لو شرطه اجاله

في عقد لازم لزم ان يثبت القضا وسواء قدر على ادائه ام لا

الزم وان عجز على الاداء اذ قد روي سوا كما صاحب الدين حاضر ام غايب لان ذلك معقوف

البلغة الترفعها الى المفاس قبل الجور لم يتوقف عرضها مع وجودها بمقدارها في الزيادة
في الفلاس اذ الميزان في اعادة متصلة كالميزان في الميزان فان زادت كـ ثم في الزيادة
لحصولها على تلك المفاس فيتنوع افعالها من بدونها ومعها وقيل يحول ^{الزائد} انتزاعها وان زادت
لان هذه الزيادة تنقص من حيث ليست فعل المفاس في التمتع بالاولى لعدم من وجد عين ما في حوزها
وفي قول ثالث يجوز اخذها لكن كون المفاس شريكاً بمقدار الزيادة ولو كانت الزيادة منفصلة
كالولد وان لم ينقص والتمتع وان لم ينقص لم يمنع من الانتزاع وكانت الزيادة للمفاس ولو
كانت لفعله كالوفاة في البيع والشراء والمثل في الميزان كان شريكاً بنسبة الزيادة وغرماء
الميت سواء في تركته مع النقص من تقسيم على نسبة الدين سواء في ذلك صاحب الدين
وغیره ومع الوفاء لصاحب الدين اخذها في المشهور سواء كانت التركة بقدر الدين
ام ازيد وسواء كانت تجوزا على ما استدل المشهور صحيحه ابي ولا وعى الصادق ع وقيل
ابن الجنيذ غنم بقدرها وان لم يكن وفاء كالمفاس قياساً واستناداً الى رواية
مطلقة في جواز ان ينقص من الاول باخذ الثاني بحسب تيسيره بالوفاء جمعاً وبقدر غنمها
احكام من استجوز عليه الا ان ينقص من مطلقه صحيح النفس يدفعه ولو وجدت العين
ناقصة بفعل المفاس اخذ ان شاء وضرب بالنقص مع الغرماء مع نسبتها اي
نسبة النفس الى الثمن بان ينسب قيمة الزيادة الى المعقود ويضرب بها الثمن الذي باعه به
ان كان موثقاً فائمة الارش والاربع بين العوض المعوض في بعض الفروض وفي استفا
ذلك من نسبة النفس الى الثمن ولو كان النقص بفعل غيره فان حاربته ضرب به قطعاً
وكذا من ضرب به ثمنه فانما هو كسواء كان الثمن ما يقسط عليه الثمن باه كعبد

لما جبه المصنف

بالحق

و فرق المقصود به بين ما بان انما ثبت باصل العقد لا على طريق المصلحة فلا يقيده بها بخلاف العيب
وفيه نظر بين لان كلا منهما ثبت باصل العقد على غير جهة المصلحة ان كانت احكامه المسوقة
له من المصلحة والاصل في وجوب الفسخ بالعيب ان زاد القيمة فضلا عن الغبطة فيه وشمل العيب
في اعيان الاموال كان بغيره من غير ما اختلف به قبل العيب والمنفعة وخرج به عن تعريفه في غير ذلك
والطلاق واستيفاء المقتضى من العيب عند ما يثبت تحصيله كالا حطب والامتناع بقبول الكوة
وان منع منه بغيره وبالبيان في عريضة وتفسيره فانها يخرج جان من الثلث بعد وفاء الدين وتفرقه
في ذلك ونحوه جاز اذا تضمن في الغرض فيه وتباع اعيان امواله القابلة للبيع والتمتع بالمنفعة
او جرت اوصولها عليها وانما يشترط في انما يتبع ولا يقيم على الغرض ان وفاء والا
نسبة امواله ولا يذخر للوجبة التي لم يحل حال القيمة شئ ولو حصل بعد قيمة البعض في
الباقى وضرب جميع المال وضرب باقي الغرض بقيته دونهم وبخمس كل متاع في سوقه
وجوبه مع رجاء زيادة القيمة والا استجابا بالان بوجوه اكثر لطلابه وضبط لقيمة تجس
لو ادعى الاعسار حتى يثبت بغيره ان الغريم او بالبنية المطلقة على باطن امره ان شهد
بالاعسار مطلقا او بلفظ المار حيث لا يكون منحصرا في اعيان مخصوصة والا كفى اطلاقها على
وتعتبر في الاوكل مع الاطلاق على باطن امره بكثره من لطفه وصبره على الا يصبر عليه ذوا ليل
عادة ان تشهد باثبات قيمته الغرض بان في الصرف بان يقول انه معسر لا املك الاوت يوم
وشاب بدنه ونحو ذلك بغيره بغير ثبوت مع البنية مطلقا على الدين قولان وانما يحبس مع
دعوى الاعسار بغير اثباته كوكا اصل الدين لا كالتراض او عوضا عن كل كمن المبيع فلو اقر
الامر ان كان بغيره والاقاف قبل قوله في الاعسار بيمينه لا صالة عدم المال وانما طلعه

بالحق

[illegible]

انما لا على مقام الدين في الكفاية فاذا ثبت اعساره خلى سبيله وركب عليه الكسب
 اقول لا على ذلك ان ذوق غيرة في كفاية عن علي عليه السلام لا يكون كفاية
 في الدين ثم نظروا ان كان له مال اعطى الغرماء ان لم يكن له مال فاعطى الغرماء فيقولون
 شئتم ان شئتم واجزوه وان شئتم استعملوه وهو يدل على عدم الكسب
 في مال الدين واختاره ابن حنبل في رواية والعلامة في النسخ ومنعه الشيخ وابن ابي
 شيبة واصل البراءة والا والاقرب لوجوب قضاء الدين على التام مع المال
 ولهذا تحرم عليه الزكوة وحق فهو خارج من انايه وانما يجب عليه الكسب لما يليق به
 بمواجة نفسه وعليه تحمل الرواية وانما يحجر على المدين اذا قصر ما امره دينه
 فلو ساوته او زاد استلحق عليه اجماعا وان ظهرت عليه امارات الفسك لم يكن له طلب الدين
 فاستغنى عنه اجماعا ومن حجه الى ان يقضى نفسه وبين ان يقضى عنه من كان له دين عليه
 الحق وطلب الغرماء الحجة لان الحق لهم فلا يتبرع اى كسبه بشئهم نعم لو كانت الديون للمدين
 ولاية كان لا يجوز اخفها مع الناس الباقين ولو كانت لغايب لم يكن الحق له ولا يمتنع لانه
 لا يسوفى له بل يحفظ اعيان ماله ولو لم يمس بعض الغرماء فان كان دينهم لغايب لم يرد عليه
 الحجة وعلم ان الله على الاقوى بشرط حلول الدين فلو كان وبعضه موبلا لم يحجر لعدم
 المطالبة لئلا يمتنع لو كان بعضها حلالا جاز مع قصور المال عنه والتاس اربعة ولايات
 دارة ولاخاديه ولا ثياب تجمل ويؤتى في الاول الاخير ما يليق بحاله كما وكفاية
 الوسط ذلك لشرافه وعجزه وكذا ادابة ركوبه ولو احتاج الى المتعدد استثنى كما لم يحد ولو راعى
 عنه ذلك في احوال الصنفين وجب الاستبدال او القصر على ما يليق به وظاهر الجنب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

على المولى لرب يده على الميعاد اقراض وبين اتباع العبد بعد القرض لرب لانه
 ايضا ثم ان رجع على المولى قبل ان يحق المملوك لم يرجع المولى عليه لانه لا يثبت له في نفسه ثبوت مال و
 اكان بعده وكان عند اخذه للمال عالما بانه قرض فلا رجوع له على المملوك ايضا لانه لا يثبت له في نفسه ثبوت مال و
 بان المال له اتجه رجوعه عليه لكان الغرور وان رجع المقرض على العبد بعد ان يقرضه عليه رجوعه
 على المولى لاستقرار التلف في يده الا ان يكون قد غر المولى فلا رجوع له عليه

وهو وثيقة للدين والوثيقة فعليه بمعنى المفعول أي وثائق بلانيل الدين والوثائق
فيما نقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية كالحقيقة لاكتشافه فلا بد من العلم بغيره من المبدأ
والخبر في التذكير والاثبات. واتي بالدين معناه غير نسبة إلى المرتبة بل من الدور باعتبار
اختلاف التعريف في بعض النسخ لدين المرتبة وليس تخالفاً منه كما ينبغي أن يجب الدين لأن التسمية

من غير ان يؤخذ الرهن في تقييد والتخصيص بالدين اما مبني على عدم جواز الرهن على غير وان كان
مضمونا كالغصب لكنه فيه ان المصنف قال بجواز الرهن عليه وعلى ما يمكن لفرق ما في البيع ومثله
لا احتمال فساد البيع بسحقها ونقصان قدرها او على ان الرهن عليه ما انما هو المستحق الدين
على تقدير ظهوره بخلاف ما يستحق او بعد العين وفيه كلف مع انه قد يقر بما لا يكون دينا وفيه كراهة
على التذير عدم الاضافة الى المدين امكان الوثيقة بدون الرهن بل يجوز بديه والعارية ومطلق وضع
اليدين في ضمانه عند وجود المدينين الدين وهو وثوق في الجملة وافتقر الرهن الى ايجاب وقبول
كغيره العقود والايجاب دهنك او ثقيلك بالثبوت ضعيفا او ارشك بالهزة او هذا
رهن عندك او على مالك او وثيقة عندك او حقه على مالك او بأك او امساكية تعطيك
مالك لقبض الرهن وشبهه مما ادعى المعنى انما لم يحصر في العقد في لفظ كالعقود والاراضة ولا في المأني

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وهو لا يتم الا باذن كالمبتدأ والاذن فيه سبب في تحصيله ومنه ضرورة ما مضى فان فهو ال عليه
بالمطالبة وعلى الزمان بالالتزام لكن بدولة المطالبة مستند لا فائدة الى تحصيل حاصل وحقائق
الامثال فيبقى الالتزام والضعف يمنع اعتبار المقيد بالبعدية على المانع وهو حاصل والزمان الملول عليه
الزام من توابعه ومقدامة فيلزم من عدم اعتبار الاستفاضة في كماله فمقتضى غير اذن توجه اعتبارها
لما تقدم وعلى قدره فالضمان بقا الى ان حقوق ما يرد في قبيل المالك على الاقوى ولو كان
مشتاعا فلا بد من اذن الشريك في القبض او رضاه بعده سواء كان مما يتصل ام لا لا استلزام
الشريك في مال الشريك هو منى عنه بدون اذنه فلا يعتد به شرعا ويشكل فيما يكفي فيه مخبره وتخليتها
لا يستلزم تصرفا بل رفع يد الراهن عنه وكيفية منه وعلى تقدير اعتباره فلو قبضه بدون اذن الشريك
وفعل محرر فله تم القبض قولان منشأهما النقل النهي المانع كالموقع بدون اذن الراهن وهو
اختيار المصنف وان النهران هو الحق الشريك فقط لا اذن من قبل الراهن الذي هو المعتبر شرعا
وهو اوجود ولو اتفقا على قبض الشريك بغيره بغيره لا اذن فيه والكلام اما في الشروط
او اللواحق ^{الاول} شرط الرهن ان يكون عينا مملوكة يمكن قبضها ويصح بيعها هذه
الشروط منها ما هو شرط لصحة هو الاكراه ومنها ما هو شرط في اللزوم كالمملوكة باقتدار من ملك
الغير ولا يضر ذلك كما سطره في الجملة ولان المملوكة تشبه على شرط الصحة في بعض محترقاتها
فلا يصح رهن المنفعة كسائر الدار وخدمته ^{انما لا يضره شرط اللزوم} امكن قبضها اذ لا يمكن الا بالملكية
ولتقدر تحصيل المطلوب في الرهن منها وهو استيفاء الدين منه وهرنا لا يستوفى شيئا فشيئا
وكما حصل منها شيء عدم ما قبله كذا قيل وفيه نظر ولا الدين بناء على اختياره من شرط القبض
لان الدين امر كلي لا وجود له في الخارج يمكن قبضه وما يقض بعد ذلك لنفسه وان وجب في ضمنه

الملك من رهنه كذا
الملك من رهنه كذا
الملك من رهنه كذا

هذا هو الحق في الرهن
فان الرهن هو التمسك
بشيء من اموال الغير
كضمان الدين
فان الرهن هو التمسك
بشيء من اموال الغير
كضمان الدين

وحيث حوازه على القول بقبض المدينين لصحة في قبض الدين عليه ^{في قبض الدين عليه} كما في القصة
وعلى القول بعدم اشتراط القبض لا مانع من صحة رهنه وقد صرح العلامة في التذكرة ببناء الحكم ^{على ما في القصة}
القول باشتراط القبض وعدمه فقال لا يصح رهن الدين ان شرطنا في الرهن القبض لانه لا يمكن ^{في الرهن القبض}
قبضه لكنه في النقص اجمع من الحكم بعدم اشتراط القبض وعدمه جواز رهن الدين بقبضه ^{في الرهن القبض}
والتجربة في موضوعه والاعتبار في ذلك لعدم المنفعة بين عدم اشتراطه واختيار كونه قابض ^{في الرهن القبض}
منه مع تصريحه بالبناء المذكور غير مسموع ^{في الرهن القبض} ووهي المدعى ابطاله بين على الاقوى
لانه علم الصيغ اجازة فاذا تعقبه ما ينافيه بطله لكونه رجوعا اذ لا يتم المنفعة ^{في الرهن القبض} دون الرهن الا بالرجوع
وقيل لا يطل به لان الرهن لا يفتي نقد بل ملك الرهن ويجوز ان يفتي في الشيء ^{في الرهن القبض}
بالقبض وحيث يكون التدبير مراعى لملكه فيتمتع او باخذ في الدين فيبطل ^{في الرهن القبض}
ولا رهن الخمر والخمر اذا كان الرهن مسلما او المرأى وان ^{في الرهن القبض} ينفذها على يد الخمر
لان يد الودعي كيد المستودع خلافا للشيخ ^{في الرهن القبض} حيث اجازة ككسحج بان حق الودع الى الدين فيمنع
كما لو باعها واوفاه ثمنها والفرق واضح ولا رهن الخمر مطلقا من ^{في الرهن القبض} كذا في القصة
اذ لا شبهة في عدم ملكه ولو رهن ما لا يملك الرهن وهو ملك الغير وقد عرفت ^{في الرهن القبض} ان اجازة
منه ما كان اجازة صح على اشتراط احوال من يكون عقد الفضولي موقورا ^{في الرهن القبض} مضافا وان يطل
ولو استعار للرهن صح ثم ان سوغ المالك الرهن كيف ^{في الرهن القبض} رجا رطلها وان ^{في الرهن القبض} اوفى
جوازه فيخير كما لو علم او المنع للغير قولان ^{في الرهن القبض} اختارا ولهما في سس وعلى الثاني فينا بغير ذكر قدر
الدين وجنسه وصفه وحلوله او تجيله وقد راجل فان ^{في الرهن القبض} تخلف ح كان فضوليا الا ان يركن
على ان يقل بغير بطريق اولى ويجوز الرجوع في العارية ما لم يركن ^{في الرهن القبض} على بالصدق بل يركن بعقد الرهن

فليس للمعير الرجوع فيها بحيث يبيع الرهن وان بازل بمطالبة الراهن بالملك عند حلول ثم ان
 فكة وردة تاما يرى ويضمن الراهن لولائه وان كان بغير تقييد او ببيع بمثل ان كان مثليا وقيمة
 يوم التلف ان كان قيميا هذا اذا كان التلف بعد الرهن اما قبله فالأقوى انه كغيره من الاعيان
 المعارة وعلى تقدير بطلان اللازم لما لا يملكه المشتري ان يبيع بثلثي ولو بيع بازيد فله المطالبة بما يبيع به ويصح
 رهن الارض الخراجية كما في مشقة غنوة وانما يصح الا انما هم على ان يكون ملكا للمسلمين
 وضرب عليهم الخراج كما يصح بهما تبعا للابنية والشجر لا منفردة ولا رهن الطير في الهواء
 لعدم امكان قبضه ولو لم يشترط ان يكون احوالا كان الاستيفاء منه ولو باصلح عليه الا اذا اعتد
 عوده كالحمام لا يبي فصح ان كان قبضه عادة ولا السمك في الماء الا اذا كان محصورا
 مشاهدا حيث لا يتغير قبضه عادة ويكفي العلم به ولا رهن المصنف عند الكافر والعبد
 المسلم لا يقضاه الاستيفاء عليها واسيل على بعض الوجوه ببيع ونحوه الا ان يوضع على يد
 مسلم لا تقاضا اسيل بذلك وان لم يشترط ببيع للمسلم لان لا يستحق الاستيفاء من قيمة البيع
 المالك او من يملكه او اوى كم مع تعذره ومثله لا يقبضه ليقبضه وان لم يكن هناك رهن ولا
 رهن الوقف لتعذر استيفاء الحق منه بالبيع وعلى تقدير جواز بيعه بوجه يجب ان يشترى بثمنه بملكه
 وقفا فلا يجزى الاستيفاء منه مطلقا نعم وقبل لعدم وجوب اقامة بدله امكن رهنه حيث يجوز بيعه ويصح
 الرهن في ذمة الخيارات لثبوت الثمن في الذمة وان لم يكن مستقرا وان كان اختيار البائع
 لا يقال البيع الى ملك المشتري بالعقد على الأقوى لان صحة البيع يعقني ترتيب اثره
 سبب الملك هو العقد فلا يتخلف عنه السبب في قول الشيخ رة بعدم انتقاله الى ملك المشتري اذا
 كان اختيار البائع اوله لا يبيع الرهن على الثمن قبل النقضاء ويصح رهن العبد المردون

فطرة لانه لم يخرج بها عن الملك واما وجوب فطرته لانه خرج من الميراث الميراثية فلو كان امراة
او بنتا فالامر اوضح لعدم فطرته مطلقا وقول توبة واجبا في مطلقا عند خطابها للمالك
استحق العائد القتل والجواز الموقوف ان قل بطل الرهن وان فداه اولاده او غنما او الى غير
ولو استرق بعضه بطل الرهن فخره خاصة وفي كون رهن المولى له في الخطا التذرية بالضرر او جبا
تالبيع فان عجز المولى عن فكه قدمت الجناية لسبقها وعلق حق الجبر على الرقبة ثم
لو مات الجاني لم يلزم السيد بخلاف الميراث فان حقه لا يخلفه فيها ^{المرثية} ثم رتبة الرهن
ولو رهن ما يباع الى الفناء وقبل الاجل بحيث لا يمكن استلامه كحبيب العبد المملوك
فليشترط ببيعة ورهن ثمنه فبيعة الرهن ويجعل ثمنه رهنه فان استقر في الميراث
الى الحاكم لبيعة او يامر به بان تقدر جاز له البيع دفعا للضرر واخرج ولو اطلق الرهن ولم
يبيعه ولا يدره حمل عليه جميعا من حقين مع كونه حاله الرهن حاله في البيع والضرر
البيع وعدم صلاحيته لكونه رهنه على الرأى وام فهو في قوة الهالك وهو حبيب لكونه مملوكا
مالا ما وحكم الشارع ببيعة على تقدير امتناعه كصيانة للمال جاز لفناؤه واجتمعت اركان البيع
عما لو كان لا يفيد الا بعد حله بحيث يمكن بيعه قبله فانه لا يمنع وكذا الكوكان الذين حال لا يمكن
حصول المقتصد ومنه وجب على الميراث السعي على بيعه باحد الوجوه فان ترك مع امكانه ففهم الا
ان ينهه المالك فينتفي الضمان ولو اكسر اصلاحه بدون البيع لم يجز بيعه بدون اذنه وكونه
اصلاحه على الرهن كنفقة الحيوان واما الميراث فليشترط فيهما الكمال بالبلوغ والعقل والرشد
والاختيار وجاز التصرف برفع الحجر عنها في التصرف المالى وبيع رهن مال الطفل
للمصلحة كما اذا افتقر الى الاستدانة لنفقة واصلاح عقاره ولم يكن بيع شيء مما له لغرض

اولم يكن وقد قف على الرهن ويكفي كونه على يدته يجوز ايداعه منه وكذا يصح اخذ الرهن له
كما اذا اسلفنا له مع ظهر الغبنلة او حيف على مال من غرق او تنب والمراعاة
بما يجوز ان لا يضر المضمون من الرهن وبما لا يضر الرهن من المضمون او ايداعه عليه ليكن
استيفاءه منه وكونه بيد الولي او يد المولى او يد المولى او يد المولى او يد المولى او يد المولى
عادة فلو اخل بعض هذه فمضى مع ان مكان ولو تقدر الرهن هنا وهو في موضع آخر
على ما اقرض من ثقة عدل غالبا كذا اتفقت نسخ واجمع بين العدل والثقة تأكيده او
حاول تفسير الثقة بالعدل او بغيره كذا في الخبر وكلام المصنف محتمل لما هو اعم منه ووصف الغلبة
للتبعية على ان العدالة لا تعتبر في نفس الامر ولا في ايرادها لان عروض الذنب ليس بتأخر عن بعض
الوجه كما عرفت في باب الشهادة است او لمعتبر وجودها غالبا واما الحق في شتر طبوت في الذمة
اي استحقة فربما وان لم يكن سعة كما القرض وممن المبيع ولو في زمن خيار والذمة بعد
استقرار الجناية وهو انما هو الى الحد الذي لا يتغير موجبا لا قبله لان حصل به في موضع
الزوال بالانتقال الى غيره ثم ان كانت حاله اولاً لازمة للجاني كشبيه العود من الرهن مطلقا
وفي الخطا المحض لا يجوز الرهن عليه ما قبل الحل لان المسحق عليه غير معلوم اذا لمعقبه من جهة
عند حلولها مستجبا للشرايط خلاف الرهن الموصول لاستقرار الحق والمسحق عليه ويجوز الرهن
عند الحل على قسمة وهو الثالث بعد حوال كل حوال من الثلاثة ومما في الكتابة وان كانت
مشروطة على الاقرب لانها لازمة للمكاتب مطلقا على الاصح والقول الآخر ان المشروطة
جائزة من قبل المكاتب يجوز له تغيير نفسه ولا يصح الرهن على مالها لانها فائدة اذ لم يقطعه
شاه وهو على تقدير تبعية غيره بائع منه كما رهن على الثمن في مدة الخيار وفي قول ثالث ان المشروطة

والثقة التي ذكرها في هذا الموضع هي التي لا يضر المضمون من الرهن وبما لا يضر الرهن من المضمون او ايداعه عليه ليكن
استيفاءه منه وكونه بيد الولي او يد المولى او يد المولى او يد المولى او يد المولى او يد المولى
عادة فلو اخل بعض هذه فمضى مع ان مكان ولو تقدر الرهن هنا وهو في موضع آخر
على ما اقرض من ثقة عدل غالبا كذا اتفقت نسخ واجمع بين العدل والثقة تأكيده او
حاول تفسير الثقة بالعدل او بغيره كذا في الخبر وكلام المصنف محتمل لما هو اعم منه ووصف الغلبة
للتبعية على ان العدالة لا تعتبر في نفس الامر ولا في ايرادها لان عروض الذنب ليس بتأخر عن بعض
الوجه كما عرفت في باب الشهادة است او لمعتبر وجودها غالبا واما الحق في شتر طبوت في الذمة
اي استحقة فربما وان لم يكن سعة كما القرض وممن المبيع ولو في زمن خيار والذمة بعد
استقرار الجناية وهو انما هو الى الحد الذي لا يتغير موجبا لا قبله لان حصل به في موضع
الزوال بالانتقال الى غيره ثم ان كانت حاله اولاً لازمة للجاني كشبيه العود من الرهن مطلقا
وفي الخطا المحض لا يجوز الرهن عليه ما قبل الحل لان المسحق عليه غير معلوم اذا لمعقبه من جهة
عند حلولها مستجبا للشرايط خلاف الرهن الموصول لاستقرار الحق والمسحق عليه ويجوز الرهن
عند الحل على قسمة وهو الثالث بعد حوال كل حوال من الثلاثة ومما في الكتابة وان كانت
مشروطة على الاقرب لانها لازمة للمكاتب مطلقا على الاصح والقول الآخر ان المشروطة
جائزة من قبل المكاتب يجوز له تغيير نفسه ولا يصح الرهن على مالها لانها فائدة اذ لم يقطعه
شاه وهو على تقدير تبعية غيره بائع منه كما رهن على الثمن في مدة الخيار وفي قول ثالث ان المشروطة

والثقة التي ذكرها في هذا الموضع هي التي لا يضر المضمون من الرهن وبما لا يضر الرهن من المضمون او ايداعه عليه ليكن
استيفاءه منه وكونه بيد الولي او يد المولى او يد المولى او يد المولى او يد المولى او يد المولى
عادة فلو اخل بعض هذه فمضى مع ان مكان ولو تقدر الرهن هنا وهو في موضع آخر
على ما اقرض من ثقة عدل غالبا كذا اتفقت نسخ واجمع بين العدل والثقة تأكيده او
حاول تفسير الثقة بالعدل او بغيره كذا في الخبر وكلام المصنف محتمل لما هو اعم منه ووصف الغلبة
للتبعية على ان العدالة لا تعتبر في نفس الامر ولا في ايرادها لان عروض الذنب ليس بتأخر عن بعض
الوجه كما عرفت في باب الشهادة است او لمعتبر وجودها غالبا واما الحق في شتر طبوت في الذمة
اي استحقة فربما وان لم يكن سعة كما القرض وممن المبيع ولو في زمن خيار والذمة بعد
استقرار الجناية وهو انما هو الى الحد الذي لا يتغير موجبا لا قبله لان حصل به في موضع
الزوال بالانتقال الى غيره ثم ان كانت حاله اولاً لازمة للجاني كشبيه العود من الرهن مطلقا
وفي الخطا المحض لا يجوز الرهن عليه ما قبل الحل لان المسحق عليه غير معلوم اذا لمعقبه من جهة
عند حلولها مستجبا للشرايط خلاف الرهن الموصول لاستقرار الحق والمسحق عليه ويجوز الرهن
عند الحل على قسمة وهو الثالث بعد حوال كل حوال من الثلاثة ومما في الكتابة وان كانت
مشروطة على الاقرب لانها لازمة للمكاتب مطلقا على الاصح والقول الآخر ان المشروطة
جائزة من قبل المكاتب يجوز له تغيير نفسه ولا يصح الرهن على مالها لانها فائدة اذ لم يقطعه
شاه وهو على تقدير تبعية غيره بائع منه كما رهن على الثمن في مدة الخيار وفي قول ثالث ان المشروطة

جائز من الطرفين والمصلحة لازمة من طرف السيد خاصة ويؤيد عدم ختم الرهن بغير كاسين
وما لا يجعالة بعد بالرد كشوة في الذبح لا قبله وان شرع فيه لانه لا يستحق شيئا من الاجارة
وقيل يجوز بعد الشرع لانه يؤل الى الذموم كالتمس في مدة ايجار وهو ينعف الفرق وانما لا يشترط
في الرهن ايجاره على حاله فيقتضي المدة والاصل عدم الفسخ على ايجاله ولا بد من ايجاله
الحق من الرهن يحصل الفائدة المطلوبة من التوثيق به فلا يصح الرهن على منفعة الرهن
عنده مدة معينة لان ملك المنفعة خاصة لا يمكن استيفاؤها الا من العين المضمونة حتى لا
الاستيفاء منها يموت ونحوه بطلت الاجارة فلو اجره في الذمة جاز كما لو استجره على
تحصيل خياطه ثوبه او غيره لا مكان استيفاءها من الرهن فان اوجب تحصيل المنفعة
على تى وجه التوثيق ونصح زيادة الدين على الرهن فاذا استوفى الرهن بقي الباقي منه
مسوقا بذمته وزيادة الرهن على الدين وفائدة سعة الوثيقة ومنع الراهن من التفرغ في
المجموع فيكون باعثا على الوفاء ولا مكان تلف بعضه فيبقى الباقي حافط الدين

اذا شرط الوكالة في الرهن لم يملك عزله على اذكره جماعة منهم العلماء
لان الرهن لازم من جهة الراهن وهو الذي شرطها على نفسه فيلزم من جهةه ويضيق بان
الشرط في اللانم يوجب الفسخ لو اخل بالشرط لا يوجب بطلان الشرط كما تقدم
ان الشرط في العقد لازم لغيره جائز عند الحكم وجماعة من الفقهاء انما نفوا الرهن بالوكالة
لنقض المرتين على فسخ العقد وذلك لا يتم في عقد الرهن لانه دفع من شرطه انما يظهر
فيما لو كان قد شرطها في عقد لازم كسعى فسخ لو فسخ الراهن الوكالة فسخ المرتين البيع
الشرط بالرهن والوكالة ان كان هناك بيع شرط فيه ذلك الا ان شرطه

على المرتبة بغية فائدة وليشكل بالقدم من وجوب الوفاء بالشروط على مقتضى الماهية خصوصاً لما كان
 العقد المشروط فلهذا في تحققه كالكوالة على ما حققه المصنف من انه يصير كمن لا يجب الوفاء به
 يلزم حيث يلزم ان لما كان الرهن لازماً من جهة الرهن فالشروط عليه كمن لا يجب الوفاء به
 فسخ المشروط فيه هو الرهن اذا لم يكن في بيع لا يوجب له زيادة ضرر اقل يوترق منه له وان
 كانت عبارة بحسب الصالحات لا ينافي مع لزوم بشرطها في اللازم على ذلك الوجه
 يجوز للمرتبة ابتداء من نفسه ان يكون في البيع ويتولى طرفي العقد لان الغرض من بيعه
 المشروط هو من خصه بغيره فلهذا في بيعه لم يضر له بالبيع لا يضر له بالبيع لا يضر له بالبيع
 لا يتناول له وكذا يجوز بيعه على له بطريق او في قيل لا وهو مقدم برهن الغناء حيا كان
 الرهن ام يتأخر ام لا يستحق حقه ولو اعوز الرهن ولم يف بالدين ضرب
 بالباقي مع الغناء على سببه لا يجوز لاحد من التصرف فيه بانتفاع لا
 ملك ولا غيره اذا لم يكن المرتبة كليا والاجازة التصرف بالبيع والاستيفاء خاصة كما مر ولو
 كان له نفع كالدابة والدار او جى بالتقاضيها والاعجازه كما وفي كون الاجرة رهنه كالمثل
 قولان كافي النماء لمجدد مطلقا ولو احتاج الى مؤنث كما اذا كان جوازا فعلى الرهن مؤنث
 لانه المالك فان كان في يد المرتبة وبذلك الرهن او امره بها انفق ورجع ما غرم والا فاستأذنه
 فان انتفع او غدر استأذنه لغيره ونحو ما رفع امره الى الحكم فان تعذر انفق هو بمعية الرجوع وا
 عليه ليثبت استحقاقه بغيره من وجع فان لم يشهد فلا قوى بقوله فترد المعروف منه بمنه
 ورجوعه به ولو انتفع المرتبة به بغيره على وجه العوض او بدونه مع الاثم لزم له الاجرة او عوض المأجور
 كاللبن ونقاه او رجع في افضل الغنم وقبل كون النفقة في مقابلة الكوكب واللبس مطلقا استأذنه

الى رواية محمد بن علي الاذن في التصرف في المالك مع من يملكه من المالكين
 بما يوافيه على المالك عند تعذر استيذانه واستيذان الحاكم بحسن
 الاستقلال بالاستيفاء اذا لم يكن وكلا لو خاف مجرور الوارث ولا يثبت له الحق
 اذا القول قول الوارث مع عينية في عدم الدين وعدم الرهن لورثته الميراث
 والريث والمرجع في الخوف الى القرائن الموجبة للنظر الغالب بخود وكذا يجوز ذلك لو كان
 مجرور الراس لم يكن وكلا ولو كان له نية مقبولة عند الحاكم لم يثبت له حق الاستقلال في ذلك
 ولا يثبت الخوف لمجرور اصحابه الى الميراث لواقف لعدم التصرف بالميراث الصادر في ذلك
 تركه نظما لاولى الخوف لو باع احدهما بدون الاذن توقف على اجازة الاخر
 فان كان البايع الراي من باذن الميراث واجازته بطل الرهن من العين والشمس الا ان يشترط كون
 الميراث رهنه سواء كان الدين حالا ام مؤجلا فيلزم الشرط وان كان الميراث رهنه كغيره
 رهنه ليس له التصرف فيه اذا كان حقه مؤجلا الى ان يحل ثم ان واقفه عيبا ووضعا مع ذلك
 كما لو رهن وكذا اعتق الراهن توقف على اجازة الميراث فيبطل برده ويلزم باجارته او سكوت
 الى ان فك الرهن باحد سبابه وقيل يقع العقب باطلا بدون الاذن ليق نظر الى كونه
 لا يقع موقوفا لا اذا عتق الميراث فان العقب يقع باطلا قطع متى لم يبق الاذن اذا عتق
 الثاني ملكه لو سبق وكان العقب عن الراهن او مطلقا صح واذا كان عن الميراث مع العقب او مطلقا
 الى المعقب قبل القاع الصيغة اناسيا او بالصيغة المقرنة بالاذن كغيره من الماذونين فيرد له
 ويثبت له الرهن باذن الميراث لو بدونه وان فعل مجرورا صار مستورا له وان
 لانها لم يخرج عن ملكه بالرهن وان منع من التصرف فيها وقد سئل عن

مجرور الراس
 مجرور الراس
 مجرور الراس

مجرور الراس
 مجرور الراس
 مجرور الراس

يجب سبق حق المهر من على الاستيلاء المانع منه وقيل يمنع مطلقا للنجس مع امهت الاولاد ^{المثال}
باطلاق هذا الفرد وفصل ثلث باعس الراهن في باع وليا ره فله ره اقمه يكون رهنا جمعا بين
الحق والمهر في بعض تحقيقاته تفصيل رابع وهو بيعها مع وطية غير اذن المهر من ومنه منع وقوله
بازنه وكيف كان فلا يخرج غلط الوطى ولا يكمل بل يمنع لبيع مادام الولد لانه مانع طارفا لانه
بيعت للمهر لزوال المانع ولو وطى بها المهر من فهو زان لانه وطى امه الغير غير اذنه فان
اكرها فعليه العشان كانت بكرة ولا تكتسب بكرة فنصفه للرواية والشهرة وقيل مهر ^{المثال}
لانه عوض الوطى شرعا وللمهر في بعض حواشي قول تجب للمالك بين الامرين ويجب مع ذلك
ارش البكارة ولا يذلل في المهر ولا العشرة لانه حق جنسية وعوض جزافا ^{العشرة} وانما على القدرين
عوض الوطى ولا ينكح بان البكارة اذا اخذ ارشها صارت ثيبا فينبغي ان يحجب المهر بالثيب
لانه قد صدق وطونا بكبر او فوت منها خبر فيجب عوض كل منهما لان احدهما عوض جزو والاخر
عوض منفعة وان طأ وعت فلا شيء لانهما ينفى ولا مهر ينفى وفيه ان لانه لا شيء للمهر ولا ^{المراد منه الفدية}
فلا ينافي بثوبه لسيد ما مع كونه التفرغ في ملكه غير اذنه ولا تزور وزارة وزير اخرى فالقول بثبوت ^{لأن النسخ هو المهر}
عليه مطلقا اقوى مضافا الى ارش البكارة كما مر وقد تقدم مثله رتبة الرهن لازم ^{لأن النسخ هو المهر}
الراهن حتى يخرج عن الحق بادائه ولو من متبع غيره وفي حكم ضمان الغير لمع قبول المهر
واحواله به وبراء المهر من منه وفي حكم الاقالة المسقطه للثمن المهر من به او ثمن المهر من به ^{لأن النسخ هو المهر}
والنكاح ببراءة ذمة الراهن من جميع الدين ولو خرج ^{لأن النسخ هو المهر} فبعضه في خروج الرهن اجمع او بقائه
او بنبذه او به وظهر من البقاء اجماع و به صرح في الدروس ولو شرط كونه رهنا على المهر خاصة
اقبل الاول كما انه اوجب له رهنا على كل جزء منه فالثاني وحيد يحكم بخروجه عن الرهانة فيبقى امانته

هذا هو المهر الذي هو عوض الوطى
والعشرة والارش البكارة
والنكاح ببراءة ذمة الراهن
من جميع الدين ولو خرج
فبعضه في خروج الرهن اجمع
او بقائه او بنبذه او به
وظهر من البقاء اجماع
وبه صرح في الدروس
ولو شرط كونه رهنا
على المهر خاصة
اقبل الاول كما انه
اوجب له رهنا على
كل جزء منه فالثاني
وحيد يحكم بخروجه
عن الرهانة فيبقى
امانه

في يد الميراث
في يد الميراث

في يد الميراث لا يكون له الميراث لان ميراثه من باؤنه وميراثه من باؤنه
الدول بقى الثاني ولو كان اخرون من ميراثه لم يرثوا لان ميراثه من باؤنه
المرثون بخلافه اذا علم ولو شرط كونه مبيعاً عند الاجل لولا ان البيع كان المرثون
لا يوقت ولا يبيع ولا يعلق ولو قبضه كك ضمنه بعد الاجل لان مبيع فاسد وميراثه من باؤنه
كذلك لا قبله لان مبيع من فاسد وميراثه من فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
بين علمها بالفساد وعملها بالتفرق يدخل التنازع المتجدد في ميراثه من باؤنه
في الرهن على الاقرب بل قيل انه اجماع ولا يشترط ان تكون التبعية ان يبيع ميراثه عند
الدخول في ميراثه في عدم دخوله على بالشرط كما انه لو شرط دخوله في ميراثه ان يبيع ميراثه
بدونه فلا يبيع ولا يجمع ولا يبيع في الملك في ميراثه من باؤنه وميراثه من باؤنه
والمرثون دخل اجماعاً في ميراثه من باؤنه في ميراثه من باؤنه في ميراثه من باؤنه
طرف الراهن ولانه وثيقة على الدين فيبقى في ميراثه من باؤنه في ميراثه من باؤنه
في التصرف فيقصر بها على من اذن له في اذونات بطول كسفرة من الاعمال المشروطة بمشورتين
الامع الشرط بان يكون للوارث بعده او غيره فيزيم على بالشرط وللراهن الاتباع من
استيصال الوارث وان شرط له ان يبيع ولا يستيف لان الرضا تسليم الميراث لا يقتضيه
والاختلاف في ميراثه وبالعكس للوارث الاتباع من استيصال الراهن عليه فليستفقا على
امير يستفان تحت يده وان لم يكن عدلاً لان الحق لا يبعد وما في عقيدتهما هما والآ
تيفقا فاما كما تعين له عدلاً فيقبضه لهما وكذا الوارثان من ميراثه من باؤنه في ميراثه
في يد الميراث لانه في القبض بمنزلة الوكيل بطل ميراثه من باؤنه في ميراثه من باؤنه

ان يشترط استمرار الوضوء فيكون بمنزلة الوضوء في الحفظ لا يضمن للمرتهن
الرهن اذا تلف في يده الا بغيره او بغيره ولا يضمنه بغيره شي من حق المرتهن فان تعدى فيه
فرط ضمنه فليزم قيمته يوم تلفه ان كان قيمته على الاصح لانه وقت الانتقال الى القيمة وكذا
قبله كان منحصرا في العين ان كانت مضمونة او متاعا لا يصح اعتباره بقيمة يوم القبض او على القيمة
يوم القبض الى يوم التلف او من قبل التلف الى حين الحكم عليه بالقيمة كما ان تلفه بغيره قبل
التفریط غير مضمون فكيف يعبر بقيمة قبل التلف لانه لا يدخل لها في ضمان القيمي هذا اذا كان خلاف
سبب السوق وانقص في العين غير مضمون اما لو نقص العين بعد التفریط بهذا الوجه ثم تلف
اعتبر على القيمة المنسوبة الى العين من حين التفریط الى التلف وكذا ان مثليا ضمنه قبله ان وجد
فقيمة المثل عند الاداء على ان يفي لان الواجب عنده ان كان المثل وان كان مستعدا ونقله
على القيمة بالمطالبة بخلاف القيمي لا استقراره في الذمة من حين التلف مطلقا ولما اختلفا
في القيمة حلف المرتهن لانه انكره وانما يبرأ به من الزيادة وقيل الزا من نظر الى كون
صار خائفا بتفریطه فلا يعيد قوله ويضعف بان قبول قوله من جهة الكفارة لا من حيث كونه امانة
او خائفا لاختلاف في قدر الحق المرهون به حلف الرهن على الاقرب
لاصالة عدم الزيادة وبرائة ذمته منها ولانه منكر للرواية وقيل قول المرتهن استنادا الى رواية
ضعيفة ولو اختلفا في الرهن والوديعة بان قال المالك هو ووديعة وقال الممسك هو
رهن حلف المالك لاصالة عدم الرهن ولانه منكر للرواية لصحة وقيل الممسك استنادا
الى رواية ضعيفة وقيل الممسك ان اعترف للمالك بالدين والمالك ان انكره جميعا
الاخبار والتقنية وضعف القابل يمنع من تخصيص الاخر ولو اختلفا في عين الرهن

والا لو كان لا يضمن
فان كان يضمن
فان كان لا يضمن
فان كان يضمن

فان كان يضمن
فان كان لا يضمن
فان كان يضمن

والا لو كان لا يضمن
فان كان يضمن
فان كان لا يضمن

فقال ربه حلف الراهن خاصة وبطلان انتقامه قبيح الراهن
 بانكار المرتهن لانه جاز من قبله فبطل بانكاره كونه حقا وانتقامه ايدى المرتهن بخلفه ان كان
 ولو كان الراهن مشروطا في عقد لازم مما لا لسان انكار المرتهن منها يتحقق كماله
 حيث انه يدعي عدم الوفاء بالشرط الذي هو ركس مما كان ذلك العقد اللازم فيمنع ان يثبت
 الى تعيين الثمن ان شرط الراهن حرم كملاته فكل مدعي ثمن غير مدعي الاخر فاذا استحق الفاضل الراهن
 وفسخ المرتهن العقد المشروط فيه ان شاء ولم يكن استهرا كماله لو مضى الوقت المحدود لم يفسخ
 يقدم قول الراهن كالاول لو ادى ديناً وعين بغير ضمان كالكل عليه

وإذا كان المرتهن قد فسخ العقد المشروط فيه
 فليس له أن يفسخ العقد المطلق

ديون وعلى كل واحد من خاصه مقصداً لمؤدى احد الديون بخصوصه لئلا يمتنع ذلك
 هو المتعين لان مرجع التعيين الى قصد المؤدى وان اطلق ولم يسم احد الفظا لم يقصد
 فتعاطا في القصد نادى كل منها قصد الدافع ونيابة لا غير لا غير طاف الدافع على ارضه قصد
 لان الاعتبار بقصد وهو اعلم به وانا حجة الى اليقين مع ان مرجع النزاع الى قصد الدافع ودعي
 الغريم العلم بغير معلوم لا مكان اطلاقه عليه بقرار القصد لو تخلفا فيما لم يقط بآرائه فذلك
 ويمكن رده الى ما ذكره من تخالف في القصد في العبرة واللفظ كما شق عنه وكذا لو كان عليه
 دين خال عن الراهن واخر به من فادعى الدفع عن المرهون به ليمسك المرتهن ادعى لغرم
 الدفع عن الخالي ليعتق الراهن فاقول قول الراهن الدافع مع ميمه لان الاختلاف يرجع الى قصد
 الذي لا يعلم الا من قبله كالاول لو اختلفا فيما يباع به الراهن فارد المرتهن
 ببيعة بقصد الراهن بغيره ببيع بالمقدار الغالب سواء وافق مراد احدهما ام فالفهما وابتاع المرتهن
 ان كان وكلا والغالب موافق لمراده او يرجع الى الحق والان كما كن فان غلبت ففقدان بيع بمشابه الحق

منها ان اتفق فان باينهما عين الحاكم ان استغفر التعيين والطلاق الحكم بالرجوع الى التعيين
 بشمل ما لو كان احدهما اقرب الى الصنف الى الحق فعادة وفي من لو كان احدهما وعني به المتباينين
 اسهل منها الى الحق فحينئذ هو حسن في التحري لو بايناه بيع باوخرهما حفظا وهو حسن فانه بكان
 غير الصنف اصح للمالك وحيث يباع بغير مرادة من غير مراعاة كخطه كغيره ممن يلى عليه الحكم
 واسبابه مستترة بحسب هرت العادة بذكره في هذا الباب والافضل ازيد من ذلك معرفة
 في تصانيف الكتاب كيجز على الراهن في المومن وعلى المشتري فيما اشتراه قبل دفع الثمن وعلى البائع
 في الثمن المعين قبل تسليم البيع وعلى الكائن في كسبه لغير الاداء والنفقة وعلى المرء الذي يبيع عوده
 الى ان سلام واسته المذكور بني على الصغر والجنون والرق والفسق والفساد والمض
 المتصل بالوت ويمتد حجرا الصغير حتى يبلغ باحد الامور المذكورة في كتاب الصوم ويشترط
 بان يصلح ماله بحيث يكون له ملكة نفسانية تقتضي اصلاحه وتمنع افساده ومصرفه في غير الوجه الملهي
 بافعال العقل لا مطلقا لا صلاحا اذا تحققت الملكة المذكورة مع البلوغ ارتفع عنه الحجر وان كان
 فاسقا على مشهور لا يطلق الماير دفع اموال اليتامى اليهم بايناس الرشد من غير اعتبار امراة ومعه
 من الرشد عرفا هو اصلاح المال على الوجه المذكور وان كان فاسقا وقيل يعتبر مع ذلك العدالة فلو كان
 مصلحا لماله غير عدل ومنه لم يرتفع عنه الحجر لانني عن ايتاء السفهاء المال وما روى ان رجلا سقى
 ولا تأيل بالفرق وعن ابن عباس روى ان الرشد هو الوقاء والحكم والعقل وانما يعتبر على القول بها
 في الامتداد لاني لا استداه فلو عرض الفسق بعد العدالة قال الشيخ رة الاحوط ان يحجر عليه مع انه
 شرطها ابتداء وبوجهه على ذلك انها كانت شرطا في الامتداد لا اعتبار بعده لوجود مقتضى و
 يختص من راي ومعرفة رة بلامية من التفرقات والاعمال لظهور انصافه بالملكة وعدمه فليس كان

من اولاد التجار فوض اليه البيع والشراء بمعنى كونه مستوفيا على خبره ويراى الى ان يتم ما وسمعه ثم
يقوله الولي ان شئت فاذا اكره منه ذلك وسلم من الغبن والتضييع في غير وجهه فهو رشيد واثبت
من اولاد من يصدق عن تلك الخبرة بما يناسب حاله اما بان يسمع اليه الفتنة فانه لا يقبلها في حصة
او مواضعها التي عرفت له او بان يستوفى بحسب ما عليه من ذلك في قول
الملاية فهو رشيد ومن تضييعه الفتنة في المحرمات والاطعمة المنسوبة اليه لا يوجب كسبه
وبلده وشرفه وضعية ولا مستغرة واللباس كذلك واما صرفة في وجوده فغير محرم ان كانت زينة
واقراء الضيف فلا توقيه غير قايح مطلقا اذ لا شرف في اختياره كما لا فيه في النسب وان كان
ان شئت اخبرت بما يناسبهم من الاعمال كالغزل والخياطة وشرا الاثام المقتدة لا مثالا لغيره
وحفظ ما يحسن في يد من ذلك والمحافظة على اجرة مثلها ان غلبت لا غير وحفظ ما ليس من سبب البت
ودفعه على وجهه وصوره الا طعمته التي تحت يد ما من مثل الهرة والار او نحو ذلك فاذا اكره ذلك
على وجه الملكة ثبت ارشده والاندول لا يفتح فيها وقوع ما ينافيها في دور من الغائط والاختراع
في بعض الاحيان لوقوعه كثيرا من الكاطمين ووقت الانتباه قبل السبوح على نطق الآلية
ثبت الرشدة لمن لم يختبر بشهادة النساء في النساء لا غير سهولة اطلاقه من عليهن بالكلية
الرجال وبشهادة الرجال مطلقا ذكر اكار المشهود عليه ان شئت لان شهادة الرجال غير مقيدة
والمعبر في شهادة الرجال اثنان وفي النساء اربع ويثبت رشده ان شئت بشهادة رجل وامرأتين ايضا
وبشهادة اربع خاتى ولا يصح اقراء السفينة بمال ويصح غيره كالنسيب وان اوجب النفقة
وفي الاتفاق عليه ما له او بنت المال قولان اجمودهما الثاني وكالاقرار بالجنسية الموجبة للقصاص
واكره نفقا ولا تصرف في المال وان سب افعال العقل او يصح تصرفه فيما لا يتفق من افعال المال

كالطلاق والظهار والتمتع ولا يسمي عوض الخلع اليه لانه تصرف مالي ممنوع منه ونحو ذلك
 يتوكل غيره في سائر العقود اي جميعها وان كان قد تصرف اطلاقا عليه بعض ابد العريضة حتى
 عدّه في ذمة الغواص من اودام نحو من وجب له بمقتضى الباقي اخذ له من التور وهو البقية وعليه
 قول النبي صلى الله عليه وسلم لما اسلم على عشرة اشهر امسك عليك اربعاء فارق سائر من كان له
 اجازة بعضهم وانما جاز توكل غيره لانه لم يبار به لم يستمسك به مطلقا بل ما يقتضي التصرف في ماله
 ويمتدحج المجنون في التصرفات المالية وغيره ما حتى يفتق ويكسر عقده والولاية في ماله
 اي الصغير والمجنون للاب والمجد لمرء ان علم ان يشترط كان في الولاية لو اجتمع فان اتفقا
 على امر ففقدوا ان تراضوا مع عقد سابق فان اتفقا ففي بطلان او ترجيح الاب او الجد او
 ثم الوصي لاحدهما مع فقد هما ثم الحكم مع فقد الوصي والولاية في مال السفينة الذي
 لم يسبق وشده كك لاسبب بعد الى اخر ما ذكره علما بالاستصحاب فان سبق وشده و
 ارتفع بغيره بالبلوغ مع عدم السفينة فلما حكم الولاية دونهم لارتقاء الولاية عنه بالرسالة
 اليهم الاب دليل هو منفذ الحكم والى عام لا يحتاج الى دليل ان يختلف في بعض الموارد وفي الولاية في
 ماله لليكم مطلقا لظهور توقفه على رفقته على حكمه في كون النظر اليه والعبد ممنوع من تصرفه
 مطلقا في المال غير سواء احل الله ام قلنا به عند الطلاق فان له ايقاعه وان كره المولى و
 المريض ممنوع مما زاد عن الثلث اذا تبرع به المولى عوض عليه شئ مثله ففقدوا ان يجزئ تبرع
 به في مرضه بان و مبر او ففقدوا ففقدوا به او ما به في بيع او اجارة على الاقوى للاجبار كقوله
 الدالة عليه منطوقا ومعزوما وقيل معنى من الاصل لا يصلح عليه سواء اجاز او يثبت على
 السفينة بظهوره وسفينة وان لم يحكم الحاكم بمرئان لمقتضى له هو السفينة فوجب تحققة بظهوره

قوله تعالى فان كان الذي الحق سفيها او ضيعفا حيث اثبت عليه الولاية مجردة ولا ينزل الاجرة
 الا بحكمه لان زوال السفة يقتضي الاجتهاد وقيام الامارة لانه من حق قيامه بنظر الحكم
 وقيل يتوقفان على حكمه لذلك وقيل لا فيها وهو الاقوى لان مقتضى الخبر هو السفة فيجب ان يثبت
 بشئ من زوال بزواله ولطاهر قوله فان استم منهم رشدانا فهو اليهم اموالهم حيث
 علق الامر بالدفع على اساس الرشد فلا يتوقف على امراخر ولو عامله العالم بما له المستحقا
 بما له مع وجوده لبطالان المعاملة فان تلف فلا ضمان لان المعامل قد ضيع ماله بسببه حيث
 سلمه الى من نهي الله تعالى عن اتيائه ولو كان ما بطل به فانه الرجوع مطلقا لعدم تغييره وقيل لان
 مع التلف مطلقا لا يقتضي من عليه قبل اختياره وفصل ثالث في الحكم بذلك مع قبض السفيل الى ان
 ما له ولو كان بغير اذن فيضمنه مطلقا لان المعاملة لها سدة لا يترتب عليها حكم فلو كان بغير اذن
 بغير اذن فيضمنه كما لو تلف مالا او غصبه بغير اذن ما له وهو حسن وفي ابداءه واعادته
 او اجارته فينلف العين نظر من تفرط تسليمه قد نهي الله تعالى عنه لقوله ولا تأتوا السفهانا
 اموالكم فليكون بمنزلة من القى ماله في البحر ومن عدم تسلطه على الاتلاف لان المانع هذه
 المواضع امانة يجب حفظه والاتلاف حصل من السفية بغير اذن فيضمنه كما لغصبه واما ان بلغ
 عاقل وهذا هو الاقوى ولا يرفع الحجر عنه بلوغه خسا وعشرين سنة اجماعا منا
 لوجود مقتضى الحجر وعدم صلاحية هذا السن لرفعه ونسبة بذلك على خلاف بعض العامة حيث زعم
 انه متى بلغ خمس وعشرين سنة تفك حجه وان كان سفيها ولا يمنع من الحج الواجب مطلقا
 سواء زاد نفقة عن نفقة المحضرم لا وسواء وجب بالاصل ام بالعرض كما لمند وقيل ان السفة
 لتعينه عليه ولكن لا تسلم النفقة بل يتولاه الولي او وكيله فلا من الحج المند وبإذ الاستوى

نفقة حضرا وسفرا وفي حكم استواء النفقة لو كان في السفر كسب يجزأ لرايه بحيث لا يكف فله ^{أهله}
 وينفقه بمقتضى ما يملكه ويكفي بالصوم لو خشيته لم ينفقه من تصرف المالك في مثله العبد المذروا
 ينفقه ذلك حيث لا يكون متعلقا بالمال كالحرة فكسبها ينفقه ولو خلفا ونذر ان تصدق بالمال لم ينفقه
 نذره لانه تصرف في هذا مع تعيينه اما لو كان مطلقا لم ينفقه ان يراعى في انفاذه الرشد
 وانه العفو عن الغصاص لانه ليس بالمال لانه تصرف في المال لا يصح من العفو على
 مال لكن لا يستتم اليه والمراد به الضمان بالمعنى الخاص فسيم احواله وكفالة
 لا اعم الشامل لها وهو التعبد بالمال اذ لا التزام به من البرئ من مال تامل لما ضمنه للمضمون
 عنه ولتقيد المال بخرجه الكفالة فانها تعبد بنفسه بالبرئ احواله بناء على اشتراطها بشغل زنة
 المحال عليه للتعبد بحاله وبشروطه كما لا ريب ان الضامن المدلول عليه المصدر او اسم الفاعل
 او المقام وحرية فلا يصح من العبد في المشهور لانه لا يقدر على شئ وقيل يصح ويبيع به
 بعد العتق الا ان ياذن المولى فيثبت المال في ذمة العبد لا في مال المولى لان طلب
 الضمان اعم من كل منهما فلا يرد على الخاص ويلتصق بكسبه حلالا على المعبود ومن الضمان الذي
 يستحق الاداء ويرى قيل بملقة بمال المولى مطلقا كما لو ايمره بالاستدانة وهو متجه الا
 ان يشترط كونه من مال المولى فيلزم كسبه بشرطه ويكون حكا كوكيد ولو شرط كسبه فهو كما
 لو شرط من مال المولى لانه من جملة ثم ان وفي الكسب بالحق المضمون الاضاعة بقصره ولو عتق العبد
 قبل ان يكتسب تجدد شئ من الكسب في طلب ان الضمان او بقاء العتق به وجهان ولا يشترط
 عليه المستحق للمال المضمون وهو المضمون له بنسبه ووصفه لان الغرض ايفاؤه الدين
 وهو لا يتوقف على ذلك وكذا لا يشترط معرفة قدر الحق المضمون ولم يذكره لم يكن ارادته ^{فقط مع المصلحة له}

من العبارة بجعل مسحق مبنيا للجهول فلو ثبت ما في ذمته صح على التبع القولين لا سيما وانما هو نفس
ولان النعمان لا ينفك في الغر لا له رئيس ومنه لجواز حمل المستعجل هذا اذا لم يكن العلم به بعد ذلك كما قيل
فلو لم يكن كضممت لك شيئا ما في ذمته لم يصح قطعا وعلى تقدير صحة لزومه ما لم يثبت ان كان لا ريب
المضمون عنه وقت النعمان لا ما يتجدد ولو يوجب في ذمته او يقر به المضمون عنه او يحلف عليه المضمون له
اليوم من المضمون عنه لعدم دخول الاول في النعمان وعدم ثبوت الثاني وعدم نفوذ الاول في
الثاني على الغير وكون الخصومة مع القياس من المضمون عنه فلا يلزم ثبوتها عليه كذا في
ما قرئ في الرابع نعم لو كان يحلف برد الص من ثبت علفه فيه وكذا لا يشترط ان يحلف بالغير وهو
المضمون عنه لانه وفي دين عنه وهو بائنه عن كل مديون ويكفي ان يريد به الاثم منه وهو المضمون
ويريد بالعلم به الا انه بغيره يقال له منسب او وصف له به قوله لا يقتضا او ما شئت كما ان الغرض في
الدين وذلك لا يتوقف على معرفته كك بل مبينها اذ هي مستحق في الغريم كمن يوجب القصد اليها
اما الحق فليكن اداؤه واما المضمون له فليمكن اداؤه واما المضمون عنه فليمكن القصد اليه ويشكل
المعبر القصد الى النعمان وهو التزام المال الذي يذكرة المضمون له وذلك غير متوقف على معرفته
عليه الدين فلو قال شخص اني استحق في ذمة اخي ما تدرهم مثلا فقال اخي فتمتها لك كان قصد الى عقد
النعمان نعم كان عليه الدين مطلقا ولا دليل على اعتبار العلم بخصوصه ولا بد له من ايجاب قبوله
لا من العهود اللازمة ان قلنا له المضمون عنه الى ذمة النعمان ولا ايجاب ضمانه وتكليفه
وتميزه عن مطلق الكفاية بجعل متعلقها المال وتقبلت وشبهه من الاغلاط الدالة عليه صريحا
ولو قال مالك عندى او على او ما عليه على فليس يصح لجوازا اذ لا ريب ان الغريم محبذ لا
اذا نذر على تخلصه او ان عليه السعي او المساعدة ونحوه وقبل ان على ضمان لا يقتضا على الالتزام

بجمله صيغة

فيوصف بالثبوت فبذلك يتبين ان الواجب المنزه ولو انكر المستحق القبض على الضامن
فشهد عليه الغريم وهو المضمون منه قبل ان يترك ان امره بالضمان فشهاده عليه شهادة على نفسه
باسحق الرجوع عليه فشهاده غير مستمع وان كان الضامن متبرعا عنه فهو حتمي فلا مانع من قبولها
لذلك من التبرع ادى اى اثم لم يرد لكن لا يثبت مع عدم التهمة بان تفيده الشهادة في ذمته
على ما يغرمه لو لم يثبت الاداء فتزداد التهمة فتور منها ان يكون الضامن معسرا او لم يعلم المضمون
باعتباره فان الشئ حيث لا يثبت الاداء ويرجع على المضمون عنه فيضع بشهاده عود الحق الى
ومنها ان يكون الضامن قد تجدد عليه كسر النفس للمضمون عنه عليه من فانه يوفى بشهاده ما لم يظن
في زواده ما يفسد به ولا فرق في ثمين بين كون الضامن متبرعا وسبوا لال نسخ الضامن
العود على المديون على التقديرين ومع الاكساف مر وجعل بعضهم معسرا التهمة ان يكون الضامن
قد صالح على اقل من الحق فيكون رجوعه على تقدير كونه سبوا لانا هو بالمدفوع فتجده شهادة المضمون عنه
تتمه بتجفيف الدين عنه وفيه نظر لانه يكفر في سقوط الزايد علم المضمون عنه اعتراف الضامن
بذلك فلا يرجع به وان لم يثبت قد دفع التهمة وتقبل الشهادة كناية عليه التهمة بقوله ومع عدم
قوله للتهمة او لعدم اعدائه لو غرم الضامن رجوع على المضمون عنه في موضع الرجوع وهو
كان ضامنا باذنه بما اداه او لا سيما دفعا لكونه المستحق في ذمته المضمون عنه واعترافه
بان المضمون له ظالم بالخذ ثانيا مع سواة الاول للتحقق وقصوره والارجع عليه بالاداء
منه من الحق لانه لا يستحق الرجوع بالزاد عليه بل هو صدقة على الدفع وان لم يشهد ويكسر
في عدم قبول قوله ولو لم يثبت قد دفع على الدفع الذي ادعاه رجوع عليه بالاقلى مما اداه او لا
واداؤه خيرا لارجع الا على اقله ان هو الاول فهو يعترف بانه لا يستحق سواه والى المضمون له

في الثاني وان كان الثاني فلم يشبه نظامه اسواه وعلى ما بينه ورجع بالاعقل من كون
توحي العهد بالمال من الشغل بمثلته

ويعنى التمسك بالمال من الشغل كمنه التمسك بالمال من الشغل

عليه من احواله والا فلا قومي جواز ما على البرئى لاصل كنهه يكون شبهة بانسان لا يقتضى نقل
المال منه زمة مشغولة الى تربية فكان المحال عليه بقوله اما من ليس المتاع على المحيد وكذا يخرج

الما منزهة مشغولة الى تربية فكان المحال عليه يقولها من ليس المحال على المحذور فكيف يخرج

بهذا الشرح المملو القليتها احكامها وليست طافها في الثلثة في الميراث

فوسع رقبا ولان من عليه الحق مخيرة في جهات القضاء من مال وروية الى الين من جهات المال

حقه ثابت في ذمة المجل فلما لم يتركه الى ذمة اخرى غير رضاه واما المحال عليه في شتر او فساد او غير ذلك

لا إله إلا الله لا شريك له لا يدرى ما هو الا الله لا يدرى ما هو الا الله لا يدرى ما هو الا الله

عظم في القبس باجواءه فلا فقا الى رضى من عليه الحق كما لو كمله في القبس من اختلاف

الناس في الامتنان لا يمنع من مطالبة المستحق ومن نصبه خصوصاً مع اتفاق الحقين جنباً ووجهاً

فعدم اعتبار انوى نعم كونا مختلفين وكان الغرض استيفاء مثل حق المحال لوجه اعتبار رضى المحال عليه

لأن ذلك بمنزلة المعاصرة الجديدة فلا بد من رضی المتعاضدين ولو فرضي المحتمل، فذهب على

لمحلى عليه زال المذو و ايضا وعلى تقدير اعتبار رضا ليس هو على قدر رضا ههنا لان انكوا له عقد لازم

لأنهم لا يوجبون قبول المجلد والقبول الممتثل ويعتبر فيها باعتبار في غيرهما من النقط العز

المطالبة وغيره او امارضى المحال عليه فيكون كيف اتفق متقدما ومتخرا او متقارنا ولو جازنا احواله

[illegible]

فيلفظها لانه وعا اذنه بغير اذنه والعبارة عنه خ ان يقول المحل عليه للمحل ان املكك بالدين

لدي ملكي مكان على سبي يقيدني هو ان برلن العقد وحيث عم احواله عزم فيقول فيها

المال من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه كالضمان عندنا ويرى المحدث من حق المحال بخردها
 وان لم يبره المحال لدلالة القول عليه المشهور ولا يجب على المحال قبولها على
 المولى لان الواجب له الدين وانما ليس اذ ادانها هي نقلة من ذمة الى اخرى فلا يجب قبولها
 عندنا وما ورد من الامارة بقبولها على المولى على نفسه يعممه محمول على الاستحباب ولو ظهر اعسار
 محال احواله ففسخ المحال ان شاء سواه شرط بآراءه ام لا وسواء تجدد له ليد قبل افسخ
 ام لا وان زال الضرر غلابة لا يستحق بطلان العكس بان كان موسرا حالها فتجدد عساره
 فلا خيار له لوجود شرط ويصح تراخي احواله بان يحيل المحال عليه المحال على اخر فمحمل الاخر محال له
 على ثالث وهكذا ويرى المحال عليه في كل مرتبة لاول ودورها بان يحيل المحال عليه في المراتب
 على المحيل الاول وفي الصور من المحال تجدوا ما تعدد المحال عليه وكذا الضمان يصح ترابيه بان
 يضمن الضامن اخر فمحمل الاخر ثالث وهكذا ودوره بان يضمن المضمون عنه الضامن في بعض
 المراتب ومثله شجرة لا سائر ارجع الفروع أصلا ولعدم الفائدة وليتوقف بان انقضى
 فيها غير مانع وقد ظهر ان يد في ضمان محال مؤبدا وبالعكس وفي الضمان باذن وعدمه
 فكل ضامن يرجع مع الاذن على منتهى الاصل وانما يرجع عليه الضامن الاول ان ضمن في ذمة
 الكفالة فيصح ترابيه دون دور لان حضور المكفول الاول مطلقا خرم منها وكذا اتفق
 احواله بغير جنس الحق الذي للمحيل بان يكون له عليه دراهم فحيلة على اخذها بغير
 سوا جعل احواله استيفا، ام اعيانها ما لان ايفاء الدين بغير جنسه جائز مع الرضا وكذا
 المعاوضة على الدرهم بالدينار لو انعكس فاحاله بحقه على من عليه ففسخ اذ بنا على اشتراط
 رضاه المحال عليه سوا جعلنا استيفا، ام اعيانها بتقريب التقرير ولا يعتبر التقاض في المجلس

هذا هو الوجه في صحة
 المحال على المحال
 في كل مرتبة
 من المراتب
 على المحيل الاول
 وفي الصور من المحال
 تجدوا ما تعدد المحال
 عليه وكذا الضمان
 يصح ترابيه بان
 يضمن الضامن اخر
 فمحمل الاخر ثالث
 وهكذا ودوره بان
 يضمن المضمون عنه
 الضامن في بعض
 المراتب ومثله شجرة
 لا سائر ارجع الفروع
 أصلا ولعدم الفائدة
 وليتوقف بان انقضى
 فيها غير مانع وقد
 ظهر ان يد في ضمان
 محال مؤبدا وبالعكس
 وفي الضمان باذن
 وعدمه فكل ضامن
 يرجع مع الاذن على
 منتهى الاصل وانما
 يرجع عليه الضامن
 الاول ان ضمن في
 ذمة الكفالة فيصح
 ترابيه دون دور
 لان حضور المكفول
 الاول مطلقا خرم
 منها وكذا اتفق
 احواله بغير جنس
 الحق الذي للمحيل
 بان يكون له عليه
 دراهم فحيلة على
 اخذها بغير سوا
 جعل احواله استيفا،
 ام اعيانها ما لان
 ايفاء الدين بغير
 جنسه جائز مع الرضا
 وكذا المعاوضة على
 الدرهم بالدينار لو
 انعكس فاحاله بحقه
 على من عليه ففسخ
 اذ بنا على اشتراط
 رضاه المحال عليه
 سوا جعلنا استيفا،
 ام اعيانها بتقريب
 التقرير ولا يعتبر
 التقاض في المجلس

هذا هو الوجه في صحة
 المحال على المحال
 في كل مرتبة
 من المراتب
 على المحيل الاول
 وفي الصور من المحال
 تجدوا ما تعدد المحال
 عليه وكذا الضمان
 يصح ترابيه بان
 يضمن الضامن اخر
 فمحمل الاخر ثالث
 وهكذا ودوره بان
 يضمن المضمون عنه
 الضامن في بعض
 المراتب ومثله شجرة
 لا سائر ارجع الفروع
 أصلا ولعدم الفائدة
 وليتوقف بان انقضى
 فيها غير مانع وقد
 ظهر ان يد في ضمان
 محال مؤبدا وبالعكس
 وفي الضمان باذن
 وعدمه فكل ضامن
 يرجع مع الاذن على
 منتهى الاصل وانما
 يرجع عليه الضامن
 الاول ان ضمن في
 ذمة الكفالة فيصح
 ترابيه دون دور
 لان حضور المكفول
 الاول مطلقا خرم
 منها وكذا اتفق
 احواله بغير جنس
 الحق الذي للمحيل
 بان يكون له عليه
 دراهم فحيلة على
 اخذها بغير سوا
 جعل احواله استيفا،
 ام اعيانها ما لان
 ايفاء الدين بغير
 جنسه جائز مع الرضا
 وكذا المعاوضة على
 الدرهم بالدينار لو
 انعكس فاحاله بحقه
 على من عليه ففسخ
 اذ بنا على اشتراط
 رضاه المحال عليه
 سوا جعلنا استيفا،
 ام اعيانها بتقريب
 التقرير ولا يعتبر
 التقاض في المجلس

يكون صريحا في المعاوضة على هذا الوجه ليست بغير رضا المحال عليه صح الاول دون الثاني
اذ لا يحل على المديون الا اذ اخرج غير حسن عليه وخالف الشيخ رة وجماة فيها في شتر طوارى والمحال
المحال به وعليه حسنا وصفا استنادا الى ان احواله تحويل في ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه
فاذا كان على المحيل في رسم مثلا وله على المحال عليه ذمة كيف يصير حوالا الى المحال عليه راوهم
عقد يوجب ذلك لانه ان جعلنا استيفاها كان المحال بمزلة من استوفى ذمته واقرضه المحال عليه
وحقه الدرهم لا الدنانير وان كان معاوضة فليست على حقيقة المعاوضة التي لا ينفك بها تحصيل ما
ليس بجاصل حسن بل او زيادة قدرا او صفة وانما هي معاوضة اوراق ومساومة للمحيط به
فيما التجانس والتساوي وجوابه بغير ما ذكرناه وكذا نتج احواله بدلين عليه لو اذن على ذمة
للمحيل على اثنين متكافئين اى قد ضمن كل منهما في ذمة صاحبه دفعة واحدة او متعاقبتين
مع ارادة الثاني ضمان في ذمة الاول في اصل لا مطلقا لهذا لصحة المالك في ذمة الثاني وجوب
جواز احواله عليها ظاهر لوجود مقتضى الصحة وانتفاء المانع اذ ليس الا كونها متكافئتين في الصلح
بالمعاوضة بذلك على خلاف الشيخ رة حيث منعت مجتبا باستلزامها زيادة الارتفاق في موضع
في احواله لوجوب موافقة المحال به للمحال عليه غير زيادة ونقصان قدرا او صفا وهذا لا يقلد
انما يتوجه على مذهب محيل الضمان فتم ذمة الى ذمة فيتم حينئذ في مطالبة كل منهما بمجموع امانته
مذهب اصحابنا من انه ناقل للمال من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه فلا ارتفاق بل غايته انتقال على
كل منهما الى ذمة صاحبه فسحق الامر كما كان ومع تسليمه لا يصح للمعاوضة لان مطلق الارتفاق بهما
غير مانع اجماعا كما لو احواله على منته حسن وفاء ولو ادى المحال عليه فطلب الرجوع
باذائه على المحيل لا يكره الدين وزعمه ان احواله على البري بناء على جواز احواله عليه وادعاه

هذا هو الوجه في كون المعاوضة على هذا الوجه ليست بغير رضا المحال عليه صح الاول دون الثاني
اذ لا يحل على المديون الا اذ اخرج غير حسن عليه وخالف الشيخ رة وجماة فيها في شتر طوارى والمحال
المحال به وعليه حسنا وصفا استنادا الى ان احواله تحويل في ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه
فاذا كان على المحيل في رسم مثلا وله على المحال عليه ذمة كيف يصير حوالا الى المحال عليه راوهم
عقد يوجب ذلك لانه ان جعلنا استيفاها كان المحال بمزلة من استوفى ذمته واقرضه المحال عليه
وحقه الدرهم لا الدنانير وان كان معاوضة فليست على حقيقة المعاوضة التي لا ينفك بها تحصيل ما
ليس بجاصل حسن بل او زيادة قدرا او صفة وانما هي معاوضة اوراق ومساومة للمحيط به
فيما التجانس والتساوي وجوابه بغير ما ذكرناه وكذا نتج احواله بدلين عليه لو اذن على ذمة
للمحيل على اثنين متكافئين اى قد ضمن كل منهما في ذمة صاحبه دفعة واحدة او متعاقبتين
مع ارادة الثاني ضمان في ذمة الاول في اصل لا مطلقا لهذا لصحة المالك في ذمة الثاني وجوب
جواز احواله عليها ظاهر لوجود مقتضى الصحة وانتفاء المانع اذ ليس الا كونها متكافئتين في الصلح
بالمعاوضة بذلك على خلاف الشيخ رة حيث منعت مجتبا باستلزامها زيادة الارتفاق في موضع
في احواله لوجوب موافقة المحال به للمحال عليه غير زيادة ونقصان قدرا او صفا وهذا لا يقلد
انما يتوجه على مذهب محيل الضمان فتم ذمة الى ذمة فيتم حينئذ في مطالبة كل منهما بمجموع امانته
مذهب اصحابنا من انه ناقل للمال من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه فلا ارتفاق بل غايته انتقال على
كل منهما الى ذمة صاحبه فسحق الامر كما كان ومع تسليمه لا يصح للمعاوضة لان مطلق الارتفاق بهما
غير مانع اجماعا كما لو احواله على منته حسن وفاء ولو ادى المحال عليه فطلب الرجوع
باذائه على المحيل لا يكره الدين وزعمه ان احواله على البري بناء على جواز احواله عليه وادعاه

الحيل تقاض الأصل في البراءة ذمة المحال عليه من المحيل والظن بكونه مشغول الذمة
 اذ الظن انه لو لا اشتغال ذمته لما احتج عليه الاول وهو الاصل ارجح من الثاني حيث
 يتعارضان غالباً وانما يختلف في مواضع نادرة فيحالف المحال عليه على انه بريء من المحيل
 ويرجع عليه غرض سواء كان العقد الواقع بينهما بلوط المحال له انما ان كان المحال
 على البري كاشبه بالظن فيصح لفظه وانما هو يطلق على الاشياء بالعلم في البيع والتعويض عنها و
 كتحمل الفرق بين الصيغتين فيعتبر مع استبعاد الظن دون احواله علماً بالظن هو لو شتر طناً
 في احواله اشتغال ذمة المحال عليه مثل التي تقاض اصل الصيغة والبراءة فيتقضى مع
 المحال عليه اذ ليس المحيل ما ذمة فيرجع عليه ولا يمنع وقوع الاذن في ضمن احواله انما يظن ان مقتضى
 بطلانها بطلان ما بعدها لا اتفاقها على الاذن وانما اختلفا في امر اخر فاذا لم يثبت بقي اتفاقاً
 عليه الاذن في الوفاء لمقتضى الرجوع ويحتمل عدم الرجوع ترجيحاً للصيغة المستمرة لشغل الذمة
 كتاب الكفاية وهي التعمد بالنفس اي التزام احصاء المكفول متى طلبه المكفول له

وشروطها رضا الكفيل والمكفول له دون المكفول لوجوب ايجازه عليه متى طلبه صاحب الحق ولو بالبدعي
 بنفسه او وكيله وكفيل بمنزلة الكفيل حيث يامره به ويقتر الى ايجاب يقول بين الاولين صادر
 على الوجه المعبر في العقد النازم ويصح حاله ومؤجله اما الثاني في موضع وفاق اما الا
 فاصح القولين لان الحق خرج شرعاً لا ينافيه احوال ومن لا يبيع الا مؤجله الى اجل معلوم لا يحتمل
 الزيادة والنقصان كغيره من الاجال المشترطة ويؤيد الكفيل بتسليمه ثباته ما بين لا
 هناك مانع من تسليمه كغيبته في مكان لا يتكهن من وضع يده عليه لقوة المكفول
 وضعف المكفول له وفي المكفول المعين ان يتيقن في العقد وبلد الحق مع الاطلاق عند الاجل

القول في المكفول له
 من جهة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

اي بعدوان كانت مؤجلة او في الحلول متى شاء ان كانت له ونحو ذلك فان استتمه كذب برقي
استتم سلمه الى الحكم وبرى ايضا فان لم يكن شهد عدلين باحضاره الى المكفول له وانما عنه نفسه
برى تسلم المكفول نفسه تاما وان لم يكن عن الكفيل على الاقوى وتسليم غيره له كذا في المسامحة
الكفيل تسليم الزم الى حكمه فان ابى فلم يستحق طلب جلسته من اياكم حتى يخلصه او يرضى
ما عليه ان لم يكن اداؤه عنه كالدين فلو لم يكن كل نقص من الزوجه والزوجى اجوبة توجب جدا
او تعزيرا الزم باحضاره حتم مع الاسكان وله عقوبة عليه كافي كل متمنع من ادا الحق مع قدره عليه
فان لم يكن له الا حضار وكان له بدل كذا في التقدير وان كان عدا او مهر مثل الزوجه وحسب عليه بدل
وفيل تعيين الزم باحضاره اذا طلبه اسحق مطلق لعدم انحصار الاغراض في ادا الحق وقوى
ثم على تقدير كونه الحق بالا واداه الكفيل فان كان قد ادى باذنه رجع عليه وكذا ان ادى بغير اذنه
مع كفالة باذنه وتعذر حضاره والا فلا رجوع والفرق بين الكفالة والضمان في رجوع اذنى بالا و
منا وان كفل بغير الاذن بخلاف الضمان ان الكفالة لم يعلق بالمال بالذات وحكم الكفيل بما به
اليه حكم الاجنبى فاذا اذاه باذن المديون فله الرجوع بخلاف الضمان لان نقل المال الى ذمته
بالضمان فلا ينفعه بعده الاذن في الاداء لانه كاذن المبرئ للمديون في اداء دينه واما اذنه في
الكفالة اذا تعذر حضاره واستيدانه في الاداء فذلك من لوازم الكفالة والاذن فيها اذن
في لوازمها ولو علق الكفالة بشرط متوقع او صفة متقبلة بطلت الكفالة وكذا الضمان
والحوالة كغيرها من العقود اللازمة نعم لو قال ان لم احضره الى كذا كان على كذا اصبحت
الكفالة ابداء ولا يلزم للمال المشروط ولو قل على كذا ان لم احضره لزمه ما شرط
من المال ان لم يحضره على المشهور وسند الحكمين رواية داود بن الحصين عن ابى العباس

هذا هو الحكم في كل ما ذكره من الكفالة والضمان والحوالة
والفرق بين الكفالة والضمان والحوالة في رجوع اذنى بالا
والفرق بين الكفالة والضمان والحوالة في ابداء المال
والفرق بين الكفالة والضمان والحوالة في ابداء المال



بنیاد محقق طباطبائی
نسخه م/ ٢٠٢

وفي الفرق بين الصيغتين من حيث ان كيب العربي انظر لكل المصنف واجراعه علوا مبضمون الرواية جابدين
على النص مع ضعف سند ووربا كفاف مستكاف بالفرق بان لا يمين ولا يعني من جوع وان اردت
الوقوف على تحقيق الحال فراجع ما حررناه في ذلك لشرح اشرايع وغيره وتحصل الكفالة في
حكم الكفالة باطلاق الغريم من المستحق فها فيزيه حضاره او اداء ما عليه ان يكون على ما ختمناه
مع تقدير حضاره لكن من حيث يخدمه المال لا رجوع له على الغريم اذ لم يمه بدفعه اذ لم يحضر
الاطلاق لا يقتضي الرجوع فلو كان الغريم قاتلا لعدا كان ام شبهه لنه حضارا والدية
ولا يقتضيه في العمد لانه لا يجب غير المباشرة ان استمر القاتل ما يوجب المال على المخلصون
تكن الولي منه في العمد وجب عليه رد الدية الى الغريم وان لم يقبض من القاتل لانه وجبت له
الحيلولة وقد زالت عدم قتل الال مستند الى اختيار الحق وكوكان تخليص الغريم من كيدية
استيفاء الحق من قصاص اذ مال اخذ المال حتى من الكفيل كان له الرجوع على الذي خلت به كقضية
من يد الحق ولو غاب المكفول غيبه يعرف موضعه انظر الكفيل بعد مطالبه المكفول له
بالحضاره وبعد المحلول ان كانت مؤجلة بمقدار الذهاب اليه والا ياب فان مضى
لم يخبر بحبس الزم بالقدم ولو لم يعرف موضعه لم يكلف حضاره لعدم مكانه ولا شيء عليه لانهم
المال لم يقبض في الحضاره وينصرف الاطلاق الى التسليم في موضع العقد لانه المفروض
عند الاطلاق ويشكل كونها برية وبلد غربة قصد بها مفارقة سريالكنهم لم يذكروا منها خلافا كالم
والشكل يدفع بالتعيين ولو عاين غير اى غير موضع العقد لزم ما شرطه حيث يعين او
يطلق ويخبر في غير عين شرعا لا يجب منه ان يتقضى الضرر ولو قال الكفيل لا حق لك
على المكفول جاز الكفالة فلا يبرئ حضاره فالتقول قول المكفول لا يرجع الدعوى الى صحة الكفالة

الفرق دار

از

ان الذي يقتضي الرجوع
بطلان الكفالة
انما هو ان

ان الذي يقتضي الرجوع
بطلان الكفالة
انما هو ان

ان الذي يقتضي الرجوع
بطلان الكفالة
انما هو ان

وفساد ما يقدم قول مدعي الصحة وحلف المستحق وهو المكفول له ولزيمه حضارة فان تعذر
لم مثبت الحق بحلفه السابق لانه لا ثبات حتى يصح الكفالة ويكفي فيه لو جبال دعوى نعم لو اقام مثبته بحق
والثبته عند احكام الرضخ به كما هو ولا يرجع به على المكفول للاعتراف به برأيه رتبة وزعمه في مطالعهم وكذا لو
قال الكفيل للمكفول له ابرائة من احق او اذنا كذا لاصالة ثبته ثم ان حلف المكفول له على ما هو الحق
برئ من دعوى الكفيل ولزيمه حضارة فان جاز بالمكفول فاقب البرائة انما لم يكتف باليمين او قطعها
للكفيل لانها كانت لاثبات الكفالة ونزعه دعوى اخرى وان لم تكتف باليمين فلو لم يحلف
ورج اليمين عليه اي على الكفيل فحلف برئ من الكفالة والمال بحاله لا يبرر المكفول منه
لما خالف العيوبين كما هو ولا يبرر يمين غيره نعم لو حلف المكفول اليمين المدونة على البرائة
برأيه ما هو السقوط الكفالة بسقوط احق كما لو اذناه وكذا لو نكل المكفول عن يمين المكفول فحلف
معا ولو تكفل اثنان بواحد كفي تسليم احدهما اياه تاما لمحصل الغرض كما لو سلم نفسه او سلمه
اجنبي وبل شرط تسليم عنه وعن شركه ام كفرا لاطلاق قول ان اجمودهما الثاني وهو الذي يقتضيه
اخذان العبة وكذا القول في تسليم نفسه وتسلم الاجنبي له وقيل لا يبرر مطلقا لتغايرهما في شخصيته
وتظهر الفائدة لو هر بسبع تسليم الاول ولو تكفل بواحد لاثنين فلا بد من تسليم اليهما
مع ان العقد الواحد من مائة عقدين كما لو تكفل لكل واحد على انفراد او ضمن اثنين شخصين
فان ادى ايس احد هاتين لا يبرر افسدين الاخر بخلاف السابق فان فرض من كفالتها لهما لهما حصتا
وتوزع حصل ويصح التعيين في عقد الكفالة بالبدن والراس والوجه فيقول كلفت لك
برئ فلان اور اسه او وجهه لانه يعتبر بذلك عن جملة بدنه عن الذات عرفا والحق به الكبد والقلب
وغیره مما لا جزاء الترتيب في حيوة بدنه ولا يجوز ان يقع فيه كشبهه ورعيه استنادا الى انه لا يكفر

المكفول لا باحضاره اجمع وفي غير البدن نظر اما الوجه والرأس فانها وان اطلقا على اجمل
 بطلاق على احدهما اطلاقا شائعا متعارفا ان لم يكن اشهر من اطلاقها على اجمل ^{بالمكفول} وحمل اللفظ ^{للمعنيين} على الوجه المصحح مع الشك في حصوله واصله البراءة من مقتضى التصديق ^{رأى} فلو صرح بان
 اجمله من اجزائين اتجهت اليه كادارة ^{بالمكفول} مشترك كما انه لو قصد اجزا بعينه فكقصد اجزائهما
 لا يمكن الحيوة بدونهما ^{بالمكفول} لا يمتنع الحيوة بدون مع عدم اطلاق اسم اجمله عليه حقيقة فحاشية ان ^{بالمكفول}
 عليها مجاز وهو غير كاف في اثبات الاحكام الشرعية ويلزم منه في كل جزء من البدن كسب ^{بالمكفول}
 اوجه او الى قراس والوجه مع قصد اجمله بهادون اليد والرجل وان قصد بهما مجازا
 لان المطلوب شرعا كفاية المجموع باللفظ المصحح ^{بالمكفول} كغيره من العقود اللازمة والتفصيل لعدم اسكان
 احضار اجزا المكفول بدون اجمله فكان في قوله كفاية اجمله ضعيف لان المطلوب لما كان كفاية المجموع
 لم يكن البعز كافيا في صحته وان توقف احضاره عليه لان الكلام ليس في مجرد الاحضار بل على وجه
 الكفاية لصحة مقتضى ولومات المكفول قبل احضاره بطلت الكفاية لقوات متعلقها
 وهو نفس وفوات الغرض لو اراد بالبدن ويمكن الفرق بين التبعيض كقوله فلان وكذا كفاية فوجب
 احضاره مع طلبه في اثني دون الاول بناء على ما ختمه المحققون من ان الانسان ليس هو
 البكل المحسوس ^{بالمكفول} بضعف بان مثل ذلك ينزل على المعارف لا على اجزائه ^{بالمكفول} عند الاطلاق كجواب ^{بالمكفول}
 الا في الشهادة على عينه ^{بالمكفول} بحكم عليه بالادلة او المعاملة له اذ كان قد شهد عليه من غير
 شبه بل شهد على صورته فوجب احضاره متى حيث يمكن الشهادة عليه بان لا يكون قد تغير بحيث
 لا يعرف ولا فرق بين كونه قد دفن وعدمه لان ذلك مستثنى من تحريم شبه كقوله
 الصلح وهو جاز مع الاقرار والاعتراف عندنا مع سبق نزاع ولا معه ثم ان كان المدعى

فوقه من قوله
 في قوله لا يمتنع
 في قوله لا يمتنع
 في قوله لا يمتنع

محا استحباب ما دفع اليه الميرصلي والافواه حرام باطن عينا كان ام دينا حتى اوصى بالعين بال
في جميعها حرام ولا يستثنى منها مقدار ما دفع من الغرض لغرض او غرض في الغرض لا يرد
الدعوى الى قرينة كما لو وجد بخط مورثه ان له حق على احد فافكر وصار له على استقامتها بال فالتجربة صحة
الصلح ومثله لو توجبت الدعوى بالتمسك لان العين حق في بيع الصلح على استقامتها الا انما اهل حراما
او صرح حلالا كذا ورد في حديث النبي ص وفي تفسير تحليل احرام بالصلح على استقامتها حراما استحبابه
يضع لا سبب لا باحتماله غيره او لشرب الخمر ونحوه من محرم التحلل بان لا ينفك احداهما عن صاحبه ولا ينفع
بانه ونحوه والصلح على مثل هذه باطل باطنا وظاهرا وفي تفسيره الميرصلي على بعض المذهب في اوصافه او بدله
كون احد جماعتهما بطلان الدعوى لكنه هنا صحيح ظاهر وان قصد باطنا وهو صالح للامرين
لانه تحليل المحرم بالنسبة الى الكاذب ومحرم التحلل بالنسبة الى الحق وحاشا ان يكون عقد اجازة كجمله
فيلزم بالايجاب والقبول الصادقين من الكامل بالبيع والارشاد الجازي النص
يرفع الحجر وقع وظيفة كل من لا يجاب واجتبول من كل منهما بلفظ صالح وقيل في تعريض الزوم
على مقدم غير حسن لانه اعم منه ولو عطفه بالواو كان اوضح ويكفي التماسه الى انه عقد والاصل في عقود
الزوم الا ان اخرجه الدليل للامر بالوفاء بها في الآتي المقضي له وهو اصل في نفسه على صح
القولين واشهرهما لانه عدم الفرعية لافرع البيع والامتنع والاجارة والعارية والابرا كما
ذهب اليه الشيخ في جملة افرع البيع اذا انقل العين بعوض معلوم وفرع الاجارة اذا وقع على
منفعة معلومة بعوض معلوم وفرع العارية اذا اقتضت اياها منفعة بغير عوض وفرع الهبة اذا تضمن
ملك العين بغير عوض وفرع الابراء اذا تضمن اسقاط دين استنادا الى انا دته فائدة حيث
يبيع على ذلك الوجه فيجوز حكم بالحق به وفيه ان انا دته عقبة فائدة آخر لا يقتضي الا نكاحا

لا يقتضي الهبة بعض معين البيع ولا يكون طلبه اقترافا للصحة مع الاقرار والاكثار وتنبه
على خلاف بعض العامة الذي ذهب الى عدم صحة بيع الاكثار حيث فرغ عليه ان طلبه اقرار لان طلبه
ينصرف الى البيع وانما يبيع مع الاقرار فيكون مستلزما له ولما اختلف الشريكان على اخذ احد
راس المال والباقي للاختصاص او خسر صح عند انقضاء الشركة واردة فسخها تكون الزيادة
مع من هي مستلزما للهبة وانما من هو عليه بمنزلة الابراء ولو شرط بقاءهما على ذلك
حيث يكون ما يجده من الرجوع والخسائر ان لا يحد هادون الاخر فقيده نظر من محال لوصف
حيث انها تقتضي كونها على حسب راس المال من اطلاق الرواية يجوز ان يحد ظهور الرجوع من غير قيد
بارادة لقسمة صريحا فيجوز مع ظهوره او ظهور الخسارة مطلقا ويمكن ان يكون نظره في جواز الشرط
واكان في ابتداء الشركة كما ذهب اليه الشيخ وجماعة رحمهم الله ان اطلاق الرواية تدل عليه
ولعموم المسلمين عند شرطهم والاقوى المنع وهو مخشاه في الدروس ويصح الصلح على كل
العين والمنفعة بمثلها وصنعه ومخالفته لانه بافادته فائدة البيع صح على العين وبافادته
فائدة الاجارة صح على المنفعة والحكم في المجاش والمخالص في ذلك والاصل في العموم
يقتضيان صحة الجميع بل هو انهم منها كالصلح على حق الشفعة واختيار او لولية التجر والسوق والمسجد
بعين ومنفعة وحتى اخر العموم ولو ظهر استحقاق العوض المعين من احد الجانبين بطل
الصلح كالباع ولو كان مطلقا رجع ببدله ولو ظهر للمعين عيب فله الفسخ وفي تخيره بينه وبين
الارش وجه قوي ولو ظهر من غير ان يبيع بمثلها في ثبوت اختياره كالباع وجه قوي دفعا للضرر في
الذي ثبت بمثلها اختيار في البيع ولا يعتبر في الصلح على التقدير القبيح في المجلس
لاختصاص العرف بالبيع وامامه الصلح ويجوز على قول الشيخ زادة اعتباره وامامه حيث الربا كالمالك

هذا هو الوجه في صحة البيع على العين والمنفعة بمثلها وصنعه ومخالفته لانه بافادته فائدة البيع صح على العين وبافادته فائدة الاجارة صح على المنفعة والحكم في المجاش والمخالص في ذلك والاصل في العموم يقتضيان صحة الجميع بل هو انهم منها كالصلح على حق الشفعة واختيار او لولية التجر والسوق والمسجد بعين ومنفعة وحتى اخر العموم ولو ظهر استحقاق العوض المعين من احد الجانبين بطل الصلح كالباع ولو كان مطلقا رجع ببدله ولو ظهر للمعين عيب فله الفسخ وفي تخيره بينه وبين الارش وجه قوي ولو ظهر من غير ان يبيع بمثلها في ثبوت اختياره كالباع وجه قوي دفعا للضرر في الذي ثبت بمثلها اختيار في البيع ولا يعتبر في الصلح على التقدير القبيح في المجلس لاختصاص العرف بالبيع وامامه الصلح ويجوز على قول الشيخ زادة اعتباره وامامه حيث الربا كالمالك

هذا هو الوجه في صحة البيع على العين والمنفعة بمثلها وصنعه ومخالفته لانه بافادته فائدة البيع صح على العين وبافادته فائدة الاجارة صح على المنفعة والحكم في المجاش والمخالص في ذلك والاصل في العموم يقتضيان صحة الجميع بل هو انهم منها كالصلح على حق الشفعة واختيار او لولية التجر والسوق والمسجد بعين ومنفعة وحتى اخر العموم ولو ظهر استحقاق العوض المعين من احد الجانبين بطل الصلح كالباع ولو كان مطلقا رجع ببدله ولو ظهر للمعين عيب فله الفسخ وفي تخيره بينه وبين الارش وجه قوي ولو ظهر من غير ان يبيع بمثلها في ثبوت اختياره كالباع وجه قوي دفعا للضرر في الذي ثبت بمثلها اختيار في البيع ولا يعتبر في الصلح على التقدير القبيح في المجلس لاختصاص العرف بالبيع وامامه الصلح ويجوز على قول الشيخ زادة اعتباره وامامه حيث الربا كالمالك

من جنس احد فان الاقوى ثبوت فيه بل في كل معاوضة لا يطلق التحريم في الآية وانما خبر ولو التمس
عليه ثوبا ليا وي دهرهين فصالح على اقلوا اكثر فالمشهور الصحة لان مورد الصلح
الثوب لا الدرهمان وهذا انما يتم على القول بفصل القيمة بمثل يكون الثابت في الذمة ثوبا فيكون
هو متعلق الصلح اما على القول بالاصح من ضمانه بقيمة فاللازم لذمة انما هو الدرهمان فلا يلحق الصلح

عليها بزيادة عنهما ولا نقصان مع اتفاق الجنس ولو قلنا باختصاص الربا ببيع توبة يجوز ان ينفصل
لكن يجوز لا يقول به ولو صالح منكرا الدار على سكنى المدينى سنة فهذا صريح للاصلح ولو كان
مضيقا فزيادة العارية ولو اقربها ثم صالحا على سكنى المقر صريح ايضا ولا راجع في الصلح

لما تقدم من انه عقد لازم وليس فرع على غيره وعلى القول بغيره عتية العارية امر الرجوع
في الصورتين لان متعلقه المنفعة ينعوض فيها والعين بخارجة من يد المقر ليست عوضا عن المنفعة
الراجعة اليه بثبوتها للمقر لا بالقرار قبل ان يقع الصلح فلا يكون في مقابلة المنفعة عوضا فيكون عارية

ينزبه حكمها من جوار الرجوع فيه عند القابل بها ولما كان الصلح مشروعا لقطع التعاذب
والتنازع بين المتخاصمين بحسب اصله وان صار بعد ذلك استقلا بنفسه لا يتوقف على سبق
خصومة ذكر فيه احكام من السانع بحسب اعتداه المصنفون ولشتر في هذا المختصر

الى بعضها في سابل الاول لو كان بيد باء درهمان فادعاها احد بها وادعى الاخر

اصدها خاصة فللثاني نصف درهم لا عرافة بخلف من غريمه باء درهمان ووقوع النزاع في الاول
مع تساويهما فيه يدان فيقسم بينهما بعد حلف كل منهما لصاحبه على احقاق النصف ومن نكل منها

فغنى به للاخر ولو نكل معا او خلف قسم بينهما نصفين وللأول الباقي قال المصنف في الدرر
ويشكل اذا ادعى الثاني النصف عا فانه يقوى القسمة نصفين ويكلف الثاني للاول كذا في كل

الدرهمان

مشع وذكر فيها ان الاصح لم يذكرها من انما يذكرها في باب الصلح فجاز ان يكون الصلح
قد تبا وجاز ان يكون اختيارا فان استغنا للمين وركبنا نحن جبر المين ذكره في التذكرة
فصل المصير يدان الكثير لم يذكره وكذا في اوده رجل دون مدين واخذوها وامتن
لا بتفريط ولا تلف احدهما فانه يفتقر ذوالدرهمين بواحد ويسمى الاخر بينهما هذا هو المشهور
بين الاصحاب ورواه السكوني عن الصادق ^{عليه السلام} ويشكل مناه مع ضعف المتن لان التلف لا يكمل
لما بل من احدهما خاصة لا منافع الاشياء منها كيف يقسم الدرهم بينهما مع انه يفتقر باحدهما
قطعا والذي يفتقره النظر وتشد له ان اصول الشريعة القول بالقرعة في احد الدرهمين ^{المصير} قال الله
في من كنتم لم تحسم على مخالفة الاصحاب والقول في الدين كما امر من عدم تعرض الاصحاب له وروى
استغنا منا اذا لم يعلم الحالف عين حقه واحترز بالتلف لا عن تفريط عما لو كان تفريطا فان
الودي في غير التلف فيقيم اليها وقيمتها منها غير كسر وقد بيع مع ذلك التماس على العين
فتجوز القرعة ولو كان بدل الدرهم لان متخرج اجزائه بحيث لا يتميه وهو متساويها كما كانت
والشعر وكان لاحدهما قفزة ان مثله والآخر تفريطا في قفزة لمتساوية اجزائها بتفريطا فان على
نسبة المدين وكذا الباقي فيكون احد جبر القفزة من قفزة وثالث ولا غرضنا قفزة والفرق ان الذي
مننا عليها معا في الدرهم لانه مختص باحدهما قطعا الثانية يجوز جعل الباقي بالانها
للصلح بان يكون موردا اخر من غير ان يفتقره وكذا يجوز كونه موردا لغيره او موردا
اخر كذلك وكذا لو كان احد جاعولا والاخر موردا لكل في نفس صيغة بده معلومة والعلق
بشيء مما مضى او بما او يستقي بالمازاج مع زاي او ان جبر المستقي لم يتعد لصلته وخالف
في البيع محتج بها لا المار مع انه جبر بيع ما له من جبره وبيع جبره مع منه وجبته عوضا للصلح

لم يحسم
بما جبره

١٩

هذا هو الوجه الثاني في دفع ما ذهب اليه من ان
الماء لا يملك على ما هو عليه في غير موضع

وهو الوجه الثالث في دفع ما ذهب اليه من ان
الماء لا يملك على ما هو عليه في غير موضع

ويمكن تخصيص المنع من غير المصنوع كما اتفق مطلقا في عبارة كثيرة وكذا العيب ليس على وجه الماء
على سطحه او ساحتها جاعلا له عوضا ونورا بعد العلم بالموضع الذي يخرج منه الماء
بان لا يقدّر مجراه طولا وعرضا ثم تقع اجباله عن المصلح عليه لا يعتبر بقياس العمق لان
ملك شيئا ملك قراره مطلقا لكن ينبغي شدة المار او وصفه لا اختلاف الحال فله وكثرة
ولو كان في سطح مختلف الارتفاع يرفع عليه فصفه فمعرفة حصل بمعرفة محله ولو سقط السطح بعد البيع
او احتجبت السقية الى اصلاح فعلي بالكلية لم يقف الحق عليه وليس على المصلح مساعدة
لوتنازع صاحب السفل والعلو في جدار البيت حلف صاحب السفل لان جدران البيت
كأنجز منه فحكم بها لصاحب الجدة وقيل يكون بينهما لان صاحبها اليه واحدة والاشهر الاول
نمازعا في جدران الغرفة يحلف صاحبها لما ذكرناه من خبرية ولا اشكال انما لان جدران
لا تتعلق له به الا كونه موضوعا على ملكه وذلك لا يقتضي الملكية مع مصادقة اليد وكذا القيد قول
صاحب الغرفة لوتنازع في سقفها الذي هو فوقها لا يختص من صاحبها بالانتفاع به كالجدار
داولي ولوتنازع في سقف البيت المتوسط بينهما اى في الغرفة اقرب بينهما الاستواء في
اجابة اليه والانتفاع به والقرعة لكل امر شبيهة ويشكل بان مورد القرعة المحدث الذي لا يخلو
اشتركة بين المقارعين بل هو حق للاحد مما شبيهة ومنها ليس لك لانه كما يجوز كونه للاحد مما يجوز
كونه لهما معا لا استواء بينهما لانه سقف لصاحب البيت وارض لصاحب الغرفة فكان كأنجز
كل منهما وفي سقوى اشتركة فيه مع حلفها او كونهما والاختصاص بالالف لما ذكره الوجه قبل
يعتني به لصاحب الغرفة لانها لا تحقق بدون كونه ارضها وليت يحقق بدون السقف واما
مستأدق ان يحل ان من غرفة فلا بد من تحقيقها ولان تصرفه فيه اقل من تصرفه في الاخر وليس معيد

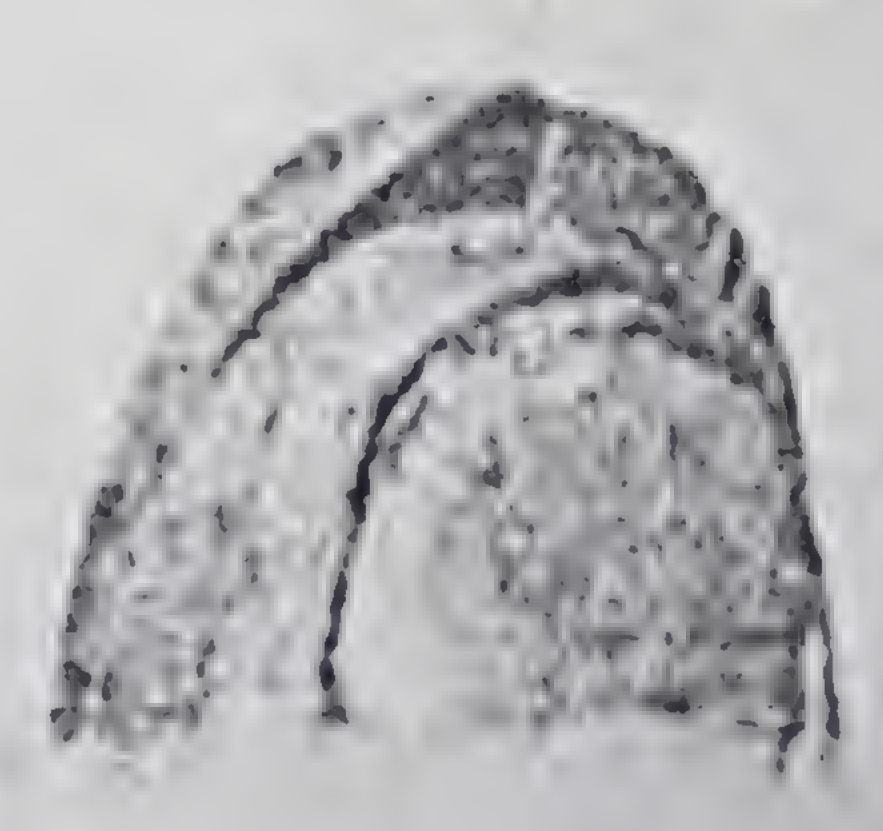
في جدران البيت
الاشهر الاول
اشتركة بين المقارعين
اشتركة بين المقارعين
اشتركة بين المقارعين

وموضع الخراف في السقف الذي يمكن احداثه بعد بناء البيت اما لا يمكن كل الانح الذي لا يتحمل احداثه
بعد بناء الجدار الاسفل لا يتحمل الى اخراج بعض الاجزاء عن سميت وجدار قبل انتهاء يكون
حالة العقد فيحصل به بالتصريف بين السقف والجدران فهو كصاحب السفل بمنزلة ذلك
على خبرية منه اذ اتنازع صاحب غرفة الخان وصاحب بيوت في المسلك
والمراد به بما مجموع النعمان يدل له حلف صاحب الغرف في قدر ما يسلكه وحلفه لا يحترق
على الزايد لان النزاع لو وقع على مسكن في حجرة او معين لا يزيد على قدر لم يكن على الاخر حلف
لعدم منازعة في الزايد وجبه الحكم للاعلى بقدر المسكن كونه من ضرورة الاستفاد بالغرف والعلية
يد في حجرة النعمان انا الرايد عنه فخصص صاحب البيوت بالقوى لانه دار السوية فيقدم قولها
فيما يظهر اختصاصه به وفي من حجج كون المسكن بينهما وخصص الاسفل بالباقي وعليه حجة لان
السفل يشترك في التصرف فيه ويغزو بالباقي فيكون قدر المسكن بينهما وحده لا يشترك في العريضة
الجمع لان صاحب الاسفل لا يكلف المرور على خط مستوي ولا يمنع من وضع شيء فيها ولا من اجلاس
فله يد على الجميع في حجرة لا سفل ثم ان كان المرقى في حجرة النعمان تشركا في المراكب وخصص الاسفل
وان كان المرقى في دليبه خارجا لم يشرك الاسفل في شيء من النعمان اذ لا يد له على شيء منها ولو كان
المرقى في ظهره فخصص صاحب السفل بالنعمان والدليل الجمع ولو تنازع في الدخلة بحلف العاقل
لا خفف منه بالتصرف فيها بالسلوك وان كانت موضوعا في اختصاص صاحب السفل وكما حكم بها للاعلى حكم
بما هما وفي الخراف انهما يتفرع بينهما لا استواءهما فيها كونهما متصلة ملك الاسفل بغير حجة
وكونهما متصلة ملك الاسفل هو كالتقارب فيخرج ويكمل ما يترقى في السقف ويقوى استواءهما في جميع
فقط كما لا يخفى وهو اختياره في الدرس ولا عبرة بوضع الاسفل لانه تحتها ويسهل الفتح في الدرس

نصف من النعمان
في حجرة النعمان

نصف من النعمان
في حجرة النعمان

في حجرة النعمان
في حجرة النعمان



هذا هو الحكم في
الركوب في البيت

مع اختلافها في الخزانة لانه اذا قضى بالخزانة او حكم بها للاسفل لوجه كون الدرجة كالسقف
المستوي بين الاسفل والعلوي ما ذكره في موصاف الحكم بها للاسفل وحده فيخرج ان يكرى فيها
الكل في السابق وترجيح لو قضى بالسقف للاعلى زال الاشكال منا وانما ياتي على من لم يثبت
وفي البرهان فانما لا يمنع اختصاص العلوي بها مطلقا بل لو تنازع ركب الدابة وقاب
لجانبها فيها حلف الراكب لقوة يده وشدة تصرفه لمصلحة الراكب بقوله قبل يتويان
في الدعوى لا اشتراكها في اليد وقوتها لا تدخل في التبرجج ولهذا لم يثبت في ثوب بيد احد هاتين
كما سياتي في ما مع الراكب من زيادة نوع التصرف لم يثبت شرعا كونه مرجحا وتقرير المبدع في المنكر
منطبق عليهما وهو قوتي محقق كل واحد منهما لصاحبه ان لم يكن بينهما وبينهما في البيت
يده والرجح لراكبه ولو تنازعا ثوبا في يد احدهما اكثره فها سواء لا اشتراكها في اليد والرجح
لقوتها وتصرفها وان اختلف كثرة وقلة لكنه من واد واحد بخلاف الركوب وقبض اليد في الغم
لكون احدهما مسكالا والاخر لابس فمسكدة الراكب القابض لزيادة تصرف الابس على اليد
وكذا لو تنازعا في العبد وعلية ثياب لاحدهما ويدها عليه فيرجح صاحب الثياب كما
يرجح الراكب لزيادة ذلك على يده اذ لا يدخل للبيد في الملك بخلاف الركوب فانه قد يلبس بغير
اذن مالكها او بقوله او بالعارية ولا يرد مثله في الركوب لان الراكب ذو يد بخلاف العبد الذي لا يد
للمر لا له وتفرغ عليه لكون احدهما عليه يد ولا خشيان خاصة فالعبرة بصاحب اليد ويرجح
صاحب الجمل في دعوى البهيمته الحاملة وان كان الاخر عليها يد ايم يقبض زمام ونحوه
لدلالة احمد على كمال استيلاء مالكه عليها فيرجح صاحب البيت في دعوى العفنة
الكمانية عليه وان كان بابها مفتوحا الى المدعى الاخر لانها موضوعة في ملكه وهو موافق

هذا هو الحكم في
الركوب في البيت
في صورة العفنة لوجه
فردية اليد في تصرف
الراكب بقوله قبل يتويان
كما سياتي في ما مع الراكب
من زيادة نوع التصرف لم يثبت
شرعا كونه مرجحا وتقرير
المبدع في المنكر منطبق
عليهما وهو قوتي محقق
كل واحد منهما لصاحبه
ان لم يكن بينهما وبينهما
في البيت يده والرجح
لراكبه ولو تنازعا ثوبا
في يد احدهما اكثره
فها سواء لا اشتراكها
في اليد والرجح
لقوتها وتصرفها
وان اختلف كثرة وقلة
لكنه من واد واحد
بخلاف الركوب وقبض
اليد في الغم لكون
احدهما مسكالا والاخر
لابس فمسكدة الراكب
القابض لزيادة
تصرف الابس على
اليد وكذا لو تنازعا
في العبد وعلية ثياب
لاحدهما ويدها عليه
فيرجح صاحب الثياب
كما يرجح الراكب
لزيادة ذلك على يده
اذ لا يدخل للبيد في
الملك بخلاف الركوب
فانه قد يلبس بغير
اذن مالكها او بقوله
او بالعارية ولا يرد
مثله في الركوب لان
الراكب ذو يد بخلاف
العبد الذي لا يد
للمر لا له وتفرغ
عليه لكون احدهما
عليه يد ولا خشيان
خاصة فالعبرة
بصاحب اليد ويرجح
صاحب الجمل في
دعوى البهيمته
الحاملة وان كان
الاخر عليها يد
ايم يقبض زمام
ونحوه لدلالة
احمد على كمال
استيلاء مالكه
عليها فيرجح
صاحب البيت
في دعوى العفنة
الكمانية عليه
وان كان بابها
مفتوحا الى
المدعى الاخر
لانها موضوعة
في ملكه وهو
موافق

Handwritten text in Persian script, likely a continuation of the letter or a separate note, written in a cursive style.

من تمناها شيئاً شاركه الا بغضه على المشهور وبه اخبار كثيرة ولان كل فرد من الشجرة شركتها
فكل ما حصل منه منها كذا وقيل لا يشاركه كجواران يربى الغريم محبة ولعلها له عليه من غير اليرى
الى الاخر فكذا كذا الاستيفاء ولان معاني الشجرة هو ادين وقد زابت و احوض الى كلى التين

اللا يقين المالك او كيد و خفي من ان ينسب اليه الاخر لانه انما قبضه لنفسه و علم المشهور لا يتقن
على الشريك غير المتضمن ان كيد من قبله ينافي بينه وبين ما لم يدره و يكون قد رخصه الشريك
في كيد من قبله و قد رخصه الشريك في كيد من قبله و قد رخصه الشريك في كيد من قبله

القائض كقبض الغنم في ارض الجار فله حصة في ثمنها وان زده ملكه القابض يكون مضطراً عليه
 البقيرين ولو اراد الاجتهاد من البقيرين غير اشكال فليبيع حصة للدين على وجه تسليم الربا
 بقرتين ميتين فيخص بهما والى منه الصلوة عليه او يبرره من جهة تسليمه عليه ويجوز على

المذنبون أو المقتسمين من موضع الخلاف مع طوائف المؤمنين ولو كان احدكم موقفاً على ما
في قبضة الاخر فبطلان الاجل واخره حقيقة عما يقع في كل واحد منهما من جهة ان كان له اهل
من المؤمنين او لم يكن لهم اهل من المؤمنين

نکاحاً فرقہ فی الصفتہ بین کون شترى واحد او سعد والان لموجب شترى له موجباً و
المال مشترک فی تمام الصفتہ متحد سبب شترى کالیش و الاطلاق و الاقرض من مشترک
ولو ادعى المشترى المشترى کون ذونین متساوی فی انفسهما و طما حلف و قبل شیمیناً

مرجع ذلك ان قصد هو العلم والاشراك لا يقتضيان التفريق بدون قصد وانما التفريق
مع ان القصد من الانوار الباطنة التي لا يعلم الا من قبله لا مكان الاطلاع عليه بقرارة كتاب
الانوار السامية التي لا يعلم الا من قبله لا مكان الاطلاع عليه بقرارة كتاب

المستدرك وان يدع مالا الى غير يستعمل فيه جسد معين من ماله
الضر في الارض لان العال يضرب فيها السعي على التجارة وابتغاء الربح بطريق حيل المال
فكان الضر مسبب عنها فحققت المنفعة لذلك او من ضرب كل مستغنى الربح بسهم ولو لم يضر
الطريق

باز

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, particularly along the right edge. There is no text or other markings on the page.

وتبني وتقبض ثم لا اجرة له على مثل ذلك حلالا لطلاق على المتعارف ولا الاستيجار على هجرة التوبة
به كالدلالة ووزن الانتقاة التي لم تجر عادة مباشرة مثلها وتنفق في السفر كمال
تفقه من اصل المال والمراد بالحقبة ما يحتاج فيه اليه من كونه يلبس ويشرب ويكره ذلك
ذلك واجرة المسكن ونحوه ويراعى فيها ما يليق به عادة مقصد ان زهر حبيب عليه اقر
لم يحسب له واذا عاود السفر فاتبى من اعيانها ولو حصل الزاد يجب رده الى التوبة او تركه الى ان
يسافر ان كان ممن يعود اليه قبل شأده ولو شرب طعمه من ماء لم يرد ولو اذن له بعدة فهو من محض التوبة
فهو تأكيد وتشرط تعيينه ما لا يحتمل الشرط خلاف ما ثبت باصل الشرع ولا يستر في ثوبها حصول
رجح بل يتفق ولو لم ياصل ان لم يرجح والكانت منه الرجح وموتية المرض في السفر على العاقل وكذا
سفر لم يؤذن فيكون استحقاقه والمراد بالسفر العرفي لا الشريعي وهو ما اتصل على اهل فقه
فيتفق وان كان قصيرا او اتم المبلو الا ان يخرج عن كسبه في سفره او يتركه في القارة
التي يتفق من ياله الى ان يصدق او يصف واحد زكيا بالنفقة عن القدر الزائد عن نفقة الصغار
فيلزمه لا يتفق فيه سواء ونسبة باصل المال على انه لا يشترط حصول الرجح كما مر ولست قد انبعت
البلد بتمثل المثل فادون فلا يشترط في نسبة او بغير نقد البلد او بغير نقد من المثل فادون
فان اجازة المالك مع وال لا يخل لما في نسبة المثل الضرب بثلث من المال فيبقى عهده الترخ
معلقة بالمالك وقد لا يقدر عليه ولا يكون له غرض في غير دفع وحل في الاخيرين على المتعارف
وما فيه الغبطة كالكسب وليبع كذلك بنقد البلد نقد المثل فادون فقه في النسبة
منه تغزير بالانكاح وحلالا لطلاق على المتعارف وهو نقد البلد كالكالة وقيد كوز يغزو
بالعرض مع كونه منقصة للرجح لان الغرض الاقصى منها ذلك بخلاف الكالة وخير قوة ولو اذن

في السفر على العاقل وكذا سفر لم يؤذن فيكون استحقاقه والمراد بالسفر العرفي لا الشريعي وهو ما اتصل على اهل فقه فيتفق وان كان قصيرا او اتم المبلو الا ان يخرج عن كسبه في سفره او يتركه في القارة التي يتفق من ياله الى ان يصدق او يصف واحد زكيا بالنفقة عن القدر الزائد عن نفقة الصغار فيلزمه لا يتفق فيه سواء ونسبة باصل المال على انه لا يشترط حصول الرجح كما مر ولست قد انبعت البلد بتمثل المثل فادون فلا يشترط في نسبة او بغير نقد البلد او بغير نقد من المثل فادون فان اجازة المالك مع وال لا يخل لما في نسبة المثل الضرب بثلث من المال فيبقى عهده الترخ معلقة بالمالك وقد لا يقدر عليه ولا يكون له غرض في غير دفع وحل في الاخيرين على المتعارف وما فيه الغبطة كالكسب وليبع كذلك بنقد البلد نقد المثل فادون فقه في النسبة منه تغزير بالانكاح وحلالا لطلاق على المتعارف وهو نقد البلد كالكالة وقيد كوز يغزو بالعرض مع كونه منقصة للرجح لان الغرض الاقصى منها ذلك بخلاف الكالة وخير قوة ولو اذن

والبلد كالكالة وقيد كوز يغزو بالعرض مع كونه منقصة للرجح لان الغرض الاقصى منها ذلك بخلاف الكالة وخير قوة ولو اذن

الحاکم فی من ذلک خصوصاً او عموماً کتفّر بر ایک او کیف نیست جازاً بل عرض قلعه اما انقدر

شش اشک ناله ای که از دماغ الترحم نغمه بستی من من مثل نقصان میخامج به غایره و نیستی این

المال لا ينفذ الا مع الاذن في الذم وكوبل الاجازة وان اشترى فيها بدونه وطم يكره المالك

لطف و انیت و تمیز و لو ذکره لفظ فهو فضولی و نیت خاصه بفتح المعامله و برا و موثوقا بالحق

الحسن بن علي البايق ولو تجاوز ما حد له المالك من الزمان وان كان ذلك في غير الزمان

على الشرط كما مر اما لو سجد فز باليمين والمثد والقعد وقف على الاجازة فان لم يجز ينسحب التماخي

المصداقية بالاداء هم والدانين اجماعا وليس ثمة علة مقففة غيره فلا يصح بالعرض من القول

ولا الذين وغيره ولا فرق بين المعين والمشيء ويلزم الحصة بالشرط وان لا يجوز ان

سماواته حتى فيزيم مقتضاها و هو ما شرط للعالم من اختصاصه وفي قولنا وان الارض اجرة الاشياء

لما نكف فاسدة لجهالة العوض والنصوص العتيقة على معيتها بل اجماع المسلمين يندفعه العال

بين لا يفمن لا يبعثوا وتفرط وسعها في العقد وسحقها شرطه وأن ضمن المال أو

سخن المال في العامل اجره مثله الخ في لسا لوت الذي نسخ فيه ان لم يكن فخر به

الناحية من الرجب واما السجل الحكم بالاجرة على تقدير عدم الرجوع بان مقتضى العقد استحقاق

الحاصل لا غير ما يستلزم ذلك على الفصح من مقتضياتها فالعامل في عدم غلبه لك فلا شيء له

وای عین که در لای المال عروضا عند الفسخ خان کان به ریج فللعالن به عیه ان اطم بدفع

ليخبرني والاهل من اهل البيت ان ربحي الربح حيث لا يكون بافضل من الربح الذي

الحق عليه السلام على جبار الله عليه فوالله لا يوجد ما العدم ولو انسخ العقد من غير المال كان الجبار

وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَالْجَاهِزَةُ إِلَيْكُمْ وَالْأَهْلُ

الحروف في اللغة العربية

[Faint handwritten Arabic script visible through the paper from the reverse side.]

اقول

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما
والله اعلم بالصواب

قولا العامل في قدر ما ساس المال لانه منكر للزيادة والاصح منه وفي قدر البيع لانه من

فيقبل قوله وينبغي ان يكون راس المال معلوما عند العقد ليرتفع بهما عنه ولا يكتفى

بثبته وقيل يكفي المشاهدة وهو ظاهر اختياره هنا وهو من الشك والعلامة في المنع زوال العلم

الفرع بالمشاهدة ولا يصل وقوله من المومنون عند شرطهم فان قلنا به فاختلاف في قدره فالقول

قول العامل كالمقدم الاصل والاقوى المنع وليس للعامل ان يشتري ما فيه ضرر على المالك

كمن يفتق عليه ربح المالك لانه تحصيله من الغرض من هذه المعاملة الاسترجاع فان اشترى

بدون اذنه كان ففوت مع علمه بالنسب وانما المانع منه بها او باصدها في صحة وعقده على المالك

او الحاقه بالعلم جهان ما خذها انصراف الازن الى ما يمكن بوجه والاسترجاع به فلا يخلو فيه

مطلقا ومن كون الشرط الظاهر لاسيما له توجه الخطر الى الفاعل كما لو اشترى مبيعاً يعلم

بعيبه فتلف به وكذا لا يشتري من ربه المال شيئاً لان المالك له ولا يشتري من غيره

بماله ولو اذن في شراء ابيه وغيره ممن يفتق عليه صح وانفق كما لو اشترى ابيه او كنية

وطالب المضاربة في ثمنه لانه بمنزلة التلف ومما يلهي راس المال ان كان للعامل حصة

سواء ظهر منه ربح ام لا امسح عنه فظن به الا على الاحتمال السابق فيما لو نسخ المالك منفعة واما

منع ظهوره فليست المضاربة بهذا الشرع لعدم كونه من موقوف الازن لان مقتضى ما في ربحه ولو

بالظن وهو من الكوثر مستعقب للعقود في ارضه في طلبه ويقتل ثوبه في طلبه

بالظن والتحقيق ولا يفتح حقيقة القهرى الصدور باذن المالك كما لو اشترى وطافيس المان

ظهوره في فسخه على المالك ربح المالك ان قلنا بالارادة في العقد القهرى او مع اختياره

اسبولاً اشتري العامل ابانفسه وغيره ممن يفتق عليه صح اذا ضر على المالك فان

بالمعنى

بالمعنى

بالمعنى

بالمعنى

بالمعنى

بالمعنى

بالمعنى

بالمعنى

بالمعنى

بالمعنى

بالمعنى

بالمعنى

بالمعنى

بالمعنى

بالمعنى

بالمعنى

بالمعنى

بالمعنى

بالمعنى

بالمعنى

بالمعنى

بالمعنى

بالمعنى

بالمعنى

فظهر فيه رجحان حال الشراء او بعده انفق بغيره اي بغير العامل المختار له بسبب المنفعة اليه

كما لو اشتراه بانه وبيع للمعتق وهو الاسب في الباقي واما في الاول فمراعاة حجة من الجاني غير

عن الصادق ع انما كانت باستعانة من غير استفسار او قيل سري في العامل مع سائر الامور

اسبب وهو موجب لها كما سقي ان شاء الله وقلت الرواية على انهما وجهان الاول ان يوافق

بين ظهور الرجحان حال الشراء او بعده فيسري في الاول دون الثاني ويمكن الجمع الرواية الثانية في

وجه ثالث بطلان البيع لانه مناف لمقصود القراض اذ الغرض هو لسعي التجارة اي كسب الربح

لاستباح وإشراء المتعقب للمعتق بين فيه والوسط قوي الى الامور اذ في بطلان البيع الصحيح

كتاب الودعة وهي استئابة في المحظوظ اي استئابة فيه بالذات فلا يراد بالوكالات

في بيع شئ او شرائه مع اثبات اليد عليه نهى تستلزم الاستئابة فيه لا انما بالعرض والقصد

بالذات الا ان فيما وكل فيه ثم الاستئابة انما يكون في المودعة والودعة لا يتم الا بالمعاقدين فلا يمكن

الودعة من الاستئابة بل هو قولها وان اكتفى بالقول المعنى وكان التعريف بان العقد

كما علم من مذممة المعقولة وكان المعبر عنه الايجاب في كل ما اطلق عليه او كان الاستئابة

تستلزم قولها فانها لو جردت عنه لم تؤثر وليقتصر الى ايجاب وقبول كغيره من العقود ولا

حصري لالفاظ الدالة عليها كما هو شأن العقود اجمالية من الطرفين في كل لفظ دل عليها

بل التلويح والاشارة المفهومة لمعاني اختيار او كفي في القبول الفعلي لان الغرض من الرضا

بها وريها كان الفعل هو قبضها اقوى من القول باعتبار دخولها في ضمانه وانما يحفظها

بواسطة القبض فان لم يحصل الايجاب فيه اولى الا ان فيه خروج عن باب العقود لانه لا يتم

الا بصيغة الطرفين ومن ثم قيد الرضا اذن مجرد ولا عقد وكيف كان لا يجب مقارنته لقبول

مقتضى انه في الشراء او بعده انفق بغيره اي بغير العامل المختار له بسبب المنفعة اليه
واحد انفسه في الشراء او بعده انفق بغيره اي بغير العامل المختار له بسبب المنفعة اليه

وجه ثالث بطلان البيع لانه مناف لمقصود القراض اذ الغرض هو لسعي التجارة اي كسب الربح
لاستباح وإشراء المتعقب للمعتق بين فيه والوسط قوي الى الامور اذ في بطلان البيع الصحيح

كتاب الودعة وهي استئابة في المحظوظ اي استئابة فيه بالذات فلا يراد بالوكالات
في بيع شئ او شرائه مع اثبات اليد عليه نهى تستلزم الاستئابة فيه لا انما بالعرض والقصد

بالذات الا ان فيما وكل فيه ثم الاستئابة انما يكون في المودعة والودعة لا يتم الا بالمعاقدين فلا يمكن
الودعة من الاستئابة بل هو قولها وان اكتفى بالقول المعنى وكان التعريف بان العقد

كما علم من مذممة المعقولة وكان المعبر عنه الايجاب في كل ما اطلق عليه او كان الاستئابة
تستلزم قولها فانها لو جردت عنه لم تؤثر وليقتصر الى ايجاب وقبول كغيره من العقود ولا

حصري لالفاظ الدالة عليها كما هو شأن العقود اجمالية من الطرفين في كل لفظ دل عليها
بل التلويح والاشارة المفهومة لمعاني اختيار او كفي في القبول الفعلي لان الغرض من الرضا

بها وريها كان الفعل هو قبضها اقوى من القول باعتبار دخولها في ضمانه وانما يحفظها
بواسطة القبض فان لم يحصل الايجاب فيه اولى الا ان فيه خروج عن باب العقود لانه لا يتم

في البيع او الشراء او بعده انفق بغيره اي بغير العامل المختار له بسبب المنفعة اليه

للإيجاب قوليا كان أم فعليا ولو طرحا عندا ولم يحصل منه ما يدل على الرضا ولا قبضها أو

أكرهه على قبضها لم يقصر وديعة لا تقبل إلا بقول الشئ فيها وأما الإيجاب فحصل بطرح

بان يفهم اليه قولاً أو ما في حكمه فعنده وقد لا يحصل بان يقتصر على مجرد طرح وفي الثاني لا يقتصر وديعة

وأن قيل قولاً أو فعلاً لكن في الثاني يجب عليه الحفظ لليل للوديعة وفي الأول يتم بالقبول بها ^{بأنه لا يترتب عليه}

فيجب عليه الحفظ وحيث لا يجب لعدم القبول ^{بأنه لا يترتب عليه} لا يجب له تركها خوفاً عليها

الذي لا يجب عليه بالمعاونة على البركة كفاية لكن ضمان بتركه وأما مع الإكراه فلا يجب عليها

مطلقاً بل يجوز تركها وأن قبضها به في حضور المالك وغيبته إلا أن يكون المالك مضطراً ^{تقريباً}

الأيذاء فيجب عليه سابقاً لقوله فلا يجب حفظها مطلقاً في الثاني من حيث الوديعة ومع ^{بأنه لا يترتب عليه}

عدم القبول أو قبض في الأول على ما فصل لو قبل الوديعة قولاً أو فعلاً وجب عليه الحفظ

مادام استوعبها وكذا بعده إلى أن يؤدي إلى المالك أو من في حكمه وبذلك يظهر عدم المناقاة ^{بأنه لا يترتب عليه}

بين وجوب الحفظ وعدم وجوب البقاء على الوديعة حيث أنها عقد جائز ولا ضمان كية

ولفت لوعاء إلا بالتعدي فيها بان كماله ألبس الثوب أو فتح لكيس المخنوم

أو المشدود أو التفریط بان قصر في الحفظ عادة فلو أخذت منه قسراً فلا ضمان إن ^{قد علم من ذلك أن القدر المأخوذ من المالك}

لم يكن سبباً في الأخذ القوي بان سعى بها إلى الظلم أو أظهر أو صدر إليه خبراً مع مظنة ^{بأنه لا يترتب عليه}

مالوا خبرها بالصرف فربما لا فرق بين أخذ القابل لها بغيره وأثره لا بد فيها من كماله ^{بأنه لا يترتب عليه}

التفریط فيها فينحصر الرجوع على الظلم فيها على الأقوى فيل يجوز الرجوع على استودع في الثاني ^{بأنه لا يترتب عليه}

وأن استقر انضام على الظلم ولو تمكن استودع من الدفع عنها بالوسائل الموجبة

لسلاتها وجب ما لم يؤدي إلى غل الضمما لكثيراً كما يخرج وأخذ المال يجوز تسبها

والذي في الثاني لا يترتب عليه
بأنه لا يترتب عليه
بأنه لا يترتب عليه

والذي في الثاني لا يترتب عليه
بأنه لا يترتب عليه
بأنه لا يترتب عليه

يجب إعادة الوديعة على المودع مع المطالبة في اول وقت الاستمكان بمعنى رفع يده عنها وتخليته
عن المالك وبيعها ولو كانت في صندوق معتقل فتحت عليه او بيت مخزونه كذلك لا نقلها الى المالك زيادة
عليه ذلك والعذر الشرعي كالكامل الصلوة وان كانت تقدا على الاقوى فلم يغير المالك ^{بغيره} ^{بغيره} ^{بغيره}
كاستحقاق القطع المظن ونحوه كالعتلى وفي كمال الطعام والحام وجهان والمعتبر في السعي القدر وال
قدر على الزيادة والحكم ثابت كذلك وان كان المودع كافرا سباح المالك كالحرفي لا يملكه الا بال
الى اهلها من غير قيد وروى الفضيل عن ابي بصير قال سألته عن رجل استودع رجلا من مواليه
لديته والرجل الذي يملكه المال رجلا من العرب فيقدر ان لا يعطيه شيئا والمودع رجل من بني
دارع شيئا فقال قل له يرد عليه فانه ائتمنه عليه بانه التذوق هو اداء الامانة الى اهلها
وان كان لا يجوز ويضمن لو اهل الرد بعد المطالبة وان كان الرد على الوجهين لا يملك
التقصير ولو كان التخيير لعذر وجب اوان اوقاها مكانه او اودعه عند غيره ولو روجبه او ثقة
من غير ضرورة الى الايداع فهو مضطرا عليه بان خاف عليها من حرق او سرق او نهب او قبض يده
وعذر رد ما الى المالك وانما كونه عدلا في حكم ايداعها اختيارا لا اشتراكا في الرد ولو
زوجته وولد او وضعها في محل شدة كالتصرف بحيث لا يدخنها في سائر الاوقات او سافر
بها كذلك اي من غير ضرورة الى استحقاقها في السفر بان مكنته عند اداء السفر الصالح الى المالك
او وكيلة او خاص او ايداعها العدل فترك واخذها مع نفسه ايا مع الضرورة بان تعذر جميعها
تقدم وخاف عليها في البلد او اضطرا الى السفر فلا ضمان بل قد تجب لانه من ضرر بحفظه والمعتبر في
تعذر الوصول الى المالك ومن حكم المشتقة الكثرة عرفا وفي السفر العرفي اي في قصر عنه كالتدبير الى احد
البلد وقري لا يطلق على الذباب انما السفر نحو قرية مصحبا مع اخيه الطريق ولا يجوز ايداعها

فان كان المالك
فان كان المالك
فان كان المالك

انما المالك
انما المالك
انما المالك

في مثل مع امكان استحقاقها
في مثل مع امكان استحقاقها

لكتب

في مثل مع امكان استحقاقها ^{او كان المستودع متجها فانه}
بها من غير ضمان ^{او لم يكن المستودع متجها فانه} تقدم المالك عليه او طرحها في موضع تعقبن فيه وان كان حرزا لمثلها
لما عرفت من ان الحرز مشروط بما هو اخصر منها وفي حكم العفن الموضع المفسد كالذي لكتب ^{لما عرفت من ان الحرز مشروط بما هو اخصر منها}
بالاصح للملك الوديعه عرف بحسب ما فيها او ترك سقى الدابة او عليها املا نصبا
على عادة ومثلها المالك المعتبر في العلف بحسب المعتاد لانهما فانقصا عن تفرط ^{المعتبر}
عنه بعدم صبره عليه فيمنع من ان ياتى بغيره ولا فرق في ذلك بين ان ياتى بغيره او ياتى بها
لوجوب حفظ المال عن التلف هذا هو الذي تقيضه اطلاق العبارة وهو احد القولين في المسئلة
والا قولى انه مع النسي لا يضمن بالترك لان حفظ المال لا يوجب علفه لا على غيره نعم في الحيوان
مستطاع لانه ذو روح كمن لا يضمن بتركه بغيره واعلم ان مستودع الحيوان ان امره المالك ^{تطلق}
اتفق ورجع عليه ما غرم وان اطلق توصل الى استيذانه فان تعذر رفع امره الى الحاكم ^{سنة}
تعذر اتفق هو واشهد عليه ورجع به ولو تعذر الاشهاد قصر على نية الرجوع ان اراده قبل
قوله فيها وفي القدر بالمعروف وكذا القول مع نسي المالك له عنه وفي حكم النفقة بالقيمة المرددة
وبغيره وفي حكم الحيوان الشجر المقتصر الى حرته وسقى وغيرهما او ترك نشر الثوب الذي
يفسد طول كونه كالصوف والبريس للرجح حتى لو لم يندفع بثبته وجب له بمقدار يندفع
الضرورة عنه وكذا عرضة على البرد ومثله توقف نقل الدابة الى الحرز او اعلف او سقى على الركوب
واكتفى بتعليقه بالنظر فيه فيجب ذلك كله ويحرم بدونه وان استغنى بها لالذ لك او غيرها
بماله او بالغير بحيث لا يتم سواها من غيرها باجودام بادونه بل لو مزج احدى الوديعتين
بالاخر فمشتها معا وان كانا لواحد ومثله خلطها بالمال لهما كما غير مودع عنده فلتعدي في الجميع

وليرد الوديعه حيث يؤمر به او يريده هو الى المالك او وكيله المتداول كالتة مثل ذلك ^{انما يراد} بخير
فيما فان تعذر المالك او وكيله فالحاكم الشرعي عند الضرورة الى مرتبة هذا بدو ^{لأنه لا بد من} لان ^{المراد} لا بد من
الحاكم لولاية له على من له وكيل والودعي بمنزلة وانما جاز الدفع اليه عند الضرورة دفعه للمخرج ^{فذلك}
وتزليح منزلة من لا وكيل له بحقيق الضرورة بالعجز عن اخذ وعرض خوف نصيبه ^{لأنه} الى التمسك
المسا في اعيانهما اذا اخوف ^{على} اخذ المتعطل لعلهما لا او بسقلا لا او اخوف عليهما من السرقة
او احرق او النصب ونحو ذلك فان تعذرهما كما حثه او دعها المتعة لودفعها الى الحاكم ^{على} لعدرة ^{على} انك ^{فمن} كلفهم ^{في} لا ^{لأن} التمسك ^{لأن} الضرورة
على الحاكم او المالك ولو انكر الوديعه حلف لاصالة البراءة ولو اقام المالك بها بينة
قبل حلفه ضمن لانه متعجب بحجوده لها الا ان يكون جوابه لا يستوعب عندي شيئا وشبهه
كقولك ليس لك عندي وديعة بلزمني ردها ولا عوضها فلا يفتقر بالانكار بل يكون كمدعي التمسك
قوله بمنية الغنم لا مكان تلفها بغية تفريط فلا يكون مستحقا عنده ^{لأنه} ولا ما يقص له البينة ولو ظهر لك
الاول فلا كقولك ليس لك عندي وديعة بلزمني ردها او ضمانها ونحو ذلك فلا قوى القبول ^{لأنه}
واختارتم في بعض تحقیقاته والقول قول الودعي في القيمة لو فرط لاصالة عدم الرد
على اعترف به وقيل قول المالك بخوجه بالتفريط عن الامانة وينتفع بان ليس اخذ القبول ^{لأنه}
واذا مات المودع سلمها المستودع الى وارثه ان اتحد او الى من يقوم مقامه
من وكيل ولى فان تعدد سلمها الى الجميع ان اتفقوا في الالبية والا فالى الابل ولى التمسك ^{لأنه}
ولو سلمها الى البعض من دون اذن الباقين ضمن للباقي بنسبة مستتم لتقديره ^{لأنه}
بتسليمها الى غير المالك وتجب المبادرة الى ردها اليهم ثم كما سلف سواء علم الوارث بها ام لا
ولا يثبت المستودع باعادتها الى المحرم لو تعدي فاخرجها منه او فرط بتركه ^{لأنه} متفقد ^{لأنه}

ثم قلنا ونحوه لانه صار بمنزلة الناصب فيستحق حكم الضمان الى ان يحصل من المالك ما يقتضي زواله
برقة عليه ثم يجدد له الودعية او يجدد له الاستيمان بخير وكان يقول له او دعكها او استأمنك
عليها ونحوه على الاقوى وقبل لا يعود فيك كما لا يزول الضمان عن الناصب بايداعه او بغيره
الضمان على قول قوتى ويقبل في البيهقي في الرد وان كان يدعي بكل وجه على المشهور لانه
محسن وقبض لمحض مصلحة المالك والاصل براءة ذمته هذا اذا ادعى ردك على من ائتمنه اما
لو ادعاه على غيره كوارثه فكيفه من الامتياز لانه لم يملكه وهو لم يئتمنه ولا يكلف تصديقه وروي
ردا على الكيل كدعواه على الموكل لان يده كيده كتاب العار يشهد باليد وتخفف نسبة
الي العار لان طلبها عار او الى العارة مصدر ثان لا غرة عارة كاجابة لاجابة اذن عار
اذا جاز وزمب لتحويلها من يد الى اخرى او من التناور وهو التناول ومن العقود ما يترتب
جواز التصرف في العين بالاستفاعة مع بقاها اصل غالب ولا يحصر ايضا اي نحو والى بالذكر
في الودعية في الفاظها ايجابا وقولا بل كالمأول على الاذن من طرف المعير فهو ايجاب وتكفي
الفعل في القول بل لو استفيد رضاه من غير الفاظ كالكتابة والاشارة ولو لمع القدر على
كفي ومثله لو دفع اليه ثوبا حيث وجده عاريا او محتجا الى البس او فرش لضيقة فرش الوالي ليه
وسادة او مخدة وكفي في التذكرة بحسن الظن بالصدق في جواز الاستفاعة بتأخيره في تعبيره
بكون منفعته مما يتناول الاذن الوارد في الآية بجواز الاكل من بيته بمفهوم الموافقة وتعدية الى
من تناوله من الاكل من الاذن لا حرام لا مطلق حسن الظن لعدم الدليل اذ لم يوصى بقياس والا ضعف
متنع بطريق اولي واشتمل طكوا المعير كمالا جازا التصرف ومجوز اعانه العبي
باذن الولي قال نفوسه ولية لان المعير اذن الولي وهو كاف في تحقق هذا العقد اذا علم

فقط في ردك

او بغيره

او بغيره

او بغيره

او بغيره

هذا العقد اذا علم

استغیر بآن الولی و الاصل قبل قول البصی حقه الا ان یضم الیه قرین تعین لظن المتأخر للعلم بکذا
طالبها من الولی فجاء بها بصی و خبر انه ارسله بها ونحو ذلك كما یقبل قول فی البدیة والاذن فی دخول الدار
بالقرین والاب مع اذن الولی له فی اعارة ماله من وجود المصلحة بها بان یمکن المستغیر حفظ من ید
الولی فی ذلك الوقت ولا تنفع بصی المستغیر بان یمکن من منتهى الا و یمکن العین یمکن الا
ولیه الا اجمال ونحو ذلك وكون العین ما یصح الانتفاع بهما مع بقائها لا یمکن اعارة
مالا یمکن الانتفاع به الا بذات عینه کما لا یطعمه و یستثنی من ذلك المنحة و هبة المستغیر للمحب
للمنفرد فی تقدیه الی غیره من حیوان المتخذ للمحب و حیوان والاقتصر فیها خالف الاصل على ما یوضح
الیتیم اجوز ولما لا یرجع فيها مقابلة لا مقابلة جواز العقد ذلك الا فی الامارة
للدن ای دفع میت المسلم ومن یجوز فلا یجوز الرجوع فی بعد التظیم لحریم شبه و یمکن حرمة
الی ان یمیدر عن غطاه ولو رجع قبله جاز وان کان المیت قد وضع علی الاوی الاصل ان یجوز
لازمة لولی المیت لغدومه علی ذلك الا ان یتعذر علیه غیره مما لا یمیدر عوضه عنه یمقوی کونه مال
المیت لعدم التقصیر والایزم ولیه طمته للاذن فیهِ و یستثنی اخرا ان یتعذر احدهما اذ حصل الرجوع
ضرر علی المستغیر لا یستدرك كالموا عاره لوضا وقع به فقیهة و یجوز فی الجوز الرجوع للمستغیر الی ان یمکن
الخروج الی الشطی او اصلاحهما مع نزع غیر ضرر و نزع قبل قول السفینه او بعد خروجها لالا
فی اجواز مع احتمال اجواز مطلقا وان تحب البصی بقبضه الی ان یزول الضرر والثانی الاستقارة
للمن بعد وقوعه وقد تقدم و هی امانته فی ید المستغیر لا یضمن الا بالتعدي او التفريط
الا یمکن و اذا استقام ارضا صالحا للزراعة والنرس البناء عادة غرس او ذرع او
بنی مخبر فبها مع الاطلاق او التصریح بالتعمیم ولا یجمع بینها بحسب الامکان لان ذلك یحکم الانتفاع

علم ان ما طاعة و انكره طاعة
فهما زوايا لا يفرق بينهما

القول
في ان رجوع المیت
لا یضمن الا بالتعدي او التفريط

ويشمل العارية باشتراط الفهمان ^{الشرط المأمور بالكون معية سواء شرط ضامن العين}
ام الاجزاء ام ما فتيح شرطه ويكونها ذهباً او فضة سواء كانا دنانير ودرهم ام لا على الصحيح
القولين لان فيه معاً بين النصوص المختلفة وقيل بتحقيق بالتعديين استناداً الى الجمع لغيره الى ثمة
الباعثة على الحكم وهي ضعف المنفعة المخصوصة المطلوبة منها بدون الاتفاق وكانت عارية
موجبة بالذات لما توجب التلف فيضمان بها ويضعف بان الشرط لا يقع بها مع لقاها
ومنفعة المنفعة لا مدخل له في اختلاف الحكم ولقد يرد منفعته الاتفاق حكم بغير الواقع ولو ادعى
استيثار التلف خلاف لانه ما من قبيل قوله فيه غيره سواء ادعاه بامره ام خفي لا مكان
مصدق فلو لم يقبل قوله لزم تخليده بحبس ولو ادعى الرد حلف المالك لا اصاله عدمه وقد
قبضه لمصلحة نفسه فليقبل قوله في خلافه ^{لعدم التردد في قول} ودعي ومضى عدم قبول قوله فيه الحكم بغيره لئلا يفتقر
حيث يقدر العين لا الحكم بالعين مطلقاً لما تقدم في دعوى التلف وللمستعير الاستقلال
بالشجر الذي غرسه في الارض المعارة للغرس ان استلزم التلف في الارض بغير الغرس
لقد اقرت العادة به كما يجوز له الدخول اليها لسقيه وحرقه وجره ونحوه وليس له الدخول لغير
غرض يقتضي بالشجر كالتهريج وكذا يجوز للمعير الاستقلال بالشجر المذكور وان كان ملكاً لغيره
لانه جالس في ملكه كما لو طبع في غيره من املاكه فاتفق للائتمان بكل ما لا يستلزم التلف في الشجر
ولا يجوز للمستعير اعارة العين للمستعارة الا باذن المالك لان الاعارة امانتاً وليست
الاذن له خاصة فلم يجوز له استيفاء المنفعة بنفسه ووكيله كذا لا يعيد ذلك اعارة لعود المنفعة
اليه الى الوكيل وحاشا لغيره من العين والمنفعة يرجع المالك على من شأ منها فان رجع على
المستعير الاول لم يرجع على الثاني في اجابته الا ان تكون العارية مضمونة فيرجع عليه بيد العين

لا يملك شجر غيره اذ ارضه ملكه كذا في الجور

خاصة ولو كان عالم اسقط الفئان عليك لغاصب وان رجح على ان في رجح الاول وان رجح
 عليه بوجه رجح عليه بغيره ولو شتر اسقوط الفئان في الذهب والفضة صح على شرط
 ولو شتر اسقوطه مع التعدي والتفريط احتمل الجواز لانه في قوة الاذن له في التلاف
 فلا يعقب الفئان كما لو امره بالقاء متاعه في البحر ويحتمل عدم صحته لانه من سباب
 الفئان فلا يغفل اسقاطه قبل وقوعه لانه كما لبراهة مما يحتمل والاول اقوى ولو قال الراكب اني
 وقال المالك اساجر كما حلف الراكب لا تقا فمما على ان تنفع المنافع وقع على ملك المستجير وانما
 في الاجرة والاميل براءة ذمته منها وقيل بحليف المالك لان المنافع اموال لا يحل ان يحل
 بالاصالة لك العين فادعاء الراكب ملكيته ما يغير عوض على خلاف الاصل واصالة براءة ذمته انما
 يمنع من خضوعه ادعاء المالك له من مطلق الحق بعد استيفائه منفعة ملك غيره وهو اقوى
 ولكن لا يعقب قوله فيما يدعيه من الاجرة لانه فيما يدعيه كما ان الراكب يثبت له العارية تدفع على
 على نفق العارية وتثبت له اجرة المثل لثبت ان الراكب تصرف في ملك غيره بغير ترخيص منه
 الا ان يزيد اجرة المثل على ما ادعاه المالك من المستحق فيثبت له استيفاء العارية بعد استيفائه
 سواء ويشكل بان المالك يدعي الزيادة من الاجرة على تقدير زيادة ما يدعيه عن اجرة المثل على الراكب
 فلا بد من وجه شرعي يقتضي نفيه وحلفه على نفي الاعارة لم يدل على نفي الاعارة كما لم يدل على اثباتها
 اقل الامرين باليمين سلم لكن بقي النزاع في الزيادة على تقديره لا يدفع للاحلف الراكب على نفي الاعارة
 او كونه بخلاف المالك عليها وايضا الزيادة قال لا قوى ح انهما تجلذان لان كلامهما مدع وقي
 فيخلف المالك على نفي الاعارة والراكب على نفي الاجارة وتثبت اقل الامرين لاستفاء الزايد من
 المستحق بيمين المستجير الزايد من اجرة المثل باعتراف المالك وهذا هو الذي اختاره بعض

نفساً تهذا اذا وقع الاختلاف بعد انقضاء مدة لها اجرة عازلة او ما يدعى كونه مدة الاربع
اما قبله فانقول قول الراكب في نفى الاجرة وستره الامس كذا في المرفوعة وبهي اوجه فائقة

من الزرع وهرقته في وقوعه منها معا لكن في الشرع صارت معا لمة على الارض بمقتضى حاصلها

أما جمل معلوم ونسب الفضل إليهما بفعل أحدهما مع طلب الآخر كأنه لذلك فاعل كالانصارية وخرج

على الارض المسافة فانها بالذات على الاصول باحتمة اجابة الارض للزراعة او ان علم ازالة العجوة

من حاصل وقيد الاجل لبيان الواقع او تفصيل للمعجزة او استطراد لبعض الشرائط التي يحصل بها الكشف

المهية وإن لم يكن ذكره من وظائف التعريف وعبارتها نازعتك وعالمك وسلمتها

ليل وشبهه كقبلك هذه الارض ونحوه من ضيق الماضي الدائر التي على انشا العتد صري

المشهور جواز البصيف ازرع هذه الارض استنادا الى رواية قاصرة الدلالة عن اخراج هذا العقد

لازم عن نظایره فامع اوجه فیقبل الزارع لفظا علی الاقوی غیره وعقد هالازم لعموم الامر

وإنما بالعمود الآما اخرج به الدليل وليس من امنه اجماعا ويصح التقايل فيه لانه معاوضة محضه

فبها كالباع ولا يتطل بموت احد هكلا ان ذلك من مقتضى الضرر ثم ان كان الميت العاقل قويا

ثم مقامه في العلم والادب استأجرهم عليه من مالهم أو على ما يخرج من حصته وإن كان المال مكتسباً

لها وعلى العامل القيام بتمام العمل واستيفاء من الاول لورثه على العمل فبانت قبله وكل

تابعه مخصوص بعد ظهور الثمر وقبل تمام العمل لانه قد ملك حصته ولا بد من كون النما

عابینہا تساویافیہ ارتفاضلا فلو شرط لاهدہما شی معین ہوا کہ ان البذر وللا غالب

ما بطل سواء كان الغالبان يخرج منها ما يزيد على الشرط وعدمه ولو شرط احدهما على

درتیا ایضاً مضافاً الى الحصة من ذهاب فضا او غیرهما صحیح علی المستور و لیکن

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الفيل الذي ارسله
 الى الهند
 في سنة ١٠٠٠
 من الهجرة
 الفيل الذي ارسله
 الى الهند
 في سنة ١٠٠٠
 من الهجرة

[illegible]

مشروط بانسلاية كاستثناء اطلاق عبارة من الثمرة في البيع ولو تلف البعض سقطت بشرط يجب لانه
 كالشركة في ان كانت حصة معينة مع احتمال ان لا يسقط شيء بذلك ^{بغير} عملا باطلاق الشرط ولو مضت
 المدة والزرع باق فحلى العامل الاجرة لما بقى من المدة والمالك قلعة اذ لا يحل للزرع بعد
 فتيقن المالك من المقتنع والابقا وبلاجرة ان رضى العامل بها والابق ولاجرة للمالك على معنى
 من المدة لوم يتقنع بالملقوع لان مقتضى العقد قصر الحق على حصته مع احتمال جوبها على الزرع لو كان
 ان خيرة بقرطية لتفديده منقوعة الارض بتأخير ولا فرق في كون المملوق بينهما بين كون البذر
 مأكلا الارض والزرع وبل سيجى المالك قلعة بالارث او مجبانا قولان وفي المراجعة لكثير عدم
 وعلى القول بغير طريق معرفة ان يقوم الزرع قاي بالاجرة الى او ان صدارة مقلوعا ولا بد من
 امكان الانقاع بالارض في الزراعة المقصودة منه او في نوع منها مع الاطلاق بان
 يكون لها ماء من نهر او بئر او مصنع او تسقيها الفيض غالبا او الزيادة كالنيل
 والاضابط امكان الانقاع بزرعها المقصود عادة فان لم يكن بطلت المراجعة وان ضاع العمل
 ولو انقطع الماء في جميع المدة مع كونه موقعا دالها قبل ذلك انفسخت المراجعة وفي الاشياء
 يتخير العامل لطروا لعيب لا يبطل العقد سبق الحكم بفسخه فيتمتع والضرر يدفع بالتخييل بان
 فسخ فعلية من الاجرة بنسبة ما سلف من المدة لانقاعه بالارض الغير عوض لم يسلم له وزواله
 باختياره لفسخ ويشل بانفسخ لعدم امكان الاكمال وعمله الماضي مشروط بجهته لا بالاجرة فان
 فاسد بالانقطاع ينبغي ان لا يلزمه شيء اخر نعم لو كان قد استجر للزراعة ثوبا وكذا اذا اطلق
 المراجعة لزرع العامل ما شاء ان كان البذر منه كما هو الغالب او بذل المالك
 ان شرط عليه انما يتخير مع الاطلاق لدلالة المطلق على المماثلة بحيث هي وكل فرد من افراد الزرع

الشيخ
الشيخ
الشيخ

نونا

۱۱۱

در بر جمع خواند عابد الملک

بسم الله الرحمن الرحيم

استطاعت

ملک: طابۃ مسک

Lingua

۱- در صورتی که در هر یک از این موارد،

حلف منكر الزيادة لا حلف عدمها فان بقي الزرع بعد ما ثبت منها كما سبق ولو اختلف في الحصة
 حلف صاحب البذر لان التمتع لا يقدّم قول المالك في حصة الاخر لا صالة عدم خروج ما زاد
 عن ملكه وعدم اسحق الاخر له والاتفاق على عقد تقسيم حصة انما نقل عنه في اصل الحصة لا في الحصة
 المعينة فيبقى حكم انكار الزيادة يجب له لم يخرج عن الاصل ولو اقام ما بينته قدمت بينته الاخر
 في المستلتمين وهو الاول في الاول لان مالك الارض يدعي تقسيم المدة فيكون القول قوله لا بينته
 بينته غير مالك ومن ليس له بذر في الثانية من العامل وملك الارض لا يخرج بالنظر الى البذر
 حيث قدم قوله مع عدم البينة وقيل يترفع لانها كل امر شكلي لا يشك ان منافان
 من كل القول قوله لا بينته بينته صحيحة فالقول بقدوم بينته المدعى فيها اقوى وللزراع ان يذرع
 غيره او يشارك غيره لانه يملك منفعة الارض بالعقد التارم يجوز له نقلها ومشاركه غيره عليها
 لان الناس مستطون على اموالهم نعم لا يجوز له تسليم الارض لابا ذن مالكها ورعا يشترط كون
 البذر منه ليكون تملك الحصة منوطا به وبغيره بينته وبين عامل المساقاة حيث لم يحزر له ان
 يذرع غيره وهو يتم في مزارعة غيره لا في مشاركة ويكفي الفرق بينهما بان على الاصول في المساقاة
 مقصود بالذات كالثمرة فلا يتسلط عليه من لا يتسلط المالك بخلاف الارض في المزارعة فان
 الغرض فيها ليس الا الحصة فلما كلفها ان ينقلها الى من شاء الا ان يشترط عليه المالك النفع
 بنفسه فلا يجوز له ادخال غيره مطلقا على مقتضى الشرط واخراج على المالك لانه موضوع
 على الارض ابتداء لا على الزرع الا مع الشرط فينتج شرط في جميعه وبعضه مع العلم بقدره او
 شرط قدر معين منه ولو شرط اخراج على العامل فزاد سلطان فيه زيادة فني على صاحب الارض
 لان الشرط لم يتناولها فاذا اطلت المزارعة فالحاصل لصاحب البذر وعليه الاجرة

لا يجوز له ان يشارك غيره في مزارعة غيره
 لان المزارعة هي ان يذرع غيره في مزارعة غيره
 لا يجوز له ان يشارك غيره في مزارعة غيره

الباقى فان كان البذر من صاحب الارض فعليه اجرة مثل الاعمال والعوامل لو كان من الزارع فعليه
اجرة من الارض اجرة مثلها ولما شرط عليه من الاخرين ولو كان البذر من غيره حصل عينا وكل منها
على الاخر اجرة مثل اجرة من الارض وباقي الاعمال ويجوز لصاحب الارض ان يخص على
الزارع بان يقدر ما يخصه من اجرة تحين ويقبله بحسب ولو منتهى بخرصة به مع الرضا وبه
معاملة خاصة مستثناة من المعاملة ان كانت بيعا او وصيا فيستقر بالتفقا عليه بالسلامة ولو لم
الزارع اجمع من قبل الله فلا شئ على الزارع ولو تلف البعض سقط منه بالنسبة ولو تلف متلف
من لم يتغير المعاملة وطالب المتقبل المتلف بالعوض لو زاد في الزيادة للتقيد ولو نقص لم يخص
لم يقط بسببه شئ هذا اذا وقعت المعاملة بالتقيد ولو وقعت بلفظ البيع بشرطية شرطية مع
احتمال كونه نكاحا ولو وقع بلفظ الصلح فالظن ان كماله كالباع وقوفه فياخذ الف الصلح او وضعه ليقين
وقد تقدم الكلام على هذه القبالة في البيع كتابا مسماة ^{وهي لغة متفعله من سبق}
واشتق منه دون باقى اعمالها لانه انفعها واظهرها في اصل الشرعية وهو مثل الجواز الذي سبق
من الابار مع كثرة مؤنثه وشرعا معاملة على الاصول بحصة من ثمرها فخرجت بالاصول

المنزعة وبالحصة الجارة المتعلقة بها فانها لا تقع بالحصة والمراد بالثمره معنى المتعارف
لترده في المعاملة على يقصده ورقه وورده ولو لو حطاد خاله اريد بالثمره غير الشجر ليدخل فيه
الورق المقصود والورد ولم يقيد الاصول بكونها ثمانية كما فعل غيره لان ذلك شرط لها ذكره
في التعريف غير لازم او معيب ومن قده به جعله وصفا للشجر مخففة لموضع الحب لا شرط
وهي لازمة من الطرفين لا ينسخ اختيارا الا بالتقابل وايجابا بما ساقبتك او
عاملتك او سلمت اليك او ما اشبهه من الالفاظ الدالة على ان هذا العقد صريحا

ما كان كغير الشجر من ثمره
التي وان لم يميز ثمرها
المراد بالثمره
لان الله عز وجل

كقبلك عمل كذا او عقدت معك عهدة المساقاة ونحوه من الالفاظ الواقعة بلفظ الماضي وزاوي كقوله
 تعهدتني او عملت فيه واخراج هذا العقد عن ظاهره العقد واللازمة بوقوعه بصيغة الامر من غير نقص
 محقق مسكوق قد نوقش في امر المزارعة مع النص عليه فكيف هذا والقبول الرضا به وظاهره
 انما كفاه بالقبول الفعلي اذا الرضا يحصل بدون القول والاجود الاقتصار على اللفظ الدال عليه
 لان الرضا امر باطني لا يعلم الا بالقول الكاشف وهو الشرح باعتبار الالفاظ الصريحة الدالة على
 الرضا بالعقد ومع ان المعبر هو الرضا لكنه امر باطني لا يعلم الا به ويمكن ان يريد بهذا ذلك
 وتصح المساقاة اذا بقي للعامل عمل تزيد به الثمرة سواء ظهرت قبل العقد او لا
 والمراد بما فيه استزاد الثمرة نحو حرث واستقى ورفع غصان الكرم على الخشب وتأثيره
 النخل واحترز به عن نحو ايجاد والحفظ ونقل وقطع كحطب الذي يعيد به الدبس لا العمل
 التي لا يستزاد بها الثمرة فان المساقاة لا تقع بها اجماعا نعم يصح الاجتزاع على بقية الاعمال كجزء
 من الثمرة واجماله او الصلح ولا بد في صحة المساقاة من كون الشجر المبني عليه ثابتا
 بالنون او بان ثمره مشتتة ونخرج على الاول المساقاة على الودي غير المغروس والمنزوس الذي
 لم يعلق بالارض والمفارقة وبالتالي ذلك وما لا يبقى غالبا كالحضرة او است ومكس وجها
 بالشجر فتجد المعيان يتفقد بثمرته مع بقاء عيشة بقا يزيد عن سنة غالبا واحترز به عن نحو
 البطح والباذنجان والقطن وقصب السكر فانها ليست كذلك وان تعدت للقطن مع بقاء
 عيشة ذلك الوقت وتبقى القطن ازيد من سنة لانه خلاف الغالب وفيما له ورق لا يقصد
 عمله بالذات لا ورقه كالحنار نظر من ان في معنى الثمرة فيكون مقصود المساقاة حاصله من
 ان هذا المعاملة على خلاف الاصل لاشتغالها على جهالة العوض فيقتصر بها على موضع الوفاق
 ان كان له ثمره

الفقار

في
 الفقهين

وشبهه يقصد ورده واما التوت فثمنه يقصد ورقه وحكمة كالحنا ومنه يقصد ثمره ولا شبهة
 في الحاقه بغيره من شجر الثمر والقول بالجواز في الجميع متجه وليس شرط تعيين المدة بالزيادة
 والنقصان ولا حد لها في جانب الزيادة وفي جانب النقصان ان يغير في حصول الثمرة ويلزم التمسك
 مع الاطلاق اى اطلاق المساقاة بان قال ساقيتك على لهستان الفلاني سنة نصف صله
 فقبل كل عمل متكرر كل سنة مما فيه صلاح الثمرة او زيادتها كما كانت وما حذر حيث يحتاج اليه
 وما يتوقف عليه من الآلات والعوامل وتهديب الجريد بقطع ما يحتاج اليه ثمره ومنه وشبهها
 الشجر المقترب بالثمره اذ لا يصلح استغنى مساقاته فمساقاة كماله لو ارشاد صلاح طريقها
 واستغنى وادارة الدولاب وفتح راس المساقية وسدده عند الفراغ وتعديل الثمرة بازالة ما
 ينشأ من الغصان والورق ليصل اليه الهواء وما يحتاج اليه من الشمس وليتيسر قطعها عند
 الادراك ووضع حشيش ونحوه فوق العنقيد صونا لها عن الشمس المضربها ورفعها عن الارض
 حيث لا يضرها ولما طهرها بجري العادة بحسب فنيها فمأخوذ للزبيب يقطع في الوقت الصالح له وما يعمل
 دلبا كذلك وهكذا او صلاح موضع التشميس ونقل الثمرة اليه وتقليبها ووضعها على الوجه المعتبر
 وغير ذلك من الاعمال ولو شرط بعضه على المالك صح بعد ان يكون مفضلا لاجمعه
 لان الحصة لا يستحقها العامل الا بالعمد فلا بد ان يبقى عليه منه شئ فيمستزاد الثمرة وان قل
 وتعيين الحصة بالجزء المشاع كالنصف والثلث لا المعين كانه رطل والباقي للآخر
 او بينهما ويجوز اختلاف الحصة في الانواع كانه نصف من العنب وثلث من الرطب
 او النوع الفلاني اذ اعلمها اى الانواع حذر امره فوقع اقل الجزئين لاكثر كجذنين من عمل
 بهما فيجسد الغرر ويكون ان يشترط ان يملك على العامل مع حصة ذهب او فضة

ومنه زيادة الكرم

حين المزاعة انية غير مانع لان المعاملة ليست على نفس الحصة بل على الارض والعمود والعوامل والنبات
 بالحصة فمن استحق بالحق الدائم شيئا تسلط على نقله مع انتفاء المانع والخروج على المالك لانه
 موقوف على الارض والشجر فيكون على ملكها له مع الشرط بان يكون على العامل او بعضه فصيح
 مع ضبط المشروط وتمك الفائدة بظهور الثمرة عند بالشرط فان الصدق يقتضي ان يكون بينهما
 حقيقة ملكتك وتجب الزكاة على من بلغ بضمير النصاب من المالك في الحال او
 شرط الوجوب هو تعلق الوجوب بهما على مالكة ولو كانت المسافة بعد تعلق الزكاة وجوبها
 بان بقي من الثمرة مسافة حيث جوزناه مع ذلك فالزكاة على المالك لتعلق
 الوجوب بهما على ملكه واشتراك سيد ابواكم كما رجم حمزة بن زهرة في الزكاة على المالك
 في المنة والمنة والمسافة دون العامل مطلقا محتمل بان حصة كالأجرة وهو ضعيف لان
 الأجرة اذا كانت ثمة او زرعا قبل تعلق الوجوب وجبت الزكاة على الجائر كما لو ملكها كذلك
 وجب كان وان اراد ان لا يجره بعد ذلك فليس محل النزاع الا ان يذهب الى ان الحصة لا يملكها
 العامل بالظهور بل بعد بدو اصلاح وتعلق الزكاة لكنه خلاف الاجماع ومعه لا يتم التعليق بالهبة
 بل بتأخر ملكه عن الوجوب والمفارقة باطله وهران ينفع ارضا الى غيره لغيرها على ان
 الفرس فيها ولصاحب الارض قلعة وله الأجرة عن الارض لطول بقائه فيها ولو
 تعلق به المصنع ضمن ارشده وهو تفاوت ما بين قيمة مقتوعه وبقائه في الارض بالأجرة ولو
 كان الفرس من مالكة الارض وقد شرط على العامل غرسه وعمله بحصة فهو مالكة وعليه اجرة
 الفارس وما عمل في حيز الاعمال وعلى تقدير كونه من العامل لو طلب كل منهما ما لصاحبه
 فطلب الفارس الارض بالأجرة على ان يبقى الفرس فيها وان يكون ملكه بعض او طلب صاحب

اجرة كالأجرة
 او زرعا

الأرض الغرس قيمته لم يثبت على الأخرى اجابته لان كلامها مستط على ما له حيث يقول ان
 يجب عليه طم الحفر وارش الأرض فونقصت به وتلق العروق المتخلفة عن المقتوع في الأرض
 ولم يفرق المصنف كما لا كثر في اطلاق كلامه بين العالم بالفساد والجاهل في استحقاق الارش فثبت
 اجرة لو كان الغرس ملك الأرض وليس بعيد الفرق لتبرع العالم بالتمدد ووضعه لغرس الحق
 وبه فارق المستعير للغرس لانه موضوع بحق واذن صحته شرعا بخلاف هذا الغرس ولو اختلفا
 في المصلحة حلف المالك لان التنازع لا يصل فخرج الى الكفاية مقدار ما اخرج به من ملكه
 مع اصالته بقرار غيره وعدم انتقاله وملك الخيرة وفي المدة يحلف المنكر لصالته لعدم ما عليه
 الاخر من الزيادة ثم انجز الاول من الروضة البهية في شرح اللمعة المشتقية تنويعا في
 كتاب الاجارة على يد مصنفها ابي عبد الفقير الى الله تعالى زين الدين بن علي بن احمد شامي الهاملي
 عامه الله بطه وعفى عنه وعنه ثم منبه وكرمه وقد اتفق الفراغ منه يوم الثلاثاء سادس شهر جمادى الاخر
 سنة ست وخمسين لتعمامة حمادة بن عتقا ومصلية على رسول الله صلى الله عليه وسلم مستحقا اللهم
 لا كماله واجله خالصا لوجهك الكريم بمجد والالتفاتين بالظاهر من هـ هـ هـ
 قد اتفق الفراغ من كتابه يوم الاحد فتمت في شهر ربيع الثاني
 من شهر سنة ثنتين ومائة بعد الف على الهجرة النبوية

على اجراء الف الف لسلوة والتحية

وكنت العبد المذنب

الامير المخلص

الملك الناصر

الملك الناصر

حدیث از ابو جعفر
شریف دوم اسامی

الحمد لله
الربیع علی لاری

بسم الله الرحمن الرحیم
الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام علی
محمد و آله الطیبین

الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام علی
محمد و آله الطیبین

الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام علی
محمد و آله الطیبین

الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام علی
محمد و آله الطیبین

الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام علی
محمد و آله الطیبین

الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام علی
محمد و آله الطیبین

الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام علی
محمد و آله الطیبین

الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام علی
محمد و آله الطیبین

الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام علی
محمد و آله الطیبین

الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام علی
محمد و آله الطیبین

الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام علی
محمد و آله الطیبین



✓ 93

أما قوله إذا أجازته بغيره فمعلوم أنه قد أجازته بغيره
مثل عرقه وعرقه قائله فمعلوم أنه قد أجازته بغيره

المراد من قوله

أما قوله إذا أجازته بغيره فمعلوم أنه قد أجازته بغيره
مثل عرقه وعرقه قائله فمعلوم أنه قد أجازته بغيره
المراد من قوله

بسم الله الرحمن الرحيم

وهي العقد على تلك المنفعة المعلومه بقوص
معلوم فالعقد بمنزلة الجنس يشتمل سائر العقود وخبر بقلقه بالمنفعة البيع والصلح المعلق بالأعيان
وبالعروض الوصية بالمنفعة وبالمعلوم أصداقنا اذ ليس في مقابلها عوض معلوم وإنما هو البضع ولكن
يشتمل في طرده بالصلح على المنفعة بقوص معلوم فانه ليس بجارة بناء على حقله أصلا واجابنا آجرتك
أو آجرتك أو ملكك منقذاتك فيد التملك بالمنفعة ليجز به عما لو عبر بلفظ الأجازة والأكراه فانه لا يصح
تعلقه بالأبايعين فلو ورد على المنفعة فقال آجرتك منقذة هذا الدار مثلاله يصح بخلاف التملك
لانه يفيد نقل ما يعلق به فان ورد على الأعيان أفاد ملكها وليس ذلك مورد الأجازة لان العير يقع
على ملك المعرفتين فيها إضافة إلى المنفعة لصد نقلها إلى المستأجر حيث يعبر بالملك ولو عبر بالبيع
نوى بالبيع الأجازة فان ورد على العين فقال آجرتك هذه الدار مثلاله بكذا بطل فادته نقل العين
وهو مناف للأجازة وان قال آجرتك سكنها سنة مثلا في الصحة وجهان مأخوذان إن البيع منصوص
لنقل الأعيان والمنافع تابعة فلا يثبت الملك لو تجوز به في نقل المنافع منقذة وان نوى به الأجازة وأنه
يفيد نقل المنفعة انما في الجدة ولو بقا فيقوم مقام الأجازة مع قصدتها ولا يصح المنع وهي لازمة من الطرفين
لا يظن الا بالثقال أو باحد الأسباب المتضمنة للفسخ وسيأتي بعضها ولو عقرها البيع لم يظن عدم المناقاة
فان الأجازة تعلق بالمنافع والبيع بالعين وان سعتا المتافع حيث يمكن سواء كان المشتري هو المستأجر
أو غيره فان كان هو المستأجر لم يظن الأجازة على الأقل بل يجمع عليه الأجازة والتمنع وان كان غيره
وهو عالم بها صير إلى انقضاء المدة ولم يمنع ذلك من تجيل الثمن وان كان جائلا لها تجزئ من فتح البيع
وامضائه مجازا سلب المنفعة إلى انقضاء المدة ثم لو تجدد فتح الأجازة عادت المنفعة إلى البايع لا إلى

بالشع

المشتري

المشترى وعذر المساجر لا يطلها وان بلغ حدا بعد عذر عليه الاستفاد بها كالمساجر جازيا فيسرق متاعه
وكانت عذر على ابداله لان العين تامة صالحة للاستفاد بها فيستحب اللزوم بالمال وعذر العدة كالمبلغ المانع من

قطع الطريق الذي استاجر الدابة لسلكه مثلا فلا قرب جواز الفسخ لكل منهما بعد استيفاء المنفعة المقصودة
حتى ولو لم يحجر الحمار لزم الضرر المنفي ومثله ما لو عرض مانع شرعي بخوف الطريق لتحريم السفر او استيحا
امراة لكس المسجد فحاصت والى ان معين يقتضي مد العذر ويحمل انفساخ العقد في ذلك كذا تنزيلا للعذر

منه بلف العين ولا يطل الاجارة بالموت كما يقتضيه لزوم العقد سواء في ذلك موت المجر والمساجر الا ان
يكون العين موقوفة على المجر وعلى من بعده من البطون فيجوزها مائة ويقع ثبوتها قبل انفساخها فبطل

انتقال الحق الى غيره وليس له الصرف فيها لانه من استيفاء وطه لا يملك نفها ولا الله فيها نعم لو كان ناظرا و
استجرها من البطون لو تطل بموت لكن الصحيح ليس من حيث انه موقوف عليه بل من حيث انه ناظر ومثله
موت من يمتنعها من حق في جرحها كذلك ولو شرط على الميت اجرا استيفاء المنفعة بنفسه بطلت بموتها و

كل ابيع الاستفاد به مع بقا وعينه يصح اعارته واجارته وبغض في الاجارة كذا دون الاعارة لحق اعارته
مع ان المقصود منها وهو الدين لا يوعينه ولا يصح اجارته لانه من شرط ايجارها مساعا او امانا مانع للشع
باعتبار عدم التمسك لا مكان استيفاء المنفعة بموافقة الشريك ولا فرق بين ان يواجره من شريك وغيره عند

ولا يفتن المساجر العين الا بالتعدي منها او القربط لا بها مقبوضة باذن المالك الحق الفاض ولا فرق في
ذلك بين مدة الاجارة وبعدها فبطل المالك بعد اذ لم يخرج مع طلبها اختيارا ولو شرط في عقد الاجارة
مما ينادي ومنها فساد العقد لفساد الشرط من حيث مخالفة المشروع ومقتضى الاجارة وبحوزة شرط الحرج

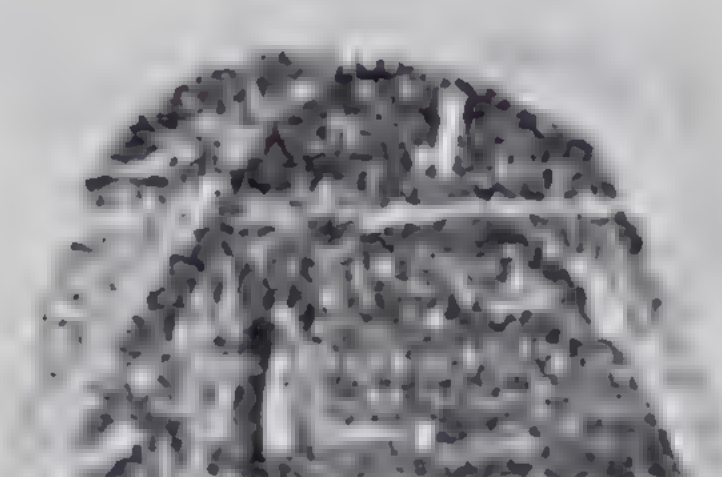
بها ولا حدها مدة مصنوعة لعموم المؤمنين عند شرطها ولا فرق بين المعينة والمطلقة عند النعم
ليس للوكيل والوصي فعل ذلك وهو شرط الحمار للمساجر والاعام بحث يفسخ اذا اراد الامع الا ان ظهور
العبطة في الفسخ فيفسخ حيث يشترطها بنفسه لا بدون الاذن في الوكيل ولا العبطة في الوصي لعدم اقتضاء

طلاق التوكيل منها اضافة الحمار المقتضى للتسلط على ابطالها وكذا الوصاية فان فعل الوصي منوطا بالمصلحة
ولا بد من كمال المتعافدين وجواز تصرفهما فلا يصح اجارة الصبي وان كان مبررا او اذن له الولى ولا يحق
الاجارة للصبي ولو كان مبررا او اذن له الولى ولا يحق

المشترى وعذر المساجر لا يطلها وان بلغ حدا بعد عذر عليه الاستفاد بها كالمساجر جازيا فيسرق متاعه
وكانت عذر على ابداله لان العين تامة صالحة للاستفاد بها فيستحب اللزوم بالمال وعذر العدة كالمبلغ المانع من
قطع الطريق الذي استاجر الدابة لسلكه مثلا فلا قرب جواز الفسخ لكل منهما بعد استيفاء المنفعة المقصودة
حتى ولو لم يحجر الحمار لزم الضرر المنفي ومثله ما لو عرض مانع شرعي بخوف الطريق لتحريم السفر او استيحا
امراة لكس المسجد فحاصت والى ان معين يقتضي مد العذر ويحمل انفساخ العقد في ذلك كذا تنزيلا للعذر
منه بلف العين ولا يطل الاجارة بالموت كما يقتضيه لزوم العقد سواء في ذلك موت المجر والمساجر الا ان
يكون العين موقوفة على المجر وعلى من بعده من البطون فيجوزها مائة ويقع ثبوتها قبل انفساخها فبطل
انتقال الحق الى غيره وليس له الصرف فيها لانه من استيفاء وطه لا يملك نفها ولا الله فيها نعم لو كان ناظرا و
استجرها من البطون لو تطل بموت لكن الصحيح ليس من حيث انه موقوف عليه بل من حيث انه ناظر ومثله
موت من يمتنعها من حق في جرحها كذلك ولو شرط على الميت اجرا استيفاء المنفعة بنفسه بطلت بموتها و
كل ابيع الاستفاد به مع بقا وعينه يصح اعارته واجارته وبغض في الاجارة كذا دون الاعارة لحق اعارته
مع ان المقصود منها وهو الدين لا يوعينه ولا يصح اجارته لانه من شرط ايجارها مساعا او امانا مانع للشع
باعتبار عدم التمسك لا مكان استيفاء المنفعة بموافقة الشريك ولا فرق بين ان يواجره من شريك وغيره عند
ولا يفتن المساجر العين الا بالتعدي منها او القربط لا بها مقبوضة باذن المالك الحق الفاض ولا فرق في
ذلك بين مدة الاجارة وبعدها فبطل المالك بعد اذ لم يخرج مع طلبها اختيارا ولو شرط في عقد الاجارة
مما ينادي ومنها فساد العقد لفساد الشرط من حيث مخالفة المشروع ومقتضى الاجارة وبحوزة شرط الحرج
بها ولا حدها مدة مصنوعة لعموم المؤمنين عند شرطها ولا فرق بين المعينة والمطلقة عند النعم
ليس للوكيل والوصي فعل ذلك وهو شرط الحمار للمساجر والاعام بحث يفسخ اذا اراد الامع الا ان ظهور
العبطة في الفسخ فيفسخ حيث يشترطها بنفسه لا بدون الاذن في الوكيل ولا العبطة في الوصي لعدم اقتضاء
طلاق التوكيل منها اضافة الحمار المقتضى للتسلط على ابطالها وكذا الوصاية فان فعل الوصي منوطا بالمصلحة
ولا بد من كمال المتعافدين وجواز تصرفهما فلا يصح اجارة الصبي وان كان مبررا او اذن له الولى ولا يحق
الاجارة للصبي ولو كان مبررا او اذن له الولى ولا يحق

مطلقا ولا يجوز بدون اذن الولي او من في حكمه ومن كون المنفعة المقصودة من العين والاجرة مغلقة
ويحقق من العلم بالمنفعة بشهادة العين للساجرة التي هي مغلقة المنفعة او وصفها بما يدفع الجمال ويقيين
المنفعة ان كانت متعددة في العين ولم يرد الجميع وفي الاجرة بكيلا او وزنها او عددها ان كانت قابضة
البيع او شاهدتها ان لم يكن كذلك ولا يرب انه لا يكتفى بالشاهد في الاجرة عن اعتبارها باحد الامور
الثلاثة ان كانت قابضة لان الاجارة معاوضة لازمة مثبتة على المقابلة فلا بد منها من انقضاء الغرض
عن العوضين اما لو كانت الاجرة ما يكتفى في بيعها المشاهدة كالقمار كفت منها هنا وطعا وهو خارج بقرينة
الا اعتبار وملك الاجرة بالعقد لا ينشأ صحة المعاوضة افعال كل من العوضين الى الآخر لكن لا يجب تسليمها
مثل العمل وانما يظهر القابض في ثبوت اصل المالك فببيعها التماز متصلا ومفصلا ويجب تسليمها بتسليم العين
الموجرة وان كانت على عمل فبعد لا مثل ذلك حتى لو كان المساجر وصيا او كيلا لم يجز له التسليم قبله لامر
الاذن صريحا وشاهد الحال ولو فرض بوقف الفعل في الاجرة كالحج او اشغ المساجر من التسليم تسلط الاجرة
على الفسخ ولو ظهر منها اي في الاجرة عيب فلا يصح الفسخ او الارش مع النقص في الاجرة في متن العقد اقتضا
بلا ملاق السليم وتعيينه مانع من البدل كالباع فيجب العيب بالخيار ومع عدمه اي عدم النقص يطلب بالبدل
لعدم تعيين العيب اجرة فان اجيب اليه والاجارة الفسخ والرضا بالمعيب فطالب بالارش بتعين المدفوع
عوضا بتعذر عينه وقيل له الفسخ في المطلقه مطلقا وهو قريب ان تعذر ابدال كذا ذكرناه لامر بغيره لعدم
اتحصار حق في العيب ولو جعل اجرين على تقديرين كفضل المساع في يوم بعينه باجرة وفي اخرى باجرة اخرى
او جعل اجرين احديهما في الحياطة للروسة وهي التي يدبرين والاخرى على الحياطة الفارسية وهي التي
يراحد فلا يرب الصحة لان كلا الفعلين معلوم واجرة معلومة والواقع لا يخلق منها ولا صال الجواز و
نشكل يمنع مغلقة متيها وليس المستاجر عليه المجموع ولا كل واحد ولا الوجبا فيكون واحدا عن معنى وذلك
غرض مطلق لها كالباع بتبين على تقديرين ولو تحمل مثل هذا الغرض لزم مثله في البيع بتبين لا شرا كها في العقد
اللازم المشتمل على المعاوضة نعم لو وقع ذلك جعالة توجهت المصلحة الصحة لاجتماعها من الجمال والاحتياج
ولو شرط عدم الاجرة على التقديرين كالاخر لزم في مثل الفعل في اليومين ويثبت اجرة المثل على المشهور

المستاجر انما يملك الاجرة بالقبض لا بالبيع
فان كان البيع قابضا فلا بد من تسليم العين
فان كان البيع معاوضا فلا بد من انقضاء الغرض
فان كان البيع مطلقا فلا بد من تسليم العين
فان كان البيع على عمل فلا بد من انقضاء العمل
فان كان البيع على مال فلا بد من انقضاء المال



مسند الحكمين بجران احدهما صحيح وليس بصرح في المطلوب ولا خفيف او مؤن فالرجوع فهما الى كسر
الشعر اولى وللصحر حمد الله في الحكم الثاني بحث فيه عليه بقوله وفي ذلك نظر لان فنية كل اجارة والمفع من
نقضاء ما يمكن ان يجعل مورد الاجارة هنا القسم الذي فرض فيه اجرة والتعريض للقسم الآخر الخالي عنها تقرضا
في العقد الحكم نفسه فان فنية الاجارة بالاجرة المحصورة في الزمان المعين حيث يطلق عدم استحقاق
شي لو لم ينفذ او نقل في غيره فيكون على تقدير اشتراط عدم الاجرة لو نفذ في غير المعين قد شرط فنية العقد
ولم يثبت الاجارة في مسند النقل او في غيرها مما شاركها في هذا المعنى وهو اشتراط عدم الاجرة على تقدير
مخالفة فنية الاجارة الخاصة غايه ما في الباب انه اذا احل بالمشروط وهو نقله في اليوم المعين يكون البطلان
مستويا الى الاجرة حيث قوت الزمن المعين ولم يفعل فيه ما شرط عليه فلا يستحق شي لانه لو فعل ما استوجر
عليه ولا يكون البطلان حاصل من جهة العقد فلا وجب الحكم ببطلان الاجارة على هذا التقدير وان
اجرة المثل بل اللازم عدم بثوث شي وان نقل المتاع الى المكان المعين في غير الزمان لانه فعل ما لم يؤمن
به ولا استوجر عليه وهذا النظر مما لم يعرض له احد من الاصحاب ولا ذكر المص في غير هذا الكتاب
وهو نظر موحده الا انه لا يتم الا اذا فرض كون مورد الاجارة هو الفعل في الزمن المعين وما خرج عنه
خارج عنها وظاهر الروايد وكلام الاصحاب ان مورد الاجارة كلا القسمين فحكم الصيغة بامع اثبات
الاجرة على التقديرين نظر الى حصول المقصود وهو الاجارة المعينة المستندة على الاجرة المعينة وان تعدد
واختلف لا يحصرها وتعينها كما تقدم وبطلانها على التقديرين ولو فرض كون مورد الاجارة
وهو القسم الاول خاصة وهو النقل في الزمن المعين كان الحكم بالبطلان على تقدير فرض اجرة مع نقله في
غيره اولى لانه خلاف الاجارة وخلاف ما تعلقت به فكان اولى بدثوث اجرة المثل وجعل الصبيين معلوما
على تقدير ذلك الاجرة والاول خاصة على تقدير عدمه في الثاني مع كونه خلاف الظاهر من وجب خلاف
الفرض ويمكن الفرق بكون تعين الاجرة على التقديرين فريضة جعلها مورد الاجارة حيث اني لا ريب في
الاجرة فيها واسقاطها في التقدير الآخر فريضة عدم جعله موردا من حيث نفي اللازم الدال على نفي اللازم
وح فرضها على شرط فنية العقد اولى من جعله اجبة مفسد للعقد بخلافه من الاجابات والقبول ولا بد
فانه

مسند الحكمين بجران احدهما صحيح وليس بصرح في المطلوب ولا خفيف او مؤن فالرجوع فهما الى كسر
الشعر اولى وللصحر حمد الله في الحكم الثاني بحث فيه عليه بقوله وفي ذلك نظر لان فنية كل اجارة والمفع من
نقضاء ما يمكن ان يجعل مورد الاجارة هنا القسم الذي فرض فيه اجرة والتعريض للقسم الآخر الخالي عنها تقرضا
في العقد الحكم نفسه فان فنية الاجارة بالاجرة المحصورة في الزمان المعين حيث يطلق عدم استحقاق
شي لو لم ينفذ او نقل في غيره فيكون على تقدير اشتراط عدم الاجرة لو نفذ في غير المعين قد شرط فنية العقد
ولم يثبت الاجارة في مسند النقل او في غيرها مما شاركها في هذا المعنى وهو اشتراط عدم الاجرة على تقدير
مخالفة فنية الاجارة الخاصة غايه ما في الباب انه اذا احل بالمشروط وهو نقله في اليوم المعين يكون البطلان
مستويا الى الاجرة حيث قوت الزمن المعين ولم يفعل فيه ما شرط عليه فلا يستحق شي لانه لو فعل ما استوجر
عليه ولا يكون البطلان حاصل من جهة العقد فلا وجب الحكم ببطلان الاجارة على هذا التقدير وان
اجرة المثل بل اللازم عدم بثوث شي وان نقل المتاع الى المكان المعين في غير الزمان لانه فعل ما لم يؤمن
به ولا استوجر عليه وهذا النظر مما لم يعرض له احد من الاصحاب ولا ذكر المص في غير هذا الكتاب
وهو نظر موحده الا انه لا يتم الا اذا فرض كون مورد الاجارة هو الفعل في الزمن المعين وما خرج عنه
خارج عنها وظاهر الروايد وكلام الاصحاب ان مورد الاجارة كلا القسمين فحكم الصيغة بامع اثبات
الاجرة على التقديرين نظر الى حصول المقصود وهو الاجارة المعينة المستندة على الاجرة المعينة وان تعدد
واختلف لا يحصرها وتعينها كما تقدم وبطلانها على التقديرين ولو فرض كون مورد الاجارة
وهو القسم الاول خاصة وهو النقل في الزمن المعين كان الحكم بالبطلان على تقدير فرض اجرة مع نقله في
غيره اولى لانه خلاف الاجارة وخلاف ما تعلقت به فكان اولى بدثوث اجرة المثل وجعل الصبيين معلوما
على تقدير ذلك الاجرة والاول خاصة على تقدير عدمه في الثاني مع كونه خلاف الظاهر من وجب خلاف
الفرض ويمكن الفرق بكون تعين الاجرة على التقديرين فريضة جعلها مورد الاجارة حيث اني لا ريب في
الاجرة فيها واسقاطها في التقدير الآخر فريضة عدم جعله موردا من حيث نفي اللازم الدال على نفي اللازم
وح فرضها على شرط فنية العقد اولى من جعله اجبة مفسد للعقد بخلافه من الاجابات والقبول ولا بد
فانه

وهو نظر موحده الا انه لا يتم الا اذا فرض كون مورد الاجارة هو الفعل في الزمن المعين وما خرج عنه

في صحة الاجارة على وجه الذوم من كون المنفعة ملوكة له اي المجر او ملوكة وهو من يدخل تحت ولايته

بينه او وصلة او حكم سواء كانت ملوكة له بالاصاله كالواستاجر العين فليست منفعتها بالاصاله لا بالنقصه

للعين ثم اجرها او اوصى بها او بالبيع للملك للعين والمساجر ان يوجر العين التي استاجرها الا مع شرط المنفعة

للاول عليه استيفاء المنفعة بنفسه فلا يصح له ان يوجر الا ان يستأجر المستاجر الاول على الثاني استيفاء المنفعة

لنفسه ليصير ان يوجر ايضا لعدم منافاتها لشرط المجر الاول فان استيفاء المنفعة بنفسه اعم من استيفائها

لنفسه وعلى تقدير جواز اجارة لعينه هل توقف تسليم المنفعة العين على اذن مالكها فيل يقدرا ولا يلزم

من اذنه فانه استيفاء المنفعة ولا اذن له في التسليم جواز تسليمه بالغير فيضمن لو سلمها لغيره وان يجوز تسليمها

من غير ضمان لان القبض من ضرورات الاجارة للعين وقد حكم بجوازها ولا اذن في الشيء اذن في لوازمه

وهذا هو الذي رجحنا في بعض حواشيه وفيه قول ويؤيد صحة ما على بن جعفر عن اخيه عليها السلام

في عدم ضمان الدابة المستأجرة بالتسليم الى الغير غيرها اولى ولو اجر الفضول فلا ارب الوقوف على الاجابة

في كفاية غيرها من التورود وحصولها بالخلاف لو لم يضمن فيها بخصوصه بخلاف البيع فان قصد عرفة البائع

مع النبي صلى الله عليه وآله في شرائه الشاه تدل على جواز بيع الفضولي وشرائه وقد يقال باختصاص الجواز بغير

النض والاشهر توقفه على الاجارة مطلقا ولا بد من كونها اي المنفعة معلومة اما بالزمان فيما لا يمكن ضبطه

فيها كالركوب فانه يمكن ضبطه بالزمان كركوب شهر وبالمسافة كالركوب الى البلد المعينه او الى بلد وبالعقل كاستيحاء

الاراضي لعمل كالحياطة فانه يمكن ضبطه بالزمان كحياطة شهر وبالعقل كحياطة هذا الثوب ولو جمع بين المدة والعمل

كحياطة هذا الثوب في هذا اليوم فالأقرب البطلان ان قصد التطبيق بين العمل والزمان بحيث يتبدل بانه

وينتهي بانتهائه لان ذلك مما لا يتفق غالبا بل يمكن انتهاء الزمان قبل انتهاء العمل وبالعكس فان امره بالاجالة

في الاول لزم العمل في غير المدة المشروطة والا كان تاركا للعمل الذي وقع عليه العقد وان لم يعمل كان تاركا

للعمل في المدة المشروطة ولو قصد مجرد وقوع الفعل في ذلك الزمان صح مع امكان وقوعه فيه ثم ان وقع

فقد ملك الاجرة لحصول الغرض وان خرجت المدة قبله فاذ كان قبل الشروع فقد بطلت وان خرجت في

انتهائه استحق المسمى لما فعل وفي بطلانها في الباقي او يثبت المستاجر بين الفسخ في الباقي او الاجارة في كل خارجة

لذلك انما يجوز من المستأجر ان يوجر غيره من الاجارة الا ان يوجر غيره من الاجارة الا ان يوجر غيره من الاجارة

لذلك انما يجوز من المستأجر ان يوجر غيره من الاجارة الا ان يوجر غيره من الاجارة الا ان يوجر غيره من الاجارة

لذلك انما يجوز من المستأجر ان يوجر غيره من الاجارة الا ان يوجر غيره من الاجارة الا ان يوجر غيره من الاجارة

لذلك انما يجوز من المستأجر ان يوجر غيره من الاجارة الا ان يوجر غيره من الاجارة الا ان يوجر غيره من الاجارة

لذلك انما يجوز من المستأجر ان يوجر غيره من الاجارة الا ان يوجر غيره من الاجارة الا ان يوجر غيره من الاجارة

لذلك انما يجوز من المستأجر ان يوجر غيره من الاجارة الا ان يوجر غيره من الاجارة الا ان يوجر غيره من الاجارة

لذلك انما يجوز من المستأجر ان يوجر غيره من الاجارة الا ان يوجر غيره من الاجارة الا ان يوجر غيره من الاجارة

في صحة الاجارة على وجه الذوم من كون المنفعة ملوكة له اي المجر او ملوكة وهو من يدخل تحت ولايته
بينه او وصلة او حكم سواء كانت ملوكة له بالاصاله كالواستاجر العين فليست منفعتها بالاصاله لا بالنقصه
للعين ثم اجرها او اوصى بها او بالبيع للملك للعين والمساجر ان يوجر العين التي استاجرها الا مع شرط المنفعة
للاول عليه استيفاء المنفعة بنفسه فلا يصح له ان يوجر الا ان يستأجر المستاجر الاول على الثاني استيفاء المنفعة
لنفسه ليصير ان يوجر ايضا لعدم منافاتها لشرط المجر الاول فان استيفاء المنفعة بنفسه اعم من استيفائها
لنفسه وعلى تقدير جواز اجارة لعينه هل توقف تسليم المنفعة العين على اذن مالكها فيل يقدرا ولا يلزم
من اذنه فانه استيفاء المنفعة ولا اذن له في التسليم جواز تسليمه بالغير فيضمن لو سلمها لغيره وان يجوز تسليمها
من غير ضمان لان القبض من ضرورات الاجارة للعين وقد حكم بجوازها ولا اذن في الشيء اذن في لوازمه
وهذا هو الذي رجحنا في بعض حواشيه وفيه قول ويؤيد صحة ما على بن جعفر عن اخيه عليها السلام
في عدم ضمان الدابة المستأجرة بالتسليم الى الغير غيرها اولى ولو اجر الفضول فلا ارب الوقوف على الاجابة
في كفاية غيرها من التورود وحصولها بالخلاف لو لم يضمن فيها بخصوصه بخلاف البيع فان قصد عرفة البائع
مع النبي صلى الله عليه وآله في شرائه الشاه تدل على جواز بيع الفضولي وشرائه وقد يقال باختصاص الجواز بغير
النض والاشهر توقفه على الاجارة مطلقا ولا بد من كونها اي المنفعة معلومة اما بالزمان فيما لا يمكن ضبطه
فيها كالركوب فانه يمكن ضبطه بالزمان كركوب شهر وبالمسافة كالركوب الى البلد المعينه او الى بلد وبالعقل كاستيحاء
الاراضي لعمل كالحياطة فانه يمكن ضبطه بالزمان كحياطة شهر وبالعقل كحياطة هذا الثوب ولو جمع بين المدة والعمل
كحياطة هذا الثوب في هذا اليوم فالأقرب البطلان ان قصد التطبيق بين العمل والزمان بحيث يتبدل بانه
وينتهي بانتهائه لان ذلك مما لا يتفق غالبا بل يمكن انتهاء الزمان قبل انتهاء العمل وبالعكس فان امره بالاجالة
في الاول لزم العمل في غير المدة المشروطة والا كان تاركا للعمل الذي وقع عليه العقد وان لم يعمل كان تاركا
للعمل في المدة المشروطة ولو قصد مجرد وقوع الفعل في ذلك الزمان صح مع امكان وقوعه فيه ثم ان وقع
فقد ملك الاجرة لحصول الغرض وان خرجت المدة قبله فاذ كان قبل الشروع فقد بطلت وان خرجت في
انتهائه استحق المسمى لما فعل وفي بطلانها في الباقي او يثبت المستاجر بين الفسخ في الباقي او الاجارة في كل خارجة
لذلك انما يجوز من المستأجر ان يوجر غيره من الاجارة الا ان يوجر غيره من الاجارة الا ان يوجر غيره من الاجارة
لذلك انما يجوز من المستأجر ان يوجر غيره من الاجارة الا ان يوجر غيره من الاجارة الا ان يوجر غيره من الاجارة
لذلك انما يجوز من المستأجر ان يوجر غيره من الاجارة الا ان يوجر غيره من الاجارة الا ان يوجر غيره من الاجارة

دسحور

قد زدت وان توفيت اخرته عيب فراعذ من العمل قال الصادق عليه السلام في الحال ولا جبر لا يحف

عروة حتى يعطيه اجرته وعن جنان بن شعيب قال كنا رينا لابي عبد الله عليه السلام قوما يعملون في بستان

لَوْ كَانَ أَجْلُهُمْ إِلَى الْعَصْرِ فَلَمَّا فَرَعُوا قَالَ الْمَلِكُ اعْطَاهُمْ أَجُورَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَجِفَ عَرَقُهُمْ وَيَكُونَ أَنْ يَصُونَ إِلَى

لغرض عرض مآلف بید بنار علی صفای الصانع بید او مع قیام البینه علی تفریطه او مع نگوید عن البین ^{حب}

مَرْجُوهُ عَلَيْهِ لَوْ قَضَيْنَا بِأَنْتَ كَوَلِّ الْأَمْعَ الثَّوْبَةَ لَدَيْكَ قَصْرًا عَلَى وَجْهِ يَوْجِ الضَّمَانِ سَائِلُ الْأَوَّلَى مِنْ تَعْبَلُ

علا فله يقبل غيره باقل ما تقبله به على الأقرب لاصاله الجواز وما ورد من الاخبار دل على ان الله عز وجل

على الكراهة بجميعها وبين ما يدل على الجواز هذا إذا لم يشترط عليه العمل بنفسه ولا فلا إشكال في المنع و

اذا لم يجد شئ فليقل ولو احدث فيه حدا فلا بحث في الجواز للاساق عليه ح وعلى نصير

الحواز فالمشهور اشتراط ان المالك في تسليم العين للمستقبل لا يها مال الغير فلا يصح تسليمه لغيره بغير اذنه

وجواز اجارة لا ينافيه فساد في المالك فيه فان امتنع رفع امر الى الحاكم فان تعذر ففي جواز غير

او تسلط علی الفیض و جهان و حواری التسلیم بعین اراده مطلقاً خصوصاً اذا كان المقتل تقذوی الماشه

له استأجرنا فله حارثتها بالكنز ما استأجرها به للأصل وعموم الأمر بالوفاء بالعقود وقيل بالتمتع

۲۸ ان يكون احارها بغير حسن الاجرة او يحدث فيها صفة كالاستاذ الى روايتين طاهرين في الكفاية

والى استدلاله الربا وهو ضعف اذ لا معاوضة على الحبس الواحد الثالثه اذ افراط في العين المتاجر

ضمن فمينا يوم التفریط لان يوم تعلفها نذرت ان كان العاصب يضمن القتل يوم الغضب هذا قول الكاظم

والا قرب ضمان قيمتها يوم التلف لان يوم الانتقال الى القيد لا يقيد وان حكم بالضمان لان الشراء عن

بقار العين فلا ينقل إلى القمّة وموضع الخلاف ما إذا كان الاختلاف بتفاوت القمّة أم لو كان

سبب نقص العين فلا يشهد في ضمانه ولو اختلف في القدم خلف العام لا صالدهم الزيادة ولا

منك ومن قول المالك ان كانت دابة وهو ضعيف الرابعة مؤنة العبد والدابة على المالك لا المناسخ

لا يهاجمه الملك واصاله عدم وجوبه على غير الملك وقيل على المسافر مطلقا وهو ضعيف ثم ان

كان المالك حاضر عندها النفق والاستاذة المساجرة في الانفاق ورجع عليه ولواتق عليه

التاجر

مسأله بنده الرجوع على المالك صح مع نفي اذن المالك والحاكم وان لم يشهد على الاقوى ولو اهل
 مع غيبة المالك ضمن لفريضة الا ان ينهيه المالك ولو استاجر اجيرا لنفذه في حوائج فقته على
 المسأله في المشهور استناد الى رواية سليمان بن سالم عن الرضا عليه السلام ولا استحقاق منافعة المانع
 من ثبوت النفقة عليه والاقوى انه كفره لا يجب نفقه الام مع الشتر وبحمل الرواية مع سلامه سنتها
 عليه واستحقاق منافعه لا يمنع من وجوب النفقة في الدني من حمل الاجرة وحيث شرط فقده في
 غيره من الحيوان على المسأله نعم ان قدرها ووصفها بخلاف الرسل وجوبها عليه ابتداء فانه يكفي
 القيام بعبادة امثاله لا يجوز اسقاط المنفعة المعينة اي الايراد منها سواء كان بلفظ الاسقاط ام
 الايراد ام غيرها من الالفاظ الدالة عليه لانه عبارة عن اسقاط ما في الذمه فلا يتعلق بالاعيان ولا
 بالمنافع المتعلقة بها ويجوز اسقاط المنفعة المطلقة المتعلقة بالذمة وان لم يستحق المطالبة بها وكذا الاجارة
 يتبع اسقاطها ان تعلقت بالذمة لان كانت عبئا واذا سلم اجير العمل له عملا فكل من يصير صغيرا كان
 ام كبيرا احرا كان ام عبدا لانه قبضه لا سيقا ومنفعة مستحقة لا يمكن تحصيلها الا باثبات البدع عليه فكان
 امانة في يده ولا فرق بين ثبوت مدة الاجارة وبعدها الا ان يجنبه مع الطلب بعد انقضاء المدة فيصير
 بمنزلة المعضوب وبما في انشاء الله تعالى ان الحر البالغ لا يضمن مطلقا وما عليه من الثياب تابع له ولو
 كان صغيرا او عبدا ضمنه السادس كل ما يتوقف عليه توفيق المنفعة فعمل الموجه كالقبض والرقا والحرام
 والسراج او البرذعة ورفع المحل والاحمال وشده او حطها والقائد والسائق ان شرط مصاحبة والمدا
 في النسخ لتوقف ابقاء المنفعة الواجبة عليه بالعقد اللازم فيجب من باب المقدمة ولا قوى الرجوع فيه
 الى العرف فان اشغ او اضطرب فعمل المسأله لان الواجب على الموجه انما هو العمل لان ذلك هو المعضوم
 اجارة العين اما الاعيان فلا يدخل في مفهوم الاجارة على وجهها انما الاجارها الا في مواضع
 ينبت على خلاف الاصل كالرضاع والاسحام ومثل الخيوط للحياطة والبيع للصباغة والكس المنفيع وكذا
 على الموجه المصاح في الدار لانه تابع للعلو المبني الذي يدخل في الاجارة بل هو كالجر منه وان كان منفولا
 ومن شأن المنقول ان لا يدخل في الاجارة بل هو كالجر منه وان كان منفولا ومن شأن المنقول ان لا يدخل

هذا النزاع الى الاذن على وجه مخصوص وقيل يحلف الحياط لدعوى المالك عليه ما يوجب الارش و
ولا اجرة له على عمله وليس له فسخه ليرفع ما احدثه من العمل ان كانت الحيوط للمالك فلا عين له ينزعها
والعمل ليس له عين وقد قدر عدوانا طاهرا ولو كانت الحيوط للحياط فلا قوى ان له نزعها كما لمعصوب و

وجبة المنع استدراكه النصف في مال الغير ولو طلب المالك ان يشد في طرف كل حيط منها حيطا نصيرا
حيوطه في موضع حيوط الحياط اذا سلفا للتحك اجابية لا بد من صرف في مال الغير يتوقف على اذنه كما لا
يجب عليه القبول لو بذل له المالك بين الحيوط وفي قدر الاجرة حلف المتاجر كماله عدم الزايد
وقيل يتحالفان كما لو استلفا في قدر المتاجر لان كلاهما مدع ومنكر وهو ضعيف لا تقاوما على وقوع
الوقوع ومقدار العين والمدة وانما التفاضل على القدر الزايد عما يتفقان عليه فيحلف منكره

باب الكالة بفتح الواو وكسرهما وهي استئابة في التصرف بالذات ليلاد الاستئابة
في نحو القراض والمرارة والمساقات وخرج بقيد الاستئابة الوصية بالتصرف فانها احداث
ولا بد للاستئابة وبالتصرف الوديعة فانها استئابة في الحفظ خاصة ويقف الى الجواب وقبول
لانها من جملة العقود وان كانت جائزة واجابها وكلك واستنبك او ماشا كد من الالفاظ الدالة

على الاستئابة في التصرف وان لم يكن على نهم الالفاظ المغيرة في العقود او الاستئجاب والايجاب
كقولك وكلني في كذا فيقول وكلتك او الامر بالبيع والشراء كما دل قول النبي صلى الله عليه وآله لعروة
عنه البار في اشترانا شاة وقبوطها في كفيك ورصيت وما يشهد وقيل كلفه مائة ولا يشترط فيه
اي في القبول الفورنة بل يجوز تراخيه عن الاجاب وان طالت المدة فان الغائب يؤكل و
القول ماخر وكان جواز توكل الغائب موضع وفاق فلذا جعله شاهدا على الجواز ولا فهو فرع
المدعي ويشترط فيها التجهيز فلو علفت على شرط متوقع كقدوم المسافر او صفة متقدمة كطلوع الشمس
ففي صحة التصرف بعد حصول الشرط او الصفة بالاذن الضمني فلو ان منشاؤها كوني القاضية انتم
بمثل ذلك انما هو العقد اما الاذن الذي هو مجرد اباحة تصرف فلا كالشرط في الوكالة عوضا بمجرى

هذا النزاع الى الاذن على وجه مخصوص وقيل يحلف الحياط لدعوى المالك عليه ما يوجب الارش و

ولا اجرة له على عمله وليس له فسخه ليرفع ما احدثه من العمل ان كانت الحيوط للمالك فلا عين له ينزعها

والعمل ليس له عين وقد قدر عدوانا طاهرا ولو كانت الحيوط للحياط فلا قوى ان له نزعها كما لمعصوب و

وجبة المنع استدراكه النصف في مال الغير ولو طلب المالك ان يشد في طرف كل حيط منها حيطا نصيرا

حيوطه في موضع حيوط الحياط اذا سلفا للتحك اجابية لا بد من صرف في مال الغير يتوقف على اذنه كما لا

هذا النزاع الى الاذن على وجه مخصوص وقيل يحلف الحياط لدعوى المالك عليه ما يوجب الارش و

وَمَا أَشْرَاجُ وَلِلْمُحْكَمِ أَنْ يُغْزَلَ بِشَرْطِ أَنْ يَعْلَمَ وَلَوْ مَا عَلِمَ لَمْ يُغْزَلْ
وَيُحْكَمُ أَنْ يُغْزَلَ بِشَرْطِ أَنْ يَعْلَمَ وَلَوْ مَا عَلِمَ لَمْ يُغْزَلْ
أَنْهُمْ وَمِنْهَا جُلُوسُ الْأَشْهُادِ وَنِسْبَةُ الْأَشْهُادِ فَلَا تُغْفَرُ إِلَّا بِالنَّجْوَى

فقال بع كذا على ان لك العشر من ثمنه فيفسد الوكالة دون الاذن ولان الوكالة احص من مطلق الاذن.

وعدم الاحتضار من عدم الاعم وان الوكاله ليست امر ازيد اعلى الاذن وما زاد عند مثل العمل امر

زاید علیہما الصلوات بدوید فلا یعقل فسادهما مع صحیحہ ویصح تغلق البصر مع تجزیر الوکالہ بان یقول

وكلذك في كذا ولا ينصرف كما بعد شهور لانه بمعنى استنراط احسن باع رايد على صلها الجامع لسرابطه الذي

من حبلها السجير وان كان في معنى لتفليس فان العقود المسلفه من السارع مسوطه بقوايط ولا تنفع

عزل الوكيل نفسه مطلقاً وبوضوئه اليه كما استمرط عليه الغزل فلا تغلب به وانه في احد الكليتين

والمراد بالعلم هنا بلوغه الخبر بقول من نقل خبره وان كان عدلا واحدا الصحاح هشام بن سالم عن الصادق

عليه السلام ولا عبرة بخبر غيره وان تعدد ما لم يحصل به العلم ولا يكتفى في الاستغناء عن الاستناد من الموكل على وجه

غزله على الافوى للمخبر السابق خلافا للشيخ وجماعة وحيث كانت حايضه تبطل بالموت والحيض

والاعماء من كل واحد منها سواء طال زفان الاعماء ام قصر وسواء اطلق الجفون ام كان ادوارا وسواء

علم الموكل بعروض تبطل أم لا نعلم وبما يجزى الموكل بها وكل فيه وبالسد والفسل لأن منع من سائر
النفاء بقض من ذلك فنفذ في ذلك كالمطوف في الدقة على الموكل بالإنذار كانه انذار في قوله

كان وكلاءنا بمنزلة نوكم عند الغنم ولا تسلط بالذم وان يطاوعوا لبقاء اهلية النصف مالم يردوا

الى الاعاء، فبطل من حيث الاعاء لا من حيث النوم ومثله السكر الا ان سبوط عدالة كوكيل الوكيل

والولي وبطل بفعل الموكل ما غفلت به الوكالة كالو وكلة في بيع عبده بائنه وفي حكمه ففعله ما بائنه

كعنه وإطلاق الوكالة في البيع ينقض البيع من المثل لا ينقضان عند بتساح بمثل عادة كدرهوني

مانند و لامع وجود باذل لازید منها منہ فلا يجوز الانقصار علیہ حتی لو باع بجبار الفسدة و وجد

في مدة الحيات باز لا للزيادة وجب عليه الفسخ ان تناولت وكالمد لا ان يعين له قدره

بالاغلب وأن تساوت النفود بالانفع للموكل فإن استوف نفقاته وكذا النفوس في السماء

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

مجلس

[illegible]

بیاع

100

من الحقوق المالية وعيها ولا يقبل منها شهادة النساء منفردات لا خصاصها بما يعسر اطلاع الرجال
 عليه والوصية كما سلفت في بابه ولا تضمنات إلى الرجال لا خصاصها به بالمال وما في حكمه والوكالة
 ولاية على الصرف وإن ثبت عليه المال كغيره مقصود ولا يثبت بشاهد ومن يذكر إلا أن
 يشهد على جهتين كما لو ادعى شخص على آخر وكالده جعل وأقام شاهداً وامرأتين أو شاهداً وحلف
 به فلا يثبت المال لا الوكالة وإن يعصفت الشهادة كما لو أقام ذلك بالسرف يثبت المال
 لا النفع نعم لو كان ذلك قبل العمل لم يثبت شيء ولا يصدق بين الأحرار لم يدعي الوكالة عليها في أخذ
 حق منه لغيره لأنه يصدق في حق غيره هذا إذا كان الحق الذي يدعي الوكالة فيه عيناً الملوكة كان
 نفى وجوب دفعه إليه بتصديقه قولان أجودهما ذلك لأنه أقاربه في حق نفسه خاصة إذا لم يكن
 معين إلا بقبض مالكه أو وكيله فإذا حضر وانكر نفى عنه في ذمة العزم فلا ضرر عليه في ذلك
 وأما الذم العزم بالدفع لا عتاف بلزوم له وبهذا يظهر الفرق بينه وبين العين لا بها حق محض
 لعين وفائتها لا يستدرك نعم يجوز له تسليمها إليه مع تصديقه له إذا لم ينزع له الآن وبقي
 المالك على محضته فإذا حضر وصدق الوكيل برئ الدافع وإن كذب بالقول قوله مع يمينه فإن
 كانت العين موجودة أخذها ولم مطالبته من شأرها بردها لربها أي ما على ماله وللدافع
 مطالبته الوكيل بإحضارها لو طوبى به دون العكس وإن تعذر ردها بلف وعجز تجزئ في
 الرجوع على من شأرها فإن رجع على الوكيل لم يرجع على العزم مطلقاً لا عتافاً بغيره بخلافه
 إليه وإن رجع على العزم لم يرجع على الوكيل مع تلفها في بدو بغيره يربط لأنه يصدق بغيره أمين
 عنه ولا يرجع عليه والوكيل أمين لا يضمن إلا بالتفريط أو التقدي وهو وفاق ويجب عليه
 تسليم ما في يده إلى الموكل إذا طوبى به سواء في ذلك المال الذي وكل في بيعه وثمنه والبيع الذي
 اشتراه وثمنه قبل البيع وعندها وبند بقوله إذا طوبى على أنه لا يجب عليه دفعه إليه قبل طلبه
 بل متى وقع المكان الدفع شرعاً وعرفاً كالودعة فلو أخرج من المكان أي المكان الدفع شرعاً
 ما لا يكون على حاجة يريد قضاها ولا في حمام أو كل طعام ونحوها من الاعتذار العرفية

من الحقوق المالية وعيها ولا يقبل منها شهادة النساء منفردات لا خصاصها بما يعسر اطلاع الرجال عليه والوصية كما سلفت في بابه ولا تضمنات إلى الرجال لا خصاصها به بالمال وما في حكمه والوكالة ولاية على الصرف وإن ثبت عليه المال كغيره مقصود ولا يثبت بشاهد ومن يذكر إلا أن يشهد على جهتين كما لو ادعى شخص على آخر وكالده جعل وأقام شاهداً وامرأتين أو شاهداً وحلف به فلا يثبت المال لا الوكالة وإن يعصفت الشهادة كما لو أقام ذلك بالسرف يثبت المال لا النفع نعم لو كان ذلك قبل العمل لم يثبت شيء ولا يصدق بين الأحرار لم يدعي الوكالة عليها في أخذ حق منه لغيره لأنه يصدق في حق غيره هذا إذا كان الحق الذي يدعي الوكالة فيه عيناً الملوكة كان نفى وجوب دفعه إليه بتصديقه قولان أجودهما ذلك لأنه أقاربه في حق نفسه خاصة إذا لم يكن معين إلا بقبض مالكه أو وكيله فإذا حضر وانكر نفى عنه في ذمة العزم فلا ضرر عليه في ذلك وأما الذم العزم بالدفع لا عتاف بلزوم له وبهذا يظهر الفرق بينه وبين العين لا بها حق محض لعين وفائتها لا يستدرك نعم يجوز له تسليمها إليه مع تصديقه له إذا لم ينزع له الآن وبقي المالك على محضته فإذا حضر وصدق الوكيل برئ الدافع وإن كذب بالقول قوله مع يمينه فإن كانت العين موجودة أخذها ولم مطالبته من شأرها بردها لربها أي ما على ماله وللدافع مطالبته الوكيل بإحضارها لو طوبى به دون العكس وإن تعذر ردها بلف وعجز تجزئ في الرجوع على من شأرها فإن رجع على الوكيل لم يرجع على العزم مطلقاً لا عتافاً بغيره بخلافه إليه وإن رجع على العزم لم يرجع على الوكيل مع تلفها في بدو بغيره يربط لأنه يصدق بغيره أمين عنه ولا يرجع عليه والوكيل أمين لا يضمن إلا بالتفريط أو التقدي وهو وفاق ويجب عليه تسليم ما في يده إلى الموكل إذا طوبى به سواء في ذلك المال الذي وكل في بيعه وثمنه والبيع الذي اشتراه وثمنه قبل البيع وعندها وبند بقوله إذا طوبى على أنه لا يجب عليه دفعه إليه قبل طلبه بل متى وقع المكان الدفع شرعاً وعرفاً كالودعة فلو أخرج من المكان أي المكان الدفع شرعاً ما لا يكون على حاجة يريد قضاها ولا في حمام أو كل طعام ونحوها من الاعتذار العرفية

من الحقوق المالية وعيها ولا يقبل منها شهادة النساء منفردات لا خصاصها بما يعسر اطلاع الرجال عليه والوصية كما سلفت في بابه ولا تضمنات إلى الرجال لا خصاصها به بالمال وما في حكمه والوكالة ولاية على الصرف وإن ثبت عليه المال كغيره مقصود ولا يثبت بشاهد ومن يذكر إلا أن يشهد على جهتين كما لو ادعى شخص على آخر وكالده جعل وأقام شاهداً وامرأتين أو شاهداً وحلف به فلا يثبت المال لا الوكالة وإن يعصفت الشهادة كما لو أقام ذلك بالسرف يثبت المال لا النفع نعم لو كان ذلك قبل العمل لم يثبت شيء ولا يصدق بين الأحرار لم يدعي الوكالة عليها في أخذ حق منه لغيره لأنه يصدق في حق غيره هذا إذا كان الحق الذي يدعي الوكالة فيه عيناً الملوكة كان نفى وجوب دفعه إليه بتصديقه قولان أجودهما ذلك لأنه أقاربه في حق نفسه خاصة إذا لم يكن معين إلا بقبض مالكه أو وكيله فإذا حضر وانكر نفى عنه في ذمة العزم فلا ضرر عليه في ذلك وأما الذم العزم بالدفع لا عتاف بلزوم له وبهذا يظهر الفرق بينه وبين العين لا بها حق محض لعين وفائتها لا يستدرك نعم يجوز له تسليمها إليه مع تصديقه له إذا لم ينزع له الآن وبقي المالك على محضته فإذا حضر وصدق الوكيل برئ الدافع وإن كذب بالقول قوله مع يمينه فإن كانت العين موجودة أخذها ولم مطالبته من شأرها بردها لربها أي ما على ماله وللدافع مطالبته الوكيل بإحضارها لو طوبى به دون العكس وإن تعذر ردها بلف وعجز تجزئ في الرجوع على من شأرها فإن رجع على الوكيل لم يرجع على العزم مطلقاً لا عتافاً بغيره بخلافه إليه وإن رجع على العزم لم يرجع على الوكيل مع تلفها في بدو بغيره يربط لأنه يصدق بغيره أمين عنه ولا يرجع عليه والوكيل أمين لا يضمن إلا بالتفريط أو التقدي وهو وفاق ويجب عليه تسليم ما في يده إلى الموكل إذا طوبى به سواء في ذلك المال الذي وكل في بيعه وثمنه والبيع الذي اشتراه وثمنه قبل البيع وعندها وبند بقوله إذا طوبى على أنه لا يجب عليه دفعه إليه قبل طلبه بل متى وقع المكان الدفع شرعاً وعرفاً كالودعة فلو أخرج من المكان أي المكان الدفع شرعاً ما لا يكون على حاجة يريد قضاها ولا في حمام أو كل طعام ونحوها من الاعتذار العرفية

في صلوة واجبة مطلقاً ولا مريد لها مع قضيق وفستها ومحوها من واجبات المتأدية وعرفاً بان لا يكون

بجاء
منه

١

ضمن ولد ان يتبع من التسليم حتى يشهد على الموكل بقبض حقه حذرا من ان كان مضمنا له ثانيا او يلزمه
اليمن وكذا حكم كل من عليه الحق وان كان وداعة بقول قوله في ردّها لا فقارها الى اليمن فله ردّها
بالاشهاد وان كان صادقا ولا فرق في ذلك بين من يكون له على الحق بينة وغيره لما ذكرناه من الوجه
هذا وهو اجماع الاقوال في المسئلة ووفق بعضهم من من يقول قوله في الرد وغيره واخرون بين من
عليه بقبض الحق بينة وغيره ورفع صرر اليمن بدفع ذلك كله خصوصا في بعض الناس فان صرر القامد
عليهم اسهل من اليمن والوكيل في الوداعة لما لا شخص عند آخره لا يجب عليه الاشهاد على المستودع بحل
الوكيل في قضاء الدين وتسليم المبيع فليس له ذلك حتى يشهد والفرق ان الوداعة مبني على الاخفا
بخلاف غيرها ولان الاشهاد على الوداعي لا يفيد ضمانه لقبول قوله في الرد بخلاف غيره ولو لم
يشهد على غير الوداعة ضمن لتقريطه اذ لم يكن الاداء بحسرة الموكل ولا انتفى الضمان لان التقريط
تح مستند اليه ويجوز للوكيل تولى طرفي العقد باذن الموكل لا تنقضاء المانع تح ومغايرة الموجب
للقابل يكفي فيها الاعتبار ولو اطلق له الاذن في جواز توليها لنفسه قوله ان متشاؤها دحوله
في الاطلاق ومن ظاهر الروايات الدالة على النسخ وهو اولى واعلم ان توليها طرفي العقد اعم
من كون البيع او الشراء لنفسه وموضع الخلاف مع عدم الاذن توليها لنفسه اما لغيره ان يكون وكيل
ما فلا اشكال الا على القول بمنع كونه موجبا مقابلا وذلك لا يفرق فبين اذن الموكل
وعدمه ولو اختلفا في اصل الوكالة حلف الموكلا صالة عدما سواء كان منكرها الموكل ام
الوكيل ويظهر فائدة انكار الوكيل فيما لو كانت الوكالة مشروطة في عقد لازم لا غير
حين النزاع فيدعي الموكل حصولها ليتم له العقد وينكرها الوكيل ليتزله ويتسلط على الفسخ
ولو انتفى في الرد حلف الموكل لا صالة عدمه سواء كانت الوكالة بحل ام لا وقبل حلف
الوكيل الا ان يكون بجعل فالموكل اما الاول فلا بد ان يمين وقد قبض للمال لمصلحة المالك فكان
محسنا محضا كالودعي واما الثاني فلما امره ولا بد قبض لمصلحة نفسه كعامل القراض والمساخر
بان الامانة لا يستلزم القبول كما لا يستلزم في الثاني مع اشراكها في الامانة وكذلك الاحسان

والس

و سبيل المنى مخصوص فان اليقين سبيل ولو اختلفا في التلف اي تلف الماله الذي بيد الوكيل كالعين
الموكل به سواء او شرابها او الثمن او غيره حلف الوكيل لانه امين وقد يغدر اقامة البينة على التلف
فان يقع بغيره وان كان مخالفا للاصل ولا فرق بين دعواه التلف باهر ظاهر وخفي وكذا يحلف لو
اختلفا في الفريضة والمراد به ما يشتمل التقدي لا يذم من كذا يحلف لو اختلفا في القيمة على تقدير
ثبوت الضمان لا صا له عدم الزايد ولو روجها مرة يدعى الوكيل منه فالكلام في الزوج الوكيل حلفا
لا صا له عدمها وعلى الوكيل نصف المهر له وايد عمره من حنطه عن الصادق عليه السلام ولا يفسخ قبل
الدخول فيجب بعد نصف المهر كالطلاق وطا الزوج بعينه لبطان كاحد بالكاره الوكيل
ويجب على الزوج فيما بينه وبين الله تعالى الطلاق ان كان وكل في الزوج لا يفسخ زوجته
والكارها وتقرضها للزوج بغيره يحرم ويوفى نصف المهر الى الوكيل للزوج بالطلاق وعزم الوكيل
لا يفسد وتل بطل العقد ظاهرا ولا عزم على الوكيل لعدم ثبوت عقد مبه حتى يحكم بالمهر او نصفه ولا ي
على تقدير ثبوت انما يلزم الزوج لانه عوض البضع والوكيل ليس بزوج والحدث بنصف السند
لما كان عند عد ولا يملك الاكثر يصفونه والتعليل بالفسخ فاسد فالنول لا خير قوي نعم لو ضمن الوكيل
المهر كله او نصفه لزمه حب ماضين وانما يجوز للمرأة الزوج اذا لم تصدق الوكيل عليها ولا لو خرها
الزوج قبل الطلاق لانها رجمه زوجته بخلاف ما اذا لم تكن عالمة بالحال ولو امتنع بالطلاق ح لو
يجبر عليه لانفساء الكاح ظاهرا وح في تسلطه على الفسخ دفعا للضرر وتسلط الحاكم عليه او على الطلاق
او بقاءها كذلك حتى يطلق او يموت او جده ولو وقع الطلاق معلقا على شرط كان كانت زوجته
من طالق صحيح ولم تكن اقرارا ولا تعليقا مانعا لانه امر يعلم حاله وكذا في نطائره كقوله من يعلم اليوم
الجمعة ان كان اليوم الجمعة فقد بعثك كذا او غير من العقود ولو اختلفا في نصف الوكيل بان قال
بعث او قبضت واشتريت حلف الوكيل لانه امين وفادره على الانتشار والنصف اليه ومنها الاحلا
الى فعله وهو اعلم به وقيل يحلف الوكيل لا صا له عدم النصف وابقار الملك في ما ذكره ولا يوفى الا اول
ولا فرق بين قوله في دعوى النصف بعث وقبض الثمن وتلفه بدى وغيره لا يشترط الجمع في المعنى

الاختلاف في الفريضة والمراد به ما يشتمل التقدي لا يذم من كذا يحلف لو اختلفا في القيمة على تقدير
ثبوت الضمان لا صا له عدم الزايد ولو روجها مرة يدعى الوكيل منه فالكلام في الزوج الوكيل حلفا
لا صا له عدمها وعلى الوكيل نصف المهر له وايد عمره من حنطه عن الصادق عليه السلام ولا يفسخ قبل
الدخول فيجب بعد نصف المهر كالطلاق وطا الزوج بعينه لبطان كاحد بالكاره الوكيل
ويجب على الزوج فيما بينه وبين الله تعالى الطلاق ان كان وكل في الزوج لا يفسخ زوجته
والكارها وتقرضها للزوج بغيره يحرم ويوفى نصف المهر الى الوكيل للزوج بالطلاق وعزم الوكيل
لا يفسد وتل بطل العقد ظاهرا ولا عزم على الوكيل لعدم ثبوت عقد مبه حتى يحكم بالمهر او نصفه ولا ي
على تقدير ثبوت انما يلزم الزوج لانه عوض البضع والوكيل ليس بزوج والحدث بنصف السند
لما كان عند عد ولا يملك الاكثر يصفونه والتعليل بالفسخ فاسد فالنول لا خير قوي نعم لو ضمن الوكيل
المهر كله او نصفه لزمه حب ماضين وانما يجوز للمرأة الزوج اذا لم تصدق الوكيل عليها ولا لو خرها
الزوج قبل الطلاق لانها رجمه زوجته بخلاف ما اذا لم تكن عالمة بالحال ولو امتنع بالطلاق ح لو
يجبر عليه لانفساء الكاح ظاهرا وح في تسلطه على الفسخ دفعا للضرر وتسلط الحاكم عليه او على الطلاق
او بقاءها كذلك حتى يطلق او يموت او جده ولو وقع الطلاق معلقا على شرط كان كانت زوجته
من طالق صحيح ولم تكن اقرارا ولا تعليقا مانعا لانه امر يعلم حاله وكذا في نطائره كقوله من يعلم اليوم
الجمعة ان كان اليوم الجمعة فقد بعثك كذا او غير من العقود ولو اختلفا في نصف الوكيل بان قال
بعث او قبضت واشتريت حلف الوكيل لانه امين وفادره على الانتشار والنصف اليه ومنها الاحلا
الى فعله وهو اعلم به وقيل يحلف الوكيل لا صا له عدم النصف وابقار الملك في ما ذكره ولا يوفى الا اول
ولا فرق بين قوله في دعوى النصف بعث وقبض الثمن وتلفه بدى وغيره لا يشترط الجمع في المعنى

ولا فرق بين قوله في دعوى النصف بعث وقبض الثمن وتلفه بدى وغيره لا يشترط الجمع في المعنى

Handwritten signature: *محمد باقر*

لا صلا بقاء الخيار فان اختار المشتري او البائع الفسخ بطلت الصفقة ولا استقر الاخذ وجعل بعض الاصحاب
الاخذ بعد انقضاء الخيار مع حكمه بملكه بالعقد نظر الى عدم الفائدة به قبله اذ ليس له انتفاع العين قبل
مضي مدة الخيار لعدم استقرار ملكه والظاهر ان ذلك جائز لا لازم بل يجوز قبله وان منع من العين والفائدة
بذلك في التمسك وعينه واحفل المصنف في الدروس بطلان خيار المشتري بالاخذ لانقضاء فائدة اداء العرض
التمن وفحصل من الشفع كالواراد الرد بالعب فاخذ الشفع ويضعف بان الفائدة ليست منحصرة في
التمن فجاز ان يرد دفع الدر عند البيع للشفع اخذ البعض بل ياخذ الجميع او يدعي لئلا تنقض المشتري
بقبض الصفقة ولا ن حقه في المجموع من حيث هو مجموع كالاختيار حتى لو قال اخذت نصفه مثلا بطلت الصفقة
لما فاتة الفورية حيث تغبر وباخذ التمن الذي ومع عليه العقد اي بمثل عدم امكن الاخذ بصفة الا

ان يملكه وليس يلزم ولا يلزم غيره من دلالة او كالة واجرة نقد ووزن وغيرها لانها ليست
من الثمن وان كانت من ثوابه ثم ان كان الثمن من ثوابه فله من ثوابه وان كان ثمنه فله من ثوابه
لقد اخذ بالثمن وعمل برونه لا يخلو عن ضعف ومصور عن الدلالة وعلى الاول لا يقر فتمت يوم
لانه وقت استحقاق الثمن فيجب لا يمكن الاخذ بغير قيمة صح وقيل على القيمة من حين دفعها كالكاتب
وهو ضعيف وهي على الفور في أشهر القولين افصارا فيما خالف الاصل على محل الوفاق ولما روى انها
كحل العقال ولا بها سرعت لدفع الضرر وبما جاز من التراخي على المنرى ضررا قويا لانه ان تصرف
كان معصيا للنقض وان اهل اسف فانه للملك وقيل على التراخي استصحابا لما ثبت واصالة عدم الثن
رنة

عنه علم قول الشافعي في القدر والاعتدال ضعفها منه

وهو مخرج عن الأصل والرواية عامية نعم روى علي بن مهزيار عن الجواد عليه السلام انظاره بانفس ثلاثة ايام وهو يؤذن بعدم التداخي مطلقا ولا يقابل بالفرق وهذا حسن وعليه فاذا علم واهل علما المختارا ^{بمعنى الاشارة} بطلت ويعذر جاهل الفورته كجاهل السقوط وناسيهما ويقبل دعوى الجاهل ممن يمكن في حقه عادة وكذا يعذر من أخر الطلب الى الصبح لو بلغه ليلا والى الطهارة والصلوة ولو بالاذان والاقامة والسنن المعهودة وانظار الجماعة طحا والاكل والشرب والخروج من الحمام بعد فضا وطهر منه وتبضع المسافر وشهود الجنائز وفضا حاجته طالبا لها وعبادة المريض ونحو ذلك لشهادة البعير به لان يكون المستدعي حاضرا

التي تحريره وخبره جعلت له ايات عظيمة وانه
عاشدك علاه ان اعطاك الله من نعمه ما لا تحصى
ثم لم ينكر فيها فله فيها شانه لا حد في امره
طالع وانه هو القادر على ان يخلص منها شرفه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

عنده بحيث لا ينفذ من شغل ولا يد من بثوث البيع عنده بثها رة عدلين او الساع فلا عبرة بحرق الفاسق والمجهول والصبي والمرأة مطلقا وفي شهادة العدل الواحد وجه والكفى به المص في الدرهم مع الشبهة فلم يصدق المحرك ان كسبه في حقه وكذا لو علم صدقة بامر خارج ولا يسقط الشفعة بالفسخ العيب للمشتري للبيع مقابل او فتح عيب امامه السائل فظاهر انه لا حق للنفذ والشفعة ثبت به فيقدم واما العيب فلان استحراق الفسخ به فرع دخول العيب في ملكه اذ لا يعقل ان ملكا للعير ودخوله في ملكه انما يتحقق بوقوع العقد صحيحا وفي هذا الوقت تثبت الشفعة فيه ثانياً ويقدم حق الشفعة لعموم ادله الشفعة للشريك واستصحاب الحال ولان فيه جمعا بين الحقيقتين لان العيب ان كان في الثمن المعين فالبايع يرجع الى قيمة الشفعة وان كان في الشئ فالمشتري يطلب الثمن وهو حاصله من الشفعة بخلاف ما اذا قدم البايع في الاول فانه يكتفى بسقوط حق الشفعة من الشئ عينا وفيه وكذا لو قدم المشتري ورعا فرق بين اخذ الشفعة قبل الفسخ وبعد لتساويهما في البثوث فقدم السابق في الاخذ ونصف الباكر فانه وقبل مقدم حق المبايعين لاستناد الفسخ الى العيب المتعارن للعقد والشفعة ثبت بعده فيكون العيب سبق وفيه نظر لان مجرد وجوب العيب غير كاف في سببية الشفعة بل هو مع العقد هما متساويان من هذا الوجه وان كان جانب العيب من المشتري رجع المشتري به على الشفعة ان كان اخذ قيمة العيب او بعيب مثله والا فلا ولو ترك البايع الرد والارش معامع احد الشفعة له قيمة العيب او مثله فلا يرجع له بشئ لانه كاسقاط بعض الثمن وكذا لو اخذ المشتري اذارش الشئ قبل اخذ الشفعة اخذ الشفعة بما بعد الارش لانه كجزء من الثمن ولو اخذه بعد اخذ الشفعة رجع الشفعة ويؤمنهم من تقييد الفسخ انه لو كان بغيره بطلت وقد عدم ذلك في الفسخ بالحجارة وبقي مجرد الفسخ بذاته كالتلف الثمن المعين قبل القبض وفي بطلانها به قوله من حيث انه يوجب بطلان العقد واخر بعينه لان البطلان من حين التلف لا من اصله فلا يزيل ما سبق من استحقاقها وثالث بالفرق بين اخذ الشفعة قبل التلف فثبت بعده فيبطل والاوسط اوسط وكذا لا يسقط الشفعة بالعقد اللاحقة للبيع كالوابع المشتري الشئ او وهب او وقف لسبق حق الشفعة على ما تأخر من العقود

١٥٨

في كل من البيع والشراء وان كان البيع والشراء معا في عقد واحد فكل واحد منهما يفسد بفساد الآخر

في كل من البيع والشراء وان كان البيع والشراء معا في عقد واحد فكل واحد منهما يفسد بفساد الآخر

بل للشفيع ابطال ذلك كله ولاخذ بالبيع الاول وله ان يحرم البيع واحدا بالبيع الثاني لان كلامنا البيوعين
سبب تام في ثبوت الشفعة والثاني صحيح وان توقف على اجازة الشفيع فالثمين الى اختياره وكذا لو
بعدت العقود فان اخذ من الاخير صححت العقود السابقة وان اخذ من الاول بطلت اللاحقة
وان اخذ من المتوسط صح ما قبله وبطل ما بعده ولا فرق في بطلان الحصة لو اخذ الشفيع بين اللاتمة
وعجزها ولا بين المعوض عنها وعجزها فافياخذ الواجب الثمن ويرجع في العوض الى باذله والشفيع باخذ
من المشتري لا من البائع لانه المالك لان ودمركه اي دمر الشفيع لو ظهر مستحفا عليه فيرجع عليه الثمن
وبما اعزمه لا اخذ المالك ولا فرق في ذلك بين كونه في يد المشتري وبين البائع بان لم يكن قبضه لكن هنا
لا يكلف المشتري قبضه منه بل يكلف الشفيع الاخذ منه او التمسك به لان الشفيع هو حق الشفيع فيجب ما وجب
اخذة ويكون قبضه قبض المشتري والدمرك عليه على القديرين والشفعة يورث عن الشفيع كايورث
الخيار وحمل القذف والقصاص في اصح القولين لعدم ادلة الارث وفل لا يورث استنادا الى رواية
ضعيفة السند وعلى المختار في كماله فيقسم بين الورثة على نسبة سهامهم لا على رؤسهم وللزوجة
مع الولد الثمن ولو عفى احد الورث عن نصيبه لم تسقط لان الحق للجميع فلا يسقط حق واحد بترك
غيره فلو عفى الا واحد اخذ الجميع او ترك احدا من بعض الصفقة على المشتري ولا يدرج هنا كالمشتري
وان كانوا شركاء لان اصل الشريك متحد ولا اعتبار بالوحدة عند البيع لا الاخذ وبحسب تسليم الثمن اذ
جبر الفهر المشتري ثم الاخذ اي تسليم البيع لا الاخذ بالشفعة القول فانه مقدم على تسليم الثمن مراعاة
للضرورة الا ان برضى الشفيع بكونه اي الثمن في ذمة فله ان يتسلم البيع او لا لان الحق في ذلك للمشتري
فاذا سقط برضاه باخير الثمن في ذمة الشفيع فله ذلك المراد بالشفيع هنا المشتري لما ذكرناه اما يجوز
الكونه سببا في ثبات الشفيع او وقع سهوا ولا يصح لاحد لا بعد العلم بقدره وجسده وصفه لانه
معاوضه يفسر الى العلم بالعوضين فلو اخذ قبله لغا ولو قال احده بمهما كان للغرض ولا يطل بذلك
شفعة وتفسر بعد اجتماعه بالمشتري السؤال عن كية الثمن والشفيع بعد السلام والكلام المعتاد
ولو اسفل الشفيع بهبه او صلح او صدق فلا شفعة لما تقدم في تعريفها من اختصاصها بالبيع وما ذكر

في كل من البيع والشراء وان كان البيع والشراء معا في عقد واحد فكل واحد منهما يفسد بفساد الآخر

1382

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
عبد المصطفى في كل حلف على
شرع في الامتنان
الاختلاف وان اجاب بالاختصاص

[illegible]

ففي الآخر على تقدير الجواب بدلالة ما اجاب به لا ويمكنه الحلف عليه وقد تقدم مثله في الفناء
ولوندا عيا السبق مخالفات جميعا لان كل واحد مدع ومدعى عليه فادامحالفا استغفر ملكها لان دفاعه
كل منهما ميمين الآخر ولا يستغفر لاستغفار السبق والله اعلم **كتاب السبق والرياسة**
وهو عقد شرع لفائده التمرين على مباشرة النضال والاستعداد لممارسة القتال والاصل فيه قوله صلى
الله عليه وآله لا سبق الا في نضل او حافر وقوله صلى الله عليه وآله ان الملايكة تستنقون عند
الرهان وتلعن صاحب ما خلا الحافر والحف والريش والنضل وانما عقد سبق بسكون الماء من
الكاملين بالبلوغ والعقل الخالص من الحجر لانه يقتض تصرفا في المال على الخلل والبغال والحمير وهي داخله في
الحافر ثلثت في الجزر والابل والفيله وهما داخلان في الحف وعلى السيف والسهم والحراب وهي داخله في
ويدخل السهم في الريش على الرواية الثانية اذا شمل عليه تسمية للشيء باسم جزئيه واطلق السبق على ما يعبر به
بقا للنض وتغليب الاسم لا بالمصارعة والسيف والطيور والعدو ورفع الاحجار وريبتها وخود ذلك لانه
الحديث السابق على نفي مشروعيتها ما خرج عن الثلاثة هذا اذا تضمن السبق بذلك القوض اما لو تجرد عنه
ففي حرمه نظر من دلالة النض على عدم مشروعيتها ان روى السبق بسكون الماء ليعقد نفي الصدق وان
روى نفيها كما قل انه الصحيح رامة كان المتفق مشروعيتها القوض عليها فسق الفعل على اصله لا باحتاد لم
رد شرعا ما يدل على تحريم هذه الاشياء خصوص ما مع نضال غرض صحيح بها ولو قل بعدم ثبوت رواية القوض
فاحتمال الامر من سقط دلالة على المنع لا بد منها من الاحجاب في القول على الاقرب لعدم ثبوت رواية القوض
بالعقود والمؤمنون عند شروطهم وكل من جعله كان ما حكم بافقاره الى ايجاب وبقوله وقيل هو
لوجود بعض خيائها فيه وهي ان يذلل العوض فيه على ما لو توثق بحصوله وعدم تعيين العامل فان قوله
من سبق فله كذا غير متعين عند العقد ولا صاله عدم اللزوم وعدم اشتراط القول والامر بالوفاء
بالعقد مشروط بتحقيقه وهو موضع النزاع سيما لکن الوفا به هو العمل بمقتضاه لزوما وجوازا والاوجب
الوفاء بالعقود الجارية وقد نظر لان وجود بعض الخواص لا يفيض الاتحاد في الحكم مطلقا واصاله عدم
اللزوم ارتفعت مبادله عليه والاصل في الوفاء العمل بمقتضاه دايا وخارج العقد الحابر بخصيص

وان
اصد بران
والتكليف
يا حذا لم
روا القم
فما كان
قيل هو
مل فان فله
مر بالوفاء

باللهم

هذا هو المقدم على الاخر بالعنق طاهر اعتبار التقدم مجبوع وقيل كني بعضه وهو حسن ثم ان اتفاقا في طول
العنق وقصره او سبق الاقصر عفا بعضه فواضح والا اعتبر سبق الطويل بالترتيب قدر الزائد ولو سبق بادني من
قدر الزائد فالغير هو السابق وفي عبارة كثير ان السابق يحصل بالعنق والكسد معا وهو نفع التوفانية اشهر
من كسرها جميع الكفين بين اصل العنق والظهر وعليه يسقط اعتبار بعض العنق وقد سبق السابق بالكسد وحديثه
كالوقصر عنق السابق به او رفع احد الفريين عنيته بحيث لم يكن اعتبار به وبالمقام فالمقدم بيدي عند
الغاية سابق لان السابق يحصل بها والجري عليها والاو لا يخرج من السابق باحد الاربعه ومع الاطلاق فيجوز
بالكفاء باحدها لدلالة العرف عليه وتطويع السائق المحل والمصلحة هو الذي يجازي رأسه صلي
السابق وعما العظمان السابقان عن يمين الذئب وشماله والناثي هو الثالث والبارع الرابع والمبراح
الخامس الحظ السادس والعاشق السابع والمؤمل ثبنا للفاعل الثامن والظلم نفع اوله وكسرنا بانه
التاسع والتكليف بضم السين ففتح الكاف العاشر والفصل بكسر الفاء فتكون السين فكسر الكاف وبضمها كنفذ
الاخير وتظهر الفايده فيالو شرط المحل مالا يصلح اقل منه وهكذا الى العاشر ونسرد في الرمي معرفة الثوب
بكسر الراء وهو عدد الرمي الذي يتفقان عليه اكثر من واحد والاصانده كعشرة وصفها من المارق وهو
يخرج من الغرض نافذا ويقع من ورايه والخاسق بالمعجم والمهملة وهو الذي ينقب الغرض ويقف بغيره
فيه والخازق بالمعجم والراء وهو ما خدشه ولم ينقبه وقيل ينقبه ولم يثبت فيه والخاص بالخاص
المعجم والصاد المهملة وهو يطلو على القارع وهو اصاب الغرض ولم يؤثر فيه وعلى الخارق وعلى
الخاسق قد عرفتهما وعلى المصيب لكيف كان وعبرها من الاوصاف كالخاص وهو اصاب احد
جانبين والخاسم وهو الذي يخزم حاشيته والحامي وهو الواقع دونه ثم يجبو اليه ما خوذ من جيب
الصبي ويقال على ما وقع بين يدي الغرض ثم وثب اليه فاصابه وهو المزدلف والقارع وهو الذي
يصيبه بلا خدش ومفني اشراط يقين الصفه بطلان العقد بدونه وهو احد القولين لاختلاف
النوع الموجب للغرض وقيل يحمل على اخير ما ذكره بمعناه الاخير وهو الاقوى لانه القدر المشترك بين
الجميع فيحمل الاطلاق عليه ولا صالده البراء من وجوب العنق ولا ان اسم الاصابة واقع على الجميع

هذا هو المقدم على الاخر بالعنق طاهر اعتبار التقدم مجبوع وقيل كني بعضه وهو حسن ثم ان اتفاقا في طول
العنق وقصره او سبق الاقصر عفا بعضه فواضح والا اعتبر سبق الطويل بالترتيب قدر الزائد ولو سبق بادني من
قدر الزائد فالغير هو السابق وفي عبارة كثير ان السابق يحصل بالعنق والكسد معا وهو نفع التوفانية اشهر
من كسرها جميع الكفين بين اصل العنق والظهر وعليه يسقط اعتبار بعض العنق وقد سبق السابق بالكسد وحديثه
كالوقصر عنق السابق به او رفع احد الفريين عنيته بحيث لم يكن اعتبار به وبالمقام فالمقدم بيدي عند
الغاية سابق لان السابق يحصل بها والجري عليها والاو لا يخرج من السابق باحد الاربعه ومع الاطلاق فيجوز
بالكفاء باحدها لدلالة العرف عليه وتطويع السائق المحل والمصلحة هو الذي يجازي رأسه صلي
السابق وعما العظمان السابقان عن يمين الذئب وشماله والناثي هو الثالث والبارع الرابع والمبراح
الخامس الحظ السادس والعاشق السابع والمؤمل ثبنا للفاعل الثامن والظلم نفع اوله وكسرنا بانه
التاسع والتكليف بضم السين ففتح الكاف العاشر والفصل بكسر الفاء فتكون السين فكسر الكاف وبضمها كنفذ
الاخير وتظهر الفايده فيالو شرط المحل مالا يصلح اقل منه وهكذا الى العاشر ونسرد في الرمي معرفة الثوب
بكسر الراء وهو عدد الرمي الذي يتفقان عليه اكثر من واحد والاصانده كعشرة وصفها من المارق وهو
يخرج من الغرض نافذا ويقع من ورايه والخاسق بالمعجم والمهملة وهو الذي ينقب الغرض ويقف بغيره
فيه والخازق بالمعجم والراء وهو ما خدشه ولم ينقبه وقيل ينقبه ولم يثبت فيه والخاص بالخاص
المعجم والصاد المهملة وهو يطلو على القارع وهو اصاب الغرض ولم يؤثر فيه وعلى الخارق وعلى
الخاسق قد عرفتهما وعلى المصيب لكيف كان وعبرها من الاوصاف كالخاص وهو اصاب احد
جانبين والخاسم وهو الذي يخزم حاشيته والحامي وهو الواقع دونه ثم يجبو اليه ما خوذ من جيب
الصبي ويقال على ما وقع بين يدي الغرض ثم وثب اليه فاصابه وهو المزدلف والقارع وهو الذي
يصيبه بلا خدش ومفني اشراط يقين الصفه بطلان العقد بدونه وهو احد القولين لاختلاف
النوع الموجب للغرض وقيل يحمل على اخير ما ذكره بمعناه الاخير وهو الاقوى لانه القدر المشترك بين
الجميع فيحمل الاطلاق عليه ولا صالده البراء من وجوب العنق ولا ان اسم الاصابة واقع على الجميع

فيلزم اشتراطه ولا غرض في العلم من الاطلاق الدال على المشترك وقدر المساواة اما بالمناخذه او
بالشذوذ كما في ذراع الاختلاف لاصابة بالقرب والبعد وقدر الغرض وهو ما يقصد اصابة من فوطا
او حبلها وغيرها لاختلافه بالسعة والضيقة وشرط العلم بوصفه من الخدوف وهو ما يجعل فيه الغرض
من ذاب وغيره لاختلافه في الرفع والاختطاط الموجب لاختلاف الاصابة واليقين وهو العوض
وماثل جنس الآلة او نوعها الخاص كالقوس العربي او المنسوب الى وضع خاص لاختلاف الرمي
ما حذفتها لا تنقصها لعدم الغاية بعد تعيين النوع ولا تارة الى التيقن بعروض مانع من المعنى مجوح
الى ابدال بل مثل انه لو عيّن ليقين وجاز الابدال وسند الشرط ونحو الاطلاق الآلة القوس والشهرو
غيرها وقد ذكر جماعة انه لا شرط يعين السهم لعدم الاختلاف الفاضل الموجب لاختلاف الرمي
بجلاف القوس وانما لولم يعين جنس الآلة انصرف الى الاغلب عادة لانه جار مجرى المقيّد لفظا
فان اضطررت فسد العقد المبرور ولا شرط يعين المبادر وهي اشتراط استحقاق العوض لمن يدير
الاصابة عدد معين من مقدار رشق مع تساويهما في الرشق كخمس من عشرين والمخاطبة وهي اشتراط
استحقاق لمن خالف من الاصابة عدد معلوم بعد مقابلة اصابات احد عما يصاب بالآخر وطرح
ما اشتركا فيه ويجعل الاطلاق على المخاطبة لان اشتراط سبق التكون لاصابة معينة من اصل العدد
المشروط في العقد وذلك يقضي الكمال العدد كذا ليكون الاصابة المعينة منه وبالمبادر قد لا يفتقر

تدقيق الغرض في اشتراط تعيين الآلة
في العقد مع اشتراط تعيين المبادر
لان اشتراط تعيين المبادر لا ينافي
في العقد مع اشتراط تعيين الآلة
لان اشتراط تعيين الآلة لا ينافي
في العقد مع اشتراط تعيين المبادر

الى الاكمال فانها اذا اشترط رشق عشرين واصابة خمس وفي كل واحد عشر فاصاب احدهما خمسة
والآخر اربعة مثلا ففقد نصيب صاحب الخمسة ولا يحجب عليه الاكمال بخلاف ما لو شرط المخاطبة
فانها بما سخطان اربعة باربعة وسبق لصاحب الخمسة واحد وبحب الاكمال لاحتمال اخضاع كل واحد
باب اصابة خمسة فمما سبق وقبل يحمل على المبادر لانه المبادر من اطلاق سبق لمن اصاب عددا معينا
وعدم وجوب الاكمال مشترك بينهما فانه فلا يحجب الاكمال في المخاطبة على بعض الوجوه كما اذا انتفت
فان قيل لا يعلم ما يختص المصيب بالشرط على كل تقدير بان رمي احدهما في المثال خمسة عشر فاصاب
ورماها الآخر فاصاب خمسة فاذا انحاطا خمسة بخمسة بقي الاخر عشر وغاية ما يتفق مع الاكمال

لان اشتراط تعيين المبادر لا ينافي
في العقد مع اشتراط تعيين الآلة
لان اشتراط تعيين الآلة لا ينافي
في العقد مع اشتراط تعيين المبادر
لان اشتراط تعيين المبادر لا ينافي
في العقد مع اشتراط تعيين الآلة

عقود من قبيل البيع والهباء والقرض
التي لا يملك فيها المالك

الملك المقتضى
بأنه لا يملك
في غيره

الملك المقتضى
بأنه لا يملك
في غيره

ان يحيط صاحب العثم الخمسة ويصيرها الاخر فيقبله فضل خمسة وهي الشرط وما اختاره انهم
اقوى لانه المتبادر وما دعى منه في المبادرة غير متبادر ووجوب الاكال فيها اغلب فتكثر
الفائدة التي يسببها شرعت المعاملة ولو عتبا احدهما كان اولى فاذا تم المضال وهو المراتب ونماه
بتحقق الاصابة المشروطة لاحد هاتين اتم العقد اجمع ام لا ملك الناضل وهو الذي غلب الاخر
العوض سواء جعلناه لازما كالاجارة ام جعلناه اما الاول فلان العوض في الاجارة وان كان ملك
بالعقد الا انه لما كان للمالك وهو غير معلوم بل يمكن عده اصلا توقف الملك على ظهوره
وجاز كونه لازما براسه بخلاف الاجارة في هذا الغني واما على الجعالة فلان لئلا انما يملك
فيها بنام التمل وجواز الرهن عليه قبل ذلك وصانه يظهر الى وجود السبب الملك وهو العقد وهذا
انما يتم في الرهن اما في الضمان فيشكل بان مجرد السبب غير كاف كيف ويمكن تخلفه بعدم الاصابة فليس تام
وهذا مما يرجح كونه جعلية واذا فضل احدهما صاحبه بشئ فضا له على ترك الفضل ليرجع لانه
مفوت للعرض من المناضلة او مخالف لوضعها ولو ظهر استحفاظ العوض المعين في العقد وجب على
البازل مثله او قيمة لانهما اقرب الى ما وقع التراضي عليه من العوض الفاسد كالصدق اذا ظهر
فساده ويشكل بان استحفاظ العوض المعين يفضي فساد المعاملة كنظيره وذلك لوجوب الرجوع
اجرة المثل للعوض الاخر نعم لو زارت اجرة المثل عن مثل المعين او قيمة يتجسد سقوط الزائد لانه
وعدا هو الاقوى والمراد باجرة المثل هنا ما يبذل لذلك العمل الواقع من المستحق له عادة فان
لم ينفذ العادة على شئ رجع الى الصلح وربما قبل بان اجرة مثل الزمان الذي وقع العمل فيه نظر الى انه
ذلك اجرة المثل لو غضب تلك المدة والاحود الاول كتاب الجعالة وهي
لقد كان يجعل على فعل وشرعا صعد ثمها يحصل المنفعة بعوض مع عدم اشتراط العلم بها في العمل
والعوض لمن رد عبدي فله نصفه مع الجهالة به وبمكانه وبهذا يتميز عن الاجارة على تحصيل منفعة
معينة لان النعين شرط في الاجارة وكذا عوضها اما عدم اشتراط العلم بالعمل هنا فوضع وفاق واما
العوض ففيه خلاف باني تحسده ويجوز على كل عمل محلل مقصود للعقلا غير واجب على العامل

عوض من شئ لا يملك
بأنه لا يملك
في غيره

الملك المقتضى
بأنه لا يملك
في غيره

الملك المقتضى
بأنه لا يملك
في غيره

الملك المقتضى
بأنه لا يملك
في غيره

في الجعالة
الملك المقتضى
بأنه لا يملك
في غيره

فلا يخفى

يذهب إلى اجتماع على الأعمال المحرمة كالزنا والاعتلى ولا غاية له معتد بها عقلا كزنى ما بالبر والذهب
منه قبله ليللا إلى بعض المواضع الخطرة ونحن هما بقصد العاصفين نعم لو كان الغرض به التمرن على الشجاعة

واصفاء الوجه ونحوه من الاعراض المقصودة للعقل صريح وكذا الاصحح على الراجح عليه كالصلوة وكذا
 بقية الالف بكيف فعل مقصود الاستدعاء ولا الى مخاطبة شخص معين ولو قال من رزق عبدك

او محتاط ندبي بصيعة العوم فلهذا صرح او قل ما لا اوسى وحوها من العوض المجلوع اذا علم بالبعث

والا يذكروا ذلك ولم يعمد يثبت بالرد اجرة المثل وشك ان يثبت اجرة المثل لا يفضى من العقد بل هي
ظاهرة في فسادها وانما وجهها الاخر يعمل بالاجرة عادة كمن لو استدعاه ولم يعين عوضا الا ان نقول ان مثل

ان الجعالة مستلزمة لجعل شيء فاذ لم يذكر لا يحقق معنهما وان ترتب عليها العوض وقيل ان كونه

فإن الجاهل لا يبيع من التسليم لئلا يعمل العرض المعين لا بجره المثل لمن رد عبدي فله نصفه فزده من ربح
البيع ولا بأس به وعلى هذا أفهم جعله صفة مشاهد محموله المقدار وحصة من ثمنه على

علمه وزرع كذلك وحزها والفرق بينه وبين الشيء والمال بقولهما على القليل والكثير المقص الى الساع
والنخازن فله تصح على هذا الوجه بخلاف ما لا يمنع من التسليم فانذا امر واحد لا فضل الاخر لاق ومساواة

وكن الشرع به فإذا فُقد على العوض الخاص استغنى العذر لأنه معين في حد ذاته وتشترط في الجاعل

فإن كان الكمال بالبلوغ والعقل وعدم الحجر لانه بادل مال فيغتر رفع الحجر عند بخلاف العامل فإنه يستحق الجعل

ومن عدم الفصد ولو عين الجعالة لو اُحد ورد غيره فهو مبتزح بالعمل لا شئ له للبتزح ولا للمعين لعدم النفع ولو شارك المعين فان قصد البتزح عليه فالجميع المعين لوقوع الفعل باجماعه واما

بعض التبرع عليه بان اطلق او قضا العمل لنفسه او للتبرع على المالك فالشئ للمعين خاصه

1940

لخصه بفعليين أحدهما يجعل له والآخر مشرع فستحق النصف بناء على قسمه العوض عن الرأس والأقرب
بسطة على عملها فيستحق المعين نسبة عمله وقدر النصف أم زاد وهو حيزه المص في الدروس وقدر ما
لو عمل معه المالك ولا شيء للمبتدع ويجوز الجعالة من الإيجبي فيكون للمالك دون المالك إن لم يأمره به
ولو جعله من مال المالك بغير إذنه فهو فضولي ويجب عليه أي على الجاعل مطلقا الجعل مع العمل المشروط
بشيء معين ولا فائدة له وهو جائز من طرف الجاعل مطلقا قبل التمسك بالعمل وبعد فله الرجوع
بالتمسك لا يستحق شيئا لما حصل منه من العمل بل يأمر مطلقا وأما الجاعل فجائزة من طرفه قبل التمسك
بالتعمل وأما بعده فجائزة بالنسبة إلى ما بقي من العمل فإذا فسخ فيه أسفه عند بنسبته من العوض أما المالك
فعلية أخرى وهذا في الحقيقة لا يخرج عن كونها جائزة من قبله مطلقا فان المراد بالعقد الجائز
أو الإيقاع ما يقع فيجوز لمن جاز في طرفه وبثوث العوض لا ينافي جوازها كما أنها بعد تمام العمل يلزمها
جميع العوض مع أنها من العقود الجائزة وكذلك لو كاله يجعل بعد تمام العمل واستحقاق الجعل لا يخرجها
عن كونها عقدا جائزا فيفسخ إن قال أنها جائزة مطلقا لكن أن كان الفسخ من المالك ثبت للعامل
بنسبة ما سبق من العمل إلى المسمى على الأقوى وقبل اجرة مثله وربما أسكل ذلك فيما لو كانت على رد
ضاله مثلا لم يفسخ وقد صارت بيده فانه لا يكاد يتحقق للفسخ معنى إذا لا يجوز له تركها بل يجب تسليمها
إلى المالك أو من يقدم مقامه فلا يتحقق فائدة للفسخ ويمكن دفعه بأن فائدة البطلان عدم
سلامة جميع العوض له على هذا التقدير بل يستحق لما سبق بنسبة ونحوه فيما بعد ذلك اجرة المثل
على أن يجلد إلى أن يستلم المالك وهو حفظه عنده ونحوه إذا لا يجب عليه ردده على المالك
بل تمكينه منه إن كان قد علم بوصوله إلى يده وإن لم يعلم وجب إعلانه ولو رجع المالك فمائل
العمل أو في إثارة ولم يعلم العامل رجوعه حتى أكمل العمل فله كالاجرة ولو علم في الأثناء فله
بنسبة ما سلف قبل العلم وينتفع أن يراد بالعلم ما يثبت به ذلك شرعا يشمل السماع من المالك
والشاع المصدق للعلم وجز العديين لا الواحد وإن حكم به في غير الوكالة ينصخص ولو وقع
المالك صيغتين للجعالة مخدعتين في مقدار العوض أو في بعض أوصافها عمل بالاجرة وإذا سمعها

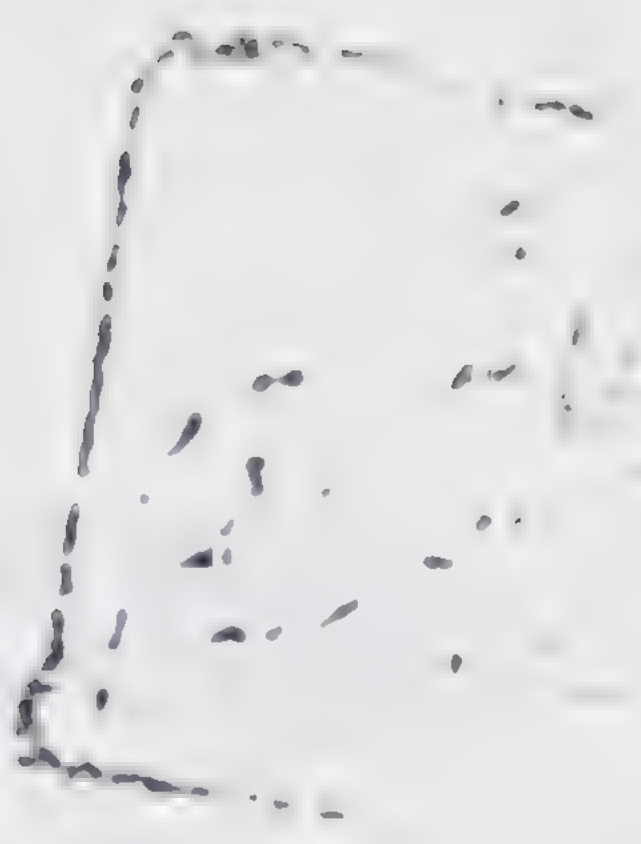
العامل

وشعها عليه جماعة ويظهر من المعنى ان يدروا انه لا يثبت بذلك ثبوت السنة وفي الحاشية على تقدير ثبوت الحكم
 في الامرين اشكال ويبقى الاشكال لو فرضت قيمتها عند الدينار والاربعه وسنغى ان يثبت على المالك
 اقل الامرين من فتمت والمقدرة شرعا ومبنى الرواية على الغالب من زيادة فتمت عن ذلك كثيرا ولينزل
 جعل لمن رده واحدا كان ام اكثر فوزه سباعه استحقاقا بينهم بالسوية ولو كان العمل غير الرد من الاعمال
 التي يمكن وقوعها اجمع من كل واحد منهم كدخوله داره مع الغرض الصحيح فلكل ماعين ولو جعل لكل من
 الثلاثة جعل مفاصل الاخرين كان جعل لاحدهما دينارا والاخر دينارين والثالث ثلاثة فودوه
 فلكل ثلث ما جعل له ولورده احدهم فله ماعين له اجمع ولورده اثنان منهم فلكل منهما نصف ماعين له
 ولو لم يسم لبعضهم جعل مخصصا فله ثلث اجرة المثل ولكل واحد من الاخرين ثلث ماعين له ولو لم
 يسم له لو احدهما فله نصف جرة المثل والاخر نصف باسمه له وهكذا ولو كانا ارثا من ثلثه في النسبة
 اي لورده اجمع فلكل واحد بنسبة عمله الى المجموع من اجرة المثل او المسمى ولو اختلفا في اصل الجعالة بان
 ادعى المالك الجعل وانكره المالك وادعى الترع حلف المالك لاصاله عدم الجعل وكذا يحلف المالك لو
 اختلفا في ثمن الايقاع مع اتفاقهما على الجعالة بان قال المالك ان المرء ودليس هو المجعل وادعاه
 العامل لاصاله برأه فتمت في المال الذي يدعى العامل استحقاقه ولو اختلفا في السع بان قال المالك
 حصل في يدك قبل الجعل بفتح الجيم وقال الرايد بل بعد حلف المالك ايضا للاصل وهو برأه فتمت من حق
 الجعالة او عدم تقدم الجعل على حصوله في يده وان كان الاصل ايضا عدم تقدم وصوله الى يده على
 الجعل لانه متعارض الاصلين لا يثبت في ذمه المالك شيء ومنه ما لو قال المالك حصل في يدك قبل
 عملي بالجعل او من غير سعي وان كان بعد صدوره في قدر الجعل كذلك يحلف المالك لاصاله برأه من
 الرايد وان العامل مدع للرايد والمالك منكر فيثبت للعامل من المالك اقل الامرين من اجرة المثل
 وما ادعاه لان الاقل ان كان الاجرة فان اشغى ما يدعيه العامل بهن المالك وان كان ما يدعيه العامل
 فلا غش فيه بعدم استحقاق الرايد وبرأه ذمه المالك منه والحال انها معترفان بان عمله بجعل في الجعالة
 وان عمل محترم فيثبت له الاجرة ان لو ثبت بعضها بانكاره الا ان يريد ما ادعاه المالك على اجرة المثل فيثبت

الزيادة لا عرفانها باستحقاق العامل اياها والعامل لا ينكرها وقال الشيخ نجيب الدين ان ما وجدته ادخلت
انما كذا على ما ادعاه العامل يثبت ما ادعاه هو لا ما ادعى غيره والراي عدم الزيادة وانما هو ما على العقد المشتمل على بعض المعين
والخصار في دعواها فاذا حلف المالك على ثبوت ما ادعاه العامل ثبتت مدعاه لنفسه للخصر وهو قوي كما ظهر في
الاجارة اذا اختلف في قدره وقبل بخلافه لان كلاهما مدعى ومدعى عليه فلا ترجيح لاحدهما
فيختلف كل منهما على نفق ما يدعيه الآخر ويثبت الاقل كما مر والتحقيق ان احتلاهما في القدر ان كان
مجرد ادعى التسمية بان قال العامل اني استحق مائة من جنة الجبل الثلاثي فذكر المالك فادعى انه خمسة فالتزم
قوله المالك لانه منكر محض ولا عمل برأيه من الزايد كما تقدم قوله في كذا كذا اصل الجبل ولا يستحب اليقين
هنا من طرف العامل اصلا وان قال جعلت لي مائة فقال بل خمسين فثبت الوجهان الماضيان في الاجارة
ولا قوي تقدم قوله المالك ايضا لانها في صدور الفعل بعوض واحتلاهما في مقداره خاصة فليس
كل منهما مدعى مائة بنفسه الاخر وان كان احتلاهما في جنس الجبل لسمع اختلافه بالقيمة فادعى المالك
جبل شي معين تساوي خمسين فادعى العامل جعل غيره متساوي ما بين فالتخالف هنا معين لان كلا
منهما يدعى ما ينكره الاخر وفي المان ذلك نشأ من اختلاف الجبل جنسا او وصفا لان اختلافه قدرا
واذا فرض اختلاف في الجنس فالقوا بالتخالف وان تساويا فيتم وانما ذكرنا اختلاف الجنس في هذا
القسم لان جماعة كالمحقق والعلامة شركو ابداً ومن لا خلاف في قدر الحكم وليس بواضح وسع في
القول بالتخالف مطلقا اشكال آخر وهو في تساوي الاجرة وما يدعيه المالك او زاد يدعيه عنها
فان ذلك لا وجه لتخلف العامل بعد حلف المالك على نفق الزايد الذي يدعيه العامل لثبوت ما حكم به من
مدعى المالك زائدا عن الاجرة او مساويا بعرفه فتكلمت العامل باليمين ح لا وجه له لا عرف المالك
به وانما يتوجه لو زادت اجرة المثل عما يدعيه المالك فيوقف اثبات الزايد من الاجرة وما يدعيه
على يمين المدعى وهو العامل **كتاب الوصايا** وفيه فصل في الاوصياء الوصية
ما خوزه من وصي يوصي او وصي يوصي واصلها لغة الوصية وصية هذا النصف وصية
منه من وصلة النصف في حال الحيوة بعد الوفاة او وصلة النصف في تلك الحال بها في الحالة الاخرى
الوصية

صاحب قال في قدر الاجرة ما حلف المالك له
صاحب قال في قدر الاجرة ما حلف المالك له
صاحب قال في قدر الاجرة ما حلف المالك له

صاحب قال في قدر الاجرة ما حلف المالك له
صاحب قال في قدر الاجرة ما حلف المالك له
صاحب قال في قدر الاجرة ما حلف المالك له



نسخ من نسخة بخط ابن خلدون
في تاريخه في سنة ٨٠٠ هـ
بمصر

وشرعا عليك عين او منفعة او تسلط على تصرف بعد الوفاة فالملك من المملوك من المملوك من المملوك
المملكة من البيع والوقف والهبة وفي ذكر العين والمنفعة تنبيه على مقتضى الوصية ويندرج في العين الموقوف
منها بالفعل كالشجر والقوة كالثمر المتجددة وفي المنفعة الزمنية والوقف والمطلقة ويدخل في التسلط
على التصرف الوصاية الى الغير بانفاذ الوصية والولاية على من للموصي عليه ولا يترسخ بغير الموت
الابتد وغيرهما من التصرفات المتبعة باحداها والوكالة لا لها تسلط على التصرف في
الحقوق وينتقض في عكسها بالوصية في العقب فانه نك ملك والتدبير فانه وصية به عند الاكثر والوصية
بأبد المدين وبوقوع المصدق فانه نك ملك ^{بمقتضى الوصية} بالوصية بالمصارعة والمسافات فانها وان افادها
ملك العامل الحصنة من الرجوع والتمتع على قدر ظهورها الا ان حقيقته ما ليست كذلك وفذلك يحصل
ولا ثمره فينتج التملك واليجاب او صيت لفلان بكذا او افعلوا كذا بعد وفاتي هذا القيد يحتاج اليه في كل
الوصية الثانية خاصة لا ينافيها اعم مما بعد الوفاة اما الاولى فمقتضاها كون ذلك بعد الوفاة او لفلان
بكذا، وفاتي كذا ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على المعنى المطلوب والقبول الرضا ببادل عليه الايجاب
واوقع باللفظ ام بالفعل الدال عليه كالأخذ والتصرف وانما يفرض المدين يمكن في حقه كالحصول
لا غيره كالفقراء والفقهاء وبنى هاشم والمسجد والقطر كاسياني واستفيد من انفقارها الى الايجاب
والقبول انما من جملة العقود ومن جواز رجوع الموصي مادام حيا والموصي له كذلك ما لم يقبل بعد الوفاة
كاسياني انما من العقود الجانبية وقد يلحق باللازمة على بعض الوجوه كما يعلم ذلك من العبوة ولما كان
الغالب عليها حكم الجواز لم يشرط فيها القبول الا على ولا يقاربه الايجاب بل يجوز مطلقا سواء أجاز
عن الايجاب او قارن ويمكن ان يريد تأخيرها تأخيرا عن القبول ويقاربه بالوفاء والاول اولى بذهب
انظر لانه يرى جواز تقديم القبول على الوفاة والبيان بالقبول على ان الايجاب في
الوصية انما يتعلق بما بعد الوفاة لانه انك او ما في حكمه بعد الموت قلل قبل قبلة لو طابق القبول
الايجاب وان المتعلق بالوفات تمام الملك على قدر القبول والقبول لا يحدث سببه فان الايجاب
جز السبب فجاز ان يكون القبول كذلك وبالموت يتم او يجعل الموت شرطا لحصول الملك بالقبول كالبيع على

نسخ من نسخة بخط ابن خلدون
في تاريخه في سنة ٨٠٠ هـ
بمصر



استيقظ بعد الموت والى مكان آخر
مما قبل الموت

The City of
 New York
 1861

بعض الوجوه وهذا أقوى وتعلق الإيجاب بالملك بعد الموت لا ينافي بقوله قبله لأنه قبله بعد الإيجاب
وإنما يصح القول على التقديرين ما لم يرد الوصية قبله فإن رُدَّح لم يوثق القول لبطان الإيجاب المذكور في المحققين

لا الملك عبد العزيز

بدره نعم لورد و جبهه الموصى جاز القبول بعد وفاته اذ لا اعتبار بده السابق حيث ان الملك لا يمكن
تحقق حال الحيوة و التاخر لم يقع بعده ذلك بذهب من يعتبر تاخر القبول عن الحيوة اوفى اما على تقدير
جواز تقديمه في حال الحيوة فتسقط تاثير الراجح اليها ايضا لقوات احذر كنى العقد حال اعتبارها لا يمكن
عمر المصنف

القبول بعدم جواز القبول بعد الرد مطلقا لا بطلان الإيجاب السابق ولم يحصل بعد ذلك ما يقتضيها
كما ورد المنهيب المحبة ولو فرق بأن المانع هنا السبق للمقارنة بين القبول والإيجاب فلما مثله في رد
الوكيل الوكالة فانه ليس له التعريف به بذلك بالأذن السابق وان جاز تراخي القبول وفي الدرر
نسب الحكم بجواز القبول مع بعد الوفاء الى المشهور ومؤذنا بتمريضه ولعل المشهور ينسب الحكم المشهور
السابق وان رد بعد الوفاء قبل القبول بطلت وان قبض انفا ما اذا لا اثر للقبض من دون القبول

البربرية

وان رد بعد القبول لم ينطل وان لم يقبض على اجود الفولين لحصول الملك بالقبول ولا يبطله الرد كره
عنه من العقود المملكة بعد تحققه فان رزوا الملك بعد ثبوته بوقف على وجود السبب السابق و

والمصلحة عدمه وقبل بفتح الراء بناء على ان القبض شرط في صحة الملك كاطبقه فينقل بالرد قبله
ويضعف بطلان القياس وثبوت حكمها ما يخرج لا بقبض المشاركة بمجرد واصل عدم الزوال
بذلك استصحاب حكم الملك ثابت وينقل حق الفئولة الى الوارد كومات الموصى له قبله سواء مات في

حاشا الموصي ام بعدها على المشهور ومستنده رواية تبدل باطلا فبطل الوصية بموته
 اظاهر صحیحته الى نصر ومحمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام ^{بن الرواحه} وفصل ثالث فانطابها بموته في جوفه لا بعد
 ولا فوق البطلان مع غلو غرضه بالموت والافلا وهو مختار المص في الدروس ويمكن الجمع بين

الإخبار لو وجب ثم ان كان موته قبل موت الموصى لم يدخل في الوصية في ملكه وان كان بعده فغيره
 وحظها وجهان مبدان على ان الفوك هل كانت عن ثبوت الملك من حين الموت أم ناقلة من
 أم الملك يحصل للموصى له بالوفات متزايدة وتستقر الفوك او مجرد تاتي وتظهر الفائدة فيما لو كان

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

كتاب الوصية
باب الوصية

الموصي به يفتق على الموصي له الميت لو ملكه وتصح الوصية مطلقاً غير مفيدة برمان او وصف مثل ما
 تقدم من قوله او وصيت او اوصوا كذا بعد وفاتي او لفلان بعد وفاتي ومقبدة مثل اوصوا بعد وفاتي
 في سنة كذا وفي سفر كذا فتخصص بما خصه من السنة والسفر وتجوها فلوات في غيرها او غيره بطلت
 الوصية لا اختصاصها بمحل القيد فلا وصية بدونه وتبقى الاشارة الدالة على المراد قطعاً في ايجاب الوصية
 مع تعدد اللفظ كخرس او اعتقال لسان بمرض ونحوه وكذا يكفي الكتابة كذلك مع القرينة الدالة على
 قصد الرصيدة بها لا مطلقاً لانها اعم ولا يكفيان مع الاختيار وان شوهدها كائناً او علم خطه او عمل
 الورثة ببعضها خلافاً للشيخ في الاخير او قال انه يخطى وانا عالم به او هذه وصيتي فاشهد واعني بها
 وخوذلك بل ذلك بل لا بد به من تلمظته اذ قل انه عليه واعترافه بعد ذلك لان الشهادة مشروطة
 بالعلم وهو منفي هنا خلافاً لما بين الجند حيث الكافي بيع حفظ الشاهد له عند والاقوى الكفار بقرائه
 الشاهد له مع نفسه مع اعتراف الموصي بعرضه ما فيه وانه مع صبي به وكذا القول في المقر والوصية للجند
 العامر مثل الفقراء والفقراء وبني هاشم والمساجد والمدارس لا يحتاج الى القول بقصد ان اريد
 من الجميع واستلزام الترخيم من غير مرجح ان اريد من البعض ولا تنقضي الى قول الحاكم او مبني به
 وان امكن كالوقف وربما فصل فيه بذلك ولكن لا يابلقها ولعل بحال الوصية اوسع ومن غير المستطاع
 فيها التخيير ولا فورية القول ولا صراحة لا يوجب لا توقعه بالقرينة مع القدرة والطاهر القول
 كاشف عن سبق الملك للموصي بالموت لانا قلنا من معينه اذ لو لا لزم بقا الملك بعد الموت بغير ملك
 اذ الميت لا يملك خروجه به عن اهليته كالحجارات وانتقاله ماله عنه ولا الوارث اطلاقاً له ذلك
 ووجه الثاني ان القول معتبر في حصول الملك فهو ما جرت السبب او شرط كقول البيهقي فيتمتع بقدام الملك
 عليه ولو بين من جملة العقود بشرط ان ان يبوله خرم السبب الناقل للملك لا يخر لا يوجب كاستيفاد
 من نثر بينهم العقود بامها الالفاظ الدالة على نقل الملك على الوجه المناسب له وهو العين في البيع
 في الاجارة وخوذلك فيكون الموت شرطاً في اسفال الملك كان الملك للعين والعم بالعينين شرط فيه

كتاب الوصية
باب الوصية

ان كان الموصي ملكاً
 بعد الموت لا يورث
 الوصية بالعين
 ولو كان الموصي
 ملكاً بعد الموت
 لا يورث الوصية
 بالعين ولو كان
 الموصي ملكاً بعد
 الموت لا يورث
 الوصية بالعين

فان اجتمع الشرط قبل تمام العقد بان كان مالكا للشيء تحققت منه بده وان تخلف بعضها فقد
يحصل منه بده بطلان العقد كالعلم بالعوض وقد يقع موقعه على ذلك الشرط فاذا حصل بحق تاتى السبب
الناقل وهو العقد كاجارة المالك في عقد النكاح والموت في الوصية فلا يقال حصل بالعقد
اكنه موقوف على الشرط المذكور فاذا تأخر قبول الوصية كالمالك موقفا عليه والشرط وهو الموت
حاصل فيه فلا يقع الملك قبل القبول وتشكل بان هذا لو لم يقض ان قبول الوصية لو تقدم على
الموت حصل الملك بحصوله موقفا على الشرط وهو الموت فيكون الموت كاستغناء عن حصول العقد
القبول كاجارة المالك بعد العقد والقابل بالقبول لا يقبل بحصول الملك قبل الموت مطلقا فيبين ان
الموت شرط في انتقال الملك بل حقيقة الوصية التملك بعد كاعلم من تقريرها فان تقدم القبول فوق
الملك على الموت وان تأخر عند مقتضى حكم العقد عدم حقيقة بدون القبول فيكون تمام الملك
موقوف على الإيجاب والقبول والموت وبالجملة القول بالكشف متوجه لولا مخالفة ما علم
من حكم العقد ويشترط في الموصى الحال بالبلوغ والعقل ورفع الحجر وفي وصية من بلغ عشرين
سنة هو من الأصحاب مستند الروايات متطاف بعضها صحيح الا انها مخالفة لاصول المذهب
وسبيل الاحتياط ايا المجنون والسكران ومن جرح نفسه بالمهلك فالوصية من كل منهم باطلة ايتها
المراد بان فطاهر لا سقاء العقل ورفع القلم واما الاخير فمستند صحيحة ابي ولاد عن الصادق عليه
السلام فان كان اوصى بوصية بعد ما حدث في نفسه من جراحة او قتل له لموت لم يجز وصيته
ولذلك هذا الفعل على سنده ولانه في حكم الميت فلا يجزى عليه الاحكام الجارية على الحي ومن ثمر
لا يقع عليه الذكوة ولو كان قابلا لها ويسل بصره وصية مع ثبات عقد كغيره وهو حسن لو لا
معارضه النص المشهور اما دلاله الفعل على سنده وغير واضح واصغف منه كونه في حكم الميت فانه غير
مانع من التصرف مع سنده مرشد وموضع الخلاف ما اذا بعد الجرح فلو وقع منه سهوا او خطأ
لم يمتنع وصية اجماعا وتشترط في الوصول الى الرجوع الى الوصية وصحة التملك فلو وصى لغيره
وجودة حال الوصية بوضعه لدون سنة اشهر من حين الوصية فيعلم بذلك كونه موجودا

فان اجتمع الشرط قبل تمام العقد بان كان مالكا للشيء تحققت منه بده وان تخلف بعضها فقد يحصل منه بده بطلان العقد كالعلم بالعوض وقد يقع موقعه على ذلك الشرط فاذا حصل بحق تاتى السبب الناقل وهو العقد كاجارة المالك في عقد النكاح والموت في الوصية فلا يقال حصل بالعقد اكنه موقوف على الشرط المذكور فاذا تأخر قبول الوصية كالمالك موقفا عليه والشرط وهو الموت حاصل فيه فلا يقع الملك قبل القبول وتشكل بان هذا لو لم يقض ان قبول الوصية لو تقدم على الموت حصل الملك بحصوله موقفا على الشرط وهو الموت فيكون الموت كاستغناء عن حصول العقد

فان اجتمع الشرط قبل تمام العقد بان كان مالكا للشيء تحققت منه بده وان تخلف بعضها فقد يحصل منه بده بطلان العقد كالعلم بالعوض وقد يقع موقعه على ذلك الشرط فاذا حصل بحق تاتى السبب الناقل وهو العقد كاجارة المالك في عقد النكاح والموت في الوصية فلا يقال حصل بالعقد اكنه موقوف على الشرط المذكور فاذا تأخر قبول الوصية كالمالك موقفا عليه والشرط وهو الموت حاصل فيه فلا يقع الملك قبل القبول وتشكل بان هذا لو لم يقض ان قبول الوصية لو تقدم على الموت حصل الملك بحصوله موقفا على الشرط وهو الموت فيكون الموت كاستغناء عن حصول العقد

فان اجتمع الشرط قبل تمام العقد بان كان مالكا للشيء تحققت منه بده وان تخلف بعضها فقد يحصل منه بده بطلان العقد كالعلم بالعوض وقد يقع موقعه على ذلك الشرط فاذا حصل بحق تاتى السبب الناقل وهو العقد كاجارة المالك في عقد النكاح والموت في الوصية فلا يقال حصل بالعقد اكنه موقوف على الشرط المذكور فاذا تأخر قبول الوصية كالمالك موقفا عليه والشرط وهو الموت حاصل فيه فلا يقع الملك قبل القبول وتشكل بان هذا لو لم يقض ان قبول الوصية لو تقدم على الموت حصل الملك بحصوله موقفا على الشرط وهو الموت فيكون الموت كاستغناء عن حصول العقد



حالتها أو بقى مدخل الحل فأدون إذا لم يكن هناك ربيع ولا موس فان كان أحدهما ربيع لعدم العلم
 بوجوده عندها وأصله عدمه لا مكان تجده بعدها وقيام الاحتمال مع عدمها بإمكان الرضا والسنة
 كغيره من دفع بان الأصل عدم اذام المسلم على الرضا من الحرمان فتدور السنة وشكل الاول لو كانت كافر
 حيث لا يصح الوصية لغيرها وربما قيل على تقدير وجوده الفرائض باستحقاقه بين العائتين
 من العمل بالعادة العائدة من الوضع ^{الاول} ما هما او ما قار بها وعلى كل تقدير فيشترط انفسه حيا فلو
 وضعته ميتا بطلت ولو مات بعد انفسه حيا كانت لو امره وفي اعتبار قبوله هنا وجب قومي
 لا مكانه من خلاف الحل وقيل يعتبر قبوله وليد ان اتحد قولي له وان تعدد قسم الموصي به على عدد
 بالسوية وان اختلفا بالذكور والا بنات ولو اوصى للعبد لم يصح سوا كان قنا ام مدبرا ام اولاد
 اجاز مولا ام لا لان العبد لا يملك بملك سيده فملك عينه اولى ولو اية عبد الرحمن ابن الحجاج
 عن أحدهما عليه السلم قال لا وصية للملوك ولو كان مكابا مشروطا او مطلقا لم يؤد شيئا في جواز
 الوصية له فلو كان من انه في حكم الملوك حيث لم يجز من شئ ولو اية عبد بن قيس عن الباقر عليه
 السلم ومن القطاع سلطنة الموطأ عنه ومن ثم جاز التساوي وقوله الوصية نوع منها والوصية بطلانها
 اقوى والرواية لا تجزئها الا ان يكون العبد الموصى له عبدا اى عبدا ^{الوصية} الموصى به صرف الوصية الى عبده
 فان ساواه عتق جميعا وان نقص عتق بحسابه وان زاد المال عن منه فله الزايد ولا فرق في ذلك
 بين الفن وعينه ولا بين المال المشاع والمعين على الاقوى ويجوز اختصاره بالاول والشيوع في
 جميع المال وهو من جملة فيكون كعتق جزء منه بخلاف المعين ولا بين ان يبلغ منه صفة الوصية
 وعدمه وقيل يبطل بالاول استناد الى رواية ضعيفة وتصح الوصية للنقص وهو الذي عتق
 منه شقص بكسر الشين وهو الجزء بالنسبة اى بنسبة ما فيه من الحرية والمراد به مملوك عن السيد اما
 هو فيصح في الجميع بطريق اولى ولا م الولد ان ام ولد الموصى لا يها في حصة من جلد ماله وانما حظها
 ليرتب عليها قوله فيعتق من نصيبه اى نصيب ولدها ويأخذ الوصية ^{لصاحب} ابي عبد عن
 الصادق عليه السلم ولان التركة ينتقل من حق الموت الى الوارث فيشترط مكان ولدها على جبر



مدها فمغن عليه وتستحق الوصية والوصية للمملوك وان لم تنوقت على القبول فتنقل الى ملك الموصل
بالموت الا ان تنقذها تنوقت على معرفه العتق ووصول التركة الى الوارث بخلاف ملك الوارث
وقيل لعن من الوصية فان ضاقت فالياسي من نصيب ولد الوارث الا ان الوصية والدين بمقتضى
المكية ولظاهر الرواية والوصية جماعة بمقتضى البيهقيين وهذا ذكرنا اننا ام انا ام محسنين وسوا

كانت الوصية لانعامه واخوانه ام غيرهم على الاقوى كلما مع التفضل فيدفع شرطه سواء جعل المفضل الذكرا ام
انثى ولو قال يبعث كتاب الله والمذكر ضعف الانثى لان ذلك حكم الكتاب في الارث والمباذير من هذا
ذلك والتميز من عرف بسببه عادة لان المرجع في الاحكام الى العرف حسن الانص وهو دال على ذلك ولا
بافي طلاق الوعد بالنسب كما سبق ذلك في لها ستمين وكذا هو من يعرف نسبه مع بعد الا ان مع انقضاء الفراهة عرفا

ولا يورث من الوارث وغيره ولا بين الغني والفقير ولا بين الصغير والكبير ولا بين الذكر والأنثى وقبل تصرف
إلى أنسابهم إلى ما جئنا من الأحزاب وأما في الإسلام لا مطلق لأنساب استناداً إلى قوله صلى الله عليه وآله
قطع الإسلام ارتحام الجاهلية فلا يرتقى إلى آباء الشرك وإن عرفوا بالنسب وكذا لا يعطى الكافر وإن نسب
إلى مسلم فتولد نعم عن ابن نوح أنه ليس من أهلك ودلالته ما على ذلك ممنوعة مع تسليبه في الأول والحال

من يلى داره الى اربعين ذراعا من كل جانب على المهور والمستند ضعيف وقيل الى اربعين ذراعا من كل جانب على المهور والمستند ضعيف وقيل الى اربعين ذراعا من كل جانب على المهور والمستند ضعيف

عرفنا ولو تعددت دور الجار اختلفت في الحكم اعتبر اطلاق اسم الحارث عند عرف الكا المشركه
اعتبار الاغلب سكنى فيها وعلى اعتبار الادنى ^{في استحقاق} ما كان على راس الغاية وجهان جود
الدخول وعلى اعتبار الدور قبل يقسم على عدد سكانها ثم يقسم حصه كل دار على عدد
سكانها

[illegible]

فانما هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

[illegible]

وقيل لا يغير الا بعد وفاته لعدم استحقاق الوارث المالح وقد عرفت جوابه واخرق بين وصية الموصي
والميراث في ذلك لا يشترط انما في الحجر بالنسبة الى ما بعد الوفاة ولو كان النصف من ميراثه او ميراثه
المجتمعة بوزن النصف فلا عبرة باجازه الصبي والمجنون والسفيه اما المفلس فان كانت اجازته حال الجنون
فقدت اذ لا مكلدح وانما اجازته بعد لنصف الموصي ولو كان بعد الموت ففي صحتها وجهان منها
على ان التركة هل تنقل الى الوارث بالموت وبلا اجازة سفل عنه الى الموصي ارام يكون الاجازة كانه
عن سبق ملك ملك من حين الموت فعلى الاول لا ينفذ لخلق حق الغرماء بالتركة قبل الاجازة وعلى الثاني
يحل للميراث وان كان النفوذ اوجبه والمعتبر بالتركة بالنظر الى مقدارها البقية منها حين الوفاة لا حين
الاجازة لانه وقت نطق الوصية بالماله ولو قبل ولحدث دية حسب الرتبة من تركة واعتبر ثلثها لثبوتها
لوراث وان لم تكن عند الوصية وهذا انما يتم بشرائكال لو كانت الوصية بمقدار معين كانه دينار مثلا
وكانت بحر من التركة مشاع كالثلث وكانت التركة حين الوصية ازيد منها حين الوفاة اما وانعكس
كل اعتبارها عند الوفاة مع عدم العلم بارادة الموصي للزيادة المتجددة لاصالة عدم التعلق وبثابة
الان ان الموصي لا يريد ثلث المتجدد حيث لا يكون مجتده متوقفا غالبا حصصا مع زيادته كثيرا
في على ما ذكر اعتبارها بعد الموت انما اذ قد يتجدد للثبوت ما لا ينفذ الموت كانه اذا اثبت صحتها
بمتجدد تلف بعض التركة قبل قبض الوارث فلا يكون محسوبا عليه والاخرى اعتبارا قبل الامرين من
ان الوفاة ان حين القبض ولو اوصى بما يقع اسمه على الحرم والمحلل صحت الى المحلل حملا لضرر المسلم
لجميع كالنفوذ وله عود له وعبدان قس وعبدان عصى وعبدان الله تمت والبيد ان والاطل وله
ان هو وطل حارب لم ان اتخذ المحلل حمل عليه ونحن نقدر حجر الوارث في تعيين ما شاء ولو لم يكن الا
م بطلت الوصية ان لم يكن ازاله الوصف المحرم مع بقاء ما لم يصبحت وحول الى المحلل من حجر الوارث
ذات وهو المقول على معنى بشرائه في كثير كالقبض وفي التركة وهو المقول على معنى فضايرا

بالوضع الاول من حيث هو كذلك كالقوس لان الوصية بالمتواتر وصية بالماهية الصادقة بكل من الاولاد
كالعبد لان مدلول اللفظ فيه هو الماهية التامة وخصوصيات الاولاد غير مقصودة لا باعتبار الاختلاف
وغيره من الصفات بل باعتبار الماهية التامة والاولاد من حيث هو كذلك كالقوس لان الوصية بالمتواتر وصية بالماهية الصادقة بكل من الاولاد

نصيب من ثلث التركة

ان كان ايمان وعلى هذا والصابط ان يجعل كاحد الوارث ويزاد في عدد هرو ولا فرق بين ان يوصى له بثلث
نصيب معين وغيره ثم ان زاد نصيبه عن الثلث توقف الزايد عليه وعلى الاجازة فلو كان له ابن
وبنت واوصى لأختي بثلث نصيب البنت فلو وصى له ربع التركة فان اوصى بثلث نصيب الابن فقد اوصى له
خمس التركة فيوقف الزايد عن الثلث وهو ثلث خمس على اجازتها فان اجازا فالمسألة من خمسة كان
الموصى له ربعها ابن آخر وسهام الابنين مع البنت خمسة وان رد اثنى تسعة لان للموصى له ثلث التركة

ولم ينع لها ابنا فمضت بلادته في بلادته وان اجازتها وردا اخر نصبت مسلة الاجازة في مسألة
الرد من اجازة نصبت نصيبه من مسلة الاجازة في مسلة الرد من رد نصبت نصيبه من مسلة الرد في مسألة
في مسلة الاجازة فلها مع اجازتها تسعة من خمسة واربعين وللعزوز والموصى له تسعة عشر في مسلة الرد
ونفذ الباقي من النصيب على رد الاجازة ولدم مع اجازة ثمانية عشر وثلثا عشر وللموصى له تسعة عشر
وعلى هذا القياس ولو قال اعطوه مثل سهمي اخذ وراثة اعطى سهم الاقل لصدق السهم به واصالة البيرة من

انرايد فلو ترك ابنا وبنتا فله الربع ولو ترك ابنا واربع بنات فله سهم من ثلاثة وثلاثين ولو
اوصى بضعف نصيب ولده فله ثلثه على انه شور بين الفقهاء واهل اللغة وقيل مثله وهو قول بعض

اهل اللغة والاصح الاول وبضعفيه ثلاثة امثاله لان ضعف الشيء يؤول اليه فاذا قال ضعفه فكانه
ضم مثليه اليه وقيل اربعة امثاله لان الضعف مثلان كما سبق فاذا ثنى كان اربعة ومثله القول

في ضعف الضعف ولو اوصى بثلث للفقراء جاز صرف كل ثلث الى فقراء بلد المال الذي هو فيه هو
الا فضل ليعلم من حظر النقل وفي حكم احتسابه على عاب مع مضم وكيله في البلد ولو صرف الجميع في

فقراء بلد الموصى او غيره جاز لخصوص الغرض من الوصية وهو صرفه الى الفقراء واستشكال المصنف
جواز ذلك في بعض الصور بانه ان نقل المال من البلاد والمصرف الى بلد الاخراج كان فيه تغريم في

المال وتأخر الاخراج وان اخرج واهل الثلث من بعض الاموال ففقد خروجه عن الوصية اذ مضى
الاشاعة والاوسط منها مستوجب فان تأخر اخراج الوصية مع القدرة عليه عند جابر الا ان

يفرض عدم رجوبه امال عدم المستحق في ذلك الوقت الذي نقل فيه او يعين الموصى الاخراج

فان قيل انما كان ايمان وعلى هذا والصابط ان يجعل كاحد الوارث ويزاد في عدد هرو ولا فرق بين ان يوصى له بثلث
نصيب معين وغيره ثم ان زاد نصيبه عن الثلث توقف الزايد عليه وعلى الاجازة فلو كان له ابن
وبنت واوصى لأختي بثلث نصيب البنت فلو وصى له ربع التركة فان اوصى بثلث نصيب الابن فقد اوصى له
خمس التركة فيوقف الزايد عن الثلث وهو ثلث خمس على اجازتها فان اجازا فالمسألة من خمسة كان
الموصى له ربعها ابن آخر وسهام الابنين مع البنت خمسة وان رد اثنى تسعة لان للموصى له ثلث التركة
ولم ينع لها ابنا فمضت بلادته في بلادته وان اجازتها وردا اخر نصبت مسلة الاجازة في مسألة
الرد من اجازة نصبت نصيبه من مسلة الاجازة في مسلة الرد من رد نصبت نصيبه من مسلة الرد في مسألة
في مسلة الاجازة فلها مع اجازتها تسعة من خمسة واربعين وللعزوز والموصى له تسعة عشر في مسلة الرد
ونفذ الباقي من النصيب على رد الاجازة ولدم مع اجازة ثمانية عشر وثلثا عشر وللموصى له تسعة عشر
وعلى هذا القياس ولو قال اعطوه مثل سهمي اخذ وراثة اعطى سهم الاقل لصدق السهم به واصالة البيرة من
انرايد فلو ترك ابنا وبنتا فله الربع ولو ترك ابنا واربع بنات فله سهم من ثلاثة وثلاثين ولو
اوصى بضعف نصيب ولده فله ثلثه على انه شور بين الفقهاء واهل اللغة وقيل مثله وهو قول بعض
اهل اللغة والاصح الاول وبضعفيه ثلاثة امثاله لان ضعف الشيء يؤول اليه فاذا قال ضعفه فكانه
ضم مثليه اليه وقيل اربعة امثاله لان الضعف مثلان كما سبق فاذا ثنى كان اربعة ومثله القول
في ضعف الضعف ولو اوصى بثلث للفقراء جاز صرف كل ثلث الى فقراء بلد المال الذي هو فيه هو
الا فضل ليعلم من حظر النقل وفي حكم احتسابه على عاب مع مضم وكيله في البلد ولو صرف الجميع في
فقراء بلد الموصى او غيره جاز لخصوص الغرض من الوصية وهو صرفه الى الفقراء واستشكال المصنف
جواز ذلك في بعض الصور بانه ان نقل المال من البلاد والمصرف الى بلد الاخراج كان فيه تغريم في
المال وتأخر الاخراج وان اخرج واهل الثلث من بعض الاموال ففقد خروجه عن الوصية اذ مضى
الاشاعة والاوسط منها مستوجب فان تأخر اخراج الوصية مع القدرة عليه عند جابر الا ان
يفرض عدم رجوبه امال عدم المستحق في ذلك الوقت الذي نقل فيه او يعين الموصى الاخراج

في وثب مترب بحيث يمكن نقله الى غير البلد قبل حصوله ونحو ذلك في غرضه او غير الغرض
 صحيح كثر الضمان وسند الفقهاء او وجود من يرجع اليه في احكام ذلك كما يجوز نقل الذكوة للغرض
 واما التخصيص فغير لازم في جميع اقسام النقل واما اخراج الثلث من بعض الاموال بالطاهر لا
 مانع منه اذ ليس الغرض من اخراج من جميع اعيان التركة بل المراد اخراج ثلثها بالقيمة الا ان يتعلق
 غرض الموصي بذلك او تفاوت فيه مصلحة الفقراء والتخصيص صرفه الى الموجودين في البلد ولا
 يجب تتبع الغائب ويجب الدفع الى ثلثه رضا عدلا في كل بلد بل المجموع ولو اوصى له باليقل
 وهو مريض ثم مات الموصي له عتق ابوه من صلبه لانه لم يلق على الورثة شيئا مما هو محسوب
 ملاك وانما يعتبر من الثلث ما يخرج عن ملكه كذا في كتابك وانما ملكه هذا بالقبول والعتق عليه
 فغير استعجال ملكه ومثله ما لو ملكه بالارث او بالهبة او على الاقربى كما لو ملكه بالشراء فانه يفتق
 من الثلث على الاقربى لاستناد العتق الى حصول الملك الناشئ عن الشراء وهو ملكه في مقابلته
 عوض من شرائه لا يفتق في ملكه مضيق للثمن على الوارث كما لو اشترى ما يقطع بثلثه ويحصل
 اعتبار من الاصل لانه مال مستقيم ثم مثله اذ الغرض من ذلك العتق امر فقري طرأ بسبب الزيادة
 وضعفه واضح لان بدل الثمن في مقابلة ما قطع بزوال المصلحة من الثلث على الوارث ولو قال
 اعطوا زيدا والفقراء فلزيد النصف لان الوصية لفريقين فلا يسطر الى احدهما كالواووصى لشخصين
 او قبيلتين وقيل الربع لان اقل الفقراء ثلثه من حيث الجميع وان كان جمع كثيرة لما تقدم من دلالته
 واللغة على اتحاد الجمعين فاذا اشترى بين زيد وبينهم بالطفن كان كاحدهم ونصف بان الشريك
 بين زيد والفقراء لانه وسن احادهم فيكون زيد ثلثا والفقراء ثلثا اخر وفي المسئلة وجه ثالث
 هو ان يكون زيد كواحد منهم لا يفر وان كانوا جميعا بصدق الملاحة لكنه يقع على ما زاد ولا يفرق بينهم
 الى ثلاثة بل يجوز الى ما زاد او سمن حيث لو وجد في البلد وثيقه الشراء ان يكون كواحد منهم وهو
 اتم من السابق وان كان الاصح الاول ولو جمع بين عطية مبيعة في المرض وكف وبراء وموعدة
 الى ثلث الوارث بثلث المبيعة من الثلث وان ماخرت في القسط فان اتي من الثلث بثلث

فالاول من الوضوء كما مر ولا فرق في الترخيب بين ان يكون فيها واجب يخرج من الثلث وغيره نعم لو كان ما
 يخرج من اصل قدم مطلقا واعلم ان المصلحة تشارك الوصية في الخروج من الثلث في اجود القولين وان خرج
 من الثلث يعتبر حال الموت وان تقدم السابق منها فالسابق لو فرض الثلث ههنا وتفاوتنا في تقدمها حينها و
 لروها من قبل المعط وقبولها غيرها من العقود وشرطها شرطه وان لا يورث من مرضه لزم من الاصل
 بخلاف الوصية ويصح للموصي الرجوع في الوصية ما دام حيا قولا مثل رجعت او نقضت او بطلت او فسخت
 او هذا الوارث او ميراثي او حرام على الموصي لا ولا ينفذ الا اذا وجر ذلك من الاشارة الدالة عليه ويستلزم
 مثل بيع العين الموصى بها وان لم يقبضها او رهها مع الانباض قطعا وبذنه على الاثني ومثله لو هبها اراد
 بها الغير من اوصى له او لا ولا يورث ان مجرد العرض عن البيع والتوكيل فيه واجب عليه واجاب العقب والجارة
 المذكورة كاف في الفسخ لدلالة عليه لا تزوج العبد والامة واجارتهما وخاتماهما وتعلمهما ووطى الامة بدون
 الاحبال او قتل ما يبطل الاسم وبديل على الرجوع مثل طحن الطعام او عجن الدقيق او غزل الفطن او شح مفرزه
 او خلطه بالاجود بحث لا ينجز وانما قيد بالاجود لا فائدة الزيادة في الموصي به بخلاف المساوي ولا يورث
 وفي الدرر لم يفرق من حطامه بالاجود وغيره في كونه رجوعا بكونه وفي التجر لم يفرق كذلك في عدمه
 ولا نسب عدم الفرق ويوقف كونه رجوعا على القرابين الخارجية فان لم يحكم بكونه رجوعا يكون مع خلطه
 بالاجود شركا بنسبة القيمة الفصل الثالث في الوصية بكسر الواو وفتحها وهي استأبة الموصي عنها
 بعد موته في القرف فيما كان له النصف منه من اخراج حق واستيفائه او ولاية على طفل او محزون بمالك
 الولاية عليه بالاصالة او بالعرض وانما يصح الوصية على الاطفال بالولاية من الاب والجد وان علا او الوصي
 لاحد ثما المادون له من احد ثما في الاصل لغرض فلو شاء عنه لم يصح اجماعا ولو اطلق فلجار لظاهر
 مكانه الصغار ولان الموصي اقامه مقام نفسه فيثبت له من الولاية ما ثبت له ولان الولاية تنبأ به من جملته
 المملوكة بالوصف وعينه منع دلاله الرواية واقامه مقام نفسه في نظر مباشرة كما هو الظاهر ومنع كون الولاية
 من جملته النصف فان رضاه ينظر مباشرة لا يقتضيه رضاه بفعل غيره لا خلافا للامتناع والاعتراض في ذلك
 ولا فرق في المنع وتعتبر الوصي الكمال بالبلوغ والعقل فلا يصح ان يوصي بحث يصف حال صباه مطلقا ولا

لا يجوز كذلك ولا سلام فلا يصح الوصية الى كافٍ وان كان بغيره لا يسير من اهل الولاية على بن
وامن اهل الامانة وللهي عن الركون اليه لان يوصي الكافي الى مثله ان لم يشترط العدالة في الوصي
لعدم المانع ح ولو اشترطها فهل يشترط عدالة في دينه ام سطل مطلقا وجهان من ان الكفر اعظم
من سوء المسلم ومن ان الغرض صيانة مال الطفل وادارة الامانة وهو يحصل بالعدل منهم والافقوى المنع
المعطى الى من جبا ولو اراد بغيره عند ضرر عدمه فلا غرض لنا في ذلك ولو اراد افقوا لينا فان ردناهم
الى دينهم والافقوا لا ندم الحكم سطلها بنا على اشراط العدالة اذ لا وثوق بعدالة في دينه ولا يكون
والمقالة لمخالفتها لكثير من احكام الاسلام والعدالة في قوله في لان الوصية استيمان والفايق ليس
اعمالا للوجوب الثابت عند خبره ولتضمنها الركون اليه والفايق ظالم منه عن الركون اليه ولا يفيها
مما عليه على الغير يشترط في الثابت العدالة كوكيل الوكيل بل اولى لان تقصر وكيل الوكيل مجبور بنظر الوكيل
والموكل ونقصهما على مصلحة ما بخلاف نائب الميت وصاؤه غير عدل لا يفتح في ذلك لان مقتضاها
اثبات الولاية بعد الموت وح ينزفع اهليته عن الادب والولاية ولا يميز في تصرفه معطفا على غير
المستتب من طفل ومجنون وفيصر وغيره فيكون اولى باعتبار العدالة من وكيل الوكيل ووكيل الموكل
على مثل هذه المصالح وبذلك يظهر ضعف ما جرح به نافي اشراطها من انها في معنى الوكالة وكالها الفا
حاجزة اجماعا وكذا استبعاد ما عرفت من الفرق بين الوكيل والامانة فانهما متعلقان بحق
الوكيل والمودع وهو مسلط على الملاف ماله فضلا عن تسلط غير العدالة عليه والموصي انما سلطه
على حق الغير لمجرد وجوب عن ملكه بالموت مطلقا مع انما منع ان مطلق الوكيل والمستودع لا يشترط فيه الولد
واعلم ان هذا الشرط انما اعتبر ليحصل الوثوق بفعل الوص ويقتل خبره به كما يستفاد ذلك من دليله كافي
في الفعل في نفسه فلو وصى لمن ظاهره العدالة وهو فاسق في نفسه ففعل مقتضى الوصية والظاهر
انقود ففعله وخروج عن الهدى ويمكن كون ظاهره الفسق كذلك لو وصى بغيره وبينه وبين مقتضا
بل لو ففعله ظاهرا كذلك لم بعد الصحة وان حكم ظاهرا بعدم وقوعه وممانته الادعى ففعله وبطلان الفاء
لو رفع مقتضى الوصية باطلاع عدلان او باطلاع الحاكم الا ان ظاهرا اشراط العدالة ينافي ذلك كله

هذا القول هو الذي عليه الجمهور
والدليل عليه ان مقتضى الوصية
هو ان يوصى بالمال الى من يوثق
به في الدين والادب والولاية
والامانة والفايق ظالم منه
عن الركون اليه ولا يفيها
مما عليه على الغير يشترط
في الثابت العدالة كوكيل
الوكيل بل اولى لان تقصر
وكيل الوكيل مجبور بنظر
الوكيل والموكل ونقصهما
على مصلحة ما بخلاف نائب
الميت وصاؤه غير عدل لا
يفتح في ذلك لان مقتضاها
اثبات الولاية بعد الموت
وح ينزفع اهليته عن الادب
والولاية ولا يميز في تصرفه
معطفا على غير المستتب من
طفل ومجنون وفيصر وغيره
فيكون اولى باعتبار العدالة
من وكيل الوكيل ووكيل الموكل
على مثل هذه المصالح وبذلك
يظهر ضعف ما جرح به نافي
اشراطها من انها في معنى
الوكالة وكالها الفا حاجزة
اجماعا وكذا استبعاد ما عرفت
من الفرق بين الوكيل والامانة
فانهما متعلقان بحق الوكيل
والمودع وهو مسلط على الملاف
ماله فضلا عن تسلط غير
العدالة عليه والموصي انما
سلطه على حق الغير لمجرد
وجوب عن ملكه بالموت
مطلقا مع انما منع ان
مطلق الوكيل والمستودع
لا يشترط فيه الولد واعلم
ان هذا الشرط انما اعتبر
ليحصل الوثوق بفعل الوص
ويقتل خبره به كما يستفاد
ذلك من دليله كافي في
الفعل في نفسه فلو وصى
لمن ظاهره العدالة وهو
فاسق في نفسه ففعل
مقتضى الوصية والظاهر
انقود ففعله وخروج
عن الهدى ويمكن كون
ظاهره الفسق كذلك
لو وصى بغيره وبينه
وبين مقتضى بل لو
ففعله ظاهرا كذلك
لم بعد الصحة وان
حكم ظاهرا بعدم
وقوعه وممانته
الادعى ففعله
وبطلان الفاء لو
رفع مقتضى الوصية
باطلاع عدلان
او باطلاع الحاكم
الا ان ظاهرا
اشراط العدالة
ينافي ذلك كله

ومثله باني في نامة الفاسق عن غيره في الحج ونحوه وقد ذكر انتم وغيره ان عدالة الباب شرط في صحة الاستبابة
 لا في صحة النيابة وكذا شرط في الوصي الحرية فلا يصح وصاه المملوك لاستبابه التصريف في مال الغير بعينه
 او نذ كما لا يصح وكالته الا ان ياذن المولى فيصح لزوال المانع وحي فليس للمولى الرجوع في الاذن بعد موت
 الموصي ويصح قبله كما اذا قبل الحر ويصح الوصية الى الصبي منتزعا الى كامل لكن لا تصرف الصبي حتى يكمل سنه
 الكامل فقدم لشركان فيها مجتمعين نعم لو شرط عدم تصرف الكامل الى ان يبلغ الصبي اسع شرطه وحيث
 يجوز تصرف الكامل مثل بلوغه لا يخفى بالضرورة بل لكل التصرف وانما يقع الاشتراك في المحلف ولا
 اعتناء للصبي بعد بلوغه في نقض ما وقع من فعل الكامل موافقا للشروع والى الامثلة والختم عند اجتماع
 الشرايط لاستفاء المانع وقياس الوصية على الفضا واوضح الفساد ويصح تعدد الوصي فيجب ان لو كان اثنين
 في التصرف معنى صدوره عن رايهما ونظرهما وان باسرها احدهما الا ان شرط لهما الافراد فيخرج
 لكل منهما التصرف بمقتضى نظره فان تعارفا فارد احدهما فاعلم ان التصرف وسعد الآخر صح تصرفهما
 مما لا بد منه كونه اليتم والدانة واصلاح العقار ووقف غيره على انفاها وللحاكم الشرعي اجبارها
 على الاجتماع من غير ان يستبدل بهما مع الامكان اذ لا ولاية فيما بين وصي فان تعدد عليه جميعها استبدل
 بها من يلائمها بالعذر من ذلك المعلوم لا يشترط انهما في الغاية كذا اطلق الاصحاب وهو نعم مع عدم اشتراط
 عدالة الوصي اما مع تعدد فلا لانهما بعاسرها فتان في الوجوب المبادرة الى اخراج الوصية مع الامكان
 فيخرجان بالفسق عن الوصاية ويستبدل بهما الحاكم فلا يصح اجبارها على هذا التقدير وكذا لو شرطها
 وكانا عدلين لطلبتهما بالفسق على المشهور نعم لو شرطها ولا كانا عدلين امكن اجبارهما مع الشايع
 وليس لهما فتمد المال لانه خلاف مقتضى الوصية من الاجتماع في التصرف ولو شرط لهما الافراد في حوائج
 الاجتماع نظر من انه خلاف الشرط فلا يصح ومن ان الاتفاق على الاجتماع يقتضي صدوره عن راي كل واحد
 واحد منهما وشرط الافراد ان يرضى الرضا باري كل واحد وهو حاصل ان لم يكن هناك والظان شرط الافراد
 مرضد لهما لا ينفق نعم لو حصل لهما في حال الاجتماع نظر مخالف لرجال الافراد فوجب المنع لجواز كون
 المصيب هو حال الافراد ولم يرضوا الوصي الابد ولو كانا معا عن الاجتماع اتبع قطعا عملا بمقتضى الشرط الدال
 انفا

هذا هو الوجه في صحة الوصية
 لغيره من غير ان يشترط
 عدالة الوصي في حال
 الاجتماع

هذا هو الوجه في صحة
 الوصية لغيره من غير
 ان يشترط عدالة الوصي
 في حال الاجتماع

منهم من يوجب له الموت
ومنهم من يوجب له العتق
ومنهم من يوجب له النكاح
ومنهم من يوجب له الفسخ
ومنهم من يوجب له الرضا

صريحاً على النهي من الاجتماع أو الأفراد فلو استقام المال في هذه الحالة حاز بالسبب والفاوت حيث
لا يحصل بالقسمة ضرر لأن مرجع القسمة إلى تصرف كل منهما في البعض وهو جائز بل بينهما ثم بعد القسمة لكل
منها التصرف في قسمه الآخر وإن كانت في يد صاحب لا بد من موافق في المجموع فلا يزال القسم ولا يبر فيه ولو
ظهر من الوصي المتخير والمصدق على وجه يفيد الاجتماع يخرج من الحكم الذي معناه أنه لا يجوز خلع من
المانع من ولاية الحاكم ويعتبر به على المباشرة في الجملة لخرجه عن الوصاية تحت استقلال الحاكم فجمع بينهما باجماع
ومثله الوصيات أحد الوصيين على الاجتماع أما المأذون لها في الأفراد فليس للحاكم الضم إلى أحدهما بل الآخر
لبناء وصي كامل وبقي قسم آخر وهو بالشرط لأحدهما الاجتماع وسوغ للأكثر الأفراد فوجب إشاعة شرطه
فيصرف المستقل بالاستقلال والآخر مع الاجتماع خاصة وفرب منه بالشرط لهما الاجتماع موجود بين
الأخرى وعجزه فينبع شرطه وكذا يصح شرط مشرف على أحدهما تحت أن يكون للمشرف شيء من التصرفات
وأما يصدر عن رائد فليس للوصي التصرف بدون أدته مع الامكان فإن تعذر ولو بامتناع ضم الحاكم إلى
الوصي معناه كالمشروط له الاجتماع على الأقل في معنى حيث لم يرض الوصي برأيه متفرداً وكذا يجوز
اشتراط تصرف أحدهما في نوع خاص والآخر في الجميع مفردين ومجموعين على ما أشركا فيه ولو خالف الوصي
المختار واحد المجموعين أو فسق بغير الخيانة عر له الحاكم بل الأجود أن يقال بذلك من غير توقف على عزل الحاكم
لخروجه عن شرط الوصاية وأقام الحاكم مكانه وصياً مستقلاً إن كان المغزول واحداً ومنهما إلى الباقي إن
كان أكثر ويجوز للوصي استيفاء دينه مما في يده من غير توقف على حكم الحاكم بثبوته ولا على حلفه على بقاءه لأن
ذلك للاستظهار ببقائه لجواز إبراء صاحب الدين أو استيفائه والمعلوم هنا خلافه والكلف بالاستظهار
هو الوصي وكذا يجوز له قضاء ديون الميت التي يعلم بقاءها إلى حين القضاء وتحقيق العلم بما عده من ديون الميت
بها قبل الوفاة بزمان لا يمكن بعده القضاء ويكون المستحق مما لا يمكن في حقه الاستقاط كالطفل والمجنون أما
إن كان أربابها مكلفين يمكنهم إسقاطها فلا بد أحداً منهم على بقاءها وإن علم بها سابقاً ولا يمكن إسقاطها إلا بعد
إلا إذا كان مسجماً للشرائط للحكم وليس للحاكم أن ياذن له في التحليف استثناءً إلى علمه بالدين بل لا بد من
بشرطه عندئذ لا بد تحكيمه لا يجوز لغيره هذه نعم له بعد ثبوت هذه بالبيد توكيله في الخلاف ولرد ما

يعلم كونه وديعة او عارية او غنبا او نحو ذلك من الاعيان التي لا يحل انتقالها عن ملك مالكا الى الوصي
او وارثه في ذلك الوقت ولا يوصى الوصي الى غيره عن اوصى اليه الا باذن من له في الايصار على اصح
القولين وقد تقدم وانما اعادها الغائبه النعيم اذ السابفة مختصة بالوصي على الطفل ومن حكمة ما به
وجدة وهنا شاملا لساير الاوصياء وحسب اذن له فيه فيقتصر على مدلول الاذن فان خصه بشخص او وصف
اخص وان عمم اوصى الى مجتمع الشرائط ويتعدى الحكم الى وصي الوصي ابدام مع الاذن فيه لا بد منه حيث
لا يصح له بالاذن في الايصار يكون النظر بعد في وصية الاول الى الحاكم لانه وصي من لا وصي له وكذا حكم
كل من مات ولا وصي له ومع تعدد الحاكم لفقد او بعده بحيث يسقط الوصول اليه عادة يتولى انقاد
الوصية بعض عدول المؤمنين من باب الحسنة والمعونة على البر والتقوى المأمور بها واستراط العدة
يدفع محذورات مال الطفل وشبهه والشرق فيه بدون اذن شرعي فان ما ذكرناه هو الاذن و
ينبغي الاقتصار على القدر الضروري الذي يضطر الى تكميله قبل مراجعة الحاكم وتأخير عنه الى حين التمكن
من اذنه ولولا يمكن لفقد لم يخض وحيث يجوز ذلك يجب لانه من فروض الكفاية وربما منع ذلك
كل بعض الاصحاب لعدم النص وما ذكر من العوائق كاف في ذلك وفي بعض الاحبار ما يستدل به
والصفات المعبرة في الوصي من البلوغ والعقل والاسلام على وجه الحرية والعبد المسترطاح
حال الايصار لانه وقت انشاء فاذا لم تكن مجمعة لم تقع صحيحا كغيره من العقود ولا بد وقت القبول
ممنوع من التفويض الى من ليس بالصفات وقيل يكفي خصوص حال الوفاة حتى لو اوصى الى من ليس باهل
فانفق حصول صفات الاهلية له قبل الموت صح لان المقصود بالشرق هو ما بعد الموت وهو محل الولاية
ولا حاجة اليها قبله ويضعف بما يترتب من حين الايصار الى حين الوفاة جميعا بين الدليلين
والا فولى اعتبارها من حين الايصار واستمراد ما دام وصيا وللوصي حرة المشل عن طره في مال
الوصي عليهم مع الحاجة وهي الفقر كانه عليه بقوله نعم ومن كان فقيرا فلياكل كل بالمعروف ولا يجوز مع
الفنا لقوله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف وقيل يجوز اخذ الاجرة مطلقا لانه عوض عن محرم
وقيل باخذ قدر الكفاية لظاهر قوله فلياكل بالمعروف فان المعروف مالا اسراف فيه ولا يقسم من الموت

هذا هو الوجه في صحة الوصية بالوصي في مال الموصي

وقيل

فصل في النظر في رادة الزوج دون العكس وليس بمجد لا المعية
فصل في النظر في رادة الزوج دون العكس وليس بمجد لا المعية
فصل في النظر في رادة الزوج دون العكس وليس بمجد لا المعية

فصد التدريج قبل النظر كيف كان الباعث وبحور النظر الى وجه الامه الغير وديها وكذا ان
الذممة وغيرهما من الكفار بطريق اولى لانهم قتل فيها وبحور ان يطر الرجل الى منتهى ما عدا

الذمة وغيرهما من الكفار بطريق اولى لا اشبه وقد فيها ويجوز ان يطر الرجل الى السند ماعدا
لعورس وان كان المنظور ثانيا احسن الصورة لا لريسة وهو خوف الفتنة ولا للذمة وكذا

النظر للمرأة الى مثلها كذلك والنظر الى حبيب الزوجة طاهراً وباطناً وكذا امتد غير المزوجة
المعتد وبالعكس ويكده الى العورة فيها والى الحياء وهو من مجرم نكاح من مؤبد بالنسبة

ورضاع أو مضاهرة ما خلا العورة وهي هنا القبيل والدير ومثل خيصر الأبا حدة بالحاسن

لا ينظر الرجل المرأة الأجنبية وهي غير المحرم والزوجات والأمة واحدة من غير
 ما ذكره في الوقت الواحد عفا بالأصالة كالعامله والشهادة عليها إذا دعي إليها

والمحقق الوطى في الزنا، وإن لم يدع والعلاج من الطبيب وشهد وكذا يحرم على المرأة

لهي له ولول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويؤثر لما امرها بالاحتجاب من ابن أم

مكتوم وقطعا ادعى اعميان ان اباهما ابصرانه وولي جواد نظرهما في الحق
 اري العاين خلاف منشأه ظاهر فولد بعد اوما ملكت اياما فمن المتناول بعموم لموضع النزاع
 وحفظ الفهم مطلقا ولا تردد

وما قبل من احصاءه بالاموال جميعا بينة وبين الامر ببعض البصر وحفظ الفرج مطلقا ولا يدركه
في سائر الا حصصا صرحت بالمسلمات وعموم ملك الدين للكرات ولا يخفى ان هذا كله خلاف
حكم الله تعالى في هذه الامور

ظاهر الآية من غير وجه للتخصيص ظاهر ويجوز استمحاء الزوج بما اشار من الوجه الا قبل
الحين والقياس وهو موضع وفاق وكذا في الامه والوطى في غيرها مكره كراهة مغلظة

من غير تحريم على اشهر القولين والروايتين وظاهرية الحديث وفي رواية سديد عن الصادق عليه السلام يحرم لا ينفذ روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال محاش النساء على امتي حرام

Handwritten notes in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page.

[illegible]

في المحرم المريد دون النقص وفي الامم الزجهان واولى بالحريم ويؤي الاسكان في الاتفاق ولو
اعتقها ولو افضى الزوج بعد التسع في تحريمها وجهان احودها العدم واولى بالعدم افضا
كذلك وفي تعدي الحكم الى الافضا بغز الرطى وجهان احودها العدم ووقفا فيما خالف الاصل
على مورد النص وان وجبت الدية في الجميع وبكذلك للساق ان يطرق اهله اى يدخل اليهم من سفره
ليلا ويتركه بعض بعدم اعلامهم بالحال والالم يكن والنص مطلق وروى عبيد الله بن سنان
عن الصادق عليه السلام انه قال يدرى الرجل ان قدم من سفره ان يطرق اهله ليلا حتى يصبح
يتلف الحكم بجمع الليل واختصاصه بما بعد البيت وغلق الابواب نظر في مشاؤه دلالة كلام اهل
العدم على الامرين في الصحاح انما نأفلد ظروفنا اذا جاء بليل وهو شامل لجسده وفي نهاية الامر لا
فصل اصل الطروق من الطروق وهو الدق وسيمى الاقنى بالليل طارفا لا احتياجا الى دق الباب وهو
متغير بالثاني ولعله احوذ واطا هر عدم الفرق بين كون الاهل زوجة وغيرها عملا باطلا في
اللفظ وان كان الحكم فيها أكد وهو باب الكاح انب الفصل الثاني في العقد وعقد اسمائه
على الاحباب والقبول اللفظي كغيره من العقود اللازمة فالاحباب روجك والتمك وسعتك
لا غير اما الاولان فوضع وفاق وقد ورد بهما القرآن في قوله روجها ولا شيئا مما كن اباؤكم من النساء
واما الاخير فاكفى المص وجماعة لانه من الفاظ الكاح لكونه حقيقة في المنقطع وان توقف بعد على
الاجل كالو غير اجد هاهنا ومثيرة به فاصل اللفظ صالح لان عين فيكون حقيقة في العقد المشترك
بينهما ويتميزان بذلك الاجل وعدمه وحكمه لاصحاب بيع الدرواة بانه لو تزوج متعة ونسي ذلك
انقلب دايما وذلك فرع صلاحية الصفه له وذهب اكثر الى المنع منه لانه حقيقة في المنقطع
فكون محار في الدائم حذر من الاشتراك ولا يكتفى ما يدل بالمحار حذر من عدم الاختصار والقول
الحكم ممنوع والرواية مردودة بما ساقى وهذا اولى والقبول قبلت التزوج او الكاح او حوت
او قبلت مقتصر عليه من غير ان يذكر المفعول كلاهما اى الاحباب والقبول بلفظ الماصى ولا يكتفى
بمنزله ان زوجك بلفظ السبقل منشا على الاقوى ووقفا على موضع اليقين وما روى من جواز مثله في
المحك ممنوع والرواية مردودة بما ساقى وهذا اولى والقبول قبلت التزوج او الكاح او حوت

في المحرم المريد دون النقص وفي الامم الزجهان واولى بالحريم ويؤي الاسكان في الاتفاق ولو
اعتقها ولو افضى الزوج بعد التسع في تحريمها وجهان احودها العدم واولى بالعدم افضا
كذلك وفي تعدي الحكم الى الافضا بغز الرطى وجهان احودها العدم ووقفا فيما خالف الاصل
على مورد النص وان وجبت الدية في الجميع وبكذلك للساق ان يطرق اهله اى يدخل اليهم من سفره
ليلا ويتركه بعض بعدم اعلامهم بالحال والالم يكن والنص مطلق وروى عبيد الله بن سنان
عن الصادق عليه السلام انه قال يدرى الرجل ان قدم من سفره ان يطرق اهله ليلا حتى يصبح
يتلف الحكم بجمع الليل واختصاصه بما بعد البيت وغلق الابواب نظر في مشاؤه دلالة كلام اهل
العدم على الامرين في الصحاح انما نأفلد ظروفنا اذا جاء بليل وهو شامل لجسده وفي نهاية الامر لا
فصل اصل الطروق من الطروق وهو الدق وسيمى الاقنى بالليل طارفا لا احتياجا الى دق الباب وهو
متغير بالثاني ولعله احوذ واطا هر عدم الفرق بين كون الاهل زوجة وغيرها عملا باطلا في
اللفظ وان كان الحكم فيها أكد وهو باب الكاح انب الفصل الثاني في العقد وعقد اسمائه
على الاحباب والقبول اللفظي كغيره من العقود اللازمة فالاحباب روجك والتمك وسعتك
لا غير اما الاولان فوضع وفاق وقد ورد بهما القرآن في قوله روجها ولا شيئا مما كن اباؤكم من النساء
واما الاخير فاكفى المص وجماعة لانه من الفاظ الكاح لكونه حقيقة في المنقطع وان توقف بعد على
الاجل كالو غير اجد هاهنا ومثيرة به فاصل اللفظ صالح لان عين فيكون حقيقة في العقد المشترك
بينهما ويتميزان بذلك الاجل وعدمه وحكمه لاصحاب بيع الدرواة بانه لو تزوج متعة ونسي ذلك
انقلب دايما وذلك فرع صلاحية الصفه له وذهب اكثر الى المنع منه لانه حقيقة في المنقطع
فكون محار في الدائم حذر من الاشتراك ولا يكتفى ما يدل بالمحار حذر من عدم الاختصار والقول
الحكم ممنوع والرواية مردودة بما ساقى وهذا اولى والقبول قبلت التزوج او الكاح او حوت
او قبلت مقتصر عليه من غير ان يذكر المفعول كلاهما اى الاحباب والقبول بلفظ الماصى ولا يكتفى
بمنزله ان زوجك بلفظ السبقل منشا على الاقوى ووقفا على موضع اليقين وما روى من جواز مثله في
المحك ممنوع والرواية مردودة بما ساقى وهذا اولى والقبول قبلت التزوج او الكاح او حوت

في المحرم المريد دون النقص وفي الامم الزجهان واولى بالحريم ويؤي الاسكان في الاتفاق ولو
اعتقها ولو افضى الزوج بعد التسع في تحريمها وجهان احودها العدم واولى بالعدم افضا
كذلك وفي تعدي الحكم الى الافضا بغز الرطى وجهان احودها العدم ووقفا فيما خالف الاصل
على مورد النص وان وجبت الدية في الجميع وبكذلك للساق ان يطرق اهله اى يدخل اليهم من سفره
ليلا ويتركه بعض بعدم اعلامهم بالحال والالم يكن والنص مطلق وروى عبيد الله بن سنان
عن الصادق عليه السلام انه قال يدرى الرجل ان قدم من سفره ان يطرق اهله ليلا حتى يصبح
يتلف الحكم بجمع الليل واختصاصه بما بعد البيت وغلق الابواب نظر في مشاؤه دلالة كلام اهل
العدم على الامرين في الصحاح انما نأفلد ظروفنا اذا جاء بليل وهو شامل لجسده وفي نهاية الامر لا
فصل اصل الطروق من الطروق وهو الدق وسيمى الاقنى بالليل طارفا لا احتياجا الى دق الباب وهو
متغير بالثاني ولعله احوذ واطا هر عدم الفرق بين كون الاهل زوجة وغيرها عملا باطلا في
اللفظ وان كان الحكم فيها أكد وهو باب الكاح انب الفصل الثاني في العقد وعقد اسمائه
على الاحباب والقبول اللفظي كغيره من العقود اللازمة فالاحباب روجك والتمك وسعتك
لا غير اما الاولان فوضع وفاق وقد ورد بهما القرآن في قوله روجها ولا شيئا مما كن اباؤكم من النساء
واما الاخير فاكفى المص وجماعة لانه من الفاظ الكاح لكونه حقيقة في المنقطع وان توقف بعد على
الاجل كالو غير اجد هاهنا ومثيرة به فاصل اللفظ صالح لان عين فيكون حقيقة في العقد المشترك
بينهما ويتميزان بذلك الاجل وعدمه وحكمه لاصحاب بيع الدرواة بانه لو تزوج متعة ونسي ذلك
انقلب دايما وذلك فرع صلاحية الصفه له وذهب اكثر الى المنع منه لانه حقيقة في المنقطع
فكون محار في الدائم حذر من الاشتراك ولا يكتفى ما يدل بالمحار حذر من عدم الاختصار والقول
الحكم ممنوع والرواية مردودة بما ساقى وهذا اولى والقبول قبلت التزوج او الكاح او حوت
او قبلت مقتصر عليه من غير ان يذكر المفعول كلاهما اى الاحباب والقبول بلفظ الماصى ولا يكتفى
بمنزله ان زوجك بلفظ السبقل منشا على الاقوى ووقفا على موضع اليقين وما روى من جواز مثله في
المحك ممنوع والرواية مردودة بما ساقى وهذا اولى والقبول قبلت التزوج او الكاح او حوت

في المنفعة ليس مرجحات مخالفة للقواعد ولا شرط لعدم الإيجاب على القبول لأن العقد هو الإيجاب والقبول والترتيب كيف اتفق غير محل بالمعقود ويزيد لكاح على غيره من العقود أن الإيجاب من الماء وهي تسمى غالباً من الأبداء بما غفر هنا وإن خولف في غيره ومن ثم ادعى بعضهم تنجس الإجماع على جواز تقديم القبول هنا مع احتمال عدم الصحة كغيره لأن القبول إنما يكون للإيجاب متى وجد قبله لم يكن قبولا وحيث تقدم يعتبر كونه غير لفظ قبلت كنزوح وتحت وهو ح في معنى الإيجاب وكذا لا شرط للإيجاب القبول بلفظ الإيجاب بأن يقول زوجتك

منجس إذا كان الإيجاب على ما كان

يقول قبلت التزويج أو التخطك فيقول قبلت الكاح فلو قال زوجتك فقال قبلت الكاح صح لصراحة اللفظ واشتراك الجميع في الدلالة على المعنى ولا يجوز العقد إيجاباً وقبولا بغير العربية مع القدرة عليها لأن ذلك هو المعهود من صاحب الشرع كغيره من العقود اللازمة بل أولى وقبل أن ذلك مستحب لأواح لان غير العربية من اللغات من قبل المترادف يصح أن يقام مقامه ولأن الغرض اتصال المعاني المقصودة إلى فهم المتعاقدين فينادى بأي لفظ اتفق فيهما ممنوعان واعتبر ثالث كونه بالعربية الصحيحة فلا يتفق بالملحون والمحروف مع القدا على الصحيح نظر إلى الواقع من صاحب الشرع ولا ريب أن الأولى وتسقط مع العجز عن والمراد به ما يشمل المشقة الكثيرة في التعلم أو فوات بعض الأعراف المقصودة ولو عجز أحدها اختص بالاختصاص ونطق القادر بالعربية بشرط أن يفهم كل منها كلام الآخر ولو لم يترجم عدلين في الكفر في الكفار بالواحد وحيد ولا يجب على العاجز التوكيل وإن قدر عليه للأصل والآخرين يعقد إيجاباً وقبولا بالإشارة المفهومة للمراد ويعتبر العاقد الكمال فالسكان باطل عقدا ولو أخاز بعدة وحصة بالذك شهادتها على زماروي من أن السكدي لوروجت نفسها ثم أفاقت أو أدخل بها أفاقت وأقرب كان ماضيا والرواية صحيحة إلا أنها مخالفة للأصول الشرعية فإطرحها الأصحاب إلا الشيخ في النهاية ويجوز لولي المرأة العقد عنها وعن غيرها إيجاباً وقبولا

في المنفعة ليس مرجحات مخالفة للقواعد ولا شرط لعدم الإيجاب على القبول لأن العقد هو الإيجاب والقبول والترتيب كيف اتفق غير محل بالمعقود ويزيد لكاح على غيره من العقود أن الإيجاب من الماء وهي تسمى غالباً من الأبداء بما غفر هنا وإن خولف في غيره ومن ثم ادعى بعضهم تنجس الإجماع على جواز تقديم القبول هنا مع احتمال عدم الصحة كغيره لأن القبول إنما يكون للإيجاب متى وجد قبله لم يكن قبولا وحيث تقدم يعتبر كونه غير لفظ قبلت كنزوح وتحت وهو ح في معنى الإيجاب وكذا لا شرط للإيجاب القبول بلفظ الإيجاب بأن يقول زوجتك

بغير خلاف عندنا وإنما ينعى على خلاف بعض العامة المانع منه ولا شرط للشاهد أن في

في المنفعة ليس مرجحات مخالفة للقواعد ولا شرط لعدم الإيجاب على القبول لأن العقد هو الإيجاب والقبول والترتيب كيف اتفق غير محل بالمعقود ويزيد لكاح على غيره من العقود أن الإيجاب من الماء وهي تسمى غالباً من الأبداء بما غفر هنا وإن خولف في غيره ومن ثم ادعى بعضهم تنجس الإجماع على جواز تقديم القبول هنا مع احتمال عدم الصحة كغيره لأن القبول إنما يكون للإيجاب متى وجد قبله لم يكن قبولا وحيث تقدم يعتبر كونه غير لفظ قبلت كنزوح وتحت وهو ح في معنى الإيجاب وكذا لا شرط للإيجاب القبول بلفظ الإيجاب بأن يقول زوجتك

في رتبة الزوجين في النكاح والطلاق والرجوع والنفقة والعدة والحبس والطلاق والرجوع والنفقة والعدة والحبس والطلاق والرجوع والنفقة والعدة والحبس

في رتبة الزوجين في النكاح والطلاق والرجوع والنفقة والعدة والحبس والطلاق والرجوع والنفقة والعدة والحبس والطلاق والرجوع والنفقة والعدة والحبس

لنكاح الديار مطلقا ولا الولي في نكاح الرعية وان كانا فصل على الاسترخاء لابن ابي عيسى
حيث اشترطها فيه استنادا الى رواية ضعيفة يصلح سند الاستصحاب لا للشرطية وشرط بعين
الزوج والزوج بلا اسم او بلا وصف الراغبين للاسترخاء فلو كان له مبات ورجوع
واحدة ولم يسمها فان ابرهم ولم بعين شيئا في نفسه بطل العقد لا منشاء استحقاق الاستمتاع بغير بعين
وان عني في نفسه من غير ان يسميها لفظا فاصلا في العقود عليها حلف الاب اذا كان الزوج
را حيا ولا بطل العقد ومستند الحكم رواية ابي عبيد عن ابي ارق عبيد السلم ومنها على تقدير قبول
قول الاب ان عليه فيما بينه وبين الله تعالى ان يدفع الى الزوج الحارث الذي يظن ان زوجها اياه
عند عقده النكاح وشكل بانه ادا لم يسم للزوج واحدة منهم والعقد باطل سواء ابراهن ام لا لما تنبى به
نقدم وان روية الزوج غير شرط في صحة النكاح فلا مدخل لها في الصحة والطلاق وتكون
الفاصلان على ان الزوج اذا كان قد ابراهن فقد رضى بما يعقد عليه الاب منهم ووكلا
الامر الله كان كوكيله وقد نوى الاب واحد معينه فصرف العقد اليها وان لم يكن رهن
بطل لعدم رضا الزوج بما يسميه الاب وشكل بان روية من اعم من تفويض المقيمين الى الاب
وعندها اعم من عدمه والرواية مطلقة والروية غير شرط في الصحة فتخصيصها بما ذكره والحكم
به لا دليل عليه والعمل باطلاق الرواية كما صنع جماعة اوردوها مطلقا نظر الى مخالفتها لاصول المذهب
كما صنع ابن ادريس وهو لا يولى اولى ولو فرض تفويض الله اليقين منى الحكم بالصحة وقول
قول الاب مطلقا نظر الى ان الاختلاف في فقه وان نظر الزوج بلس شرط في صحة النكاح
وان لم يفرض الله اليقين بطل مطلقا ولا ولاية في النكاح لغير الاب والحيلة وان علا وللولى
والحاكم والولى لاحد الاولين قولنا القرابة الاولين ثابتة على الصغيره او المحض او الباقية
وكذا الذكر المصنف باحد الاوصاف الثلاثة لا على البكر البالغة الرشد في الاصح للآية والاحتمار
والاصل وما ورد من الاحتمار الدال على انها لا تزوج الا باذن الولي محمولة على كراهية الاستبداد
جميعا اذ لو عمل بها لزم اطلاق ما دل على انتفاء الولاية ومنهم من جمع بينها بالشرك بينهما في الولاية
انما يثبت بينهما بالشرك

في رتبة الزوجين في النكاح والطلاق والرجوع والنفقة والعدة والحبس والطلاق والرجوع والنفقة والعدة والحبس والطلاق والرجوع والنفقة والعدة والحبس

في رتبة الزوجين في النكاح والطلاق والرجوع والنفقة والعدة والحبس والطلاق والرجوع والنفقة والعدة والحبس

ركن ان يشابه الثمن والممن في البيع ولا بد من تسمينها في البيع فكذا الزوجان في النكاح يرد على المالا وهو
يقبل النقل من شخص الى اخر فلا يمنع ان مخاطب به الوكيل وان لم يذكر الموكل والنكاح يرد على البضع وهو
لا يقبل النقل اصلا فلا مخاطب به الوكيل الا مع ذكر المنقول اليه انذار ومن ثم لو قبل النكاح وكالده عن غيره
فانك الموكل الوكالة بطل ولم يقع للوكيل بخلاف البيع فانه يقع مع الانكار للوكيل ولان الغرض في الامور
معلق بحصول الاعراض المالية ولا نظر غالبا الى خصوص الاشخاص بخلاف النكاح فانه معلق بالاشياء
فبغير التصريح بالزوج ولان البيع يعلق بالمخاطب دون من له العقد والنكاح بالعكس من ثم لو قال تزوجت كذا امرأة
من زيد فقبل له وكيله صح ولو حلف ان لا ينكح فقبل له وكيله حثت ولو حلف ان لا يشترى فاشترى له
وكيله لم يثبت وفي بعض هذه الوجوه نظر وكيل الوكيل فثبت لفلان كما ذكر في الاحباب ولو انصر على
صلت ناويا موطدة فالاقوى الصحة لان القبول عبارة عن الرضا بالاحباب السابق فاذا وقع بعد الجواب الممنعة والطلاق والنكاح
النكاح للموكل صريحا كان القول الواقع بعده رضاه فيكون للموكل ووجه عدم الاكتفاء به ان النكاح نسبة ان في كلامه وجهين نظر
فلا تحقق الاختصاص بعينه كالاحباب وضعفه يعلم مما سبق فانه لما كان رضا بالاحباب السابق فنقض
التخصيص من وقوعه ولا يزوجها الوكيل من نفسه الا اذا اذنت فيه عموما كزوجتي من ثبت او وثق
من نفسك او حصوا صا يصحح على الاقوى اما الاول فلان المفهوم من اطلاق الاذن تزويجها من غير
لان المتبادر ان الوكيل غير الزوجين واما الثاني فلان العام نافي على خبريانه بخلاف المطلق وفيه وجهان
نظر واما الثالث فلا شفاء المانع مع البض ومنع بعض الاصحاب استناد الى رواة عمار الدالة على المنع
وانه بصير موجبا فابلا مردود بصرف الرواية وجواز تولي الطرفين الكفار بالمعاينة الاعتبارية وله
تزوجها مع الاطلاق من والده وولده وان كان مولى عليه الثانية لو ادعى زوجية امراه فصدقته
حكم بالعدول فلا حصر الحق بينهما وعموم اقرار العقلاء على انفسهم جائز وتوارى بالزوجية لان ذلك
من لوازم ثبوتها ولا فرق بين كونها غريبين او ولدتين ولو اعترف احداهما خاصة فضى عليه به دون الثانية
سواء حلف المنكح ام لا فيمنع من التزوج ان كانت امراه ومن اخبرها وامها ونبت لغيرها بدون ادبها
ونبت عليه ما اقر به من المهر وليس لها مطالبة به ويجب عليه التوصل الى تخلص ذمتها ان كان صا
فيها

المشابهة
فيما لا يشترط
في النكاح
فانما هو
باعتبار
الاشياء
والمهر
والنكاح
يعلق
بالاشياء
فلا يمنع
ان يخبر
بغيرها
فانما هو
باعتبار
الاشياء
والمهر
والنكاح
يعلق
بالاشياء
فلا يمنع
ان يخبر
بغيرها

على من ادعاها والبينة لم يطلع عليه فلا بد من تحليفها لينتفى الاحتمال وليس حلفها على اثبات
عندها تأكيد البينة لان ذلك لا بد مع الاحتمال واما حلفها على نفى عند اخنها وهل يحلف على
البينة او على نفى العلم به مقتضى التعليل الاول لان بدونه لا يزول الاحتمال وبشكل جواز وقوع عدم
اطلاعها فلا مكنها القطع بعدمه وبان البين هنا يرجع الى نفى فعل الغير المدعيه جواز صدق بيئته
بالعند على الاحتياط مع تقدم عنده على من ادعته والبينة لا يعلم بالحال فيحلف على نفقه لرفع الاختلاف
والحلف هنا على القطع لانه حلف على نفى فعله واليمين في هذين الموصفين لم يثبت عليها احد من اصحاب
النس خال عنها فيحتمل عدم ثبوتها لذلك ولئلا يلزم تأخير البيان عن وقت الخطاب والحاجة وكذا
اما ما بينه فاما ان يكونا مطلعين او مورخين او احدهما مطلقه والاخرى مورخه وعلى تقدير كونها
مورختين اما ان سبق التاريخان او سقدم تاريخ بيئته او تاريخ بيئتها وعلى التقدير السنت اما ان يكون

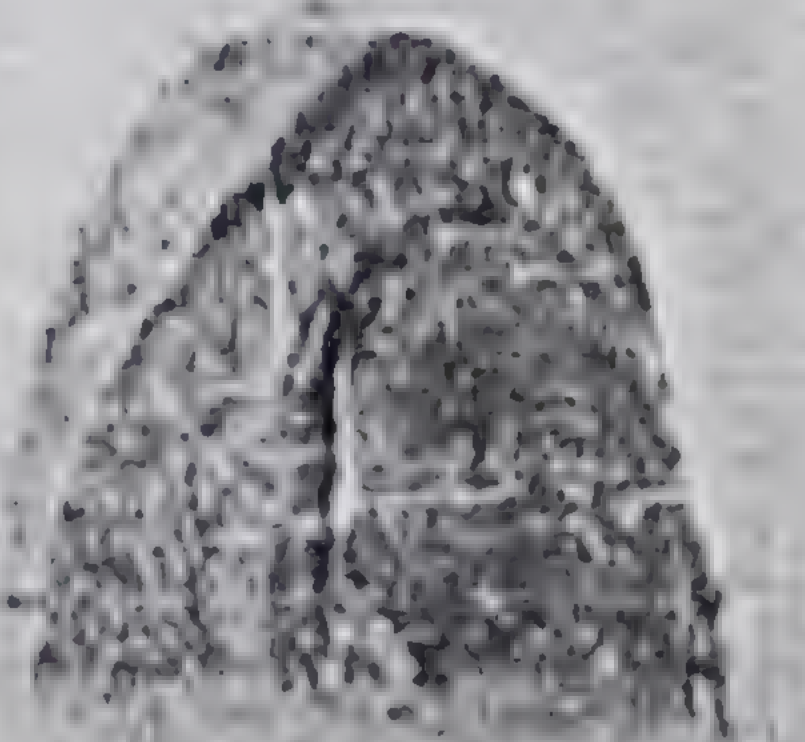
بمكة من حلفها على نفى على البينة
عند اخنها سابقا على عند حلفها
الباقى او رجوع حلفه مع بيئته
على نفى عند على المدعيه

وقد دخل بالمدعيه او لا فالصور اثني عشر مضافه الى ستة سابقه وفي جميع هذه الصور الاثني عشر
فالحكم لبينة الا ان يكون معها اى مع الاحتياط المدعيه جرح بيئتها من دخول بها او تقدم تاريخ بيئتها
على تاريخ بيئته حيث تكونا مورخين فتقدم فوطا في سبع صور من الاثني عشر وهي الستة الجامعة للدخول
مطلقا واحدا من الستة الحالية عنه وهي ما لو تقدم تاريخها وقوله في الحصة الباقية وهل يفترق
قدم بيئته بغير سبق التاريخ الى اليمين وجهان ينشأ عن الحكم بنساقط البين حيث يكونان متفقين
فحتاج من قدم قوله الى اليمين خصوصا المرأة لانهما مدعيه محصه وحضوا اذا كان المرح لها الدخول
فانه لا يجزده لا يدل على الزوجية بل الاحتمال باق معه ومن اطلاق النص بمقدم بيئته مع عدم الامرين
فلو توقف على اليمين لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا قوى الاول واطلاق النص غير متساو لثبوت
البين بدليل آخر خصوصا مع جريان الحكم على خلاف الاصل في موثوقين مدعيه ما تقدم بيئته مع
مدع والثاني نفي حلفها بالدخول وهو غير مرجح ومورد النص للاعتان كما ذكر وفي معنى ان لا يكون
البنت وجهان من عدم النص وكونه خلاف الاصل فتصرفه على موثوقه ومقتضى قوله في مقتضى
والاول اقوى فتقدم بيئتها مع انفرادها اذ اطلاقها او مع سبق تاريخها ومع عدم حلفها هو لا يترك

ان كانت
الدخول وعنده فانه
فانما انتم في الاثني عشر
فيها بصيرة كما في عشرة
عبر بكنى لوجه ثبات اليمين
المحتمل

السيد
 العبد لو اشترى العبد زوجته لسيد قال كاح باق فان اشترأها ليس ما يمانه وان اشترأها
 العبد لنفسه باذن او ملكه اياها بعد شرائها له فان قلنا بعدم ملكه فكما الاول لبطان الشراء و
 التملك فبقيت كما كانت اولا على ملك البائع او السيد وان حكمنا بملكه بطل العقد كالواشترى الحر
 زوجته لامر واستباح بصغرها للملك اما البعض فانه يشرأه لنفسه فوبمملكه يبطل العقد وطعا لانه يحترق
 الحر قابل للملك ومنى ملك ولو بغيرها بطل العقد كالمسلم لا يزوج الولى ولا الوكيل بدون مهر المش
 ولا بالمجنون ولا بالخص ولا بغيره من واحد العيوب المجوزة للمفسخ وكذا لا يزوج الولى الطفل بذات
 العيب فينخر كل منهما بعد الكمال كالزوج ممن لا يقضيه الاذن الشرعى لكن فى الاول ان وقع العقد
 بدون مهر المشل على خلاف المصلحة تجرت فى المهر على اصح القولين وفى تخيرها فى اصل العقد فولا
 احدهما التخيير لان العقد الذى جرى عليه النراضى هو المشمل المستعمل ففى لو يكن ماصيا كان لها منحه
 من اصله والثانى عدمه لعدم مدخلية المهر فى صحة العقد وفناله وفنل ليس لها خيار مطلنا لان
 ما دون مهر المشل اولى من العفو وهو جائز للذى بيده عقد الكاح واذا لم تكن لها خيار فى المهر فى العقد
 اولى وعلى القول بتخييرها فى المهر ثبت لها مهر المشل وفى توقف بثونه على الدخول ام ثبت العقد
 فولا وفى تخيير الزوج لو فصح المسم وجها من التامر بحكم العقد وهذا من جملة احكامه ومن
 على المهر القليل فلا يلزم منه الرضا بالزاد جبرا ولو كان العقد عليها بدون مهر المشل على وجه المصلحة
 بان كان هذا الزوج بهذا القدر اصلح واكمل من غيره باصفاة ولا يضطرها الى الزوج ولم يوجد
 الا هذا بهذا القدر او غير ذلك ففى تخيرها فولا وفى المصلحة عدم الجوار كان المصلحة هناك بثونه واما
 تزويجها بغير الكفو والمعجب فلا يشهد فى ثبوت خيارها فى اصل العقد وكذا القول فى جانب الطفل
 ولو اشتمل على الامر بنى ثبت التخيير فهما وعبارة الكتاب فى اثبات اصل التخيير محله محرم على جميع الاول
 السادس عقد الكاح لو وقع فصولا من احد الجانبين او منهما ينف على الاجازة من المعقود عليه
 ان كان كاملا او وليه الذى يباشر العقد ان لم يكن ولا يبطل من اصله على الاقرب لما روى من ان
 حارس بكر انت النبي صلى الله عليه وآله فذكرت ان اباه روجها وهي كارهة فخرها النبي صلى الله عليه

هذا هو المهر المشل
 وهو المهر الذى
 يزوج به العبد
 نفسه او غيره
 من العبيد
 والى
 هذا هو المهر المشل
 وهو المهر الذى
 يزوج به العبد
 نفسه او غيره
 من العبيد
 والى
 هذا هو المهر المشل
 وهو المهر الذى
 يزوج به العبد
 نفسه او غيره
 من العبيد
 والى



مراعاة الجانب الحرية ولا للمبعض الاستقلال مراعاة الجانب الرقبة بل يتوقف كالحاجة على رضاه واذن
المولى جميعا بين الحقيقتين ^{الثامنة} لزواج الفضولي الصغيرين قبل بلوغ أحدهما وإجازة العقد لزم من جهة
وبقي لزوم من جهة الآخر موقوف على بلوغه وإجازته فلو إجاز الأول ثم مات قبل بلوغ الآخر عزل
للصغير قسطنطين من ميراثه على تقدير إجازته وإذا بلغ الآخر بعد ذلك وفتح فلا مهر ولا ميراث لبطلان
العقد بالرد وإن إجاز حلف على عدم سببية الأرض في الإجازة بمعنى أن الباعث على الإجازة ليس ^{موت}
بل لو كان حيا ليرضى بنزوحه وورث حين يحلف كذلك مستند هذا التفصيل صحيحه أبي عبيد الخدا
عن الباقر عليه السلام وموردها الصغيران كما ذكره ولو زوج أحد الصغيرين الولي أو كان أحدهما
بالعارفida وزوج الآخر الفضولي مات الأول عزل للثاني بضيعة وحلف بعد بلوغه كذلك وإن
مات قبل ذلك بطل العقد وهذا الحكم وإن لم يكن مورد النص إلا أنه ثابت فيه بطريق أولى للزوم العقد
هنا من طرف الآخر فهو أقرب إلى الثبوت مما هو جاز من الطرفين نعم لو كانا كبريت وزوجهما القصور
ففي تعدي الحكم إليهما نظر من مساواة المضمون في كونه فضوليا من الجانبين ولا مدخل للصغر والكبر
في ذلك ومن ثبوت الحكم في الصغيرين على خلاف الأصل من حيث توقف الأرض على اليقين وظهور
الهم في الإجازة فيحكم فيها خرج عن المضمون بطلان العقد متى مات أحد المعقود عليها بعد إجازته
وقيل إجازة الآخر ويمكن إثبات الأولوية في البالغين بوجدها آخر وهو أن عقد الفضولي متى كان له
مخير في الحال فلا اشكال عند القابل بصفة بخلاف ما إذا لم يكن له مخير كذلك فإن فيه خلافا عند
من يجوز عقد الفضولي فإذا ثبت الحكم في العقد الضعيف الذي لا يخير له في الحال وهو عقد الصغيرين
فتعدي إلى الأقوى أولى ولو عرض للمخير الثاني مانع عن اليقين كالجنون والسفهاء ضروري عزل بضيعة إلى
أن يحلف ولو نكل عن اليقين فالأقوى أنه لا يرث لأنه يثبت بالنص والأقوى موقوف على الإجازة
واليقين معا فيبقى بدون أحدهما وهل يثبت عليه المهر لو كان هو الزوج لمجرد الإجازة من دون
اليقين وجهان من أنه مرتبط على ثبوت الكاح ولم يثبت بدونهما وأن من إجازته كالأقارن في حق
نفسه بالنسبة إلى ما يتعلق به كالمهر وإنما يتوقف الأرض على اليقين لقيام الهم وعود النفع إليه ^{نفسه}

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
فيما لا ريب فيه من ان
هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
فيما لا ريب فيه من ان
هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

ثبت ما يعود عليه دون ماله ولا بعد في بعض الحكم وان تافى الاملان وله نظائر كثر وقد تقدم
منه ما لا يختلف في حصول الكاح فان مد عيه حكم عليه بل يارم الزوجية دون المنكر ولا يشك الكاح طاهر
واطلاق النصف بنصف الارث على حلفه لا تافى بنزب المهر عليه بدليل آخر وهذا يستجد واعلم ان
الزهد طبعه في الميراث لا باقى في جميع الموارد اذ لو كان المناخر هو الزوج والمهر بقدر الميراث او اريد
انفقت الزهد وينبغي هنا عدم اليقين ان لم يتعلق غرض باثبات اعيان الشركة بحيث يترجم على باثبات
عليه من الدين او يخاف امتناعه من ادائه او هربه ونحو ذلك مما يوجب الزهد ومع ذلك فالموجود
في الرواية موت الزوج واجاره الزوجة وانما تحلف بالله ما دعاه الى اخذ الميراث الا الرضى بالزوج
من غير ما فيه ما ذكرناه ولكن فترى الاصحاب مطلقه في ابيات اليقين السابقه لوزوجها الا بان
الاب والجد برجلين واقتزنا في العقد بان الحذر من القول قدّم عقد الجدة لا يعلم فيه خلافاً
بدل عليه من الاخبار رواية عبيد بن زرارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الجارية يريد ابوها
ان تزوجها من رجل ويريد جدّها ان تزوجها من رجل فقال الجدة اولى بذلك ما لم يكن مضارا ان
لم يكن الاب زوجها قبله وعلل مع ذلك بان ولاية الجدة اقوى لثبوت ولايته على الاب على تقدير
نقصه بجنون ونحوه بخلاف العكس وهذه العلة لو كانت لازمة لزم تعدى الحكم الى غير الكاح ولا يقولون
به ولا يجوز قصره على محل الوفاق لانه على خلاف الاصل حيث انهما مشتركان في الولاية ومثل هذه
القوة لا يصلح مرجعها وفي تعدى الحكم الى الجدة مع جد الاب وهكذا صاعداً وحد نظر الى العلة والاقوى
العدم لخروجها عن موضع النصف واستقواها في اطلاق الجدة جفيفة والاب كذلك او محاراً وان سبق
عقد أحدهما صح عقده لما ذكر من الجزو وعينه لانهما مشتركان في الولاية فاذا سبق أحدهما وقع صحاحاً فلا
الآخر ولو زوجها الاخوان برجلين فالعقد للسابق منهما ان كانا اي الاخوان وليكن لما ذكر في عقد
الابوين والا يكونا وليكن قلخير المرأة ما شئت منها كالو عقد غيرها فنقولاً ونسحب لها اجازة عقد
الاخ الأكبر مع تساوى مختارهما في الكمال او رجحان مختار الأكبر فان عكس فلاولى ترجيح الاكل فان
اقتزنا في العقد فنؤا بطلا لا يستحال التبرجيم والجمع ان كان كل منهما كلاً والقول بتقديم عقد

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
فيما لا ريب فيه من ان
هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is dense and appears to be a continuous passage, possibly a letter or a section of a larger work. The script is cursive and characteristic of the Ottoman or Persian periods. The text is written on a light-colored, aged paper with some visible texture and slight discoloration. The handwriting is fluid and expressive, with varying line thicknesses and some ink bleed-through from the reverse side. The text is arranged in a single column, filling most of the page area.

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر
الطهراني رحمه الله تعالى

كان ابن مريضك اخ وبنتها اخت الى اخر احكام النسب والبنت من الرضاعة كل ابني رصفت من نسلك
اولين من ولدته او ارضعها امراة ولدتها وكذا بناتها من النسب والرضاع والعمات والحالات اخوات
الفحل والمريضه واخوات من ولدتها من النسب والرضاع وكذا كل امراة ارضعها واحد من جدك او ارضع
بلبن واحد من اجدادك من النسب والرضاع وبنات الاخ وبنات لاخت بنات اولاد المريضه والفحل من الرضاع
والنسب وكذا كل ابني ارضعها اخيك وبنت اخيك وبنات كل ذكر ارضعته امك او ارضع بلبن امك وانما
يحرم الرضاع بشرط كونه عن نكاح واما وسعده وملك بين وشبهه على اصح القولين مع بقائها من الطرفين
والا ثبت الحكم بحق من ثبت له النسب ولا فرق في اللبن للحالي عن النكاح بين كونه من صغرة وكبيرة
بكن ثبت ذات بعل وخلية ويعتبر مع صحة النكاح صدور اللبن عن ذات حمل او ولد بالنكاح المذكور فلا
عبرة بلبن الحالته منها وان كانت منكوحه نكاحا صحيحا حق لو طلق الزوج وهي حامل منذ ارضعته فارصفت
ولدا شرعية كالوكانت في حباله وان تزوجت بعينه ولا فرق اعتبار حق للرصعة فلو ماتت في أثناء
الرضاع فأكمل النصاب مبته لم تنس وان تناول اطلاق العبارة وصدق عليه اسم الرضاع حملا على المعهود
في المعارف وهو ارضاع الحية ودلالة الادلة اللفظية على الارضاع بالاختيار كقوله تعالى واما حكم اللاقي
الذي ارضعكم واستجابا لبقاء الحمل وان ثبت الحمد او استد العظم والمرجع فيها الى قول اهل الجرم ويشترط
العدد والعدالة لثبت به حكم التحريم بخلاف خبرهم في مثل المرض المبيع للفظ والتم فان المرجع في
ذلك الى الظن وهو يحصل بالواحد والوجود في النصوص والقنادي اعتبار الوصفين معا وهذا الكف
باجدها ولعله للتلازم عادة ولا فرق اعتبار تحققهما معا او يتم يوما وليدة بحيث يرضع كلا نفاضا
او احتياج اليه عادة وان لم يتم العدد ولم يحصل الوصف السابق ولا فرق بين يوم الطويل وعين
الاجبان باليلة ابدأ وهل يكفي الملقق منها لو ابتداء في انشاء احدها فنظر من السك في صدق الشرط
وتحقق المعنى او خمس عشرة رصعة تامه من البيلة لرواية زياد بن سودة قال قلت لابي جعفر عليه السلام
يا اهل الرضاع حد يؤخذ به فقال لا يحرم الرضاع اقل من يوم وليدة او خمس عشرة منو اليامن امراة
واحدة من لبن فحل واحد لم يرضع منهم برصعة امراة غيرها وفي معناها اجبار والا فرب الشتر

نسخة من كتاب النسب
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر
الطهراني رحمه الله تعالى

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر
الطهراني رحمه الله تعالى

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر
الطهراني رحمه الله تعالى

قال ابن قتيبة رحمه الله تعالى
في كتابه المحلى
في باب الرضا

بالعشر وعليه المعظم لعموم قوله نعم وامرناكم الا في ارضعتكم وظاير من العمومات المحضقة ببادون
فظاير في الباقي والصحة الفضل بن يسار عن الباقر ع لا يحرم من الرضاع الا المجنون قال قلت وبما
المجنون قال ام تري او ظير تساجر او ام تشتري ثم ترضع عشر رصفات يروي العبي ويناوي العتيف
الحمد لصحة عبيد بن زرارة عن الصادق عليه السلام الى ان قال قلت وما الذي ينبت الحرق قال كان
يقال عشر رصفات والاحبار المصحة بالخمسة عشرة ضعيفة السند او قريبة منه وفيه نظر لمن صححه
الحبر الدال على العشر فان في طريقه محمد بن سنان وهو ضعيف على اصح القولين واشهرها واما محمد بن عبيد
نسب العشر الى غيره فغير معتبر لعدم اختياره وفي اخره ما يدل على ذلك فان السائل لما فهم منه عدم ارادته
قال له فهل يحرم عشر رصفات فقال دع ذا وقال ما يحرم من النسب فهو يحرم من الرضاع فلو كان
حكم العشر حقا لما نسب عليه السلام الى غيره بل كان يحكم به من غير نسبة فاعراضه ثانيا عن الجواب
الى غيره مشعر باليقينة وعدم التحريم بالعشر فسقط الاحتجاج من الجانبين وبقي صحة عبيد بن رباب عن حميد
الصادق عليه السلام قال قلت ما يحرم من الرضاع قال ما ينبت اللحم وشدة الضم قلت فيحرم عشر رصفات
قال لا انها لا ينبت اللحم ولا يشد العظم عشر رصفات فانتفت العشر بهذا الخبر فلم يبق الا العموم
بالخمسة عشرة وان لم يذكر الا واسطه بينهما وهذا يحض عموم الادلة ايضا ويضعف قوله ابن الجنيب لا كفا
بما وقع عليه لعموم الرضعة نظر الى العموم حيث اطرح الاخبار من الجانبين وما اوردها من الخبر الصحيح عليه
وبقي الاخبار المبنية للخمسة عشرة والنافية للعشر من غير شاهد وعاضدة له وهي كثره وان يكون
المرضع دون ولد المرضع فلو كل حوا ولدها ثم ارضعت لبنية غير نشفه اصح القولين قال وفيه
المرضع دون ولد المرضع فلو كل حوا ولدها ثم ارضعت لبنية غير نشفه اصح القولين قال وفيه
ان يظن المرضع قبل الرضاع في الحولين وعنده والمعبر في الحولين وعدم الهلاية ولو انكسر الشهر
للاول اكل بعد الاخر ثلثين كغيره من الاجال والا يفضل بين الرضاقتين في الاحوال الثلثة برضا
اخرى وان لم يكن رضيعا كاملا ولا عبقة بتخلل غير الرضاع من المأكلة والمشروب وشرب اللبن من
غير الثدي ونحوه وانما يقطع اتصال الرضعات ارضاع غيرها من الثدي وصرح العلامة في القواعد

كتاب الرضا

مقبول

السند

بالكفا في الفصل باقل من رصعة كالمدة من عشر ردد وفي الذكوة بان الفصل لا يتحقق الا برصعة ثالثة وان النكاح
بحكم الماكول وعينه والرواية مطلق في اعتبار كونها من امرأه واحدة قال الباقر عليه السلام لا يحرم الرضاع
اقل من رصعة يوم وليلة وخمس عشرة رصعة من الياث من امرأة واحدة من لبن فحل واحد ولعل ذلك لها
على الكفا بفصل ستة الرضاع اكثر وان اللبن فحل واحد فلوارصعة المرأة جماعة ذكورا وانما اللبن فحلين
مضاعفا بحيث لم يجمع ذكرا وانى منهم على رضاع لبن فحل واحد بان ارضعت جماعة ذكورا لبن واحد ثم
جماعة انما لبن فحل اخر او ارضعت صبيا بلبن فحل ثم انثى بلبن فحل آخر ثم ذكر بلبن ثالث ثم بلبن رابع انثى
وهكذا لا يحرم بعضهم على بعض ولو اخذ فحل اثنين منهم تحقق الحريم فيها دون الباقي كالوارصعة
ذكر وانثى بلبن فحل ثم ذكر آخر وانثى بلبن فحل آخر وهكذا فانه يحرم كل انثى رصعة مع ذكرها من لبن واحد
عليه ولا يحرم على الذكر الآخر والعاب بانثى بذلك ولكن المراد منها حاصل ولا فرق مع اتحاد الفحل
بين ان يتخذ المرصعة كما ذكر او تتعدد بحيث يرضع احدهما من احديهما كمال النصاب والاخر من الاخرى فحين لم يحرم بعضها على بعض وان
كذلك وان تعدد دن فبلغن مائة كالمكوحات بالمعنى او ملك اللبن وعلى اعتبار اتحاد الفحل معظم الا
وجله من الاخبار وقد تقدم بعضها وقال ابو علي الطبرسي صاحب التبيين رحمه الله في كتابه لا يشترط اتحاد
المرصعة لانه يكون بينهم مع اتحادها اخوة الدم وان تعدد الفحل وحى تحريم النكاح بالنسب والرضاع
ويحرم منه ما يحرم بالنسب وهو نكح لولا محتمل ورود النصوص عن اهل البيت عليه السلام بخلافه وهي شخصية
لما دل بعمومه على اتحاد الرضاع والنسب في حكم الحريم ويستحب في الاسترضاع اختيار المرصعة
العاقلة المسلمة الغنيمة الرضعة الحسنة للرضاع لان الرضاع مؤثر في الطبع والخلق والصور
قال النبي صلى الله عليه وآله اما ارضع العرب بني ابي من قريش ونسأت في بني سعد وارضعت
من بني زهرة وكانت هذه القبائل ارضع العرب فانخرض صلى الله عليه وآله بالرضاع كما افترق
ونال امر المؤمنين عليه الصلوة والسلام انظر وامن يرضع اولادكم فان اللبن يثبت عليه وقال الباقر
عليه السلام عليكم بالوضاء من الظؤرة فان اللبن بعيدى وقال عليه السلام لمحمد بن مروان استرضع
لولدك بلبن الحسان واياك والقباح فان اللبن ذيقدي ويجوز استرضاع الذمية عند الضرورة



فيهما في فسخ عند أنفسهما أو فيه وفي عند السابقتين أو بطلان عندهما أو بحد أحدهما أو بحد
الحق فيهما أو بالوطى في حكم التمسك بذلك أو جريان وكذلك ملك أحدهما وعند على الأخرى ويمكن مثل

مجلس

فما من العبد والملك محرم المعفود عليها والمملوك هذا هو الاصح فيها ويجمع بين الاخبار
لذلك على المنع مطلقا وعلى غيره كذلك ونكتة على سنة الابن وسنننا على وحيد الجلي لغير

[illegible]

الإمام أحمد بن محمد بن علي بن لطف عن الكاظم عليه السلام في الباس عن ذلك يحمل النبي عليه الصلاة والسلام
أما أنا فإني قد سمعت عن أبي عبد الله عليه السلام في ذلك يقول من سئل عن الصادق عليه السلام

اسلم قال اذا جرد الرجل الجارية ووضع يده عليها فلا تحل لاهله فان عمل بالغير فهو وبالغير كالهالة

فقد فيها فان وجب الجمع بينهما بالكره فالحكم في صحيحه محمد بن مسلم كذلك وهذا هو الذي اختاره

لم في شرح الإرشاد وجاعداً أو لعل بالاولى برحمتها لتجميع على تولى حيث يعارضان، أو مطلقاً
يكون صحيحاً محمد بن مسلم مؤيداً لأحد الطرفين وهو الأظهر فيجوز فيه ما في الفضل عنه من وجوب وقيد
كأنه لا يراد أن لا يخرج من تحتها إلا من كان من أهل البيت أو من كان من أهل البيت أو من كان من أهل البيت

نظر والنس يكونان لا يتحدان في غير الاحرار عن نظر من الوجه والكفين بغير سهوة فانه يحرم
تفقا واما بالنس فظاهر الاصحاب وصرح به جماعة منهم محمد فيهما مطلقا فيعلق به الحكم مطلقا
الطبيب

ثم بشرط كونها بشرق كإورد في الأحبار وصرح به الأصحاب فلا عبرة بالنظر المتفق والمفترق.

في الآية ولا قائل بالفرق وصحيفة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام الدالة على التحريم وتكون

[Faint handwritten notes in Arabic script at the bottom right corner.]

... ..

عليه السلام ودلائلها من الشرط وهو حجة عند المحققين وقيل يجوز العقد على الأمانة مع القدرة
على الحرية على كراهة للأصل وعمومات الكتاب مثل الأعلى أو إجماع أو ما ملكت أيما منهم ولا يمتنع موافقة
خبر من مشركه وأحل لكم ما ورثاكم وألحقوا إياكم منكم والصالحين من عبادكم وأما إياكم ولربوا بدين
بكبر المصلحة عن الصادق عليه السلام لا ينبغي وهو ظاهر في الكراهة ويضعف بأن الاشتراط المذكور
مخصص لما ذكر من العمومات والرواية مع إرسالها ضعيفة وضعف مطلق المفهوم ممنوع وتنزيل الشرط
على الأغلب خلاف الظاهر وهما في القول بالجواز مشهور بين الأصحاب إلا أن دليله غير واضح عليه
فلذا نسبنا إلى الشبهة في القول الأول لإسباح كإجماع الأمانة بالأبعدم الطول وهو لغة الزيادة والغسل
والمراعاة هنا الزيادة في المال وسعت بحيث عليهم السلام على وجه القرب والقيل قتل السهم العشر
استناد إلى رواية ضعيفة وقيل السدس لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه أعطاه لرجل أو
لديهم وقيل أن في كلام العرب أن السهم سدس ولم يثبت والشيء السدس ولا يعلم فيه خلافاً وقيل
أنه إجماع وبه نصوص غير معللة وجب لم يشترط في الوصي به كونه موجوداً ما نفعل بيمين الوصية بما
يسمونه الأمانة أو الشجرة أما إذا أوفى وقت مخصوصة كالسنة المستقلة وبالمسقة كسكنى الدار مدة معينة
أو دأباً ومسقة العبد كذلك وبشبهه وإن استوعبت فيه العين ولا يصح الوصية بما لا يقتل النفس
نحو الفضايل وحد القذف والشفقة فإن الغرض من الأول شيء الوارث باستيفائه فلا يتم
الغرض بنقله إلى غيره ومثل حد القذف والتعزير للشم وأما الشفقة فالغرض منها دفع الضر عن
الشريك بالشركة ولا حظ للموصي في ذلك نعم لو أوصى له بالشفقة والخيار معاً لم يبعد الصحة لأن الوصية
بالمال والخيار رابع ونفقه ظاهر مقصود وكذا غيرها من الخيار ويصح الوصية بأحد الكلاب الأربعة
والحر والقابل للتعليم تكونها إلا مقصود الأبا الحنوز وكتبه الهراش لأنشاء المالة منها ومثل طلب اللبس
الذي لا ينقل النعمة عن الصفة المحرم مع بقاء المالة وتنتوي في الرايد عن الثلث إجازة الوارث
ولا يبطل ويكفي إجازة في حال جبق الوصي وإن لم يكن الوارث مالكا الآن لتعلق حقه بالمال ولا
لم يمنع الموصي من النصف منه والصحيحة مضمورة بين حازم وحسنه محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام

الامكان فان لم يجد اعنى من لا يعرف بصف على المشهور ومستند رواته على بن ابي حمزة عن ابي
 الحسن عليه السلام والمستند ضعيف ولا يفي عدم الاجزاء بل يقع المكذوقا فالابن ادرى من والوطنها
 مستند على وجه يجوز القول عليه باخبارها او اخبار من يعتمد فاعلمنا كذا وان كان خلافه فليدرك
 الامانة بما موريت على الوجه المأمور به فنخرج عن العهد اذ لا يعتبر في ذلك القدر بل ما ذكر من
 وجوب الطن ولو اوصى لعن رقبته ممن معين وجب تحصيلها به مع الامكان ولو بعد الا بالاصل
 استوى واعتنى ودفع اليه ما بقى من المال المعين على المشهور بين الاصحاب وربما قل ان اجماع
 مستند رواية سماعة عن الصادق عليه السلام ولو لم يجد الا بازند توقع المكذوقا فان يس من احد
 الامرين نفي وجوب شره بعض رقبته فان تعذر صرف في وجوب البر او بطلان في الوصية ابتداء
 او مع تعذر بعض الرقبه او جبا وجهها الاول ونفى لو كان التعذر طارئا على زمن الوصية او على
 الموت لخروج العذر عن ملك الورثة فلا يعود اليهم الفصل الثالث في الاحكام لصح الوصية
 للذم وان كان اجنبيا للاصل ولائذ والرواية بخلاف الحرب وان كان رجلا لا اسلامه المودة
 للذم عنها ظهر لمنع الاستلام بل لان صحته الوصية بنفسه رب اثرها الذي من حمله وجوب الوفاء بها
 وترتب العقاب على تبذرها ومنعها وصحة الوصية كونه لا يمكن معها من كمال الحرم فقدم بالا
 بن من مهرها ونفقة ما يكفي في النفقة وجوده بالنق كغلة الملك كسب ذي الحرمة وحقوقه
 بالفتح واصلا انكسار العظم بعد الجبر فاسبق لكل شقة وضرو ولا صرنا اعظم من ساقع المائم و
 الصبر عنها مع الشرطين افضل لقوله تعالى وان يضربوا خير لكم ولكي لا يبدوا الواحدة لان ما ع العت
 بها وهو احد الشرطين في الجواز وعلى الثاني وهو الجواز مطلقا تباح اسنان لا لا بد كاستاني
 الثالثة من تزوج امرأة في عتدها باينة كانت او رجعية او علة وقات او علة شهيرة ولعل
 غيب عليها اسم البائنة علما بالعدة والتحريم بطل العقد وحرمت عليه ابدا ولا فرق بين العقد
 الدائم والمنقطع فهما لا طلاق المصوص الشامل لجميع ما ذكر وان جهل احدها العدة او التحريم
 او جهلها حرمت ان دخل بها قبل او دبرا ولا فلا ولو انقض العلم باجدها دون الآخر انقض

في الولاية ان لا يكون
 من المومنين ولا من
 الكفار ولا من
 المشركين ولا من
 النصارى ولا من
 المجوس ولا من
 اليهود ولا من
 الذين كفروا بالله
 ورسوله ولا من
 الذين كفروا بآياته
 ولا من الذين كفروا
 بكتبه ولا من الذين
 كفروا بعلمه ولا من
 الذين كفروا بحججه
 ولا من الذين كفروا
 بآياته ولا من الذين
 كفروا بآياته ولا من
 الذين كفروا بآياته

هذا هو الحق في هذه المسألة
 كما هو في غيرها من المسائل
 التي لا يخفى على العقول السليمة
 والنفوس النيرة
 أن الحق لا يتغير ولا يتبدل
 ولا يتأثر بغيره
 بل هو قائم بذاته
 لا يحتاج إلى دليل
 ولا إلى برهان
 بل هو البطلان في كل شيء
 والحق في كل شيء

هذا هو الحق في هذه المسألة
 كما هو في غيرها من المسائل
 التي لا يخفى على العقول السليمة
 والنفوس النيرة
 أن الحق لا يتغير ولا يتبدل
 ولا يتأثر بغيره
 بل هو قائم بذاته
 لا يحتاج إلى دليل
 ولا إلى برهان
 بل هو البطلان في كل شيء
 والحق في كل شيء

بحكمه وان حرم على الآخر التزوج به من حيث المساعدة على الاثم والعدوان ويمكن سلامه من ذلك بجملة التحريم أو بان يخفى عليه عين الشخص المحرم مع غيره ويخفى ذلك وفي الحكم يصح العقد على هذا التقدير نظر وبغدي التحريم على تقدير الدخول إلى أبيه وابنه كالموطوءة بشبهة مع الجبل والمزنية بها مع العلم وفي الحاق مدة الاستبراء بالعدة فتحرم بوطئها فيها حرمان اجودها لعدم للأصل وهكذا وجهان في العقد عليها مع الوفاة المجهولة بظاهر قبل العدة مع وقوعه بعد انقضاء في نفس الامر أو الدخول مع الجبل والافقوى عدم التحريم لانقضاء المقتضى له وهو كونها معتدة أو من تزوجت سواء كانت المدة المتخالف بين الوفاة والعدة بقدرها أم ان بدام انقضاء سواء وقع العقد أو الدخول في المدة الزائدة عنها أم لا لأن العدة انما تكون بعد العلم بالوفاة أو ما في معناه وان الزمان طال وفي الحاق ذات البعل بالمعتدة وجهان من ان علاقة الزوجية فيها أقوى وانقضاء النفس والأقوى انعدم الجبل وعدم الدخول لا يحرم كأنه لو دخل بها علما حرمت لأنه ان بذات البعل والاشكال فيها وإنما يقع الاشياء مع الجبل والدخول أو العلم مع عدمه ووجد الاشكال من عدم النفس عليه بخصوصه وكون الحكم بالتحريم هنا أولى للعلاقة ولعل الأقوى وحيث الحكم بالتحريم بجله العقد بعد العدة انشاء وثيق الولد مع الدخول والجبل بالجاهل بينهما ان ولد في وقت إمكانه منه وطناً مثل مع جهلها بالتحريم وتعتمد منه بعدا كالأولى وتحريم مع الدخول على اب العاقدة وابنه وان كان جاهلاً سابق من ان وطئ الشبهة كالصحيح في ذلك الرابعة لا تحرم المزنية بها على الرأى إلا ان تكون ذات بعل دوماً أو مسنداً والمعتدة ترجع بحكمها دون الباطل والحكم موضع وفاق وفي الحاق الموطوءة بالملك بذات البعل وجهان مأخذها مساواة لها في كثر الخلق من الأولاد كما خصوصاً المصاهرة واشترائها في المعنى المقتضى للتحريم وهو صيانة الانساب عن الخلط وان ذلك كله لاوجب الحاق مطلقاً وهو الأقوى ولا يحرم الرأى على الرأى ولا على غيره ولكن بكونه تزويجاً مطلقاً على الأصح خلافاً لما جاءه حيث حرمه على الرأى مالم تظهر منها التوبة ووجد جواز الأصل ويحجب الخلع عن أبي عبد الله عليه السلام قال أما رجل فجر بامرأته ثم بدا له ان يرجعها

وَأَه

هذا هو الحق في هذه المسألة
 كما هو في غيرها من المسائل
 التي لا يخفى على العقول السليمة
 والنفوس النيرة
 أن الحق لا يتغير ولا يتبدل
 ولا يتأثر بغيره
 بل هو قائم بذاته
 لا يحتاج إلى دليل
 ولا إلى برهان
 بل هو البطلان في كل شيء
 والحق في كل شيء

هذا هو الحق في هذه المسألة
 كما هو في غيرها من المسائل
 التي لا يخفى على العقول السليمة
 والنفوس النيرة
 أن الحق لا يتغير ولا يتبدل
 ولا يتأثر بغيره
 بل هو قائم بذاته
 لا يحتاج إلى دليل
 ولا إلى برهان
 بل هو البطلان في كل شيء
 والحق في كل شيء

من زوجها حلالا فاذا اولد سفاح واخره كاح فمثل كمثل الخلد اصاب الرجل من ثمرها ثم اشترىها
 له حلالا ولكن بكه الذي عن تزويجها مطاوعا في عدة اخبار الخويلد على الكراهة جميعا والصحح المانع
 برواية ابى بصير قال سالت عن رجل فخر بامرأة ثم اراد بعد ان يتزوجها فقال اذا ثبت حل له كما
 قلت كيف تعرف ثوبها قال يدعوها الى ما كانت عليه من الحرام فان امتنعت واستغفرت
 ربهما عرفت ثوبها وقريب منه ما روى عمار عن الصادق عليه السلام والسنة فيها ضعيف وفي
 الاوى قطع ولو صححنا الوجهين حملهما على الكراهة جميعا ولو ثبت امران لم يحرم عليه على الاصح وان
 صرت على الزنا للاصل والرض فلا في الموند وسلا حيث ذهب الى تحريمها مع الاضرار استنادا
 الى فاقة اعظم في ابد الكاح وهو التماسي معدا خلاط النسب والفرض من شرعية الحرة
 الرجيم للدلالة في حفظه عن ذلك ويضعف بان الرافى لا نسب له ولا حرمة له من اوقب
 علاما او رجلا بان ادخل به بعض الحشفة وان لم يجب العسل حرمت على الموقب ام الموطون
 وان علت واخذ دون بانيها وبنته وان نزلت من ذكر وانثى من النسب اتفاقا ومن الرضا
 على الاوى ولا فرق في الموقوف بين الحي واليت على الاوى علاما لا طلاق وانما يحرم المذكور
 مع سبقه على العقد بينهما ولو سبق العقد على الفعل لم يحرم للاصل ولقولهم عليهم السلام
 لا يحرم الحرام للحلال والظاهر عدم الفرق بين مفارقة من سبق عقدها بعد الفعل وعنده
 ينجز له بحد يدكاحها بعد اتمامه لصدف سبق الفعل بالنسبة الى العقد الجديد ولا فرق
 بينهما بين الصغير والكبير على الاوى للعموم فيعلق التحريم قبل البلوغ بالولى وبعده به ولا يحرم
 على الموقوف بسببه شيء عندنا للاصل وربما نقل عن بعض الاصحاب يعلق التحريم به كالفاعل و
 في كثير من الاخبار اطلاق التحريم بحيث يمكن نفوذ كل منهما ولكن المذهب الاول السارسة
 لو عقد المحرم بفرض او قبل النكاح او عمرا بعد افساده وقبله على انفق عالما بالتحريم حرمت بالوعد
 ابد وان لم يدخل وان جهل بالتحريم وان دخل بها لكن يقع عقده فاسدا فله العود اليه بعد
 الاحلال هذا هو المشهور ومستنده رواية زرارة عن ابى عبد الله عليه السلام ان الراد لم ينطق بها

في كراهة ما اذا تزوجت من ثمرها ثم اشترىها
 له حلالا ولكن بكه الذي عن تزويجها مطاوعا في عدة
 اخبار الخويلد على الكراهة جميعا والصحح المانع
 برواية ابى بصير قال سالت عن رجل فخر بامرأة
 ثم اراد بعد ان يتزوجها فقال اذا ثبت حل له كما
 قلت كيف تعرف ثوبها قال يدعوها الى ما كانت
 عليه من الحرام فان امتنعت واستغفرت ربهما عرفت
 ثوبها وقريب منه ما روى عمار عن الصادق عليه
 السلام والسنة فيها ضعيف وفي الاوى قطع ولو
 صححنا الوجهين حملهما على الكراهة جميعا ولو
 ثبت امران لم يحرم عليه على الاصح وان صرت
 على الزنا للاصل والرض فلا في الموند وسلا حيث
 ذهب الى تحريمها مع الاضرار استنادا الى فاقة
 اعظم في ابد الكاح وهو التماسي معدا خلاط
 النسب والفرض من شرعية الحرة الرجيم للدلالة
 في حفظه عن ذلك ويضعف بان الرافى لا نسب له
 ولا حرمة له من اوقب علاما او رجلا بان ادخل به
 بعض الحشفة وان لم يجب العسل حرمت على الموقب
 ام الموطون وان علت واخذ دون بانيها وبنته وان
 نزلت من ذكر وانثى من النسب اتفاقا ومن الرضا
 على الاوى ولا فرق في الموقوف بين الحي واليت
 على الاوى علاما لا طلاق وانما يحرم المذكور مع
 سبقه على العقد بينهما ولو سبق العقد على الفعل
 لم يحرم للاصل ولقولهم عليهم السلام لا يحرم
 الحرام للحلال والظاهر عدم الفرق بين مفارقة
 من سبق عقدها بعد الفعل وعنده ينجز له بحد
 يدكاحها بعد اتمامه لصدف سبق الفعل بالنسبة
 الى العقد الجديد ولا فرق بينهما بين الصغير
 والكبير على الاوى للعموم فيعلق التحريم قبل
 البلوغ بالولى وبعده به ولا يحرم على الموقوف
 بسببه شيء عندنا للاصل وربما نقل عن بعض
 الاصحاب يعلق التحريم به كالفاعل وفي كثير من
 الاخبار اطلاق التحريم بحيث يمكن نفوذ كل
 منهما ولكن المذهب الاول السارسة لو عقد المحرم
 بفرض او قبل النكاح او عمرا بعد افساده وقبله
 على انفق عالما بالتحريم حرمت بالوعد ابد وان
 لم يدخل وان جهل بالتحريم وان دخل بها لكن
 يقع عقده فاسدا فله العود اليه بعد الاحلال
 هذا هو المشهور ومستنده رواية زرارة عن
 ابى عبد الله عليه السلام ان الراد لم ينطق بها

عن أبي بصير عن عبد الله بن عيسى عن
أبي بصير عن عبد الله بن عيسى عن
أبي بصير عن عبد الله بن عيسى عن
أبي بصير عن عبد الله بن عيسى عن

عن أبي بصير عن عبد الله بن عيسى عن
أبي بصير عن عبد الله بن عيسى عن
أبي بصير عن عبد الله بن عيسى عن
أبي بصير عن عبد الله بن عيسى عن

على حكم العلم ويمنعها على غيره وهو مقتصد بالأصل فلا يفرق بين
في المحرم مطلقا السابعة لا يجوز للحران جمع زيادة على أربع حرار أو حرائق وأما
حرار وأما زيادة على جواز تكاح الأمة بالعقد بدون الشرطين ولا لمحر الزيادة على الواحد كاشتراك
العنف معها وقد تقدم من المص اختيار المنع ويعد فرض بقار الحاشية إلى الزيادة عن الوحدة و
لا فرق في الأمة بين الفقة والمدينة والمكانة بقسمها حيث لم تؤد شأوا أم الولد ولا للعبد الجمع
الذي من أربع أماء أو حرائق أو أميين ولا بأحد تلك أماء وحره والحكم في الجميع إجماع والمعتن
بعضه كالحرة في حق الإمام كالعبد في حق الحر والمعتن بعضها كالحرة في حق العبد وكالأمة في حق
الحرة كل ذلك بالأمم أمنا المتعد فلا يصرح على المصاحح للأصل وصححه زرارة قال قلت ما أحمل من
قال كرسنت وسأله أبو بصير يا عبد الله عليه السلام عن المتعد من الأربع قال لا ولا من السبعين
وعن زرارة عن الصادق عليه السلام قال ذكر له المتعد من الأربع قال يزوح منهن الفاتنات
من لجات وقد نظر لأن الأصل قد عدل عن الدليل الآتي والأخبار المذكورة وغيره في هذا الباب
ضعيفة أو مجهولة السند أو مقطوعة فإشادات مثل هذا الحكم المخالف للآية الشريفة وإجماع باقي
علماء الإسلام مشكل لكنه مشهور حتى أن كثيرا من الأصحاب لم يقل منه خلافا فان ثبت إجماع
كما ادعاه ابن إدريس ولا فائده كما ترى وينبغي بطلان صحه على خلاف ابن الدار حيث منع في كتابه من
الزيادة فيها على الأربع محتجا بعدم الآية وصححه أحمد بن أبي نصر عن أبي الحسن عليه السلام قال لا
عن الرجل يكون عنده المرأة الجلالة أن يتزوج بأختها سبعة قال لا قلت حكى زرارة عن أبي جعفر
عليه السلام أنها هي مثل الإمام بن زوج ما شاء قال لا من من الأربع وروى عمار عن أبي عبد الله عليه
السلام عن المتعد قال هي أحد الأربع ويجب بانه محمول على الأفضل والأحوط جمع بينهما وبين
ما سبق وصححه أحمد بن أبي نصر عن الرضا عليه السلام قال لا يجوز لرجل أن يتزوج بأختها سبعة
الأربع فقال له فإني بن بجبي على الاحتياط قال نعم وأعلم أن هذا الحمل بحسن لو صح شيء من
أخبار الجواز لم يمنع عدمه والجبر لا حين يصرح في جواز مخالفة الاحتياط وفي المخ أقتصر من

عن أبي بصير عن عبد الله بن عيسى عن
أبي بصير عن عبد الله بن عيسى عن
أبي بصير عن عبد الله بن عيسى عن
أبي بصير عن عبد الله بن عيسى عن

عن أبي بصير عن عبد الله بن عيسى عن
أبي بصير عن عبد الله بن عيسى عن
أبي بصير عن عبد الله بن عيسى عن
أبي بصير عن عبد الله بن عيسى عن

نقل

هذا هو الوجه الثاني في كون النسيئة حقة في النكاح

ت للعدة او يعتبر كمال التسع للعدة حقيقة بحمل الاول لانه المعبر عند التوالى واما الثالث لم يحسن اعتبار كونها للعدة واما استفيد من النص الحريم بالست الواقعة فيها فيستصحب الحكم مع عدم التوالى والثاني لان اعتقار الثالث ثبت مع التوالى على خلاف الاصل فاذا لم يحصل اعتبار الحقيقة خصوصاً مع كون طلقة العدة هي الاولى خاصة فان علاقتي المجاز مستفيتان عن الثالثة اذ لا مجاورة لها للعدة ولا الترتيب لها بخلاف ما لو كانت العدة هي الثانية فان علاقتها المجاورة من جوده والثاني اقوى

فان كانت العدة هي الاولى تعلق الحريم بالحامسة والعشرين وان كانت الثانية فبالسادسة والعشرين ويبقى فيشكل اشكال آخر وهو ان طلاق العدة لا يتحقق الا بالرحمة بعده والوطى فاذا توقف الحريم على حصول التسع كذلك لم يحرم بها بعد الدخول في الاحقة بغير طلاق وهو بعيد ولو توقف على طلاق آخر بعده ولم يكن ثانياً لزم جعله ليس بحريم محرماً والحكم بالحريم بدون طلاق موقوف على التحليل وكلاهما بعيد وليس في المسألة شيء بعد علمه فلو توقف فيما خالف النص محال هذا طه حرم المرأة اما حرمه

الامة فقد عرفت انها حرم بعد كل طلقين فلا يجمع طلاق تسع للعدة مع نكاح رجلين وهما معتبران في التحريم بغيره فمحمل تحريمها بالست لانها فائمة مقام التسع للحرة ونكحها بينهما رجلان ويحتمل اعتبار التسع كالحرة استصحاباً بالحمل الى ان ثبت المحرم ولا يقدح بنكاح اربعين ورجلين لصددهما مع الزائد ويبقى التقديرين فمحمل اعتبار تعدد تلك للعدة اقتضاه في نكاح رجلين على التحقق ولا يكفي في كل اثنين كواحدة للعدة وهي الاولى لقيامها مقام الاثنين ولصدق المجاز في اطلاق العدة على الجميع ليس بعلاقة المجاورة بفعل الاول بغير اثني عشرة تطليقة اذا وقعت الاولى من كل اثنين للعدة وعلى تحريم

التسعة ثمانية عشر وسبق الكلام في الثالث عشره والثانية عشره كما مر وعلى الثاني يمكن بالست التسع بصفة ويحتمل في الامة عدم تحريمها مطلقاً لان ظاهر النص ان موده الحرة بغيره بنكاح الرجلين مع اثني عشر في التسع فثبت في الامة باصالة بقا الحل ولعدم اجتماع الشراطين فيها وللوقوف بمجال الغاشية من تحريم الملاعبة بدو سائر الكلام في كونه حكماً وشرايطه وكذا تحريم الصماء والحرة اذا قد فارقها بغيره بما يوجب الدعان لولا الاقضية بان يريد بالزنا مع دعوى الشاهد وعدم البتة فلم يدع الشاهد

هذا هو الوجه الثالث في كون النسيئة حقة في النكاح

هذا هو الوجه الرابع في كون النسيئة حقة في النكاح

هذا هو الوجه الخامس في كون النسيئة حقة في النكاح

هذا هو القذف في اللغة
وهو ما لا يثبت له حد
في القرآن ولا في السنة
ولا في إجماع الأصحاب
ولا في قولهم لا حد له
ولا في قولهم لا حد له
ولا في قولهم لا حد له

حد ولم تحرم ولو اقام بينه بما قد فرها به سقط الحد عنه والتحريم كما يسقط اللعان لان ذلك هو مقتضى
حكم القذف في الجباب اللعان وعنده ولا يسقط الحد بتجرمها عليه بل يجمع بينهما ان يثبت القذف
عند الحاكم والاحرميت مما يثبت بين الله تعالى وفي الحد في ذمة على ما دللت عليه رواية ابن ابي بصير التي
هي الاصل في الحكم وان كان المسند لان الاجماع عليه كما ادعاه الشيخ رحمه الله وذلك الرواية يصح على
اعتبار التيم والمخمس معا فلما نصت باحدهما خاصة فنسخ الرواية ودل على الاصل عدم التحريم ولكن كثر
لما صاحب عطفوا احد الوصفين على الآخر باوالمقتضى للاكتفاء باحدهما والمصنف عطف بالواو وهو يدل
عليه ايضا ولكن ورد المخمس وحده في رواية فالاكتفاء بواحد حسن اما التيم وحده فلا نص عليه خصوصا
بعدد وفي التحرير استشكل حكم الصماء خاصة بعد ان استقر التحريم ولو نفي ولدها على وجه يثبت
اللعان به لو كانت غير مؤمنة ففي ثبوت اللعان او تحريمها به كما لا ينفك وجوبان من مساواة
القذف في التحريم المؤبد في اللعان فمساو به في المعلول بالآخر ودعوى الشيخ في الخلاف والاجماع على
ان لا لعان للصماء والمخمس ومن عموم الآية المناول لكل روجه حرج منه فذلك لا ينص والاجماع
فمنع الباقي داخل في عموم الحكم باللعان وتوقف التحريم عليه ولا يلزم من مساواة النفي القذف في
حكم مساواة في غيره لان الاسباب متوقفة على النص والاجماع انما نقل على عدم لعانها مع القذف
كما صرح به الشيخ فلا يخفى به غيره والظاهر انه لا فرق هنا مع القذف بين دخولها بهما وعدمه عملا
بلاطلاق امانته الولد فاستراط حسن ومتى حرمت قبل الدخول فلا جود بثبوت جميع اثار ثبوتها
بالعقد فيستحب تضييقه في بعض الموارد لا يوجب العدى والحق الصدوق في الفتحة بذلك وقد
المراة زوجها الاصح فحكم بتجرمها عليه موبدا حمله على ذنوبها وهو مع غرابة فاس لا يقول وأما
الحادية مشقة تحريم الكافة غير الكاينة وهي اليهودية والنصارية والمجوسية على المسلم اجماعا وتحريم
الكاينة عليه دوا لا منع ومكيبين على الشهرة الا في الله والقول الآخر الجواز مطلقا والثالث المنع
مطلقا واما جعل المجوسية من اقسام الكاينة مع انها مغايرة لها وانما تحفت بها في الحكم لدعواه
الاجماع على تحريم نكاح من عدلها مع وقوع الخلاف في المجوسية فلو لا تغليب الاسم عليها لدخلت في

هذا هو القذف في اللغة
وهو ما لا يثبت له حد
في القرآن ولا في السنة
ولا في إجماع الأصحاب
ولا في قولهم لا حد له
ولا في قولهم لا حد له
ولا في قولهم لا حد له
هذا هو القذف في اللغة
وهو ما لا يثبت له حد
في القرآن ولا في السنة
ولا في إجماع الأصحاب
ولا في قولهم لا حد له
ولا في قولهم لا حد له
ولا في قولهم لا حد له

المجمع على حرمة ووجوب اطلاق عليها ان لها شبهة كتاب صح بسببه التجوز والمهور بين التامرين ان حكمها حكمها
فناسب الاطلاق وانما ينفع من نكاح الكناينة ابتداء لا استدامة لما سألني من انه لو اسلم زوج الكناينة
فالنكاح بحاله ولو ارتد احد الزوجين عن الاسلام قبل الدخول بطل النكاح سواء كان الارتداد فطريا
ام ملتيا ويجب على الزوج نصف المهر ان كان الارتداد من الزوج لان الفسخ جاء من جهته فاشبه الطلاق
ثم ان كانت التسمية صحيحة فصف السهم ولا يصف مهر المثل وقيل يجب جميع المهر لوجوبه بالعقد ولم يثبت
تسطير الا بالطلاق وهو اقوى ولو كان الارتداد منها فلا مهر طه لان الفسخ جاء من قبلها قبل الدخول ولو
كان الارتداد بعد اي بعد الدخول وقف انقاس النكاح على انقضاء العدة ان كان الارتداد من الزوجين
مطلقا او من الزوج عن غير فطرة فان رجع المرنه قبل انقضاءها ثبت النكاح ولا الفسخ ولا يصف من المهر
لا استقراره بالدخول ولو كان ارتداه عن فطرة بانت الزوجه في الحال اذ لا يقبل تزويده بل يقبل تخرج
عند امواله بنفس الارتداد وبين من رجعته وتعدت العدة ولو اسلم زوج الكناينة دونها فالنكاح
بحاله قبل الدخول وبعد دايما ومنقطع كنايتها كان الزوج ام وثينا جوزنا كاحها للمسلم ابتداء ام لا
ولو اسلمت ذواته بعد الدخول وقف الفسخ على انقضاء العدة وفيه الطلاق من حين اسلامها قال نصف
ولم يسلم نيتين امرها بانت منه من حين اسلامها وان اسلم قبل انقضاءها اثبت بقاء النكاح هذا هو المشهور
بين الاصحاب وعليه الفتوى وللشيخ رحمه الله قولان النكاح لا يفسخ بانقضاء العدة اذا كان الزوج ذميا
لكن لا يمكن من الدخول عليها ليلذ ولا من الخلقة بها ولا من اخرجها الى دار الحرب مادام قايما
بشرائط الذمة استنادا الى روايات ضعيفة مرسله ومعارضه بما هو اقوى منها وان كان الاسلام قبل
الدخول واسلمت الزوجه بطل العقد ولا مهر لها لان الفقة جاءت من قبلها وان اسلم الزوج بقاء النكاح
كامر ولو اسلم معا ثبت النكاح لانها المقص للفسخ الثانية عشر لو اسلم احد الزوجين المنسوبين الى
عبادة الوثن وهو الصنف وكذا من حكمها من الكفار غير الفريث الثلاثة وان كان الاسلام قبل الدخول بطل
النكاح مطلقا لان المسلم ان كان هو الزوج استحال بقاءه وعلى النكاح الكافر غير الكناينة لغيره ابتداء او
استدامة وان كان الزوجه فاطره وحسب الصف اي نصف المهر باسلام الزوج وعلى ما تقدم فالجميع

كتاب النكاح
فصل في نكاح الكناينة

انما يثبت النكاح بانقضاء العدة
انما يثبت النكاح بانقضاء العدة
انما يثبت النكاح بانقضاء العدة

انما يثبت النكاح بانقضاء العدة
انما يثبت النكاح بانقضاء العدة
انما يثبت النكاح بانقضاء العدة

ويستند باسلامها لما ذكر وبعدة اي بعد الدخول بفسخ على القضاة العدة فان انقضت ولم
 يسلم الاخرين بين الفساحه من حين الاسلام وان اسلم فيها استمر النكاح وعلى الزوج نفقة العدة مع الرجوع
 ان كانت هي المسلمه وكذا في السابق ولو كان المسلم هو فلا نفقة طه عن زمن الكفر مطلقا لان المانع
 منها مع قدرتها على رواله ولو اسلم معا فالنكاح بحاله لعدم المنع للفسخ والعين في ترتيب الاسلام
 باخر كله كله الاسلام لا بااوطا ولو كانا صغيرين فذلكهما الوفي فالعبر اسلامه ولده ولا اعتبار بحسن
 الاسلام عندنا ولو اسلم الوثن ومن في حكمه او الكافي على اكثر من اربع نسوة بالعقد الدائم فاسلمن او لن
 كتابات وان لم يسلم بخار بعا منهن وفارق سائرهن ان كان حرا وهن حرائر ولا خيار باعثن اربا
 من حرين وامنين او ثلث حراير وامد والعبد يختار حرين او اربع اما او حرة وامنين ثم يختار حرة في فسخ
 عقد الامه واجازته كحر ولو شرطنا في نكاح الامه الشرطين توجه انفساخ نكاحها اذا اجامعت حرة
 بغيره عليها المنافه لنكاح الامه ولو تعددت الحرا واعبر رضا من جمع مالم يردن على اربع فيعبر رضا
 من يجنواهن من النصاب ولا فرق في التخيير بين من ترتب عقدهن واقترن ولا بين الخيار والا وابل
 والا واجير ولا بين من دخل بهن وغيرهن ولو اسلم بعد اربع وبقي اربع كتابات فلا فرق بقاء التخيير
 الا حكم بفسخ نكاح العبد باقا وان لم يعد في العدة على المأوى لا صال البقاء الزوجية
 ورواية عمار الساباطي عن الصادق عليه السلام قال سألته عن رجل اذن لعبد في تزويج امرأة فبذروها
 ثم ان العبد آبق فقال ليس لها على مولاه نفقة وقد بان عصبها منه فان اباق العبد طلاقا امرأته وهو بطل
 المرد عن الاسلام قلت فان رجع الى مواليه ترجع امرأته اليه قال ان كانت قد انقضت عدها ثم رجع
 غيره فلا سبيل لرد عليها وان لم تزوج ولم تنقض العدة فهي امرأته عن النكاح الاول صيغة السند فان عملا
 وان كان نكاحا لا يفسخ لا يعتمد على ما ينفرد به وبه بالأقوى على خلاف الشيخ في النهاية حيث عمل غلط
 بغيره ان حرمه الا انه حرم الحكم بكون العبد زوجا لامه غير مستند فبذروها باذن السيد والحق
 المنع مطلقا وجوب النفقة على السيد ولا بين المرأة الا بالطلاق الرابع عشر الكفاة بالفتح
 والمد وهي تساوي الزوجين في الاسلام والايمان الا ان يكون المؤمن هو الزوج والزوج مسلم من

في النكاح
 في النكاح
 في النكاح
 في النكاح
 في النكاح

من غير الفرق المحكوم بغيرها مطلقا او كتابية في غير الدائم وفيل يعتبر مع ذلك سائر الدروج بالنفقة
فئة او فعلا وقيل يكف بالاسلام ولا يشترط الاول وكيف فسرت هي معية الكاح فلا يجوز للسلمة مطلقا
التزويج بالكاف وهو موضع وقاف ولا يجوز للناصب الدروج بالمؤمنة لان الناصبي شر من اليهودي والنصراني
على ما روي في اخبار اهل البيت عليهم السلام وكذا العكس سائر الدائم والمنفعة ويجوز للسلم التزويج بالنكاح
منفعة او اسدامة للكاح على تقدير اسلامه كما مر بالكاوة الكتابية ومنها الجوسية وكان عليه ان يقيدها و
لعدم الكف بالشبهة بما مر وحل يجوز للمؤمن التزويج بالمتخالف من ائمة فرق الاسلام كان ولو من الشيعة
غير الامامية فلو كان احدهما وعليه المعظم المنع لقول النبي صلى الله عليه وآله المؤمنون بعضهم الكفار بعض
دل بجهنم مد على ان غير المؤمن لا يكون كفوا للمؤمنة وقوله صلى الله عليه وآله اذا جاءكم من ترضون خلقه
ودينه فزوجوه ان لا تفعلوه تكن فتنة في الارض وفساد كبير والمؤمن لا يرضى دين غيره وقول الصادق
عليه السلام ان العارفة لا توضع الا عند عارف وفي معانيها اخبار كثيرة واضحة الدلالة على المنع لو صح
سندها وفي بعضها تعليل ذلك بان المرأة تأخذ من ادب زوجها وبقرها على دينه والثاني الجواز على ذلك
كراهة اختياره المفيد والمحقق بن سعيد اما لان الايمان هو الاسلام او لضعف الدليل الذاتي على اشتراط
الايمان فان الاخبار بين مرسل وضعف ومجهول ولا شك ان الاستياط المطلوب في النكاح التزويج
عليه مهام الدين مع تطابق الاخبار بالنهي وذهاب المعظم اليه حتى ادعى بعضهم الاجماع عليه تبيح
القول الاول واقتصر المصنف على حكاية الذين يفتوا بها عليه اما العكس فحاجز قطعا لان المرأة تأخذ
من دين زوجها فيفودها الى الايمان والاذن فيه من الاخبار كثر الخامسة عشرة ليس التكن
من النفقة قوله او فعلا في نسخة العقد لقوله تعالى وانكحوا الايامي منكم والصلحين من عبادكم
واما بكم ان يكونوا فقراء يغفر الله من فضلهم والخيرين السابقين ثم ان كانت عالة نفقة لزم العقد
والا فني تسلطها على الفسخ اذا علمت فولان ماخذها لزوم التضرر بغيرها معه كذلك المنق بالانية و
الدوامة وان النكاح عقد لازم والاصل البقاء ولقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وهو
عام وهو الاجود والوجهان اتيان فيما اذا تجدد عجزه وقبل هو شرط في صحة النكاح كالا سلام وان

من غير الفرق المحكوم بغيرها مطلقا او كتابية في غير الدائم وفيل يعتبر مع ذلك سائر الدروج بالنفقة
فئة او فعلا وقيل يكف بالاسلام ولا يشترط الاول وكيف فسرت هي معية الكاح فلا يجوز للسلمة مطلقا
التزويج بالكاف وهو موضع وقاف ولا يجوز للناصب الدروج بالمؤمنة لان الناصبي شر من اليهودي والنصراني
على ما روي في اخبار اهل البيت عليهم السلام وكذا العكس سائر الدائم والمنفعة ويجوز للسلم التزويج بالنكاح
منفعة او اسدامة للكاح على تقدير اسلامه كما مر بالكاوة الكتابية ومنها الجوسية وكان عليه ان يقيدها و
لعدم الكف بالشبهة بما مر وحل يجوز للمؤمن التزويج بالمتخالف من ائمة فرق الاسلام كان ولو من الشيعة
غير الامامية فلو كان احدهما وعليه المعظم المنع لقول النبي صلى الله عليه وآله المؤمنون بعضهم الكفار بعض
دل بجهنم مد على ان غير المؤمن لا يكون كفوا للمؤمنة وقوله صلى الله عليه وآله اذا جاءكم من ترضون خلقه
ودينه فزوجوه ان لا تفعلوه تكن فتنة في الارض وفساد كبير والمؤمن لا يرضى دين غيره وقول الصادق
عليه السلام ان العارفة لا توضع الا عند عارف وفي معانيها اخبار كثيرة واضحة الدلالة على المنع لو صح
سندها وفي بعضها تعليل ذلك بان المرأة تأخذ من ادب زوجها وبقرها على دينه والثاني الجواز على ذلك
كراهة اختياره المفيد والمحقق بن سعيد اما لان الايمان هو الاسلام او لضعف الدليل الذاتي على اشتراط
الايمان فان الاخبار بين مرسل وضعف ومجهول ولا شك ان الاستياط المطلوب في النكاح التزويج
عليه مهام الدين مع تطابق الاخبار بالنهي وذهاب المعظم اليه حتى ادعى بعضهم الاجماع عليه تبيح
القول الاول واقتصر المصنف على حكاية الذين يفتوا بها عليه اما العكس فحاجز قطعا لان المرأة تأخذ
من دين زوجها فيفودها الى الايمان والاذن فيه من الاخبار كثر الخامسة عشرة ليس التكن
من النفقة قوله او فعلا في نسخة العقد لقوله تعالى وانكحوا الايامي منكم والصلحين من عبادكم
واما بكم ان يكونوا فقراء يغفر الله من فضلهم والخيرين السابقين ثم ان كانت عالة نفقة لزم العقد
والا فني تسلطها على الفسخ اذا علمت فولان ماخذها لزوم التضرر بغيرها معه كذلك المنق بالانية و
الدوامة وان النكاح عقد لازم والاصل البقاء ولقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وهو
عام وهو الاجود والوجهان اتيان فيما اذا تجدد عجزه وقبل هو شرط في صحة النكاح كالا سلام وان

الكفا

الحمد لله رب العالمين

الكفاة مركبة منهما أو منهما ومن الإيمان والافق عدم شرطية مطلقا نعم هو شرط في وجوب الحياة
منها أو من ولها لأن الصبر على الفقر ضرر عظيم في الجملة فيمنع جبره بعدم وجوب إيجابته وإن نجات
أو رخصت مع تمام خلفه وكال دينه كما أمر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النكاح جوبه وعينه و
ملاحظة المال مع تمام الدين ليس محظرا نظر ذوي النعم العوالي السادسة عشر بكرة تزويج الفاسق
حتو صا شارب الخمر قال الصادق عليه السلام من تزوج كريمة من شارب الخمر فقد قطع رحمها و
ذهب بعض العامة إلى عدم جواز تزويج الفاسق مطلقا إلا بمثل لقوله تعالى أفمن كان مؤمنا من
كان فاسقا لا يستورون السابعة عشر لا يجوز التعريض بالعقد لذات البطلان فافا ولمافيه
من الفساد ولا للعقد رجعية لأنها في حكم المذووجة والمراد بالتعريض الإتيان بلفظ يحتمل الرجعية في
النكاح وعبرها مع ظهور إرادتها مثل رب راغب فيك وحريص عليك أو إني راغب فيك وإني
أني كريمة أو غير ذلك أو إن الله لسائق إليك خيرا أو رزقا ويخوذ ذلك وإذا حرّم التعريض إماما فالنكاح
أولى ويجوز في العقد بآياتها كالمخلقة التعريض من الزوج وإن لم يحل له في الحال وعينه والنكاح
منه ومن الإتيان بلفظ لا يحتمل غير إرادة النكاح أن حلت له في الحال بأن تكون على طلبة أو طلبة
وان توقف الحفل على رجوعها في البذل وتحريم النكاح من أن توقف حلها له على المحلل ولكن المحرم
مادة في النكاح من غير مطلقا سواء توقف حلها للزوج على محلل أم لا وكذا من بعد العقد ويحرم التعريض
للمختلفة سواء العدة من الزوج لا مشاع كاحدها ومثلها الملاءمة ونحوها من المحرمات على التأييد
وبجور التعريض لها من غير كونه من المطلقات بآياتها وأعلم أن الإجابة تابعة للخطبة في الجواز
الحريم ولو فعل الممنوع بضرحيا أو بغيرضا لم يحرم بذلك فيحوز له القضاء العدة تزويجها كالنظر إليها
في وقت تحريم ثم أراد نكاحها الثامنة عشر تحريم الخطبة بعد إجابة الغير بها أو من وكلها أو
ولها لقوله صلى الله عليه وآله لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه فإن الله يظاهره في التحريم ولمافيه من الإتيان
المؤمن وإثارة الشقاق المحرم فيجزم ما كان وسيلة إليه ولورد لم تحرم إجماعا ولو اتفق الأمران فظاهر
الحديث التحريم أيضا لكن لم نقف على تأييد به ولو خالف وخطب وعقد صح وان فعل محرما أدلانا

ستم إلى الآن أو لا خلاف بين المسلمين قاطبة في أصل شرعية وإن اختلفوا بعد ذلك في نسخة و
 القرآن الكريم مصحح به في قوله نعم فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن اتفق جمهور المفسرين على
 أن المراد به نكاح المسقة واجمع أهل البيت عليهم السلام على ذلك وروى عن جماعة من الصحابة
 منهم أبي بن كعب وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم أنهم قرؤا ما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى
 ودعوى نسخة أي نسخ جواره من الجمهور لم يثبت كسافض روابيا لم يثبت نسخا فافهموا وروا عن علي عليه
 الصلوة والسلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله منى عن نسخة السناد يوم خيبر وروا عن
 البريع بن سبرة عن أبيه أنه قال شكونا العربية في حجة الوداع فقال استمعوا من هذه النساء
 فنزلت امرأة ثم عدوت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وهو قائم بين الركن والباب
 وهو يقول اني كنت قد اذنت لكم في الاستماع الا وان الله يغفر ذنوبها الى يوم القيمة ومن المعلوم
 ضرورة من مذهب علي واولاده عليهم الصلوة والسلام حلها وانكار تحريمها بالغاية فالرواية
 عن علي عليه الصلوة والسلام بخلافه باطلة ثم لا نرم من الروايتين ان تكون قد نسخت مرتين
 لأن اباحتها في حجة الوداع أو لا نسخا لتحريمها يوم خيبر ولا قائل به ومع ذلك فيسوّجها إلى خيبر
 صفة الطعن في سنده ولتختلف الفائدة زعماء ضد بعينه وروا عن جماعة من الصحابة منهم
 جابر بن عبد الله وعبد الله بن عباس وابن مسعود وسليمان بن الأكوع وعمران بن الحصين وابن
 بن مالك أنها لم تنسخ وفي صحيح مسلم بإساده إلى عطاة قال قدّم جابر بن عبد الله معتمرا فحشاها
 في منزله فسأله القوم عن أسناده ثم ذكر والمسقة فقال نعم استمتعا على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وآله وأبي بكر وعمر وهو صحيح في بقاء شرعيتها بعد موت النبي صلى الله عليه وآله من غير نسخ
 وتحريم بعض الصحابة وهو عمر آياه شرايع من عنده مردود عليه لأنه كان بطريق الاجتهاد
 فهو باطل إلا في مقابلة النص اجماعا وان كان بطريق الرواية فكيف خفي ذلك على الصحابة اجمع
 في بقية زمن النبي صلى الله عليه وآله وجميع خلافة أبي بكر وبعض خلافة عمر ثم يدل على ان
 تحريمه من عنده لا بطريق الرواية قوله في الرواية المشهورة عن من الفرقتين شغلان كانا

على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله حللا انا انى عهدا واعاف عليهما ولو كان النبي صلى الله عليه وآله
عليه وآله قد نهي عنها في وقت من الاوقات لكان اسناده اليه صلى الله عليه وآله اولى وادخل
في الدجر وروى شعبه عن الحكم بن عتيبة وهو من اكابرهم قال سالت عن هذه الآية فاستقم بدني
استوخذه هي قال لا ثم قال الحكم قال علي بن ابي طالب عليه افضل الصلوة لولا ان عمر بنى عن المتعة
ما زنا الا شئ وفي صحيح الترمذي ان رجلا من اهل الشام سأل ابن عمر عن متعة النساء فقال هي حلال
فقال ان اباك قد نهي عنها فقال ابن عمر ايت ان كان ابي قد نهي عنها وسفها رسول الله صلى الله عليه وآله
والله انترك السنة وتبع قول ابي واما الاخبار بشريعة من طريق اهل البيت عليهم السلام فبالغة اذ كان
ان تبلغ حد التواتر كثر فيها حتى انه مع كثرة اختلاف اجارنا الذي اكثره بسبب الثقة وكثرة مخالفتها
لم يوجد جزء واحد منها يدل على منع ذلك عجيب واجابه كالديام باجدا لالفاظ الثلاثة ولا اشكال
هنا في منعك وقوله كذلك ويزيد هذا ذكر الاجل المصنوط المحروس عن الزيادة والنقصان وذكر الكه
المصنوط كذلك بالكيل والوزن والعدد مع المشاهدة او الوصف الرابع للجملة ولو خل به بطل العقد
بخلاف الدائم وحكمه كالديام في جميع ما سلف من الاحكام شرطا ولا يذبحها بنوعيه الا ما استثنى
من ان المتعة لا تنصرف في عدد وانها تصح بالكسائية ابتداء ولا تقدر في المهر فله ولا كثر بل ما راضيا
عليه مما يتول ولوكيف من برة وقدره بالصدق وقدرهم وكذا لا تقدر في الاجل فله وكثرة وشدة
قول بعض الاصحاب بتقديره فله ما بين طلوع الشمس والزوال ولو وهبها المدة قبل الدخول
فعليه نصف المهر كالوطئ في الدوام قبله وفي الحاق هبة بعض المدة قبله بالجميع نظر والاصل يقتضي
عدم السقوط ولو كانت البتة بعد الدخول للجميع او البعض لم يسقط منه شئ قطعا لا استقراره بالدخول
والظاهر ان هذه البتة اسقاط بمنزلة الابراء فلا تفقر الى القول ولو اخلت بشئ من المدة اخيارا
قبل الدخول او بعد فاقصها من المهر بنسبة ما اخلت به من المدة بان يبسط المهر على جميع المدة و
يسقط منه بحسب ما اخلت به اجمع سقط عنه المهر ولو كان المنع لغرض كالحيض والمرض والخوف من ظلم
لم يسقط باعبار شئ ويحتمل ضعيفا السقوط بالنسبة كالاختباري نظر الى انه في مقابله الاستمتاع



هذا هو الأصل في الاستتاع دون النسل بخلاف الدوام ولكن يلحق به الولد على تقدير ولا دمه باعده وطبقه
حيث يمكن كونه منه وان غرك لانها فراش والولد للفراش وهو مروي انظر لكن لو نقاه استنى طاهر بغيره
بخلاف ولد الدوام وبحوزة شرط السابغ في العقد كاشراط الايمان ليل او نهارا لانه شرط لانها في منفعة
العقد يجوز تغلق الفرض بالاستتاع في وقت دون آخر اما طلب الاستتاع او توفير الماسوا على غير
من المطالب او شرط استناده مرة او مرارا مصنوعة في الزمان المعين لما ذكر ولولم يعين الوقت بل أطلق
المرات والمرات بطل للجهالة ولا يقع بها طلاق بل يثبت بالتعدد المدة او بهيمة اماها وفي رواية محمد بن ابي
عن الرضا عليه السلام قلت وبنين بغير طلاق قال نعم ولا ايلام على اصح القولين لقوله نعم في قصة
الايلام وان غرك الطلاق وليس في المقعد طلاق ولا من لوازم الايلام المطالبة بالوطى وهو مستند
في المدعى وبانتفاء التلازم ينتفي الملزوم والمرضى رحمه الله ثم قوله بوقوعه بها لعدم لفظ النساء
ودفع بقوله نعم وان غرك الطلاق فان غرك الصبر الى بعض المقام بخصه ولا تهاون الا في الفرق
بالزنا على قول المرضى والمفيد استناد الى انهما روجه فيقع بها اللعان لعدم قوله نعم وان غرك
ارواجه فان الجمع المضاف بعم واجب بانه مخصوص بالسند لصحة ابن سنان عن الصادق عليه
السلام لا يلاع عن الحر لامة ولا الزميمة ولا التي يمتنع بها وقتله رواية علي بن جعفر عن احمد بن موسى
عليه السلام ولا فاكيل بالفرق بين الحر والعبد فالقوله بعدم وقوعه مطلقا قوي واما لعانها للنسب الولد
في العقد فينتفع اجماعا ولا تنقائه بدونه ولا تورث بينهما الا بشرطه فيثبت على حسب ما يشترطه اما
استفاء بدونه الشرط فلا صل ولان الارث حكم شرعي فيوقف بثبوتها تنضيف الشارع
ولم يثبت هاتل الثابت خلافة لقوله الصادق عليه السلام من حدودها يعني المقعد لا ترك
ولا يريها واما ثبوتها معه فلمعوم المؤمنين عند شروطهم وقوله الصادق عليه السلام في صحيح محمد بن ابي
مسلم ان استرثت الميراث فما على شرطها وقوله الرضا عليه السلام في حشد البرزخ وان استرثت
الميراث كان وان لم تشرط لم يكن وفي المسئلة اقول اخر ما اخذها اجارا او اطلاق لا تقاوم هذه
احدها التوارث مطلقا وثانيها عدمه مطلقا والثالث ثبوته مع عدم شرط عدمه ولا ظهر فختار

هذا هو الأصل في الاستتاع دون النسل بخلاف الدوام ولكن يلحق به الولد على تقدير ولا دمه باعده وطبقه

هذا هو الأصل في الاستتاع دون النسل بخلاف الدوام ولكن يلحق به الولد على تقدير ولا دمه باعده وطبقه

هذا هو الأصل في الاستتاع دون النسل بخلاف الدوام ولكن يلحق به الولد على تقدير ولا دمه باعده وطبقه

هذا هو الأصل في الاستتاع دون النسل بخلاف الدوام ولكن يلحق به الولد على تقدير ولا دمه باعده وطبقه

في كل واحد من هذه الشروط ما يقع ما شرطه او لا حد لها حتى لا يمتنع كونه كذلك عملا بالشرط ويطلق الفقه
مقتضاها لان الزوجية ان افضت الارث وانتفت موانع ثبتت من الجانبين ولا اشق منهما
ويصح بها الطهارة على الصحيح الفولن لعدم الآية فان المنع بهار فوجد ولم يحض بخلاف ما سبق وذهب
جماعة الى عدم وقوعها لتولده الصادق عليه السلام الطهارة مثل الطلاق والبيادر من المانك ان تكون
في جميع الاحكام لان المطاهر يلزم بالقيء او الطلاق وهو هنا مقتضى ولا يلزم بالقيء وحدها
بعيد وبكيفية المدف بدل الطلاق ابعد ويضعف بضعف الرواية واسا لها والمالكة لا تدفع العم
والالزام ما جدد الامر من جاز ان يخص بالدائم ويكون ان الطهارة هنا وجوب اعتراطها كالمملوك و
عندنا مع الدخول اذا انتفت مدتها او وجهها جفت ان كانت من تحيض لرواية محمد بن الفضل
عن ابي الحسن الماضي عليه السلام قال طلاق الامه تطليقتان وعندنا جفتان وروى زرارة في الصحيح
عن الباقر عليه السلام ان على المغة ما على الامه وفيل عدتها قرآن وها طهر ان لجسنة زرارة على الباقر
عليه السلام ان كان حرجه امة فطلا فها تطليقتان وعدتها قرآن مضافا الى صححة زرارة والاول
احوط وعليه لو انتفت ابامها او وجهها في اثناء الحيض لم يجب بالقيء لان الحيض لا تصدق على
وان احسب بانني من الطهارة ولما استرابت بان لم تحض وحي في سن من تحيض فحسدوا ربونوما
وهو موضع وفاق ولا فرق بينهما من الحرة والامة وقعد من الوفاة بشهرين وحسد ايام ان كانت امة و
بضعفها ان كانت حرة ومستند ذلك الاخبار الكثيرة الدالة على ان عدة الامه من وفات زوجها شهران
وحسد ايام والحرة ضعفها من غير فرق بين الدوام والمغة وتزيد لامة هنا تحيضها مرسله على بن ابي
شعبة الجعفي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأه سقطت مائت عنها ما عدتها قال خمسة وستون
يوما بجمعها على الامة جمعا وفيل ان عدتها اربعة اشهر وعشر مطلقا لصحة زرارة عن الباقر عليه
السلام قال سالته ما عدة المغة اذا مات عنها قال اربعة اشهر وعشر ثم قال يا زرارة كل النكاح اذا
مات الزوج وعلى المرأة حرة كانت او امة وعلى ابي وجد كان النكاح من مغة او تزويجا او ملك
بين فالعدة اربعة اشهر وصححه عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام قال سالته عن المرأة

المص ثم ان شرطه اما يقع ما شرطه او لا حد لها حتى لا يمتنع كونه كذلك عملا بالشرط ويطلق الفقه
مقتضاها لان الزوجية ان افضت الارث وانتفت موانع ثبتت من الجانبين ولا اشق منهما
وهو لا يرث الولد بها الا ان

عن ابي الحسن الماضي عليه السلام قال طلاق الامه تطليقتان وعندنا جفتان وروى زرارة في الصحيح
عن الباقر عليه السلام ان على المغة ما على الامه وفيل عدتها قرآن وها طهر ان لجسنة زرارة على الباقر
عليه السلام ان كان حرجه امة فطلا فها تطليقتان وعدتها قرآن مضافا الى صححة زرارة والاول

بضعفها ان كانت حرة ومستند ذلك الاخبار الكثيرة الدالة على ان عدة الامه من وفات زوجها شهران
وحسد ايام والحرة ضعفها من غير فرق بين الدوام والمغة وتزيد لامة هنا تحيضها مرسله على بن ابي
شعبة الجعفي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأه سقطت مائت عنها ما عدتها قال خمسة وستون
يوما بجمعها على الامة جمعا وفيل ان عدتها اربعة اشهر وعشر مطلقا لصحة زرارة عن الباقر عليه

في كل واحد من هذه الشروط ما يقع ما شرطه او لا حد لها حتى لا يمتنع كونه كذلك عملا بالشرط ويطلق الفقه
مقتضاها لان الزوجية ان افضت الارث وانتفت موانع ثبتت من الجانبين ولا اشق منهما
ويصح بها الطهارة على الصحيح الفولن لعدم الآية فان المنع بهار فوجد ولم يحض بخلاف ما سبق وذهب
جماعة الى عدم وقوعها لتولده الصادق عليه السلام الطهارة مثل الطلاق والبيادر من المانك ان تكون
في جميع الاحكام لان المطاهر يلزم بالقيء او الطلاق وهو هنا مقتضى ولا يلزم بالقيء وحدها
بعيد وبكيفية المدف بدل الطلاق ابعد ويضعف بضعف الرواية واسا لها والمالكة لا تدفع العم
والالزام ما جدد الامر من جاز ان يخص بالدائم ويكون ان الطهارة هنا وجوب اعتراطها كالمملوك و
عندنا مع الدخول اذا انتفت مدتها او وجهها جفت ان كانت من تحيض لرواية محمد بن الفضل
عن ابي الحسن الماضي عليه السلام قال طلاق الامه تطليقتان وعندنا جفتان وروى زرارة في الصحيح
عن الباقر عليه السلام ان على المغة ما على الامه وفيل عدتها قرآن وها طهر ان لجسنة زرارة على الباقر
عليه السلام ان كان حرجه امة فطلا فها تطليقتان وعدتها قرآن مضافا الى صححة زرارة والاول
احوط وعليه لو انتفت ابامها او وجهها في اثناء الحيض لم يجب بالقيء لان الحيض لا تصدق على
وان احسب بانني من الطهارة ولما استرابت بان لم تحض وحي في سن من تحيض فحسدوا ربونوما
وهو موضع وفاق ولا فرق بينهما من الحرة والامة وقعد من الوفاة بشهرين وحسد ايام ان كانت امة و
بضعفها ان كانت حرة ومستند ذلك الاخبار الكثيرة الدالة على ان عدة الامه من وفات زوجها شهران
وحسد ايام والحرة ضعفها من غير فرق بين الدوام والمغة وتزيد لامة هنا تحيضها مرسله على بن ابي
شعبة الجعفي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأه سقطت مائت عنها ما عدتها قال خمسة وستون
يوما بجمعها على الامة جمعا وفيل ان عدتها اربعة اشهر وعشر مطلقا لصحة زرارة عن الباقر عليه
السلام قال سالته ما عدة المغة اذا مات عنها قال اربعة اشهر وعشر ثم قال يا زرارة كل النكاح اذا
مات الزوج وعلى المرأة حرة كانت او امة وعلى ابي وجد كان النكاح من مغة او تزويجا او ملك
بين فالعدة اربعة اشهر وصححه عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام قال سالته عن المرأة

هذا هو الحق في النكاح
فإن النكاح لا ينعقد إلا
بإيجاب الزوجين أو
بإيجاب الوكيلين

هذا هو الحق في النكاح
فإن النكاح لا ينعقد إلا
بإيجاب الزوجين أو
بإيجاب الوكيلين

يختلف باقي الحيوانات فإن النسب غير معتبر والنمو والتبعية قد لاحق بالإمام خاصة والنسب دال
عليه النظم والفرق بين الواضع ولو أذن أحدهما جائز فالولد لمن لم ياذن سواء كان مولى لأب أم مولى
لأم أو علق مع النسب بأن الأذن قد أقدم على قوات الولد منه فإنه قد يتزوج من أبيه برفق
باعتقاده الولد حراً بخلاف من لم ياذن فيكون الولد له خاصة وبشكل الفرق فيما لو انحصرت الأذن
في وطن المملوك فإنه لم يصح الولد حراً ويشكل الحكم فيما إن اشترك أحداهما بين اثنين فاذن أحدهما
المختص واحد المثلثين دون الآخر أي أو تعدد مولى كل منهما فإنه خارج عن موضع النسب والفتوى
ويجوز كونه كذلك فيختص الولد بمن لم ياذن لمحمد أم تعدد واشتركا بين الجميع على الأصل حيث
كانت ولو شرط أحد المولين انفراداً بالولد أو بالكنة صح الشرط للعموم المؤمنين عند شروطهم
ولا بد شرط لا ينافي المكاح ولو كان أحد الزوجين حراً فالولد حراً للأخبار الكثيرة الدالة عليه
سواء في ذلك الأب والأم ولأنه نما الحرة في الحمل وحق الحرة مقدم لأنها أوتيت وطناً بني العقد العتيق
على التغلب والسرية وقول ابن الجنيدي بأنه ليس المملوك منها إلا مع اشتراط حرية تغليباً للحق لا دمي
على حق الله ضعيف ولو شرط مولى الرق منها رقية جاز وصار رفاً على قول مشهور بين الأصحاب
ضعيف المأخذ لأنه رواية مقطوعة دلت على أن ولد الحرة من مملوك حمله على ما إذا اشترط
المولى الرقية ومثل هذه الرواية لا تصح مؤسسة لهذا الحكم المخالف للأصل فإن الولد إذا كان مع
الإطلاق ينعقد حراً فلا تأثير في رقبته للشرط لأنه ليس ملكاً لا يبيع حتى يوثق شرطه كما لا يبيع بشرط
رقبة من ولد حراً سيما مع ورود الأخبار الكثيرة بحرية من أحد أبويه حراً وفي بعضها لا يملك
ولذلك حرم على تقديرات شرط رقبته في العقد أو التخليل وقلنا بعدم صحة الشرط على حكم بفساد
العقد لعدم وقوع التراضي بدون الشرط الفاسد كما في غيره من العقود المشتملة على شرط فاسد
يصح وببطلان الشرط خاصة بحمل الأول لأن العقد يبيع العقد ولم يحصل إلا بشرط والشرط لم يحصل
والثاني لأن عقد المكاح كثيراً ما يصح بدون الشرط الفاسد وإن لم يصح غيره من العقود وفي الأول
فيه وصحة في بعض الموارد لدليل خارج لا ينفذ عمومه في جميع الموارد وأولى بعدم الصحة لو كان

هذا هو العقد المسمى بالعقد
الذي هو من جنس العقد
الذي هو من جنس العقد
الذي هو من جنس العقد

تحليل لا سند من العقد والاذن كما ياتي ولا يلزم من ثبوت الحكم في العقد ثبوته في الاذن المجرى
بل يقع على الاصل وعلى هذا لو دخل مع فساد الشرط وحكما بفساد العقد كان زائنا مع علمه بالفساد
والعقد الولد مفا كظانه نعم لو جهل الفساد كان حرا للبشيرة وان فلما يصححه لزوم بالشرط لم يسقط بالاستط
بعد العقد لان ذلك مقتضى الرضا بدمع احتماله تغلبا للمصلحة كالواستطحق التخيير ونحوه وليس
اذا روج عبده امه ان تعطيها شيئا من ماله فيكون بصورة المهر لقلبها ورفع منزلة العبد عندها
ولصحيح محمد بن مسلم عن ابي ابراهيم عليه السلام قال سالت عن الرجل كيف ينكح عبده امه قال يجزيه ان
يقول قد انكحت فلانة ويعطيها شيئا من ثمنها او من ماله او من ثمنه او من طعامه او من ثمنه او من ثمنه
وقيل بوجوب الاعطاء عملا بظاهر الامر ولان لا يلزم من ثمنها الكفاية عن المهر في العقد والدخول معا
وتتفق بان المهر ليس هو المولى اذ هو عوض البضع المملوك له ولا يعقل استحفاة شيئا على نفسه
وان كان الدفع من العبد كما تضمنه الرواية لان ما يده ملك للمولى اما الاستحباب فلا يردج فيه
لما ذكره وان لم يخرج عن ملكه ويكفي فيه كونه اياحه بعض ماله للامه تنفع به باذنه والفرق بين النفقة
التي ترضى للمولى والمهر هو ان في مقابلته شيء هو ملك للمولى بخلافها فانها مجرد نفع ودفع ضروره
الذي لا يرضى للمولى ولا يشترط قبول العبد والمولى لفظا ولا يقدح نسبه فيها كالحا وهو متوقف على العقد
واجابده اعطاء شيء وهو ياتي بالا باحة لان قوله يجزيه ظاهر في الكفاية بالايجاب والاعطاء ظاهر
على وجه الاستحباب وكان رفعة بيد المولى والكاح الحقيق ليس كذلك ولان العبد ليس له
اهلية الملك فلا وجه لقبوله والمسا بده الايجاب والجهنان ملكه فلا ثمة لعلقه ملكا بملك
نعم يعتبر رضاه بالفعل وهو يحصل بالا باحة الحاصلة بالايجاب المدلول عليه بالرواية وقيل
يعتبر القبول من العبد اما لا يند عقدا ولان الا باحة متحصرة في العقد والملك وكلاهما يوقف
على القبول وربما قيل يعتبر قبول المولى لانه لو كان يعتبر منه الايجاب ويجوز تزويج الامه
بين شريكين لا حجب باثفاة الا حضار الحق بينهما واتحاد سبب الحل ولو عقدا احدهما وحدهما

هذا هو العقد المسمى بالعقد
الذي هو من جنس العقد
الذي هو من جنس العقد
الذي هو من جنس العقد

انما هو انهم لا يتركونه الا على ارضهم او ملكهم او ما يملكونه من ارض او ملك او ما يملكونه من ارض او ملك او ما يملكونه من ارض او ملك

الاولى ان يبيع البضع مع احتمال الجواز لو جعلنا التحليل عند ان ان اخذ العقد منها فلا يملك
في الصحيحه واراوه كل منها عقدا على المجموع مع ان يترد على ملكه لم يبيع ولا يجوز تزويجها لاحل
لاستلام بعض البضع من حيث استباحته بالملك والعقد والبضع لا ينفق ولا حل محض في الاثر
وما كان الايمان والمستباح بها خارج عن القسم لان الفصل يقطع الاشراك ودوران الحكم
بين منع التحليل مع ربح الشك في الاباحه فنرجع الى اصل المنع ولو حلل احدهما صاحبه حصه
فالرجح الجواز لان الاباحه منزلة الملك لا يملكه للمنفقه فتكون حل جميعها بالملك كرواية محمد
بن مسلم عن ابي ابي عبد الله في جارية بين رجلين دبرها جميعا ثم احل احدهما فحلها صاحبه
قال ابو عبد الله في جارية بين رجلين دبرها جميعا ثم احل احدهما فحلها صاحبه
وهو في غير ذلك من الرقة في الجمل او لا ينفق او يباحه والكل معاير ملكه كغيره الاباحه بالعقد
طما بالملك مع استيركا في الاصل الاباحه والرواية ضعيفة السيد واما تحليل الجواريا بها فحل
بغير رقة واما حلت بغير سبب واحد فنقد اندح يكون تمام السبب السبب العام في الاباحه
ضرورة وان التحليل محض كحصة الشريك لا بالجميع وتحقق السبب عند تمام السبب لا بوجوب كون
الجزء الاخير منه سببا تاما ولو اعفت المملوكة الى فذروها مولاها فنل العتق فلهما القسح بغير
بريرة وغيره ولما قيد من حدوث الاكمال وزوال الاجبار ولا فرق بين حدوث العتق قبل
الدخول بعده والفسخ على الفور اقتصارا في فسخ العقد اللازم على موضع العتق والضرورة
يندفع به ويعذر مع جهلها بالعتق او فوريتها للخيار واصلة على الاقوى وان كانت لا ينفق
حرم عموم صحبة الكفائي عن الصادق عليه السلام انما امرأة اعتقدت فامرها ببيعها ان شاء
اقامت وان شئت فارقه وعرضا وقيل بخير الخيار بوجه العبد لما روي من ان يري
كانت تحت عده وهو معتق ولا دلالة فيه على التخصيص لو تخلف العبد فانه خيار له
بالعتق للاصل ولا خيار كانه يكون الطلاق بغيره وكذا الخيار لسيدا ولا يوجب حرمه كانت
ام امه للاصل ويجوز جعل عتق امه صداقا فيقول تزوجك واعفك وجعلت مكره
ان لا دلالة في روى على التخصيص بالعبد فان قوله ان لا ينفق في قوله ان لا ينفق في قوله ان لا ينفق
بأن عتق لا ينفق عموم صحيح الكفاية فكيف انما فارقته فقال ان لا ينفق في قوله ان لا ينفق في قوله ان لا ينفق
ان لا ينفق في قوله ان لا ينفق في قوله ان لا ينفق في قوله ان لا ينفق في قوله ان لا ينفق في قوله ان لا ينفق

عقك وتقدم في اللفظ ما سار من العنق والتزويج لأن الصيغة اجمع حملا واحدة لأنهم لا يبايخوها فلا
 فرق بين المتقدم منها والمتأخر وقبل تعين تقدم العنق لأن تزويج المولى آمنه باطل وصنف
 بما مر يستلزم عدم حوازل جعل العنق مهيلا لأنه لو حكم بوقوعه باول الصيغة امتنع اعتبارها في التزويج
 المتعقب وقيل بل يقدم التزويج لئلا يقع فلا يصح جعل عتقها مهيلا ولا يملك امرها فلا يصح تزويجها
 بدون رضاها ولرواه علي بن جعفر عن احمد عليه السلام قال سالت عن رجل قال لا مئة اعقبتك
 وجعلت مهرك عتقك فقال عتقت وهي بالخيار ان شئت بوجه واحد والا فلا فان روجه فليعطها
 شأ ونحوه روى عن الرضا عليه السلام وقد نظر لما ذكره ولأن المانع في الجزع عدم التصريح بلفظ التزويج
 لا تقدم العنق وهو غير المتنازع والحق أنها صيغة واحدة لا تزيت شي من مقتضاها الا تمامها فيصح
 مدلولها وهو العنق وكونه مهيلا وكونها روضة وحسب فنوطها على قول الاشمال الصيغة على عقد
 النكاح وهو مركب شرعا من الايجاب والقبول ولا يمنع من كونها حال الصيغة رفعة لانها بمنزلة
 الحرة حيث يصير حرة بتمامه فزقيتها عند مستقره ولو لا ذلك امتنع تزويجها ووجه عدم الوجوب
 ان مستند شرعية هذه الصيغة هو النقل المستفيض عن النبي والآحاد عليهم الصلوة والسلام وليس في
 شيء منه ما يدل على اعتبار القبول ولو وقع لقل لأنه مما يعي به البلوى وان حل الوطى مخلوك له فهو
 بمنزلة التزويج فاذا اعتقها على هذه الوجه كان في معنى استثناء بقائه الحل من مقتضات العنق
 ولأن القبول المانع من الزوج لا من المرأة وانما وظيفها الايجاب ولم يقع منها وبذلك
 يظهر ان عدم اعتبار فنوطها اقوى وان كان القول به احوط ويظهر ان جواب ما قيل انه كيف
 تزويج جارية وكيف يتحقق الايجاب والقبول وهي مملوكة وما قيل من ان المهر يجب ان يكون
 متحفا قبل العقد ومع تقدم التزويج لا يكون متحفا وانما يلوح منه الدور فان العقد لا يتحقق
 الا بالمهر الذي هو العنق والعنق لا يتحقق الا بعد العقد فيندفع بمقتضى اعتبار تقدمه بل يكفي مقارنه
 للعقد وهو هنا كذلك ويمنع توقف العقد على التزويج وان استلزمه واذا جاز العقد على
 الامة وهي صالحة لان يكون مهر غيرها جاز لجعلها ارجل فكذلك مهر نفسها مع ان ذلك

الطلاق

كأنه قابل للنقض العيص المستفيض فلا يسمع ولو بيع الزوجين فليسرى والبايع الحمار في فسخ النكاح وامضائه

سواء دخل أم لا وسواء كان الإخراج أم لا أحد وسواء كان المالك كل واحد للمالك وهذا الحمار على الفدية
الحمار العنق وبعد رجاء هله وجاهل الفورية على الطاهر وكذا يحجر كل من أسقط الله أجلها ما ينيب خبارها يبيع في أجله وفي بعض الصور
كان من هذه وصح أو صدق وعينه ولو اختلف المولى في الفسخ والإكترام قدم الفاسخ كغيره من
الحمار المشترك ولو بيع الزوجان معا على واحد حصر في قيام المقتضى ولو بيع كل منهما على واحد حصر
لما ذكر وكذا لو باعها المالك من اثنين على جهة الشراكة وليس للعبد طلاق أم سيده ولو كان

من وجبها لعقد لم يرد جواز الطلاق إلا برضاه كما أن يزوج بغيره وهو موضع النقص والاجماع
يجوز للعبد طلاق غيرها أي غير أم سيده وإن كان قد تزوج بها مولا أم كانت الزوجية حرة
أذن المولى في طلاقها أو لا على المشهور لعدم قوله صلى الله عليه وآله الطلاق بيد من أخذ بالساق

وروي ليس المراد من هذا الصادق عليه السلام وقد سأل عن جواز طلاق العبد فقال إن كانت أمك
فلا إن الله تعالى يقول عتدا مملوكا لا يفتر عتدا شي وإن كانت قد تزوجت بغيره فليس له
الاستبداد به كالأول أسنادا إلى إجازة مطلقة حملها على كون الزوجية أم المولى طريق الجمع وفي الثالث

يجوز للسيد إجبارها على الطلاق كالأول إجبارها على النكاح ولو أريد مطلقه بقيت حملها على الأمه كأم
وللسيد أن يفترق بين رفقته من شاء بلفظ الطلاق وبغيره من الفسخ والأمر بالإعتزال ونحوها هذا

إذا تزوجها بعد النكاح أما إذا جعله أباحه فلا طلاق إلا أن يجعل ذلك على أن يفترق من غير أن يلحقه
أحكامه ولو وقع لفظ طلاق مع كون السابق عقدا فطاهر لأصحاب حقوق أحكامه واستراطه بشرطه

عملا بالعدم مع احتمال العدم بناء على أنه أباحه ولو وقع بعقد وبإباحة الأمه لغرض الكفا بالتحليل من المالك
لم يجز له التزويج بها وقد تقدمت شرائطه التي من جعلها كونه مؤمنا في المؤمنة ومسلمة في المسلمة

وكونها كائنة لو كانت كافرة وغير ذلك من أحكام النسب والمصاهرة وعندها وحل الأمه بذلك المشهور
بين الأصحاب بل كاد يكون إجماعا وإجبارا هم الصحيحة به مستفيضة ولا بد له من صيغة والد عليه مثل أحلت

لك وطوها وجعلت في حل من وطئها وهاتان الصيغتان كافيتان في اتفاقا وفي صحة بلفظ الإباحة

الزوجة المملوكة لا يملكها إلا بالتحليل من المالك

الزوجة المملوكة لا يملكها إلا بالتحليل من المالك

الزوجة المملوكة لا يملكها إلا بالتحليل من المالك

الزوجة المملوكة لا يملكها إلا بالتحليل من المالك

الزوجة المملوكة لا يملكها إلا بالتحليل من المالك

[illegible]

الصحيح القولين وبما حبا ركنه ولان الحرية مبني على القلب وهذا سرى العنق باقل جزئ بضرورة ولا شبهة
في كون الولد منكوتا من نطفة الرجل والمرأة فيغلب جانب الحرية والحكمة له وفي قول الخزانة يكون
رفعا لموتى الحاربية وبفكر ابوه ان كان له مال والاستساع في ثمنه والاول اسفه ولا باس بوطى الامه وفي الترتيب

آخر متميما ما غيره فلا يكون مطلقا وان بنام بن اميين ويكره ذلك المذكور في الموصفين في الحرم وكذا ان يكون
وطى المرأة الفاجرة كالحره الفاجرة لما فيه من العار وخوف حلاط الماس ووطى من ولدت من الزنا
وهو الاثم في نف الكفره ع

أحداهما عليه السلام الفصل الثاني في المهر كل ما صح أن يملك وإن قل بعدان يكون موقوعاً لغيره

وسنعه وان كانت منفعة حر ولو ابد الروح كنعيم صغدا وسورة او علم عز واج او شي من الحكم والآداب
وسنعا وغيرها من الاعمال المحمودة المستزودة بصح المهاراة ولا خلاف في ذلك كله سوى العقد على منفعة

لزوج فقد منع منه الشيخ في احد قوليه استنادا الى زوايد كانهض دليلا مستا وسندا ولو عند الذين
على ما لا يملك من ترجمه كاشمرو الحزير صح فيما بينهم لا هما يملكانه قال اسما او اسلم احدهما قبل النفاض

نقل الى التمهيد عند مستحله خروجه عن ملك المسلم سواء كان عسائرا ام مضمونا لان المبيع لم يفسد ولهذا الوعد
ان قد اقتضها اليه قبل الاسلام برئى واياها عذر الحكم به فوجب التصبر الى فتمت لانها اقرب شئ اليه كما

جزي العقد على عين وتعذر تسليمها ومنه ما وجب له المبيع أو عوضه الصالح أو غيرها وقبل حبس المبيع
مثل تنزيلا للعقد تسليم المبيع منزلة الفساد ولأن وجوب القيمة فرع وجوب دفع العين مع الإمكان

هو ما يمكن واما عرض عدم صلاحية الملك لما وضعف بمنع الفساد كما تقدم والتقدير الشرعي بمنزلة
حصى او اقوى ومثل المثل فذكون ارند من السهم فله يعرف بعدم اسحقاق الابد او انقض فصرف

سببى أو تولى أو جهرا مثل قد تولى أو ردعما سمع لى غيرك بعدم استحقاق الرد أو انقضت عقرب
 تخفان الرد حيث لم تنع المسم فاسد فكيف يرجع الى غيره بعد استقراره ولو كان الاسلام بعد منقض
 ضة سقط بعد المقوض ووجب فيه الباقي على الآخر وبحكم نفسه من مهر المثل ولا نفوذ في المهرقة

بعض عن الذنوب كجبة حنظل ولا كثرة على المشهور لقوله نعم ^{نعم} وَأَنْتُمْ أَخَذْتُمْ قِنْطَارًا وَهُوَ الْمَالُ الْعَظِيمُ
الْقَامُوسُ الْقِنْطَارُ بِالْكَسْرِ وَزَنْ أَرْغَمَ أَوْفَقَهُ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِئَ أَوْ أَلْفٍ دِينَارٍ أَوْ أَلْفٍ وَمِائَةٍ أَوْ فِئَةٍ أَوْ سَعُونَ

وان ارعين اوقية من ذهب او صد او الف دينار او الف ومان
غير النور لغنة عابنة والجمع الاواني شدة وقد
يخفف بها

الف دينار او ثمانون الف درهم او ما يدرى من ذهب او فضة او مالا مسك ثمن ذهب او فضة
وفي صحة الوشاء عن الرضا عليه السلام لو ان رجلا تزوج امرأة وجعل مهرها عشرين الفا ولاسيها
عشرة آلاف كان المهر جائزا والذي جعله لا يسيها فاسدا ويكره ان يتجاوز مهر السند وهو ما اصدقه
النبي صلى الله عليه وآله لا رواج له وهو حسمانيه درهم فتمتها خمسون دينارا ومنع المهر حتى رضى الله عنه
من الزيادة عليها وحكم برده من زاد عنها اليها محجبا بالاجماع وبه خبر ضعيف لا يصلح حجة والاجماع ممنوع
وجميع النفيدات الساندة للنفطار برده عليه والجبر الصحيح مخدود نعم سحب الاضرار على ذلك ويكره
المشاهدة عن اعتبارها بالكيل او الوزن او العدد كقطعة من ذهب مشاهدة لا يعلم وزنها وقدرها بطلان
لا يعلم كيلها لا ارتفاع معظم الغرر بالمشاهدة واعتقار الباقي في الكساح لا يبيح بيعا وضعا محض حيث ينافيه
ما زاد منه وبشكل الحال لو تلف قبل التسليم او بعد وفد طرفا قبل الدخول ولو لم يباها احد البعير قدرا
ووصفا ان كان مما يعبر به او وصفا خاصة ان الفخ به كالعبد ولو تزوجها على كتاب الله تعالى وسنة نبينا
صلى الله عليه وآله فهو حسمانيه درهم للنفق وبها يذفع الاشكال مع جهل الزوجين او احدهما بما جرت به
السنة من بيع العذر كالتزويج ويجوز جعل تعليم القرآن مهر لروايد سهل الساعدي المشهورة فيعتبر
ان يعلمها القراءة الحائنة شرعا ولا يحل بيعها قراءة
منها امر كل فعينه اليد كالدين وحد التعليم ان ينقل بالبلد ولا يكون تعليمها بظنه والمرجع في قدره
الى العرف فلا يكتفى بالاستقلال بخوار الكيد والكلين ومن صدق التعليم عرفا لا يذبح فيه نسبها ما علمه
وان لم يكن قد اكلت جميع ما شرط بالحقى البراء ولو قدر تعليمها لادها او موها او موت الزوج حيث يندبط
التعليم منه او تلفت من غير فعلية اجرة المثل لاها عوضه حيث يتقدر ولو اضررت الى مشقة عظيمة زايده
على عادة امثالها لا يبعد الحاقه بالتقدير وكذا القول في تعليم الصنفه ويصح العقد بالام من غير ذكر المهر
المعبر به بتقويض البضع بان نقول زوجتك نفسي فيقول قبلت سواء اهلكا ام بقيت صريحاً وحيث فلا
يجب المهر بمجرد العقد فان دخل بها مهر المثل والمراد به ما رغب في مثلها نسباً وعقلاً وسياراً او بكاره
العقد قول فوطى كذا فانه مقتضىه

واصدادها

وامدادها وعرضها يختلف به لا غير ^{مما} وان طلق قبل الدخول وقبل العاقدية على فرض مهر فلها السعة
المدلول عليها بقوله نعم لا جناح عليكم ان تطلق النساء الا انه حره كانت الزوجة المفوضة او امه والمعتبر
المفع به حال الزوج في السعة والاختيار ^{فيما} يقع بتمتع بالزانية وهي فيس لان الشايع في معناها عرفا والمعتبر
سبها ما يقع عليه اسمها صغيرا كانت او كبير برزوا كانت ام غيبا فارتب فيه النوب والعسر الذي انكرام لا
والنوب المرتفع عادة ثابتة ^{في} قيمته ام لا او غيره ^{في} ديانته وهي مثاقل الشرعية والمتوسط في الفقر والغايب
بحسب دنانير والفقر يدنانير وخاتم ذهب او فضة معتد به عادة ^{في} وسببه من الاموال المناسبة لما ذكر في
كل مرتبة والمرجع في الاحوال الثلاثة الى العرف بحسب زمانه ومكانه وشانه ولا سعة لغير هذه الروية
وحى المفوضة لغيرها المطلق قبل الدخول والفرض لكن لسحب لو فارقتها بغير الطلاق من لعان وفتح بل
مثل بوجوبه ^{في} ح كانه في معنى الطلاق والا ولا اولى لانه مدلول الاية واصالة البراءة في غيره تنقض العدم
والحق بهذه من فرضها مهر فاسد فانه في التقيض ومن فسخ في المهر قبل الدخول بوجبه يجوز
ولو تراصيا بعد العقد بفرض المهر جاز وصار لا رما لان الحق فيه طهر اذ ادع عن مهر المثل ام ساواه
ام قصر فان اختلفا قبل الحاكم فزعه بمهر المثل كما لو من النفقة للزوجة على الغائب ومن جرى مجراه
ويجوز ان يبقا الحال الى ان يحصل احد الامور الموجبة للقدر او المسقط للحق لان ذلك لازم للتقويض
الذي قلناه ^{في} فذا ما عليه ولو قوصا في العقد تفيد المهر الى احدهما صح وهو المعبر عنه بقول من للمهر
ان نقول رويك على ان يفرض من المهر ما ثبت او ما ثبت وفي حواش بنقوضه الى غيرها او
اليها معا ^{في} حبان ^{في} امن ^{في} عدم ^{في} البض ^{في} وان ^{في} كالتاي ^{في} عنهما ^{في} وان ^{في} يوقوف ^{في} مع ^{في} النظر ^{في} طريق ^{في} التيقن ^{في} ولزم ^{في} ما حكم به
الزوج ما يتولى وان قل وما حكمت به الزوجة اذا لم يتجاوز مهر السنة وهو خمسمائة درهم وكذا
الا حجة لو قبل به الرواية زرارة عن الباقر عليه السلام وعنده بان اذا حكمها لم يكن لها ان يتجاوز
ما سن رسول الله صلى الله عليه وآله وتزوج عليه ساوئه فاذا حكمته فعليها ان تفعل حكمه فلا
كان او كبرا ولو طلق قبل الدخول فنصف ما يحكم به الحاكم لان ذلك هو الفرض الذي ينصف ^{في} الطلاق
سواء وقع الحكم قبل الطلاق ام بعد وكذا لو طلقها بعد الدخول لزم الحاكم الفرض واستغنى في ذلك الزوج ^{في} المهر

العقود
التي
لا
يكون
لها
مهر
مستحق
او
مهر
مستحق
او
مهر
مستحق

ولو مات الحاكم قبل الدخول والحكم فالمرور في صحته محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام في رجل تزوج
امراة على حكمها او حكمه مات او مات قبل الدخول ان لها الميراث والمهر لها ولو تزوج
ان مهر المثل لا يربى الا مع الرجاء ولا يحصل ولا يسمع ولا يجوز اخلاء الكاح ^{بذلك} عن مهر محجب المقتد ^{بذلك} فانظر
اذ كان بيع وقيل بثبت لها مهر المثل لانه قبل المعوض ^{بذلك} حيث لم يقين غيره ولان المهر مذكور غايته ان يحجب
فاذا تعدت معرفته وجب الرجوع الى مهر المثل وهو غير مسموع في مقابلته النصف الصحيح ولا فرق مع موت
الحاكم بين موت المحكوم عليه بعد وعده عملا باطلاق النصف ولو مات المحكوم عليه وحده فللمحكمة
الحكم اذ لا شرط حضور المحكوم عليه عنده والنفوذ يرد له قد لزم بالعقد فلا يبطل بموت المحكوم عليه
ولا صالدة بقاءه والنصف لا تقارنه وربما قيل بان مع موت الحاكم لا شيء وهو صنف ولو مات احد
الزوجين مع نفوذ من البضع قبل الدخول فلا شيء لرضاها بغير مهر وصحة الحلبي عن الصادق
عليه السلام في المهر في عتقها زوجها قبل الدخول ان كان فرض لها مهر فلها وان لم يكن فرض مهر فلا
مهر لها وهذا هو الخلاف فيه ظاهر وهذا مسائل عشر الاصدان ملك باجمعه للزوجية بالعقد
ولا منكر لولا وبسبب واحد امور اربعة الدخول اجماعا وردة الزوج عن فطره وموته وموتها في المشهور
ولها النصف منه قبل القبض اذا لم يدخله للقبض هنا في الملك سواء طلقها قبل الدخول ام لا وان
رجع اليه نصفه بالطلاق فلو لم يبعث بعد العقد كان النماء لها خاصة لو ابدع عبيد بن زرارة عن الصادق
عليه السلام في زوج باق الى زوجة غنا ورثا فولدت عندها وطلقها قبل ان يدخل فقال ان
كن حلت عنده فله نصفها ونصف ولها وان كن حلت عندها فلا شيء لهما من الاولاد فان عقيبه
طلاق قبل الدخول ملك الزوج ح النصف ولا شيء له في النماء ثم ان وجد باقيا على ملكها اجمع اخذ
نصفه وان وجد بالما او منتفلا عن ملكها فصفف مثلها او فتمت ان اوصفت القمعة والاولا قبل من
حين العقد الى حين التسليم لان الزيادة حدثت في ملكها وان وجد فغيرا رجوع في نصف العين مع الارش
ولو نقصت القمعة للموف فله نصف العين خاصة وكذا الوراث وهي باقية ولو زادت زيادة
مستقلة كاشتمن بخيرت بين دفع نصف العين الرايد ونصف القمعة من دونها وكذا لو تغيرت في
وان كانت منفصلة كما لو ولد لها امرأة اخرى

صحيح انهم لم يثبتوا لها وفي رواية ميجوز بيع
او بيعت انهم لم يثبتوا لها وفي رواية ميجوز بيع
الا مناع فنجوز لها المطالبة كمن يبيع من
الادفع ولا يجوز لها الا مناع
المهر كالمهر في الدخول

او من نفذ الزوج في بيت عن بعض جهاتنا
الدخول بهدم المهر واختلف هذا القول
في المصنف بقوله ولا ينفذ بالدخول والرواية
المجوزة في رواية المهر واه محمد بن مسلم عن
عليها السلام انها ليس لها مع الدخول
المطالبة اذ هي كالمهر

بدعها بما اوجب زيادته البتة كصياغة الفضة وحياطة الثوب ونحوه على العين لو بدعها في الاول دون
الثاني لاقوله الفضة لما يريد منها دون الثوب اذ ان يكون مفضلا على ذلك الوجه قتل دفعه اليها
ولست بطل العتق عن الجميع لقوله نعم وان نعتق القرب للفقير والمراد بالعتق اسقاط المهر باطله ان
يكون عبدا ولا يبرأ وما في معناه من العتق والاسقاط ان كان دينا وربما قيل بتمتع العتق مطلقا عملا
بظاهر الآية ورده الى القواعد الشرعية اولى والانه لا يدل على ان يرد منه ولو لها الاجباري الذي يدل

صحيح انهم لم يثبتوا لها وفي رواية ميجوز بيع
او بيعت انهم لم يثبتوا لها وفي رواية ميجوز بيع
الا مناع فنجوز لها المطالبة كمن يبيع من
الادفع ولا يجوز لها الا مناع
المهر كالمهر في الدخول

عقده الكاح اصالة وهو الاب والجدلة بالنسبة الى الصغير العتق عن البعض اي بعض النصف الذي يستحقه
بالطلاق بطل الدخول لان عتق الولي شرط لكون الطلاق قتل الدخول لا الجميع واخره بالاجباري
عن وكل الرشد فليس له العتق مع الاطلاق في اصح القولين نعم لو وكله في العتق جاز وقطعا وكذا

وكيل الزوج في الرضا الذي يستحقه بالطلاق الناصر لو دخل قبل دفع المهر كان دينا عليه وان طالت
المدة للاصل والاجبار وما روي من ان الدخول يهدم العاقل او ان طول المدة يسقط شاذ لا يلتزم
المداوم بل ينشأ من قول الزوج في برائة من المهر لو تنازعا والدخول الموجب للمهر ما هو الوطى

صحيح انهم لم يثبتوا لها وفي رواية ميجوز بيع
او بيعت انهم لم يثبتوا لها وفي رواية ميجوز بيع
الا مناع فنجوز لها المطالبة كمن يبيع من
الادفع ولا يجوز لها الا مناع
المهر كالمهر في الدخول

المحقق بغيبوبة الحشفة او فترتها من معطوئها وصابطها ما اوجب العتق قبل او بعد الاجراء الخلق
بالمرأ وارضا السر على وجه ينفي معه المانع من الوطى على اصح القولين والاجبار في ذلك مختلف وفي
بعضها ان وجوبه اجمع منوف على الدخول وفي آخره بالخلق والآية طاهرة في الاول وبعد مع ذلك
الشبهة من الاصحاب وكثرة الاخبار الثالثة لو ابرأت من الصداق ثم طلعتا قبل الدخول رجع عليها

بنصفه لانها حين الابرأ كانت مالكة لجميع المهر لكانا وما يرجع اليه بالطلاق ملك جديد ولهذا كان ثبوت
لها ما اذا طلعتا رجع عليها بنصفه كالوصاد فانها قد تلفت فان نضرها فبين الابرأ بمنزلة الانلاق فرجع
بنصفه وكذا لو كانت عيبا وهبته اياها ثم طلعتا فانه يرجع عليها بنصف العتق ويحمل ضعفا عد
الرجوع في صورة الابرأ لانه لم يأخذ منه مالا ولا ثقلت اليه الصداق لان الابرأ اسقاط لا يملك ولا يملك
العتق عليه كالورجع الشاهدان بدین في ذم ريد لعم بعد حكم الحاكم عليه وقبل الاستيفاء وكان قد
ابرأ المشهود عليه فانه لا يرجع على الشاهدین بشئ فلو كان الابرأ انلا فاعلم من في ذم ريد لعم بعد حكم الحاكم عليه وقبل الاستيفاء وكان قد

صحيح انهم لم يثبتوا لها وفي رواية ميجوز بيع
او بيعت انهم لم يثبتوا لها وفي رواية ميجوز بيع
الا مناع فنجوز لها المطالبة كمن يبيع من
الادفع ولا يجوز لها الا مناع
المهر كالمهر في الدخول

والفرق واضح لان حق المهر ثابت حال الابراء في ذم الزوج طاهرا وباطنا فاسقاط الحق بعد ثبوت
 تحقق بخلاف سلك الشاهد فان الحق لم يكن ثابتا كذلك فلم يصادف البراءة حقا يسقط بالابراء وكذا

محقق بخلاف شاهد فان الحق لم يكن ثابتاً كذلك فلم يصادف البراه حقاً ليسقط بالبراءة وكذا

[illegible]

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ الَّذِي هُوَ عَظِيمٌ
فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ الَّذِي هُوَ عَظِيمٌ

عند كسر شرط تأجيل المهر وبعضه الى اجل معين فلو شرط ما يحل فيه كعنا الشرط وضح العقد والمهر كاشترط ان

لا يترجى عليها ولا ينسرى اولاً بطناً او يطلق كما في نكاح المحلل اما فساد الشطاح فواضح لمخالفة المشروع

وَأَمَّا صِحَّةُ الْعَقْدِ فَالظَّاهِرُ أَطْبَاقُ الْأَصْحَابِ عَلَيْهِ وَتَلَاكَ لِلنَّظَرِ فِيهِ مَحَالٌ كَمَا عَلِمَ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْعُقُودِ

على الشرط الفاسد ورتبنا قبل بفساد المهر خاصة لأن الشرط كالعوض مضاف إلى الصداق فهو حكم

والمصطفى والرجوع الى قبلة معذرة لله في جعل الصدقات يرجع الى المهر المتل ولو سطر بها وهاتي بليدها لوم

[illegible]

وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَدَأَ الْحَرْثَ فَلَبَّ

عند شرطه وكنه لو شرط ابقاها في منزلها وان لم يكن مضمونا للاتحاد الطريق وقبل سبيل التسطير

لأن الاستمناع بالزوج في الأزمنة والأمكنة حق الزوج باصل الشرع وكذا السلطنة له عليها فافاد

ما يخالفه كان باطلا وحملوا الرواية على الاستحباب ويشكل بأن ذلك وارد في سائر السور والآيات

ليست لمقتضى العقد كما جيل المهر فان استغفها المطالبة في كل زمان ومكان ثابت

بالتزام عدم ذلك في مدة الاجل يكون مخالفا ولذا القول - كذا جيل وحسب

لاستفاد على ما سلفه من انما ذكر الامنة حصصا مع ورود النص الصحيح بجواره واما حمل الامر المستفاد من الخبر

بمعنا وعلى الاستعداد فلا ريب انه خلاف الحقيقه فلا يصادف اليه مع امكان التحمل عليها وهو

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فحق الامتناع بحاله لانه قبض فاسد فلا ترتب عليه ان يصح ولا صالده البقاء الى ان يثبت المنزل
مع احتمال عدمه لصديق الفرض الناسعة اذا زوج الاب ولده الصغير الذي لم يبلغ ولم يرشد

المجموع حيث من المجمع وان كان المجمع هو المصنف
المجموع حيث من المجمع وان كان المجمع هو المصنف
المجموع حيث من المجمع وان كان المجمع هو المصنف

والباقي على الاب هذا هو المشهور بين الاصحاب ويست في الذكر الى علمائنا وهو سحر بالانفاق عليه
ثم اخبر ان ذلك مع عدم شرطه كونه على الولد مطلقا او كونه عليه مطلقا والا كان على الولد في الاصل

وعليه في الثاني مطلقا ولو بلغ الصبي فطلق قبل الرجوع كان النصف المسبقا للولد لا للاب لان
دفع الاب له كالمهر للابن وملك الابن له بالطلاق ملك جديد لا ابطال ملك المرأة السابق ليرجع

الى ملكه وكذا لو طلق قبل ان يدفع الاب عنه لان المرأة ملكة بالعقد وان لم يقبضه وقطع في القواعد
هذا لفسوط النصف عن الاب وان الابن لا يستحق مطالبته بشئ والفرق عرواها ولودفع الاب عن

ولدا لكبير المهر تبرعا او عن اجتهت ثم طلق قبل الدخول ففي عود النصف الى الدافع او الزوج قولان من
ملك المرأة له كالاول فيرجع الى الزوج ومن ان الكبير لا يملك بغير اختياره وانما سقطت الحق فاذا

عنده

سقط نصفه رجع النصف الى الدافع واختلف كلام العلامة هنا في التذكرة قطع رجوعها الى الزوج
كالصغير وفي التحرير فوى عدمه واستشكل في القواعد بعد حكمه بالحاقه بالصغير والا فوى الاول العاشر

لو اختلفا في التسمية فادعاهما احدهما وادعى الآخر النقص خلف المنكر لها لاصاله عدمها فيثبت منقصة
عدمها من المتعد او مهر المثل وغيرها ولو اختلفا في القدر قدم قول الزوج لاصاله البراءة من الرايد

سوف يكون اذا كانت الفارقة بين المدعى غير طلاق في طوفان او ما يشاهد احد ما بعد العقد فيدعى الزوج
عند ما يعرف به واحتمل العلامة في القواعد تقديم قوله من ادعى مهر المثل عملا بالطاهر من عدم
العقد على ما دونه وانما الاصل في عوض الوطى المجرى عنه كالسنة وفيه ان الاصل مقدم على الظاهر

على ما يعرف به واحتمل العلامة في القواعد تقديم قوله من ادعى مهر المثل عملا بالطاهر من عدم
العقد على ما دونه وانما الاصل في عوض الوطى المجرى عنه كالسنة وفيه ان الاصل مقدم على الظاهر

عند التعارض لا فيما دبر وانما يكون عوضا عن وطى مجرد عن العقد او في مواضع خاصة ولو كان النزاع
قبل الدخول فلا استثناء في تقديم قوله ولو قيل بقبوله قولها في مهر المثل فادون مع الدخول ليطابق

الاصل والظاهر عليه اذ الاصل عدم التسمية وهو موجب لبح والظاهر بتسمية وعدم قبوله فيل
لا صالده البراءة وعدم التسمية كان حسنا نعم لو كان اختلفا فيما في القدر بعد ايقانها على التسمية

بأن ادعى الزوج مهر المثل فادون مع الدخول ليطابق
بأن ادعى الزوج مهر المثل فادون مع الدخول ليطابق
بأن ادعى الزوج مهر المثل فادون مع الدخول ليطابق

بأن ادعى الزوج مهر المثل فادون مع الدخول ليطابق
بأن ادعى الزوج مهر المثل فادون مع الدخول ليطابق
بأن ادعى الزوج مهر المثل فادون مع الدخول ليطابق

الصفحة ٣

فدع قول الزوج مطلقا ومثله ما لو اختلفا في اصل المهر او ادعت الزوجة مهر ولم يمكن التيقن من
قبل الزوج او وارثه لصغر او غيبته ونحوها وكذا لو اختلفا في ^{بعض المهر} كالجيد والردى والصحيح والكسر
فبان القول قول الزوج مع اليقين سواء كان النزاع قبل الدخول ام بعده وسواء وافق احدهما مهر
المهر ام لا لانه القام فيقبل قوله فيد كما يقبل في القدر وفي التسليم يقدم قولها لاصالة عدمه ^{سببها}
استقال ذمته من هذا هو المشهور وفي قول الشيخ انه بعد تسليم نفسها يقدم قولها ابتداء الى روايه
وفي الواقع لو اكرها ليدفع عند نصف المهر ^{الطلاق} يقدم قوله لاصالة عدمها وبطل وطاع ^{الحلق}
الامة التي لا مانع معها من الوطى شرعا ولا عقلا ولا عرفا وهو قريب عملا بالطاهر من حال الصحيح اذا
خلا بالجليلة وللأخبار الدالة على وجوب المهر بالخلق الباتة مجملها على كونه دخل بها ذوات الطاهر ^{المهر}
الاول ترجيح الاصل وحكم اختلاف ورثتها او احدهما مع الآخر ^{الاشياء} حكمه في العيوب و
التدليس وهي ابي العديب المبرزة لنسخ النكاح على الوجه الذي ياتي في الرجل بل الزوج مطلقا حمس الجون
والخصاء بكسر الخاء مع المد وهو للاثني وان امكن الوطى والحجب هو قطع مجموع الذكر او ما لا يبقى معه فله
الحنف والعنف وهو مرض يعجز عنه عن الابلاج لضعف الذكر عن الانتشار والجدام بضم الجيم وهو مرض
نظروا بعد بس لا عصار ونانث اللحم على قول الفاضل وابن الجيود واستحذر في اللحم وقوله المحقق الشيخ
على العموم قول الصادق عليه السلام في صحيحه لجلبي انما يرد النكاح من البرص والجدام والجون والعنف
والاخرجه الدليل ولا دانه الى الضرر المنفع فانه من الامراض المعدية بانفاق ^{منه} النكاح
الاطباء وقد روى انه صلى الله عليه وآله قال فر من المجدوم فرارك من الاسد فلا بد من طريق الى
التخلص ولا طريق للمرأة الا الحبار والنض والفتوى الدلان على كونه عيبا في المرأة مع وجود وسيلة
الرجل الى الفزقة بالطلاق فذا يقتضيه في الرجل بطريق اولي وذهب الاكثر الى عدم بوث الحبار لها
بدنس كما بالامس ولروايت غياث الضبي عن ابي عبد الله عليه السلام الرجل لا يرد من عيب فانه يتناول
محل النزاع ولا يخفى قوة القول الاول ورجحان رواية لصحتها وشهرتها مع ما ضم اليها وهي باقية
عن حكم الاصل واعلم ان القابل بكونه في الرجل الحق به البرص لوجوده مود في النض الصحيح ومثاله

السماع

كان الشرا وانما يرد في النكاح
الفتوى بالفتح على النكاح
والاشياء بالفتح على النكاح
والاشياء بالفتح على النكاح

انفقوا بالفتح على النكاح
منه بالفتح على النكاح
بالادنى بالفتح على النكاح

له في الضرر والاضرار والعدوى فكان ينبغي ذكره مع دوافق من الجنون المطبق المستوعب
لجميع اوقافه وعثره وهو الذي يرب ادوارا ولا ين الحاصل قبل العقد وبعد سواد وطى او لا
لاطلاق النقص بكونه عيبا الصادق بجمع ما ذكر لان الجنون فزون والجامع لها فساد العقل على
اي وجه يكون وفي بعض الاخبار يصرح بجواز فسخها بالحادث من بعد العقد وقيل بشرط فيه
كونه بحيث لا يقفل اوقات الصلوة وليس عليه دليل واضح وفي معنى الخصاء الوجاء بكسر اوله والمد
وهو رضى الجفنين بحيث يبدل قوتها بل قيل انه من افراد الخصاء فتننا وله نصه او يشاركه في
العلة المفتضية للحكم بشرط الحب ان لا يقع ذلك الحقة فلو بقي قدرها فلا خيار لا مكان الوطى
ح وشترط العقد بالضم ان يعجز عن الوطى في القبل والدبر منها ومن غيرها فلو وطها في ذلك
الكلح ولو مرة او وطى غيرها فليس بعين وكذا العجز عن الوطى قبلا وقدر عليه دبراً عند من محوزه
ليقتول العذرة المانعة للعنة ومع تحقق العجز عن ذلك اجمع فانما يفسخ بعلمه رفع امرها الى الحاكم
انظاره سنة من حين المرافعة فاذا مضت اجمع وهو عاجز عن الوطى في الفصول الاربع حياز
طها الفسخ ح فلم يرفع امرها اليه وان كان خيا فلا خيارها وانما احتج الى مضى السند هناك دون
غيره من العيوب لجواز كون تعدد الجماع لعارض حرارة فيزول في الشتاء او برودة فيزول في الصيف
او رطوبة فيزول في الخريف او يوسه فيزول في الربيع وشترط الجذام بحقه بظهوره على البدن
او شهادته على اثنين او تضادهما عليه لا بمجرد ظهور اماراته من تغير الوجه واحمراره واسوداده و
استداره العين وكودتها الى حمرة وضييق النفس ومجدة الصوت وتن العرق وتساويف الشعر
فان ذلك قد تقرر من غيره نعم مجموع هذه العلامات قد يفيد اهل الخبرة به حصوله والعمدة
على تحققة كيف كان ولو تجددت هذه العيوب غير الجنون بعد العقد فلا فسخ تسكاً باصالة
لزوم العقد واستصحاب الحكم مع عدم دليل صالح على بقاء الفسخ وقيل يفسخ بها مطلقاً نظراً
الى اطلاق الاخبار بكونها عيوباً الشامل موضع النزاع وما ورد منها ما يدل على عدم الفسخ بعد
لعقد غير مقاوم طهارة لانه وسنداً ولشاركته ما بعد العقد لما قبله في الضرر المنع وقيل

طبيعة غطاء ومنه الجنون
المطبق والجنون المطبق
من

واحكم ان الخصاء بعد العقد كفاؤه
نحو كذا ونحوه كذا كذا
وبالتالي ثانياً وثالثاً

في الفسخ كذا كذا
واحكم ان الخصاء بعد العقد كفاؤه
نحو كذا ونحوه كذا كذا
وبالتالي ثانياً وثالثاً

نحو كذا ونحوه كذا كذا
واحكم ان الخصاء بعد العقد كفاؤه
نحو كذا ونحوه كذا كذا
وبالتالي ثانياً وثالثاً

نحو كذا ونحوه كذا كذا
واحكم ان الخصاء بعد العقد كفاؤه
نحو كذا ونحوه كذا كذا
وبالتالي ثانياً وثالثاً

كتاب
الطلاق

اخرون فحكموا بالفسخ قبل الدخول لا بعده استنادا الى خبرين لا ينفضان حجة وتوقف في الموضع
 وجهه وقيل والقابل الشيخ رحمه الله لو بان الزوج ختنه فلها الفسخ وكذا العكس ولضعف بان
 ان كان مشكلا فالنكاح باطل لا يحتاج رفعه الى الفسخ وان كان محكما يذكور منه باحدى العلامات
 الموجبة طهرا فلا وجه للفسخ لانه كناية عن اعادة عضو الرجل وكذا لو كان هو الزوج وحكم بانها لا
 كالزنا في المرأة وهي غير مجوزة للفسخ على التقديرين وربما قيل ان موضع الخلاف ما لو كان محكما
 عليه باحدى القسمين ووجه الجواب ان العلامة الدالة عليه طهرا لا تدفع النفس والعار عن الآخر
 وهما ضرران متفيان وقد ان مجرد ذلك غير كاف في رفع ما حكم بجمعه واستصحابه من غير
 نص وربما منع من الامرين معا لان الزايد هبة ينزل الساقية والثقة وهما لا يوجبان الخيار
 والظاهر ان الشيخ قد صدق على تقدير الاشتباه لا الوضوح لانه حكم في المبررات بان الحنة المشكك
 لو كان زوجا اءز وجه اعطى نصف النصفين لكنه ضعف جدا فالمسألة على ما في بعض النسخ
 عيوب المرأة تسعة الجنون والجذام والبرص والاقعاد والعمى والقرن بسكون الراء وفيها عظام
 كما هو احد تفسيريك كالسن يكون في الفرج يمنع الوطى فلو كان لحما فهو العقل وقد يطلق عليه القرن
 ايضا وسيأتي حكمه والافضاء وقد تقدم تفسيره والعقل بالتحريك وهو شئ يخرج من قبل النساء
 شبيهة بالآفة في الرجل والرجل بالتحريك وهو ان يكون الفرج ملتصقا بالسرة مدخلا للذكر على خلاف
 فيهما أي في العقل والرتق ومنشأ الخلاف من عدم النض ومساوئها للقرن المنصوص والمعنى
 المقصود لبثوث الخيار وهو المنع من الوطى وقد فوه وفي بعض كلام اهل اللغة ان العقل هو
 القرن فكون منصوصا وفي كلام آخرين ان العاقل الثلاثة مترادف في كونها ما يثبت في الفرج
 يمنع الوطى ولا خيار للزوج لو تجددت هذه العيوب بعد العقد وان كان قبل الوطى في المشهور
 مسكا باصالة الدوم واستصحابا بالحكم العقد واستنصافا بالدليل الخيار وقيل بفسخ بالمتحد مطلقا
 عملا باطلاق بعض النصوص وقد ثالث بكونه قبل الدخول والاشهر الاول او كان يمكن وطى
 الرنقا او القرناء او الغفلا لا تنفأ الضرر مع امكانه او كان الوطى غير ممكن لكن كان يمكن عملا

سنة ثمانية عشر من العقد والزوج

فمن المرأة قبل سكاها وحلها

العقل
وهو غير تام
ان مع كونه
عن غيره

في صورة الفسخ

ينبغي الموضع أو قطع المانع إلا أن يسمع المرأة من علاجها ولا يجب عليها الإحاطة لما فيها من تحمل الضرر
والشفقة كما أنها لو أراد به لم يكن له المانع لأنه قد لا يعلو له به وخيار العيب على الفور عندنا أقضا
فيما خالف لأصل على موضع الضرورة فلو اختر من اليد الفسخ مختار مع علمها بطل الخيار سواء
الرجل والمرأة ولو جعل الخيار أو الفورية فلا قوى أنه عذر يختار بعد العلم على الفور وكذا لو
نسبها ولو منع منه بالقبض على ذم أو الهدد به على وجه بعيد أكرها فالخيار بحاله إلى أن يزول
المانع ثم تعتبر الفورية ^{أي من نوازل المانع} ولا يشترط فيه الحكم لأنه حق ثبت فلا توقف عليه كسائر الحقوق
خلافه لأن الجسد وليس الفسخ بطلاق فلا يعتبر فيه ما يعتبر في الطلاق ولا يعد الثلاث ولا
يطرئه معه تنصيف المهر وإن ثبت في بعض موارد ^{أي في صورة الفسخ} ويشترط الحكم في ضرب أجل العقد لا في قسمها
بعد بل تستقل به وحده يقدم قوله منك العيب مع عدم البينة كما صالة عدمه فيكون مدعى هو
المدعى فعليه البينة وعلى منكر البينة ولا يخفى أن ذلك فيما لا يمكن الوقوف عليه كالحجب والخصاء
والمرء يصل الحاكم إلى معرفته ومع تمام البينة به أن كان ظاهرا كالعيبين المذكورين كفي الشاهد
العدالة وإن كان خفيا يتوقف العلم به على الخبرة كالجذام والبرص ^{أي في صورة الفسخ} فثبت فيها مع ذلك الخبر فيجب
يقطعان بوجوده وإن كان لا يعلمه غالبا غير صاحبه ولا يطلع عليه إلا من قبله كالقنعة وطرف
بنوته أو إقراره أو البينة على إقراره أو البين المردودة من المنكر أو الحاكم مع نكول المنكر عن
البين بناء على عدم القضاء بمجرد وأما اختباره بجلوسه في الماء البارد فإن استرخى ذكره
فهو عيّن وإن تشنج فليس به كما ذهب إليه بعض فليس يعتبر في الأصح وفي العيوب الباطنة
للنساء بأقاربها وسرنا ذرة أربع منهن ولا يسمع في عيوب الرجال وإن أمكن اطلاع أربع
رؤوسات طلعتن بعينه وحسب ثبت العيب ويحيل الفسخ لا مهر للزوجته أن كان الفسخ
قبل الدخول. في جميع العيوب إلا في العقد منصفه على أصح القولين وأما خرجت العقد بالبعث
الموافق للحكم من استرا في علمها وعلى محارمها فثابت أن كتحلوا من عوض ولهم الجبيع
لاشفاء الدخول وقيل يجب جميع المهر وإن أوجب وإن كان الفسخ بعد الدخول فالمستحق

في صورة الفسخ
في صورة الفسخ
في صورة الفسخ

في صورة الفسخ
في صورة الفسخ
في صورة الفسخ

في صورة الفسخ
في صورة الفسخ
في صورة الفسخ

في صورة الفسخ
في صورة الفسخ
في صورة الفسخ

مولاها اعتبار عدم تلفه بما يقضى العتق بحكم بجرها طاهرا وفتح العقد ولو شرط ما يكن افطرت ينسأ
فقد الفسخ بمقتضى الشرط اذا ثبت سببا سبق الثبوت على العقد ولا فقد يمكن تجرده بين العقد
والدخول بمنزلة الخطوة والحرقون ثم ان فسخ قبل الدخول فلا مهر وعده يجب لها المهر ويرجع بدلى
المهر ليس وهو العاقد وكذلك العام الجاهل والملا فاعلها مع استيفاء اقل ما يكون مهرا كما سبق وقيل و
الغافل ابن ادريس لا يفسخ ولكن بعض من مهرها تنسأ ما بين مهر النكح والنياب فان كان المهر مائة ومهر
مثلا بكرا ماء ونيا حسنون نصف منه النصف ولو كان مهرها بكرا وامتن ونيا مائة ونصف من المهر

لا ينفك ما بينهما لا مجموع تفاوت ما بينهما لئلا يفسد جميع المسح كما قرر في الارش ووجه هذا القول

ان الرضا بالخير المعين انما حصل على تقدير ايضا منها بالكرامة ولم يحصل الا خالدة عن الوصف فليدرك النفا

کارش مابین کون المبع صحیحاً و معیاً و اعلم ان الوجود فی الروایة ان صدورها ینقص حکم الشیخ رحمته

السد ينقص شئ من غير نقص لإطلاق الرواية فاعلمت قطب الزوندى في ان المافى هو السدس بناء

على ان النعم سدس كما ورد في الوصية به وهو فاس على ما تردد مع ان النعم من كلام النبي صلى الله عليه وسلم

مقصد الابرام نعاله وانه المتضمنه النفس مطلقا ورمافها برحمه الى نظر الحاكم لعدم نفسهم لغه ولا

في القصة وهو نغم الزاوي مصداق فيه الله اياك وهذا الخط

النور والنور وهو ارتفاع النور من طائر الاغ والافقية من كانه اعين

[illegible]

فانقسم الى قسمين كل منهما له شئ واحد مراد وهو العسر كما يعرف في الامور بالاسباب والوجوه

والاشياء التي هي في القسم الثاني من الاشياء هي التي لا يكون لها شئ واحد مراد وهو العسر كما يعرف في الامور بالاسباب والوجوه

لوحدت سے منہ الٹ کر دیکھ لو، یہاں پر بھی سب کچھ ہے۔

هذا فادامت الاربع فلا فاصل ولا سطر فمن الثابت في بعض العباره ان القسم بحسب ابداء من ارجع
بنفس الغد والتمني ارجع

ببندگی بهما و هوای فضلین لور و داهرها مطلقا و نسخ رجوع الله قولها لایح الاداسد

بها واختاره المحقق في الشرايع والعلامه في التحرير وهو يتجوز ولاوامر المدعيه لا سافقه ثم ان كانت

أحد فلا سميت وكذا لو كنن وأعرض عنهم وإن دلت عند واحد منهم ليلة لزمه للباقيات ^{الباقيات} بعد

شكرا وعلى المشهور نجب مطلقا وح وأن تعدد ابذار بالفرعة ثم ان كانتا اثنتين والا ففر الى فرعة

اگر فوس و سبک را بفرست
و چنانچه از تیراندازی کارد
با صفت بالین او ضربه بجهد
و شیب آسانه و بیض فرست
اجودان فاسد

[illegible]

منه
الذي من الله عليه من غفر عن عباده من ذكرك
فقد بان لنا من الله ما كان من قبل من غفر الله
منه فقال بنفسي كل خير

1

هو من المأوى والواجب بالبرق عند الباقين فلها ان ساوئها من القسم والاعجاب التي فسرنا ما كانت عندنا من ربع ليلة وعلى هذا ايجاب وما يخص به بعض الناس
فان قلت قد ذكر ان القسم لا يكون الا في ليلة واحدة فقلت لما ذكرنا احد من بعض حكماء الباء وجب عليه بقا الباء مثلها وعدم جواز اقل من ليلة في غيرها وقد ذكر
في كتابنا ان القسم لا يكون الا في ليلة واحدة فقلت لما ذكرنا احد من بعض حكماء الباء وجب عليه بقا الباء مثلها وعدم جواز اقل من ليلة في غيرها وقد ذكر
لما ذكرنا ان القسم لا يكون الا في ليلة واحدة فقلت لما ذكرنا احد من بعض حكماء الباء وجب عليه بقا الباء مثلها وعدم جواز اقل من ليلة في غيرها وقد ذكر

أخرى للثانية وهكذا البلاء يرجع بغير مرجح وقيل بخرو على القول الشيخ بخبر من غير فوعة ولا يجوز الزيادة
في الفحة على ليلة بدون رضا من وهو احد القولين لانه الاصل والناسي بالنسي صلى الله عليه
والله فقد كان قسم كذلك ولذا يلحق بعض من ضرر مع الزيادة لعدم ما يقطع عن القسم للناحية
ولا يخرج جوارها مطلقا للاصل ولولم ينفذه بالضرر كالكون في اماكن متباعدة لسق عليه الكون كل
ليلة مع واحدة كان حاسا وح فقد يمانع به الضرر ويوقف ما زاد على رضا من وكذا يجوز اقل
من ليلة للضرر ولا فرق في وجوب القسم من الحر والعبد والحصى والعين وغيره هو اطلاق الامر وكون

الغرض منه الايناس بالمصاحفة لا المواقعة وبسبب القسم بالشيء الى ان يرجع الى الطاعة والشيء الى
شفره مطلقا مع استحبابه لا احد من او على القول بوجوبه مطلقا فانه لا يفسخ للخطأ وان لم يفسخ
للخارجة وقيل مع الترخيع ولا يفسخ انما سفرها فان كان الواجب او جاز يازنه وجب القضاء ولو كان

الغرض منها في القضاء لو كان للعلام في القواعد والخبر والمخبة وجوبه وان كان في غير واجب
بغير اذنه ولا ضرورة اليه هي ناسر ويختص الوجوب بالليل واما بالنهار فلما شئت ان كان له ما

لا في حق الحارس ومن لا يتم عمله الا بالليل فيعكس قسمه فيجب نهارا دون الليل وقيل يجب الإقامة
صبيحة كل ليلة مع صاحبها لرواية ابراهيم الكرخي عن الصادق عليه السلام وهي محمولة مع تسليم سندها
على الاستحباب والطاهر ان المراد بالصبيحة اول النهار بحيث يسبح صبيحة عرفا لا مجموع اليوم هذا

كله في المقام اما المسافر الذي معه زوجة فغير القسم في حقه وقت النزول لئلا كان ام نهارا
كثيرا ام ليلا وللازمة المعقود عليها واما حيث يسوغ نصف القسم لصبيحة محمد بن مسلم عن احمد
عليه السلام قال اذا كان تحت امة مملوكة فبنزوح عليها حرف قسم للحرف سلى ما يقسم للمملوكة وحسبها
يكون القسم في اقل من ليلة فلاما لم يلبس من يمان والحرف ليلتان ولدخس وحسب نفرين ليلتي الحرف

من اربع واحدة ان لم يرض بغيره واما سخطي الامم القسم اذا اسحفت الفقة بان كانت مسلمة
للمزوجة ليلا ونهارا كالحرة وكذا الكتابية الحرة حيث يجوز لها حيا داما على المشهور وعلى بقها
سبب الكفر فلا مساوي المسلمة الحرة والكتابية الامم ربع القسم كذا مساوي الامم المسلمة فصيرة

هذا هو الوجه في قوله لا يكون الا في ليلة واحدة

هذا هو الوجه في قوله لا يكون الا في ليلة واحدة

هذا هو الوجه في قوله لا يكون الا في ليلة واحدة

هذا هو الوجه في قوله لا يكون الا في ليلة واحدة

هذا هو الوجه في قوله لا يكون الا في ليلة واحدة

لبطلان البند الى ما بقى من الزمان ولو رجعت ولما يعلم فلا شيء عليه لاستحالة تكليف القائل ولها ان
يرجع في المستقبل دون الماضي ويستحقها من حين علمه ولو في الليل ولا يصح الاعتراض من التسم
بشي من المال لان المعوض كون المأجل عندها وهو لا يقابل بالعوض لانه ليس بعين ولا منفعة كذا
ذكره وبقوة عليه الجماعة وفي البحر بنسب القول اليه ساكنا عليه مشعرا بوقته فيد او مضره ولو ج
لان المعاوضة غير محضه فيما ذكره وقد كان ينبغي جوار الصلح عليه كما يجوز الصلح على حق الشفعة والتجبر
ولحقها من الحقوق وحيث لا يجوز المعاوضة فيجب عليها رد العوض ان كانت بنفسه ويجب عليه القضاء بها
ان كانت لغيره فان كانت لغيره لم يسقط لها العوض هذا مع جهلها بالفساد او علمها وبقاء العين والا انكل
الرجوع للتسلية على التلاقي بغير عوض حيث يعلم انه لا يسلم له وقد تقدم البحث فيه في البيع الفاسد
وان المص مال الى الرجوع مطلقا كما هنا خلا فالتلاقي ولا يزور الرجوع الضم في ليلته ضربها لما فيه من
مفها ومن الزيادة وكذا لا يدخل اليها فيها لغير الزيادة الا الضرورة فان مكث عندها وجب قضاء زيارتها
مالم يقصر حد بحث لا بعد اقامه عرفها فيا تم خصاصة وفل لا يجب القضاء الامع استيعاب البلدة
القولان للفاضل في الفواعل والتجبر فيجوز عيادتها في مرضها لكن يقضى ان استوعب البلدة عدل المروءة
لعدم انضائها حقها وفل لا كما لو زار اجنبيا وهل يجب البلدة على المروءة الطاهرة لا لغيرها ليست
حقها ولو لم يستوعب البلدة فلا قضاء هنا والواجب في البيت المصاحفة وهي ان ينام معها قربا
منها عادة معطالها وجره دايما او اكثر بحث لا بعد هاجرا وان لم يتلافى الجمان لا المرافقة قاتها
لا يجب الا في كل اربعة اشهر مرة كاسلف ولو جاز في القسمة قضى واجبا لمن اخل ببلدته فلو قسم لكل
واحدة من الاربع عشرة في ثلثا ثم عاد عليهن دون الرابعة عشر فمقتضاها ثلثة عشر ليلة ولما
ولو بانها منفردة فمقتضاها عشرة اشهر ولو طلقها قبل القضاء او بعد حضور ليلتها قبل اتمامها في حقها
في ذمته فان تزوجها او راجعها وجب عليه ان يخلص فيها ولا استغنى المظلمة في ذمته وكذا لو
فارق المظلم بها وحده غيرها لان قضاء الظلم يسلم الظلم للجديده ولو كان الظلم بعض ليلة
وجب عليه ان يراها ومذموم حقها واكمل باقي الليل خارجا عن الزوجات ولو شك في قدره في

على المستعین واصله لا ارتفاع وهو هنا الخروج عن الطاعة أي خروج أحد الزوجين
عما يحب عليه من حق الآخر وطاعة لانه بالخروج سواي عما اوجب الله عليه من الطاعة فاذا ظهرت
امارة للزوج تقيلها في وجهه والبدن أي البصر والسام كواجب الذي يحب عليها فعلها من مذهب
الاستماع بان منع او ساقط اذا دعاها الله لا مطلق كواجب اذ لا يحب عليه قضاء حاجته التي لا
معلق بالاستماع او غير عادتها في ادبها معه فلو كان يحبه بكلام خشن بعد ان كان يلين او غير
مفعله بوجهها بعد ان كانت تقبل او فعلا كان حدا اعراسا او عبوسا بعد لطيف وطلاقة ونحو ذلك
وعقوبتها او لا لا هجر ولا ضرر فلعلمها تبدي عذرها او مذنب عما جرى منها من غير عذر والوعظ كان بقوله
انق الله في حق الراجب عليك واحذري العقوبة وبين طامات ربك على ذلك من عذاب الله نعم
في الآخرة وسقوط النقص والقسم في الدنيا ثم حوله ظهور البها في المصنوع كسبر الحليم ان لم يمنع الوعظ ثم اعذر
ما حبه في غير فرائضها ولا يجوز ضربها ان رجا رجوعها بدونه فان استغفرت من طاعة فيما يجب له ولم
يجمع ذلك كله ضربها منصرفا على ما يؤمل به رجوعها ولا يجوز الزيادة عليه مع حصول الفرض به ولا
تدفع الى الاقوى فالاقوى ما لم يكن مدينا ولا يبرحها اي شديدا كثيرا قال تعالى واللاتي يتحلفون
نشرهن فطوهرن واحجروهن في المصايح وامير يوهن والمراد فطوهرن اذا وجدتم امارات
النسوز واحجروهن ان نشرن واضربوهن ان اهدرن عليه وافقوا قوله في المصايح انه لا يضربها
في الكلام وهذا بما زاد على نكته ايام لقوله صلى الله عليه وآله لا يحل للمسلم ان يهجر اخاه فوق ثلث و
يجوز في الثلثة ان رجانه رجوعها ولو حصل بالضرر لعل او اذ ما ضمن واو نشر الزوج منع حقوقها
الواجبة لها عليه من القسم ونفقة فلها المطالبة بها والحكم الزامها بها وان اساء خلقها واذاها
بضرب وعنف بلا سبب صحيح فها عن ذلك فان عاد اليه عذره بما يراه وان قال كل منها ان صاحبه
مستد بعرف الحاكم الحال شقة في جوارها بغيرها ومنع الظلم منها ولو تركه الزوجة بعض حقوقها
من منعه ونفقة استماله لحل له بقوله وليس له منع بعض حقوقها لئلا يجلها فان فعل
فبذلك ان وصح بقوله ولم يكن اكرهاها نعم لو فترها عليه كمنوصه لم يحل والتشقي وهو ان يكون

والدفع فيه الخطاب
والوعظ والبراءة
ومثلها اثر من

والدفع فيه الخطاب
والوعظ والبراءة
ومثلها اثر من

والدفع فيه الخطاب
والوعظ والبراءة
ومثلها اثر من

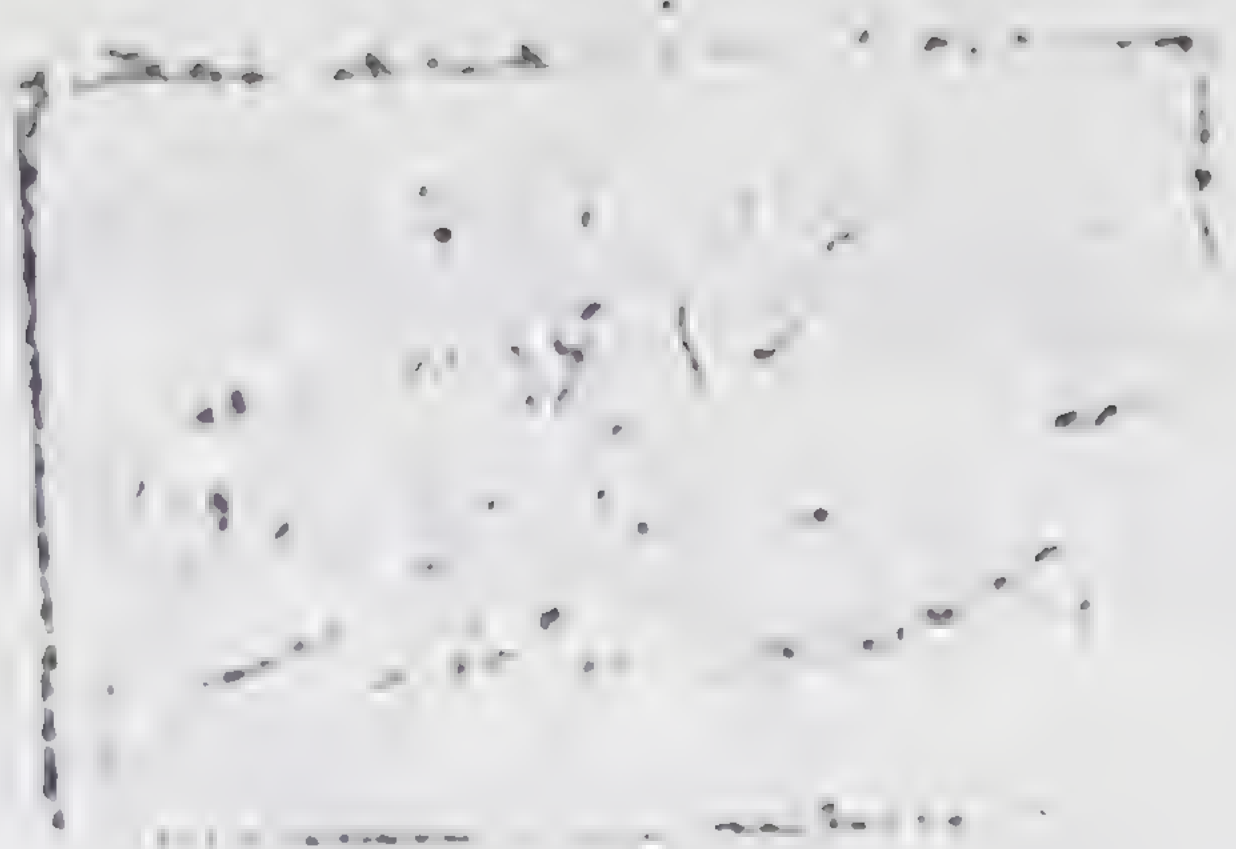
الحاكم الحكيم من اهل الزوجين اي احدهما من اهل
 الاختلاف الحكم به وحكم بابه وعرفه ما عدا في ذلك
 عملا بظاهر الامر من الآية او من غيره باصول الفرض به
 ولو كان من الاصل في الآية الاشارة الى ما هو اصله
 لان كبره لان الله تعالى خاطب بالبعث الحكم وجعلها حكمين
 وكان ان راي الاصلاح فعلا من غير استبذان وان راي
 كان ما بعد ما دل عليه فقرها وبذلك يصفق قول القاضي
 للزوج والمال حق للمرأة وليس لاحد المنفرد بهما الا
 على غير المحجوب كالماتل وحيث كان حكيم فان اتفاقا
 اتفاقا على المنفرد لم يصح الا باذن الزوج في الطلاق
 ذلك هو مقتضى الحكم وكل ما شرطه اي الحكم على الزوجين
 يرض به الزوجان ولو لم يكن سابقا كاشترط بعض النفقة
 الوفاء به وشرط في الحكمين البلوغ والعقل والحرة
 دون الاجتهاد والبلوغ بذلك نظر ان الاول الاولاد
 بالزوج ومقتضى سنة اشهر هلا لانه من حين الرطب والمراد به
 في فواعله غيبوبة الحشفة قبلا او دبلا وان لم ينزل ولا
 للقطع بانفاء الولد عند عادة في كثير من موارد
 تجاوز اقصى الحمل وقد اختلف الاصحاب في تحديد
 عند مائة ومائة الكل مفهم الروايات وعدل المصنف رحمه الله
 عن نفي

النسور منها كان كل واحد منهما قد صار في شئ غير الآخر وبحسب الفقرة او الاستمرار على ذلك فيبعث
 للحاكم الحكيم من اهل الزوجين اي احدهما من اهل الاختلاف الحكم به وحكم بابه وعرفه ما عدا في ذلك
 عملا بظاهر الامر من الآية او من غيره باصول الفرض به ولان القرابة غير معتبرة في الحكم ولا في التوكيل
 وكونهما من الاصل في الآية الاشارة الى ما هو اصله وقيل يتعين كونهما من اهلها عملا بظاهر الآية ولان
 الاصل اعرف بالمصلحة من الاجاب ولو تفسر لاصل فلا كلام في جواز الاجاب وبغضهما يكون حكيم
 لان كبره لان الله تعالى خاطب بالبعث الحكم وجعلها حكمين ولو كان توكيلا لمخاطبة الزوجين
 ولاهما ان راي الاصلاح فعلا من غير استبذان وان راي البقرة يوقف على الاذن ولو كان توكيلا
 كان ما بعد ما دل عليه فقرها وبذلك يصفق قول القاضي بكونه توكيلا استنادا الى ان البضع حق
 للزوج والمال حق للمرأة وليس لاحد المنفرد بهما الا باذن الزوجين لان اذن الشارع قد يجري
 على غير المحجوب كالماتل وحيث كان حكيم فان اتفاقا على الاصلاح بينهما فعلا من غير مراجعة وان
 اتفاقا على المنفرد لم يصح الا باذن الزوج في الطلاق واذن الروجة في البذل ان كان خلعا ان
 ذلك هو مقتضى الحكم وكل ما شرطه اي الحكم على الزوجين بدم اذا كان سابقا شرعا وان لم
 يرض به الزوجان ولو لم يكن سابقا كاشترط بعض النفقة او القسمة او ان لا يوافق بها الزوجين
 الوفاء به وشرط في الحكمين البلوغ والعقل والحرة والاهتداء الى ما هو المقصود من نعمتهما
 دون الاجتهاد والبلوغ بذلك نظر ان الاول الاولاد ويلحق الولد بالزوج الذي لم يخالع بالزوج
 بالزوج ومقتضى سنة اشهر هلا لانه من حين الرطب والمراد به على ما يظهر من اطلاقهم وصرح به المصنف
 في فواعله غيبوبة الحشفة قبلا او دبلا وان لم ينزل ولا ح ذلك من اشكال ان لم يكن مجمعا عليه
 للقطع بانفاء الولد عند عادة في كثير من موارد ولم افق على شئ مما نقلناه لعدم علمه
 تجاوز اقصى الحمل وقد اختلف الاصحاب في تحديد بغيره فصل بعد شهر وعمل غيره وغاية ما قل فيه
 عند مائة ومائة الكل مفهم الروايات وعدل المصنف رحمه الله عن ترجيح قوله لعدم دليل قوي

نزل

والا في قوله بان
 في قوله بان
 في قوله بان

عن عبد الله بن
 عن عبد الله بن
 عن عبد الله بن

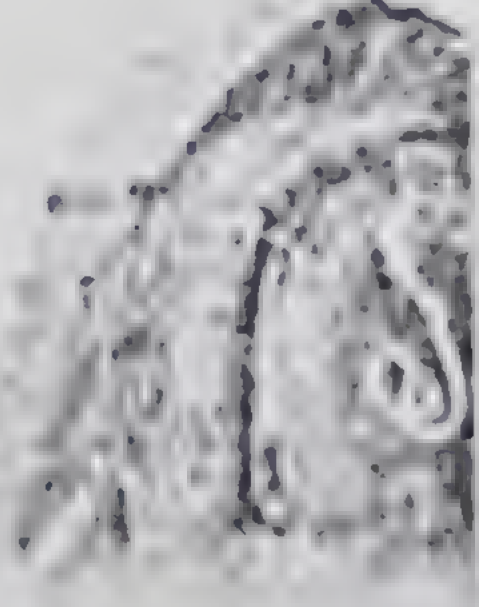


الذكر من ثم حملت عليها في آفة المارث وغيره وذهب المرتضى وجماعة إلى إلحاقها بالدرامة هنا لأنها
 زوجة حنفية ولا حرمت بقوله بعد من استغنى ولا ذاك فإليك ههنا العادون ولو عاد واعترف
 به صح وحق به بخلاف ما لو اعترف به أو لا ثم نفاه فإنه لا ينتفى عنه والحنفية ولا يجوز نفي الولد مطلقا
 لكان الغرض من إمداد خلاف النص والقوى بخوف الولد لفرائض الواطي وهو صادق مع الغرض ويمكن
 سبق لما قبله وعلى ذكرناه سابقا لا اعتبار بالانزال في إلحاق الولد مطلقا مع الغرض بالمأوى واصل
 العلامة هنا الوطى مع الغرض بكونه قبلا والمصرح في القواعد ما سبق النقل والدبر في ذلك في باب
 العدد صرحوا بعدم الفرق بينهما في اعتبار العدة وولد البشيرة يلحق بالوطى بالشروط الثلاثة وعدم
 الزوج الحاضر الدخول بها حيث يمكن الحاقه به والوطى في ذلك بحكم الزوج لكن لو استغنى عن الموطى و
 الحق بالوطى أغرم قيمته الولد يوم سقط حيا لمؤاها كفاية استبداد النساء أى أفرادهن
 بالمرأة عند الولادة أو الزوج فإن تعدن والرجال المحارم فإن تعدن فيغير هو وقدم في القواعد
 الرجال الأقارب غير المحارم على الإحسان وهنا أطلق الرجال هذا جملة ما ذكره فذلك ولا يح
 من نظر بل ذلك مفيد بما استلزم اطلاعه على العورة أما ما استلزمه من مساعدتها فمحرمة على
 الرجال غير واضح ونسقى فيما يستلزم الاطلاع على العورة بقدم الزوج مع إمكانه ومع عدمه يجوز
 غفل للضرورة كقصر الطيب وأما الفرق بين من أقارب الرجال من غير المحارم والإحسان فلا
 أصل له في قواعد الشرع وسبب غسل المولود حين يولد ولأذان في أذنه اليمنى والأقامة في اليسرى
 ولكن ذلك قبل قطع سريته فلا يصيبه كتم ولا نابغة ولا يفرغ ولا يصيبه أم الصبيان روى ذلك
 عن أبي عبد الله عليه السلام وعن النبي صلى الله عليه وآله من وكله مولود فليؤذن في أذنه اليمنى
 بأذان الصنف وليقم في أذنه اليسرى فإنه حصه من الشيطان الرجيم وتحنكه بتراب الحسين عليه
 السلام وما القرات وهو البصر المعروف أو ما قرأت أى عذب ولو خلطه بالتمر والعسل ليعذب
 أن لم يكن عذبا فظاهر العبارة التحير من الثلاثة والأجود التذنب بيدها مقدم ما القرات مع الحكمة
 ثم الماء القرات بالإصالة ثم بإصلاح ما يجد بالحق وفي بعض الأخبار حنكوا أولادكم بالقرات

في بعض النسخ
 وفيها من لا يفرغ
 والأول أن يفرغ
 منها في وقت
 أكثر

التابع والنابع
 يجوز ما يقع الآن
 حيث ذهب
 إلى أن

في بعض النسخ
 وفيها من لا يفرغ
 والأول أن يفرغ
 منها في وقت
 أكثر



أشهر الأسماء التي سجدت لها الملائكة من غير أن يسموا بها في يوم القيمة
أن أحب أن يسمي من يوبى قلبه فعله من دون حجاب لسميته كما يحب أن يولد ولهم راحة
الولادة ثم قيل حجاب كونه يوم أن يبع رزاقه من كوكب نيزك

في يوم القيمة
التي سجدت لها الملائكة
من غير أن يسموا بها
في يوم القيمة

التي سجدت لها الملائكة
من غير أن يسموا بها
في يوم القيمة

وترد الحسين عليه السلام فان لم تكن في اسماء السماء والمراد بالتحنيك ادخال ذلك الحنك وهو على
داخل الفم وكذا سجد تحنيكه بالتمر بان لمصع التمر ويجعلها في فمه وتوصلها الى حنكه لسبب
حتى يتخلل في حلقه قال امير المؤمنين عليه الصلوة والسلام حنكوا اولادكم بالتمر فكذا فعل رسول
الله صلى الله عليه وآله بالحسن والحسين عليهما السلام قال الطبري بفالحنك وحنك تحفيف اللين
وتشديد ردها وتسميته محمدا ان كان ذكرا الى العموم السامع فان عثر بعد ذلك جاز قال الصادق عليه
السلام لا يولدنا ولد الا سمينا محمدا فاذا مضى سبعة ايام فان شينا عثرنا ولا نذكرنا وافضل الاسماء
ما عبد الله اى اشتغل على عبوديته تعالى كعبد الله وعبد الرحمن وعبد الرحيم وغيره من اسماء
وافضلها اى الاسماء مطلقا اسم محمد وعلى واسماء الانبياء والامير عليهم السلام قال الباقر عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله
السلام اصدق الانبياء ما سمي بالعبودية وافضلها اسماء الانبياء عليهم السلام وعن الصادق عليه السلام من ولد له اربعة اولاد ولم يسم احدهم
عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله قال من ولد له اربعة اولاد ولم يسم احدهم باسمي
فقد جفاني وعنه عليه الصلوة والسلام ليس في الارض وارثها اسم محمد الا هو في يدس كل يوم
وعن الحسين عليه السلام في حديث طويل لو ولد له لاجبت ان لا اسم احد منهم الا عليا عليهم السلام فيمن اخبر فانه يدرى ان الله
وقال الرضا عليه السلام لا يدخل الفردوسا من اسم محمد واحمد او علي والحسن والحسين او جعفر بن فضالة وبعضهم اخبر عن اسم محمد
او طالب او عبد الله او فاطمة من النساء وبكيفية ما في فلان ان ذكر او ام فلان ان كان انثى

في يوم القيمة
التي سجدت لها الملائكة
من غير أن يسموا بها
في يوم القيمة

قال الباقر عليه السلام انما لكى اولادنا في صغرهم محافة التبرؤ ان يلحق بهم ويحذف لقبهم وهذا
ما اشهر من الاعلام بمدح او ذم والمراد بها الاول خاصة وبكثرة الجمع بين كنيته بضم الكاف
بابي القاسم وتسميته محمدا قال الصادق عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله منى عن اربع كنى
عن ابي عبيد وعن ابي الحكم وعن ابي مالك عن ابي القاسم اذا كان الاسم محمدا وان يسمي محمدا او حكما
او خالدا او حارثا او ضاررا او مالحا قال الباقر عليه السلام ان الغرض الاسماء الى الله تعالى حارث و
ومخالد وعن الصادق عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله دعا بصيغة حسنة
الموت يريد ان يسمي عن اسماء بنسبه بها فقبض لوسمها منها الحكم وحكيم وخالد ومالك وذكرها لم
يكن الا انما يسمي بها من غير ان يسمي بها في يوم القيمة

في يوم القيمة
التي سجدت لها الملائكة
من غير أن يسموا بها
في يوم القيمة

في يوم القيمة
التي سجدت لها الملائكة
من غير أن يسموا بها
في يوم القيمة

كان ابي عن عن ام لا قال فامرني ابو عبد الله عليه السلام ففقت عن نفسي واناسخه وقال عمر سمعت
ابا عبد الله عليه السلام كل امرئ حره من بعقده والعقده اوجب من الاضحية ولو مات الصبي يوم
السابع بعد الزوال لم سقط وقبله يسقط روى ذلك ادم بن بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام
ويكره للوالدين ان ياكلوا منها شيئا وكذا من في عياله وان كانت القابلة منهم لقوله الصادق عليه
السلام لا ياكل هو ولا احد من عياله من العقده وقال للقابلة بنت العقده فان كانت الذابة
ام الرجل او في عياله فليس طامسا شيئا وبناكر الكراهة في الام لقوله عليه السلام في هذا الحديث اكل
العقده كل احد الا الام وان نكسر عظامها بل يعضل اعضا لقوله عليه السلام في هذا الخبر ويجعل اعضا
ثم يطعمها ويحسب ان يد عاها المؤمنون واقلهم عشرة قال الصادق عليه السلام يطعم من عشرة من
المسلمين فان زاد فهو افضل وفي الخبر السابق لا يعطيها الا اهل الولاية وان يطعم طمعا دون ان
يفرق حيا او يشوي على النار لما تقدم من الامر بطمها وبغير سماء واوله ان يطعم بالماء والملح ولو
اصيف اليها غيرهما فلا بأس لاطلاق الامر الصادق ببديل رعا كان يحمل ما ذكره المصنفين على اقل ما ياد
بدا يطعم لا للحصر اذ لم يرد رض يكون الطبخ بالماء والملح خاصة بل به قطعا ومنها الرضاع فحق على الام
ارضاع اللبن بكسر اللام وهو اول اللبن في الشجاق قاله الجوهري وفي نهاية ابن الاثير هو اول ما يحلب
الرضاع عند الولادة ولم اف على تحديد مقدار ما يجب من ذر بما فيه نص سلا في ايام وظاهر
ما نقلناه عن اهل اللغة انه حلبة واحدة وانما وجب عليهما ذلك لان الولد لا يعيش بدونه ومع
ذلك لا يجب التبرع ببديل باجرة على الاب ان لم يكن للولد مال ولا في مال جبا من المحتين ولا
منا فان من وجوب الفعل واستحقاق عوضه كبذل المال في المحضه للمحتاج وبذلك يظهر ضعف
ما نقله بعدم استحقاقها باجرة عليه لوجوده لما علم من عدم جواز اخذ الاجرة على العمل الواجب والحق
ان الممنوع من اخذ اجرة وهو نفس العمل لا عين المال الذي يجب بذله واللبن من قبل الثاني لا الاول
نعم يحق على هذا ايضا الاستحقاق اجرة على اتصاله الى فله لا عمل واجب وربما منع من كونه لا يعيش
عدم الوجوب والعلامة قطع في القواعد بكونه لا يعيش بدونه وفيه بعضهم
ان الولد يعيش في ارضه لا في ارض غيره لان الغرض من تربيته

حب من يوجبها
وغيره ممن لا يوجبها
والغالب اوانه لا يعقد ولا يشترط
ان مدونه كذا

ان الولد يعيش في ارضه لا في ارض غيره لان الغرض من تربيته
الاجرة لوارثه ارضه الام فمما لا
الاجرة لوارثه ارضه الام فمما لا

والا يملك منع من غيره وجعل
او ابعدها عنه فله منع
منه القالب

بالعالم وهي اولى وتسحق للام ان يرضع طول مدة المعتبر في الرضاع وهي حولان كاملان لمن اراد
 ان يتم الرضاعة فان اراد الاقتصار على اقل المجرى فاحد وعشرون شهرا ولا يجوز بعضاها عنها ويجوز
 الزيادة على الحولين شهرا او شهرين خاصة لكن لا يسحق المصنفه على الرابدا حرة وانما كان ارضاع الام
 مستحبا لان لبنها اوفى لمراجه لتعديده في الرحم وما والاجرة كما قلناه من كونها في مال الولدان
 كان له مال ولا يفعّل الاب وان علا كما سيأتي مع سبابه والا فلا اجرة طاهل بحب عليها كما يجب
 عليها الا انفاق عليه لو كان الاب معروضا وطاهل ارضاعه حيث يستاجرها الاب بنفسها وبغيرها
 اذ لم يشترط عليها ارضاعه بنفسها كما في كل اجبر مطلق وهي اولى بارضاعه ولو بالاجرة اذا ائتمت
 بالفتح بد العن او انقصا وتبرعت بطريق اولى بينهما ولو طلب زيادته عن غيرها جاز للاب ان يتراعده
 منها وتسليمه الى الغير الذي ياخذ العن او سرع ويغتم من قوله ان يتراعده وتسليمه سقوط خصائصها
 اتم وهو احد القولين ووجه لزوم الحرج بالجمع بين كونها في يدها وبولي غيرها ارضاعه وظاهر
 رواه داود بن الحصين عن الصادق عليه السلام ان وجد الاب من يرضع باربعة دراهم وقات
 الام لا ارضع الا بخمس دراهم فان له ان يتوعد منها والا فولى بناء حق الحصانة لما لعدم تلازمها
 وح بيان المصنفه ويرصد عنها مع الامكان فان تعذر حمل الصبي الى المصنفه وفيت الارضاع
 خاصة فان تعذر جميع ذلك اتخذ سقوط حقتها من الحصانة للحرج والضرر وللولى الجار امه على الارضاع
 لولدها وبغزة لان منافعها مملوكة له فله التصرف فيها كيف شاء بخلاف الزوجية حرة كانت ام
 مملوكة لغيرة معناده لارضاع اولادها ام غير معناده لانه لا يسحق بالزوجية منافعها وانما استحق
 الاستمتاع بها بالفسخ وهي ولا يد على الطفل والمجنون لغائه بفسخه وما يتعلق بهما من
 مصلحة من حفظه وجعله في سريره ورفع وحمله ودهنه ونظيفة وغسل خرفته وثيابه ونحوه
 بالانثى التي منها بالرجل فالام احق بالولد مدة الرضاع وان كان الولد ذكرا ان كانت الام
 حرة مسلمة عاقلا وكان اي الابوان معارفقين او كافرين فانه يسقط اعتبار الحرة في الاول والرضاع
 الاسلام في الثاني لعدم التزجج ولو كانت الام خاصة حرة مسلمة فاني ان الولد مطلقا من الام

قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 لا يرضع لبن خمر ولا
 من العيون

يريد بحضانه جميع مصالح الصغير
 الرضا كفضل الثياب والبدن
 ان جنى البهائم على

لا يملك منع من غيره وجعل
 او ابعدها عنه فله منع
 منه القالب

والمراد من حاله نظر الم زيادة الغريب او كرهه النصيب وقد نظر من كان المستد وهو كانه مشرك
ومجرد ما ذكر لا يصلح دليلا وقيل لاحصائه لغرض الايون اقصارا على موضع النص وعموم الكلام قد
ولو تزوجت الام بغير الاب مع وجوده كما لا سقطت حصانها للنص والاجماع فان طلق عاذا عمر
الحصانة على المهور ولو المانع منها وهو تزويجها واستعاطا الحقوف الروح التي هي قوى من حق
الحصانة وفصل بالعود لخروجها عن الاستحقاق بالكلح تستحب واحتاج عوده اليها الى دليل آخر هو
منفرد ولد وجده وجده لكن الاستسراة ولو انما يعود لمجرد الطلاق اذا كان الطلاق باينا ولا ينفذ
العدا ان نفي لما شئ من المدة ولو لم يكن الاب موجودا لم يسقط حصانها بالتزوج مطلقا كما مر واذ بلغ
الولد رشيدا سقطت الحصانة عنه كايها ولا بد والبيع الرشيد لا ولا يد عليه لاحد سوى في ذلك
الذكر والامني والبكر والنبك لكن لا يستحب له ان كايها مرة امه خصوصا الا ان يتزوج و
اعلم انه لا يشهد في كون الحصانة حقا لما ذكره ولكن هل يجب عليه مع ذلك ام لا اسقاط حصه منها لكل
ينبغي ذلك وهو الذي صرح به الهم في قواعد فقال لو انفقت الام من الحصانة صار الاب اولى به
قال ولو استغما معا فالظاهر اجبار الاب ونقل عن بعض الاصحاب وجوبها وهو حسن حيث بما
يستلزم بركها تضع ولد الا ان حضانة حجب كفاسا كغيره من المضربين وفي اخضاع الزوج
لذي الحق نظر وليس في الاخبار ما يدل على عرسون اصل الاستحقاق النظر انما في النفقات
واسبابها ثلثة الزوجية والقرابة البطنية والملك والاولى بحب نفقة الزوجية بالبقاء للام دون
المسقط سوا في ذلك الحرف والامد المسلم والكافه سدرط المكين الكامل وهو ان يخلي يده وبين نفسها
قولا وفلا في كل زمان ومكان يسوع فله الاستماع فلو بذلت في زمان دون زمان او مكان كذلك
يصلح ان الاستماع فلا نفقة لها وحيث كان مشروطا بالمكن فلا نفقة للصغير النعم اسلع سنا
بحوز الاستماع بها بالجماع على أشهر القولين لفقد الشرط وهو المكن من الاستماع وقال ابن اديس
بحب النفقة على الصغيرة لعموم وجوبها على الزوجية فخصصه بالكيفية المكنة محتاج الى دليل وسيأتي
الكلام على هذا الشرط ولو انعكس بان كانت كبرى فمكنه والزوج صغيرا وحيث النفقة لوجود

المراد من حاله نظر الم زيادة الغريب او كرهه النصيب وقد نظر من كان المستد وهو كانه مشرك

من خاتمة اجابة عن سؤاله في انما يعود لمجرد الطلاق اذا كان الطلاق باينا ولا ينفذ

فكره خصوصاً الأثر فانه لما كان كذلك ولكن كراهة البتة فحارثة اقول ان تزويجها

انما يستحب في ذلك لانها لا تملك بالكلية وانما نفقة كل من الزوجين وان

بما لا ينفك

المقتضى واستفاء المانع لان الصغرة لا يصلح كافي نفقة الا قارب قاربها يجب على الصغرة والكبير خلافا للشيخ
 رحمه الله محينا باصالة البراء وهي مندقة بادل على وجوب نفقة الزوجة الممكنة او مطلقا ولو قبل بها
 ان الوجوب من باب خطاب الشرع المختص بالمكلفين امكن جوابه بكون التكليف هنا معلقا بالولي
 ان يودي من مال الطفل كما تكلف اباؤا اعراض متلفه التي لا خلاف في ضمها وبقيها ديونه وغيرها
 ولا لتأثر الخارج عن طاعة الزوج ولو بالخروج من بيته بلا اذن ومنع لمس بلا عذر ولا للسكينة
 بعد العقد ما اى مدة لم تعرض اليك عليه بان يقول سلت نفسي اليك في اى مكان ستين ونحوه ويعمل بنفسه
 فوطا حيث يطلب بنفسه ذلك ان الممكن الفعل خاصة غير كاف وانه لا فرق في ذلك بين الجاهل بالحال
 والعالم ولا بين من يطلب منها الممكن وطالبته بالتسليم ونحوه وهذا هو المشهور بين الاصحاب ^{سئلوا}
 ان لا فرق بين من يطلبها ^{انفسه عليه} بان الاصل براه الذمة من وجوب النفقة خرج منه حاله الممكن بالاجماع فسمع الباقي على الاصل
 وقد نظر لان النصوص عامة او مطلقة في فاطمة فلا يصل الى ان يوجد المختص والمقتدر لان الخلاف
 غير متحقق فالقول بما عليه الاصحاب مقبول ويظهر الفائد فيما ذكر وفيما اذا اختلفا في الممكن وولي
 جوب النفقة الماضية فعلى المشهور القول قوله في عدمها عملا بالاصل فيهما وعلى الاحتمال فوطا ان
 الاصل بقاء ما وجب كما تقدم فوطا لو اختلفا في دفعها مع اتفاقهما على الوجوب والواجب على الزوج
 القيام بما يحتاج اليه المرأة التي يجب نفقتها من طعام وايام وكسوة واسكان واخدا م والده الدهن
 والتنظيف من المشط والدهن والصابون دون الكحل والطيب والحمام الامع الحاجة اليه ليردو
 نحو بما لعادة اساطها من بلدها المعتمد بها لان الله نعم وعائنه ودينه بالمعروف ومن الغش به لا
 عليها بما يلحق بها عادة ولا سقمه الاطعام ^{لا يدين} ولا غيرهما بل المرجع في الاطعام الى سد الحاجة
 نسخ الحاء وهي الحاجة وحسب الخادم اذا كانت من اهله في بيت ابيها دون ان ترتفع بالاستقلال
 الى بيت زوجها او كانت مربية او زمنة بختار الخادم وتجنس بين اخدامها بخره وانه ولو باجره ولو
 معها خدام تجنس من ابقاها ونفق عليها ومن ابدلها وان كانت مالوفة لها لان حق النفس له لا لها
 حتى لو اراد ان يخدمها بنفسه اجزاء ولا يخدمت نفسها لم يكن لها المطالبة سقمه الخادم ^{يجنس المادوم}

ان لا فرق بين من يطلبها
 انفسه عليه بان الاصل براه
 الذمة من وجوب النفقة خرج
 منه حاله الممكن بالاجماع
 فسمع الباقي على الاصل
 وقد نظر لان النصوص
 عامة او مطلقة في فاطمة
 فلا يصل الى ان يوجد
 المختص والمقتدر لان
 الخلاف غير متحقق
 فالقول بما عليه
 الاصحاب مقبول

لما كان الخادم
 لا يدين ولا يملك
 ولا يملك له
 ولا يملك له
 ولا يملك له
 ولا يملك له

والملبوس والمسكن مع عادة أمثالها في بلد السكن لا في بيت أهلها ولو تعددت القوت في البلد
اعتبر القالب فان اختلف الغالب فيها او فورها من غير غالب وجب اللابن به ولها المنع من مشاركة
غير الزوج في السكن بان منفرد ببيت صالح لها ولو في دار لا بد لها في مشاركة غيره من الضرر ويرد
كسورها في الشئ المحشو بالقطن لليقظة والحاف للنوم ان اعتد ذلك في البلد ولو كان في
بلاد بعيدة غير الغزو والنساء وجب على الزوج بذله ورجعه في حبه من حريرا وكان او قطن او في
جنس الفرد من غنم وسجباب وعزها الى عادة أمثالها في البلد واعتبر في مراتب الجنس المعتاد وحاله
في بيانه وغيره وقبل لا يجب الزيادة على القطن لان غيره رغوته وهو صيف لا قضا المعاشة
المعروف ذلك وكذا لو اصبحت الى تعدد الحاف لشدة البرد او لاختلاف الفصول فذلك هنا
لا يجب ابقاء المستغنى عنه في الوقت الآخر عندها ويزاد المتجدد شاب البخل بحسب العادة لا أمثالها
في تلك البلدان ولو دخل بها واستمرت باكل معد على العادة فليس لها مطالبة بدهن مأكلة لحصول
الغرض واطلاق الناس عليه في سائر الأعصار ويحمل جوار مطالبتها بالنفقة لانه لم يؤد عين النوا
وتطوع بغيره وأعلم ان المعسر من المسكن الامساع اتفاقا ومن المونة التملك في صحبه كل يوم لا يريد
بشرط بقائها ممكنة الخ فلو شرت في اثابة استحق بالنسبة وفي الكسوة فلو كان أجودها انها امتاع
فليس لها بيعها ولا التصرف فيها بغير اللبس من انواع الصرافات ولا لبسها زياده على المعتاد كنفقة و
كنه فان فعلت فابقتها قبل المدة التي بتلى فيها عادة لم يحب عليه ابدالها وكذا لو ابتغى زياده على
المدة ولدا ابدالها بغيرها مطلقا وتحصيلها بالاعارة والاستبصار وعزها ولو طلقها او مات او مات
او شرت استحق ما حده منها مطلقا او ما يحتاج اليه من الفرش والاكاث في حكم الكسوة الثاني الضريبة
البعينه دون مطلق التبعيه وحسب النفقة على الزوجين فصاعدا وهم ابا، الاب وامهاته وان علوا
او ابلاهم وامهاتها وان عابا والاولاد فانه لا ذكورا كانوا ام اناثا لان المنع اولئذ يستحب
على باقي الاما رب من الاخوة والاخوات واولادهم والاعمام والاخوال ذكورا واناثا واولادهم
وبناك الاستحباب في الوارث منهم في اصح القولين ومن لم يحب النفقة على الوارث لقوله تعالى وعلى

وهكذا ومتى تعدد من حب عليه الاتفاق تساوي فيه وان اختلفا في الذكورية والانثوية
وكذا تساوي الفسخ فعلا وقولا على الاقوى بينهما واما ترتيب المفق عليهم فلا يوزن ولا يولد سبق لان
نسبتهم الى المفق واحدة بحسب الدرجة وانما اختلفا بكونها في احدها عليا وفي الاخر دنيا فلو
كان لاب وابن او ابوان واولاد معهما اوسع احدهما وجب فقده الميسور على الجميع بالسوية ذكورا
كانا ام انا ام ذكورا لمانا لان كفاهما او اتفق كل واحد يصيبه نفعا مقننا به اقسومة
وان لم ينفع به احدهما لقلته وكثرته والافجود الفرعة لاستحالة التجميع عند مرجع والتشارك
في العرض ولو كان سبب بعضهم بكفده بغيره وبحق ونصيب الباقي لا يفهم سقسما اعتبار
الفرعة فمن عد المسفع ^{والا} والاولاد اولى من ابائهم واولادهم لزيادة القرب وهكذا
كل طبقة اولى من التي بعدها وبساوي الاعلى والادنى مع تساوي الدرجة كاجداد واولاد
الاولاد وهكذا كل ذلك مع القصور اما سعة ماله للاتفاق على الجميع فيجب النعم ولو كان للفق
اب وابن قادران فليهما نفقة بالسوية لتساويهما في المرتبة بالسنة المدة والبيت كالابن اما
الام في تساويها للاب في مشاركة الولد او تقديم عليها وجهان ماخذها اتحاد الرتبة وكون
الولد منذ ما على الجد المقدم عليها فكون اولى بالقديم فان اجتمعوا فعلى الاب والولدين
خاصة بالسوية لما تقدم من ان الاب مقدم على الام واما الاولاد فعلى اصل الوجوب من
غير تجميع مع احتمال تقدم الذكر نظرا الى الخطاب في الامر بها لصعوبة الذكر وبجبر الحكم المسنع عن
الاتفاق مع وجوبه عليه وان كان له مال يجب صرفه في الدين ناعدا الحكم ان شاء والقومته و
في كيفية بيعه وجهان احدهما ان يبيع كل يوم جزا نفقة الحاجة والباقي لا يفعل ذلك لانه ذو
لكن تعرض عليه الى ان يجمع ما سهل بيع العقار له والاقوى جواز الامر به ولو نفقه فلم يوجد
راغب في شراء الجرب البشير ولا معرض ولا مست بيع اقل ما يمكن بغيره وان زاد
عن قدر نفقة اليوم لتوقف الواجب عليه ^{الملك} وحسب النفقة على الرفق ذكرا
وان كان على البنت اعمى زما والهمة بالعرف والسقي حيث يفتقر اليها والمكان من مراح واصطل

منها ضعفها بالذكر
وهما ضعيفتان
منه كذا

عن كونها مقام الاب
شأنه الولد لانها
شأنه للاب اذا
تقدم عليها كما ذكر

ان لم يكن من المستطاع
من وجوب قضاء النفقة
اللا يقين بكاله ولا يجوز سلطان

بلين مجالها وان كانت مستغنى بها او مشرفة على التلف ومنها وود القرفيين ^{شبه} بالنقص في اتصاله
 قدر كفايته ووضعه في مكان تقصر على صلاحية له بحسب الزمان ومثل ما يحتاج اليه ^{مطلعا} الهمه
 من الآلات حيث يستعملها او الجمل لدفع البرد وغيره حيث يحتاج اليه ولو كان للرفق كسب حار
 للمولى ان تكلف اليه فان كفاه الكسب لجميع ما يحتاج اليه من النفقة او ضرعه ^{ولا تكلفه} ان لم قدر كفايته
 وجوبا ويرجع في جنس ذلك الى عادة مالك امثال السيد من اهل بلدة بحسب شرفه ووضعه واعساره
 وسبابه ولا يكتفى سدا العورة في اللباس سدا وما وان الكيف في بلاد الرفق ولا فرق بين كون نفقة السيد على
 نفسه دون الغالب في نفقة الرفق عادة تغيرا ونجلا او ربا ضده وفوقه فليس له الاقتصار به على نفسه
 في الاول ولا عبرة في الكفاية بالغالب بل بحسب الكفاية لو كان الغالب اقل منها كما لا يجب الزائد لو كان فوقها وانما
 اعتبر فيه الكفاية ويجبر السيد على الاتفاق او البيع مع امكانها والا اجبر على الممكن منها خاصة وفي حكم البيع
 الاجارة مع شرط النفقة على المتاجر والعقود فان لم يفعل باعد الحكم او اجرم وهل مصدر شيئا فشيئا يستبدل
 عليه الى ان يجمع شئ ببيع ما بين به الوجهان ولا فرق في الرفق بين الفتن واصله الذي ملك هو وابواه
 والمراد هنا المملوك الخالص غير المنبث بالحرية بتدبير ولا كفاية ولا استيلاء والمدير وام الولد لا
 شراك للجميع في المملوك فان ثبت الاخيران بالحرية اما المالك فنفته في كسبه وان كان مشروطا
 او لم يؤد شاء وكذا يجبر على الاتفاق على الهمه المملوك الا ان تجرى بالرفق ويرد الماء بنفسها فتجري
 فيسقطان عند ما دام ذلك ممكنا فان امتنع اجبر على الاتفاق عليها او البيع او الدخ ان كانت الهمه
 مقصوده بالدخ والاجبر على البيع والاتفاق صونا لها عن التلف فان لم يفعل ناب الحاكم عنه في ذلك
 على ما يراه ويقضيه الحال وانما يجزى مع امكان الافراد والاتفاق الممكن منها وان كان لها ولد وفقر عليه
 من لينها ما يكفيه وجوبا وحلب ما يفضل عنه خاصة الا ان يقوم بكفايته من غير الدين حيث يكلف
 به وبقي من المملوك ما لا روح فيه كالزرع والشجر مما يلف برك العمل وقد اختلف في وجوب عمله في
 التحرير قرب الوجوب من حيث انه يصنع للمال فلا يقر عليه وفي القواعد قطع بعدمه لانه تيمنه
 للمال فلا يجب كالا يجب ملكه وبشكل بان ترك المملوك لا يفضى الاساعه بخلاف التيمنه التي يجب

تركها فزاد راسا واما عمارة العقار فلا يجب لكن يكره تركه اذا ادى الى الخراب **كتاب**
 الطلاق وهو من اركان الكناح بغير عوض بصيغة طالق وفيه فصول **الاول** في اركانه وهي اربعة
 الصيغة والمطلق والمطلقة والاشهاد وعلى الصيغة واللفظ الصريح من الصيغ انت او هذه او قلنا
 وبذلك اسمها او ما يفيد التعيين او روي حتى مثلا طالق ويختصر عندنا في هذه اللفظة ولا يكفي انت طالق
 وان صح اطلاق المصدر على اسم الفاعل وقصد مضار بغير طالق وفوقه على موضع النض والاجماع ^{سقطها}
 للروحية وان المصادر ما يستعمل في غير موضوعها مجازا وان كان في اسم الفاعل شهرا وهو غير كاف في
 استعمالها في مثل الطلاق ولا من المطلقات ولا مطلقه ولا طلق فلان على قول مشهور لانه يصريح
 فيه ولا نحصار ونفقه على الانشاء على خلاف الاصل فنفقه في موضع الرقاق وهي صيغة العفود فان
 طرده في الطلاق فناس والنس دل منه على طالق ولم يدل على غيره فيقتصر عليه ومنه يظهر جواب ما
 اخرج به القائل بالوقوع وهو الشيخ رحمه الله في احد قوله استنادا الى كون صيغة الماضي في غيره منقولة الى
 الانشاء ونسبه المصدر البطلان الى القول شعريه الى الصحة ولا عبرة عندنا بالسراج والفراق وان عبر
 عن الطلاق بهما في القرآن الكريم بقوله او نبرح باحسان او فارقوهن بمعروف لانها عند الاطلاق
 لا يطلقان عليه فكانا كناية عن لا صريح فيهما والتعبير بهما لا يدل على جواز انقاعها وكذا الحلية
 والبرية وغيرهما من الكتابات كالبتة والتبلة وحرام وبابن واعدي وان قصد الطلاق لاصاله
 بقا الكناح الى ان ثبت شرعا ما يزيله وطلاق الاخرس بالاشارة المفهومة والقاع القناع على راسها
 ليكون قرينة على وجوب سندهما من الموجود في كلام الاصحاب الاشارة خاصة وفي الرواية
 القاع القناع فجمع المصدر رحمه الله بهما وهو قوي دلالة والظاهر ان القاع القناع من جملة الاسرار
 ويكفي فيها ما دل على قصد الطلاق كالقاع غير من العفود والايقاعات والدعاوى والافاير
 ولا تنفع الطلاق بالكسب بفتح الكاف مصدر كسب كالكتابة من دون بلفظ ممكن بحسنة حاضرة **كان**
 الكاتب او غايبا على أشهر القولين لاصاله بقا الكناح وحسنه محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام انما الطلاق
 ان يقول انت طالق الحر وحسنه زرارة عن علي بن ابي طالب في رجل كتب بطلاق امرأته قال ليس ذلك

بطلاق والتشيع رحمه الله قوله بوقوعه بد للعائيب دون الحاضر لصحبة أبي الثمالي عن الصادق عليه السلام
 في العائيب لا يكون طلاقا حتى ينطق بد بلسانه او بخط يده وهو يريد به الطلاق وحمل على حاله الاصل
 جمعا ثم على تقدير وقوعه للضرورة او مطلقا على وجه يعتبر رويته الشاهدين ككتاب حالها لان ذلك
 بمنزلة النطق بالطلاق فلا يتم الا بالشاهدين وكذا يعتبر رويتهما اشارة العاجز ولا بالمجتر للرواية
 بين الطلاق والبقاء بقصد الطلاق وان اختلفت نفسها في الحال على اصح القولين لما مر وقوله
 الصادق عليه السلام ما للناس والخنار انما هذا شئ حض الله رسول الله صلى الله عليه وآله وذو
 ابن الحيد الى وقوعه بد لصحبة حمزان عن الصادق عليه السلام المجتر من من شياعها من غير
 طلاق وحملت على تحريمها لسبب غير الطلاق كذلك وعيب جمعا ولا معلقا على شرط وهو ان
 وقوعه وعدمه كقراءة المسافر ودخولها الدار او صفه وهو ما قطع بحصوله عادة كطلوع الشمس
 وزوالها وهو موضع الوفاق منا الا ان يكون الشرط معلوم الوقوع له حال الصيغة كما لو قال انت
 طالق ان كان الطلاق يقع بك وهو يعلم وقوعه على الاقوى لانه يحل على من الله تعالى وكو
 فسر اللفظ بازيد من الواحد كقوله انت طالق لنا لعل التفسير ووقع واحدة لوجود المقصود وهو
 واد انت طالق وانقضاء المانع اذ ليس الا الصيغة وهو يؤكده ولا ينافيه وصحبة جميل وغيرها في
 الذي يطلق في مجلسين بل قال هي واحدة ومن بطل الجميع لانه بدعة لقوله الصادق عليه السلام
 من تلقا لنا في مجلسين فليس بشئ من خالف كتاب الله رد الى كتاب الله وحمل على ارادة عدم وقوع
 الثلاث التي ارادها وتعتبر المطلق البلوغ فلا يصح طلاق الصبي وان اذن له الولي او بلغ عشرين
 على اصح القولين والعقل فلا يصح طلاق المجنون المطلق مطلقا ولا غير حال جنونه وبطلان الولي وهو
 الاب والمجدد مع اتصال جنونه لصغرهم والحكم عند عدمها او منع عدمه عن المجنون المطلق مع المصلحة
 لاعتق الصبي لان له اعدا يرتقب ويرزول فتصد منه وكذا المجنون ذو الادوار ولو بلغ الصبي فاسد
 العقل طلق عند الولي ح واطلق جماعة من الاصحاب جواز طلاق الولي عن المجنون من غير فرق بين
 المطلق وغيره وفي بعض الاخبار دلالة عليه والتفصيل متوجه وبه قطع في القواعد واعلم ان الاخبار غير متحدة

في جوارحه من ولده ولكن فخر المحققين ادعى الاجماع على جوارحه فكان اقوى في محسنة منها والغلب هذا الشيخ
 في الخلاف ادعى الاجماع على عدمه وكذا لا تطلق الولي عن السكران وكذا المعنى عليه وشارب المرفد كالنيام
 لان عذرهم سؤ وقع الزوال والاختيار فلا يقع طلاق المكرة كما لا يقع شيء من تصرفاته عدا ما استثنى ويحقق
 الاكراه سواء يكون مضرا به في نفسه او من يجري مجراه بحسب حاله مع فدره الموعود على فعل ما نزع
 به والعلم او الظن انه يوقعه لولم يفعل ولا فرق بين كون الموعود قتل وجرحا واحدا وان قل وشما
 وضربا وجبسا ويسوى في الثلاثة الاول جميع الناس اما الثلاثة الاخرى فتختلف باختلاف الناس فقد
 يؤثر قتلها في الرشد الذي مقصود ذلك وقد يحمل بعض الناس شيئا منها لا يؤثر في فدره والمرجع في ذلك
 الى العرف ولو جرح المكرة بين الطلاق ودفع مال غير مستحق منها كراه بخلاف ما لو جرح بينه وبين فعل
 يستحق الامر من مال وغيره وان حتم احدهما عليه كما لا كراه لو الزم بالطلاق ففعله قاصدا اليه او على طلاق
 معينه فطلق غيرها او على طلاقه فطلق ازيد ولو اكرهه على طلاق احدى الزوجتين فطلق معينه فلا يفي
 انه كراه اذا تحقق بفعل مستغنى امره بدون احدهما وكذا القول في غيره من العقود والابتناع والاستحوط
 النورية بان ينوي غيرها وان امكنت والقصد فلا عبرة بعبارة السامعي والنيام والغالط والفرق
 بين الاول والاخير ان الاول لا قصد له مطلقا والثاني له قصد الى غير من طلقها فغلط وبلغ طبعها ومثله
 ما لو ظن روجه احد من ان كانت في طلبة او كبره له ولده او وكيله ولم يعلم ويصدق في طلبة ظاهرا
 وفي عدم القصد لو ادعاه ما لم يخرج العدة الرجعية ولا يقبل في غيرها الا مع ارضاء الدعوى بالصيغة
 واطلق جماعة من الاصحاب بقوله قوله في احدى من غير تفضل وبحوزة وكيل الزوجية في طلاق نفسها و
 غيرها كما يحوز لولها غيره من العقود لانها كالمدة فلا وجه لسلب عبارتها منه ولا يفتح كونها بمنزلة
 موحية فالد على تقدير طلاق نفسها لان المغالبة الاختيارية كافية وهو ما يقبل النيابة فلا ^{حصول}
 للنائب وقوله صلى الله عليه وآله الطلاق بيد من اخذ الساق لا ساقه لان يدها مستفاده من يده
 مع ان دلالة على الحصر صغيفة وتعتبر المطلقة الزوجية فلا تنفع لاجنبية وان علقه على الكاح ولا
 بالامه والدوام فلا ينفع بالمنع بها والظن من الحيض والنفس اذا كانت المطلقة مدخولا بها حيا



حاضر زوجها معها فلو مثل أحد الشرط الثلاث بان كانت غير مدخول بها أو حاملا ان قلنا بجواز خيبرنا
 أو زوجها غائب عنها صح طلاقها وإن كانت حائضا أو نفسا ليس مطلق العينة كما قلنا في صحة طلاقها
 بل العينة على وجه مخصوص وقد اختلفت في حد العينة المجوزة له على احوال اجودها معنى مدعى يعلم
 أو يقين اسقاطها من الطهر الذي وافقها فيه غيره ويختلف ذلك باختلاف عاداتها فمن ثم اختلف
 الاخبار في تقديرها واختلفت سببها الاقوال فاذا حصل الطن بذلك حاز طلاقها وإن العون كونهما
 حائضا حال الطلاق أو لم يعلم بحصها ح أو لو نحر من نعمته على خمر شرعا ولا بطل وفي حكم علمه
 بمحضها علمه كونهما في طهر المواقعة على الأولى وفي المسألة بحث عرض قد حققناه في رساله مفردة
 من اراد تحقيق الحال فالصفت عليها وفي حكم الغائب من لا يمكن معرفة حالها الجبس ونحو مع حضور
 كما ان الغائب الذي يمكن حالها او قبل القضاء المدة المعتبرة في حكم الحاضر وتحقيق من القضاء بقا
 بمضى زمان نذر فيه عادة واكثر القياس بعدها أو عادتها فله ولوم يعلم ذلك كله ولم ينظر في ذلك
 أشهر كالمسراية والتعين أي تعين المطلقة لفظا أو بنية فلو طلق إحدى زوجتيه لا يعتبرها بطل على الأولى
 لأصالة بقاء النكاح فلا يزول إلا بسبب محقق السسه ولأن الطلاق امر معين فلا بد من محل معين وحيث
 لا محل فلا طلاق ولأن الأحكام من قبل الأعراض فلا بد لها من محل يقوم بها ولأن توابع الطلاق من العدة
 وعينها لا بد لها من محل معين وفل كاشتراط واستخرج المطلقة بالفرقة أو بعض من شاء للعموم شرعية
 الطلاق ومحل البهيم جازان يكون بهما ولأن أحد بهما زوجة وكل زوجة يصح طلاقها وفق المص في
 شرح الارشاد ينفرع على ذلك العدة قبل ابتداءها من حين الانقاع وقبل من حين التقين وينفرع
 عليها من فروع كثيرة ليس هذا موضع ذكرها الفصل الثاني في اقسامه وهو ينقسم اربعة
 اقسام وهو ما عد المباح وهو مساوى الطرفين من الأحكام الخمسة فانه لا يكون كذلك بل هو اماراج
 أو مرجوح مع المنع من التقيض أم لا وتقتضيا انه ما حرام وهو طلاق الحائض لا مع المصحح له وهو الامور
 الثلاثة السابقة عن عدم الدخول أو الحمل أو العينة وكذا الفناء وفي طهر جامعها فيه وهي غير صغين
 ولا بيسة ولا حامل مع عدم جحاطها أو مطلقا نظر الخانة لا يستثنى للغائب الاثرها حائضا عملا فظاهرا

بين

النقص والثلث من غير رجعة والتحريم هنا يرجع الى المجموع من حيث هو مجموع وذلك لا ينافي تحليل
 بعض افراده وهي الطلقة الاولى اذ لا يمنع منها اذا جمعت الشرايط وكذا اى الطلاق المحرم بجميع اقسامه
 لا يقع بل يطل لكن يقع في الطلقات الثلاث من غير رجعة واحدة وهي الاولى او الثانية على
 تقدير وقوع حلال في الاولى او الثالثة على تقدير فساد الاولين واما مكروه وهو الطلاق مع
 السام الاطلاق اى اخلاق الزوجين فانه ما من شئ مما احل الله تعالى البعض له من الطلاق
 وذلك حيث لا موجب له واما واجب وهو طلاق المولى والمظاهر فانه يجب عليه احدا من
 الفقه او الطلاق كما سيأتي وكل واحد منهما الوصف بالوجوب التحريم وهو واجب بقوله مطلق
 واما سنده وهو الطلاق مع الشقاق بينهما وعدم رجاء الاجتماع والوفاء والخوف من الوقوع
 والمعصية يمكن ان يكون هذا من تمة شرائط سنده على تقدير الشقاق ويمكن كونه فردا براسه
 وهو المظهر فان خوف الوقوع في المعصية قد يجمع انفاهما فليس تخلفا من الخوف المذكوران
 لم يجب كما يجب النكاح له ويطلق الطلاق ليس المنسوب الى السند على كل طلاق جائز منعا
 والملازمة الجائز بالمعنى الا عدم وهو ما قبل الحرام ويقال له طلاق السند بالمعنى الا عدم ويقال له
 الدعي وهو الحرام ويطلق السند على معنى احض من الاول وهو ان يطلق على الشرايط ثم يتركها
 حتى يخرج من العدة ويقعد عليها ثانيا ويقال له طلاق السند بالمعنى الا حض وسياتي ما يخلف
 من حكمها وهو اى الطلاق السبي بالمعنى الا حض لكنه اقسام ياتى لا يمكن للمطلق الرجوع فيه ابتداء
 وهو سنة طلاق غير المدخول بها دخولا بوجوب الغسل في قبل او دبر والياسة من الحيض
 ومثلها لا تحيض والصعبة ان كاعدة هذه الثلاث ولا رجوع الا في عدة وطلاق المختلعة واللباء
 ما لم يرجع في البذل فاذا رجعا صار رجعي والمطلقة ثالثة بعد رجعتين كل واحدة عقب
 طلقة ان كانت حرة وثانية بينا وبين الاولى رجعة ان كانت امه ورجعي وهو المطلق فيه
 الرجعة سواء رجع او لا فالطلاق الرجعي عليه سبب خوارها فانه كاطلاق الكاظم على مطلق
 الانسان من حيث صلاحيتها والثالث طلاق العدة وهو ان يطلق على الشرايط ثم يرجع في

في العدة وبطأن يطلو في طهر آخر ولطلاق العدي عليه من حيث الرجوع فيه في العدة وجعله قسما
 للاولين بقضه معاينه امامه انما حض من الثاني فانه من جملة افراده بل اظهرها حيث رجح في العدة فلو
 جعله قسما من قسم الرجعي اليه والى غيره كان اجود وهذه اعنى المطلقة للعدة يحرم في التاسعة ابدا اذ كانت
 حرة وقد عدم انها يحرم في كل يائنة حتى تنكح غيره وان المعبر طلاقها للعدة مرتين من كل ثلاثة لان الثالث
 لا يكون عدا حيث لا رجوع فيها فيه وما عداه من اقسام الطلاق الصحيح وهو ما اذا رجع فيها ويجرد عن^{الوط}
 او بعدها بعد جديد وان وطى يحرم المطلقة في كل ثلاثة للحرمة وفي كل يائنة للامه وفي الحاق طلاق
 المحلعة اذا رجع في العدة بعد رجوعها في البذل والمعوقه عليها في العدة الرجعية فلو ان نشأوها
 من ان الاولى من اقسام البائن والعدي من اقسام الرجعي وان شرط الرجوع في العدة والعقد الجديد
 لا بعد رجوعها ومن ان رجوعها في البذل صير رجعيًا وان العقد في الرجعي معنى الرجعية والا فليس^{لها}
 الاول بدون الثاني لاختلال الشرط ومنع الحاق المساوي مثله ولا فضل في الطلاق ان يطلو^ط على الثاني
 المعينه في صحته ثم تركها حتى يخرج من العدة ثم يتزوجها ان شاء وعلى هذا وهو طلاق السرد بالمعنى
 الا حض ولا يحرم المطلقة به مؤبدا ابدا وانما كان افضل للاخبار بالدلالة عليه وانما يكون افضل حيث
 شارك افراده في اصل الفضيلة وجوبا او ندبا لا اقتضاء افضل التفضل الاشتراك في اصل المصداق
 ما يكون مكرها او حراما لا فضيلة فيه وقد قال بعض الاصحاب وهو عبد الله بن بكر ان هذا الطلاق
 لا يحتاج الى محلل بعد الثلاث بل استيفاء العدة الثالثة يديم التحريم استنادا الى رواية اسندها الى زرارة
 قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول الطلاق الذي يحبه الله تعالى والذي يطلق الفقه وهو العدل بين
 المرأة والرجل ان يطلو^طها في استقبال الطهر بثلاثة شهادين واردة من القلب ثم تركها حتى يضي^ط ثلاثة
 قروا فادارت الدم في اول فطره من الثالثة وهو آخر القران لان الاقراء هي الاطهار فقد بابت منه
 وهي ملك بنفسها فان شأت تزوجت وحلت له فان فعل هذا بها يابى^ط منه هدم ما قبله وحلت
 بلا زوج الحديث وانما كان ذلك قوله عبد الله لانه قال حين سأل عنه هذا ما رزق الله من الرأي
 ومع ذلك رواه سند صحيح وقد قال الشيخ رحمه الله ان العصاينة اجتمعت على صحيح ما يصح عن عبد الله

بن بكر واقواله بالعدو والنقد وقد نظر لانه فطحي المذهب ولو كان ما رواه حقا لما جعله رايه
 ومع ذلك قد اختلف سند الرواية عنه فماده اسندها الى رقاعه واخرى الى زرارة ومع ذلك
 نسبته الى نفسه والعجب من الشيخ رحمه الله مع دعواه الاجماع المذكور انه قال ان اسناده الى
 زراره وقع بصره لمذهبه الذي افتى به لما راي ان اصحابه لا يقبلون ما يؤول به رايه قال وقد وقع
 منه من العدو ولعن اعتقاد مذهب الحق الى الفطحة ما هو معروف والغلط في ذلك اعظم من الغلط
 في اسناده فبنا معتقده بغيره دخلت عليه الى بعض اصحاب الامم عليهم السلام والاصح احتياجه
 اليه اي الى المحلل للاخبار الصحيحة الدالة عليه وعموم القرآن الكريم بل ولا يكاد يحقق في ذلك خلافا
 لانه لم يذهب الى القول الاول احد من الاصحاب على ما ذكر جماعة وعبد الله بن بكر ليس من
 اصحاب الامم سيده ونسبه المص له الى اصحابنا النفاة الى انه من الشيعة في الجمل بل من فقهاء يثمر
 على ما نقلناه عن الشيخ وان لم يكن اماميا ولقد كان ترك حكاية قوله في هذا المحضر اولى وبحوزة
 طلاق الحامل اريد من مرة مطلقا على الاقوى ويكون طلاق عدة ان وطى بعد الرجعة ثم طلق ولا
 يبطأ بعدها فنه بمعنى الاعم واما طلاق السند بالمعنى الاحض فلا يقع به لانه مشروط بانقضاء
 العدة ثم تزويجا كما سبق وعدة الحامل لا تقضى الا بالوضع وبدخولها عن كونها حاملا فلا يصدق
 انها طلعت طلاق السند بالمعنى الاحض مادامت حاملا الا ان يجعل وضعا قبل الرجعة كاشفا
 عن كون طلاقها السابق طلاق السند بذلك المعنى والاقوال هنا مختلفة كالاخبار والمحصل ما ذكرناه
 والاولى تسري الطلقات على الاطهار بان توقع كل طلاق في طهر عن طهر الطلقة السابقة لمن اراد
 ان يطلق ويراجع اريد من مرة وهذا لا ولونه بالاصافة الى ما يأتي بعده والا فهو موضع الخلاف
 وان كان اصح الروايتين صحة واما الاولى المخرج من الخلاف ان يراجع ويطأ ثم يطلق في طهر آخر
 فان الطلاق هنا يقع اجماعا ولو طلق مرات في طهر واحد بان يطلق ويراجع ثم يطلق ويراجع وهكذا
 لنا خلاف اقرب الوقوع مع تحليل الرجعة من كل طلاقين وعموم القرآن والاحبار الصحيحة بصحة
 الطلاق لمن اراده في الجمل الا ما اخرج الدليل وروى احمد بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام قال

قلت لدرجل طلق امرأه بشهود ثم طلقها بشهود ثم راجعها بشهود فراجعها بشهود بدالهم طلقها
 شهود سين منه قال نعم قلت كل ذلك في طهر واحد قال من منه وهذه الرواية من الموثق ولا
 ولا معارض لها إلا رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام في الرجل يطلق امرأته لئلا
 يراجعها قال لا يطلق الطلاق إلا بغيرها حتى يمتها وهي لا بدل على بطلان نظر إلى أن الله في غير العادة
 لا يقصد وأعلم أن الرجعة بعد الطلاق تجعلها بمنزلة المعدوم بالنسبة إلى اعتبار حاطها قبل الطلاق
 وإن بقي لها أثر في الحبد كعدها من الثلاث فسعى حكم الرجعة بعدها كما كان قبلها فإذا كانت
 مدخول بها قبل الطلاق ثم طلقها وراجعها ثم طلق يكون طلاق مدخول بها لا طلاق غير
 مدخول بها نظرا إلى أن الرجعة بمنزلة الدفوع الجديد فيكون طلاقها بعده واقعا على غير مدخول
 بها لما عرفت من أن الرجعة استتلت حكم الطلاق ولو لا ذلك لم يكن الطلاق ثلثا وإن فزوا الطلقة
 على الأظهر من غير دخول والروايات الصحيحة ناطقة بصحتها وكذا أقوى الأصحاب الأمن في
 ح فليكون الطلاق الثاني رجعا لا بانيا وإن وقع غير مدخول بها بالنسبة إلى ما بعد الرجعة فإنها
 مدخول بها قبلها وهو كاف ويحتاج المطلق مطلقا مع كمال الطلقات الثلاث إلى التحلل للنص والإجماع
 ومخالفة من سبق ذكره في بعض موارد عند فادح فيه بوجه ولا يلزم الطلاق بالشك فيه
 ليندفع الشبهة النائية من احتمال وقوعه بل متى على حكم الرجعة لا صال عدمه وبقاء الكاح لكن لا يخفى
 الورع في ذلك فيراجع أن كان الشك في طلاق رجعي ليكون على يمين من الحل أو في البائن بدون ثلث
 بعد الكاح أو ثبت أسك عنها وطلقها ثلاثا لتحل لغيره بقينا وكذا يبنى على الأقل لو شك في عدله
 والورع الأكثر وبكرة للمريض الطلاق للنهي عنه في الأخبار المحمولة على الكراهة جمع بينهما وبين ما دل
 على وقوعه صريحا فإن فعل نوارنا في العدة الرجعية من الجائزين لغيره وترد هي في البائن و
 الرجعي إلى سنة من جن الطلاق للنص والإجماع وربما علل بالتمهيد بأرادة إسقاط أمرتها في أخذ
 بنقيض مطلوبة وهو لا يتم حيث تسلك الطلاق أو بخالعه أو بإمرته ولا تؤثر عموم الحكم لا طلاق
 النصوص ما لم يتزوج بغيره أو يبرأ من مرضه فيستغفر أمرها بعد العدة الرجعية وإن مات في أثناء

السنة وعلى هذا القول اربعاً في مرضه ثم تزوج اربعاً ودخل بهن ومات في السنة مرضياً قبل ان يزوج
 المطلقات ورث الثماني المثلث او الربع بالسوية ولا يرث ارنه من اربع زوجات انما اياهنا
 ولا الحق الفسخ في المريض بالطلاق عملاً بالأصل والرجعة يكون بالقول مثل رجعت وارجعت تنصلا
 بينهما فنقول برجعتك وارجعتك ومثله رجعتك وهذه التثنية صريحة وينبغي اضافتها الى اولى
 الى كاحه وفي معناه ردك وامسكتك لو رورها في الفران قال تعالى وبعولتهن اخوة برهن
 في ذلك فامسك بمعروف ولا تنفزا الى نية الرجعة لصراحة الالفاظ ومن قبل نفقته اليها في الاخرين كما لها
 غيرها امسك باليد او في البيت ونحوه وهو حسن وبالفعل كالوطى والقبيل والمسن سهو لدلالة
 على الرجعة كالقول وربما كان اقوى منه ولا يتوقف اباحته على تقدم رجعة لا بها زوجة و
 معنى يقصد بقصد الرجوع او بعدم قصد غيره لانه اعم خصوصاً لو وقع منه سهو والابحار
 الاول والخار الطلاق رجعة لدلالة على ارتفاعه في لازمته الثلاثة ودلالة الرجعة على دفعه
 في غير الماضي فيكون اقوى او دلالة عليها ضمناً ولا يفسح فيه كون الرجعة من توابع الطلاق فيستفي
 حيث ينفع المبتوع لان غايتها التزام بثبوت الكاح والابكار بدل عليه فيحصل المطلوب منها و
 ان يكن سبب شرعيتها ولو طلق الذم جاز مرجعتها ولو منعاً من ابتداء كاحها واما لما تقدم
 من ان الرجعة يرفع حكم الطلاق يستحب حكم الزوجة السابقة لانها يحدث حكم كاح جديد
 ومن ثم امكن طلاقها قبل الدخول بعدها استصحاباً بالحكم الدخول السابق ولان الرجعية وكذا
 ست لها حكم الزوجية والجواز وطية ابتداء من غير لفظ بشئ وربما لا تحيل المنع هنا من حيث
 ان الطلاق روال فبذلك الكاح والرجعة يقضى سوتة فاما ان يثبت بالرجعة عن الكاح الاول
 او غيره ولما لم يحال الاستحالة اعادة المعلوم والثاني يكون ابتداء الاستدامة ويضعف بمنع زوال
 الكاح اصلاً بل لما يزول بالطلاق وانقضاء العدة ولم يحصل ولو انكرت الدخول عقب الطلاق
 لم ينع من الرجعة قدم قولها وحلفت لاصالة عدم الدخول كما تقدم قوله لو انكره لبسقط عنه
 نصف المهر مع دعواه الدخول يكون مقراً بالمهر وهي مفرقة على نفسها سبق نصف فان كانت

تبينه فلا رجوع له بشئ عملا بما فرأه ولا فلا تقابل له المصنف عملا بما كارهها ولورجعت الى الأثر
 بالدخول لياخذ النصف في شوطها أو توقفه على قرار حديد منه وجهان وأولى بالقدم لو كان
 رجوعها بعد انقضاء العدة على تقدير الدخول ورجوع الآخر من بلاشارة المفهومة لها وأخذ الصاع عن
 رأسها لما تقدم من أن وصفه عليه إشارة الطلاق وخطه العلامة علامة الصند ولا يصحها عليه خصوص
 فلا يجب الجمع بينهما بل يكفي الإشارة مطلقا وتسلطها في انقضاء العدة في الزمان المحتمل لانقضاءها فيه أقله
 ستة وعشرون يوما ولحظتان أن كانت معده بالأقرار وذلك بأن يطلق وقد بقي من الطهر لحظه ثم تحيض
 أقل الحيض ثلاثة أيام ثم يظهر أقل الطهر عشرة ثم تحيض ويظهر كذلك ثم يطعن في الحيض لحظه وهذه اللحظة
 الأخيرة دلالة على الخروج من العدة أو من الطهر الثالث لاستنباط نية الجبر من العدة لأنها ثلاثة
 وقد انقضت قبلها فلا يصح الرجوع فيها ويصح العقد وفل هي منها لأن الحكم بانقضاءها موقوف على
 تحققها وهو لا يدل على المدعى هذا إذا كانت حرة ولو كانت أمه فاقبل عدتها ثلثة عشر يوما
 ولحظتان وقد سبقنا در انقضاءها في الحرة بثلثة وعشرين يوما وثلث لحظات وفي الأمه بعض
 وثلث بأن يطلعها بعد الوضع وقبل رؤيته دم النفاس بلحظه ثم نزاه لحظه ثم يظهر عشرة ثم تحيض ثلثة
 ثم يظهر عشرة ثم يرى الحيض لحظه والنفاس معدود بحيضه ومنه يعلم حكم الأمه ولو ادعت ولادة
 تام فامكانه ستة أشهر ولحظتان من وقت النكاح لحظه للوطى ولحظه للولادة وإن ادعها بعد الطلاق
 بلحظه ولو ادعت ولادة سقط مصورا ومضغ او علقه اعتبرها كأنه عادة وربما قل أنه ما يدعى عشرون
 يوما ولحظتان في الأول وثلاثون يوما ولحظتان في الثاني وأربعون كذلك في الثالث ولا ينقض فيه
 وظاهر الروايات أنه لا يقل منها غير المعتاد الاستبادة عدلين أو أربع من النساء المطلقات على
 باطن أمرها وهو قريب عملا بالأصل والظاهر واستصحابا بالحكم العدة ولا مكان أقامتها البينة عليه
 ووجه المشهور أن النساء مؤنثات على أرحامهن ولا يعرف إلا من جهتين غالبا وأما البينة ^{عشر} عشر
 على ذلك غالبا وروى زرارة في الحسن عن الباقر عليه السلام قال العدة والحيض للنساء إذا ادعت
 سدت والأقوى المشهور الحصل الثالث في العدد جمع عدة وهي مدة ينزى بها المرأة

المتزوج

بهن

ليعرف برأيهما من الحمل أو تعدا ولا عدة على من لم يدخل بها الزوج من الطلاق والفسخ لا في الوفا
 فيجب على الزوجة مطلقا الاعتداد بأربعة أشهر وعشرة أيام إن كانت حرة وإن كان زوجها عبدا
 ونصفها شهران وخمسة أيام إن كانت أمة وإن كان زوجها حرا على المشهور ومسنده صحيحة محمد
 بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال الأمة إذا توفي عنها زوجها فعد بها شهران وخمسة أيام
 وفيل كالحرة استنادا إلى عموم الآية وبعض الروايات وتخصيصها بغيرها طريق الجمع سواء دخل بها
 أو لا صغيره كانت أم كبيره ولو بآيسة دائما كان الكاح أم منقطعا وفي باقي الأسباب الموجبة
 للفروقة تعد ذات الأقران جمع قراء بالفتح والضم وهو الظاهر والحجض المستقيم الحيض بأن يكون ليلة
 فيه عادة مصنوعة وقاسوا كان انضباط عدد أيام لأمع الدخول بها المحقق بالإيج الحشفة
 أو ذرها من مفاويها قبل أو دبراً وإن لم يتركه ثلاثة أطهاراً أحدها ما بقي من طهر الطلاق
 بعده وإن قل وعين مسقمة الحيض يرجع إلى التميز ثم إلى عادة تسببها إن كانت مبتدئة ثم يعقد
 بالشهور وذات الشهور وهي التي لا يحصل لها الحيض المعتاد وهي في سن الحيض سواء كانت مستديرة
 كما عبر به كثيرا من انقطع عنها الحيض لعارض من مرض وحمل ورضاع وغيرها بعد ثلاثة أشهر هـ
 إن طافها عند الحلال والأكلت المنكرتين بعد الهلالين على الأولى والأمة بعد بالطريق إن
 كانت مسقمة الحيض أو حصة وأربعين يوما إن لم يكن وكورأت الحرة الدم في الأشهر الثلاثة مرة أو مرتين
 ثم احتبس إلى انقضاء الأشهر انتظرت تمام الأقران لأنها قد استرايت بالحمل غالبا فإن تمت الأقران
 قبل انقضاء الحمل انقضت عدتها والأصبر تسعة أشهر على أشهر القولين أو سنة على قول فأن وصف
 وإذا اوجمت على الأقران الثلاثة فذاك هو المطلوب في القضاء العدة ولا تنقضي أحد الأمرين اعتد
 بعدها أي بعد التسعة أو السنة بثلاثة أشهر إلا أن تم الأقران قبلها فنكح بها وقبل الأبد من وقوع الثلاثة
 بالأقران بعد افضي الحمل كالسنة للأشهر والأول أقوى وإطلاق النكاح والفوى ينقض عدم الفرق بين
 استرايتها بالحمل وعدمه في وجوب النكاح استعد أو سنة ثم الاعتدال بعدها حتى لو كان زوجها
 غائبا عنها فحكمها كذلك وإن كان ظاهر الحكم ينقض اخفاصه بالمستراية واحتمل المعنى في بعض تحقيقاته

الكفاءة بالتسعة لزوجته المغييب محجبا بحصول سعة العدة والدليل في محيل النزاع وهذا القول عدل
 تفرض والضابط ان المعتدة المذكورة ان مضى لها ثلثة اوقات قبل ثلثة اشهر انقضت عدتها بها و
 ان مضى عليها ثلثة اشهر لم ترق فيها دم حيض انقضت عدتها بها وان كانت طاعة مستقيمة فمأزاد
 عليها بان كانت ترى الدم في كل اربعة اشهر مرة او ما زاد او ما نقص بحث يزيد عن ثلثة ولو بلحظة
 ولورات في الثلثة وما ولو قبل انقضاءها بلحظة حكمها ما فضل سابقا من اسطار اقرب الامرين من
 تمام الاقراء ووضع الولد فان اسفيا اعتدت بعد تسعة اشهر ثلثة اشهر الا ان يتم لها ثلثة اقراء
 قبلها ولو مبني على ما سبق ولا فرق بين ان يتحد طهر اخر في الثلثة او قبلها وعدمه ^{الحامل} وعنده
 وضع اجمع كيف وقع اد اعلم انه شوا دعي وان كان علقه ووضعته بعد الطلاق بلحظة ولا عبرة بالطفه
 في غير اوقات وفيها با بعد الاجلين من وضعه ومن الاشهر الاربعة والعشرة الايام في الحرة والشهرين
 والحسنه الايام في الامه وحك الحداد على الزوجه المتوفى عنها زوجها في جميع المدة وتصور ترك
 الزينة من الثياب والادهان والطيب والحل الاسود والحنا واخض الحاجين بالسواد واستعمال
 الاسفنداج في الوجه وغير ذلك مما بعد ثلثة اشهر عرقا يحرم لبس الثوب المصبوح به ولو احتاجت الى
 المكثال بالسواد جاز فان تأدت الضرورة باستعماله ليلا ونهارا وجب ولا انقضت على ما
 ينادى به الضرورة ولا يحرم عليها التنظيف ولا دخول الحمام ولا تسريح الشعر ولا السواك ولا قلم
 الاظفار ولا السكنى في المساكن العالية ولا استعمال الفرش الفاخر ولا ترين اولادها وخدمها ولا
 فرق بين الزوجه البكره والصغيره الحامل والحائض اذا كانت حرة وفي الامه قوله ان المروى صحيحا عن
 الباقر عليه السلام انها لا تحل له قال ان الحرة والامه كليهما اذا ماتت عنهما زوجها سواء في العدة
 الا ان الحرة تحدد والامه لا تحدد وهذا هو الاقوى وذهب الشيخ في احد قوليه وجماعة الى وجوب
 الحداد عليها العموم قوله النبي صلى الله عليه وآله لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحدد على
 ميت فوف ثلث ليل الا على زوج اربعة اشهر وعشرا ومع فدية سلامة السنين عام وذاك خاص
 محب التوفيق بينهما بتخصيص عام ولا حداد على غير الزوج مطلقا وفي الحديث دلالة عليه بل مقتضا

وما في حدادها
 من ثلث ليل
 الا على زوج
 اربعة اشهر
 وعشرا

انه محرم ولاولى حمله على المبالغة في النفي او الكراهة والمفقود اذا جهل خبره وكان له واحد من
 من عليها وجب عليها التزويج الى ان يحضروا بنت وفاته او ما يقوم مقامها وان لم يكن
 سبق عليها ولا مبرع فان صبرت فلا كلام وان رقت امرها الى الحاكم تحت امره وطلب
 اربع سنين من حين دفع امرها اليه في الجهة التي تعد فيها ان كانت معينة والاف في الجهات الاربع
 حيث يحمل الاربع ثم تطلقها الحاكم بنفسه او بامر الولى والاجود تقديم امر الولى به فان امتنع طلق
 الحاكم لانه مدلول الاخبار الصحيحة بعدها اى بعد المدة ورجوع الرسل او ما في حكمه وتعد بعد
 والمشهور بين الاصحاب انها تعد عدة الوقات وفي جز سماعه دلالة عليه لانه لم يذكر الطلاق
 وقال بعد مضي اربعين سنين امرها ان يعد اربعة اشهر وعشرا وباقى الاخبار مطلقا لان ظاهرها
 ان عدة عدة الطلاق حيث حكم فيها بان تطلقها ثم تعد وفي حقه بريد دلالة عليه لانه قال
 فيها فان جاز زوجها فتل ان سقطت عدتها فبذلك ان يرجعها فهي امرته وهي عندنا على تطلقين
 وان انقضت عدة مثل ان كنى او برجع فقد حلت للزوج ولا سبيل للاول عليها وفي الرواية
 دلالة على انه اذا جاء في عدة لا يصير حق بها الامع الرجعة فلزم يرجع باب منه ووجهه ان ذلك لازم
 حكم الطلاق الصحيح وانما سبب المصنف القول الى الشهرة لضعف مستند ويظهر الفائدة في المقدر
 والحداد والنفقة وتباح بعد عدة للزوج دلالة الاخبار عليه ولان ذلك هو فائدة الطلاق
 فان حيا المفقود في عدة فهو ملك بها وان حكم بكونها عدة وفاء باسمه للبض والايجي في عدة
 فلا سبيل له عليها سواء وجدها فذنت وجبت بغية او لا اما مع تزويجها فوضع وفاق وامدونه
 من اصح القولين وفي الرواية السابقة دلالة عليه ولان حكم الشارع بالبينونة بمنزلة الطلاق فكيف
 مع الطلاق والحكم بالنساق بعد قطع السلطنة يحتاج الى دليل وهو منفى ووجد جوازه بطلان ظن
 وفاته فينطل ما رتب عليه وهو محله ان لم تنجب طلاقها بعد البحث امامه فلا وعلى الامام
 ان تنفق عليها من ثمن المال طول المدة اى مدة العدة ان صبرت ومنه البحث ان لم يصبر هذا اذا لم
 يكن له مال ولا اقول الحاكم منه مفضا على ثمن المال ولو اعتقت بالامه في اثناء العدة اكلت عدة

الحرة ان كان الطلاق رجعيا او عدة وفاة اما الاول فلا نفاس في حكم الزوجية وقد عرفت واما الثاني فلروا
الى بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ولو كان بابنا اتمت عدة الامه للحكم بها ابتداء وصيرورتها بعد
العقوبة منة فلا يفتح عقها في العدة والذمية كالحرة في الطلاق والوفات على الاستبراء لا
يعلم العاقل بخلافه نعم روى زرارة في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال سالت عن نضائنه كانت تحت
نضائنه فظلمها هل لها عدة مثل عدة المسك فقال لا الى قوله قلت فاعديها ان اراد المسلم ان يتزوج
قال عدة نساء عدة الامه حيضتان او خمسة واربعون يوما الحديث والعمل على المشهور واما يظهر فأن
الخلاف لو جعلنا عدة الامه في الوفات نصف عدة الحرة كما سلف ولو جعلناها كالحر فلا اشكال
هذا في عدة الوفاة للذمة من مسمى الكلام مع الطلاق وبعد اتمام الولد من وفات زوجها لو كان مولاها
فمن زوجها من غيره بعد ان صارت ام ولد او من وفات سيدها لولم يكن حين وفاته من زوجها عدة
الحرة لو روي اسحق بن عمار عن الكاظم عليه السلام في الامه يموت سيدها قال بعد عدة المتوفى عنها زوجها
ومثل عدة عليها من وفات سيدها لا نفاس لا يثبت زوجها من امانة الموطوعة من غير ولد فان كره
عدتهن من وفاه المولى الواطى فرا واحد وهذا القول ليس بعيد لمن لم يعمل بالجزم الموثق فاحسن
اسماق كذا في الاجود الاول ولو مات سيدها وهي من غير عدة لها فطعا ولا
استبراء وكذا لو مات سيدها قبل ان ينفذ عدتها اما لو مات بعدها وقبل دخوله في اعتدائها
او استبراءها نظر من اطلاق النصف باعتبار اتمام الولد من موت سيدها وانفا حكم العدة
الاستبراء لعدم الدخول وسقوط الحكم السابق بنقطة الزوج ولو اعتق السيد امة الموطوعة
سواء كانت ام ولد ام لا فقلنا قد اقر لو طيه ان كانت من ذوات الحيض والافلاذ اشهر وحج
الاستبراء للامه بخلاف الملك على الملك ورأى على الساقل باي وجه كان من وجوه الملك ان كان
فدوطى حيضه واحد ان كانت محض او خمسة واربعين يوما اذا كانت لا حيض وهي سنة من حيض
والمراد بالاستبراء ترك وطئها قلا ودبرا في المدة المذكورة دون غيرها من وجوه الاستمتاع وقد تقدم
البحث في ذلك مسبقا وما سمعنا من الاستبراء في باب البيع فلا حاجة الى الامادة في الامادة

الفصل الرابع في الأحكام بحسب الأنفاق على الزوجة في العدة الرجعية مع عدم نشوزها
 قبل الطلاق وفي زمن العدة كما كان في صلب النكاح شروطا وكيفية ويجزم عليها الخروج
 من منزل الطلاق وهو المنزل الذي طلقت وهي فيه إذا كان مكن مساها وإن لم يكن مسكنها
 الأول فإن كان دون حرمها طلب المناسب أو فرت ذلك وإنما يحرم الخروج مع الاختيار و
 لا فرق بين منزل الحضنة والبدونة البرية والبحرية ولو اضطرب السطح حرجت بعد انقضاء
 الليل وعادت قبل الفجر مع تأديتها بذلك والأخرجت بحسب الضرورة ولا فرق في تحريم الخروج بين
 النفاها عليه وعدمه على الأقوى لأن ذلك حق الله تعالى وقد قال تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا
 يخرجن بخلاف رضى الزوجية فإن الحوط لهما واستقرب في التحريم جوارزه باذنه وهو بعيد ولو لم يكن
 حال الطلاق في مسكن وجب العود إليه على الفور إلا أن يكون في واجب الحج فيتمد كما يجوز لها ابتداء
 ولو كانت في سفر مباح أو منذهب ففي خروجها العود إن أمكن أدركها جزء من العدة أو مطلقا
 أو خبر منه وبين الاعتداد في السفر واجبة من إطلاق النهي عن الخروج من بيوتها فتحب عليها تحصيل
 الكون به ومن عدم صدق النهي هنا لأنها غير مستوطنة وللمنفقة في العود واسفا الفائدة حيث
 لا بد من حزام العدة كل ذلك مع إمكان الرجوع وعدم الضرورة إلى عدمه وكما يحرم عليها
 الخروج بحريم عليه الإخراج لعلق النهي في الآية إلا أن تأتي بفاحشة مبينة بحسبها الخدام ولو
 أهله بالقول أو الفعل فيخرج في الأول لا قائمته ثم يرد إليه عاجله وفي الثاني يخرج إلى مسكن آخر
 مناسب حالها من غير عود أن لم تثبت ولا فوجها إن جودها جواز ابقائها في الثاني للادن
 في الإخراج مع ما مطلقا وعدم الوثوق بتقربها لقصان عقلها وبيتها نعم يجوز الرد فإن
 استمرت عليها والإخراجت وهكذا وأعلم أن تفسير الفاحشة في العبادة بالأول فهو ظاهر
 الآية ومدلولها لغة مع ما هو اعلم منه وأما الثاني فمعه روايتان مرسلتان والآية غير ظاهرة
 فيه لكن مشهور بين الأصحاب ويرد في المحل لما ذكرناه وله وجه وحسب الاتفاق في العدة
 الرجعية على الأمة كما يحسب على الحرة إذا أرسلها مولاهما ليلاد ويقاد إلى تحققه تمام الممكن كما

يشترط ذلك في وجوب الإيقاع عليها قبل الطلاق فلو منعها ليلا أو نهارا أو بعض واحد منهما فلا
 نفقة لها ولا سكنى لكن لا يحرم عليه مساكنها نهارا للخدمة وإن رقت عليه النفقة وأما يجب عليه
 إرسالها ليلا وكذا الحكم قبل الطلاق ولا نفقة للباس طلاقها إلا أن تكون حاملا فيجب لها النفقة
 والسكنى حتى تضع إقرارا تعالى وإن كن أولات حمل فأنفق عليهن حتى ينفقن أو يملحن ولا يشترط في كون
 النفقة بسبب الحمل لكن هل هي له أو لها قولان أشهرهما الأول للدوران وجودا وعدما كالزوجة
 ووجد الثاني أنها لو كانت للولد سقطت عن الأب بيسان كما لو ورث أخا لأبيه وأبوه وأبوك لأبوك
 ولا ورث غير الحمل ولو جازى الجدة مع ذم الأب نكح الثاني فيهما باطل فالمقدم مثله واجب
 بمنع بطلانته فالمقدم مثله واجب بمنع بطلانته فيهما ويظهر فائدة القولين في مواضع منها إذا
 تزوج الحرامة بشرط موكلها رفق الولد وجوز نكاحه وفي العبد إذا تزوج أمدا وحره بشرط موكله
 إلا أفراد رفق الولد فإن جعلناها للحمل فلا نفقة على الزوج أما في الأول فلا نكاح لغيره وأما الثاني
 فلا نكاح للعبد لا يحل عليه نفقة فأرسله وإن جعلناها للحامل وجبت وهو في الأول طاهر وفي الآخر
 في كسب العبد وذمه مولاة على الخلاق ويظهر الفائدة أيضا فيما لو كان الكاح فاسدا والزوج حُرًا
 جعل النفقة لها نفقا هنا إذا لا نفقة للمعتد عن غيره كاح لحرته ومن جعلها للحمل نفقة لا بها نفقة
 وله ولو أهدم المسكن الذي طلق منه أو كان مستغارا فرجع ما كده إلى العارضة أو مستأجرا
 مدته أخرجها إلى مسكن يناسبها وسحب تحرى الأوب إلى المسكن عند فراقها أو مضارا على موضع الضرر
 وظاهره كغيره أنه لا يجب تجديد استيجار ثانيا وإن أمكن وليس بعيد وجوبه مع إمكانه تخصيصا
 للواجب بحسب المكان وقد قطع في التحرر لوجوب تحرى الأقرب وهو الظاهر فيحصل نفسه أولى
 وكذا لو طلق في مسكن لا يناسبها أخرجها إلى مسكن مناسب متحررا للأقرب فالأقرب كما ذكر ولو
 مات ورث المسكن جماعة لم يكن ظهر قسمته حيث ساقى القسمة سكنها ليستوي حقها أو مع انقضاء عدلها
 هذا إذا كانت حاملا وقلنا لها السكنى مع موته كما هو أحد القولين في المسكدة وأشهر الروايتين أنه لا
 نفقة للموتى عنها ولا سكنى مطالبا فيبطل حقها من المسكن وجمع في الملح بين الأخبار بوجوب نفقتها

من مال الولد لا من مال المتوفى ولا يكتسب حاملا او قل لا يكتسب للحامل المتوفى عنها جارت القسمة
لعدم المانع منها مع وبعد زوج الحاضر من حيث السبب الموجب للعد من طلاق او فسخ وان
لم يعلم به وزوج الغائبة في الوفاة من حين بلوغ الحزيمية وان لم تست شرعا لكن لا يحق
لها التزوج الا بعد ثبوت وفي الطلاق من حين الطلاق والفرق مع الفسخ سبب الحداد على
المتوفى عنها ولا يتم الا مع بلوغها الحزيمية بخلاف الطلاق فعلى هذا ولو بلغها الطلاق الا بعد
مضي مقدار العدة جاز لها التزوج بعد ثبوت بخلاف المتوفى عنها وقتل بشركا في الاعتداد
من حين بلوغ الحزيمية وبه رويات ولا شهر الاول ولوم بوجوب الحداد على الامه في كاطلة عملا
بالعلم المخصوصة كتاب الطلاق والمباراة وهو طلاق بعوض مفسود لازم
لجهنم الزوج ويفترقان الامور اثنى والخلع بالضم اسم لذلك مأخوذ منه بالفتح استعان بخلع النكاح
وهو نزع لفظة نعم من لباسكم وصيغة الخلع ان يقول الزوج خلعتك على كذا او انت مخلعة
على كذا او خلعت فلانة او هي مخلعة على كذا ثم يتبعه بالطلاق على الفور فنقول بعد ذلك فان
طالق في القول لا قوي لرواية موسى بن بكر عن الكاظم عليه السلام قال المخلعة يتبعها بالطلاق مادام
في عذرها وفل يقع مجرده من غير اساعده بذهب المد المرتضى وان الجنيده وبنوها العلامه في المخرج
المخبر والمص في شرح البراءة للصحيحه محمد بن اسمعيل بن ربع انه قال للرضي عليه السلام في حديث
فذكرها انها لا يبين حتى ينع بالطلاق قال ليس ذاك اذن خلعت يبين منه قال نعم وغيرها
من الاخبار والحر السائق ضعيف مع امكان حمله على الانقيصه ومخالفة لمذهب العامة فيكون
ابعد عن الثقة ومع تسليمه لا يكفي في المصير اليه وترك الاخبار الصحيحة وهو على ما مضى فالقول
الثاني اصح ثم ان اعتبرنا اتباعا بالطلاق فلا يشهد في عده طلاقا وعلى القول الآخر هل يكون فسخا
او طلاقا قولان اصحهما الثاني لدلالة الاخبار الكثيرة عليه معذرة فيها ونعصر الى المحلل بعد البتة
وعلى القولين لا بد من قبول المرأة عقبه بلا فضل معذرة او تقدم سواها كالتكليف كذا وكذا ولو اتى
بالطلاق مع العوض فقال انت طالق على كذا مع سبق سواها له او مع سبقها بعده كذلك

اخذ عن لفظ الخلع واقاربه فابذله ولم يفسر انما يفسر اليه الخلع من كراهتها الخاصة لا انطلاق
 بغير عوض الخلع وكلما صح ان يكون مهر من المال المعلوم والمصدق والتعليم وعرضا صح ان يكون
 فدية في الخلع ولا يقدرفيه اى في المجهول فدية في الحرق الزيادة والنقصان بعد ان يكون مولا
 فحوز على ارادة ما وصل اليها من مهر وغيره لان الكراهة منها فلا يقدم عليها في جانب الزيادة
 ويصح بذل الفدية منها ومن وكيلها البازل له من مالها ومن تضمنه في دية باذنها فيقول للزوج
 طلق زوجك على ماله وعلى عما فيها والفرق بينه وبين الوكيل ان الوكيل يبدل من مالها باذنها وهذا
 من ماله باذنها وقد يشكل هذا بان ضمان مالم يكن لكن قد وقع مثله صحيحا فيما لو قال راكب البحر لذي
 المتاع الى متاعك في البحر وعلى ضمانه وفي ضمان ما حذره المشتري من بناء او غرس على قوله وفي
 اخذ الطبيب المرأة قبل الفل وفي صحة من المشرع بالبدل من ماله قوله ان فيهما البيع لان الخلع
 من عقود المعاوضات فلا يجوز لزوم العرض لغير صاحب المعوق كالبيع ولا بد تعالى اصابا العذبة
 اليها في قوله فلا جناح عليهما فيما افدت به وبذل الوكيل والصامن باذنها كبذلها ففسخ المشرع على
 اصل المنع ولا يصاد بقا النكاح الى ان شئت الهذيل ولو قلنا بفهم الخطاب والمنع اوضح وح فلا يملك
 الزوج البذل ولا يقع الطلاق ان لم يسمع به فان اشع به كان رجعا ووجه الصحة ان اقتداره وهو جائز
 من الاجتناب كما يقع الجعالة منه على الفعل لغيره وان كان طلاقا والفرق بين الجعالة والبذل نبرعا ان
 المقصود من البذل جعل الواقع خلعاً لغيره عليه احكام المحضوعة لا مجرد بدل الماله في مقابلته الفعل
 بخلاف الجعالة فان نرضه وقوع الطلاق بان يقوله طلقها وعلى الف ولا مانع من صحة حتى لا يشترط
 في اجابته الفورية والمقارنة لسؤاله بخلاف الخلع ولو قلنا بصحة من الاجتناب فليخلف لفظا
 وحكما فلا يجنب ان يرجع في البذل مادامت في العدة فللزوج ح ان يرجع في الطلاق وليس
 للزوج هنا رجوع في البذل لانها لا يملك فلا معنى لرجوعها فيه ويجعل عدم جواز الرجوع هنا
 مطلقا احتصارا لما خالف الاصل على موضع اليقين وهو الرجوع الزوجية فيما نزلت خاصة
 وفي معنى المشرع ما لو قال طلقها على الف من مالها وعلى عما فيها او على غيرها هذا كذلك فلا يقع

الخلع ولا يضمن لا ضمانا بالموجب وان ساء الق مائة في البحر وعلى ضمانه ليس الحاجة لحفظ النفس
 ثم دون هذا وللاشفاق على ذلك على خلاف الاصل فمقتضى عليه ولو تلف العوض المعين المبدول
 فلن يضمن فعليه ضمانا مثلا اي شئ كان مثليا او قيميا ان كان قيميا سواء التلف باختيارها
 ام تلف باقضاء من الله تعالى ام التلف اجنبي لكن في الثالث يتخير الزوج من الرجوع عليها وعلى الاجنبي
 ترجع هي على الاجنبي لورجع عليها ان التلف بعجزا عنها ولو غاب فله ارضه وكذا يضمن مثلا او قيمة
 لو ظهر استحفاؤه لعينها ولا يبطل الخلع لاصالة الصحة والمعاوضة هنا ليست حقيقة كما في البيع فلا
 يؤثر بطلان العوض المعين في بطلانه بل يتخير ضمانها المثل او القدر وبشكل مع عدم استحفاؤه حال
 الخلع لقد ومد على معاوضه فاسده ان لم يتبعه بالطلاق ومطلقا من حيث ان العوض لازم
 لما هيته وبطلان اللازم يستلزم بطلان المذوم والمجند البطلان مطلقا ان لم يتبعه بالطلاق
 والا وقع رجوعا ويصح البذل من الامه باذن المولى فان اذن في عين من اعيان ماله تعنت بان
 رأت عنها شيئا من ماله وقف على اجازته فان رد بطل منه وفي صحة الخلع ويلزمها مثلا او قيمة
 تتبع به بعد العن او بطلانه الوجهان وكذا لو بذلت شيئا من ماله ولم يحضره ولو اجاز فكذا اذن المبتدأ
 وان اذن في بدنها في الذمة ومن ماله من عتقها فان عين قدر العتق وكان الحكم مع خطبه
 ما سبق ولا تعين قدما انصرف اطلاق الاذن الى بطلان المثل كاستصرف الاذن في البيع الى
 مثل المثل نظر الى انه في معنى المعاوضة وان لم يكن حقيقة ومهر المثل عوض البضع فحل الاطلاق عنه
 ولو لم ياذن لها في البذل مطلقا صح الخلع في ذمتها دون كسبتها ونعت به بعد العتق كالوعا ملها
 باقراض وغيره ولا اشكال هنا وان علم بالحال لان العرض صحيح متعلق بذمتها وان امتنع قبضه
 حالا خصوصا مع علمه بالحكم لعذ ومرد عليه وثبت العرض في الجملة بخلاف بطلان العين حيث لا يصح
 خلوه الخلع عن العوض ولو بذلت مع الاطلاق ازبد من مهر المثل فالزائد كما لمبتدأ بعجز اذن و
 المكاتبه المشروطة كالقن فيعلق البذل بما في يدها مع الاذن وبذمتها مع عدمه ان كان مطلقا
 وان كان معين ولم يحز المولى بطل وفي صحة الخلع والزوج المثل او القدر تبع به الوجهان

المكاتب المطلق فلا اعتراض عليها المولى مطلقا هكذا اطلق الاصحاب على الشيخ رحمه الله وفي الزن
 نظرا لفقهاء عليه في باب الكتابة من ان المكاتب مطلقا ممنوع من التصرف المنافي للكتابة.
 وسوغ فيه من غير فرق بينهما والقدر ان كانت غير كتاب كما هو الظاهر لان العابد اليها البضع
 وهو غير مال لم يصح فيها وان اعتبر كونه معاوضة وان كان ماله من وجه وجب الحكم بالصحة فيها ولا
 صحاب لم يتقوا في ذلك خلافا للشيخ رحمه الله في المبسوط حكى في المسئلة اقوال الصحة مطلقا والمنع
 مطلقا واختار التفصيل وجعل الموانع لا اصولنا وتبعه الجماعة والظاهر ان الاقوال التي نقلها المتأ
 كما هي عادة فان لم يكن المسئلة اجماعية والمصلحة عدم الصحة فيها لا باذن المولى ولا يصح الخلع الا مع
 كراهتها لرد فلو ظفرت بالاختلاف ملية ولو لم يكن بطل البذل ووقع الطلاق رجعا من حيث البذل
 وقد يكون بآينا من جهة اخرى كغيرها غير مدحولة بها او كون الطلقة بالثمة ولو كرهها على القدية
 فعل جرمها لا كراهة بغير حق ولم يملكها بالبذل لبطان تصرف المكة الا ما استثنى وطلاها حتى من
 هذا الوجه لبطان القدية فلا منافى كونه بآينا من جهة اخرى ان انفتت نعم انت بقا حشمة مبيدة لو
 وهي الزنا وفل ما وجب الحد مطلقا ومثل كل معصية حار عضها وهو منعها بعض جنونها او جمعها
 من غير ان يفار بينها كقتل النفس ان قوله تعالى ولا تقتلوهن لندبهن ببعض ما آتتهن الا ان
 يأتين بفاحشة مبينة ولا يستثنى منهن اباحة ولا لها اذانت لهما من ان يلحقن ولدا من عين
 ويقتلن فرأته فلا يقيم حدود الله نعم فحقه فدخل في قوله تعالى فان خفتم ان لا يقيما
 حدود الله فلا جناح عليهما فيما افدت به ومثل لا يصح ذلك ولا يستبيح المبدول مع الفضل لانه
 في معنى الاكراه ولقوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا والشروط عدم عند
 عدم شرط وفل ان الآية الاولى منسوخة بآية الحد ولم تثبت اذ لا منافات بينهما والاصل عدم
 النسخ وعلى الاول من يتقيد بجواز الفضل ببذل ما وصل اليها من مهر وغيره فلا يجوز الزيادة
 عليه ام لا يستقيد بالزيادة اختار المصنف لا واحذرا من الضرر العتيم واسبنا الى قول النبي صلى
 الله عليه وآله حميدة بنت عبد الله بن ابي لما كرهت زوجهما ثابت ابن قيس ونا لها الترددين

عليه حديثه قالت وازيد لاحد بقية فقط وجد الثاني اطلاق الاستسار السائل للزائد وعا
 الاصل باب مثل هذا خلعا وهو غير مفيد وفقد نظرا لان المستثنى منه اذهب بعض اعطاهما بالمشي
 هو ذلك البعض فمنع المساوي والزايد على اصل المنع بان خرج المساوي بدليل آخر في الزائد واطلاق
 الخلع عليه محل نظرا لها كانه هذا او الكراهة غير محضه بها بحسب الظاهر وذكرها في باب الخلع لا بد
 على كونها منه فادام الخلع فلا رجعة للزوج فل رجوعها في البذل وللزوج الرجوع في البذل مادام
 في العدة ان كانت ذات عدة فلو خرجت عدتها او لم يكن لها عدة كغير المدخول بها والصغيرة والبالغة
 فلا رجوع عليها مطلقا فاذا رجعت هي حيث يجوز لها الرجوع صار الطلاق رجعيا ترتب عليه احكامه
 من النفقة والحكم بالاحت والرابعد ورجع هو ان شاء مادامت العدة باقية ولم يمنع من رجوع مانع
 كالنزوج باختها او رابطة قبل رجوعها ان جوزنا نعم لو طلقها باينا في العدة جاز له الرجوع مع غيرها
 لرفال المانع ولو كان الطلاق باينا مع وجود العدة كالطوفه الثالثة فنجوز رجوعها في العدة
 وجهان من اطلاق الاذن فيه المتأول له ومن ان جواز رجوعها في البذل مشروط با مكان رجوعه
 في الكاخ بالنظر الى الخلع لا بسبب امر خارجي يمكن زواله كزوجها باختها ولا بد رجوعها بصير الطلاق
 رجعيا وهذا لا يمكن ان يكون رجعيا ولا يخفى ان هذين مصادرة على المطلوب لكن المشهور المنع
 فالوجهان انما هما المرجع ولما بعلم حتى خرجت العدة حيث تكمن الرجوع لو علم من الاطلاق لا بد
 لها في الرجوع ولزوم لزوم زيد والافوي الحوازه للاطلاق ولان جواز رجوعه مشروط بتقدم
 رجوعها فلا يكون شرطاً فيه ولا ضرورة ولا ضرورة حصل باختيار حيث اقدم على ذلك مع ان له طريقا الى
 الرجعة في الاوقات المحتملة الى آخر جزء من العدة ولو تنازعا في القدر في قدر القدر حلفت لاصال عدم
 زبادتها عما تعرف يد منها وكذا عدم فوطها مع اليقين لو تنازعا في الجس مع اتفاقها على القدر بان
 انقطاعا على انها مائة لكن ادعى انها دناير وادعت انها درهم لاصال عدم اسحقاق ما يدعيه ولانه
 مدع فعليه البينة فتخلف بيننا حامد من نفي ما يدعي واثبات ما يدعيه فتدفع مدعاه وليس للاخذ
 ما يدعيه لاعتزافه بانه لا يستعمله ويتدفع جواز اخذه مقاصد لاصلا ويحمل خالفها لان يكون منها منكر

لما بدعيه صاحبه وهي قاعدة التخاليف وح فسقط ما دعيه بالشيخ او الانفساخ ويثبت المثل
 لان اصحابنا اعرضوا عن هذا الاحتمال راسا ومحالفونا بجزموا ابتداءا ولا صلة مع اتفاقها عليهما ان
 اتفاقا على ذكر القدر وعدم ذكر الجنس لفظا او على ارادة جنس معين لكن اختلفت في الجنس المراد واما
 كان القول قوطا فيها لان الاختلاف في ارادتها ولا يطالع عليها الا من قبلها فيقدم قوطا فيها وكل
 بان المعبر اراد بقيا مع الجنس المعين ولا يكتفى ارادتها خاصة و ارادة كل منهما لا يطالع عليها الا من قبله
 ولو علل بان الارادة اذا كانت كافية عن ذكر الجنس المعين كان الاختلاف فيها اختلاف في الجنس
 المعين فتقديم قوطا من هذا الجنس لا من جهة تخصيص الارادة وقال الشيخ يبطل الخلع مع موافقة
 على السابق وللقول بالتخالف هنا وجه كتابي ولو كان اختلفا في اصل الارادة مع اتفاقهما على
 عدم ذكر الجنس فقال احدهما اردنا جنسا معينا وقال الآخر انام يرد بل اطلقا رجوع النزاع الى دعوى
 الصحة والفساد ومنقطع القاعدة اقدم مدعيها منهما مع يمينه ويحتمل تقدم منكرها والدليل ان كماله
 عدمها وهو ظاهر القواعد ويقدم قول المراد لرجوع النزاع الى ارادتها كما هو وهو ظاهر المحرر وفيه
 ما ذكر ولو قال خلعتك على الف في ذمتك فقالت بل في ذمتي ردت خلعتك على الباقي لا ندمدع وهي
 منك لبثت سن في ذمتها فاذا ادعت لوند في ذمتي غيرها لم يسمع لاصل عدم انفاد عن ذمتها
 وعلى الاول لا عوض عليها ولا على مزيد الا باعترافه وتبين منه بمقتضى دعواه ومثله ما لو قالت بل خلعتك
 فلان والعوض عليه لرجوعه الى انكارها الخلع من قبلها ما لو قالت خلعتك على الف فتمت فلان
 عنى او دفعتمنا او ابرأتني ونحو ذلك فعليه الامع عدم البينة والمباراة واصلها المفاارقة قال
 الجوهرى يقول بارات شريكي اذا فارقت وبار الرجل امرأته وهي كالخلع في الشرايط والحكام
 انها تمارق في امور منها انما ترتب على كراهته كل من الزوجين لصاحبه ولو كانت الكراهة من
 احدهما خاصة او خالصة عنهما لم يصح بلفظ المباراة وحيث كانت الكراهة منهما فلا يجوز الولاية في القدر
 بما اعطاها من المهر بخلاف الخلع حيث كانت الكراهة منها فجازت الزيادة ونحوه بالفاء على كون هذا
 الحكم من باب الكراهة منهما وان كان حكما آخر يحصل بالفرق بينهما وبين الخلع ومنها انه لا بد فيها من الاتباع

بالطلاق على المستور بل لا يعلم فيه محالنا وادعى جماعة ان اجماع ولو قلنا في الخلع لا يجب انشاء بالطلاق
 وروى ابنها لا تفتر انظر الى الابتناع وربما كان به قائل لان الشيخ نسب في كتابي الحديث القول بغيره
 ابتاعها بالطلاق الى المحصلين من الاصحاب وهو يدل بفهمه على مخالفتهم غير محصل والمحقق في المنافع
 نسبه الى الشبهة فكيف كان فالعمل به مضمون وصيغتها بآراك بالنسبة على كذا قات طالق ومنها ان صحتها لا
 يختص في لفظها بل تنفع بالكتابات الدالة عليها كفا سخك على كذا واسك ونبتك لان البدوثة يحصل بالطلاق
 وهو صريح بخلاف اطلاق على القول المخالف فيه وينفع على القول بمقارءة الطلاق ان يكون كالمباراة
 وسيطر في الخلع والمباراة شروط الطلاق من كمال الزوج وقصد واختباره وكون المرأة طاهرة طهرا لم
 يفرها فيه بجماع ان كانت مدحيا بها حايلا غير بايسة والزوج حاضر وفي حكمه وغيرها من الشروط
كتاب الظهار وهو فعال من الظاهر اختص به الاستفا لان محل الركوب في المركوب
 والمراد به هنا تشبه المكلف من ملك كاختارها بظهر محرمة عليه ابدان بن ارضاع مثل او مصاهرة وهو
 مسموم وان درست عليه الاحكام لقوله تعالى وانتم لي قوايون منكر من القول وزور لكن قل ان الله اعلم
 فنه ليعقده بالحنو ويضعف بانه وصف مطلق فلا يعين كونه عن هذا الذنب المعين وصيغته هي
 وانت او هذه او فلانة علي ونحو او محذوف الصلة كظهر امي او اختي او بنتي او عنهن من المحرمات
 ولو من الرضاع على الاستحالة في الامرين ^{او غيرهم وان الله اعلم} وهما وقوعه بتعليقه بغير الالم من المحارم النبيات ومحرمات
 الرضاع مطلقا ومستند عموم الحكم في الاول مع ان ظاهر الآية وسبب الحكم تعلقه بالالم صحيحا رازا وجبل
 عن الباقر عليه السلام والصادق عليه السلام الدالان عليه صريحا ولا شاهد للمخصص بالالم النسبية
 في قوله نعم ما هن امها ^{او غيرهم وان الله اعلم} لان لا ينبغي عز الالم ونحن ثبت غيرها بالاخبار الصحيحة لا بالآية ولا في صحة
 سند التمار عن الصادق عليه السلام قال قلت للرجل يقول لامرأته انت على كظرا امي خني او عمتي او
 خالتي وقال انما ذكر الله الامهات وان هذا الحرام لان عدم ذكره لغيرهن لا يدل على الاختصاص
 ولا يلزم ناسخ البيان عن وقت الحاجة او الخطاب لانه اجاب بالتحريم ولعل السبيل استفاد مقصود
 منه اذ ليس في السؤال ما يدل على موضع حاجته ومستند عموم في الثاني قوله صلى الله عليه وآله

يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وقول الباقر عليه السلام في صححة زمران هو من كل ذي محرم ارا
 اختا او عدا او خاله الحدث وكل من القاطن العموم يشمل المحرمه رضاعا ومن في الخبر تقليده مثلهما في قوله
 تعالى بما خلتا اتم اغرقوا وقوله ويغضي من مهابدة او معنى الباء مثلهما في قوله تعالى يسطرون من طرف خيش
 والمعدن يحرم لاجل الرضاع او بسببه ما يحرم لاجل النسب او بسببه والتحريم في الطهارات بسبب النسب ثابت
 في الجملة اجماعا فنبت سبب الرضاع كذلك قد دفع ما قل من ان الطهارات بسبب التشبيه بالنسب لا نفس
 النسب فلا يلزم من كون التشبيه بالنسب سببا في التحريم كون التشبيه بالرضاع سببا فيه لما قد عرفت من
 الملازمة ويمكن ان ينسب بالاشهر على ما ثبت وهو اختصاص التشبيه من ذكر وهو محرمات النسب والرضاع
 دون غيره من المخرج المحرمات مؤيدا بالمصاهرة وقد قل بوقوعه بالنسبة بهن للاشتراك في العلة وهي التحريم
 المؤيد للعموم قوله عليه السلام هو من كل ذي محرم ولا سائفة قوله بعيد ذلك اما واختا او عدا لان ذكره في المثال
 لا يخص المحرم النسب غير محض فربما لم يفلح احد باختصاص الحكم بالثلاثة لكن المشهور عدم وقوعه متعلقا
 بهن ولا اعتبار بغير لفظ الطهر من اجزاء اليدين كقوله انت على كبدن امي او يدها او رجلها او فرجها لاصالة
 الاباحة وعدم التحريم بشئ من الاقوال الا ما اخرجنا للدليل وللدلالة لاكية والرواية على الظاهر ولانه
 مشتق منه فلا يصدق بدونه وفل ينعى جميع ذلك استنادا الى رواية ضعيفة ولو علقه بما شمل الظاهر
 كالبدن والجسم فالوجهان واولى بالوقوع ولا التشبيه بالاب وان عين طهر او الاحبية وان
 شارك في التحريم واخف الزوجة لان تحريمها غير مؤبد فيهم من تخصيصها بالذكور بين المحرمات بالمصاهرة
 الميل الى التحريم بهن والامكان التمثل من حرم منهن مؤيدا اولى او مظاهرها من لاصالة عدم التحريم
 في ذلك كله وكون التحريم حكما شرعيا لا يقف على مواده ولا يقع الاستحسان غير متعلق بشئ ولا ضعف كقدوم
 ريد وطلوع الشمس كما لا يقع الطلاق معلقا اجماعا وانما كان مثله لقول الصادق عليه السلام لا يكون
 الطهارات الاعلى مثل موقع الطلاق ولرواية القاسم بن محمد قال قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام اني
 طاهر من امرأى فقال كيف قلت قلت قال قلت انت غني كطهر امي ان فعلت كذا وكذا فقال لا شئ
 عليك ولا نقد ومثله روى ابن ابي بكر عن ابي الحسن عليه السلام وقيل والقبائل الشيخ وجماعة يعصح بحليفته

على الشرط وهو ما يجوز وقوعه في الحال وعدمه كدخول الدار لا على الصفة وهي ملائمة في الحال قطعا
بل في المستقبل كالقتل والشهر وهو قوي لصحة حرز عن الصادق عليه السلام قال لظواهرها ان قاتل
بعضها ان يقول انت على كذا لم يسمك ذلك الذي يكفر مثل ان يوافق فاذن انت على كذا لم يسمك
ان فعلت كذا وكذا فنقل وحبب عليه الكفارة حين يثبت وقرب منها ^{صحة} ^{صحة} عبد الرحمن بن الحجاج
عنه عليه السلام يخرج الشرط عن المنع مباحا وبقي غيره على اصل المنع واما اخبار المنع من التعليق مطلقا فضعيفة
جدا لا يعارض الصحيح مع امكان حملها على احلال بعض الشرط ^{صحة} ^{صحة} كسماع الشاهد بن فاذن لولم
كن ظاهرا لوجب جمعا بينها لو اعتبر ^{صحة} ^{صحة} ولا قرب صحة توثيقه مدة كان يقول انت على كذا لم يسمك الى الشهر
او سنة مثلا لعموم الآيات والروايات ولا للحكام كالحسين الفاضل لاقران بالمدّة وللاصل والحديث
سلمة بن صحران ظاهر من امرائه الى سلاح رمضان وانه النبي صلى الله عليه وآله عليه وامر بالكفر بالموا ^{قعة}
قبله واقراره حجة كقطعه وقوله وفيل لا يقع مطلقا لانه تعالى علق حل الوطى في كل المظاهرين بالنكيد
ولو وقع موقفا افضى الى الحل بغيره واللازم كالمذموم في البطلان وربما فرق بين المدّة الراية على نكته الشهر
وعينها لعدم المطالبة بالوطى فيها وهي من لوازم وقوعه وهي غير كاف في تخصيص العموم ولا بد من حضور
عدلين سيمعان الصيغة كالطلاق فلو ظاهر ولم يسمع السامعان وقع لا عينا ولو ظهر ظاهر من الحبس
والنفاس مع حضور الزوج او حكمه وعدم الحمل كالطلاق وكان عليه ان ينه عليه وتعلل اهل الطهور
ان هذا شرط الطلاق وان لا يكون قد قربها في ذلك الظاهر مع حضوره ايضا كما سبق فلو غاب وظن
استطاعته الى غيره وقع مطلقا وان يكون المظاهر كاملا بالبلوغ والعقل فاصلا لا يتبع ظاهر الصبي و
المجنون واما هذا المضد بالاكرام والسك والاعفاء والغصب ان التقي وتصح من الكافر على اصح القولين للاصل
والعموم وعدم المنع اذ ليس عبادة بمنع وقوعها منه ومنع الشيخ لانه لا يقر بالشرع والظاهر حكم شرعي و
لانه لا يصح منه الكفارة لا بشرط بينة القرينة فيها بمنع منه الفقه وهي من لوازم وقوعه ويصنف بان
من فسل لا سباب وهي لا يتوقف على اعتقاده والتمكن من التكفير تحقيق ^{الاول} ^{الاول} بفقدان الاسلام لانه قادر عليه
ولو لم يبدئه على العبادات لا يمنع تكليفها بعد ذلك وانما يقع من ياطن لفقد شرط معتد ^{ولا قرب}

صححه تلك الممنون ولو مدبره أم لند لدخولها في عموم والذين يطاهرون من نسائهم كدخولها في قوله تعالى
وامرات نسائكم فخرت أم الموطوءة بالملك لصحبة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال وسالته عن الطهارة
على الحرّة والأمة قال نعم وهي تشمل الموطوءة بالملك والزوجه وذهب جماعة الى عدم وقوعه على ما يقع عليه
الطلاق لا المفهوم من النساء الزوجه ولورود السبب فيها ورواية حمزة بن حمران عن الصادق عليه السلام
فمن طاهر من أمته قال بأنها وامر عليه نهي وإن الطاهر كان في الجاهلية طلاقاً وهو لا يقع بها ولا يصل
وصف منع الحمل على الزوجه وفورسلف والسبب لا يخص وقد حقق في الأصول والرواية ضعيف السند
وقيل الجاهلية لا حجة وقد نقل نعم كأنوا يطاهرون من الأمة انظر ولا يصل فذا تنفع بالدليل وهل يشترط
كونها مدخولاً بها فسل لا يصل والعموم والمرى يحتمل اشتراط الدخول. وروى محمد بن مسلم في الصحيح عن
أحدهما عليه السلام قال لا يكون ظهاراً ولا أيلة حتى يدخل بها وفي صحبة الفضيل بن يسار أن الصادق عليه
السلام قال لا يكون ظهاراً ولا أيلة حتى يدخل بها وهذا هو الأصح وهو مخصص للعموم بناء على أن خبره لا يند
حجة ويخصص عموم الكتاب يكفي أن يرد صدق الوطى به كالفصل ويقع الظهار بالرتقا والقرابة والمرتبطة
التي لا ترتط كذا ذكره المصنف والجماعة وهو يتم على عدم اشتراط الدخول إراحية فلا لاطلاق النص
اشتراطه من غير فرق بين من يكن وكيفية حقه بالنظر إليه والها وغيره ولكن ذكر ذلك من اشتراط الدخول
كالمصنف ومن توقف كالأمانة والمحقق ويمكن أن يكون قول المصنف من هذا القبيل وكيف كان فناء
الحكم على اشتراط الدخول غير واضح والقول بأنه إنما بشرط حيث يمكن محكم ومثله حكمهم بوقوعه من الجماع
والجمعون حيث يقع الوطى منها وبحسب الكفاية الباردة وهي أن الصغير أو سطر بين مذكر وموت
أحدهما مفسر فلا حرج فاعده مطردة أي المراد من العود إرادة الوطى لا بمعنى وجوبها مستقراً بإرادته
بل بمعنى محرم وطبها حتى يكفر فلو عزم ولم يفعل ولم يكفر ثم بذله في ذلك فطلقها سقطت عنه الكفاية
ورجح في التحرير استيفارها به محتملاً بدلالة الآية وهو قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا فتكره رغبة
عليه وفي الدلالة عليه نظر وانا طاهرها ويعينها بالعود قبل أن يناساً مطلقاً وانما يحرم الوطى
عليه به لا عليها إلا أن يكون معاونه على إتمام إنجرام لذلك لا للظهار فله يشبهت عليه على وجوبه

لا يحرم عليه او اسند خليفته وهو بايم لم يحرم عليها البتة لكل طائفة ولا اصل قبائمه ويفهم من يؤول
 بمعنى محرم وطائفة بايحه فكيف ان غير الوطى من مزويب الاستماع لا يحرم عليه وهو احد القولين
 في المسئلة لطاهر قوله تعالى فمن ان يناسا او الطاهر منها الوطى كافي قوله تعالى من قبل ان
 يتوهم وان كان يجب اللغو اعم من حد من الاشتراك ولا يرد استدرامه النقل ولا اشراك
 خبر منه لا يجعله متواطيا على معنى يشترك فيه كثير وهو يلاقى الايدان مطلقا واطلاقا على
 الوطى استعمال اللفظ في بعض اقاربه وهذا ووطى منها من المجاز ايضا ومنه يظهر جواب ما احتج الشيخ
 على تحريم الجميع استنادا الى اطلاق المسس واما الاستناد الى تنزيلها من قوله المحرمه ابدان فهو
 رصا من هذا كله اذا كان الظاهر مطلقا اما لو كان مشروطا لم يحرم حتى يتبع الشرط سواء كان
 الشرط الوطى ام غيره ثم ان كان هو الوطى تحقق بالنزاع فيحرم المعارضة قبلها ولا يجب قبله وان
 طالبت مدته على اصح القولين حملا على المقاروف ولو وطى قبل التكفير عامدا جئت بتحريم
 فكيف رتان احدهما للوطى والاخرى للطهار وهي التي اجبت بالعرض والاشي على الناس وفي الجاهل
 وجهان من ان دعاهم وعلمهم في كثير من نظائره ولو كرر الوطى قبل التكفير عن الطهار وان
 كان قد كفر عن الاول تكررت الواحدة وحالتي وجبت للوطى دون كفارة الطهار وحسب عليه
 ثلث للوطى الثاني واربعة للثالث وهكذا ويحقق تكراره بالعود بعد النزاع الثام وكفارة
 الطهار بحاط الا ينكر ويتكرر الوطى ولو طلقها طلاقا باينا او رجعا وانقضت العدة قلت له
 من عي يكثير له رواية بريد العجيلة وعينه ولصير ورنه بذلك كالاخيه واستباحه الوطى ليس بالعقد
 الذي لحقه التحريم وروى ان ذلك لا يسقطها وحلت على الاستحياب ولو راجع في الرجعية عاد
 التحريم مطلقا وكذا لو طاهر من امه هي زوجته ثم اشتراها من مولاها الاستباحة بالملك
 وبطلان حكم العقد كما بطل حكم السابق وكذا يسقط حكم الطهار لو اشتراها غيره وفي العقد
 ثم تزوجها الطاهر بعقد جديد ويجب تقديم الكفارة على المسس لقوله تعالى من قبل ان يناسا
 وليس ما ظن بالعود او التكثير رافعا الى الحكم فيظهر منه ان من حين المرافعة حتى يزويها

اي يرجع عن الطهار مقدّم الرجعة على الكفارة كما مر ويطلى ويجبر على ذلك بغيرها اي بعد المدة لو
 امتنع فان لم يخبر جدها ضيق عليه في المطهر والمشرّب حتى يخار اسديها ولا يخبر على اخدها عينا ولا يطن
 عند كالا بعينه لو صبرت **كتاب الايلاء** وهو مصدر الى يولي اذا خلف مطلقا
 وشراها خلف عاين وطى الزوجية الدائمة المدخولة بها قبل او مطلقا ابدا او مطلقا من غير
 يقيد بزمان او زيادة على اربعة اسهر للاضرار بها ففوق خري من جزئيات الايلاء الكلى اطلاق عليه
 والحلف فيه كالحبس يشمل الايلاء الشرعي وغيره والمراد الحلف بانه نعم كما سيأتي وتقيده ترك وطى
 الزوجية بمرح البين على غير فانه لا ينفذ احكام الايلاء الخاصة به بل حكم مطلق البين واطلاق الزوجية
 يشمل الحر والامة المسلمة والكافرة وخرج بها الحلف على ترك وطى الامة الموطوءة بالملك ويقيد
 بالدائمة المتع بها فان خلف على وطىها لا يعدل اليه بل مبنا مطلقا فينتج الاولى في الدين او الدنيا
 فان تساويا انقعد مبنا يلزم حكمه وكذا الحلف على ترك وطى الدائمة مدة لا تريد عن اربعة اسهر
 وزدنا في التعريف قيد الدخول بها لما هو المشهور بين الاصحاب من اشتراطه من غير نقل خلافا
 فيه وقد عرفت المص في بعض تحقيقاته بعدم وقوفه على خلاف فيه وانه سبيل الصحة مصرحة
 باشتراطه فيه وفي الطهار وقد تقدم بغيرها وقد قبل او مطلقا اشتراط اعمال الحلف على
 وطىها دبرا فانه لا ينفذ الايلاء كما لا يحصل الفيد به واعلم ان كل موضع لا ينفذ الايلاء مع اجتماع
 شرائط البين يكون بيننا والفرق بين البين والايلاء مع اشتراطها في اصل الحلف والكفارة الخ
 جواز مخالفة البين في الايلاء بل وجوبها على وجه مع الكفارة دون البين المدللة وعدم اشتراط
 انقضاءه مع تعلقه بالمباح او لو بته دينا او ديني او تساوي طرفه بخلاف البين واشتراطه
 بالاضرار بالزوجية كما علم من تعريفه فلو حلف على ترك وطىها لمصلحةها كما صلاح لها او لو لها
 مريضة كان يمينه الايلاء واشتراطه بدوام عقد الزوجية دون ملك البين واختلال البين
 على ترك وطىها بالوطى ويرك مع الكفارة دون الايلاء الى غير ذلك من الاحكام المختصة بالايلاء
 المذكورة في بابيه ولا ينفذ الايلاء مطلق البين الا باسم الله تعالى المحمض به او الغالب كما سبق

اعلم ان الحلف على ترك وطىها لا ينفذ الايلاء
 الا باسم الله تعالى المحمض به او الغالب كما سبق
 ولا ينفذ الايلاء مطلق البين الا باسم الله تعالى المحمض به او الغالب كما سبق

تخصه في اليمين لا غيره من الأسماء وإن كانت معظمه لا تحلف خاص وثمة قال صلى الله عليه وآله
من كان حاله فليحلف بالله أو قليمه ولا يكتفى بيمينه كونه مطلقاً مطلقاً ولا يحلف بل
يغفد باليمين وعندها تصدق عرفت ما ياتي لسان اتفق ولا بد في المحلوف عليه وهو الجماع في القبل
من اللفظ المخرج الدال عليه كادخال الفرج بالفرج أو تعقب الحشفة أو اللفظة المختصة بذلك
عرفنا وهي مشهورة ولو لفظ بالجماع والوطى وأراد الأيلاء صريح والأفلااحتمالها إرادة غيرها فانهما وصفا
لغيره وإنما كنى بها عند عدم ولا عما يستحسن إلى بعض لوازمهم استهشبه عرفاً فوقع به مع قصد
والحقيق أن القصد معشر في جميع الألفاظ وإن كانت صريحة فلا وجه لتخصيص المقتضين به واشتركا
أو إطلاقاً لغيره لا يضر مع أطباق العرف على انضمامها إليه وقد روى أبو بصير في الصحيح عن
الصادق عليه السلام قال سألت عن الأيلاء ما هو فقال هو أن يقول الرجل لامرأته وأسد لا اجامعك
كذا وكذا الحديث ولم يغتد بالقصد فانه معبر مطلقاً بل اجاب به في جواب ما هو المحمول على نفس
الماهية فيكون حقيقة الأيلاء ودخوله غير من الألفاظ الصريحة بطريق أولى فلا منافاة خرجها
عن الماهية المحجوبة بها نعم يستفاد من ذلك أن يقع مثل المباشرة والمباشرة التي عبر بها
عنه كثيراً وإن قصد الاستثارة استراكها خلافاً لجماعه حيث حكى بوقوعه بها نعم لو تحقق في العرف
انضمامها أو بعضها إليه وقع به ويمكن أن يكون فأنه تعبد بالإرادة أنه لا يقع عليه ظاهراً مجرد
سما عدم موقعه للصيغة بهما بل يرجع إليه في قصد فان اعترف بإرادته حكم عليه به وإن ادعى عدمه
فلنخلاف ما لو سمع منه الصيغة الصريحة فأنه لا يقبل منه دعوى عدم الفصل عملاً بالظاهر من حال
العاقل المختار وأما فيما بينه وبين الله تعالى فرجع إلى نية ولو كنى بقوله لا جمع راسي ورأسك
محمدة أو لا ساقفك بمعنى جمعني وإياك سقف وقصد الأيلاء إلى الحلف على ترك وطئها حكم الشيخ
والعلامة في النسخ بالوقوف لأنه لفظ استأيل عرفاً فما نواه فيجمل عليه كغيره من الألفاظ وكالظاهر
الأخبار عليه حيث دلل على وقوعه بقوله لا غيظتك وهذه أولى وفي حسنة يزيد عن الصادق عليه
السلام أنه قال إذا لم يغضب أحدكم ولا يمسها ولا يجمع رأسه ورأسها وهو في سعة عالم يترار بعد

اي ترجع عن الطهارة مقدار الدرجة على الكفارة كما مر او يطلق ويجزى على ذلك بعدها اي بعد المدة لو
 انشع فان لم يخرجها ضيق عليه في الموضع والمشرع يحذر احدهما ولا يجزى على احدهما عينا ولا يطلق
 عند كالا يعينه لو صبرت **كتاب الایلاء** وهو مصدر الى يولي اذا خلف مطلقا
 وشرا هو الحلف على قول وطى الروضة الدائمة المدخولة بها قبل او مطلقا ابدا او مطلقا من غير
 يقيد بزمان او زيادة على اربعة اشهر للاضرار بها فخرجت من جنسيات الایلاء التي اطلق عليه
 والحلف فيه كالحينس ضمن الایلاء الشرعي وغيره والمراد الحلف بانه نعم كما سياتي وقيد ترك وطى
 الروضة بخرج اليمين على غيره فانه لا يلحق احكام الایلاء الخاصة به بل حكم مطلق اليمين واعلاق الروضة
 يشمل الحرم والامة المسلمة والكافة وخرج بها الحلف على ترك وطى الامة الموطوءة بالملك وبقيدها
 بالامة الممنوع بها فان حلف على وطىها لا يعيد الایلاء بل يمين مطلقا فينتفع الاولي في الدين او الدنيا
 فان تساويا انقضى يمينه حكمه وكذا الحلف على ترك وطى الامة مدة لا يزيد عن اربعة اشهر
 وزدنا في التعريف قيد الدخول بها لما هو المشهور بين الاصحاب من اشتراطه من غير نقل خلاف
 فيه وقد اعترف المصنف في بعض تحقیقاته بعدم وقوفه على خلاف فيه والاحتمار الصحيحة مصححة
 باشتراطه فيه وفي الطهارة وقد تقدم بعضها وقد قبل او مطلقا احترازا عما لو حلف على ترك
 وطىها دبرا فانه لا ينعقد الایلاء كما لا يحصل الفيد به واعلم ان كل موضع لا ينعقد الایلاء مع اجتماع
 شرائط اليمين يكون يميننا والفرق بين اليمين والایلاء مع اشتراطها في اصل الحلف والكفارة فالحلف
 جواز مخالفة اليمين في الایلاء بل وجوبها على وجه مع الكفارة دون اليمين المطلقة وعدم اشتراطها
 انقضائه مع تعلقه بالمباح باولو يسه دينا او ديني او تساوي طرفه بخلاف اليمين واشتراطه
 بلاضار بالزوج كاعلم من تعريفه فلو حلف على ترك وطىها لمصلحةها كاصلاح لها او كونها
 مريضة كان يميننا الایلاء واشتراطه بدوام عقد الروضة دون مطلق اليمين واختلال اليمين
 على ترك وطىها بالوطى ويترك مع الكفارة دون الایلاء الى غير ذلك من الاحكام المختصة بالایلاء
 المذكورة في بابيه ولا ينعقد الایلاء لمطلق اليمين الا باسم الله تعالى المحض به او القالب كما سبق

هذا هو الایلاء المسمى باليمين الموقوفة على امر الله تعالى
 او امر الله تعالى او امر الله تعالى او امر الله تعالى
 او امر الله تعالى او امر الله تعالى او امر الله تعالى
 او امر الله تعالى او امر الله تعالى او امر الله تعالى
 او امر الله تعالى او امر الله تعالى او امر الله تعالى

تحقق في اليمين لا يغيره من الاسماء وان كانت معظمه لا تحلف خاص وقد قال صلى الله عليه وآله
من كان حالفا فليحلف بالله او قليمه ولا يكتفى بيمينه بل يعتبر كونه متعلقا بلفظ متعلقا ولا يحلف بغيره بل
ينعقد بالعربية وغيرها لصدقه عرفا ما بى لسان اتفق ولا بد في المحلوف عليه وهو الجماع في القبل
من اللفظ الصحيح الدال عليه كما دخل الصريح بالفرح او قيب الحشفة او اللفظ المحض بذلك
عرفا وهي مشهوره ولو لفظ بالجماع والوطى واراد الابد لا يصح ولا فلا احتمالا ارادة غيره فانها رافعا
لغيره وانما كنى بها عند عدم ولا عما يستحسن الى بعض لوازمه استهزئه عرفا فوقع به مع قصد
والحمق ان القصد معتبر في جميع الالفاظ وان كانت صريحة فلا وجه لتخصيص اللفظين به واشراكهما
او اطلاقهما لغز على غيره لا يضر مع اطباق العرف على انهما اليد وقد روى ابو بصير في الصحيح عن
الصادق عليه السلام قال سألت عن الابد ما هو فقال هو ان يقول الرجل لامرأته والله لا اجامعك
كذا وكذا الحديث ولم يفتد بالقصد فانه معتبر مطلقا بل اجاب به في جواب ما هو المحلوف على نفس
المادة فيكون حقيقة الابد ودخوله غيره من الالفاظ الصريحة بطريق اولي فلا منافاة خرجها
عن المادة المجاب بها نعم يستفاد من انه لا يقع مثل المباشرة والملازمة والمباشرة التي عبر بها
عنه كثيرا وان قصد الاشترار اشراكها خلافا لجماعه حيث حلكوا بوقوعه بها نعم لو تحقق في العرف
انضامها او بعضها اليد وقع به ويمكن ان يكون فائدة تيسره بالارادة انه لا يقع عليه ظاهرا بمجرد
سماحه وقيل للتباعد بهما بل يرجع اليد في قصد فان اعترف بارادته حكم عليه به وان ادعى عدمه
فلن خلاف ما لو سمع منه الصيغة الصريحة فانه لا قبل منه دعوى عدم العمل عملا بالظاهر من حال
العاقل المختار واما فيما بينه وبين الله تعالى فرجع الى يمينه ولو كنى بقوله لا جمع راسي وراسك
محمدا ولا سافنك بغيره بمعنى وايك سقف ونصد الابد لا يلفظ على تركه وظاهر حكم الشيخ
والعلامة في النسخ بالوقوع لانه لفظ استعمل عرفا فما نواه فيحمل عليه كغيره من الالفاظ وكلاهما ظاهر
الاخبار عليه حيث دلل على وقوعه بقوله لا غيظتك هذه اولى وفي حسنة يروي عن الصادق عليه
السلام انه قال اذا لم يقرب امرأته ولا يمسها ولا يجمع راسه وراسها وهو في سعد الم يرضى اربع

وليس البر حتى يفعل احدها ورؤية امر المؤمن عليه الصلوة والسلام كان يحبس في حيط من
نصب ووطيه ربيع قومه حتى يطلق ولا يحجر الحاكم على احدها عينا ولا يطلق عندنا بل يخبر
بينهما ولولا مدة معينة يريد عن الاربع ورافع فلم يفعل احدا من حتى انقضت المدة سقط
حكم الايلاء لاخلال اليمن بالقبض مدة ولم يلزم الكفارة مع الوطى وان اثم بالمدافعة ولو
اختلفا في انقضاء المدة المضروبة قدم قوله مدعى البقاء مع يمينه لصاله عدم الانقضاء ولو اختلفا
في زمان ايفاء الايلاء حلفت من يدعى تأخره لصاله عدم التقدم والمدعى للانقضاء في الاول هو
الزوج لطلبه باحد الاخرين ولا يتوجه كونهما من الثاني يمكن وقوعها من كل منهما فتدعى
هي تأخر زمانه اذا كان مقدرا بمدة لم تقض قبل المدة المضروبة فتزاد للزمن باحدهما ويدعى نقض
على وجه تنقض مدته قبل المدة المضروبة لسلیم من الاقدام باحدهما وقد يدعى تأخره على وجه لا يتم
الاربعة المضروبة لئلا يلزم اذا جعلنا مبدأها من حين الايلاء وتدعى هي تقدمه لئتم ويصح الايلاء
من الخصم والمحجوب اذا بقى منه قدر يمكن معه الوطى اجماعا ولو لم ين ذلك فكذا لك عند المص وجماعة
لعموم الآيات واطلاق الروايات ولا تؤدى عدم الوقوع لان متعلق الدين منقطع كالوجلف الا يعود
الى السماء ولان شرطه اضرارها وهو غير متصور هنا وقلة على تقدير وقوعه من العزم على الوطى
مظهر الداء للعزم عليه معذرا من عجزه وكذا في الجميع ولو انقضت المدة وله مانع من الوطى عقلا
كالمرض او شرعى كالحيض او عادى كالنقب والجوع والشيوع ومنى وطى الموطى لزمن الكفارة سواء كان
في مدة الترتيب وقبلها او جعلناها من حين المرافعة او بعدها للحق الحث في الجميع وهو في غير الآخر
موضع وقاف ونفاها فيه الشيخ في البسوط لصاله البركة وامره بد المان في المحرم الموجب للكفارة
والاصح انه كفارة لما ذكر ولقوله تعالى ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم ولم ينص لقوله الصادق عليه السلام
فبين الى من امرته فنصت اربعة اشهر بوقف فان عزم الطلاق بابت منه والا كفر يمينه واسكها
ومدة الايلاء من حين التراجع في المشهور كالظهار لان ضرب المدة الى الحاكم فلا يحكم بها مثلها ولا يحقها
فتزوف على مطالبها ولا صال عدم التسلط على الزوج بحبس وعين في المحسوس سبب وفيه من حين

الأيلاء على بظاهره لا يثبت رتب الترتيب من غير عرض للمنفعة وكذا الأخبار وقد تقدم في
 الجزأ السابق ما يدل عليه وفي حديث يزيد عن الصادق عليه السلام قال لا يكون أيلاء ما لم يضر رتبة
 الشهر فادامت وقف قايما ان بني واما ان يزعم على الطلاق فلهذا العلم برافعه حتى تنقضي
 المدة امره باحد الأمرين من خياره يزول حكم الأيلاء بالطلاق البائن لحزونها من حكم الرجعية
 والظاهر ان هذا الحكم ثابت وان عقد عليها ثانيا في العدة لان العقد لم يرفع حكم الطلاق بل
 احدث كاشا جديدا كالووقع بعده العدة بخلاف الرجعة في الرجعي ولو كان الطلاق
 رجعيا خرج من حكمها لكن لا يزول حكم الأيلاء الا بانقضاء العدة فلوراجع منها بقي الحريم وهل
 يلزم حرج باحد الأمرين بناء على المدة السابقة ام يضرب لمدة ما ندم بوقف بعد انقضاءها
 وجهان من بطلان حكم الطلاق وعود النكاح الاول بعينه ومن ثم جاز طلاقها قبل التخل
 وكان الطلاق رجعيا بناء على عود النكاح الاول وانها في حكم الزوجة ومن سقوط الحكم عند الطلاق
 فيقتصر الى حكم جديد استقبحا لما يثبت وبهذا جرم في التحريم ثم ان طلق وفي وان راجع ضربت له
 مدة اخرى وهكذا وكذا ينزل حكم الأيلاء شررا الامم ثم عتقها وتزوجها بعده لبطلان العقد الاول
 بشرائها وتزوجها بعد العتق حكم جديد كزوجها بعد الطلاق البائن بل بعد ولا فرق بين تزويجها
 بعد العتق وتزوجها به جاعلا له مهر لان اتحاد العدة وهل يزول بمجرد شرائها من غير عتق الطاهر
 لبطلان العقد بالشراء واستباحته بالملك وهو حكم جديد غير الاول لكن الاصحاب ومنوا
 المسئلة كاهنا نعم لو انكس الغرض بان كان المولى عبدا فاشترته كزوجة توقف حلها له على عتقه
 وتزوجها باننا والظاهر لبطلان الأيلاء هنا ايضا بالشراء وان توقف حلها على الأمرين كما بطل
 بالطلاق البائن وان لم تزوجها ونظر الفايده فيما لو وطها بعد ذلك لشرائه او حراما فانه لا كفارة
 ان ابطلناه بمجرد الملك والطلاق ولا ينكح الكفار بغير التيميم سواء قصد التاكيد وهو يقية
 حكم السابق او التأسيس وهو احدث حكم آخر او اطلق الامع بقاير الزمان اي زمان الأيلاء وهو لو
 المحلف على ترك الوطى منه لازمان الصبيغ بان يقول والله لا وطيتك سدا شهر فاذا انقضت فوالله

وأولئك سنة فتعد الأيلاء أن فلنا بوقوعه معلقا على الصفة وح وطها المرافعة لكل منهما فلو ما
 في الأول حتى انقضت مدته لم يخل ودخل الآخر وعلى ما اخاره المصنف من اشتراط بخر به
 عن الشرط والصفة تبطل الثاني ولا يحق تعدد الكفارة بتعدد ولا يقع الاستثناء بوقوعه في الظاهر
 خلاف قوله المكرار سكر الصيغة سار فوق الظاهر أم نابعه في مجلس واحد وسواء قصد التاميس أم
 لم يقصد تام بغير التاكيد ^{للمحجج محمد بن مسلم} عن الصادق عليه السلام قال سألت عن رجل طاهر من
 أمره خمس مرات أو أكثر قال قال علي عليه السلام مكان كل مرة كفارة وعيها من الإخبار وقال ابن الحنبل
 لا يتكرر إلا مع تغير المشبه بها أو تخطئ الكفارة استنادا إلى حيزه لا دلالة على مطلوبه وإذا وطئ
 المولى ساهيا أو يجنون أو لشبهه لم يلزم كفارة لعدم الحث وتبطل حكم الأيلاء عند الشيخ لمحقق
 الأصابع ومخالفة مقتضى الدين كما تبطل لو وطئ مستعدا لذلك وإن وجبت الكفارة وتبعد على هذا
 القول جماعة ونسبه المصنف القول إليه بغير تصريحه ووجه أصالة البقاء واعتقار الفعل بالإعداد
 وكون الأيلاء مينا وهي في الذنبي بغير الدوام والسيان ولعل لم يدخل تحت مقضاها لأن
 الغرض من البوث والذبح في الدين إنما يكون عند ذكرها وذكر المحلوف عليه حتى يكون تركه ^{الدين} الإجماع
 مع أنه في قواعد استغريب الحلال البين مطلقا مخالفة مقضاها نسيانا وجهلا وأكراها مع عدم
 الحث محججا بأن المخالفة قد حصلت وهي لا يتكرر وبحكم الأصحاب بطلان الأيلاء بالوطئ ساهيا
 مع أنها بين نسب الحكم المذكور هنا إلى الأصحاب لا إلى الشيخ وحده وللوقوف وحده ^{لكن} لا يرفع
 الدميان الساق في حكم الأيلاء بخلاف الإمام أو لحاكم المرافع إليه من الحكم بينهم بما يحكم على المولى المسلم من
 ردهم إلى أصل ملتهم جمع الصغير للاسم المستثنى تجوزا أو بناء على الجمع عليه حقيقة كما هو أحد القولين
 ولو أنهم ارند عن مله حسب عليه من المدة التي يضرب له فإن الردة على الأقوى لا تمكن من
 الرد على الرجوع عن الردة فلا يكون عدما لا سقاء بعاه وقال الشيخ رحمه الله لا يحتب عليه
 مدة الردة لأن المنع سبب الارتداد لا سبب الأيلاء لا يحب مدة الطلاق منها الرجوع وإن
 كان مكررا المراجعة في كل وقت واجب بالفرق بينهما فإن المرتد إذا عاد إلى الإسلام يبين أن

النكاح لم يرفع بخلاف الطلاق فإنه لا يهدم بالرجعة وأن حكم النكاح السابق كاسبق ولهذا الراجح
 المطلق. سفي معر على طلقين ولو كان ارتداده عن فطرة فهو بمنزلة الموت يبطل معها النكاح وإنما أطلق
 لظهور حكم الارتدادين **كتاب اللعانة** وهو لغة المباهلة المطلقة وهو مقال من
 اللعن وهو الطرد والابعاد من الجيرة والإسم اللعنة وشرعا المباهلة من الزوجين في الزنا والحد أو نفي ولد
 بل يفت محفوض عند الحاكم ولرسبان أحدهما رمي زوجته المحضدة بفتح الصاد وكسرهما المدخول بها
 دحوة لوجب تمام المهر وسباني الخلاف في اشتراط بل الزنا قولا أو دبرا مع دعوى المشاهدة للزنا و
 سلامتها من الصمم والخرس وسباني أنه لو اتقى أحد الشرطين ثبت الحد من غير لعان إلا عدم الأحصان
 والتعذر كما سباني والمطلقة رجعة روج بخلاف البائن وسئل إطلاق قد قتلها ما إذا ادعى وقوعه
 من بعد الزوجية ومثله وهو في الأول موضع وقاف وفي الثاني فلو أن أجودهما ذلك اعتبرا
 بحال القذف وقيل في الفاعل الشيخ والمحقق والعلامة وجماعة ويشترط زيادة على ما تقدم
 عدم البينة على الزنا على وجه ثبت بها فلو كان له سم لم يشرع اللعان بأشراطه في الآية بعد
 الشهاد والمشرط عدم عند عدم شرطه ولأن اللعان حجة ضعيفة لأنه إما شهادته لنفسه أو
 يمين فلا يعمل به مع الحجة القوية وهي البينة ولأن حد الزنا مبني على التحقير فناسب في اليمين فيه
 ونسبده ص ١٠٠ وليكن إلى القول بوثق فيه وجهه أصالة عدم الاشتراط والحكم في الآية وقع مقيدا
 بالوصف وهو لا يدل على نفيه عما عداه وجاز خروجه مخرج الأغلب وقد روى أن النبي صلى الله
 عليه وآله لا عن بن العويمر العجلاني وزوجه ولم يسألهما عن البينة والمعنى بالمحضنة العفيفة
 عن وطئ محرم لا بصادف ملكا وإن أشمل على عقد لا مصادفة وإن حرم كوقت الحيض والأحرام
 والطهار فلا يخرج به عن الأحصان وكذا وطئ الشبهة ومقتضى الوطئ مطلقا فلو روي المشهور بالزنا
 ولو مرة فلا حد ولا لعان بل يعزر ولا يجوز القذف إلا مع المعاينة للزنا كما قيل في المحلدة لبيت
 عليه اللعان أذهو شهادة أو في معناها لا بالشاع أو عليه الظن بالقول فإن ذلك لا يجوز الاعتماد
 عليه في بقاء الزنا هذا إذا لم يستند في الشاع حصول العلم بالجرفان ح ككون كالبينة وهي

أرجع

كجهام

لا يجوز القذف ايضا ما لو ادعى ان فيه العلم لم يبعد الجواز بل لا نصح كالمشاهدة الثاني انكار من
 ولد على فراشه بالشرايط المذكورة المعتمدة في الحاق الولد به وهي وصفا لسند الشهادة فضاها من
 حين وطئه ولم يتجاوز حليله حتى مدته وكونه موطوءه بالعقد الدائم وان سكنت حال الولادة
 فلم يغيره على الاقوى لان السكوت اعم من الاعتراف به فلا يدل عليه وقال الشيخ ليس له انكاره
 مع الحكم الشارع بالحاقه بمجرد الولادة العاري عن النفي اذ الحق لا يحتاج الى غير الفرائض
 ان يزول انكاره حكم الشارع به وانما الى عدم استقرار الانساب وفيه ان حكم الشارع بالالحاق
 بني على اصاله عدم النفي وعلى الظاهر فقد ظهر خلافا ولو لم يمكنه النفي حاله الولادة او عدم
 قدرته عليه لمريض او حبس واشغال بحفظ ماله من حرق او غرق او لص ولم يمكنه الاستهاد ونحو
 ذلك او لعدم علمه بان له النفي لقرب عهد الاسلام او بعد عن الاحكام فلا اشكال في قبوله
 عند زوال المانع ولو ادعى عدم العلم قبل مع امكانه في حقه وانما يجوز له نفيه باللعان على اي وجه
 كان امام السبق الاعتراف منه بصرحيا او تحويا والاول ظاهر والثاني ان يحسب المبشر بما يدل
 على الرضا به والاعتراف مثله ان يقال بارك الله لك في هذا الولد فيؤمن او يقول ان شاء الله بخلا
 قوله في الجواب بارك الله فيك وشهدك كاحسن الله اليك ورزقك الله مثله فانه لا يقتضي الاقرار
 لاحتماله عنده احتمالا ظاهرا ولو قذف بالربا ونفى الولد واقام بيته كان له اللعان برباها سقط
 الحد عند اجل القذف بالبيعة ولم تنف عنه الولد الا باللعان لانه لا حق بالفراش وان زنت
 امر كافر ولو لم يفهم منه كان له اللعان للامر من معاوهل يكفي بلعان واحد ام بتعدد وجهان
 انه كالشهادة او اليمين وهما كافان على ما سبق عليهما من الدعوى ومن تعدد السبب الموجب لعقد
 السبب الا ما اخرج به الدليل ولا بد من كون الملاءة كمالا ببلوغ والعقل والاستنط العدل ولا
 الحرمة ولا اسفار الحد عن القذف ولا الاسلام بل يلاعن ولو كان كافرا او مملوكا او فاسقا
 لعوم الآله ودلالة الروايات عليه وفصل الالاعن الكافر ولا المملوك بناء على انه شهادة كما يظهر
 قوله تعالى فشهادة احدهم وهما ليسا من اهلها وهما ممنوع لجواز كونه ايمانا لا فقارة الى ذكر اسم

اسد واليمين يسوق فيه العدل والناسق والحر والعبد والمسلم والكافر والذكر والانثى وما ذكره معارفا
 بوقوعه من الناسق اجماعا ويصح لعان الآخرس بلائساره المعقولة ان امكن معرفة اللعان كما يصح منه
 فاما الشهادة والايمان والافرار وغيرها من الاحكام وعموم الايد وفصل بالمنع والفرق لانه مشروط
 بالالفاظ الخاصة دون الاقرار والشهادة فاما بقعان باي عبارة انفت لا صار عدم بثبوتها
 مع تبينه وهو منتف هنا واجب بان الفاظ الخاصة اما يعتبر مع الامكان واسارته فانه مقامها
 كما قامت في الطلاق وغيرها من الاحكام المعبر بالفاظ خاصة نعم استبعاد فهم له موجب لكنه غير
 مانع لان الحكم مبني عليه ويجب علمه في الفرائض مطلقا في الولد المولود على فراشه اذا عرفت اختلال
 شروطه الى ان قيل لا عن وجوبه لانه لا ينتفي بدونه وحجزم عليه نفية بدونه اي بدون علمه
 باختلال شروطه الى ان قلنا وان ظن انتفاءه عند بزائه او غير او حلفت صفاته صفاته لان
 ذلك لا يدخل في الحاقه والحالف على كل شئ فذير والحكم مبني على الظاهر ويلحق الولد بالفراش
 دون غيره ولو لم يجد من علم انتفاءه من يلاعن بينهما م بقية نفية مطلقا وفي جواز التصريح بنظر
 لانفاء الفايده مع التعريض بالنذف ان لم يحصل التصريح ويعبر في الملاعة عند الكمال والسلامة من
 الصمم والخرس ولو نذف الصغيرة فلا لعان بل يجدان كانت في محل الوطى كبت الثمانى والاغرد
 خاصة بسبب لسبق كذبه ولو نذف المجنونة بزنا واصافة الى حالة الجنون عزرا وحالة الصحة
 فالحد ولد اسقاطه باللعان بعد افاقتها وكذا الوثى ولدها ولو نذف الصماء او الحرسا حرسا عليه
 ابا واللعان وفي لعانها لم يلف الولد وجهان من عدم النص فيرجع الى الاصل ومساواة النذف
 في الحكم والاوجه الاول وعموم النص منع المساواة مطلقا وقد تقدم البحث في ذلك والدوام فلا
 ثبت بالمنع بها لان ولدها ينتفي بنفيه من غير لعان الا ان يكون اللعان لسبب الحد بسبب الف
 فثبت لعدم المانع مع عموم النص هذا جزم من المص بعد التردد لانه فيما سلف نسب الحكم
 به الى قوله وعدم ان الاقوى عدم ثبوت اللعان بالتمتع بها مطلقا وان المحض للذية صحيحة
 بنسب عن الصادق عليه السلام وفي اشراط الدخول بالزوجية في لعانها فلو كان ماخذها

عموم الآية فان ازواجهم فيها جمع مضاف فيتم المدخول بها وغيرها وتخصيصها برواية محمد بن
 سادق قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في رجل لا عن امراته قتل ان يدخل بها
 قال لا يكون بلا عتاق حتى يدخل بها يضرب حدا وهي امراته والمستد اليه ضعيف او منوقف فيه
 والتخصيص غير متحقق ولكن بشكل ثبوته مطلقا لان الولد غير المدخول بها لا يلحق بالزوج فكيف سوف
 يستد على اللعان نعم يتم في الفذف بالزنا والتفصيل كما ذهب اليه ابن ادم بن حسن لكن حمل اخذ
 الاصحاب عليه وهو صحيح من غير تراخي لخصين لان النزاع معنوي لا لفظي بين الفريقين بل النزاع لا
 يحق سلافي فذف للاجماع على انتفاء الولد عند عدم اجتماع شروط الحقوق بغير لعان وان كان
 كلامهم هنا مطلقا وثبت اللعان بين الحر وزوجه المملوكة لنفي الولد او نفي التعزير بقذفه بالعموم
 وتخيير محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال سالت عن الحر لا عن المملوكة قال نعم اذا كان من كلاهما
 وزوجه اباهما لا غيرها وقيل لا لعان بينهما مطلقا اشادوا الى اخبار دلت على نفيه بين الحر والمملوكة
 ومنها ما على كونها للنفادف طريق الجمع بينهما ومن ما ذكرناه من وقوعه بالزوجه المملوكة صرحا وفضل
 ابن ادم بن حسن غير جيد فثبت مع نفي الولد دون الفذف نظر الى عدم الحدية لها ولكن دفع التعزير
 به كاف مضافا الى ما دل عليه مطلقا ووافقه عليه مختار المحققين بحججا بانه جامع بين الاخبار و
 الجمع بينهما بما ذكرناه اولى ولا يلحق الولد المملوكة بما لكها الابا لقرابة على استهراق القولين والروايتين
 ولو اعترف بوجوبها ولو نفاها استغنى بغير لعان اجماعا واما الخلاف في ان لا يلحق به بمجرد امكن كونه منه
 وان لم يقرب ام لا بد من العلم بوطئه وامكان لوقوعه وعلى القول بالآخر لا يستغنى ام لا بنفيه او العلم
 بانتفائه عند وتظهر من العبارة وغيرها من عبارات المحقق والعلامة انه لا يلحق به الابا فزاره
 فلم يكت ولم ينقد ولم يقرب لم يلحق به وجعلوا ذلك فانه عدم كون الامه فراشا بالوطئ والذي
 حققه جماعة انه لا يلحق به باقراره او العلم بوطئه وامكان لوقوعه وان لم يقرب وجعلوا الفرق بين
 الفراش وغيرها ان الفراش يلحق به الولد وان لم يعلم وطؤه مع امكانه لا مع النفي واللعان وغيرها
 من الامه والمنعع بها يلحق به الولد لا مع النفي وحملوا عدم لوقوعه الابا لقراره على الحقوق اللازمة

وهو ما لا يخفى عليه من العلم بوطئه وامكان لوقوعه
 وهو ما لا يخفى عليه من العلم بوطئه وامكان لوقوعه

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه
 في هذا المسألة

لا بد من الاقرار بنفي نفقة من غير لعان ولو اقر به استصر ولم يكن نفقة بعد وهذا هو الظاهر
 وقد سبق في احكام الاولاد ما يثبت عليه ولو لا هذا المعنى لنا فاما ذكره ههنا ما حكموا به فيما سبق من
 الحوقل بشرط القول في نفقة اللعان واحكامه كحب لونه عند الحاكم وهو هذا الامام او من نصبه للحكم
 واللعان بخصوصه وبحوز التحكيم منه من الزوجين للعالم المجتهد وان كان الامام ومن نصبه من جوب
 كما يجوز التحكيم في غيره من الاحكام وربما اطلق بعض الاصحاب على الحكم هنا كونه عاميا نظرا الى انه غير منسوب
 بخصوصه وقامية اضافته بان المسئلة خلافه بل الاجماع على اشتراط اجتهاد الحاكم مطلقا نعم منع
 بعض الاصحاب من التحكيم هنا لان احكام اللعان لا تخص بالمتلاعنين فان نفى الولد متعلق بحجة ومن
 ثم لو تضادقا على نفقة لم ينف بدون اللعان خصوصا عند من يشترط تراصها بحكمه بعد والاشهر
 الاول ههنا كونه في حال حضور الامام عليه السلام لان في باب الفضا من ان فاضل التحكيم لا يتحقق الا مع
 حضور امام اما مع غيبته فينبغي ذلك الفقيه المجتهد لا بد منضوب من قبل الامام عن ايكاسه غيره من
 الاحكام ولا يوقوف على تراصها بعد بحكمه لا خصا ص ذلك على القول به بقاضي التحكيم والاقوى
 عدم اعتباره مطلقا واذا حضر بين يدي الحاكم فليبد الرجل بعد تيقن الحاكم له بالشهادة يشهد
 الرجل اربع مرات بالله انه لمن الصادقين فيما رآه به سلفا بما رمى به فيقول له قل اشهد بالله
 اني لمن الصادقين فيما رآه به عن الزنا فيبصر فيه لان اللعان يمين فلا يعتد بها قبل استحلاف
 الحاكم وان كان فيها سبابة الشهادة او شهادته فهي كالبودي الابا ذنا يضر وان نفى الولد زاد وان
 هذا الولد من زنا وليس مني كذا عبرة في التحرير وزاد انه لو اقر على احدهما لم يجر ويشكل بما لو كان
 اللعان لنفي الولد خاصة من غير قذف فانه لا يلزم اسناده الى الزنا لجواز البشهاد فينفي ان يكفى
 بقوله انه لمن الصادقين في نفي الولد المعين ثم يقول بعد شهادته اربع اكدتك ان لعنه الله عليه حائلا
 المحرور وعلى ما المتكلم ان كان من الكاذبين فيما رآه به من الزنا او نفي الولد كما ذكر في الشهادات
 ثم تشهد المرأة بعد قراءته من الشهادة واللغة اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين فيما رآه به
 فيقول اشهد بالله فيما رآه من الزنا ثم يقول ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيه

مقتصر على ذلك فلهما ولا يد من اللفظ بالشهادة على الوجه المذكور فلو ابدتها بمعناها كاقسم او اقسم
 او شهدت او ابدل للحلالة لغيرها من اسماء تعالى او ابدل اللعن والعصب والصدق والكذب
 بمرادها او حذف لام التاكيد او علقه على غير من كقولہ اني لصادق ونحو ذلك من التعديرات لم
 يصح وان يكون الرجل قايما عند ايداء الشهادة واللعن وان كانت المرأة حالسة وكذا يكون المرأة
 قائمة عند ايداء الشهادة والغضب وان كان الرجل حالسا وقيل يكونان معا قائمين في الايداء
 ومنشأ الفولس اختلاف الروايات واشهرها واصحها ما دل على الثاني وان تقدم الرجل او لا فلو تقدمت
 المرأة لم يصح عملا بالمسقول من فعل النبي صلى الله عليه وآله وظاهر الآية ولان لعانها لا سقوط للحلالي
 وجب عليها بلعان الزوج وان ينزل زوجة عن غيرها تنبأ بمنع المشاركة اما بان يذكر اسمها ويرفع
 نسبها بما يميزها او يصغر بما يميزها عن غيرها او يشتر اليها ان كانت حاضرة وان يكون الايداء بجميع
 ما ذكرنا للفظ العربي الصحيح المامع التعديرت فبحري مقيد ورهما من فان تعذر بلفظها بالعربية اصلا اخبر
 غيرها من اللغات من غير ترجيح فيفسر الحاكم الى من ترجمين عدلين بلسان عليها الصيغة بما يحسنه
 من اللغة ان لم يعرف الحاكم تلك اللغة والا باشرها بنفسه ولا يكفي اقل من عدلين حيث يفسر
 الى الترجمة ولا يحتاج الى الايداء ويجب البداية من الرجل بالشهادة ثم اللعن كما ذكر وفي المرأة بالشهادة ثم
 الغضب وكما يجب الترتيب المذكور بحسب الموازنة بين كلامهما فلو تراخى بما بعد فضلا او تكلم خلا للغير
 بطل ويسحب ان يجلس الحاكم مسند بر القبلة ليكون وجهها اليها وان يقف الرجل عن يمينه والمرأة عن
 يمين الرجل وان يحضر من الناس من يسمع اللعان ولو اربعة عدد شهود الرنا وان تعظم الحاكم
 قبل كلمة اللعنة وخوفه الله تعالى ويقول له ان عذاب الآخرة اشد من عذاب الدنيا ويقر عليه
 ان الذين يشتمون بعهد الله واما نهم ثمانية اية وان لعنه لنفسه يوجب اللعنة ان كان
 كاذبا ونحو ذلك ويعطى قبل كلمة الغضب بنحو ذلك وان يلفظ بالقول وهو تكرار الشهادات
 اربع مرات وهو واجب لكنه اطلق الاستصحاب نظرا الى التغليب لمجموع الامور الثلاثة من حيث
 هو مجموع وربما فرمناه صرح في التحرير واما حمدا على زيادة لفظه في الشهادة او الغضب على نحو ما

يذكر في العين المطلقة كاستبد بالله الطالب الغالب المهلك في نحو ذلك فانه وان كان ممكنا لو فرض عليه
 الا انه شكل باخلاير بالموالاة المعبره بالمفط المنصوص مع عدم الاذن في تحليل المذكور بالخصوص و
 المكان بان بلا عن بينهما في موضع شريف كمين الركن الذي فيه حجر الاسود والمقام مقام ابراهيم عليه السلام
 وهو المستقر بالحطيم بكه وفي الروضة وهي بين القبر الشريف والمنبر بالمدينة وبحب الصحرة في المسجد
 الاقصى وفي المساجد بالامصار عن ما ذكر عند المنبر والمناهل الشريفه للامة عليهم السلام والانبيا
 ان اتفقوا لو كانت المرأة حايضا فبباب المسجد فخرج الحاكم اليها وسعت ثيابها او كانا ذيين فبيعه
 او كنيسة او محوسين فبيعت نار لا بيت صنم لو تثنى اذا حرمة له واعتقاد هو عند مرضى واذا اعتنق
 الرجل سقط عنه الحد وجب على المرأة ان لعانته حجة كالبيعة فاذا اقرت بالزنا او لم يقر ولكن نكحت
 عن اللعان وجب عليها الحد وان اعنت سقط عنها وتعلق بلعانها مع الاحكام اربعة في الجملة ان
 كل لعان سقط الحد من عنهما وزوال الفرائض وهذان باسان في كل لعان ونفى الولد عن الرجل لعان
 المرأة ولا ثبت الاحكام اجمع الا بجمع لغاها وعلى هذا لو اكدب نفسه في اثناء اللعان وجب عليه
 العذف ولم ثبت شيء من الاحكام ولو اكدب نفسه بعد لعانه وقبل لعانها نفى وجوب الحد عليه
 فلو ان منشأ وهما من سقوط الحد عنه بلعانه ولم يتحدد منه قذف بعده فلا وجه لوجوبه ومن ان
 فدا كذا القذف السابق باللعان بكتار اياه فيه والسقوط انما يكون مع علم صدقه او شبهة حاله
 واعترافه بكذبه ينفى عنها فيكون لعانه قذفا محضا فكيف يكون مسقطا وكذا القول ان لو اكدب نفسه
 بعد لعانها لعين ما ذكر في الحاشية والافوى بثبوته فيها لما ذكر ولرواية محمد بن الفضيل عن الكاظم
 عليه السلام انه سئل عن رجل اعان من امراته واستغ من ولدها ثم اكدب نفسه هل يرد عليه ولها
 قال اذا اكدب نفسه جلد الحد ورد عليه ابنه ولا يرجع اليها امراته ابد لكن لو كان رجوعه بعد
 لعانها لا يعود التحلل للرواية والحكم بالتحريم شرعا واعترافه لا يصبغ لارائه ولا يثبت الولد لما ذكر وان
 ورد الولد لان اعترافه اقرار في حق نفسه بانه منه ودعوى ولادته قد اسفت شرعا فثبت اقراره
 على نفسه ولا ثبت دعواه على غيره وكذا لا يثبت الولد اقرار الاب ولا يثبت الامع بصدقه على نسبه

(بسم الله الرحمن الرحيم)
 في بيان ما يجب عليه من اللعان
 في الزنا او غيره
 من الرجال والنساء
 في كل حال

في قوله لان اقراره لا يقدر المفرد ولو اكدت المرأة نفسها بعد اقرارها فكذلك لا يعود الفرائض
 ولا يزول التحريم ولا حد عليهما بمجرد اقرارها بنفسها لانه اقرار بالزنا وهو لا يثبت الا بان اقرارا ربعا
 كما سيأتي ان شاء الله تعالى فان اقرت اربعا حدثت على خلافه في ذلك فمما يشاؤه ما ذكرناه من
 ان اقرارا بالزنا اربعا من الكامل الحر المختار يثبت حده ومن سقطت بلعائها القوم في تعالى و
 يثبت عليها العذاب ان تشهد بالله اربع شهادات بالله الآية فلا يعود ولو قد فيها الزوج برجل
 معين وجب عليه حدان احدهما لها والاخر للرجل لانه قد ف لاثنين ولما سقطت احدهما باللعان
 دون حد الرجل ولو اقام بيعة بذلك سقط الحدان كما يسقط كل حد فذف باقامة البيعة بالفعل
 المقدون به وكذا يسقط الحد لو عفي مستحقة او صدق على النفل لكن ان كانت هي المصدق وتوها
 نسب لم ينفق بقصد بغيرها لانه اقرار في حق الغير وهل له ان يلاعن نفية قولان من عموم شبهة لنفي
 الولد وكونه غير متصور هنا اذ لا يمكن الزوجة ان تشهد بالله انه لمن الكاذبين بعد بصد بغيرها
 اياه نعم لو صادقة على اصل الزنا دون كون الولد منه توجه اللعان منها لا مكان شهادتها بكذب
 في نفية وان ثبت زناها ولو قد فيها مات قبل اللعان سقط اللعان لتعذر بموتها وورثها
 لبقاء الزوجية وعليه الحد للوارث لعدم تقدم مسقطه ولان يلاعن كسقوطه وان لم يكن بموت
 الوارث لانه اقرارا او ايمان وكلاهما لا يتوقف على حيق المشهود عليه والمحلف لا جلد وعم
 الا انه وقد تقدم ان لعانه يسقط عنه الحد ويوجب الحد عليها ولعانها يوجب الاحكام الاربعة
 فاذا انتفى الثاني بموتها بقى الاول خاصة فيسقط الحد ولا ينتفى الارث بلعانه بعد الموت كما
 لا ينتفى الزوجية بلعانه قبله الا على رواية الى بصير عن الصادق عليه السلام قال ان قام رجل
 من اهلها فلا عنه فلا ميراث له وان ابى احد منهم فله الميراث ومثله روى عمرو بن خالد
 عن زيد عن ابيه عليهم السلام بمقتضاها عمل جماعة والروايتان مع ارسال الاولى وصفت
 سند الثانية مخالفتان للاصل من حيث ان اللعان شرع من الزوجين فلا يقدى ولا لعان
 لوارث متعذر لانه ان اريد بحصره فليس بلعان حقيقة وان اريد ايقاع العيب المعروفة

من الزوجة فيعيد لتعذر النطق من الوارث على نفى فعل غيره غالبا وايضا على نفى العلم بتغيير الصورة
 المنقولة شرعا ولان الوارث قد استقر بالموت فلا وجب اسقاط اللعان المتخذ له ولو كان الزوج
 احدا لاربعة الشهود بالزنا فلا قرب حدها لان شهادته الزوج مقبولة على روضة ان لم يحمل الشرايط
 المحبسة في شهادته بخلاف ما اذا سبق الزوج بالنفذ فان شهادته ترد لذلك وهو من جهة اختلاف
 الشرايط واختلاف غيره من الشرايط كما خلاف كلامهم في الشهاده او ادانهم الشهاده بمختلف المجلس او عدل
 احدهما او فسده او غير ذلك فانهما لا يحد لعدم اجتماع شرايط ثبوت الزنا وبلا عن الزوج
 لا اسقاط الحد عند النفذ ولا يلا عن حد ويجوز باقي الشهود للفرقة واعلم ان الاحبار وكلامهم في
 اختلفت في هذه المسئلة فروى ابيهم بن نعيم عن الصادق عليه السلام جوار الشهادة الاربعة الذين
 احدهم الزوج ولا معنى للجواز هنا الا الصحة التي يثبت عليها اثرها وهو حد المرأة وعمل بها جماعة
 وبوتن قوله تعالى ولم يكن له شهود الا انفسهم فان ظاهرها انه اذا كان غيره فلا لعان وقوله تعالى
 والملاي ياتن الفاحشة من سابكم فاستشهدوا بجلهين اربعة منكم فان الظاهر كون الخطاب
 للمحكمة لانه المرجع في الشهادة فيشمل الزوج وغيره وروى زرارة عن احمد بن محمد بن علي بن اربعة
 شهدوا على امرأة بالزنا احدهم زوجها قال يلا عن ويجوز الآخرون وعمل بها الصدوق وجماعة
 وبقيها قوله تعالى لا يجازي الا جبارا واعليه اربعة شهداء والمخار القبول ويمكن الجمع بين الروايتين مع تسليم
 اسادهما بحمل الثانية على اختلاف شرايط الشهادة لسبق الزوج بالنفذ او غيره كما نبه عليه المحقق
 رحمه الله بقوله ان لم يحمل الشرايط الح واما تعليلها بكون الزوج حصما لها فلا يقبل شهادته عليها
 وهو في جنه المنع **كتاب العتق** وهو لغة الخلو من ومنه سميت جوار الحبل
 عناقا والبيت الشريف عتقا وشرا خلو من المملوك الآدمي او بعضه من الرق وبالنسبة الى عتق
 المباشرة المقصود بالذات من الكتاب مخلص المملوك الآدمي او بعضه من الرق بمنزلة بصفه مخصوص
 وفيه اجر عظيم قال النبي صلى الله عليه وآله من اعترق مؤمنا اعتق الله العزير الجبار لكل عضو عضو
 له من النار وان كان انتى اعتق الله لكل عضو منهنما عضوا من النار لان المرأة نصف الرجل وقال
 العرب الجبار

فصل مولى

على الله عليه وآله من اعتق رقبة مؤمنة كانت فداء من النار ومأفاه من حليص
 آدمي من ضر الرق وتلك منافعه وتكفل أحكامه وحصل العتق باختيار سيده وغيره فأول
 الصيغة المنجزة والتدبير والكتابة والاستيلاء وشراء الذكر أحد العودين أو المحارم من النساء
 إلا أنى أحد العودين وإسلام المملوك في دار الحرب وخروجها منها بقدره وتكفل المولى بالثاني
 الجذام والعبي والافتاد وموت المورث وكون أحد الأبوين حراً إلا أن يشترط أن يرد على
 خلاف وهذه الأسباب بناءً ما قد في العتق كالأعتاق بالصيغة وشراء القريب والتكفل الجذام
 والإفتاد ومنها ما قصد به الوقف على أمر آخر كالأستيلاء لتوقفه على موت المولى وأمر آخر
 الكتابة لتوقفها على أداء المال والتدبير لتوقفه على موت المولى ونفذه من ثلث ماله وموت
 المورث لتوقفه على دفع العتق إلى مالكه وعينه مما يقص في محله إنشاء الله تعالى وينفرد الأول
 إلى صيغة مخصوصة وعبارته الصريحة بالخبر مثل أنت مثلاً أو هذا أو فلان حر ووقوعه بلفظ
 تحرير مريض وفاق وصرح منه وأصح قال تعالى ومن قبل من أخطأ فتحرير رقبة وفي قوله
 أنت عتيق معتق خلاف منشاء الشك في كونه مراداً بالتحرير فيدل عليه صريحاً أو كناية عنه
 فلا يقع به إلا ضرب وقوعه بلفظ استغفار قد في اللغو والحديث والعرف وقد تقدم بعضه
 وأقول لأصحاب على صحة في قول السيد لا منه اعتقك وتزوجتك الح ولا عين بعين
 ذلك من الألفاظ التي لم يوضع له شرعاً صريحاً كان في إزالة الرق مثل أنت عتق الرق أو فلتك
 رقبتك أو كناية عنه بحمل غير العتق مثل أنت بيع النار سائبة أو لا ملك عليك أو لا سلطان
 أو لا سبيل أو أنت مولى ويختل في غير ذلك ما دل على الأعتاق بلفظ الماضي الذي يقع به عينه
 كاعتقك بل الصريح محضاً حررتك وظاهرهم عدم وقوعه بهما ولعله بعد الماضي عن إنشاء
 وفيه ما مقامه في العقود على وجه النقص خلاف الأصل فيقتصر فيه على محله مع احتمال
 الوقوع به هنا الظهور فيه وكذا لا عبرة بالنداء مثل يا حر يا عتق ويا معتق وإن قصد التحرير
 بذلك المذكور من اللفظ غير المنفرد شرعاً ومنه الكناية والنداء كقصار في الحكم بالحرية

على موضع اليقين وبعد النداء عن الانشاء وربما احتل الوقوع به من حيث ان حرف الإشارة الى
الملوك لم يعتبر الشارع بخصوصه وانما الاعتبار بالحرير والاعتاق واستعمال ما يعنى انت او فلان
مع القصد جازم وبصفت بان غايه ذلك ان يكون كناية لا صريحا فلا يقع به ولا يخرج الملك المعلوم
عن اصله وحيث لا يكون اللفظ مؤثرا شرعا في الحكم لا يستبعد ضم القصد له وانه بالغاية على خلاف
من اكتفى بغير الصريح اذا انضم الى النية من العمارة وبقي الاشكال لو كان اسما حارفا فقال انت حرره
وسلك في قصده لمطابقة اللفظ للمعنى على التحريم به واحتماله الاجبار بالاسم ولا قوى عدم الوقوع
نعم لو صرح بقصد الانشاء مع كماله وان صرح بقصد الاجبار قبل ولم يعق وفي اعتبار اليقين للمعنى
نظر من شأن النظر الى عموم الأدلة الدالة على وقوعه بالصيغة الخاصة واصالة عدم المعنى وعدم
ما بعد الاجتهاد في المعنى شرعا من حيث وقع لم يرص اعتق عبدا يزدون عن ثلث ماله ولم يجز الورثة
واللذات الى ان العتق امر مفسق فلا بد له من محل معين وقد تقدم مثله في الطلاق والمهر
في شرح الارشاد الوقوع وهنا توقف واد وجدان لم يتخرج اعتباره فان لم يعتبر المعنى فقال احد
عبيدي حررت لو عين من شاء وفي وجوب الاتفاق عليهم قبله والمنع من استخدام احدهم وتبعه
وجريان من ثبوت النقص قبل العتق ولم يتحقق بالنسبة الى كل واحد فيستحب واستثناء السرقة
بالرق مع انحصارهم فيجوز استخدامهم وبيعهم ومن استخدام ذلك الاتفاق على الحرسب الملك
والمنع من استعمال الملوك والافوى الاول واحتمل المص استخراج العتق بالقرعة وقطع به بالومات
قبل اليقين وبشكل كل منهما بان القرعة لاستخراج ما هو متعين في نفسه غير ظاهر لا لتحقيق اليقين
فالافوى الرجوع اليه فيه اولى وارثه بعده ولو عدله المعين عن عيظه لم يقبل ولم يفتى الثاني
اذ لم يبق للعق محل بخلاف ما لو اعتق معينا واشتبه ثم عدله فانهما يفتيان ويشرط بلوع
المولى المعنى واختياره ورثته وقصره الى العتق والتفريق به الى الله تعالى لانه عباده ولحقه
عليه السلام لا عتق الا ما اراد به وجده الله تعالى ولو نذر غير محجور عليه بعتق ومرض فمأزاد على الثلث
فلا يقع من الصبي وان بلغ عشرة ولا من المجنون المطبق ولا عتق في غرقة كاله ولا المكذبة ولا السفينة

ولا الناس والفاقل والسكران ولا من غير المصرب به الى الله تعالى سواء قصد الزمان لم يقصد
 شيئا ولا من النفس بعد الحجر عليه اما قبله فيخوز وان استوعب دينه ماله ولا من المرض اذا استقر
 دينه تركه او زاد العتق عن ثلث ماله بعد الدين ان كان لامع اجارة الغرما والورثة وفي الكفا
 اجارة الغرما في الصورة الاولى وجهان من ان المنع من العتق لحقهم ومن احصا من الوارث نفس
 التركة والاثر في النوقف على اجارة الجميع والاقرى صحة مباشرة الكافر للعتق لطلاق الأدلة
 وعموما لان العتق ازاله ملك وملك الكافر اضعف من ملك المسلم فهو اولى لقبول الرضا والاسطر
 بنية القرينة كإني فيه لان ظاهر الخبر السالف ان المراد منها ارادة وحيد الله تعالى سواء حصل الثواب
 ام لم يحصل وهذا القدر ممكن ممن يقربا لله تعالى نعم لو كان الكفر بحجده لا يحيد مطلقا توجه اليه
 المنع وكونه عبادة مطلقا ممنوع بل هو عبادة خاصة يغلب فيها فك الملك فلا يمنع من الكافر ^{مطلقا}
 وقيل لا يمنع من الكافر نظرا الى انه عبادة يتوقف على القرينة وان المعبر من القرينة نفي اثرها
 من الثواب لا مطلق طلبها كما ينبت عليهم حكم بطلان صلواته وصومهم لتغير القرينة منذ قال القدر
 المتقدر هو هذا المنع لا مادونه او لا لان العتق شرعا ملزوم للولاية ولا يثبت ولا الكافر على المسلم
 لانه سبيل منع عند وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وفي الاول ما هو في الثاني ان الكفر
 مانع من الارث ^{بغير وجه} كما هو مانع من النسب والحق ان انتفاء فقره على بطلان عبادته من الصلوة
 ونحوها واحتلافهم في عتقه وصدقة ووقفه عند من يعتبر بنية القرينة فيه يدل على ان هذا
 النوع من الصرف المائي حكما انصاعا عن مطلق العبادة من حيث المالية وكون الغرض منها نفع
 الغير فحاجب المالية فيها اغلب من حاجب العبادة فمن ثم وقع الخلاف فيها دون غيرها من
 العبادة والقول بصحة عتقه متجذع مع تحقق قصده الى القرينة وان لم يحصل لازمها وكونه بالجر
 عطف على مباشرة الكافر اى فالأقرب صحة كون الكافر محالا للعتق بان يكون العبد المعتق كافرا
 لكن بالندم لا يعتبر بان ينذر عتق مملوك بعينه وهو كافر اما المنع من عتقه مطلقا فلا حيث
 وعتقه اتفاق ماله في سبيل الله وقد انتهى الله عنه بقوله ولا يتم الجنب من تفقون ولا

الفرية فيه كأمرو ولا فرية في الكافر ولرواية سيف بن عميرة عن الصادق عليه السلام قال سألته يجوز
 للمسلم أن يعق مملوكا مشركا قال لا وأما جوارزه بالنذر فجميع بين ذلك وبين ما روى أن عليا عليه الصلوة
 والسلام اعق عبد نصرانيا فاسلم حين اعتقه بحمله على النذر والاول على عدمه وفيهما معانطان ظاهر
 الآلة وقول الشيخ المفسرين أن الجنث هو الردي من المال يعطى الفقير وربما كانت المأينة في الكافر
 خيرا من عهد المسلم والانفاق لمأينة المعقود الجنث ومع ذلك فالنهي مخصوص بالصدقة
 الواجبة لعدم حرمة الصدقة المندوبة بما قبل ورواه حتى يشق مرة إجماعا والفرية يمكن تحقها في
 المولى الكافر المقترب به على الموافقة له في الاعتقاد فانه يقصد وجرا الله كما هو وان لم يحصل التوافق
 وفي المسلم اذا ظن الفرية بالإحسان اليه وفك رقبته من الرق وترغيبه في الإسلام كما روى من
 نقل على عليه السلام وجبر سيف مع ضعف سند احض من المدعى ولا ضرورة الى الجمع بحال
 يدل عليه اللفظ أصلا فالقول بالصحة مطلقا مع تحقق الفرية متجده وهو مختار المصنف في الشرح ولا يفتى
 العتق على إجارة المالك لو وقع من غيره بل يبطل عتق الفضول من رأس إجماعا ولقوله صلى الله عليه
 وآله لا عتق إلا في ملك ووقع من غيره بالسراية خروج عن المتعارف واستثاقه إما منقطع أو
 نظر إلى مطلق الاعتراف ولو علق غير المالك العتق بالملك لعلنا إلا أن يجعله نذرا وفيما معناه الله
 على عناه أن ملكه يجب عند حصول الشرط ونفق إلى صيغة العتق وإن قال الله على أنه
 حران ملكه على الأقوى وربما قيل بالإكفارة هنا بالصيغة الأولى الكفارة بالملك الصبي كملك العرب
 أنا ثم لعن ولا يجوز تعلقه على شرط كقوله أنت حران فقلت كذا أو اذا طلعت الشمس لا في النذر
 فانه يجوز أن يعلق بالموت كإسأني لأبي عمير وإلا في النذر حيث لا نفق إلى صيغة أن قلنا بل نعم
 لو نذر عتق عبده عند شرط سابق على ما فصل اعتقد النذر والعتق مع وجود الشرط أن كانت
 الصيغة أنه إن كان كذا من الشروط السابقة وفقدى حر ووجب عتقه إن قال الله على أن
 اعتقه والمطابق للبيان الأول لأنه العتق المعلق لا الثاني فانه لا اعتاق ومثل القول فيما إذا
 نذر أن يكون ماله صدقة أو يزيد أو أن يصدق به أو يعطيه لزيد فانه ينتقل عن ملكه بحصول

الشرط في الاول وبغير ملكا اريد فقه بالخلاف الا حين فانه لا يزول ملكه به وانما يجب ان يتصدق
 او يعطى زيدا فان لم يفعل بقي على ملكه وان حثت ويضرع على ذلك ابراهمه من قبل القبض
 فيصح في الاول دون الثاني ولو شرط عليه في صيغة العتق حداً مدة مصنوعة متصلة
 بالعتق او منفصلة او متفرقة مع التصيط صح الشرط والعتق للعموم المؤمنين عند نزول ظهور
 ولا ن منافع المحددة وبقية ملك للمولى فاذا اعتقد بالشرط فقد فك رقبته وغير
 المشروط من المنافع وايضا المشروط على ملكه وينبغي استصحابا للملك ووفاء بالشرط وهل
 شرط قبول العبد الاقوى العدم وهو ظاهر اطلاق العبارة لما ذكرناه ووجوب اشتراط
 قبوله ان الاعناق يفتخه التحرير والمنافع تابعة فلا يصح شرط شيء منها الا بقوله وهل يجب
 المولى نفقة في المدة المشروطة قبل فخر لقطعه بها عن التكسب وبشكل بانه لا يستلزم وجوب
 النفقة كالاجير والموصى بخدمة والمناسب للاصل بقى بها من بيت المال ومن الصدقات
 ولا ن اسباب النفقة مصنوعة شرعا وليس هذا منها وللاصل وكما يصح اشتراط الخدمة بصح
 اشتراط شيء معين من المال للعموم لكن الاقوى هنا اشتراط قبوله لان المولى لا يملك اثبات
 مال في ذمة العبد ولا يحميه حريز عن الصادق عليه السلام وقبل لا شرط كالخدمة لا يستثنى
 عليه رقا السع في الكسب كما يستحق الخدمة فاشترط عليه ما لا فقد استثنى من منافع بعضها
 وضعف ظاهر وحيث شرط الخدمة لا يتوقف العاقبة على استيفائها فان وفيها
 في وقتها والا استقرت اجرة مثلها في ذمة لانيها مستحقة عليه وقد فانت فيرجع الى
 اجرتها ولا فرق بين العتق ووارثته في ذلك ولو شرط عوده في الرق ان خالف شرطا
 شرط عليه في صيغة العتق فالاقرب بطلان العتق لتضمن الشرط عوده من يثبت حريته
 رقا وهو عن حبان ولا يرد مثله في المكاتب المشروط لانه لم يخرج عن الرقة والسبب
 بالحرية بوجه ضعيف بخلاف العتق شرط وقوله سيد المكاتب فانت رد في الرق يرد
 به الرق المحض لا مطلق الرق وقبل يصح الشرط ويرجع بالاخلال للعموم ورواية استحق

بن عمار عن الصادق عليه السلام ان ذنبا من الرجل يعق مملوكه وروجه ابنته وشتر
 عليه ان اعارها ان يردده في الرق فان لم يشترط وطريق الرواية ضعيف ومثناها في
 للاصول والقول بالبطلان اقوى وذهب بعض الاصحاب الى صحة العتق وبطلان الشرط
 لبيان على التغلب ويضعف بعدم الفصد اليه مجردا عن الشرط وهو شرط الصحة كغيره من
 الشروط وليس يجب عتق المملوك المؤمن ذكر كان ام انثى اذا اتى عليه في ملك المولى المذنب
 الى عتقه سبع سنين لقول الصادق عليه السلام من كان مؤمنا فقد عتق بعد سبع سنين
 اعنفه صاحبه ام لم يعنفه ولا محل خدمته من كان مؤمنا بعد سبع سنين وهو محمول على تأكيد
 استحباب عتقه للاجماع على انه لا يعتق بدون الاعتاق بل سحبت العتق مطلقا خصوصا
 للمؤمن ويكنه عتق العاخر عن الكتاب الا ان يعينه بالاتفاق قال الرضا عليه السلام
 من اعاق مملوكا لا عيله له وان عليه ان يعوله حتى يستغنى عنه وكذلك كان عليا عليه السلام
 والسلم يفعل اذا اعاق الصغار ومن لا عيله له وكذا يكره عتق المخالف للحق في الاعفاء
 لله في عتقه في الاخبار المحمولة على الكراهة جمعا قال الصادق عليه السلام يا اعني الله عن عتق
 احدكم يعقون اليوم يكون علينا غدا لا يجوز لكم ان تعقوا الاعارفا ولا يكن عتق المستضعف
 الذي لا يعرف الحق ولا يعاند فيه ولا يوالي احدا بعينه لرواية الحلبي عن الصادق عليه السلام
 قال قلت له الرقبة يعق من المستضعفين قال نعم ومن حفر من العتق السراية وهو العتاق
 باقى المملوك اذا عتق بعضه بشرائط خاصة فمن اعاق شقيا بكسر الشين اى جز من عبده او
 امته وان قل الجز سري العتق فيه اجمع وعتق كله وان لم يملك سواه الا ان يكون المعنق مريضا
 ولم يبرأ من مرضه الذي اعاق فيه ولم يخرج المملوك من الملك اى ثلث مال المعنق فلا يعق
 ح اجمع بل لا يسعد الثلث الا مع الاجازة من الوارث فيعتق اجمع ان اجازة والا فنجب
 ما اجازة هو المشهور بين الاصحاب وربما كان اجماعا ومستندا من الاخبار ضعيف
 ومن ذهب السيد جمال الدين طائوس رحمه الله الى عدم السراية يعق البعض مطلقا

هذه

استصفا بالدليل المخرج عن حكم الأصل وكما أنه لم يذهب العامة مع أنه قد روي حمزة بن حمران
عن أحدهما عليه السلام قال سألت عن الرجل اعتق نصف حارسه ثم قدفها بالزنا قال فقال
أرى أن عليه خمسين جلدًا وستغفر الحديث وفي معناه خبر أن أحران وحملها الشيخ علي أنه
لا يملك نصفها الآخر مع اعتباره ولو كان فيه أي في المملوك التي اعتق بعضه شريك قوم عليه
نصفه وعنف أجمع مع سيارته أي لسيار العتق بأن يملك حال العتق زيادة عما يستحق في الدين من
داره وخادمه ودابته وثيابه اللاتي قد حباله كمنه وكيفه وموت يومه له ولعياله ما يسع قيمته
نصيب الشريك في دفع اليد ويعتق ولو كان مدبونا ستغفر دينه ماله الذي يصرف فيه ففي
كونه مؤسرا أو معتقا قولان أو جههما الأول لبقاء الملك معه وهل يغتفر حصته الشريك للمالك
حصته أو بإدائه قيمتها اليد أو بالعتق مراعى بالأداء أقوال وفي الأخبار ما يدل على الأولين والثاني
الأخير طريق الجمع ونظير الفايده فيما لو اعتق الشريك حصته قبل الأداء فيصح على الثاني دون
الأول وفي اعتبار القيمة فعمل الأول يوم العتق وعلى الثاني الأداء والظاهر أن الثالث
كالأول وفيما لو مات قبل الأداء فموت حرا على الأول ويرث وارثه دون الثاني ويعتبر
الأداء في ظهور حرته على الثالث وفيما لو وجب عليه حد قبله فكالحرة على الأول والمعتق
على الثاني وفي الحكم على الثالث نظر وفيما لو أسير المباشرة بعد العتق وقبل الأداء فعمل الأول لا
عليه الفلك وعلى الثاني يجب وفي الثالث نظر والحد بالأول مطلقا حسن وسعى العبد
في باقي قيمته بجميع سعيه لا بنصيب الحرية خاصة مع اعتباره عند أجمع فإذا أدى عتق كالمالك
المطلق ولو أسير بالبعض سري عليه بقدره على الأقوى وسعى العبد في الباقي ولا فرق في
عتق الشريك بين وقوعه للاضرار بالشريك وعدمه مع تحقق القرينة المستوطدة خلافا للشيخ
حين شرط في السراية مع البسار وصد الأضرار وبطل العتق بالأعسار معه وحكم سعى العبد
مطلقا مع قصد القرينة استنادا إلى أخبارنا وإيلها بما يندفع المسامات بينهما وبين ما دأب على
المشهور طريق الجمع ولو عجز العبد عن السعي أو امتنع منه ولم يكن أخباره أو مؤلفاته

كلامهم فالمهابة بالهز في كسبه معني انهما يقسمان الزمان بحسب ما يقعان عليه ويكون كسبه في كل وقت
 لمن ظهر له بالتقدير وينتاول المهابة المعتاد من الكسب كالأحطاب والتأدير كالألقاط وزمنا
 قبل لا يتناول النادر لانهما معا وضد فلو تناولته حملت والمذهب خلافه ولا دلالة عامة والنفقة
 والنفقة عليهم ايا النسبة ولو تلك بحزبه الحر ما لا كالأرث والوصية لم يشارك المولى فيه وان النكاح
 في نفيه ولو امتنعوا واحدها من المهابة لم يحجر الممتنع وكان على المولى نصف اجرة عمله الذي يما
 به وعلى الموصي نصف اجرة ما يقتضيه من المدة وبفوقته اختيارا ولو اختلفا في القيمة حلف الشريك
 لانه ينتزع من يده فلا ينزع الا بما يقوله ولا صالده علم استحقاق ملكه لا بعوض بختان كما
 يحلف المشتري لو نازعه الشفيع فيها للعللة وقبل يحلف المصنف لانه غارم وربما بني الخلاف على
 عتق بالاداء والا عناق فعلى الاول الاول وعلى الثاني الثاني وعليه المصنف في الدرر لكن يقدم
 على الخالف عرضه على المقربين مع الايمان ولا يوثق بتقديم قول المعين للاصل ولانه متلف
 فلا يقصر على الغاصب المتلف وقد يحصل العتق بالعمل اي عبيد الملك بحيث لا يبصر اصلا لقول الصادق
 عليه السلام في حسنة عماد اذا عني المملوك فذا عتق وروى السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله اذا عني المملوك فلا ترق عليه والعبد اذا جزم فلا ترق
 عليه وفي معناها اخبار كثر والجذام وكان اجماع ومن ثم لم ينكره ابن ادمس ولا المصنف
 ضعيف الحق به ان الحرة البرص ولم تثبت ولا عقاد ذكر الاصحاب ولم ينف على مسنده وفي
 النافع نسبة الى الاصحاب مشعر ايمرضه ان لم يكن اشارته الى اجماع وكونه للسند واسلام
 المملوك في دار الحرب سابقا على مولاة خارجا منها قبله على اصح القولين للحزب وكان اسلام
 المملوك لا ينافي ملك الكافر له غايبة انه يحجر على بيعه وانما يملك نفسه بالفهر ليس له ولا ينفق
 ثم الا بالخرج اليها قبله ولو اسلم العبد بعد لم يعتق وان خرج اليها قبله وتعتق ملك نفسه
 امكن بعد ذلك ان يسترق مولاة اذا فهر فينكس المولود ودفع فهر المملوك الوارث الى
 سيد المعتق ويرث ويظهر من العبارة العتاق فبحر دفع القدر تحت جعله سبب العتق

وكذا يظهر منها الاكسفاء في عقه يدفع القيد من غير عقد وسياق في الميراث ان يشهد به ويعين
 ويمكن ان يريد كون دفع القيد من جملة اسباب العن وان توقف على امر آخر كسبيبة التدبير و
 الكسابة والاستيلاء وتكبل المولى لعبد في المشهور وبه روايتان احدهما مرسله وفي بعض مسند
 البخاري جملته ومن ثم انكر ابن ادمس واصل التنكيل بفعل الامر التصع بالفير يقال لكل به تنكلا
 اذا جردت كمالا وعين لغية مثل ان يقطع انفسه او لسانه او اذنيه او شفيه وليس في كلام الاصحاب
 هنا شيء محرم بل انصرفوا على مجرد اللفظ فيرجع فيه الى العرف فما بعد تنكلا عرفا برئت عليه حكمه
 ولا يرد في ذلك كالعبد ومورد الرواية المملوك فلو عبر به المص كان اولى وقد حصل العن بالملك
 وما اذا ملك الذكر احدا العورين او احد المحرمات نساء او رضاعا والمرأة احدا العورين وقد سبق
 في كتاب البيع **باب العن** لو قل لمن اعن بعض عبيد اعنتهم اي عبيدك
 بصيغة العموم من غير تخصيص بن اعنفه وقال نعم ليرعين سون من اعنفه لان هذه الصيغة
 لا يكتفى في العن وانما حكم سنن من اعنفه بالصيغة السابقة هذا يجب نفس الامر اما في الطاهر
 فان قوله نعم عني الاستفهام عن عني عبيد الذي هو جمع مضاف مفيد للعموم عند المحققين
 بقيد الاقرار بعن جميع عبيد من اوقع عليه منهم صيغة وعنه عملا بظاهر الاقرار بالمسلم وان كان
 وان كان اجازة عما سبق لا يصدق الا منع مطابقة الامر واقع في الخارج سابق عليه الا انه لا يشترط
 العلم بوقوع السبب الخارجي بل يكفي امكانه وهذا حاصل فيلزم الحكم عليه طاهر العن الجميع
 لكل من لم يعلم بفساد ذلك ولكن الاصحاب اطلقوا القول بانه لا يعنى الا من اعنفه من غير فرق
 بين الطاهر ونفس الامر بقا للرواية وهي تعنفه مقطوعة منها ما ذكره ويقوى الاشكال لو كان
 من اعنفه سابقا لا يمنع الجميع فان اقراره سابقه من حيث الجمع والعموم بل هو في الحقيقة جمع كثر
 لا يطلو حقيقة الا ما في في عشره فكيف جملته على الواحد بحسب مدلول اللفظ لوم يكن اعن غيره
 في نفس الامر نعم هذا انما يجب ما يعرفه العن ويدل به لا يجب اقراره لكن الامر في جمع الكثر
 سهل لان العرف لا يفرق بينه وبين جمع القلة وهو المحكم في هذا الباب واشترط بعضهم في

في المحكوم بغيره ظاهرة الكثرة نظر الى مدلول لفظ الجمع فليس من عتق ما يصدق عليه الجمع الحقيقة ^{يكون}
 في غير من اعتقه كالمشبه واعتذر بظهور كذا ذكرناه باننا اذا اعتق ثلثة من ماله كذا يصدق عليه ^{تو}
 مما يلي حقيقة فاذا قيل له اعتقت ممالكك فقال نعم فهي بغير اعادة السؤال وتقريره فتكون اقرارا
 بعتق الممالك الذين اعتقوا دون عينه لاصل البراءة والافرار انما يحمل على المستفاد لا على ما فيه
 احتمال وما قررناه يعلم فساد الاعتذار للفريقين قوله اعتقت ممالك المقتضى للعموم وبين قوله
 ثلثة هو كذا مما يليك لا يندح بغير عموم المذكور دون غيره بخلاف المطلق فانه يفيد في جميع من ^{ملكه}
 بطريق الحقيقة وهذا الاحتمال منه من جهة مدلول اللفظ فكيف يخص ما لا دليل عليه ظاهرا غير
 لو كان الاقرار في محل اضطرار كالومر معاشر فاجز بغيرهم لاسم منه ايجبة القول بانه لا يعتق الا ما اعتقه
 عملا بغيره الحال في الاقرار وبه وردت الرواية ولو نذر عتق اول ما يملك فولدت ثوامين اي ^{الدين}
 في بطن واحد هما تمام على قول على عتق معا ان ولدتهما دفعة واحدة لان ما من صبيغ العموم فشملاهما
 ولو ولدتهما معا فبين عتق الاول خاصة والشيخ لم يفيد بالدفع بقا الرواية وتبع جماعة
 منهم المصنف هنا وحملت على ارادة اول حمل هذا ان ولدته حيا والاعتق الثاني لان الميت لا يصلح
 للعتق ونذر صحيح اذا عليه حاب التراما وفل يبطل لغوات متعلقة ولو ولدته حيا وسقطا
 للعتق لعارض فوجهان وكذا لو نذر عتق اول ما يملك فملك جماعة دفعة واحدة باز قبل نذرهم
 او نذرهم في عقد واحد او ورثهم من واحد عتق اجمع لما ذكرناه من العموم ولو قال اول حملك
 املك فملك جماعة اعتق اجمعهم بالقرعة لان مملوكا تملكه واقفه في الاسباب فلا نفعل بل يصدق
 بواحد فلا يتناول عينه لاصل البراءة وكذا لو قال اول مولود يملك ح فلا فرق بين نذر ملك
 وبملك فیهما نظر الى مدلول الصيغة في العموم وعدمه ومن حمل احديهما باحدى العبارتين ^{خري}
 الاخرى فقد مثل هذا عايد ما بينهما من الفرق وفيه بحث لان ما هنا كحمل المصدرية والنكرة المشبهة
 بحمل الجنسية فيلحق الاول بالثاني والثاني بالاول ولا يشهد فيه عند قصد انما الشك مع اطلاق
 لا يندح مشترك فلا يخص باحد معانيه بدون القرينة الا ان يدعى وجودها فيما ادعى من الافراد

وعز بعد ظهور الفرد المدعى وان احتمل خلافة وهو مرجح مع ان في دلالة الجنسية على تقدير ارادتها
او دلالتها على العموم نظر لانه صالح للتبليد والكثرة ثم على تقدير التعدد والحمل على الواحد يخرج
المعنى بالفرقة كما ذكره الصحيح الجلي عن الصادق عليه السلام في رجل قال اول مملوك فهو خرفوز سبعة
جميعا قال بقرع بينهم ويعنى الذى يخرج اسمه والاخر مملوك عليه لانه بعناه وقد يشكلك ذلك في غير مورد
النص بان الفرقة لاخراج با هو معلوم في نفس الامر مشتهر ظاهرا وهنا الاستنباه واقع مطلقا فلا
يتوجب الفرقة في غير موضع النص الا انه يمنع تخصيصها بما ذكرناه الى عموم قوله عليهم السلام انها لكل
من شئت لكن خصوصية هذه العبارة لم تفضل اليها مستندا على وجه يعتمد وان كانت مشهورة وبطل
بمختار في بعض من شاة لرواية الحسن الصديق عليه السلام في مسند بعضها لكن الرواية ضعيفة السند
ولو لا ذلك كان القول بالاختيار وحمل الفرقة على الاستنباه طريق الجمع بين الاخبار والمص في الشرح
احب الاختيار جميعا مع اعترافه لضعف الرواية وبطلان النذر لا فائدة الصيغة وحده المعقون ولم
يوجد وربما احتمل عنو الجميع لوجود الاولية في كل واحد كما قال من سبق فلهذا عنو جماعة و
الفرق واضح ولو نذر عنو منة ان وطبها فخرجها عن ملكه قبل الوطى ثم اعادها الى ملكه لم يعد ^{الملك}
لصحيح محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال سالت عن الرجل يكون له امته فنقول يوم ياتيها
في حرة ثم شترها من رجل ثم شترها بعد ذلك قال لا باس بان ياتيها فذمت عن ملكه وحمل
ما اطلق فيها من العلق على النذر لوافق الاصول وسقط له ايضا ثقله الاثان بحزوها عن ملكه
ولم يكن منذ ودام يتوقف ذلك على الخروج كما لا يخفى ولو عم النذر بما شمل الملك العابد فلا كما
في نفاة الحكم وفي تقديره الى غير الوطى من الافعال والاعتراف لامة وجهان من كونه قياسا وانما النص
الى العدة وهي مشتركة والمبني على التقدي نظر الى الامنة وسبق على ذلك ايضا جواز النذر في المندور
المعلق على شرط لم يوجد وهي مسئلة اشكاله والعلامة اخبار في التحرر عن العبد لو نذر ان افضل
كذا فمن حرفة بعد فعل الفعل ثم اشتراه لم يفعل وولده اسعرب عدم جواز النذر في المندور المعلق
على الشرط فلحصوله وهذا الخبر حجة عليهما ولو نذر عن كل مملوك وديم النذر المندور الى من مئة

عليه في تلك سنة أشهر فضا على المشهور وربما قلنا إجماع ومستند رواه ضعيف السند و
اعتماد هو الآن على الإجماع واختلفوا في العقدة إلى تقييد بعد نذر الصدقة بالمال القديم وبحقه
من حيث أن القديم قد صار حبيفة شرعية في ذلك فتعدي ويؤيده تقليد في الرواية بقوله تعالى
حتى عاد كل العرجون القديم فإنه يقتضيه ثبوت العدم بالمذكورة مطلقا ومن معارضة اللغز والفرق
ومنع صحة شرع الصفت المستند والإجماع أن ثبت اختص لمورده والاقوى الرجوع في غير النصوص
إلى العرف وقد لو فرض الكل عن سبب في علق أو طهر ملكا الحرام بقدر أو بطلان النذر وجهان على
الأول لو اتفق ملك الجميع دفعه متى اتفقا للجميع أو بعقد الوصف الوجهان والاقوى البطلان فيهما
للدلالة للغز والعرف على خلافه وقد نص وأعلم أن ظاهر العبارة كون موضع الوفاق بدو علق
المملوك سواء فيه الذكر والأنثى وهو الظاهر لأن مستند الحكم غير منه بالمملوك والعلامة جعل مورده
العبد واستشكل الحكم في الأمة كغيرها من المال واعتذر له ولده بان مورد الإجماع العبد وإن البض
أعم لضعفه وإثبات موضع الإجماع في ذلك لو لم يأت من غير ولو اشترى أمة نسبه واعتقها وترجها
وجعل عتقها ماله كما هو مورد الرواية أو وجهها بعد العلق بمهر أو مفضضة لا يشترط الجميع في الوجه
ثم مات ولم يخلف شيئا ليو في منتهى ثمنها بعد العلق لو وقع من أصل صحيح ولا يعود وقال إن المهر لا يطري
عليه الرقبة في غير الكاف ولا يعود ولذا منه رقا أيضا لا نقاده حرا كما ذكر على ما يفسد الأصول الشرعية
فإن العلق والنكاح صادقا ملكا صحيحا والولد لا ينفذ حرا فلا وجه لبطلان ذلك وفي رواية هشام بن
سالم الصحيحة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام رقا ورق ولدها لمولاه الأول الذي يات
ولم يقبض ثمنها وأفظ الرواية قال أبو بصير سئل أبو عبد الله عليه السلام وأنا حاضر عن رجل باع من رجل
جارية بكاء إلى سدة فلما مضىها اشترى عتقها من المدة وترجها وجعل مهرها عتقها ثم مات بعد ذلك
شهر فقال أبو عبد الله عليه السلام إن كان الذي اشتراها إلى سدة لمال أو عقد يحيط بقضاء ما عليه
من الدين في رقبته فإن عقد ونكاحه جائز وإن لم يكن له مال أو عقد يحيط بقضاء ما عليه من الدين
في رقبته فإن عقد ونكاحه باطل لأنه علق بالملك وأرى المتأخر في الأول فله فإن كانت

فذهبت من الذي اعتقها وتزوجها ما حال فيه بغيرها مع امر مكبتها وهذه الرواية منافية للأصول
بظاهرها للاجماع على ان المعسر ملك الشتر في الذمة ويصح عقده ويصير ولده حرا فالحكم بكون
عقده وكذا حر باطلين وانما اعتق في الاملاك لا يضاف للأصول ومقتضاها انه متى فسخ ما له عن مجموع
ثمنها يكون الحكم كذلك وان قل لكن عمل بمقتضى الشيوخ وجماعة تعصتها وجوازها. ثنا هذا الحكم من
جميع الأصول لعدم غرضه في هذا الفرق بين من جعل عقبتها مهرها وعقبتها كانه المهر بقوله
او تزوجها بمهر ولا يفتد بالاجل بالسرة ولا فرق بين البكر والثيب مع احتمال احتصاص الحكم بما يفتد في
الرواية ولو كان بدلهما عبدا فذا شترى نسبه واعتقه في الحاقه بها وجب الاتحاد الطريق وكذا في تقدي
الحكم في الشراء نكاحا او بعضه ولم يدفع المال ومقتضى الرواية مودة مثل الوكالة فلو قدمت على مودته
فأقوى اشكالا في عوده رقا للحكم بحريته حين ولادته بخلاف الرقيق لا يمكن توهبه كون الحكم لبقية الحمل الحمل
ومن خالف ظاهر الرواية وهو الاكثر اختلفوا في تنزيلها فحملها العلامة على كون المشتري مريضا وصاف
عقده وكذا حر وشترى مريضا فوفاه فنكون الحكم ما ذكرته في الاندح كون العتق مراعى فاذا مات معسر كذلك
ظهر بطلانه ورده المص بان ذلك لا يتم في الولد لانفقاده حال الحكم بحريته امة والحرام المسلم لا يصير رقا وهو لا
يفسخ عن يرد من وطئ امرا العبر لسيرة او شرا فاسد مع جهله وحملها آخرون على فساد البيع ونفاذ قوله
في الرواية ان كان له مال فعقده جائز. قلت على انه بطلان ذلك مضارة والعتق شرط فيه الفريد وهذا
الحمل نفاذ المص رحمه الله عن الشيخ طومان ابن احمد العالمى المنارى رحمه الله ورده بان لا يتم انصاف في
الولد وردها ابن ادريس لذلك مطلقا وهو الانسب. وعن الحامل لاسناول الحمل كالانثى ولذا البيع
وعنه للمعاينة فلا يدخل احدهما في مفهوم الآخر سواء استثناه ام لا وسواء علم بدمه لا الا على رواية
المسكونى عن ابى عبد الله عليه السلام عن ابيه عليه السلام في رجل اعتق امه وهي حيلة واستخ ما في
بطنها قال لا امة حره وما في بطنها حر لان ما في بطنها من ثمنها وعمل بمقتضى الشيوخ وجماعة وضعف سندها
منع من العمل بها مع ان ظاهره في الحقيقة كتاب التدبير والمكاتب والآراء
ولطيفة امر الثلاثة اول التدبير تغلق عتق عبده او امة لوفائه تفعل من التدبير فان الوفا

دبر الحيات او تعليقه على وفات زوج المملوك التي دبرها فعلق عنقها على وفات زوجها او وفات
 مخدوم العبد او الامه انما يجوز اعارتها للمخدوم بل هي المخصوصة كما سياتي وذهب صحته في الاول
 اجماعي وفي الاخرين على قول مشهور لان العلق لما قبل الناحية كقبوله للتخيير ولا تفاوت بين الامتياز
 حابر تعليقه بوفات عن المملوك من له ملازمة كزوجته وخدمته وللأصل والصحة يعقوب بن شبيب
 انه قال الصادق عليه السلام عن الرجل يكون له الخادم فقال هي لفلان كخدمه ما عاش فاذا مات هي
 حرة فماتت الامه فلان يموت الرجل بحجر من بين اوست من ثم يحدها ورثه لغيره ان يستعملها بعد
 العبد وقال لا اذا مات الرجل فقد علق وحمل عليه الرقبة لسند المشابهة ولا تغدى الى غيرها بعد
 عن النضر وربا قبل بالغدي مطلقا من غير اعتبار للملازمة لمفهوم الدليل الاول وفي مقابلة المشهور قوله
 ابن ادريس باحضاضه بوفات المولى عملا بالمسكن ودعوى انه شرعا كذلك ولعل لا بد بالباقي والرواية
 تضمنت خلافا والنظر الصحيح يدفع الاضرار والثاني مصادرة والملازمة بين ابائه من المالك او من
 المخدوم ممنوع للفرو بقا بامه نعم السيد بالكفران فقول من ينقضه كقابل العهد في الارث بخلاف الاجنب
 واعلم ان القول المشهور هو بقدرته من موت المالك الى المخدوم كما هو المضمون واما الحاق الزوج
 فليس مشهور هو كما اعترف به المصنف في الشرح فالشهر المحيكة هنا ان عادت الى الاجتزاء لم القطع بالاول
 دونه وهو خلاف الظاهر بل ينفع العكس وان عادت اليها لم يتم الشك في الزوج الا ان يجعله مع الزوجة
 لخدمته والوقوف على موضع النضر والوفاق حسن والوفات المعلق عليها قد يكون مطلقة عن مقيده
 بوقت ولا مكان ولا صفة وقد يكون مقيده باحد هاتيكه السند او في هذه البلدة او المرض والغلق
 عليه باجابه فلا يختر في المقيده بدون القيد كما تقدم في الوصية من جوارها بعد الوفات مطلقا
 ومقيدها والقبضه في الذب بيرات حرا وعين او معلق بعد وفاته في المطلقة او بعد وفاته فلان
 الزوج او المخدوم او بعد وفاته هذه السند او في هذه المرض او في سفره هذا ونحو ذلك في
 المقيده ويستفاد من حصر الصيغة فيما ذكر انه لا ينعقد لقوله ان مدينه مقتصر عليه وهو احد القولين
 في المسئلة لان الذب بركات معلق على الوفات كما استفيد من تعريفه فيتمتع في صيغة قيد ووجه

او وقوع ذلك ان التدبير حقه شرعية في العتق المحض فيكون بمنزلة الصيغة الصريحة فيه وفي
 دروسه من ضرورة على مجرد فعل الخلاف والوجد عدم الوقوع ولا يقع باللفظ مجرد ابل مع القصد الى
 كمال الاول فلا عبرة بصيغة العاقل والساهي والتام والمكره ولا يشترط في صحته فيه القريب به
 بالله تعالى وان ترتب عليه حصول الثواب على الاقوى للاصل ولا بد وصية لا عتق بصفة
 بطل شرط بناء على انه عتق ولا لا فتر الى صيغة بعد الوقات وشرط القرينة ويقتضيه عليها
 محمد نذير الكافر مطلقا او مع الكاره الله تعالى كما سلف وشرطها اي شرط صيغة النذير ^{التدبير}
 لو عتقنا بشرط او صدق كذا وفعلت كذا وطلعت الشمس ذات حر بعد وفاتي بطل وان تعلق بعد
 وفات بلا فصل فلو قال انت حر بعد وفاتي بسنة مثلا بطل وفل يصح فيها ويكون في الثاني وصية
 متقدمة وموثره وشرط المباشرة الكمال بالبلوغ والعقل والاختيار وجواز التصرف فلا يصح عن
 ابي وان بلغ عشرة ولا المجنون انطبق مطلقا ولذي الادوار فيه ولا المكره ولا المجبور عليه لسق
 مطلقا على الاقوى وقت ^{الاسلام} ^{مقتضى} الحجر بعد الموت ويصنف بان الحجر عليه حاصص العيان
 لو اقر حالها فلا اثر بعد الموت لا المجبور عليه لانه لا يمنع منه الاضرار على العتق فانه انما
 يخرج بعد الموت من ثلث ماله بعد وفاء الدين ومثله مطلق وصية المبتع بدها وينفع البينة على
 خروجه من اشراف حوار التصرف والا ان يدعي ان المفلس جاز التصرف بالنسبة الى نذير وان كان
 ممنوعا منه في غيره لكن لا يخ من تكلف ولا يشترط في المدبر الاسلام كما لا يشترط في مطلق الوصية ^{فصح}
 سابقه الكافر التدبير وان كان حربيا او جاحدا للربوبية لما تقدم من عدم اشتراط القرينة ولذلك
 ان ربه الحربي حربيا مثله واسترق احداهما بعد التدبير او كلاهما بطل التدبير امام استرقاق
 لملوك فظاهر بطلان ملك الحربي له المتنافي للتدبير وامام استرقاق المباشرة ^{اهلية} فله خروجه عن اهلية
 الملك وهو يفتق بطلان كل عقد وايقاع جازين ولو اسلم الملوك المدبر من كافر بيع على الكافر
 بغيره وبطل تدبيره لا سبيل له على المسلم بالآية وبقره على الله عليه وآله الاسلام جعلوا
 لا يعلا عليه وطاعة المولى علوية والتدبير لم يخرج عن الاستيلاء عليه بالاستخدام ^{غيره}

وقيل تحيز المولى بين الرجوع في التدبير فباع عنه وبين الحيلولة بينه وبينه وكسبه للمسا
 وبين استعائيه في قيمته وهو ضعيف لا دليل عليه نعم لو مات المولى قبل البيع عتق من ثلثه ولو
 فصر ولم يحز الوارث فالباقي رقيق فان كان الوارث مسلما فله ولا يبيع عليه من مسلم ولو حملت
 المدبر من مملوك بزنا أو شبهه أو عقد على وجه يملكه السند فولدها مدبر كامد ويشكل في
 الزنا مع علمها بعدم لحوقه بها شرعا لكن الشيخ وجماعة وأطلقوا الحكم والمصنف في الدرر وسقته
 بكونه من مملوك المدبر فلو كان من غيره لم يكن مدبرا واستشكل حكم الرقا والاحبار مطلقة في
 حقوق اولادها بها في التدبير حيث يكونون ارقا فالقول بالاطلاق اوجب تغير شيئا
 الخافقون بها في النسب حسن لتحقيق النسب واعلم ان الولد يفتح الواو واللام ويضمونها
 يطلق على الواحد والجمع وقد يكون الثاني جمعا لولد كاسد واسد ويجوز وطؤه المدبر
 ولا يكون رجوعا ولو حملت من سبها عارت ام ولد ولم يبطل التدبير فيعتق بعد موته
 من الثلث بسبب التدبير وان فصلت قتها عن الثالث فمن نصيب الولد يعني الباقي ولو جمع
 المولى في تدبيرها ولها ولد لم يكن رجوعا في تدبيرها رجوعا في تدبير ولدها لعدم الملازمة
 بينهما وتحقيق الانكاح وعدم دلالة عليه باحد الدلالات ولو صرح بالرجوع في تدبير ام تدبير
 الولد فقولان احدهما الجواز كما يجوز الرجوع في تدبيرها لكون التدبير جازيا فيفتح الرجوع فيه
 والفرع لا يزيد على اصله والباقي هو الذي احتاره الشيخ يدعيها الاجماع وجماعة منهم المصنف
 في الدرر وسقته وهو المروي صحيحا عن ابيان ابن تغلب عن الصادق عليه السلام المتع ولا يملكها
 تدبير وانما نكح به شرعا فلا يباشر رده في الرق وبهذا يحصل الفرق بين الاصل والفرع و
 دخول الحمل في تدبير لام مروي في الصحيح عن الحسن بن علي الرضا عليه السلام قال
 سألته عن رجل دبر جارية وهو حليل فقال ان علم بحبل الحارثه فاق في بطنها يبرز لها وان كان
 لم يعلم فاق في بطنها رقيق والرواية كما ترى دالة على اشتراط دخوله بالعلم به لا مطلقا فكان على المصنف
 ان يفتده حيث شبه ان الرواية نعم ذهب بعض الاصحاب الى دخوله في تدبيرها مطلقا

كما يدخل لو حدد لآلاند غير مروي وبصنوع الرواية ان الشئ في النهاية وجاءه كقول الحاصل فانه
 معها الحمل على الرواية السابقة ولا ينفرد عدم دخوله فيها مطلقا وحلت هذه الرواية على
 ما اذا قصد تدبير الحمل مع الامر واطلق العلم على القصد بمحاز لان سبب عند وقدر مروي الشيخ
 نعم في المرفوع عن الكاظم عليه السلام عدم دخوله مطلقا فالحمل طريق الجمع وبجهد المدبر بعد
 موت من الثلث كالوصية ولو جامع الوصايا كان كاحدا وقدم الاول الاول ان لم يكن فيها
 واجب ولو كان على الميت من قدم الدين من الاصل سواء كان مفقدا ما على التدبير ام متأخرا
 وصية الوصية بواجب ما ان يصل من التركة شئ ولم يكن هناك وصية يقدم عليه عقوب من
 المدبر بل ما ياتي ان لم يزد عن قسمة كعنت من الوصايا المبرع بها حتى لو لم يفضل سواء عتق
 فان لم يفضل عن الدين شئ بطل التدبير ولو تعدد المدبرين بدى بالاول فالاول بطل
 اذا راعى الثلث ان لم يجر الوارث وان جهل الترتيب او برصد بالنظر واحد استخرج الثلث
 بالترتبة وبالجملة بحكم الوصية هذا كله اذا كان التدبير مبررا به وعلق على وفات الموصي
 فهو من الاصل ليكون كالوصية ولو كان واجبا بذرو بشهد حال الصحة او معلقا على وفات
 فمات في حيق المولى فهو من الاصل ولو مات بعد الموت فهو من الثلث ايضا هذا اذا كان الدين
 مثلا لله على عتق عبدي بعد وفاتي ويحوق اما لو قال لله على ان ادبر عبدي ففي الحاقبه
 في خروجه من الاصل نظر لان الواجب بمقتضى الصيغة هو ايقاع التدبير عليه فاذا فعل وفات
 من ذره وصار التدبير كغيره كدخوله في مطلق التدبير ومثله لو نذر ان يوصي لشيء ثم
 او نذر جعل صدقة بعد وفاته او في وجه سابع فكذلك العتق ونقل المصطط طاهر كلامه
 الاصحاب تساوى التبيين في الخرج من الاصل لان الغرض التام الجزاء بعد الوفاة
 لا مجرد الصيغة ونقل عن ابن نما برسم الله الفرق بما حكناه وهو مجتهد على النقد لا يخرج
 بالذم عن الملك فيجوز له استخدام وطوره ان كانت جارية نعم لا يجوز نقله عن ملكه
 فلو فعل صح وثمنه الكفارة مع العلم ولو نقله عن ملكه ناسيا فالظاهر الصحة والكفارة

لعدم الحنت وفي الحامل وجهان ولما قد بالناس قوى ولو وقع الذبح في مرض الموت فهو
 من الثلث مطلقا ويصح الرجوع في الذبيح المبترع به مادام حيا كما يجوز الرجوع في الوصية وفي
 جواز الرجوع في الواجب بغيره وبشبه ما تقدم من عدم الجواز ان كانت مبيحة لله على عقد
 بعد وفاء في ذبيحة الرجوع لو كان مطلقا الذبح هو الذبيحة من حر وجده عن عهدة الذبح
 باقاع الصيغة كما حققناه ومن انه تدبير واجب وقد اطلقوا لزومه والرجوع يصح في كل مثل
 رجعت في تدبيره وابطلته ونقصه ونحوه وبغداد كان ثبت المدبر وان لم ينقص او سيع
 او يوصى وان لم يفسخ فذلك او يقصد به الرجوع على اصح القولين ولا فرق بين قول المولى
 له الوصية ورد هذا ان فسخ جاز من قبل الجواب لئلا يكون الذبيح يعود مطلقا والكار
 يستلزم ليس يرجع وان حلف المولى لعدم اللازمة ولا اختلاف اللوازم فان الرجوع يستلزم
 عدمه واختلاف اللوازم ينقض اختلاف المذومات ويحتمل كونه رجوعا لا استدراجا ورفع
 مطلقا وهو بلغ من رفعه في بعض الازمان وفي الدرر من قطع بكونه ليس يرجع ان جعلنا
 عتقا وتوقيت فيما بعدناه وصية ونسب النول بكونه رجوعا الى الشيخ وقد تقدم اختياره
 ان انكار الطلاق رجعة والعلامه حكم بالكار سائر العقود الحايضة ليس يرجع الا بالطلاق
 والفرق بينه وبين غيره واضح وبطل التدبير بالابق من مولاة سوى في ذلك الذكر ولا يفي
 لا بالابق من عند محمد ومدة المعلقة عقد على مائة وقد تقدم ما يدل عليه فلو ولد له حال الاباق
 اولاد من امه لسيلا او غيره حجت يلحق به الولد او حرة عاملة يحرم بها كانه ارقا مثله
 واولاده قبله على التدبير وان بطل في حقه استصحاب الحكم السابق بينهم مع عدم المعارض
 ولا يبطل التدبير بارتداد السدة عن غير فطره فنعق لومات على ردة اما لو كان عن فطره
 ففي بطلانها نظر من اسفل ماله عند في جوده ومن تنزله من ازيد الموت فنعق بها ولا يفي
 الاول ولا يلزم من تنزله من ازيد الموت في بعض الاحكام بغيره مطلقا واطلاق العيارة
 ينقض الثاني وقد استشكل الحكم في الدرر من ما ذكرناه وكذا لا يبطل بارتداد السيد الا بالحق

بداً للحرب مثل الموت لا يدان ولو الحق بعدة يخرج من التثنية والوارق بين الزنادق
 الإباق مع انه طاعة اسرافى فالخروج عنها ابلغ من الإباق النص وقد نرى نفي الله تعالى
 عن طاعته بخلاف الموفى مع ان الإباق تجمع معصية الله تعالى والمولى بخلاف الازداد
 نفي الازداد ممنوعة وكسب المدبر في الحيوة ارجاه المولى للموفى لا يذوق لم يخرج بالية بين

عنها ولو استفادته بعد الوفاة فله جميع كسبه ان خرج من التثنية والافنية ما عتق من التثنية
 والباقي من كسبه للوارث هذا اذا كان تدينه معافاة على وفات المولى فلو كان معافاة على
 وفات غيره وتأخرت عن وفات المولى فكسبه بعد وفات مولاة ككسبه قبلها ببقائه على
 الرفقة ولو ادعى بعد الموت ما من الكسب وانكر الوارث حلف المدبر لا صالده عدم التقدم
 واشتقاقها من الكسب وهو الجمع لا تضام بعض النجوم الى بعض
 ومن كتبت الحروف وهو مبني على الغالب اذا صلب من وضعها باجبال متقدده ولا يكون
 بمعية عندنا وان اشترطنا الاجل وهو مستجيب مع الامانة وهي الديانة والنكسب للامرين بها
 في الآية مع الخير وافل مراتبها الاستحباب وفرد الخير بهما الاطلاقة على الاول في مثل قوله تعالى
 وما تفعلوا من خير يعلم الله ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره وعلى الثاني في مثل قوله تعالى
 وانذرت الخيل لشديد وان ترك خيل فحل عليها بناء على جواز حمل المشترك على كلا معينه
 امام مطلقاً ومع القرينة وهي من جوده لصحيفة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله الله
 عز وجل انما علمهم فهم خيل قال ان علمهم طهر دينا وما لا رواه الكلبي لسد صحيح صحيح يذبح
 ما قبل ان استعار المشترك في مصدر مرجوح او محاذ لا يضار اليه نعم روى في التفسير عن الحلبي
 صحيحاً عن علي عليه السلام في الآية قال ان علمهم طهر ما لا يعر ذكر الدين والمسيح مقدم ومساكدة
 الاستحباب بالناس العبد مع جموع للوصفين امام عدمها واحدها ولا في ظاهر كلامهم الاستحباب
 وفي النافع انما يتأكد بسؤال المملوك ولو كان عاجزاً لجعل الاستحباب مع عدم سؤال المفسر وطا
 بانتهى بلين ومعه يكتفى بالاول خاصة ولو عدم الامران الصادق بعدم احدهما وتقدمها معا

ح

فهو بائع على المشهور وقيل مكرهة وهي معاملة من المولى والملوك مستقلة بنفسها على الاستظهار
ويحضر بوقوعها بين المالك ومملوكه وان العوض والمعوض ملك السيد وان المكاتب على ذم حرة
من الاستقلال وعدمه والله يملك من من العبيد ومثل لدارش الحسنة على سيده وعليه الارش
للسيد المجنى عليه ويقار في البيع باعتبار الاجل في المشهور وسقوط خيار المجلس والحيوان وعدمه
بغير خيار الشرط وليست ببيعاً للعبد من نفسه وان اشترته في اعتبار العوض المعلوم والاجل المصنوع
على تقدير ذكره في البيع لثالثها له في الاحكام وللعبد ملك الانسان نفسه فلو باع نفسه بمن
من اجل الرضا والاعفاء بصفة وهي شرط عوض معلوم على المملوك في اجل معين وهو وفاء خلافا
لبعض العامة في استلزامه في المعاقدين الكمال بالبنوع والعقل فلا يقع من البيع ان يبلغ عشر احوالها
عقده من المحزون المطلق ولا الدائرية غير وقت الافاقه ومذان شركان من المولى والمكاتب
وقد يخل عدم اشتراطها في المكاتب لان المولى وله فسخ قبله عند وكذا الاب والجد والحكام
تجمل مع حفظه وله وجه واستبعده المهر في الدوس عين مبيع وجه العبد وجواز التصرف المولى فلا
يبيع من السفينة بدون اذن الرق ولا الفلوس بدون اذن الغزاة ومن للرخص فيما زاد راد منه
على الثلث بدون اجازة الوارث وان كان العوض بغير قيمة لانهما ملك المولى فليست بمواضعة
حقوق بل في معنى التبرع يرجع الى مواعيد المولى على ماله بماله واستفاد من خصه بغير الشرط بالمعنى الجواز
كناية المملوك السفينة اذا لم ينع من التصرف فيه نعم يمنع من المعاملة المالية ومن قبض المال
فله ملكه بعد تحقق الكسابة ولا بد في الكسابة من العقد المشتمل على الايجاب مثل كسابة على ان
يؤدي الى كذا في وقت كذا ان اخذ الاجل او اوقات كذا ان تعذر ذلك واذا ادب فاست
حرف وقيل لا ينظر الى اضافة قوله ما اذا ادب الح بل يكفي صدقه لان التبرع عام الكسابة في ماله
تتليه فلا يجب ذكره كما لا يجب ذكر عام البيع وغيره خصوصاً بالرجوع لها ببيع العبد من نفسه
يضعف بان الفصد البه اذا كان معتبراً لزم اعتبار المانع بما يدرك عليه لان هذا هو الركن
الدال على اعتبار الايجاب والقبول اللفظين في كل عقد ولا يكفي فصد مدله لانه لو قيل

يدوم اعتبار قصد الغير كافي غير من غايات العقود ^{بغيره} كمن لا يقدر فاعل والقول من قبلت ورثت
 يشترط هذه المعاملة على الإيجاب والقول بلحقها لتسم العقد فذكرها في باب الإقاعات
 في كفايتها الصيغة من واحد بالعرض بقا للفقهاء ووافقوها ووصفوها في باب العقد
 بان أجود فان قال القولي في الإيجاب مضافا الى ذلك فان عجزت فانت رد بفتح الراء ^{وشرط}
 لادال مصدر بمعنى المنقول أي مردود في الرق في مشروطة ولا تقل ذلك بل ينص على الإيجاب
 سابق في مطلقته ومن العبد يظهر وجه التسمية ويشترك القسمان في جميع الشرائط وأكثر الأحكام
 يشترطان في أن المكاتب في المطلق يعقبن فيه بقدر ما يؤدي من مال الكفاية والشرط يعقبن
 متى جئته يؤدي الجميع والإيجاب على لزوم المطلق وفي المشروطة مختلف وسبأ في الأقرب شرط
 لأجل في الكفاية مطلقا بناء على أن العبد لا يملك شيئا فعجزه حاله العقد من العرض حاصل
 وقت الحصول موقوف مجهول فلا بد من تأجيله وقت يمكن فيه حصوله عادة وقد نظر
 في مكان التملك عاجلة ولو لا امتناع من كثره من لا يملك شيئا من الأحرار خصوصاً لو فرض حضور
 شخص يوعد بدفع المال عنه نوحه في المجلس ويندفع ذلك كله بان العجز حاله العقد حاصل
 وهو المانع نعم لو كان بعصه حراً وبه مال فكذا على قدره فأدون حالاً فالعجز الصحة لانه
 كالمسألة ولو كان وافقاً على معدن سباح يمكنه حصول العرض منه في الحال فعمله التقليل ^{لها} حياً
 وقت الحصول يسع وبالعجز حاله العقد يتنفع وقت لا يشترط لأجل مطلقاً للأصل وإطلاق
 الأمر بها خصوصاً على القول بكونه أمراً ومنع اعتبار التذمة على العرض حاله العقد بل
 غائبة أمكانها بعد وهو حاصل هنا وحيث يعتبر أو يرد بشرط بسيط كاجل النسبة بما لا
 يحتمل الزيادة والنقصان ولا يشترط زيادته عن أجل عند الحاجة والعرض ولو فرض لأجل
 بحيث يتغير حصوله المالة فيه عادة بطلان علة الإيجاب وحيث أن علة بالعجز في اشتراط
 اتصاله بالعقد فإن أجودها لعدم الأصل وهذا العجز الموسع للفسخ في المشروطة بمخالفة
 شرطه فان شرط علة المتعجز عند تأخير عجزه عن محله أو التي يتم اجترأ ولمدة مضبوطة

ابع شرطه وان اطلق فانه ان يخرج بما عن محله والمراد بالحد ههنا العلامة والسبب الذي
 على العجز لا الحد المصطلح وبالنحو المال المؤدى في المدة المحصورة ويطلق على نفس المدة وبما
 عن محله عدم ادائه في اول وقت حصوله ويحدد بذلك هو الوارث في الاخبار الصحيحة
 وفي المسئلة اقول آخر مستند الى اخبار ضعيفة او اعتبار غير تام واما المطلقة فاذا اردت بعض
 النجوم ولم يؤد شرطه فك من سهم الديار فان اعذر اسرق ان لم يكن ادى شيئا فيجب ما عجز
 عنه وحد العجز المذكور يصلح له برجيد وسحب للمولى الصيرعية عند العجز لا بباطان ^{سنة} سنين
 وثلاثا المحول على الا سبب اب جمعا ولا قرب لزوم الكتابة من الطرفين طرف السيد والمكات
 في المطلقة والمسرودة ^{بمعنى} ان ليس لاحدهما فسخها الا بالقبال مع فوزه المكاتب على الاداء
 ووجوب السع عليه في اداء المال لعدم الامر بالوفاء بالعقود والكتابة منها والجمع المحل مفيد
 لعدم وخروج نحو الوديعة والعارية من سبب الباقي على الاصل وذهب الشيخ وابن ادريس
 الى جواز المشروطة من جهة العبد ^{بمعنى} ان لا الامتاع من اداء ما عليه فيخبر السيد بن الفسخ و
 البقاء ولزومها من طرف السيد خاصة ^{على} على الوجه المذكور وذهب ابن حمر الى جواز
 المشروطة مطلقا والمطلقة من طرف السيد ^{خاصة} وهو عربي ومن مؤيد بالعقود اللازم ان
 يظا بهرت المتعاقدين وهو هنا كذلك بالنسبة الى المولى واماموت المكاتب فان يظاها
 من حيث العجز عن الاكساب ويصح فيها البقال بعينها من عقود المعاوضات ولا يشترط
 الاسلام في السيد ولا في العبد بناء على انها معاملة مستقلة والاصل يقتضيه جوازها كذلك
 ولو جعلناها اعتقابي على ما سلف في حق الكافر فاعلا وقابلا هذا اذا لم يكن المولى كافرا
 والعبد مسلما ولا اشكل جواز المكاتب من حيث عدم استلامها ورفع سلطنته عند حصولها
 المشروطة والا ففى عدم جوازها لعدم الاكفاء لها في رفع يد الكافر عن المولى لا بدفع
 اصل البسيل وهو بمنزلة الدف في كثير من الاحكام بل هو في ولو كان كافر المولى بالاريداد و
 ان كانا عن فطره لعدم صحة كتابته واصح لانقاله ما له عند وان كان عن فطره ففي صحته

مطلقا او مراعات لعوده الى الاسلام او البطلان او حجبها الجواز ما لم يكن العبد مسلما
 من ريب ما سلف وفل بشرط اسلام العبد مطلقا نظرا الى ان الدين داخل في مفهوم الجزاء
 الذي هو شرطها ولا ان المكاتب يولي من الزكوة وسقط عنها وبضعف بان الجزاء شرط في الامر بها
 لا في اصل شرعيةها ولا ابتداء من الزكوة بشرط باسماؤها لها وهو متفق مع الكفر كما ينفع مع عدم
 حاجتها لها ويجوز لولي اليتيم ان يكتب رفقته مع العينة لليتيم والمكاتب كما يصح معه وعقد
 معها ولا يصح معاوية بن وهب عن الصادق عليه السلام في مكاتب جارية اليتام وقيل بالمنع
 لان الكتابة تشبيه بالبيع من حيث انها معامل على مال بآله والجزء حجة عليه ويجوز تجديدها
 بجوز ما مقدده بان يودي في كل نجم فذرا من مالها تسترد العلم بالقدرة في كل حال ولا اجل
 حذر من الغرر سواء لتساوت النجوم اجلا وما لا ام اختلفت للاصل وهذا هو الاصل فيها وليس ذلك
 موضع الاشبهة حتى يخص بالذكر وانما موضع النجم الواحد ولا يجوز حمل مطلقه عليه للعلم به من
 ان شرائط الاجل لا يصح ان كتابه مع جهالة العرض بل بعرضه عليه كالنفس وان كان عرضا فكالمسلم
 ويمتنع مما يمتنع فيه ولا على عين لا بها ان كانت للسيد فلا مما وضو وان كانت لغيره فهي كعقل
 من البيع من مال غير المستوي ولو اذن العير في كتابه على عين يملكها فهي في بيع العبد
 فان جعلها بائنا صحيح ولا فوجها من الاصل وكونه خلافا للمعهود شرعا كما علم من شرائط
 الاجل وليست ان لا يتجاوز مال الكتاب فمذ العبد يوم المكاتبه وحجب على مال اليتام والمكاتب
 من الزكوة ان وجبت للزكوة على المولى لا لغيره في قوله تعالى وانفقهم من مال اقد الذي اتم
 ولكن من سهم الرقاب ان اوجب البسط والاحجب عليه الزكوة استحباب كماله وهو اعطاه
 شأ ولا حد له اي للمولى فله بل يكفي ما يطلق عليه اسم المالا ويكفي الحظ من النجوم عنه لانه في نعمته
 ويجب على العبد القبول ان اناه من عين مال الكتاب به او من جسده لا من غيره ولو اعطى قبل اليتام
 ففج وجوب القضاء وكذا رينا على المولى وجده رجحه المص في الدروس وجعله كالدين ولودفع
 اليه من الزكوة وكان مشروطا بفجره مع وجوب اخراج الزكوة لغيره اوردها الى دافعيها لو كان غيره

قول ويحمل ذلك لو كان من الغير نزعاً وعدمه فهنا ملك له رقب الدافع ويرأه ذمه الدافع وعوده إلى
 المولى أحداث كإبطال ما سلف ومن ثم نفس المعاملة السابقة بحالها وإن برص بها المولى وأومات
 المكاتب المشروط مثل كمال الأداة مال الكتابة تطلق وملك المولى ما وصل إليه من المال وما ملك المكاتب
 ولومات المطلق ولم يود شيئاً فكذا ذلك وإن أدى محرراً بقدر المودى أن ينسب من الجمع ويطلق
 بنسبة المختلف وكان ميراثه من السيد ووارثه بالنسبة ويودى الوارث التابع له في مال
 الكتابة كولد من أمته باقي مال الكتابة لأنه قد حرره منه بنسبة أبيه وسف الباقي لازماً له
 للمولى الجبارة على الأداء للباقي كماله اجبار المورث لأنه دين فكان له اجباره على الأداء وقبل لا
 لعدم وقوع المعاملة معه وفي صحيح ابن سنان وجميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام ينفع
 مال الكتابة من الأصل ميراث وارثه ما بقي واختاره بعض الأصحاب والمشهور الأول ويصح القول
 للمكاتب المطلق بحساب ما حرره منه لرواية محمد بن قيس عن الباقر عم في مكاتب كان تحت امرأة
 حرة فأوصت له عند موتها بوصية فتنفعه إن ميراث بحساب ما عتق منه ولو لم يتحرره منه
 شيئاً وكان مشروطاً لم يصح الوصية له مطلقاً على المشهور واستقر المص في الدرر من جواز الوصية
 للمكاتب مطلقاً لأن فيه نفعاً أنساب وهو أهل له وفيه نفع هذا إذا كان الموصى غير المولى
 أما هو فيصح وصية مطلقاً ويعتق منه بقدر الوصية فإن كانت بقدر الخوم عنى الجمع وإن زاد
 فالزائد له ولا فرق بين كون قيمته بقدر مال الكتابة وأقل لأن الواجب هو المال مع احتمال
 اعتبار القيمة لو تنصت فنعوق من الوصية ولد الزائد وإن لم يف بمال الكتابة لأن ذلك كم
 التقن والمكاتب لا يضر عنه وكلما اشترط في عقد الكتابة مما لا يخالف المشروع لازم لأن الشرط
 في العقد يصير كالجزم فيه فالأمر بالوفاء به يتناول له ولقول صلى الله عليه وآله المؤمنين
 عند شروطهم ولو خالف المشروع كشرط أن يطاء المكاتب أو أمته المكاتب مطلقاً أو يترك الكسب
 أو ود المطلق في الرق حيث شاء وبحقه بطل الشرط وسعد بطلان العقد على الأقوى وليس لأى
 للمكاتب سويعة التصرف في ما له تسع ساقى الأكتساب كالسبع شيد لغير رهن ولا بين أو غيره

او يفتن لا مطلق البيع فان له التصرف بالبيع والشراء وعبرهما من انواع الكسب التي لا حظ فيها ولا
 يترع ولا هبة لا يستلزم عوضا زائدا عن الموهوب ولا افلا منع للعقد وفي صحة العوض المساوي
 وجب اذا ضرر ح كالباع بثلث المثل والشرا بثلث ولا عتق كانه يترع محض ومنه شراء من يفتن عليه
 وله قول هبة مع عدم الضرر بان يكون منسبا فدم مؤنة وضاعدا ولا افراض مع عدم القبط فلو
 كان في طريق حطر يكون الا فراض منه اعط من بقا المال او خاف تلفه قبل دفعه او بعده ونحو ذلك
 والمحنة البينة وكذلك اطلقوا المنع فيما ذكره الا باذن المولى فلو اذن في ذلك كله جاز لان الحق لهما وحش
 عتق باذنه فالولا له ان عتق والا فليولى ولو اشترى من يفتن عليه لم يعتق في الحال وان عتق بغير
 ولا اسره فاما المولى ولو مات العتق في زمان الكفاية وقف ميراثه بوقفا العتق المكاتب وجب لا
 باذن المولى فيما لا يملكه ولم يبطله من عتق المكاتب نفذ لرواى المانع كالفقهاء وقيل لا يفتن
 على غير الوجه المشروع وهو ممنوع ولا يصرف المولى في ما لا يملكه بائنا في الاكساب الا بما يتعلق ^{استصحاب} بالاسماء
 مطلقة كانت ام مشروطة ويجرم عليه وطى الامنة المكاتبه عقدا او ملكا باذنها وعينها ولو وظفها
 فعليه المهر وان طأ وعنه لا ينال مستفاد ملكه ليسقط بيعها وفي كثر المهر تنكح الرطى او جدها لثما
 كثره مع حلل الاداء بين الوطنين والا فلا وصبرام ولد لو ولدت منه فان مات وعليه شيء من
 المال الكفاية عتق ما قتها من نصيب ولدها فان عجز النصيب بقي الباقي مكاتباً ولدت ويجزى عنها
 باذنها والفرق بينه وبين المولى ان المالك غير تام لثمتها بالحرية والعقد كذلك لعدم استقلالها
 والبضع لا يتبع بعض اما الاجنب فلما كان الحق مختصا فيهما وعقده باذنها فقد احمده بوجبه واحد
 ويجوز بيع مال الكفاية بعد حلوله ونقله بساير وجوه النقل فحسب على المكاتب تسليمه الى من صار اليه
 خلافا للبسيط استنادا الى الصحيح الذي عن بيع مالم يفتن واطلاقه ممنوع لفقد باسقاله الى البائع
 بالبيع فادارة المكاتب الى المشتري عتق لان مقصده كقبض المولى ولو قبل بالفساد ففي عقد قبض
 المشتري مع ادناله في القبض وجهان من انه كالوكيل وقبضه لنفسه وهو غير مستحق فذاق الوكيل
 بذلك والوجهان اسفاره العلامة في التحرير ولو احمدا في قدر مال الكفاية او في قدر الجودم وهي

الاحال اما في قدر كل اجل مع انفاقهما على عددها او في عددها مع انفاقهما على مقدار كل اجل فقدم قول
 المنكر وهو المكاتب في الاول والمولى في الثاني مع مسمى لاصالة البراء من الرايد وقيل يقدم قول السيد
 مطلقا لاصالة عدم العلق الا باسقفان عليه **السطر الثالث** في الاستيلاء للامان ملك
 الميراث وستره عليه احكام خاصة كابطال كل تصرف باقل للملك عنه الى غيره غير مستند للعتق او
 مستند للسفل كالرهن وعقدها بموت المولى قبلها مع خلوصه من ثمن رقبته او وفاء الدرك و
 حيوة الولد وغير ذلك وهو يحصل بعلوق امه منه في ملك بما يكون سببا بشواذ حتى او مضغه لا بعلوق
 الزوجة الامه ولا الموطوءة لشبهه وان ولدته حرا او ملكها ما ينقل على الاشهر ولا بشرط الوطى بل يكفي مطلق
 العلق منه ولا حلق الوطى اذا كان التحريم عارضا كالصوم والحيض والرهن اما الاصل في تزويج الامه
 مع العلم بالتحريم فلا لعدم لحوق النسب وشرط مع ذلك الحكم بحرية الولد فلا يحصل ووطى المكاتب امه
 قبل الحكم بعدة فلو عجز اسرق المولى الجميع نعم لو عتق صارت ام ولد وليس له بيعها قبل عجزه وعتقه
 لتبنيها بائنة ولا يوطى العبد امه التي اياها مولاهما لو ولدنا ملكه وهي مملوكة يجوز استئجارها ووطئها
 بالملك ونزوحها بغير رضاها واجازتها وعقدها ولا يحرر بموت المولى اى بمجرد موته كما يحرر المرد
 لو خرج من ملكه او اجازته الوارث بل يحرر من نصيب ولدها من ميراثه من ابية فان نصيب
 عن فتمها كالولم يخلف سواها وخلفت وارثا سواء سعت في المحلف من فتمها عن نصيبه ولا اعتبار
 بملكه لدها من غير الارث لان عتقها عليه فخرى فلا تشرى عليه في المشهور وقيل يقدم عليه الباقي
 بناء على السراية بمطلق الملك ولا يجوز بيعها مادام مادام ولدها حيا الا بما استثنى في كتاب البيع فاذا مات
 او ولدته سقطا ازال حكم الاستيلاء راسا وقايد الحكم به بوضع العلقه والمضغه وما فوقهما ابطال
 النصفان السابقه الواقعه حال الحمل وان جاز تجديدها ح ماذا جئت ام الولد خطأ تغلف الحياه
 برقبته على المشهور وقيل المولى باقل الامرين من فتمها وارث الحياه على الاقوى لان الاقل ان كان
 هو الارش فظاهر وان كان الصمة ففي بدل من العتق صقوم مقامها والام ان يكن يدا ولا يسئل الى الرايد
 لان المولى لا يعقل مملوكا وهذا الحكم لا يخفى بام الولد بل كل مملوك وقيل بل يفكها باز من الحياه

ملاكها

طلقا لعلنا برقمها لا يتبين عليه ذلك بل يفكر ان شاء ولا نفكر سلمها الى المجنى عليه او وارثه بتملكها
 ببطل حكم الاستيلاء بدخ بيعها والنفوق فيها كيف شاء ان اسفرت الجناة فمها او سلم ما قبل
 الجناة ان لم يسفروا **كتاب** **الاقراء** وفيه فصول **الاول** **الصيغة**
 نواعها من شرائط المقر وحمله من احكام المرتبة على الصيغة ويندرج فيه بعض شرائط المقر
 كان عليه ان يدرج شرائط المقر انصافه وهي اهلية للملك وان لا يذهب المقر له وان يكون
 من ملك المقر به فلو اقر للمخيار او للدارنة لغا ولو اقرته لم يعط ولو لم يصلح لذلك كالأقارب لم يجز
 ويجز غير محرم بطل وانما ادرجنا ذلك اسم الساب وهي الصيغة له عندى كذا او على وهذا الشيء
 كحد البيت والبستان كد دون بيتي وبستانى في المشهور لا تمنع اجتماع ما كين مستوعبين على شئ
 واحد ولا اقرار بتفضيل ملك المقر له على وفاء الاقرار بجميع الفضل ان لم يوافق السبب صحيح و
 نحوه صحيح وان يكون له حق وقد جعل داره في مقابلته والاقرى الصحة مطلقا لا مكان شرط الحكم
 من الضمير عليها لان الاقرار مطلقا سئل على السبب الصحيح مع امكان غيره ولان المناقض انما يحقق
 مع ثبوت الملك طمعا في نفس الامر ما ثبت احدهما ظاهرا والاخر في نفس الامر فلا والحال هكذا
 فان الاخبار بملك المقر له تقتضي ثبوت ملكه في الواقع وبسبب المقر به الى نفسه يحمل على الظاهر فانه المطابق
 لحكم الاقرار اذ لا بد فيه من كون المقر به تحت يد المقر وهو يقتضي ظاهرا كونه له ولان الاقرار يكفي
 فيها اقرى ملائمة مثل ولا يخرجوه من من يوثق فان المراد ثبوت الاقرار واجه واضربت الى الروايات
 بلا شبهة السكنى ولو كان ملكا طعن لما جاز اخراجهم عند الفاحشة وكقول احد حاشى الجريدة
 خذ طرفك وكوكب الحرقاء وشهادة الله ورسوله وهذه الاضافات لو كانت مجازا لوجب الحل
 عليه لوجود الفرقة الصارفة عن الحقيقة والمعينة له لان الحكم بصحة اقرار العقلاء مع الايمان
 باللام المعينة للملك والاستحقاق فربما على ان نسبة المال الى المقر بحسب الظاهر ووفق للمصحة
 الله من قوله ملكى لقارن ودارى فخيم بالطلاق في الاول وتوقف في الثانى والاقرى عدم الفرق
 وليس منه ما لو قال سكنى له فان تقتضى الاقرار قطعا لان اضافة السكنى لا تقتضى ملكية العين لجواز

ان يسكن مال غيره اوله في ذمته كذا وبشره كقوله قبلي كذا ولو علقه بالمشيه كقوله ان شئت او ان شاء
 زيد او ان شاء الله بطل الاقرار ان القتل الشرط لان الاقرار اخبار جارم عن حق لازم سابق على وقت
 الصيغة والتعلق سافه لا سفاء الجزم في المعلق الا ان يقصد في التعليق على مشي الله التبرك فلا يضر
 وقد يشكك البطلان في الاول بان الصيغة مثل التعليق تأمل الافادة لمقصود الاقرار فيكون التعليق بعد
 كتحقيقه مما ينافيه فينبغي ان يلغى المنافي لان بطل الاقرار والاعتذار يكون الكلام كالجمله الواحدة
 لانهم الا باحتماء واد في تحقيقه بالمناهي مع حكمهم بصحة وقد يفرق بين المقامين بان المراد بالمناهي الذي
 لا يسمع ما وقع بعد تمام صيغة جامة بشرط الصحة وهذا ليس كذلك لان من جملة الشرايط التجبر وهي
 تحقق بالتعلق فيلغى الصيغة ويصح الاقرار بالعربية وغيرها الاشكال للغات في التعبير عما في الصير
 والدلالة على المعاني الذهبية بسبب المراسم لكن يشترط في تحقق اللزوم علم اللفظ بالوضع
 فلو اقر عربي بالعجمية او بالعكس وهو لا يعلم مراد اللفظ لم يقع وقيل قوله في عدم العلم ان يمكن
 في حقه او صدق المفتر على الظاهر والاصل من عدم تحدد العلم بغیرته والمعبر في اللفاظ
 الدلالة على الاقرار افادته عرفا وان لم يقع على القانون العربي وقتنا باعتباره في غيره من العقود
 والابتاعات لتوقف ملك على النقل ومن لم يصرح بغیر العربية مع امكانها ولو علقه بشهادة الغير
 فقال ان شهدك فلان على كذا فهو لك في ذمته او لك على كذا ان شهدك به فلان او قال ان شهدك
 فلان على كذا فهو صادق او هو صادق او حق او لازم لزمته ونحوه فلا قرب البطلان وان كان
 قد علم بثبوت الحق على الشهادة وذلك لا يصدق الا اذا كان ثابتا في ذمته الا ان وحكم بصدقه
 على حكم بغير شهادته ولا يكون صادقا الا ان يكون المشهود به في ذمته لوجوب مطابقة الجزم الصادق
 لمحجزة بحسب الواقع اذ ليس للشهادة اثر في ثبوت الصدق ولا عدمه فلو لا حصول الصدق عند
 كاعلقه على الشهادة لاستحال ان يجعل الشهادة صادقا وليس صادقا اذا لم يكن الشهادة نائبة
 في حصول الصدق ووزعم به وجب ان يلزمه المال وان انكر الشهادة فملا عن شهادته وعدم
 شهادته وانما لم يؤثر هذا كله لجواز ان يحقق استحالة صدق لا استحالة شهادته عند ومثله

في مجازات العوام كثر يقول احد منهم ان شهد قدام اني لست لاني فهو صادق ولا يريد الا انه
 انه لا يصدر منه الشهادة القطع بعدم تصديقه اياه على كونه ليس بايه وغائبه تمام الاحتمال وهو كما
 في عدم اللزوم وعدم صراحة الصيغة في المطلوب اعتقدا باصالة راء الزمة مع ان ما ذكر في توجيه
 اللزوم معارض بالاقرار المعلق على شرط سرف ما ذكر وكذا فظهر انه يصدق كلام يكن المال ثابتا في
 وان لم تشهد لكن المقدم حق لعدم اقرار المعتذر على انفسهم جائز وقد اقر بصدق على تقدير الشهادة
 فالمال وهو ثبوت المال في ذمة مثله فانه معارض بالمعلق بنوعين بالاحتمال الظاهر ولا بد من
 كون المقر كما ملا بالبلوغ والعقل حاليا من الحجر للسفاه اما الحجر للفلس وقد تقدم في باب الدين اختيار
 المسم انه مانع من الاقرار بالعين دون الدين فلذا لم يذكره هنا ويعتبر مع ذلك التصديق والاختيار فلا
 عبرة باقرار الصبي وان بلغ عشرين لم يجز وصيته ووقفه وصدقته ولا قتل اقراره به لان ملك
 شيئا ملك الاقرار به ولو اقر بالبلوغ استفسر فان قره بالامنا قبل مع امكانه ولا يمن عليه حذرا
 من الدور ودفع المصالح في الدرر بان يمينه موقوفه على امكان بلوغه والموقوف على يمينه هو
 وقوع بلوغه فتعذرت الجهة مندفع بان امكان البلوغ عن كافي شرعا في اعتبار افعال الصبي واقاله
 التي منها يمينه ومثله اقرار الصبي به او بالحيف وان ادعاه بالسكن كلف البيعة سواء في ذلك التعريض
 والحامل وعزها خلافا للتدكير حيث الحقها فيه بمدعى الاختلام لعذر اقام البيعة عليها غالبا او
 بالاثبات اعتبر فان محامه ليس من العور ولو فرض انه منها فهو موضوع حاجة ولا باقر المحبون
 الامن ذي الدور وقت الوثوق بعقله ولا باقرار غير القصد كالنائم والهازل والساهي والغالط
 ولوادعي المقر احد هذه في تقديم قوله عملا بلاصل او قول الآخر عملا بالطاهر وجهان ومثله دعواه
 بعد البلوغ وقوع حاله الصبي والمجنون حالته مع العلم به فلم يعلم له حاله جنون حلف نافية
 ولا باقرار المكر فيما ذكره على الاقرار به الامع ظهورا ما رآه اختياره كان يكره على امره بزيادة
 واما الحلون من السفه من شرط في الاقرار المال فلو اقر بعينه كجناية توجب العقاص ونكاح وطلاق
 قتل ولو اجتمعا قتل في غير المال كالسرقة بالنسبة الى القطع ولا يلزم بعد زوال حجره ما بطل قبله وكذا

ما ذكرنا على تقدير الشهادة كان باننا
 ونعكس يعكس النفوذ الى قولنا كلاما كان
 ما ذكرنا على تقدير الشهادة كان باننا
 في ذمة

مثل اقرار الفليس في غير المال مطلقا واقرار الميراث من الثلث مع الهمزة وهي الظن الغالب بانه انما يرث
 بالاقرار تخصيص المقر له بالمقرب وانه في نفس الامر كاذب ولو اختلف المقر له والوارث فيها فاعلم المدعي
 لها البينة لا صالة عدلها وعلى منكرها البين ويكفي في بين المقر له انه لا يعلم الهمزة لانها ليست حاصلة
 في نفس الامر سواء الاقرار على الظاهر ولا يكلف الحلف على استحقاق المقرب من حيث انه يعلم بوجه
 استحقاقه لان ذلك غير شرط في سبب حجة المقرب بل لداخلة ما لم يعلم فساد السبب هذا كله مع موت
 المقرب مرضه فلو لم يبق بعد من الاصل مطلقا ولا فرق في ذلك بين الوارث والاخيه ولا يكن هناك
 شبه ظاهرة فمن الاصل مطلقا على اصح الاقوال واطلاق الكيل والوزن في الاقرار كان له عند
 كيل حنظله او رطل سمن يحمل على الكيل والوزن المتعارفة في البلد اي بلد المقر وان خالف بلد المقر
 له فان تعددت المكيال والميزان في بلد المقر ما منها ما لم يقبل احدها في الاستعمال على
 الباقي فيجوز على الغالب ولو تعدد استعماره فالتيقن هو الاقل قيمة ووصفا ولو اقر بلفظ منهم صح
 اقراره والزم تفسيره واللفظ المبهم كالمال والسي والحرث والعظيم والحير والنفيس وما الى مال و
 يقبل تفسيره بما قل لان كل مال عظيم حطرم شرعا كما نبه عليه كفر مستند فيقتل هذه الاوصاف ولكن
 لا بد من كونها مما يتناول اي بعد مال عرفا لا كقشر جود او حدة دخن او حنظله اذ لا فائدة لذلك عادة وقيل
 لا بد من ذلك لان مملوك شرعا والحقيقة الشرعية مقدمة على العرفية والتحريم احده بعينه اذن مالكه و
 وجوب رده ويشكل بان الملك لا يستلزم اطلاق اسم المال شرعا والعرف بانه نعم يتجوز ذلك تفسيره
 للشيء وان وصفه بالاوصاف العظيمة لما ذكر وصرف منه ما لو قال له على حق وفي قول تفسيرهما
 برد السكم والعبادة وسمت العطاش وسجنان من اطلاق الحق عليهما في الاخبار فطلق الشيء لانه
 من انه خلاف المتعارف وبعدها من القوم في معرض الاقرار وهو لا يشهر ولو امتنع من التمسك
 بحبس وعوقب حتى يفسر لوجوبه عليه ولو مات قبله طوبى الوارث به ان علمه وحلف به
 فان امكن العلم وادعاه عليه المقر له حلف على عدمه ولا فرق في الايهام والرجوع اليه في التفسير
 بين قوله عظيم او كثير لا شرا بينهما في الاحتمال وقيل والقبيل الشبح وحجامة بالفرف وان الكثير

ثانياً كالذم للرواية الواردة به فيه والاستشهاد بقوله تعالى لقد نصر كرامه في مواطن كثيرة
 ويضعف مع تسليم سطلان القياس والاستعمال الكثير في القرآن وغير ذلك مثل فيه كثره وذكرها
 كثيراً ودعوى انه عرف شرعي فلا قياس خلاف الظاهر والحق العظيم به عرب ولو قال له على
 أكثر من مال فلان لزمه بغيره وزيادة ولو قسم بدونه وأدعى ظن القلة حلف لأصالة عدم
 علمه به مع ظهور أن المال من سائر أن يحفى وقسم باطنه وزاد عليه زياده وينتفى بنفسه بالمكان
 الجبل به في حقه ولا فرق في ذلك بين قوله قبل ذلك إذا علم مال فلان وعدم نعم لو كان قد أقر بأنه
 قد مر بغيره عما ادعى ظنه له يقبل الكارة ثانياً ولو تناول بأن مال فلان حرام أو شبهه أو عين وما
 أقرب به حلال ودين والحلال والدين أكثر نفعاً وبقاءً ففي قوله قولان من أن المتبادر كثر
 المقدار فيكون حقيقته فيها وهي مقدمة على المجاز مع عدم القرينة الصارفة ومن أمكان إرادته
 المحارم ولا يعلم وضده إلا من لفظه ف يرجع إليه فيه ولا يحفى فوق الأول نعم لو اتصل التفسير بالإقرار
 لم يبعد القبول ولو قال له على كذا درهم بالجركات الثلاث الرفع والنصب والحرج والوقف
 بالسكون وما في معناه فواحد الاستراك بين الواحد فإزاد وضماً فيحمل على الأقل لأنه المتيقن
 إذا لم يفسره بأزيد فإن كذا كناية عن الشيء فمع الرفع يكون الدرهم بدلاً منه والتقدير شيء درهم
 ومع النصب يكون يتنزه إليه وإجازة بعض أهل العربية نصبه على القطع كانه قطع ما ابتداء به واقترانه
 ومع الجر بعد الإضافة بيا سيحجب الحصيد والتقدير شيء هو درهم ويشكل بأن ذلك وإن صح
 إلا أنه يمكن تقديرها هو فلان منه يجعل الشيء جراً من الدرهم أضيف إليه فيلزم مدحجاً يرجع في
 تفسيره إليه لأنه المتيقن ولا صالة البراءة من الزايد ومن ثم حمل الرفع والنصب على الدرهم مع احتمالها
 أن يند منه وينيل أن الجزأين يحمل على أحزبه فيلزم مدحجاً وأما مع الوقف فيحمل الرفع والجر لواعرب
 لا النصب لوجوب إثبات اللافت فيه وفقاً فيحمل على مدلوله ما احتمله فعلاً ما اختاره بشر كان
 في احتمال الدرهم فيحمل عليه وعلى ما حققناه بلزمه خبر درهم خاصة لأنه باحتماله الرفع والجر
 حصل الشك فيما أراد من الجزأين فيحمل على المتيقن وهو أدلت عليه الإضافة وكذا كذا درهم وكذا

وكذا درهمها كذلك في جملة على الدرهم مع الحركات الثلث والوقف لاحتمال كون كذا للثاني
 تأكيد الاول في الاول والحكم في الاعراب ما سلف وفي الوقف سرل على اقل الاحتمالات وكون
 كذا شيئا بهما والثاني معطوفا عليه في الثاني وميزا بدرهم على تقدير النصب وابدلا منه على تقدير
 الرفع وبنا معا بالدرهم مع الجر ونزل على احدهما مع الوقف واصيف الجز الى جز الدرهم في الجر
 على ما اخترناه وحمل الوقف عليه ايضا ولو فسر في حالة الجر من الاقسام الثلاثة بنقص درهم حجاز
 لا مكانه وضعا يجعل الشئ المراد من كذا وما الحق به كانه عن الجز وفه ان قبوله يقتضي به يقتضي
 صحة حجب الوقف فكيف يحمل مع الاطلاق على ما هو الكثر منه مع امكان الاقل فالحمل عليه مطلقا اولى
 وقيل والقبيل به الشيخ وجماعة ينسب في ذلك المذكور من قوله كذا كذا وكذا وكذا بالجر كان التثنية
 والوقف وذلك اثني عشر صورة موازنة من الاعداد جعلها لكذا كانه عن العدد لا عن الشئ فيكون
 الدرهم في جميع احواله تميز لذلك العدد فينظر الى ما يناسبه بحسب ما يقتضيه فنعدل العربية بالاعراب
 التميز للعدد ويحمل عليه فيلزم مع افراد المبهمة ورفع الدرهم درهم لان المميز لا يكون مرفوعا فيحمل
 بدلا كما مرفوع مع النصب عشرون درهما لانه اقل عدد مقدر نصب حينئذ فوقف ثلثون الى تسعين فيحمل
 على الاقل ومع الجر ما به درهم لانه اقل عدد مقدر بمفرد مجرورا ووقف الالف ومع الوقف درهم
 لاحتمال الرفع والجر فيحمل على الاقل ومع تكريره بغير عطف ورفع الدرهم درهم لما ذكره الافراد مع كون
 الثاني تأكيد الاول ومع نصب احد عشر لانه اقل عدد مركب مع غيره منتصب بعده ميمه اذ فوقف
 اثني عشر الى تسعة عشر فيحمل على المنقش ومع جر ثمانية درهم لانه اقل عدد واصيف الى آخره وبين
 بمفرد مجرورا اذ فوقف اربعة الى تسعاه ثم مائة مائة ثم مائة الف ثم الف فيحمل على المنقش و
 التركيب هنا كما اني لان مميز المركب لم يرد مجرورا وهذا القسم لم يصرح به صاحب القول لكنه
 لازم له ومع الوقف فيحمل الرفع والجر فيحمل على الاقل منها وهو الرفع ومع تكريره معطوفا ورفع الدرهم
 يلزم درهم لما ذكره الافراد فيحمل الدرهم بدلا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه فيحمل
 ان يلزم درهم وزيادة لانها ذكر شيئين متقاربين بالعطف فيجعل الدرهم يقتضي المقرب منهما

ومن المعطوف نفع المعطوف عليه على ما مر في جميع اليه في تفسيره واصالة البراءة نذرة ومع
 نص الدرهم يلزمه احد وعشرون درهما لان اقل عدد ين عطف احدهما على الآخر وانصب المئين
 بعدها او فرفة اثنان وعشرون الى تسعة وتسعين فيحمل على الاقل ومع جر الدرهم يلزمه الف ومائة
 لان اقل عدد ين عطف احدهما على الآخر ومن يفرد بمجرور او فرفة من الاعداد المعطوف عليها
 لمائة والالف مالا نهاية له ويحمل حمل الدرهم ميزا للمعطوف فيكون مائة وسق المعطوف
 عليه مائة فيرجع اليه في تفسيره ويجعل درهما تسعة الاعداد المئين فيكون المقدير درهما ومائة
 درهما واصالة البراءة من الزايد وهذا القسم ايضا لم يصحوا بحكمه ولكنه لازم للقاعدة ومع الوقف عليه
 يحمل الرفع والجبر فيحمل على الاقل وهو الرفع وانما حملنا العبارة على جميع هذه الاقسام مع احتمال
 ان يريد بقوله وكذا كذا درهما وكذا وكذا درهما كذلك حكما في حالة النصب لانه الملقوط ويكون حكمه
 في غير حالة النصب مسكونا عذرا لانه عطفه بقوله ولو فسر في الجبر بقص درهما جاز وذلك بفضي كون
 ما سبق تاملا لحالة الجبر اذ بعد كون قوله ولو فسر في الجبر مما حكم كذا المفرد لبعده وعلى المقدير
 بترتيب قوله وقبل سبع في ذلك موارد فعلى ما ذكرنا مسعت الصورة الى اثني عشر وهي الحاصل من
 من ضرب اقسام الاعراب الاربعة في المسائل الثلاث وهي كذا المفرد والمكرر بغير عطف ومع العطف
 وعلى الاحتمال يسقط من القسمين احدهما ما زاد على نصب المئين فينتصف الصور وكيف كان
 فهذا القول ضعيف فان هذه الالفاظ لم يوضع لهذه المعاني لغو ولا اضطلاعا مناسبتا على القبح
 المذكور لا يوجب اشتغال الدرهم بمقتضاها مع اصالة البراءة واحتمالها لغيرها على الوجه الذي سن
 ولا فرق في ذلك بين كون المقر من اهل العربية وغيرهم لاستعمالها على الوجه المناسب للعربية
 في غيرها ادعوه استعمالا شريفا خلافا للعلامة حيث فرق حكم ما ادعاه الشيخ على المقر اذا كان من اهل
 اللسان وقد ظهر ضعفه وانما يمكن هذا القول مع الاطلاع على القصد اي على قصد المقر وان اراد
 ما ادعاه القائل ومع الاطلاع لا شك في لو قال لك عليك الف فقال نعم او اجل او بلى وانا مقر به
 لرفعة الف اما جوابه سمع فظاهر لان قول المحاب ان كان خبرا فهو بعد حرف تصديق فان كان

استفهاما محذوف ظاهره في بعده للثبات والاعلام لان الاستفهام عن الماضي اشارة بغيره ونفيه بلا
 حاجل مثله وامالي فانها وان كانت لا بطلان النفي الا ان الاستعمال العرفي يجوز وقوعها في جواز الجنب
 المنبت كغم والاقرار جاز عليه لا على وقائق اللغة ولو ذكر كون القول استفهاما فقد وقع استعمالها في
 جوابه لغة وان قل ومنه قول النبي صلى الله عليه وآله واصحابه انهم يقولون ان يكونوا من ارفع اهل الجنة
 قالوا بلى والعرف فاصوب وامان قوله انا مفرب فانه وان احتمل مقربا لجزءه وكونه وعدا بالاقرار من
 حيث ان مقراسم فاعل محتمل الاستعمال الا ان المتبادر منه كون ضميره عابدا الى ما ذكره المفرد و
 كونه اقرارا بالفعل عرفا والمرجع فيه اليه وفي المعنى في الدروس ان ليس يوارى حتى يتولى لك وفيه
 مع ذلك ان لا يدفع لولا دلالة العرف وهي واردة على الامر من ومثله انا مفرب دعواك او بما ادعيت
 اولست منك لانه دلالة العرف مع احتمال ان لا يكون الا حيزا قارا لانه اعم ولو قال رند او انتقد
 او انا مفرب لم يقبل به لم يكن شيئا اما الا لان فلا تنافي دلالة على الاقرار لا مكان خرجها مخرج الاستفهام
 فانه استعمال شائع في العرف واما الاحيز فلا ند مع اسفا احتماله الوعد محتمل للكون المفرد المدعي وغيره
 فانه لو وصل به قوله بالشهادتين او ببطلان دعواك لم يحتمل اللفظ لان المفرب غير مذكور في جاز تقديمه
 بما يطابق المدعي وغيره معضدا باصالة البراءة ويحتمل عدة الاقرار لان صدوره عقيب الدعوى وندمه
 اليها وقد استعمل لغة كذلك كما في قوله تعالى اذ نرى و اخذتم على ذلك اصرى قالوا قرنا وقوله ثم
 فاستشهدوا ولا تلهوا ولا تلهوا وكان هذا من منع القرينة لوقوعه كثيرا على خلاف ذلك واحتمال
 الاستفهام من دفع عن الآية ودعوى الهدية انما يتم لو لم يكن الجواب بذلك مفيدا ولو بطريق الاستفهام
 مستفهام ولا شبهة في كونه من الامور المقصودة للعقلاء عرفا المستعمل لغة وقيام الاحتمال يمنع لزوم
 الاقرار بذلك ولو قال ليس عليك كذا فقال بلى كان اقرارا لان بلى حرف ينقض ابطال النفي سبق
 كان مجردا حتى زعم الدين كفو وان لن يبعثوا قل بلى وربى ام مقرنا بالاستفهام الحقيقي كما لمثال
 ام المفربى نحو الم باتكم تدبر قالوا بلى الست بربكم قالوا بلى وكان اصل بلى بل رندت عليها الالف
 فتشابه بلى رندت لست عليكم كذا فانه الذي دخل عليه حرف الاستفهام وبلى له ونفى النفي

اثبات مكنون اقارار وكذا لو قال نعم على الاقوى لقيامها بعام بلى لغزو عرفا اما العرف فظاهر واما
 اللغز فمفهوم قول النبي صلى الله عليه وآله لا يضار السم ترون ظهور ذلك فقالوا نعم وقول بعضهم
 المس اللبس يجمع ام عمره واياها فذلك بناء على ان نعم وارى الهلال كانه وعلوها النهار كما على
 ونقل في المعنى عن سيبويه وقوع لغز في جواب الت وحكى عن جماعة من المتقدمين والمتأخرين
 جواز والقول الآخر انه لا يكون اقارار لان نعم حرف تصديق كما مر فاداو رد على النفي الداخل عليه
 الاستفهام كان تصديقا لظننا في الاقارار وهذا قيل ونسب الى ابن عباس ان المحاطين بقوله
 تعالى الت بربكم قالوا بلى لو قالوا نعم كفروا فكون البند يخ ليس لك على فيكون الكان لا اقارار
 او جوابه اما لا ينزع في اطلاقها كذلك لكن يستعمل في المعنى المسمى لغز كما اعترف به جماعة ^{المثبت}
 مقدم واشتهرت فيه عرفا ورد المحكي عن ابن عباس رضي الله عنه جواز الجواب بنعم وحمله في ^{المعنى}
 على انه لم يكن اقارار كافي الاحتمال وحيث ظهر ذلك عرفا ورافقه اللغز ربح هذا المعنى وفوق كونه
 اقارار ^{فصل في بيان ما في جوابه} وهو قسمان مفعول ومردود والمقبول
 منه الاستسار اذا لم يستوعب المستثنى منه سواء اقبل من المخرج ام اكثر ام مساو لان المستثنى و
 المستثنى منه كالشيء الواحد فلا تفاوت الحال بكثرة وقلته ولو قد عدا وعين من اللفظ الفصح ^{العربي}
 واما يصح الاستسار اذا اتصل بالمستثنى منه بما جرت به العادة فيفقتر النفس بينهما والسعال وغيرهما
 مما لا يعد منفصلا عرفا ولما كان الاستسار اخراج ما لولا له دخل في اللفظ كان المستثنى ^{والمستثنى منه}
 متنافضين فمن الاثبات نفي ومن النفي اثبات اما الاول فعليه لجماع العلماء واما الثاني فلا ند لولا
 لم يكن لا آله الا الله نعم به التوحيد لا يتم الا باثبات الاطية ونفيها عما عداه تعالى والنفي هنا
 حاصل فلو لم يحصل الاثبات لم يتم التوحيد وعلى ما ذكر من القواعد ولو قال له على ما ^{لا تسعين}
 هذا اقارار بعينه لان المستثنى منه اثبات للمادة فالمستثنى نفي للتسعين منها فبقي عشرة ولو قال لا تسعون
 بالرفع فيقول اقرار بمائة لانه لم يستثن منها شيئا لان الاستسار من الموجب التام لا يكون الامتناع فلما
 رفع لم يكن استسار واما الاية بمنزلة غير موصف بها وبنا بها ما قبله ولما كانت المادة مرفوعة

في القرآن

لا بد

استغناء ما محذور ظاهره في بعد الدلائل وبإعلام أن الاستغناء عن الماضي إثباته بنعم ونفيه بلا
 حاجل مثله وأما على قائلها وإن كانت لا يبطال النفع إلا أن الاستعمال العرفي يجوز وقوعها في جواز الخبر
 المثبت كنعم والافعال جاز عليه لا على دلائل اللغة ولو قدر كونه بالقول استغناء ما فوجد وقع استعمالها في
 جوابه لغة وإن قل وسمه قول النبي صلى الله عليه وآله أصحابه انهم منون أن يكونوا من أرفع أهل الجنة
 قالوا بلى والعرف فاعلم به وأما قوله أنا مقرب فانه وإن استعمل مع جوابه لغيره وكونه وعدا بالاقرار من
 حيث أن مقربا فاعلم بحتم الاستعمال إلا أن المتبادر منه كونه مقربا عابدا إلى ما ذكره المقوله و
 كونه اقترانا بالفعل عرفا والمرجع فيه إليه وفي العلم في الدروس ان ليس بالاقرار حتى يتولد له كونه
 مع ما ذكرنا لا بدفع لولا دلالة العرف وهي واردة على الأمرين ومثله أنا مقرب عدوك أو بما ادعت
 أولئك من كونه لا دلالة العرف مع احتمال أن لا يكون إلا حين اقترانا لا دائما ولو قال رند أو التقطع
 أو أنا مقرب لم يخل به لم يكن شيئا أما لو كان فلا يتقارن دلالة على الاقرار لا يمكن حرج مما يخرج الاستغناء
 فانه استعمال شائع في العرف وأما الاحتياط فلا بد مع استغناء احتمال الوعد بحتم يكون المقرب المدعى وغيره
 فانه لو وصل به قوله بالشهادتين أو بطلان دعواه لم يحتمل اللفظ لأن المقرب غير مذكور بخلاف تقديره
 بما يطابق المدعى وغيره معصدا بأصل الدلالة ويحتمل عدم الاقرار لأن صدوره عقيب الدعوى وتنبه في
 اليد وقد استعمل لغة كذلك كما في قوله تعالى أو ترمي واحذتم على ذلكم امرى فالأقرب أن يكون
 فانه يندوا ولا يندوا لكان هذا من مقتضى الفرية لو وقع كمثل على خلاف ذلك واحتمال
 الاستغناء من دفع عن الآية ودعوى الهدية انما يتم لو لم يكن الجواب بذلك مقيدا ولو بطريق الاستغناء
 مستهزا ولا شبهة في كونه من الأمور المقصودة للتفاد عرفا المستعملة لغة وقيام الاحتمال مع لزوم
 الاقرار بذلك ولو قال ليس عليك كذا فقال بلى كان اقترانا لا بلى حرف بنفسه يبطال النفي بلى
 كان مجردا حتى زعم الدين كفهرا ان لن يبعثوا فل بلى وربى ام مقرونا بالاستغناء المحض كالمثال
 ام المقربى نحو انكم تدبر قالوا بلى الست بكم قالوا بلى وكان اولى بلى زبدت عليها لان
 فتدبر بلى رد بغيره ليس عليكم كذا فانه الذي دخل عليه حرف الاستغناء ونفى له ونفى النفي

اثبات فكون اقرارا وكذا لو قال نعم على الاقوى لقيامها بما علم بلى لغة وعرفا اما العرف فظاهر واما
 اللغة فمنها قول النبي صلى الله عليه وآله لا يضار السم ترون لهم ذلك فقالوا نعم وقول بعضهم
 ليس ليس يجمع ام عمره واياها فذاك بناء على انهم وارى الخلل كانه وعلوها النهار كما علموا
 ونقل في المعنى عن سيبويه وقوع نعم في جواب السب وحي عن جماعة من المتقدمين والمتأخرين
 جواره والقول الآخر انه لا يكون اقرارا لان نعم حرف تصديق كما مر فاداو رد على النفي الداخل عليه
 الاستفهام كان تصديقا لظننا في الاقرار ولهذا قيل ونسب الى ابن عباس ان المحاطين بقوله
 تعالى السب بركم قالوا بلى لو قالوا نعم كفروا فكون النفي يرجح ليس لك على فيكون اقرارا
 او جوابا اما لا ينزع في اطلاقها كذلك لكن استعمل في المعنى الآخر لغة كما اعترف به جماعة ^{المثبت}
 مقدم واشتهرت فيه عرفا ورد المحكي عن ابن عباس رضي الله عنده جواز الجواب بنعم وحمل في ^{المعنى}
 على انه لو يكن اقرارا كافيا لاحتماله وحيث ظهر ذلك عرفا واقصد اللغة بجمع هذا المعنى وقوى كونه
 اقرارا ^{افضل} الثاني في تعقيب الاقرار بما ينافيه وهو قيمان مقول ومردود والمقبول
 منه الاستشعار اذا لم يستوعب المستثنى منه سواء بقى اقل مما يخرج ام اكثر ام مساو لان المستثنى و
 المستثنى منه كالشيء الواحد فلا تفاوت الحال بكثرة وفلذ ولو قعدا وغيره من اللفظ ^{العربي} الفصح
 واما يصح الاستشعار اذا اتصل بالمستثنى منه بما جرت به العادة فيفقتر النفس بينهما والسعال ونحوها
 مما لا يعد منفصلا عرفا ولما كان الاستشعار اخراج ما لولا له دخل في اللفظ كان المستثنى والمستثنى منه
 متنافيين فمن الاثبات نفى ومن النفي اثبات اما الاول فعليه لجماع العلماء واما الثاني فلا ند لولا
 له يكن لا اله الا الله بنحو التوحيد لا يتم الا باثبات الالهية ونفيها عما عداه تعالى والنفي هنا
 حاصل فلو لم يحصل الاثبات لم يتم التوحيد وعلى ما ذكر من القواعد ولو قال له على اية لا يستعين
 به اقرار بعشرة لان المستثنى منه اثبات للمانة والمستثنى نفى للتسعين منها فيع عشرة ولو قال الاستفون
 بالرفع فهو اقرار بمائة لانه لم يستثن من مائة شيئا لان الاستشعار من الموجب التام لا يكون المنصوبا فلما
 رفع لم يكن استثناء واما الالف بمنزلة بمنزلة بمنزلة بوصف بها وبنا لهما ما قبله ولما كانت المائة مرفوعة

في القرآن

لانهم

بالابتداء كانت التسعون مرفوعة صفة للمرفوع والمعنى له مائة موصوفة بأنها عشرين تسعين فقد وصف
 المظهر ولم يستمر منه شيئا وهذه الصفة ممكنة صالحة للاسقاط اذ كل مائة هي موصوفة بذلك مثلها
 في بقية واحدة واعلم ان المشهور بين النحاة في الاوصاف كوصفها وصفها لجمع منك كقوله تعالى
 لو كان فيها الله لفسدتا والمادة ليست من هذا الباب لكن الذي احسنه جماعة من المتأخرين
 عدم اشتراط ذلك ونقله المعنى عن سبب جواز لو كان معنا رجل الاريد لعليته اى غير
 ريد ولو قال ليس له على مائة الا تسعون موافق للسبعين لان المستثنى من المنع التام يكون مرفوعا
 فلما رفع السبعين علم اننا استثناء من المنع فيكون اسما للتسعين بعد نفي المائة ولو قال الا تسعين
 بالما قبل من مائة ان نصيب المستثنى دليل على كون المستثنى منه مائة او ما كان طاهرا النفع حمل
 على ان حرف النفع وهو ما دخل على الجملة المنبهة المستثناة عن الاستثناء اعني مجموع المستثنى والمستثنى
 منه وهي مائة الا تسعين فكانه قال المقدار الذي هو مائة الا تسعين ليس له على احدى العشرة
 الباقية بعد الاستثناء كذا ورده المصنف في شرح الارشاد على نظر العبارة وغيره وقد نظر لان
 ذلك لا يتم الا مع امتناع النصيب على تقدير كون المستثنى منه متفيا تاما لكن النصيب جازم
 اتفاقا وان لم يبلغ رتبة الرفع قال ابن هشام النصيب عربي حيد وقد روى به في السبع ما نقلوا
 الاقلية ولا يثبت منكم احد الا احزابك فالاولى في توجيه عدم لزوم شئ في المسئلة ان يقال
 على تقدير النصيب يحتمل كونه عن الاستثناء من النفع فيكون اقرارا بسبعين وكونه من الميثاق
 والنفع موجه الى مجموع الجملة فلا يكون اقرارا بشئ ولا يلزم من اتيام الاحتمال واشراك بدلالة
 اللفظ لغيره مع ان حمله على المعنى الثاني مع جواز الاول خلاف الظاهر والمبادر من جميع الاستثناء
 هو الاول وخلاف يحتاج الى تكلف لا يتبادر من الاطلاق وهو قوله ترجيح احد المعنيين المستثنى
 الا اذا فاقهم المنضم الى اصاله البراء وقام الاحتمال في الجملة بعين المصير الى ما قاله ولو
 تعدد الاستثناء وكان بعبارة كقوله على عشرة الا اربعة ولائله او كان الاستثناء الثاني
 ازيد من الاول كقوله له على عشرة الا اربعة ولائله او كان الاستثناء الثاني ازيد من الاول

خمس

كقوله

كقول له على عشرة الا اربعة الاحتمال او مساويا له كقوله في المثال الا اربعة الا اربعة رجعا جميعا
 الى المستثنى منه اما مع العطف فلو جوب استثنائه المعطوف والمعطوف عليه في الحكم فهما كالجمله الاولى
 ولا فرق بين تكرر حرف الاستثناء وعدنه ولا بين زيادة الثاني على الاول مساويا له
 ونقصا عنه واما مع زيادة الثاني على الاول او مساويا له فلا يستلزم عوده الى الاقرب الاستثناء
 وهو باطل فيصان كلامه عن احدى رعيدها الى المستثنى منه واعلم انه لا يلزم من عودها
 مع الله صحته ما بل ان لم يستغرق الجميع المستثنى منه صح كالمثاليين ولا فلا لكن ان لزم الاستغراق
 من الثاني خاصة كما لو قال اربعة الاحتمال الا اربعة لثاني خاصة لانه هو الذي اوجب الفساد
 وكذا مع العطف سواء كان الثاني مساويا للاول كما ذكرنا ام اريد كل عشرة الا ثلثه ولا سبعة ام
 النقص كما لو قدم السبعة على الثلاثة ولا يكن يعاطف ولا مساويا للاول ولا ازيد منه بل كان
 النقص بعينه عطف كقوله له على عشرة الا تسعة الا ثمانية رجعا الثاني الى منتهى لقرب اذ لو عاد
 الى العيد لزم ترجيح على الاقرب بعينه مرجع وعودها اليه لرجب الثاني اذ المستثنى
 والمستثنى منه متجانسان نفيًا وإثباتًا كما مر فيلزم في المثال تسعة لان قوله الاول اقرب
 بعينه حيث اذ اثبات والاستثناء الاول في التسعة منها لانه وارد على اثبات تسعة واحد
 واستثناؤه الثاني اثبات للثمانية لانه استثناء من المنع فيكون مثبتا فيضم ما ثبت وهو
 الثمانية الى ما بقي وهو الواحد وذلك تسعة ولو اذ ضم الى ذلك قوله الا سبعة الا تسعة حتى وصل
 الى الواحد لزم خمسة لانه بالاستثناء الثالث بقية تسعة مما اجمع وهو تسعة فتع اثنان و
 بالربع اثنتان تسعة ثمانية وبالحامس بصير ثلاثة وبالسابع بصير سبعة وبالسابع اربعة
 وبالثامن تسعة وبالتاسع وهو الواحد ينتفع منها واحد بقية خمسة والصواب ان يجمع الاعداد
 المثبتة هي الارواح على حدة والمنقبة وهي الافراد كذلك وسيقتطع المنع من جملة المثبت
 والمثبت يكون والمنع خمسة وعشرون والباقي بعد الاسقاط خمسة وثلاثون اوصل الى
 الواحد قال الا اثنين الا ثلاثة الى ان وصل الى التسعة لزم واحد ونوبت بالواحد وختم به

لزوم خمسة ولو عكس القسم الاول فدا ما لو اُحد وحجم بالشيء لزوم واحد وهو واضح لو كان
 ما تقدم من القواعد ورست عليه ما شئت من التفرع ولو استثنى من غير الجنس صحيح وان كان
 يجوز التفرع بآراءه او لا مكان تأويله بالمصطلح بان يضم همه المستثنى ونحوها مما يبطال المصطلح
 منه واسقط المصطلح باعتبار قيمته من المصطلح منه فاذا بقي منه بقية وان قلت كرتت و
 لا يطل الاستثناء للاستغراق كالوقال له على ما يدعى الاثر يا هذا مثال الاستثناء من غير الجنس
 مطلقا فيصح ويطلب بتفسير الثوب فان بقي من المائدة بعد اخراج القية قيل وان استغراقها
 بطل الاستثناء على الاقوى والزم بالمائدة وقيل يبطل التفسير خاصة فيطالب بعينه واللا
 يستاء المستغرق باطل اتفاقا كالوقال له على ما يدعى الامانة ولا يحمل على الغلط ولو ادعاه لم
 يسمع منه هذا اذ لم يتعمد استثناء آخره بل استغراقه كما لو عفت ذلك بقوله الاستغراق فيصح
 الاستثناء فيلزم تسعون لان الكلام حمله واحدة لا يمتد الا بالآخر وآخره بصير الاول عين
 مستوعب فان المائدة المستثناة منفية لا بها استثناء من مثنت والنسعين مثبتة لا بها
 استثناء من منفية فتصير حمله الكلام في قوة له تسعون وكان استثناء من الاول الا في عشرة
 كذا يبطل الاضراب عن الكلام الاول بيل مثل له على ما تدل بسقوط فيلزم في الموضعين
 وهما الاستثناء المستغرق والاضراب مائة لبطالان المعقب في الاول للاستغراق وفي
 الثاني للاضراب الموجب لانكار ما قد اقر به فلا يلتفت اليه وليس ذلك كالاستثناء
 لانه من مميزات الكلام لغز المحكم بثبوته فنه هو الباقي من المصطلح منه بعد خلاف
 الاضراب فانه بعد الاحباب محمول ما قبل كالسكون عنه بعد الاقرار به فلا يسمع قاله
 بينهما اللغز ولو قال له على عشرة من ثمن ببيع لم يقتضه الزم بالعشرة ولم يلتفت الى ادعاء
 عدم قبض المبيع للساني بن قوله على وكونه لم يقبض المبيع لان مقتضاه عدم استحقاق المطالبة
 بشئ مع ثبوته في الذمة فان الساني لا يستحق المطالبة بالثمن الا مع تسليم المبيع وفيه نظر ولا
 منافاه من ثبوته في الذمة وعدم قبض المبيع انما الساني بين استحقاق المطالبة ببيع

عدم القبض وهو آخر ومن ثم ذهب الشيخ الى قبول هذا الاقرار لا مكان ان يكون عليه
 عشرة ثمانية ولا يجب التسليم قبل القبض ولا صالده عدم القبض وبإثبات الدية من المطالبة به ولا ان
 الانسان ان يجبر بما في دمه وقد يشرى شيئا ولا يقبضه فيجبر بالواقع فلو انهم يبيعون بما اقر به كان
 ذريعة الى سد باب الاقرار وهو مناف للملك والتحقيق ان هذا ليس من باب تعقيب الاقرار
 بالمنا في بل هو اقرار بالعشرة لثبوتها في الذمة وان سلم كلامه وهو اقرار منضم الى دعوى عين من
 اعيان مال المفرد وفي ذمة قيسم الاقرار ولا يسمع الدعوى وذكره في هذا الباب مما سببه
 ما وكذا يلزم بالعشرة لو اقر بها ثم عقبه بكنها من ثمن حراما حتى يرد لتعقيب الاقرار بما يقضى
 سقوطه لعدم صلاحية الحرام والحق يرصفا يستحق به اللين في شرع الاسلام نعم لو قال للمركان
 ذلك من ثمن حراما حتى يرد فظننت ان مالى وامكن للجعل بذلك في حقه توجهت دعواه وكان له
 تحليف المفرد على نفيه ان ادعى العلم بالاستحقاق ولو قال لا اعلم الحال حلف على عدم العلم
 بالفساد ولو لم يكن للجعل بذلك في حق المقر لم يلتفت الى دعواه ولو قال لا قصير حنطه بل قصير
 شير لزمه قصير الحنطه والشعر لثبوت الاول باقرا والى الثاني بالاضراب ولو قال لا على قصير
 حنطه بل فقرا حنطه فعليه قفزان وهما الاكثر خاصة ولو قال لا هذا الدرهم بل هذا الدرهم
 فعليه درهمان لا عتاف في الاضراب بدهم آخر مع عدم سماع العدول ولو قال لا هذا الدرهم
 بل درهم فواحد لعدم حق المغالبة بين المعين والمطلق لا مكان خمد عليه وحاصل الفرق
 بين هذه الصور يرجع الى الحقن معنى بل وخلاصة انها حرف اضراب ثم ان تقدمها باليجاب
 وتلاها مفرد جعلت ما قبلها كالمسكوت عنه فلا حكم عليه بشئ وابتنى الحكم لما بعدها وحيث
 كان الاول اقرا وصحبا استقر حكمه بالاضراب عند وان تقدمها بقية من لغيرين ما قبلها على حكم
 وجعل صده لما بعدها ثم ان كانا مع الايجاب مختلفين او معينين لم يقبل اضرابه لانه ان كان
 الاقرار الاول وهو غير مسموع فالاول كانه قصير حنطه بل قصير شعر والثاني كانه هذا الدرهم
 بل هذا الدرهم فليزعم القفزان والدرهمان لان احدهما محلفين واحدهما شحني من غير داخل

في الآخر وان كانا مطلقين او احدهما لزمه واحد ان اتخذ مقدار ما قبل بل وما بعدهما كل درهم
 بل درهم وهذا الدرهم بل درهم او درهم بل هذا الدرهم لكن بل من مع يقين احدهما المعين
 وان اختلفا كمية كل فقير بل فقير ان او هذا الفقير بل فقير ان او بالعكس لزمه الاكثر لكن
 اذا كان المعين هو الاقل يقين وجوب الاكمال ولو قال هذه الدار لردي بل لعمر ودفعه الى زيد
 عملا بمقتضى اقراره الاول وعزم للعمر فتمهنا لانه قد حال بينه وبين الشئ المقر به باقراره الاول
 فيعزم له الحيلولة الموجبة للعزم الا ان يصدره زيد في انفسا لعمر فيدفع الى عمر ومن غير عزم
 ولو اسند شاهد على عدل بالبيع لردي وقبض الثمن منه ثم ادعى المواطاة بينه وبين المقر له
 على الاستهاد من غير ان يقع بينهما بيع ولا قبض سمعت دعواه لجران العادة بذلك واحلف
 المقر له على الاقباض او على عدم المواطاة ويحتمل عدم السماع فلا يتوجب اليقين لانه مكذب
 كائنا به ويضيق بان ذلك واقع لعمر الملبى به فقدم سماعها لنقض الى الضرر المنفع هذا اذا
 سئدت الثقة على اقراره بها اما لو سئدت بالقبض لم يلفظ اليقين لانه مكذب طاعا عن فيها
 فلا يتوجب بدعواه يمين الفصل الثالث في الاقرار بالنسب وسنظر اهلية للمقر لاقرار
 ببلوغه وعقله وان كان الحاق المقر به بالمقر شرعا فلو اقر ببنوة المعروف نسبته او اخوته او
 بما غيرهم تغاير ذلك النسب الشرعي او اقر ببنوة من هو على سائر المقر او مساو له او اتفق منه بما
 لم يجز العادة بتولده منه بطل الاقرار وكذا المنفع عند شرعا كولد الزنا وان كان على فراشه ولو
 اللعان وان كان الاثنان ترثه ويشترط التصديق اي تصديق المقر للمقر به في دعواه النسب
 فما عد الولد الصغير ذكر كان ام انثى والمحجوب كذلك والاميت وان كان بالغا عاقلا ولم
 يكن ورا اما الثلاثة فلا يعتبر بتصديقهم بل بنسب نسبهم بالنسبة الى المقر بحجج اقراره لان التصديق
 انما يعتبر مع امكانه وهو منسغ منها وكذا الميت مطلقا وربما اشكر حكمه كيشل ما تقدم ومن
 اطلاق في اشراط تصديق البالغ العاقل في حقه ولان الناحية لا يستحق اقرار الموت يوشك
 ان يكون سرفا من الكاره الا ان تنوى الاصحاب على الصلوات ولا يقدح فيه التهم باستيفات
 بل سداق

مال الناقص وارث الميت والمراد ههنا بالولد الولد للصلب فلو اقر بنوه ولد وله فصار لا
 اعتبار للصدق كعينة من الاقارب رض عليه المص وعينه واطلاق الولد بسفه عدم الفرق بين
 دعوى الاب والام وهن واحدا لقولن في المسئلة واسمهما وهو الذي اختاره المص في الدرر
 الفرق وان ذلك مخصوص بدعوى الاب اما الام فيعتبر الصدق لها المهر والرض على الرجل
 فلا يتناول المرأة واختار طريقهما ممنوع لا مكان اقامتها البينة على الولادة دون ولان ثبت
 نسب عن معلوم على خلاف الاصل يقتضيه على موضع البين وكشروط الض في نفوذ الاقرار
 مطلقا عدم المنازع له في نسب المقرب فلو تنازعا فمما اعتبر البينة وحكم لمن شهدت له فان
 شهدت فالفرقة لا بها لكل امر مشكل او معين عند الله بهم عندنا وهو هنا كذلك هذا اذا
 اشترك في الفراش على تقدير دعوى النوه او استقر عنهما كواطي حالته على فراش لشهد ولو كان
 فراشا لاحدهما حكم له برخصة دون الآخر وان صادقه الزوجان ولو كانا راين استقامتهما
 او احدهما عند ولا عين في ذلك كله بصدق الام ولو اقاما معايشة ولو تصادقا استان نصا
 على نسب عن التولد كالاحق صح تصادقهما وتوارثا لان الحق طهما ولم يتعدا التوارث
 الى ورثتهما لان حكم النسب لما يثبت بالاقرار والصدقين فيصير في المصادقين الامع
 تصادق ورثتهما ايضا واستشع العلة كالشيخ اولاد المصادقين حكم به قدي التوارث اليهم
 بصادق ابائهم والفرق بين واضح ومقتضى فظهر عن التولد ان التصادق في التولد بقدي
 مضافا الى ما سبق من الحكم بثبوت النسب في الحاق الصغير مطلقا والكبير مع التصادق والفرق
 بينه وبين غيره من الانساب مع اشراكهما في اعتبار التصادق عين بين ولا غيرهما بالكل الصغير
 بعد بلوغه نسب المعترف به صغيرا وكذا المجنون بعد كالي بالثبوت النسب قبله فلا يورث الا بالكل
 الاحق وليس له خلاف المقر ايضا ان غائبه استخرج رجوعه او نكوله او كلاهما الا الله غير مسموع
 كما لا يورث بالانكاح الا الحق يسمع لو نفى النسب ح صرحا ولو اقر القم المحكوم بكونه وارثا طاهرا
 باخ التمت وارث دفع اليه المال لا اعترافه بكونه اولى منه بالتارث ولو اقر القم بعد ذلك بولد

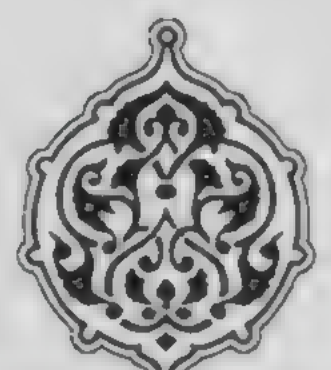
يقتصر

للميت وارث وصدة الاخ دفع اليه المال باعترافها بكونه اولى منهما وان الكدبة اي الكذب الاخ الغم
 في كون المقر باننا ولد للميت لم يدفع اليه لاستخفافه المال باعتراف ذي اليد وهو الغم ولم يعلم
 اولوية الثاني لان الغم خارج فلا فضل اقراره في حق الاخ وعزم الغم لداي لمن اعترف بكونه ولدا
 يدفع الاخ المال لا تلاف له باقراره الاول مع مباشرة لدفع المال وبند لقوله عزم مادفع ان الاول
 يدفع اليه لم يعزم بمجرد اقراره بكونه احا لان ذلك لا يستلزم كونه وارثا بل هو اعم وانما يضمن لدفع
 المال لمباشرة المدفوع وفي معناه ما لو اقر باحضار الارث فيه لانه باقراره بالولد بعد ذلك يكون
 رجوعا عن اقرار الاول فلا يسمع ويعزم للولد بحيلولة بينه وبين التركة بالاقرار الاول كما لو
 اقر بالواحد ثم اقر به للآخر ولا فرق في الحكم بينهما مع من حكم الحاكم عليه بالدفع الى الاخ وعلمه
 لانه مع اعترافه بآرث مفوت بدون الحكم نعم لو كان دفعه صورة عدم اعترافه بكونه الوارث بحكم
 الحاكم الجحد عدم الضمان لعدم اختيار في الدفع وكذا الحكم في كل من اقر بوارث اولى منه ثم اقر
 باولى منهما وتخصيص الاخ والولد مثال ولو كان اقرار الاول بمسا وللثاني كاخ آخر فان صدق
 والا عزم للثاني نصف التركة على الزوج الذي قرناه ولو اقرت الزوجة بولد للزوج المني
 ووارثه طاهر اذ فيه قصد منها الاخوة على الولد احد الولد المال الذي بيد الاخوة اجمع ونصف
 ما في يدها لا اعترافهم باستخفافه ذلك وان الكدبة اي الكذب دفع اليه ما بيدها زايلا عن نصيبها على
 تقدير الولد وهي اثنتان لان بيد هاربع نصيبها على تقدير عدم الولد في دفع الى الولد نصفه ويحتمل
 ان يدفع اليه سبعة اثمان ما في يدها تنزيلا للاقرار على الاشاعة فيستحق في كل شئ سبعة اثمانه
 بمقتضى اقرارها ولو انعكس الفرض بان اعترف الاخوة بالولد دونها دفعوا اليه جميع ما بيده
 وهو ثلثة الارباع ولو اقر الولد باخر دفع اليه النصف لان ذلك هو لازم ارث الولد بن المني وبن
 ذكورية والنوثة فان اقر معا بنات دفعوا اليه الثلث اي دفع كل واحد منهما ثلث ما بيده وعلى
 هذا لو اقر الثلاثة برابع دفع اليه كل منهم ربع ما بيده ومع عدل اثنتين من الورثة المقرين بنسب
 النسب والميراث لان النسب مما يثبت بشاهدين عدلين والميراث لا يرد ولا يكن في المقرين

عدلان فالميراث حسب لانه لا يتركت على العدل بل الاعتراف كما قر ولواقر بزواج للمنفعة
 النصف اي نصف ما في يده ان كان المقر بالزواج غير ولدها لان نصيب الزوج مع عدم الولد
 النصف ولا يكن كذلك بان كان المقر ولدها فالربع لانه نصيب الزوج معه والضابط ان المقر
 يدفع الفاضل مما في يده عن نصيبه على تقدير وجود المقر فان كان اثنا للمنفعة ولا ولدها دفع
 النصف وان كان ولده دفع الربع وفي العبارة فتصور عن نادر المعنى لان قولها طاه النصف
 ان كان المقر غير ولدها شمل اقرار بعض الورثة المحايين للولد كالأبوين فان احدهما لواق
 بالزوج مع وجود ولد يصدق ان المقر غير ولدها مع انه لا يدفع النصف بل قد يدفع مادونه
 وقد لا يدفع شيئا فان الولد ان كان ذكرا والمقر احد الابوين لا يدفع شيئا مطلقا لان نصيبه لا يرد
 على السدس على تقدير وجود الزوج وعدمه وانما حصص الزوج مع الابن وان كان اثني والمقر
 الاب يدفع النصف مما في يده عن السدس وكذا ان كان الام وليس لها حاجب مع الحاجب لا
 يدفع شيئا لعدم زيادة ما في يدها عن نصيبها ولو كان المقر احد الابوين مع عدم وجود الولد الذي
 هو احد ما اثنا وليت العبارة فقد يدفع نصف ما في يده كالأبوين وانما غير او هو الاب مطلقا
 وقد لا يدفع شيئا كالوكان هو الام مع الحاجب وتنزل ذلك على الاشاعة بصح المسئلة لكن يثبت
 ما سبق من الفروع لانها لو تنزل عليها وافترض كثير من الاصحاب في نفس هذا الفرع قائلين وكلا
 وان افق ذلك المقر بالزواج ولذا كان ام عينه باحر واكيب نفسه في الزوج الاول اعزم له
 اي للاخر الذي اعترف به باسالا فلا قد نصيبه باقراره الاول ولا يكذب نفسه فلا شيء عليه
 في المشهور لان الاقرار بزواج ثان اقرار باجر ممنوع شرعا فلا يثبت عليه اثر ولا فرق ان يدفع
 للثاني مطلقا الاصاله صحته اقرار العقل على انفسهم مع امكان كونه هو الزوج وان ظن الاول
 ناقض به ثم تبين خلافة والعنا الاقرار في حق المقر مع امكان صحته مناف للفوائد الشرعية بغير
 لوظهر الكلام تاويله امكان في حقه كذا ويجوز اياها في عدة الاول فظن انه يبرئها من وجوبه وقد
 استقرت المصنف في الدروس القبول وهو متجه ولواقر برؤية للميت فالربع ان كان المقر

توابعه الولد ما حقه الولد من يدع ثمن ما به كذا كان مع عدم التوابع وان تعدد الأولاد وقد يرفع ثمن تمام المال كذا اذا كان الولد المذكور مع الأب من اومع جد كذا فان حصته الزوجية يكون مع الزوج
وغيره يدفع اليها الفاضل من كذا الولد بالزوج غير الولد وان كان مجامعا للولد يدفع للزوج الفاضل ما به يدع حين عدم الزوجية عن نصيبه على تقدير وجوده والمطلوب بالنصيب
غير صاحب الزوجية ما باخذة بعين الارش ودفع الفاضل ما به عن نصيبه هذا المعنى ضابط كل لا يتخلف أصلا ولكن الظاهر من النصيب ثمن له الزوجية ودفع الفاضل ما به يدع
لأنهم كلما فات الأب مع الأثر مثلا غير الولد أو الثمن ان كان المهر الولد هذا على تنزيه في الزوج وعلى ما حققناه يتم في الولد خاضع وغير
النصيب الكس والفاضل عنه يدع اليه الفاضل في يدع عن نصيبه على تقديرها ولو كان بيد الكس من نصيب الزوجية اقصر على
مردود فاضل الكس عن الفاضل فلو دفع نصيبها فالحاصل ان غير الولد يدفع اقل الاثرين من نصيب الزوجية وما زاد عن نصيبه على تقديرها
يجب عليه ج دفع تمام الفاضل فلو دفع
استدرك ان زوجة يكون ولو كان ان كان زوجة فاحد الابوين مع الذكر لا يدفع شيئا ومع الانثى يدفع الاقل الثلث بدفع الربع والولد
بيده الكس نصيب الزوجية اقصر على دفع نصيبها والمعنى انه لو كان
الدين كذا فان اق باجرى وصدره الزوجية الاولى اقسموا الربع او الثمن او ما حصل وان اكدتها غيره
الفاضل من الزوجية بيده المفروض نصيبها وهو نصف ما غرم الاول ان كان باشر تسليمها كامر ولا فلا وهكذا الواقع ثالثا
ان كس من زوجة ما به او ثمنه فيغرم للثالث مع تكديف الاولين ثلث ما لم يدفع وللرابعة مع تكديف الثالث ربعه ولو
اقصر على دفع ثمنها ما به او ثمنه الا في الخامسة فكل امرئ زوج ثان يغرم مع الكذاب نفسه او مطلقا على ما سبق بل هذا اولى
بما دفع تمام الفاضل في المثال المذكور
ارباب من الأثر الزوجية خمسة الحاشية الواردة في المربعين اذا تزوج بعد الطلاق والقبض العدة ودخل ومات في سنة كالقدم
ولم يزوج نصيب الثلثة نصيبها
شأنه واربعون نصيب الاب يمكن قد استمر الاقرار ولا يفت عند حد اذ مات في سنة مريضا كذا
الدين ستة عشر من عدم الزوجية
بعض الباطن ارشاد في نصيبها
اربابا فزوج على الاب ثمانية ربع وهو الاستبداد يد لا طلبه كما هو الغالب باب الاستفصال وخرج به ما اثبات بعد اصله كقوله
الباطن فاذا اقر بالزوجية لا يجب عليه
دفع الثمانية بل يدفع ثلثها ثمن ما له حتى تلف وما الاستقلال بعد كوضع يد على ثوب الذي هو كالبسة فان ذلك لا يسمي عنصبا
من ثمن ما به لثمنه ورد او رابعة
وعشر من الباقي وان هذا القسط وخرج بالمال الاستقلال باليد على الحرفه لا يحقق فيه الغصب فلا ضمن وبما صافد المال الى الصن
ايضا لا يتم كذا في المثال المذكور
لو كانت الام ايضا جارية الاخرة مال الاستقلال باثبات يد على مال نفسه عدوانا كالمهرين في بدل المهرين والوارث على التركة مع الباقي
فلا يصير الاب على ثمن ما قبله بغيره وان اثم وضمن وبالعدوان اثبات المهرين والولى والوكيل والمستاجر والمستقبر
بيده بل يجب عليه ج ايضا دفع
الثلثة ودرنير نصف ثمن ادينهم على مال الداهن والمولى عليه والموكل والمجير والمعبر ومع ذلك فنقص التعريف في عكسه بالولى
ما به يدع وهو ثمن ومجرب
فذكر في هذا ان المهر بالزوجية مشترك اشان فصاعدا في عصب بحيث لم يستقل كل منها باليد فلو ابدل الاستقلال بالاستيلاء
لو كان غير الولد يدفع اقل الاثرين كسمل لصدف الاستيلاء مع المشاركة وبلا استقلال باثبات اليد على حق الغير كالتجديد وحتى المسجد
من نصيب الزوجية من زوج ما به يدع
وما زاد عن نصيبه هذا المفروض على المدبره والرباط ونحوه مما لا يعد الا فان الغصب يتحقق وكذا عصب ما لا يمول عرفا كحبة الخيط
لقد بر الزوجية ان كان ما به يدع
ولو لم يكن ثمن فلا يدفع شيئا فانه يحقق يد اضر على ما اختاره المص ويحب رده على مال كد مع عدم المالبية الا ان يراه حاجس
ادفع الزائد فكما اذا كان المفروض جارية كذا الاب
النصيب على ما عرفت وما كد دفع النصيب فكما ان المص لا يدفع الاثرين كسمل لصدف الاستيلاء مع المشاركة وبلا استقلال باثبات اليد على حق الغير كالتجديد وحتى المسجد
في المثال المذكور وما كد دفع فكما لو اقرت الاثرين كسمل لصدف الاستيلاء مع المشاركة وبلا استقلال باثبات اليد على حق الغير كالتجديد وحتى المسجد

المال او يدعى اطلاق المال عليه ويفرق بينه وبين الميراث وهو تحديد وعلى الحر الصغير والمجنون
 اذا تلف تحت يده سبب كلدغ الحية ووقوع الحايطة فانه يضمن عند المص وجماعة كما اختاره المص
 في الدروس فلو ابدل المال بالحق لشمع جميع ذلك امان ترتيب يده على يد الغاصب جاهلا به ومن
 سكن دار عين غلطا وليس ثوب حطاً فانهم ضامون وان لم يكونوا غاصبين لان العصب من
 الاموال المحترمة في الكتاب والسنة بل الاجماع ودليل العقل فلا يتنازل عن العالم وان شاركه في بعض
 الاحكام وابدال العدو ان يغرق حق ليننا وطهر من حيث انهم ضامون ليس بجيد لما ذكرناه وكذا لا يندب
 بكونه بمضاه او دعوى الاستغناء عن القيد اصلاً لشمعهم بل الاجود للاقتضار على قيد العدو وان
 الدال على الظالم وقد يلحق ان الاجود في تعريفه انه الاستيلاء على حق الغير عدواناً وان اسباب الضمان
 غير منحصرة فيه وحيث اعتبر في الضمان الاستقلال والاستيلاء فلو منع من سكنى داره ولم يثبت
 المانع يده عليها او منع من امساك دابته المرسلة كذلك فليس يعاصب طمناً فلا يضمن العين لو تلفت
 ولا الاجرة من المنع لعدم الاثبات البدي الذي هو غير معنوم الغصب فيشكل بانه لا يلزم من عدم الغصب
 عدم الضمان لعدم احتضار السبب فيه بل ينبغي ان يخص ذلك بما لا يكون المانع سبباً في تلف العين بل
 بان النقص تلفها مع كون السكنى غير معنوم في حفظها والمالك غير معنوم في مراعات الدابة كما ينبغي ان يكون
 من الدور والدواب اما لو كان حفظه متوقفاً على سكنى الدار ومراعات الدابة لصغيرها او كون ارضها
 مسبعة مثلاً فان النقص الضمان نظراً الى كونه سبباً في ما مع ضعف المباشر ومثله ما منع من الخيل على
 بساطه فلف او سرق او غصب الام فوات ولرها جوعاً وهذا هو الذي اختاره المص في بعض فوائده
 وان اتبع هنا وفي الدروس المشهور اما لو منع من بيع متاعه ففقدت قيمته السوقية مع نفاذ العين و
 صفاتها لم يضمن قطعاً لان الغائب ليس بالابل كسبا به ولو سكن معه فمهر في داره فهو عاصب للصنف
 عنها وقيمة الاستقلال به يختلف النصف الذي يد المالك هذا اذا شاركه في سكنى البيت على الاشياء
 من غير احتضار موضع معين اما لو احتضر معين احتضر بصفاته كالأختص ببيت من الزار او موضع خاص
 من البيت الواحد ولو كان قوياً مستولياً وصاحب الدار صغيراً بحيث اضحلت يده به او احتمل قوياً



فانه الجميع ولو انك في الأرض بان صنعت الساكن الداخل على المالك عن مقاومته ولكن يمتنع للمالك
 مع قدرته صفة الساكن اجرة ما سكن لا يستفاد استغناءه بغير اذن مالكه قبل والقبيل المحقق والعقود
 رجاءه ولا يفتقر الساكن العين لعدم تحقق الاستقلال باليد على العين الذي لا يتحقق الغضب بدونه
 رئيسه الى القول بغيره في وجه ظهوره استيلاءه على العين التي انتفع بسكنها وفقد المالك
 يملكه ولا يرفع الغضب مع تحقق اليد وان نعم لو كان المالك القوي نائياً فلا يشهد في الضمان المحقق
 الاستيلاء ويد مشقة الزمان بكسر الميم وهو الحبل الذي شد برماحه او حبالها غضب للداية ونصبها
 للاستيلاء عليها عند انا الا ان يكون صاحبها ركباً عليها قوا على دفع الفايده سيطر حاله الفرد
 غير نائم فلا يتحقق الغضب مع عدم الاستيلاء نعم انفق تلفها بذلك فتمنعها لا بد حاز عليها ولو لم يلف
 هل يضمن منعهها من الفرد يحمل قوا ذلك لتفويتها بما مشته وان لو كان غاصباً كالضعيف الساكن
 ولولا ان الركب صنفه عن مقاومته او نائياً فلا يربى الضمان للاستيلاء ولو ساقها قد ابحث
 صار مستولياً عليها كذا في ما تحت يده ولا حرج لها فحق غاصب لتحقيق معناه ولو ترددت بالملح او غيرها
 فقلت او غابت ضمن السبيبة غضب المالك من غضب الحبل لانه مضمون كالحاصل ولا استقلال
 باليد عليه حاصل بالبيعة لانه وليس كذلك حمل الباع فاسد احيث لا يدخل في البيع لانه ليس بموجبا
 فيكون امانه في يد المشتري لانه لا عدم الضمان ولان تسليمه باذن الباع مع احتمال العموم على اليد
 ما اخذت حتى يودي وبه قطع المحقق في الشرايع ولو بعها الولد ضمن غضبها حتى الضمان للولد ولو كان
 ما اخذت فاعدم اثبات اليد عليه وان سبب قوي والاقوى الضمان وهو الذي قد يرد في الدرر وما
 وايدى المعاينة على المقصود ايدي ضمان سواء على جميعا بالغضب ام جهلوا الم بالقرين
 لمحتوا المصروف في مال الغير بغير اذنه فيدخل في عموم على اليد ما اخذت حتى يودي وان اشق الامر
 عن الجاهل بالغضب فبغير المالكه نصيب من شاة منهم العين والمنفعة او ضمن الجميع بكذا واحدا
 بالنسبة وان لم يكن متساويا لان جواز الرجوع على كل واحد بالجميع يستلزم جواز الرجوع
 بالبعض وكذا لا يفرق بين ما يرجع به على اريد من واحد وترك الباقي من اذكي ويرجع الجاهل

مهم بالعصب اذا رجع عليه على من غيره فسلطه على العين او المصلحة ولم يعلم بالخال وهكذا الآخر
 الى ان لا يضر الضمان على العاصب العالم وان لم يسلط العين في هذه اذ لم يكن يدين بلفظ في يده
 بد ضمان كالعاصب المصنوع واللام يبيع على غيره ولو كان ايدى الجميع عادة بخير لالك كذلك
 واستقر الضمان على من يلفظ في يده فيرجع غيره عليه لورجع عليه دونه وكذا استقر ضمان المصنوع
 على من اسقط قاضها عالم ولا يضمن بالعصب عينا ومنفعة لا يضمن بالافلا فلا يدخل تحت اليد
 هذا اذا كان كثيرا مما لا اجزاء او صفات من قبل الله تعالى ولغات بسبب كماله في الحياة
 ووفوع الحايطة في ضمانه فلو كان للشيخ واقتار المص في الدروس الضمان لا يسيب الا يلفظ به لان
 الصغير لا يستطيع دفع الممتلكات عن نفسه وعروضها اكثر من ثم رجع السبب والظاهر ان حد
 الصغير العشرة دفع ذلك عن نفسه حيث يمكن الكثير دفنها عادة لا عدم البنية والحق بالمحقون
 ولو كان بالكبير جليل او بلغ رتبة الصغير كبر او صغر في حق الحاوية به وجهاذا ويضمن الرقيق بالعصب لا
 مال ولو حبس الحر مدة لها اجرة بالعادة لم يضمن اجرة اذا لم يستعمله لان منافع الحر لا يدخل تحت اليد
 بغيره سئل كان قد اساجر لها فاعتقله ولم يستعمله ام لا نعم لو كان قد اساجر بها معينه
 زمن الله قاله وهو ياذل نفسه للعمل اسقطت الاجرة لذلك العصب بخلاف الرقيق لا مال يضمن
 ومنا فعد كذلك وحرم الكفا المستند بها محرم يضمن بالعصب مسلما كان العاصب ام كافرا لانها
 مال بالاضافة اليه يذوق عليه ولم يحرم راحته فيه وكان عليه بايث صمد الحر لا يضمن بها
 ولو عصبها من مسلم او كافر مستطاهر فلا ضمان وان كان الكافر فذاخذها للتخيل او لانيه لها
 في شرع الاسلام كذا ياتي في العاصب وحيث ضمن الحر بعينه عند سلبه لا يملكه وان كان
 بحسب القاعة مثلا العقد الحكم بالشفاف الحر في شرعا وان كان يرضى اذ لم يظاهر وانما
 ولا فرق في ذلك بين اكون المتلف مسلما وكافرا على الاقوى وفيه يضمن الكافر للمسلم لا يضمن في
 حقه يضمن ان يضمن مملوكا لم يملكه دفعه سرور رد بان استحقاقه كذلك يضمن المملوك
 في المسمى ان يحبس غيره لو امتنع من اداية والزامه بجهده وذلك ياتي بالاستدلال وكذا الحكم

في التحريم الا ان ضمان نفسه الجدير ووضح لانه فمضى حيث ملك ولو اجتمع المباشرة وهو موجود على البلف كالأكل
 وبالحرق والقتل والاملاط والسبب وهو فاعل من وم الغلة كما في البيوت ضمن المباشرة لانه اقرب
 المانع للاكراه او الغرور وللمباشرة في ضمان في الغرور على العار وفي الاكراه على المكس لصنف المباشرة
 بهما كان السبب اقوى لمن قدم طعاما الى المغرور فأكله فقرر الضمان على العار فيرجع المغرور عليه ولو
 ضمن هذا في المال اما النفس فيعلق بالمباشرة مطلقا لكن هنا يحبس الامر حتى يموت ولو ارسل نفيا
 فلهذا اوجب نارا فصرى الى الغير فافسد فلا ضمان على الفاعل اذا لم يزد في الماء والناار عن قدر حاجته
 ولم يكن الرجح في صورة الاحراق عارفة بحيث علم او ظن النسي الموجب للضرر لان الناس سيطر
 على امور البحر وطور لا يتقاع بها كيف شاءوا نعم لو زاد عن حاجته فالنسي مشروط بعدم الاضرار
 بالعين ولو بالظن لانه مناط امثال ذلك جميعا بين الحقين ودفع الاضرار المنفعة والظاهر العبارة
 ان الزايد عن قدر الحاجة تضمن به وان لم يبين ذلك بطر التعدي وكذا مع عصف الريح وان افترض على
 حاجته لكونه مظنة للتعدي بضم الضمان على هذا مشروط بامرين الزيادة عن الحاجة وعدم
 ظهور سبب التعدي كالريح فمضى اثنان احدهما ضمن ومثله في الدروس الا انما اعتبر علم التعدي ولم
 يكتف بالظن ولم يعتبر الدوار فمضى علمه وان لم يكن هو ضمن وان لم يزد عن حاجته فمضى ما يغاير
 وفي بعض فتاوى اعيان الضمان احدا لأمور الثلثة بما وده الحاجة او عصف الدوار او غلبة الظن
 بالتعدي واعتبر جماعة منهم الفاضلان في الضمان اجتماع الآخرين معا فها مجاورة الحاجة وظن
 التعدي او العلم به فمضى اثنان احدهما فلا ضمان وهذا اقوى وان كان الاول احوط ونحو المنصوص
 على ما ذكره وجوبيا وقرينا اجتماعا ولقوله صلى الله عليه وآله على الدماء احدث حتى يودي ما دانت
 العين باقته يكفر ردها سواء كانت على نفسها يوم عضها ام زايده ام ناقصة ولو ادى رده الى
 عسر وذهاب مال العاصب كالخشب في بناءه واللوح في سفينة لان البناء على المعضوب لاحرم
 له وكذا مال العاصب في السفينة حيث خشي تلفه او عرق السفينة على الاقوى نعم لو خشي عرقه او عرق
 حيوان بحزم او مال غيره لم ينزع الى ان يصل الساحل فان تعذر رد العين تلف ونحوه

المناسب بالمثل ان كان المعضوب متلبا وهو المتناوي الاجزاء او المذمومة المقاربات الصفات
 كالحظرة والشعر وغيرهما من الحبوب والادوية والا يكون متلبا فبالقيمة العليا من حسن العيب
 الى حسن التلصق لان كل حاله زايد من حاله في ذلك الوقت مضمون كايستداليه ان لو تلف ح
 منها فلك اذا تلفت بعدها وقتل والقابل به المحقق في احد قوليه على ما نقله المصنف عنه يضمن
 الا على من حين العيب الى حين الرد اي رد الواجب وهو القيمة وهذا القول يبنى على ان
 القيمة يضمن بمثلها كما يشترط وانما ينقل الى القيمة عند دفعها للقيمة المتلصق فيجب اعلى القيمة وهذا
 الى حين دفع القيمة لان الزايد في كل آن سابق من حين العيب مضمون تحت يده وطذا لو دفع
 العين حاله الزايد كانت المالك فاذا تلفت في يده منها وعلى القول المشهور من القبي يضمنه
 ابتداء لا وجه لهذا القول وقتل والقابل به لا كشي على ما نقله المصنف في الدرر من انما يضمن بالقيمة
 يوم التلف لا عين لان الواجب من ثمارها انما هو رد العين والعياصب مخاطب بردها
 ح زنده كانت ام ناقصة من عرض ضمان شئ من النقص اجماعا واذا تلفت وجبت فيه العين
 وقت التلف لا يقال الحق الهامح للقيمة البذلة ونقل المحقق في السرائع عن الاكثر ان المعسر
 القيمة يوم التلف بناء على انه وقت ضمان العين ويضعف بان ضمانها ح انما تراد به كونه بال
 تلفت اوجب بذلها لا وجوب قيمتها اذ الواجب مع وجوب العين مضمون وردها وفي صحيحين
 ابي وايد عن ابي عبد الله عليه السلام في اكثر النقل ويخالفه الشرط ما يرد على هذا القول ويمكن
 ان يستفاد منه اعتبار اكثر الامرين منه ان يوم التلف وهو قوتي عملا بالجرح الصحيح والا كان
 القول بقيمة يوم التلف مطلقا اقوى وموضع الخلاف ما اذا كان للاختلاف سبب اختلاف
 القيمة السوفية ما لو كان لنقص العين او لغيرها فلا اشكال في ضمان ذلك النقص وان عاب النقص
 ولم يذهب عنه ضمن ارسنه اجماعا لا ندعوض عن اجزاء ناقصة او اوصاف وكلاهما مضمون ان
 كان النقص من العياصب ام من غيره ولو من قبل الله تعالى ولو كان العيب عين مستقر بل يرد
 على التدبيرح فان لم يكن المالك بعد نقص العين قطعه او النقص قد فعل العاصب ضمان

ما يثبت دأبه وأمكن في زوال الضمان وجهان من استناده إلى العاصب ونفريط المالك واستنبط
 المقصود في الدرر ٣، عدم كتمان وتضمن الضمان أجرته إن كان كذا أجره لطوله المدة التي عصبه فيها من
 استغله أو لا لأن منافع أموال تحت اليد فيضمن بالقوات والنفقات ولو تعددت المنافع
 فإن أمكن فعلها جرد أو فعل أكثر من واحدة وجب أجرها ما أمكن ولا كالخياطة والحياكة والكفالة
 فاعلاها أجره ولو كانت الواحدة أعلى منفعة عن منافع متعددة يمكن جمعها ضمن الأعلى ولا
 فرق بين بهمة العاصب والسكنى في ضمان الأرضين لعموم الأدلة ومخالفة في ذلك بعض العامة تحكده
 في الجناية على بهمة العاصب باليتمه وبإحلال الجاني العين نظر إلى أن المعيب لا يلقى بمقام العاصب
 ولو جنى على العبد المستنوب جاني عن العاصب فعمل الجاني أرض الجناية المقررة في باب الديار
 وعلى العاصب ما زاد عن أرضها من النقص إن النقص زيادة ولو كانت الجناية عماله مفقده كقطع يده
 الموجب لنقص ثمنه شرعا فنقص بسببه ثلثا قيمته فعمل الجاني في النقص وعلى العاصب السد
 الزائد من النقص ولو لم يجعل زيادة فلا تنافي على العاصب بل يستمر الضمان على الجاني والفرق أن
 ضمان العاصب من بهمة المالك فيضمن ما فات بهما مطلقا وضمان الجاني منضم من بقيت عليه
 حتى لو كان الجاني هو العاصب فيماله مفقود شرعا فالواجب عليه كذا الأمرين الشرعي والأرض
 لأن الأكثر أن كان هو المفقود وهو حيوان وإن كان هو الأرض فهو مال فدية بحيث يده كونه
 من الأموال لعموم على اليد ما أخذت حتى يؤدي ولأن الجاني لم يثبت يده على العبد فيعلق به
 ضمان المالك بخلاف العاصب ولا فرق، عدم الفرق بين استعراق أرض الجناية الفقد وعمل
 بقتل عليه رد العين والقيمة فما زاد ولو مثل به العاصب لعنق له مال صادق عليه السلم كل
 عبد مثل به فهو حر وعزم قيمته للمالك وقيل لا يتعق بذلك امتصارا فيما خالف الأصل على
 موضع الوفاق وهو تشل المولى والرواية العامة ضعيفة السند وأما بسا الحكم على الحكماء في عقد
 هل هي عقوبة للمولى أو جبر للمملوك فيعتقها على الثاني دون الأول. فتقرر الحكم على حكمه في مجموع
 لم يرد فيها نص ولا فرق عدم الاتفاق نعم لا يعتدوا على عنق ومن العاصب لأن هذا

غير منفرد بالمرفق اجماعا ولو غلب ما يقصر الفريضة مثل الحقيق او المصراعين او الكتاب منفردا بثلث
 احد هما قبل الرد من قيمة اي قيمة الثالث بجمعها مع الآخر ونقص الآخر ولو كان في جميع عشرة
 وفي كل واحد بجمعها خمسة ومنفردا بثلث من سبعة لان النقصان الحاصل في يد مستند الى
 ثلث عين متعين عليه وما نقص من قيمة الباقي في مقابلة الاجتماع فهو لغيره ثلثه لا اجتماع
 في يد مالو لم يستبد به على الباقي بل غصب احدهما ثلث في يد او القدر ابدار في ضمانه
 بهما الثالث تحقها او يدرها او ينقصها الى نقص الباقي كالاول او جردا جردا الاخير لا يستند
 الزايد الى معدود وهو كونه بجمعها مع اصل المدة منه ولو زاد في المعصوب بقول العاصب
 شي عليه لعدم النقصان ولا لانه ان الزيادة حصلت في مال غير الزايد ان يكون الزيادة عينيا من
 العاصب كالصبيغ فانه قلعه لان ماله ان يقل النقص ولو نقص غير الثوب جمع بين الخوص ونقص
 الثوب بخير بان العاصب يمتنع من الثوب ولا يرد ان قلعه يستلزم النقص في اليمين
 ان وهو مستمع بخلاف تصرف مالك الثوب في الصبيغ لا يوقعه واما الاقتصار اسقاطا
 فان ذلك عدوان آخر بل غاية ان يردع ولا يثقت الى نقص فمده او انفراد له العدة وان لم
 ولو طلب احدهما مانعا من القيمة بل بحسب حاجته كالاحتياج بمواهبه لغزو طلب مالك
 الثوب معها بالاحتياج كل واحد حقه لنقص العاصب احتياجه دون العكس ولو بيع بمصنوع
 بثمنه معصوبا بغير صبيغ فله شي للعاصب لعدم الزيادة بسبب ماله هذا ان بقيت قيمة الثوب
 بحاطا اما لو تجدد نقصان للسوق فالزايد للعاصب لان نقصان السوق مع بقا الثمن عين
 مستند لغزو لو زاد الباقي عن قيمة الصبيغ كان الزايد بينهما على نسبة المالكين كالو زاد الثمن
 عن قيمتها من غير نقصان ولو اختلفت قيمتها بالزيادة والنقصان للسوق فالحكم بغيره لان
 لان النقص غير مستند في المعصوب للسوق وفي الصبيغ مطلقا ولو كان قيمة كل واحد خمسة
 وبيع بثمن الا ان قيمة الثوب ارتفعت سبعة وقيمة الصبيغ انحطت الى ثلثه فلهما حجب الثوب
 سبعة والعاصب ثلثه وبالعكس ولو غصب ثاء فاطمها المالك حياها لا يكون لها اساندها

العاصب بالضعف المباشر لا غير و يرجع على السبب و سند صه للمالك على ما له و صبر و رتبته على هذا
 لوجبه لا لوجبه البره لان التسليم غير تام وان التسليم التام تسلمه على انه ملكه سخرت فذكر كيف
 ملاك وهذا ليس كذلك بل عتق انه للعاصب و انه ايا هذا لا فة بالصا فة فقد سخرت من
 الناس منها بالاضرفون في امر صخر كما لا يخفى وكذا الحكم في غير الشاه من الاطعمة او الاعيان المستغ
 بها كاللباس ولو اطعمها عن صا جرها في حاله كون الاكل جاهلا ضمن المالك مهمتها من سائر الاكل
 والعاصب ليزن لا يدرى كما سلف والقرار اي قرار الشهان على العاصب بغيره ولا كل بابا حة
 الطعام بحال مع انه ظاهر في الملك و قد ظن ان لو مزج العاصب المعصوب لغيره او امتزج في ذلك
 بغير اختياره كلف قسمة بين ان امكن التميز وان شئ كما لو خلط الحنطة بالشعير او الحمر بالصفراء
 لوجب رد العين حيث يمكن ولو لم يمكن التميز كما لو خلط الزيت بمثل او الحنطة بمثلها وصفة ضمن
 المثل ان مزجه بالاردي لقدر رد العين كاملة لان المزج في حكم الاستهلاك من حيث اختلاف
 كل جزء من مال المالك بجزء من مال العاصب ولما دون من الحق فلا يجب بقوله بل يسقط الى المثل
 وهذا مبني على الغالب من عدم رضاه بالشركة او قوله في المسئلة والا قوي نحن من المثل في
 الشركة مع الارش حقة لان حقة في العين لم يسقط لبقائها كما لو مزجها بالاجود والنقص بالخط
 يمكن جبره بالارش ولا يمزج بالاردي بل بالمساوي او الاجود كان شريكا بمقدار عين لا قيمة
 لان الزيادة الحاصلة صفة حصلت بفضل العاصب عد وانا فلا يسقط حق المالك مع بقاء عين
 ماله كالوصاغ النقرة وعمل الذابة فثبت وقيل يسقط حقة من العين للاستهلاك فصح العاصب
 بين الدفع من العين لانه متطوع بالرايد ودفع المثل والا قوي الاول وموئد القسمة على العاصب
 لوقوع الشركة بفعله بعد ما هذا كله اذا خرج بجهته فلو مزج بغيره كالرث بالشرح فهو
 اطلاق لبطلان فايدته وخاصة وقيل ثبت الشركة هنا انما كما لو مزجها بالنراض او امثها
 بانفسها لوجود العين ويشكل بان جبر المالك على احده بالارش او بدونه الدام بغير الجبر
 في المثل وهو خلاف القاعدة وجبر العاصب اثبات لغير المثل عليه بغير رضاه فالعقد

[illegible]

العاصب له الصنف المباشر للغير ويرجع على السبب وتسلطه للمالك ^{على ما له} وسببه وصبر ورته بيد هذا
 الوجه لا موجب البرهان لان التسليم غير تام وان التسليم التام تسلمه على انه ملكه صرف فذكر صرف
 الملاك وهذا ليس كذلك بل اعتقد انه للعاصب وانه ابا حذافه بالصافه فقد صرف بعض
 الناس ماله بالاصرف في امرهم كما لا يخفى وكذا الحكم في غير الشاه من الاطعمه او الاعيان المستغ
 بها كاللباس ولو اطعمها عن صاحبها في حاله كونها اكل جاهلا ضمن المالك مهمتها من شاة من اكل
 والعاصب لم يزل لا يدري كاسلف والقرار اى قرار الضمان على العاصب لغيره ولا كل باباحه
 الطعام محابا مع انه ظاهر في الملك وقد ظهر ^{منه} ولو مزج العاصب المعصوب لغيره او امتزج فيه
 غير اختياره كلف قسمة بيمين ان امكن التميز وان شق كالوخلط الحنطة بالشعير او الحمراء بالصفراء
 لو جوب رد العين حيث يمكن ولو لم يكن التميز كالوخلط الزيت مثلا او الحنطة بمثلها وصفات
 المثل ان مزجه بالاردى ليعذر رد العين كاملا لان المزج في حكم الاستهلاك من حيث احتلاط
 كل جزء من مال المالك بجزء من مال العاصب وطوارىء من الحق فلا يجب بقوله بل يستل الى المثل
 وهذا مبني على الغالب من عدم رضاه بالشركة او قوله في المسئلة والا قوى نحن من المثل و
 الشركة مع الارش لحذفه لان حذفه في العين لم يسقط لبقايتها كما لو مزجها بالاجود والنقص بالخلط
 يمكن جبره بالارش ولا يمزج بالاردى بل بالمساوى او بالاجود كان شريكا بمقدار عين لا قيمته
 لان الزيادة الحاصلة صفة حصلت بفعل العاصب عد وانا فلا يسقط حق المالك مع بقاء عين
 ماله كالوصاع النقره وعمل الذابة فقت وقيل يسقط حقه من العين للاستهلاك ^ص فصح العاصب
 بين الدفع من العين لانه مستطوع بالرايد ودفع المثل والا قوى الاول وموت القسمة على الفاعل
 لو وقع الشركة بفعله بعد ما هذا كله اذا مزجه بحسنه فلو مزجه بغيره كالرث بالشرح فهو
 اطلاق لبطان فائدة وخاصة وقيل ثبت الشركة هنا انظر كما لو مزجها بالزراعى او امين حيا
 بانفسهما لوجود العين وبشكل بان جبر المالك على احده بالارش او بدونه الدام بغير الحبس
 في المثل وهو خلاف القاعدة وجبر العاصب اثبات لغير المثل عليه بغير رضاه فالعدو

و مثل جود و وجود العين مبنية من غير جنسها كالتلفد و لو زرع العاصب الحب فبنت
و خضن السن فافرخ فالذرع و الفرخ للمالك على اصح القولين لانه عين مال المالك و انما
حدث بالعين اختلاف الصور و ناء الملك للمالك و ان كان بفعل العاصب و للشيخ قول
بانه لو عصب ثوب لا يملك من ذلك الاختلاف و لان الناء بفعل العاصب و صفه انا طاهر و لو نقله
و غير بلد مالك وجب عليه نقده الى بلد المالك مؤثمة نقلة و ان استوعبت استغاف فبنت لانه
عاد بنقله فوجب عليه رد مؤثمة و لا يجب عليه اجابة مالك الى اجرة الرد مع ابقائه فيها منقل
ليرد و ان حفر دون سواجره و لو رتب مالك بذلك مؤثمة الذي نقده اليه لم يجب الرد على الناء
بأنه لو ملك حفره فلو رده حفره كان له ان يرد به و لو احتلفا في النقده حلف العاصب
او يرد من من يرد و مؤثمة مبيع و يعلم عليه ان يرد منه عبد فيكف بدعوى
تدريه ان مع حفره نقده و لو حفره حفره مؤثمة و هو ينفق و كذا يحلف العاصب لو
ادعى مالك ان ثوبه ينفق به مؤثمة و كذا لو كان الاختلاف في نقده بمها
سواجره او صاله فلو رده و لو حفره مؤثمة و لو ادعى العاصب و ان كان خلاف الاصل لا مكان
صدقة فلو رده بنقل مؤثمة و لو حفره حفره مؤثمة و لو ادعى العاصب و لو اقام المالك بينه
بقائه مع ان كان كذب البينة لان بثوث البينة شرعا يجوز للاهانة والضرب الى ان يعلم خلا
و حلف على التلف طوبى بالبدل و ان كانت العين باقية برغم المالك للعجز عنها بالحلف
كما نسخ البدل مع العجز عنها و ان قطع بوجوبها بنها او في او ادعى ان عاصب مؤثمة العبد
من الثياب و يحرمها لان العبد بيده و لهذا يضمنه و منافعه فيكون ما مضى في يد من يقدم
قوله في ملكه و لو احتلفا في الرد حلف المالك لصاله عدمه و كذا لو ادعى رد بدله مثلا او
بمئة او بغيره رده على مؤثمة و ادعى المالك مؤثمة لصاله عدمه التقديم ولا يلزم هنا ما
لزم في دعوى التلف للاسفال الى البدل حيث يتعدى بخلص العين مؤثمة لكن هل يشمل اليه
استدعاء او بعد الحبس والعذاب الى ان يطهر اماره عدم امكان العيب نظر و لعل الشاقي اوجه

لان الاستقال الى البدل ابتداء بوجوب الرجوع الى قوله وتكليفه بالعين مطلقا قد يوجب خلوا حبيبه
 كالاول والاوسط من غير كلامهم هنا عن شقيق **كتاب النقط** بضم اللام وفتح
 لفت اسم للمال الملقوط او الملقط كناية فغلة كثره ولمزعه او يسكون القاف اسم للمال واطلوعا
 ما يشمل الانسان تغليباً وفيه فصول **الاول** في اللقيط وهو فصيل بمعنى مفعول كطريق جريح
 ويسمى مبنوذاً واختلاف اسمه باعتبار حاله اذا ضاع فانه يندب او لا اي شيء ثم يلقط او شي
 انسان ضائع لا كما قل له حاله الا لقاط ولا يستقل بنفسه اي بالسبع على ما يصلح ويدفع عن نفسه
 لمسلكات يمكن دفعها عادة فليلقط الصبي والصبيته وان مينا على الاقوى لعدم استقلالها
 بانفسها ما لم يبلغا فبمعنى النفاطهما ح كاستقلالها واسقاء الولادة عنهما نعم لو خاف على البالغ
 التلف في مملكته وجب انقاذه كالحجب انقاذ الغريق ونحوه والمجنون بحكم الطفل وهو داخل في
 اطلاق التعريف وان لم يخصه بالتفصيل وقد صرح بادرخاله في تعريف الدروس واحترز بقوله
 لا كما قل له عن معلوم الولي او الملقط فاذا علم الاب او الجد وان علا او الام وان صعدت
 او الوصي او الملقط السابق مع اسفاً الاولين لم يصح النفاطه وسلم اليهم سبق نقل الحق بهر
 فيجبرون على اخذه ولو كان اللقيط مملوكا حفظ وجوب اخذه يصل الى المالك او وكيله ويفهم من
 اطلاقه عدم جواز تملكه مطلقا وبصرح في الدروس واختلف كلام العلامة في الفقاع
 وقطع بجواز تملك الصغير بعد التعريف حولا وهو قول الشيخ رحمه الله لا يال ضائع يحسنه بلده
 في البحر اطلق المنع من تملكه محتجاً بان العبد يحفظ بنفسه كالابل وهو لا يتم في الصغير وفي
 قول الشيخ فوه ويمكن العلم برقيه بان يراه يباع في الاسواق مراراً قبل ان يضع ولا يعلم مالكا لا
 بالقرائن من اللون وغيره لاصالة الحر ولا يصح لو تلف او ابني الاب بالتفريط للان في قبضة
 شرعا فيكون امانه نعم الا قرب المسع من اخذه اي احد المملوك اذا كان بالعا او مرها اي
 مغارثا بالبلوغ لانها كالضالة الممتصة بنفسها بخلاف الصغير الذي لا فقه معه على دفع المملوك
 عن نفسه ووجد لجواز مطلقا انه مال ضائع يحسنه تلفه وينسخ القطع بجواز اخذه اذا كان

مكتبة المحققين

تحوز التملك ولو بالإباحة لأنه معاودة على البر ودفع لضروره المضطر وأقل مراتبه الجواز و
 بهذا يحصل الفرق بين الحر والمملوك حيث اشترط في الحر الضر دون المملوك لأنه لا يخرج بالبيع
 عن المأينة والحرامنا يحفظ من التملك والقصد من لفظة حضانه وحفظه فيحقق بالصغير
 ومن ثم قيل إن الممن لا يجوز لفظة ولا يد من بلوغ الملقط وعقله فلا يصح التقاط الصبي
 والمجنون يقع إن حكم اللقطة في يديهما ما كان عليه قبل اليد وبهم من اطلاقه واشترطها
 دون غيرها أنه لا يشترط رشده فيصح من السفينة لأن حضانه اللقطة ليست مالا وإنما يحجز
 على السفينة له ومطلق كونه موقفا عليه غير مانع واستعرب المصنف في الدرر من اشتراط
 رشده محججا بأن الشارع لم يأثمه على ماله فغلب الطفل وماله أولى بالمنع ولأن الالتقاط
 إيمان شرعي والشرع لم يأثمه وقبضه نظر لأن الشارع إنما يأثمه على المال لا على غيره
 بل يجوز فيه في غيره مطلقا وعلى تقدير أن يوجد معه مال كان يمكن الجمع بين القاعدتين
 الشرعيتين وهما عدم استيمان المبدع على المال وتأجيله لغيره من المصنفات التي من
 حملها الالتقاط والحضانه فيؤخذ المال منه خاصة نعم لو قيل إن محض التقاطه يستلزم
 وجوب اتقاؤه وهو ممنوع من البذر لاستلزامه التصرف المالي وجعل التصرف فيه
 لاخر يستدعي الضرر على الطفل بتوزيع اموره أمكن أن يحقق الضرر بذلك ولأن القول
 بالجواز اجوده وجهته فلا عبرة باللفظ العبد إلا بأذن السيد لأن منافعه له وحفظه
 فلا يتفرغ للحضانه أما لو أذن له فيه ابتداء أو أقر عليه بعد وضعه بين جاز وكان السيد
 في الحقيقة هو الملقط والعبد تابعه ثم لا يجوز لتسبب الرجوع منه ولا فرق بين الفسخ والمكاتب
 والمدين ومن يخدم بعضه وأم الولد لعدم جواز تبرع واحد منهم بماله ولا منافعه إلا بأذن
 السيد ولا بدفع ذلك مهابة المبعوض وفي رواية المحقق بالحضانه لعدم لزومها فحياز تصرف
 المانع كل وقت نعم لو لم يوجد للقط كافل فلحق العبد وحيف عليه التملك بغير اعتبار
 فقد قال المصنف في الدرر من أن يجب سحر على العبد التقاطه بدون إذن المولى وهذا

في الحقيقة لا يجب المخاف حكم اللقطة وإنما دلت الضرورة على الوجوب من حيث اتفاق النفس
 المحترمة من اضلال فاذا وجد من له اهلية الالتقاط وجب عليه انتزاعه منه وسيله
 من الجمل لا سقاء اهلية العبد له واسلامه ان كان اللقطة محكوماً باسلامه لا سقاء السبيل
 للكافر على المسلم ولا لا يؤمن ان يقتله عن دينه فان اللقطة الكافر لم يفرق بينه ولو كان
 اللقطة محكوماً بكفره جاز الالتقاط للمسلم والكافر لقوله نعم والذين كفروا بعضهم اولياء بعض
 مثل والقبائل العلامة في غير التحريم وعدالة لا فقار الالتقاط او الخصامه وهي استيمان
 لا ملق بالفاسق ولا لا يؤمن ان يترقه وباخذ ماله والاكثر على العدم للاصل وكان المسلم
 محل الامانة مع انه ليس استيماناً حقيقياً ولا نقاض باللقاط الكافر مثله لجواره بغير خلا
 وهذا هو لا فرق وان كان اعتبارها احوط نعم لو كان له مال وقد قتل باشرطها لان الخيانة
 في المال اخرج الوقوع وشكل بإمكان الجمع باسراع الحاكم له منه كالمبذر واولى بالحوار القاط
 المستور والحكم بوجوب نصب الحاكم مراقباً عليه لا يعلم به الى ان يحصل اليقده او ضدها منع
 منه بعبد وقيل نعم أيضاً حضرة فينتزع من البدوي ومن مر به السفريه لا دار القاطم له الى
 ضياع نسبه بانقاله عن محل ضياعه الذي هو مظنة ظهوره وضعفت بقدم لزوم ذلك
 مطلقاً بل جاز العكس واما عدم الاشراط بدفعه فالقوله بعدمه اوضح وحكاية اشراط
 هذين قولاً يدل على تميزه وقد حكم في الدرر من تقدمه ولوم بوجود غيرها المبرر شرعاً قطعاً
 وكذا لو وجد مثلاً والواجب على الملقط حصانه بالمعروف وهو تعينه والقيام بصوره بـ
 بنفسه او بغيره ولا يجب عليه الاتفاق عليه من ماله ابتداءً بل من مال اللقطة الذي وجد
 به او الموقوف على مثاله او الموصى به طهر باذن الحاكم مع امكانه والا انفق بنفسه ولا ضمان
 ومع تقدمه تنفق عليه من بيت المال برفع الامر الى الامام لانه معد للمصالح وهو من جملة
 او الزكوة من سهم الفقراء والمساكين او سهم سبيل الله ان اعتبر بالبسط والامانة مطلقاً ولا يترتب
 احدهما على الآخر فان تقدم ذلك كله استعان الملقط بالمسلمين وحب عليهم مساعدته بالنفقة

كفاية وجوب امانة المحتاح كذلك مطلقا فان وحيد سترع منهم والا كان الملقط وغيره من ائمة
 لم ينه الرجوع سوى في الوجوب فان تعذر الفلق الملقط ورجع عليه بعد بيان اذ انواه ولو
 لم يتوكل في سترع الرجوع له كما لا رجوع له لو وجد المعين المبرع فلم يستغنى به ولو انفق عنه يستغنى
 عنه الرجوع فله الملك الا في عدم اشتراط الاستهاد في جواز الرجوع وان توقف سوي عليه
 بدون التيقن ولو كان الملقط ملوكا فلم يتبع عليه مبرع بالفقير رفع امره الى الحاكم ليس عليه
 او يتبعه في الفقير او يامر به فان تعذر انفق عليه بسبب الرجوع ثم باع منها ان لم يكن سعدت بها
 ولا ولا عليه الملقط ولا يعينه من المسلمين خلا فالشيخ بل هو سايه يتولى من شار فان مات فلا
 وارث له فنشأ للامام عليه السلام وادحاف واجده عليه التلق وجب اخذه كفاية كما يجب حفظ
 كل نفس محترمة عليه مع الامكان والاحتمال عليه التلق استحب اخذه لاصاله عدم الوجوب مع ما فيه
 من المعاونة على البر وقيل يجب كفاية مطلقا لانه معرض التلق ولوجوب اطعام المظروا امان
 الموم في الدروس وقيل سبب مطلقا لاصالة البراء ولا يخفى ضعفه وكما بيده عند النقاط من
 المال والمتاع كلبوسه والمشدود في ثوبه او حمة كالفراس والداية المركوبة له او فقه كالحا
 والخير والقساط التي لا مال لها معروف فله لذلك اليد ظاهرا على الملك ومثله ما كان بيده
 قبل الالتقاط ثم رالت عنه لعارض كطائر فلت من يده وساع غضب منه او سقط لا ما بين
 يديه او الى جانيه او علم ذلك هو عليها على الاقوى ولا يفتق منه عليه الملقط ولا غيره الا باذن
 الحاكم لانه وليه مع امكانه اما مع تعذره فيجوز للضرورة كما سلف وسبب الاستهاد على احد صيانة
 له ونسبه وحرية فان اللقطة شيع امرها بالغريف ولا تغريف للقط الا على وجه نادر ولا
 يجب للاصل ويحكم باسلامه ان البقط في دار الاسلام مطلقا او في دار الحرب فيها مسلم يكن
 تولده منه وان كان تاجرا واسيرا وعاقلة لا امام دون الملقط اذ لم يشأ ولا احد بعد بلوغه
 ولم يظهر له نسب فدينه جنائية خطأ عليه وحق فضاذه نفسا له وطرفا للقط بعد بلوغه
 فضاضا ودية ويجوز تعجيله للامام فله كما يجوز ذلك للاب والجد على اصح القولين ولو اختلف

الملقط واللقط بعد البلوع وفي الاتفاق فادعاه الملقط وأكل اللقطة أو انقضا على أصله ^{حلفا}
 في قدر حلف الملقط في قدر المعروف لدلالة الظاهر عليه وإن عارضه الأصل إماما زاد على
 المعروف فلا يلتفت إلى دعواه فدلالة على نقد برصد قد مضى ولو قدر عرض صاحب اليد
 فالأصل عدمها ولا ظاهر مقصدها ولو نشأح ملقطان جامعان للشرائط في أحده قدم السابق
 إلى أخذه فإن استويا افزع بينهما وحكم به لمن أخرجه الفرعة ولا يشرك بينهما في الحصانة لما فيه من
 الأضرار باللقط أو بهما ولو نزل أحدهما للمختر جاز لحصول الغرض يجب على الآخر الاستعداد
 واحترازنا بجمعهما للشرائط عما لو نشأح مسلم أو كافرا وعدل وفاسق حيث يشترط العدل والحر
 وعبد ترجح الأول غير فرعة وإن كان الملقط كافرا في وجبه وفي ترجيح البدوي على الفردي
 والفردي على البدوي والغار على المسافر والموسر على المعسر والعدل إلى المستور والأعدل
 على الأقلص قول ما خذه النظر إلى مصلحة اللقط في إثارة الأكل والأقوى اعتبار جواز الالتقاط
 خاصة ولو ندعى بنية إتيان ولا يثبت لأحدهما أو كان لكل منهما بنية فالفرعة كاذبة من الأمور
 المشككة وهي لكل أمر مشكل ولا ترجح لأحدهما بالإسلام وإن كان اللقطة محكوما بإسلامه ظاهرا
 على قول الشيخ في الخلاف لعدم الأخبار فمن يدعى أنسيا ولكافوها في الدعوى ورجح في
 المبسوط دعوى المسلم لتأييده بالحكم بالإسلام اللقطة على نقدين ومثله تنازع الحر والعبد مع الحكم
 بحرية اللقطة ولو كان محكوما بكفره أو قد ائتمن التزجيج وجبت حكم به للكافر بحكم بكفره على
 الأقوى بالنسبة وكذا لا ترجح بالالتقاط بل الملقط كغيره في دعوى نسبه لجواز أن يكون قد
 سقط منه أو بنده ثم عاد إلى أخذه ولا ترجح للبد في النسب نعم لو لم يعلم كونه ملقطا فلا
 صرح بسويه فادعاه غيره فزارعه فإن قال هو لقطط وهو ابني فما سواء وإن قال هو ابني
 واقض ولم يكن هناك بينه على أنه التقط فقد وثب الدروس برجح دعوى البني عملا
 بظاهر اليد ^{أن لا يخطئ المبرأ} ويسمى ضاله وأخذ في صورة الحيوان مكروه لله في عنه
 في أخبار كثير المحول على الكراهة جمعا ونسجبت الاستهاد على أخذ الضاله ولو تحقق التلف لم

اطلاقاً

كونه بل قد يجب كفايته اذا عرف مالها ولا يبيع خاصة والبغير وبشرته من الدابة والبقر ونحوهما
 اذا وجد في كلاء وماء على حاله كونه صحيحاً غير مكسور ولا مريض او صحيحاً وان لم يكن في ماء وكلاء
 ترك لا يتساع ولا يخرج احده سنة التملك مطلقاً وفي جواز يديه الحفظ لما لك ولان من الخلاف
 الاخبار الدني والاحسان وعلى التقديرين فتمن يلاخذ حتى يصل الى مالكه او الى الحاكم مع تعد
 ولا يرجع آخذه بالنفقة حيث لا يرجع احده بالنفقة حيث لا يرجع احده لغيره بها ايام وجوبه
 واستجابته فالجواز جواز مع نيته لانه محسن ولان اذن الشارع له في الاخذ مع عدم الاذن
 في النفقة صرد ومخرج ولو ترك في جهل وعطيل المرض او كسر وعثرهما لا في كلاء وماء ابيع احده
 وبلكه الاخذ وان وجد مالكه وعينه قائمه في اصح القولين لقول الصادق عليه السلام في صحيحه عليه
 بن سنان من اصاب مالا او بعيراً في فلاة من الارض وكلت وقامت ووديتها صاحبها لما
 لم يمنع فخذ صاحبها فاقام عليها او اتفق نفقة حتى احياها من الكلال ومن الموت فهي له ولا
 سبيل لغيرها وانما هي مثل الشئ المباح فظاهره ان المراد بالمال ما كان من الدواب التي يحمل ونحوها
 بدليل قوله وكلت وقامت ووديتها صاحبها لما لم يمنع والطاهر ان الفلاة المشتملة على كلاء
 دون ماء او بالعكس بحكم عادمها لعدم قيام الحيوان بدونها وظاهر قوله امر المؤمنين عليه
 الصلوة والسلام انه ان تركها في غير كلاء وكلاء فهي للمذى احياها والشاء في الفلاة التي تحا
 عليها منها من السباع لو خذ جواز الا يفسد لا يمنع من سفار السباع فهي كالتلفه ولقوله صلى الله
 عليه وآله هي لك او لا حيك او للذئب وح يملكها انشاء وفي الضمان لما لكها على نقد بظهوره او
 كونه معلوماً وجب جرمه المصنف في الدروس لعموم قول الباقر عليه السلام ما اذا جاء طالبه رد اليه
 ومنى تمن عنها تمن قيمتها ولا نافي في ذلك جواز ملكها بالنقد على نقد بظهوره لانه ملك منزول
 وجب العدم عدم صحيحه ابن سنان السابقة وقوله صلى الله عليه وآله هي لك الح فان المتبادر من عدم
 الضمان مطلقاً ولا ريب ان الضمان احوط وهل سوقف يملكها على التعريف فيلزم لا يفسد مال فيدخل
 في عموم الاخبار والا فوى العدم لما تقدم وعليه فهو سنة كغيرها من الاموال ويبقى في يده

امانة الى ان يظهر ما كفا او يتصلد اياها ان كان معلوما او بدقته الى الحاكم مع عقد الوصول الى المالك
 ثم الحاكم يحفظها او يبيعها قتل وانما بل الشئ في المبسوط والعلامة وجماعة بل اسنده في النكاح الى
 علمنا مطلقا وكذا حكم ما لا يمنع من الحيوان من صفر السباع بعيد ولا طيران ولا فوق وان كان من
 سائر الامتناع اذا اكل كصغير الابل والبقر وسبب المص الى القيل لعدم النص عليه بخصوصه وانما ورد
 على الشاة في غيرها على اصاله الفاء على ملك المالك وح فبذلك منها حكم القبط فمعرفة سند ثم تملكها
 انشاء او يصدق بملكه في قوله صلى الله عليه وآله هو لك او لا حيك او للديب اما البه حيث
 ايضا لا يمنع من السباع ولو امكن امتناعها بالعدو كالظبية او الطيران لم يخرجها مطلقا الا
 ان يخاف ضياعها فالأقرب الجواز منه لحفظ المالك فكل يجوز اخذ الصالة مطلقا بهذه النية و
 هو حسن لما فيه من الاعانة والاحسان ويحمل اخبار النبي على الاخذ منه التملك والتقليل يكون فيها محض
 بنفسها غير كاف في المنع لان الاثمان كذلك كانت مع جواز النفاطها منه التعريف وان
 فارقنا بعد ذلك في الحكم واخر وحيدت الشاة في العمران وهي التي لا تخاف عليها فيها من السباع
 وهي ما قرب من المساكن احببها الواحد بلذ ايام من حين الوجدان فان لم يجد صاحبها باعها
 وصدق بثمنها وضمن ان لم يرض المالك على الاقوى وله ابقاؤها بغير بيع وانما كذا امانة الى ان
 يظهر المالك او يابس منه ولا ضمان ح ان جاز اخذها ح كما يظهر من العيان والذي صرح به
 غيره عدم جواز اخذ شئ من العمران ولكن لو فعل لزم هذا الحكم في الشاة وكيف كان فليس له
 تملكها مع الضمان على الاقوى للاصل وظاهر النص والفتوى عدم وجوب التعريف وغير الشاة
 يجب مع احده تعريفة سند كغيره من المال او يحفظ ماله من غير تعريف او يدفعه الى الحاكم ولا يبرئ
 في الاخذ باسم الفاعل شئ من الشروط المعبر في اخذ القبط وغيرها الا الاخذ بالمصدر بمعنى انه
 يجوز النفاطها في موضع الجواز للصغير والكبير والحر والعبد والمسلم والكافر للاصل فيقر في يده
 على الصالة مع بلوغه وعقد ويداوى على لفظه غير الكامل من طفل ومجنون وسعيد كما
 يجب عليه حفظ ماله لانه لا يؤمن على التلف فان اتى الولي ضمن ولو اقر الى تعريف قوله

الوى ثم يفضل بعد ذلك الى اللامقطة من تلك وغيره والافاق على الصالة كما صرح الافاق على
 الشيط في انذ مع عدم بيت المال والحاكم تنق ويرجع مع نية على اصح القولين لوجوب حفظها ولا يتم
 الا بالافاق والحياب اذن من الشارع فيه فيستحب مع نية وفل لا يرجع هنا لانه افاق على مال
 الغير بعينه اذ فيكون متبرعا وقد ظهر ضعفه ولا يشترط الاستناد على الاقوى للاصل ولو استنع
 بالآخذ بالظاهر والدر والخذمة قاصر المالك في النفقة ويرجع ذو الفضل بفضله وفل يكون الافاق
 بازار النفقة مطلقا وظاهر الشوى جواز الافاق لاجل الافاق سواء فاصل ام جعله عوضا ولا
 يعين الآخذ الصالة حيث يجوز ان اخذها الا بقرط والمراد به ما يشمل التقدي او قصد المالك في
 موضع جواره وبدونه ولو تضمنها في غير موضع الجواز عين مطلقا للتصرف في مال الغير عد والافاق
 غير الجوز مطلقا وما كان منه في الحرم الشريف حوله مكره حرم لحد
 بنيد التملك مطلقا قليلا كان ام كثيرا كقوله بعد اولى روايا جعلنا حرما آمنا وللأخبار الدالة
 على الهوى عند مطلقا وفي بعضها عن الكاظم عليه السلام لعنه الحرم لابس بيد ولا رجل ولوان الناس
 يركوها لجا صاحبها واخذها وذهب بعضهم الى انكراهه مطلقا استغناء للدليل التحريم اما في الآية
 فمن حيث الدلالة واما في الخبر فمن جهة السند واختاره المص في الدروس وهو اقوى وعلى التحريم
 لراخذه حفظه لربه وان تكلف لغرض تقرط لم يعين لانه يصير بعد الاخذ امانه شرعية وبشكل
 ذلك على القول بالتحريم الهوى الشارع عن اخذها فكيف يصير امانه منه والمناسب للقول بالتحريم
 شوت الضمان مطلقا وليس له تملكه فل التعريف ولا بعده بل يصدق به بعد التعريف حولا
 عن ما كده سواء فل ام كثر لرواية على بن ابي حمزة عن الكاظم عليه السلام قال سألته عن رجل وجد دينار
 في الحرم فاحذ قال بئس ما صنع ما كان له ان ماخذه قال قلت وما سئلي بذلك قال تعرفه سنة قلت
 ما قد عرفه فلم يجد له ما غتا فقال يرجع الى بلده فيصدق على اهل بيت من المسلمين فانجا
 طالبه فهو له ما من وفرد الحديث ما جلافة على عدم الفرق بين القليل والكثير في وجوب تعينه
 مطلقا وعلى تحريم الاخذ كذلك وعلى ضمانه المصدق لو كره المالك لكن ضعف سنة يمنع ذلك

كله ولا أقوى ما احتار المصنف في الدروس من جواز ملك ما يقض عن الدرهم وجوب تعريف ما زاد
 كغيره وفي الضمان لو صدق به بعد التعريف وظل المالك فلم يرض بالصدقة خلاف منشاؤه من
 دلالة الجزأ السابق على الضمان لعدم قوله صلى الله عليه وآله على اليد ما أخذت حتى تؤديه ^{والله}
 مال الغير عزاء ^و من كونه أمانه ودفعها بآذن الشارع فلا يفتقده الضمان ولا صال البراءة والقول
 بضمان ما يجب تعريفه أقوى ولو أخذ به لا نشأ والتعريف لم يحرم وإن كان كثيرا لأنه محسوس
 واحتار الدالة على التحريم مطلقا وعمل بها الأكثر مطلقا ولو ثبت لم تكن التفصيل جيدا ويجب
 تعريفه على كل حال قليلا كان أم كثيرا أخذه بنسبة الانشأ دام لا إطلاق الجزأ السابق وقد
 عرفت ما فيه وما كان في غير الحرم محل صدقة كان من الفضل دون الدرهم أو ما كانت منه رتبة
 ولو كان من غيره من غير تعريف ولكن لو ظهر ما لك وعينه ما فيه وجب رده عليه على الاستمرو
 في وجوب عوضه مثل كونه موكنا ما حذرها ان تصرف شرعي فلا يفتقده ضمان وظهور الاستحسان
 وما عداه وهو ما كان يوزن الدرهم أو اراد عينا أو قيمة سحر الواحد فيه بعد تعريفه حوله عيب
 الالتقاط مع الأماكن متتابعات بحث يعلم السامع أن الثاني كذا رسلوه ولكن في موضع الالتقاط
 مع الأماكن أن كان بلدا ولو كان ببلد عرف من حده فيها ثم اكمل إذا حضر في بلد ولو اراد
 السفر قبل التعريف في بلد اللقطة أو اكمله فان اكمله الاستنابة هي أولى والأعرف في بلد حيث
 يشهر خبره ثم يكمل في غيره ولو أخر عن وقت الالتقاط اختار المصنف واعتبه الجواز حين الشروع
 ويترتب عليه أحكام مطلقا على الأقوى ويجوز التعريف بنفسه وبغيره لحصول العرض بهما لكن
 يشترط في الثاني العدالة أو الاطلاع على تعريفه المعبر شرعا أو لا يقل اختار الفاسق
 بين الصدقة به على مستحق الزكاة لحاجة وإن اتحد وكثر والمالك بنسبة ويضمن لو ظهر ^{لها}
 فيهما في الثاني مطلقا وفي الأول إذا لم يرض بالصدقة ولو وجد العين باقية ففي يمينه ^{عنه}
 بها لو طلبها ونجرت الملقط سن دفعها ودفع البذل مثلا أو قمت ويظهر من الأخبار الأول ^{قوله}
 واستفرب المصنف في الدروس الثاني ولو عادت ضمن ارشها ويجب بقوله معا على الأول وكذا

على الثاني على الاقوى والزيادة المتصلة للمالك والمفصلة للملحق اما الزايد قبله المملكت
فتابعه للعين والا ففى ان صافيها لا يحصل بخير المملك او الصدقة بل يظهر المالك سواء
طالب او لم يطالب مع احتمال توقفه على مطالبه اضر وفي الاحياز دلالة على ما احتج به ولا
يشكل بان الاستحقاق المطالبة توقف على ثبوت الحق فلو توقف ثبوته عليه دار لمنع
توقفه على ثبوت الحق بل على امكان ثبوته وهو هنا كذلك وبظهور الفأيد في عدم ثبوته دينا
في ذمته قبل ذلك فلا يفسد عليه ما ظهر من فلس ولا يجب الا يصابه ولا يعد مديونا ولا
غارما بسببه ولا يطالب به في الآخرة والاول يظهر في الدنيا الى غير ذلك وبين ابقائه في يده
امانه من موعا في حرز امثاله ولا يفتن ما لم يفرط هذا اذا كان مما لا يضر البقاء كالجواهر
ولو كان مما لا يبقى كالطعام فوقفه على نفسه او باعه وحفظه منه ثم عرفه او دفعه الى الحاكم
ان وحده والاعتين عليه الاول فان احل به تلف او غاب ضمن ولو كان مما تلف على
طاول الاوقات لا عاجلا كالشباب يعلق الحكم بها عند خوف التلف ولو اقر ابقائه
الى علاج كالطبيب المفسر الى التجفيف اصله الحاكم ببعضه بان يجعل بعضه عوضا عن اصلاح
الباقى او سعه بعضه وينفق عليه وجوبه باحد من تلف الجميع وبحسب علم الملحق اعلامه
بحاله ان لم يعلم ومع عدم يتفكاه نفسه حذرا من الضرر بتركه ويكن النقطة ما يكسر
ويقل منه مثل الادواه بالكسر وهي المظفرة بياض والتفل عن الجلد لان المطروح منه مجرى
ميت او يحل على ظهور امارات يدل على ذكوره فقد يظهر من المصنف في بعض كتب القبول
عليها وذكره هنا مطلقا بقا للرواية ولعلها يدل على التثنية والمحضة بالكسر وهي كل الحضة
الا انسان بيده فامسكه من عصا او نحوها فالجوهري والكلام فيها اذا كانت حبلدا كما هو
الغالب كما سبق والعصا وهي على ما ذكره الجوهري اخض من المحضة وعلى المقارن غيبها
والنشاط بالكسر خشب مجددة الطرف يدخل في عروة الجوالقين ليجمع بينهما عند حملها على العصى
والجمع اشتد والحبل والوند بكسر وسطر والعقال بالكسر وهو حبل شديد فائمه البعير قبل

يحرم بعض هذه الذنوب عن مستد ويكفر أخذ النقطه مطلقا وان تأكثت في السابق لما روى عن
 عليه الصلوة والسلام أيام والنقطه فانها ضالة المؤمن وهي من حريق النار وعن الصادق عليه
 السلام لا يأخذ الضالة الا الضالون وحرمتها بعضهم لذلك حمل الذنوب على أخذها منه عدم التعريف
 وقد روى في الخبر الثاني أن زياده اذا لم يعرفها وخصها من الفاسق والمعسر لان الاول ليس اهلا
 لحفظ مال الغير غير اذن والثاني يصح بحال المالك اذا ظهر وقد تملك وانما جاز مع ذلك لان النقطه
 في معنى الكتاب لا سيما في محض هذا اذا لم يعلم حياته والاوجب على الحاكم ان يقرها حيث
 لا يجوز له التملك او ضم مشرف اليه من باب الحسنة ولا يجب ذلك في غيره ومع اجتماعهما اي الفسخ
 والاعسار المدلول عليهما بالمشق منها تزداد الكراهة لزيادته بسببها ولشده الملقط عليها عند أخذها
 عدلين مسجبا تنزيها للنفس عن الطمع فيها ومغالاة في الوارد من النصف ثومات وعزمه لو فسد ورب
 الشهود بعض الاوصاف كالعدة والوعاء والقصاص والوكلاء لا جميعها حذر من شيع خبثها
 عليها من الاستحتمل في ذنوبها ويذكر الوصف والملقط للمالك من لداهليه الكتاب وان كان غير
 مكلف او مملوكا ولكن يجب ان يحفظ الذي ما النقطه الصبي كالحب عليه حفظ ماله ولا يمكنه
 لانه لا يؤمن عليه وكذا المجنون فان افتر الى تعريف عرفه ثم فعل طهرا ما هو لا يعطى لمان
 التملك والصدق والابقاء امانه ويجب تعريفها اي اللفظه البالغه درها مضافا حواكم كماله
 يقدم وانما اعاده لترتيب عليه قوله ولو متفرقا وما بعده ومع جواز متفرقا انه لا يعتبر
 وقوع التعريف كل يوم من ايام الحول بل المعتبر ظهور ان التعريف التالي ذكر لما سبق في النقطه
 جديدة فيكفي التعريف في الابتداء كل يوم مرة او مرتين ثم في كل اسبوع ثم في كل شهر مرارا كراه
 ولا يختص بكناره اياما باسبوع واسبوعا ببقية الشهر وشهرا ببقية الحول وان كان ذلك محتملا
 المعبر ان لا ينس كونه التالي تكرارا لما مضى لان الشارع لم يحدد بعد فيتعرفه ما ذكره في التعريف
 عليه وليس المراد بجواره متفرقا ان الحول يجوز بلفظه لو فرض ترك التعريف في بعضه بل
 يعتبر اجتماعه في حوله واحد لانه المعنى من شرعا عند الاطلاق خلافا لظاهر التذكرة حيث

اكتفى به وبما ذكرناه من تفسير التفرق صرح في القواعد وجوب التعريف ثابت، سواء تولى الملتقط ^{لتملك}
 أو لا في أصح القولين لا إطلاق الأمر به للشامل للفهمين خلافا للشيخ حيث شرط في وجوبه بنية التملك ولو
 تولى الحفظ لم يجب ويشكل باستثناء امر حفاء اللفظ وبأن التملك غير واجب فكيف يجب ^{وسيلة}
 وكان أراد به الشرط وهي اما ان يترك في يد الملتقط في الحول وبعد فلا يضمنها لو تلفت بغير تقرب
 ما لم ينو التملك فيضمن بالنية وان كان قبل الحول ثم لا يعود اما ان يتركها عاد الى يدها استصحى بالما
 ثبت ولم يقدما لنية الملك في غير وقتها لكن لو مضى الحول مع قيامه بالتعريف وملكها حينئذ
 بنى بقاء الضمان وعلمه على ما سلف من تنجيس الضمان وتوقفه على مطالبة المالك ولو انقطع العيد
 عرف بنفسه او بناه به كالحرف لو تلفها قبل التعريف وبعد حين بعد عفتة ولساره كما يضمن غيرها من
 اموال الغير التي تصرف فيها بغير اذنه ولا يجب على المالك انتزاعها منه قبل التعريف وبعد وان لم يكن
 العبد مينا الاصل البرائة من وجوب حفظ مال الغير مع عدم قبضه وخصوصا مع وجوده مقتصرته
 وقيل يضمن بتركها في يد غيره لا بمن له حديد وهو ممنوع نعم لو كان العبد غير مميز فقد قال المصنف في الدرر
 ان المتجر ضمان السيد نظر الى ان العبد محبوس بمنزلة البهيمة المملوكة يضمن مالها ما يفسد من مال الغير مع
 حفظها وفيه تغلر للفرق بصلاحية دفعة العبد لتعلق مال الغير بهادون الدابة والاصل براءة دفعة السيد
 من وجوب انتزاع مال غيره وحفظه نعم لو اذن له في التقاط او رضى به بعد اتيه الضمان مع عدم تميزه
 او عدم امانته اذا قصر في الانتزاع نطعا ومع عدم التقصير على احتمال من حيث ان يد العبد يد المولى
 ويجوز للمولى التملك بتعريف العبد مع علم المولى به او كون العبد ثقة ليقبل خبره وللمولى انتزاعها
 منه قبل التعريف وبعد ولو تملكها العبد بعد التعريف صح على القول بملكه وكذا يجوز لمولاه مظهر
 ولا يدفع اللقطة الى مدعيها وجوبا الا بالنية العادلة او الشاهد واليمين لا بالوصاف وان حثفت
 بحيث يغلب الظن بصدقه لعدم اطلاع غير المالك عليها غالبا كوصف وزنها ونقدتها وكما ^{لتملك}
 الاحتمال نعم يجوز الدفع بها وظاهر المصنف كغيره جواز الدفع بمطلق الوصف لان الحكم ليس منحصرا في
 الاوصاف الخفية وانما ذكر بمبالغة وفي الدروس شرط في جواز الدفع اليه ظن صدقه لا ظنا به في ^{صف}

اورحان عدالتة وهو الوجه لان مناط اكثر الشكيات الظن ولتعد راقامة البينة غالباً فلا يلزم عدم
 وصحتها الى ما لكها كك وفي بعض الاخبار ارشاد اليد ومنع ابن ادريس عن دفعها بدون البينة لا شغل
 الدفتر بغيرها وعدم ثبوت كون الوصف حجة الاشهر الاول وعليه فلو اقام غيره اى غير الوصف بها
 بينة بعد دفعها انما استبعدت منه لان البينة حجة شرعية بالملك والدفع بالوصف انما كان رخصة و
 بناء على الظن فان تعدد انتزاعها من الوصف ضمن الدافع الذى البينة مثاها او قيمتها ورجع القاضى
 القاضى بما غرر لان التلف في يده ولا نعد الا ان يعترف الدافع له بالملك فلا يرجع عليه لورجوع عليه عثرته
 بكون الاجل منه ظل للمالك الرجوع على الوصف القاضى ابتداء فلا يرجع على الملقط سواء تلف في يده اى
 ولو كان دفعها الاول بالبينة ثم اخبر بنية حكم بارجح البينين عدالة او معدا فان تساوى باقرع وكذا لو اقاما ابتدا
 ولو خرجنا القرعة للثاني انتزاعها من الاول وان تلف فبذلها مثلاً او قيمة ولا شئ على الملقط ان كان دفعها
 بحكم الحاكم ولا ضمن ولو كان الملقط قد دفع بدلهما لثاني ثم ثبت للثاني رجوع على الملقط لان المدفوع الى الاول
 ليس عين ماله ويرجع الملقط على الاول بما اداه ان لم يعترف له بالملك الا من حيث البينة اما لو اعترف لاجلها
 لم يضر لبناؤه على الظن وقد تبين خلافة والموجود في المقارنة وهي البرزبة القفري والجمع المفاوز قاله ابن
 الاثير في نهاية ونقل الجوهرى عن ابن ابراهيم انها سميت بذلك تقاؤلاً بالسلامة والفوز والخربة التي ياد
 اهلها او مدفوناً في الارض لا مالك لها ظاهر انيالك من غير تعريف وان كثر اذالم يكن عليه اثر الاسلام من
 الشهادة واسم سلطان من سلاطين الاسلام ونحوه والا يكن كذلك بان وجد عليه اثر الاوجب التعريف
 الدلالة الاثر على سبق بدلا المسلم فتصحب قبل ملك مطم لعموم صحبة محمد بن مسلم ان للواجد ما وجد في الخربة
 ولان اثر الاسلام قد يصدر عن غير المسلم وحملت الرواية على الاستحقاق بعد التعريف فيما عليه اثر وهو
 بعيد الا ان الاول شهر وينفاد من التمسيد الموجود في الارض التي لا مالك لها بالمدفون عدم اشتراط في
 الاولين بل بملك ما يوجد بينهما مطلقاً عملاً باطلاق النص والفتوى اما غير المدفون في الارض المذكورة
 فهو لقطه هذا كله اذا كانت في دار الاسلام اما في دار الحرب فلو وجد مطم ولو كان للارض ابنى وجد
 مدفوناً فيها مالك عرفة فان عرفة اى ادعى انه له دفعه اليه من غير بينة ولا وصف ولا يذهب فهو للواجد

مع انتفاء اثر الاسلام والا فلفظة كما سبق ولو وحده في الارض المملوكة غير مدفون فهو لفظة الا انه
 يجب تقديم تعريف المالك فان ادعاه فهو له كما سلف والاعرفه وكذا لو وجد في جوف دابة عرفه مالكا
 كما سبق لسبق بذكره وطريقه وكونه من ماله دخل في حلفها بعد وجوده في الصخر واختلافه فان عرف المالك
 والا فمحمود بن احمد بن محمد بن علي بن جعفر قال كتب الى الرجل اسال عن رجل اشترى جزوا او بقرة للاضاحي
 فلما ذبحها وجد في جوفها صرة فيها دراهم او دينار او جوهرة من تكون قال فوقع عليه السلام عرفها
 فان لم يكن يعرفها فالشيء لك رزق الله اياه وطاهر الفتوى والنص عدم الفرق بين وجود اثر الاسلام
 عليه وعده والافقوى الفرق واختصاص الحكم بما لا اثر عليه والا فهو لغة جمعا بين الادلة ودلالة اثر الاسلام
 على بداهة المسلم سابقا انما هو وجد في جوف السمكة فلو وجد لا فها مملكت بالحيازة والمخير انما عمد نملكها خاصة
 لعدم علمه بما في بطنها فلم يتوجه فصله اليه بناء على ان المباحات انما تملك بالنية والحيازة معا الا ان يكون
 السمكة محصورة في ماء يغلف فيكون كاللابة لعين ما ذكر ومنه يظهر ان المراد بالادلة الاهلية كما يظهر من
 الرواية فلا كانت وحشة لا تقلق من مال مالك فكذا السمكة وهذا كله اذا لم يكن عليه اثر الاسلام والا فلفظة كما
 مع احتمال عموم الحكم لغيره انما اطلاق النص والفتوى والموجود في صندوق او دارة او غيره مما من املاكه مع
 مشاركة الغير في التصرف فيها محصورا او غير محصور وعلى ما يقتضيه اطلاقهم لفظة اما مع عدم الحصر فظ لا
 بمشاركه غيره لا بد له بخصوصه فتكون لفظة واما مع الحصار المشترك فلان المفروض انه لا يعرفه فلا يكون له بدون
 التعريف ويحتمل قويا كونه له مع تعريف المنحصر عنه بعد اعتراف المشارك فيه ولا معها اي مع المشاركة حل للمالك
 الواجدة من نوابع ملكه المحكوم له به هذا هو يقطع بانتفائه عنه والا اشكل الحكم بكونه له بل ينبغي ان يكون لفظة الا
 ان كلامهم هنا مطلق كما ذكره المصنف ولا فرق في وجوب تعريف المشارك هنا بين ما نقص عن الدرهم وما زاد لا شر اكتم في
 البداهة سبب التصرف ولا يفتقر مدعيه منهم الى البينة ولا الوصف لانه مال يدعيه احد ولو جهلوا جميعا امره فلم يعتد
 به ولم ينفوه فان الاشتراك في التصرف خاصة فهو للمالك منهم وان لم يكن فيهم مالك فهو للمالك وان كان الا
 في الملك والتصرف فيهم فيه سواء ولا يكفي التعريف حولا في التملك بما يجب تعريفه بل لا بد بعد الحول من البينة
 للملك وانما يحدث التعريف حولا لا يختص بالملقطين التملك بالنية وبين الصدقة به وبين ابقائه في يد امة

لما لك هذا هو المش من حكم المسئلة وفيها قولان آخران على طرف التقبض أحدهما دخوله في الملك فهو من غير احتياج
 الى امر زيد على التعريف لظاهر قول الصادق عليه السلام فان جاء لها طالبها ولا كبيل ماله والفاء للتعقيب وهو
 قول ابن اديس ورد بان كونها كبيل ماله لا يقتضي حصول التملك حقيقة والثاني افتقار ملكه الى اللفظ الدال
 عليه بان يقول اخترت ملكها وهو قول ابي الصلاح وغيره لا نه مع جموع على ملكه وغيره لا دليل عليه ولا أقوى الاول لقوله
 عليه السلام ولا تجعلها في عوض ماله وصيغة افعل الامر ولا اقل من ان يكون للاباحة فتستدعي ان يكون المأمور به مقدورا
 بعد التعريف وعدم مجئ المالك ولم يذكر اللفظ فدل الاول على انتفاء الاول والثاني على انشائي ويدمج بينه
 وبين قوله كبيل ماله والا لكان ظاهر الملك الفهمي لا كارد سابقا والاقوال الثلاثة للشيخ رحمه الله كما
 احبنا الموات وهو اي الاموات من الارض مما لا ينتفع به منها عطلة ولا شجرا وما ولعدم الماء عنه والاستل
 ومنه الماء عليه ولا جعل هذه الاقسام افراد العطلة لانه اعم منها كان جود ولا فرق بين ان يكون قد سبق لها
 احياء ثم ماتت وبين موتها ابتداء على ما يقتضيه الاطلاق وهذا يتم مع ايادة اهل البحث لا يعرفون على بعضهم فلو
 عرف المحي لم يصح احيا واما على ما صرح به المص في الدروس وسباني انشاء الله ما فيه ولا يعتبر بتحقيق موتها
 العارض بغياب رسم العنارة راسا بل ضابط العطلة وان بقيت اثار الانهار ونحوها الصدقة عرفا مع اخلافا
 لظاهر التذكرة ولا يلحق ذلك بالتجبر حيث انه لو وقع ابتداء كان تجبرا لان شرطه بقاء البد وصدق العنارة والما
 منفيان بل التجبر مخصوص بابتداء الاحياء لانه بمعنى المشروع فيه حيث لا يبلغه فكانه قد ججز على غير ما ان ينصرف
 فيها ججزا بقاء وعبره وحكم الموات ان يملكه من احياء اذا قصد التملك مع غيبة الامام عليه السلام سواء في
 ذلك المسلم والكافر لعموم من احيا ارضا صبة فهي له ولا يقدح في ذلك كونها للامام عليه السلام على تقدير ظهوره
 لان ذلك لا يقتصر عن حقه من غير ما كالحسن والمغفور بغير اذنه فانه ببد الكافر والخالف على وجه الملك حال الغيبة
 ولا يجوز انتزاعه منه وفيها اولي والا يكن الامام عليه السلام غايبا افتقر الاحياء الى اذنه اجماعا ثم ان كان مسلما ملكها
 باذنه وفي ملك الكافر مع الادن قولان ولا اشكال فيه لو حصل انما الاشكال في جواز اذنه عليه السلام نظر الى
 ان الكافر هل له اهلية ذلك ام لا والتزاع قبل الجدوى ولا يجوز احياء الغاصر وتوابعه كالطريق المفضى اليه والشجر
 بكسر الشين واصله الخط من الماء ومنه قوله تعالى ولها شرب يوم معلوم والمراد هنا النهر وشبهه المعد لمصالح

العامر وكذا غيره مما من مراقب العامر وحرمه ولا أحياء المفتوحة العنوة بفتح العين أي قهر أو ظنة على أهلها كارض
 الشام والعراق وغالب بلاد الإسلام إذ عامرها حال الفتح للمسلمين فالحاجة قلابة بمعنى أن حلالها يصرف في
 مصالحهم لا تصرفهم فيها كيف اتفق كما سبأ في وقامرها بالجمعة خلاف العامر بالمهملة قال الجوهري وإنما قيل له عامر
 لأن الماء يبلغه فيغمره وهو فاعل بمعنى مفعول كقوله ستر كام وماء دافق وإنما بنى على فاعل ليقابل به العامر وقيل
 العامر من الأرض والميزوع مما يجمل الزراعة وما يبلغه الماض موات الأرض لا يقال له عامر نظرا إلى الوصف المتقد
 والمراد هنا أن مواتها مظم للأدوام عليه السلام فلا يصح إحياءه بغير إذن مع حضوره أو غيبته فبذلكها
 المجهى ويرجع الآن في المجهى منها وأمين في تلك الحال إلى القرابين ومنها ضرب بالحاج والمقاسمة فإن استفتى
 يقتضي عدم العمارة فيجوز لمن يده منها شيء بالملك لو ادعاه وكذا كل ما أي موات الأرض لم يجز عليه ملك
 المسلم فلا يصح إحياءه إلا بأذن مع حضوره وبنجاح في غيبته ومثله ما جرى عليه ملكه ثم باد أهلها ولو جرى عليه
 ملك مسلم معروف فهو له ولو أرتد بعد كعبه من الأملاك ولا ينتقل عنه بصبر ورثة مواتا مطلقا لأصل
 بقاء الملك وخروجه يحتاج إلى سبب ناقل وهو محصور وليس منه الخراب وقيل بمالكها المجهى بعد صيرور
 مواتا ويطلحق السابق من إحياء أرضه له والعين في أبي خالد الكابلي عن الباقر عليه السلام قال أوجدنا في كتاب علي
 أن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين إلى أن قال وإن تركها أو خربها أو أخذها رجل من المسلمين
 سخر يمينه فغمرها وإحياءها فهو حق بهامن الذي تركها وقول الصادق عليه السلام إيمان رجل في خربة هابرة فاستخ
 ذكرى أنهارها وعمرها فإن عليه فيها الصدقة فإن كانت أرضا لرجل قبله فغاب عنها وتركها وأخبر بها ثم جاء
 يطلبها فإن الأرض لله ولبن عمرها وهذا هو الأقوى وموضع الخلاف ما إذا كان السابق قد ملكها بالإحياء ولو
 كان قد ملكها بالشراء ونحوه لم يزل ملكه عنها إجماعا على ما نقله العلامة في المذكرة عن جميع أهل العلم وكل
 أرض أسلم عليها أهلها طوعا كالمدينة الشريفة والبحرين وأطراف اليمن فحق لهم على الخصوص يتصرفون فيها كيف
 شاء وليس عليهم فيها سوى الزكاة مع اجتماع الشرايط المعتبرة فيها هذا إذا قاموا بغمارها فيها الموات
 خربت فإنها تبطل في عموم قوله وكل أرض تركها أهلها طوعا فالمجهى حق بغيرها لا بمعنى ملكها بالإحياء بل
 سبق من أن ما جرى عليه ملك مسلم لا ينتقل عنه بالموت فترك الغارة التي هي عم من الموت والى بل

التصرف فيها مادام قائما بعمارتها وعليه طسقا أجرها لأربابها الذين تركوا عمارتها أما عدم خروجها عن
 ملكهم فقد تقدم وأما جواز أحيائها مع القيام بالأجرة فلرواية سليمان بن خالد وقد سأل عن الرجل
 ياتي الأرض الجزية فيسجن فيها ويحرق فيها نهارها ويعمر حاريزها فماذا عليه قال الصدقة قلت فإن كان بها
 صاحبها قال فليؤد إليه قال فليؤد إليه حقه ودالة على عدم خروج الموات به عن الملك أيهم لأن نفس الأرض
 حق صاحبها إلا أنها مقطوعة السند ضعيفة فلا تصح وشروط في الدروس أن المالك في الأحياء فإن
 تعذر جاز الأحياء بغير إذن وللمالك في الأحياء فإن تعذر فالحاكم فإن تعذر جاز الأحياء بغير إذن و
 للمالك طسقا ولغيره غير واضح والأقوى أنها ان خرجت عن ملكه جاز أحيائها بغير أجر ولا انفع
 التصرف فيها بغير إذن وقد تقدم ما يعلم منه خروجها عن ملكه وعدم نعم للإمام بقبيل المملوكة المستغاة أهلها
 عمارتها بما شاء لأننا ولي بالمؤمنين من أنفسهم وأرض الصلح التي بأيدي أهل الذمة وقد صالحوا النبي ^{صلى}
 عليه وآله والإمام عليه السلام على أن الأرض لهم فيهم عملا بمقتضى المشرط وعليه الجزية ماداموا أهلها
 ولو أسلموا صارت كالأرض التي أسلم أهلها عليها طوعا ملكا لهم بغير عوض ولو وقع الصلح ابتداء على أن
 للمسلمين كالأرض خبير فهي كالمفتوحة عنوة ويصرف الإمام عليه السلام لأصل الأرض المفتوحة عنوة الحياة ما
 الفتح في مصالح المسلمين الغانمين وغيرهم كسد الثغور والمعونة الغزاة وأوراق الولاية هذا مع ظهوره أما
 مع غيبته فما كان منها ببدل الجابر يجوز المضي معه في حكمه فيها فيصح تناول الخراج والمقاسمة منه هبة وشرء
 واستقطاع وغيرهما مما يقتضيه حكمه شرعا وما يمكن استقلال نائب الإمام عليه السلام به وهو الحاكم الشرعي
 فإمره إليه يصرفه في مصالح المسلمين كالأصل ولا يجوز بيعها أي بيع الأرض المفتوحة عنوة الحياة حال الفتح لأنها
 للمسلمين قائمة من وحيدهم ذلك اليوم ومن يجرد إلى يوم القيمة لا معنى ملك الرقبة بالمعنى السابق وهو في
 حاصلها في مصالحهم ولا هبتها ولا وقفها ولا نقلها بوجه من أوجه المملوك لما ذكرناه من العدة وقيل والقائل
 بجماعة من المتأخرين منهم المصنف وقد تقدم في كتاب البيع اختصاره أنه يجوز جميع ما ذكر من البيع والوقف
 وغيره تبعاً لأثار المتصرف في بناء وغرس وليست الحكم مادام شئ من الأثر باقيا فاذا زال رجعت الأرض إلى
 الأول وأو كانت ميتة حال الفتح أو عرض لها الموتان ثم أحيائها محيى واشتبه حالها حاله وأوجبت في بدل ^{أحد}

احد يدعي ملكيا حيث لا يعلم فساد دعواه فهي كغيرها من الارضين المملوكة بالشرط السابق يتصرف فيها المالك
 كيف يشاء بغير اشكال وشروط الاحياء الملك للمحيي ستة انتفاء بدلا لغيره عن الارض المبتدئة فلو كان عليها يد
 محترقة لم يصح احبارها لغيره لان اليد يد على الملك ظاهر اذ لم يعلم انتفاء سبب صحيح للملك والاولوية واللا
 لم ينتفأ الى اليد وانتفاء ملك سابق للارض قبل موتها لمساو مسالم فلو كانت مملوكة لاحد لم يصح
 احياؤها لغيره استصحابا للمالك السابق وهذا ان الشرطان مبنيان على ما سبق من عدم بطلان الملك بالمو
 مطالبات وقد تقدم ما فيه من التفصيل المختار وانتفاء كونه حريما العام لان ملك العام استحق حريته منه
 من مراقبة ومما يتوقف كمال انتفاعه عليه وسياتي بتفصيل الحريم وانتفاء كونه مشعرا اي محلا لعبارة كقوة
 والمشعر ومنه ولو كان ليس بالامتنع المتعبد بن سد الباب فراحمة الناس كين ولتعلق الناس كافة بها فلا
 تملكها مطلق الاداية الى نفوس هذا العرض الشرعي وجوز المحقق البشير منه لعدم الاضرار مع انه غير ملك
 لاحد وهو نادر وعليه لو عذر بعض الحاج فوقف به لم يجر للنهي عن التصرف في ملك الغير لا بابتداء عليه
 هو مفسد للعبادة التي هي عبارة عن الكون ومن ضروراته المكان واللبس تقريبا عليه وجب بالجوار جمع بين
 الحزين واخر بالتفصيل لضيق المكان فيجوز وسعته فلا واثبات الملك مطلقا باباها وانما يتوجها لوجعه مشرو
 باحدا لا من اميرين ومقطعا من النبي صلى الله عليه وآله الامام لاحد المسلمين لان المقطع يصير اولى من غيره كالتمجير فلا يصح لغيره
 التصرف بدون اذنه وان يفد ملكا وقد روي ان النبي صلى الله عليه وآله قطع بلال بن الحرث العقيق وهو واد بطن الله
 واستمر تحت يده الى ولاية عمر واقطع الزبير بن العوام حضرو فرس بضم الحاء المهملة والضاد المعجمة وهو
 عذوه مقدار ما جرى فاجرى فرس حتى قام اي عجز عن التقدم فرمى بصوته بسوطه طلبا للزيادة على الحضرة
 فاعطاه من حيث وقع السوط واقطع عنهما مواضع اخرا وحجرا اي مشروعا في احيايه شرعا لم يبلغ حد
 الاحياء فانه بالشرع يفيد اولوية لا يصح لغيره التخطي اليه وان لم يفد ملكا فلا يصح بيعه لكن يورث ويصح
 الصلح عليه لان لاهل الامام فليما كبح الزامه بدار رفع يده عنه فان امتنع اذن لغيره في الاحياء وان اعتذر
 بشاغل محله بوزل عذره فيها ولا يخطئ فيه اليها مادام مهلا وفي الذروس جعل الشروط تسعة وجعل
 منها اذن الامام عليه السلام مع حضوره ووجود ما يخرجها عن الموات بان يتحقق الاحياء اذ لا ملك قبل كمال

العمل المعترف فيه وإن افاد الشروع بتحجير لا يفيد سون لأولوية كما مر وقصد التملك فلو فعل أسباب التملك
 غيره أو لامع قصد له بملك كخيانة سائر المباحات من الاصطياد والخطاب والاحتشاش والشرط الأول قد
 ذكره هنا في أول الكتاب والثاني يلزم من جعلها شروط الأحياء مضافا إلى ما سياتي من قوله والمرجع في
 الأحياء إلى العرض والحق والثالث يستفاد من قوله في أول الكتاب بتملكه من أحياء إذا التملك يستلزم القصد
 البشري فإن البوجود في بعض المنع بتملكه بالتأجيل لا ينافي ويوجد في بعضها بملكه وهو لا يفيد ويمكن استثناء
 من قوله بتدعيمه برجوعه إلى العرض لمن أراد الزرع ومن أراد البيت فإن أراد ما ذكر ونحوه يكفي في قصد
 التملك وإن لم يقصد بخصوصه وحيث بين أن من الشرايط أن لا يكون حريما العام منه هنا على بيان حريم
 بعض الأملاك بقوله وحريم العين ألف ذراع حولها من كل جانب في الأرض الرخوة وخمسائة في الصلبة
 بمعنى أن ليس للغير استنباط عين أخرى في هذا القدر لا المنع من مطلق الأحياء ويحدد بذلك هو كشم
 رواية وفتوى وحده ابن الجنيدي بما ينقي معه الضرر ومال إليه العلامة في الخ استضعافا للنصوص وانقضاء
 على موضع الضرر وكما يعوم النصوص جواز الأحياء ولا فرق بين العين المملوكة والمشاركة بين المسلمين
 المرجع في الرخوة والصلابة إلى العرض وحريم بئر الناصح وهو البعير الذي يستقي عليه للزرع وغيره
 ذراعاً من جميع الجوانب فلا يجوز أحياءه بحفر بئر أخرى ولا غيره وحريم بئر المعطن واحد المعاطن وهي
 مبارك الأبل عند الماء للشرب قاله الجوهر والمراد ببئر التي يستقي منها الشرب لأبل أربعون ذراعاً من كل
 جانب كما مر وحريم الخابط مطرح لأنه من حجر وتراب وغيرها على نقد برافها من ليس الحاجة إليه عند
 حريم الدار مطرح ترابها ودمادها وكناستها وتلوجها ومبيل ما لها حيث إليها وملاك الدخول والخروج
 في صوب الباب إلى أن يصل الطريق والمباح وله بئر وزاد لا يوجب ضرراً كثيراً وبعداً ويقسم إلى ذلك
 حريم خابطها كما سلف وله منع من يحفر بقربه خابطه بئر أو غيرها أو يغرس شجرة بصر بجائته أو داره و
 كذا لو غرس في ملكه أو أرض أحياءها ما تبزأ غصانه أو عروقه إلى المباح ولو بعد حين لم يكن لغیره أحياءها
 وللخارس منع ابتداء هذا كله إذا أحياء هذه الأشياء في الموات أما الأملاك المتداصقة فلا حرم لأحد لها
 على جارة لتعارضها فإن كل واحد منها حريم بالنسبة إلى جاره ولا أولوية ولأن من الممكن شرعهم في الأحياء

فانه يمكن لواحد على الاخر حريم والمرجع في الاحياء الى العرف لعدم ورود شئ معين فيه من الشارع كقصد
 الشجر من الارض وقطع المياه الغالبة عليها والتجبر حولها بما يحيط من طين او حجر او من بكسر الميم وهو جمع
 التراب حول ما يريد احياؤه من الارض لئلا ينزع عنه غيره او من ماء بضم الميم وبحواله زور وبما كان اريد منه
 ترابا ومثله نصب المنصب الحجر والشوك ونحوها حولها وسوق الماء اليها حيث يحتاج الى السقي او
 اعتياد الغيث كل ذلك لمن اراد الزرع والغرس باحياء الارض وظه هذه العبارة من الارض التي يراد
 احياؤها للزراعة لو كانت مشتملة على شجر والماء مستول عليها لا يتحقق احياؤها الا بعقد شجرها وقطع
 الماء عنها ونصب حيايط وشجر حولها وسوق ما يحتاج اليه من الماء ان كانت مما يحتاج الى السقي به فلا
 اخل باجدها لا يكون احياء بل تجبر وانما جمع بين قطع الماء وسوقه اليها لئلا يوزن يكون الذي يحتاج الى
 قطع غير مناسب للسقي بان يكون وصوله اليها على وجه الرش المضرب بالارض من غير ان ينفع في السقي ونحو
 ذلك والا فلا وكان كثيرا يمكن السقي به كفي قطع القدر المضرب وابقاء الباقي للسقي ولو جعل الواو في هذه
 الاشياء بمعنى او كان واحدا منها كما في تحقق الاحياء لكن لا يصح في بعضها فان من جملة ما سوق الماء واعتياد
 الغيث ومقتضاه ان المعتادة السقي الغيث لا يتوقف احياؤه على شئ من ذلك وعلى الاول لو فرض عدم الشجر او
 عدم المياه الغالبة لم يكن مقدا وما يعتبر في الاحياء مذكورا ويكفي كل واحد مما يفي على الثاني والذرو^نس
 على حصول بعض الاشجار والتهيئة للانتفاع وسوق المياه واعتياد الغيث ولم يشترط الحيايط والميساة بل
 اشترط ان يبين الحد بمرز وشبهه قال ويحصل الاحياء ايض بقطع المياه الغالبة وظاهره الاكفاء به عن البا
 اجمع والباقي عبارات الاصحاب مختلفة في ذلك كثيرا والاقوى الاكفاء بكل واحد من الامور الثلاثة السابقة
 مع سوق الماء حيث ينفصل به والاكتفي باحد خلاصة هذا اذا لم يكن المانعان الاولان واحدهما موجودا
 والا لم يكف بالباقي ولو كان الشجر مستوليا عليها والماء كذلك لم يكف الحيايط وكذا احدهما وكذا لو كان الشجر
 لم يكف دفع الماء وبالعكس للدلالة العرف على ذلك كلما الحث والزرع فغير شرط فيه قطعاً لانه انتفاء بالحج^س كما
 لمحى الدار فلو كانت الارض مهيأة للزراعة والغرس لا يتوقف الاعلى الماء كفي صدق الماء اليها مع غرسها او
 زرعها لان ذلك يكون بمنزلة بمنزلة بالمرز وشبهه وكالحيايط ولو نجشبا وقصب لمن اراد باحياء الارض المحظيرة

المعدن للغنم ويخوذ أو الخفيف الثمار والجمع الحطب والخشب والحشيش وشبه ذلك وإنما كفي فيها بالماط لأن
 ذلك هو المعتبر عرفاً فيها وكما لم يطمع السقف بجيب وعقد وطرح بجيب المعتاد إن أراد البيت واكتفى في
 التذكرة في ذلك فاصداً السكنى بالماط المعتبر في الحظيرة وغيره من الأقسام التي يجعل بها الأحياء لنوع مع
 فصل غيره الذي لا يجعل به وإنما تعلق الباب بالحظيرة والمسكن فليس بمعتبر عندنا لأنه للحفظ لا لوقف السكنى
 عليه انتهى . في المشتركات بين الناس في الجملة وإن كان بعضها مختصاً بفريق خاص وهي أنواع يرجع أمورها
 إلى ثلاثة أمداء والمعدن والمنافع العامة من منافع المساجد والمشاهد والمبازس والربط والطرق ونحوها
 الأسواق وقد أشار إليها المصنف في خمسة أقسام فمنها المسجد فمنها المشهد فمنها السوق فمنها المزارع
 ومنها ما دام باقياً في فارق أو حاجة لتقديره وإزالة الحاجة بطل حقه وإن كان نائياً للعود إلا أن
 يكون رحله وهو شئ ولو سبعة وبالشدة به وسطه وخفه باقياً في الموضع ومع ذلك بنوى العود فلو فارق
 لا ينهيه العود سقط حقه وإن كان رحله باقياً وهذا الشرط لم يذكره كثير وهو حسن لأن الجلوس بفيداً أولاً
 فاذ فارق بنية رفع الأول بنية طرده منها والرجل لا يدخل له في الاستحقاق بمجرد مع احتمال له لا إطلاقاً النص في
 وإنما يظهر الفائدة على الأول لو كان رحله لا يشغل من المسجد بقدر حاجته في الجاوس والصلوة لأن ذلك هو
 المستثنى على تقدير الأول ولو تبرأ فلو كان كثير السبع ذلك فالحق باق من حيث عدم جواز رفع غيره إن مالكة وكونه
 في موضع مشترك كالمساجد مع احتمال سقوط حقه مطلقاً في ذلك التقدير فيصح رفعه لأجل غيره هذا من الغرض
 بعض المجلدين: إن الحق له ثم على تقدير الجواز هل يضمن الرجل رافعه بحتمية لصدق النصف وعدم المناقاة
 بين جواز رفعه والمضمان جميعاً بين الحقيقين ولم يعمد على اليد ما أخذت حتى تؤدي وعدمه لأنه لاحق له
 فيكون تزريقه منه بمنزلة رفعه من ملكه ولما أبدى في هذا الوجه كلاماً يعقده به وعلى تقدير بقاء الحق
 لبقائه أو بقاء رحله فإن عجز مخرج فلا شبهة في أنه وهل يصير إلى من بعد ذلك بحتمية لسقوط حق الأول
 بالمناقاة وعدمه للنهي فلا يترتب عليه حق والوجه أن يتبين أن رفع كل أولوية وقد ذكر جماعة من أصحاب
 أن حق أولوية التجبر لا يسقط بالتقلب غيره ويصير على ذلك صحة صلوة الثاني وعدمها واشترط المقام
 في الذكرى في بقاء حقه مع بقاء الرجل أن لا يطول المنك وفي التذكرة استقر بقاء الحق مع المفارقة

أعذر كما جازى به وجهه ووضوؤه وبقائه وان لم يكن له رجل ولو استيقا ثنان رفعة الى مكان
 واحد ولو يمكن الجمع بينهما اقرب لا يختص بالاولوية بينهما وعدم امكان الجمع فهو لا حلا لهما معا باطل
 والفرقة لكل امرئ شكل مع احتمال العلم لان الفرقة لتبين الجهول عندنا المعين في نفس الامر وليس كل
 منا وقد تقدم ان الحكم بالفرقة غير مخصص بما ذكره عموم الخبر بل فيه الرجوع اليها هذا هو الوجه ولا فرق
 في ذلك كل بين المتعاد لهما معية وغيره وان كان اعتاده لدروس وامامة ولا بين المفارق في اثناء الصلوة
 وغيره لعدم الاستقرب اليهم في الدروس بقاء اولوية المفارق في اثنائها اضطرارا الا ان يجد مكانا تساويا لا
 او اولى منه بحيث يبا فيها صوة واحد فلا يمنع من اتمامها ولا يخفى ما فيه ومنها المدرسة والرباط ومن سكن
 ببلد من بلد او اقام بمقام مخصوص من المسكن بان يكون متصفا بالوصف المعتبر في الاستحقاق اما باصله
 بان يكون مستقرا بالعلم في المدرسة او بحسب الشرط بان يكون موقوفة على قبيلة مخصوصة او نوع من العلم
 والمذاهب ريتصفا الساكن به فهو احق به وان تطاولت المدة الامع فخالفة شرط الواقف بان يشترط
 الواقف ان يفتقر واحتمل المضم في الدروس في المدرسة ونحوها الا رجاء اذا تم غرضه من ذلك فيكون
 الاحتمال اذا ترك الشاغل بالعلم وان لم يشترط الواقف لان الموضوع المدرسة ذلك وله ان يمنع من بئاركة
 لما فيه من الضرر اذا كان المسكن الذي اقام به مع هذا الواحد فلو اعد لما فوقع لم يكن له منع الرباط بعد عهده الى
 ان يزيد عن الضاب بالمشرط ولو فارق ساكن المدرسة والرباط لغيره عذر بطل حقه سواء بقي رجا
 ام لا وسواء طال مدة المفارقة ام قصرت لصدفها وخلو المكان الموجب لاستحقاق غيره اشتغال و
 مفهومه انه لو فارق لعذر لم يقطع حقه مطلقا ويشكل مع طول المدة واطلاق الاكثر بطلان حقه
 بالمفارقة وفي التذكرة ان اذا فارق اقام قليلة لعذر فهو احق بشرط بعضهم بقاء الرجل وعدم
 طول المدة وفي الدروس ذكر في المسئلة اوجها ووالحقه كالمسجد وبقاؤه مطلقا لانه باسبلاء
 جرى مجرى المسالك وبقائه اذا قصرت المدة دون ما اذا طال لئلا يضرب بالمتحققين وبقاؤه ان
 خرج لضرورة وان طال المدة وبقاؤه ان بقي رجلا او خادما ثم استقرب تقويض الامر الى ما يراه
 الناظر صلاحا والا قوى انه مع بقاء الرجل وقصر المدة لا يبطل حقه وبدون الرجل يبطل الا ان

لئلا يثبت لا يخرج عن الاقامة عرفا ويشكل الرجوع الى اى الناطق مع اطلاق النظر اذ ليس له ان
 المحقق اقتراحا فريدا في فرع استحقاق وصار منه فم لو فرض البعد الامر مطلقا فلا اشكال ومنها الطريق
 فالتدقيق في الاصل الاستطراق والناس فيها شرع بالشبهة الى المنفعة المادون فيها ومنع من الانتفاع
 بها في ذلك المذكور وهو الاستطراق مما يفوت به منفعة المارة لا مطلقا فلا يجوز الجالس بها للبيع
 والشاء وعنه جاز من الاعمال والا كان الامع السعة حيث لا ضرر على المادة لو مر واتى الطريق بغير موضعه
 وليس لهم تخصيص الممر بوضعه اذا كان لهم عند مندرجته ثبوت الاشتراك على هذا الوجه والطباق لنا
 على ذلك في جميع الاصطعاق ولا فرق في ذلك بين المسلمين وغيرهم لان اهل الذمة من المسلمين في الجبل
 فارقا المكان الذي جلس فيه للبيع وغيره بطريق حقه مع العلم لان كان متعلقا بكونه فيه وقد زال وان كان ذلك
 باقيا لاحتصاص ذلك بالبيع والاطلاق المص في الدروس وجماعته بقاء رحله نقول انهم المومنين عليه
 سوق المسلمين كغيرهم والطريق على هذا الوجه في السوق ولا فرق مع سقوط حقه على الفقد بين
 يتفرق معاملة وعده واحتمل في الدروس بقاء مع الضرر لان اظهر المقاصدان يعرف مكانه لم يقصد
 المعاملون الامع طول زمان المفارقة لاستناد الضرر الى البعد وفي استناده يتد بقاء حقه مع الرجل
 بقاء النهار ولو دخل الليل سقط حقه مجتبا بالجنبة السابق حيث قال فيه من سبق الى مكان فهو الحق به
 الى الليل ويشكل بان الرواية تدل باطلا فها على بقاء الحق الى الليل سواء كان له رجل ام لا والوجه بقاء
 حقه مع بقاء رحله ما لم يطل الزمان فيضر بالمان ولا فرق في ذلك بين الزائد عن مقدار الطريق شرعا وما
 دونه الا ان يجوز لحياله ان يزداد فيجوز الجالس به مطلقا وحيث يجوز له الجالس بجوز التمسك عليه بما لا
 بالماردة ولا التقف وبناء دكة وغيرها الاعلى الوجه المخصص في الطريق مطلقا وقد تقدم وكذا الحكم
 في مقاعد الاسواق بالمباحة ولو يذكرها المص هنا وصرح في الدروس بالحائز في حكم الطريق ومنها المباحة
 المباحة كماء العيون في المباح والابار بالمباحة والغوث والافهار الكبار كالقراة ورجلة وازنل والصفا
 التي لم يجزها مجربينة التملك ان الناس فيها شرع فمن الى اغتراف شيء منها فهو اول به وبملكه مع نيته ان يملك
 لانا المباح لا يملك الا بالاخواز والبنية ومقتضى العبارة ان الاولوية يحصل بدون نيته التملك بخلاف الملك

تتبرأ للفعل قبل البنية منقولة التجبر وهو يشكك هنا بان نوى بالاحراز المالك فقد حصل الشرط والا كان كالمالك
لا ينفيد اولوية ومن اجري منها اي من المباحة المباحة نهر بنية التملك ملك الماء الجري فيه على اصح القولين
وحكى عن الشيخ الامام في الاولوية خاصة استنادا الى قوله صلى الله عليه واله الناس شركاء في الثلث النار والماء
والكلالة وهو محمول على المباح من دون المملوك اجماعا ومن اجري عينا بان اخرجنا من الارض واجراها على
وجوبها فذلك بملكها مع بنية التملك ولا يصح لغيره اخذ شئ من ماله الا باذنه او كان الجري جماعة ملكوه
على سببه عملهم لا على سببه خزانة هم الا ان يكون الخراج ثابعا للعمل وجوز في الدروس الوضوء والغسل وتغيير
الثوب من غير ان يملك المال الا مع النهي ولا يجوز من ذلك من الخرج في المملوك ولا من ماله بطل الكراهة فيه معطى ولو لم
يكن له الحق في النهر والعين الى الماء بحيث يجري فيه فهو تجبر بغيره بنية التملك الاولوية كما مر وكذا يملك الماء من اخذ
شرا من مياه الغيث او السيل لتحقيق الاحراز مع بنية التملك كاجراء النهر ومثله ما لو اجري ماء الغيث في
سابقه ونحوها الى مكان بنية التملك سواء احرزها في ملكه لا حتى لو احرزها في ملك الغير وان كان غاصبا
فيه لا انا اجراها ابتداء في ملك الغير فانه لا ينفيد ملكا مع احتمال كمالها في الاحراز في الابنية المقصودة بنية
التملك ومن حفر بئر املك الماء الذي يحصل فيه او صوله البئر الى الماء اذا قصد الملك ولو قصد الانتفاع
بالماء والمنفعة فهو اولى به مادام نازكا بما يده فاذا دارمه بطل حقه فلو عاد بعد المفارقة ساوى غيره
على الاقوى ولو تجرد عن قصد التملك والاستفلاء فمقتضى القواعد السابقة عدم التملك والاولوية
مع كالتعاقب ومنها المعادن وهي قسمان ظاهرة وهي التي تحتاج بحقبها الى طالب كالباقوت والبرام
والقبر والنقط والملح والكبريت واحجار الرحي وطين الغسل وباطنة وهي التي وقف ظهورها على العمل
كالذهب والفضة والحديد والنحاس والرصاص والبلور والفيروزج فالظاهرة لا يملك بالاحياء
لان احياء المعدن اظهره بالعمل وهو غير متصور في المعادن الظاهرة اظهرها بالتجبر انما لا تشرع
في الاحياء وادارة نحو الحايطة اجزاء للارض على وجه لا مطير بل الناس فيها شرع الامام عليه السلام
وغيره لا يجوز ان يقطعها السلطان العادل لاحد على الاشهر لا يشارك الناس فيها او بما قيل بل يجوز ان يقطع
الى عموم ولا يترد نظره ومن سبق اليها فله اخذ حصة اي اخذ ما شاء وان زاد عما يحتاج اليه لبثت الا

بالسبق سواء طال زمانه ام قصر فان توافيا عليه فادفعه واحدة وامكن القسمة بينهما وجب قسمه الحاصل
 بينهما التساو في سبيل التحقيق وامكان الجمع بينهما فبدر بالقسمة وان لم يكن الجمع بينهما للاخذ من مكان
 واحد هذا اذا لم يزد المحدث عن مطلوبهما او الا اشكل القول بالقسمة لعدم اختصاصهما ببيع والا يمكن
 القسمة بينهما القسمة مع عدم بولها اقبح بينهما لا استواسها في الاولوية وعدم امكان الاشتراك ^{سواء}
 الترخيج فاشكل المستحق فحين بالقرعة لانها لكل امر متشاكل فمن اخرجته القرعة اخذها اجمع ولو زاد عن
 حاجتها ولم يكن اخذها فادفعه لضيق المكان فالقرعة ايضا وان امكن التسوية وقابلتها تقديرا من اخذته
 من اخذت بلسنة ومثلها لو ازيد على شان على غيره ونحوه ولم يكن الجمع ولو تقبل احداهما على الاخر اثم وسلك
 منها خلاف تقبله على او لم يجره والماء الذي لا يفي بقرضها والفرق ان الملك مع الزيادة ولا يجوز
 بخلافه لو لم يرد للمعادن الباطنة فملك ببلوغ بنائها فذلك احياء وما دونه تجير ولو كانت على
 الارض او مشورة بتراب يسير لا يصدق معه الاحياء عرفا لم يملك بغير زيادة كالظاهرة هذا كله اذا
 كان المعادن في الارض باقية ولو كان في الارض مملوكة فهي بحكمها وكذا لو احياء او ضموا انا فظهر فيها ^{معها}
 فان لم يملكه وان كان ظاهرا الا ان يكون ظهوره سابقا على احيائه وحيث يملك حرمه وهو مشهور عروبة
 عارة ومطرح تراب وطريقه وما يتوقف عليه علمه ان عمله عنده ولو كان المعادن في الارض المختصة بالا
 عليه التسليم فهو تبعها والناس في غيره شرع على الاقوى وقد تقدم الكلام فيه في باب الجنس كتاب
 الصيد والذب بلحة وفيه فصول ثلثة الاولى في الة الصيد يجوز الاصطياد بمغوي اثبات الصيد ^{بخصيصه}
 بجميع الالة التي يمكن بحصيله بها من السيف والرمح والسم والكلب والفهد والبناري والصدقة والقبض
 والبناشق والثرثرة والحيالة والشبكة والفخ والبندق وغيرها ولكن لا يؤكل منها اي من الحيوانات ^{المصيد}
 المدلول عليها بالا صطيادها لم يذبح بالذبح بعد ادراكه خيا فلوا دكه بعد رميه ميتا او مات قبل تذكيته
 لم يحل الا ما قتله الكلب المعلم دون غيره على اظهر الاقوال والاخبار وشئت تعلم الكلب يكون نجس
 ليسرسل اي ينطلق اذا ارسل ويترجأ ويقف على الاسترسال اذا خرج منه ولا يعتاد اكل ما يمسه من ^{الصيد}
 ويتحقق ذلك لو وصف وهو الاسترسال والانه جار وعلمه الاكل بالتكرار على هذه الصفات الثلاث ^{مرا}

جديهما التعليم عرفاذا تحقق كونه متعلما حل مقتولا وان غلب على الاوصاف الى ان يتكرر فقد هما على
 وجه صديق عليه ذوال التعليم عرفا ثم يحرم مقتولة ولا يجوز الى ان يتكرر انضافه بها كذلك وهكذا
 ولو اكل نادرا ولم يسترسل نادرا لم يقدح في تحقق التعليم عرفا ولا في زواله بعد حصوله كما لا يقدح
 حصول الاوصاف له نادرا وكذا لا يقدح شرب الدم ويجب مع ذلك بمعنى اشتراط امور التسمية
 لله تعالى من المرسل عند ارسال الكلب المعلم فلو تركها هذا حرم ولو كان سببا فاحل ان لو يذكر قبل
 الاصابة ولا اشتراط استدراكها عند الذكر ولو مقارنته لها ولو تركها جهلا بوجوبها ففي الحاقة
 بالاحكام والناسي وجب ان من امر عاملا ومن ان الناس في سعة مما لم يعلموا والحمد لله في بعض فوائد
 بالناسي ولو بعد تركها عند ارسال الاستدراك اصابة وفي الاجزاء قولان اقربهما الاجزاء
 لتناول الادلة له مثل ولا ناكلوا مما ذكر اسم الله عليه فاكلوا مما امسكن عليكم وذكر الله وقول الضاد
 عليه السلام كل ما قتل الكلب اذا سميت ولا اقرب الى الفعل المعتبر في الزكاه فكان اولي وجه المنع ^{لأنه}
 بعض الاخبار على ان حملها ارسال ولا نراجمي وغيره مشهورا ^{لأنه} ولا عبرة بتسمية غير الموهل ولو ^{شركا}
 في قتله كلبان معلان اعتبر بتسمية عرسيلهما فلو تركها احدهما او كان احدا كلبين غير مرسل او غير معلم
 لم يجز والمعتبر من التسمية هنا في ارسال السهم والذبح والمخرد ذكر الله المقترن بالغنم لان المفهوم منه
 كاحد الشبهات الاربع وفي اللهم اغفر لي وارحمي اوصل على محمد وآله قولان اقربهما الاجزاء ^{دون}
 ذكر الله مجزعا مع احتمال صدق الذكر وبقطع الفاصل وفي اشتراط وقوعه بالعريضة قولان من صدق
 الذكر ونصريح القرآن باسم الله العربي والاقوى الاجزاء لان المراد من الله نعم في الاية الذات لا الاسم
 وعليه ينفرع ذكر الله باسمائه المختصة به غير الله فعلى الاول يجزى لصدق الذكودون الثاني ولكن هذا
 مما لم يذهبوا عليه وان يكون المرسل مسلما او مجنونا كوله المميز غير البالغ ذكر ام انثى فلو ارسله الكافر لم
 يجز وان انتهى او كان ذميا على الاصح وكذا الناصب من المسلمين والجمعة اما غيرهما من المخالفين ففي حل صيد
 الخلاف الاتي في الذبيحة ولا يجزى صيد الضبي غير المميز ولا المجنون لا اشتراط الفصد واما الاعمي فان تصور فيه
 فصل حل صيد والاندلا وان يرسله للاء طباة فلو استرسل من نفسه او رسله لا للتبديد فصادف صيدا

فمقتله رجل وان زاد اغراء نعم لو خرج فوقف ثم ارسله حل وان لا يغيب الصيد عن المرسل وجبانه مستقر
 بان يمكن ان يجلس ولو نصف يوم فلو غاب كذلك لم يجل لجواز استناد القتل الى غير الكلب سواء جد
 الكلب واقفا عليه ام لا وسواء وجد في اثره غير غصه الكلب ام لا وسواء تشاغل عند ام لا واولى منه لو ورد
 من جبل ونحوه وان لم يغيب فان الشرط موته يخرج الكلب حتى لو مات بانعاية او غم لم يجل نعم لو علم انقاء ^{سب}
 خارجي او غاب بعد ان صادت حيوته غير مستقرة وصار في حكم المذبذوب او تردى كذلك حل وبشرط جامع
 كون ذلك كون الحيوان مستقرا سواء كان في شيا ام احبب ان يفل من المنع من الفروخ او الاصلية لم يجل ويوكف
 ابق من الصيد ما ناله السيف والرمح والسم وكل ما فيه فضل جديد سواء حرق ام لا حتى لو قطعه بصفين مختلفا
 نحو كاه لا خلا الا ان يكون ما فيه الراس مستقر الحياة في ذكبي وحجم الاخر والمعارض ونحوه من السهام الخ
 التي لا تصل فيها اذا خرق اللحم ولو قتل معترضه لم يجل واما المقتل كالبحر والصيد فانه لا يجل وان خرقه كان
 الصيد من جلد باب والفق ان الدبوس بحكمه الا ان يكون من جلد بحيث يصلح للخرق وان لم يخرق كل ذلك منع
 التسمية عند الرمي او ذكبي قبل الاصابة ولو تركها عمدا او سهوا او جهلا فكما سبق والقصد الى الصيد ^{فلو}
 وقع السهم من يد فقتله او قصد الرمي لاله فقتله او قصد خنجره فاصاب ثوبا او ظنه خنجره فابان ظنانه لجل
 نعم لا بشرط فصل عنه حتى لو فصل فاما فقتل اخر حل ولو قصد محملا ومحملا حل والحلل والاسلام او لا
 الواجب او حكمه كما سلف وكذا بشرط موته بل يجر وان لا يغيب عنه وفيه حية مستقرة وامتناع المقتول كافر
 ولو اشترك به اثنان مسلم وكافر او فهد وخنزير او مستي وغيره وبالجملة فاله جامع للشرايط وغيره لم يجل
 الا ان يعلم ان خرج المسلم ومن يحكمه او كلبه لو كانت الاله كما ان فضاء الله هو القاتل خاصة وان كان الاخر ^{معا}
 على ايشائه ويحرم الاصطناد بالاله المخصوصة لفتح تصرف في مال الغير بغير ادنه ولكن لا يحرم الصيد بها
 بها وملكه المصايد وعليه حجة الاله سواء كانت كلبا ام سائحا ويجب عليه غسل موضع العضة من الكلب جمعا
 بين نجاسة الكلب واطلاق الامر بالاكل وقال الشيخ لا يجب حلق الامر بالاكل منه من غير امر بالقتل وانما
 المقتول بالاله مطلقا اذا ادركه ميتا وفي حكمه ولو ادركه والستهم او الكلب الصيد مع اسرعه اليه ^{الان}
 وحيوته مستقرة ذكاة ولا يسرع او لم يذكبه حرم ان يستع اليه ان الذبح فلم يفعل حتى مات ولو قصه ^{عن}

مع حضور الله لان الاستمرار في الحياة لا يمكن بغيره ولو كان عدم امكان ذلك
 فبغير الله التي تقع بها الذكاة او فقد ما يبحث به في زمان طويل عادة فانفق موت فيه لم يجل
 الثاني في الانبأحة عليها العوان عليها مع كونها اخص مما يبحث في الفصل فان الفهر
 ذكاة السران ونحوه خارج في بعض الافراد او اشهرها ولو جعل العوان الذكاة كما صنع في الدرر
 كان اجود شمول الجميع وبشرط في الذبايح الاسلام او حكمه وهو الطفل المميز فلا تخل ذبيحة الكافر
 مطاوعا ونسبا كان ذميا سمحت لتسميته على اسم الاقوال وذهب جماعة الى حل ذبيحة غير المسلم
 مع ما عدا ذلك من طاعة الله تعالى في القصد او الضرورة ولا بشرط الايمان على الاصح لقول
 من لم يؤمن بالله واليوم الآخر فليقتله او يضرب به او يسلط به لكم حلال اذا ذكر اسم الله عليه
 وفيه هو من الشرط ان يذكر اسم الله عليه لم يخل وهل بشرط مع الذكاة اعتقاد وجوبه قولان من صدق
 اسم ذكر الله عليه واصل عدم اشتراطه بنشر اسمه ابقاء على وجهه كغيره من العبادات الواجبة
 الاولى اقوى وجبت له بغير الايمان مع مطلق الخلاف اذا لم يكن بالغاحدا النصب لعداوة اهل البيت
 عليهم السلام فلا يخلج ذبيحته لرواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ذبيحة الناصب لا تكل ولا
 الناصب خالف ما هو المعلوم من دين النبي صلى الله عليه واله ثبوته ضرورة فيكون كافرا ابتداء
 ما دل على تحريم ذبيحة الكافر ومثله الخارج والمجتم وقصر جماعة الحل على ما يذهب المومن لقول
 الكاظم عليه السلام ان ابي ابي انما كان عن ذبيحة من كان على خلاف الذي انت عليه واصحابك الا في وقت
 الضرورة اليه ويحل على الكراهة بقرينة الضرورة فانها اعم من وقت تخل فيه الميتة ويمكن حمل انهي
 الوارد في جميع الباب عليه عليها اجمعاً ولعله اولى من الحل على الذبيحة والضرورة ويحل ما يذبحه المسلم
 والمحض والجبوب والصبي المميز دون المجنون ومن لا يميز لعدم القصد والجنب مظوم والمحايض و
 النفاس لا تنفاه المانع مع وجود المقتضي للحل والواجب في الذبيحة امور سبعة الاولى ان يكون قري
 بالحق بالحد يذبح القدرة عليه لقول الباقر عليه السلام ذكاة الابا لحزب فان خيف فوت الذبيحة بالو

وعنه وتعدر الحد بجواز بما يفرى الاعضاء من لبطة ومن القشر الاعلى للفص المفضل بآمره عاذ
ومن جبر يقدر النار ورجاحة مخيرة في ذلك من غير شرجح وكذا ما اشبهها من الالات الحادة غير الحد
لصحة زبد الشمام عن الصادق عليه السلام قال ارجح بالحج وبالعظم وبالقبضة والعود اذا لم يقبض الحد بل
لو يقبض الحد بل اذا قطع الحلقوم وخج الدم فلا باس وفي حسنة عبد الرحمن عن الجاظم عليه السلام قال سألته
عن المروءة والقصة والعود بل ارجح بها اذا لم يجد سكبنا قال اذا ضوى الاوراج فلا باس بذلك وفي الظفر
والسن مضلين ومنقصلين للضرورة بالجواز لظاهره فحينئذ السابقين حيث اعتبر فيها قطع الحلقوم
فروى الاوراج ولم يعتبر بخصوصية الفلح وهو موجود فيها وهو المشج في الخرافة محجبا بالاجماع وروا
رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه واله قال ما النهار الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا الا ما كان من سن
او طفر وساحل ثم عن ذلك اما السن فغطر من الانسان واما الظفر فمدى الجبشة والرواية عامية لا
ممنوع نعم يمكن ان يقال ايضا انها ان يخرج عن مستي الذبح بل هو اشبه بالاكل والنقطة واستقربا لهم
الشرح المتع منها منظم وعلى تقدير الجواز هل يساويان غيرهما بما يفرى الغبرا الحد بل او يترتبان على غيرهما
مطم مقتضى الاستدلال الجواز بالحد بين الاول وفي الدور من استقربا الجواز به بنما مطم مع عدم غيرهما هو
من تعليقه الجواز بها هنا على الضرورة اذ لا ضرورة مع وجود غيرهما وهذا هو الاول والثاني استقبالا للفتنة
بالمذبح لاستقبال القبلة الذاب والمفهوم من استقبال المذبح الاستقبالا بالمقادير بدنه ومنه ^{مذبح}
وربما قيل انه كفاء باستقبال المذبح خاصة وصحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن الذبيحة
قال استقبل بذبيحتك القبلة الحديث يدل على الاول هذا مع الامكان ومع التقدير لا اشتباه القبلة او
لتروى الجوان واستغصابه او ينفوه بسقط ولو تركها ناسيا فلا باس للاخبار الكثيرة وفي الجاهل وجهان
والخافه بالناسي حسن وفي حسنة محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عن رجل ذبح ذبيحة فجهل ان يوجه
الى القبلة قال كل منها الثالث التسمية عند الذبح وهي ان يذكر الله نعم كما سبق فلو تركها عمدا فهي ميتة
اذا كان معتقدا لوجوبها وفي غير المعتقد وجهان وظاهر اصحاب الخبر لقطعهم باشتراطها من غير
تقبيل واستشكل المقدم ذلك لحكمهم بجل ذبيحة الخالف على الاطلاق ما لم يكن غاصبا ولا ريبا ان بعضهم

بعضهم لا يعتقد وجوبها ويمكن دفعه بان حكمهم محل ذبيحته من حيث هو مخالف وذلك لا ينافي في تحريمها
من حيث الاخلاق بشرط اخر نعم يمكن ان يقال مجملها عند استنباه الحال عملا باصالة الصحة واطلاق
الادلة وترجيها للظاهر من حيث وجوبها عند من لا يوجبها وعدم اشتراط اعتقاد الوجوب بل المعتبر
فعلها كافر وانما يحكم بالتحريم مع العلم بعكسها وهذا حسن ومثله القول في الاستقبال ولو تركا ^{سببا}
حل للنسب في الجاهل الوجهان ويمكن الحاق في المخالف الذي لا يعتقد وجوبها بالجاهل مشاركة له في
المعنى خصوصا المقلد منهم الرابع اخذوا من الابل بالتحريم وذكره في باب شرط الذبح استطرادا وتقلب
الذبح على ما يشمله وما عداها من الحيوان القابل للذبح كغيرها يستثنى بالذبح فلو عكس قد يجزئ الابل او جمع
بين الامرين او خففها عما اختار احرم ومع الضرورة كما يستعصى محل كما يجزئ طعنه كبقائه تقوى ولو استدرك
الذبح بعد النحر وبالعكس احتمل التحريم لا استناد موثر اليها وان كان كل منهما كافيا في الاذهاق لوانة ^{قد}
حكم المقم وغيره باشتراط استناد موثر الى الذكاة خاصة وفعوا عليه انه لو شرع في الذبح فزنع ^{افتر}
حشوته معا فبنته وكذا كل فعل لا يستمر معه الجوده وهذا من الاكفاء بالحركة بعد الفعل المغيرة وخرج
الدم المعتدل كما سبنا في الخامس قطع الاعضاء الاربعة في المذبوح وهي المرى بفتح الميم والهمزة اخرة
وهو مجرى الطعام والشراب المتصل بالخلقوم والخلقوم بضم الخاء وهو للنفس المعدل لجزءه والوردجا
وهما عرفان تكشفان الخلقوم فلو قطع بعض هذه لم يجز وان بقي يسير وقبل يكفي قطع الخلقوم لصحة ^{زبد}
الشحام عن الصادق عليه السلام اذا قطع الخلقوم وجري الدم فلا بأس وحملت على الضرورة لا تنها وروى في
سبائكها مع معارضتها غيره ومحل الذبح الخلق تحت اللب ^{عضا} ومحل النحر هذه اللبة ولا يعتبر فيه قطع الا
بل يكفي في المنحور طعنه وهذه اللبة وهي ثغرة النحر بين الرقوتين واصل الوهدة المكان المطئن ^{هو}
وهو المتخفف واللبة بفتح اللام وتشديد الباء المنحور ولا حد للطعن طولا ولا عرضا بل المغيرة ^ص ^{هو} ^{هو}
السادس الحركة بعد الذبح او النحر وبكفي مسماة في بعض الاعضاء كالا لذب والاذن دون التقطص ^{والا}
فانه قد يحصل في اللحم المسلوخ او خرج الدم المعتدل وهو الخارج بدفع لا المتسائل فلو انتقباه ^{له} ^{بهيمة} ^{بها}
الجلي على الاول وعلى الحسين بن مسلم على الثاني واعتبر جماعة اجتماعهما واخرى الحركة وحدها ^{بهيمة} ^{بها}

ورجبا فيها

والجواهر الأخرى بالحسين وهو الأقوى وصحة الحيلة وغيرها مصرية بالاكفاء في الحركة بطرف العين أو
 تحريك الذنب والاذن من غير اعتبار آخر ولكن المقصود هنا وغيره من المناخرين اشتراطها مع ذلك من الخواص
 عليه بقوله ولو علم عدم استقرار الحيوة حرم ولو تنفس لهم فيه على مشند وظاهر المقدمات كالأخبار الكفاء
 بأجل الأمرين ولهما من غير اعتبار استقرار الحيوة وفي الأثر إجماع البه وهو قوله رقم حرمت عليكم الميتة والدم
 إلى قوله إلا ما ذكبتهم ففي صحة زكاة عن الباطن عليه السلام في تفسيره أن أدركت شيئا منها عين نظر فأنف
 تركض وذنب تمصع فقد أدركت ذكاته فكلمة ومثلها أخبار كثيرة قال المقصود في الدروس وعن يحيى اعتبار استقرار
 الحيوة ليس من المذهب ونعم ما قال وهو خلاف ما حكم به هنا وهو الأقوى فعلى هذا يعتد في المشرك على الموت
 وأكل السبع وغيره الحركة بعد الذبح وإن لم يكن مستقر الحيوة ولو اعتبر معها خروج الدم المقدر لكان إلى
 السابع متأخرة الذبح حتى يتوقف قطع الأعضاء ولو قطع البعض وأرسل ثم تممه أو تناقل بقطع البعض
 لم يكن في الحيوة استقرار لعدم صدق الذبح مع التفرقة كثيرا لا الأول غير محلل والثاني تجري مجرى التخيير
 على الميت ويشكل مع الصدق اسم الذبح عرفا ويمكن أن يستدل بالأباحتها إلى الجميع ولو أنه لو رد مثله مع نواله ^{عنه}
 استقرار الحيوة ممنوع بالحركة بسيرة الكفاية مستحبة فيها مع أصالة الأباحتها إذا صدق به الذبح وهو الأقوى ^{عليها}
 القولين لا تضر التفرقة بسيرة التي لا تخرج عن المناجعة عادة ويستحب نحر الأبل قد رطب أخفافها أي أخفافها ^{بها}
 إلى أباطها بان يربطها معاً مجتمعين مع الحفا إلى الأباط وروى أنه يعقل بها السبى من الخفا إلى الركية
 ويقفها على اليمنى ويكلاهما حسن وأطلقت أرجلها والبقر تعقل بداه ورجلا ويطلق ذنبه والغنم يربط ^{بها}
 رجل واحدة ويطلق الأخرى ويمسك سوفه وشعره وبره حتى يبرد وفي رواية حمزان بن عيينة أن كان
 من الغنم فامسك سوفه وشعره ولا تمسك بداه ولا رجلا ولا شرا ولا أول والطير يذبح ويرسل ولا يمسك
 ولا يكفف ويكره أن ينزع الذبيحة وهو أن يقطع نخاعها مثلث النون بثلثها قبل موتها وهو الخطأ ^{سط} البفس
 الفقار بالفخ ممتدا من الرقبة إلى عجب الذنب بفتح العين وسكون الجيم وهو أصله وقبل يحرم لصيحه الحيلة
 قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا تنزع الذبيحة حتى يموت فإذا ماتت فأنزعها والأصل في النهي التحريم وهو
 الأقوى وإخاره في الدرس من نعم لا يحرم الذبيحة على القولين وإن يقلب السكين بان يدخاها تحت الحلقوم

باقي الأعضاء فيلجج الى فوق كنهى الصادق عليه السلام عنه في روايته حرمان بن اعين ومن ثم
 قبل بالبحر في حمل النهي عليه وفي السند من لا يثبت عدالة القول بالكراهة اجود والسخ قبل
 البرد لم يرو عنه محمد بن يحيى عن الرضا عليه السلام اذا نجت وسلخت او سلخ من شئ منها قبل ان يبر
 فليس جل اكلها وذهب جماعة منهم المص في الدروس والشرح الى تحريم الفعل استنادا الى ثلاث
 تحريم الاكل والتحريم الفعل فلا يفتي صغره بل عدم دلالة على التحريم والكراهة نعم يمكن الكراهة حيث اشتماله
 على تعذيب بني الحيوان على تقدر برشوره مع ان سلخه قبل برده لا يسنلزمه لا ناعم من قبلته الموت وظاهر
 انها مشارة وان وهو ممنوع ومن ثم جاز تقبل الميت لان قبل برده فالاولى بتخصيص الكراهة
 قبل موته وبانته الراس عند اخذ الذبح للنهي عنه في صحبة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال لا
 تنزع ولا تقطع الرقبة بعد ما تذبح وقيل والقائل الشيخ في النهاية وجماعة بالتحريم لا نقضاء النهي له
 صفة الخبر وهو الاقوى وعليه هل تحرم الذبحة قبل نعم لان الزائد عن قطع الاعضاء يخرج عن كونه ذبحة
 شرعيا فلا يكون مبيحا وبضعف بان المعتبر في الذبح قد حصل فلا اعتبار بالزائد وقد روى الحلبي
 في الصحيح عن الصادق عليه السلام حيث ذبح طير قطع راسه او كل منه قال نعم ولكن لا يتعد قطع راسه
 وهو نص وعموم قوله تعالى فكلوا مما ذكر اسم الله عليه فالتحريم للفعل دون الذبحة فيه وفي كل
 ما حرم سابقا ويمكن ان يكون القول المحكي بالتحريم متعلقا بجميع ما ذكر مكررها لوقوع الخلاف فيها
 اجمع بل قد حرمها المص في الدروس الا قلب السكين فلم يحكم فيه بتحريم ولا غيره بل اقتصر على نقل الخلاف
 وانما يقع الذكاة على حيوان طاهر العين غير ادعى ولا حشار وهي ما سكن الارض من الحيوان كالقارو
 وابن عرس ولا يقع على الكلب والخنزير ولا على الاربع وان كان كافرا اجماعا ولا على الحشرات على الاظهر
 للاصل اذ لم يرد بها نص وقبل يقع وهو شاذ والظاهر وقوعها على السوخ والنباع لرواية محمد بن مسلم
 عن ابي جعفر انه سئل عن سباع الطير والوحش حتى ذكر الفناذ والوطواط والحمير والبغال والخيول
 فقال ليس الحرام الا ما حرم الله كتابه وليس المراد نفي التحريم الاكل للروايات الدالة على تحريمه فيبقى علمه
 بتحريم الذكاة وروى حماد بن عثمن عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه واله غروف

النفس وكان يكره الشيء ولا يجرمه فأتى بالارنب فكرهها ولم يجرمها وهو محمول بقوله على عدم الجهر بذكرها
 وجلودها جميعاً بين الاختيار والارنب من جملة المسوخ ولا قائل بالفرق بينها وروى سماعة قال سألته عن
 تحريم السباع وجلودها فقال أما اللحوم فدعها وأما الجلود فأركبوا عليها ولا تصلوا فيها والظاهر أن المسؤل
 الأمام عليه السلام لا يخفى بعد هذه الأدلة نعم قال المصنف في الشرح أن القول الآخر في السباع لا يفرقه لأحد منا
 والقائلون بعدم وقوع الزكاة على المسوخ أكثرهم عللوه بنجاستها وحيث ثبتت طهارتها في محلها توهم
 القول بوقوع الزكاة عليها أن تم فاسبق ويستثنى من المسوخ الخباز بنجاستها والضب والفارة والوزغ^ن
 من الحشرات وكذا ما في معناها وروى الصدوق بإسناده إلى أبي عبد الله عليه السلام المسوخ من بني آدم ثلثة
 عشر صنفاً الفردة والخنازير والغناس والذئب والذب والفيل والدموض والجرب والقر وسهيل
 والرهرة والعنكبوت والقنفذ قال الصدوق والرهرة والسهيل دابتان ولبيبا نجسين ولكن سمي بها لثما^ن
 كاللحم والثور قال والمسوخ جميعاً لا يتق أكثر من ثلثة أيام ثم ماتت وهذه الحيوانات على صورها سميت مسوخاً
 استعارة وروى عن الرضا عليه السلام زيادة الارنب والفارة والوزغ والرنور وروى إضافة الطاووس
 والمراد بالسباع الجوان المفترس كالأسد والنمر والفهد والثعلب والهيض الفضل الثالث في التواقي وفيه
 مسائل الأولى ذكاة السمك المأكول إخراجها إلى الماء حياً بل ثبات اليد عليه خارج الماء جباناً لم يخرج منه
 كما ثبت عليه قوله ولو وثب فأخرج جباناً وصار خارج الماء بنفسه فأخذه جباناً ولا يكفي في حله نظره قد يخرج
 من الماء جباناً ثم مات على أخص القولين إجماعاً إلى أبي عبد الله عليه السلام في حسنة الحلبي أنما صيد الجبان أخذه^{هي}
 للمصنف وروى علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن سمكة وثبتت من هرة فوفقت على اليد
 فماتت أبيض أكلها قال إن أخذتها قبل أن تموت ثم ماتت فكلها فإن ماتت قبل أن يأخذها فلا تأكلها وإن
 يكفي في حله خروجها من الماء وموتها خارجاً وإنما يجرى بموتها في الماء لرواية سلمة بن أبي حفص عن أبي عبد الله
 عليه السلام إن علياً عليه السلام كان يقول في السمك إذا ذرناها وهي تضرب وتضرب بيد بها ونحو
 ذنبها وتطرف عيناها من ذكاته وروى في زرارة قال قلت لسمكة ثبتت من الماء فتقع على الشط فنضرب حتى
 تموت فقال كرمها وحلها بصيد الجوسي مع مشاهدته المسلم لكك وصيده لا اعتبار ببره وإنما الاعتبار بنظر

المسلم ويضعف بان سلة مجهول اصنفه ورواية وزارة مقطوعة برسلة والقباس على صيد المجوسي
فاسد يجوز كون ان سببا حل اخذ المسلم ونظره مع كونه تحت يد اذ لا يدل على الحكم اريد من ذلك و
احالة عدم التدكير مع ما سلف يقتضي العدم ولا يشترط في مخرجه الاسلام على الاظهر لكن بشرط
حضور مسلم عند ابتداء خج حيا وفان خارج الماء في حل اكله للاخبار والكثرة الدالة عليه
منها صحيحة الجلي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن صيد الحيتان وان لم يسل قال لا بأس وسالت عن
المجوس السمك اكله فقال ما كنت لا اكله حتى انظر اليه وفي رواية اخرى له عنه عليه السلام انه سئل
عن صيد المجوس حين يضرهون بالشباك ويمنون بالشر قال لا بأس بصيدهم انما صيد الحيتان اخذ و
مطلق الثاني محمول على المشاهدة المسلم جميعا ويظهر من قول الشيخ في الاستبصار المنع منه الا ان يأخذ
المسلم منه حيا لانه حمل الاخبار على ذلك ومن المفيد وابن زهرة المنع من صيد غير المسلم له مطلقا لا بشرط
لا شرائط الاسلام في التدكير وهذا منه او لما في بعض الاخبار من شرائط اخذ المسلم له منهم حيا فيكون
اخراجهم له بمنزلة وثوبه من الماء بنفسه اذا اخذ المسلم والمذهب هو الاول والقول في اعتبار
الحياة بعد اخراجه كما سبق والمض في الدروس مع صله الى عدم اعتبار ثم جزم باشرطه هنا ويجوز
اكله حيا لكونه مذكيا باخراجه من غير اعتبار موته بعد ذلك بخلاف غيره من الحيوان فان تدكيره
مشروط بموته بالذبح او النحر او ما في حكمها وقبل لا يباح اكله حتى يموت كباقي ما يذكي ومن ثلث
رجع الى الماء بعد اخراجه كاذبا لما حرم بعد ويمكن خروج هذا الفرع عليه وقد علل فيه بانه مات
فيما بعد فيه حيوة فيبقى ما دل على ان كانه اخراجه خالبا عن المعارض ولو اشتهبه البت منه بالحي
في الشبكة وغيرها حرم الجميع على الاظهر لوجوب اجتناب الميت المحصور الموقوف على اجتناب الجميع ولعمري
قول الصادق عليه السلام ما مات في الماء فلا تاكله فان مات فيما فيه حيوة وقبل يجل الجميع اذا كان في الشبكة
والخضيرة مع عدم تميز الميت الصحيحة الجلي وغيرها الدالة على حله مطلقا بحمله على الاشتباه جميعا وقبل حل
الميت في الشبكة والخضيرة وان تميز للتعليل في النص بانها الماعلا للاصطبار جرى ما فيها مجرى لموت
بالدلالة الثانية ذكاه الجراد اخذ حيا باليد والالة ولو كان لاخذ له كافرا اذا شاهد المسلم كالنمك

وقول ابن هناد في السمك هذا اذا استقل بالطيران والا لم يحل وجبت عبرتي في تذكيته اخذنا
 فلو احرقت قبل اخذه حرم وكذا العنقاء في الصحراء او في الماء قبل اخذه وان ادركه بنظره وبياح اكمل حيا
 وبما فيه كالسمك ولا يحل الذبا بفتح الدال بمصورا وهو الجراد قبل ان يطير وان ظهر جناحه جمع دابة
 بالفتح ايهم الثالثة ذكاة الجبن ذكاة امه هذا لفظ الحديث النبوي وعن اهل البيت عليهم السلام مثله
 والصحيح رواية وفوقه ان ذكاة الثانية مرفوعة خبرا عن الاولى فنحصر ذكاة في ذكاة الواجب بالمختار
 المبني في خبره فانما ماسا وراعيه وكلاهما يقتضي المحصر والمراد بالذكاة هنا السبب للحلل للجبن اذ ذكاة
 السمك والجراد وامتناع ذكاة الجبن ان صح فهو محمول على المعنى الظاهر وهو فري الاعضاء المخصوصة
 او يقال ان اضافة المصاديق بخالف اضافة الافعال للاكتفاء فيها بادي ملائمة ولهذا صح لله على لنا
 حج البيت وصوم رمضان ولم يصح حج البيت وصام رمضان يجعلها فاعلين وربما اريب بها بعضهم
 بالنصب على المصدر اي ذكاة ذكاة امه فحذف الجار ونصب مفعولا وحج يجب تذكيته كذكيته مع
 مخالفته لرواية الرفع دون العكس لا مكان كون الحار المحذوف في اي داخله في ذكاة الامه جميعا بين
 الروايتين مع انه موافق لرواية اهل البيت عليهم السلام وهم ادرى بما في البيت وهو في اخبارهم
 الصريح فهو منه قول الصادق عليه السلام وقد اسئل عن الحوارث اذ ذكاة امه ابو كل بن كاتها فقال اذا كان
 تاما ونبت عليه الشعر فكل فمن الباقى عليه السرا ان قال في الذبيحة تذبيح وفي بطنها ولد قال ان كان
 ذكاة امه وان لم يكن تاما فلا تاكله وانما يجوز اكله بذكائه اذا نمت خلفه وتكاملت
 اعضاؤه واشعرا وارب كما دللت عليه الاخبار وسواء وحجته الروح اولا وسواء اخرج ميتا او لم
 حيا بمنزلة المستفرا الحيوة لان غير مستفرا بمنزلة الميت ولا طلاقا للتفويض بجله اذا كان تاما ولو كانت
 حيوة مستفرا ذكي لانه حيوان حتى فيوقف حله على التذكية عملا بعموم النصوص الدالة عليها
 الا ما اخرج الدليل الخاص ويبلغ في غير المستفرا ذلك لما تقدم من عدم اعتبارها في حل الذبيحة
 هذا اذا اتسع الزمان لتذكيته اما الوضاق عنها ففي حله وجهان من اطلاق الاصحاب وجوب
 التذكية ما اخرج مستفرا الحيوة ومن ينزله منزلة غير مستفرا لم تصور زمان حيوته ودخوله في

عموم الاخبار الدالة على حلة بند كرامة ان لم يدخل مطلق الى ولو لم يتم خلقه فهو حرام
 واشترط جماعة مع تمام خلقه ان لا يخلق الروح والا فتفر الى ثلثه مطلقا والاخبار مطلقة و
 والفرض ببطلان الروح لا شك من تمام الخلق عادة وهل يجب المبادرة الى اخراجه بعد موت
 المدبوح ام يكفي اخراجه المعتاد بعد كسب درجة عادة اطلاق الاخبار والفتوى يقتضيان لعدم الاول
 اورا الرابعة ما ثبت في الله الصناد من الصود بالصيد بملكه لتحقيق الحياة والنبه هذا اذا نصبت
 الصيد كما هو الظن المحقق بقصد الملك وحيث بملكه يبقى ملكه عليه ولو انفلت بعد ذلك لتبوء ملكه
 فلا يزول بعد رقبته كباقي العبد وبشره الدابة ولو كان انفلاة باخباره ثروا ويا قطع ملكه عنه في
 خروجه عن ملكه قولان من الشك في كون ذلك حرجا عن الملك مع تحققه فدية تصحب من كونه بمنزلة لشي
 الخفير من ماله اذ ارماه بملاله ويضعف ببيع خروجه الخفير من ملكه بذلك وان كان ذلك اباحة لتناول
 غيره فيجوز الرجوع فيه ما داح بافيا وربما قيل بغير اخذ الصيد المذكور مطر وان جاز اخذ السبع عن
 المال لعدم الاذن شرعا في ان لا مال مطم الا ان يكون فيه بسيرة ولا يملك ما عشت في داره او وقع في مو
 او شب الى سفينته لان ذلك لا يعدالة الاصطبار ولا اثباتا للبدن نعم بصير اولى به من غيره فلو تخلى
 الغير اليه فقل حراما وفي ملكه لا يخذ قولان من الاولوية لا يقبل الملك ثم يمكن تملكه بالاستيلاء
 ومن يخرجه لا يفعل فلا يترتب عليه حكم الملك شرعا وقد تقدم مثله في اولوية النجس وان المخطئ لا
 يملك وفيه نظر ولو قصد ببناء الدار احباس الصيد وتغيشه وبالسفينة وثوب السمك وبالمو
 ترحله ففي التملك به وجهان من انتفاء كون ذلك الة للاصطبار عادة وكونه مع قصد تغيشه وهو
 وبملك الصيد باثباته بحيث يسهل تناوله وان لم يقبض او يبد او بالنه ولو امكن الصيد الفخامل بعد
 اصباته عدوا او طيرا ناجيا لا يبد ذكره الا بغيره شديد فهو باق على الاباحة لعدم تحقق اثنان الملك
 ببقائه على الامتناع وان ضعفت قوته وكذا لو كان له قوة على الامتناع بالطيران والعذو فابطل
 بخاصة لبقاء الامتناع في الجملة المثاني للبدن الخامسة لا يملك الصيد المقصوص او ما عليه اثر الملك فلا
 القص لا اثر على مالك سابق ولا اصل بقاؤه وبشكل بان مطلق الاثر انما يبدل على الموثر اما المالك فلا

بجواز وقوعه من غير مالك او ممن لا يصلح للملك او ممن لا يحترم كالحربي ماله فكيف يحكم بجواز الاثر
 للمالك محترم مع انه اعم والعام لا يدل على الخاص وهو المشهور يكون مع الاثر لقطه ومع عدم
 فهو لصايد وان كان هديا كالحمام للاصل الا ان يعرف مالكة فيدفع اليه كتاب الاطعمة والاشربة
 انما يحمل من حيوان البحر سمك له فلس وان زل منه في بعض الاحيان كالكنفت ويقال الكنفد بالهملة
 ضرب من السمك له فلس وضميف يحبك بالرقل فيذهب عنه ثم يعود ولا يحمل الجري بالجم المكسورة قالوا
 المهمة المشددة المكسورة ويقال الجرب بالضبط الاول مخنوما بالشاء المثناة والمثار ما هي بفتح الراء
 معرب واصلا فاجبة السمك والزهر بالراء المعجمة فاطاء الساكنة على قول اكثر وبه اخبار لا تبلغ حد
 ويجعلها اخبار صحيحة حملة على النقبة ويمكن حمل انتهى على الكراهة كما فعل الشيخ في موضع من النهاية الا انه
 رجع في موضع اخر وحكم بقتل مستحلفا وحكاية قولاشعرة بثوقفه مع انه رجع في الدروس والخبر هو
 الاشهر ولا التلحفات بضم السين المهمة وفتح اللام والحاء المهمة الساكنة والفاء المفتوحة والناجاء
 الالف والصفحة بكسر التال مثل خضر والضربان بفتح الصاد والراء وغيرها من حيوان البحر وان كان جنبه
 في البر حلالا سوى السمك المخصوص ولا الجلال من السمك وهو الذي اغتذى العذرة حتى نابها كغيره
 حتى يشرب بان يطعم علفا طاهرا مطلقا على الاقوى في الماء الطاهر يوما وليلة وروى ذلك عن الرضا
 عليه السلام ضعيف وفي الدروس ان يشرب يوما الى الابد ثم نقل الرواية وجعلها اولى ومشتد البو
 رواه القاسم بن محمد الجوهري وهو ضعيف ايضا الا ان الاشهر الاول وهو يناسب ليقين البراءة واستصحاب
 حكم الخمر الى ان يعلم المنزل ولولا الاجماع على عدم اعتبار امر اخر في تحليله لما كان ذلك فاطعا للشيخ
 لضعفه والبيض تابع للسمك في الحل والحرم ولواشبهة بعض المحلل بالمرح كل الخشن دون الاملس واطلاق
 كثير ذلك من غير اعتبار الشبهة وبؤكل من حيوان البر الا نعام الثلاثة الابل والبقر والغنم ومن سبنا
 تحريم الابل فقد هبت نعم هو مذهب الخطابة لعنهم الله وبقر الوحش وحماره وكبش الجبل والقرن
 الطويل والضبي والجمور وبكره الجبل والمغال والحبر الالهية في الاشهر وكذا كراهة البغل التي
 من الفرس والحمار وهما مكرها فجمع الكراهيتين ثم الحمار وقبل والفايل الفاضي بالعكس كذا كراهة ثم

البغل لان المنول من قوى الكراهة وضعفها اخف كراهة من المنول فترثها صفة وتقبل بتجهم البغل
 وفي صحيفة ابن مسكان الهني عن الثلثة الا لضرورة وحملت على الكراهة جمعا ويجزم الكلب والخنزير والسور
 بكسر السين وفتح النون وان كان السور وحشيا والاسد والنمر يفتح النون وكسر الميم والفهد والغلب ^{الذئب}
 والضبع يفتح الصاد وضم الباء وابن اوى والضب والحشرات كلها كالحببة والفلاة والعقرب والخنافس
 الصراصر وبنات وردان يفتح الواو مبنيا على الفتح والبراغيث والقمل والبربوع والقنفذ والوبر ليكن
 البناء جمع وبرة بالكوة قال الجوهري هي دويبة اصغر من السور طلائع اللون لاذنب لها ترخس في البيوت
 والخروقد تقدم في باب المتلوة انها دويبة بحرية ذات اربع تشبه الغلب وكانت اليوم مجهولة او معنية
 الاسم او هو مشدود كان في ميد الاسلام الى وسطه كثيرة جدا والفك يفتح الفاء والنون اللذان يفتح
 منها النمر والسمور يفتح السين وضم الميم المشدودة والسحاب والعضاة بالطاء المتبالة ممدودة مهموزة
 وقد قلب الهمة باء قال في الصحاح هي دويبة اكبر من الوزغة والمجمع النطاء ممدود والمحكمة بضم اللام و
 فتح الحاء نقل الجوهري عن ابن السكيت انه دويبة شبيهة بالغطاية تفرق ذرقا وليس لها ذنب طويل مثل ذنب
 الغطاية وتوايها خفية ويجزم من الطير ماله مخلاب بكسر الميم كالباري والعقاب بضم العين ^{الضفر}
 بالصاد وتقبل سنيا فاعدة في كلمة فيها فافا وطاء اوريا او غني او خاء كالبطاق والصرط والصدع
 والصحاح والشاهين والنسر تفتح اوله والرخم والبغات بفتح الموحدة وبالمجعة والمثلثة جمع بغاثة كل
 طائر ابيض بطي الطير ان اصغر من الحداة والهمزة وفي الدرر ان البغات ما عظم من الطير وليس له مخلاب
 معتق قال وربما جعل النسر من البغات وهو مثلث البناء وقال القراء بغاثة الطير شرارها وما لا يصيد ^{منها}
 والغراب الكبير الاسود الذي يكن الجبال والخزبان وبكل الجيف والابقع اي المشتمل على باض وسوا
 مثل الابلق في الجوان والمشهور انه صنف واحد وهو المعروف بالعقوق بفتح عيبيه وفي المذهب جعله
 صنفين احدهما المشهور والاخر اكبر منه حجما واصغر ذنبا ومثله الخوارج فيها حكمة على بن جعفر عن اخيه
 عليهما السلام يتجهم مطلقا ورواية ابي الحسين بن الواسطي انه سئل الرضا عليه السلام عن القرب الا يقع فقال
 لا بؤكل ومن اجل لنا الاسود ويجعل غراب الزرع المعروف بالزراع في المشهور وكذا الفذاف وهو ^{صغر}

من أئمة الغيبة ما هو إجماع أهل البيت عليهم السلام بالبرهان والبرهان بالبرهان
 لعدم دليل صريح يخصصه بل لا يخبر منها مطلق في تحريم الغراب بجميع أضافته لصحة على بن جعفر
 عن أخيه موسى عليه السلام أنه قال لا يجل شيء من الغراب زارع ولا غيره وهو نص مطلق في الأمانة
 كرواية زرارة عن أحد علماء السلف أن كان الغراب ليس بحرام إنما الحرام ما حرم الله في كتابه لكن ليس
 في الباب حديث صحيح غير وارد على الخيرية الموقوفة على علي بن أبي طالب عليه السلام في مفهوم حديث
 أبي الحسن لكنه ضعيف ويقيم من المقام القطع محل العداوة لا غير آخره من كتابه المشتمل على
 واضح مع الاتفاق على أن أقسام الغراب ويحرم من الطير ما كان صنفه حال طيرانه وهو أن يطير ملبس
 بالجناسين من غير أن يجر كما أكثر من دفعه بأن يجر كما لا يدرون ما انعكس أو تساوي في الصنف الذي
 والمقصود من تحريمه وتخليده داخل فيه إلا الخطاف فقد قبل بجره مع أنه بدف فلذلك ضعف القول
 بجره وكذا لا يحرم ما ليس له فائضة وهي للطير بمنزلة المصارين لغريها ولا حوصلة بالتشديد
 الخفيف وهي ما تجمع فيها الحب وغيره من المأكول عند الخلق ولا صبغة بكسولة وثالبه محققا
 وهي الشكر التي في رجله موضع العقيب أصلا شركة الجلال التي يسوي بها السداة والجمرة والظان
 العلامات بتلازمه فيكفي بظهور أحدهما وفي صحة عبد الله بن سنان قال سئل أبي عبد الله عليه
 السلام وأنا سمع ما نقول في الجباري قال إن كانت له فائضة فكل قال وسألت عن طير الماء فقال مثل ذلك
 وفي رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال كل مادف ولا تأكل ما صف فلم يعتبر أحدهما الجميع وفي رواية
 سماء عن الرضا عن كل من الطير البر كان له حوصلة ومن طير الماء ما كانت له فائضة كالفائضة الحمام
 الإنسان وكل وصف فهو ذئب ونجس وهو حرام كل مادف فهو كل حلال والفائضة والحوصلة بمنزلة
 من الطير ما لا يعرف طيرانه وكل طير مجهول وفي هذه الرواية أيضا أنه على عدم اعتبار الجمع على أن العلامة
 لغیر المنصوص على تحريمه وتخليده والخشب ويقال له الخفاش والوطواط والطاوس وبكره الهدد
 لقول الرضا عليه السلام في رسول الله صلى الله عليه واله عن قتل الهدد والضر والصفوان والنحلة وروى
 بن جعفر قال سألت أخى موسى عليه السلام عن الهدد فقال لا يروى ولا يدن من الطير هو وعن الرضا عليه السلام

قال في كل جناح هدهد مكتوب بالسريانية ان محمد خير البرية والخطاف بضم الخاء وتشديد الطاء وهو
 القنوصوا الشدا كراهية من الهدد لما روى عن النبي صلى الله عليه واله استوصوا بالصيقات ^{بغير} خيل
 الخطاف فاهن الشطير بالناس بل قيل بتجريمه لرواية داود الرقي قال بنينا نحن فتود عندنا بي عبد الله عليه
 السلام اذ مر رجل بيد خطاف مذبح فوثب اليه ابو عبد الله حتى اخذه من يده ثم وحى به الارض ثم قال
 اعلمكم امرهم هذا ام فيه حكم اخبرني ابي جلدان رسول الله صلى الله عليه واله عن ستة منها الخطاف
 وفيران بفتح الفاء والله رب العالمين لا تروونه بقول ولا الضالين فالجزم مع سلامة سند لا يدل ^{على}
 تحريم لحمه ووجه الحكم مجله ان يدف ويدخل في العموم وقد روى حماد بن عمار بطريق ضعيف وتكره الفا
 والقبرة بضم القاف وتشديد الباء مفتوحة من غير نون بينهما فانه من كلام العامة ويقال الضيرا
 بالنون ولكن مع الالف بعد الراء ممدودة هي وفي بعض النسخ الكتاب وكراهية القبرة منضم الى بركة بخلاف
 الفاخرة روى سليمان الجعفي عن الرضا عليه السلام قال لا تاكلوا القبرة ولا استوها ولا تطوها الصبيان
 يلعبون بها فانها كثيرة الشبح وبشيمها الغنى الله مبغضى الحمد على الله عليه واله وقال ان الصرعة
 التي على راس القبرة من مسحة سليمان بن داود عليهما السلام في خبر طويل وروى ابو بصير ان ابا عبد الله عليه
 السلام قال لا تبدا سمعيل وقد ورأى في بيته فاخذه في قفص يصحح ابني ما يدعوك الى امساك هذه الفا
 اه اعلمت انها شومة وما تدرى ما تقول انما يدعوا على اربابها فيقول فقد تكم فقد تكم والحباري بضم
 الحاء وفتح الراء وهو اسم يقع على الذكر والانثى واحدها وجمعها شد كراهية منها ووجه الاشدية غير
 واضح والمشم في عبارة المص وغيره اصل الاشتراك فيها وقد روى المسمعي قال سالت ابا عبد الله عليه
 عن الحباري قال فودد ان عندى منه فاكل حتى اعلا وبكره ان يقرده بضم الصاد وفتح الراء والصق
 بضم الصاد وتشديد الواو وقال في النخيل طائر اغبر اللون ملو بل القبرة اكثر ما ينبت في النخل وفي
 النوى عن ثلثها في جملة ستة وقد تقدم بعضها والشرقاق بفتح الشين وكسر القاف وتشديد الراء وبكر
 الشين بضم ويقال الشقاق كقرطاس والشرقاق بالفتح والكسر والشرقاق كسر قبل طائر مرقعة بمضرة
 وحرمة ونباض وذكر ذلك كله في القاموس وعن ابي عبد الله ع تغليل كراهية بقتله للحيات قال وكان

رسول الله ﷺ يوم ما يمشي وإذا اشقراق فل العن فاستخرج منه عفرة حبة ويجعل الحمام كله كالقمارى فيفتح
 القاف وهو الحمام الارزق جمع قري بضمها منسوب الى طبر قمر والذبا سي بضم الدال جمع دسبى بالضم
 منسوب الى طبر دسب بضمها وقبل الى دسب الرطب وكسرها وانما ضمت الدال مع كسرها في المنسوب اليه
 في الثاني لانهم يغيرون في النسب كالدهري بالضم مع يستعمل الدهر بالفتح وعن المصنف انه اكام الاحمر و
 الورشان بفتح الواو والراء وعن المصنف انه الحمام الابيض ويجعل النجل والدرج بضم الدال وتشديد اللام
 والنقلا بآباء القصر جمع قطة والطهوج وهو طائر طويل الرجل والرقبة من طيور الماء والدجاج
 مثل الدال وفتح اشهر والكر وان بفتح حروفه الاول والكركي بضم الكاف واحدا الكراكي والصعوى بفتح
 الصاد وسكون العين جمع صعوة بها والعصقور الاثلي الذي يسكن الدور ويعتبر في طيور الماء وهو
 وهو الذي يبيض ويبيض منه ما يعتبر في البرى من الصفيف والدنف والفاضنة والحوصله ^{الصبيبة}
 وقد تقدم ما يدل عليه والبيض تابع للطير في الحل والحومة فكل طائر يحل كله نوكل بضمه وما لا ^{حل}
 فالان اشبه كل ما اختلف طرفاه واجنب ما اتفق ويجمع الزنا بجمع بالضم الزاء بنوعيه الاحمر والاصفر
 والبق والذباب بضم الدال واحدة ذبابة بالضم بضم والكثير الذبان بكسر الدال والنتون اخيرا والمجتمعة
 بتشديد المثلثة مكسورة وهي التي تجعل غرضا للزنى وثري بالشباب حتى يموت والمصورة وهي التي
 وتجلس حتى يموت صبرا ويجرمها واضح لعدم التذكير مع امكانها وكلاهما فعل الجاهلية وقد ورد
 الذي عن الغلابين مع تجرير اللحم والجلال وهو الذي يعتدى عليه الانسان محضاً لا يخلط غيره حتى
 ينبت عليها الحمرة ويشد عليها اعظمه عرفا حرام حتى يشري على الاقوى لحسنه هشام بن سالم عن ابي
 عبد الله ع قال لا تاكلوا الحوم الجلاله والى هي تاكل العذرة فان اصابك من عرفها فاعسلها ^ب وقرب
 منه حسنة حفص وفي معناها روايات اخر ضعيفة وقيل والفائل ابنا الجند بكوهما والبانها خاصه
 استضعفا للمسندين وحملها على الكراهة جمعاً بينهما وبين ما ظاهر الحل وعلى القولين فتشترى النانة
 بأربعين يوماً والبقرة بعشرين وقيل كالنافة والشاء بعشرة وقبل لبيعة ومسندين هذه القديرات
 كلها ضعيف والمشهور منها ما ذكره المصنف وينبغي القول بوجوب الاكثر للاجماع على عدم اعتبار اريد منه فلا

بجاء الزيادة والشك فبادرنا فلا بد من زوال الجرح مع اتصاله بفائه حيث ضعف المشند فيكون
ما ذكرناه طريقا للحكم الاستنباط بان يربط الحيوان والمراد ان يضبط على وجهه ومن اكله الخبث
يطعم علفا طاهرا من النجاسة الاصلية والعرضية طول المدة وتسمى البطة ونحوها من ظهورها
بخمسة ايام والدجاج ستة وشبهها مما في حجمها بثلاثة ايام والمشند ضعيف كما تقدم ومع ذلك فهو خال عن
ذكر الشبه لهما وما عدا ذلك من الحيوان الجلال يشر بما يغلب على الظن زوال الجلل به عرفا لعدم
ورود مقدر له شرعا ولو طرحنا تلك الشكوك لكان حكم الجميع كل ولو شرب
الحيوان المحلل لبن خنزيرة واشتد بان زادت قوته وقوى عظمه وبنيت لحمه بسببه حرم لحمه ولحم ثلثه
ذكر انا وانثى ولو لم يشد كره هذا هو المشك لا تعلم فيه مخالفا والمشند اخبار كثيرة لا يحج من ضعفه
بعد الحكم الى غير الخنزير عملا بالاصل وان ساواه في الحكم كالكلب مع احتمال ورود ما انه اذا شرب لبن
ذئبة حتى اشتد كره لحمه وتجب استنباطه على تقدير كراهته بسبعة ايام اما بعلفان كان باكله او شرب
لبن طاهر ويجزم من الحيوان ذوات الاربع وغيرها على الاقوى الذكور والاناث موطوء الانسان وثلثه
المجرد بعد الوطى لقول المارق عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام عن البهيمة التي شح فالحرام لحمها
ولبنها وخصه العلامة بذوات الاربع انتشارا فيما خالف اصل على المشقة ويجب ذبحه واحراقه بالنار
بالنار وان لم يكن المقصود ظهوره وشمل اطلاق الانسان الكبير والصغير والعائل والمجنون النقيبتا ولا يفتا
اما بقية الاحكام غير المحرم فيختص البالغ العاقل كما سبنا في انشاء الله نعم مع بقية الاحكام في الحدوث
ويستثنى من الانسان الحنثي فلا يحرم موطوءه لاحتمال الزيادة ولو اشتبه بمجسور قسم نصفين و
افترع بان يكبت رقتان في كل واحدة اسم نصف منهما ثم يخرج على ما فيه المحرم فاذا خرج في احد ^{النصفين}
قسم كذلك واقوع وهكذا حتى تبقى واحدة فيعمل بها ما عمل بالمعلومة ابتداء والرواية نقصت قسمتها
نصفين ابتداء كما ذكرنا واكثر العبار ان خالفته حتى عبارة المقص هنا وفي الدروس وفي الفواعل قسم
قسمين وهو مع الاطلاق اعم من التصفيف وبشكل التصفيف انهم لو كان العدد فردا وعلى الرواية يجب
التصفيف امكن والمعتبر منه العدد لا القيمة فاذا كان فردا حملت الزائدة مع احد القسمين ولو شرب المحلل

خمرًا ثم ذبح عقبيه ليه ياكل ما في جوفه من الامعاء والقلب والكبد ويحب غسل باثنية وهو اللحم على
 المشهور والمشدد صغيف ومن ثم كره ابن ادريس خاصة وفيل ذلك ذبحه عقبيه الشرب بقال الرواية
 وعبارات الاصحاب مطلقة ولو شرب بولا غسل ما في بطنه واكله من غير تجزيم والمشدد من سل ولكن لارد
 والا يمكن القول بالطهارة فيما نظر الى الانتقال كغيرها من النجاسات وفرق مع النص بين الجمر والبول
 بان الجمر لطيف بشره الامعاء فلا تطهر بالغسل ويحرم بخلاف البول فانه لا يصلح للغذاء ولا تقبله الطبيعة
 وفيه ان غسل اللحم ان كان ليقود الخمر منه كما هو الظاهر لم يمتهم الفرق بينه وبين ما في الجوف وان لم يصل اليه ^{لحم} ^{لحم}
 تطهر مع ان ظاهر الحكم غسل ظاهر اللحم الملاحق للحد وباطنه المجاور للامعاء والرواية خالصة عن غسل
 اللحم وهما مسائل محرم الميتة اكلها واستعمالها اجماعا ويجل منها شاة اشياء متفق عليها واحاديث مختلفة
 فيه وهي الصوف والشعر والوبر والريش فان جنى فهو طاهر وان قلع غسل أصله المتصل بالميتة لا يقال له
 برطوبتها والقرن والظلف والسن والعظم ولم يذكر المقم ولا بد منه ولو ابدله بالسق كان أولى ^{لحم} ^{لحم}
 من ان لم يجمع بينهما كغيره وهذه مستثناة من جهة الاستعمال اما الاكل فالظن جواز ما لا يضر منها بالبدن
 للاصل ويذكر دلالة اطلاق العبارة عليه وبقرينة قوله والبيض اذا اكتسى القشرة لا على الصلب ^{لحم} ^{لحم}
 والانتحة بكسر الهمزة وفتح الفاء والهاء المهملة تدكير الفاء قال في القاموس هي شئ يخرج من بطن الجدي
 الراضع اصغر ويصغر في صوفه فيغلظ كاللبن فاذا اكل الحدي فهو كرش وظاهر اول التفسير يقتضي ^{لحم} ^{لحم}
 الانتحة هي اللبن المتجبل في جوف الخلة فيكون من جملة ما لا تخله الجوة وفي الصحاح الانتحة كرش ^{لحم} ^{لحم}
 والجدي ما لم ياكل فاذا اكل فهي كرش وقريب منه في الجمهور وعلى هذا فهي مستثناة مما لا تخله الجوة
 وعلى الاول فهو ظم وان لاصق الجلد الميت للنص وعلى الثاني فما في داخله طاهرة وطعنا وكذا ظاهرة با
 بالاصالة وهل ينجس بالعرض بملاصقة الميت وجه وفي الذكرى الاولى يظهر ظاهرهما واطلاق النذر
 يقتضي الطهارة مظن نعم بقي الشك في كونه الانتحة المستثناة هل هي اللبن المتجبل ام لا الكرش لاسب
 اختلاف اهل اللغة والمشتق منه عليه واللبن في صرع الميتة على قول المشهور وبين الاصحاب مشددا
 روايات صحيحة زائدة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الانتحة يخرج من الجدي الميت قال لا ^{لحم} ^{لحم}

به ثلث والذين يكون في ضريح الشاء وقد ماتت في نيباس وفد رؤسها من عرجا في خبر آخر لكنه
 ضعيف السند الا انه موافق للاصل من نجاسة المايح بملافة النجاسة وكل نجس حرام اولئذ النوا
 بالطهارة الى الشرة لشعر يتوقف فيه وفي الذرورس جعله اصح وصنف رواية التحريم وجعل المقابل
 بها نادرًا وحملها على التيقن ولو اختلط الذكي من اللحم وشبهه يأميت ولا سبيل الى تمييزه اجنب
 لجميع لوجوب اجتناب الميت ولا يتم الا بدفع في جواز بيعه على مسئلة الميت قول مستند صحيح
 الحلبي وحسنه عن اصادق عليه السلام ورده قوم نظر الى اطلاق النصوص بتجريم بيع الميت وتجريم ثمنه
 واعتدوا بان ليس يبيع في الحقيقة وانما هو استفاد مال الكافر برضا وبشكل بان من مملوك من الكفار
 من لا يجل ما له كالذمي وحسنه المحقق مع قصد بيع الذكي حسب وتبع العلامة ابتدئ بشكل مجمل في قوله
 ان كان تلميذ متميزا ما ان يعمل بالزانية او يمتدحها من غير قليل او يحكم بالطلاق وما ادين من حي يحرم كله
 واستعمال كالبات الغنم لانها يحكم الميتة ولا يجوز الاستصحاب بها تحت السماء لتحريم الانتفاع الميتة
 مطلقا وانما يجوز الاستصحاب بما عرض له النجاسة من الارواح لان النجاسة ذاتية الثابتة تحريم من الذنوب
 خمسة عشر شربا الدم والطحال والبرص والفضيب وهو الذكر والانثى وهما البهتان والفرف وهو
 الروث في جوفها والمثانة يفتح الميم مجمع البول والمرارة يفتح الميم التي تجمع المرة الصفراء بكبرها
 سلقة مع كالكبدة كالكبس والمثمة يفتح الميم بيتا الولد وتسعى الغرس بكبر الغنم المعجمة واسمها مفعلة
 فاكنت اليا والفرج الجناء ظاهره وبالهند والعلاء بالهمزة المسكورة واللام الساكنة والباء الموحدة والالف
 مدودة عصبتان عريضتان ممدودتان من الرقبة الى عجب الذنب والتخاع مثلث النون الحظ ^{يفر} الا
 في وسط الظهر ينظم خزانة السرة في وسطها وهو الوتين الذي لا تقوم للجيران بدونه والغدد بضم
 الغين المعجمة التي في اللحم وتكثر في الشحم وذات الاشجاع وهو اصول الاصابع التي يقبل بعصب ^{الكف} ^{الاهل}
 وفي الصنخ جعلها الاشجاع بغير مضاف والواحد اشجع وحرمة التمتع بكسر اللام وهي التي الكائن
 في وسط التمتع شبه الدودة بقدر المحصة تقريبا يخالف لونها لونه وهي قيل الى الغبرة والحرق
 يعني جيتلحقة وهو الناظر من العين لا جسم العين كله وتحريم هذه الاشياء اجمع ذكره الشيخ غير المثانة

قرار ما ابن ادریس وتبعه جماعة منهم المصنف ومُسند الجميع غيره واضح لا نزاع وابات يتلفق من جميعها ذلك
 بعض رجالها صغيف وبعضها مجهول والميتفن منها محرم ما دل عليه دليل خارج كالدم وفي معناه الطحار
 وتحريمها ظاهر من الابه وكذا ما استنبث منها كالفرث والفرج والقضب والاشبين والمثانة والمراة
 والمثيمة وتحريم الباقي يحتاج الى دليل والاصل يقتضي عدمه والزوايات يمكن الاستدال بها على
 الكرامة لسهولة خطبها الا ان بدعي استنبات الجميع وهذا انحطاد العلامة في النسخ وابن الجنيح اطلق كرامة
 بعض هذه المذكورات ولم ينس على تحريم شئ نظر الى ما ذكرناه واحترز بقوله من الذبيحة من نحو السمك
 والجراد فلا يحرم شئ من المذكورات للاصل وشمل ذلك كبير المنيوان المذبوح كالخمرور وصغيره ^{لصغير} كالمصفر
 ويشكل الحكم بتحريم جميع ما ذكر مع عدم تميزه لاستلزامه تحريم جميعه واكثر للاشبهاء والاجودا ^{خفيا}
 الحكم بالنعم ونحوها من الحيوان الوحشي دون العصفور وما اشبهه وبكره اكل الكلاء بينهم الكاف وقصر
 الالف جمع كلية وكلوه بالضم فيها والكسر جن عن ابن السكيت واذا القلب والعروق ولونق الطحال مع
 اللحم وسوى حرم ما تحته من لحم وغيره دون ما فوقه ومتساويه ولو لم يكن متقوبا لم يحرم ما بعده مطلقا
 هذا هو المشهور ومُسند رواية عمار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام وعلى فيها بانه مع القلب ليل الله
 من الطحال الى ما تحته فيجوز بخلاف غير المتقوب لانه في حجاب لا يسيل منه الثالث فيها يحرم تناول الاعيان
 الخمسة بالاصالة كالنجاسة واما بالعارض فانه وان كان كلالا انه باقى وكذا يحرم المسكر ما بعا كان جامدا
 وان اخضب النجاسة بالمائع بالاصالة ويمكن ان يربط بالمسكر المائع بقربنية الامثلة والتعرض في هذه ^{المسئلة}
 للنجاسات وذكره مختص بعد تعميم كالحجر المتخذ من الغيب والنبيذ من التمر والبتع بكسر الباء وسكون الناء
 او فتحها بنبيذ القسل والفضيخ بالمعاش من التمر والبسر والتفيع من الزبيب والمرز بكسر الميم والزاء المعجمة
 الساكنة فالمهمة بنبيذ الذرة والجمعة بكسر الجيم وفتح العين المهمة بنبيذ الشعير ولا يختص التحريم في هذه
 بما استكره بل يحرم وان اقل وكذا يحرم العصير العنبى اذ اعلا بالنار وغيرها بان صار اعلاه اسفله وليتم تحريمه
 حتى يذهب ثلثاه او ينقلب جلا ولا خلاف في تحريمه والنصوص متطابقة به وانما الكلام في نجاسته فان النوا ^{صا}
 خالته منها لكنها مشهورة بينا لما خربن ولا يحرم العصير من الزبيب وان غلا على الا فوى لحرفه عن مسمى

العيب وإزالة الخل واستصحابه وج من عصب العنب إذا غلب بالنص فيبقى غيره على الأصل ^{يعني} وزهبت
 الأصحاب إلى تحريم المفهوم رواية عن ابن جعفر عن أحمد بن موسى عليها السلام حيث سألته عن الزبيب يؤخذ
 مائه فيطبخ حتى يذهب ثلثاه فقال لا بأس فان مفهومه التحريم قبل الذهاب الثلثين ومثند الرواية
 والمفهوم ضعيفا لقول بالتحريم لضعف ما في النجاسة فلا شبهة فيها فيجزم ويجزم الفقاع وهو ما
 اتخذ من الزبيب والشعير حتى وجد فيه النشيش والحركة وأطلق عليه عرقا ما لم يعلم انتفاء خاصيته
 ولو وجد في الأسواق ما يسمي فقاعا حكم بتحريمه وان جهل أصله نظر إلى الاسم وقد روى ^{يعني} علي بن
 في الجميع عن الكاظم عليه السلام قال سألته عن شرب الفقاع الذي يعمل في السوق وبيع ولا أدري
 عمل لا يمتنى العمل ان شربه قال لا حبه وانما ورد في الفقاع بقول مطلق وانما بمنزلة الخمر فكثير لا يحصر
 والعذرات بفتح المهملة وكسر المعجمة والأبوال النجسة صفة للعذرات والأبوال ولا شبهة في تحريمها
 نجسة كطلق النجس لكن مفهوم العبارة عدم التحريم الظاهر كعذرة وبول ما يؤكل لحمه وقد نقل في الدرر
 تحليل بول الخلل عن ابن الجبيل وظن ابن ادريس ثم قوى التحريم للاستنبات والاقوى جوازها بل دعوا
 الحاجة إليه من ان فوضه نفع وربما قيل ان التحليل بول الأبل الاستشفاء الجماعي وقد تقدم حكمه بتحريمه
 الفرث من المحلل عن النفل عن ابن الجبيل كراهية لغيره من المذكورات ويمكن ان تكون النجسة صفة
 للأبوال خاصة حملا للعذر والمطلقة على المعروف منها لغة وعرفا وهي عذرة الإنسان فيزول الاشتكا
 عنها ويبقى الكلام في البول وكذا الجرم ما يقع فيه هذه النجاسات من المايعات لنجاستها بقليلها وان
 كثرت والجامدات الأبعد الطهارة استثناء من الجامدات نظرا ان المايعات لا يقبل الطهيرة كاسبا في
 وكذا الجرم فاباشره الكفار من المايعات والجامدات برطوبة وان كانوا اهل الذمة الرابعة يحرم الطين
 بجميع أصنافه بغض النبي من اكل الطين فمات فقد اغان عليه نفسه وقال الكاظم عليه السلام اكل الطين
 حرام مثل الميتة والدم ولحم الخنزير الا طين قبر الحسين عليه السلام فان فيه شفاء من كل داء وامنا من كل خوف
 ولذا قال المم الأطين قبر الحسين ثم يجوز الاستشفاء منه لدفع الامراض الحاصلة بقدر الحمصة المعهودة
 المتوسطة فمأذون ولا يشترط في جواز شاولها اخذها بالدعاء وشاولها بطلاق الفتوى وان كان

افضل والمراد بطين القبر الشريف شئ ما جاوره من الارض عرفا وروى الى اربعة فرائض وروى ان ثمة
 وكلها قرب من كان افضل وليس كل الثربة المحترمة فيها فانه مشروط باخذها من الضريح المقدس او
 خارجة كامر مع ضعفها عليه واخذها بالدماء ولو وجد ثربة منسوبة اليه عليه السلام حكم باحترامها لاجل
 حملها على المعهود وكذا يجوز تناول الطين الارمني كدفع الامراض المقر عند اطباء نفعه منها
 من على ما نذر عوا الحاجة اليه بحسب قولهم المصيد للخن لما فيه من دفع الضرر المظنون وبدر واية حسنة و
 الارمني طين معروف يجلب من ارمينية يضرب لونه الى صفرة ينشق بسهولة يجبس الطبع والدم وينفع
 الشور والطواعين شربا وطلا وينفع في البلاء اذا بل بالخل واستنشق والنجاسة وغير ذلك من فوائده
 المعروفة في كتب الطب الخامسة يحرم اللحم بضم السين كله بجميع اصنافه اذا كان ما يجازي ثقله
 وكثيره ولو كان كثيره ثقل دون ثقله كالبقون والسقمونيا حرم الكثير الفائل والضاو دون الثقل لهذا
 اذا اخذ منفردا اما لو اضيف الى غيره فقد لا يضر منه الكثيره كما هو معروف عند اطباء وضابطي الحرم
 ما يحصل به الضرر على البدن وفساد المزاج السادسة يحرم الدم المسفوح اي المنصب من عرق بكثرة
 من السفح الماء اذا هرقه وغيره كالدم القراد وان لم يكن الدم نجسا لعموم حرمة عليكم الميتة والدم ولا
 انما يتخلف في اللحم مما لا يقدر المذبح قطا من المذبح وكان عليه ان يذكر الحل لان البحث انما هو
 ويلزم الطهارة ان لم يذكرها معه واحترز بالتخلف في اللحم عما تجذب به النفس الى طين الذبيحة فانه حرام
 وما يتخلف في الكبد والقلب طاهرا بغيره وهل هو حلال كما يتخلف في اللحم وجبر ولو قيل كان حسنا للعموم ولا
 فرق في طهارة المتخلف في اللحم بين كون الذبيحة منقضا عن جدها وعدمه لعموم خصوص ما بعد استثناء
 ما يتخلف في باطنها في غير اللحم السابعة الطاهرات المعايير الخمسة غير الماء كالذبيس وعصيرة
 والادهان وكغيرها لا يطهر بالماء وان كان كثيرا دامت كذلك اي باقية على حقيقتها بحيث لا يصير
 باخلاطها بالماء الكثير ماء مطلقا لان الذي يطهر بالماء شروطه وصول الماء الى كل جزء من النجس
 وما دامت منبهة او بعضه لا يتصور وصول الماء الى جزء نجس والا لما بقيت كذلك هذا اذا اضعف
 في الماء الكثير ما اذا وصل الماء بها وهي في محلها فانه يظهر في علم الطهارة قل ان يستولى عليها اجمع لان

ما هنالك ان يحملها بحسن لعدم اصابته ماء المطلق لراجع فينجس ما انفصل به منها وان كثرت ان شأنها ان تنجس ^{بها}
 النجاسة طلقا وتوهم طهارة محلها وما لا ينجس الماء منها لسبب صائبه لبعضها في غايته البعد والعلامة
 في ايدي قولها طلق الحكم بطلانها بمارجعتها المطاوع وان خرج عن طلاقه او بقي اسمها وله قول اخر بطلانها
 الدهن خاصا اذا صب في الكثير وضرب فيه حتى اختلطت اجزائه به وان اجتمعت بعد ذلك على وجهه ^{هذا}
 القول متبع على تقدير فرض اختلاط جميع اجزائه بالضرب ولم يخرج الماء المطلق عن طلاقه واما الماء
 فانه يظهر ان يسهل بالكثير مما زجاله عند المص او غير مما زج على الظن سواء صب في الكثير ام وصل الكثير ^{له}
 في ائنة صبغة الراس مع المخاد هما عرفا او صلوا الكثير وبقى النجاسة وما يكتنفها وبلاصقها من الجاهل كالسمن
 والدبس في بعض الاحوال والعجين والبقاقي طاهر على الاصل ولو اختلفت احوال المايه كالسمن في القصب
 والشاء فلكل حال حكمها والمرجع في الجوده والمجان الى ان عرف لعدم تحديده شرعا الشائنة بحرم البان ^{النجاسة}
 المحرم كالحرة والذبيبة واللوبة ويكره اللبن المكروه كالاثن بضم الهمة والشاء وبسكونها جمع التان
 بالفتح الحارة ذكرا وانثى ولا يقال في الانثى ائنة التاسعة المشهورة بين الاصحاب بل قال في الدرر ان كان يكون
 اجماعا استبراء اللحم المجهول ذكاته لو وجد انه مطروحا با نقباضه بالنار عند طرحه فيها فيكون مذكي ^{ينقبض} والا
 بل ينسب او بقي على حاله واسع فمستند رواية شعيب عن الصادق عليه السلام في رجل دخل قرية كاذبا
 بها الحالم يدركه هوام ميت قال فاطرحه على النار نكلا انقبض فهو ذكي وكلما انبسط فهو ميت ^{بعضها} وعمل
 المقص في الدرر وسردها العلامة والمحقق في احد قوليه المخالف للاصل وهو عدم معان في طريق الزوا
 ضعيفا والاقوى بخبرهم مطلقا قال في الدرر وسر تفريعا على الرواية ويمكن الاعتبار المختلط بذلك الا ان
 الاصحاب والاختار اهتمت ذلك وهذا الاحتمال ضعيف لان المختلط يعلم ان فيه يقين مع كونه محصورا ^{حساب}
 الجميع متعين بخلاف ما يحتمل كونه باجمعه مذكي فلا يفتح حمله عليه مع وجود الفارق وعلى المشهور لو كان
 اللحم قطعاً متعددة فلا بد من اعتبار كل قطعه على عدمه لا مكان كونه من حيوان متعددة ولو فرض العلم بكونه
 متحدا اجاز اختلاف حكمه بان يكون قد قطع بعض منه قبل التذكية ولا فرق على القولين بين وجود محل
 التذكية ورويه مذبوحا او مشورا او عدمه ان الذبح والخبر مردها لا يستلزمان الحل لجواز تخلف بعض

الشروط وكذا لو وجد الحيوان غير مذبح ولا متغور لكنه مضروب بالحد يد في بعض جسده لجواز كونه
 استقصى نذكي كيننا نفق حيث يجوز في حقه ذلك وبالجمله فالشرط امكان كونه مذكي على وجه ^{الجمه} يتبع
 العاشر لا يجوز استعمال شعر الخنزير كغيره من اجنئه عظم وان حلت من المشبه غيره ومثله الكلب ^{فان}
 اضطر غير استعمال شعر الخنزير استعمال ما لا دسم فيه ونخل وبه بعد الاستعمال ويؤول عنه الدسم بان
 يلقى في فخار ويجعل في النار حتى يذهب دسمه واه برد الاسكان عن الصادق عليه السلام وقيل يجوز استعماله
 مطلقا لا طلاقا رواه سليمان الاسكاني لكن فيها انه يغسل به اذا اراد ان يصلي والاسكانان مجعولان فاما
 لقولان بالجواز مع ضرورة حسن وبدونها ممتنع اطلاق مجزئ الخنزير الشامل لموضع التزاع وانما يجب غسل ^{به}
 مع مباشرته برطوبة كغيره من النجاسات الحادثة عشرة لا يجوز لاحدا اكل من مال غيره ممن يحترمه ماله وان
 كان كافرا او ناصبا او غيره من الفرق بغير ادته لفتح التصرف في مال الغير لك ولانه اكل مال بالباطل ولقوله
 المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه الا من بيوت من يقتله الابنه وهي قوله نعم ولا على انفسكم ان تاكلوا
 من بيوتكم او بيوت ابائكم او بيوت امهاتكم او بيوت اخوانكم او بيوت اعمامكم او بيوت
 عماتكم او بيوت اخوانكم او بيوت خالاتكم او ما مملكت مفاتيحه او صدقكم فيوز الاكل من بيوت المذكورين
 مع حضورهم وغيبتهم الا مع علم الكراهة ولو بالقرين الجاهل به بحث بشرا الظن الغالب بالكراهة فان ذلك ^{كان}
 في هذا ونظائره وبطلق عليه العلم كثيرا ولا فرق بين ما ينحش فساد في هذه البيوت وغيره ولا بين ^{خوف}
 بادره وعدمه عملا باطلاق الابنه خلافا لابن ادريس فيها ويجب الاقتصار على مجرد الاكل فلا يجوز الحمل ولا ^{طعام}
 الغيرة ولا افساد بشهادة الحال ولا يتعدى الحكم الى غير البيوت من مواهلهم اقتضادها خالف الاصل على
 مودده ولا الى تناول غير المأكول الا ان يدل عليه الاكل بمفهوم الموافقة كالشرب من مائه والوضوء
 او يدل عليه بالالتزام كالكون بها حالته وهل يجوز دخولها غيره او الكون بها بعد وقبله نظر من
 مجزئ التصرف في مال الغير الا ما استثنى ومن دلاله القران على تجوز مثل ذلك من المنافع التي لا يذهب ^{من}
 المال بسببها شي حيث جاز ان لا نذكر والمراد من بيوتكم ما يملكه الاكل لانه حقيقة فيه ويمكن ان يكون
 النكته فيه مع ظهور اباخذ الاشارة الى مساواة ما ذكره في الاباحة والتبعية على ان الاقارب المذكورين

والصدق ينبغي جعلهم كالنفس فإن يجب لهم بكرة لها كجعل بيوتهم كبيتهم وما يجب لها قبل هو بيتهم
 والعيال وقبل بيتهم الأولاد لأنهم لم يولدوا في الأقاليم مع أنهم أولى منهم بالموادة والمواقفة ولأن ولد
 الرجل بعضه وحكمه حكم نفسه وهو وبناته لا يبيع فجار بيته ببيت أبيه وفي الحديث أن الجيب ما لا يأكل الرجل
 من كسبه وإن ولد من كسبه والمراد به الملك ما يملككم مفاتيحه ما يكون عليه أو كلاً أو ثمنها يحفظها وأطلق على
 على ذلك ملك المفاتيح لكونها في يده وحفظه وروى ذلك ابن أبي عمير مرسل عن الصادق عليه السلام وقيل
 هو بيت المملوك والمعنى في قوله أو صدقكم على حذف المضاف والصدق يكون واحداً أو جمعاً فذلك جمع
 البيوت ومثله الخليل والمرجع في الصدق إلى العرف لعدم تحديد شرعا وفي صحفة الجلي قال سالت أبا عبد الله
 عليه السلام قلت ما يعني بقوله أو صدقكم قال هو الله الرجل يدخل بيت صدقه فيأكل بغير إذن وغنى عليه السلام
 من عظم حرمة الصدق أن جعل له من الناس والتفقد والانبساط وطرح الحشمة بمنزلة النفس والأب والآخر
 والأبن والمبادر من المذكورين كونهم كل بالنسب وفي الحاق من كان منهم كل بالرضاع وجده من حيثان
 الرضاع الحمة كلمة النسب ولما وإنه في كثير من الأحكام ووجه العدم كون المبادر والنسب من غير
 على شيء نفيًا وإثباتًا والاحتياط التمسك بالأصل الحمة في موضع الشك والحق بعض الاحتياط الشرب في
 الشجر والزرع والمباح فان له الأكل من المشترك بدو وإن شربكم مع عدم علم الكراهة محتمل بقوله نعم إن
 يكون تجارة عن ثراض منكم وفيه نظر لمنع تحقق التراضى مطم وحملها صفة للتجارة يقتضى جواز الأكل من
 كل تجارة وقع فيها التراضى بينهما وهو معلوم الإطلاق والحق المص وغيره الشرب من القناة المملوكة والدالة
 والدولاب والوضوء والغسل عملاً بشاهد الحال وهو حسن إلا أن يغلب على الظن الكراهة الثانية عشرة
 إذا انقلب الخمر خلا لزال المعنى المحرم والنص سواء كان انقلابه بعلاج أو من قبل نفسه وسواء كانت
 عين المقلب به باقية فيه أم لا إطلاق النص والفتوى لجواز علاجه بغيره وبطهره بطهره فأنه من الأعيا
 والله ولكن بكرة وعلاجه بغيره للنهي عن رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام ولا أعلم إلا صح
 خلافاً في ذلك في الجملة وإن اختلفوا في بعض أفرادها ولولا ذلك لمكن استفادة عدم طهارة بالعدا
 من بعض النصوص العامة وإنما كما بقوله بعض العامة وإنما يظهر النجاسة الخمرية فلو كان نجساً بغيرها

ولو بعلاجه ينجن كما شر الكافور لم يظهر للخلية وكذا الوالفي في الخل خمر حتى استهلكه الخل وبالعكس على
 الأشهر ^{الثالث عشر} لا يحرم شئ من الربوبات وإن سم منها ربح المسكر كرب الفلاح ورب الفجل ولا
 ربح والسكينين وشبهه لعدم اشكارة فلبه وكثيره وأصله حله وقد روى وغيره عن جعفر بن أحمد المكي
 قال كتبت إليه يعني أبا الحسن الأول عليه السلام أسأله عن الكنبير والجلاب ورب التوت ورب التفاح
 ورب الرمان فكتب حلال ^{الدالة} يجوز أن لا يضطر أن سأل من الميتة والخمر وغيرهما عند خوف التلف
 بدون التناول وحدوث المرض أو زيارته والضعف الموردي إلى الخلف عن الرفقة مع إماراة العبد
 على تقدير الخلف ومقتضى هذا الإطلاق عدم الفرق بين الخمر وغيره من المحرمات في جواز تناولها ^{عند}
 الاضطرار وهو في غير الخمر موضع وفاق إنما فيها فقد قبل بالمنع مطلقا وبالجواز مع عدم قيام غيره
 مقامه فظاهر العبارة ومصرح الدرس جواز استعماله للضرورة مطلقا حتى الدواء كالتريق ^{بالحال} والآ
 لعموم الآية الدالة على جواز تناول المضطر إليه والأخبار كثيرة في المنع من استعماله مطلقا حتى لا يتناول
 وفي بعض ما إن الله تعالى لم يجعل في شئ مما حرم دواء ولا شفاء وإن من كئيل يميل من مسكر حله الله
 يميل من إدار والمضطر على الأخبار والعلامة على طلب الصحة لا طلب السلامة من التلف وعلى ما سألني من
 وجوب الاقتصار على حفظ الرقق هما ما سألني ولو قام غيره مقامه وإن كان محرم ما قدم عليه لا طائل
 الذي الكثر عنه في الأخبار ولا يبرخص الباغي وهو الخارج عن الأمام العادل وقيل الذي ينبغي الميتة
 أي يرغب في أكلها والأول أظهر لأنه معناه شرعا ولا العادي وهو فاطع الطريق وقيل الذي يعد ^{شبهة}
 أي يتجاوز ولا الأول هو الأشهر والمراد لكن بطريق صغف مرسل ويمكن ترجيح بان تخصيص ^{بالحال}
 على خلاف الأصل فيقتصر فيه على موضع اليقين وقاطع الطريق عادي في المعصية في الجملة فيخص
 ونقل الطبرسي أنه باغي الله وعادي سدا لجرعة أو عادي في المعصية أو باغي في الإفراط وعادي في القصر
 وإنما يجوز من تناول المحرم ما يحفظ الرقق وهو بقاء الروح والمراد وجوب الاقتصار على حفظ النفس
 من التلف ولا يجوز التجاوز إلى الشبع مع الغنا منه ولو احتاج إليه للمشي والعدا والى الترويض منه لو
 أخرجهما وهو من جملة ما يبدل الرقق وعلى هذا فيخص خوف المرض السابق بما يؤرر إلى التلف ولو كانا

إطلاق المرض أو بخص هذا بذنا وله للغذاء الضروري لا للمرض وهو أولى وأو جد مبيته وطعام الغير ^{فقط}
 الغير أولى أن يذله مالكة بغير عوض أو بعوض هو أي المخطئ قادر عليه في الحال أو في وقت طلبه سواء كان
 يتقدر من مثله أم ازيد على ما يقتضيه الإطلاق وهو أحد القولين، وقيل لا يجب بذل الزايد عن مثله فمن
 وإن شراه به كراهة للفنشة ولأنه كالمكره على الشراء بل له قتاله لو امتنع من بذل الله ولو قتل هو أهدر دمه
 وكذا لو تعدر عليه الثمن والأقوى وجوب دفع الزايد مع القدرة لأنه غير مضطج والناسي مسلطون
 على أموالهم ولا يمكن كلف بأن لا يذله بعوض يعجز عنه أكل المبيته أن وجدها وهل هو على سبيل الختم أو
 التخيير بينهما وبين أكل الطعام الغير على نقد يقد رتبة على قهره ملبس ظاهر العبارة الأولى وقيل بالثاني لا
 شراكها في النجس وفي الدروس أن مع قدرته على قهر الغير على طعامه بالثمن أو بدونه مع تعدده لا يجب
 له أكل المبيته بأكل الطعام وبفهمه لما لك فان تعدر عليه قهره أكل المبيته وهو حسن لأن تحريم مال الغير
 عرضي بخلاف المبيته وقد زال بالاضطرار فيكون أولى من المبيته وقيل نزع لا يضمن الطعام للادن في
 في ثنائه شرعا بعوض والأول أقوى جمعا بين الأقوى الحقيقين وح فاللزام مثله أو قيمته وإن كان يجب
 بذل الزايد لو سمح به المالك والفرقان ذلك كان على وجه المعاوضة الاختيارية وهذا على وجه التلا
 مال الغير بغير رادته وموجب شرعا هو المثل أو القيمة وحيث نباح له المبيته فمبيته المأكول أولى من غيره
 مذبح ما تقع عليه الزكاة أولى منها ومذبح الكافر والناسب أولى من الجميع الخامسة عشر يتجسس
 اليد بين معار وان كان الأكل باجدها قبل الطعام وبعد غن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال أوله يغني
 الهم وقال على عليه السلام غسل اليد قبل الطعام وبعد زيادة في العمر وأمانة للغير عن الشاب ويجلوا ^{لنصر}
 وقال الصادق عليه السلام من غسل يديه الطعام وبعد عايش في سعة وهو في من بلوى ومحميا بالند
 ونحوه في الغسل الثاني وهو ما بعد الطعام دون الأول فإنه لا تزال البركة في الطعام ما ودامت الذنابة
 في اليد والسهمية عند الشروع في الأكل يغني النبي صلى الله عليه وآله أنه قال إذا وضعت المائدة حفها أربعة آلاف ملك
 فإذا قال العبد بسم الله قالت الملائكة بركة الله عليكم في طعامكم ثم يقولون للشيطان اخرج يا فاسق لا
 سلطان لك عليهم فإذا فرغوا فقالوا الحمد لله فقالت الملائكة قوم انعم الله عليهم فادوا شكرهم فادوا

لم يسم فالت الملائكة للشيطان ان يا فاسق كل معهم فاذا رغت المائدة ولم يكنوا الله ثالث الملكة قول انهم
 عليهم فاسقون بهم ولو يقولون ان المائدة سمى على كل لون منها روى ذلك عن علي عليه السلام واقنع
 ابن الكواشي مشورة روى التسمية على كل اناء على المائدة وان اتخذت اللون ولو سنها اي التسمية في الاشياء
 نادر كما في الاشياء عند ذكرها وروى ان النابى يقول بسم الله اوله واخوه ولو قال لا ابتداء مع تعدد
 الالوان والا فانى بسم الله على اوله واخوه اجزاء عن التسمية على كل لون وانما روى لجزء التسمية ولعله
 من الحاضر بن علي المائدة عن الباقر بن الصادق عليه السلام رخصة ويحبب الاكل باليمين اخبار الآباء بن
 بالبصري مع الاضطراب فغن الصادق عليه السلام لا تاكل بالبصري وانت تستطيع وفي رواية اخرى لا تاكل
 بشماله ولا تشرب بيمينه ولا يتناول بها شيئا وبداة صاحب الطعام بالاكل لو كان معه غيره وان يكون
 من ياكل لسان القوم وبأكله روى ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم معللا بذلك وببدأ صاحب الطعام
 اذا اراد غسل ايديهم بالغسل الاول بنفسه ثم يمين على يمينه دورا الى الاخر وفي الفصل الثاني بعد رفع الطعام
 يبدأ بيمينه على يمينه ثم يغسل هو اخيرا روى ذلك عن الصادق عليه السلام معللا ابتداءه او لا لتلا بحشمه
 حله وثاثيره لخير بانه اولى بالصبر على الغمر وهو باليمين مما على اليد من سهل الطعام وزهده وفي رواية
 انه يبدأ بيمينه لفرع يمين على يمين النابى خا كان اوعدا ويجمع غسل الايدي في اناء واحد لا يورث
 حسن اخلاق الغاسلين والمروى عن الصادق عليه السلام اغسلوا ايديكم في اناء واحد يحنن اخلاقكم ويمكن
 ان يدل على ما هو اهم من جمع الغسالين وان يستلحق بعد الاكل على ظهره ويجعل رجله اليمنى على رجله
 اليسرى رواه البرقي عن الرضا عليه السلام ورواية العامة بخلافه من الخلاف وبكراهة الاكل متكئا ولو
 على كفة لان النبي صلى الله عليه واله لم ياكل متكئا وعلى كل كفة لان النبي صلى الله عليه واله لم ياكل متكئا
 منذ بعث الله نحم ان قبضه روى ذلك عن الصادق ع وروى الفضل بن يسار عن الصادق عليه السلام
 عدم كراهة الاتكاء على اليد في حديث طويل الى اخره لا والله ما نرى رسول الله صلى الله عليه واله عن هذا
 قط يعنى الاتكاء على اليد حاله الاكل وهو حمل على انه لم يشر عنه لفظا والافقد روى عنه عليه السلام
 ان رسول الله صلى الله عليه واله لم يفعل كما ساف وحمل يغسل الصادق عليه السلام على بيان جواره وكذا يكره

الشريعة حاله بل في جميع الأحوال قال امير المؤمنين عليه السلام اذا جلس احدكم على الطعام فليجلس جلوس
 العبد ولا يصنع لحدك احدى رجله على الاخرى وتبرج فانها جلوسه بغضها الله ومقت صاجها و
 كنهه يكره النبي من الماكل قال الصادق عليه السلام ان الدين لبطنى من اكله واقرب ما يكون العبد الى الله نعم
 اذا خف بطنه وانغص ما يكون العبد الى الله نعم اذا امتلأ بطنه وربما كان الافراط في التملأ حراما اذا ادى
 اذا ادى من الضر فان الاكل على الشبع يورث البرص وامتنك المعتد راس الداء واه اكل على الشبع وباللسان
 اخبارا مكروهان وقد تقدم والجمع بين كراهة الامتلاء والشبع تأكيد للنهي عن كل منهما بخصوصه في
 الاخبار او يكون الامتلاء اقوى ومن ثم ارد رفعه بالتحريم على وجه دون الشبع ويمكن ان يكون بينهما عموم
 وخصوص من وجه يتحقق الشبع خاصة بانصراف نفسه وشهوته عن الاكل وان لم تمتل بطنه من الطعام
 والامتلاء دونه بان يمتل بطنه ويبقى له شهوة اليه ويحبمغان فيما اذا امتلأ وانصرفت شهوته عن الطعام
 هذا اذا كان الاكل صحيحا اما المرتضى ويغوه فيمكن انصراف شهوته عن الطعام ولا يصدق عليها ان
 كالا يخفى ويؤيد ما ذكرناه من الفرق ما يروى من قوله صلى الله عليه واله الساعن عن معوية اشبع الله له
 مع ان امتلاءه ممكن وما روى عنه عليه السلام انه كان ياكل بعد ذلك طباكل ثم يقول ما شبعت ولكن هبت
 ويحرم الاكل على ما يذوقه يشرب عليها شئ من المسكرات خمر او غيره او الفقا^ل لقول النبي صلى الله عليه واله ملعون من جلس
 على ما يذوقه يشرب عليها الخمر في جنب اخطابها وباقي المسكرات بحكمه وفي بعض الاخبار تسبته بالحمر وكذا
 وباقي المحرمات حتى غيبة مؤمن على المائدة ونحوها يمكن الحاقها بها كادفها اليه العلامة لمشاركته في معصية
 نعم ولما في المقام عنهما من النهي عن انكر فانه يقتضى الاعراض عن فاعله وهو ضرب من النهي الواجب
 ابن ادريس الاكل من طعام بعضى الله به ارجله ولا ريب انه اخوط وانما النهي بالقيام فانما يتم مع تجويز
 التأثير وابتناع عبا في الشرايط وجوبه من هذه الحجة حسن الا ان اثبات الحكم مطلقا مشكلا اذ لا يتم
 الانكار مطلقا فلا يحرم الاكل مطلقا غير المنصوص به فباس ولا فرق بين وضع الحرم او فعله على المائدة في
 في ابتدائها واستدامتها متى عرض الحرم في الاشياء وجب القيام كما انه لو كان ابتداء حم الجلوس عليها
 ابتداء الاكل منها والاقوى ان كل واحد من الاكل منها والجلوس عليها محرم براسه وان انفك عن الآخر

والفرقة بالارثان كان اولى منهم كما لو كانوا العترة مسلما كان المورث كافرا او نماء التركة كالاصل ولو اولى
بعد القسمة او كان الوارث واحدا فلا مشاركة ولو كان الوارث الامام حيث يكون المورث مسلما ففي تنزله
وتولية الوارث الواحد واعتبار نقل التركة الى بيت المال او يورث المسلم مطلقا اقوال وجه الاول واخرج
الاماني والاشعري وروى ولو كان الوارث احدا الزوجين فالاقوى ان الزوج كالوارث المقتدر والزوجة كالمتعدي
لمشاركة الامام لمساواة وان كان غائبا ولو كان الاسلام بعد قسمه البعض ففي مشاركة في الجميع او في الباقي لا

المنع منها او جوارسها الوسط والمرد عن فطرة وهو الذي انفق واحد ابويه مسلم لا يقبل توليته ظاهر وان
قبيل بالجناس على الاقوى ويقسم تركته بين ورثته بعد فضلهم من غير ان كان عليه دين وان لم يقبل بان فاق
السلطان ولم يكن بد المسئوف مبسوطة ويرثه المسلمون لا غير كتنزله منزلة المسلم في كثير من الاحكام كقضا
عبادته الفاشية زمن الردة واكثر يد عن غير فطرة الذي انفق ولم يكن احدا ابويه مسلما لا يقبل مجالا بل يشترط
عن الدين الذي انفق عليه فان تاب والا قتل ولا يقسم ماله حتى يقتل او يموت وسباني بقدر حكمه في باب
الشهاد الله نعم والمرأة لا تقتل بالا رتداد لقصور عقلها ولكن تحبس وتضرب اوقات الصلوة حتى تقب
او تموت وكذا الخنثى لثبوت في ذكوريته المساط على قتله ويجعل ان يلحقه حكم الرجل لعموم قوله صلى الله عليه
عليه والدين بدل دينه فاقبلوه خرج منه المرأة فبقى الباقي داخل في العموم اذ لا نص على الخنثى بخصو
وهذا منجه لولا ان الحدود بدلا بالشبهات وثابتها القتل اي قتل الوارث لولا المورث وهو مانع من الارث
اذا كان عمدا فاعلم ان اجماعا مقابلته لا يفيض مقصوده ولقوله صلى الله عليه وآله لم يثبت للمقاتل واكثر ذبا

عماله قتل عمدا او قضا صا ونحوهما من القتل بحق فانه لا يمنع ولو كان قتل خطأ محضاً منع من الدية خاصة على
الاقوال لان جامع بين النصين كان الدية يجب عليه دفعها الى الوارث للدية ولا يثبت من المورث للمقاتل
يدفع اليه والدفع الى نفسه وبه صححوا رواية عامر بن قيس مخرج مطلقا لرواية الفضل بن يسار عن الصادق عليه السلام
السلم لا يرث الرجل الرجل اذا قتله وان كان خطأ وقبل برث مطلقا لصحة عبد الله بن سنان عنه عليه السلام
في رجل قتل اشرا بوثها قال ان كان خطأ ورثها وان كان عمدا لم يرثها وتروى الاستفصال دليل العموم فيها
فيما تركه مظهر ومن الدية ورواية الفضل مرسله فلا تعارض في الصحة وفي الحاق شيخنا في العموم فيها
لا يفرق بينه وبين غيره من الناس الا ان كان المورث كافرا او نماء التركة كالاصل ولو اولى
بعد القسمة او كان الوارث واحدا فلا مشاركة ولو كان الوارث الامام حيث يكون المورث مسلما ففي تنزله
وتولية الوارث الواحد واعتبار نقل التركة الى بيت المال او يورث المسلم مطلقا اقوال وجه الاول واخرج
الاماني والاشعري وروى ولو كان الوارث احدا الزوجين فالاقوى ان الزوج كالوارث المقتدر والزوجة كالمتعدي
لمشاركة الامام لمساواة وان كان غائبا ولو كان الاسلام بعد قسمه البعض ففي مشاركة في الجميع او في الباقي لا

من الميراث على النصف
من الميراث على النصف
من الميراث على النصف
من الميراث على النصف
من الميراث على النصف
من الميراث على النصف
من الميراث على النصف
من الميراث على النصف
من الميراث على النصف
من الميراث على النصف

غيرهما من الارحام بنصفه بنحو من نفيته السند ولا يفرق احد بينهم فحكم الاكثر بغيرك الجميع ونو
الاعلام في الميراث لذلك وله وجه في شراء الزوجه من ذبته تحت حمل عليها الزوج بغير بقا ولي ولو حكم الاكثر بغيرك

المال عن قيمته في نكته فلو كان شرا فما العدم وقونا فيما خالف اصل على موضع الوفاق وهذا يتجه

في غير من اتفق على نكته وفيه يتجه شراء الجن وان قل عملا بمقتضى الامر حيث لا مكان ولا غرض به
في الجملة وعلى المشهور لو تعدد الرقيق وقصر المال عن ذلك الجميع وان امكن ان ينفك به البعض ففيه

بالقصد ان المتبرع او غيره او جرد وكذا الاشكال لو وقعت حصه بعضهم بغيره وقصر البعض لكن ذلك هو

هذا او كره وظاهر النصوص نوافقه بعد الشراء على الاعيان كما يظهر من العبارة فيكون له من ثبوت الشراء

ولا فرق بين ام الولد والمدة بين المكاتب المشروط والمطلق الذي لا يولد شيئا من مال الكفاية وبين الفتي

لا شرا للجميع في اصل الوثيرة وان ثبت بعضهم بالحيوة والهي عن ام الولد مخصوص بغيره ما قبل تعجيل لغتها

لا يزايدة في مصلحتها التي نشأ المانع فيصير بطريق اولي ومنها لو كان المطلق قد ادى شيئا وعقد منه

فلا كفاية وان كان يرث ميراثه الميراث ما قابل جزء الرق من الارث ميراثه ما لا وارث له ورأبها للعباد

وهو مانع من الارث بين الزوجين وبين الزوج والولد المتبني به من جانب الاب والولد الان بكذا

نفسه بغير ميراثه الولد من غير عكس وهل يرث اقا رب الاب مع اغراضهم بد او مطلقا او عدا مطلقا

او جردا شرا الاخر حكم الشرع فلا يعود وانما ورثه الولد بالتكذيب بدليل خارج ولو اتفق للولد قرابة

الابوين واخرى من الام كالاخوة اقله هو اب السوء لسقوط نسب الاب ولو كان المتبني بواحد اب او اباه الام

وخامسها البطل وهو مانع من الارث لان تفصل جبا قلو سقط امتثال يرث لقوله صلى الله عليه وسلم السقط لا يرث ولا يورث

ولا يرث جبا له عند موته المورث بل لو كان نطفة ورثا الفصل جبا ولا يرث جبا استقرار جبا بعد عدم الارث

الفصل في الاستعلاء له جواز كونه اخرس بل مطلق الحيوة المعبرة بالحركة البنية لا بنحو التفصيل الطبيعي

بعضه جبا وبعضه ميتا وكما يجب الحمل عن الارث الى ان يفصل جبا بغيره من هو دونه المتقين له جبا لو كان

للبيارة او اضخمامل وله لخواه ميراث الارث حتى يضع نعم لو طابت الزوجة الارث اعطيت حصته ذاب الولد

لان المتقين بخلافه لو كان هناك ابوان اعطيا السدين او اولادهم ذكرين ليدور الزايد الرجوع فالمرحمة ذاب الوارثان حصتها

فان ذلك غير منتهى وان كانا لفظا هو المطلق

فان ذلك غير منتهى وان كانا لفظا هو المطلق

مسئلة التوسل بالقرابة

الاولى الامم

لاب مع ابن الاخ لاب وام فان الاقرب باوحد من الابعد وان متسا لا بعد بالطرفين دون ذلك في ابن العم فانه يمنع العم
 للزوجة خاصة وان كان العم اقرب منه وهي مسئلة اجماعية مفصولة خرجت بذلك عن حكم القائمة ولا ينبغي
 للحكم بتعدد احدهما او تعددهما ولا بالزوج والزوجة الجامعين لهما لصدق الفرض في كماله وفي غيره
 بالذكورة والانثى في قولنا ان وجودهما ذلك لكونه خلافا لفرض الخالف للعلل فيقتصر في حمله وجه العدل
 اشراك الذكر والانثى في الارث والمرتبة والنجس الجملة وهو مذهب الشيخ في الحق العمة بالعم وكذا الخلاف في
 بمجامعة الخال فقبل يتغير فيكون المال يعم بين العم والخال لانه اقرب من ابن العم ولا مانع له من الارث بنحو اجماع
 فسقط ابن العم به واسا وبقي في الطبقة عم وخال فيشتركان لا تنفاه مانع العمح ذهب الى ذلك عماد الدين
 ابن حزم المص في ش وقوله المحقق في الشرايع وقال قطب الدين الراوندي وسعين الدين المصري المال للمحال
 وابن العم لان الخال لا يمنع العم فلان لا يمنع ابن العم الذي هو اقرب باوحد وقال المحقق الفاضل سديد الدين
 محمود الحمصي المال للمحال لان العم يحجب بابن العم وابن العم يحجب بالخال وكل واحد من هذه الاقوال وجوز
 وان كان اقوالها الاول وثقنا فيها بخلاف اصل على موضع النص والوفاق فيه فيبقى عموم استبرأ الى الاحكام
 التي استدلك بها الجميع على تقديم الاقرب خالفنا على موضع النص والوفاق فيه فيبقى عموم استبرأ الى الاحكام
 الفضلاء على المسئلة رسا بل تشمل على مباحث طويلة وفوائد جلية واما الحجب عن بعض الارث دون بعض
 ففي موضعين احدهما الولد ذكر وانثى فانه يحصل به الحجب للزوجة عن نصيب الزوجية الاعلى الى الادنى و
 وان نزل الولد وكذا الحجب لابن عم ارم عن السدس واحدهما عن السدس الا ان يكونا اولادها مع البنت
 الواحدة مطلقا اي سواء كان معها الابوان ام احدهما فانها لا يجزمان ولا احدهما عن الزيادة على السدس بل يشاركها
 بنما زاد عن نصفها وسدسها بالنسبة او البنات اي البنين فصاعدا مع احد الابوين فانهم لا يمنع عازا
 بل يورثون وعليه ما نقل من المرفوض بالنسبة كما سباني تفصيله ولو كان معهن ابوان استغرقت سهامهم
 فلا رد فمن ثم ادخلنا في قسم الحجب المسئلة قولنا لا رجحان للبنين فضلا عن الابوين عازا عن السدس
 ابي بصير عن الصادق عليه السلام وهو متروك وتاينهما الاخوة بحجب الام عن الثلث الى السدس بشرط خمسة
 الاول وجود الاب يورث وعليه ما يجوبها عنه وان لم يحصل لهم من شيء فلو كان معد وماله يجوبها عن الثلث

الاولى الامم
 لا يمنع من الارث
 بعض الفروض
 بجملة عكسها

ان قلت يمنع عن هذا اولادها مطلقا
 ونفسه هذا فيصير ذكره تكرارا لثبوتها
 المصنف الامع لبنين والظرف يحتاج الى
 مشققة فذكره اول البياح كونه منقطع

ان قلت يمنع عن هذا اولادها مطلقا
 ونفسه هذا فيصير ذكره تكرارا لثبوتها
 المصنف الامع لبنين والظرف يحتاج الى
 مشققة فذكره اول البياح كونه منقطع

الرجل من المطلق وتكون له الميراث في كل حال
موتة في كل حال من الميراث في كل حال
الانوار يحصل الحجب كما في الوتر الاول الميراث في كل حال
من عدم الميراث في كل حال
من عدم الميراث في كل حال
من عدم الميراث في كل حال

في كل حال من الميراث في كل حال
في كل حال من الميراث في كل حال
في كل حال من الميراث في كل حال
في كل حال من الميراث في كل حال

والثاني كونهم رجلين اي ذكرين فمضاعف اربع نساء او رجلا اي ذكرا وامرأتين اي نسبتين وان لم يبلغا
والثاني هناك لا يثنى للشك في المذكورين الموجب للشك في الحجب واستقر بالمقام في س هذا القدر والثالث

كونهم اخوة للاب والام والاب او بالتقريب فلا يحجب كلاله الام والرابع انتفاء موانع الارث من الفل الميراث
والرابع انتفاء موانع الارث من الفل الميراث

في كل حال من الميراث في كل حال
في كل حال من الميراث في كل حال
في كل حال من الميراث في كل حال
في كل حال من الميراث في كل حال

فلا يحجب الحمل ولو يكون من متهما للعداء المستبر في كل حال
فلا يحجب الحمل ولو يكون من متهما للعداء المستبر في كل حال

الاب وبنته من معلقة التوفير في كل حال
الاب وبنته من معلقة التوفير في كل حال

وبشرط سادس وهو كونهم احباء عند الموروث فلو كان بعضهم ميتا او كلهم عنده لم يحجب وكذا لو اقرن موتاه
وبشرط سادس وهو كونهم احباء عند الموروث فلو كان بعضهم ميتا او كلهم عنده لم يحجب وكذا لو اقرن موتاه

واشبهه التقديم والناخذ وتوقف الميراث في كل حال
واشبهه التقديم والناخذ وتوقف الميراث في كل حال

الاخر فيما يتحقق الحجب ومن عدم القطع بوجوبه والارث حكم شرعي فلا يلزم من طراد الحكم بالحياة فلا
الاخر فيما يتحقق الحجب ومن عدم القطع بوجوبه والارث حكم شرعي فلا يلزم من طراد الحكم بالحياة فلا

احد في هذا كلاما سبق والا فميراث عدم الحجب للشك والوقوف فيما خالف اصل على مورد رابع وهو الحكم بالفرد
احد في هذا كلاما سبق والا فميراث عدم الحجب للشك والوقوف فيما خالف اصل على مورد رابع وهو الحكم بالفرد

المقابلة بين الحاجب والمحجوب فلو كانت الام اختلا ب فلا يحجب كما يتفق في الجوس والشيعة بوطى الرجل ابنته
المقابلة بين الحاجب والمحجوب فلو كانت الام اختلا ب فلا يحجب كما يتفق في الجوس والشيعة بوطى الرجل ابنته

فولدها اخوها لغيرها افضل الثاني بيان السهام المقدرة وبيان اهلها وهي كسب الله تعالى ستة الاربعة
فولدها اخوها لغيرها افضل الثاني بيان السهام المقدرة وبيان اهلها وهي كسب الله تعالى ستة الاربعة

النصف وقد ذكر في ثلثة مواضع فالنصف وان كانت بغني البنت واحدة فلها النصف ولكم نصف ما ترك اذ قال
النصف وقد ذكر في ثلثة مواضع فالنصف وان كانت بغني البنت واحدة فلها النصف ولكم نصف ما ترك اذ قال

ولا اخت فلها نصف ما ترك والثاني نصف النصف وهو الربع وهو مدكور في موضعين احدهما في النصف
ولا اخت فلها نصف ما ترك والثاني نصف النصف وهو الربع وهو مدكور في موضعين احدهما في النصف

الربع مما تركن وثانيها ما ترك الربع مما تركن والثالث نصفه وهو النصف وهو مدكور في موضعين احدهما في النصف
الربع مما تركن وثانيها ما ترك الربع مما تركن والثالث نصفه وهو النصف وهو مدكور في موضعين احدهما في النصف

في كل حال من الميراث في كل حال
في كل حال من الميراث في كل حال
في كل حال من الميراث في كل حال
في كل حال من الميراث في كل حال

في كل حال من الميراث في كل حال
في كل حال من الميراث في كل حال
في كل حال من الميراث في كل حال
في كل حال من الميراث في كل حال

قوله سواء كان مندم من غيره واليت الواحدة والاخت للابوين والاخت للاب مع فقد اخف الابوين
اللام يكن ذكر في الموضعين والربع لاشين للزوج مع الولد للزوجة وان تول والزوجة وان تولدت
مع عاتق للزوج والتمن اقبل واحد وهو الزوجة وان تولدت مع الولد وان تول والثلاثان لثلاثة
البنين فضاعدا والاخين للاب مع فقد المقرب بالابوين فضاعدا
كذلك ان لم يكن ذكر في الموضعين والثلاث لقبلين للام مع عدم من يجيها من الولد والاخوة وللأخوة
او الاخوة من الاخ والاخت فضاعدا من جفتها ولو قال لاشين فضاعدا من ولد الام ذكورا ام انا ام
بالقربى كان جميع والسدس لثلاثة للاب مع الولد ذكر كان ام انثى فان حصل له مع ذلك زيادة بالورثانها
بالقربى لا يفرق وللام مع الولد وكذا مع الخال من الاخوة وللواحد من كل ام اى اولادها
الاخوة كلاله من الكل وهو الشغل لكونها شغل على الرجل لقيامه بمصلحتهم مع عدم الولد الذي يوجب
الاقبال والحقة على النفس من الكل وهو ما يربى بالجوهر شبه العصابة لا خاطتهم بالرجل كخاطته
بالواس ملاحكم السهام المقلدة منفردة منسجمة بعضها الى بعض فبعضها يمكن وبعضها يمنع وصور
اجتماعها الثاني مطلقا احدي وعشر وخامسة من ضرب السهام الستة في مثلها ثم حذف المكررها
وهو خمسة عشر منها ثمان منسجمة وهي واحدة من صور اجتماع النصف مع غيره وهو اجتماع مع الثلثين لا
لاستلزامه العول والا فاصلة وافق كزوج مع اخين فضاعدا لابي لكن يدخل النقص عليهما فلم يتحقق
مطلقا واثنان من صور اجتماع الربع مع غيره وهما اجتماع مع مثله لانه سهم الزوج مع الولد والزوجة
لا معد فلا يتحققان واجتماع مع الثلث لانه نصيبها مع الولد وعدم نصيب الزوج معه واثنان من ثمان كذا ذكره المفسر
صور الثلثين مع غيره وهما مع مثله لانه نصيب الزوج وان تولدت خاصة وهو مع الثلث لانه نصيب
الزوج مع الولد والثلث نصيب الام لا معدا والاثنين من اولادها مع واحدة من صور الثلثين و
هما مع مثلهما لعدم اجتماع مستحقهما مع واحدة مع بطلان العول واثنين من صور الثلث
وهما اجتماع مع مثلهما وان فرض في البنين والاخين من حيث لكل واحدة ثلثا الا ان السهم هنا هو
الثلثين لا غيرهما وهو مع السدس لانه نصيب الام مع عدم الخالج والسدس نصيبها مع الولد مجزا
فانما هو نصيبها مع الولد مجزا

ما مضى لا يشاف الورع عليه ما دون الامام قوله والاقر بانه اي الامام مع الزوجان كان حاضرا اما
 الرضا على الزوج مطلقا فهو المشهور بل ادعى جماعة قبة اخبار كثيرة كصحة ابي بصير عن الصادق عليه
 السلام انه فرغ عليه فرايض على عليه السلام فاذا فيها الزوج يجوز المال اذ لم يكن غيره واما التفصيل في
 الزوجاء فليجمع بين روايتي ابي بصير عنه عليه السلام انه سأل عن امرأة ماتت وتركته زوجها ولا وارث لها
 قال اذ لم يكن غيره فله المال والمرأة لها الربع وما بقي فللامام ومثلهما رواية محمد بن مهران عن الباقر عليه
 السلام وبين صحته ابي جابر عن الباقر عليه السلام انه قال ارجل مات وترك امرأته قال المال لها بكل هذه على

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

والدفع اليه من حملته على ما كان عليه من قبله
 بعد كما قال ابن ادريس مما بين المشرق والمغرب وربما حمل على كون المرأة قريبة الزوج وهو بعيد عن
 الخلاف لا انه وجه في الجمع ومن هذه الاخبار ظهور وجه القول بالزرد عليه ما مطر كما هو ظاهر المفيد وروى
 بسند في الموثق عن الصادق عليه السلام لا يكون الزرد على زوج ولا زوجة وهو دليل القول الثاني واشهرها
 هو القول بعدم الزرد عليها

[illegible][illegible]

في كتابنا في الفروع...
في كتابنا في الفروع...
في كتابنا في الفروع...

فقال ابن عباس رضي الله عنهما...
فقال ابن عباس رضي الله عنهما...
فقال ابن عباس رضي الله عنهما...

فقال ابن عباس رضي الله عنهما...
فقال ابن عباس رضي الله عنهما...
فقال ابن عباس رضي الله عنهما...

فقال ابن عباس رضي الله عنهما...
فقال ابن عباس رضي الله عنهما...
فقال ابن عباس رضي الله عنهما...

فقال ابن عباس رضي الله عنهما...
فقال ابن عباس رضي الله عنهما...
فقال ابن عباس رضي الله عنهما...

فقال ابن عباس رضي الله عنهما...
فقال ابن عباس رضي الله عنهما...
فقال ابن عباس رضي الله عنهما...

فإنما لا يمكن للمال بالتبعية لأن فرضها مع والباقي بالتبعية أما الأب فادثر للجميع بالقرابة لا في
مع كل من ولو اجتمعوا فلا في الثلث مع عدم الحجاب من الأخوة والندس مع الحجاب والباقي من الزكاة
لثلاث والندس للأب التامة ثلاث من المفرد المال وكذا للزوجة من الواحد من الأبناء بينهم بالتبعية
أشرف النصف شتمته والباقي ردوا للبنين فضا على الثمان شتمته والباقي ردوا لوجمع المذكور
الأنثى فلذلك مثل حظ الأنثيين ولو اجتمع مع الولد ذكر كان أو أنثى متحد أو متعدد الوالدين لكل
واحد منها السدس والباقي من المال للابن إن كان الولد المفروض ابنا أو البنين والذكور والآث على ما

قلنا فلذلك ذكرهم مثل حظ الأنثيين ولما أي للابوين مع البنت الواحدة السدان ولها النصف والباقي هو
السدس يرد على الابوين والبنت الخماسا على نسبة الفرض فيكون جميع التركة بينهم أخماسا للبنت ثلثة أخماس
ولكل واحد منها خمس والفرضية من ثلثين لأنها أصلها ستة خرج للسدس والنصف ثم يرفى بالنصف في
خرج الكسر إلى ذلك هذا إذا لم يكن للمال حاجب عن الزيادة على السدس ومع الحاجب يرد الفاضل على البنت إلا

خامسة أو بأقل والفرضية من أربعة وعشرين للملء سدسها أربعة وللبنت ثلث عشر بالأصل وثلثة بالرد والاب
بالأصل واحد بالرد ولو كان بنتان فضا على ما مع الابوين فلا رد لأن الفرضية بقدر السهام ولو كان
البنتان فضا على ما مع احدا ابوين خاصة يرد السدس الفاضل عن سهامهم عليهم جميعا الخماسا على نسبة السهام
ولو كان مع الابوين واحدا والبنت والبنتين فضا على ما مع الزوج واحد من الزوج والزوجة
تسبب الأذى وهو الربع أو النصف وللابوين السدان إن كانوا واحدا السدان والباقي للأولاد وحب

تفضل من الفرضية شيء إن كان الوارث بنتا واحدة وابوين ووزجة ابنتين واحدا ابوين و
وزجة ابنتا واحدة وزوجا أو زوجة يرد على البنت والبنتين فضا على ما مع الابوين واحدا
مع عدم الحاجب أو على الأب خاصة مع البنت دون الزوج والزوجة ولو فضل نقص بان كان الوار
ابوين وبنين مع الزوج أو الزوجة ابنتا وابوين مع الزوج ابنتين واحدا ابوين مع كان النقص
على البنين فضا على ما أو البنت دون الابوين والزوج لما تقدم ولو كان مع الابوين خاصة زوج

أو زوجة فله نصيبه إلا على الأقل ولد وللملء ثلث الأصل مع عدم الحاجب وسدسه مع والباقي
للزوجة أو للبنتين مع عدم الحاجب أو للبنتين مع عدم الحاجب أو للبنتين مع عدم الحاجب أو للبنتين مع عدم الحاجب

والزوجة أو للبنتين مع عدم الحاجب أو للبنتين مع عدم الحاجب أو للبنتين مع عدم الحاجب أو للبنتين مع عدم الحاجب

والمحقق في هذا الجاه من متفرقات علمائنا ومسنده روایات كثيرة عن الأئمة والأظهر ان علي
 لم يبق الا استحقاق وقيل على الاستحباب في الروایات ما يدل على الاول لانه جعلها فيها باللام المفيد
 للملك والاختصاص والاستحقاق والاستحباب لا يخلو الاطلاق النسبي بل وقيل بالقيمة
 التي هي في حد ذاتها لا في حد اعتبارها في الاستحقاق فلو كان الامر كذلك لكانت الروایات
 التي فيها ما كان في الكتاب على موضع الوفاق والمراد بكتابها ما كان في كتابها او اعداها ليس
 وان لم يكن لیسها الى الله العرف على كونها ثابته وبما سبقت من جملتها ما ورد في الاخبار ولو فصلت
 ولم يكل جباطتها في دخولها وجهان من اضافتها اليه بل ذلك ومن عدم صدق كونها ثابته بالاضافة
 المذكورة عرفا ولا أقوى ان العامة منها وان تعددت وتاوت لم يمس اذا اتخذ حاله وكذا السراويل وفي ذلك
 شد الوسط بظن ايقاع الحد او نحوه مما يتخذ للرجل فلا وكذا لو كان المتخذ لشد الوسط غير ثوب وفي بعض
 الاخبار اضافة السراويل واللبس والكتف والرجل والرجل والرجل واكثر الاصحاب اخرجوه عن خصوصياتها
 مع انها لم يذكر في خبر محتملة وانما اجمعت في اخبار الرواية الجامعة لهذه الاشياء صحيحة وظم
 الصدوق اخبارها لانه ذكرها في الفقيه مع التزامه لا يروى فيه الا ما يعمل به ولو لم يكن كون الاصحاب
 اللدغ مع انه ذكر في عدة اخبار والاقتضار على ما ذكره اولي ان لم ينافي الاولوية اخرها ما عني
 اللدغ من الان الحرب كالبيضة فلا تدخل قطعا لعدم دخوله في مفهوم شيء مما ذكره في دخول
 القلائسوة والثوب من اللبد نظر من عدم دخولها في مفهوم الشباب ذناول الكسوة المذكورة في
 بعض الاخبار لها ويمكن الفرق ودخول الثاني دون الاول يمنع كون القلائسوة من الكسوة ومن ثم لم
 تجز كفاية البهر الجري فيها ما بعد كسوة ولو تعددت هذه الاصناف فما كان منها بلفظ الواحد
 كالسيف والمصيف يتناول واحدا وبه يخص ما كان يغلب نسبة اليه فان تناوفا تجز الفواش
 واحدا منها على الاول الاقوى ويحمل القرعة والعامة من جملة الشباب فمدخل المتعددة وفي ذلك
 جلية السيف وجفند وشوره وبذات المصيف وجهان من تتبعها لها عن فاعنه ما حقيقة الاقوى
 دخولها ولا يشترط بلوغ الولد للاطلاق وعدم ظهور الملازمة بين الجنوة والقضاء وفي اشترا
 انقضال الحال موثقة ثابته نظر من عدم صدق الاول الذكوح ومن يتحقق في نفس الامر وان لم يكن ظا

المجان كذا ما كان
 بلا بدل في

الرفق بانه باخذ بالحد لا بالامساع
 اختصاص وارث بشر ذواتهم والاشياء
 الدالة انما على شئ من الاشياء ليس فيها
 بالفضل الاختصاص ما اذا اخذت بالقيمة
 كجوز الاختلاف معقفا عليه ولا شافيه
 الاختلاف في كونه ذلك بجانا او بالقيمة

بفتح لام وباء شيم
 ليدعمه ويذكر من كيد
 البجع كالشباب يدخل
 اجمع وما كان بلفظ صحيح

مقدم ذكر العامة ولكن في مقام كونها
 الشباب وانما في مقام دخولها في لفظ
 فلا بد من ذكره ليدل على انه امر لا غاية
 في اعدادها بعد التذلل عن كونه

وإنما هو كذا...
ومن ثم عرّف له بضيقه من الميراث...
الموت وبين كونه عاقبة أو مضعة أو غيره...
كل وارث عن ثلدها وزيادتها عن الثلث...
للزكاة وجهان من انتفاء الارث...
بطلان بغيره شيء...
ما قاله بلقياس من الدين ان اراد فكما يلزم على المنع من مقابل الدين ان لم يفكه المنع من مقابل الوصية...
ذلك باطلا في النص والفتوى...
للأصول الشرعية البطلان في مقابلة ذلك كله ان لم يفكه المحجوب بما يخصه من الجوة...
من عيان الزكاة خارجة من الجوة فلا يمنع كماله...
من الثلث كغيرها من مروب الارث...
غير المستغرق غير مانع...
لثبوت الارث ويلزم مثله في غير المستغرق...
اي على المحجوب قضاء ما فاتة اي فاتت من صلوة وصيام...
انه بشرط اي المحجوب ان لا يكون سفيها ولا فاسدا...
ادريس وابن خزيمة وبشرها الجبابة...
واطلاق النص من يد نفعه...
الاحكام التي تثبت عندنا لا عندنا...
اخيارا سيجاب المحجوب كذهب ابن الجبند...

لا يورث عند عدمهم في كل موضع انفرادا جامع كلاله الاح او الاجداد او هما فلها مع كلاله
 الام سائر عن السدس والثالث وسع الاجداد ما قبل في كلاله الابوين من المساواة والقبضيل با
 بالاسمحاق بالقرابة الا ان تكون انا فانه يفتحق المصنف او الثلثين لثمة والباقي رد الى اخر ما ذكر في
 كلاله الابوين الثمانية لواجبة مع الاخوة والاجداد المصرا به الام من الاخوة والاجداد الثلث بينهم بالقبض
 زكورا كما ان انا ثمانية سعة دين في اطر من ام يتخذين ولقرابة الاب من الاخوة والاجداد الثلث بينهم للذكر
 مصنف الا ان كانا وكانا مجتمعين في واحد واحد للام واخا واختا لها واحد للاب واخا واختا له
 فلا قرابة الام الثلث واحد من ثلثة اصل الفرضية وسهامهم اربعة بد ولا قرابة الاب واثنان منها وسهامها
 ستة فيخرج المتداخل والعددان يتوافقان بالمصنف فيجب الوقت وهو اثنان في ستة ثم المرتفع في اصل
 الشريعة يبلغ ستة وثلثين ثلثا لاقرباء الام الاربعة لكل ثلثة وثلثاها لاقرباء الاب الاربعة بالتقار
 فلكل اثني اربعة ولكل ذكر ثمانية وكذا الحكم لو كان من طرف الام واحد واحد مع الاجداد والاخوة المتعلقين
 الاختلاف الفرضية ولو كان مجتمع من طرف الجد ودة الام جد واحد واحد مع الاجداد والاخوة المتعلقين
 من طرف الاب فليجدوا والجد للام الثلث والباقي للاخوة والاجداد بالانسيبة مع تساويهم زكورا وتزويجا
 وانوثة وبالاختلاف مع الاختلاف ولو فرض جد لأم واحد واحد للاب فلكل واحد منهم الثلث ولو كان
 بدل الجد للاب جد فلها ثلثاها اخا واختا لأم مع الاجداد مظهر للاب فليخرج بالسدس والباقي للاجداد
 ولو تعدد الاخوة للام فلم يثلث وهذا بخلاف الجد والجد للام فان لير الثلث وان اختلف ولو خلف
 الجد من اللام واحد مع الاخوة للام وحبنا واحد للاب فلهما من الجد ودة والاخوة الثلث
 وللجد للاب الثلثان وعلى هذا من ما يرد عليك الشافعية الجدة وان علا بقاسم الاخوة ولا يمنع
 الجدة الاعلى بالنسبة الى الجد الاسفل المساوي للاخوة لاطلاق النصوص بتساوي الاخوة والاجداد ايضا
 بذلك وكلنا ابن الاخ وان تول بقاسم الاجداد الدنيان وان كانا مساوين للاخوة المتقدمين رتبة
 على اولادهم لما ذكرنا من الجدة بالرفع الآدي في الجدة وان كانت للام الجد بالتصبا الاعلى وان كان
 للاب دون اولاد الاخوة مظهر وكذا يمنع كل طبقة من الاجداد من فوقها ولا بينهم الاخوة ومنع الاخ
 من الاجداد من فوقها ولا بينهم الاخوة ومنع الاخ من الاجداد من فوقها ولا بينهم الاخوة ومنع الاخ من الاجداد من فوقها ولا بينهم الاخوة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

وان كان للام ومثله الاخت ابن الاخ وان كان للابوين لانهما جهة واحدة يجمع الاقرب منهما الا بعد
وكذا يجمع ابن الاخ مطاعا ابنا له مطر وعلى هذا القياس يجمع كل اقرب بمنزلة وان كان للام الابن

وان كان للرابون حذفا للفضل بن شاذان من قدمائنا حيث جعل للاخ من الامم السدس والباقي
 لابن الاخ للرابون كما يرد وكذا الحكم في اوله للرابين تحتها اجتماع السبعين ونضعف بفارق الذا

المسقط لا اعتبار بالسبب ^{اشترى الزوج} والزوج ^{والزوجة مع} المخوة ^{والأولاد هم} والأجداد ^{بما} أخذان ^{فيهما}
الأعلى وهو المصنف والربع ^{والأجداد الأم} والأخوة ^{الأم} أو القبلتين ^{ثلاث الأصل} والباقي لقراينة ^{الأقرب}

الأجداد والأخوة أو الأخوة الأب مع عدمه فلو فرض أن قرابة الأم جد وجد وأخت وأخت وقرابة الأب
كذلك مع الزوج فلزوج النصف ثلثة من ستة أصل الفرصة لأنها المجموع من ضرب واحد بخارجي النصف

والثالث في الآخر ولضربيه الأربعة الثالث اثنان وعددهم أربعة ولقراءة الأرب واحد وعددهم ستة تنقسم على
 المربعين ويدخل الضرب في السه بام وثلاثة وثلاثون وضرب واحد في الآخر ثم المجموع في أصل الفرضية

وَجَدْنَاهُمْ لَكُمْ لِلْمَسْكُونِ فِيهَا لِأَنَّهُ مُبْدِيهِ يَوْمَ تَكُونُ الْأَشْيَاءُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ
يَبْلُغُ اثْنَانِ وَسِتِّ مِائَةٍ ثَمَانِينَ أَلْفًا نَزَلَ الثَّانِيَةُ الْاَحَدُ وَالْارْبَعَةَ كَابَةِ اَي جِدَائِنِهِ وَجَدْتَهُ لَا بَيْتَهُ وَجَدَهُ
وَجَدْنَاهُمْ لَكُمْ لِلْمَسْكُونِ فِيهَا لِأَنَّهُ مُبْدِيهِ يَوْمَ تَكُونُ الْأَشْيَاءُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ

ثم لما كان له في الأولى أربعة في الثانية وفي الثالثة ستة عشر هكذا فالمسئلة بمعنى أصل مسئلة إلا
الثانية من ثلثة اسرهم في خرج ما بينهما من الفروض وهو الثالث وذلك هو ضابط أصل كل مسئلة في

هذا الباب تسهم من الثلثة لأقرباء الأم وهو ثلثها لا ينقسم على عددهم وهو أربعة وسهوان لأقرباء الأب
لا ينقسم على ستهامهم وهي تسعة لأن ثلثي الثلثين لجدا به وجدته لا به بينهما اثلا ثا وثلثه لجدا به وجدته

ثم يبينه وكذا بين العبد بن فطرح الضيب ويضرب باحد العبد في الاجرة ومضربهما اي مضربا

في السبعة ستة وثلاثون ثم يضرب بالمرتفع في أصل الفرضية وهو الثلاثة ومضروبها في الأصل مائة فمما
فلها ستة وثلاثون ينقسم على اجداد امة الاربعة بالتسوية لكل شعبة واحد وثلاثاها اثنان وسبعون

يُقسم على تسعة لكل سهم ثمانية فلجد الاب وجدته لانيه فلذا ذلك ثمانية واربعون ثلثة للجد ستة عشر

والمسألة الثانية في بيان ما هو المراد من قوله تعالى
فما كان له ان يرد عليه من احد الا ان يشاء الله العليم الخبير

Handwritten notes in Urdu script, likely bleed-through from the reverse side of the page.

والزوجة من جهة الأم ثلاث ومع اتحاد سدة والباقي من الثلث للاخوان من جهة الأب وان كان
واحد أو اثنين للاعمام سدة للمقرب منهم بالأم ان كان واحدا والثلاثان وثلاثهما ان كان أكثر بأ

وان لم ينفوا في الذكور رتبة والآن وثبته والباقي للاعمام المقربين بالأب بالتفاوت فأس للزوج و
والزوجة مع الاعمام والاخوان الضيف الأعلى النصف أو الربع وللأخوان وان أخذوا وكانوا الأم كالمثلث
من الأصل من الباقي وللاعمام الباقي وهو السدس على تقدير الزوج وهو مع الربع على تقدير الزوج
لوتفرق الاعمام والاخوان مع أحد الزوج أخذ نصيبه الأعلى وللأخوان الثلث سدة لمن يقرب بالأم

ان كان واحدا وثلاثه ان كان أكثر والباقي من الثلث للاخوان من قبل الأبوين والأب والباقي بعد نصيب
الزوجين والاخوان للاعمام سدة للمقرب منهم بالأم ان كان واحدا وثلاثه ان كان أكثر بالسوية والباقي
للمقرب منهم بالأبوين والأب بالتفاوت ولو اجتمع الزوجان مع الاعمام خاصة او الاخوان فكل منهما

الأعلى كان والباقي للاعمام والاخوان وان أخذوا وقع المعدل وانفاق الحصة كالاعمام من الأب خاصة أو
الأم والاخوان وكل يقبله من الباقي كما فضل ولو اختلفت كما لو خلف زوجا وخالا من الأم وخالا من الأب
الأب فللزوج النصف وللخال من الأم سدس الأصل كما نقل المصنف في سعة كلام الأصحاب كالولم يكن

زوج لان الزوج المقرب بالأم وأشار إليه بقوله وقبل للخال من الأم مع الخال من الأب والزوجة ثلث الباقي
تتربلا منزلة الحو له حيث تقرب بالأم وخال الأب منزلة العمومة حيث تقرب به وهذا القول لم يذكره المصنف
الدروس ولا نقله العلامة حيث نقل الخلاف وقبل سدة أي سدس الباقي وهذا القول نقله المصنف في سعة

ومدة في عدم وتر عن بعض الأصحاب ولم يعينوا فابله واخار المصنف في سعة والعلامة وولد السعيدان له سدة
الثلث لان الثلث نصيب الخولة فللمقرب بالأم منهم سدة مع اتحاده وسدة مع تعدد ولشكك بان

الثلث انما يكون نصيبهم مع جماعة الاعمام والاجتماع المال هم فاذا زاحمهم أحد الزوجين زاحم المقرب
منهم بالأب بقيت خمسة المقرب بالأم وهو السدس مع وحدته والثلث مع تعدد خالته عن المخاض

ولو كان مع أحد الزوجين اعمام متفرقون فلمن تقرب بالأم سدة الأصل أو ثلثه بخلاف على ما
الزوجة مع الاتحاد وثلاثه مع التعدد

1. The first step is to identify the problem or question that needs to be answered. This involves understanding the context and the specific requirements of the task.

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

هو ابن بنت خالة وقد يتعدد كل مع حجب بعضها البعض كاخ لام هو ابن عم وابن خال ^{في ميراث الزوج} في ميراث الزوج
الزوجيان يتوارثان وبصاحبان جميع الورثة مع خلوها من الموانع ^{وأن لم يدخل الزوج الآ في الميراث} وأن لم يدخل الزوج الآ في الميراث
يترجح في ميراثها لا يورثها ولا ترثه إلا أن يدخل أو يتأمن مرضه فيقارن ثان بعده وإن مات قبل الدخول
ولو كانت الميراثية هي الزوجة توارثا وإن لم يدخل على الأقرب كالصحة ^{أو بعد البرء وإن مات قبل} عما لا أصل وتختلف في الزوج
للدليل خارج لا بموجب الحاقها به لأنه قياس والطلاق الرجعي لا يمنع من الإرث من الطرفين إذا مات أحدهما
في العدة الرجعية لأنها المطلقة رجعية بحكم الزوجية بخلاف البائنة فإنه لا يقع بعدها توارث في عدته إلا أن
يطلق وهو في المرض فانها تترث إلى سنة وبنتينها وعلى ما سلف في كتاب الطلاق ثم الزوجان كانت
فإن الولد من الزوج ورثت من جميع ما تركه كغيرها من الورثة على المشي خصوصاً بين المباحين وكذلك إذا

فيكون الوجود مطم وفتح الوجود عن ذات الوجود من الارض مطم عن اوقية وفتح من الالات اي الالات المبنية من
 الاخشاب والابواب والابنية من الاجار والطوب وعندها عينا القيمة فيقوم البناء والدور في
 ارض الموقوف خالصة عن الارض باقية فيها الى ان تقضى بغرض عوض على الاظهر وتعطى من القيمة الربع او
 ويظهر من العبارة ايضا ثبوت من عين الاشجار الممتدة وغيرها لعدم استثنائها فيدخل في عموم الارث
 لان كل ما خرج عن المستثنى يثبت من عينه كغيرها وهو احد الاقوال في المسئلة الا ان المصنف لا يعهد ذلك في
 من مذهبهم وانما المعروف من المناخر بن حرمانها من عين الاشجار كالا بنية دون قيمتها ويمكن حمل الالات
 على اشتمال الاشجار كاحمل هو وغيره كلام الشيخ في بئر على ذلك مع انه لم يتعرض للاشجار وجعلوا كلامه
 في قول المناخر بن في حرمانها من غير الاشجار حيث ذكر الالات وهو حمل بعيد على خلاف الظن ومع ذلك يبقى
 فرق بين الالات هنا وبينها في عبارة في سن وعجالة المناخر بن حيث صنفوا اليها ذكر الاشجار فان المراد
 بالالات في كلامهم ما هو الظن منها وهي الالات البناء والدور ولو حمل كلام المصنف هنا وكلام الشيخ و
 تبعه على ما يظهر من معنى الالات ويجعل قول البراسه في حرمانها من الارض مطم من الالات البناء عينا لانية
 وارثها من الاشجار وكغيرها كانا جود من بل النص من الصحة وغيرها دالة عليه اكثر من دلائلها على القول
 المستقيم بين المناخر بن والظن عدم الفرق في الانية بين ما اتخذ للمسكن وغيرها من المصالح كالرحا

[illegible]

سنة ١٢٠٠ في اليوم في الشهر ودفن السيد وجماعته في شوارع ابي سنان من الصادي في عم

في رواية روى عن أبي الربيع عن عمار بن مازون باسقاط وهو قاص من حيث السند والمنكسر به من مولا ابيه

سابعة لا ولا له عليه لا نله وعتق وانما عتق المنة شمة قهرا وشمة من اعتق باقعا داوي او حزام او برص
 عتق القاتل بدلا لشره الجميع في العلة وهي عدم اعتاق المولى وقد قال في تمام الولاء لمن اعتق وللزوج والزوج
 في ح المعتق ومن حكمه نصيبه المنة على النصف او الربع والبنات المنة او من في حكمه ومع تعليم المنة فالولاء
 والولاء أي الاولاد المنة المذكور والإناث على المشبه بن الاصطاب لقوله من الولاء أئمة كلمة النسب والمذكور

والاناث يشتركون في الارث النسب فيكون كل في الوتر سواء كان المقترب رجلا ام امرأة وفي جعل المص

هذا القول هو المشهور الذي صرح به في شرح الإرشاد أن هذا قول المفيد واستحسنه المحقق وفيه

معا نظر الحق انه قول الصدوق خاصة وكيف كان فليس بمشهور وفي المسألة اقول كثر اجورها وهو

الذات كملت عليه الروايات الصحيحة مما انفرد به الشيخ في النهاية وجماعه ان المغنق ان كان رجلا ورثه

الذکور دون الاناث فان یکن ولد ذکور وولدت عصبه دون غیرہم وان کان امراة وولدت عصبہ ہامطہ والمص

في غير اختيار مذهب الشذوذ في الخلاف وهو كقول النهاية الا انه جعل الوارث للزوجة ذكر أو ائله وانما يشهد

استناده في احوال الاناث الى رواية عبد الرحمن بن خالد عن الصادق ع ان رسوا الله ثم دفعه مراتب مولی

ختمه الى الله فقل والاقول حسب الله والى الله كل امر

سأله والثابتان كما في مع انشاعا في القول الذي لثبانه هنا وجعل المثل والع من المتكاف بمجملها

وفي وفاة القبا وفي الشجرة الملقب بالبحر والعجب منه ان ازاد له مع اطرافه الخ الماحد

الصحة اية الحق: السك في محبة ابا الاخاء عليه كثرة الخفاف وتساوي الاقوال والروايات وله اختراع

الدارية وشاركتهم وقتها الامانة في كذا الشكر للجلال والاعزة قتلها الاذينة ارضاعها

سلف والاقتداء انما هو في العلم والادب لا في الدنيا والآخرة

الشيخ شريك الف بنو الاشعري رحمه الله

مس قبل له بات هم كه با و پرتو شمس به نام راه شمس بهرام باب برادر جید دارد و حمام و حمامات و ده سو

أما ما عرفت من أن الوارث لا يرث قبل المصروع
فإنه جامع الخيرة المصلحة في الجاهل بقاء
المراد من ذلك

والخلاف لما مر من ذلك كله رواية السكوني في الحجة فمن بما ذكرناه للاخبار صحيحة فيبقى الباقي والافوى
ان الارث من جميع ما ذكره لا يرث من غير العصبية وعلى هذا يستوي اخوة الاب واخوة الابوين لسقوط النسبة
الام ولا يرث من يتقرب بها وانما مقتضى التقرب بالاب وهو مشترك فان قرابة علم المولى اجمع فمولى المولى

هو الوارث ان اتفق ثم مع عدمه فالوارث هو المولى على ما فصل فان علم فمولى المولى ثم قرابة وعلى
هذا فان علموا اجمع فضا من الجيرة وهي الجناية وانما ضمن سائبة كالمعق في واجب وحل الاصل حيث لا

له قريب وارثا وكان له معق وارث معق كالفصل لم يجمع ضمانه ولا يرث المضمون الضامن الا ان يشترك الضامن
بينهما ولا يشترط في الضامن عدم الوارث بل في المضمون ولو كان للمضمون زوج او زوجة فله مضيقه الا على

والباقي للضامن وصورة عقد ضمان الجيرة ان يقول المضمون عاقل ذلك على ان تصرفي وتلفعي عني
وتعقل عني وترثني فيقول قبلت ولو اشترك العقد بينهما قال احدهما على ان تصرفي واضرك وتعقل

عني واعقل عني وترثني وارثك او ما ادرى هذا المعنى فيقبل الاخر وهو من العقود اللارثة فيعقبه فيه ما
يعقب فيها ولا يتعد الحكم الضامن وان كان له وارث ولو تجدد المضمون وارث بعد العقد ففي بطلان

او ما عرفت من الموت المضمون كان وجهان يجوزهما الاول لفقد شرط الغيبة فيقبح طاربا كما يقبح ابتداء
مع فقد الضامن فالارث الاقام مع مع ضرورة لا يثبت المال على الاصح فيدفع اليه بضع به ما شاء ولو لا بصير

مع احد الزوجين فله مضيقه الا على كماله سلف وما كان يفعل امر المؤمنين من شتمته في فقر بلد
الميت وصغفاء جيرانه فهو شرع منه ومع غيبته عمن يصر في الفقراء والمساكين من بلد الميت ولا شاهد

لهذا لا يفيض الا ما روي من فعل امر المؤمنين عمن وهو مع ضعف سند لا بد له على ثبوته في غيبته وعنده
الروى صحيحا عن الباقر والقادر ان قال من لا وارث له من الانفال وهي لا يختص ببلد المال الميت بل

فالقول يجوز صرفها الى الفقراء والمساكين من المؤمنين مطر كما اخبار جماعة منهم المص في ساقوى
لم يجر صرفه في غيرهم من مصرف المال الانفال وقبل يجب حفظه له كتحققه في الخمس وهو احوط ولا يجوز

ان يدفع الى سلطان الجور مع القدرة على منعه منه لانه غير محقق له عندنا فلو دفعه اليه دافع اخبارا
كان ضامنا له ولو امكن دفعه عنه ببعضه وجب ان لا يفعل ضمن ما كان يمكنه منعه منه ولو اخذه الظالم

قوله

[illegible]

الموت فلا ارثا وعلم المتقدم من المتأخر وراثا متأخرا المتقدم وهذا العكس وكان بينهم الفوارق بحيث
يكون كل واحد منهم يرث من الآخر ولو بمائة غيره فلو انتفى كل واحد من الآخر فلو لم يكن بينهما ولا واحد منهما فلا ارثا
بينهما ثم ان كان لهما مالان ومن الآخر صار المالان لهما ومنه الى وارثه اليه ولا ينقل لورثة ذي المال
ولا يرث الثاني المفروض من موتها ثانياً ما ورث من الاول للنفس واستلزامه التسلل والمخالعة وهو فرض
الحبوة بعد الموت لان التورث منه يقتضي فرضه منتهى فلو ورث ما انتقل عنه لكان جاعلاً بعد انتقال المال عنه
لما كان جاعلاً بعد انتقال المال عنه ولا هو متع شاة او رد مثله في ارث الاول من الثاني ورد باننا نقطع النظر
عن فرضه ولا يجعل الاول كانه المتخرج في جوارحه في ارث الاول من الثاني بما كان قد ورثه الثاني منه فانه
يترجم فرض موت الاول وجبوت في حالة واحدة ومنه تكلف والمعتد بالنفس روي عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح
الصادق ع في اخره من مال واحد مائة الف درهم والاخر ليس له شيء ركباني سفينة فغرق فاقبل يد ربهما فان اولا
قال المال لورثة الذي ليس له شيء وعن علي ع في قوم غرقوا جميعاً احل بيت مال قال يرث هؤلاء من هؤلاء
هؤلاء من هؤلاء ولا يرث هؤلاء بما ورثوا من هؤلاء وهذا حجة على المفيد وسلاحة ذهبنا الى ان يرث كل

[illegible]

مسلم عن احمد بن حنبل او سمعنا با علي بن ابي اسحاق في سنن لغز في الاب وولد لدم مونا الابن فبرث الاب بغير منه

ثم يفرض موت الأب بغير أن ينجبه منه ويصير مال كل إلى ورثة الآخر الأحياء وإن شاد كما مضى وانتقل إلى

سبب يقع معه الاشتباه كالقتل والحرق لوجود العلة وهو ضعف المنع التاميل الموجب للتعدى مع كون العلة

والصالحين من العباد والذين هم في صلاتهم خاشعون

ثم ع الاسلام نذاحه زحاکهم ان تترب عليه اذ اوفال الشی وجماعة شوارشون بالکسین والفاصلین

رواه الكوفي عن علي بن النضر عن ثورث الجوسي عن الزوج بامر ولخته وابنته من جهة ابيها امه وانها رويته و

قوله الصادق عليه السلام مجتبا وقال انه تزوج بامه اما عقلت ان ذلك عندهم هو النكاح بعد ان زنى الساتر

وفيليه ان كل قوم دانوا بشئ يميزهم عنه وقال الفضل بن شاذان وجماعة منهم المص في هذا المختصر والش

ان الجوس بقوارثون بالنسب الصحيح لامة الفاسد اما الاول فلان المسلمين بقوارثون بما حثت نفع الشريعة

وهي موجودة فيهم وأما الثاني فنقول بقرآننا حكم بليته ثم بما أنزل الله وفلحق من ربه وأرحم
الرب السبب البقية لا فائدة في ذلك كما ذكرنا في هذا الكتاب ولا بد من التمسك بالكتاب والسنة في كل شيء

بَلِّغْهُمْ بِالْقِطْ وَلَا سِيَّ مِثْلَ الْفَاسِدِ بِمَا أَرَادَ اللَّهُ وَلَا يَجُوزُ وَلَا يَفْسُطُ وَهَذَا هِيَ الْأَقْوَى وَهَذَا بَيِّنٌ

لأنه ضعيف المذهب الا انه قد اعتد فداودع روايته المصنف في كثير من مواضعها بما فيها من غاليا

بأن الفاسد لا يورثه إلا بالوجه لانه سب فاسد ولونه في المسلم بعض محارمه لشبهة وقع التوارث بينه

فمن اولاده بالنسب ان كان فاسدا وتفرع عليه ما فرغ وكثرة بظاهر حكمه انما تقر في قواعدا لادب فلو

والجوسي بالنكاح أو المسلم بالشبهة من ابنة ابنتين ورتن ماله بالسوية ولو مانست احد بهما فقد تركنا مهاولا

فاما مال لامها فانها انت الام دورنا ورفها ابناها فان مات احد هما ورثها الاخرى ولو اولد لها بنتا لم

أول الثابت ثبوتها فاله يثبتون بالاسقوتية فان ما نتا العليا ورفها الوسطى ودا السفلى وان ما نتا لو

فَلْعَلَّهَا نَضِيبُ الْأُمِّ فَلِلْأُمِّ نَضِيبُ الْبَيْتِ وَالْبَقِيَّةُ لِلْبَنَاتِ وَأَمَّا السُّفْلَى وَرَبُّهَا الْوَسْطَى فَهِيَ الْأُمُّ

التي تسمى بنتا فاله بنين العلاء ولا توارث لانها
ما كثر وجهه الفاسد ٢٢

۱۰۰

100

والفريضة اثنا عشر حجج الربع والثلاث للزوجات ثلثة وتوافق عدهن بالثلث ولكل من الام اربعة
وتوافق عدهن بالربع ولكل من الاب خمسة وتوافق عدهم بالخمس وزكوا من الزوجات والاخوة من الفريضة
الى اثنين لانها ثلث الاول وربع الثاني وخمس الثالث فمثلا لاعداد فيجوزي باثنين ونصير بها في اثني عشر
يبلغ اربعة وعشرين فمن كان له سهم اخذ من مائة مائة وثمانين فللمرءات ستة ولا اخوة الام ثمانية
ولا اخوة الاب عشرة لكل سهم ومثال المتماثلة ثلثة اخوة من الاب ومثلهم من ام اصل الفريضة ثلثة والبنات
النفيسة العديسة ثمانية والعديدان متماثلان فيجوزي بضرب احداهما في اصل الفريضة بصبر ستة ومثال المتماثلة
المداخلة كما ذكرنا ان اخوة الام ستة فيجوزي بها ونصير بها في اصل الفريضة ببلغ ثمانية عشر وقد لا يكون
مثلا خلة ثم بول البر كاربعة زوجات وستة اخوة اصل الفريضة اربعة حجج الربع ينكسر على الفريضة في
الاخوة بوافق بعضهم بالثلث فيردهم الى اثنين وعدد الزوجات ثمانية نصيبهن ثمانية من مائة فيدخل
ما بقي من عدهن فيجوزي به ويضرب في الاربعة يكون ستة عشر بما ذكرناه من الامثلة بظهر حكم مالوك في
لبعدها وفردون الباقي اربعها متماثل او متداخل دون بعض الثانية عشر ان نقص الفريضة عن ثمانية
السهم وانما نقصر بدخول احد الزوجين كبنتين وابوين مع احد الزوجين وبنتين واحدا ابوين مع
زوج واثنين لاب واثنين لام مع الزوجين وهذه مسئلة العول يدخل النقص على البنت والبنات
ان اتفق وعلى قرابة الاب من الاخوات لاعلى الجميع وقد تقدم هذه العبارة ابوود مما سلف حيث له
بذكر الاب من يدخل عليه النقص الثلثة عشر ان تزيد الفريضة على السهام كالو خلف بنتا واحدا
ابنات واخوات واخوات وابوين واحدا ابنا واحدا فبذلك الزاد على ذوى السهام
عده الزوج والروجة والام مع الاخوة امام عدهم فبذلك عليها او يجتمع ذوى سببين كالأخت مع
الأبوين مع ذوى سبب واحد كالأخوة بين الام فيخص الزيد ذوى السببين كحكمة ولا شئ عند العصبه
بل في هذه التراب لا اربعة عشر في الميراثات وتحقق بان يموت شخص ثم ان يموت احد ذوى سبب قبل
تركه فانه يجزى سهم الفريضة من اصل واحد لو طلت تلك فان احد الوارث واستحقاق كاخ
سنة واخوات سبب فمات بعد احد الاخوة ثم احد الاخوات وهكذا حتى يفرج واخف مال الجميع

عندنا في الفريضة على السهام
كل من سبب في الفريضة على السهام
بعضهم ثلثة او اثنين او واحد
لعدة غير الثلثة فكل السهام ثلث
اثنين او واحد على السهام في عدد الزوجات
في سبعة عشر

سبب ما اذا زاد الفريضة على السهام
بذلك ان يدخل على السهام
الفاضل على السهام فبذلك السهام
سبب في الفريضة على السهام
عن الفريضة ويوزع سنة وان زاد على السهام
خمس مائة الزيادة سنة وان زاد على السهام
والبنات خاصة لوجودها مع السهام
اربعين سنة في سبعة

والفريضة على السهام
بذلك ان يدخل على السهام
الفاضل على السهام فبذلك السهام
سبب في الفريضة على السهام
عن الفريضة ويوزع سنة وان زاد على السهام
خمس مائة الزيادة سنة وان زاد على السهام
والبنات خاصة لوجودها مع السهام
اربعين سنة في سبعة

بينهما اثلاثا ان تقر بوابالاب وبالسوية ان تقر بوابالام وان اختلف الوارث خاصة كما لو ترك الاول ابنين
 ثم مات احدهما وترك ابنا فان حجة الاستحقاق في الفريضة واحدة وهي السوية لكن الوارث يختلف ^{استحقاق} اولاهما
 خاصة كالومات رجل وترك ثلثة اولاد ثم مات احدا الاولاد ولم يترك غير احدهم اخويه فان الوارث بينهما
 واحد لكن حجة الاستحقاق مختلفة واختلفا معا فقد يحتاج المسئلة الى عملا اخر غير ما احتاجت اليه الاولى ^{فقد}
 لا يحتاج ويقضيه ان تقول لومات بعض الورثة قبل قسمته التركة الاولى صحنا الاولى فان لم يقض بضم
 الميت الثاني بالقسمه على ورثته من غير كسر صحت المسئلة ان الاولى كوجه ما نت عن ابن وبنيت بعد زوجها
 وخلف معها ابنا وبناتا فالفريضة الاولى اربعة وعشرون وبضرب المربعة منها ثلثة يصح على ولد بها وهذا
 الوارث والاستحقاق مختلف وكزوج مع اربع اخوة لاب ثم يموت الزوج عن ابن وبنين واربع بنين فتخرج
 المسئلة من الاولى وهي ثمانية وان لم يقض بضم الميت الثاني بفريضة فانظر النسبة بين بضم الميت
 الثاني وسهام ورثته فان كان بينهما وفق فاضرب وفق بين بضمه وسهام ورثته عن الفريضة من
 الضرب في المسئلة الاولى فما بلغ صحت منه مثل ابوين وابن ثم يموت ابن ويترك ابين وبنين فالفريضة
 الاولى ستة وبضرب الابن منها اربعة وسهام ورثته ستة توافق بضمهم بالضرب فتضرب ثلثة وفق الفريضة
 الثانية في ستة يبلغ ثمانية عشر ومنها تخرج الفريضة ان وكاخوين من ام ومثلها من اب وزوج مات الزوج عن
 ابن وبنين فالفريضة الاولى اثنا عشر يخرج الضرب والثلث ثم مضروبه في اثنين لانكسارها على فريق
 واحد وهو الاخوان للاب وبين بضم الزوج منها وهو ستة وفريضة وهي اربعة توافق بالضرب فتضرب
 وفق من الفريضة وهو اثنان في اثني عشر يبلغ اربعة وعشرين ومنها تخرج الفريضة ولو لم يكن بين ^{بضم}
 الثاني وسهام وفق ضرب المسئلة الثانية في الاولى فلما ارتفع صحت من المسئلة ان كما لو كان ورثته
 الابن في المثال الاول ابنين وبناتا فان سهامهم خمسة ثمانية بضمه ثم فتضرب خمسة في ستة يبلغ
 ثلثين وكذا لو كان ورثته الزوج في الثاني ابنين وبناتا فتضرب خمسة في اثني عشر ولو كانت المذات اكثر
 من فريضتين بان مات بعض ورثة الميت الثاني قبل القسمة او بعض ورثة الاولى فان انقسم بضم
 الثالث على ورثته صحت الاعلمت به كما علمت في الاولى وهكذا لو فرض كثرة الشايع فان العمل واحد

كتاب الزنا وفيه فصول أول في حد الزنا بالقصر لغته حجابية وبالمد بجمته وهو كى الزنا بالرجل
 أى إدخال الذكر البائع العاتل في فرج امرأة بل مطلق الأنثى قبل أو بعد بجمته عليه من غير عقد كالجراح ^{بها}
 ولا ملك من الفاعل للمقابل ولا شبهة موجبة لاعتقاد الحل قدر الحشفة مفعول المصدر والمصدر ^{يتحقق}
 قدرها بإبلاجهما نفسها أو بإبلاجهما من مقطوعها وإن كان تداولا لها فلا يلزم من تكلف في حاله
 كون الموجع عالما بالحق ^{بها} يختار في الفعل فهما يتوحد أحدهما بإبلاجه فلا يتحقق الزنا بدونه كالتفصيل ^{عنه}
 وإن كان محرما بوجوب التعذر وثانها كونه من البالغ ولو أوج العتيق ^{أد} بخاصة وثالثها كونه عاقلًا فلا يلزم
 المجنون على الأقوى لا ارتفاع القامعة وليست غادة من طلاقه عدم الفرق بين الحر والعبد وهو كذلك وإن ^{فتر}
 في كسبه الحد وكيفية ورأيهما كونه لا يلزم في فرجهما فلا عبقة بإبلاجه في عبقة من المناقذ وإن حصل به ^{بشر}
 والانزال والمراد بالفرج العورة كما نص عليه الجوسرى فيشمل القبل والبر وإن كان طلاقه على القبل ^{فبشر}
 وخامسها كونه امرأة وهي البالغة تسع سنين لأنها ثانیة المراه وهو الرجل لا فرق بينهما بين العاقل ^{فبشر}
 المجنون والحررة والامنة والحیة والمبنة وإن كان في المبنة اغلاظ كما سبأ في خروج بها بإبلاجه في الذبر الذکر
 فانه لا يعذرنا وإن كان لفحش واغلاظ عقوبة وسادسها كونه محرمه عليه فلو كانت حليمة بزوجته أو ملك
 لم يتحقق الزنا وشملت المحرمات الأجنبية المحصنة والخالصة من بعل ومحارمة وزوجته الخائض والمظاهرة و
 المولى صفها والمحرمات وغيرها وامنة والمزوجة والمعتقة والخائض ونحوها وسنخرج ^{فبشر} في هذه المحرمات
 وسابعها كونه ناهض معقود عليها ولا مملوكة ولا ما يثبت بشبهه وبه يخرج وعلى الروجة المحرمات لعارض
 مما ذكر وكذا الامنة فلا يترتب عليه الحد وإن حم ولهذا الخبيخ إلى ذكره بعد المحرمات إذ لو لاه ^{حب} لزم كونه زانيا
 الحد وإن كان بالثاني يستغنى عن الأول إلا أن بذلك لا يستدرك القيد لتحقيق الفائدة مع سبقه والمراد
 بالعقد ما يثبت الدائم والمنقطع وبالمالك ما يثبت العيون والمنفعة كالتحليل وبالشبهة ما وجب ^{الظن}
 ظن إلا باحتمال ما لو لا الحقيقة لحلت كما نغم بعض العامة وثانها كونه لا يلزم بقدر الحشفة فما زاد نكح
 أوجب دون ذلك لم يتحقق الزنا كما لا يتحقق الوطى لئلا رغبنا ههنا فإن كانت الحشفة صحيحة اعتبر مجموعها وإن
 كانت مقطوعة أو بعضها اعتبر بإبلاجه قدرها ولو لم يشقاضها ومن الباطن وهذا الفرع أظهر في قدرته ^{منها}

نفسها وانما ساعها كونه عالمًا بتجريم الفعل فلو وجهه إلى الجبر لم يثبت القرب عهد بالدين والشبهة كالأحوال نفسها
 فلوهم الحل مع امكانه في حقه لم يكن زانياً ويمكن الغنى عن هذا القيد بما سبق لأن مرجعه إلى طرء شبهة وقد قد
 اعتبار نفسها والفرق بان الشبهة السابقة تجامع العلم بتجريم الزنا كالأحوال وجد المرأة على فراشه فاعتقد بها
 زوجته مع علمه بتجريم وطى الأجنبية وهذا لا يعلم اصل تجريم الزنا غير كاف في الجمع بينهما مع امكان اطلاق
 الشبهة على ما يعجز الجاهل بالتجريم وطاشرها كونه تخارافوا كره على الزنا لم يجد على صح القولين في الفاعل
 والجماع في المقابل يتحقق الا كراه شوقه القادر المظنون فعل ما توقعه به لولا فعل بما يتضرر به في نفسه
 من مجرد مجراه كما سبق بتحقيقه في باب الطلاق فهذه جملة فتود التعريف ومع ذلك فيرد عليه اموراً أنه لا يقيد
 الموجب بكونه ذكراً فيدخل فيه ابلج الخثي قد والحقيقة الخ مع ان الزنا لا يتحقق فيه بذلك الاحتمال زيادته
 لا يتحقق به الغسل بل يدخل فيه ابلج الداء ذلك حيث يحكم على الخثي بالانوثية فلا من يقيد القيد بالذكر
 يخرج الخثي والمرأة على ذلك التقدير باعتبار باو غدر وعقله انما يتم في تحقق زنا الفاعل اما في زنا المرأة فلا
 خصوصاً العقل فلهذا يجب عليها الحد بوطئها وان كان في وطى الصبي يجب عليها الحد نامة لكنه حد في
 الجملة بل هو المنصوص في القرآن الكريم اعتباراً بكونها موطوءة امرأة وهي كاعرفت مؤنث الرجل وهذا انما
 تحقق في زناها اما زنا الفاعل فيتحقق بوطى الصغيرة كالكبيرة كالسابق وان لم يجب به الرجم لوكه فحسباً
 فان ذلك لا ينافي كونه زناً بوجوب الحد سابقاً ابلج قد والحقيقة اعم من كونه من الذكر وغيره لتحقيق المقادير
 فيها والمقصود هو الاول فلا بد من ذكر ما يدل عليه بان يقول قد والحقيقة من الذكر ونحوه الا ان يدعى ان
 المتبادر هو ذلك وهو محل نظر في الجمع بين العلم وانتفاء الشبهة غير جيد في التعريف كما سبق الا ان يخصص
 العالم بفرد خاص كالقاصد ونحوه ويخرج زنا المرأة الغالمة بغير العالم كالأحوال على فراشه متعمداً فاصلة
 للنزاع جهله بالحوال فانه يتحقق من طرفها وان انتفى عنه ومثله ما لو اكرهته ولو قبل ان التعريف لزنا الفاعل
 خاصة سلم من كبر بما ذكر لكن يبقى فيه الاخلال بما يتحقق بزناها حيث اعتبر في الزنا انتفاء الشبهة فلو تزوج
 الام اي الام المتزوج او المحضنة المتزوجة بغيره فانا الحل لقرب عهد من المجوسية ونحوها من الكفر وسكناه
 في بادية بعيدة عن احكام الدين فلا حد عليه للشبهة والحدود تدرا بالسيئات ولا يكفي في تحقق الشبهة الدار

للحد لعقد على المحرمة بمجرد من غير ان يظن الخل باجماع من ازالة شفاء معنى الشهرة وبنه بذلك على خلافه
 حنفية حيث اكتفى به في رد الحد وهو الموجب للتخصيص البحث عن قيد الشهرة ومن غيرهما من قبور التعريف
 وتحقيق الاكراه على الزنا في الرجل على اصح القولين فبدر الحد عنه به كما يدل عن المراه بالاكراه لا اشتراكها
 في معنى الموجب لرفع الحكم ولا استلزام عدمه في حقه التكليف بما لا يطاق وزمما قبل بعدم تحقيقه بناء على ان
 الشهوة غير مقدورة وان الخوف يمنع من انتشار العضو وانبعاث القوة ويمنع ويبغض بان القدرة ^{حب} المؤ
 للزنا وهو تعيب الحشفة غير متوقف على ذلك كله غايه الواسع توقفه على الاختيار ومنع الخوف منه وبثبات
 الزنا في طرف الرجل والمراد بالاقترار به اربع مرات مع كمال المقر ببلوغه وعقله واختياره وحرية او تصديق
 المولى له فيما اقر به لان المانع من توفيقه كونه اثرار في حق المولى وفي حكم تصديقها اغتافه لزوال المانع
 من نفوذه ولا فرق في النصب بين المراهق وغيره في نفي الحد بالاقترار نعم يؤدب لكدنه او صدور الفعل
 عنه لا امتناع خلوه منهما ولا بين في المجنون المطبق ومن يعتوره ادوارا او وقع الاقرار خاله المجنون نعم لو
 اقر خاله كماله حكم عليه ولا فرق في المملوك بين القن والمدبر والمكاتب بتسميته وان حرره بعضه ومطلق
 البعض وام الولد وكذا لا فرق في غير المختار بين من الحى اليه بالتوعد وبين من ضرب حتى ارتفع نصلا
 ومقتضى اطلاق اشتراط ذلك عدم اشتراط تعدد مجالس الاقرار يجب تعدده وهو اصح القولين للاصل
 وقول الصادق ع في خبر جميل ولا يجرم الزاني حتى يقر اربع مرات من غير شرط التعدد فلو اشترطنا
 البيان وقبل اعتبر كونه في اربعة مجالس لظاهر خبر عن ابن مالك لا يضاري حيث ان النبي في اربعة
 مواضع والنبي م يردده وتوقف عزمه بقوله لعلك قبلنا وغمرنا ونظرنا للحد ب وبنه انه لا يدل على
 على الاشتراط وانما وقع المجالس اتفاقا والعرض من تأخير اثنان بالعدد المعبر وبكفي في الاقرار به اثنان
 الآخر من المفهومة فيها كغيره ويعتبر تعددها اربعاً كاللفظ بطريق اولي ولو لم يفهمها الحاكم اعتبر المشجم
 وبكفي اثنان انما شاهدان على اقراره على زنا ولو نسب لمقر الزنا الى امراه معينة كان يقول ونبت بفلاتة
 او نسبته المراه المقر به الى رجل معين بان تقول ونبت بفلان ويجب على المفرد القذف لمن نسب اليه ^{بال}
 مرة لانه قد فصح وانجابه الحد لا يتوقف على تعدده ولا يجب على المفرد الزنا الذي اقر به اربع مرات

كما لو لم ينسب الي معين وهذا موضع وثاقنا في الخلاف في الاول ووجه بثبوته ما ذكرناه في المحصلة
 اي غير المشهورة بالزنا لانه المفروض ومن انه انما ينسب الي نفسه بقوله وثبت بفدائه وزناه ليس مثلنا
 لزماننا الجواز لا شبهة عليها او الاكراه كما يحتمل المطاوعة وعدم الشبهة والعام لا يستلزم الخاص وهذا
 الذي اختاره المصنف في الشرح وهو ممتنع الا ان الاول اقوى لان بدعي ما يوجب انتفاء بعضها كالأكراه و
 الشبهة عمدا بالعموم ومثله القول في المرأة وقد روي عن علي ع قال اذا سلت الفاجرة من فجر بك فقالت فلا
 جلدتها حد بن حد الفجور هذا الفرقة على الرجل المسلم وكذا ينسب الزنا بالبينة كما سلف في الشهادة من
 التفصيل ولو شهد به اقل من النصاب المعتبر فيه وهو اربعة رجال او ثلثة وامرأتان او ثلثة وامرأتان او رجلا
 واربع سنة وان ثبت بالاخير الجلد خاصة حد وأي من شهد وان كان واحدا للفرقة وهي الكدبة العظيمة
 لان الله نعم سمي من قدف ولم يات لشهداء كاذبان بلزم كذب من نسبه وجزم به من عذر ان يكون الشهداء ^{ملين} كاذبا
 وان كان صادقا في نفس الامر والمراد انهم يحد والقدف ويشترط في قبول الشهادة به ذكر المشاهدة ^ج للايلاء
 كالمثل في المحلة فلا يكفي شهادة بالزنا مطم وقد تقدم في حديث ملغها ينسب عليه وروى ابو بصير عن ابي
 عبد الله ع قال لا يبرجم الرجل والمرأة حين يشهد عليهما اربعة شهداء على الجماع والابداح والادخال كالمثل
 في المحلة وفي صحبة الحلبي ع قال حد الزجم ان تشهد اربعة انهم راوه يدخل ويخرج وكذا لا يكفي دعوى ^{شبهة} كفا
 حتى يفيها اليها فوهم من غير عقد ولا شبهة الي ما يعتبر نعم تكفي شهادتهم به من غير علم بسبب التحليل بناء على ^{صالة}
 عندهم فلو لم يدكروا في شهادتهم المخافة على التوجه المتقدم حد والقدف دون المشهود عليه وكذا لو شهدوا
 بها ولو لم يكلوها بقولهم ولا نعلم سبب التحليل ونحوه ولا بد مع ذلك كله من اتفاقهم على الفعل الواحد
 في الزمان الواحد والمكان الواحد اختلفوا في احدها بان شهد بعضهم على وجه مخصوص والباقيون على
 غيرا وشهد بعضهم بالزنا عذوة والاخرون عشيبة وبعضهم في زاوية مخصوصة وبيت والاخرون في ^{عن}
 حد والقدف وظاهر كلامهم المص وغيره انه لا بد من ذكر الثلثة في الشهادة والاتفاق عليها فلو اختلفوا او
 بعضهم حد وان لم يتحقق الاختلاف مع احتمال الاكتفاء بالاطلاق لا اطلاقا لاخبار السابقة وغيرها
 واشترط عدم الاختلاف حيث يشهدون باحد الثلثة وكذا بشرط اجتماعهم خالا فامتهادة ^{محصلة} معقوان لا

بين الشهادة تراخي عرفا لا معنى لفظهم بهار فمرة وان كان جازيا ولو اقام بعضهم الشهادة في غيبة الباقي جازيا
 ولا يرتقب الاجماع لان لا ناخير في حد وقد روى عن علي ع في ثلثة شهداء على رجل بالزنا فقال على عليه السلام
 ابن الرابع فقالوا الان يجئ فقال علي ع حد ودهم فليس في الحد ونظر ساعة وهل بشرط حضورهم في محاسن
 الحاكم دفعه قبل اجتماعهم على الاقامة فوالان اخذنا راولها العلامة في عدد وثانها في بر وهو الاجود والتحقيق
 الشهادة المنقذة وعدم ظهور المنا في مع الشك في اشتراط الحضور دفعه والنقل بدل على ازبد من لغبار عند
 تراخي الشهادة ويتفرع عليهما ما لو لا اعتوا وانضلت شهادتهما بحيث لم يحصل الناخير في الاول بمثل ذلك
 هنا بطريق اخر وعلى الثاني يجمل القبول وعدم نظر الى فقد شرط الاجتماع حالة الاقامة دفعه وانتفاء
 الموجبة للاجتماع وهي ناخير حد القاذح فانه لم يتحقق هنا وجبت مجدا شاهدا ولا قبل حضور اصحابه اما
 او مع التراخي فان جاء الاخرون بعد ذلك وشهد واحد ايضا لفقد شرط القبول في المناخير كالسابق
 ولا يباح تقام الزنا المشهود به في صحة الشهادة للاصل وما روى في بعض الاخبار من انه متى زاد عن ستة
 اشهر لا يسمع شاذ ولا يقطع الحد ولا الشهادة بقصد يفي الزاني الشهود ولا يتكذب بهم الامع الصديق
 فظم وامامع التكذيب فلان تكذيب الشهود عليه لو اثر لزم تعطيل الاحكام والتوبة قبل قيام البينة على الزنا
 يقطع الحد عنه جلد اكان ام رجما على المش لا شراكهما في مقتضى للاسقاط لا اذا تاب بعد ما فانه لا يقطع
 المش للاصل وقبل يتخير الامام في العفو عنه والاقامة ولو كانت التوبة قبل الاقرار فالاولى بالسقوط
 يتخير الامام في اقامته كما وسباني وبسقط الحد بل دعوى الجهالة بالجرم والشبهة بان قال ظننت انها حلت بها
 نفسها او تحلبها او نحو ذلك مع امكانها اي الجهالة والشبهة في حقها فلو كان ممن لا يجمل جهله بمثل ذلك
 لم يسمع واذا ثبت الزنا على الوجه المذكور وجب الحد على الزاني وهو اقسام ثمانية احدهما القتل بالسيف
 وهو للزاني بالحرمة للنسب من النساء كالام والاخت والعمة والحالة وبنت الاخ والاخت ما غيره من المحارم بالمسا
 كينت الزوجة وامها فكيف من من الابن اب على ما يظهر من الفتاوى والاخبار خالصة من جهة بعض النسخ بل
 الحكم فيها معلق على ذوات المحرم مطلقا اما من حرمة بالملاعة والطلاق ولحق الموت وبنته وامه فلا ريب
 حرم من يؤبداد في الحاق المحرم للوضاء بالنسب حرم ما اخذ الخائنة في كثير من الاحكام للخبير لكن لم ينصف على



به والاخبار يتناولون في الحاق ذنوب الاب والابن وموطوء الاب بالملك المحرم النسي قولان من دخول
 في ذات المحرم واصالة عدم ولا يخفى ان الحاقه في المحرم دون غيره من المحارم بالمصاهرة يتحكم نعم يمكن ان
 دللت النصوص على ثبوت الحكم في ذات المحرم مطم يتناولون وخروج غيره بدليل اخر كالاجماع لا ينبغي الحكم
 في بئس مع ثبوت الخلاف لكن ينبغي الحكم في تحقق الاجماع في غيره وكذا يشهد بالقتل اذا رضى ما يملك
 مطاعة فمكرهه قاعدا عليها ام لا نعم لو اعتقده حلالا بذلك لجهله بحكم الاسلام احتمل قبول عدله لان الحد
 بالنية وعدمه للعموم ولا يصدق عليه القتل باسلامه والراي مكرها للمرأة والحكم في الاخبار والفتوى معلق على
 المرأة وهي كما سلف لا يتناول الصغيرة ففي الحاقها بها هنا نظر من فقد النص واصالة العدم ومن ان الفعل
 والخبر بينهما اقوى ولا يعتبر الا حصان هنا في المواضع الثلاثة لا طلاق النصوص يقتله وكذا لا فرق بين
 الشيخ والشاب ولا بين المسلم والكافر والخمر والعبد ولا يلحق به المرأة لو اكرهته للاصل مع احتماله وجميع كراهي
 الراي في هذه الصور بين الجلد ثم القتل على الاقوى جمعا بين الأدلة فان الآية على دللت جلد مطلق الثاني و
 الروايات لا تلت على قتل من ذكر ولا من اناة بينهما فيجب الجمع وقال ابن سنان هؤلاء ان كانوا محصنين جلدوا وان
 وان كانوا غير محصنين جلدوا ثم قتلوا يعتبر الرجم جمعا بين الأدلة وفي تحقق بذلك مطم نظولا في النصوص
 دللت على قتله بالسيف والرجم بغيره الا ان يقال ان الرجم اعظم عقوبة والفعل هنا في الثلثة الفحش واذا
 ثبت الاقوى للزنا المحصن بغير ذكره فينزل على مع صدق اصل القتل به وما اخاره المقام اوضح في الجمع
 وثانها الرجم يجب على المحصن بفتح الصاد اذا رضى بالغة عاقلة حرة ما كانت مسلمة ام كافرة والاحصان
 اصابة البالغ العاقل الحر فرجا اى قبل اى مملوكا له بالعقد الدائم والوقت متمم بعد ذلك منه بحيث يفقد
 ويروح اى يتمكن من اول النهار واخره اصابة معلومة بحيث غابت الحشفة او قدوها في القتل فلو انك من تملك
 الفرج على الوجه المذكور وطى زوجته صدق بغير عيب وان كان له منها ولد لان الولد قد يلحق اترسأل
 المني بغير وطى فهذه ثمانية احد ثمانية ما الاصابة الى الوطى قبله على وجه يوجب الغسل فلا يكفي مجرد العقد
 ولا الخلوة النامة ولا اصابة الذر ولا ما بين الفخذين ولا في القبل على وجه لا يوجب الغسل ولا بشرط الا تزال
 ولا سلامة الحصىين فيتحقق من الحصى ونحوه لا من الجيوب وان ساق وثانها ان يكون الواطى بالغافلا والى

للذم

الصبي حتى عيب مقدار الخشقة لم يكن محصناً وان كان مراهما وثالثها ان يكون عاقلاً فلو وطئ مجنوناً وان
 عقد عاقلاً لم يتحقق الاحصان ويتحقق بوطئه عاقلاً وان يتجدد جنونه وداعياً الحرب فلو وطئ العبد زوجة
 حرة وامته لم يكن محصناً وان اعتقها لم يطا بعد ولا فرق بين القن والمدير والمكاتب بقتهم والمبعوض ^{منها} وهذا
 ان يكون الوطئ بفروج فلا يكفي الذبر ولا التقيد ونحوه كما سلف وفي دلالة الفرج والاصابة على ذلك ^{نظراً}
 تقدم من ان الفرج يطلق لغة على ما يشمل الذبر وقد اطلق عليه تخصيصه هنا مع الاطلاق وان دل عليه
 الحرف لم يكن بجيد وفي بعض نسخ الكتاب زيادة قوله قبل بعد قوله فرجاً وقد تقيد لما اطلق منه ومعه ^{نق}
 ما سلف وسادسها كونه مملوكاً لا بالعقد الدائم او ملك اليمين فلا يتحقق بوطئ الزنا ولا شبهة وان كانت ^{تقيد}
 فاسد ولا متعة وفي الحاق التخليل بملك اليمين وجعل لدخوله فيه من حيث الحل والا لبطل الحصر المستند من
 الآية ولما انف فيه هنا على شئ وسابعها كونه متمكناً من غداً واورواحاً ولو كان بعيداً عنه لا يتمكن منه فيها وان
 تمكن في احدهما او فيهما بينهما او محبوساً لا يتمكن من الوصول اليه لم يكن محصناً وان كان قد دخل ببله ذلك ولا
 فرق في جبهه بين دون مسافة القصر او ازيد وثامنها كون الاصابة معلومة ويتحقق العلم باقرارها او
 بالبينة لا بالخافه ولا بالولد لانها انما كما ذكرنا علم ان الاصابة لعم تمام اعتبار منها وكذا الفرج كما ذكرنا فلو قال
 تعجب قدر الخشقة البالغ في قبل مملوك له الح كما نوضح وشمل اطلاق اصابة الفرج ما لو كانت صغيرة ^{في}
 كبيرة عاقلة ومجنونة وليس كذلك بل يعتبر بلوغ الموطوءة كالواطي ولم يتحقق فيها بدونه وبذلك المذكور ^{كله}
 تصير المرأة محصنة انهم ومقتضى ذلك صبرورة الامة والصغيرة محصنة بتحقيق اصابة البالغ فرجاً مملوكاً ^{ليس}
 كذلك بل يعتبر فيها البلوغ والعقل والحربة كالرجل وفي الواطي البلوغ دون العقل فالمحصنة المصاهرة ^{لغة}
 عاقلة من زوج بالغ دائم في القبل بما يوجب الغسل اصابة معلومة فلو انكرت ذات الولد منه وطاه لم يثبت احصا
 وان اعاده وثبت في حقه كعكسه واما التمكن من الوطئ فانما يعتبر في حقه خاصة فلا بد من مراعاة في ^{فيها}
 انهم وامكن ان يربط بقوله وبذلك تصير المرأة محصنة ان الشروط المعبرة فيها بحيث تجعل بدله بنوع من ^{السكف}
 فتخرج الصغيرة والمجنونة والامة وان دخل في تعريضه ولا يشترط في الاحصان الاسلام فثبت في
 حوال الكافر والى كفارة ووطئ اذا حصلت الشرايط فلو وطئ الذمي زوجته دائمة تحقق الاحصان وكذا الوطئ

المسلم وفجدا لدمية حيث يكون دأمة ولا عدم الطلاق فلو روي المطلق أو ثرونا المطلقة عالمة
 بالتحريم أو رنت رجعة إذا كانت العدة رجعية لا ينافي حكم الرجعة وإن لم يتمكن هي من الرجعة كما
 لا يعتبر تمكينا من الوطى بخلاف البائن لا يفتاع العصمة به فلا بد في تحقق الإحصان بعدة من وطى
 جديد سواء بجعله الدوام بعقد جديد بدام بجوعه في الطلاق حيث رجعت في البدل وكذا يعتبر في
 المملوك بعد عتقه وإن كان مكاتباً والأقرب الجمع بين الجلد والرجم في المحصن وإن كان شاباً جمعاً
 بين الدليلين الأية والرواية وقبل أن يجمع بينهما على المحصن إذا كان شجاً أو شجيرة وغيرهما يقتصر فيه على
 الرجم وربما قبل بالاعتصار على رجعة مطم والأقوى ما اختاره المصنف لدلالة الأخبار الصحيحة عليه وفي
 كلامه على عليه السلام حين جمع للمرأة بينهما لمحددها كتاب الله ورجعتها بسنة رسول الله ^{تصل} ومشد
 التقبيل رواية تقصر عن ذلك متناوئاً وسنداً وحيث يجمع بينهما فيبدأ بالجلد ولا وجوباً للتحقق فأيده ^{بح} ولا
 الصبر حتى يبرأ جلده على الأقوى للأصل وإن كان الشاخير أقوى في الزجر وقد روي أن علياً عليه السلام
 جلد المرأة يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة وكذا القول في كل حديث أحقها وبقيت أحدهما بالآخر فأنه ^{بدلاً}
 بما يمكن معه الجمع ولو استويا تخير ثم تدفن المرأة إلى صدرها والرجل إلى حقوبه وظاهره كغيره أن ذلك على
 الوجوب وهو في أصل الدفن حسن للناسي ما في كيفية فالأخبار مطلقة ويمكن جعل ذلك على وجه الاستحباب
 لشاري الوظيفة المطلقة بما هو أعم وروي سماعه عن الصادق ع قال تدفن المرأة إلى وسطها ولا بد من أن ^{جل}
 إذا رجم إلا إلى حقوبه ونفى في الخ الناس عن العمل بمضمونها وفي دخول الغائبين في المعيا وجوباً واستحباباً
 نظراً قرب عدم نخرج الصدر والحقوان عن الدفن وينبغي على الوجوب إدخال جوع منها من باب المقدمة
 فإن حفراً من الحفرة بعد صنعها فيها العهد أن ثبت الكتاب بالبينة أو لم يضرب الحجارة بدونها على قول
 قول الشيخ وابن البراج والخلاف في الثاني خاصة والمشم عدم اشتراط الأصابة بالطلاق ولا أن يفرأ
 بمنزلة الرجوع عن الأقرار وهو أعلم بنفسه ولا أن الحد ينشئ على التحقير وفي هذه الوجوه نظر ومشد
 التقبيل رواية الحسين بن خالد عن الكاظم ع وهو مجهول ولا يكتفى بثبوت بالبينة بل بأقرارها وأصا ^{بها}
 الحجة على ذلك القول لم يجرأ ثنائاً وفي رواية لم يجرأ ثنائاً رسول الله صلى الله عليه وآله بن حمر ^ب

من الحجة فوماه الزبير في بعض فحشر القوم فقتلوه ثم اخبروا رسول الله بذلك فقال اهلا نركم
 اذ هرب بذهب فانما هو الذي اقر على نفسه وقال اما لو كان علي عم خاص لما ظلمتم ووداه رسول الله
 من بيت المال وظاهر الحكم بعدم اعادته سقوط الحد عنه فلا يجوز قتلح بذلك الدين فان مثل علما
 اقتصر عن القائل وخطا الامة وفي الرواية ارشاد البدر ولعل ابداه من بيت المال ثوفوهم عن خطايع
 كونه قد حكمهم فيه فيكون كخطاء الحاكم ولو فرغ منه مع الحد ودين اعيد مطم وحبث بيتا التنا بالبيت
 بيتا برجه الشهور وجوبا وفي المقرئيد الامام وبكفي في البداية مسمى الضرب وينبغي على وجه الاستحباب
 اعلام الناس بوقت الذبح ليجزوا ويعتبروا وينتج من يشاهد ممن في مثل ذلك او يرد ولقوله
 نعم ويشهد عذابها طائفة من المؤمنين ولا يجب الاصل وقيل والقائل ابن ادريس والعلامة وجماعة
 يجب حضور الطائفة عملا بظاهر الامر وهو الاقوى واختلف في اقل عدد الطائفة التي يجب حضورها
 او يجب فقال العلامة والشيخ في النهاية انهما واحد لانه اقل الطائفة لغة فيجوز الامر المطلق على اقله لا
 البراءة من الزايد وقيل والقائل ابن سنان ماثلثة لدلالة العرف عليه فيما اذا قيل جينا في طائفة من كذا
 ولفظ اهر قوله نعم فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم فان اقل
 فمادل الصمير ثلثة ولتتحقق بهم الانذار وقيل والقائل الشيخ في الخلافة عشرة ووجهه غير واضح والا
 الرجوع الى العرف ولعل دلالة على ثلثة فصاعدا اقوى وينبغي كون الحجارة صفرا لئلا يبرع
 بالكبار وليكن مما يطلق عليه اسم الحجر فلا يقتصر على الحساء لئلا يطول تعديه انهم وقيل لا يبرع
 لله في قبله حد انتهى عنه وهل هو الحجر او الكرامة وجهان من اصاله عدم الحجر ودلالة لظاهر انتهى
 عليه وظاهر العبارة كون القول المحكي على وجه الحجر حكما به قول مؤذنا بهم بضد اذ لا يتجر توقف في
 الكرامة وهل يختص الحكم بالحمل الذي اقيم على الحد وداو مطلق الحد اطلاق العبارة وعبرها بديل على الثا
 وحسن ذرارة عن احدهما عليه السلام قال اني امير المؤمنين ما برجل قد افر بنفسه بالفجور فقال عليه السلام
 لا تخافوا غدا مثلين فعدوا عليه مثلثين فقال من فعل مثل فعله لا يبرجه ولنصرف تدل على الاول
 وفي خبر اخر عنه في رجم امرأة انذارا على صوته بائنها الناس ان الله على عهد نبيه ع عهدا عهدا عهدا

الى ما لا يقم الحد من الله عليه حد فمن كان الله عليه حد مثل ما له عليها فلا يقم عليها الحد وصدق هذا الخبر
 يدل باطلا في حد على الثاني واخره محتمل وهو على الاول دل لان ظاهرهما ثلثة اتحادهما صفا مع احتمال
 ارادة ما هو الاعم فان مطلق الحد ودمائة في اصل العقوبة وهل يفرق بين ما حصلت الثوبة منها
 وعينه ظاهرا لاخبارا والفتوى ذلك لان ثابت عند فاعله سقط حق الله منه بناء على وجوب قبول التوبة
 فلم يبق لله عليه حد ويظهر من الخبر الثاني عدم الفرق لان في اخره فاضرف الناس ما خلا امير المؤمنين
 والحسين عليهما السلام ومن الجهد جدا ان يكون جميع اصحابه لم يتوبوا من ذنوبهم ذلك الوقت الا ان في
 طريق الخبر صنفان واذا فرغ من رجمه لموتة دفن ان كان قد صلى على عبد غسله وتكفنه حيا او ميتا او
 بالتقريب ولا يكون ذلك جهنم بالغسل وتكفين والصلو ثم دفن والذي دل عليه الاخبار الفتوى
 انه مبرحيا بالاغتسال والتكفين ثم يجترى به بعد اما الصلوة فبعد الموت ولو لم يغسل غسل بعد الدفن
 وكفن وصلى عليه العبارة قد توهم خلاف ذلك او تقصر عن المقص منها وثالثها الجلد خاصة مائة
 سوط وهو حدا للبالغ المحض اذا رضى بصبيته لم يبلغ التسع او مجنونة وان كانت بالغة شابا كان الزاني
 شجنا وحدا المرأة اذا رضى بها طفل لم يبلغ ولو رضى بها المجنون البالغ بغايه الحد ثامنا وهو الرجم بعد الجلد
 ان كانت محضنة لتعلق الحكم برجمها في النصوص على وطى البالغ مطلقا فيشمل المجنون ولان الزنا بالنسبة اليها
 تام بخلاف زنا العاقل بالمجنونة فان المسمى عدم ايجابه الرجم للنص واصالة البراءة وربما قبل بالمساوات
 اطراحا للرواية اشنادا الى العموم ولا يجب الجلد على المجنونة لجماعا والا قرب عدم ثبوتها على المجنون لا
 التكليف الذي هو مناط العقوبة الشديدة على المحرم والمثمل ولا فرق بينه وبين المطلق وعينه اذا وقع
 الفعل حاله وهذا هو الاشهر ذهب الشنجان وبعثهما ابن البراج الى ثبوت الحد عليه كالعاقل من رجم وحده
 لرواية ابن تغلب عن الصادق عليه السلام قال اذا رضى المجنون او المعتوه بجلد الحد فان كان محضرا رجم فلت
 وبما الفرق بين المجنون والمجنونة والمعتوه والمعتوه فقال المرأة انما توفى والرجل باقى وانما باقى اذا عقل
 كنف باقى اللذة وان المرأة انما تكفر وانما يفعل بها وهي لا تعقل ما يفعل بها وهذه الرواية مع عدم سلامته
 مشعرة بكون المجنون خالة الفعل ثامنا اما لكون المجنون بعثر به اوارا وعينه كما يدل عليه الغلب فلا يدل

تقريب بل جلد مائة لا غير لصاله البراءة وادعى الشيخ عليه الاجماع وكان له بعد الجواز ان يعقيل حبس اثبت
التعريب عليها للاخبار السابقة والمشهور اولى بحال المرأة وصانها ومعها من الايمان بمثل ما فعلت وخاف
خمسون جلدة وهي حد المملوك والمملوكة البالغة العاقلين وان كان متراجعا لا يجزى ولا تعريب على احد ^{هما}
اجماعا لقوله ثم اذا رتت احدكم فليجلد ^{ها} وكان هذا كل الواجب ولا قائل بالفرق وربما استدل بذلك على
نفي التعريب على المرأة بقوله ثم لا تعجل بهن نصف على المحصات من العذاب فلو ثبتا التعريب على الحق لكان
على الامانة بضعة وسادسها الحد مع بعض وهو حد من حذر بعضه فانه يجزى من حد الاحرار التي لا يبلغ القتل بقدر
ما فيه من الحرية اي ينسبه الى الرقبة ومن حد العبد بقدر العبودية فلو كان بضعة حرا حد للزنا خمسة وسبعين
جلدة خمسين لضرب الحرية وخمس وعشرين للرقبة ولو اشتمل التقسيط على جزء من سوط كالمكان ثلثه وقانون
عليه ثلثه وثمانون وثلاث قبض على ثلثي السوط وضرب بثلثه وهذا الحساب وسابعها الضغث بالكسر اصله
الخرف من الشيء والمراد هنا القبض على جملة من العبدان ونحوها المشتمل على العدة المعبر في الحد وضرب به ^{فقد}
واحد مائة بحيث يسهل الجميع او ينكس بعضها على بعض فبالله الما ولو لم ينسحب البعد لاجمع ضرب مرتين ^{نصا}
الى ان تكمل ولا يشترط وصول كل واحد من العدة الى بدنه وهو حد المريض مع عدم احتماله الضرب المتكرر ^{ليا}
وان احتمله في الايام متفرقا واقتضاء المصلحة التجمل ولو احتمل سببا لخفا فاني اولى من الضغث ولا يجب اعادته
بعد برئيه مطلقا والظن الاجتزاء الضغث بمسبى المضروب به مع حصول بدل الالوية في الجملة وان لم يحصل باحاد ^{وقد}
روى ان النبي صلى الله عليه واله فعل ذلك في مرضه ان يعرجون فيه مائة شراخ فضر به ضرته واحدا ^{وقد}
المصلحة ناخبة الى ان يبرأ ثم يقيم عليه الحد ما فعل وعليه بجل ما روى من ناخبة ابيير المؤمنين ثم حد مريض الى
ان يبرأ وثامنها الجلد المقدر ومعه عقوبة زائدة وهو حد الزاني في شهر رمضان ليللا ونهارا وان كان النهارا ^{نظا}
حرمة وافوى في زيادة العقوبة او غير من الازمنة الشريفة كيوم الجمعة وعرفة والعبد او في مكان شريف كالسجود
المشاهد المشرفة او في حبيث ويرجع في الزيادة الى ذي الحاکم الذي يقيم الحد ولا فرق بين ان يكون مع الجلد ^{حمد}
وغيره ولو كان الزنا لا جلد فيه بل القتل عقيب فبله لمكان المحرم ما يراه وهذا لا يدخل في العبارة ^{شبه}
اربع نساء بالبكارة بعد زيادة الاربعين بالزنا فبالا لا اقرب دية الحد اي دفعه عن الجميع المرأة والشهود ^{لونا}

للعارض الشهادة ان ظاهره فانه كما يمكن صدق النساء في البكارة يمكن صدق الرجال في الزنا وليس لحدسهم اولى
من الاخر فتحصل الشبهة اربعة للحد من الشهد المشهور عليه وكذا عن الشهود ولا مكان عود البكارة و
الشيخ يقول بحد شهود الزنا للقرينة وهو بعيد نعم لو شهد نانا المرأة رتقاء او ثبت ان الرجل مجبوب حله الشهوة
للقتل مع احتمال السقوط في الاول للتعارض ولو لم يقيد به بالقبل فلا تعارض وبقيم الحاكم الحدة ظاهرا
بغيره سواء كان الاقدام ونا بئيه وسواء علم بموجبه في رفض حكمه ام قبله لعموم قوله الزانية والزاني فاحلدا واراها
والسارق فاقطعوا ايديهما ولا نعلم اقوى دالة من الظن المستدل الى البينة واذا جاز الحكم مع الظن جاز مع الحكم
بطريق اولي وخالف في ذلك ابن الجبيل وقد سبقه الاجماع فكيف مع ضعف ممتك بان حكمه بعلمه تركبة لنفسه ^{لغيره}
ظن التهمة وسوء الظن به فان التركة حاصلة بتولية الحكم والشبهة التهمة حاصلة في حكمه بالبينة والافراد وان
اختلف بالزبارة والنقصان ومثل هذا لا يلتزم به وكذا يحكم بعلمه في حقوق الناس بعين ما ذكره ادم القائل
الا انه بعد مطالبة بهم كما في حكمهم بالبينة والافراد كان ما يعلم بسببه او تغريب الاشتراك للجميع في المقضي ولو
وجد مع زوجته رجلا يري بها فله قتلها فيما بينه وبين الله نعم ولا اثم عليه بذلك وان كان استيفاء الحد في غير
منوط بالحاكم هذا هو المشهور بين اصحابنا لا تعلم به مخالفوه مروي عنهم ولا فرق في الزوجية بين الدائم والمنقطع بما
ولا بين المدخول بها وغيرها ولا بين الحرة والامنة ولا في الزاني بين المحصن وغيره لا طلاق الاذن المتناول للجميع ذلك
والظن اشتراط المعاينة على حد ما يعتبر في غيره ولا يتعدى الى غيرها وان كان رجما او محرما اقتضارا فيها خالفه اصل على
محل الوفاق وهذا الحكم بحسب الواقع كما ذكره ولكن في المظن يجب عليه القود مع افرازه بقتله او قيام البينة به ^{الامع}
البينة على دعواه او التصديق من ولي المقتول لا طالة عدم استحقاقه القتل وعدم الفعل المدعى وفي حديث ^{سعد}
عبدية المشهور لما قيل له لو وجدت على بطن امرائك رجلا ما كنت صائغا قال كنت اضربه بالسيف فقال له النبي
صلى الله عليه واله فكيف بالاربعة الشهود ان الله نعم ند جعل لكل شئ حدا وجعل لمن تعدى ذلك الحد حدا ومن
تزوج بامته على مرة مسلمة ووطئها قبل الاذن من الحرة واجازتها عقد الامه فغلبه ثم جلد الزاني اثني عشر سوطا ^{نصف}
بان يقبض في المصنف على بضفه وقبل ان يضربه ضربا بين ضربين ومن اقتض بكرة باصبعه فزال بكارتها ^{ان}
ميراثها وعن زاذ عن مشر السنان كانت حرة صغيرة كانت ام كبيره مسلمة ام كافرة ولو كانت امه فغلبه عشر قيمتها

لمولاها على الاشهر وبه رواية في طريقها طلحة بن زيد ومن ثم قيل بوجوب الارش وهو ما بين قيمتها بكرة
 وثبنا لا نرى وجب الجناية على مال غير الغير وهذا الحكم في الباب غرضي والمناسبات في الحكم بالغير لا قد
 على الحرم وقد اختلف في تعدد فاطمة جماعة وجعل بعضهم ثلثين الى ثمانين واخرون الى تسعة وتسعين
 وفي صحيحة ابن سنان عن ابي عبد الله ع في امرأة اقضت جارية بعد ثمانين عليها المهر وضرب الحمل وفي ^{صحيحة}
 انهم امير المؤمنين ع قضى بذلك وقال يجلد ثمانين ومن اقرب يجلد ولم ينسب ضرب حتى ينتهي عن نفسه وبلغ لما
 والا صل فيه رواية محمد بن قيس عن الباقر ع ان امير المؤمنين ع قضى في رجل اقر على نفسه يجلد ولم يسلم اي حد
 هو ان يجلد حتى يكون هو الذي ينتهي عن نفسه الحد وبمضمونها حمل الشيخ وجماعة وانما بقوله المقص بكونه لا يجاز
 المائة لانها اكبر الحد وهو حد الزنا و زاد ابن ادريس قبله اخر وهو انه لا ينقص عن ثمانين نظرا الى ان اقل الحد
 حد الشرب وبه نظر انه حد الفواد خمسة وسبعون والمص والعلامة وجماعة لم يجلدوه في جانب القلة كما اطلق
 في الرواية لجواز ان يرد بالحد التعزير ولا تقدر لرقلة ومع صغف المشد في كل واحد من الاقوال نظر اما ^{لفقسان}
 عن اقل الحد ودفعه فلا بد وان حمل على التعزير الا ان تقدره للحاكم للمعزير كيف يقتصر على ما يبينه ولو حمل على تعزير
 مقدر وجب تشبه بما لو وقف على احد المقدرات فيه مع ان اطلاق الحد على التعزير خلاف النظم واللفظ انما
 يحمل على ظاهره ومع ذلك فلو وقف على عدد لا يكون حدا كما بين الثمانين والمائة استشكل بقوله منه لا نرى خلاف
 المشروع وكذا عدم تجاوز المائة فانه يمكن زيادة الحد عنها بان يكون قد في ثمانين شريفا وثمان شريف
 ومع ذلك فتقدر الزيادة على ذلك التقدير الى الحاكم لا اليه ثم بشكل بلوغ الثمانين باقراره لثوقف ^{حد}
 الثمانين على الاقرار مرتين وبشكل منه بلوغ المائة بالمرتين ^{والمرتين} وهذا وهو بلوغ المائة انما يصح اذا تكررت
 الاقرار اربع كما هو مقتضى الاقرار بالزنا والافلا يبلغ المائة وبالجمل فليس في المسئلة فرض يتم مطلقا
 لا ان حملنا الحد على ما يشمل التعزير لم يتجه الرجوع اليه في المقدار الا ان يخصه بمقدار تعزير من التعزير
 المقدرة وح يتجه انه يقبل بالمرتين ولا يقبل ببلغ الخمسة والسبعين وان اقر مرتين لم يتجاوز الثمانين وان
 اقراره ارجاز الوصول الى المائة وامكن القول بالتجاوز لما ذكره في الجمع كما يمكن حمل المكرر على التاكيد
 لحد واحد يمكن حمله على التأسيس فلا يتعين كونه حد زنا او غيره بل يجوز كونه تعزيرات متعددة او حدا

كلك مبينة ومن الفواعل المشهورة ان الناس يسألون من الناكيد فالحكم مضمون مشكل والمستند ضعيف ولو
 قبل بانه مع الافراصة لا يبلغ الخمسة والسبعين في طرف الزيادة وفي طرف النقصه يقتصر الحاكم على ما إذا
 كان حسنا وفي التقبل المحرم والمضاجعة أي نوم الرجل مع المرأة في إذا رأى ثوب واحد أو تحت الحاف ^{حل}
 التعزير بمادون الحد لأنه فعل محرم لا يبلغ حد الزنا والمرجع في كمية التعزير أي ذات الحاكم والظاهر ان المراد بالحد
 الذي لا يبلغه هنا حد الزنا كما يثبت عليه في بعض الاخبار انهما يضربان مائة سوط غير سوط وروى البخاري
 في الصحيح عن الصادق ع رواه غيره انهم انما يجلدان كل واحد منهما مائة جلدة حد الزاني وجعلت على ما إذا
 انضاف الى ذلك وقوع الفعل جمعا بين الاخبار ولو جعلت المرأة ولا جعل لها ولا مولى ولم يعلم وجهه ^{يقتل}
 لاحتمال كونه بوجه حلال وشبهة الا ان تقرر بجواب الزنا فيحد لذلك لا للجلد وتوخر الزانية الحامل حتى تنزع
 الحمل وان كان من الزنا وتسقط البيا وترضعه ان لم يوجد له كافل ثم يقيم عليها الحد ان كان رجلا ولو كان
 جليدا فيحد بام النفس ان من عليها التلف او جلده مرجع ولا يجلده ويكفي في تلخيره عندها عواء ^{مجرد} الحولا
 الاحتمال ولو افر بما يوجب الحد ثم انكر سقط الحد ان كان مما يوجب الرجم ولا يسقط غيره وهو الجلد وما
 يلحقه هذا اذا لم يجمع في موجب الرجم بينه وبين الجلد والافق يسقط الحد مطلقا بانكاره بما يوجب الرجم
 نظرا من خلاف سقوط الحد الشامل للآخرين ومن ان جلد لا يسقط بالانكار لو اقره فكذا اذا انضم
 بل هنا اولى لزيادة الذنب فلا يناسب سقوط العقوبة مطلقا مع سقوط الرجم دون غيره وفي الحافنا
 بوجوب القتل كالزنا بذات محرم او كرها قولان من تشاركهما في مقتضى وهو الانكار لما بني على التخفيف
 ونظر الشارع الى عصمة الدم واخذ به بالاحتياط ومن عدم النص عليه وبطلان القياس ولو اقر الجلد
 ثم تاب تيمنا لا امام في اقامته عليه والعفو عنه رجما كان الحد وعنه على المشي لا شر ان الجميع في مقتضى
 ولا التوبة اذا استطاعت تختم اشد العقوبتين فاسقاطها للثمة الاخرى اولى وبه بالتسوية بينهما على
 خلاف ابن ادریس حيث خص التيمم بما اذا كان الحد رجما وحتم اقامته لو كان جلد احتجا باصالة البقاء
 واستلزام التيمم بقطب الحد المنهي عنه في غير موضع الوفاق وينبغي على قول ابن ادریس الحاف ^{حب} ما إذا
 تلف الفدين بخلاف الجلد في الواط وهو وحى الذكر واشتقاقه من فعل قوم لوط والحق

يُدفع بان الاكراه خلاف الأصل ولا يرد له كان كل ادعاء ويلزم من قبول الشهادة كقول الشهود معا ^{الغنى}
نظر الى التعليل المذكور وقد يشكك في ذلك بان الحد في الاول الاجماع كما ادعاه ابن س وهو متفي في الثاني واحتمال
الاكراه بوجوب الشبهة وهي تدرك الحد وقد علم ما ينه عن غير امكن ان جماعة القى للشرب المشهود به ولو شهد
احدهما انه شربهما يوم الجمعة واخر انه فاءها قبل ذلك وبعد بايام لم يجد لاختلاف الفعل ولم يتم على كل ^{نقل}
شاهدان ولو ادعى الاكراه قبل لاحتماله فيد راعى الحد لقبام الشبهة اذ لم يكن به الشاهد بان شهدا ابتداء بكونه
مختارا او اطلق الشهادة بالشرب والقي ثم كذب في الاكراه لما ادعاه ويجوز معتقد حل النبيذ المختل من التمر اذا شرب
ولا بعد رخص الشبهة بالشبهة الى الحد وان افادته فردا القتل لا طلاق النصوص من الكثرة بجواز شارب كالحمر واولي الحد
لو شرب حمر ما ولا يقلل انهم كما لمخل انهم ولا يجد الخامل مجيب المشرب فانفق مسكرا او يتجرمه لقربا سلاما و
نحوه في بلاد بعيدة عن المسلمين يتحل اهلها الخمر فلم يعلم خبره والضابط امكانه في حقه ولا من اضطره العطش او ^{نظر}
الى اساغرة اللقمة بالخمر بحيث خاف التلف بدونه ومن استحل شيئا من الخمرات بالجمع عليها من المسلمين بحيث علم تحريمها
من الدين ضرورة كالمسقة والدم والربا والحمل الخنزير ونكاح المحارم وابطاح الخامسة والمعدة والمطلقة ثلثا قتل
ان وثلة على الفطرة لا يرد وان كان ملبا استلبيك ثاب والاثقل كل ذلك ان لم يدع بشبهة ممكنة في حقه ^{قيل} والا
ويفهم من المص وغيرة ان الاجماع كاف في اريد له معتقد خلافه وان لم يكن معلوما ضرورة وهو يشكل في كثير من ^{فرد}
على كثير من الناس ومن ارتكبها غير متحل لها عز ران لم يجيب الحد كالزنا والخمر والادخل الغريب فيه وامثلة المص
مستغنية عن القيد وان كان العموم متقاة اليه ولو انفذ الحاكم الى خامل الاثامة حد واجهضت اى سقطت حملها
خونا قد تبارى دية الجنين في بيت المال لان من خطاء الحاكم الحكم في الاحكام وهو في محله وقضى على عيسى
في مجهضه خوفها عمر حيا رسل اليها ليقوم عليها الحدان دية جنينها على عائلة اى عائلة عمر لا في بيت المال ولا ثا
بين القوي يكون صدوره عن انفاذ الحاكم في بيت المال والرواية لان عمر لم يكن حاكما شرعيا وقد تيسر بالقتل
خطا بكون الدية على عائلة لان عمر لم يرسل اليها بعد ثبوت ما ذكر عنها ولعل هذا اولى بفعل عليه السلام
لان ما كان في وقت يتجاسر معقى الاول ولا كان يقبل ذلك من خصوصاً بعد فتوى جماعة من الصحابة بخلاف
قوله ونسبه عليه السلام اياهم الى الجهل والغش وتعليقه بكونه قد قتل خطا ومن قتله الحد والغريب فهدد بالسكن

أي لا عوض لنفسه سواء كان الله أم لا دمي لا يرفع فعله ما يقع فلا يتعقب الضمان والحسنه الجلي عن الصادق عليه السلام
 بما راجل قتله الحد والقصاص فلا دية له وأي من صبيغ العموم وكذا الحد عند بعض الأصوليين بمقتضى بعض في بيب
 المال وهذا القول محل تأييد ومحملا ومضمونا في المصداق قال بعض الأمام دية الحد وللناس لما روي أن
 عليا عليه السلام كان يقول من عثر من حد ود الله فمات فلا دية له علينا ومن عثر من بناء شيئا من حقوق الناس
 فمات دية علينا وهذا القول يدل على أن الخلاف في حقوق الناس وإن الضمان في بيب الأمام لا يثبت مال
 مال المسلمين وفي الاستبصار الدية في بيب مال جميعا بين المسلمين الأحاديث ويظهر من ط أن الخلاف في الثغر
 وصرح به غيره بناء على أن الحد مقدور والتعريض اجتهادي وفيه نظركم أن التعريض ربما كان من إمام معصوم لا يفعل
 بالاجتهاد الذي يجوز فيه الخطأ والمحقق أن الخلاف بينهما معا وان عدم الضمان مطمأ ووجه لصنف تمسك الضمان
 ولو بان سقوط الشهود يفعل بوجوب القتل بعد القتل ففي بيب مال مال المسلمين دية المقتول لأنه من خطأ
 الحاكم ولا ضمان على الحاكم ولا على عاقلته في السرقة البالغ الناقص المختار من الحر بعد هتكه و
 أن النذر بلا شبهة موهبة للملك طارئة للشارق والحاكم كالمواد على السارق ملكه مع علمه باطنه بان ليس ملكه
 ربيع دنيار ذهب خالص مضروب بسكة المغاملة أو مقدار قيمته كسرا من غير شعور المالك به مع كون
 المال المسروق من غير مال ولد أي ولد السارق ولأن مال سيد وكونه غير مأكول في عام ست بالناء المملوك
 وهو الجلب والمجاعة يقال ست القوم إذا جدوا فهذه عشرة ثبوت فلما أشار إلى تفصيلها بقوله فلا نفع
 على الصبي والمجنون إذا سرق كل بل الشارح خاصة وإن تكررت منها السرقة لا شرط الحد بالتكليف بل
 بهن عن الصبي أول مرة فإن سرق ثانيا داب نان غادنا الشاكتا نامله حتى ندمي فإن سرق رابعا قطعنا
 فإن سرق خامسا قطع كما يقطع البالغ مستند هذا القول أخبار كثيرة صحيحة وعليه الأكثر ولا بعد في تعين
 الشارع نوعا خاصا من الشارح لكونه لطفا وإن شاركه خطاب التكليف في بعض أفرادها ولو سرق المجنون
 حال ناقته لم يقطع عنه الحد بعروض الجنون واحترزنا بالاختيار عما لو أكره على السرقة فإنه لا يقطع ويشمل
 الشرطين الذكور والأنثى والمحرم والعبد الأحملي وجدياتي والبصير والاعمى والمسلم والكافر لم وكافرا كان ما
 محترقا ولا يقطع على من سرق من غير حرز كالنحر والطرقي والرخاء والحمام ونحوها من المواضع المشابهة لما ذكرنا

وهو ذلك فرج المرأة بفرج أخرى والقبادة وسبأ في أنها الجمع بين فاعلى هذه الفواش اما الاول فمن اقربا بقا^ب
 ذكر اى ادخال شئ من الذكر في دبره ولو مقدار الخشقة وظاهرهم هنا الاتفاق على ذلك وان اكتفوا ببعضها في
 تخريب امه واخذت وبنته في موالة كون المقر مختارا عن مكره على الاقرار أربع مرات وفي مجلس واحد أو شهد^{عليه}
 أربعة رجال عدول بالمعانة للمفعل كالزنا وكان الفاعل المقر والمشهد عليه حرا بالغافل قتل واعتبار بلوغه
 ومثله واضح اذا عبرة باقرار الصبي والمجنون وكذا لا يثبت لولا لو شهد عليهما به لعدم التكليف اما المعينة فانما
 يعتبر في قبول الاقرار لان اقرار العبد به يتعلق بحق سيده فلا يسمع بخلاف الشهادة عليه فانه لا فرق فيها بينه وبين
 الحر فيقتل حيث يقتل وكذا لو اطلع عليها الحاكم وبالجمله فحكم الحر الاقرار وان كانت العبارة بوجه الخلف
 ذلك ويقتل الفاعل محصنا كان ولا وقتله اما بالسيف والاحراق بالنار والرحم بالحجارة وان لم يكن بصفة الزاني
 المستحق للرحم او بالبقاء جدار عليه او بالقائه من شاهق كجدار ربيع يقتل مثله ويجوز الجمع بين اثنين منها اى من هذه
 الخمسة بحيث يكون احدهما الحريق والاخر احد الاربعه بان يقتل والرحم او الرمي به او عليه ثم يحرق زيادة في الردع والمفعول
 به يقتل كذلك ان كان بالغافل مختارا ويعزر الصبي فاعلا ومفعولا وبوثة بالمجنون كك والناديب في
 معنى التغريب هنا وان افرقا من حيث ان التعزير يتناول المكلف وغيره بخلاف الناديب وقد تحرر من ذلك ان الفاعل
 والمفعول ان كانا بالعين مثلا حرين كانا ام عبد بن ام بالتقريب مسلمين كانا ام كافرين ام بالتقريب وان كانا صبيين
 او مجنونين او بالتقريب ابا وان كانا احدهما سكفا والاخر غير مكلف واديب غيره ولو اقربه دون الاربع ثم
 يجد كالاقرار بالزنا وعزريا لاقرار ولو فرقه ويمكن اعتبار المرتين كل في موجب كل يعزرو سبأ وكذا الزنا
 ولم يذكره ثم ولو شهد عليه به دون الاربعه واختل بعض الشرايط ولو كانوا الاربعه حد للقرية وبحكم الحاكم
 بعلمه كغيره من الحدود لانه اقوى من البينة ولا فرق في الفاعل والمفعول بين العبد والحر هنا اى في حالة علم
 الحاكم وكذا لا فرق بينهما مع البينة كما هو وهذا منه مؤكدا لما انفقت عبارته سابقا من تساوي الاقرار والبينة في
 اعتبار الحية ولو ادعى العبد الاكراه من مولا عليه دواعي الحد دون المولى لقيام القرينة على ذلك ولانه
 شبهة محتملة فيحد والحد ولو ادعى الاكراه من غيره مولا فالنظر انه كغيره وان كانت العبارة تتناولها باطلا فها ولا
 فرق في ذلك كله بين المسلم والكافر لشمول الادلة لهما وان لم يكن الفعل ايقابا كالتيقيد او جعل الذكر بين الالبه

يقع الهمة والبيانين المتباينين من تحت دون ثاء بعد ثاء فله مائة جلد للفاعل والمفعول مع البلوغ
 القتل والاختيار كما في حركات كل منهما أو عبدا مسلما أو كافرا محصنا أو غيره على الاستمرار لرواية سليمان بن هلال
 عن الصادق ع قال إن كان دون الثقب فاحد وإن كان ثقباً فقيم فثمانم ضرب بالسيف والظن أن المراد بالحد
 الجلد وقيل بنجم المحصن ويجلد غيره جميعاً بين رواية العلاء بن الفضل عن الصادق ع أنه قال جلد اللوطي مثل جلد
 اللوطي الزاني وقال إن كان قد احصن رجم والجلد وثيب منها رواية حماد بن عثمان وبين ما روى من قتل
 الداهية مطلقاً وقيل يقتل مطلقاً لما ذكر والاختيار من الطرفين غير نقيصة السند والمتن المشهور والأصل غلام
 آخر ولو تكرر منه الفعل الذي لا يوجب القتل ابتداءً مرتين مع تكرار الحد عليه بأن السند لكل من قتل في الثالثة
 لا زكيرة وأصحاب الكبار مطلقاً إذا اقيم عليهم الحد مرتين قتلوا في الثالثة لرواية يونس عن أبي الحسن الماضي ع
 قال أصحاب الكبار كلها إذا اقيم عليهم الحد قتلوا في الثالثة والأحوط وهو الذي أخاره المقص في الشرح قلته في
 الرابعة لرواية أبي بصير قال قال أبو عبد الله ع الزاني إذا جلد ثلاثاً قتل في الرابعة لأن الحد يضي على التخفيف
 والاحتياط في الدماء وشرح هذه الرواية بذلك وبأنها خاصة وتلك عامة فيجمع بينهما بتخصيص العام بما عدا
 الخاص وهو الأجود ولولم يسبق حد مرتين لم يجب سوى الجلد مائة ولوناب قبل قيام البينة سقط حد الحد
 الحد قتل كان الحد ورجماً وجلداً على ما فصل ولوناب بعده لم يسقط الحد وكذا لونات مع الاقرار ولكن تجزئاً
 في المقر قبل الثوبة بين العفو والاستبقاء كالزنا وتعزير من قبل غلاماً بشهوة بما يراه الحاكم لأنه من جملة ما
 بل الكبار للشوعد عليه مخصوص النار فقد روى أنه من قبل غلاماً بشهوة لعنه ملائكة السماء وملائكة الأرض
 وملائكة الرحمة وملائكة الغضب وأعداه جهنم وساءت مصير وفي حديث آخر من قبل غلاماً بشهوة للهجة
 الله تعالى يوم القيمة بلحاح نار وكذا يعزير الذكوان المجتعدان تحت أزار واحد مجرد بين وليس بينهما رحم أي قرابة
 من ثلثين سوطاً إلى تسعة وتسعين على المشأ أما الحد بك في جانب الزيادة فلا ينسب بفعل يوجب الحد كمالاً فلا
 يبلغ به ولقول الصادق عليه السلام في المراتب ثمانان في ثوب واحد تضمن أن قلت حداً قال لا وكذا قال في الرجلين
 وفي رواية ابن سنان ع أنه عليه السلام تجلidan حد عن سوط واحد وأما في جانب النقص فلا زيادة سليمان بن هلال
 عنه عليه السلام قال يضربان ثلثين سوطاً ثلثين سوطاً وطريق الجمع الرجوع في ما بين الحدين إلى ذي الحاكم ^{المتن}

والتقييد بنفي الرجم يلزم ذكره المصنف كغيره بتعالل الرواية وبشكل بان مطلق الرجم لا يوجب بخوف ذلك فالأول
 ترك القيد والتقييد يكون الفعل محرماً والحق يثبت بشهادة أربعة رجال عدول لا بشهادة النساء
 ولا منضمان ولا قرار أربعاً من البالغين الرشيد المختار كالزنا وحده ما لا يجلد حرة كانت كل واحدة
 منها أو أمه مسلمة كانت أو كافرة محصنة فأمثلة أو مقعولة ولا يتصف هنا في حق الأمة ويقبل دعواها الكراهة مولاها
 كما بعد كل ذلك مع بلوغها وعقلها فلو ساحت المجنونة الصغيرة أدباً خاصه ولو ساحتها بالغة حديث
 دونها وقبل ترجم مع الإحصان لقول الصادق ع حدها حد الزاني ورد بانراهم من الرجم فيجل على الجلد جميعاً و
 المساحقة في الرابعة لو تكررت الحد ثلاثاً وظاهرهم عدم الخلاف وإن حكما بقتل الوالي واللايط في
 الثالثة كما اتفق في عبارة المصنف ولونائب قبل البينة سقط الحد لا إذا نابت بعدها وتخير الإمام لونايب
 بعد الأثر كالزنا واللواط وتعزراً لإجنبته أن إذا تجردت تحت أزار بملا يبلغ فإن تكرر مع تكرار الفعل من
 حد في الثالثة فإن عاد تأخرت مرتين ثم حد في الثالثة وعلى هذا أبداً وقبل بقتل في الثالثة وقبل في
 الرابعة والمشدد ضعيف وقد تقدم وجب التقييد بالإجنبين ولا يطى رزقه فاحقت بكراً لم تكت البكر
 فالولد للرجل لأنه مخلوق من مائه ولا موجب لانتفاءه عنه فلا يقدح كونهما لبت فراشاً ولا يلحق بالزوجة
 قطعاً ولا يلزم بالبكر على الأقوى وتحداناً لمراتان حد التحق لعدم الفرق بين المحصنة وغيرها ويلزم مما هي
 الموطوءة ضمان مهر مثل البكر لأنها سب في ادفعان عذرتها وبتها مهر نساؤها وليست كالزانية المطاوعة لأن
 الزانية أدت في الانتصاف بخلاف هذه وقبل ترجم الموطوءة اسناداً إلى رواية ضعيفة السند بخلافه لمدل
 على غلام رجم المساحقة مطلقاً من الأخبار الصحيحة وابن شنفى الأحكام الثلاثة أما الرجم فلما ذكرناه وأما الحاق الولد
 بالرجل فلعدم كذاة على فراشه والولد للفراش وأما المهر فلأن البكر تفي بالمطوعة فلا مهر لها وقد عرفت
 جوابه والقبادة الجمع بين ناعلى الفاحشة من الزنا واللواط والسمي ويثبت بالافتراء من الكامل بالبلوغ و
 العقل والحرية المختار عن المكره ولو أفرمة واحدة غداً وبشهادة شاهدتين عدلين ذكراً وثلثاً للثلاثة خمس
 وسبعون جلدة حراً كان العايد أو عبداً مسلماً كان أو كافراً رجلاً أو امرأة وقبل ^{كان} والفائل الشيخ رحمه يضاف إلى جلد
 أن يملق رأسه ويظهر في البلد وينفي عنه إلى غيره من الأمصار من غيره تحد بل مدة نفسه بأول مرة كراهية تحب له

بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في ما قيل على ذلك الا انه جعل النفي في الثانية والآية على المرأة ولا شهرة ولا نفي
 للأصل وساقاة لما يجب من عانة من ستر المرأة ولا كفالة في حد بان يكفل لمن يثبت عليه الحد الى وقت مثل من
 وقت بثونه ولا ناخير فير بل يسوفي متى ثبت ومن ثم حد شهود الزنا قبل كمالهم في مجلس الشهادة وان كان لا
 يوجب كمال الحد الا مع العذر المانع من فاشد ذلك الوقت ونحوه صريح في بشرع الكفالة والناخير الى وقت
 القدرة ولا شفاعة في سقوطه لا نه حق الله او مشرك ولا شفاعة في اسقاط حق الله تعالى قال الشيخ عليه السلام
 لا كفالة في حد وقال ابو الموصين عليه السلام لا تشفع احد في حد وقال ابن خلدون في نظرية سامة في
 القذف وهو الرمي بالزنا او اللواط مثل قوله زنت بالفتح او لوطت وانت زان او لوطت وشبهه من اللفاظ
 الدالة على القذف مع الصراحة والمعرفة اي معرفة القاذف بموضع اللفظ باي لغة كان وان لم يعرف المواجر
 معناه ولو كان القائل جاهلا بمبدلوه فان عرف انه يقيد فابده بكونهما المواجر عزروا الا فلا لو قال لولد الذي
 اقرب لي ولدك ولسنك لبيك وزنت بك امك ولو لم يكن قد اقر به لكانه لا حق به شرعا بد وذا الاقرار نكاح
 لكن له دفع الحد بالمعان بخلاف المقر به فانه لا ينتفي مطلقا ولو قال لا خير عرو لك زني ابوك او يابن الزاني حد
 لا بخاصة لا نه قد فله دون المواجر لا نه لم يثبت اليه فعلا لكن بعزله كما سبق في لئاد به به ولو قال زنت بك
 اقلنا ويا بن الزانية حد للام ولو قال يا بن الزانية فلها ولو قال ولدك من الزنا فظاهر القذف للابوين لان
 ثلث انما يتحقق بهما وقد نسب الى الزنا فيقوم بهما ويثبت لهما ولانه الظاهر في مقابلته الظم كونه قذف للام
 خاصة لا يختص بهما بالولادة ظاهرا ويضعف بان نسبة اليهما واحدة والاحتمال قائم بينهما بالشبهة فلا
 احدهما به ودر بما قيل قبل بان تنفاه لهما فيقام الاحتمال بالنسبة الى كل واحد وهو دائر في الحد وهو شبهة
 والافوى الاولى لان يدعي الاكراه او الشبهة في حد الجانبيين فينتفي حده ومن سب الزنا الى غير المجرة
 كالامثلة السابقة فاحد المنسوب اليه ويعذر للمواجر ان تضمن شتمه واذا ه كما ان الظم في الجميع ولو قال لامرأة
 زنت بك احتمل الاكراه فلا يكون قد فاتها لان المكروه غير زان ومجرد احتمال كاف في سقوط الحد سواء
 ادعاه القاذف ام لا لان شبهة يدر ايهما الحد ولا يثبت الزنا في حقه الا بالافراد اربع مرات كما سبق ويحمل
 كونه قذفا لانه لا لفظ عليه ولا نفي الزنا فعل واحد يقع بين اثنين ونسبة احدهما اليه بالفاعلية والاخر

بالمفعولية وفيه ان اختلاف النسبة يوجب التغاير والتحقيق منه كونه هو الزاني والاقوى انه قد فلت لها
 لما ذكره لرواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام والد يوث والكتمان والقرنان قد يفيد القذف في غير
 الفائل فيجب الحد للمسئوب اليه مدلول هذه الالفاظ من الافعال وهو انه فواد على روجه او غيرها من
 ارجامه وان لم يثبت ذلك في غيره نظرا الى انها لغة غير موضوعة لذلك ولم يثبت عليها اهل العرف فيه
 وافادت شتما لا يبلغ حد النسبة الى ما يوجب الحد غير الفائل كافي كل شاتم مجرم والد يوث الذي لا يثبت
 له فاعله للجور وقيل الذي يدخل الرجال على امرائه قال تغلب والقرنان والكتمان لهما في كلام العرب
 ومعناه عند العامة مثل معنى الد يوث او قريب منه وقيل القرنان من يدخل على بناته والكتمان من يدخل على
 اخواته ولو لم يعلم الفائل فابعدتها اصلا بان لم يكن من اهل العرف بوضعها لشي من ذلك ولا اطلاع على
 معناها لغة فلا شيء عليه وكذا القول في كل قد جرى على لسان من لا يعلم معناه لعدم قصد شيء من القذف
 ولا الاذى وان افاد في عرف المقول عليه والناذي أي قول ما يوجب اي الامر بالمقول له من الالفاظ الموصولة
 له مع العلم بكونها موصولة وليست موضوعة للقذف عرفا ولا وضعا والتعريض بالقذف دون التعريض به
 بوجب التعريض لا نه محرم لا احد لعدم القذف والظن التعريض مثل قوله فهو للاحرام هذا يصلح مثالا للامر من
 لا نه موجب الاذى وفيه تعريض بكونه ولد زنا لكنه محتمل لغيره بان يكون ولد بفعل محرم وان كان بين ابويه
 بان استولد حالة الحيف او الاحرام عالما ومثله لست بولد لجلال وقد براد به عرفا انه ليس بظاهر الاخلاق ولا
 وفي الامانات والعود ويخوذ ذلك فهو اذى على كل حال وقد يكون تعريضا بالقذف او اذالت بزان
 هذا مثال للتعريض بكون المقول له او المبيته عليه زانيا ولا هي زانية لا تعريض بكونه ام المعوض به زانية او
 بقول الزوجية لها جلد كعداء اي بكرا فان تعريض بكونها زانية قبل تزويجها زنت بكارتها مع احتمالها
 غير بان يكون زنا بها بالثروة او الحرقة فلا يكون محرما فمن ثم كان تعريضا بل يمكن دخوله فيما يوجب^{الشاذي}
 مطر وروى زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في رجل قال لامرأته لاجل عذر راء قال ليس عليه شيء لان العذر^{غيب} قد
 يغيب جماع ويجعل ان المنفى الحد لرواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام انه قال يضرب وكذا يعز ويكلى^{المشوم} بالي قول
 بكونه المواجه على المسئوب اليه وان لم يكن حاضرا لان ضابط التعريض فعل المحرم وهو غير مشروط بحضور

مثلا الفاسق وشارب الخمر وهو مستر وشرب فلو كان مظاهرا بالفسق لم تكن له حرمته وكذا الخنزير
 الكلب الحفيبر والوضيع والكافر والمرند وكل كلمة تفيد الاذى عرفا او ضمنا مع علم بها فانها يجب
 التعزير بالامع كون المخاطب مستحق الاستخفاف به لظواهره بالفسق فتصح مواجعتها بما يكون نسبته اليها
 بالكذب وهل يشترط مع ذلك جعله على طريق الذي يشترط شروطا يجوز الاستخفاف به مطلقا ظاهر
 النفس والفناوى الثاني والاول احوط وتعتبر في القاذف الذي يحل الكمال بالبلوغ والعقل فيغزر
 الصبي خاصة ويؤدب المجنون بما يراه الحاكم فيهما والادب في معنى التعزير كما سلف في اشتراط الحرية
 في كمال الحد فيجوز العبد والامير يمين او عدم اشتراط نيسا وبان الحرق قولنا فواها او اشهرها الثاني
 لعموم والذين يرمون المحصنات والقول الصادق عليه السلام في حسنة الحلبي اذا قذف العبد الحر جلدنا
 وغيرهما من الاخبار والقول بالتصنيف على المملوك للشيخ في طاحنا البراءة من الزنا بد وقوله تعالى
 فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ولو اثير فلم يثبت تسليمه عليه السلام
 بان الاصل قد عدل عنه للدليل والمراد بالفاحشة الزنا كما نقله المفسرون ويظهر من اقترانهما
 بالمحصنات والرواية مع ضعف سندها وشذوذها لا تعارض الاخبار الكثيرة بل الاجماع على ما ذكره المفسرون
 والعجب ان المقام في الشرح تعجب من المتحقق والعلامة حيث نقلنا فيها قولين فلم يرجح احدهما مع ظهور الترجيح
 فان القول باريبعين نادر جدا ثم تبهم على ما تعجب منه هنا ويشترط في المقدرة والاختصاص وهو يطلق على
 الترويج كما في قوله نعم والمحصنات من النساء ومحصنات غير مسلمات وعلى الاسلام منه قوله نعم فاننا
 قال ابن مسعود احصنا نساءنا على الحرية ومنه قوله تعالى ومن لم يسطع منكم طولا ان ينكح المحصنا
 وقوله نعم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اتوا الكتاب وعلى اجتماع الامور الخمسة التي بينه
 عليها هنا بقوله واغنى بالاحصان هنا البلوغ والعقل والحرية والاسلام والعفة فمن جمعت هذه الا
 الخمسة وجب الحد بقدره والاجتماع بان فقدنا جميعا واحدا بان قذف صبا او مجنونا او مملوكا او كافرا او
 مظاهرا بالزنا فالواجب التعزير وكذا اطلاق المقص والجماعة غير فارقين بين المظاهرين بالزنا وغيرهم
 عموم الادلة وبقي القذف مطلقا بخلاف مظاهره مواجعتها بغيره من انواع الاذى كما مر وتردد المقص في بعض

تخفيفاته في التعزير بقذف النظار ونظيره من المبل إلى عدمه مخفجا بأباحتها سنادا إلى رواية البرقي
 عن أبي عبد الله عليه السلام إذا جاهر الفاسق بنفسه فلا حرمته ولا غيبته وفي مرفوع محمد بن بزيع من تمام القضا
 لوقفته في أهل الرب ولو قبل لهذا كان حسنا ولو قال الكافر مسلمة يا ابن الزانية فاحد لها لا اجتماعها و
 يجوز دون المواجه فلوماتان كانت مبهمة وورثتها الكافر فلا حد لأن المسلم لا يحد للكافر بالإضالة فكذا
 الأريث ويتصور ارتكاب الكافر للمسلم على قذف بموت المسلم مرثدا عند الصدوق وبعض الأصحاب ما عند
 بعض واضع والتدليس المسئلة كذلك في القواعد لكن بعبارة ابتل من هذه للتأويل ولو تفادى المحضمان
 بما يوجب الحد عزرا ولا حد على أحدهما الصحيح أبي ولا عن أبي عبد الله عليه السلام قال أتى أمير المؤمنين
 برجلين قذف كل واحد منهما صاحبه بالزنا في بدنه فقال بدار عنهما الحد وعزرها ولو تعدد المقدوف
 تعدد الحد سواء اتحد القاذف أو تعدد لأن كل واحد سبب فام في وجوب الحد بتعدد المسبب نعم لو قذف
 الواحد جماعة بلفظ واحد بان قال نتم زناه ونخونه واجتمعوا في المطالبة بالحد فحد واحد وإن قذف
 في المطالبة فلكل واحد حد الصحيح جميل عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل اقترى على قوم جماعة فقال إن التوبة ^{يجمعين}
 ضرب حد واحد أو إن اتوا به متفرقين ضرب لكل واحد حد أو إنما حملناه على ما لو كان القذف بلفظ واحد
 مع انه اعم جمعا بينه وبين صحة الحسن الطار عن علي عليه السلام قذف قومًا جميعا قال بكلمة واحدة فلكل نعم قال
 يضرب حد واحد وإن فرق بينهم في القذف ضرب لكل واحد منهم حد بالحد الأول على ما لو كان القذف
 بلفظ واحد والثانية على ما لو جازأ به مجتمعين وابن الجبلة عكس فجعل القذف بلفظ واحد موجبا
 لا اتحاد الحد مطلقا ولفظ متعدد موجبا لاتحاد إن جازأ به مجتمعين والمتعدد إن جاء متفرقين ^{نفى}
 عنه في المختلف لباس مخفجا بدلالة الخبر الأول عليه وهو واضح طريقا وبه نظر لأن تفصيل الأول ^م
 للقذف المتحد والمتعدد فالعمل به يوجب التفصيل بينهما والظن أن قوله فيه جماعة صفة للقوم لا أن اقتراب
 بالجماعة لا للقذف وإنما يتجه قوله لو جعل صفة للقذف المدلول عليه بالفعل وأريد بالجماعة القذف المتعدد
 وهو بعيد جدا وكذا الكلام في التعزير فيغزر فلا ف الجماعة بما يوجب بلفظ متعدد متعدد أمم ويحد إن
 جازأ به متفرقين ويحد إن جازأ مجتمعين ولا يضرب على الخصوص ومن ثم أنكره ابن ادریس وأوجب التعزير

لكل واحد مطلقا بحيث بان في اس وحق نقول بموجبها لا انه في اس مشمول لان تدخل الاقوى بموجب ذلك
 الاصناف بطريق اولي ومع ذلك يقول بان ادريس بن وهب في هذا الفصل مسائل مسائل الحد القذف في
 جلد اجماعا ولعل قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الى قوله فاجلدوا ثمانين جلدة ولا فرق في القذف
 بين الحر والعبد على اصح القولين ومن ثم اطلق ويجلد القاذف بدية المعنوية ولا يجرد بالجرد الزاوي كما
 يجرى به ضربا بشد بدال بل حتما متوسطا دون ضرب الزنا وبه القاذف ليجنب شهادة تروى ثبت بشهادة
 عدلين ذكرين لا بشهادة النساء منفردات ولا مضاعفات وان كثرت والاقرار مرتين من مكلف حجتان
 فلا عبرة باقرار الصبي والمجنون والمملوك مطلقا والمكروه عليه ولو انتفى البينة والاقرار فلا حد ولا
 على المنكر وكذا ما يوجب الخبر لا يثبت الا بشهادة عدلين ذكرين او اقرار من المكلف الحر مختار
 مقتضى العبارة اعتبار مرتين مطلقا وكذا اطلق غيره مع انه قد تقدم حكمه بتغير المقبول بالموطادون والحد
 الشامل للمرة الا ان يجعل ذلك على المرتين فصاعدا وفي الشرايع نسب اعتبار الاقرار به مرتين الى قوله مشغرا
 بتمريضه ولم تنق على مسئلة هذا القول وهو ان حد القذف يورث لكل من يورث المال من ذكر وانثى
 لو كانا المقدوف قبل استيفائه والعفو عنه لا الزوج والزوجية واذا كان الوارث جماعة فلكل واحد منهم
 المطالبة فان اتفق على استيفائه فله حد واحد وان تفرقوا في المطالبة ولو عفى بعضهم لم يسقط شيء
 لعفوا البعض بل للباقيين استيفاءه كما ملأ على المشم ويجوز العفو من المستحق الواحد والمتعدد بعد التوبة
 كما يجوز فعله ولا اعتراض على ذلك لانه حق ارضى بنوفا فامس على مطالبته ويسقط بعفوه ولا فرق بين
 الزوج للزوجية وعنه خلا فاللصديق حيث حتم عليها استيفاءه وهو ساذ وبقتل القاذف في الرابعة لو تكرر
 الحد ثلثا على المشم خلا فالابن سرحب حكم بقتله في الثالثة كغيره من اصحاب الكفاية وقد تقدم الكلام فيه
 فرق بين اتحاد المقدوف وتعدد ههنا ولو تكرر القذف لواحد قبل الحد فواحد ولو تعدد بالمقدوف تعدد
 الحد مطلقا لا مع اتحاد الصيغة كما مر ويسقط الحد بتدبير المقدوف على ما نسب اليه من الموجب للحد
 على وقوعه منه والعفو عنه عفو المقدوف منه وبلغان الزوجية لو كان القذف لها وسقوط الخلف في الرابعة
 لا كلام فيه لكن ههنا يقطع مع ذلك التعريف بجملة خصوصيات الاجترين لان الواجب هو الحد وقد سقطت

عار ووجوب غيبه وحبس بنو النخز برقي لا يبين لان قيام البنية والافراد بالوجوب فيكون ذلك من انفسهم
 من غير حرج وبنو النخز برقي بالظواهر بالزنا فان اسقط الحد بقي التعزير على فعل المحرم وفي جميع ذلك لا يثبت
 الحد لا يستلزم العفو عن التعزير وكذا اللعان لا يثبت له او ثمة البنية على الزنا ولو قلنا بالملوك فلا يثبت له
 المولى فان عفى لم يكن له ولا المطالبة كما انه لو طالب فليس له ولا العفو ولكن يثبت المولى تعزير عبده وامره
 لو مات فمقتله يقد بقتل نفسه لما تقدم من ان الحد يورث والمولى وارث مملوكه ولا يحصل بغور الكفار
 وثنا بنو اباء الاصاب اي ثلث اعوا بالصاب الذم او غير بعضهم بعضا بالامور من العور والعرج وغيرهما وان كان
 المسلم يتجنى بها التعزير لا مع خوف وروع القدر بترك تعزيرهم على ذلك ويجزى واحدا مما يراه الحاكم ولا
 يراى في تاديب الضبي على عشرة اسواط وكذا المملوك سواء كان التاديب بقتل فام غيرة وهل انتهى عن الزنا
 وجب الخراج الكراهة ظاهر الاول والاثنى الثاني للاصل وكان يقد بر التعزير الى ما يراه الحاكم ويجزى كل
 من ترك واجبا او فعل محرما قبل ان يتوب بما يراه الحاكم ففي اخره لا يبلغ حد اي مطلق حد فلا يبلغ الله وهو خمسة
 وسبعون نعم وكان المحرم من حبس ما يوجب حدا فالتعزير بغير حد التلاف وفي تعزير العبد لا يبلغ حد كذا كراه
 وصاب النبي صلى الله عليه واله واحد الاثمة عليهم السلام يقتل ويجوز قتله لكل من راع عليه ولو من غير اذن
 الامام والحاكم ما لم يخف القاتل على نفسه او ماله على مؤمن تقا او مالا فيقتل الجوار للضرر قال الصادق عليه السلام
 اخبرني ابي ان رسول الله صلى الله عليه واله قال الناس في اسوة سواء من سمع احدا يذكري قالوا لعل عليه ان يقتل من شتمى ولا
 يرفع الى السلطان والواجب على السلطان ان يرفع اليه ان يقتل من قال مني ومثل عليه السلام في سمع ذم عليه عليه السلام
 وببرامنه قال هو والله حلال الدم وما الف رجل منهم برجل منكم دعه وهو اشارة الى خوف الضرر على
 نفس المؤمن وفي الحاق باقي الانبياء عليهم السلام بذلك وجه قوي لان تعظيمهم وكاملهم قد علم من دين الاسلام
 ضرورة فيهم ارتداد الحق في النحر بالنبي صلى الله عليه واله امر وبنيت من غير تحصيل افعالهم السلام و
 يمكن اختصاص الحكم بها عليها السلام للاجماع على طهارتها بآية التطهير وينبغي تقدير الحكم الخوف على المال بالقيمة
 المضروقة فلا يمنع القليل الجواز وان امكن مغرة الوجوب بنفي الحاق الخوف على العرض بالثمة ونحوه على وجه
 لا يحتمل عادة بالمال بل هو اولى بالحفظ ويقتل مدعى النبوة بعد نبينا صلى الله عليه واله لثبوت خبره صلى الله عليه واله

لا ينبغي ضرورة فيكون دعواه كذا وكذا يقتل الشاك في يمينه بيمينه صلى الله عليه واله صلته اذا كان على ظاهر
 الاسلام احترق به عن انكار الكفار لها كاليهود والنصارى فانهم لا يقتلون بذلك وكذا غيرها من فرق الكفار
 وان يخاف منهم بما هو اخر ويقتل الساحر وهو من يعمل بالسحر وان لم يكن مستيلا ان كان مسلما وبغير الساحر ^{الكفار}
 الكافر قال النبي صلى الله عليه واله ساحر المسلمين يقتل وساحر الكفار لا يقتل يقتل بالسحر رسول الله ولم يقتل
 ساحر الكفار فقال ان الكفر اعظم من السحر والان الساحر مشرك مقرون وان اوثاب الساحر قبل ان يقيم عليه الحد
 سقط عنه القتل ولو ابرأه بن عمر عن اصدار عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول من يعلم من الشرب شيئا كان
 امره عند بنو حنظلة القتل الا ان يموت وقد تقدم في كتاب البيع تحقيق معنى الساحر الشرب وما يحرم منه وفارق
 ام النبي صلى الله عليه واله من يقتل ان لم يثبت واوثاب لم يقتل توثيرا اذا كان انذاره عن فورة كالاقتل
 توثيرا في غير على المشم والاقوى قولهما وان لم يسقط عنه القتل ولو كان انذاره من ملته قبل الجماعة وهذا الجلاء
 سابقا لنبى فان ظاهر النص والفتوى وجوب قتله وان تاب وان ثم قبله هنا خاصة وظاهره ثم ساب
 الامام كان في الشرب ما يشرب المسكر ولا ينجس عندنا بالحر بل يخرج حليس كل مسكر ولا ينجس
 الشرب بالقدرا المسكر منه وقما اسكر حنظل اي كان الغالب منه الاسكار وان لم يسكر بعض الناس لا رفته
 او قلة ما تناول منه اخرج من حد الاحتدال بحرم تناول القطرة منه فما فوقها وكذا يحرم الففاعة وان لم
 يسكر لانه عندنا بمنزلة الخمر وفي بعض الاخبار هو خمر مجهول وفي اخرها تستغرها الناس ولا ينجس ^{الخمر}
 بتناولها صرنا بل بجرمان ولو مرتجا بغيرهما وان استهلكا بالمرج وكذا يحرم عندنا العصير العنبى اذا غلب
 بان سارا سفله اعلاه واشتد بان اخذ في القوام وان قتل قل ويتحقق ذلك بمسمى الغلبان ان كان بالنداء
 ان الضوض وفوقى الاصحاب ومنهم المص في غير هذه العبارة مصرحة بان الشرب العصير معلق على غلبانه ^{غير}
 اشراطا اشتداده نعم من حكم نجاسة جعل النجاسة مشروطة بالامر بن والمص هنا جعل التحريم مشروطا بها ولعله
 بناء على ما ادعاه في الذكرى عن ثلادهم الوصفين وان الاشتداد مسبب عن سعى الغلبان فيكون عند الاشتداد هنا
 مؤكدا وفيه نظر والعق ان تلازمها مشروط بكون الغلبان بالنار كما ذكرناه اما لو غلبا وان غلب بنفسه فاشد
 بذلك غير واضح وكيف كان فلا وجه لاشراط الاشتداد في الشرب لما ذكرناه من اطلاق الضوض بعلاقته على الغلبان

والاشتداد وان سلم ملائسته لا دخل له في سببية الخبر ويمكن ان يكون النكته في ذكر المص لم انغان القائل
 بنجاسته على اشتراطه فيها مع انه لا دليل ظاهرا على ذلك مظهر كما اعترف المص في غيره هذا الكتاب لا ان يجعلوا الحكم
 بغيره دليلا على نجاسته كما نحن العصير لما صار خمر وحم وح فكون نجاسته مع الاشتداد يقتضي الحكم بغيره
 معه لا انها مرتبة عليه وجب صرحوا باعتبار الاشتداد يقتضي الحكم في النجاسة واطلقوا القول بالتحريم بمجرد
 الغلبان لزوم احدا لا من بين ما القول بعدم ترتيب النجاسة على التحريم والقول بتلازم الاشتداد والغلبان لكن لما
 لم يظهر النجاسة دليل سوى التحريم لموجب لظن كونه كالحمر وعنده من الزبوات المسكورة لم اشتراك التثنية والنجاسة
 في معنى واحد وهو الغلبان مع الاشتداد ولما كانا متلازمان كما ادعاه في المذكور لم يناف تعلق التحريم على
 الغلبان تعليقه على الاشتداد للتلازم لكن في التعرُّج بعلقبه عليه ما تنبيه على ما اخذ الحكم وجمع بين ما اطلقوه
 في التحريم وبقيد في النجاسة وهذا حسن لو كان صلاحي الدليل النجاسة الا ان عدم دلالته اظهر ولكن المص في البيان
 اعترف بان لا دليل على نجاسته الا على نجاسته المسكورة ان لم يكن مسكرا فربما نجسته عليه وانما الجهر ^{العصير}
 بالغلبان اذا لم يكن هيب ثلثا به ولا انقلب حلافا فحق يحصل احدهما حل وبعثه الطهارة انهم اما الاول فهو
 منطوق النصوص واما الثاني فلا تطلب الى حقيقة اخرى وهي مطهرة كما لو انقلب الا الخمر خلا مع قوة نجاسته
 بالاضافة الى العصير ولو صار ريبا بطل نهابا للثلاثين ففي طهر وجها اذا جودها العدم مع انه فرض نادر
 عملا بالاستصحاب مع الشك في كون مثل ذلك مطهر ويجب الحد ثمانون جلدة بتناول شئ مما ذكر من
 المسكر والفقاع والعصير وفي الحاق الحثيثة بما نزل من مع بلو مع المشاغل وعقله واختاره وعلمه وان كان
 كافرا اذا انطأه ريبا قالوا استرا كان صبيبا او مجنونا او مكروها او مضطرا الحفظ الرق جاهلا بجنسه او تخوفا فلا
 حد وبيان في التنبيه على بعض القيود ولا فرق في وجوب ثمانين بين الحر والعبد على الاشهر لرواية ابي بصير وبريد
 بن مسوية وزادة عن الصادق في العبد قوله للصدوق باربعين جلدة نصف الحنفية عند في المخ الباس المص في بعض
 تحقيقا لرواية ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام في عبد مملوك فذبحا قال يجد ثمانين هذا من حقوق ^{المملوك}
 فاما ما كان من حقوق الله عز وجل فانه يضرب نصف الحد الذي من حقوق الله عز وجل ما هو قال اذا
 او شرب الخمر فهذا من الحقوق التي يضرب فيها نصف الحد وحمل الشيخ على القصة وروى يحيى بن العلاء عنه عليه السلام

ان جلد المملوك نصف جلد الحر من غير تفصيل وخصه بجدا الزنا والتحقيق ان الاحاديث من الطرفين غير تامة الا
 وان خبر الشصيف واضح واخبار المساواة اشهر وبخبر الشارب ومن في معناه عار باستورة العورة على ظهره
 كقصة وسائر جلد وبقي حجة وفرجة ومثاله وبخبر الضرب على جلد غيره ما ذكره ولو تكرر الحد في الرابع لما زاد
 الحد وق في النفس مسلما انه يقتل في الرابعة ولان الزنا اعظم ضررا وفاعله يقتل في الرابعة كما مضى فيها الى
 وذهب الاكثر الى ان قتله في الثالثة للاخبار الكثيرة الصحيحة الصريحة في ذلك بخصوصه وصحيفة بولس عن الكائنة
 يقتل اصحاب الكبار كلهم في الثالثة اذا اتهم عليهم الحد مرتين وهذا اقوى والمرسل غير مقبول مطلقا خصوصا
 مع معارضة الصحيح ومنع قتل الزاني في الرابعة وقد تقدم ولو شرب مرارا ولم يجد قواحد كعبه فما يوجب الحد
 ويقتل مستعمل الخمر اذا كان عن فطرة لا بقتاب لانه من تد من حيث انكار ما علم من دين الاسلام ضرورة وقيل ان
 الشبان بقتاب شاربها عن فطرة فان تاب والاقبل والا فوجى الاول نعم لو كان عن لمة اشيب قطع الايام
 بغيره فان تاب والاقبل وقتاب المرأة مطم وكذا بقتاب الرجل لو استحل به ما فاما من منع من التوبة قتل كما
 اطلق المص وغيره من غير فرق بين الفطرى والمسلم ولو باعها غير مستحل غرر ولا يقتل مستحل شرب غيرها اى
 غير الخمر من المسكرات المخالفة بين المسلمين وهو كاف في عدم كفر مستحله وان اجمعا على حرمة بيعها بقتل بالحائز
 بالخمر وهو نادر واولى بالعدم مستحل بغيره ولو تاب بالشارب للمسكر قبل قيام البينة عليه سقط الحد لو كانت له
 بعدها اى بعد قيام البينة لاصالة بقاء وقد تقدم مثله ولو تاب بعد افراره بالشرب بتجنس الامام بين
 اقامته عليه والنفول لان التوبة اذا اسقطت تحت اقوى العقوبتين وهو القتل اسفا صها لادناها الى و
 قبل ينقض الحكم بما يوجب القتل ويختتم هنا استيفاءه عملا بالاصل والاول اشهر وبشيت هذا الفعل شيئا
 العدل بين الافراد مرتين مع بلوغ المقو وعقله واخبره وحيثه ولو شهد احد همل بالابا لشرب والاخر
 بالثاني قبل جلد لما دوى عن علي عليه السلام في حق الوليد لما شهد عليه واحد بشربها واخر يقينها فقال
 ما فاءها الا وقد شربها قال المصرفة في الشرح عليها فتوى الاصحاب ولم اقف على غيرها فيه على مخالف لكن
 جمال الدين بن طائوس قال في الملازمة انهم ادركوا طريقه وهو شعرا بالنوقف وكذا العلامة اشكا
 الحكم في الفواعل من حيث ان الفئ وان لم يحتمل الا الشرب لان مطلق الشرب لا يوجب الحد لجواز الاكراه

غيبا فقامع عدم مراعات المال ولا من حرز في الاصل بعد ان هتك غيره بان يفتح فقله او يابره او يفتق
 جداره فاخذ به فان لا قطع على احدهما لان المبتك لم يسرق والتسارق لم يخذل من الحرز ولو تشاركوا في الخذلان
 بان يقبضوا ولو بالتساوي عليه فخرج احدهما المال قطع للخرج خاصة لصدق هتك الحرز وسرقته من دون من
 شاركه في الهتك كما لو انفرد به ولو اخرجاه معا فطحا اذا بلغ نصيب كل واحد نصابا والا فممن بلغ نصيبه النصاب
 وان بلغ المجموع نصابين فصاعدا على الاقوى وقبل يكتفى بلوغ المجموع نصابا في قطع الجميع لتحقيق سرقه النصاب
 وقد صدر من الجميع فثبت عليهم لقطع وهو ضعيف ولو اشركا في الهتك ثم اخرج احدهما المال الى قرب الباب
 فادخل الاخر يده واخرج به قطع دون الاول وبالعكس لو اخرج به الاول واخرج به الاخر ولو وضعه في
 وسط الدفب والباب فاخذ الاخر ففي قطعهما او عدمه عنهما وجهان الثاني وجودهما الثاني لا نشاء الاخراج
 من الحرز بينهما وجه الاول بتحقيقه منهما بالشركة الهتك بهما ولا مع توهم الملك والحل فظهر عن مالك وغيره خلا
 كما توهمه ماله فظهر عن سرق من مال المدنون بالاذل بقدر ماله معتقدا بائنه الاستقلال بالمفارقة وكذا
 لو توهم ملكه للحرز او كونهما ولا احدهما لا يبر ولو سرق من المال المشترك ما ينظمه قد وبغيبه وجواز مباشرة نفسه
 بنفسه فزاد نصابا فلا قطع للشبهة كتوهم الملك فظهر عدمه في اجمع بل هذا اولى ولو علم عدم جواز تولي الفقه
 كك قطع ان بلغ نصيب الشريك نصابا ولا فرق بين قبوله القسمة وعدمه على الاقوى وفي السرقه اى سرقه بعض
 الغائبين من مال الغنيمه يكون له نصيب منها نظرا لثبوت اختلاف الروايات وروى محمد بن فليس عن الباقر عن
 علي عليه السلام في رجل اخذ بنفسه من المغنم فقال اني لا اقطع احدا له فيها اخذ شركه وروى عبد الرحمن بن ابي عبد الله
 عن الصادق ع انه قال ينظر كم الذي يغيبه فان كان الذي اخذ اقل من نصيبه عز وودع البهائم ماله وان كان
 الذي اخذ اكثر من نصيبه فان كان اخذ فضلا بقدر ربع دينار فقطع وهذه الرواية اوضح سند من الروايات
 ووفق الاصول فان الاقوى ان الغنم يملك بغيبه بالحيارة فيكون شريكها بالمجتمعة ما تقدم من حكم الشريك
 في توهم حل ذلك وعدمه وتقييد القطع على النقص بالثاني يكون الزايل بقدر النصاب ولو قلنا بان القسمة
 كاشفة عن ملكه بالحيارة فكذلك ولو قلنا ان الملك لا يحصل الا بالقسمة بجماله طع مطلقا مع بلوغ الجميع نصابا
 والرواية الثانية تصلح شاهدا وفي الخاف ما للتسارق فيه حق كسب المال وامال الوكون والحق نظر واستفاد

عدم القطع فيها فنقص عن ربع دينار ذهباً خالصاً مسكوكاً بسكة المتعاملة عنها أو قيمته على الأصح وفي المسألة
 أقوال زائدة اعتبار ديناراً وخمساً ودرهمين والأخبار الصحيحة دللت على الأول ولا فرق بين درهمين وبين الذهب ^{غير}
 فلو بلغ العين ربع دينار وزناً غير مضروب ولم يبلغ قيمته المضروب فلا قطع وانعكس بأن كان سدس دينار مضروباً
 قيمته ربع دينار قطع على الأقوى وكذا لا فرق بين علمه بقيمته أو شخصه وعدمه فلو ظن المسروق فلساً قطع ^{بأنه}
 أو سرق ثوباً قيمته أقل من الضاب فظهر مشتملاً على ما يبلغه ولو معه قطع على الأقوى لتحقيق الشرط ولا يقطع على
 الفصل البه لا يتحقق في السرقة إجماعاً وهو كاف ولشهادة الحال بأنه لو علمه لتعقد وشمل إطلاق العبارة إخراج النسيئة
 دفعة متحدة وهو كذا لا مع التنازع الدفعت بحيث لا تعد سرقة واحدة أو اطلاع المالك بينهما فيفصل بينهما
 وسبب حكاية هذا المفهوم قوله مؤذناً بعدم اختياره ويعتبر بما اتحد الحزب فلو خرج الضاب من حوزته
 لم يقطع إلا أن يشتملها ثالث فيكونان في حكم الواحد وقيل لأعبوة بذلك للعموم ولا في المالك للحرز فيهما
 هناك ظاهر إلا أنه لا يعد سارقاً بل غاصباً أو مستلباً وكذا المسلح بالابداح والاعتارة والضاب في وعينها الوخان
 لم يقطع لعدم تحقق الهتك ولا من سرق من مال ولد وأن نزل وبالعكس وهو ما لو سرق الولد من والده وإن علا
 أو سرق من مال ولد ما يقطع كل منهما للعموم الأب يخرج عنه الولد فيبقى الباقي وقال أبو الصالح لا يقطع الأم
 بسرقة مال ولدها كالأب لأنها أحد الوالدين ولا شراكهما في وجوب الاعتظام ونفي عنه فالج الباس والأصح
 المشتمل ولجلد للأم كالأم وكذا لا يقطع من سرق المأكول المذكور في عام الجماعة وأنا سوفي باقي الشرائط لقول الله
 لا يقطع السارق في عام سنت يعني في عام مجامعته وفي جنباخر كان أمير المؤمنين ع لا يقطع السارق في الأيام ^{الجمعة}
 وعن الصادق ع قال لا يقطع السارق في سنة محل في شيء يوكل مثل الخنزير والحم واسباهه والمطلق في الأولين
 مفيد بهذا الخبر وفي الطريق ضعف وإرسال لكن العمل به مشهور لإدله وإطلاق المقام وغيره الحكم كك من غيره
 يقيس بكون السارق مضطراً إليه وعدمه بشعاً لإطلاق النص وزعماء يدين بعضهم بكونه مضطراً ولا قطع إذا
 دخل المجامع مع غنا السارق ولا بأس به نعم لو اشتبه حاله بالجماعة علم القطع انحصاراً بالعموم ولهذا يندفع ما قبل
 أن المضطر يجوز له أخذ قهراً في عام المجامعة وغيره لأن المشبه له لا يدخل في الحكم مع أننا نمنع من جواز ^{المضطر}
 له في عامه بل عدم إمكان إرضاء مالكه يعوضه كما سبق وهذا الثابت الحكم بكونه لا يقطع إذا كان مضطراً مطلقاً ^{بأن}

عليه اخذنا لفوق واضح والمراد بالماكول هنا مطلق الماكول قوة او فعلا كما ينه عليه المثال في الخبر وكذا لا يقطع
العبد لو سرق مال سيده وان انتفت عنه او شبهة بل يؤذي بما لو سرق مال غيره فكل حر ولو كان العبد من الغنمة
سرق منها لم يقطع لان فيه زيادة اضرار نعم يؤذي بما يحسم حياته وهناك مسائل الاولي لا فرق بين اخراج السارق
المشاع بنفسه او بسببه مثل ما يشاء بجبل ثم يجزيه من خارج الحرز او يضعه على دابة في الحرز ويجزيه بلها يد او يامن
غيره من صبي او مجنون باخراجه فان القطع متوجه على الاخر لا على الصبي والمجنون لضعف المباشرة في جنب
كالاته الثانية يقطع الضيف والاجير اذا سرقا مال المضيف والمسلح مع الاحراز من دونه اي دون كل منهما على
الاشهر وبمثل لا يقطعان مطلقا استنادا الى اخبار ظاهرة في كون المال غير محرزا عنها فان القضييل حسن نعم لو اضاف
الضيف ضيفا بجوار من صاحب المنزل فسرقا الثاني قطع لانه بمنزلة الخارج وكذا يقطع الزوجان اي كل منهما البسر
مال الاخر مع الاحراز عند الاقل ولو ادعى السارق الهبة والاذن له من المالك في الاخذ او الملك حلف المالك
ولا قطع لتحقيق الشبهة بل لك على الحاكم وان انتفت من السارق في نفس الامر الثالث الحرز لا يتحد بد له شرعا
فيرجع فيه الى العرف وصاطبة كان ممنوعا غلقا وقفل وما في معناه او دفن في العمران او كان مراعى بالنظر
على قول لقضاء العادة باحراز كثير من الاموال بذلك وحكاية قوله لا يشعر بتمريضه كما ذهب جماعة لقول
على عليه السلام لا يقطع الا من نقب نقبا او كسر قفلا وفي طريقه ضعف ويمكن ان يقال لا يتحقق الحرز
بالمراعاة الا مع النظر اليه ومع ذلك لا يتحقق السرقة لما تقدم من انها لا يكون الا سرا ولو غفلت عنه ولوفا
لا يكون مراقبا له فلا يتحقق احرازه بها فظهر ان السرقة لا يتحقق مع المراعات وان جعلناها حرزا وللشيخ
قول بان الحرز كل موضع لم يكن لغيره المتصرف فيه الدخول اليه الا باذنه وينتقص بالدار المفتحة الابواب
في العمران وصاحبها ليس فيها وقبل ما يكون سارقة على خطر خوف من الاطلاع عليه وينتقص بذلك
ايضا وعلى الاول يخرج المراعاة دون الثاني والاولى الرجوع فيه الى العرف وهو يختلف باختلاف الاعمال
فحرز الاثمان والجواهر لصاحب المفضلة والاغلا في الوثيقة في العمران وحرز الباب وما حق من المشا
والان والنحاس المدناكين والبهيون المقفلة وان كانت هي مفتوحة والاصطبل حرز للدواب مع الفلق
وحرز الماشية في المرعى عن الراعي ما تقرر ومثله مشاع البايع في الاسواق والطرفات واحرز بالدقن

في العمان عما لو وقع خارجة فانه لا بعد حرزا وان كان في داخل بدية متعلق لعدم الخطر على ما فيه وعدم
 قضاء العرف به والجيب والكم الباطن حرزا لا الظاهران والمراد بالجيب الظاهر ما كان في ظاهر الثوب
 الاعلى والباطن ما كان في باطنه وفي ثوب داخل مطلقا اما الكم الظاهر فقبل المراد به ما كان معقودا في
 خارج لسهولة قطع السارق له فيسقط ما في داخله ولو في وقت آخر وبالباطن ما كان معقودا من داخل كـ
 الثوب الاعلى او في الثوب الذي تحته مطلقا وقال الشيخ في الخلاف المراد بالجيب الباطن ما كان فوقه في داخل
 وكذا الكم سواء شدة في الكم من داخل ام خارج وفي المطر اخبر في الكم عكس ما ذكرناه فنقل عن قوم ان
 جعلها في جوف الكم وشدها من خارج فغلبه القطع وان جعلها من خارج وشدها من داخل فلا قطع قال
 الذي يقتضيه مذهبا والاخبار في ذلك مطلقة في اعتبار الثوب الاعلى والاسفل فيقطع في الثاني دون
 الاول وهو موافق للخلاف وما لا يرد في المحجوع المشهور وهو في الكم حسن في الجيب فلا ينحصر الباطن
 منه فيما لو كان فوقه ثوب اخر بل يصدق به وبما كان في باطن الثوب الاعلى كما قولناه الرابعة لا يقطع في
 سرقة الثمر على الشجر وان كان محزوا بجابطا وتعلق لاطلاق النصوص الكثيرة بعدم القطع لسرقة مطلقا
 وقال العلامة جمال الدين المطهر وشعبه ولده فخر المحققين ان كانت الشجرة داخل حرز فينتكس وسرق
 الثمرة قطع لعوم الازالة الدالة على قطع من سرق من حرف فيخصر وابات الثمرة بما كان منها في غير حرز بناء
 على الغالب من كون الاشجار في غير حرز كالسباطين^{تين} والصناري وهذا احسن مع انه يمكن القدر في الاخبار
 الدالة على عدم القطع لسرقة الثمر ليس فيها خبر صحيح لكنها كثيرة والعمل بها مشهور وكيف كان فهو غير
 في محضين معا على الاجماع فضلا عن النصوص الصحيحة ولو كانت مراعاة بنظر المالك فكا المحرزة ان الحفنة
 بالحرز الخامسة لا يقطع سارقا الحرز ان كان صغيرا لانه لا بعد ما لا فان باعده قبل والفائل الشيخ وشعبه
 قتله كما يقطع السارق لكن لا من حيث انه سارق بل لفساده في الارض وجزاء المفسد القطع لاحدا ليسببه
 وبشكل بانه ان كان مفسدا فاللزم تحريم الساكنين قبله وقطع بدنه وجعله من خلافه الى غير ذلك من احكام
 لا يبين القطع خاصة وما قبل من ان وجوب القطع في السرقة المالا انما اجاء لحواشيه وحواشيه النفس اولى
 القطع فيه اولى لا يتم ايضا لان الحكم متعلق على ما لخاص سرقة على وجه خاص ومثله لا يتم في الحرز مطلقا

صيانة غير مقصود في هذا الباب كما يظهر من الشرايط وحمل النفس عليه مطلقاً لا يتم وشرايطه لا ينقطع
 في خصوصية سرقة الصغيرة وبغير دون غيره من تقوية وازدحام اجزائه فاثبات الحكم بمثل ذلك غير جيد ^{من}
 ثم حكاها المصنف ولا وعلى القولين اولى به لعدم يقطع وان كان عليه ثواب او حلى تبلغ النصاب لثبوت ^{عليها}
 فلم يتحقق سرقة ما نعم لو كان صغيراً على وجه لا يتحقق له البذلحة القطع بالمال ومثله سرقة الكبر من ماله
 وهو نائم او سكران او مغنى عليه او مجنون ويقطع سارق المملوك الصغير جدا اذ بلغت قيمة النصاب وانما
 طائفة كغيره بناء على الغالب واحترز بالصغير عما لو كان كبيراً بمنزلة فانه لا يقطع لسرقته الا ان يكون نائماً
 وفي حكمه او مجنوناً لا يعرف سببه من غيره لانح كالصغير ولا فرق بين الفق والمذبر وام الولد دون المكا
 من ملكه غير تام الا ان يكون مشروطاً بفتح الخافه بالنقص بل يحتمل في المطلق ان يبق من ماله ما يرضى
 لان في حكم المملوك في كثير من الاحكام السادسة يقطع سارق الكفن من الحرز ومنه القبر بالنسبة اليه
 امير المؤمنين عليه السلام يقطع سارق الموتي كما يقطع سارق الاحياء وفي الصحيحه خفض بن النخعي عن
 الصادق ع يقطع حد البناء حد السارق وهل يعتبر بلوغ قيم الكفن النصاب قوله ان ملحقاً ^{طائفة}
 الاخبار هنا واشترط مقدار النصاب في مطلق السرقة محل هذا المطلق عليه او يحمل على اطلاقها ^{تفصيلاً}
 عليه لتناعه قوله فغله وقوله والاولى اشترط بلوغ النصاب بدل ماله الى علم اشترط لما ذكرناه ونظا
 الخبر الصحيح المتقدم فانه جعل حد السارق وهو اعلم من اخذ النصاب وعدمه بل من علم اخذ شيئاً
 الا انه مخصوص بالاخذ لجماعاً يبقى الباقي على العموم وفيه نظراً ان تخصيصه بذلك مراعات للجمع ^{تخصيصه}
 بالنصاب والخبر الاول اوضح دلالة لان جعل قطعه كقطعه وجعله سارقاً فيغير فيه شروطه وكذا قول
 على ع انا نقتلع لامواتنا كما نقتلع لحياتنا وقبل يعتبر النصاب في المرة الاولى خاصة لان بعد هاهنا مفسد
 والاظهار اشراطه ثم ويجوز البناء سواء اخذ ام لم ياخذ لان فعل محرماً فيلحق التعزير ولو تكرر منه
 منه النباش وفاة الحاكم جاز قتله لمن قدر عليه من جيشا فساداً وقد روى ان علياً ع امر بوطي بن اشن بالاذ ^{حل}
 حتى مات ولو سرق من القبر غير الكفن فلا قطع لان ليس بجور والعامة من جملة الكفن المستحب فيعتبر معه
 القيمة على الاقوى لا كغيره كما ذهب اليه العلامة من اسناد الى ما ورد في بعض الاخبار من انها ليست من ^{الكفن}

لان الظن انه يرد اليه بالنسبة من الكف الواجب بقرينة ذكر الحرفة الزايرة ^{من} معها من الاجماع على انها من ثم النظم
 للنباش الوارث ان كان الكف من ثمه والاجبى ان كان من ثمه وان كان من يلبس المال فخصه الحاكم ومن ثم لو ^{حسب}
 البس بسبل ونحوه وبقي الكف رجع الى اصله السابق بنبش السرقة فبها دارة عدلين بمضامين لما يذكر ما قبله
 في القطع من الشرايط او الاقرار من ثبوت مع كمال المقتر بالبلوغ والعقل ورفع الحجر بالسفلة بالنسبة الى ثبوت
 المال والفلس بالنسبة الى ثبوت وجوبه واختاره فلا ينفذ اقرار العبي وان كان مراهما ولا المحبون
 مطر ولا السفه في المال ولكن يقطع وكذا المنسل لكن يتبع بالمال بعد زوال الحجر ولا العبد بدون ^{فقد}
 المولى لتعلقه بمال الغير اما لو صدق فالأقرب بالقطع وثبوت المال وبدونه يتبع بالمال اذا عتق والبشر
 المكروه فيه او التوردا المكروه على الاقرار السرقة بعينها لم يقطع على الاقوى لان وجود العين في بلد لا يدل
 على السرقة والاقرار وقع كرها فلا يعتد به وقيل يقطع لان ردھا قرينة السرقة كما لا في الحجر على شربها
 وبخسة سائمين بن خالد عن الصادق ع في رجل سرق سرقة فكا برعة ما ضرب فجاها بها اهل يجب عليه
 القطع قال نعم ولكن اذا اعتذر اعترف ولم يجزى بالسرقة لم يقطع بل لا نرا عتذرا على تعذيب ولا يجزى صغفرا العمل
 بالقرينة في هذا الباب والفرق بين القى والحجى بالسرقة بان القى يستلزم الشرب بخلاف للشرايع فانرا عتذره
 واما الجبر فظاهر الدلالة الا ان انا الحكم به مجرد امشكول ولو رجع عن الاقرار بالسرقة اختيارا بعد الاقرار
 مرتين لم يسقط الحد لثبوتها بالاقرار السابق فلا يقدح فيه الا انكار كعبه من الحدود ويكفي في الغرة للمال المرفق
 الاقرار به مرة واحدة لان اقراره بحق مالي فلا يشترط فيه تعدد الاقرار اعتداء على انفسهم جابر وانما خرج
 الحد بل ليل خارج كقول الصادق ع في رواية جميل لا يقطع السارق حتى يسرق بقرينة سرقة مرتين النافذة بحج
 على السارق إعادة العين مع وجودها وان كان اعادتها او رد مثلها ان كانت مثله او قيمتها ان كانت قيمتها
 تلفوا ارضا ولو عابت ضمن ارضا ولو اذات اجرة لزم مع اذالك اجرتها ولا يغنى القطع عن اعادة ثمنها
 حكمان مغايران الاعادة لاخذ مال الغير عدل وذاذا القطع حدا عفوية على الذنب التاسعة لا قطع على السارق الا
 بموافقة الغريم له وطبقت لك من الحاكم ولو اقامت عليه البينة بالسرقة او اقامت من فلو ترك المالك او هب المالك
 سقط القطع لسقوط موجب قبل محتمه وليس له العفو عن القطع بعد المرافعة وان قبل حكم الحاكم به لقول ^{النفق}

لصفوان بن ابي حنيفة سرق رداءه ففزع من السارق وقد مر الى البني م ثم وهبه الا كان ذلك قبل ان ينتهي
 الى وقال الصادق ع انما المني قبل ان يرفع الى الامام وذلك قول الله عز وجل والخائفون لحد والله فاذ ان^{تهى}
 الى الامام فليس له حدان بشكركم وكذا لو مال السارق المال المسروق بعد المرافعة لم يسقط القطع وبسطة^{ملكه}
 له قبل ان يذكروا لحد السارق في المضاب قبل الاخراج من الحوز ما ينقص قيمته النصف بان خفي الثوب
 او بيج الشاة فلا قطع لعدم تحقق الشرط وهو اخراج المضاب من الحوز ولا كذا لو نقصت قيمته بعد الاخراج
 وان كان قبل المرافعة ولو ابتاع المضاب كالدينار واللولوة قبل المخرج فان تعدد اخرجته فلا حد له كذا^{الف}
 وان اتفق خروجه بعد ذلك وان لم يتعد خروجه عتادة قطع لا تخرج مجرى مجرى ابداءه في وعاء وبضمن المال
 على النقد بين وارث النصفان ولو اخرجته اي اخرج المضاب من الحوز الواحد من اربان اخرج كل مرة
 دون المضاب واجتمع من الجميع مضاب قبل وجب القطع ذهب الى ذلك الفاضل ابن البراج وسرى في رد الصدق
 سرق المضاب من الحوز فبناؤه عموم ادلة القطع ولقولهم من سرق ربع دينار فبطله القطع وهو متحقق
 هنا وقبل لا قطع مطهر ما لم يتجدد الاصل البراءة ولا نزلها منك الحز وخرج اقل من المضاب لم يثبت عليه القطع
 فلما طارنا بنا لم يخرج من حوز لا نركان بنودا قبله فلا قطع سواء اجتمع منها معاينة او كان الثاني وحده
 مضابا من غير قيمته وفوق قيمته في عدد بين قصر زمان العود وعدة من اجل الاول بمنزلة المتجدد دون الثاني و^{فصل}
 في برفا وجب الحدان لم يتخلل اطلاع المالك ولم يطل الزمان بحيث لا يتي سرقته واحدا عرفا وهذا اقوى
 للالة العرف على الحد السرق مع فقد الشرطين وان تعدد الاخراج وتعددها باحدهما الحاد يتعذر الوجوب في
 في هذا الحد اربعة قطع الاصابع الاربع وهي اعدا الابهام من اليد اليمنى وثلاثة له الراحة والابهام هذا
 اذا كان له خمس اصابع اما لو كانت ناقصة فمضرة على الموجود من الاصابع وان كان واحدا اعدا الابهام^{الصحة}
 المجلي عن الصادق ع قال قلت له من اين يجب القطع فبسط اصابعه وقال من هيها يعني من مفصل الكف وقوله
 في رواية ابي بصير القطع من وسط الكف فلا يقطع الابهام ولا فرق بين كون المقصود خلقه وفجاءه ولو
 كان له اصبع زائدة لم يحنى قطعها حمل على المعمود ولو توقف تركها على ابقاء اصبع اخرى وجب ولو كان على
 المعصم كفان قطعت اصابع الاصابع ان ثبتت والا فاشكال ولو سرق ثانيا بعد قطع يد قطعت^ب يده اليسرى

من مفصل القدم وثرك يمين عليه حالة المشي والصلوة لقول الكاظم ع يقطع يد السارق ويترك يمينه
 وصدر راحته ويقطع رجله ويترك عقبيه يمشي عليها والنظر ان لا التفات الى زيادة الاصبع هناك
 الحكم مطلق في القطع من المفصل من يمينه نظر الى الاصابع مع احتمال له ولو كان له قدمان على ساق واحد
 فكالكف وفي السرقة الثالثة بعد قطع اليد والرجل يجلس ابدا الى ان يموت ولا يقطع من باقى اعضائه
 وفي الرابعة ان سرق من الحبس او من خارج لو اتفق خروجه حجة او هرب يقتل ولو زنت يمينه بعد السرقة
 لم يقطع اليسار لتعلق الحكم بقطع اليمين وقد فاش ما لو زنت اليمين قبل السرقة بعينها ففي قطع اليد
 اليسرى والرجل قولان ولم يكن له يسار فطعت رجله اليسرى قطع به العلامة وقبله الشيخ كما ان لو لم يكن
 له رجل حبس وتحتل سقوط قطع يمينه النصوص مرتباً وفوقاً في الجرحى على الدم المحترم على موضع اليقين
 ولا نه تخطى عن موضع النص بعينه دليل ولظا اهرقول على عني ان لا سجن من رجل ان لا ادع له يد اليمنى بما
 اوجزاً يمشي عليها وسئل عبيد الله بن هلال ابا عبد الله ع عن علة قطع يده اليمنى ورجله اليسرى فقال
 ما احسن ما سالت اذا قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى سقط على جانبه اليسرى ولم يفقد رجلي القيام فاذا
 يده اليمنى ورجله اليسرى اضل واستوى فاما ويسجد بعد قطعه حسمه بالزيت المغلي ابقاء له ولا يبر
 بواجب للاصل ومقتضى عليه ان لم يتبرع بها حداً ويخرج الحاكم من يده المال الثانية عشر لو تكررت السرقة
 ولم يرفع يدها فاقطع واحداً لا نه حد فبداخل سبابه لو اجتمعت كالزنا وشرب الخمر وهل هو بالاولى والحد
 الاخر قولان ونظير الفائدة فيما لو عصى عفا من حكم بالقطع له ولحق انه يقطع على كل حال حتى لو عصى الاولى
 قطع بالثاني وبالعكس هذا اذا اثر بهادفة او شهدت البينات بها كك ولو شهدا عليه بسرقة ثم شهدا
 عليه باخرى قبل القطع فالأقرب عدم تعدد القطع كالسابق لا شراكهما في الوجبة وهو كونه حداً فلا يتكرر
 بتكرره الى ان يسرق بعد القطع ويقتل بقطع يده ورجل لان كل واحد يوجب القطع فيقطع اليد والرجل
 والرجل الثانية والاصل عدم التعدد لخل ولو امكثت اليدين الثانية حتى قطعت يده ثم شهدت في قطع
 قولان ايضاً بالقطع هنا لو قبل به ثم والاثوى عدم القطع ايضاً لما ذكر واصالة البراءة وفيها المشبهة الموجبة للحد
 الحد ومثله القطع ورواية بكير بن اعين عن الباقر عليه السلام في المحاربة وهي ثوبه السلاح في يده

أو الجليل أو فاد الإخافة الناس في مهرو عيون من ذكر أو انثى قويا وضعيف من اهل الرتبة ام لا قصد ^{خافه} الا
 اولا على الاصح الاقوال لعموم الابته المسائل لجميع ما ذكر وخالف ابن الجنيدي شخص الحكم بالرجال بناء على ان
 الضمير في الابته المذكور ودخول الاناث فيهم بجاز وفيه مع تسليمه ان في صحة محمد بن مسلم من الشهر السلا^ح
 ومن عامة حقيقة للذكر والاناث والشجان حيث شرط اكونه من اهل الرتبة وعموم النص يدل على عدم التخصيص
 السلاح تبع فيه الخبر والا فالأجود عدم اختياره تلوا نص على الحجر والعصا والاخذ بالقوة فهو محال
 لعموم الابته وشمل اطلاقه كغير الصغير والكبير لعموم الادله ويشكل في الضعيف بان الحد مشروط بالكيف
 خصوصا القتل وشرط ابن الجنيدي فيه البلوغ ورجح المصنف في الشرح وهو حسن لا الطبع للمحارب وهو ^{الذي}
 يتوق به من غير بالطريق فيعلمه به او يتربص له من يخاف عليه منه فيجده منه والرد بغير الرأف فكونه لا
 فالهتق وهو المعين له فيما يحتاج اليه من غير ان يباشر متعلق المحاربة فيما يندفع اليه الناس والا كان محاربا
 ولا يشترط في تحقق المحاربة اخذ الضاب ولا حذيل ولا اخذ شئ للعموم ونثبت المحاربة بشهادة ذكر ^{بغير}
 وبالاقرار بهما ولو مرة واحدة لعموم انفراد العقلاء على انفسهم جانب خرج منه ما اشترط فيه التكرار بل خارج
 فبقي غيره على العموم مع كمال المقر وحينه واختاره ولا يقبل شهادة بعض الماخوذ بن لبعض التهمة نعم لو
 شهدا ثانيا على بعض الاصول انهم اخذوا غيرهما وشهد ذلك الغير على بعدا غير الاول انه اخذ الشاهد
 منكم بالجميع لعدم التهمة وكذا لو قال الشاهد ان عرضوا الناجي معا واخذوا هو لا خاصة والحد للمحارب القتل
 او الصلب او قطع يده اليمنى ورجله اليسرى للابته الذابوا على الجنيدي حيث وقع والحسنه جميل بن داج عن ^{ابن}
 حيث سأل عن قوله نعم انما جزاء الذين يجارون الله الابته وقال اي شئ عليه من هذه الحدود التي سمي الله
 قال ذلك الى الامام ان شاء قطع وان شاء صلب وان شاء نفى وان شاء قتل قلت بنفى الى ابن قال بنفى
 من مصدر المصير اخر وقال ان علباء نفى وجلبين من الكوفة الى البصرة ومثله حسنة بن بلو صحته عنه عليه
 ولم يذكر المصنف هنا النفي لا بد منه لان احدا فراد الواجب الجنيدي في الابته والرواية ليس في المسئلة قولنا
 لئلا على تركه ولعل تركه سهو نعم لو قتل المحارب تعين قتله ولم يكف بغيره من الحد وسواء قتل ^{بها}
 ام لا وسواء عفا الولي ام لا على ما ذكره جماعة من الانتخاب وفي بعض افراذه نظر وقيل والقائل الشيخ وجماعة ان

ذلك على جهة التحبير بل يقتل ان مثل قودان طلب اولى قتل واحد ان عفى عنه او لم يطلب وان قتل
 اخذ المال فطعنا بالفائم قتل وصلب مقتولا وانا اخذ المال لا غير فليلا كانا وكثيرا من جزر وعيون قطع
 تحالفنا ونفى ولا يقتل ولا يخرج ولم ياخذ ما لا ولا قتل بنفسا ولو لبس بتهمة جرحه اقتصر منه عقلا والجرح
 ونفى ولو اقتصر على شهر السلاح والاختلاف ولم ياخذ ما لا ولم يقتل ونفى يخرج نفي لا غير ومثله هذا
 التفصيل وروايات لا تخلو من ضعف في سند وجهالة واختلاف في متن نقص بسبب عن افادة ما يوجب
 الاعتماد عليه ومع ذلك لا يجمع جميع ما ذكر من الاحكام في روايتي منها وانما يتلفق كثير من الجمع ^{بعضه}
 لم ينفى عليه في روايته ونسب لك اختلاف كلام الشيخ ايضا فنفى بذكره بيا بما ذكرنا وهذا في قسط القطع
 على نقد بقتله واخذ المال ولم يكن حكمه بالخروج ولكن يمكن استفادة حكمه من خارج فان الخارج عدلا
 يقتصر منه مطلقا فالحارب اولى ومجرد المجاورة يجوز النفي وهي حاصله مع كونها من اقسام القصاص مع النكس
 حدان لا وجب لا يدخل في بابيه ولو لو خرج جميع ما يجب عليه لقتل مع اخذ المال انه يؤخذ منه عينه او ذل او ثمنه
 مضافا الى ما يجب عليه وهو خروج عن الغرض وقصور في الاستيفاء وفي هذا التفسير مع ذلك تجاوز لما
 يوجد في الروايات والبرهان بحد الضرر للاقسام فان منها ان يجمع بين الامور كلها فيقتل ويخرج لغيره بل حد المال
 وحكمه مضافا الى ما سبق ان يقتصر منه الجرح قبل القتل ولو كان في اليد والرجل فقبل القطع ايها ومنها
 ما لو اخذ المال وجرح ومنها ما لو قتل جرح ولم ياخذ المال وحكمها الاقتصار بالجرح القتل في الاولى والقتل
 في الثانية ولو نال بالحارب قبل القتل عليه سقط الحد من القتل والقطع والنفي ونحو ذلك من ^{القصاص}
 في النفس والجرح والمال وتوبت بعد الظفر اي ظفر الحاكم بغير الاثر لها في اسقاط حد او غرم المال او ^{نقص}
 في نفس او طرف او جرح بل يسقط في جميع ما تقر وصلب على نقد بخراب او وجود مربية في حال كونه
 حيا او مقتولا على اختلاف القواين فعلى الاول والاول وعلى الثاني الثاني ولا يترك على خبثه حيا او ^{ميتا}
 بالتفريق ان يد من نال ايام من حين صلبه او ملفقة والظن ان اللبالي غير معتبرة نعم تدخل اللباليان المتد
 تبع اللباليان لتوقفهما على ما لو صلبا والى النهار وجب انزاله عتبة الثالثة مع احتمال الاعتبار ثلثا اللبالي
 مع الايام بناء على دخولها في مفهومها او ينزل بعد الثالثة قبلها ويجوز بالفضل والخطوط والتكفين ان

صابت ثيابا وثق ثوبه في الثالثة والاحمر عليه قبل تجهيزه واول تقدم غسله وكفنه وخطوطه قبل موته صلى عليه بعد
انزاله ودفن ونفى على تقدر باختيار نفيه او وجوده من قبله من بلد الذي هو بها الى غيرها وبكت الى كل بلد يصل
اليه بالمنع من مجالسته ومواكلته ومبايعته وغيرها من المعاملات الى ان يتوب فان لم يتب استمر النفي الى ان يموت
ويمنع من دخول بلاد الشرك فان مكثه من الدخول قوتوا حتى يخرجوه وان كانوا اهل ذم او اهل صلح والصلح
محارب بمعنى انه يحكم المحارب في انه يجوز دفعه ولو بالقتال ولو لم يندفع الا بالقتل كان دمه هدرًا اما لو تمكن
الحاكم منه لم يجز حد المحارب مطلقا وانما اطلاق عليه اسم المحارب بغير اطلاق النصوص نعم لو ظاهر بذلك فهو
محارب مطلقا وبذلك قبله المصنف في سر وهو حن ولو طلب النفس وجب على المطلوب نفسه دفعه ان امكن
مقتصرًا فيما يندفع به على الاسهل فالاسهل فان لم يندفع الا بقتله فيهدر ولا يمكن دفعه وجب له ان يهدر
افراد ما يندفع به عن النفس الواجب حفظها وفي حكم طلبه النفس طلبه الفساد بالجريم في وجوب دفعه وان جاز
وسبلى الحب في ذلك كله ولا يقطع الخنكس وهو الذي باخذ المال خفية من غير الحرز ولا المستلب وهو الذي با^{خذ}
المال خفية جهرا ويهوب مع كونه غير محارب ولا الخصال على اخذ الاموال بالرسائل الكاذبة ونحوها بل بعد ركل
واحد منهم بما يراه الحاكم لانه فعل محرم لم ينص الشارع على حله وقد روى ابو بصير عن احمد بن محمد بن السلام قال قال
امير المؤمنين ع لا اقطع في الدعارة المحلنة وهي الخلسة ولكن اعززه وفي حنيفة الجلي عن ابي عبد الله ع قطع من اخذ الما^ل
بالرسائل الكاذبة وان حملته عليه الحاجة وحملها الشبهة على قطعه حدا لفساده لانه سارق مع ان الرسايل تصير بحجة
في قطعه للسرقة ولو نيج عنه اى اطعمه البني حتى يذهب عقله عشا وغرضه وسقى مرثدا وجنى على المناول بسبب^{شئ}
خمن ما جناه وعزر على فعله المحرم ويستثنى من ذلك ما لو استعمله للدواء فان جاز ان يثبت بتوقف عليه لكان الضر^ر
او يكون قدرا لا يضر بالمزاج ^{في} عقوبات تفرقه فمنها اتيان اليه ذوات الاربع من حيوان^{لير}
والبحر وقال الزجاج هي ذوات الروح التي لا تميز سميت بذلك لذلك وعلى الاول الحكم بخص بها فلا يتعلق
الحكم بالطير والسمك ونحوها وان حرم الفعل وعلى الثاني بدخل والاصل بقبض الاقتصار على ما يتحقق^{خو}
خاصة والعرف يشهد له اذا وطى البالغ العاقل لهيبه عزروا غريم ثمنها وهو قيمتها حين وطى لها لكان له^م
ما لكها ملكا للفاعل وحرم اكلها ان كانت ما كونه اى مقصودة بالاكل عادة كالنعم الثلاثة ونسائها المتجدد بعد

الوطى لا الموجد حاله وان كان حملا على الاقوى وفي حكمه ما يتبدل من الشعر والصوف واللبن والبيض ^{تج}
 فيهما واخراتها لا تكون عقوبة لها بل اما حكمه خفيضا ومبالغة في اخفائها لتجنب ان يتحمل اشتباه ^{بها} غيرها
 اولا الاخر اق يتحمل على بعض الوجوه وان كانت غير ما كولة أصلا او عادة والعرض هم غيره كالقيل والخيل ^{لغير}
 والخير لم ينجح وان حرم لجمعها على الاقوى بل يخرج من بلدا الواقعة الى غير مغربا كان ام بعيدا على الفور ^ن
 بشرط بعد البلد بحيث لا يظهر فيه خبرها عادة وظاهر القليل بدل عليه ولو عادت بعد الاخراج الى البلد
 الفعل لم يجز ان يحتاج الى تحقق الامتثال وبيع بعد اخرجها او قبله ان له ينافى الفورية اما بعدا ولبلا يعبر
 فاعلمها بها او ما لكها وفي احد قة اي بالتمن الذي يبعث به المدلول عليه بالبيع عن المالك ان كان هو ^ن
 الا عن الفاعل واعادة على الغادم وهو المالك لكونه غارما لبيتهما والفاعل لكونه غارما للتمن وحيث ان
 بل قوله ان ووجه الاول كون ذلك عقوبة على الجنابة فلو اعيد اليه الثمن لم يحصل العقوبة وليكون الضمة
 مكفرة لذنبه ومنه نظر لان الصوابية بذلك غير متحققة بل الظاهر خلافها لتغلب ببعث في الاخبار في بلد
 لا يعرف فيه كيدا يعبر بها وعقوبة الفاعل حاصلة بالغريب وتكفير الذنب شوقف على التوبة وهي كقبره ووجه
 الثاني اصله بقاء الملك على الكه والبراءة من وجوب الصدقة والاخبار خالصة عن تعيين ما يصنع به وكذا
 عبارة جماعة من الاصحاب ثم ان كان الفاعل هو المالك فالأصل في محله وان كان غيره فالظاهر ان تعميم القيمة ^{جب}
 ملكها والالبقى الملك بغير مالك وجميع للمالك بين العوض والمعوض وهو غير جائز وفي بعض الروايات
 تمها كما عبر المص وهو عوض المثلن المقصود بثبوت المعاوضة وهو السر في تخصيص المص هذه العبارة وفي بعض
 العبا الروايات قيمتها وهي انهم عوض وهذا هو الاجود ثم ان كان بقدر ما غرمه للمالك وانقص الحكم
 واضح ولو كان ازيد قمضى المعاوضة ان الزيادة للاستلزامها انتقال الملك الى الغارم كما يكون النفقان ^{عليه}
 ويحتمل دفعها الى المالك لان الحيوان ملكه وانما اعطى عوضه للحيولة فاذا زادت قيمته كانت له لعله
 لتحقيق النافل للملك ولان اثبات الزيادة للفاعل كرام وتقع لا يلبقان بحاله وفي المسئلة احتمال ثالث
 وهو الصدقة بالزيادة عما غرم وان لم يوجبها في الاصل لان ثقلها عن ملك المالك باخذ العوض وعدم ^{انتقالها}
 الى ملك الفاعل لعدم وجود سبب الانتقال ودر ما غرم اليه لا يقتضى تلك الزيادة فتعبر بالصدقة وبذلك

على عدم ملكيتها عدم اعتبار رادتها في البيع وبضعف باسئلهما بقاء ملك بلا مال كداصلة عدم انتقاله
مقتضى في الجملة ولم يتعين وعدم اسئلهما بحكم الشارع لا ينافي الملك كما في كثير من موارد المعاوضات الاجبا
وعلى تقدير انتقالها على الفاعل ففي وقت الانتقال وجهان احدهما انه مجرد الفعل لا نه السبب الثام في الغرم فيكون
هو النازل ولا اعتبار بقيتها عند والثاني كونه وقت دفع العوض لتحقيق المعاوضة الاجبارية وتظهر الفائل
فيما لو تلفت قبل دفع العوض فعلى الاول يكون من مال الفاعل وعلى الثاني من المالك وفيما لو جنى عليها
فلا ارش للفاعل على الاول وللمالك على الثاني وانما مؤنها بعد دفع العوض الى زمن البيع في غير البلد وار
ونما مؤنها للفاعل ان قلنا بملكه بدفع العوض وكذا تلفها قبل البيع فانه عليه على كل حال واحترز بالبائع
عن الطفل والمجنون فلا يتعلق بهما جميع هذه الاحكام وان يتعلق بهما بعضها اما المجرى فظاهر يتعلق مطلق
الذكر كما سلف واما الحد فيلتقي عن غير المكلف وان ادب ويلزم من تحريمها وجوب ائلا فيها لثبته هو
هو الحكمة فيه فيستوي فيه الجميع ابقه وسقى ببيع ما لا يقصد له واخر اجمعه وهو من فعل الصغير كان الحكم
معلق في النصوص الى فعل الرجل وظاهر الفتوى توافقا اما المجنون فان الرجل يتناول والتفصيل بالبائع
الغائل يخرج به ولعل اقران الحكم في النصوص المعبر فيها بالرجل بالحد فربما ارادة المكلف فيخرج المجنون وهذا
اجود وقوافها خالف الاصل على موضع البقين واما وطى الحثي فلا يتعلق به حكم وهو وارد على
المص فيما سبق الحكم بالتحريم على وطى الانسان ولا فرق في الموطوء بين الذكر والانثى ولا بين القبل والذ
ولو انعكس الحكم بان كان الارحى عن الموطوء فلا تحريم للفاعل ولا غيره من الاحكام للاصل وحجتنا
بجبر الموطوء الطفل والمجنون يلزمهما قيمته لانه بمنزلة الاثلاث وحكمه غير مختص بالمكلف فان كان لهما
مال ولا ابتغاه بعد السئله ولو كان المقصود منه الظاهر فلا شئ عليهما الا ان يوجب نقص القيمة للمجرى لجمه
او لغيره فلهذا الارش ولو كان الواطى بالغاً وبيع في غير البلد لغير العالم بالبحال فعلم احتمال توباً جواز
الفتح مع اسئلهما من نقص القيمة بالنسبة الى العالم لانخرج عيب الثغير لثابت على الفاعل موكول الى نظر الامام
ثم مقامه كما في كل ثغير لا تقدر له شرعا وقد ورد مطلقا في كثير من الاخبار وقبل والفائل الشيخ ان قدره خمسة
وعشرون سوطا الحسنه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام ورواية سمعي بن عمار عن الكاظم عليه السلام

راجع بن خالد عن الرضا عليه السلام وقبل بعد كمال أحد ما في جلد حد الزاني ^{ففي نسخة أخرى} عن أبي عبد الله
 في رجل أتى بهيمة فأولج قال عليه الحد وفي أخرى حد الزاني وقبل القتل ^{ففي نسخة أخرى} جليل بن دراج عن أبي عبد الله
 ورجل أتى بهيمة قال بقتل وجمع الشيخ في الاستنباط بين هذه الأخبار بحمل التعزير على ما إذا كان الفعل دور
 أو بالرجح والحد إذا أولج حد الزاني وهو الرجم أو القتل إن محصنا أو الجلدان لو لم يكن محصنا أو بحمل أخبار القتل
 على ما إذا تكرر منه الفعل فلتشامع تخلل التعزير لما روي من ثقل العقاب الكبار بسببهم إذا أقيم عليهم الحد من غير
 التعزير يطلق عليه الحد لكن لا يبقى على الثاني خبر أحدنا بهذا التعزير بما روي وثبت هذا الفعل بشهادة الله
 بالاقترار مع جميع الأحكام إن كانت الدالة له لعموم اقترار العقلاء على أنفسهم بجانب خروج من هذا القتل العقلاء
 بنص خاص فيبقى غيره ولا يمكن الدالة له فالثابت بالاقترار معظم التعزير خاصة دون غيره من الأحكام المذكورة
 اقترار حق التعزير فلا يجمع إلا أن يحد منه المالك فثبت باقي الأحكام لوقوع المانع من تقوُّد مع هذا يجب التمسك
 أصلا في نفس الأمر فإن كانت له هل يجب عليه فعل ما ذكر من الذبح والإحراق الظاهر ذلك لقولهم في الرواية السابقة
 إن كانت البهيمة للفاعل دعت فاذا ماتت احترقت بالنار ولم ينفع بها ولو لم يكن ما كوكه ففي وجوب بيعها
 خارج البلد وحيثما أجور في العدم للأكل وعدم دلالة النصوص عليه والتعليل بأن بيعها خارجة عن
 خبرها وهو مخفي هنا ولو كانت لغيبه فثبت عليه الغرم ويجب عليه التوصل إلى ثلثي المأكولة بأذن المالك
 ولو بالشر من الظاهر العدم نعم لو صادت ملكه لكن زنجها المالك وغيره لم يحمل للفاعل الأكل من لحمها العلم بخبر
 وكذا القول في مسلها ولبنها ونحوه وسنها وطوا الأموات دنا ولو أطا وحكمه حكم الأحياء في الحد والنزاع
 ويترد هنا أنه يغلب عليه العقوبة بما يراه الحاكم إلا أن تكون الموطوءة زوجة أو أمه المحللة فيجوز خاصة للغير
 وطها ولا يحمل لعدم الرضا إذا لم يخرج بالموت عن الزوجية ومن ثم جاز له تغيبها وثبت هذا الفعل بأربعة شهود
 ذكره على الأقوى كالزنا واللواط لأن الزنا ولو أطي في الجملة بل الحش فبنا وله عموم أدلة توقف ثبوته على الأربعة
 وقبل يثبت بشهادة عدلين لأنه شهادة على فعل واحد بوجوب حد واحد كوطي البهيم بخلاف الزنا واللواط بالحي
 فإنه بوجوب جلد بن فاعتبر فيه الأربعة لأنها شهادة على اثنين وبغير نظر لا تتفاضر بالوطي لا كراهي والزنا بالمجنون ثبانه
 كل مع اشتراط الأربعة أجماعا والمحقق اعتبار الأربعة من غير تغيب بل في كثير من النصوص ما ينافي بغيبه وإن تو

الزنا على الإربعة والقتل على الاثنين مع انه اعظم دليل على بطلان القياس والا فإرفغ الشهادة فثبت اعتبارها
 الأربعة ثبت بها أو اقرار أربع مرات بشرايطها السابقة ومن كفى بالشاهد بن كفى بالأقرار مرتين وحش الحنفا
 المبت بالحى فثبت بشهادة النساء في الزنا بالحنة ثبت هنا على الأقوى للعموم مع احتمال عدم قيام الشبهة
 الدانبة للحد وما تقدم ومنها الاستمناء وهو استدعاء الخراج المنى بالبدن أى بالمستمنى وهو حرام بوجوب التقبيل
 بما يراه الحاكم لقوله نعم والدين لفر وجهه فانظرون الاعلى انوا جهم الى قوله فمن اتبعى وراء ذلك فاولئك هم
 العادون وهذا الفعل مما وراء ذلك وعن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الناح كفه وفي معنى البدن اخبر بغيره ما من جوارحه
 وعندها تمام عدد الزوجة والمملوكة وفي تحريم بيع زوجته ومملوكة المحللة له وجنات من وجود مقتضى التحريم
 اخراج المنى ويضيق بعد بعين الجماع وبه قطع العلامة في المذكرة ومن منع كون ذلك هو المنة قضى بعدم ثبوت الآية ^{الحنية}
 له اذ لم يخبر بحفظ الفرج في الزوجة وملك البهمن بالجماع فيتناول محل النزاع وفي تعدد الخرب الى غير ابد بينهما من بدنها
 غير الجماع احتمال اولى بالجواز هنا لو قتل به ثم لانه ضرب بن الاستمناع وروى بسند ضعيف عن ابي جعفر ابي عبد الله
 ان عليا عم ضرب ببدن ابي رجل استمنى ببدنه وفي الاخرى عتب بدنه الى انزل حتى احمرت بده من الضرب وذو
 من يبت لمال وهو مع ما في سند منكم في واقعة مخصوصة بما يراه لان ذلك تغريبه مطر وثبت ذلك بشهادة
 عدلين والاقرار مرة واحدة للعموم الخبر الا ما اخرج الدليل اعتبار العدد وهو هنا منفي وقال ابن سبث بالاقرار
 مرتين وظاهره انه لا يثبت بدنه وان اذ ذلك فهو ضعيف لما ذكرناه ومنها الارثداد وهو الكفر بعد الاسلام
 اعادنا الله مما يوجب الادب ان والكفر يكون بينه وبين قول كفر وفعل مكفر في الاول العزم على الكفر ولو في وقت
 مريب وفي حكم التردد فيه والثاني كفى الصانع لفظا والارسال وتكذيب رسول وتخليل محرم بالاجماع ^{لزنا}
 وعكس كالكاح ونفى وجوب جمع عليه ككفة من الصلوة المحض وعكسه كوجوب صلوة سادسة يومية والضابط انما
 ما علم من الدين ضرورة ولا فرق في القول بين وفوه عناد واعتقاد واستهزاء حملا على الظن ويمكن رد هذه
 الامثلة الى الاول حسب معتقد شائ من غير لفظ والثالث ما تقدم استهزاء صريح بالدين وجود الله كالفاء ^{معصية}
 او بعضه بقا ضرورة مقصدا وسجود لصنم ويعتبر بينهما خالف لا اجتماع كونه مما ثبت حكم في دين الاسلام ضرورة كما ذكر
 تحفاء كثر من الاجماع على الاحاد وكون الاجماع من اهل الحل والعقد من المسلمين فلا يكفر المخالف في مسئلة ^{منه}

وان كان نادرا وقد اختلف عبارات الانتخاب وعيشتهم في هذا الشرط فانما يقتصر بعضهم على اعتبار مطلق الاجماع
 اخرون على اضافة ما ذكرناه وهو الاجود وقد يتفق الشيخ في الحكم بكفر من قبل ما خالفنا جماعنا خاصة لاننا
 نقله في باب الاطعمة وهو نادرا وفي حكم الصائم ما يقصد به العبادة المبيح له فلو كان المحرد العظيم مع اعتقاده
 العبادة لم يكن كفرا بل بدعة فنيجه وان استحق الشك في غير هذا النوع لان الله تعالى لم ينصب السجود تعظيما للنبي
 وتقبل للمرتدين ان كان ارتداده عن فطرة الاسلام لقوله صلى الله عليه واله من بدل دينه فاقتلوه وصحبه خلد بن
 مسلم عن ابي ارقم عن ربيعة عن الاسلام وكفر بما اترك الله على محمد صلى الله عليه واله بعد الاسلام فلا توبة له ردا
 وقد يجب قتله وبات من امر الله ويقسم ما ترك على ولده وروى عمار عن الصادق ع قال كل مسلم بين يدين الله
 عن الاسلام وحيد محمد بنو الله وكذب فان رده مباح لكل من سمع ذلك منه وامرته بائنه فمذموم ارتد فلا تقرب
 ويقسم ما له على دينه وتعد امرته عدة الموتى عنها رويها وعلى الامام ان يقتله ولا يستبنيه ولا يقبل توبته
 ظاهر الماذكرناه وللإجماع في تعيين قتله مطم وفي قبولها باطنا قول قوي وجد رامن التكليف لا يطاق لو كان مكلفا
 بالاسلام او خروجه عن التكليف مادام حيا كامل العقل وهو يجب بالاجماع وح فلو لم يطالع عليه احدا ولم يقتل
 على قتله او اناخر قتله بوجه وثاب قبلت توبته فيما بينه وبين الله نعم وصحت عبادته ومعاملته وطهر دينه ولا
 يعود ماله وزوجه اليه بذلك عملا بالاستحباب ولكن يصح تجزئتها لعمد عليها بعد العدة وفي جوازها فيها وجه
 كما لا يجوز للزوج العقد على المعدة منه بائنا وبالجملة فيقصر من الاحكام بعد توبته على الامور الثلاثة في حقه
 حق غيره وهذا امر اخر وراء الصلوات باطنا وبين من روجته وتعد للوفاة وان لم يدخل على الاصح لما نقله
 وتورث ماله الموجود حاله الردة بعد قضاء دينه السابقة عليها وان كان حيا باقيا لانه في حكم الميت في
 ذلك وهل يلحقه باقي احكامه من انفاذ وصاياه السابقة على رده وعدم قبوله التملك بعدها نظر من مساواة
 له في الاحكام وكونه حيا ولا يلزم من مساواة الميت في جملة من الاحكام الخاصة به مطم ولو ادخلنا الميت في ملكه
 كالاعتقال والاحتشاش سارا رثا وعلى هذا لا ينقطع ارثه مادام حيا وهو بعيد ومعه ففي اخر امره وارثه
 ارتداده به وعند النكس وجهان ويعتبر في تحقق الارتداد البلوغ والعقل والاختيار ولا حكم لارتداده الصبي
 والمجنون والمكروه لكن يؤثر بالاولى والسكران في حكم المجنون فلا يرتد بلفظه حاله بكلمة الكفر او فعل ما
 يؤجر به

كمال الجحيم باسلامه بكلمة الاسلام ولو كان كافرا والحاقة بالصاحي في وجوب قضاء العبادات لا بوجوب الحاقه
 مطمع العلم بزوال عقله الزافع للخطاب وكذا لا يحكم لرد الغالط والغافل والساهي والنام من رفع الغضب ^{فصل}
 ويقال دعوى ذلك كله وكان الاكراه مع القرينة كالا سر وفي قبول دعوى عدم القصد الى مدلول اللفظ مع ^{للتحقق}
 الكمال نظر من الشبهة الدائبة وكونه خلاف الظن واستتاب المرتدان كان ارتداده عن كفر اصيل فان تاب والامتل
 ومن الاستنباط ثلثة ايام في المروى عن الصادق بطريق ضعيف والا قوى التحديد بما يؤمل معه عفو
 وبقتل بعد الباس من وان كان من ساعته ولعل الصبر عليه ثلثة ايام رجاء لعوده وحمل للخير على الاستنباط
 المرتد عن امة لا يزول ملكه عن امواله الا بموته ولو قبضه لكن يجر عليه بنفس الردة عن التصرف فيها ويدخل
 في ملكه ما يتجدد ويتعلق به الخرج وينفق عليه منه ادم حيا وكذا لا يزول حمية نكاحه الا ببقائه على الكفر ^{بعد}
 خروج العقد التي تعدد ما روجته من حين وهي عقد الطلاق فان خرجت ولما يرجع بانته منه وبودي ^{ثقة}
 واجبا للثقة عليه من والد وولد وزوجة ومملوك من ماله الى ان يموت ودار ثما اهل المرتد بن فطريا
 ومليها ورثتها الملبون لا يثبت مال عندنا لما تقدم ولعله يكن لهما وارث مسلم فللا مام ولا يورثها الكافر
 لانها مرتبة فوق الكافر ودون المسلم والمرأة لا تقتل وان كانت ردتها عن فطوة بل تجلس داما وتضرب
 اوقات الصلوات مجتبا براه الخاكر وتستهمل في الحبس في اسوء الاعمال وتلبس اخشن الثياب المتخذ للبر
 عادة ونطعم اجشب الطعم وموما غلظ وخشن قاله ابن الاثير ويعتبر فيه عاداتها فقد يكون الحبس في
 عاداتها صالحا وبالعكس يفعل بها ذلك كله الى تتوب وتموت تصحح الجلو عن ابي عبد الله ع وغيرها
 في المرتد عن الاسلام قال لا تقتل وتستخدم حذمة شديدا وتمتع من الطعام والشراب الا ما يمسك نفسها
 وتلبس خشن الثياب وتضرب على الصلوات وفي خبر اخر عنه المرأة تستاب فان تابت والاحبت
 في السجن واضربها ولا فرق بينا بين الفطرية والمليمة وفي الحاق الخشي بالرجل والمرأة وجهان ^{فيما} نقل
 في الارث وان الاخيرة الحاقه بالمرأة ولو تكرر الارتد والاستنباط من الملى قتل في الرابعة والثالثة على
 الخلاف السابق لان الكفر بالله نعم اكبر الكبائر وقد عرفت ان اصحاب الكبراء يقتلون في الثالثة ولا ينف من
 بالخصم والاحباط في الدنيا يقتضيه قتله في الرابعة وثوبته الاقرار بما انكوه فقتل فان كان لا ينكر الله

او الرسول فاسلامه بالشهادتين ولا يشترط الشهادتين وان كان مقرا بهما منكرا بموته
 لم تكف الشهادتان بل لابد من الاقرار بهما وان كان يجحد فريضة علم بثبوتها من الدين ضرورية
 الاقرار بثبوتها على وجهها ولو كان باستحلام محرم فاعتقاد شجره مع اظهار ان كان ظاهرا الاستحلال
 وهكذا ولا يكفي الصلوة في اسلام الكافر مطم وان كان يجحد بها لان فعلها اعم من اعتقاد وجودها لانه
 عليه وان كان كفرة يجحد الالهية او الرسالة وسمع تشهد فيها لم يوضع شرعا ثم للاسلام بل يكون جزءا
 من الصلوة وهي لا توجب فكذا اجزاءها بخلاف قولها منفردة لانها موضوعة شرعا ولا يمكن تعدد
 عن ملة لم يقتل مادام محبوس لان قتله شرط بائنا من التوبة ولا حكم لا مشاع المحبسون اما لو كان عن
 قتل مطم ولا يصح له شرف بل لا يثبت المولى اليها بل يطلق ولان لا محذور عليه في نفسه فلا يثبت ولا يثبت
 غيره ولا يثبت كافر ولا يثبت الكافر مسلمة قبل ولا امته مسلمة كانت الامم كافر لما ذكر في البتة
 واستقر في الخبر ببقاء ولا يثبت عليها مطم مع جزم في عقد بزوالها كالوارد وحكاية عن ائمة لا يثبت
 نظر الما اصل وقوة الوكالة المالكية مع الشك في المزبل وبثوث الجبر برفع ذلك كله ومنها الدافع
 النفس والمال والحريم وهو جاز في الجميع مع عدم الظن العطب ولجب في الاول والاخير بحسب القدرة
 ومع العجز يجيب الحرب مع الامكان اما الدافع عن المال فلا يجيب الا مع اضطراره اليه وكذا يجوز الدافع
 عن من ذكر مع القدرة والاقرب وجوبه مع امن الضرر ووطن السلامة معتمدا في الدافع مطم على الامن
 فالاسهل كالصباح ثم الحضام ثم الضرب ثم الجرح ثم القتل ثم التدبير ثم المدفوع هدر حيث
 الدافع على قتله وكذا ما يتلف من ماله اذا لم يمكن بدونه ولو قتل الدافع كان كالشهيد في الاجابة ما بقي
 الاحكام من التعبد والتكفين فكعبه ولا يبله الا مع العلم او الظن بقصد ولا كف كف عنه فان عاد
 فلو قطع يده مقبلا ورجله مدبرا من الرجل فان سرتا من المصنف فصا او دية ولو اقبل بعد ذلك
 ثا لشاربع النضان الى الثالث ولو وجد مع رغبة او مملوكة او غلام او ولد من بنات دون الجماع فله دفعه
 بما يجوز بعد دفعه كامن ان لا يدفع عليه وافضى الى قتله حيث لم يكن دفعه بدونه فهو ممدد ولو قتل في
 فادعى لقاتل ارادة المقتول نفسه او ماله او ما يجوز ماله فقتله عنه وان لم يندفع الا بالقتل فغلبه بالبيعة ان الدافع

[illegible]

فصل في النية الى شخص دون آخر فان القاتل معصوم بالنية الى غيره والقتاص من ويمكن ان يريد بالعدوان
اخراج قتل الصبي والمجنون فان قتلها النفس المعصومة المكافئة لا يوجب عليها القصاص ولا يبعد
عن ذلك لعدم التكليف فان استحقاق التاب جسمها للبراءة فان العدوان هنا بمعنى الظلم المحرم وهو متفق
ومن لا يخط في العدوان المعنى السابق اخرجها الى قبل لغير قتال هو ارتفاق البائع العاقل
بمعصومة الحج ويمكن اخرجها بقصد العمد لما ساقى من نفسه به بان قصد البائع الحج وهو وافق بالعبارة فلا
تورد بان يقتل المرتد ويخوفه من الكفار الذين لا عصمة لنفوسهم والفرد يفتح الواو القصاص متى تولى الا تشهد
بقور وان اجاني بحبل ونحوه قاله الا زهرى ولا يقتل بغير المكافى كالعبد بالنية الى الحر ارتفاق
بغير المكافى بغير ارتقاء المالك وان كان حر ما الا انه يمكن اخرجها بالمعصومة حيث يراد بها لا يجوز ان لا
ولا ارادة اياها لا يجوز ان لا يخصص دون آخر كما تقدم خرجت بالمكافئة وخرج بقصد العمد القتل الخطا
فانه مقتضى منها والعمد يحصل بالقصد البالغ الى القتل بما يقتل بما لبا وينبغي ان لا العاقل لا يصح لان عمد
خطا كالعتي بل هو اولي بعدم القصد عمد الصبي المميز وبعض الاصحاب جعل العمد هو القصد الى القتل
من غير اعتبار القيد بنظر الى امكان قصد الفعل فخرج الى قصد ما يوجب القصاص ارتفاقا بالبالغ
العاقل كما هو في قتل الصبي نادرا اذا اتفق به القتل نظر الى ان العمد يتحقق بقصد القتل من غير نظر الى الالة
فيدخل في عموم الالة العمد وهذا اقوى واذا لم يقصد القتل بالمدار رأى ما يقع القتل به نادرا فلا قود
وان اتفق الموت كالضرب بالعود الخفيف والعصا الخفيفة في غير مقتل بغير قصد القتل لا تنفاء القصد
الى القتل وانتفاء القتل بذلك عادة فيكون القتل بشبه الخطا والشيخ فؤل بانه هنا عمدا شذبا الى روايات
ضيفة او مرسله لا يعتمد في البراءة المعصومة اما لو كثر ضربه بما لا يجهل له مثله بالنية الى بدنه لصغر او
مرض او زمانه لشدة الحر والبرد فهو عمد لانج يكون الضرب بحسب العوارض بما يقتل غالباً وكذا الوض
دون ذلك من غير ان يقصد قتله فاعقبه مريضاً ومات لان الضرب مع المرض مما يحصل معه التلف والمريض
مريضه وان كان لا يوجب منه قتل ولا يوجب له الموت معاً وهما القصد الى القتل وكون الفعل مما يقتل
والسبب غير كافيه في العمدية كما اذا اتفق الموت بالضرب بالعود الخفيف ولو اعتبر هنا القصد لير بشرط

بتغيبه الموضع أو دماؤه أو ليهام أو بغير غامرة أي كالس على البدن لثقله أو خنقه بجبل ولم يرخ عنه حتى أتاه نجي
 المجموع فحينئذ يفتح الصاد وكسر الهمزة أي من مضافات بدل الماء والطرح في النار فمات فيها إلا أن يعلم قدرته على
 الخروج لثقلها أو كونه في طين منها يمكنه الخروج بارد فتركه فترك لا يخرج نائل بنفسه أو طرحه في اللجة فمات فيها
 ولم يقدر على خروج أبيض الح و قد يوافق بينهما وأوجب ضمان الدية في الأول دون الثاني لأن الماء لا يحدث
 به ضرر لا يجرد دخوله بخلاف النار ويحترق وجوبها مع عدم العلم بالسند التارك أي تقصير ذلك النار فدل^{نفسه}
 وتنج أعضاءه بالملأفة فلا ينظر بوجوب التخلص ولو لم يمكنه الخروج من الماء إلى المغرق آخر كعدمه وكذا من غرق^{مطما}
 أحدهما إلى الآخر وما في حكمه ويرجع في القدرة وعدمها إلى إقرار بهما أو ثبوت الأحوال أرجح عما أشبه في
 الجرح البه ومات وإن أمكن مداواة لأن السراية مع تركها من الجرح المضمون بخلاف الملقى في النافع القلة
 على الخروج فتركه بخلافه لأن التلفح مشددا إلى الاحتراق المتجدد لولا المكث لما حصل وأولى أنه ما لو غرق بالماء
 ومثله ما لو قصد ترك المهة صورة شدة لأن خروج الدم هو المهلك والفاسد سبب بجعل كونه كالنار لأن^{لنف}
 مشددا إلى خروج الدم المتجدد يمكن قطعه بالشدا والآتي بنفسه من علو على أنسان فثقله قصدا أو كان مثله يقتل
 غالبا وكون الملقى له غيره بقصد قتل الأسفل قتل به مطلقا وبالواقع إن كان الوقوع مما يقتل غالبا والآ
 ذين دية ولو انعكس انعكس الفاء من مكان شاطئ يقتل غالبا أو مع قصد قتله أو قدم إليه طعاما مسموما
 يقتل مثله كية وكيفية ولم يعلم بحاله أو جعله أي الطعام المسموم في منزله ولم يعلم به ولو كان السم مما يقتل
 كثيرة خاصة تقدم إليه فليقله بقصد القتل نكال كثير والأفلا وبخلاف باختلاف الأخرجة والخليط أما لو وضع
 في طعام نفسه في ملكه فلا كلة بغير ذننه فلا ضمان سواء قصد بوضعه قتل الأكل كما لو علم دخول العبد دار
 كاللص أم لا وكذا لو دخل بآذنه وأكله بغير ذننه أو حفر بئر بعيد القعر في طريق أو بنية بحيث يقتل وفوقها
 غالبا أو قصد ودعا غيره إلى المرور عليها مع جهالة الله بها فوقع فمات أما لو دخل بغير ذننه فوقع فيها فلا^{ضمان}
 وإن وضعها لأجل وقوعه كالووضعها للص أو الفاء في البحر فالقمة الحوت إذا قصد للقيام الحوت وكان^{جود}
 والتقامه غالبا في ذلك الماء وإن لم يقصد للتقامه فلا كان غالبا فاتفق ذلك ضمنه انقصر على قول لأن الفاء
 كان في الضمان وفعل الحوت أمره باليد عليه كفضل منسوب في عمق البئر الذي يقتل غالبا وإن لم يظن الحوت

يكون اتصاله في البحر كقصد الغارة الخوف ووجوب العدم ان السبب الذي يقتضيه لا يقتل به والذي مثل
 به غير مقتضو عدل وانما وجوب الدية وكما بينا المقصود قوله لا يقتل بهتم بغير مقتضو عدل ولا يقتل بهما
 لان العرف كونه لا لقاء معجبا للضمان كما ظهر من التعليل وكذا الخلاف لو ان مقتضى الخوف قبل وصوله الى
 الماء منع حيا لا لقاء في الماء البحر خلاف بالعادة وعدم قصد ان لا يقتل بهما النوع والاول اقوى واخرى به
 كذا احتجوا فقتله لا يمكن التعلق منه فلو كان باهرا بان قتله او الصبح به وخوفه فلا فائدة انما على
 نفسه بالبربط ثم ان كان مقتضى الممكّن من التوقار ان نكاله في الماء فهو مقتضو مع قتله على الخوف
 يتمكن الا ان مقتضى مقتله لا يقتل مثلها فكالقاء في النار كانت يقتضون حيا لا يمكن دفعها او الغارة الى اسد لا
 يمكن الفرار منه فقتله سواء كان في مضيق ام في بئر او ان يقتله حية فانه فانه او طر حيا عليه فيقتله فذلك
 او جمع بينه وبينه في مقتله لا يقتل في الثاني او دفعه في بئر فغيرها العرف مقتضى مقتله او غير مقتله
 حاله كونه الدافع غاما بالبربط لا يقتل مباشرة الفتل فمقدم على السبب لكان ولو جعل الدافع بالبربط لا يقتل
 لعدم التمسك الى الفتل لكن عليه الدية لانه شبه بمقتله او شهد عليه ذرأه ووجوب القصاص فان مقتضى مقتله
 المباشر بالبربط يقتل بالقتل لا يقتل بالبربط السبب لان يعلم الولي التزوير وبما شرقت القصاص عليه لانه
 يحق ما لا يقتل به حق وهذا ما نل الاول لو اكرهه على القتل فاقصاص على مباشرة لانه القاتل عدلا ظاهرا
 يتحقق حكم الاكره في القتل عندنا ولو وجبت الدية كما لو كان مقتول غير مكاف فالدية على المباشر ايضا
 دينا الامر فلا قصاص عليه ولا دية ولو لم يجلس الامر دائما حتى يموت ويدل عليه مع الاجماع صحته زنا
 عن الباقر في رجل فقتله فقال يقتل به الذي فقتله ويجلس الامر بقتله فالحبس حتى يموت هذا اذا كان
 المقتول بالغائلا ولو اكره الصبي غير المميز والمجنون فالقصاص على مكرههما لاننا المباشرة كاللذات
 فرق في ذلك بين الحر والعبد ويمكن الاكره فيمارون النفس عملا بالاصل في غير موضع النص كالجرح و
 قطع اليد فلبطة القصاص على المباشر فيكون القصاص على المكره بالكره على الاقوى لقوة السبب
 المباشر بالكره خصوصا لو بلغ الاكره احلا الجناح ويجعل عدم الاقتصار منه لعدم المباشرة فيجب الدية و
 يضعف الدية بان المباشرة اخبر من سبب الدية القصاص فعدمها اعم من عدمها الثانية لو اشرك في قتل جماعة بان

القوه من شاق او في مجرا وجره جراحات مخمفة او متففره ولو مختلفة كية وكيفية فمات بها قتلوا به جميعا
 ان شاء الولي بعد ان يرد عليهم ما فضل من دية فباخذ كل واحد ما فضل من دية عن جنايته وله قتل العقر
 يرد الباقيون من الدية بحسب جنايتهم فان قتل المقتولين فضل عمارده شركا لهم قام به الولي فواشترك
 ثلثه في قتل واحد واخذا قتلهم ادى اليهم دية بين بقتلهم بها بينهم بالسوية فيصيب كل واحد منهم ثلثا دية
 ويسقط ما يخصه من الجناية وهو الثلث الباقي ولو قتل اثنين ادى الثالث ثلثا الدية عوضا ما يخصه من
 الجناية ويضيق الولي اية دية كاملة ليصيب لكل واحد من المقتولين ثلثا دية وهو فاضل دية عن جنايته
 وكان الولي استوفى بنفسه دية نفس ولو قتل واحد ادى الباقيان الى دية ثلثي الدية ^{شيئا}
 على الولي ولو طلب الدية كانت عليهم بالسوية انفقوا على ادائها والا فلو اوجب تسليم القاتل هذا كايخرج
 امداد الولي المقتول او انفاذا لمقدد على القاتل الواحد ولو اختلفوا فطلب بعضهم القصاص وبعض الدية
 قلم القصاص بعد رد نصيب طالب الدية منها وكذا لو عفى البعض الا ان الرد مناعا على القاتل وسباني الاشارة
 الثالثة لو اشترك في قتل اى قتل المذكور اثنان قتلته ولا رد الا فاضل لهما عن دية وله قتل واحد ويرد
 الاخرى ما قابل جنايتهما وهو دية على الولي ولا شيء للمقتولة ولو اشترك في قتل خنثيان ^{قتلا} مشكلا
 به ان شاء الولي كما يقتل الرجلان والبرائتان المشتركان ويرد لهما عليها نصف دية الرجل بينهما نصفان
 لان دية كل واحد نصف دية رجل نصف دية وذلك ثلثة ارباع دية الرجل فالفاضل لكل واحد من نفسه
 من جنايته ربع دية الرجل ولو اخذوا قتل احدهما رد عليه ربع دية هي ثلث دية ودرع الباقي نصف دية الرجل
 فيفضل الولي ربع دية ولو اشترك في قتل الرجل ثلثة قتل جمع ان شاء الولي ورد عليهم ما مثل عن دية
 فلو كن ثلثة قتلهم ورد عليهم دية امرأة بينهم بالسوية او اربعة ارباع دية اثنين كذلك وهكذا ولو اخذوا في ثلثة
 قتل اثنين رد الباقي ثلث دية بين المقتولين بالسوية لان ذلك هو الناضل لهما عن جنايتهما وهو ثلث دية
 او قتل واحد رد الباقيان على المقتول ثلث دية على الولي نصف دية الرجل وكذا فباس الباقي ولو اشترك
 في قتل الرجل رجل وامرأة واخذوا الولي قتلها فلا رد للمرأة اذ لا فاضل لهما من دية عا يخص جنايتهما ويرد على ^{حل}
 نصف دية اذ لا فاضل من دية عن جنايته والرد من الولي ان قتلها او من المرأة لو لم يقتل لانه مقدار جنايتها

ولو قمت المرأة فلا شيء لما ورد الرجل على الولي نصف الدية مقابل جنابته هذا هو المشهور بين الأصحاب وماله على
 ولله بقدر قول بان المراد على قدر قتلها بقسمه بينهم اثلا للمرأة بناء على ان جنابته الرجل ضعف جنابته المرأة
 لان الجنائي نفس بنفس جنيت على نفس فيكون الجنابة بينهما اثلا لا بحسب لك وضعف ظم وانما هما نفسان
 على نفس فكان على كل واحد نصف ومع قتلها فان الفاضل للرجل خاصة لان القدر المستوفى منه اكثر قيمة من
 جنابته بقدر ضعفه والمستوفى بقدر وضعفه والمستوفى من المرأة بقدر جنابته فماذا شيء لها كما هو وكذا امرها بقدر
 قتلها خاصة انما اشترى عبيد في قتلها اي قتل الذكر الحر فالولي قتل المبيع والبعض فان قتلهم اجمع رد عليهم
 ما افضل من قيمتهم عن دينهم كان هذا افضل ثم على تقدير ما افضل لا يرد على الجميع كيف كان باكل عبد فنقصت قيمته عن
 عن جنابته او ساوت قيمته او جنابته ولا رد له وانما الرد لمن زادت قيمته عن جنابته ما لم يتجاوز رد به الحر فترد البراءة لو كان
 العبد اثلثة قيمته عشرين الف درهم فمادون بالسوية وقيلهم الولي فلا رد وان زادت قيمته عن ذلك فعلى كل واحد
 ثلث دية الحر فمن زادت قيمته عشرين الف درهم فمادون بالسوية وقيلهم الولي فلا رد وان زادت قيمته عن ذلك فعلى كل واحد
 قتلها معا ويرد على الحر نصف دية الجنابة وعلى مولى العبد ما فضل من قيمته عن نصف الدية
 ان كان له فضل ما لم يتجاوز دية الحر بغير الرجاء وان قتل احداهما فالرد على الحر من مولى العبد اقل الامر من
 جنابته وقيمة عبيد اذا اخذ العبد اقل الحر ان كان هو الجنابة وهو نصف الدية المقبول فلا يلزم
 سواها وان كان هو قيمة العبد فلا يجزئ الجنائي على اكثر من نفسه ولا يلزم مولا الزايد ثم ان كان الاقل هو
 العبد فعلى الولي اكمال نصف الدية لاولياء الحر والرد على مولى العبد من شريكه الحر ان اخذ الولي قتل
 وكان له فاضل عن قيمته عن جنابته وان تجاوزت قيمته نصف دية الحر ثم استوعبت قيمة الدية ناله جميع المرد
 من الحر وان كانت اقل فالزايد من المردود عن قيمته بعد حط مقابل جنابته لولي المقبول ولا يكون له فضل
 بان كانت قيمة العبد نصف دية الحر او انقص رد بالحر عوض جنابته وهو نصف الدية على الولي ان شاء
 هذا هو المحصل في المسئلة وفيها قول اخر مدخول ومنه يعرف ان شرارك العبد والمرأة في قتل الحر وغير ذلك
 من الفروض كما شرارك كل من الحر والعبد والمرأة مع الخنق واجتماع الثلثة وغيرهما والله وضابطا اعتبارية
 المقبول ان كان حرا فان زادت عن جنابته دفع البه الزايد وان ساوت ونقصت انقص على ثلثه وقيمة العبد

كَلَّ مَا لَهُ بَرْدٌ عَنْ دِيَّةِ الْحُرِّ وَدِيَّةِ الشَّرِيبِ الَّذِي لَا يَقْتُلُ مَا قَابِلَ جَنَابَتِهِ عَنْ دِيَّةِ الْمَقْتُولِ عَلَى الشَّرِيبِ إِذَا
 نَاضَلَ دِيَّتَهُ أَوْ قِيمَتَهُ لِلْمُرْدِ وَلَا رَدَّ الْفَاضِلِ إِلَى لَوْيٍ وَكَذَا الْقَوْلُ لَوْ كَانَ لِشَرَاكَ فِي قَتْلِ الْمَرْأَةِ أَوْ
 وَجِبَ تَقْدِيمُ الرَّدِّ عَلَى الْإِسْتِيفَاءِ فِي جَمِيعِ الْفُرُوضِ الْقَوْلُ فِي شَرَايِطِ الْقَضَائِصِ وَهِيَ خَمْسَةٌ مِنْهَا التَّسَاوُ
 فِي الْحَرَبَةِ وَالرَّقْدِ فَيَقْتُلُ الْحَرَّ بِالْحُرِّ سَوَاءً كَانَ الْفَاضِلُ نَاقِصَ الْأَطْرَافِ عَادِمَ الْحَاسِ وَالْمَقْتُولُ صَحِيحًا أَوْ بِالْعَكْسِ
 لِعُمُومِ الْآيَةِ وَسَوَاءً تَسَاوَى فِي الْعِلْمِ وَالشَّرَفِ وَالْعَنَى وَالْفَقْرِ وَالصِّحَّةِ وَالْمَرَضِ وَالْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ وَالْكِبَرِ
 وَالصِّغَارِ تَقَاوَنًا وَإِنْ أَشْرَفَ الْمَرَضُ عَلَى الْهَالِكِ أَوْ كَانَ الطِّفْلُ يُولَدُ فِي الْحَالِ وَالْحُرُّ بِالْحُرِّ مَعَ رَدِّهَا عَلَيْهِ
 نِصْفَ دِيَّتِهِ لَانْدِيَّةٍ صَغْفَرٍ دِيَّتُهَا وَبِالْجَنَاحِ مَعَ رَدِّ رِجْلٍ أَوْ الدِّيَّةُ بِالْخَنَثِيِّ بِأَمْرَةٍ مَعَ رَدِّ رِجْلٍ عَلَيْهِ كُلُّ وَاحِدٍ بِالْأُخْرَى
 وَلَا رَدَّ الْجَمَاعَةِ وَالْحُرُّ وَلَا يَرُدُّ أَوْلِيَاؤُهَا عَلَى الْحَرِّ شَيْئًا عَلَى الْأَفْوَى لِعُمُومِ النَّفْسِ بِالنَّفْسِ وَخَصُّ وَصِّ صَحْبَتِي الْخَلِيِّ
 عَمِيرُ اللَّهِ بْنِ سَنَانٍ عَنِ الصَّادِقِ عَمَّا دَلَّ النَّبِيَّ عَلَى ذَلِكَ بِحُجَّتِهِ أَصَحُّ وَأَنْ الْجَانِي لَا يَجْنِي عَلَى أَكْثَرِ مَنْ نَفْسُهُ وَمُقَابِلُ
 الْأَفْوَى رَوَاهُ ابْنُ مَرْيَمٍ الْأَصْحَابِيُّ عَنِ الْبَاقِرِ عَمَّا فِي امْرَأَةٍ قَتَلَتْ رَجُلًا قَالَ يَقْتُلُ وَيُورِثُ وَلِبَاسُهَا بَقِيَّةُ الْمَالِ وَهِيَ
 شَدِيدُ رَحَالٍ لَا قَابِلَ مِنْهُمْ وَفِيهَا مِنْ الْأَصْحَابِ قَالَ الْمَصِّ فِي الشَّرْحِ وَلَيْسَ بِجَبِيلٍ دَعَاؤُ الْإِجْمَاعِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ وَأَوَّلَى
 قَتْلُ الْمَرْأَةِ بِالْخَنَثِيِّ وَلَا رَدَّ وَقَتْلُ الْخَنَثِيِّ بِالرَّجُلِ كُلِّ وَتَقْتَصُّ الْمَرْأَةُ مِنَ الرَّجُلِ فِي الطَّرِيقِ مِنْ غَيْرِ رَدِّ حَتَّى يَبْلُغَ دِيَّةُ
 الطَّرَفِ ثَلَاثَ دِيَّةٍ أَوْ مَضَاعِدًا فَيَقْتَصِّرُ عَلَى النِّصْفِ وَكَذَا الْحَكْمُ فِي الْجَرَّاحِ تَسَاوِيًا بِإِنْ نَهَضَتْهُ وَقَضَا صَامًا أَوْ يَبْلُغُ
 ثَلَاثَ الدِّيَّةِ فَإِذَا بَلَغَتْ رَدَّتْ الْمَرْأَةُ إِلَى النِّصْفِ وَمُسْتَدَلُّ الْمُفْضِلِ أَخْبَارُ كَثِيرَةٌ مِنْهَا صَحِيحَةٌ بِإِبْنِ نَعْلَبٍ عَنِ ابْنِ
 قَالَ قَتَلْتُ لِمَا يَقُولُ فِي رَجُلٍ فَطَعْتُ أَصْبَعًا مِنْ أَصَابِعِ الْمَرْأَةِ كَمَا فِيهَا قَالَ عَشْرُونَ لَابِلٌ قَتَلْتُ قَطْعَ اثْنَيْنِ قَالَ عَشْرُونَ
 قَتَلْتُ قَطْعَ أَرْبَعٍ قَالَ عَشْرُونَ قَتَلْتُ سَبْعًا لِلَّهِ يَقْطَعُ ثَلَاثًا يَبْكُونَ عَلَيْهِ ثَلَاثُونَ وَيَقْطَعُ أَرْبَعًا يَبْكُونَ عَلَيْهِ عَشْرُونَ
 أَنْ هَذَا كَانَ يَبْلُغُنَا وَمَنْزِلُ الْعِرَاقِ مَبْنِيٌّ مِنْ قَالَ وَنَقُولُ الَّذِي جَاءَ بِهِ شَيْطَانٌ فَقَالَ هَذَا بِإِبْنِ هَذَا حَكْمُ
 رَسُولِ اللَّهِ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَعَاوِلُ الرَّجُلِ إِلَى ثَلَاثِ الدِّيَّةِ فَإِذَا بَلَغَتْ الثَّلَاثَ رَجَعَتْ إِلَى النِّصْفِ بِإِبْنِ نَعْلَبٍ عَنِ ابْنِ نَعْلَبٍ
 بِالْقِيَّاسِ وَالسُّنَنِ إِذَا قُتِلَ بِحَقِّ الدِّينِ وَرَوَى تَفْضِيلُ الْجَرَّاحِ جَبِيلُ بْنُ دَرَّاجٍ عَنْهُ قَالَ يَبْزِي بَيْنَ الرَّجُلِ قَضَا
 فِي الْجَرَّاحَاتِ حَتَّى يَبْلُغَ الثَّلَاثَ سَوَاءً فَإِذَا بَلَغَتْ الثَّلَاثَ سَوَاءً أَرْتَفَعَ الرَّجُلُ وَسَلَفَتِ الْمَرْأَةُ وَقَالَ الشَّيْخُ رَمَى
 مَا لَمْ يَتَجَاوَزْ الثَّلَاثَ وَالْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ حُجَّةُ الْمَشْهُورِ إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَلَوْ قَطَعَ مِنْهَا ثَلَاثَ أَصَابِعٍ اسْتَوَتْ دِيَّتُهَا

منه قصاصا من غير رد ولو قطع اربع الجوارح قطع سنة الاربع الا بعد رد دية اصبعين وهل للمقتصاص في
من دون رد وجهان متشاكمان وجوب المقتضى لجواز كل وانقضاء المانع اما الاول فلان قطع اصبعين منها
يوجب ذلك فالزائد أولى واما الثاني فلان قطع الزائد زيادة في الجناية الخاصة لا بعد الرد وبقي الاشكال
لو طلب القصاص في ثالث والعفو في الرابع وعدم اجابتهما أقوى وعلى الاول يتخير بين قطع اصبعين
من غير رد وبين قطع اربع مع رد دية اصبعين ولو طلبت الدية ناليس لما أكثر من دية اصبعين هذا اذا كان
القطع بغير نية واحدة ولو كانت بازيد ثبت لها دية الاربع او القصاص في الجميع من غير رد دية بسم الله
فيسقط كذا حكم الباقي ويقتل العبد بالحر والحره وان زادت قيمته عن الدية ولا يرد على مولاه الزائد لو زادت
كما يلزم من الاكمال لو نقص وبالعبد وبالأمة سواء كان المالك بالحدام فالكهن وسواء تساوت قيمتهما أم اختلفت
ويقتل الأمة بالحر والحره وبالعبد والأمة موطنة وفي اعيانها القيمة هنا أي قتل المملوك مثله يقول فلا يقتل
الكامل الناقص الا مع الضرر والنفاد وت على سيد الكامل لان ضمان المملوك يراعى فيه المائتة فلا يثبت في
في الزائد بالناقص بل بالمساوى ويحمل جواز القصاص مطلقا من غير رد لقوله نعم النفس بالنفس وقوله
الحر بالحر والعبد بالعبد ما مثل الناقص الكامل فلا شبهة فيه ولا يلزم مولاه الزائد عن نفسه مطلقا
ولا يقتل الحر بالعبد اجماعا وعملا بظاهر الآية وصححة الحلبي وعنه عن الصادق ع لا يقتل الحر بالعبد
ورواه الثامنة عن النبي ص وادعى في الخلاف اجماع الصحابة عليه وهذا الحكم ثابت عندنا وان اعتاد قتل
العبد عملا بمعنى الأدلة واطلاقها وقيل والقابل الشيخ وجماعة ان اعتاد قتلهم قتل حرم الجرائد قسرا
واسناد الى روايات لا تنهض في مخالفة طاهر الكتاب وصحيح الاخبار وثوى الاصحاب وعلى هذا القول
فالمرجع في الاعتداء الى العرف وهل يرد على اولياء الحر افضل من دية عن قيمة المقتول الذي تحققت
به الاعتداء قتل نعم نظرا الى زيادته عنده كما لو قتل امرأة والاخبار خالصة من ذلك والغلب يقتله لا فساد
لا يقتضيه ولو قتل الحر عبد أو أمة كفوكفارة القتل وعذر ولا يلزم شيء غير ذلك على الأقوى وقيل
يجب تصدق بقتله اسنادا الى رواية صنفية ويمكن حملها على الاستحباب وقيل ان اعتاد ذلك قتل كالمولود
اعتاد غير مملوكه للاخبار السابقة وهي مدخولة السند فالقول بعدم قتله مطلقا أقوى واذا عزم الحر بقتله

أو الإسم بان كانا لغيره لم يتجاوز قيمته العبد دية الحر ولا بقيته المملوك دية الأمة لرواية الحلبي عن أبي عبد الله
 قال إذا قتل الحر العبد غرم قيمته وأدت قبل فإن كانت قيمته عشرين ألف درهم قال لا يتجاوز قيمته عبد دية
 الحر وإذا تضمن المولى خيانة عبده على غيره فإن المولى لا يعقل عبد أوله الجزار وإن كانت الخيانة صد رتبع
 المملوك خطأ بين كفه فكم بقتل الأخر من أرش الخيانة وقيمته لأن الأقل إن كان هو الأرش فخطأ وإن كان
 القيمة فبديل من العين فيقوم مقامها ولا يمكن بدله ولا سبيل إلى الزائد لعدم عقل المولى وقيل
 بأرش الخيانة مطلقاً والأول أقوى وبين تسليمه إلى المجرى عليه وأوليه لسترته واسترق منه ما قبل خيانتها وفي
 العمل الجحش في الأفضاض منه واسترقه للمجرى عليه وأوليه والمذبح في جميع ذلك كالفن ينقل إن قتل من أخص
 أو عبداً أو بديل في ولما المقبول لسترته أو بفك به مولاة بالأقل كما مر ثم إن فداءه أو بقي منه شيء بعد أرش
 الخيانة بقي على دية برة والأبطل ولو مات مولاة قبل استرقه وفك فالأقوى الغناثة لأنه لم يخرج عن ملكه
 بالخيانة فعلاً وحسب في فك رقبته من الخيانة إن لم يوجب قتله حراراً وكذا المكاتب المشروط والمطلق
 الذي لم يود شيئاً ولو أرى شيئاً منها محرراً منه بحسابه فإذا قتل حراراً قتل به فإن قتل مملوكاً فلا تؤد
 وتعلق الخيانة بما فيه من الرقبة معضد فبعضه فبعض من نصيب الحرية وليس في الباقي إرباع فيه ولو كان القتل
 خطأ فعلى الإمام بقدر ما فيه من الحرية والمولى بالخيار في الباقي كما مر سواء أرى نصف ما عليه فصلاً
 أم لا وكذا القول في كل معضد ولا يقتل المبعوض مطلقاً من انفق منه أقل مما انفق من الجاني كما لا يقتل بالفرق
 ويقتل بمن محرراً مثله أو أزيد كما يقتل بالحر ولو قتل حر من نضاعداً فليس لهم أي أَوْلِيائِهِمْ أَقْتَلَهُ
 لقوله صلا بجنى الجاني على أكثر من نفسه ولا فرق بين قتله لهم جميعاً ومربياً ولو عفى بعضهم فللباق
 القضاء وهل لبعضهم المطالبة بالدية وبعض القضاء وجهان من ظاهر الخبر وتعد المستحق وكذا
 في جواز قتله بواحد أو الأول أو بالفرقة أو تحراً واخذ الدية من ماله للباقيين نعم لو بد واحد منهم
 فقتله عن حقه استوفاه وكان للباقيين الدية لفوات محل القضاء إن قلت بوجوبها جث بفوت وسبب
 وظاهر العبارة منع ذلك كله لتخصيصه حقهم بقتله ولو قطع الحر من اثنين حرين قطعت قيمة الأول
 لثأري لبدن في الحقيقة وإن تغاير من وجه يعتبر عند تغاير المائنة من كل وجه لصحة حجب الجاني

عن أبي جعفر في رجل قطع يد بن الرجلين البمينين فقال قطع يمينه للرجل الذي قطع يمينه ولا تقطع
 يساره للرجل الذي قطع يمينه اخبر لا نه انما قطع يد الرجل الاخير ويمينه فخصاص للرجل الاول ولو قطع
 يد ثالث قبل قطعت رجله لقوله في هذه الرواية والرجل باليد اذ لم يكن للفرايع يدان فقلت له المثل
 له الدية وتتركه رجله فقال انما توجب عليه الدية اذا قطع يد رجل وليس للفرايع يدان ولا رجلان ثم
 توجب عليه الدية لانه ليس له جارحة فخصاص منها ولا المساواة للحقيقة ولو اعتبرتم لم يخرج النخعي من البني
 الى البري وقيل ينتقل هنا الى الدية لفقد المماثلة الذي يدل قوله نعم ان النفس النفس المقتضية
 الجزي يدفع فقد المماثل ويدل على مماثلة الرجل للبدن شرعا وان انقثت لغة وعرفنا نعم يبقى الكلام في
 فان الاصحاب وصفوه بالقتل مع انهم لم يقتصوا على توثيق جيب ولعلمهم ارادوا بصحة فيما عداه فانهم
 كثير اما بطلان ذلك وج فوجوب الدية للرجل لجود واولى منه لو قطع يد رابع وتعداها فالدية
 ولو قتل العبد حرين فهو لا وليا الثاني ان كان القتل اي قبله الثاني بعد الحكم به للاول بان الخيارات
 الاول استرقا قبل جنائبه على الثاني وان لم يحكم به حاكم لبرائه من الجنابة الاولى باسترقاقها ولا
 يكن جنائبه على الثاني بعد الحكم به الاول فهو بينهما لتعلق حقهما معا به وهو على ملك مالك وصحبه
 زارة عن الباقر في عبد جرح رجلين قال هو بينهما ان كانت الجنابة محبطة بيمينه قبل ان جرح
 رجلا في اول النهار يروح اخر في اخر النهار قال هو بينهما ما لم يحكم الوالي في المرحح الاول قال فان جرح
 بعد ذلك الجنابة فان جنائبه على الاخير وقيل يكون للثاني لصبر ورثة الاول بالجنابة الاولى فاذا
 قتل الثاني انتقل الى اوليائه ولو اية على بن عتبة عن الصادق عليه السلام في قتل اربعة احرار واحدا
 بعد واحد قال هو لاهل الاخير من القلى ان شاء واقتلوه وان شاء واسترقوه لانه اذا قتل الاول استحق
 اوليائه فاذا قتل الثاني استحق من اوليائه الاول فصار لا وليا الثاني وهكذا وهذا الخبر مع صفاء
 سنده يمكن حمله على ما لو اخذنا اوليائه السابق استرقا قبل جنائبه على اللاحق جمعا بينه وبين ما
 سبق وكذا الحكم اوله مذهب فقوله وكذا لو قتل عبد بن لما يكن يسوعب كل منهما فيمتد او قتل عبدا
 او حر اكل فان المولى للعبد بن بشر كان فيه ما لم يسبق مولى الاول الى استرقاقه قبل جنائبه على الثاني فيكون

المولى الثاني وكذا وفي الخبر وسوى العبد واذا اختلف الاول ورضي به المولى تعلق حق الثاني برقبته
 وقبل يقدم الاول لان حقه اصسط اسبق ويسقط الثاني لغوات محل استخفافه والا فاول اقوى و
 منها التساوى في الدين فلا يقتل مسلم بكافر حربياً كان الكافر ام دينياً ومعه هذا كان المحرّب ام لا ولكن
 بعرض القاتل يقتل الذمي والمعااهدة لا تجزئ لهما ويجزم دية الذمي ويستفاد من ذلك جواز قتل المحرّب
 بغير اذن الامام وان توقف جواز جهاده عليه ويترق بين قتله وقتاله جهاداً وهو كذلك لان الجهاد من
 وظائف الامام وهذا يتم في اهل الكتاب لان جهادهم يتربّب عليهم الامم القاتلة يتوقف على الا الحاك
 اما غيرهم فليس في جهادهم الا القتل والاسلام وكذا لا يتوقف تحقيقه على الحاكم لكن لا يتربّب
 على القتل احكام اخر مثل احكام ما ينعم منهم ويخونه وتلك وظيفة الامام ايضا وقيل القاتل جماعة
 من اصحاب منهم الشيطان والمرضى والمحقق والعلامة في احد قلوبهم والمص في الشرح مدعيها
 الاجماع فان المخالف ابن ادریس وقد سبقه الاجماع انه ان اعاد قتل اهل الذمة اذ قد سب بعد ذلك
 فاضل دية دمه ومسند هذا القول مع الاجماع المذكور رواية اسمعيل بن الفضل عن الصادق
 عليه السلام قال سالت عن رماء اليهود والنصارى والمجوس هل عليهم وعلى من قتلهم شيء اذ غشوا
 المسلمين واظهروا لهم العداوة قال لا الا ان يكون مقودا فقتلهم قال وسالت عن المسلم هل يقتل
 باهل الذمة واهل الكتاب اذا قتلهم قال لا الا ان يكون معاداً لذلك لا بدع قتلهم فيقتل فهو ضامن
 وانه مفسد في الارض بارتكابه قتل من حرم الله قتله والعجبان ابن ادریس اجتج على مذهب الاجماع
 على عدم قتل المسلم بالكافر وهو استدلال في مقابلة الاجماع قال المص في الشرح والحق ان هذه
 المسئلة اجماعية فانه لم يخالف فيها احد سوى ابن ادریس وقد سبقه الاجماع ولو كان هذا الخلل ان
 موثراً في الاجماع لو هو جمل اجماع اصلاً والاجماع على عدم قتل المسلم بالكافر يختص بغیر المعتاد
 ويجب من ذلك نقل المقام ذلك قولنا مشرأ بضعة بعد ما قرره من الاجماع عليه ان يضمنه لهذا
 الكتاب بعد الشرح والاحتج في الخ لا ابن ادریس برواية محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام قال لا يفاد
 مسلم يدي واجاب بانه مطلق فيقتل على المفصل وبه انه تكرر في سياق النقي بينهم ومعه يختص العام

بالمخصص المنفصل والمناسخة لقطبه ولا يؤى المشهور ثم اختلف القائلون يقتله فمنهم من جعله
 قودا كالشيخ ومن تبعه فاجوار الفاضل من دينه ومنهم من جعله حدا فسادا وهو العلامة
 في المح وقبلة ابن الجنبيل وابو الصلاح ويمكن الجمع بين الحكيم فيقتل لقتله وفساده وبرد الورثة
 انفاضل وتظهر فائدة القولين في سقوط القود بغير الولي وتوقف على طلبه على الاول والثاني
 الثاني وعلى الاول ففي توقفه على طلب الجميع اولياء المقتولين والاخيرة خاصة وجهان فلو
 كون قتل الاول جزءا من السبب وشرطا فيه فعلى الاول الاول وعلى الثاني الثاني رتبة
 ويتفرع عليه ان الزرد وعليه هو الفاضل عن رتبة جميع المقتولين وعن رتبة الاخيرة فعلى الاول
 الاول ايضا وعلى الثاني الثاني والمرجع في الاعتبار الى العرف ودما تحقق بالثابت لا مشتق
 من القود فيقتل فيها وفي الثالث وهو الاجود لا لا اعتبار شرط في القصاص فلا بد من قتل
 على استحقاقه ويقتل الذمي بالذمي واختلف ملها كالسودي والنصراي وبالذمي مع النبي
 اي ردا ولياها عليه فاضل دينه عن دينه الذميمة وهو نصف دينه وبالعكس يقتل الذميمة بالذمي
 مطلقا وليس عليها غرم كالسليمان اذا ثبت بالمسلم ان الجاني لا يجني على اكثر من نفسه ويقتل
 الذمي بالمسلم ويدفع ماله الموجود على ملكه حاله القتل وذلك الصغار غير المكلفين الى
 اولياء المقتول المسلم على وجه الملك على قول الشيخ المفيد وجماعة وربما نسب الى الشيخ
 ايضا ولكن انصرف في الشرح انه لم يجد في كنبه وانما نسب الحكم الى القول لعدم ظهور دلالة
 عليه فان رواية ضرير التي هي مشددة الحكم خالصة عن حكم اولاده واحدا لغيره لا تفقاده
 عليها وعموم لا نذر وازرة وزر اخوى بنفبه ومن ثم رده ابن ادريس وجماعة ووجه القول بان
 الطفل يتبع اباه فان ثبت له الاسترقاق شارك فيه وبان المقتضى يحقن دمه واحترام ماله
 هو التزامه بالدمه وتدخل حرمتها بالقتل فجري عليه احكام اهل الحرب وفيه ان ذلك يوجب
 اشتراك المسلمين فيهم ولا يهد في اوانه فاضل الامام بجائده السلم بينهم لا اخضاص اولياء المقتول
 والاجود الاقتصار على ما اتفق عليه الاصحاب ووردت بالنصوص من جواز قتله والعفو

والاسترقاق له واخذ ماله وللولي استرقاقه الا ان يسلم قبله فالقتل لا غير لا مشاع استرقاق
المسلم ابتداء واخذ ماله باق على التقديرين ولو قتل الكافر مثله تم اسلم الفاتل بالدية
عليه لا غير ان كان المقتول ذمياً لا مشاع قتل المسلم بالكافر في غير ما استثنى ولو كان
الكافر غير ذمي فلا قتل على فائده مطلقاً ولا دية وولد الزنا اذا بلغ وعقل واظهر الاسلام
يسلم يقتل به ولد الرشاة بفتح الراء وكسر هاء خلاف ولد الزنا وان كان شبهة للشا
للشواوهم في الاسلام ولو قتله قبل البلوغ لم يقتل به وكذا لا يثبت له المسلم مطلقاً عند
من يرى انه كافر وان اظهر الاسلام ويقتل الذمي بالمرتد فغيره كان ام ملتبساً انه محقون الدم
بالنسبة اليه لبقاء علفه الاسلام وكذا العكس عني لا قوي للشواوهم في اصل الكفر كما يقتل
اليهودي بالنصراني اما المرجع الملى الى الاسلام فلو قود وعليه دية الذمي ولا يقتل به المسلم وان اساء
بقوله لا نأمره الى الاسلام الامام والا قرب لاديه للمرتد مطم يقتل المسلم له اية لا نه عن ذل الكافر الذي
لا دية له وان كان قبل الاستنابة الملى لان مفارقة الكافر بذلك لا يخرج عن الكفر لان الدية مفقودة
شرعي نفق ثبوتها على الدليل الشرعي وهو مشف ومجتمل وجوب الدية الذمي لا نه اقرب منه الى الاسلام
فلا اقل من كون دية كدته مع اصالته البرائة من الزايد وهو ضعيف ومنها انتفا ابو فلا يقتل الوالد
وان علا بابنه وان نزل لقوله صلى الله عليه واله لا ينادي لابن من ابيه والبنيت كالابن اجماعاً او بطريق
اولى وفي بعض الاخبار عن الصادق ع لا يقتل والد بولده فيقتل الولد بوالده وهو شامل للأنثى وعلى
ايتم بان الاب كان سبياً في وجود الولد فكذا يكون الولد سبياً في عدمه وهو لا يتم في الام وتعين الوالد
بقتل الولد ويكفر وتجب الدية لغيره من الوارث ويقتل باقى الافارب بعضهم ببعض كالولد بوالده والاب
بأبنه والاحد من قبلها وان كانت لاب والجدات مطم والاخوة والاعمام والاخوال وغيرهم ولا فرق في الوالد
بين المسلم واليه لولد في الدين والحرية والمخالف فلا يقتل الاب الكافر بولده المسلم ولا الاب العبد بولده الحر للعموم
ولان مانع شرف الابوه نعم لا يقتل الولد المسلم بالاب الكافر ولا الحر العبد لعدم التكافؤ ومنها كمال العقل فلا يقتل
المجنون بعائل ولا مجنون سواهما ولا مجنون رايم ام ادوا اذا نزل حال جنونه والدية ثابتة على غائبة لعدم قصد

القتل فيكون كخطا العاقل والصحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال كان امير المؤمنين ^{عليه السلام} يجعل جنابا للمقتول على
 خطا كان وعمدا وكما يعتبر العقل في طرف القاتل كذا يعتبر في طرف المقتول ولو قتل العاقل مجنوناً لم يقتل
 به بل الدية ان كان القتل عمداً او شبهة والا فعلى العاقل نعمة لو ضل المجنون عليه ولم يمكن دفعه ^{تسليمه}
 فهدر ولا يقتل الصبي بالبالغ ولا صبي بل تثبت الدية على عاقله يجعل عمداً خطاً محضاً الى ان يبلغ ^{بين} ^{لشبابه}
 لصحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال عمداً الصبي وخطاؤه واحد وعنده ان عاقله كان يقول عمداً
 خطا محضاً على عاقله العاقل واعتبر في الخوارج مع البلوغ الرشد وليس بواحد يقتل البائع بالصبي
 اصح القولين لعموم النفس بالنفس واجبا بواجب في قتل البالغ لذا لا يترك المجنون لاشراكه
 في نقصان العقل ويضعف بان المجنون خرج بدل خارج والا كانت الية مشاولة بخلاف الصبي
 مع ان الفرق بينهما متحقق ولو قتل العاقل من ثبت عليه بقتله قصاص ثم جنى قتل منته ولو حله
 المجنون لثبوت الحق في دمه عاقلان نصيب كغيره من الحقوق ومنها ان يكون المقتول محقون الدم
 اى غير مباح القتل شرعاً فمن اباح الشرع قتله لزناء او لواط او كفر لم يقتل به فانه وان كان يغير اذن
 الامام لا يباح الدم في الجملة وان توفقت المباشرة على اذن الحاكم فبأنهم بدونه خاصة والظاهر
 عدم الفرق بين استيفائه بنوع القتل الذي عساه الشارع كالرجم والسيف وغيره لاشراك الجميع
 في الاثم المطلوب شرعاً وهو اذهاق الروح ولو قتل من وجب عليه قصاص غير الولي قتل به لانه
 محقون الدم بالنسبة الى غيره القول فيما ثبت به القتل وهو ثبوت الاقرار به والبيعة عليه والقائمة
 بفتح القاف وهو الايمان تقسم على اولياء المقتول الدم فانه الجوهري والافراد يكفي فيه المدة لعموم افراد
 العقل على انفسهم جائز وهو يتحقق بالمرّة حيث لا يدل على اعتبار العدد وقيل يعتبر المزان ^{هو}
 ضعيف ويشترط اهلية المقر بالبلوغ والعقل واختباره وحرية فلا غيره باقرار الصبي والمجنون ^{والكن}
 والعبد مادام رقا ولو بعده الا ان يصدقه مولاة فالأثر بالقبول لان سلب عبارته هنا انما كان لحق
 المولى حيث كان نصيب في نفسه فاذا وافقه نال المانع مع وجود المقنن وهو قبول اقرار العقل ^{انفسهم}
 ووجه عدم القبول بغير كونه مملوكاً اهلية الاقرار بالصبي والمجنون لان العبودية صفة ما غده منه كالصبي

ولأن المولى ليس له مقتول يدوم العبد وليس له جرحه ولا قطع شيء من أعضائه ولا تطلقا فلا فرق ^{نقل} للبدن
 بين الفتن والمدبر وأم الولد والمكاتب وإن اعتق بعينه لمطلق المبيع نعم لوافق لو قيل يجب
 عليه الدية لأنه مدبرها بسببه ما فيه من الحرية ولو اقر بالعهد لم كل عقدا فمقتض منه لرواها المانع و
 نقل إقرار المبيع السفينة والمفلس بالعهد لأن موجب القود والمناجحة لهما في المال فيستحق منها الفضا
 في المال ولو اقر بالخطأ الموجب للمال على الجاني لم ينقل من المفلس لكن لا يشارك المقر في الغر
 على الأقوى وتقدم في بابيه ولو اقر واحد بعقد عمل وآخر بعقد خضيرة ^{بغير المال} في صدقة من
 منهما والراشد بموجب جنابة لأن كل واحد من الاقارب سبب مستقل في إيجاب بقضا
 على المقر به ولما لم يكن الجمع تخرا لولي وإن جهل الحال كغيره وليس على الآخر سبيل ولو اقر بعقد
 من اقر آخر براءة المقر مما اقر به من قتل وإنه هو المقاتل ورجع الأول عن اقراره ودعى للمقتول
 من ست المال إن كان موجودا ودرهني أي دفع عنها الفضا كما قضى به الحسن عليه السلام في
 حبه أبيه على عليه الصلوة والسلام معاذ بان الثاني أن كان ذبح ذاك فقد أحيا هذا وقد قال الله
 تعالى عز وجل ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا وقد عمل بالرواية التي لأصحاب جمع أنها مسجلة
 مخالفة للتوصل والأقوى تخير المولى في تصديق أيها شاهد ولا يستفاد منه كما سبق وعلى المؤمنين
 لو لم يكن بيت مال لهذا الزمان اشكل دس الفضا منهما وأدخا بحت المولى مع أن مقتضى
 التعديل ذلك ولو لم يجمع الأول عن إدارة مقتضى التعديل بقاء الحكم أيضا والمختار التحيز
 فدل أن ذكر أن ولا عين شهادة النساء منفردات ولا منظمات ولا بالوحد
 مع البين لأن متعلقها المال وإن عني المسمى على مال وقتل ثبت بالشاهد والمأشوق الدية
 وهو شاهد ولكن الشهادة صافية عن الاحتمال فلو قال جرحه لم يكف حتى يقول قاتل
 جرحه لأن الجرح لا يستلزم الموت مطلقا ولو قال أسال دمه ثبت الدائنة خاصة لأنها
 المنع من اطلاق اللفظ ثم سعى الكلام في تعيين الدائنة فإن استيقاؤها مشروط ببعضها
 فلا يصح بدونه ولا بد من توافقهما على الوصف الواحد الموجب لاعتقاد العقل ولو اختلفا

زمانا بان شهدا احدهما ان قتلوه والاخر عشيده ارمكانا بان شهدا احدهما ان قتلوه في الدار
 والاخر في السوق او كذا بان شهدا احدهما ان قتلوه بالسكين والاخر بالسيف بطلت الشهادة لاهانهما
 في قتلهم ومن ثم على كل واحد لا شاهد واحد ولا شئت بذلك لو ثبت على الاقوى للكاذب نعم
 بان شهدا احدهما بان قتلوه والاخر عشيده لم يثبت وكان لو كانا لا مكان صدقهما وحقن الظن به
 فيثبت مع اللوث ومع عدم مخالفت المنكر مبينا واحدة على نفى الواحد الفعل فان لكل عن البين
 حلف المدعى مبينا واحدة بما على عدم النفا بالثبوت وثبت الحق على المنكر ممن المدعى ولو ثبت
 بالثبوت فبني عليه مجردة واللوث اماره بظن بها صدق المدعى فيما ادعاه من الفعل كوجود دنى سلاح مطلق
 بالدم عند قبيل في دمه اما لو لم يوجد القبيل مضاف في الدم لم يكن وجود الدم مع دنى السلاح لو كانا
 القتل في دار قوم او قريتهم حيث لا يطرقتا غيرهما او بين قريتين لا يطرقتا غيرهما وقربا اليه سواء
 ولو كانا الواحد قرب احضت باللوث ولو طرف القرية غيرا هلهما اعتبر في ثبوت اللوث مع ذلك
 ثبوت العداوة ومنهم وبينه وكثيرا العدة الواحد بفعل المدعى عليه لا الصبح ولا الفاسق والكافي
 وان كان مأمونا في مذهبهما اما حيا عدا النصارى والنفاق فيثبت اللوث مع الظن بصدقهم ويعلم منه
 ان جماعة الصبيان لا يثبت بهم اللوث وهو كذلك الا ان يبلغوا احد التواتر وكذا الكفار والمشهور
 ح بشبهة بهم وشكل بان التواتر يثبت القتل لانه اقوى من البينة واللوث يكتفى فيه الظن وهو قد
 يحصل بدون تواترهم ومن وجد قبلا في جامع عظيم او شارع نظره غير مختص او في فلاة او في غمام
 على فطرة او جبر او بغير او مصنع غير مختص بمشقة فديته على بيت المال وقدرها اي قدر القامة حمولا
 من الله تعالى في العدا جماعا والخطا على الاشهر وفل خمسة وعشرون لصحة عبد الله بن سنان
 عن الصادق عليه السلام والاول احوط وانسب بمراعاة النفس خلفها المدعى مع اللوث ان لم يكن اقدم
 فان كان المدعى قوم والمراد بهم هنا اقراره وان لم يكونوا وارثين حلف كل واحد منهم مبينا ان كانوا
 حنين ولو زاد واعنها انصر على حلف حنين والمدعى من حملهم ويحتمون في تعيين الخالف منهم
 ولو نقصوا عن الخمسين كدرت عليهم او على بعضهم حسب ما يقتضيه العدد الى ان يبلغ الحنين وكذا لو

منع بعضهم كثر على الباطل متاوبا وسناوتا وكذا لو امتنع البعض من كذب اليمين ونسب الفسامة
 في الوصية بالسبب الى نسبتها الى النفس في الدية مما فيه من الدية ففسامة تمنون كالنفس وما
 فيه النصف فصغرنا وهكذا ومن فسامة الاعضاء الموجبة للدية سبب امان وما نقص عنها بالسبب
 والا فاولى الاول ولو لم يكن له فسامة اي قوم يقتلون فان الفسامة تطلق على الايمان وعلى المفسد
 وعدم الفسامة ما لعدم التوهم او وجوده حرم مع عدم علمهم بالواقعة فان الحلف لا يصح الا مع علمهم
 بحال الامتناع عنها تشريفا فان ذلك عين واجب عليهم لأن الله المانع من اليمين و
 ان بدلها قومه او بعضهم اذلف المنكر وقوم حميين يمينا ببرأته فان امتنع المنكر من الحلف او بعبه
 الزم الدعوى وان بذله بدلها قومه بناء على النضاء بالنيكول والحضور هذه المادة من حيث
 ان اصل اليمين هنا على المدعى وانما انتقلت الى المنكر بنكوله فلا يعود اليه كما لا يعود من المدعى
 الى المنكر بعد ردها عليه ونسب والقابل الشبح في المبسوط لرد اليمين على المدعى كغيره من
 المنكرين فيكفي ح اليمين الواحدة كغيره وهو ضعيف لما ذكره وسحب الحاكم العظة للحالف وسئل
 بالإيمان كغيره بل هنا اولى وروى السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي صلى الله عليه
والآله كان يجلس في تمام الدم سنة ايام فان جلدته واياها بيده والأخلى سبيله وعلى يمينها
 الشيخ رحمه الله والرواية ضعيفة والحبس بفجور عقوبة لم يثبت موجبها فقدم جوارحه اجود
 في فضايل الطرف والمراد به ما دون النفس وان لم يتعلق بالاطراف المشهورة
 وموجبه كسر الحميم اي سببه ائلاف العصاة وما في حكمه بالملتف غالبا وان لم يقصد الا ائلاف والأذن
 او بعضه اذ عن الملتف غالبا مع القصد الى الائلاف كالجنانة على النفس وشروطه شروط والألف
 من النفس من التناوي في الاسلام والحرية او كون المقتض منه اخفض واشفاء الاثمة الى
 آخر ما فضل سابقا ويريد هنا على شروط النفس اشراط التناوي او التناوي العنوين المقتض به
 ومنه في السلامة او عدمها او كون المقتض منه اخفض فلا يقطع اليد الصحيحة بالسلامة وهي افا
 ويريد هنا اي بذل اليد الصحيحة الجاني لان بذله لا يسوغ قطع ما منع الشارع من قطعه كالوئيل وقطعها

بغير قساص ونقطع اليد السليمة بالصحة لا يهدون حق المستوفى الا اذا جفت من قطعها السراية
الى النفس اعدم احكامها فثبت الدية وحسب لقطع السليمة بقصه عليها ولا ينقسم اليها ارض الشايف
ونقطع اليمين باليمين ولا اليسرى ولا بالعكس كما لا يقطع السباية بالوسطى ونحوها ولا بالعكس فان لم
يكن آراى لقاطع اليمين من اليسرى فان لم يكن له يسرى فالرجل اليمنى فان فقدت فاليسرى على
الرواية التي رواها جيب السجستاني عن الباقر ع وانما استدلك الحكم اليها لمخالفة للاصل من حيث
عدم المماثلة من الاطراف خصوصاً بين الرجل واليد الا ان الاصل في تقسيمها الى يمين ويسار
منهم لم يتوقف في حكمها هنا وما ذكرناه من ترتيب الرجلين مشهور والرواية خالية عما يمتطو
في قطع الرجل لليد حيث لا يكون للجاني يد والرواية لو قطع احدى جماعة قطع يده وحده
الاول فالاول ثم يؤخذ اليد المتخلف ولا يعدي هذا الحكم الى غير اليدين مما له من ويسار اليدين
والاذنين وقوفاً فيما اختلف الاصل على موضع اليدين وهو الاخذ بالمماثل وكذا ما ينقسم الى اعلى واسفل
كالجفنين والشفين لا يؤخذ الا على بالا اسفل ولا بالعكس ونسب القصاص في الحارضة من الشجاج
والباصة والسمحاق والموصحة وسباني يمينها ونزاعى في الاستيفاء الشجرة العادية طولاً وعرضاً
فليسوى بقدرها في البعدين ولا يغبر قدر النزول مع صدق الاسم ان اسم الشجرة المحصورة من خازم
وباصفة وعثرها لتفاوت الاعضاء باليمن واليسار ولا عبرة باستلزام مراعات الطول والعرض
استيعاب راس الجاني لصغر دون المجز عليه وبالعكس نعم لا يكمل الزايد عنه من القفا ولا من الجهة
لخروجها عن موضع الاستيفاء بل يفرض على ما يحتمل العضو ويؤخذ للزايد نسبة المتخلف الى اصل
الجزء من اليد فليسوفى بقدر ما يحتمل الرأس من الشجرة وينسب الباقي الى الجميع ويؤخذ للغائب نسبة
بان كان الباقي لنا وثلاث ادمية تلك الشجرة وهكذا ولا يثبت القصاص في الهامة للعظم والمنفلة
له ولا في كسر العظام لمحقو العثر ينسب القصاص منه ولعدم امكان استيفاء نحو الهامة والمنفلة من غير
زيادة ولا نقصان ويجوز القصاص قبل الاند مال بجائز لبث اصل الاستحقاق وان كان
الصبر الى الاند مال ولى حذر من السراية الموجهة لتغير الحكم وقبل لا يجوز لجواز السراية الموجهة للدخول

شأن
من يمينها

يقيم

الهمال

ولا هاهنا

ولا فساد من الأبا بخديده لقوله صلى الله عليه وآله لا يؤخذ إلا بما يجد قفاس لخرج طولا وعرضا بحيث
 وشبهه ويعلم طرفاه في موضع الافتصاص ثم يسوق من أحد الغلامتين إلى الأخرى ولا يجوز الزيادة فإن
 انتفت عدا اقتص من المستوفى أو خطأ الآية ويرجع إلى قوله فيها بينة أو لا يضرب المستوفى من قلة شيء
 لاستنادها إلى تفريطه وينتفع ربطه على خشبه ونحوها لئلا يضرب حاله الاستيفاء ويؤخر فصاص
 طرف من الحر والبرد إلى اعتدال النهار حد من السرية وست الفصاص العين للآية ولو كان
 للجاني بعين واحدة والحجة عليه باثنتين فقلت عين الجاني وإن استنتج بها فإن الحق أعما ولا طلاق
 قوله تعالى والعين بالعين ولا رد ولو انعكس بان تلع عينة أي عين ذي العين الواحدة صحح العيين
 ما رغب بصره اقتص له بعين واحدة بان ذلك هو المأخذ للجنة قيل والقبائل ابن الجند والشيخ في أحد
 قولييه وجماعة ولمع الفصاص على ذي العين نصف الآية لأنه إذا ذهب بصر اجمع وفيه الآية
 وقد استوفى منه ما فيه نصف الآية وهو العين الواحدة فتع لـ نصف ولو روي محمد بن قيس عن
 الباقر ع قال قضى من المؤمنين على الصلوة والسلام في رجل أعور أصيبت عينه الصحيحة فقيت أن
 تنفع إحدى عينيه صاحبه ويعقل له نصف الآية وإن شاء أخذت كاملة ويعفو عن صاحبه و
 مثلها رواية عبد الله بن الحكم عن الصادق عليه السلام ونسب المصنف الحكم إلى القل مشعر برده أو
 توقفه ومثاله قوله تعالى والعين والعين فلو وجب معناه آخزم تحقيق ذلك خصوصاً على القول
 بان الزيادة على النص نسخ وإصالة البراءة من الزائد واليه ذهب جماعة من الأصحاب منهم المحقق في الشرايع
 والعلامة في التحرير مع موافقته في المحل الأول وتورده في باقي كتبه وللتوقف وجه وإن كان الأول
 لا يخرج من قوة وهو اختيار المصنف في الشرح واجيب عن الآية بان العين مفردة محل فلا يعنى بالأصل
 دليل على الدليل وما قيل من أن الآية حكاية عن التوراة فلا يدل منها سند فاعا في شرعاً لرواية
 زارة عن أحمد بن محمد عليه السلام أنها محكمة ولقوله تعالى بعد أو من لم يحكم بالآية فاولئك الظالمون
 ومن للعموم والظلم حرام فتركه واجب وهو لا يتم إلا بالحكم بها وقد ينفذ الشك في الثاني باحتمال كونه
 معطوفاً على اسم أن فلا يدل على بقاءه عند نال النص على كونها محكمة ولو ذهب صر العين مع

الملائكة قد نزل في طريق الانقاص من اذهاب بصرها مع بقاء حدة طرح على الاجبان اجبان
 الحاذق قد نزل في طريق الانقاص من اذهاب بصرها مع بقاء حدة طرح على الاجبان اجبان
 الفئ من عينة وسع الحدة والفول باستيفائه على هذا الوجه هو المشهور بين الاصحاب ومستند
 رواية رقاعه عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا عليه الصلوة والسلام فعل ذلك فبين لم عين
 عينه فانزل فيها الماء واذهب بصرها وانما حكاها قول النبي عليه السلام على عدم الدليل بعد الانقاص
 الاستيفاء فيه بل يجوز بما يحصل الغرض من اذهاب البصر وبقاء الحدة من وجهين من وجهين
 طريق الرواية صغفا وجه بالمنع من تعيين ما دلت عليه وان كان حائزا وبقيت النقصان في
 السر ان امكن الاستيفاء المماثل للجناية بان يستوفى ما ثبت على وجهه ثبت وما لا ثبت كذلك
 على وجه لا يعقد الى فساد البصر ولا الشعر زيادة عن الجناية وهذا امر بعيد ومن ثم منعه
 جماعة وتوقف آخرون منهم العلامة في القواعد ويقطع ذكر الثابت بذكر الشيخ وذكر المحقق
 بالاعراف والعجل بسلول الحصين لثبوت اصل الملائكة وعدم اعتبار زيادة المنفعة ونقصانها
 كما يقطع يد القوى بيد الضعيف والعين الصحيح بالاعشى ولسان الفصيح بغيره نعم لا يقطع الصحيح بالعينين
 وينت في العكس في الحصين وفي احدهما النقصان ان لم تحف بقطع الواحد ذهاب منفعة الاخرى
 فان جفت فالدبة فلا فرق في جواز الانقاص منهما بين كون الذكر صحيحا وعدمه لثبوت اصل الملائكة
 وينقطع الاذن الصحيحة بالصحة لان السمع منفعة اخرى خارجية عن نفس الاذن فليس الامر كالذكر الصحيح
 والعين حتى لو قطع اذنه فاراد سبعة فما حاسان نعم لا يؤخذ بالصحة بالمحرز بل ينقص الى حد
 المهرم ويؤخذ بحكومة الباقي اما الذنب فليس مانع والاذن الشام بالاختتم بالمعجزين وهو الذي لا يتم
 لان منفعة الشم خارجة عن الاذن وتخلل في الدماغ لا فيه وكذا يستوى الاذن والافطس والكبير
 والصغير واحد الميزان لصاحبه المماثلة في اليقين واليسار كما يعتبر ذلك في حقهما من يادس واليدس
 وكما ثبت في جميعه فكذا في بعضه لكن ينسب المقطوع الى صله ويؤخذ من الجاني بحسب الاستيفاء
 ببعض اذن الصغير فالنصف والنصف بالثلث والثلث بالثلث وهكذا وينتفع السن بالسن الملائكة كالنبيته بالنبيته

والرابعة بها والفرس به وانما نقصنا ذالم تعد المحنة عليها او يقصن اهل الجزر بعودها ولو عادت
 السن فلا نقصا كما انه لو نقص بعودها اخر الى ان يمضي مدة القضاء فان لم يعدا نقص وان عادت
 بعودها لا ينصاح هبة جديدة وعلى هذا يقصن وان عادت على هذا الوجه لا بها ليست بدلا عادية
 بخلاف ما يقصن العادة بعودها ولو انكس الغرض بان عادت بين الجاني والعاذة لم يكن للمخس عليه
 والتمام ذكر فان عادت السن المقص بعودها عادة متغيرة بالحكومة وهو الارش لثاوت ما يشهد به
 ومتغير كما حق وبناظر بين الصبي الذي لم سقط سنة وثبت بدله السنة اذ بعودها فان لم تعد
 على خلاف العادة فيها القضاء ولا بالحكومة وهو ارش ما بين كونه فاقد السن زمن ذهابها واما
 ولو عادت متغيره او ما يله فعليه الحكومة الاولى ونقص الثانية ولو مات الصبي قبل الياس من عودها
 فانه ارش ولا يقطع سن بفرس ولا ثنية برابعة ولا بناب ولا بالعكس وكذا غير العلو والسفل واليمين
 واليسار وغيرهما من الاعتبارات المماثلة ولا اصلية برادة ولا زائدة برادة مع تغاير المحل بل الحكومة
 فيها ولو اخذ المحل فلعث وكل عضو وجب النقص فيه لو فقد اسفل الى الدية لا بها فتمت العضو حيث
 لا يمكن استيفاؤه ولو قطع اصبع رجل وبدا آخر مناسبة لذات الاصبع افضل لصاحب الاصبع ان سبق
 في الخانة لسبق استحقاقه ما صبع الحاني قبل العلوي الثاني بالدين المشد عليها ثم يسبق في لصاحب اليد
 الباقي من اليد وباخذ رية الاصبع لعدم استيفاء تمام حقه فيدخل فيما تقدم من القاعدة لوجوب
 الدية لكل عضو مفقود ولو بدا الجاني لقطع اليد قطعت يده للجناة الاولى والزمه الثاني دية اصبع
 لفوات محل العضو الواحد في قتل العمد العضو من لا احد الاخرين من الدية
 والعضو من كان عمه بعض العامة لقوله تعالى النفس بالنفس وقوله كتب عليكم القصاص في القتل
 الجزر الآية وصحيفة الخلع وعبد الله بن سنان عن الصادق ع قال من قتل مؤمنا متعمدا قتيبه
 الا ان يرضى اولياء المقتول ان يقبلوا الدية فان رضوا بالدية وامحى ذلك القاتل فالدية للحويث
 لو اخطأ على الدية حياز للجزر لان القصاص حق فيجوز الصلح على اسقاطه بمال ويجوز الزيادة عمدا
 اي عن الدية والقيصة مع التراضي اي تراضي الجاني والولي لان الصلح اليهما فلا يتقدم الا برضاها و

وجوبها أي الزينة على الجاني بطلب الولي وجبه بل قوله لأن الجنيح لو جوب حفظ نفسه بالموت
 على بدل الذمة يجب مع الذمة ولو رواية الفضيل عن الصادق عليه السلام قال والعدو هو الموت
 أو رضى ولي المقتول ولا يأس به وعلى القليل لا يتقدر بالذمة بل لو طلب منه أن يرد وتمكن منه وجب
 ولو جنى على الطرف ومات واستند استناد الموت إلى الجناية فلا قصاص النفس لنفسك في سببه
 بل في الطرف خاصة ويجب احضار شاهدين عند الاستيفاء استيفاء في إيقاعه على الوجه المعتبر
 بالمنع من حصول الاختلاف في الاستيفاء فكذلك الولي قد دفع بالدية وبغيره إلا أنه أي جنيحه
 يظهر حالها حذر من أن يكون قد وضع المستوفى فيها السم وخصوصا في الطرف لأن البقاء مطلقا
 والسم ينافيه غالبا فلو حصل منها أي من الأجزاء المقتصصة بها في الطرف جازر بالسم ضمن المقتصص إن سلم به
 ولو كان القصاص في النفس فقد أساء أي واستوفى ولا شيء عليه ولا نقص إلا بالسيف فتقريب
 العنق لا غير إن كان الجاني إلى به ولا في جوارحه نظر من صدق استيفاء النفس بالنفس وزيادة
 الاستيفاء وبقاء حرمة الأدمى بعد موته واستقرب في القتل عد المنع ولا يجوز التمثيل به إن بالجاني
 بأن يقطع بعض أعضائه ولو كانت جناية مثله أو وقعت بالتخريف والتخريف بالمقتول بل يستوفى
 في جميع ذلك بالسيف وقال ابن الجنيح يجوز قتل مثل القتل الذي قتل بها قوله تعالى بمثل ما اعتدى عليكم
 وهو مجزئ لولا الاتفاق على خلافه نعم قد قيل والقابل الشيخ في النهاية وأكثر المناخرين أنه مع جمع
 الجاني بين التمثيل بقطع شيء من أعضائه وقتل بعض الولي منه في الطرف ثم يقتص في النفس إن كان
 الجاني بفعل ذلك ضربات متعددة لأن ذلك يهزل جانيات متعددة وقد وجب القصاص
 بالجناية الأولى فيستحب رواية محمد بن قيس عن أحمد بن محمد بن عيسى ولو فعل ذلك يجر به واحدة لم يكن
 عليه أكثر من القتل ويقتل بدخل قصاص الطرف في قصاص النفس مطلقا ذهب إليه الشيخ في المبسوط
 والمختلف ورواه أبو عبد الله عن علي بن أبي حمزة عليه السلام والأقرب الأول ولا يقتص بالآلة الثالثة
 التي لا تقطع ولا تقتل إلا بمبالة كثر لئلا تجذب المقتص منه سواء في ذلك النفس والطرف
 فيما تم المقتص لو قتل ولا شيء عليه سواء ولا يقتص من المقتص سراية القصاص لأنه فضل سابع ولا يقتصه

فنان ولعل الصادق عليه السلام في حقه الجلي ايا رجل فله الحد والقصاص فلا دية له وعندها مثل
 دية في ميت المال استادا الى جنة ضعيف ما لم يتقدح في مصنف آخ الزايد فضايا اودته واجرة المقتضى
 من بيت المال اكله من حبله المصالح فان فقدت المال او كان هناك ما هو اهم منه كشد نغره ودفع عدو
 ولم يسمع اما فعل الجاني لان الحق لازم له فلو كان موته عليه ومثل على الجاني عليه لانه لمصلحة ودية
 اء القصاص وارث المال مطلقا الا الرضيع لعدم انه اولى الارحام خرج منه الزوجان بالاجماع
 فنع الباني وقتل برته العصبية وهو الاب ومن قرب به لا يتركون الاحق والاشد به الا من
 ينزب بها من الحقولة واو لا دهم وفي الثالث يخفى المنع بالنسبة لرواية ابي العباس عن الصادق
 عليه السلام والاول اقوى ويجوز للولي الواحد المبادرة للاقتصاص من الجاني من غير اذن الامام لقوله
 تعالى فقد جعلنا الولية سلطانا ولانه حقه والاصل براه الذمة من توقف استيفاء الحق على استبدان
 عنها الحق وان كان استبدانه اولى لحظه واحتماله الى النظر وخصوصا في فضايل الطرق لان الغرض
 معه بقا النفس وتوضيع الاستيفاء حدود لا يؤمن من تحيلها الغيرة وذهب جماعة الى وجوب استبدانه
 مطلقا فيقدر لو اشعل واعنده وان كانا جماعة لتوقف الاستيفاء على اذنتهم اجمع سواء كانوا
 حاضرين ام لا لئلا وبهم في السلطان ولا اشتراك الحق فلا استوفيه بعضهم ولان القصاص موضوع
 للتشيع ولا يحصل بفعل البعض وقتل والقابل به جماعة منهم الشيخ والمرضى مدعين الاجماع
 للحاضر من الاولياء الاستيفاء من غير ايقاف حصور الغائب ولا استبدانه وتضمن المستوفى حصص
 الباقي من الدية لمخض الولاية للحاكم غير فينا ولد العموم ولبنا القصاص على التقلب من ثم لا
 سقط تعفو البعض الى مال او مطلقا بل للباقي من القصاص مع ان القائل قد احرز بعض نفسه
 بها اولى ونظر القائل في غير المبادير اليه وعدم ما قبله فلا لانه مهمل بالنسبة اليه ولو كان
 الولي صغرا ولدا اب او جد لم يكن له اى لولية من الاب والجد الاستيفاء الى بلوعة لان الحق له ولا
 يعلم ما يريد مع ولان الغرض التشيع ولا يتحقق بتجديده قبله وح فيجب القابل حتى يبلغ وقتل والقائل
 الشيخ واكثر المناخرين برأى المصلحة فان افضت بتجديده جاز لان مصالح الطفل سوية بتطرق الو

ولأن الساجد بما سلم من تقويت النقص وهو جود في حكم المجنون ولو صالحه بعض الأولياء على
 الدية لم يفت القود عنه للباقي على الاستمرار بل لا يعلم منه خلافا وقد تقدم ما يدل عليه زرواه
 لحسن بن محبوب عن أبي ولاد عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قتل ولدا أبي أم ران فقال
 لم يبن أما يريد أن أقول قاتل أبي وقال الأب أنا عفو وقالت الأم أنا أخذت دية قال فليعط الأب
 أم المقتول سدس من الدية ويعطى ورثة القاتل السدس لا يخرج حق الأب الذي عفا وليقتله
 وكثير من الأصحاب لم يترقب في الحكم وإنما نسب المص إلى الشهرة لورود الروايات بسقوط الثقة
 وثبوت الدية كرواية زارة عن الباقر عليه السلام وعلى المشهور بدوينا أي من يريد القود
 عليه أي على المقتول نصيب المصالح من الدية وإن كان قد صالح على أقل من نصيبه لا ينفذ
 ملك من نفسه بمقتار الضيب فيسحق دية ولو أشرى الأب ولا ينفذ في مثل الولد أمض من الإخوة
 ورث نصف الدية عليه وكذا لو أشرى المسلم والكافر في مثل الدمي فيقتل الكافر إن شاء الولد
 يرث المسلم نصف دية وكذا الكاهن في أشرى الكاهن العابد والحامي فانه يجوز مثل العابد بعد أن يرث
 عليه نصف دية وإذا ذهبا العاقلة عاقلة الحاطي لو كان الخطأ محصا ولو كان شبهة عن الخطأ
 ويجوز للحجور عليه للسفوف والفسل استيفاء القصاص إذا كان بالعا عاقلة لأن القصاص ليس بمال
 فانه يتناول به الخمر منها ولأنه موضوع للشفع وهو أهل له ويجوز له العفو انما عذر والصلح على مال
 المراء يدفع إليه وفي جواز استيفاء ولي المقتول مدونة القصاص من دون ضمان الدين على الميت
 فكان أصحها الجواز لأن مرجح العمد القصاص وأخذ الدية الكتاب وهو غير واجب على الوارث
 في دين مورثه وأعموم الآية وذهب الشيخ وجماعة إلى المنع استنادا إلى روايات مع سلامة سندها
 كإبدال على مطلق لا يرد ويجوز الوكيل استيفاءه لأنه من أفعال التي يدخلها النيابة إذ لا يعلق الغرض
 الشارع فيه بشخص معين فلو عزم الموكيل بأداء الوكيل ولا يعلم بالغزل فلا شيء عليه من مخصص ولا
 دية لأن الوكيل لا ينعزل إلا مع علمه بالغزل كما تقدم فوقع استيفاء موقوفه أمواله عن الموكيل واستوفى
 الوكيل بعده قبل العلم فلا قصاص أصح لكن عليه الدية لمباشرة ويطالبان وكما أنه بالعفو كالموكيل لا يستفاد

مكتبة المحققين في طبائعي

يكون موت موكل وسر وجه عن اهله الوكاله ويرجع بها على الموكل لمروره بعدم اعلانه العقب
 هذا مع تمكنه من الاعلام والا فلا عذر ويحتلج عدم وجوبها على الوكيل لحصول العقب بعد
 جود سبب الخلاك كالوعى بعد رمي السهم ولا نفق من الحامل حتى تضع ويرفع البلاء مراعاة
 من الولد ونسب فوطا في الحمل وان لم يشهد القابل له الا لما رأت وقد يخفى على غيرها ويجهلها من
 سبب فينظر المجتهد الى ان يبين الحال وفل لا يفتل فوطا مع عدم شهادة من لا صاه عدده ولا زفه
 ويقال للوفى عن السلطان الثابت له مجرد الاحتمال والاول اجود بقاء البصير بعد ذلك الا ان ثبت
 حوى الولد على ارضاعها فلينظر مقدار ما يدفع حاجته ولو هلك فاقبل العمد فالمرضى عن الباقي
 عليه السلم والصادق عليه السلم اخذ الدية من ماله ولا يكن له مال من الاقرب اليه فلا قرب
 وما نسب الحكم الى الرواية ان ضررها عند من حث السد فامهارة واثبات في احدهما ضعف
 وفي الاخرى ارسال لكن عمل بهما جماعة بل قيل ان اجماع ويريد قوله صلى الله عليه وآله لا يثبت
 مع امر مسلم وذهب ابن ادريس الى سقوط القصاص الى بدل لثبات محله بل ادعى عليه لاجماع
 وهو غريب واعلم ان الروايتين دللتا على وجوب الدية على من يهرب القاتل الى ان مات
 والمصنف جعل معلق المروى هلاكه مطلقا وليس كذلك مع انه في الشرح اجاب عن تجديد الخ
 بوجوب الدية من حيث انه فوت العوض مع مباشر انداف العوض ومنع البدل بله ثبوت
 فحياة او لم يمنع من القصاص ولم يهرب حتى مات لم يخف منه نفوت قال الله عز وجل لا ان يخص
 الدعوى بالثأر بل نفوت ويبدى نطق الروايات واكثر كلام الاصحاب وهذا مخالف لما اطلقه
 هنا كما لا يخفى باب ما سبب القتل جمع دية واطها عوض من واوفا الحمد
 ودية القتل اعطيت دية وفيه فصول اربعة الفصل الاول في مورد الدية
 بفتح الهمزة وهو موضع ورودها مجازا والمراد بان ما يوجب الدية من انواع القتل انما يثبت الدية
 بالامانة في الخطا المختص وشبهة وهو العمد الذي يشبه الخطا واجترار بلا صالته عما لو وجبت قتلا
 فانها تفرح عن العمد فالاول وهو الخطا المختص مثل ان برح حيوانا فنصب انسانا او انسانا

هذا هو المروي

موقفاً منصفاً غيره ومرجعه الى عدم قصد الانسيان او التعمد في الثاني لازم للاول والثاني وهو الخطأ
 الشبيه بالعمد وبالعكس ان يقصد مما لا يقبل غالياً وان لم يكن عدواناً مثل ان يضرب للناييب ضرباً
 ليس عادة في ضرب المضروب والصائب في العمد وتنبه ان العمد هو ان يتعمد الفعل والقصد في
 ان يقصد فعل الشخص المعين وفي حكمه عدم الفعل دون القصد ان كان الفعل ما يقبل غالياً كما سبق
 الخطأ المحض ان لا يتعمد فعلاً ولا قصداً بالمحتمل عليه وان الفعل في غيره والخطأ الشبيه بالعمد ان يتعمد
 لفعل ويقصد بقاؤه بالشخص المعين ويخطئ في القصد الى فعل لا يقصد مع ان الخطأ الشبيه بالعمد ان لا
 الطبيب يضمن في ماله ما يبتلى بعلاجه نفسه وطرف الحصول التفتت المستند الى فعله ولا يظن عدم
 امره مسلم ولا انه ما صد الى الفعل محط في القصد فكان فعله شبهة عدوان وان احتاط واجتهد واذن
 المراقب لان ذلك لا دخل له في عدم الضمان هنا لتحقيق الضمان مع الخطأ المحض فهذا اولى وان اختلف
 الضامن وقال ابن ادريس لا يضمن مع العلم والاجتهاد بالاصل ولست بوطء بآذنه ولا بفعل سابق سرعان
 فلا يستعقب ضماناً وفه ان اصله البراءة يقطع بدليل الشغل ولاذن في العلاج لا في الانلاق ولا ما
 بين الجواز والضمان كالضارب للناييب وقد روى ان امير المؤمنين عليه الصلوة والسلام ضمن
 ختانا فطع حشفة غلام والاوى الاعتبار على الاجماع فقد نقله المصنف في الشرح وجماعة اهل الروا
 لضعف سندها بالسكوني ولو ابرأه المعالج من الجنابة قبل وقوعها فالأقرب الصحة لمسئس الحاجة
 الى مثل ذلك ادلا على عن العلاج واذا عرف الطبيب انه لا يخلص له عن الضمان بوقف عن العمل
 مع الضرورة اليه فوجب في الحكمة شرع الابراء دفعا للضرورة وكرواية السكوني عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه الصلوة والسلام من يتطبيب او يتبسطر فلياحذر البراءة من
 وليه والا فهو ضامن وانما ذكر الاولى لانه هو المطالب على نقد برائته فلما شرع الابراء قبل الاستقرار
 صرف الى من يتولى المطالبة وظاهر العبارة ان البراءة للمريض وحده كذلك للعدو الا وفي ويكونا
 ادخاله في الاولى ولأن المحتمل عليه اذا اذن في الجنابة سقط ضمانها وكف بآذنه في المباح الذي
 في فعله ولا يخفى عليك ضعف هذه الدلالة فان الحاجة لا تكفي في شرعية الحكم بمجرد ما مع قيام الدلالة

على وجهه من حيث هو مع ان بين حقيقة لا يكون الا بعد ثبوت الحق لا انما استقام في الذم من
 الحق ومنه على انهم اخذوا من الذي اذا لاحق بالخاص للجنابة وقد لا يصار اليه بقدس عدم بلوغها
 فعل اذا اذنت الى الادنى ومن ثم ذهب ابن ادم بن ابي عدم صححتها قبله وهو حسن والناظم يفتي ما
 بحديث في مال العاقل انه لم يخط في فعله ومضد فيكون خطأ محصا وقيل والقابل الشيخ انه يفتي
 في ذلك جعله من باب الاسباب للجنابات والافوي الاول اطرا للفاضة وحامل المباح يفتي
 اسباب انسانا جنابة في ماله اما اصل الضمان فلا سناد بلغة او فعله في ماله فلفظه الفعل
 الذي هو سبب الجنابة وبشكل اذا لم يقصد الفعل بالمعنى عليه فانه يكون خطأ محصا كما مر الا انهم اطلقوا
 الحكم هنا وكذا يفتي المصنف بوجهه جاعا قبله او دبر او سواها جنبة عليها في ماله ايض وهو واضح لقصد
 الفعل والخطا في القصد وكان القول في الزوجة لو اعنت به وللشيخ قول بانها ان كانا من بنين فلا
 ثمر عليها وان كانا من بنين فالدية استنادا الى رواية مرسله والاول افوي لرواية سليمان بن خالد
 عن الصادق عليه السلام ولحقق الجنابة وليست بخطأ محض ونفي التهمة في العمد لا اصل الفعل والصالح
 بالطفل او المجنون او المريض مطلقا او الصحيح على حين عقوبة يفتي في ماله انما لانه خطأ متصفا
 وقيل والقابل الشيخ في البسوط ان الضامن بما فله جعله من قبيل الاسباب وهو صنف لان
 ثمان العشرة عشرة على خلاف الاصل فلا يصار اليه مثل ذلك ولو كان الصياح بالصحيح الكامل
 على غير عقوبة فلا ضمان لانه ليس من اسباب اللات بل هو اتفاق بسبب الصحة الا ان يعلم استناده
 اليها فالدية والصادم لغيره يفتي في ماله دية المصدوم لاستناد التلف اليه مع قصد الفعل ولو كان
 المصادم مهدد بولته يعقل بنفسه ان كان المصدوم في ملكه او مباح او طريق واسع ولو وقف المصدوم
 في موضع ليس له الوقوف فيه فمات المصادم بسببه ضمن المصدوم المصادم ليعتد به بالوقوف
 فيما ليس له الوقوف فيه اذا لم يكن للمصادم مدد في وجهه في الدورول عنه كالطريق الضيق ولو تصاد
 حزن فمات فله دية كل واحد منهما نصف دية وسيقتل النصف لاستناد موت كل منهما الى سببين
 احدهما من فعله والآخر من غيره فيسقط ما قابل فعله وهو النصف ولو كانا فارسين بل مطلق

الكسب وان على كل مذهب مضافا الى شئ الدية نصف منه فليس الاخر ان تلفت بالمصادم والبيع
 في الدية والفقهاء يرجعون صاحب الفضل هذا اذا استند الصدم الى اختيارهما اما لو غلبها الدابان
 احتمل كونه كذلك حاله على ركوبهما مختارين فكان السبب من فعلهما واحدا ^{فيما لا يملك} حاله على مثل
 الدابان ولو كان احدهما فارسا والاخر راجلا ضمن الراجل نصف دية الفارس ونصف دية فارسه
 والفارس نصف دية الراجل ولو كانا سبدين والركوب منهما نصف دية كل على حاله الاخر لان
 فعلهما خطأ مطلقا وكذا لو اركبهما اجنبى ضمن ديةهما معا ولو كان عبيدا بين العوين فمذهبهم ان سبب كل منهما
 ضمن ويأخذ صاحبها ثلث ثمنه الاضمة المولى ولو مات احدهما خاصة تعلقت قيمته برفقة الحي فان شاك
 مثل استغفارها منه فاست لغوات بخلها ولو كان احدهما حرا والاخر عبدا فاما تعلقت نصف دية
 دية الحر برفقة العبيد وتعلقت نصف ثمنه العبد بركة الحر فثبتا انسان ولو مات احدهما خاصة
 تعلقت بجنايته بالاخر كما مر واذا قال الدامي حذار ففتح الحاء وكسر آخره مبتدأ عليه هذا هو الاصل في
 الكلمة لكن ينبغي ان يراد هذا ما دل على معناه فلا تتمان مع سماع المحنة عليه لما روينا من حكم امر
 المؤمنين عليه الصلوة والسلام فيه وقال قد اعدت من حذر ولو فعل حذرا او فاعها في وقت
 لا يمكن المرمى من الحذر او لم يسمع فالدية على عاتق الدامي ولو وقع من على شئ غيره فاصدا
 للوقع عليه ولم يقصد الفعل ففعل فهو سببه عند تكملة الدية في ماله اذا كان الوقوع لا بل
 غالبا ولا فهو عامد وان وقع منظر الى الوقوع او قصد الوقوع على غير ذلك ففعل
 العاقلة دية جنائيه لانه خطأ محض حيث لم يقصد الفعل الخاص المعلق بالمحنة عليه وان قصد
 عينه اما لو القته اليخ او زلق فوقع بغير اختيار فهدر جناية على عينه ونفسه وفيل او جلد
 دية المحنة عليه من بيت المال ولو وقع الواقع من انسان عينه تمته الدافع وما دية كونه
 سببا في الجنايتين وفيل دية الاسفل على الواقع ويرجع بها على الدافع لصحة عبد الله بن
 عن الصادق عليه السلام والاول اشهر وهذا ما سأل الاول من دعا عينه ليلافا حرجه
 من منزله بعين سؤاله فهو ضامن له ان يريد مقتولا بالدية على الاقارب اما عاتق في الجملة

بقوله من وضع وقافي ورواه عبد الله بن عمرو بن العباد عن عبد الله بن مسعود قال اذا دعا الرجل احياه
 ببل ينفق مائة من دينار حتى يرجع الى بيته ورواه عبد الله بن المنذر عن عبد الله بن مسعود في حديث طويل
 وفيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله كل من طرد رجلا اذ اذ الليل فاحضره من منزله فمات
 من قبله ان يقيم بيته اذ رده الى منزله واما ما ذكره في ذلك من وجوب النكاح فمقتضى المشقة
 في بيان المذكور في الاخبار يحقق بهما الدية لا بها بالدم والنفقة الضمان بالوقوع
 منقولا فلا صالة البراءة من الضمان دية ونفقة مع تحقق سببه هو في حاله القتل مشكوك فيه
 واما وجد مية ففي الضمان نظر من الملاقاة في الاخبار وفوقها عذاب ضمانه الشامل بحالة الموت
 بالدم والدية ومن اصاب البراءة ولا مضار في الحكم المخالف للاصل على موضع اليد وهو القتل و
 اذ مع الموت لم يوجد اثر القتل ولا لوث ولا تهمة وعلى تقديرها حكم اللوث لا انه يتوجب
 ضمان مطلقا والى الضمان ذهب الاكثر بل حكمه مع اشتباه حاله من اختلافه في ان ضمانه مطلقا
 اصل هو بالنقد او بالدية ذهب الشيخ وجماعة الى ضمانه بالنقد ان وجد مية الا ان يقيم
 البينة على قتل غيره له والدية ان لم يعلم قتله واختلف كلام المحقق في حكم في الشرائع بضمانه بالدية
 ان وجد مية او عدم الضمان لو وجد مية وفي النافع بضمانه بالدية فيهما وكذلك العلامة في حكم
 في التحرير بضمان الدية مع فقهه او فقهه حيث لا يقيم البينة على غيره وتقدم بالوجود مساو في
 النفع بالدية مع فقهه وبالنقد ان وجد مية او فقهه والفسامة الا ان يقيم البينة على غيره
 وبالدية ان وجد مية مع دعواه مائة حتى انقضى وجود اللوث وفسامة الوارث وتوقف
 في النوازل والارشاد في الضمان مع الموت والوجود في هذه المسئلة الا مضار بالضمان على موضع
 من ان تضعف ادلة فان في سند الخبرين من لا يثبت عدالة والمشتري بين الضعيف والثقة
 واما صالة البراءة بدل على عدم الضمان في موضع الشك مع مخالفة حكم المسئلة للاصل من ضمان
 الخبرات اليد عليه واللازم من ذلك ضمانه بالدية ان وجد مية ولا لوث هناك ولا
 فيوجب ما قسم عليه الوارث من عدا وخطا ومع عدم فسامية يقسم المنجرح وعدم ضمانه ان وجد

ميتا الشك مع احتمال موته حقت الفدية ومن يؤمن بالخيار بلزومه الحكم بتمامه مطلقا أو ان يرجع
 على ذلك لم يحفل كونه القود مطلقا لظاهر الرواية والدينه ما هو والمقتضى ولا فرق في الداعي
 بين الذكر والإناث والصغير والكبير والحر والعبد للعموم ولا إطلاق ولا بين ان يعلم سبب الدعاء
 حدوثه ولا بين ان نقل بسبب الدعاء وعدمه ولا في المنزلة من السبب وغيره وبحضر حكم بالبين
 فلا يضمن المخرج ببار أو غايه الضمان وصوله الى منزله وان خرج بعد ذلك لو اراد واخرج عليه
 المخرج مخيرا من غير دعاء فتولى المخرج به والإخراج به وصلا للدينه بغيره بغيره بغيره بغيره
 لا يضمن مثل ذلك ولو كان امراجه بالتمسك الدعاء فلا ضمان لمرءى لا يضمن واصلا للدينه وبحضر
 الضمان للعموم النص والفتوى ولو وقف المصنف في الشرح هنا وجعل المستوفى احتمالا والموقوف محال
 حيث يعمل بالنسب ولا يقدم الضمان اولى نعم لا يضمن الحكم لودعها غيره لمخرج هو قطعا لعدم تناول المش
 والفتوى لا ولو تعدد الداعي اشتركوا في الضمان حيث يثبت فصاها ودينه كما لو اشتركوا في الجانبة
 ولو كان المدعى جماعة ضمن الداعي مطلقا كل واحد منهم باستقلاله على الوجه الذي فصل
 في انقلب الظاهر بكسر الظاهر المسألة فاعلمنا اننا المرصود غير ولدها فقلت الولد بانقلابها
 نامة فتمسه في مالها ان كان فعلها المطاوعة وفع للتحريم وان كان للحاجة والضرورة الى الاجرة
 والبر فمناوى الضمان لربته على عاقلها ومستند المقتضى رواية عبد الرحمن بن سالم عن الباقر
 عليه السلام قال ابا طير قوم قتلت طعمر صبيا وهي نامة فانقلب عليه وقتلته فانما عليها الدية
 في مالها خاصة ان كانت انما طارت طلب الغزو والفخر بها وان كانت انما طارت مع الفقر
 فانما الدية على عاقلها وفي سند الرواية ضعف وجهه ما منع من العمل بها وان كانت مشهورة
 مع مخالفتها للاصول من ان قتل النائم خطأ على العاقل او في مالها على ما تقدم والا ففى ان
 دية على العاقل مطلقا ولو اعادت الولد فأكراهه صدقت له الجحمة الخلع عن ابي عبد الله
 عليه السلام ولا ينفى الامتداد مع كذبها يقينا فلو فيها الدية حتى يحضر او من يحمله لا ينفى الدية
 مونة ويد سلمه فيكون في مالها ولو ادعت الموت فلا ضمان وجب يحضر من يحمله ينقل

وان كذبت سابقا لا ينافي ان يعلم كذبها بانها لو ركب جارية اخرى ففحشها بالذمة فثبت
 المركبة ان نكرت ورفعت يديها وطرحتهما فصرخت الراكبة فاست فالمرؤى عن امير المؤمنين عليه
 الصلوة والسلام بطريق ضعيف وجوب ديتهما على الناحية والقائمة بضمين وعمل بمصنفها
 الشرح وجماعة وصف سندهما بغيره وقيل ونائله المقيّد ونسبه الى الرواية وتبع جماعة منهم
 في العلامة في احد قوليهما عليهما اي الناحية والقائمة ^{الثلاثان} ويسقط ثلث الدية لكونها
 عينا وكون الفعل مستندا الى فعل الثلاث وخرج ابن ادريس ^{الثاني} بالثاني ^{الديّة باجموعها على الناحية}
 ان كانت بالمجسمة للمركبة الى التمس ولا فاعل القائمة اما الاول فلان فعل المكن مستندا الى كثر
 فيكون توسط المكن كالاية فينقلو الحكم بالمكن فاما الثاني فلا يستند الفعل الى القائمة وحد
 حيث فعلت ذلك محتارة وهذا هو لا قوي ولا يشكّل بما اورده المصنف رحمه الله في الشرح من
 ان الملاك على الفعل لا سقوط الضمان وان القصاص في الحالة الثانية ربما كان يقتل غالبا فيجب القصاص
 لان الملاك الذي لا يسقط الضمان بما كان معه مقتد المكن الى الفعل وبالإلجاء يسقط ذلك فيكون
 كالاية ومن ثم وجب القصاص على الدافع دون الراجع حيث يبلغ الإلجاء والقصاص يستلزم الوقوع
 بحجب دانه فضلا عن كونه مما يقتل غالبا فيكون من باب الاسباب لا الجنائيات نعم لو فرض ان المكن
 له قطعا ومصدته ترجحه القصاص ^{الا انه خلاف الظاهر} ^{ابن ابي عمير} روى عنه ابنه بن طلحة عن ابي
 عبد الله عليه السلام في من جمع ثيابا او وطى امرأة وقتل ولدها فقتلته المرأة انه هدر اى دية باطل
 لا عرض له وفيه اربعة آلاف درهم عوضا عن البضع ويضمن موالبه وورثه دية العلام التي
 قتله ووجه الاول انه محارب يقتل اذ لم يذفع المأبد ويحل المقتدر من الداهية على انه مهر من اهلها
^{ار على انه لا يتقدر بالسنة} لانه جناية يغلب فيه جانب المألية كما يضمن العياص فيم العبد المقصود
 وان تجاوزت دية الحر ووجه صمان دية العلام مع انه مقتول عملا فوات محل القصاص وقد
 تقدم وهذا التبريل كما في الرواية الاصول لكن لا يضمن ما قدرتها من عوض البضع ولو فرض ^{قتل}
 المرأة له وقفا صاعا ولدها سقط غرم الاوليا او اسقطها الحق ببيوات محل القصاص فلاية وان ^{قتلته}

وراعا وقتله لا ذلك فثبت به وعند عليه السلام بالطريق السابق في صدق عروس قتله الروح ما كان
عبد في الحجة ليلة الفرس فقتل المراك الزوج انها مثل به اي بالزوج وتضمن دية الصدوق ببار على انها
سب ثلثة بغزو رها اباء ولا قرب اباء اي الصدوق هدر ان علم بالجمال لان للزوج قتل من يجدي
في دان للزنا فسقط القود عن الزوج وشكل بان دخوله اعم من قصد الزنا ولو سلم مغنا الحكم بجواز
قتل مريد مطلقا والحكم المذكور في الرواية مع ضعف سندها في واقعة مخالفا لاصول بلا يغدي
فقال عليه السلام والسلم عام بموجب ذلك زوجه محمد بن ابي جعفر عليه السلام قال فليكن
المؤمنين عليه السلام والسلم في اربعة سكارى يفرج اثنان منهم وقتل اثنان ولم يعلم القاتل للجراح
يفضلهما الجارحان بعد وضع جراحهما من الدية وفي الرواية مع اشراك محمد بن قيس الذي يرى
عن الباقر عليه السلام بين النقة وغيره عدم استلزام الاجتماع المذكور والا فتشال كون القاتل هو المخرج
وبالعكس فيخضع حكمها بواقعها الجواز عليه السلام بما اوجبه نعم يمكن الحكم بكون ذلك لو تأنث النقل
بالقائمة من عمدا وخطا وقتل وجرح واما ما استشكل المص في الشرح على الرواية من انه اذا حكم
بالمخرج وحسن فانه لا يستفدى منهما وان اطلاق الحكم باحد دية الجرح واهدار الدية لو ما لا يتم
ايضا وكذا الحكم بوجوب الدية في جرحهما لان موجب العمد القصاص يمكن دفعه بكون القتل وقع
منها حالة السكر فلا يجب الا الدية على اصح القولين وفرض الجرح غير قابل كما هو ظاهر الرواية
وجوب دية الجرح لوقوعه ايضا من السكران كالقتل اولفوات بحمل القصاص والحق لا يقتصر
على الحكم باللبوت واشتات ما يوجب بينهما وعن ابي جعفر الباقر عليه السلام عن علي عليه السلام وحسن
في ستة غلمان بالقبائل فغرق منهم واحد وبقي خمسة فشهد اثنان منهم على ثلثة انه غرقوا وبالعكس
شهد الثلثة على الاثنين انهما غرقاه فحكم عليهما بالصلو والسلم ان الدية احاس على كل واحد منهم خمس
بنسبة الشهادة وهي ايضا مع ضعف سندها قضية في واقعة مخالفة لاصول المذهب فلا يغدي
والموافق لها من الحكم ان شهادة السابقتين ان كانت مع استدعاء الزلي وعدالتهم قبلت ثم لا يقبل
شهادة الاخيرين اللهم فان كانت الدعوى على الجميع او حصلت اليهم عدلهم لم يقبل شهادة احدى

. حلت ويكون ذلك لو كان يمكن اثباته بالنسامة واعلم ان عادة الاصحاب جرت بحكاية هذه الاحكام
 من اهل البيت الرواية نظر الى مخالفتها للاصل واحتياجهما او بعضها في ردّها اليه التاويل والتفسير
^{لنفسه} على ما أخذ الحكم المخالف للاصل وقد يرد بعضهم التنبه على صنوف المستند بحقيقة العذر
 صرحنا ^{بأن} بعض معلم الساجية المعلم الصغير عمر البالغ لو جنى بها عليه في مال لا ذنب عليه عند
 سوا وطعام لا على ما يقتضيه اطلاق العبارة ويؤكد ما روى من ضمان الصانع وان اجتهد في القوا^{عد}
 عدل لضمان بالتفريط ومنقضاءه انه لو لم يفرط فلا ضمان وتوهم في الجناية في ضمان على تقدير عدم
 هذا اذا كان قد دفع اليه وليه ومن يحكم ولا ضمان الصغير مطلقا وفي حكم المحبون بخلاف
 البالغ الرشيد فانه لا يضمنه وان فرط لانه في يد نفسه ولو بنى مسجدا في الطريق فمن لا يضمنه ^{بوضعه}
 فيه الا بصرح بالاستفاد بماذا في الاستفراق الا ان يكون الطريق واسعا لئلا يدا عن القدر المحتاج ^{اللاسطر}
 لا واية في الطريق او كونه زايدا عن المقدر شرعا واعلم ان الطريق موبت سماعي فكان ينبغي الحاقه بالناس
 في خبره وبأذن الامام له في عمارته ولا ضمان ح وهذا يدل على عدم جواز احيا الزايد من الطريق
 عن المقدر بدون اذن الامام وفي الدروس اطلق جواز احيا الزايد وعرضه والبناء فيه وكذا اطلق
 في تحرير جواز وضع المسجد في القدر الزايد وهو حسن مع عدم الحاجة اليه بحسب العادة في تلك الطريق
 والا فالمنع احسن ويضمن واضع الحجر في ملك غيره مطلقا اذ حصل بسببه جناية او طريق مباح عبثا او
 لمصلحة نفسه او لغيره المارة اما لو وضع لمصلحة عامة كوضعه في الطين ليطلق الناس عليه او سفل
 به سائبة فيها ونحوه فلا ضمان لانه محسن وبه قطع في التحرير السادسة لو وقع حايطه المابل بعد عمله
 بميله الى الطريق او ملك الغير وتمكنه من اصلاحه بعد العلم وقتل الوقوع او بناء ما يلبس الى الطريق ابتداء
 به بالبناء على غير اساس مثله ضمن ما يلف بسببه من نفس ومال ولا يتفق ذلك بعبوده اجمع
 بان لم يعلم بفساد وحقه وقع مع كونه موصلا على الوجه المعبر في مثله واعلم ولكن لم يتمكن من اصلاحه
 حتى وقع او كان ميله الى ملكه او ملك اذن فيه وبعد الميل فلا ضمان لعدم العدو وان الا ان يعلم على
 تقدير علمه بفساده كميله الى ملكه بوقوع اضرار الخشب والآلات الى الطريق فيكون كميله الى الطريق

ولو كان الحائط للمولى عليه فاصلا حرة وضمان حرة معلق بالمولى ولو وضع عليه أنا ونحن فسنظنا
 فلا ضمان اذا كان الموضوع مستقرا على الحائط على العادة لان له التصرف في ملكه كيف شاء فلا يكون
 عاديا ولو لم يكن مستقرا استقرار منتهى الضمان بتغيره الوضوع على المانة والحجارة ومثله بالود
 على سطح او شجرة الموضوع في ملكه او صباح ولو وقع الميزاب المنسوب الى الطريق ولا يفرط بان
 يمتد على عادة امثاله فلا قرب عدم الضمان الاذن في وضع الميزاب شرعا كذلك فلا يفتقر الضمان
 ولا صالة البراءة وقيل يضمن وان جاز وصفه لانه سبب يرد في رايه ^{كالطريق والبيمار}
 والمورد والصحة ابي الصباح الكندي عن الصادق عليه السلام قال من اضر شي من طريق المسلمين
 فهو له ضمان ولو اذنه السكوني عن الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال من اخرج
 ميزابا او كنيفا او دابة او اوق دابة او حفري في طريق المسلمين فاصاب شي فوجب منه ضمان
 وهو في الباب لوضح طريقه ووصل آخرون فحكموا بالضمان مطلقا ان كان الساقط الخارج منه شي
 الحائط كان وصفه في الطريق مشروط بعدم الاضرار كالروشن والساباط ويضمن النصف ان كان
 الساقط الجميع لحصول التلف بامر من احدهما غير مضمون لان ما في الحائط منه بمنزلة اجزاء الحائط
 وقد تقدم انها لا يوجب ضمانا حيث لا تنقص في حفظها وكذا القولا في الجناح والروشن لا يضمن
 تلف بسببها الا مع التفريط لما ذكر وعلى التفصيل لو كانت خشبة موضوعة في حائط ضمن النصف
 ان سقطت اجمع وان انصفت وسقط الخارج عنه او كانت موضوعة على غير ملكه ضمن الجميع هذا
 كله في الطريق النافذة اما الموضوعة فلا يجوز فعل ذلك فيها الا باذن اربابها اجمع لانها ملكهم
 وان كان الواضع احدهم فبدون الاذن يضمن مطلقا الا العذر الدخلى في ملكه لانه سابع لا يفتقر
 ضمان الساباط لو اخرج نارا في ملكه ولو لم ينفذ في مخرج معتدلة او ساكنة ولم يزد النار عن قدر الحاجة
 التي اضر بها لاجلها فلا ضمان لان له التصرف في ملكه كيف شاء وان عصفت الريح بعد اضرارها بعتة
 لعدم التفريط ولا يفعل كذلك بان كانت الريح عاصفة حال الاضرار على وجهه لوجب طم النفا
 الى ملك الغير او زاد عن قدر الحاجة وان كانت ساكنة ضمن سائرهم الى ملك غيره فالضمان على هذا

شرط ما جدد الأمرين الزيادة أو عصف الريح وفل يندرج احكامها معا وقبل يكتفى طئ القدي الى
 ملك الغير مطلقا ومثله القول في ارسال الماء وقد تقدم الكلام في ذلك كله في باب الفصب ولا
 وجه لذكرهما في هذا المختصر من ولو اجماع في موضع ليس له ذلك فيه كملك غيره ضمن النفس والاموال
 مع قدر التخلص في ماله ولو قصد الإضرار من عامد يتبادر في النفس مع ضمان المال ولو اجماعا في البيع
 و ما مر أنه كالمالك لجواز التصرف فيه بما يشاء ولو شرط في حفظ رابته ودخلت على أخرى فنجبت عليها
 ضمن جنازتها لفريضة ولو جنى عليها اى جنى المدخول عليها على رابته فندم ولم يفرط في حفظ رابته
 بان انقلت من الاستطيل الموثق او جعلها بمنزلة ضمان عليه كإزالة البلاء واطلق الشيخ وجماعه
 ضمان صاحب الدار كماله ما يجنبه لقضيه على عليه الصلوة والسلام في زمان النبي صلى الله عليه وآله
 والرواية ضعيفة السند فاعتار الفريضة وعدمه بمنزلة ويجب حفظ البعير المسلم او الهامج لشهوة
 الضارب والكلب العنور وشبههما على مالكه فضمن ما يجنبه بدونه اذا علم بحاله واهمل حفظه ولو جهل
 حاله او علم ولم يفرط فلا ضمان وفي الحاق الهرة الضاربة بما فوقه لان من استناد الدلف الى فريضة في حفظها
 وعدم جريان العادة بربطها والوجود الاول نعم يجوز فلها ولو واقعا عند انسان فادعى الدفع
 الى ملكها او بيعتها فلا ضمان لجواز دفعها عن نفسه فلا يتعقب ضمان لكن يجب الاحتياط على ما يندفع به
 فان زاد عنه ضمن وكذا الرجنى عليها لا للدفع واذا اذن له قوم في دخول دار فوقع عليها صمقه وان
 لم يعلم ان الكلب فيها حين دخوله او دخل بعده لا لطلاق النص والقوى وان دخلها بعد اذن المالك
 لم يضمن ولو اذن بعض من في الدار دون بعض فان كان ممن يجوز الدخول مع اذنه احتضن الثمنان
 به والا فكلو لم ياذن ولو اختلف في الاذن فدم المالك بما سعى يضمن راكب الدابة ما يجنبه سدا
 انما دون رجلها والقائدها كذلك ضمن جنازة يديرها ورأسها خاصة والسائق يضمنها مطلقا
 وكذا يضمن جنايتها مطلقا ولو وقف بها الراكب او القائد ومستند التخصيص احتياطية منه في بعضها
 على الفرق بان الراكب والقائد يمكن بدنها ورأسها ويوجها زنا كيف شاؤا ولا يمكن رجلها
 لانها خلفهما في السابقين ملك الجميع ولو زكها انسان تساوبا في ضمان الاستزكها في اليد والسبب لان

يكون احدهما صفيقا لصفرا او مرصا فيخضع الزمان بالآخر لانه المنسوب امرها ولو كان صاحبها مريضا
 لما قلنا من على الدرك وسبق في الملك ما سبق من التفصيل باعتبار كونه سابقا او قابلا ولوم الملك
 مراعيها بل لو في امرها الدرك بمن دون الملك وتضمنه ملكها الدرك ايض لو نفرها فالقصة لان الله
 يفرسبه وارجع الدابة سابقا وفائدة واحد هما وراكب او الثلاثة اشركوا في ذن ان المشرك والخمس
 السابق بحياة الرجلين ولو كان الموقود او المسوق فطار فع الحاق للجميع بالواحد حكما ورجا من
 صدق السوق والقدر للجميع ومن وثق له الثمان وهي القدرة على حفظ ما بين يديه فان التام
 ابقدر على يدي ما تأخر عن الاول غالبا وكذا السابق بالنسبة الى غير المتأخر وهذا اولى نعم لو ركب
 واحدا وقاد الباقي بغير حكم المركوب واول المقطوع وكذا الوفاق مع ذلك واحد والآخر العاشر
 يضمن المباشر لو جازم السبب دونه لانه اولى واقرب هذا مع علم المباشر بالسبب ولو جهل المباشر
 السبب والسبب كالحاق البئر في عين ملكه والمباشر كالدفع فيها فالضمان على الدافع دون الحاق
 الا ان يكون البئر مغطاه ولا يعلم بها الدافع فالضمان على الحاق تضعف المباشر بالجهل وتضمن السابق
 السببين لو اجتمعا كواضع الحجر وحاف البئر فيقع الحجر فيقنع في البئر فيضمن واوضح الحجر لانه اسبق السببين
 فعلا وان تأخر الوضع عن الحفر ولو قدم الحاف كالوضب انسان سكتا في فغر البئر فوقع فيها
 انسان من غير عتار فاصابه السكين فانت فالضمان على الحاف هذا اذا كافا مقدسين ولو كان
 نفل احدهما في ملكه فالضمان على الآخر لا خصا صه بالعدوان الحادية عشر لو وقع واحدا
 الزبينة تضم الزاب المجرم وهي الحفنة يحفر للاسد سميت بذلك لانهم كانوا يحفرونها في موضع عال
 واصاها الزابية التي لا يعلوها الماء وفي المثل بلغ النبل الزبا فقلوا الدافع بيان والثاني ثبات
 والثالث برباع فوقعوا جميعا فافسهم الاسد ففي رواية محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام عن علي
 عليه الصلوة والسلام انه قضى في ذلك الاول قوسيه الاسد لا يلزم احدا ويعزم اهله تلك الدية
 للثاني ويعزم الثاني للثالث ثلثي الدية ويعزم الثالث للرباع الدية كاملة وعمل بها الكس الاصحاب
 لكن توجيهها على الاصول بشكل ومحمد بن قيس كما عرفت مشترك وتخصيص حكمها بالوجهين ممكن فذكر
 فتمت

من موقوفات مطلق موجه وتوجيه بان الاول لم ينفذ احد والثاني فله الاول وفله الثالث والرابع
نفس الدية على الثلاثة فاستحق منها حسب ما جنى عليه والثالث فله اثنان وقتل هو واحد فاستحق
ثلاثين كذلك والرابع فله الثلاثة فاستحق تمام الدية تعليل بموضع النزاع اذ لا يلزم من قتله لعين سقط
من دينه عن قتله ورياء مثل بان دية الرابع على الثلاثة بالسوية لاشتراكهم جميعا في سبب قتله
ما نسبها الى الثالث لان الثاني استحق على الاول والثالث الدية ليضيف اليه لثا آخر ويدفعه الى الثالث
ليضيف الى ذلك لثا آخر ويدفعه الى الرابع وهذا مع مخالفة الظاهر اذ لا يلزم في الاخرى لا سلكا
كون دية الثالث على الاولين ودية الثاني على الاول اذ لا يدخل مقتله من بعده في اسقاط حقه فاعلم
ان فرض كون الواقع عليه سببا في افتراس الاسد له فيقترب فلا يدخل خلاف الظاهر وفي رواية اخرى
رواه اسهل بن زياد عن ابن شمر عن عبد الله الاصم عن سمع عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا عليه
السلام والسلم قال الاول ربع الدية والثاني ثلث الدية والثالث نصف الدية والرابع دية كاملة
وجعل ذلك كله على عاقلة المزدحمين ووجهت بكون البين حفرت عدوانا ولا افتراس مستند الى الاحكام
المانع من التخلص فالاول مات بسبب الوقوع في البين ووقوع الثلاثة فوقه الا انه بسببه وهو ثلثه
ارباع السبب فربع الرابع على الحاف والثاني مات بسبب جذب الاول وهو ثلث السبب ووقوع البين
فوقه وهو ثلثاه ووقوعهما عليه من فعله فثمنه ثلث والثالث مات من جذب الثاني ووقوع الرابع
وكل منهما نصف السبب لكن الرابع من فعله فثمنه نصف والرابع مائة بسبب جذب الثالث فله كال
الدية والحق ان ضعف سندها يمنع من تكلف تنزيلها فان سهلا عامي وابن شمر غال والاصم ضعيف
وردها مطلقا متجده وردها المصنف ايضا بان الجناية اما عداو يشهد وكلاهما يمنع نفق العاقلة بدو
رواية فارد حوال الناس عليها بنظرون الى الاسد وذلك بنا في ضمان حاف البين وحب بطرح الجزان
فالتجده ضمان كل دية من مسك اجمع لاستقلاله بالذقة وهو حجة العلامة في التجده المصنف في الثاني
في التعديرات ومائة مائة في النفس دية الفم واحد مورد سنة بخير الجاني في دفع مائة منها
وهي مائة من مائة الاول وهي الثمانية افضا عدا في عين الام المصنف ان السنة من السنة الى بازل عا
في عين

او ما بنا بقرة وهي ما يطلق عليها اسمها او ما بنا حلة بالصم كل حلة ثوبان من ثوبين هذا القيد للشيخ
 الحلة لا يكون اقل من ثوبين قال الجوهرى الحلة ان اروردا لا يسمى حلة حتى يكون ثوبين والمعتبر اسم الثوب
 والنف ثاة وهي ما يطلق عليها اسمها او الدت دينار اى سفال ذهب خالص وعشرة الاف درهم وتنادى
 ربة العهد في سنة واحدة لا يجوز ما حيزها عنها بغير رضى المستحق ولا يجب عليه المبادرة الى اداها قبل
 تمام السنة وهي من مال الحياى حيث يطلبها الولي ودية الشبهة العهد مائة من الابل الا انها دونها
 في السن لاها اربع وثلاثون شبة منها خمس سنين فصاعدا فمروءة الفحل حتى في ثلثة سنين
 منها سنتان فصاعدا وثلث وثلاثون حقة منها ثلث سنين فصاعدا او احد الامور الخمسة المفدية
 وتنادى في سنتين يجب اخذ كل حلة نصفها من مال الحياى انص وتحديد اسنان المائة بما ذكر احد الاول
 في المسئلة وسنده روايتان ابي بصير العلان الفضيل عن الصادق عليه السلام واشتملت الاولى على كون
 الثانية طرودة الفحل والثانية على كونها خلفه بفتح الحاء وكسر اللام وهي الحامل ومن ثم ضربها بها وان
 بحسب اللفظ اعم لكن في سند الروايتين ضعف واماتا ديها في سنتين فذكره المصنف رحمه الله وسند الجماعة
 ولم ينف على مسنده واما الموجود في رواية ابي رواد ويسنادى دية الخطا في ثلث سنين ويسنادى دية
 العهد في سنة وقها اى في دية شبة العود رواية اخرى وهي صحيحة عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد
 عليه السلام يقول قال امير المؤمنين عليه الصلوة والسلام في الخطا شبة العمدان يقتل بالسوط او العصا
 او الحجر ان دية ذلك بفلظ وهي مائة من الابل منها اربعون خلفه من ثبة الى بارل عامها وثلثون حقة
 وثلثون بنت لبون وهذه هي المصداق لصفة طرودها وعليها العاقبة في الملح والخبر وهو في غيرها على الاول
 والمراد ببارل عامها ما طرودها اى اشقة سنة وذلك في السنة التاسعة وربما نزل في الثامنة ولما كانت
 الثبنة ما دخلت في السنة السادسة كان المعتبر من الحقة ما بين ذلك ويرجع في معرفة الحامل الى اهل
 الخبر فان ظهر الغلط وجب البدل وكذا لو اسقطت قبل التسليم وان احضرها قبله ودية الخطا المحض
 عشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون وثلثون بنت لبون وثلثون حقة وعلى ذلك دللت صحيحة
 ابن سنان السابقة وفي رواية اخرى وهي رواية العلان بن الفضيل عنه عليه السلام قال في مثل الخطا

من ابل خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون
 جذعة وقد عرفت ان الاول صحيحه الطريق دون الثانية وليست عمل رجلا الله بالصحة في الموصفين مع انها
 شريرواثة وفوتى وثبتت في دية الخطا في ثلث سنين كل سنة لما تقدم وبعد السنة من جنس وجوبها
 امن حين حكم الحاكم من مال العاقلة او احد الامور الخمسة ولا يشترط تساويها فتم بل يجوز دفع اقلها على اولى
 ولا يعتبر فيه ابل بل ما صدق عليه الوصف وما روى من اعتبار قيمة كل بعير بمائة وعشرين درهما محمول
 على المثلث او الاقل من ذلك الفول في البقر والغنم والحمل ولو قتل في الشهر الحرام وهو احد الاربع ذوا
 النعدي وذو الحجة والمحرم ورجب او الحرم الشريف المكى زيد عليه ثلث دية من اى الاجناس كان الحق
 الاصل ان يلبط عليه لا كغيرها احرمتها اما تغليظا بالقتل في شهر الحرم فاجاعى وبه نفوس كثيرة واما الحرم الحرمنا
 الشبان ومعهما جماعة ولا شراكهما في الحرم وتغليظ قتل الصيد في المناسب لتغليظ غيره وفيه بطريقين
 الحق به بغيرهم فالورع في الحل فاصاب الحرم او بالعكس وهو ضعف في ضعف والتغليظ محض بدية النفس فلا
 يثبت في الطرف وان اوجب الدية للاصل والخيار الى الجانب في السنة العمد والسبب الى ولي الدم وهو ظاهر
 في التوبة لان لازم الدية اما في العمد فلما كان الواجب القصاص وانما يثبت الدية برضاها كما لم يثبت
 الحكم بالسنة بل لورضى بالاقل او طلب الاكثر وجب الدفع مع القدرة لما ذكر من العمد ولا يتحقق التخيير وانما
 يتحقق على تقدير تعيينها عليه مطلقة ويمكن فرضه فيما لو صالح على الدية واطلق او عفى عليها او مات الفاعل
 او هرب فلم يعذر عليه ولما اخذ الدية من ماله او ابدى عليه بعض الشكاك الى الاقصاص بغير اذن الباقيين
 او قتل في الشهر الحرام وما في حكمه فانه يلزم ثلث دية زيادة على القصاص او قتل الاب ولد او قتل العاقل
 مجنونا او جماعة على التعاقب فثلاثة الاول وثلاثة اوجوب الدية حيث بنيت المحل والمجنونين السنة
 السافكة في الخطا وثبت التخيير في الموضوعين هو المشهور وظاهر النصوص يدل عليه وربما قتل بغير
 بل سفين الذهب والفضة على اهلها والانباع على اهلها والحمل على اهل البر والافرنى الاول ودية المرأة
 النفس من ذلك كله والمخنة الشكل ثلاثة ارباعه في الاحوال الثلث وكذا الجراحات والاطراف على النصف
 مالم يضر عن ثلث الدية فبساويان وفي الحكم بالحق نظر والمخنة العدم للاصل ودية الدمى يهوديا كان
 الخاق

م بصرية دون أم يجوز سياستها في درهمه على ثم شفره رواته وقوى وروى صحيحها ان دية كونه السب
 وانه ربيعة الكاف درهمه والعمل بها ان ادركوا حلهما الشيخ على من يعتاد قتلهم فلاما ان يكلفه ما اشار
 بهما كد قتلهم ودية الدية نصفها اربعة درهمه ودية اعضاءهما وجراحهما من دية كونه اعضاء
 مسلم وجراحته من دية وفي التعليل بما يعطيه على مسلم نظر من عموم الاخبار وكون التعليل في
 خلاف الاصل فنفسه على موضع الوفاق والعمل الاول اقوى وكذا يساوي دية الرجل منهم والمراد الى
 ان دفع ثلث الدية فينصف كالمسلم ولا دية لغيره الا ان كان من اهل البيت مطلقا ودية اعضاءه
 والبر تجاوز دية الحر فيرد اليها ان تجاوزتها ويؤخذ من الحياني ان كان عمدا وشبهة عمد ومن عاقلة
 ان كان خطأ ودية لامة فيسها ما لم تجاوز دية الحر ثم للاعتبار بدية حره المسلم ان كان المملوك مسلما
 وان كان مولى دمي على الاقوى ودية الذمي ان كان المملوك دمي وان كان مولا دمي او سني
 من ذلك الملوكان الحياني هو الغاصب فيلزمه القيمة وان زادت عن دية الحر ودية اعضاءه وجراحته
 بنسبة دية الحر فماله مقدار منها والاصل في المقدر في قطع بين نصف قيمته وهكذا وبالعكس في
 عين فبغير العبد اصله ثم فماله تقدير لويته من الحر فيفرض الحر عبد اسلميا من الجبانة وينظر قيمته
 ح ويفرض عبد فانه تلك الجبانة وينظر قيمته وينسب احدى القيمتين الى الاخرى ويؤخذ من الدية
 بثلث النسبة ولو جنى عليه اى على المملوك بما فيه قيمة كقطع اللسان والاف والذكر بحرمه في ا
 قيمته ودفعه الى الحياني وبين الرضى به بغير عرض للجمع بين العوض والمعوض هذا اذا كانت
 الجبانة عمدا وشبهة عمد ولو كانت خطأ لم يدفع الى الحياني لانه لم يشترط شيئا بل الى عاقلة على الظاهر
 ان قلنا ان العاقلة تعقله ويستثنى من ذلك انظر الغاصب لو جنى على المعصوب بما فيه قيمته
 فانه يؤخذ منه القيمة والمملوك على اصح القولين لان جانب الماتية فيه ملحوظ والجمع بين العوض والمعوض
 مدفوع مطلقا لان القيمة عوض الجز الفاضل لا الباقي ولو لا الاتفاق عليه هنا لوجه الجمع مطلقا
 فيقتصر في دفعه على محل الوفاق ^{كما مبناه في الجواز غيره} ^{الرافع} في سفر الرأس جمع الدية ان لم ينبت له رجل كان ام لو عين
 لرواند سليمان بن خالد وغيرها وكذا في سفر الخبة للرجل اما حبه المرأة نفسها الاراس مطلقا وكذا

من مشكل ولو ثبت شعر الرأس والتحية سد الحساسة عليهما فالأرض ان لم يكن شعر الرأس لا حراً ولو ثبت
 شعر الرأس لمادة فبقية منه يساويها وفي الشعر من اوال هذا اجودها وفي شعر الحاجبين جسمانية ديار
 هي نفس الدية وفي كل واحد منهما نصف ذلك هذا هو المشهور في كل الاجتماع وقيل فيهما الدية
 كغيره من في الانسان من اثنان ولو عاد شعرهما فالأرض على الاظهر وفي بعض اى بعض كل واحد من الشعر
 المذكورة بالحساب اى ثبت فيه من الدية المذكورة نسبة مساحه محل الشعر المحيطة عليه الى محل
 جميع وان اختلف كثافة وخفة والمرجع في بيات الشعر وتربية الماهة الحية فان اشبه فالمرؤى
 لا ينتشر سنة ثم ياخذ الدية ان لم يعد ولو طلب الارش وتلى دفع الدية لانه اما الحق او بعضه وان
 نصت ولم يعد اكل له على الدية وفي الاضداد بالمعجزة والمملة جمع هذب بنم الها وسكون الدية
 وهو شعر الجفان الارش على قول ابن ادمس والعلامة في الكتب كسعر الباعدين وغيره لانه
 الباء من الزايد حيث لا يثبت له مقدار والدية على قول آخر الشرح والاكث من هذه العلامة في القراء
 بعدت العام الدال على ان كل واحد من الدية من واحد من اثنان ففهما قول ثالث
 بقا من ان ففهما نصف الدية كل الحاجبين وكما اول اقوى الثالث في العيدين الدية وفي كل واحد
 النصف صحيحة كانت العين او حلا او عشاء وهي صفة البصر مع سبلان ومعها في اكثر اوقافها
 اوجبا حظه وهي عظمه المقلد او غير ذلك كالجري والرمي اما لو كان عليها بياض فان نبي البصر
 بعد نأما فكذلك ولو نقص من الدية بحسبه ويجمع فيه الى راي اللالك وفي الاجفان الاربع الدية
 وفي كل واحد النصف للجزع العام وقيل في الاعلى ثلث الدية وفي الاسفل ثلث وقيل في الاعلى الثلث
 وفي الاسفل النصف فينقص دية المجموع سدس الدية استنادا الى جز طرف وعليه الاكث لكن في طرته
 نصف وجهه باله وربما قيل بان هذا النقص اما هو على تقدير كون الجفان من اثنان او واحد
 بعد دفع ارض الجفان الاولى والاوجب دية كاملة اسماعا وهذا هو الظاهر من الرواية لكن
 فوى الاصحاب مطلقه ولا فرق بين اجفان صحيح العين وغيره من الاعمي ولا بين ما عليه هذب
 وغيره ولا يداخل دية الاجفان مع العينين لو قلنا معا بل يجب عليه الدية لانه لا يخل

وفي العين في الواحدة كل الدية اذا كان العود خلفه او يافد من الدية سميها له ومن غير ذلك
 لا يستحق عليه ارش الكيل حتى على حيوان عن مصفون ولو استحق دية بها وان لم يأخذها او دية فيها
 والنصف في القيمة اما الاول فهو موضع وفاء على ما ذكره جماعة واما الثاني فهو مقتضى الأصل في دية
 العين الواحدة وذهب ابن ادریس الى ان فيها هنالك الدية خاصة وجعلها الاظهر في الذاهب
 وهو وهو وفي حنف العين العود وهي هنا النسيئة قلت دية سائر الدية هي دية العين على ما
 وروى ربهما والاول اصح طريقا سواء كان العود من النسيئة الى ان ياتى به او من غير ذلك
 لا ارش ام لا وهو ابن ادریس هذا الظرف ففرق هذا كالسابق وجعل في الاول النصف وفي الثاني الثلث
 رجة في الاذنين الدية وفي كل واحدة النصف سميعة كانت او عدا لان الصم عيب في غير جوف
 قطع البعض منها بحكاية بان يغبر مساحد المجموع من اصل الاذن ونسب المقطوع اليه وبذلك من الدية
 بنسبة اليه فان كان المقطوع النصف او الثلث ماثلث وهكذا وبغير الشرح في اية
 حيث لا يكون هي المقطوعة وفي ثمة ماثلث دية على الشهور وبه رواية ضعيفة وفي خرمها قلت دية
 على ما ذكره الشيخ ونفع على جماعة وقصة ابن ادریس محرم الشجر وثلث دية الشجر مع احتمال ارادة
 الاذن او ما هو اعم ولا سند لذلك يرجع اليه في الاذنين الدية سواء قطع مناصلا او قطع
 مناصدا وهو ما لان منه في طرفه الاسفل يشمل على طرفين وحاجز وقيل ان الدية في ماله حاصد دون
 العصب حتى لو قطع المارن والعصه معا فعليه دية وحكمه للزائد وهو قوي ولو قطع بعضه فحسابه
 من المارن وكذا لو كسر نفسه ولو جبر على صحة فانه دينار وعلى غير صحة مائة وزيادة حكمه وفيه ثلثه
 وهو فساد له ثلثا دية صحيحا وفي ثمة مثل الثلث وفي رواية نفع الرار وهو الحاجر من الخمر الثلث
 وفي كل منخر الثلث من الدية على الاستمارة لان الاذنين الموجب للدية يشمل على حاجر ومنخرين والرواية
 عبات عن الصادق عليه السلام ان عليا عليه الصلوة والسلام مضى به وقيل النصف لانه ذهب بنصف
 المسنة والنصف الجمال واسمها في الرواية عبات به لكنه أشهر موافقا لاصالة البراءة من الزائد
 في كل من السنتين نصف الدية للغير الإمام وهو صحيح لكنه مقطوع وبمضد رواية سائر عن الصادق

عليه السلام قال الشفتان العليا والسفلى سواهما في الدية وقتل في السفلى الشفتان لهما كفا الطعام
والشراب ويردها اللغاب وح فني العليا الثلث وقتل بالصف ^{والعليا} وقته مع بدو زه اشتد على زيادة
لا معنى لها وفيهما قول رابع ذهب اليه جماعة منهم العلامة في الملح وهو ان في العليا اربع دنانير
وفي السفلى ستمائة دينار لما ذكره ولرواية ابيان بن تغلب عن الصادق عليه السلام وفي طريقها
نصف وفي بعضهما بالنسبة مساحة ففي نصفها الصف وفي ثلثها الثلث وهكذا وقد اشهد السفلى
ما يخاف من اللثة مع طول الفم والعليا كذلك متصلة بالحنجرة مع طول الفم دون خاسته الشفتين
ولو استرختا فثلثا الدية لان ذلك بمنزلة الشلل فلو قطعنا بعد ذلك والثلث ولو قلصنا اي
انزوتنا على وجه لا ينطبقان على اللسان ضد الاسترخاء فالحكومة لعدم ثبوت مقدار لذلك
ويجمع اليها وقبل الدية لرواى للمنفعة المخلوكة لاجلها والجمال فيجرى وجودها فيجرى عدمها فيصغف
بان ذلك لا يزيد على الشلل وهو لا يوجب زيادة على الثلثين مع اصاله البراءة من الرايد على الحكيم
السابعة في اتصال اللسان بالقطع بان لا يقع شئ من الدية وكذا فيما اى في قطع ما يذهب به الحروف
اجمع وهي ثمانية وعشرون حرفا وفي اذهاب البعض بحساب الذاهي من الحروف بان يسط
الدية عليها اجمع فيؤخذ للذاهي من الدية بحسابه ويستوى في ذلك للسبب وغيرها والحقيقة ^{الثقيلة}
لا طلاق للض ولا اعتبارها بمساحة اللسان فلو قطع نصفه فذهب ربع الحروف فربع الدية
حاضرة وبالعكس وقبل بعضها اكثر الاخرين من الذاهي من اللسان ومن الحروف لان اللسان
عسوى يتحد في الانسان فحينئذ الدية وفي بعضه بحسابه والنطق منفعة توجب الدية كذلك وهذا
اوتى وفي لسان الاخرين ثلثا الدية تنزله بمنزلة الاشلى في فساد العصب المؤدى الى زوال ^{المنفعة}
المقصود منه وفي بعضه بحسابه مساحة ولو ازيل الصمغ ذهاب نقطة بالجمانة التي تحمل دقا
بها صدق بالقسمه خمسين بمساحة الانسان لتعدنا امانة البينة على ذلك وحصول الظن المستدل
الامان بصدقه فيكون ثوبا وقتل يضرب لسانه بابره فان خرج الدم اسود صدق من عمره على
ما يذهب من الرواية وان خرج احمر كذب والمستند رواية الاصمغ بن بشار عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

لا تشترأ الكهنا مع

والسليم وفي طرفها ضعف وارسل ثمانية في اللسان بفتح الهمزة الدية وهي ثمان وعشرون سنا
 يوزع الدية عليها مساوية كما يذكر منها في المقاديرم الاثني عشر ورجي ثينان والرباعيان والذابان منها
 اعلى ومثلها من اسفل سماية دينار في كل واحدة خمسون وفي الماخر ستة عشر بعد من كل جانبين
 لجانب الاربع ضاحك وثلاثة اضراس اربعة في كل واحد خمسة وعشرون وسينوي في ذلك
 البصاة والسوداء والاصفر خلفه بان كانت قبل ان تغير متغير ثم ثبت ذلك انما لو كان بصا قبل ان
 يغير ثم ثبت سوداء رجع الى العارفين في ذلك اية فالحكومة والامانة وبيت ديد السن
 نقلتها مع سحرنا اجماعا وبدون مع استيعاب ما يرد عن الله على الاقوى وفي الرايد عن العدد المذكور
 ثلث الاصلية بحسب ما يترطها بفتح الياء ان كانت في الاضراس ثلث الخمسة والعشرون او في المقاديرم ثلث
 الخمسين هذا ان قلت مفردة عن الاصلية المتصلة بها ولا تنفي بها لو قلت منفردة الياء كالقطع البعض
 المفردة منه المشمل على غيره وبطل فيها حكومتها لو انشعبت مفردة بناء على انه لا يرد فيها شيء ارباعها
 الاول وثلاثون السن بالجنازة ولما سقط قلنا دبرها دلالة على مساوها وكذا يجب الثلثان
 في اصداعها وهو تعليلها لانه في حكم الشلل والرواية لكنها ضعيفة وقيل في اصداعها الحكومة لعدم دليل
 صالح على التدبير والحاقه بالشلل بعيد لبوار الفقه في الجملة والمشهور الاول ولو قلنا ما قاله بعد
 الاسوداد او الاصداع قلت دبرها والسن الصبي التي لم يمدل اسنانه سطرها مده يمكن ان يمدد فيها
 عادة فان ثبت فلا ريب لمدد ذهابه ولا بعيد فذرية المتغير بالنار المشددة مشاة ومثلية والاصل المتغير بها
 فقلبت النار ثم ادعت ويقال المتغير بسكون المثلثة وفتح الثالثة المعجمة وهو الذي سقطت اسنانه الرافع
 اني من مشاهير السقوط ويثبت برها ودرست المتغيرا بفتح من الفصل في مطلق السن وقيل في الثاني الشيخ
 رجاء منهم العلامة في المحرر فيها بغير مطلق الماروي من ان امير المؤمنين عليه الصلوة والسلام قضى بذلك
 والطريق ضعيف فالقول به كذلك انما يفسد في الحجبين بفتح اللام وهما عظام اللذان سب على بشرتهما
 اللحية ونال لملفاحها الذقن بالتحريك المفتوح ومضل كل واحد منهما بالاذن وعليهما بيان اللسان
 السفلي اذا قلنا منفردين عن اللسان كحكي الطفل والشيخ الذي سافظ اسنانه الدية وفيها مع اللسان

في كل واحد من هذه الدية منفردا ومع الإنسان بحسابه العاشر في العنق اذا كسر فصار
 سورا في اليد والرجل وكذا لو منع من الارزاد والارزاد والرجل والارزاد والرجل
 من مائة درهم بلغم الذي ذلك بل صار الارزاد والارزاد والارزاد والارزاد
 في كل من يدين شئت الدية سوار العين والشمال وحدها المعصم بكسر الميم ونحو العين سمع الصاد
 من فصل اليد من الكتف والذراع ويدخل في الاصابع في دهنها حيث يجمعان وفي الاصابع
 ست قطع وحدها دهنها وهي اليد فلو قطع آخرها من اليد فلو قطعها ولو قطعها
 مع اليد شئ من الرند نفع الزاد والمراد شئ من الذراع لان الرند على ما ذكره الجوهري
 موصل عرف الذراع بالكف فلو قطع رايده على يد اليد لما قطع من الرند اما لو قطع من المرفق
 فلو قطع من اليد خاصة والفرف ماول اليد لذلك حصته وانقصه فلو قطع من المرفق
 يد بخلاف ما اذا قطع شئ من الرند فان اليد اما صدمت عليها من الرند والرند من حيايته
 لا يندبر فيها فيكون فيها الحكة كذا في فرق المص وغيره ^{حيث} نظر ومثل ما لو قطعت من بعض العصب
 وفي العصبين الدية للجزء العام شوبها للاثنتين مما في البدن منه اثنان وكذا في الذراعين هذا
 اذا قطع من رين عن اليد واحد عن الآخر اما لو قطعت البدن من المرفق او الكف فالشهور ان
 في اليد كما تقدم ويحتمل ان يريد ما هو اعلم من ذلك حتى لو قطعت من الكتف وجب ثلث دنانير
 لعدم الخبر ونه قول في المسئلة وجوب دية اليد وحكومة في الرايد فانه قول ثالث وكلام الاصحاب
 مما لا يخفى من اجمال او اختلاف او احلال كذلك الحكم لا يخفى من اشكال وفي اليد الرايد للحكومة
 ويميز عن الاصلية بقصد البطش او ضعفه وميلها عن سمت الطبع ونقصان خلقها ولو في
 سمع ولو ساءت رايها فاحدها رايده لا يبينها فغيرها جميعا دية وحكومة من قول في الرايد ثلث
 دية الاصلية فبينها هذا رايده وثالث ولو قطعت احدها باحدا من يدين نصف دية في
 حكومتها لهما نصف المجموع وحكومة خاصة للاصل وفي الاصابع مائة درهم والارزاد الدية ليد كما
 في رجل بها ما كانت ام غيرها على الاوفى لصحة عبدالله بن سنان وغيرها وصل في الارهاق

ثابت وهو وافي مذهبهم على سائر الاصابع وفي الاصبع الرابع ثلث دية الاصليته وفي سائر الاصابع مطلقا ثلثا دية وفي قطع الشكلة ثلث الباقي من دية راسا كان السلك خلفه
 ومحمد بن حبان وفي الظفر بضم الظاء المساء والقاء اذا لم يثبت او ثبت اسود عشرة دنانير
 ورويت اسن خمسة دنانير على المشهور والمستدر رواية ضعيفة وفي نجيحة عبد الله بن سنان في الظفر
 خمسة دنانير وحملت على الوعد ابيض سمعا وهو غريب وفي المسألة قول آخر وهو وجوب عشرة
 دنانير متى قطع ولم يخرج ومن خرج الحدود ثلثا دية ومنه ومنه الشك لا اياه الذي من
 وجوب الرابع مع صفوف الواحد وعدم مساواة عوده لعدم اعتداله وهو حسن

في الظفر اذ كسر الدية لصحيفة الحديث عن الصادق عليه السلام في الرجل يكسر ظفرا من اظفار الدية
 كامة وكذا الواحد وجوب او صار تحت لا تقدر على العود ولو قطع ثلث الدية هذا هو المشهور
 وفي رواية طرف اذ كسر الصلب فخرج على غير نيب ثمانية دينار وان عظم فالف دينار
 ثلث الرجلان ودينار لاي كسر وثلث دية للرجلين لانهما دية مثل كل عضو بحسبه ولو كسر
 وهو الظاهر ذهب مشبه وجماعة فذان احدهما للكسر والاخرى لقوات منفعه الجماع ذكره
 الشيخ في الخلاف وتعد على الجماعة وافضل المحقق والعلامة في الشرايع والتميز على حكاية عنه في
 اسفار ابراهيم عليه لو عادت احدي المتفيتين وجب دية واحدة ولو عادت ناقصة دية
 وحكومة عن نقص الحائنة لان يكون العود بصلاح الصلب الثلث كما مر مضافا الى ذلك
 في النخاع وهو الحيط الابيض في وسط فقر الظهر اذا قطع الدية كاملة لانه واحد
 في الانسان ومع ذلك لا قيام له بدونه
 الثديان وهما الدجل والمراء ولكن ذكرهما
 حكمهما طاهما صمد وهو ان كل واحد منهما نصف دية المراء سوى اليمن واليسار وهو موضع وفان
 وفي القطاع اليمن عنهما الحكومة وكذا لو تعدت ثروله لانه من مزرعة القطع وفي الحديث وهما الدينان
 في راسهما كالنذر يلبسهما الطفل الدية لو قطعوا مفردين عند الشيخ لانهما مما في الانسان مائة
 فيدخلان في الجزاء العام ونسبه الى الشيخ مؤذنا بده لانهما كجزء من الدينين لانهما

جميعا الدية ومنه الحكومة خاصة لاصالة البراء من الزائد وكذا جعل الرجل فيها الدية عند الشك
 في البسوط والخلاف لما ذكره قتل والقابل ابن بابويه وابن حزم في جعل الرجل البيع ربع الدية
 وفي كل واحدة الثمن استنادا الى كتاب ظريف وفيها الحكومة خاصة للاصل واستنبعا في
 غيرهما في الذكر مستاصلا والحشفة ما زاد الدية لشيخ كان ام لثاب لثقل
 ودر على الجماع ام عاجز ولو كان مشلول الخصيتين لانه مما في الانسان منه واحد ثبت فيه
 مطلقا وفي بعض الحشفة بحسابة ام بحسب ذلك البعض بسوا في قوله وفي ذكر العين
 لث الدية لانه عضو اسل ودره ذلك كما ان في الجنابة عليه صحاحته صار اسل ثلثي دية ولو قطع
 بعض ذكر العين اعتبر بحسابة من المجموع كما من الحشفة والفرق بينه وبين الصحيح ان الحشفة في الصحيح هي
 الا ان الاكظم في لذه الجماع بخلافها في العين لاستوى الجميع في عدم المنفعة مع كونه عضوا واحدا فينسب
 بعضه الى مجموع على الاصل ^{في الخصيتين} في الخصيتين معا لانه وفي كل واحدة نصف للخصين
 العام وقيل والقابل به جماعة منهم الشيخ في الخلاف واتاعده العلامة في المح في اليسر للسائل
 وفي النسخة لث حسنة عبدالله بن ميثان عن الصادق عليه السلام وعينها ولما روى من الولد
 يكون من البشري ولتفاوتهما في المنفعة المناسب لتفاوت الدية وبعارض باليد القوية الباطنة
 والضعيفة والعين كذلك ويخلق الولد منهما لو ثلث وخبر مرسل وقد انكر بعض الأطباء وفي
 ادبرهما بضم الهنة وسكون الدال وفتح الراء وهي انفاحهما اربعين دينار فان فح بفتح الفاء والحاء
 المهملة والحيم اي تباعدت رجلاه اعتقبا مع تقارب صدره فلم يقدر على المشي وقد
 زائد على الفتح لان مطلقه مكن مع المشي قال الجوهري الالحج بالنسكن مشية الالحج وفتح في مشية
 وفي حكمه ما اذا مشى مشيا لا ينفع به فثمانمائة دينار على المشهور ومسنده كتاب ظريف
 في الشجرين بضم الشين وهما اللحم المحط بالفرج احاطة الشفين بالنفم الدية وفي كل
 واحد نصف من السليمة والرفق والبكر الثيب والكبير والصغير وفي الركة بالفتح محركا
 من المرأة موضع العانة من الرجل الحكومة ثمانية عشر في الافضال الدية وهو يصير مسلك البول

ولا يصر واحد من مسلكي الغايه وهو اقوى في محققه فحب الدين بهما كان لذهاب منفعة الجماع معها
 ولا فرق بين الزوج وعزها اذا كان قبل بلوغها ويختص بعزها بعدة وسقط عن الزوج اذا كان بعد البلوغ
 لانه فعل ما دون فنه شرعا اذ لم يكن مفريط ولا فاعا لمجرد ضمان الدين كما لصنيعه الذي يغلب الظن بانها
 اذ لو كان قبل يمين مع المهر دبرها ان وقع بالجماع لمحقق الدخول الموجب لاسفرازه ولو وقع بغيره
 اسفرازه على عدم عروض موجب التضييف والتلف الزوج عليها حتى يموت احدهما وقد ائتم
 في النكاح انما انجرم عليه مؤبدا مضافا الى ذلك فانهم خرجوا عن سبب العادة وكذا
 لا يسقط عنه التفرقة ان ظفها الصحيحة الحلي عن ابي عبد الله عليه السلام عدم الاجزاء ما دامت حية
 وفي سقوطها بتزويجها بغير وجهان من اطلاق النص بشورتها الى ان يموت احدهما ومن حصول
 العرض بدو بها على غير زوال الموجب لها وان العلة عدم صلاحيتها لغيره بذاك فقطوعها
 عن الزوج وفقدان مدلول الحكم وفيه منفع انحصار العرض في ذلك ونفع العلية المؤثر وروايت
 الزوجية لو كان كافيا سقطت بدون التزويج وهو باطل اتفاقا ما سبعة عشر في السابقين
 اللحم الثاني من الظهر والفخذين الدية وفي كل واحد النصف اذا حدث الى العظم الذي تحته وفي
 ذهاب بعضها بقدره فان جعل المقدار في التحريم وجب حكمه وشكله بالقطع بزيادة بذاك
 على الحكومة ونقصانها مع الجمل بمجموع المقدار مع الحكم بثبوت المحقق منه كيف كان التامرون
 الرجلان فلهما الدية وفي كل واحد النصف وحدها مفضل الساق وان اشتمل على الاصابع وفي الجماع
 منفردة الدية وفي كل واحد عشرة اشهر الا بهام وتبرها واطلاقها كما سبق ودينه كل اصبع مضمومة
 على ثلث انا مل بالسنة ودينه الا بهام مضمومة على اثنين بالسنة والض في السابقين وحدها الدية
 الدية وكذا في الفخذين لان كل واحد منهما مما في الانسان من اثنان هذا اذا قطعها منفردة عن الرجل
 وقطع الفخذ منفردة عن الساق اما لجمع بينهما او بينهما ففنه ما حرمن اليدين من احتمال لانه واحد
 لو اقطع من المفضل ودينه وحكومة ونقد الدية بنقد موجب والكلام في الاصبع الزايد والرجل
 ما تقدمت عليه والعشرة في التزويج بفتح التاء وسكون الراء وضم الفاء هي العظم الذي بين يدي

الخ والعاقبة اذا كسرت فخرت على غير عيب اربعون ديارا روى ذلك في كتاب طرف ولوحيت على
 عيب حمل استحياب الدية كالوم بجر والحكمة رجوعا الى القاعدة ويشكل لو نقصت عن الاربعين
 لوجوبه فيما لو عدم العيب فكيف لا تجب بعد ولو قل بوجوب اكثر الامر من كان حسنا وترفع المراه كالر
 في اوجوب الاربعين عملا بالعموم ولو كان ذميا فنسبها الى دية المسلم من دية وفي كسر عظم من عصب
 دية ذلك العصب فان صلح على عصبه فاربعه اجناس دية كسره وفي موضع ربيع دية كسره وفي رمية
 دية ذلك العصب وفي نسخ الكتاب دية بالمية والطاهر انه سهل لان البلية هو المشهور والمراد
 فان صلح المرفوض على عصبه فاربعه اجناس دية رصده ولو صلح بغير عصبه فالطاهر استحياب دية وفي
 بحيث سئل العصب لسا دية لان ذلك يزيل الشغل فان صلح على عصبه فاربعه اجناس دية فك ولو لم
 يتصل فالحكمة هذا هو المشهور ولا اكثر لا يتفقوا في حكمه لا المحقق في المنافع فنسب الى السجينة والمستند
 كتاب طرف من احاديث ابي عبد الله عليه السلام في ذلك في العصب وفي كل ضلع مما يلي القلب الحجاب
 الذي كسره دية كسرت خمسة وعشرون ديارا واذا كسرت تلك الضلع مما يلي العصب عشرة ديارا
 وسوى في ذلك جميع الاصابع والمستند كتاب طرف ولو كسر عصبه بضم عينه وهو عجب الدب ففح عصبه
 وهو عظمه يقال انه اول ما خلق واخر ما يلقى فلم يملك حيث كسر عارضة ولم يقدّر على امساكه ففقه الدية
 لعبد الله بن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل كسر عصبه فلم يملك اسنه وقال فيه الدية
 كاملة والعصوض هو العصبون لكن لم يذكر اهل اللغة فمن ثم عدا المصنف عنه الى العوض من المعروض
 لغة وقال الراوندي البعوض عظم رقيق حول الدبر ولو ضرب عجزه بكسر العين وهو ما بين الخنثية
 والفخذ فلم يملك عارضة ولا بوله ففقه الدية ان في رواية اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
 وابنه الى الرواية لان اسحق فطحى وان كان ثقه والعمل بروايته مشهور كالسائق وكثير من الاصحاب
 لم يذكروا خلافا ومن اقتض بكذا باصبعه فحرف من انما يفتح الميم وهو مجمع البول فلم يملك بوطها فذمتها
 فحرف المنة من سائر سائر الا فتراض على البشير ليقوت تلك المنفعة الواحدة في البدن والرواية
 هشام بن ابراهيم عن ابي الحسن عليه السلام لكن الطريق ضعيف وفيل ثلث دية لروايته طرف ان عليا

عليه الصلوة والسلام نفسى بذلك وهو أشهر لكن الأولى أولى لما ذكرناه وإن اشتركنا في عدم صحة السند
ومن دس بطن إنسان حتى أحدث برح أوبول أو غايط ديس بطنه حتى يحدث كذلك أو يبتدى ذلك
بذلك الدنة على رواية السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام إن أمير المؤمنين عليه الصلوة والسلام نفسى
بذلك وعمل بصفوة أهل البيت ونسب المصنف إلى الرواية لصغرنا ومن ثم أوجب جماعة الحكومة لأهل البيت
وهو قوى في رواية أخرى فانه أشبه في ذهب العقل الدية كاملة وفي ذهبا
بعضه بحسابة أي حساب الذاهب من المجموع بحسب نظر الحاكم إذا لم يكن مضطرا ومنع عن المؤمنين وقيل
بعدم الزمان فإن جن يوما أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة أو سبعة أو ثمانية أو عشرة أو عشرة
فذهب لم يدخل دية الشجر ودية العقل بل بحسب الدينان وإن كان بضربه واحد وكذا لو قطع له عشا
عشر الشجر فذهب عقله ولو عاد العقل بعد ذهابه واحد دية لم يسعد دية لأنه ذهاب من الله تعالى فيجب
أن حكم أهل الجنة بذهابه بالحكمة أما مع السكينة ذهابه فالحكومة الثانية السمع وفيه الدية إذا ذهب
الأذن من معامع اليأس من عوده ولو رجع أهل الجنة عوده ولو بعد مدة أسطر فإن لم يقدر الدية كانت
وإن عاد فألش لنفسه من فائدة ولو نازعنا في ذهابه فادعاه المجني عليه وإن كان له في أوفال الأثم
وحصل الشك في ذهابه اعتبر حاله عند الصوت العظم والرعيل القوي والشجرة عند عذابه فإن تحقق
الأمر بالذهاب وعدمه حكم بموجبيه والاحداث القسامة وحكم له والكلام في ذهابه بشجرة وقطع إذا
كما تقدم من عدم الدخول وفي ذهاب سمع أحد الأذن جمع النصف نصف الدية ولو نقص سمع
من غير أن يذهب أجمع نفس إلى الأخرى بأن سد النافضة وبطلان الصحة ثم يصاح به لصوت بخلف
كمية كصوت الخرس حتى يقول لا أسمع ثم يعاد عليه ثانيا من جهة أخرى فإن تساوت المسافتان صدق
ولو فضل به كذلك في الجهات الأربع كان أولى ثم سد الصحيحة ويطبق النافضة ويعتبر بالصوت كذلك
حتى يقول لا أسمع ثم يكرر عليه عدة الاعتناء كما مر وسطر التفاوت بين الصحيح والنافض ويؤخذ من
الدية بحسبه وليكن القياس في وقت سكون الهواء في موضع معتدل ولو نقصا معا نفس إلى أثنائه
سنة بالجهات المختلفة بأن يجلس قرنة بجنبه ويصاح بهما بالصوت المنضبط من مسافة بعيدة لا يسمعه

واحد منهما لم يرب المبادئ شيئا فشيئا الى ان يقول القرن سمعت فمعرف الموضع ثم يدام الصوت وبقرئ
الى ان يقول المحنة عليه سمعت فيضبط ما بينهما من التفاوت وتكرر كذلك ويؤخذ بنسبة من الدية حيث
لا يختلف فيجعل لا ينداء من قرب كما ذكرنا في ذهاب الابصار من العينين مع الدية وفي ضوء
كل عين منهما سوا فقال الحد قد ام ابياها بخلاف ازاله الاذن وابطال السمع منها وسوا صحيح البصر والاش
والاخفش ومرفى في حدقه باض لا يمنع اصل البصر وانما حكم بذهابه اذا شهد به شاهدان عدلان او صدق
البيان وكفى في اتيانه شاهد وامرئان ان كان ذهابه عن غير ذلك لانه يوجب المال وشهادتهما مقبولة
فيه هذا كله مع بقاء الخدقة والام ينفرد الى ذلك ولو عدم الشهود حيث ينفرد لهما وكان الضرب ما يحتمل
رواى النظر معه حلف المحنة عليه القسامة اذا كانت العين قائمة وقضيه وصل ويجال الشمس فان لها
مذيق حنين صدق ولا كذب لرواية الاصنع عن امير المؤمنين عليه الصلوة والسلام وفي الطريق ضعف ولو
ارنى ندمان بصر حدها قسامة الى اخرى كما ذكر في السمع وجود ما يعتبر به ياروى صحيحا عن الصادق
عليه السلام ان تربط عينه الصحيحة وبأخذ رجل يمينه وبعد حتى يقول المحنة عليه ما بقيت ابصرها ويعلم
عنده ثم تشد المصابة وتطلو الصحيحة ويعبر كذلك ثم تعبر في جهة اخرى او في الجهات الاربع فان تساوت
صدق ولا كذب ثم يطر مع صدق ما بين المسافين ويؤخذ من الدية بنسبة النقصان او المدعى نقصا
نسبا الى ان اتياء سنة بان توقف معه وينظر ما سلفه نظره ثم ما يعتبر به سلفه نظر المحنة عليه ويعلم
ما بينهما فان استوت المسافات الاربع صدق ولا كذب وح فيخلف الجاني على عدم النقصان ان اذعاه
وان قال لا ادري لم يوجب عليه يمين ولا يقاس النظر في يوم غيم ولا في ارض مختلفة الجهات لئلا يحصل
الاختلاف بالعارض الى اربع في ابطال القسم من المخرجين مع الدية ومن احدى خاصه نصفها ولو اذكى
دعاه دكره الجاني عقيب جناحة مكن زواله بها اعتبر بالواجب الطيبة والنجينة والرواح الحادة فان بين
هم جمع به ثم احلف القسامة ان لم يظهر للاختلاف وقضى له وروى عن امير المؤمنين عليه الصلوة والسلام
بالطريق السابق في البصر نزع الحراق بضم الحاء ونصف الداء وتشديد من تحت العامة قال الجوى
وهو ما تقع فيه النار عند القدح اى يقرب بعد ملوك النار به منه فان دعت عنه ونحى عنه فكان

والإصاغة وضعف طريق الرواية لمجرد من الغرات منع من العمل بها وأثبت الدية بذلك مع أصل البراءة
 ولو ادعى بغيره فدل بحلف ووجب إلزامه شيئا يجب اجتراحه إذا طرقت إلى البيعة ولا إلى الامتحان وإنما
 نسب إلى القول بعدم دليل عليه مع أصل البراءة وكون حلف المدعى خلاف الأصل وإنما منقضا حلف المدعى
 عليه على البراءة ولو قطع لآلئ قد ثبت الشك في بيان أحدهما بالآلئ والآخرى للشك لأن لآلئ المسجل في
 الشامة فإنها مثبتة في زائد في مقدم الدماغ المشبهين بحملتي الشيء يدرك ما لا يقهر من الرواج و
 لآلئ طريق البراءة الأصل إليها ومثله قوة السمع فإنها موروثة في الله من المفعول في معرفة الصالح بذلك
 ما يؤدي إليها الهواء فلا يدخل دونه أحدهما في الآخرى الحواس الذوق وصل والقابل للعلامه فاطفا
 به وجماعة فقه الدية كغيره من الحواس ولدخوله في عموم قوتهم عليه السليم كل ما في الإنسان منه وحل
 فقيه الدية ونسبه إلى الفصل لعدم دليل عليه بخصوصه والشك في الدليل العام فانه كما تقدم مستطوع
 ويرجع فقه عيب الحياة التي يحل إلا فلا إلى دعواه مع الأيمان البالغ مقدار القسامة بقدر إقامه
 البيعة عليه وامتنانه وفي التحريم بحرب به الأشياء المترجم مع الاستباه إلى الأيمان ومع دعواه القسامة
 يتحقق الحاكم بعد تحليفه بما يراه من الحكومة فربما على القول السابق السادس في عذر المرأة الزوال للمني حاله
 للجماع الدية لغوات الماء المقصود بالنسل وفي معناه بقدر الاحبال والحمل وان نزل المنى لغوات النسل
 لكن في عذر الحمل دية المرأة إذا ثبت استئذ لك إلى الجنابة والحق به إبطال الالتداد بالجماع ولو
 فرض مع بقاء الأمانة والاحبال وهو بعيد ولو فرض فالمرجع إليه فقه مع وقوع جنابة محتملة مع القسامة
 لعذر لا اطلاع عليه من غيره السابق في سلس البول وهو نزوله من شح الصنف القوي الماسك له
 الدية على المشهور والمسنود رواية غياث بن إبراهيم وهو ضعيف لكنها مناسبة لما استدركه من
 موثبات المنفعة المصحح ولو انقطع فالحكومة مثل أن دام إلى النسل فقيه الدية وان دام إلى الزوال
 فقيه الثلثان وإلى ارتفاع التهار فيه تلك الدية ومستند التفصيل رواية إسحق بن عمار عن الصادق
 عليه السلام معلل الأول بمنع المشقة وهو يوزن بان المراد معاودة ذلك في كل يوم كما فهم من العلامة
 كمن في الطريق إسحق وهو قبيح وصالح ابن عبيد وهو كذاب غال فلا القات إلى التفصيل نعم ثبت

المفقودة
 من

وحمل الحمار في الصغار ذوال الجوهري هي التي تنقل العظام ان تكسر حتى يخرج منها من العظام بفتح الفاء
 تال وهي عظام رفاق نلى النخف وفيها خمسة عشر بغيرا والمأمومة وهي التي يبلغ ام الرأس اعلى الخزيطة
 التي يجمع الدماغ بكبر الدال ولا تنفردا وفيها ثلثة وثلثون بغيرا على ما دلت عليه صحبة الحبل وعينه وفي
 كثير من الانبياء ومنها صحبة معاوية بن وهب ثلث الدية فزيد ثلث بغيرا وربما جمع بينهما بان
 مراد بالثلث ما سقط من الثلث ولو دفعنا من غير الابل لزم مراد بالثلث بغيرا والا فبى وجوب
 ثلث واما الدرامعة وهي التي تفتح الخزيطة الجامعة للدماع وتبعد عنها السلسلة بالثلث فان ما
 يضاف للدية وان فرض ان سلم قبل زبدت حكومة على المأمومة لوجوب الثلث بالامة فلا بد لقطع
 الخزيطة من خواصر وهو غير مقدم فالحكومة وهو حسن فمذنب حيلة الجراحات الثمانية المختصة بالرأس
 المشتد على تسعة اشياء ومن التوايع الحايضة وهي الواصلة الى الجوف من اى الجهات كان ولو من غير الجوف
 وفيما ثلث الدية باضافة ثلث البعير ما اتفقا وفي النافذ في الالف حيث ثقب المخزنين معا
 ولا يثبت ثلث الدية فان صليت واشتدت فمخر الدية وفي النافذ في احد المخزنين خاصة عشر الدية
 ان صليت ولا فسدس الدية لانها على النصف فيها والمستند كتاب طريف لكنه اطلق العشر في احد
 كاهنا والتفصيل فيه كالسابق منه للعلامة وفي شق الشفتين حتى يند والاسنان ثلث ديتها سواء
 استوعبها الشوام لا ولو برأت الجراحة فمخر ديتها وفي شق احدهما ثلث ديتها ان لم يبرأ فان
 برأت فمخرها استناد الى كتاب طريف وفي احمرار الوجه بالحنانية من لطة وفي شهرها دينار ونصف
 وفي حضرة ثلثة دنانير وفي سواده ستة لرواية اسحق بن عمار والمشروران هذه الجنائيات الثلث
 في البدن على النصف وفي الرواية خالية عنه وظاهرها ان ذلك يثبت لوجود اثر اللطخ وحقنها
 في الوجه وان لم يستوعبه ولم تدم فيه وربما قيل باستراط الدوام والافالارش ولو قيل بالارش
 مطلدا الصنف المستدان لم يكن اجماع كان حسنا وفي عقدي حكم المروى الى غير من الاعضاء التي
 دية اقل كيد والرجل بل الاصبع وجهان وعلى تقديرين فثلث يجب منه بنسبة دية الى دية الوجه
 ام بنسبة ما وجب في البدن الى الوجه وجهان ولما ضعف ماخذ الاصل كان اسناد مثل هذه الحكم

نفقت وطلاق الحكم يستعمل الذكر والأنثى فيما وبيان في ذلك وساقى النسبة عليها ودره الشجاع
 المقدمه في الوجه والراس سواء لما انفرد من انفس الاطلاق لاعتبارها وفي البدن نسبة دره العنق
 الى الراس في حارصه اليد نصف بعير وفيها في انفسها بياض نصف عشر وهكذا وفي الناقه وفي
 من صرف الرجل مائة دينار على قول الشيخ وجماعة ولم نفقت على سنده وهو مع ذلك شكل بيا
 لو كانت دره الطرف بقصر من المائة كالا فله اذ لم يلزم زياده دره الناقه فيها على دره بياض على
 دره مملتين حيث يشمل الاصبع على ثلث وربما حصرها بعضهم بمصنوفيه كمال الدية ولا بأس ان
 بعض العمل باصله وبعضه ان الموجود في كتاب طريف ليس مطلقا كما ذكره بل قال ان ذلك
 اذا كانت فيه ناقة ويرى منها جوف الفم فذمتها مائة دينار وتخصيصهم الحكم بالرجل نفقة ان
 المرأة ليست كذلك فيجوز الرجوع فيها الى الاصل من الارش او حكم الشجاع بالنسبة وسوت خمسين
 دينار على النصف كالدية وفي بعض فتاوى المص ان الانثى كالذكر في ذلك ففي ناقة بها مائة دينار
 ايض وكما ذكر من النديار فهو منسوب الى صاحب الدية النامة والمرأه الكاملة وفي العبد والامة
 والذي نسبتهما الى النفس كتب المص على الكتاب في نقد ذلك انما ذكر منه نفقة الديار من الانعام
 كالناقة والاحرار والاحضار فهو واجب للرجل الكامل والمرأه الكاملة فاذا اتفقت دعي او عبد
 اخذ بالنسبة مثلا الناقه فيها ثمانه دينار ففي الذمى ثمانين دينار وفي العبد عشرين مثله وكذا
 الباقي ومع الحكمه والارش فيما لا يقدر لدينه واحد وهي ان يقوم المحج عليه مملوكا وان كان
 حرا بقدر ما يحجب على الوصف المشمل عليه حاله الجنانه والجنانه وينسب احدي القيمين الى
 الآخر ويؤخذ من الدية اي دره المحج عليه كيف انفقت بنسبته فلو قوم عبد اجمعا بعشرة
 وسبعا بسبعة وحبب للجنانه عشر دره للحر ويجعل العبد اصد للحر في ذلك كما ان الحرا صله في الفدا
 ولو كان المحج عليه مملوكا استحق مولاة التفاوت بين القيمين ولو لم ينقص بالجنانه كقطع السليم و
 لذكر ولحبة المرأه فلا شيء الا ان تنقص حين الجنانه بسبب الالم فحجب ما لم يستوعب القيمة ففقد
 ناصر ولو كان المحج عليه قنلا او جرحه اخرج مشكلا ففيه نصف دره ذكر ونصف دره انثى ويحتمل

لذكر بحسبه ومن اولي الامر فالحاكم عليه من التمسد وياخذ الدية في سقاء والشبه وقيل
 والقابل الشحم واساعه والمحقق والعلامة بل كاد يكون اجماعا ليس للعقوب عن القصاص ولا الدية
 لصحبة ابي ولاد عن الصادق عليه السلام في الرجل يقتل وليس له ولا الامام ان يلبس للامام
 ان يذوا له ان يقتل وياخذ الدية وهو يتناول العهد والخطا وذهب ابن ادريس الجوزي عن
 القصاص والدية كغيره من الاوليا بل هو اول بالحكم ونظيره من المصم الميل اليه حيث جعل المنع قولا
 وحيث كانت الرواية صحيحة وقد عمل بها الاكثر فلا وجه للعدول عنها ^{لنفس الساج}
 وهي اربعة اواني في دية الجنين وهو الحمل في بطن امه سمي به لاستناده منه من الاجتنان وهو الست
 فهو مفعول في النطفة اذا استقرت في الرحم واستعدت للشعر عشرون دينارا ويكنى في ثوب
 العشرين مجردا لافاقا في الدم مع تحقق الاستقرار ولو اقر عدل اوج المجامع المدلول عليه بالمقام المنع
 وان كان هو المرأة فعزل بعشره دنانير بن الزوجين اللذان ولو كان المفرج المرأة فلا شيء لها وان العزل
 انعكس ان قلنا بوجوب الدية عليه مع العزل اختيارا لكن الاقوى عدمه وجواز الفعل وقد قلنا
 وفي العلفه وهي القطعة من الدم يتحول اليها النطفة اربعون دينارا وفي المصفعة وهي القطعة من اللحم
 بقدر ما يضع ستون دينارا وفي العظم اي ابنته تخلقه من المصفعة ثمانون دينارا وفي التام الخلقة
 قبل ولو بوج الروح فله مائة دينار ذكر ان الجنين او انثى ومسند التفصيل اخبار كثر منها صحيحة
 محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام وقيل متى لم يتم خلقة فيه عشرة عبد او امة صحيحة لا يبلغ
 الشيخوخة ولا ينقص سنة عن سبع سنين لرواية ابي بصير وغيره عن ابي عبد الله عليه السلام والاول
 اشهر فتوى والصحاح رواية ولو كان الجنين ذميا اي متولدا من ذمي لم ينفق فماتون ^{في شهر}
 عشر دينا عليه كان المائة عشر دية المسلم وروى ضعيفا عشر دية امة ولو كان مملوكا فمئة ^{في شهر}
 درهم المملوك ذكر ان ام انثى مسلما كان ام كافرا اعتبارا بالمالية ولو تعدد ذني كل واحد عشر
 فتمها كما يتعدد دية لو كان حرا ولا كفارة هنا اي في قتل الجنين في جميع احواله لان وجوبها

من بعد حق القتل ولو وجبته الروح فدينه كامله للذكر ونصفه للأنثى وان خرج ميتا مع من
 حمله في بطنها فله حقل كونه الخمرية لروح وشبهه لم يحكم بها ومع الاستباه أي استباه حاله هل هو ذكرا
 وأنثى فعلى الجاني نصف الدية الذكر ودينه للأنثى لصحة عدل الله بن سنان وعيها وقيل يفرع
 بالأنثى إشكال ويضعف بانه الإشكال مع ورود النص الصحيح بذلك وعلى الأصحاب حقه في الإجماع
 ويحقق الاستباه بان يموت المرأة ويموت الولد معا ولم يخرج مع العلم ببق الحية أي حق الجنين
 على مائة أما سبق مائة على موت أمه وعدمه فلا اثره وبحسب الكفاية فصل الجنين حقه للروح
 كالمولود وفصل مطلقا مع المباشرة امتد له مع التثبيت كغيره وفي اعتنا به وجرحاته بالنسبة الى دية
 ففي قطع بده حمون دينار وفي خنارصة دينار وهكذا ولوم يكن للجنانة معذرة فالأرض وهو
 تفاوت ما بين قمتي صحيا ومجنا عليه بتلك الجنانة من دية وبرته وارث المال الأقرب فالأقرب
 ويعتبر لوم لو كانت أمه عند الجنانة لا نفاه وقت تقوى الثمان لا وقت الإجماع وهو الاستاظ
 وهي دية الجنين في مال الجاني ان كان القتل عمدا حيث لا يقتل بها أو شبهها بالعمد ولا في مال
 لعاقلة كالمولود وحكمها في التبسيط والناجيل كغيره وفي قطع رأس الميت المسلم المرأة دينار سواء
 في ذلك الرجل والمرأة والصغير والكبير لا طلاق والمستند اخبار كثيرة منها حسنة سليمان بن خالد
 عن أبي الحسن عليه السلام وفيها ان دية الجنين في بطن أمه قبل ان ينشأ فيه الروح وقد عرفت
 ان الذكر والأنثى فيه سواء وفي خبر آخر رواه الكليني مرسل عن الصادق عليه السلام انه قال في ذلك
 المنصور حيث قطع بعض من اليد رأس آخر بعد مائة وعطى وجوب المائة بان في النطفة عشرين دينارا
 وفي العلقه عشرين وفي الصفه عشرين وفي العظم عشرين قال ثمر اشأناه خلفا آخر وهذا هو
 ميزان بزره قتل ان ينفع فيه الروح في بطن أمه جنينا وفي حاجة وجراحة بلسنة في قطع بده حمون
 دينار وفي قطع اربعة عشر دينارا وفي خنارصة وهكذا وهذه الدية ليست لورثة بل هي في
 وجوه القرب عن الميت للاخبار المذكورة فأما ما فيها بين الجنين حيث يكون دية لورثة
 بان الجنين مستقبل مرجو نفقه فاللحمون عادة بخلاف الميت فانه قد مضى وذهب نفقه فلما

الإمام من حاله في الفناء والفقر لعدم شوب تقديره شرعا يرجع إلى نظره عليه السلام وقتل القاتل الشيخ
 في حد قوله وجماعة على الفنى نصف دينار وعلى القوي ربعه لا صالة براءة الذمة من الزائد على ذلك
 والمرجع فيهما إلى العرف لعدم تحديد شرعا والإجماع فلا قريب الترتيب في الترتيب مما أخذ من
 قريب الترتيب أو لا فإن لم يحمل خطأ إلى العبيد ثم لا بعد وهكذا تنقل مع الحاجة إلى المولى ثم إلى
 عصبة ثم إلى مولى المولى ثم إلى الإمام ويحمل بسببها على العاقلة أجمع من غير اختصاص بالفريق العموم
 الأول وعلى القول بالتقدير لعدم سيع الطبقة الثانية لأنه بالصف والربع انتقل إلى الثاني وهكذا
 إلى الإمام حتى لو لم يكن له إلا أخ غني أخذ منه نصف دينار والباقي على الإمام ولو قتل الأب ولد عمه
 فالدية لورث الأب أن اتفق ولا نصيب للأب منها فإن لم يكن له وارث سوى الأب فالإمام ولو
 قتل خطأ فالدية على العاقلة ولا يرث الأب منها شيئا على الأقل لأن العاقلة تحمل من جنابته
 فلا يعقل تحملها له ولقبح أن يطالب الجاني عينه بجناية بضائها ولو لا أنه جاع على ثوبها على العاقلة
 لعين كان الوكيل يابى بثوبها عليهم مطلقا ومثل يرث منها نصيبه إن قلنا يرث القاتل خطأ هات
 نعموم وجوب الدية على العاقلة وأساقها إلى الوارث وحسب لا يمنع هذا النوع من القتل الإرث يرث
 الأب لها أجمع أو نصيبه عملا بالعموم ولو قلنا أن القاتل خطأ الإرث مطلقا أو من الدية فلا يجزئ وكذا
 القول لو قتل الأب أباه خطأ الثالث في الكفار اللازمة للقاتل بسبب القتل مطلقا وقد تقدم
 في كتابها وأما كبت كفار مرتبة في الخطأ وشبهه وكفارة جمع في العمد ولا يجب مع السبب لمن
 طرح حجرا فعثر به إنسان فأتى أو نصب سكيناً في غير ملكه هلك بها أدنى وإن وجبت الدية وإنما
 يجب مع المباشرة ويجب بقتل الصبي والمجنون ممن هو بحكم السلم كما يجب بمن المكلف وسبب فيه
 الذكر والأنثى والحرة والعبد مملوكا للقاتل وغيره لا بقتل الكافر وإن كان ذميا أو معاهدا وعلى
 المشتركين في الدنل وإن كنز والكل واحد كفارة كلا ولو قتل له ابن من الكفرة في العمد أو مات قبل
 التكفين أخرجت الكفارات الثلاث من أصل ما أنه إن كان له مال لأنه حق مالي فيخرج من الأصل وإن
 لم يوص به كالدين وكذا كل من عليه كفارة مالية فأتى قتل أخراجها وغلبوا عليها حاجات المالية وإن

مكتبة المخطوطات
 مكتبة المخطوطات
 مكتبة المخطوطات

وان كان بعضها دينيا كالصوم لا بها فمعنى عباده واحدة فنخرج منها حكم المال كالحج والما فيه
بالعهد ان كفاية الخطاء وشبهه مرتبة والواجب قد يكون ماليا كالعتق والاطعام ودينا كالصيام
وله توفيق الدين لا يخرج من المال الا مع الوصية بها ومع ذلك يخرج من الثلث كالصلى وح
فانما يلحق ان كان قادرا على العتق او عاجزا عنه وعن الصوم اجزئت الكفارة من ماله كما
وان كان فرضه الصوم لم يخرج الا مع الوصية فلذا قيد لا وقتا وغنى العمد الى الفضل الرابع
في الحباية على الحيوان الصامت من ائلف ما يقع عليه الزكاة سواء كان المأكول كالابل والبقرة والغنم
ام لا كالدس والتمر والتمر بها اي بالذكى به بعين ذن مالكه فعليه ارش وهو تفاوت ما بين
قوته حيا ومذكى مع حق الفضل لا وقت به لان تذكى لا يبعد اطلاقا بمحض المال له غالبا ولو
في عدم القيمة صلا كذا في برية لا رتب احد في منزلة لزمه التمسك بها مع مقدار الفضل وليس
تلك مطالبة بالقيمة كالا ودفعه اليه على الاقرب لا صالدا براه ذمة الحباية مما اراد على الارش ولا بد
باق على ملك مالك فلا ينقل عنه الا بالرضا من الحبايين وحالفت في ذلك الشبان وجماعة خيرة
الما لك من الزامه بالقيمة يوم الاطلاق وتسلم اليه ومن مطالبة بالارش نظر الى كونه موقفا المعطى
من فضاء كالتلف وصيغة ظاهر ولو اذنت بها فعليه قيمة يوم تلفه ان لم يكن غاصبا
لانه يوم نفويت ماليت الموجب للضمان ويوضح منها مال قيمة من الميت كالسفر والصوف والوبر
والریش وفي الحقيقة ما وجب هنا عند الارش لكن لما كان المصنف اكل القيمة عينها ولو كان المصنف
غاصبا فيقول هو كذلك فيقول لزمه على القيمة من عين الغصب الى حين الاطلاق وهو اقوى وقد
من ثم اهله ولو حجب بفعله من دون ان تلف كان قطع بعض اعصابه او جرحه او كسر عظامه
فلما كان الارش ان كانت حوته مستقره والا والقيمة على ما فضل وكذا لو تلف بعد ذلك للجناية او المالك
التف ما لا يقع عليه اسم الذكاه ففي كلب الصيد اربعون درهما على الاسفهر رواية وفق في قيل فيه
كغيره من الحيوان الفتي اما لعدم ثبوت التقدير او لرواية السكوني عن الصادق عليه السلام ان امر المولى
على الصلوة والسلام حكم فيه بالتمتع وبين التعليل بين بون بعيد وحضه الشيخ بالسوق نظر الى وصفة

في الرواية وهو نسبتها الى سلوك قرية باليمن اكر كلابها معلم والباقرن حلق على المعلم مطلقا المشابهة
 وفي كلب الغنم كلبش وهو مطلق عليه اسم لعدم تحديد سترعا والقد لرواية ابي بصير عن احدهما عليه
 السلم وقيل والقابل الشبان وابن ادريس وجماعة في فله عشرون درهما لرواية ابن فضال عن بعض اصحابه
 عن ابي عبد الله عليه السلام وهي صغيفة مرسله والمحجب من ابن ادريس المانع من جزا الواحد مطلقا كيف يدعي
 هذا الى ذلك لكن لعدم استند الى مانع من الاجماع كالي الرواية وفي قول ثالث ان الواجب في القيد
 كما هو في كلب الحايطة وهو البستان وما في معناه من روى درهما على المشهور ولم يثبت على مستنده فالقول
 بالعدم اجود وفي كلب الزرع فبين من طعام وهو في رواية ابي بصير المسقدمة وحسنه بعض اصحاب السنن
 ومحسن ولا يقدير لما عداها ولا ضمان على قائلها وشمل اطلاقه كلب الدار وهو أشهر القولين وفي رواية
 ابي بصير عن احدهما عليه السلام ان في كلب الامل قفرا من تراب واختاره بعض الاصحاب اما الحسن برصين
 للذي مع الاستتار ببقية عند مستحلبة ان التذو وارشه كذلك ان ايمانه وكذا لو ائلف المسلم عليه
 اي على الذي السر به ذلك التصريح بالذي لظهوره ولعل الضريح كان اطار حمارا والذو مع استناره
 بذلك فلو ظهر شيئا منها فلا ضمان على المثلف مسلما كان ام كافرا فيها ويضمن العاصب ثمه الكلب السوقي
 لانه مواخذ بائق الاحوال وجانب المالة يعبر في حقه مطلقا بخلاف الجاني فانه لا يضمن الا المقتدر
 الشرعي وانما يضمن العاصب العنة ماله بقص من المقتدر الشرعي يضمن المقتدر وبالجملة فيضمن العاصب الكس
 الاسرين من العنة والمقتدر الشرعي ويضمن صاحب الماشية حائنها ليل لا يهازل على المشهور والمستند
 رواية سكوني عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان على عبده الصلوة والسلام لا يضمن ما اسند
 اليها من نهارا ويقول على صاحب الزرع حفظه وكان يضمن ما اسندته لولا وروى ذلك عن النبي صلى
 الله عليه وآله ومنهم من وجلة المتأخرين كابي ادريس وابن سعيد والعلامة من اعتبر القيرط في الضمان
 مطلقا ليل او نهارا اما استنعا والرواية او حمله لها على ذلك قال المص والحق ان العمل ليس على هذه
 الرواية بل اجماع الاصحاب ولما كان الغالب حفظ الدابة ليل وحفظ الزرع نهارا خرج الحكم عذبة وليس في
 حكم المتأخرين رد لقول القدماء فلا ينبغي ان يكون الاختلاف هنا الا في مجرد العيار عن الفاظ المالك

والاخذ من فيه انتهى ولا يخفى ما قبله وكيف كان فالأقوى اعتبار الفريضة وعدمه وروى محمد بن
 بن بشار عن أبي جعفر عليه السلام في تعيين أربعة عقلة أحدهم فوقع في البئس فالكبران على الشكاه
 زمان حصته لأنه حفظ وصيغته روى ذلك أبو جعفر عليه السلام عن ابن أبي عمير عليه السلام
 وهو مشكل على إطلاقه فان مجرد وقوعه اعم من تفرطهم فقبل من تفرط العاقل ومن لم اورد لها
 منهم كغيره بل فقط الرواية ويمكن حملها على ما لو عقلة وسلك اليه ففرضوا او نحو ذلك والأقوى ضمان المظن
 في غير الرواية حكاه في رافعه محمد بن السائل و لكن هذا آخر المعنى ولم يذكرها سوى
 منهم من الأحكام وهو مشهور بين الأصحاب هذا حسب الغالب والله اعلم في ذلك أو الإناصرة
 مشهوره وروى عن ابن مذكورة والباعث عليه أي على المذكور المدلول عليه بالفعل أو على نصيف
 وان كان اسمه موسى انضما إلى طلب بعض الطلاب وقد تقدم بانه نعم الله تعالى وإياديه
 في المؤمنين ونفع بشره كما نفع بأصله الحق وأهلده والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد النبي
 وآله المقصود من الذين أذهب الله تعالى عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا آخر كلام المصنف قدس الله
 روحه ونحن نحمد الله تعالى على توفيقه وتهديته لنا بهذا الكتاب العظيم ونسأله من فضله وكرمه أن يجعله
 من الصالحات النكاح موحيا لنوايا الجسيم وان يغفر لنا ما فصرنا فيه في اجتهادنا ووقع فيه من خلل في إرادته
 هو أو فؤاد الجسيم ووقع من تسويد ولقد احتاج إلى الله تعالى ورحمة الشيخ زين الدين بن علي بن
 حمد الساقى العاظمي عالمه الله تعالى بفضله وبغفره وعفى عن سيئاته وذلاته بجوده وكرمه
 على صنو المجال ودام الأهل والالموجبة لتشويش البال

واسد اعلم بالصواب، واليه المرجع والمآب

تم كتاب هذا الكتاب على يد العبد المذنب
 مرتضى موسى في حاشية شهر ذي الحجة
 سنة سبع وسبعين وبستمائة من الهجرة
 السوية المصطفوية حامدا لله

كتاب التوبة في بيان ما يجب من التوبة
 في كل ذنب من الذنوب

